

في رشت الجزء الثالث من حاشية الصبان

صفحة	
٢	المضاف الى ياء التكلم
٥	اعمال المصدر
١٤	اعمال اسم الفاعل
٢٨	أبينة المصادر
٤١	أبينة اسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة
٤٦	الصفة المشبهة باسم الفاعل
٦٦	التعجب
٧٩	نعم ونس وما جرى مجراهما
٩٨	افعل التفضيل
١١٧	النعت
١٣٨	التوكيد ١٥٣ العطف
١٥٦	مطاب النسق
٢٠٣	البدل ٢١٦ الاداء
٢٣٤	فصل في تابع المادى
٢٤٤	النادى المضاف الى ياء التكلم
٢٤٨	١- هما لازمت النداء
٢٥٢	الاستغاثة
٢٥٨	التدبة ٢٦٣ الترخيم
٢٧٩	الاحتصاص
٢٨٢	التخدير والاغراء
٢٩٠	اسماء الافعال والاصوات
٣١٤	نونا التوكيد
٣٢٩	مالا يتصرف
٣٩٢	اعراب الفعل

الجزء الثالث من حاشية العلامة
الصبيان على شرح العلامة
الاشموني على ألفية ابن
مالك في النحو ونفعنا

الله بهم
والمسلمين
آمين

• (المضاف الى ياء التكلم) •

انما أفرد به بالذكر لاني فيه
أفرد به بالذكر لاني فيه
أفرد به بالذكر لاني فيه
أفرد به بالذكر لاني فيه
أفرد به بالذكر لاني فيه
أفرد به بالذكر لاني فيه
أفرد به بالذكر لاني فيه
أفرد به بالذكر لاني فيه
أفرد به بالذكر لاني فيه
أفرد به بالذكر لاني فيه

أفرد به بالذكر لاني فيه
أفرد به بالذكر لاني فيه
أفرد به بالذكر لاني فيه
أفرد به بالذكر لاني فيه
أفرد به بالذكر لاني فيه
أفرد به بالذكر لاني فيه
أفرد به بالذكر لاني فيه
أفرد به بالذكر لاني فيه
أفرد به بالذكر لاني فيه
أفرد به بالذكر لاني فيه

أفرد به بالذكر لاني فيه
أفرد به بالذكر لاني فيه
أفرد به بالذكر لاني فيه
أفرد به بالذكر لاني فيه
أفرد به بالذكر لاني فيه
أفرد به بالذكر لاني فيه
أفرد به بالذكر لاني فيه
أفرد به بالذكر لاني فيه
أفرد به بالذكر لاني فيه
أفرد به بالذكر لاني فيه

أفرد به بالذكر لاني فيه
أفرد به بالذكر لاني فيه
أفرد به بالذكر لاني فيه
أفرد به بالذكر لاني فيه
أفرد به بالذكر لاني فيه
أفرد به بالذكر لاني فيه
أفرد به بالذكر لاني فيه
أفرد به بالذكر لاني فيه
أفرد به بالذكر لاني فيه
أفرد به بالذكر لاني فيه

أفرد به بالذكر لاني فيه
أفرد به بالذكر لاني فيه
أفرد به بالذكر لاني فيه
أفرد به بالذكر لاني فيه
أفرد به بالذكر لاني فيه
أفرد به بالذكر لاني فيه
أفرد به بالذكر لاني فيه
أفرد به بالذكر لاني فيه
أفرد به بالذكر لاني فيه
أفرد به بالذكر لاني فيه

أفرد به بالذكر لاني فيه
أفرد به بالذكر لاني فيه
أفرد به بالذكر لاني فيه
أفرد به بالذكر لاني فيه
أفرد به بالذكر لاني فيه
أفرد به بالذكر لاني فيه
أفرد به بالذكر لاني فيه
أفرد به بالذكر لاني فيه
أفرد به بالذكر لاني فيه
أفرد به بالذكر لاني فيه

• (المضاف الى ياء التكلم) •

(قوله لان فيه احكاما ملح) وذلك كسكسر آخره وجوبا اذا لم يكن معطلا
ولا منى ولا جعلا على حذم قوله أشار الى ذلك) أي الى ان فيه احكاما ليست
في الباب الذي قبله (قوله ادالميك معطلا) أي بالاصطلاح النحوي وهو
ما آخره حرف علة قبله احركة مجازاة له فخرج نحو دولو وطبي كما أشار اليه
الشارح بقوله مقوصا ومقصورا (قوله أويك) أي ولم يك (قوله فدى)
مبتدأ أو جمية انا كيد والداء مبتدأ ثان وفتمها مبتدأ ثالث واحتذى خبر
المبتدأ الثالث وقوله بعد أي بعدها أي الاربعه حال من الياء أو متعلق
باحتذى ويجوز جعل جمية ما مبتدأ ثانيا (قوله آخرها واجب السكون)
انما أتى الشارح به لانه المقابل لقول المصنف اكسر ولم يذكره المصنف مع
أن كلامه أول في آخر المضاف اكفاء بقوله وندغم الياء فيه والوار وقوله
والفاسم لاستلزام ذلك تسكين الآخر (قوله وكذا الواو ملح) أي بعد قلبها

يعني ياء التكلم (و) كذا (الوار)
من الجموع حال رفعه

انقول هذراى ورأيت راى وضررت براى ورايت ابنى وزيدى وضررت بابنى وزيدى وهؤلاء زيدى
والاصلى فى المتن والمجموع المصوبين أو المجرورين ابنيلى وزيدىلى فحذفت النون واللام للاضافة
ثم ادغمت الباء فى الياء والاصلى فى الجمع المرفوع زيدوى ٣ فاجتمعت الواو والياء وسبقت
احداهما بالساكون فقلبت

الواو ياء ثم قلبت الضمة كسرة
لتصح الياء ومنه قوله عليه
الصلاة والسلام أو مخرجى
هم وقول الشاعر
أودى بسنى وأعقبه بنى حسرة
عند الرقاد وعبرة لا تقلع
هذا اذا كان ما قبل الواو
مضموما كما رأيت واليه أشار
بقوله (وان * ما قبل واو ضم

فأكسره يمين) فان لم ينضم
بل انفتح بقى على فتحه نحو
مصطفون فتنقول جاء مصطفي
(وأفأسلم) من الانقلاب
سواء كانت التثنية نحو يداى
أو الجمع مول على التثنية نحو
ثنتاى بالانفتاح أو آخر
المقصود نحو عساى على
المعنى (وفى المقصور عن *

هذا بل انقلب الياء عسنا
نحو عسى ومنه قوله
سبقوا هوى وأعقبوا الهوى
فخبروا وكل جنب مصرع
وحكى هذه اللغة عيسى بن عمر
عن قرش وقد رآ الحسن

ياء ولم يذكره المصنف اكتفاء بما خذ من قوله وان ما قبل واو الخ (قوله فتنقول
هذراى) (فراى) مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من
ظهورها اشتغال المحل بالسكون الواجب لاجل الادغام لا الاستتقال كما هو
حكمه فى غير هذه الحالة كما قاله سم لعروض وجوب السكون فى هذه الحالة
بأقوى من الاستتقال وهو الادغام (قوله فحذفت النون واللام للاضافة)
هذا هو التحقيق عدى وان اشترا لالام انما حذفت للتخفيف خلافا لما
جعل فى كلام الشارح مساهمة كالبعض (قوله والاصلى فى الجمع) أى
بعد الاضافة ولم يذكر أصله قبلها اكتفاء بما قبله (قوله ثم قلبت الضمة
كسرة) صريح فى ان هذا بعد قلب الواو ياء وهو الراجح واختار ابن جنى
العكس (قوله لتصح الياء) أى المنقلبة الياء الواو وعلامة الرفع حينئذ
الواو المنقلبة ياء للموجب (قوله أودى بنى) أى هلكوا والعبرة بفتح العين
المهولة للدمع (قوله هذا) أى قلب الضمة كسرة (قوله يمين) يضم الهاء
أى يسهل النطق بالسكامة قاله الشاطبى (قوله انقلاب ياء) أى عوضا عما
يستحقه ما قبل ياء المتكلم من الكسرة فهو من نيابة حرف عن حركة فى غير
أبواب الاعراب ومثله لارجلين ولا قائمين فقله يس عن ابن هشام (قوله
سبقوا) الضمير يرجع الى خمسة بنين للشاعر هلكوا جميعا فى طاعون وهم
المراد بالبنين فى البيت السابق أعنى أودى بنى الخ وقوله وأعقبوا الهوى هم
أى تبع بعضهم بعضا فى الموت ففخروا بالبقاء المججمة مبنيا للجهول أى
اخبرتهم التثنية كذا فى العين فتراد الشاعر بالهوى الموت (قوله يستثنى
عما تقدم) أى من الطلاق قوله وأفأسلم لاقتضائه سلامته عند الجميع
فى غير المقصور حتى فى هذه الامور وليس كذلك (قوله الاسمية) قيد بذلك
ليكون مما نحن فيه وهو المضاف الياء والافعال حرفية أيضا انقلاب ألفها ياء
ومثل على الاسمية الى الاسمية على ما قاله أبو حيان سم (قوله اتفقوا على
قلبها ياء) انظر فيه المصريح بأن بعض العرب لا يقاب كما قاله المرادى

ياشرى * تنبيهان * الاول يستثنى عما تقدم ألف لى وعلى الاسمية فان الجميع اتفقوا على قلبها ياء ولا
يختص ياء المتكلم بل هو عام فى كل ضمير نحو ولديه وعليه ولدينا وعلينا * الثانى يجوز اسكان الياء وفتحها

مع المضامين الواجب كسر آخره وهو ما سوى الاربعة المستقيبات وذلك اربعة اشياء المفرد الصحيح نحو غلامى
وفرسى والمعل الجارى بحراده نحو وطبى ودلوى وجمع التكسير نحو رجلي وهندى وجمع السلامة لقولت نحو
مما تى واختلاف الاصل منها ١ قبل الاسكت وقيل النفع وجمع بينهما بان الاسكان اصل أول

اذ هو الاصل فى كل مبنى والنفع
أصل ثان اذ هو الاصل فيما
هو على حرف واحد وقد
تحدف هذه الباء وتبقى
الكسرة دليلا عليها وقد يفتح
ما قبله فتقلب ألفا ورجما
حدفت الالف وبقيت الفتحة
دليلا عليها فالأول كقوله
خليل أمثا منى لندى كبت
يدى ومالى فيما يقتضى طمع
والثانى كقوله

أطوى ما أطوى ثم آوى
الى أما وروى بنى النفع
أراد الى أمى والثالث كقوله
ولست بمدرك ما مات مى
بأه ولا بلدت ولا لوانى
وأما باء المتكلم المدغم
فيها فالنصب الشائع فيها
النفع ككسر هاء الغلبة
حكاه أبو عمرو بن العلاء
والفراء ونظرب وهم أفرأجرة
نأأنا بمصر حكهم وما أنتم بمصر حى
وكسرى عصى الحسن وأبو
عمرو فى شاذه وهو أضعف من
الكسر مع التشديد * خاتمة *
فى المضاف الى باء المتكلم

فى شرح التسهيل (قوله وهو ما سوى الاربعة المستقيبات) لا بد عليه
نحو قى وأنى وأنى على لغة رد اللام وقبلها ياء وادغامها فى ياء المتكلم
وإعرام الحركة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من طه ورها السكون
الواجب للادغام لان الثلاثة صارت فى هذه الحالة من المنقوص الذى هو
أحد الاربعة المذكورة وقول البعض بغير السهم اذ وقعت هذه الثلاثة
مرفوعة كان رفعها بالواو والمقلبة ياء بنا فيه كون شرط إعرامها بالحروف
إضافتها للغيراء المتكلم ودفع سم المناطة بحمل الشرط المذكور على حالة عدم
رد لام هذه الأسماء عند الإضافة فيه ان هذا الحمل لا داعى اليه ولا دليل
من كلامهم عليه ومن ادعى ذلك فعليه البيان (قوله والمعل الجارى
الخ) كذا فى بعض النسخ ومراده بالمعل ما آ حذو حرف علة المفرد
أصله بالمعل وان كان هذا مصطلحهم والذي فى أكثر النسخ والمعدل وهو
واضح (قوله وقد تحدف هذه الباء) أى ان لم تكن الإضافة للتخفيف كإضافة
الوصف الحالى أو الاستقالي أو الأفعال حدف ولا قلب لانها على تقدير
الادغام لم تكن الباء ممازحة لما اتصلت به (قوله فتقلب ألفا) أى
لتحريكها وفتحها ما قبلها قل سم الظاهر ان هذه الالف اسم لانها منقوبة
عن اسم فهي مضاف اليه فى موضع جرب قد يدعى انها باء المتكلم غاية
الامران مفتحة تغيرت (قوله بلهف) أى بقول ياهوب الخ فالاسل ياهوبا
(قوله وأما باء المتكلم المدغم فيها) هذا مقابل قوله يجوز اسكان الباء وفتحها
مع المضاف الواجب كسر آخره (قوله وكسرها فتقلب) قبل الكسر
لانتفاء الساكنين وسوغ الكسر مع ثقله على الباء أن الباء اذا سكن
ما قبلها كانت بمنزلة الحرف الصحيح كدلو وطبى (قوله وهو أضعف
من الكسر مع التشديد) لعل وجهه ان الكسرة فى عصى نالبة للالف
وهى لا تناسب الكسرة وفى مصرخى نالبة للباء وهى تناسب الكسرة
(قوله بكسرة ظاهرة) أى خافت كسرة المناسبة ورتبان الأصل بقاء ما كان

أربعة مذاهب * أخذها انه معرب بحركات مقدرة فى الاحوال الثلاثة وهو مذهب الجمهور وقاله
* والثانى انه معرب فى الرفع والنصب بحركة مقدرة وفى الجرب بكسرة ظاهرة واختاره فى التسهيل والثالث انه

قاله الله ماميني (قوله ميني) رتبة بأنه لا مقتضى للبناء والاضافة للابني انما يجوز البناء اذا توغل المضاف في الابهام قاله يس (قوله لا معرب ولا ميني) وعلى هذا اذا قلت غلامى حاضر فغلام مبتدأ في محل رفع اذ ليس الاعراب المحلى نحو وصا بالمبنى هذا هو الظاهر وان توقف فيه الموقوف وسكت عليه البعض

(اعمال المصدر)*

(قوله بفعله المصدر الحق في العمل) اعترض بأنه يقتضى ان عمل المصدر لشبهه بالفعل وليس كذلك بل لانه اصل الفعل كما سيصرح بذلك الشارح وقد يدفع بجمع الاقتضاء المذكور وانما التعبير بالحاق لسكون الاصل في العمل للفعل فهو من الحاق الفرع في العمل بالاصل فيه لا من الحاق المشبه بالمشبه به مع ان الله ماميني صرح بأن عمل المصدر بسبب قوة مشابته للفعل فتأمل (قوله فان كان فعله المشتق منه لازما للح) هذه العبارة تقتضى أن بعض الافعال لا يتعدى بنفسه ولا يحرف الجر فيكون لازما ومصدره كذلك ومثل له ابن الناطم يحدث وعرض وردة شيخ الاسلام بأنه يقال حدث فلان وعرض له كذا فالاول التمثيل بخو طرف وشرف وردة أيضا بأنه يقال طرف في اخلاقه وشرف في قومه وتقتضى أيضا أن المتعدي يحرف الجر يسمى متعديا بالاطلاق مع أن المتعدي بالاطلاق انما يحرف الى المتعدي بنفسه فلا يشمل عند الاطلاق المتعدي يحرف الجر كما صرح به العصام وغيره وتقدم في باب تعدى الفعل ولزومه (قوله أن في رفعه النائب عن الفاعل خلافا) وجه المنع وهو مذهب الاخفش والشلوبين وغيرهما ما فيه من الالباس لانك اذا قلت مثلا عجبتم من ضرب عمر وتبادر الى الذهن المبنى للفاعل وقال أبو حيان يجوز اذا كان فاعله ملازم للبناء للجهول كتركهم لعدم الالباس حينئذ فيجوز عجبني زكام زيد فالاقوال ثلاثة حكاه في الهـ مع زاد الله ماميني قول اربعاع عن ابن خروف وهو الجواز اذا لم يقع لبس نحووا عجبني قراءة في الحمام القرآن وأكل الخبز وشرب الماء ويضاف المصدر اليه على اعتقاد معنى الرفع ولذلك قال سيديويه في قوله هم عجبتم من ايقاع أنيابه بعضهم فوق بعض ان التقدير من أن أوقعت انيابه (قوله بخلاف فاعل الفعل) أي فانه لا يجوز خذفه الا في مسائل مرت في باب

مبني واليه ذهب الجرجاني وابن الخشاب * والرابع أنه لا معرب ولا ميني واليه ذهب ابن خني وكلا هذين المذهبين الضعف والله أعلم

(اعمال المصدر)*

(بفعله المصدر الحق في العمل) تعدى بالرفع وما فان كان فعله المشتق منه لازما فاعله كان متعديا فهو متعدي ما يتعدى اليه بنفسه أو يحرف جر * تنبيه * يخالف المصدر فعله في امرين * الاول ان في رفعه النائب عن الفاعل خلافا ومذهب البصريين جوازه واليه ذهب في التسهيل * الثاني ان فاعل المصدر يجوز خذفه بخلاف فاعل الفعل

واذا حذف لا يتحمل ضميره

خلافا لبعضهم واعلم انه لا فرق
في احوال المصدر عمل فعله بين

كونه (مضافا او مجردا او مع ال)

لكن احوال الاول اكثر نحو

ولو لدفع افعه الناس وانسان

اقبس نحووا والطعام في يوم

ذي سبعة يمين او قوله

بضرب بالسيوف رؤوس قوم

واحوال الثالث قليل كقوله

ضعيف النكابة اعداه

وقوله

لقد علمت اولي المغيرة انني

كررت فلم اترك عن الضرب

معهما وقوله

فانك والتأبين هروءه دمعا

دعالك وايدنا اليه شوارع

وقد اشار الى ذلك في التلم

يا الترتيب * تنبيه * لا خلاف

في احوال المضاف وفي كلام

بعضهم ما يشعر بالخلاف والثاني

فأجازه البصريون ومنعه

الكويتيون فان وقع بعده

مرفوع او منصوب فهو عندهم

يفعل مضمرا وأما الثالث فأجازه

سبويه ومن وافقه ومنعه

الكويتيون وبعض البصريين

(ان كان فعل مع ان او ما يحل *

الفاعل (قوله واذا حذف الخ) استئناف مسئلة لانه من جملة الفرق الثباتي
بين المصدر والفعل لان الفعل أيضا اذا حذف فاعله لا يتحمل ضميره
لأن ضمير الفاعل الذي يضمه الفعل مستتر لا محذوف (قوله لا يتحمل
ضميره) أي في غير المصدر النائب عن فعله أما هو وكضربا زيدا فيتحمل
الفعل به لاستناده بنفسه كإني (قوله أو مجردا) أي من آل والاضافة
(قوله اقبس) أي أوفق بالقياس على الفعل في العمل لانه امتسك به أشبه
بالفعل من المضاف والمحملي الموجود فمما ما بعده شمه ما بالفعل وهو
الاضافة وآل الثاني هـ ما من خصائص الاسماء (قوله ذي سبعة) أي
مجماعة (قوله بضرب الخ) تمامه كأي بعض النسخ * أرئناها هـ من عن
المقبل * والاسم جمع هامة وهي الرأس فاضافته الى ضمير الرؤس للتأكيد
وتطلق الهامة على جمجمة الدماغ والاضافة عليه من اضافة الجزء
الى الكل وأراد بالمقبل الفخ لانهم مقبل الرأس أي مستقره (قوله أولى
المغيرة) أي أوائل الخيل المغيرة أي ركابها أنكل أي أعجز بتبليث الكاف
وماضيه بفتحها وكسرها ومصدره النكول كداني القاموس وسمي
كبر اسم رجل (قوله فانك والتأبين) هو في نسخ الشارح بموحدة بعد
الهـ مزة فتحية فتون وفسره البعض تبع البعض نسخ شواهد العيني
بالمراقبة وعد في اقسامه من معانيه أن تعيب الانسان في وجهه ولعله
أنسب هنا من المراقبة وفي بعض نسخ شواهد العيني ومعه بالذوق بعد
الهـ مزة فتحية فوحدة وتفسيره بالتعريف فليحرقا البعض وهو منصوب
على أنه مفعول معه وعروة مفعول التأبين وخبران في البيت اللاحق ويروي
البيت * فقالا والتأبين هروءه بعد ما الخ * ويروي وعالك بالواو أي حفظك
بدل دعالك وشوارع ممتدة (قوله وقد أشار الى ذلك) أي الى كون الاول
أكثر والثاني كثيرا والثالث قليلا الى ذلك مع كون الثاني أقبس حتى يرد
اعتراض البعض بأن كلام المصنف لا يشير الى الاتيسية (قوله أي المصدر انما
يعمل الخ) لا يخفى أن الاول خارج عن عبارة المصنف فلا وجه لذكره في
في حيز تفسيرها (قوله في موضعين) أي لا في غيرهما كالصدر المؤكد والمبين
لعدد أهما المبين لنوع ويعمل كما علمت من الامثلة لان المضاف مبين لنوع

محملة أي المصدر انما يعمد الى في موضعين الاول ان يكون

بدلا من اللفظ بفعله نحو ضرب زيداً وقوله * قد لا زريق المال v نذل الثعالب * وقوله

يا ثعلب التوب غفراناً ثم قد
اسأفتهم أنا هم أخائف وجل
زيداً والمال وما ثم نصب
بالمصدر لا بالفعل المحذوف
على الأصح والثاني أن يصح
تقديره بالفعل مع الحرف
المصدرى بأن يكون مقدر بأن
والفعل أوجهاً والفعل وهو المراد
هنا فيقدر بأن إذا ريد المضي
أو الاستقبال نحو عجت من
ضرب بلز زيدا أمس أو غدا
والتقدير من أن ضربت زيدا
أمس أو من أن تضرب به غدا
ويقدر بما إذا ريد الحال
نحو عجت من ضرب بلز زيدا
الآن أي مما تضربه * تنبيهات
* الأول ذكر في التسهيل
هذين الطرفين أن الخففة
علت خبره بلز زيدا فالتقدير
علت أن تضرب بلز زيدا
فإن الخففة لأنها واقعة بعد
علم والموضع غير صالح للمصدر
* الثاني ظاهر قوله أن كان أن
ذلك شرط لازم وقد جعله
في التسهيل غالباً وقال في
شرحه وليس تقديره بأحد
الثلاثة شرطاً في عمله ولكن
الغالب أن يكون كذلك ومن
وقوعه غير مقدر بأحد هاتين العرب

فيجوز ضرب زيداً ضرب عمرو بذكر (قوله بدلا من اللفظ بفعله) اختلف
فيه فقيل لا يتقاس عمله وقيل يتقاس في الأمر والدعاء والاستفهام فقط
وقيل والانشاء نحو حمد الله والوعد نحو * قالت نعم وبلوغا بغيره ومعنى والتوبيخ
نحو * وما فاذبى الأهواء الغنى والهوى (قوله وجل) أي خائب فهو توكيد لما
قبله (قوله نصب بالمصدر) واختلف في نصب المصدر في الإيضاح أنه مفعول
به عند سيوبه أي الزم ضرباً وبغيره يراه منصوباً بضرب اه دما ميني ومنه
يؤلم أن كون هذا المصدر بدلا من اللفظ بفعله انما يظهر على مذهب غير
سيوبه (قوله ويقدر بما الخ) انما خص تقديره ما بارادة الحال مع صحة
تقديره ما عند ارادة الماضي والاستقبال أيضا إثبات الدلال على المضي مع
الماضي وعلى الاستقبال مع المضارع وهو أن لا نسمع الماضي للمضي ومع
المضارع للاستقبال بخلاف ما فانها صالحة لازمة الثلاثة مطلقا كما أفاده
شرح الجامع فاندفع اعتراض الدما ميني وتمعه البعض بأن مقتضى كلامهم
أن ما لا تقدر مع الماضي والمستقبل وليس كذلك بل يجوز تقديرها مع كل من
الثلاثة (قوله أن الخففة) قد يقال قول الناظم مع أن يشملها والذي دعاه
في التسهيل لذكر أن الخففة جعله المصدرية قسمة لها على أن تقدير ما ساق
بعد أفعال العلم (قوله نحو علمت ضرب بلز زيدا) اما أن تكون علمت في المثال
بمعنى عرفت فيكفها مفعول واحد واما أن تكون المتعدية الى مفعولين
فيكون الثاني محذوفاً وتقديره حاصله مثلاً أو يقال المصدر المقدر بأن الخففة
يستمد المفعولين كما أنها كذلك فقدر (قوله والموضع غير صالح للمصدرية)
أي لأنها لا تقع بعد العلم ولا تستمد مفعوليه اه سم (قوله وقد جعله
في التسهيل غالباً) عبارته فيه والغالب أن لم يكن بدلا من اللفظ بالفعل
تقديره به بعد أن الخففة أو المصدرية أو ما أختمها اه (قوله وليس تقديره
الخ) أي بدليل عمله مع امتناع التقدير بذلك في نحو ضرب زيداً فاجمأ وان
اكرام لزيد احسن وكان تعظيم لزيد احسن ولا اعراض عن أحسن الا
أن يقال التقدير سائق في الأصل وان امتنع اعراض وقوعه في هذه المواضع
التي التزم فيها العرب عدم وقوع الحرف المصدرى والفعل لانهم كما قاله
الدما ميني لا يقولون أن أضرب زيدا فاجمأ ولا يوقعون أن وصلت ما بعد ان

الامقولة بالخبر ونحوه ونحو ان لا لا تنجوع فيها ولا تعري ومثل ان كان
ولا يتوقعون الحرف المصدرى وصلته بعد لا غير المكررة أو يقال اللفظ الذي
يقدر به لفظ آخر لا يلزم صحة النطق به مكانه كذا كره الدماميني وشارح
الجامع (قوله سمع أذن أخاك يقول ذلك) حال كالحال في ضرب في العبد
ميتا ثم التقدير سمع أذن أخاك حاصل اذا كان أو اذا كان تصاحب الحال
فغير الفعل المحذوف لا الاخ وان زعم البعض وانما لم يكن المصدر هنا
مقدرا بما أو أن المحذوفة لا شرط أن يسبقها أو المصدر المقدر به ما شئ
ولم يوجد وانما لم يكن مقدر بان المصدرية لان المراد الاخبار بان سمع أنه
قول أحبه حاصل وان يقتضى أنه سيجعل لاهم اتخلص المضارع للاستقبال
كذا قال البعض وفيه نظر اذ تقدير أن والماضى لا يقتضى ان السمع
سيجعل تقدير (قوله قلوا فمعلم يعمل) لضعفها لا ضمها بزوال حروف
الفعل فلا يجوز على الاعم مروري بزبد حسن وهو بعمر وبيع وتوقف
الهموز هل هذا الخلاف في ضم اسم الفاعل أيضا نحو مكرم زيد عالم وهو
بكر اجاهل أو يعمل اتفاقا أو لا يعمل اتفاقا وقول الدماميني لم أر أحدا حكي
اجازة اعمال اسم الفاعل مضمرا يمنع الاحتمال الثاني ويضعف الاول
ويقوى الثالث (قوله قلوا فمعلم يعمل) لخروجه بالتمغير عن الصيغة التي
هي أصل الفعل وقبل يعمل مصغرا بواو افتقه رويذا زيدا (قوله غير محذوف)
أى دال على المرة (قوله قلوا فمعلم يعمل) أى تأه الوحدة لم يعمل لأن صيغته
حينئذ ليست الصيغة التي هي أصل الفعل فلو كانت التأه في أصل بناء المصدر
كرحة ورغبة ورهبة عمل كما قاله الشافعي لعدم الوحدة حينئذ فلا يكون
محذوفا (قوله يحايي) أى يحى به أى بالماء والجلد يفتح الجيم وسكون
اللام التوى فاعل والحازم الضابط والملا مقصور وهو التراب والشاهد
في نصبه بضربة ونفس منقول يحايي يصف الشاعر مسافر معه ما عقيم
وأحيا بالماء نفس راكب كاذموت عطشا (قوله أن يكون غير منعوت الخ)
أى لأن النعت من خصائص الاسماء البعيدة عن الفعل وانما لم يؤثر بعد
تمام العمل لضعفه بتأخره عن استقرار العمل (قوله قبل تمام عمله) أى
بذ كسائر متعلقاته (قوله بمنزلة الصلة من الوصل) انما قال بمنزلة نظرا

سمع أذن أخاك يقول ذلك
* الثالث لا عمل المصدر
شروط ذكرها في غير هذا
المكتاب أحدها أن يكون
مظهرا قلوا فمعلم يعمل
خلافا لسكونيين وأما
ابن جني في الخصائص
والرماني اعماله في المجرور
وقياسه في الظرف ناسبا
أن يكون مكمرا فلما صغر لم
يعمل ثالثا أن يكون غير
محذوفا فلوحدها بناء لم يعمل
وأما قوله

يحايي به الجلد الذي هو حازم
بضربة كفيه الملائفس راكب
فشا ذرا بهما أن يكون غير
منعوت قبل تمام عمله فلا
يجوز أعجبي ضربك المبرج
زيدا لأن معمول المصدر
بمنزلة الصلة من الموصول

فلا يفصل بينهما فان ورد ما بعدهم ذلك قدر فعل بعد النعت يتعلق به المعمول المتأخر فلونعت بعد تمامه لم يمنع
والاولى ان يقال غير متبوع بدل غير منعوت لان حكمه سائر ٩ التوابع حكم النعت في ذلك
خامسها ان يكون مفردا.

واما قوله

قد جربوه فما زادت تجارتهم
أباقامة الالمجد والفضحا
فشاذوا ليس من الشروط كونه
بمعنى الحال أو الاستقبال
لانه يعمل لاشبهه بالفعل بل
لانه أصل الفعل بخلاف اسم
الفاعل فانه يعمل لشيء
بالمضارع فاشترط كونه حالا
أو مستقبلا لانهم مامدولا

المضارع (ولاسم مصدر
عمل) واسم المصدر هو ما سوى
المصدر في الدلالة على معناه
وخالفه بخلافه لفظا وتقديرا
دون عوض من بعض ما في
فعله كذا عرفه في التسهيل
فخرج نحو قوله فانه خلا من
ألف قائل لفظا لا تقديرا ولذلك
نطق بها في بعض المواضع
نحو قائل قيتالا وضارب
ضربا بالفتح انقلب ياء
لانكسار ما قبلها ونحو عدة
فانه خلا من واو وعد لفظا
وتقديرا ولكن عوض منها
الداء فها مصدران لا اسمان

الى حال التصريح بالمصدر لان المعمول في حال التصريح به ليس صلة ولا جزء
صلة وان كان بعد تقدير المصدر بان أو ما والفعل جزء صلة فلا حاجة
لما قيل هنا من التكاف نسيم كان الاولى ان يقول بمسئلة جزء الصلة كما
علم من تقريرنا (قوله فلا يفصل بينهما) أي بالنعت وكذا غيرهم من
التوابع كما صرح به الشارح وبالاولى الاجنبى ولهذا لا يصح أن يكون
يوم في قوله تعالى انه على رجهه لقادر يوم تبلى السرائر مع مولا الرجوع للفصل
بأنظر كما سيذكره الشارح في الخاتمة (قوله أن يكون مفردا) أي لان تنبيهه
وجعله يخرجاه عن صيغته الأصلية التي هي أصل الفعل وجوز عمله بمجموعه
اجتماعهم ابن عصفور والنظام وبقي من الشروط تقدمه على معموله فلا
يجوز ان يحصى زيد اضرب عمر ونعم جوز بعضهم تأخره عن معموله اذا كان
بدلا من اللفظ بفعله نحو زيد اضربا أو كان المعمول ظرفا وهو الراجح وبقي
منها أيضا ذكره فلا يعمل نحو ذوقا على الاصح كافي الجمع وغيره (قوله
تجاربهم) بكسر الراء جمع تجربة والفتح بالقاء والنون المفتوحين والعين
المهملة الخبر والكرم والفضل والثناء (قوله ولا اسم مصدر عمل) أي مضافا
أو مجردا أو مع أل كما أفاده سم (قوله في الدلالة على معناه) أي معنى
المصدر وهو الحادث ومما اخرج نحو والدهن والكتل بضم أوله ما هان كلامهما
وان اشتمل على حروف الفعل لم يدل على الحدث بل على ذات ومقتضى عبارته
أن موضوع اسم المصدر الحدث كالمصدر والذي يدل عليه قوله اسم مصدر
وجزم به ابن يعيش وأبو حيان وغيرهما وصوبه بعضهم أن موضوعه المصدر
نفسه (قوله دون عوض) متعلق بخلوه (قوله ما في فعله) أي من الحروف
أصلية أو زائدة كما يؤخذ مما بعده (قوله ونحو عدة الخ) أي ونحو تعليمها
وتسليمها فان اتاع عوض عن احدى اللامين وأما المدة التي قبل الآخر
فليست للتعويض بدليل ثبوتها في المصدر حيث لا تعويض كالانطلاق
والاكرام والاستخراج فعلم من ذلك أن العوض قد يكون آخره قد يكون أولا
(قوله بخلوها لفظا وتقديرا) أي من غير عوض كما يفهم مما قدمه (قوله من

صنان ت مصدر بخلاف الوضوء والكلام من قولك توضأ وضوا وبكلام كلاما

فانها اسمان مصدران لا مصدران لفظا وتقديرا من

بعض ما في فعلهما وحق
 المصدر أن يتغن حروب
 فعله بمساراة نحو توشأ
 توشأ وبزيادة نحو أهدم
 أعلامهم أن اسم المصدر
 على ثلاثة أنواع علم بخوار
 وخوارورة وهذا لا يعمل
 انقاة ودي مع خريدة لغير
 مفاعلة كلفرب والمحمدة
 وهذا كالمصدر انقاة ومنه قوله
 أطولم أن مصابكم رجلا
 أهدى السلام تحبته طم
 والاحترار بغير مفاعلة من
 نحو مضاربته من قولك مضارب
 مضاربة فأنها مصدر وعين
 هذين وهو مراد الناطم فيه
 خلاف فغعه البصريون
 وأجازوه الكوفيون
 والبغداديون ومنه قوله
 أكفرا به نرد الموت غنى
 وبعد عطائك الماتة الرعاء
 وقوله بعشر تلك الكرام تعد
 منهم وقوله
 قلوا كلامك عندا وهي مصغية
 بشفيك قلت صحيح ذالو كذا
 وقوله
 لأن ثواب الله كل موحد
 جنانا من الفردوس فيها يتحد
 وقوله عائشة رضي الله عنها
 من قبله الرجل زوجته الوضوء

بعض ما في فعلهما) أي وهو التاء وأخذ حرفي التضعيف والمدة فيهما ليست
 عوضا لما علت (قوله بمساراة الخ) فإن نقص عن فعله فإن عوض عن
 الناقص أرة رفيه فمصدر والاول اسم مصدر كعلم (قوله علم) قال في الجمع
 اسم المصدر العلم لا يضاف ولا يقبل الولا يقع موقع الفعل ولا يقصد به
 التبعاع ولا يوصف (قوله بخوار وخوارورة) الاول علم ليس مقابل
 العسر والثاني علم لتجور والثالث علم للبر واعترض البعض جعل الاخيرين
 اسم مصدر بانطاق تعريف المصدر علم ما وهو ما يتجه على أن فعلهما
 جحر وبر وهو الظاهر الذي يدل عليه قوله لم يجعلني التجور والبر أما إذا كانت
 فعلهما ما الجرد وأرد أي صيره الجور وذرفلا (قوله وهذا لا يعمل انقاة)
 أي وإن كان طاهر الملاق المتعمد إلا أن يقال كلام الناطم مقيد
 بما قيد به المصدر من كونه يصلح في موضعه أن أو ماو الفعل ولم المصدر
 العلم ليس كذلك ويشكل عليه أن مصابكم رجلا لأن ما بعد أن لا يقدر بالحرف
 المصدرى والفعل ويحجب بما تقدم من أن ذلك سائق في الأمل وإن عرض
 منه بوقوع المصدر اسم ن أو أن اللفظ المقدر به لقط آخر لا يلزمه صحة
 النطق به كما مر يسه (قوله ودي مع مزودة لغير مفاعلة) تتبع فيه ابن
 الناطم والتوضيح والمضى في كلام غيرهم كان هشام في شرح التذوارة
 مصدر لا اسم مصدر بل سباق في كلامه أيضا في آخر أبيه المصادر أن نحو
 مصاب مما جاء فيه المصدر على صيغة اسم المفعول وهذا مما يستغيب
 التعريف السابق (قوله والمحمدة) ينتج الميم الاولى وكسر الثانية بمعنى
 الحمد قاله المصريح وسباق في آخر أبيه المصادر أن في الميم الثانية التبع وأنه
 القياس (قوله أطولم) الهمزة لنداء مصابكم مصدر ميم بمعنى مصابكم
 مضاف الى فاعله ورجلا مفعوله وجملة أهدى السلام نعت له وتحيته مفعول
 مطلق على حد تعنت جلاسا وظلم خيران (قوله وغير هذين) أي العلم ودي
 الميم المزودة لغير مفاعلة (قوله وهو مراد الناطم) حذوه دعوى بلا دليل
 إذا تظاهروا أن ذا الميم الزائدة لغير مفاعلة على كونه اسم مصدر ك
 درج عليه الشارح هذا داخل تحت كلام المستف ومرا دله تدبر (قوله
 الماتة الرعاء) بكسر الراء أي الراقعة من الأبل (قوله جنانا) مفعول

من قبله الرجل زوجته الوضوء

ثان الثوب (قوله قليل) أي وان كان نيا سببا كما يؤخذ من المقابلة (قوله
كمل بنصب أو برفع عمله) أي ان أردت التكميل كما سيذكره الشارح
والامر للإباحة لا للوجوب ولا يرد وجوب التكميل بالنصب في باب ظن
اذ لم يدل عليه دليل اظهروا استدناؤه بقربة قول المصنف في باب ظن
ولا تجز هنا بلا دليل * سقوط مفعولين أو مفعول

فاندفع ما أطالوا به هنا أو مانعة خاؤ فتجوز الجمع فتدخل صورة اضافة
المصدر للظرف وتكميله بالرفع والنصب معا (قوله خمسة أحوال) هذه
الاحوال التي ذكرها طاهرة في مصدر المتعدي لواحد أمام مصدر المتعدي
لاثنين أو ثلاثة فتجوز اضاافته لكل من مفعوليه أو مفاعيله ولفاعله والظرف
المتبع فيه واما مصدر الا لازم فتجوز اضاافته لفاعله والظرف وترك ذلك لعلمه
بالمقايسة (قوله قرع القواقيز الخ) صدره * أفنى تلادى وما جئت من
نشب * التلاد بكسر الفوقية المبدلة من الواو والتلديد كأمر المال القديم
وضده الطارف والطريف والنشب بفتح النون والشين المجمة المال الثابت
كالدار والقواقيز قافين وزاي مججمة جمع قاقوزة وهي القصدح التي يشرب
فيها الخمر وأقواها بالرفع فاعل قرع (قوله نفى الدراهم الخ) صدره * تنفى
يدأها الحصى في كل هاجرة * الضمير للثاقفة والهاجرة وقت اشتداد الحر
وذلك منتصف النهار ونفى مفعول مطلق والدراهم جمع دراهم لغة
في الدرهم فالباي است للاشباع بل هي متقلبة عن ألف المفرد بخلاف باي
الصياريف جمع صيرف وتنقاد مصدر على تفعل بفتح التاء بمعنى نقد وهو
مرفوع فاعل نفى (قوله نفى الحديث الخ) عدل عن الاستدلال بآية ولله على
الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا لعدم تعيين من استطاع فيها
للفاعلية لاحتمال كونه بدلا من الناس بدل بعض من كل حذف رابطه
لنعمه أي من استطاع منهم وان أورد عليه لزوم الفصل بين البدل والمبدل
منه بأجنبي وهو المبدل أو ان يكون مبتدأ أخبره محذوف أي فعلبه أن يحج
أو شرطية جوابها محذوف أي فليحج ولما أورد على جعل من استطاع
فاعلا للمصدر من فساد المعنى لان المعنى حينئذ ولله على الناس مستطيعهم
وغير مستطيعهم أن يحج البيت المستطيع فيلزم تأني جميع الناس بخلاف

قليل وقال الصيرى اعماله
شاذ وقد أشار الناظم الى
قلته بتكثيرهم

(و بعد جره الذي أضيف له *

كمل بنصب أو برفع عمله)
اعلم ان للمصدر المضاف خمسة
أحوال * الاول أن يضاف
الى فاعله ثم يأتي مفعوله نحو
ولولا دفع الله الناس * الثاني
عكسه نحو أعجبنى شرب
العسل زيد ومنه قوله

قرع القواقيز أقواها الا يريق
وقوله * نفى الدراهم تنقاد
الصياريف * وليس مخصوصا
بالضرورة خلافا لبعضهم
ففي الحديث و حج البيت من
استطاع إليه سبيلا أي وان
حج البيت المستطيع لكنه
قليل * الثالث أن يضاف
الى الفاعل ثم لا يذكر
المفعول نحو

ما كان اسنومارا ارام زسا ١٣ وتقبل دعائي الرابع عكسه نحو لا يسام الانسان من دعاء الخير

الخاص من ان يضاد الى
طرف ويرفع ويصوب
كثيرون نحو انحنى انظار
يوم الجمعة يريد عماره بقبه
قوله كمل نصب الى آخره
يعني ان اردت لما عرفت
من انه غير لازم (وحرما يتبع
ماجر) مراعاة لفظ وهو
الاحسن (وس وراحي

الاتساع المحل الحسن)
والضاد ايه المصدران
كان ماعلا فله روع وان كان
معه ولا محله نصب ان قدر
بأن روعه انما فعل روع ان
قدر بان روعه فعل المفعول
فتقول عجت من صدد زيد
الطرب بالخر وان شئت
قلت الطرب بالرفع وانه
قوله

حتى نجرى الرواح وراحها
طلب المعقب حقه الطلوم
فرفع الطلوم على الاتباع لمحل
المعقب وقوله السالك الثغرة
الاية طان سالكها مشى
الهلولك عليها الحيل
الفصل * الفصل الالاسه
ثوب الخلو وهونت الهلولك
على الرضع لانها فعل الشيء

وتقول عجت من كل الجزو والمعم بالجر على الالهط والنصب على المحل كقوله

آخره

مستطيع عن الملح مع ان حجب كل مستطيع ليس على غيره نفسه قطعا
واجيب عنه بان المصدر مبني على صكون ال في الناس للاستقرار
وليس كذلك بل للهداية كرى لان حجب مبتدأ ورتبة المستدام متعلقا به
التقديم فالعنى حجب المستطيع من البيت واجب لله صلى ولاء المستطيع من
المعنى والدماشي عليه (قوله وما كان استغفار ابراهيم) أي ربه (قوله ربا
وتة لدعائي) أي اياك (قوله ويرفع وينصب) أي مع ذكر المرفوع والنصب
أو أحدهما أو أحدهما (قوله لما عرفت) أي من بيان الاحوال الخمسة
ادق روعه احد المفعول وفي بعضها حذف الفاعل قال الدماشي لما
صورة يلزم بهاد كالمرفوع بالمصدر وهي ما اذا كان اسمها للكون ونحوه
من مصادر الأفعال الناقصة لان عدم كونه فغنى الى بقاء الخبر بلا محسر
عنه كما لو قلت عجي كون قائم بحذف المرفوع انتهى (قوله وجرا يتبع
ماجر) أي جرتابع المحرور الذي هو ما أنصب اليه المصدر وشكل جرتابع
ما لم يمنع منه مانع كما في التسهيل قال الدماشي كما في أنعجبى اكرامك وزيد
جرتابع يؤدى الى العطف على الصير المحفوض من غير اعادة الحافض
وهو متوع اه ولا يخفى انه اعيا بطر على مذهب غير الناطم لا على مذهب
من جوار العطف بلا اعادة الحافض (قوله ففس) أي فهو ويعني ما ذكر من
مراعاة المحل حس أو مرأيه حس أو نحو ذلك (قوله حتى نجرى الرواح) حتى
غاية ونحوه سار الى الهاجرة وشعبه لعمارة الوحشى والرواح ما بين الزوال
والليل بها حة اثارها في طاب الماء والغدير لان كانت مراعاة ذلك
الحمار الوحشى وطلب المعقب مفعول مطلق اهاج مصاف الى ماعله وهو
المعقب بكر القاف الغريم الطالب من عقب في الامر اذا طلبه مجدا
وحقه مفعول المصدر والطلوم الرفع نعت للمعقب على محله (قوله السالك)
حبر بعد حركات في بيت قبله والثغرة تضم ائلمة وسكون العين المجع
النمية المحوقة بالنصب على المفعولية السالك وبالجر على اضافة السالك
والاية طان نعت مبني للثغرة وفيه أيضا الوجهان ومشى الهلولك مفعول
مطلق لمحذوف أي عشى مشى الهلولك كما ماله العيني وتبعه البعض ولك أن
تجعل عاملة السالك على حد تعدت جلوسا والهلولك بفتح الهاء تضم اللام

فدكنت داينت بها خدانا مخافة الافلاس واللبائا ولوقات ٣١ واسمهم باسرع

الحبر واللمع تنبيه ظاهر

كله جواز الاتباع على
الحل في جميع التوابع وهو
مذهب الكوفيين وطائفة
من البصريين وذهب
سيبويه ومن وافقه من أهل
البصرة الى أنه لا يجوز
الاتباع على الحل وفصل
أبو عمرو فأجاز في العطف
والبدل ومنع في التوكيد
والنعت والظاهر الجواز لورود
السمع والتأويل خلاف
الظاهر خاتمة قد تقدمت
الإشارة الى ان المصدر المقدر
بالطرف المصدرى والفعل
مع مفعوله كالموصول مع
صلته فلا يتقدم ما يتعلق به
عليه كما لا يتقدم شيء من الصلة
على الموصول ولا يفصل بينهما
بأجنبي كما لا يفصل بين
الموصول وصلته وأنه ان ورد
ما يوهم ذلك أول فهم يوهم
التقدم قوله وبعض الحكم
عند الجهل للدلالة اذعان
فلاست اللام من قوله للدلالة
متعلقة باذعان المذكور بل
مخوف قبله ما يدل عليه المذكور
والنقد وبمعنى الحكم عند

آخره كفي المرأة الفاجرة وجعله عامها الخيعل حال والخيعل مفتوح الخاء
المجتمعة وسكون التختية وفتح العين المهملة فيص لا كم له وقيل فيص قصير
والفضل بضم الفاء والضاد المجتمعة اللابسة ثوب الخلو على ما في الشرح
نعت لاهلوك على محله وفي شرح الهذيان أن الخيعل ليس تحتها ازار قال
العبسي وهذا هو الصحيح وعليه هو صفة للخيعل فلا يكون فيه شاهد (قوله
قد كنت داينت به الخ) الضمير للقيمة أي أخذتها في دين لي على حسان
والبيان بفتح اللام أكثر من كسرهما المطلق (قوله انه لا يجوز الاتباع على
الحل) أي اتباع مجرور والمصدر ومثله الوصف كاسم الفاعل
لاشترط سيبويه ومن وافقه في مراعاة الحل وجود المحرز وهو مفعول ههنا
لان الاسم المشبه بالفعل لا يعمل في كلمة رفعا أو نصبا الا اذا كان محسوبا بال
أو متوينا أو مضافا الى غير تلكا الكلمة وغير متبوعها قاله لشمي (قوله فأجاز
في العطف والبدل الخ) اعرج وجه الفرق أن البديل على نية تكرار العامل
والعاطف قائم مقام إعادة العامل فيكونان أقوى مما بعدهما (قوله
والتأويل) أي يجعل المرفوع فاعلا للمخذوف والمنصوب مفعولا للمخذوف
خلاف الظاهر لان الاصل عدم الحذف (قوله المقدر بالحرف المصدرى
والفعل) سيأتي مقابله في قوله آخر الباب اما المصدر الآتي بدلا من اللفظ بفعله
(قوله فلا يتقدم ما يتعلق به عليه) قال الرضي أنا لا أرى منه ما من تقديم مفعوله
عليه اذا كان ظرفا أو شبهه قال الله تعالى ولا تأخذنكم بهما رأفة وقال فلما
بلغ معه السجى ومثله في كلامهم كثير والتأويل تكلف وليس كل مقدر بشئ
حكمه حكم ما قدر به اه ومما أول به الآيتان جعل الطرف متعلقا
بمخذوف حال من المصدر (قوله بأجنبي) هو ما ليس متعلقا بالمصدر لا متعلقا
له كالمبتدأ والخبر وفاعل غير المصدر ومفعوله وغير الأجنبي ما هو متعلق به
ومتم له كفاعل المصدر ومفعوله والطرف والمجرور المتعلقين به فلا يجوز
ضربي حسن زيدا في الدار ويجوز ضربي زيدا في الدار حسن وكثير الأجنبي
الجملة المعترضة فيجوز الفصل بها لانهم اجروها مجرى غير الأجنبي (قوله
نظير ما في نحو الخ) أي نظير التقدير الكائن في نحو الخ اذا تدير كما هو وكانوا
زاهدين فيه (قوله انه) أي الخالق الفهم من خلق آدم اهلوم أن لا خالق

الجهل اذعان للدلالة دهان وهذا التقدير نظير ما في نحو وكانوا فيه من الزاهدين وما يوهم الفصل بأجنبي قوله تعالى انه

على رجعه انقاد يوم تلى
 السرار فليس يوم منصوبا
 برجعه كمرعم الزخسرى
 والالزم الفصل بأجنبي بين
 مصدر ومفعوله والاحار
 عن موصول قبل تمام صلته
 والوجه الجيد أن يقدر اليوم
 ناصب والتقدير برجعه يوم
 تلى السرار ومنه أيضا قوله
 المن للدم داع بالعطاء فلا
 تمن فتأني ملاحد ولا مال
 فليست الباء الجارة للعطاء
 متعلقة بالى ليكون التقدير
 المن بالعطاء داع للدم وان
 كن المعنى عليه انقاد
 الاعراب لانه يستلزم
 المحذورين المذكورين
 فالخاص من ذلك تعلق الباء
 بمعدوف كانه قبيل المن للدم
 داع المن بالعطاء فالن الثاني
 يدل من المن الاول فحذف
 وأبقى ما يتعلق به دليلاعا به
 أما المصدر لأن يدل لاس اللفظ
 بفعله فالاصح أنه مساو لاسم
 الفاعل في تحمل الضمير
 وجواز تقديم المنصوب به
 والجورر بحرف يتاقي به عليه
 لانه ليس بمجرله موصول ولا
 معه وله بمنزلة صلته والله أعلم

سواء (قوله على رجعه) في الهاء وجهان أحدهما أنه ضمير الانسان أى على
 بعته بعد موته والثاني أنه ضمير الماء أى رجع المي في الاحليل أو الصلب
 أنه شئني (قوله الفصل بأجنبي بين مصدر ومفعوله) اجاب بعضهم كابن
 الحاجب بأن الفصل مقتفرا اذا كان المفعول ظرفا كالأية لاناسعهم فيه
 (قوله والاحار عن موصول الخ) المراد الاخبار بمعنى لا لفظا وان المعنى ان
 رجعه يوم تلى السرار يقدر الله عليه وقوله عن موصول أى عن متضمن
 موصول وهو المصدر لانه في تأويل أن والفعل وقوله قبل تمام صلته أى
 بالظرف (قوله برجعه) ينفع الباء المناسبة المصدر من رجع المتعدي كما
 في قوله تعالى فان رجعت الله الى طائفة منهم (قوله لصادا الاعراب) علة
 لقوله فليست الخ والمراد بالمحدورين المذكورين الفصل بالأجنبي والاحار
 عن الموصول قبل تمام صلته (قوله في تحمل الضمير) أى على القول بأن
 العمل للمصدر لا للفعل المبدل منه أما على القول بأن العمل للفعل فالضمير
 فيه ولا ضمير في المصدر (قوله وجواز الخ) اعلم انه يجوز تقديم المنصوب
 سواء جري بنا على القول بأن العمل للفعل المبدل منه ونياية المصدر عنه
 في المعنى فقط أو على القول بأنه للمصدر كما هو صريح عبارة الشارح بناء
 على المشهور من أنه مفعول مطلق ناب عن الفعل معنى ومجلا أما على
 مذهبه فيكون به من أنه مفعول به فيمتنع التقديم قال الدماميني لان ضربا
 فيشند بمعنى أن تضرب

(اعمال اسم الفاعل)

(قوله في العمل) أى عمل المتعدي أن كان فعله متعديا وعمل اللازم ان كان
 فعله لازما وانما قال في العمل للخالفة اسم الماعل الفعل في جواز اضافته
 لمفعوله ودخول اللام على مفعوله المتأخر بخلاف الفعل فـهـا وفي أنه يصح
 أن يقع هو ومعطوف عليه خبرا عن شئ أو وصفه فـيـمـتـنـع تقديم مفعوله
 عليه نحو هذا ان ضارب زيد ومكرمه وجاء رجلان ضارب زيد ومكرمه
 بخلاف الفعل والجوار والجورر متعلق بالاستقرار الذي تعلق به الكاف
 أو بالكاف لسانها من معنى التشبيه بناء على القول بجواز التعلق بالحرف
 الذي فيه معنى الفعل كـسـريـاه في باب حروف الجر (قوله على فاعل) أى

(اعمال اسم الفاعل) (قوله اسم فاعل في العمل) واسم الفاعل هو الواقعة المدة على فاعل فاعل

جارية في التذكير
والثانيث على المضارع من
أنعالم العناء أو معنى الماضي
كذا عرفه في التسهيل فالصفة
جنس والدالة على فاعل
لاخراج اسم المفعول وما به عناه
وجارية في التذكير والثانيث
على المضارع من أفعالها
لاخراج الجارية على الماضي
تخوف فرح وغير الجارية نحو
كريم وفي التذكير والثانيث
لاخراج نحو أهيف فانه لا يجري
على المضارع الا في التذكير
ولعناؤه أو معني الماضي
لاخراج نحو ضامر السكشع
من الصفة المشبهة ويعمل
اسم الفاعل عمل فعله
في التعدي والوزم (ان كان
عن مضيه مجزئاً) بأن كان
بمعنى الحال أو الاستقبال
لانه اسم عمل حمل على المضارع
وهو كذلك (وولي) ما يقر به
من الفعلية بأن ولي (استفهاماً)
ملفوظاً به نحو أضراب زيد
عمرأ وقوله
أمنخرنتم وعدا وثقت به
أو مخرنتم نحو ومهين زيد عمرأ
أم مكرمه (أو حرف بدا) نحو
يا طاهراً ساجداً

فاعل حدث تلك الصفة (قوله جارية) أي في مطاق الحركات والسمك كائنات
ولو بسبب الاصل كما في يقوم وقائم حال من الصفة أو من ضميرها في الدالة
وقوله في التذكير والثانيث أي في حالتها (قوله لعناؤه) أي مفيدة لمعنى
المضارع من حال أو استقبال ومثلها الاستمرار التجدي كما تدم في باب
الاضافة (قوله وما به عناه) كفعيل بمعنى مفعول وكالصدر الذي بمعنى مفعول
نحو الدرهم ضرب الامير أي مضروباً والحكم على هذا بالخروج الذي هو
فرع عن الدخول لانه صفة تأويل فيسكون داخل في الجنس وكفعلة بضم
الفاء وسكون العين كضحية بسكون الحاء أي مضحولة عليه فان فتحت
العين كان بمعنى الفاعل كضحية بفتح الحاء أي ضاحكاً على غيره وكذا
همزة ملزمة قال السكرماني في شرحه على البخاري وهذه قاعدة كلية (قوله
وغير الجارية) أي على شيء من الافعال (قوله نحو كريم) أي ونحو ضراب
وضروب ومضرب (قوله الا في التذكير) أي لان مؤنثه هيفاء (قوله
لاخراج نحو ضامر السكشع الخ) أي لان الصفة المشبهة للاسما والادواحي
(قوله من الصفة المشبهة) أي الجارية على المضارع في الحركات والسمك كائنات
والاف فرح وكريم وأهيف أيضاً صفات مشبهة ولا تنافي بين ما هنا من اخراج
نحو فرح وكريم وأهيف من اسم الفاعل وما سمي بأق في أبنية أسماء الافاعلين
من أنها أسماء فاعلين لان ما هنا باعتبار اصطلاحهم المشهور وما سمي بأق
باعتبار اصطلاح آخر لهم أيضاً (قوله ان كان عن مضيه) أي مضى حديثه
بمعزل أي في مكان بمنزل أي ابعاد والسمك هنا مجازي بمعنى التركيب
وعن مضيه متعلق بمعزل لانه وان كان اسم مكان يصح تعلق الظرف به
لانه يكتفي بما فيه راحة الفاعل فهو كقولك رأيت مدخلك الى الدار
فبطل منصرف البعض تبعاً (ليس) صفة تعلقه بمعزل واستغنى عما تكلفه
فيه (قوله بأن كان بمعنى الحال أو الاستقبال) مثل ذلك ماذا كان بمعنى
الاستمرار التجدي كما تدم وكلام الناظم شامل له (قوله وهو) أي المضارع
كذلك أي بمعنى الحال أو الاستقبال (قوله نحو مهين) أي امهين بدليل أم
وفي نسخ ترك ذكر الاستفهام المقدور ونصها استفهاماً نحو أضراب زيد عمرأ
وقوله أم مجزئاً نتم وعدا وثقت به أو حرف نداء اه وهذا أولى لسلامته

من التكرار مع التنبيه الآتي قبيل قول المصنف وإن يكن صلة آل الخ (قوله)
والصواب أن النداء ليس من ذلك أي من مسوق عمل اسم الفاعل وذلك
لأن حرف النداء مختص بالاسم فكيف يكون مقرباً من الفاعل وأجيب
بأن المصنف لم يبتغ أم مسوق بل أن الوصف إذاً حرف النداء يحمل وهذا
لا ينافي كون المسوق الاعتماد على الموصوف المحذوف وإنما صرح بذلك
حينئذ مع دخوله في قوله بعد وقد يكون نعت محذوف الخ لدفع توهم أن اسم
الفاعل لا يعمل إذاً حرف النداء لبعده عن الفعل (قوله أو نفيًا) أي
أداة تنفي ولو أن أولها نحو أو ما فاقم الزيدان أي ما فاقم إلا أن زيدان سم (قوله)
ومنه الحال أي لانه صفة في المعنى فليس المراد بالصفة النعت بل الاسم
(قوله بأن كان بمعنى الماضي) فلا تقول أنا ضارب زيدا أمس إذا يقال
أنا أضرب زيدا أمس حتى قال بعضهم لا شيء على من قال أنا قاتل زيدا أمس
لأنه لا يصح ما ضيا اه فإرضى ثم قل ولا يقال أن الوصف يحمل ما ضيا في
نحو كان زيدا كلاً طعاماً لأن الأصل زيدا كل طعامك فلما دخلت
كان تصدح كناية التركيب السابق ذكره ابن أبار اه وقوله تصدح كناية
التركيب السابق أي قد دخلت كان بعد العمل (قوله على كناية الحال)
في كناية الحال الماضية طريقتان الأولى وهي المشهورة أن يقتدر الفعل
الماضي وانعاش في زمن التكلم الثانية وهي طريقة الاندلسي أن يقتدر
التكلم به موجوداً في زمن وقوع الفعل والتعبير على كل بما للحال قال
بعضهم لا حاجة إلى تكلف الكناية لأن حال أهل الكهف مستقر إلى الآن
فيحوز أن يلاحظ في باسط الحال فيكون عاملاً وفي كلامهم ما يؤيده
(تنبيه) في التكتان دلالة اسم الفاعل على التجدد أغلبية ومن غير الغالب
نحو مستفرداتهم (قوله بدليل ما قبله) وبدليل أن الواو في وكابهم حالية إذا
يحدن جاء زيد وأبوه ينحك ولا يحسن وأبوه ينحك (قوله فلا يجوز ضارب زيدا
أمس) أي لا شفاء الشرطين الاعتماد وكونه تهيير الماضي فهو وتقرير على
قوله فإن تخلف شرط من هذين لم يعمل لانه يعلم أنه بالاولى عدم العمل إذا تخلف
كلا الشرطين وفي نهج اسقاط أمس فيكون عدم الجواز لتخلف الاعتماد
فهو وتقرير على القرب منه أعني قوله أول لم يعتمد على شيء مما سبق وما قررناه

والصواب أن النداء ليس
من ذلك والمسوق عمل
الاعتماد على الموصوف المقدر
والاعتماد على الموصوف المقدر
والاعتماد على الموصوف المقدر
(أو نفيًا) نحو ما ضارب زيدا
عجرا (أو حاصفة) أمالند كور
نحو ممررت برجل قائم أعبر
ومنه الحال نحو جازي زيدا كذا
فرسا أو محذوف وسبأني
(أو مستنداً) لبنداً أو ما أصله
البند المحذور بذكرهم عمر أو ان
زيداً مكرم عمر اه تخلف
شرط من هذين لم يعمل بأن
كان بمعنى الماضي خلافاً
للسكاني ولا حجة في وكابهم
ياسط ذراعيه فانه على كناية
الحال والمعنى يسط ذراعيه
بدليل ما قبله وهو ونقلهم ولم
يقبل وقيل بناهم أول لم يعتمد على
شيء مما سبق خلافاً للكوفيين
والاخفش فلا يجوز ضارب
زيداً أمس تنبيه أن الأول

على زيادة أمس علم سدوط قول البعض كان الأولى بل العوَاب مَحْذُوفٌ أمس
 كَيْفَ يُظْهِرُ التَّأَمُّلُ اهْ لَمْ يَبْنِ عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ فَلَا يَجُوزُ ضَارِبُ زَيْدٍ أمس تَقْرِيعٌ
 عَلَى قَوْلِهِ أَوَّلُهُ لَمْ يَعْتَمِدْ عَلَى شَيْءٍ وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ الْأَمْرَ إِسْ كَذَلِكَ فَتَقَطَّنْ وَعِبَارَةٌ
 الِهْمُ مَعَ ضَارِبٍ زَيْدٍ اَعْتَمَدْنَا (قوله هـ هذا الخلاف) أَيْ الَّذِي بَيْنَ الْجَهْوِ
 وَالْكِسَافِ (قوله دون أَل) حَالٌ مِنَ الْمَاضِي أَيْ الْمَاضِي الْمَقْرُونُ بِالْأَلِ
 خِلَافٌ فِي عَمَلِهِ كَمَا بَيَّنَّا فِي كَلَامِ النَّازِمِ (قوله أَلِ اِهْ يَرْفَعُهُ) قَالَ السِّيَوطِيُّ
 وَهُوَ الْأَمْعُ لَكِنْ بَشَرٌ اَعْتَمَدَهُ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ اسْتَفْهَمَ أَوْ مَوْصُوفٌ أَوْ مَسْنَدٌ
 إِلَيْهِ وَحِينَئِذٍ فُشِّرْطُ عَمَلِ الرَّفْعِ فِي الظَّاهِرِ اَلْعَمْدُ لَا كَوْنَهُ جَمْعُ الْمَضَارِعِ
 وَقَوْلُ الْمَغْنِيِّ أَنَّ اشْتِرَاطَ الْجَهْوِ اَلْعَمْدُ وَكَوْنُ الْوَصْفِ جَمْعُ الْحَالِ
 أَوِ الْاسْتِقْبَالِ اِتِّمَامُهُ لَعَمَلٍ فِي الْمَنْصُوبِ يَعْنِي بِهِ اشْتِرَاطُهُمْ جَمْعُ الْأَمْرِ
 وَالْأَفْعَالِ اَلْعَمْدُ شَرْطُ عَمْدِ الْجَهْوِ وَرَلْعَمَلٍ فِي الْمَرْفُوعِ أَيْضًا كَذَا قَالَ الدِّمَامِيُّ
 وَالشَّيْخُ (قوله وَأَتَمَّ الْمُضْمَر) أَيْ الْبَارِزُ وَامَّا الْمَسْتَتِرُ فَيَرْفَعُهُ بِأَخْلَافٍ
 كَمَا فِي التَّصْرِيحِ (قوله الْجَزْدُ) أَيْ مِنْ أَلِ اَمَّا الْمَقْرُونُ بِهِ اَلَيْسَ مَازٍ كَشَرْطَا
 فِيهِ (قوله وَلَا مَوْصُوفًا) أَيْ لَا قَبْلَ الْعَمَلِ وَلَا بَعْدَهُ عَلَى مَا هُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ ابْنِ
 عَصْفُورٍ وَاخْتَارَهُ النَّاسُ طَمَّ كَمَا قَالَ الدِّمَامِيُّ وَسَبَّحَ الشَّارِحُ قَوْلَيْنِ آخَرَيْنِ
 وَالتَّصْحِيحُ كَمَا فِي الْمَغْنِيِّ التَّفْصِيلُ (قوله خِلَافًا لَلْكِسَافِ) فِيهِمَا مَحَلُّ الْخِلَافِ اَلْأَمْرُ
 هُوَ فِي عَمَلِهِ فِي الْمَفْعُولِ بِهِ كَمَا أَفَادَهُ الدِّمَامِيُّ فَلَا يَصِحُّ اسْتِدْلَالُ الْخِلَافِ بِقَوْلِهِ
 كَيْفَ عَصِيرُهَا لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ عَمَلِهِ فِي الْمَفْعُولِ بِهِ مَعَ أَنَّ فِي كَوْنِ كَيْفَ اسْمٍ
 فَاعِلٍ مَصْغَرٍ اَنْظُرْ ظَاهِرًا فاعِلُهُ وَنَسَبٌ فِي الْهَمْعِ اَعْمَالُ الْمَصْغَرِ إِلَى
 الْكُوفِيِّينَ اَلَا الْفَرَّاءُ وَعِبَارَتُهُ وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ اَلَا الْفَرَّاءُ وَافْقَهُمُ الْخَمَاسُ
 يَجْعَلُ مَصْغَرًا بِنَاءً عَلَى مَا ذَهَبُوا أَنَّ الْمَعْتَبَرِ شِبْهَ الْفِعْلِ فِي الْمَعْنَى لَا الصُّورَةَ قَالَ ابْنُ
 مَالِكٍ فِي التَّحْقِيقِ وَهُوَ قَوِيٌّ بِدَلِيلِ اَعْمَالِهِ مَحْذُولًا لِلْبَاقَةِ اَعْتِبَارًا بِالْمَعْنَى لَا الصُّورَةَ
 وَقَاسَهُ الْخَمَاسُ عَلَى التَّكْسِيرِ اِهْ (قوله لَانْ هـ اِيْتِصَانٌ بِالْاسْمِ) عَوِضٌ
 بِأَنَّ النِّسْبَةَ وَالْجَمْعَ مِنْ خَمَاسٍ اَلْأَسْمَاءُ مَعَ أَنَّهَا لَا يَتِمُّ عَمَلُهَا بِمَا أَجِيبُ
 بِهِ مِنْ أَنَّهَا جَاءَتْ بَعْدَ اسْتِقْرَارِ عَمَلِهِ مَفْرَدًا بِخِلَافِ التَّصْغِيرِ وَاتَّمَعْتَ بِتَحْكُمْ
 مُحْضٍ (قوله يَكْتَفِي بِرَأْسِهِ الْفِعْلُ) أَيْ بِمَا فِيهِ مَعْنَى الْفِعْلِ فِي الْجُمْلَةِ بِدَلِيلِ
 عَمَلِ اسْمِ الْفَاعِلِ جَمْعُ الْمَاضِي فِيهِ (قوله تَرْقُوقٌ فِي الْإِيْدِي الْح) صَدْرُهُ
 فِي قَوْلِهِ

هذا الخلاف في عمل الماشئ
 دون أَل بالنسبة إلى المفعول
 به وأمره الفاعل فذهب
 بعضهم إلى أنه لا يرفع الظاهر
 وبه قال ابن جنى والشلوبين
 وذهب قوم إلى أنه يرفعه
 وهو ظاهر كلام سيبويه
 واختاره ابن عصفور وأما
 المضممر فحكى ابن عصفور
 الاتفاق على أنه يرفعه وحكى
 غيره عن ابن طاهر وابن
 خروف المنع وهو بعيد الثاني
 من شروط أعمال اسم الفاعل
 المجزأ أيضا أن لا يكون مصغرا
 ولا موصوفا خلافا لَلْكِسَافِ
 فيهما إلا ما يختصان بالاسم
 فيمدان الوصف عن الفعلية
 ولا حجة له في قول بعضهم
 أن نبنى صرنا وسورا فصرنا
 لأن فصرنا طرف يكتفي
 برأسمه الفاعل وقال بعض
 المتأخرين إن لم يحفظ له مكبر
 جاز كما في قوله * ترقوق في الأبدى
 كيت عصيرها * حيث رفع
 عصيرها بكميت ولا حجة له
 أيضا على أعمال الموصوف
 في قوله

فما طعم راح في الزجاج مداعة * إل راح والمداعة من احماء الخمر وجسلة
 زرقق أي تلالا في الأيدي صفة مداعة وكبت بالجر صفة راح وروى بالرفق
 كما ذكره شيخنا ولا شاهد في البيت عليه لان كبت حينئذ خبر مقدم وعصيرها
 مستدام وحر والكميت الذي يخالط حمرة - وادعاه المعنى مع زيادة وبلغ
 على حمله كبت صغراغ تقديم عبرانه من التوابع عليه مع أن تفرقة
 بين الصفتين تحذفهم وزرقق بفتح التاء مضارع زرقق الشيء أي تلالا ولم
 حذف منه إحدى التاءين هذا هو الموافق لما في كتب اللغة وفي الاستم
 مامر (قوله اذا قد اذ الخ) فاقد فاعل المحذوف يفسره المذكور أي اذا
 رجعت فاقد أي امرأة فاقد خطباء المذ أي بينة الخطب أي الكرب فرخين
 أي ولدين مفعول لما قد فصل بهم - ما بالثبوت ورجعت من الترجيع وهو أن
 يقال عند المصيبة اناته وإنا إليه راجعون والخليط المخاطب والزابل الميا
 (قوله اذ فرخين) علة للذي في قوله ولا حجة (قوله لان فاقد ليس جاريا على فعله
 في التأنيت) علة للمحذوف تقديره لا بما قد لا به الخ قال شيخنا في شرح الجامع
 لعلوى في باب الصفة المشبهة أن المراد بالجر بيان على الفعل كونه للتحذوف
 والحوث كالفعل وما كان بمعنى التنبه ليس كذلك بل هو للثبوت فليس جاريا
 على الفعل بهذا المعنى وليس المراد بالجر بيان الواقعة في عدة الحروف
 والسكر والحركات والامامع نفيه عن شذوذا قد ومرضع وحائض لكونها
 على عدة حروف الفعل وسكاته وحركاته ومن ثم ذهب بعضهم الى ان الصفة
 المشبهة لا تكون الا غير جارية على المضارع لانها بمعنى الثبوت وقول الشارح
 في التأنيت لبيان الواقع لكونه لا يذكر اه فعلم ما في كلام البعض وقوله
 ولا يعمل إشارة الى نتيجة القياس المحذوف كبراه ونظم القياس هكذا واقيد
 ليس جاريا على فعله في التأنيت وما ليس جاريا على فعله في التأنيت لا يعمل
 فقا قد لا يعمل فهذا القياس المشار اليه دليل على عمل فاقد وقوله اذا قد لا الخ
 كمن عليه ان يجعله نظيرا بان يقول كما لا يقال الخ لاستدلاله على عدم عمل ما قد
 بما أشار اليه من القياس المنطقي لما بينا فعلم ما في كلام البعض وقوله لانه بمعنى
 التسبب جعله البعض علة لعدم جريان ما قد على فعله في التأنيت وهو خير
 من تعين لاحتمال أنه علة لقوله لا يقال الخ أي لان مرضعا بمعنى التنبه أي

اذا ما قد خطباء فرخين رجعت
 ذكرت سليمي في الخليط المزابل
 اذ فرخين نصب بفعل مضمر
 يفسره فاقد والتقدير قدت
 فرخين لان فاقد ليس جاريا
 على فعله في التأنيت فلا يعمل
 ادلا يقال هذه امرأة مرضع
 ولها لانه معنى السب قال
 في شرح التسهيل ووافق بعض
 أصحابنا المكاني في اعمال
 الموصوف

قبل الصفقة من مفعله

يحصل بعدها لا قباهما
ونقل غيره أن مذهب
البصريين والشرع هو هذا
التفصيل وإن مذهب
الجعفري وباقى
الكوفيين حازة ذلك مطلقا

(وقد يكون) اسم الفاعل

(نعت محذوف عرف) فيتحقق

العمل (الذى وصف) مع

المنعوت المفقوط به نحو مختلف

ألوانه أى صنف مختلف ألوانه

وقوله * كاطح خضرة يوما ليوهها

أى كوعل ناطح ومنه ياطعا

جبلأى يارب جلاط العاجبلا

* تنبيه الاستفهام المقدر

أيضا كاللفوظ نحو موهين

زيد عمر أم مكرمه أى امهين

(وان يكن) اسم الفاعل

(صلة آل فى المضى) وغيره

اعماله قد ارتضى) قال فى

شرح الكافية بلا خلاف وتبعه

ولده لكنه حكى الخلاف

فى التسمييل فقال وليس

نصب مابعد المقرون بأل

مخصوصا بالمضى بخلاف

للماضى ومن واقعه ولا على

ذات رضيع كذا وقد وحائض ومطلق أى ذات فقد وذات حيض وذات طفل
وما معنى النسب لا يعمل النسب لاسم ويقتل أن المراد بعدم جريانه على فعله
فى التأنيت عدم موافقة آياه فى لحوق تاء التأنيت لانه بمعنى النسب وما دخله
بمعنى النسب لا تدخله تاء التأنيت على ما قاله الشاطبى وعلمه بأنه ليس على
معنى الفعل العلاجي فهو كائن وطامث وفيه نظر ~~ثمة~~ ما أنت بالقاء
وليس بهلاجى كذا ثقة وجبلة ثم يظهر أن فاند او مرضعا يستعملان أيضا
لأنسب بل لأنصاف بالقدوالا رضاع فيؤشيان بالثناء ويعملان فتأمل
ولا يخفى أن الجريان بالمعنيين المذكورين خير الجريان بالمعنى الذى أراد
المشارف فى تعريف اسم الفاعل الذى هو الموافقة فى الحركات والسكان كما
مر (قوله قبل الصفقة) أى قبل ذكرها ثم هذا ضارب زيدا قلى ومما يؤيد هذا
التفصيل التماس على ما مر فى المصدر وشمل اطلاق قوله قبل الصفقة تقدم
معول اسم الفاعل عليه وعلى صفته معاشرو هذا لزيد اضارب أى ضارب
والذى فى الهمع أن الخلاف فى منعه ~~كأنى~~ وهذا يعارض ما ذكره
الشارح من نقل غير المصنف التفصيل عن البصريين والقراء بل قد
يعارض نقل المصنف له عن بعض الاصحاب ويمكن ان يقال المراد قبل الصفقة
وبعد الموصوف فلا معارضة أصلا (قوله وقد يكون نعت محذوف) المراد
بالتعريف مطلق الوصف فيشمل الحال (قوله عرف) أى بقية مقابلة أو حالية
(قوله أى كوعل ناطح) بقية تمام البيت أعنى * فلم يضرها وأوهى قرنه
الوعل * وهو ككأنف وذهب التيسر الجلبى (قوله اعماله قد ارتضى) أى من
غير اشتراط اعتماد كما فى التصريح ومن غير اشتراط كونه غير مخرج ولا موصوف
كما صرح به ابن معطى فى الفقه (قوله وليس نصب مابعد المقرون بأل) أى
لا يبعد كونه ماضيا كما يفيد مابعد فلا قول الاربعة فى مطلق اسم الفاعل
فتأمل (قوله خلافا للماضى ومن واقعه) أى حيث يخصه والنصب بالماضى
أخذ انظارا قد يسيبويه اسم الفاعل المقرون بأل بالذى فعل كذا وأجيب
بأن عدم تعرض سيبويه للذى بمعنى المضارع لثبوت العمل له بمجرد افعي عمل
مع آل بالاولى (قوله خلافا للاخفش) أى حيث ذهب الى ما ذكره قال
الدمامىنى واللام حيث نذر حرف تعريف لا موصول أبا مع اعتقاد انهما موصول

التشبيه بالفعل به خلافا

للاخفش ولا بفعل مضمير

فالتصريح على المفعولية (قوله في كثرة) أي في التصريح على كثرة المفعول
 كما أو كما كما نرحل عما يأتي أم ماعل بمضمول فاعلة والكثرة (قوله عن ماعل)
 متعلق بمبدل (وله أي كثيرا ما يتحول الخ) أحد الكثرة من قوله بمبدل
 لأنه صفة مسافة كقوله الموق وأحسن منه أن يقال أخذها من قوله وفي
 فعل دل داو فعل وفي كذا ما إشارة إلى أن الابدال بمعنى التحول وأن في
 معنى اللام متعلقة بمبدل (قوله لقصد المبالغة والتعظيم) أو لأنها
 لا تسعمل إلا حسب عكس التكثير فلا يقال مؤات ولا صار زيد بخلاف تمام
 الماسر وعطف التكثير على المبالغة تفيد به المراد بالمبالغة هنا وإما
 نسب المبالغة إلياوية (قوله مستثنى منه من عمل) بقيد أن جميع الأمثلة
 الخمسة تعمل مبالغا وهو الأصح أنه شامل وفي التصريح بجمع أعمال أمثلة
 المبالغة أول سيده واجتماعهم في ذلك السماع والجمع على أصلها وهو
 اسم الماعل لأنها مفعولة بعمدة لقصد المبالغة ولم يتحول الكويون أعمال
 شيء منها لمخالفتها لأوران المصارع ولغناه وحملوا اسدوب بعد ما عني
 تقديره عمل ومنعوا تقديمه عليها ويرد عليهم قول العرب أم العسل فأشرب
 اه وقوله ولغناه أي لا أدتها المبالغة دون المصارع وعمل فعال أكثر من
 عمل الاثنين بعده وعمل فعيل أكثر من عمل فعل كذا في المسمع وانظر هل
 هي مستوية في المعنى أو متباينة تكثر استكرار الكثرة الاستفادة من فعل
 مثلا استعمل الكثرة الاستفادة من فعل مثلا لم أر في ذلك مثلا وقد يوضح
 من قوله زيادة المبالغة على زيادة المعنى أبلغية فعال ومعال على فعول
 وفعيل وأبلغية هذين على فعل فسر (قوله بالشروط المذكورة) أي في اسم
 الفاعل (قوله أ - الحرب) كمن ملأ منه الحرب والى بمعنى اللام وأراد
 محلا له أدروها ولا صافه لادنى ملائمة (قوله بواثكها) جمع باثكة وهي
 النانة الحنة (قوله صلى السيف) أي شفرته موق حياها الصبر للإبل
 والسوق جمع ساق ولعلهم كانوا يفعلون ذلك لاصعاف قوة الابل ثم يجرهم
 (قوله عشبة) منصوب على الطريقة مضاف إلى الجملة بعده وبدو متصلة
 لراهب ودومة تصم المال وفتحها موضع بين الشام والعراق وتسمى دومة
 الجندل يخرج جمع ما حرمه سدوق الابتداء به العطف عليه خبره دونه والجملة

حلا لثوم على أن قوله قد
 ارصى شعره ذلك واحاصل
 ار مصداق الشعر ورأه
 يعمل مطعما وقوعه ومعا
 يجب تأويله بالمفعول
 أو مفعول أو مفعول
 في كثرة ماعل مبدل أي
 كثيرا ما يتحول اسم الماعل
 إلى هذه الأمثلة لقصد المبالغة
 والتكثير (أو مستحق ما) كان
 (له من عمل) قول العود
 بالشرط المذكور كقوله
 أأما الحرب لها البهاح لاها
 وحكي سيديه أم العسل فأنا
 شراب وكقول بعض العرب
 أم الحمار بونكها حكا
 أيضا سيديه وكقوله ضرور
 يصل السيف سوق سماها
 وكقوله
 عشية سعى لوزانت لراهب
 بدومة شحردوه وجميع
 قلى دبه واحتناح لشوقها
 على الشوق أحواش العراء
 خيوط

صفة ثانية لراهب والذي في شواهد العيني عنده بدل دونه وحجيج جمع حاج قلى
 أى أنغض جواب الشرط واحتاج أى ثار ونصب اخوان العزاء أى الصبر
 على المغفولة لهم بوج قاله العيني وما ذكره من أن تجرا وتجيحاجا تاجر وحاج
 وان تبعه عليه البعض وغيره ليس على ظاهره بل هما اسمان جمع لان الصحيح
 أن فعلا وفعلا لا يسا من صيغ الجمع وهينوج مبالغة هائج من هاج المتعدي
 يقال هاج الشيء ومجته يتعدي ولا يتعدى قاله في المصباح (قوله وفي فعل قل
 ذا) أى الابدال عن فاعل للكثرة مع بقاء العمل فكلامه في فاعيل وفعل المحولين
 لافى نحو خير وبصير ونحو فرح وأثر مما وضع فى أول الامر على فاعيل
 وفعل ولم يكن محولا عن شئ فله من الصفة المشبهة * تنبيه * فى الفارضى
 ما نصه زاد ابن خروف افعال فاعيل كزيد شرب الخمر بالنصب وأجازه
 أيضا ابن ولاد حكاة أبو حبان وشريب من المبالغة سمعا ومثله كارب وعباب
 بمعنى عجبهم وذكر بعضهم أن صفات الله تعالى التى هى على صيغة المبالغة
 مجاز لان المبالغة تكون فى صفات تقبل الزيادة والنقصان وصفات الله
 تعالى منزهة عن ذلك وفى الكشف المبالغة فى الثواب على كثرة من يتوب
 عليه والجمه ورأى الرحمن أبلغ من الرحيم قال السهيلي لانه على صيغة
 التثنية والتثنية تضعيف فكان البناء ضعفت فيه الصفة وابن الانبارى
 ان الرحيم أبلغ لانه جاء على صيغة الجمع كعبيد وذهب قطرب الى أنهم ما سواء
 اء بتجروفة وقد اشبعنا الكلام على الرحمن الرحيم فى رسالة البسملة الكبرى
 (قوله امامهم) أى واحدة منهما (قوله وآمن ما ليس منجيه) لعل المعنى
 وآمن امنا ليس منجيه من الاقدار بل موقع له فى مصائبها كما هو شأن المفرط
 (قوله والقدح فيه من وضع الحاسدين) قال العيني زعم ابو يحيى اللاحقى
 أن سيديويه سأل هل تعدى العرب فعلا بفتح الفاء وكسر العين قال فوضعت
 له هذا البيت ونسبته الى العرب واثبتته سيديويه فى كتابه اه (قوله أو مسجل)
 بكسر الميم وسكون السين المهملة وفتح الحاء المهملة الحمار الوحشى
 شخ بفتح الشين المججمة وكسر النون وبالجميم أى متقبض مجتمعة والمراد به
 هنا لازم عضادة قال فى المصباح العضادة بالكسر جانب العتبة من الباب
 اه والمراد بها هنا الجانب مسجج بسين مهملة مفتوحة فمخ فاعله

(وفى فعل قل ذا وفعل)

كقوله

قتانا أمامهم ما فشيبة

هلا لا وأخرى منهما تشبه البدر

وكقوله * أنا فى أنهم خرقون

عرضى * وقوله

حذر أورا لا تضير وآمن

ما ليس منجيه من الاقدار

أنشد سيديويه والقدح فيه

من وضع الحاسدين * ومما

استدل به سيديويه أيضا على

احتمال فعل قول لميد

أو مسجل شخ عضادة مسجج

بسرانه نذب لها وكاوم

* تنبيه * أفهم قوله عن فاعل

يدل أن هذه الامثلة

تنبئ من غير التاني وهو
 كذلك اذا ما ذكرنا في السهل
 ورعناى فعال وفعال
 وفعيل وفعول من اهل ثبر
 الى قولهم ذكرك وذكرك
 أدرك وأرادا أدنى في
 الكثرة تية وعطاءه هو
 من أعطى وأهان وجميع
 ويدبر من أسمع واندرور هو
 من أرحى اه (وما سوى
 اسرد) ودوالتى والمجموع
 (مثله جعل) أى جعل مثل
 المعرد (في الحكم والشروط
 حيثما عمل) في اعمال لثى
 قوله
 والشاتى عرسى ولم اشبهها
 والبادر اذ الم الله مادمي
 ومن انجم المجمع قوله
 ثم اذوا أنهم في قورهم
 عددتهم غير غيرة وقوله
 أولف مكة من ورق الحى
 وقوله
 من حمل، ومن عواقد
 حبل النطاق شمت غير مهمل
 ومنه والدا كرس الله كثيرا
 والدا كرات هل من كاشفات
 ضرة (والصبيدى الاعمال

مع وحشخم اى انا طوله اظور لا يقال لك كبرائه يقع السبب
 المهمة اى طهره من متع - يكون اسم جمع يديه وهى كفى العاموس اثر
 الخرج الباقي على الخلف والجمع يذب واذاب وذب اه وكلوم جمع كلم
 وهو الخرج (قوله لثى من غير التاني) لان اسم ماعل غير التاني لا يكون
 على ماعل سم (قوله الاما لثى) منسوبة في اسب السابق لانه من اشبه (قوله
 وهرا لثى والمجموع) اى من اسم الماعل واثله المائة كما يعلم من الشواهد
 واعمال يجمع تية وجمعه عمله كالمصدر لانه اقرب الى الماعل من المصدر
 لدلالته على الحدث والزمان بخلاف المصدر لانه لا يدل على الزمان الا لروا
 كذا يدل ومنه تنظر لظاهر لان دلالة اسم الماعل على الزمان ابصار ومنه كما
 من حواء في تعريفهم. طلق الاسم بانه كلفه ذلك على معنى في نفسه غير مقترن
 وصغار من واما دولهم اسم الفاعل حقيقة في الحال معناه كما حققه السيد
 الصفوى انه حقيقة في الملبس بالحدث بالمعمل ويلزم ذلك الحال (قوله
 والشاتى عرسى الخ) أرادهم - ما حصينا ومرة ابى معصم كان يشتماه
 ويسران على انفسهم ما فعله اذ قالوا يقولون ذلك في الحلاء ما ذا القيها أمسا
 عن ذلك حيلة وشتم من باب صرب وبصر ورمى معقول النادرين على تقدير
 مصاف أى سفلت دعى (قوله عمر) ضم العين المججمة والعام جمع ضرور وغير
 بضم الباء والحاء المججمة جمع ضرور أى غير مفارحين أو بضم الفاء والجيم
 جمع ضرور أى غير كاديين والاصافة في دسهم لادنى ملابسة (قوله من ورق
 الحى) الورق جمع رر وهى اتى بصرب ياص لونها الى سواد والحى يقع
 الحاء وكسر الميم أصله الخمام حدث الميم الاخيرة ثم الملت الالف باء والفتحة
 كسرة للروى وقبل عير ذلك (قوله من حمل به) أى هو من حمل به النساء
 المعلومه من السياق وان لم تقدم ذكرهن وضمن حمل معنى علق فعنه ما لباء
 ولولا ذلك لعناه - منه مثل حمله أمه كرها وحسب النطق أطراره جمع
 حبال جمع حبكة والنطاق كفى النباح شبه ارار تلبسه المرأة وقيل ثوب
 لبسه المرأة ثم نشد وسطه بالحل وترسل الاعلى على الأسفل والمهل تشديد
 الموحدة لمعوجة المعنوية وقيل من هيله اللحم اذا كثر عليه يعنى ان الممدوح
 حملته أمه وهى غير مستعدة للوطء بل مكرهة عليه والعرب ترعم أن المرأة

اذا وطئت مكرهه جاء الولد شجيبا ومن كلام بعضهم اذا أردت أن تنجب
 المرأة أى تأتى بالولد شجيبا فأغضبها عند الجماع وكأن السرفيه أن ذلك
 يكسر سورة شهوتها فلا يكون لها فى الولد حظ كامل ويكون كمال الحظ لآيه
 فيكون للولد تمام الرجولية اه دما بينى مع بعض زيادة من العبنى (افائدة)
 يجوز تقديم معمول اسم الفاعل عليه نحو وهذا زيد اضارب الا ان جر مضاف
 او حرف غير زائد فيمنع نحو هـ نازيدا غلام قاتل ومررت زيدا يضارب دون
 ليس زيد يضارب ومنع بعضهم الا خبر واسم مثنى قوم من المضاف لفظه
 غير ومنه وأقول وحق كإسرى باب الاضافة ويجوز تقديم معموله على مبتدئه
 نحو زيد هذا يضارب كذا فى الهمع (قوله وانصب بدى الاعمال) أى بالوصف
 ذى عمل النصب يؤخذ منه أنه لا يضاف للفاعل وانما يضاف للمفعول
 وحكى اضافته للخبر فى أنا كائن أخيك كما قاله ابن هشام (قوله واخضع) أى
 بدى الاعمال تلوا اخذ من الثانى لدلالة الأول (قوله بالاضافة) أى بسببها
 ليجرى على الصحيح (قوله وقد قرئ بالوجهين) أى فى السبب (قوله وهو لنصب
 ماسواه مقتضى) أى ان لم يكن فاعلا والأوجب رفعه كهذا يضارب أبوه
 ولم يكن التلو بما يجوز ا فصل به بين المتضايفين والاجاز خفض ماسوى
 التلو كهذا معطى درهما ما زيد ولم ينفه المصنف على ذلك كما لظهروه من
 مواضعه (قوله ماسواه) أى وان لم يكن التلو مضافا اليه وهذا مثل الشارح
 بانى جاعل فى الارض خليفة (قوله على تقدير حكاية الحال) جواب عما يقال
 جاعل بمعنى الماضى فلا يعمل ويبحث فيه بعضهم بأن الجعل مستمر فيجوز أن
 يلاحظ فيه الحال ولا يحتاج الى تنكير الحكاية وفى انه يصح ما يؤيده
 (قوله الجر بالاضافة) أى ان لم يكن فاعلا والواجب رفعه عند الجمع ونحو
 هذا يضارب أبوه أمس فلا يجوز اضارب أيهم عندهم وسيد كذا الشارح
 الحلاف قبيل السائمة وقوله كما أفهمه كلامه أى حيث قال بدى الاعمال
 (قوله وأما غير التلو فلا بد من نصبه مطلقا) هذا ما قبل التلو فى قول الشارح
 يتعين فى تلو غير العامل بقراءة التمثيل بغير العامل فالعبنى وأما غير تلو غير
 العامل وحينئذ فالمراد بالاطلاق عدم تقييد غير التلو بأن يكون واحدا أو
 أكثر بقراءة التمثيل أيضا (قوله فعل مضمر) لاسم الفاعل المذكور لعدم

(واخضع) بالاضافة وقد
 قرئ بالوجهين ان الله بالغ
 أسره هل من كاشفات ضربه
 (وهو لنصب ماسواه) أى
 ماسوى التلو (مقتضى) نحو
 وجاعل الليل سكا على تقدير
 حكاية الحال انى جاعل فى
 الارض خليفة وهذا معطى
 زيد درهما ومعلم بكر عمر
 قائما تنبيهات على الاول يتعين
 فى تلو غير عامل الجر بالاضافة
 كما أفهمه كلامه وأما غير التلو
 فلا بد من نصبه مطلقا نحو
 هذا معطى زيد أمس درهما
 ومعلم بكر أمس خالدا قائما
 والنصب لغير التلو فى هذين
 المثالين ونحوهما فعل مضمر
 وأجاز السيرافى النصب باسم
 الفاعل لانه اكتسب
 بالاضافة الى الاول

شمس العرب الالف واللام
 والنون ويتو ما ذهب اليه
 قولهم هو طائر يدا مس قنما
 قنما يتبع منه بطن
 لان ذلك لو اضمرة ما صار
 حذف أول معموليه وثاني
 معمولي طائر وذلك منع اد
 لا يجوز الاضمار على أحد
 معمولي طائر وأبصاره ومقتض
 له فلا بد من عمله فيه قياما
 على غيره من المقنصات ولا
 يجوز أن يعمل به الحركات
 الاسافة الى الأول منع
 الاسافة الى الثاني فتعين
 النصب للضرورة الثاني
 ماد كره من جوار الوحي
 حوى الظاهر أما المضممر
 التعليل فتعين حره بالاسافة
 نحو هذا مكرمك وذهب
 الاحقر وهشام الى أنه في
 محل نصب كالهاء من نحو
 الدرهم يريد طيبكه وقد سبق
 بيانه في باب الاسافة الثالث
 فهم من تقديمه النصب أنه
 أولى وهو ظاهر كلام سيديوه
 لانه الاصل قول الكسائي
 هما سواء وقيل الاسافة
 أولى للعمدة (واجرأ وانصب

عمله ولا اسم فاعل مقدر كقيل لانه بمعنى المدكور وهو عرب عامل (قوله شمس
 العرب الالف واللام) أي من حيث امتناع التنوين في كل أي ومحبوب
 الاصل واللام يعمل ولو كان بمعنى الماضي وقوله والنون أي من حيث أنه
 لا يضاف وكان الصواب اسقاط هذا لان اسم الفاعل المرفوع اذا كان بمعنى
 الماضي لا يصب المفعول بل تحذف الالف والتنوين منه وإضافته الى ما بعده
 هشام نه لا تؤثر على (قوله أول معموليه) أي معمولي الناصب المعمر
 (قوله ادلا يجوز الاضمار الخ) اعترض بأن الحذف هنا اختصاري
 لا اقتصاري لدلالة المدكور من معمولي كل من الناصب المعمر وطائر على
 المحذوف من معمولي الآخر على أن ابن هشام صرح في محوره يد الخشنة قائم
 بأنه لا يقدره معمولي طائر المحذوف بقوله ميس فعلى هذا لا يقدره فعلا
 طائر لظان قددر (قوله وأبصاره ومقتض له) أي طالب له في المعنى وصعب
 بأن الاقتصار لا يكتفي الامع المشابهة بالقوية بالمعل الذي هو الاصل في
 العمل وهي عدم وجوده فيما نحن فيه فظل القيام قاله ر كيا قال سم وثالث
 دعه بأنه انما يكون الاقتصار غير كذا بالنسبة لتعصب على المفعولية أما له
 والتعصب هما ضرورة لتعذر الحرف كان التعصب عوضا من الحذف لا بالاسافة
 (قوله فتعين حره) أي كونه في محل حر ما سافة الوصف اليه وان كان في محل
 نصب أيضا بسبب كونه معه ولا في المعنى والمراد بتعين الحركه ليس في محل
 نصب فقط وهذا مذهب سيديويه رأكثر المحققين وبذلك حذف التنوين
 أو النون من الودع (قوله كالهاء من نحو الخ) يعرف بأن الهاء في التقدير
 عليه مدحولة بالكوف فلم يأت الجرح بخلاف الكان في عموم ككرمك
 (قوله واحرأ وانصب الخ) أي في غير نحو المارب الرجل ويريد ان يتعين
 في نحو هذا نصب التاسع لعدم صحة اسافة الوصف المحلى بال اليه كالمسحوق
 هذا ما مشى عليه في التسهيل ومذهب سيديويه الحوار وأيد بأنه قد
 يقتضي التاسع ما لا يقتضي المنوع ككرب شاة ومختلفها وخرج
 يتابع الذي انخفض تابع التصوب ولا يجوز جرحه حلالا للتعداد بين
 لان شرط الاتباع على المحل أن يكون بالاسافة والاصل في الوصف
 المستوفى شروط العمل اعماله لا اسامه لا لحاقها بالتعل والمراد بالتابع

تابع الذي اسدهص) باسافة الوصف العام الى اليه (كمنجي جاء ومالا) ومن (من م ص) ما شمل

فالجبر مراعاة للفظ جاه
والنصب مراعاة للمحل ومنه
قوله

هل أنت باعث دينار لاحتنا
أو عبد رب أخا عون بن شخراق
فبعد نصب عطفا على محل

دينار وهو اسم رجل قال الشاعر
ولا حاجة الى تقدير ناصب غير
ناصب المعطوف عليه وان

كان التقدير قول سيويه وعلى
قوله فهل يقدر فعل لانه الاصل
في العمل أو وصف منون

لاجل المطابقة قولان ولو جر
عبد رب لجاز فان كل الوصف
غير عامل تعين اضممار فعل

للتصوّر نحو وجاعل الليل
سكنا والشمس واقمر حسبنا
اذالم يرد حكاية الحال أي

وجعل الشمس واقمر حسبنا
(وكل ما قرر لاسم فاعل) من
الشروط (يعطى اسم مفعول)

وهو مادل على الحدث ومفعوله
(بلا تفاضل) فان كن بأل
عمل مطلقا والا لشرط الاعتقاد

وأن يكون للحال أو الاستقبال
فذا استوفى ذلك

ما يشمل سائر التوابع والمثال لا يخص وأشار بتقديم الجراحي
ارجحية (قوله مراعاة للفظ جاه) المراد باللفظ ما يشمل المقدّر في نحو
متبني الفتى والفتاة بقريسة مقابلته بالمحل ومأقاله البعض لا يستقيم
فانظره (قوله وان كن التقدير قول سيويه) لان شرط العطف على
المحل عنده وجود المحرر أي الطالب لذلك المحل وهو هنا غير موجود لان اسم
الفاعل انما يعمل النصب حيث كان منونا أو بال أو مضافا الى أحد
مفعوليه أو مفعليه فهو ضارب في قولك ضارب زيد وهما ليس طالبا للنصب
زيد بل جرت (قوله لاجل المطابقة) أي مطابقة المحذوف للمفوف ولان
حذف المفرد أقل كلفة من حذف الجملة (قوله قولان) ارجحه ما الثاني
كما قاله يس لم أعلم (قوله لجاز) بل هو الارجح (قوله اذالم يرد حكاية
الحال) فان أريدت جاز النصب بالعطف على محل الجبر ولان الوصف عامل
حينئذ ولا يحتاج الى اضممار ناصب الا على قول سيويه المتقدم (قوله أي
وجعل الشمس الخ) انما سكنت هن نصب سكالعلمه من قوله سابقا وأما غير
التلو فلا بد من نصبه الخ ولأن تقول تقدير ناصب سكا يغني عن تقدير ناصب
ما بعد سكا عطفه حينئذ على مفعول ناصب ~~سكا~~ كنه التقدير والعامل
في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه (قوله وكل ما قرر الخ) أي كل
حكم قرر فقول الشارح من الشروط فيسه قصور ثم ان قرئ كل بالرفع على
الابتداء جاز في قوله اسم مفعول الرفع على أنه نائب فاعل والرباط محذوف
هو المفعول الثاني أي بعطاءه والنصب على المفعولية ويكون نائب الفاعل
ضمير امته ترايعود على كل هو الرباط ويرجح الاول ان النائب عليه المفعول
الاول ويرجح الثاني عدم الحذف وان قرئ كل بالنصب على انه مفعول ثان
مقدم تعين رفع اسم مفعول على أنه نائب فاعل وهذا أحسن من ذلك وقول
البعض اسم مفعول على هذا واجب النصب هو المفعول الاول سهو ظاهر
(قوله بلا تفاضل) متعلق ببعطى وأقاده انه لا يشترط في عمل اسم المفعول
أزيد من شروط عمل اسم الفاعل وهذا لا يفيد قوله وكل الخ فليس تؤكد له
كما زعم (قوله والا لشرط الاعتماد الخ) اقتصر على هذين الشرطين لانهما
الذان ذكرهما المصنف في اسم الفاعل والا في شرط أيضا أن لا يصغر

ولا يوصف كسم الفاعل (قوله فهو وكفعل الخ) لا يظهر كون العاء تفرعية
على الملكية السابقة لاسيما لا يبعد كون اسم المفعول كقفعل المصوغ لفعول
بل ربما يبعد خلافه إلا أن يقال التصريح مطلق الفعل وبه ما فيه والاول أهم
مصلحة عن شرط مقدر كإشعاره إلى ذلك قول الشارح فإذا استوفى ذلك الخ
والماضي قول الشارح فإذا استوفى ذلك فمصلحة أيضا عن شرط مقدر أي إذا
أردت تمصيل حكم اسم المفعول فإذا الخ ما عرّفه (قوله في معناه) ليس
المراد المعنى المطابق للاختلافهما فيه والماضي المعنى المطابق لاسم المفعول
حدث واقع على ذات وتلك لذات وتعمل المصوغ لاهمول حيث واقع على ذات
ورس ذلك الحدث بل المراد المعنى التخصي وهو والحدث الواقع على الذات
بقي أن الكلام في العمل لا في المعنى وأجيب بأن التاليف نحو زما للاق
السبب وإرادة السبب لصيق النظم عليه فإن عمل اسم المفعول عمل فعله
مستبعد كونه معناه وعلى هذا قول الشارح وعمله عطف تغيير لسان
المراد بالمعنى ويرمز إلى ذلك التصريح بقوله بل كل الخ وحيدته وإرادته من
معناه المعنى التخصي لا لذات بل لتوسل إلى إرادة العمل فذكر (قوله
كما هو) بفتح الكاف ما كمن الناس وأعني من الرزق كأي القاموس
(قوله وقد يضاف الخ) أي اجراءه مجرى الصفة المشبهة وأما خاص
الإضافة فله كرمع أن الحارثي مجرى الصفة المشبهة من اسم المفعول وغيره
يجوز فيه مع ذلك التصب على التشبيه بالمفعول أو على التغيير نحو هذا
مضروب والاب أو أمانا وهذا ثم الاب أو بالاسم أن أول كرمع ما تلازم
حيث حاز أحدهما جارا لا حراما ده الشارح في قول في التصريح إذا جرى اسم
المفعول مجرى الصفة المشبهة ورفع السي كسر فعه إياه على الفاعلية كما هو
حال الصفة المشبهة مع مرفوعها لا على اليا بغير الفاعل كما هو حال اسم
المفعول فله الموضع في الخواشي ثم تعقبه فقال خلا قيل بأن الرفع على ما يقتضيه
حال اسم المفعول له ويحجب بأن حال اسم المفعول انما يراعى إذا أريد به معنى
الحدث أما إذا أريد به معنى الثبوت فله رفع السي على الفاعلية ويحجب
على التشبيه بالمفعول أن كل معرفة أو على التغيير أن كل نكرة ويحجب بالإضافة
إله ملخصا (قوله معنى) أي من جهة المعنى لكونه ثابتا على قبل الإضافة

(هو) وكفعل صيغ للمفعول في
معناه (ومعناه) أن كان متعديا
لواحد رفعه بالبناء وإن
كان متعديا لا تيب أو ثلاثة
رفع واحدا بالبناء
ومب مساواة الأول
محورية مصروب أبوه حريد
مبتدأ أو مصروب حريد وأبوه
رفع بالبناء والثاني (كأنه) معطى
كفاه (يكفى) معطى مستأ
والأول مصروب مستأ معطى
وفيه ضمير يعود إلى ال
مرفوع المحل بالبناء وهو
المفعول الأول وكفاه المفعول
الثاني ويكفى ضمير المبتدأ
والثالث محوريد. علم أبوه
عمر أو ثمانين مستأ أو علم
خبره وأبوه رفع بالبناء وهو
المفعول الأول وعمر المفعول
الثاني وثانما الثالث (وقد
يضاف ذا) أي اسم المفعول
(إلى اسم مرفوع) = (معنى)

بعد تحويل الاسناد عنه الى

نمبر الموصوف ونسبه على

التشبيه بالمفعول به (كعمود

المقامس الورع) أصله الورع

شعوره مقاسده مقاسده

رفع مجعوده على النيابة دخول

الى الورع مجعود المقاسد

بالنصب على ما ذكر ثم حوّل

الى مجعود المقاسد بالجر

* تنبيه * اقتضى كلامه

شئين * الاول ان ارد اسم

المفعول هن اسم الفاعل

يجوز الاضافة الى مرفوعه

كما اشار اليه بقوله وقد يضاف

ذو في ذلك تفصيل وهو انه

اذا كان اسم الفاعل غير متعد

وقصد ثبوت معناه عومل

معاملة الصفة المشبهة وساعت

اضافته الى مرفوعه فتقول

زيد قائم الاب برفع الاب ونسبه

وجره على حد حسن الوجه

وان كان متعد بالواحد

فيمكن ذلك عند المناظم بشرط

امن اللبس وفاقا للغارسي

والجمهور على المنع وفصل قوم

فقالوا ان حذف مفعوله

اقتصارا جاز والافلا وهو

اختيار ابن عصفور وابن أبي

الربيع والسمع يوافقه كقوله

(قوله بعد تحويل الاسناد عنه الخ) أي لأن الوصف عين مرفوعة في المعنى

فلو أنضيف اليه من غير تحويل لزم اضافة الشيء الى نفسه وهي غير صحيحة

ولا يصح حذفه لعدم الاستغناء عنه فلا طريق الى اضافته الا بتحويل الاسناد

عنه الى نمر يرد الى الموصوف ثم ينصب له برونه بفضلته حينئذ لا يستغناء

الوصف بالضمير ثم يتجربا بالاضافة فرار من قبح اجراء وصف متعد لواحد

متجرى وصف متعد لاثنين ذكره المصريح (تنبيه) قال الفارسي تحويل

الاسناد مجاز أي عقلي لانه أسند الشيء الى غير من هو له وفائدة المجاز المبالغة

بجعل كاه مجعودا وكذا انشؤ زيد حسن الوجه (قوله وفي ذلك) أي فيما اقتضاه

كلامه من الانفراد المذكور تفصيل أي وليس على اطلاقه وحاصل

التفصيل أن اسم الفاعل اللازم كاسم المفعول في جواز الاضافة الى مرفوعه

اتساعا واسم الفاعل متعد لاكثر من واحد ليس كاسم المفعول في ذلك

اذا فاقا وفي اسم الفاعل متعد لواحد خلاف (قوله وقد ثبت معناه)

أي لاحدونه (قوله عومل معاملة الصفة المشبهة) اعترض بأن مقتضاه

أنه ليس صفة مشبهة حقيقة وليس كذلك كافي التوضيح ويمكن ان يجاب بأن

المراد عومل معاملة الصفة المشبهة التي ليست على وزن اسم الفاعل (قوله

وساعت اضافة الخ) أي بعد تحويل الاسناد كما مر (قوله فكذلك)

أي يقصد ثبوت معناه ويعامل الخ (قوله بشرط أمن اللبس) أي التباس

الاضافة للفاعل بالاضافة للمفعول فلم يؤمن لم يتجزا الاضافة فلو قلت زيد

راحم الابناء وظالم العبيد بمعنى أن ابناهم راحمون وعبيده ظالمون فان كان

المقام مقام مدح الابناء وضم العبيد جاز لدلالة المقام على أن الاضافة

للفاعل واللام يتجزا وظاهر اطلاقه بل صريح مقابلة بالافعال بعد جواز

الاضافة الى المرفوع مع ذكر المنصوب كان يقال زيد راحم الابناء الناس

ولا ينافيه ما في سم ان منصوب الصفة المشبهة لا يزيد على واحد وان زعمه شخنا

والبعض اذا المنصوب في المثال لم يزيد على واحد كما لا يخفى وكأنهم ما فهموا أن

مرادهم بالمنصوب ما يعي المنصوب على التشبيه بالمفعول به قبل الاضافة ولا

داعى اليه فتدبر (قوله جاز) لانه يصير بذلك كاللازم (قوله والسمع يوافقه)

مقتضى كون الضمير يرجع الى أقرب مذكور رجوع الضمير الى تفصيل

ما لراحم القلب ظلاما وان ظلاما ولا السكر يميتاع وان جرما * وان كان متعد بالاكثر

لبيحز الحافه بالصفة
 نسبة قال بعضهم بلا خلاف
 الثاني احتماس ذلك
 باسم المفعول التام وهو
 المصوغ من المتعدي لواحد
 كإشارته تنبيه ومرتبه
 في غير هذا الكتاب وفي
 المتعدي ما سبق في اسم
 العامل المتعدي
 خاتمة انما يجوز الحاق
 اسم المفعول بالصفة النسبة
 اذا كان على وجه الاصل
 وهو ان يكون من التسلقي
 على وزن مفعول ومن غيره على
 وزن المضارع المتعدي للمفعول
 فان حوّل عن ذلك الى مبدل
 ونحوه مما سياتي بيانه لم يبحز
 فلا يقال مررت برجل كعب
 عينه ولا قبل آية وقد أجازه
 ابن عسّور ويحتاج الى
 السماع وانه ألم

(أمية المصادر)

(فعل) يفتح الماء واسكان
 العين (قياس مصدر التعدي
 من ذي ثلاثة)

قوم من الحذف انهم اراوه غيره فيه كما وافق هذا وافق ما عليه العارسي
 والناظم الاول رجوعه الى الجواز على التواب (قوله لم يبحز الحافه بالصفة
 النسبة) أي لبعر الشامة حيث لان منصوبها لا يزيد على واحد كمر (قوله
 قال بعضهم بلا خلاف) قال المهوي يستفاد من كلام الشاطبي أن فيه أيضا
 خلافا (قوله اختصاص ذلك باسم المفعول التام الخ) ويستفاد ذلك
 استرأضا في العلاج فيه فلا يقصد الاثبات الوصف لانه اذا لم يطلب
 معولا لزم أن لا يقصد العلاج ومتى طلبه كما معنى العلاج بآتيه ذكره
 الشاطبي ثم قال فان قلت فانت تقول على مدعيه أي المصنف هذا معطى
 الاسم وكذا الخ وهو ما عاينته ندى الى انشبي وكذلك تعلم الاب وهو بما
 يهتدى اربعة الجواب ألاما سلم ذلك لان المتعدي الى أكثر طالب بعناء
 للمنصوب ففي العلاج باق فيه وان سلم وقد يقال المراد بالهتدى لواحد
 ما عمل في واحد خاصة فخصر اعليه فرفقه عند ما نه لتجهول فلو كان
 عاملا في مفعول آخر لم يكن من هذا الباب الذي أشار اليه فهو المختز عنه
 اه وقوله تسمى العلاج عبارة اليه مع وغيره تسمى الحدوث فلعله المراد من
 العلاج (قوله انما يجوز الحاق اسم المفعول بالصفة الخ) أي قياسه عليها
 فيما تقدم وفيه ما عرفت قوله عومل معاملة الصفة الشبهة اعتراضا وجوابا
 (قوله لم يبحز) أي لكرهه كثرة التعيرات (قوله فلا يقال مررت برجل
 كعب آية ولا قبل آية) أي يمتنع ذلك ومقتضاه ان مررت برجل
 مكحول عينه ومقتول آية وهو التبادر لان اسم المفعول المذكور يعامل
 معاملة الصفة الشبهة وهي يجوز فيها ذلك فتقول مررت برجل حسن وجوه
 باضافة حسن الى وجهه وان كان ذلك مع ضعف كإسباتي

(أمية المصادر)

(قوله فعل) أي مواز فعل وقوله المعدى أي افعّل المعدى وقوله من ذي
 ثلاثة أي من فعل ذي ثلاثة حال من الضمير في المعدى ومن بعضية أي حال
 كونه بعض الافعال الثلاثة وهذا أقرب من جعل البعض من اثنائية
 والتقدير حالة كون الفعل المعدى مشتقا من مصدر فعل ذي ثلاثة قال شيخنا
 والبعض تقلا عن سم فاستثنى منه ما دل على صناعته نحو عبر الرؤيا اه أي فان

(كرد زدا) وأكل أكلا وضرب ضربا أو مكسورا كضربهم فهدأ
وأمنا وشرب شربا و أقام
أقام والمراد بالقيام هنا أنه
أذا ورد شئ ولم يعلم كيف
تكماله وبعده فالتعقبات
على هذا ألا أنك تقيس مع
وجود السماع قال ذلك سيدي به
والانخفس * تنبيه * اشترط
في التمهيد أن يكون فعل
قياسا في مصدر فعل
المكسور العين أن يفهم
عملا بالضم كأننا ابن الأخيرين
ولم يشترط ذلك سيدي به
والانخفس بل أطلقا كما
هنا (وفعل) المكسور العين
(اللازم بابه فعل) بفتح الفاء
والعين قياسا سواء كان صحيحا
أو ممتلا أو مضاعفا (كخرج
وكجوى وكشمل) مصادر
فرح زيد وجوى صمرو وملت
يده والاصل شلات وبسنتي
من ذلك ما دل على أن
الغالب على مصدره الفعولة
سوسمر سمره وشهب شهبه
وكهب كهبة والمكعبة لون
من الزرق والخمرة واستهي
في التوضيح ما دل على حرفه
فيما قاله نظير

مصدره فعالة بكسر الفاء على ما يؤخذ من معاني وفي كونه صناعة نظروا المثال
الواضح حاله حيا كفه وخط خياطه وجمع حمامة (قوله سواء كان مفتوح
العين الخ) أي سواء كان مفتوح العين منه صمما كضرب أو معتل الفاء
كوعر أو العين بكاع أو اللام كرمي أو مضاعفا كرت أو مهوزا كأكل (قوله
أو مكسورها) أي سواء كان مكسورا صحبها كأمثلة الشارح أو معتسلا
الفاء كوطئ أو العين كخاف أو اللام كفنى بفتح الفاء وكسر الزون أي لم
خباءه أو مضاعفا ككس أو مهوزا كأمزج وفي التصريح أن الغالب على
فعل المفتوح العين المتعدي وفعل المكسور بها الزوم وأما مضعومها فلا
يكون إلا لازما كجاسيأتي (قوله قال ذلك سيديويه والاختفش) وذهب الغراء
إلى أنه يجوز القياس عليه وإن سمع غيره اه دمامي ويحيى في الهمع عن
بعضهم أنه قال لا تدرك مصادر الأفعال الثلاثية إلا بالسماع فلا يقاس على
فعل ولو عدم السماع (قوله باب فعل) أي قياس مصدره موازن فعل أو قاعدة
مصدره موازن فعل وهو الثلاثية بقول الشارح قياسا (قوله أو معتلا) أي
بأقسامه الثلاث كوجع وعور وبعي (قوله وكجوى) هو الحرقعة من عشق
أو خزن (قوله فإن الغالب على مصدره الفعلة) أشار بالتعبير بالغالب إلى
أن الغلبة أمارة القياس كما أن عدمها أمارة عدمه وهذا أولى مما نقله
البعض عن الهوي وأقره (قوله لون بين الزرقة والخمرة) فسرهما في القاموس
بالقربة بضم القاف وهي بياض فيه كدرة وبالدهمة بضم الدال وهي السواد
وبالغربة المشوبة سوادا والخبرة لون الغبار ولم يذ كر ما ذكره الشارح في معنى
السكبة ونقل البعض عن التصريح أن السكبة بياض فيه كدرة وهذا
القول انصح كان ذكر التصريح ذلك في غير هذا الباب اذ لم يذ كر فيه (قوله
واستثنى في التوضيح الخ) واستثنى ابن الحاج أيضا ما فيه علاج ووصفه على
فاعل قياس مصدره فعول كعدم وصعد واصلق قال وهذا مقتضى قول
سيديويه وقد غفل عنه أكثرهم (قوله بقياسه الفعلة) أي بكسر الفاء
(قوله كولي عليهم ولاية) عدمه يعلى ليصح التمثيل أما المتعدي بنفسه نحوولي
أمرهم فليس مما شئت فيه لأن الكلام في القاموس لا في المتعدي قاله المصريح
(قوله ولم يمثل للأول) أي لعدم سماع مثال يتخذه أو استغناء بتمثيل الولاية

نذلك انما هو معروف

فعل المفتوح العين وأما
لي عليهم ولاية فادر

فعل (المفتوح العين
الزمر مثل قعداه له فعول

بالطراد) معتلا كان (كغدا)
فدرا وسموا أوصحوا

كغدا وعودا وجلس جلوا
(مالم يكن مسترجعا فعلا)

بكر الماء (أو فلانا) يفتح
القاء والعين (فادر أو فعلا)

بضم الماء أو فعلا (أو فلانا)
من هذه الاربعة وهو فعال

بكر الماء (لدى امتناع)
أى قيس فمبادل على

امتناع (كأبى) اباء ونفر
فصار وحيج جاحا وشر وشراد

وأبوا باقا (والثان) منها
وهو فعالان بهزريك العين

(لدى اقصى تقلا) نحو
جال جولانا وطاف طوفانا

وغلت الغدر غلينا (لذا)
فعال (أو لصوت) أى بطرد

الثالث وهو فعال بضم الغاء
في نوعين الأول مادل على

داء أى مرض نحو وسعل
سعالا وزكما وكما ومشي

فان الولايات في معنى الحرف (قوله فار ذلك) أى كون المصدر القياسي
فمبادل على حرفه أو ولاية معاله وقوله في فعل أى الدارم أو المتعدى بديل

تقبل الومع بـ تب كآبة وحاط خياطة ونقب نقابة فار الاولين متعديان
والاخير لازم كما يستفاد من قول القاموس عقب ذكره أن من معاني النقيب

عريف القوم مائة وقد نقب عليهم نقابة بالكسر (قوله مثل قعدا) حال
من الضمير في الازمة وقوله كغدا معطوف عليه بإسقاط العاطف اذ لا وجه

لتعدد المثال بغير عطف وأشارته الى انه لا فرق بين الصحيح والمعتل لكن
الكثير في فعل العين الفعل أو الفعالة أو الفعالة بكسر التاء في الاخيرين

كصام صوبا وصيا ما وقام قيا ما وناج نباحة وقول الفعول كغابت الشمس
غير ما يختلف معتل الماء كوصل أو اللام كغدا والمضاعف كمر وقوله بالطراد

حال من المستكن في له (قوله مستوجبا) أى مستحقا (قوله أو فعلا)
أحده من قول الناطم وشمل سيرا وصوتا الفعيل (قوله كأبى) أى اللازم

وهو الذى بمعنى امتنع لا متعد وهو الذى بمعنى كره لان الكلام في اللازم
وان جاء مصدر المتعدى أيضا على فعال في القاء ومن أبى الشئ بأباه وبأبيه

اباء وأباءه بكسرهما كرهه اه (قوله وحيج) أى شرد (قوله لاندى اقتضى
تقلا) أى دل على التقلب وهو يتحرك مخصوص لا مطلق يتحرك فلا انتقاض

بنحو قام قيا ما وقعدا وعودا وشى مشيا (قوله لاندى) بالقصر للضرورة (قوله
أو لصوت) هو مع قوله وشمل سيرا وصوتا الفعيل فيفيد أن مادل على الصوت

يتقاسم فيه كل من الفعال والفعيل مادا ورد الفعل دال على صوت كن كل
منهما مصدر اتياسياله وان وردا أحدهما اقتصر عليه على ما ذهب اليه

سيويه والاخفش وان لم يرد واحد منهما كنت تخيرا في مصدره بينهما ايهما
نقطت به جازولا بعد في ذلك بل وقياس الباب فاندفع ما نقله البعض عن سم

واقره (قوله وزكم) هو من الافعال اللازمة ايماء المجهول بالتمثيل به
لفعل بالفتح بالنظر الى اصله المتدرف له ذكر كيا ولا يردان اصله متعد والالم يصح

ساؤه للفعول لان البنى لتجمع ول قد يكون معا من اللازم نحو وحيج فيجعل
هذا منه أفاده سم أو يقال الم لم يطبق به هذا الاصل كان في حكم اللازم وجهه

له فتح العين مع انه لم ينطق به حلا على النظائر وإشراك الاخف لم يكن مفاد

نظنه مشاء والثاني مادل على صوت نحو وحيج سيرا وحيج سيرا

(وتعمل * سيراً وصوتاً) الوزن الرابع وهو (الفعال كصهل) مهيلاً ونق غير مهيلاً ورحلاً ورحلاً ورحلاً
* تنبيهان * الأول قد يجتمع فعيل وفعال نحو نعب الغراب نعباً ٣١ ونعباً ونق الراعي نعباً ونعباً

وأزيت القدر أزيلاً وأزاً وزاً وقدم
ينفرد فعيل نحو صهل الفرس
مهيلاً وصعد الصرد صعيداً
وقد ينفرد فعال نحو بغم الظبي
بغماً واضحاً الشعلب شعلباً كما
انفرداه قول في السير والثاني
في الداء * الثاني يستثنى
أيضاً مهمل مادل على حرفه
أولاً لأنه في الغالب في مصدره
فعالة نحو تجر تجارة أو خاط
خياطه وسفر ينهم سفارة
وأمر أماره وذكر ابن عصفور
أنه مقيس في الولايات والصنائع

(فعولة فعالة لا) يضم
العين تيماساً (كسر الهمزة)
مهملة وعذب الشيء عذوبة
وملح ملححة (وزيد جزلاً)
جزالة وفصح فصاحة وظرف
ظرافة (وما أتى) من أبنية
مصادر الثلاثي (مخالفاً لما

مضى * فبابه النقل) لا القياس
(كسخط ورضي) يضم العين
وكسر الراء وخرن وخرن يضم
أولهما معاً قياسه فعل بضمين
وكبح وود وشكور وركوب
بضمين معاً قياسه فعل بفتح

القاموس نطقهم بالأصل حيث قال زكمت كمتى وزكمت وأزكمت فهو من كرم
أه وحينئذ لا يتم ما ذكره (قوله وشمل) بفتح الميم وكسرها والفتح هنا انساب
بصهل (قوله كضهل) من باب ضرب ومنع كافي القاموس (قوله وذل
ذميلاً) أي سار سيرا بلين (قوله قد يجتمع فعيل وفعال) أي فيما دل
على صوت وعما اجتمعاً فيه صرخ صرخاً وصريخاً خلافاً لزعيم البعض أن
مصدره على فعال فقط (قوله وصعد الصرد) هو طائر ضخيم الرأس كافي
القاموس وصعد كالذي قبله وبعده بمعنى صوت (قوله يستثنى أيضاً منه)
أي من فعل المفتوح العين اللازم وحينئذ كان ينبغي إسقاط خاط خياطه
لأنه متعدٍ والكلام في اللازم ويمكن الرجوع ضمير منه إلى فعل المفتوح العين
الاعم من اللازم والمتعدى فيصنع كلامه ويؤيد هذا ما قدمناه من الهم مع
(قوله وسفر) أي أصليح (قوله وذكر ابن عصفور) تأييد لما قبله لما علمت
من أن الغلبة أماره القياس (قوله فعولة فعالة) أي كل من مصدر
قياسي لفعل مضموم العين فإذا دل أو أحدهما ما اقتصر عليه أو لم يرد
واحد منهما ما خبر بينهما ولا بعد في ذلك كما امر فاندفع ما لم يسم ههنا أيضاً
قال المصريح ولا يكون فعل مضموم العين اللازم ولا متعدٍ لا بضمين
أو تحويل (قوله وزيد جزلاً) أي عظم (قوله للماضى) أي من المصادر
القياسية للفعل الثلاثي متعدياً أو لازماً فليس هذا في اللازم فقط كما لا يخفى
حتى يرد ما نقله شيخنا والبعض وأقره من استشكل سم تمثيل المصنف بسخط
ورضى حيث قال مانعه انظر كيف عددهما من اللازم مع أنه يقال سخطه
ورضيه وذلك على التوسع بإسقاط الجار والأصل سخط عايه ورضي عنه اه
على أن تعرية الفعل بنفسه على التوسع لا تنافي اللازم كما أسلفه الشارح
(قوله فبابه النقل) أي طريقته النقل عن العرب (قوله معاً قياسه فعول
بضمين) ظاهر في غير مسمى اذ هو عادل على سيره قياسه الفعيل فأملى
(قوله وكبر) أي مصدر كبر مضموم الباء وهو المستعمل في غير كبر السن
من الكبر الحسى والكبر المعنوى وأما مكسوره فاستعمل في كبر السن
فقط تقول كبر زيد بالضم أي ضخيم جسمه أو عظم أمره وكبر بالكسر أي

الفاء وسكون العين وكوت وفوز ومشى بفتح الفاء وسكون العين معاً قياسه فعول بضمين وكعظم وكبر

مما قياسه فعوله وكبحس
 وقع مما قياسه فعالة تنبيهه
 ذكر الزجاج وابن عصفور
 أن العمل كالنفس قياس
 في مصدر فعل بضم العين
 كبحس وهو خلاف ما قاله

سيبويه (وعبردى ثلاثة
 مقيس * مصدره) أي لا بد
 لكل فعل غير ثلاثي من
 مصدره مقيس بقياس فعل
 بالتشديد إذا كان صحيح اللام
 التفعيل (كفمن التقدیس)

وتخذف ياءه ويعوض عنها
 التاء فيصير وزنه تفعلة تفعلا
 في تخو جرب تخربة وغالبا
 في ماله ماله ماله ماله تخو جرب تخربة
 وروطان طنة ونبات تنة وجاء
 أيضا على الأصل ووحوبا
 في المعتل نحو خطه نغطية

(وز كتركبة) وهي تنزى
 دلوهان تنزى وأما قوله
 باتت تنزى دلوهان تنزى
 فضرورة وأشار بقوله

(وأجلا * أجمال من

تجمل لا تجمل واستط

استعادة ثم أقم * أقامة وغالبا

دالت التازم ومابلى الآخر

طعن في السن (قوله مما قياسه فعوله) أي أو فعالة وقوله مما قياسه فعاله أي
 أو فعولة ففي كلامه احتياكا كما أفاده شيخنا فوافق كلامه ما قدمه المصنف
 من قوله * فعولة فعالة أو فعلا * وان دفع توقف البعض (قوله وغيردى ثلاثة) أي
 وكل غير فعل ذي ثلاثة * وغير مبتدأ خبره مقيس ومصدره نائب فاعله أو هو
 مبتدأ خبره مقيس والجملة خبر غير (قوله كفمن التقدیس) من انابة
 المصدر نائب الفاعل فالتقدیس نائب فاعل (قوله تامللا) أي في قليل من
 الاستعمال أو حذف تامللا (قوله وغالبا الخ) أي ومن غير الغالب تخطيها
 وتمييزا وتخريضا وتبيينا (قوله ووجدوا في المعتل) أي معتل اللام وظاهر
 صديقه أن تحذف النغمة أصله التفعيل وهذا لا يناسب تقديره آتيا بقوله إذا
 كان صحيح اللام فكان الأولى ترك التفعيل ويراد التفعيل ولو بحسب الأصل
 أو جعل المعتل مقابلا لصحيح اللام بأن يقال فإن كان معتل اللام مقياس
 مصدره التفعلة فافهم قال سم نقل عن ابن الحاجب الأولى أن يكون مصدر
 المعتل على زنة تفعلة من أول الأمر لا أنه تفعيل ثم غير لان ذلك تعسف بلا
 ضرورة اه وقد يقال الحامل على ذلك رجوعهم الى تفعيل عند الضرورة
 (قوله باتت تنزى) بنون مفتوحة نزاي مشددة أي تحرك (قوله من تجمللا)
 بهم الميم مصدره قديم على عامه الذي هو صلة من وذكره هنا مع دخوله
 تحت قوله الآتي وضم ماير مع الخ من ذكر الخاص قبل العام ولو استقطه
 كان انحصار (قوله وغالباذا) أي نحو إقامة هدا والنباد من
 صنيع الشارح بعد حيث قال في الكلام على مصادر فعل المعتل العين نحو
 إقامة والغالب لزوم هذه التاء كما أشار إليه بقوله وغالباذا التالزم ثم ذكر
 أن نحو استعادة يفعل به ما يفعل بنحو إقامة ولماذا كراهه أيضا ما أشار إليه بقوله
 وغالبا الخ والأولى إرجاع اسم الإشارة الى المذكور من استعادة وإقامة
 ونحوه مما يلي دون التنبيه على لزوم التاء لنحو استعادة غالبا لمكة
 ذكر نحو استعادة مع أنه مما يدخل في قوله ومابلى الآخر الخ كما يشير إليه
 الشارح (قوله التالزم) أي يجب فاندفع الاعتراض بأن اللزوم ينشأ
 الغلبة وأما الجواب الذي نقله شيخنا والبعض عن سيم وأقرء فلا يخفى ما فيه
 على منألميه (قوله ومابلى الآخر) برفع الآخر على أنه فاعل يلى أي

والحرف الذي يابه الآخر كما بينه المشرح (قوله واقفها) ذكر الفتح ليعين
ان المدة ألف لا واو ولا ياء (قوله الى أن قياس أفعل) أي قياس مصدره
(قوله فكذلك) أي قياس مصدره الافعال وقوله حركتها أي العين وقوله
فتقلب هي أي العين ألفا لتحركها في الاسباب وانفتاح ما قبلها الآن وقوله
ثم تحذف الالف الثانية أي لاتقام مع الالف المنقلبة العين اليها
وكلامه صريح في أن قلب العين ألفا سابق على حذف الالف وهو ما في
التوضيح أيضا وأورد عليه أن شرط قيامها ألفا لتحركها التالي وأجاب به
بأن هذا الشرط في غير افعال واستفعل مما يستحق ذلك الاعلال لذاته
والاعلال في افعال واستفعل للعمل على فعله ما وصرح كلام ابن الناطم
أن حذف الالف سابق على اعلال العين وهو أيضا صحيح (فان قلت) هلا قبل
انهم لما نقلوا حذفوا لانهاء الساكنين ولم يثبتوا أن يعال تحركت
الواو الخ (قلت) مزعمته تسكفا لانهاء في الفعل ولا يمكن فيه ما قلناه وأيضا
فان الرجح أن المحذوف الزائد وهو الالف الثانية اسكونه زائدا ولقر به من
الطرف وعلى قولك انما حذف الاسباب (قوله وقد تحذف) أي شذوذا كما
صرح به المصنف آخر الكتاب (قوله أراه اراء) أنه له اراء على وزن افعال
تقلت حركة عينه الى فائه ثم حذفت العين لانهاء الساكنين وقلب اللام
همزة لتطرفها بعد ألف زائدة كما سبق في قول الناطم * وأبدل الهمزة من
واو وايا آخر اثر الف زيد وجعل المشرح ذلك من المعتل العين مبني على
القول بأن الهمزة من حروف العلة لانه وان جعل من معتل العين لم
يعط حكم معتلها من كل وجه كما يعلم من النظر في تصرفه ونصرف نحو
اقامة بل من حيث وجود النقل والحذف ومطابق القلب واستحقاق التاء
فتدبر (قوله وقياس) عطف على قياس السابق (قوله فان كان) أي
ما أوله همزة وصل وقوله معتل العين حال من استفعل (قوله فعل به ما فعل
الخ) أي من النقل والقلب والحذف والنحويض وقد جاء بالتحقيق تنبيهها
على الاصل نحو واستحوذوا واستحوذوا وغيمت السماء اغيما (قوله ويستثنى
من المبدوء بهمزة الوصل الخ) فديقال مراد الناطم ما اقتضيه بهمزة وصل
اصالة والهمزة فيما ذكره تنبيهه لعارض فلا استثناء قاله الدماميني (قوله

اقتضا بهمز وصل كاسطفي)
الى أن قياس أفعل اذا كان
صحيح العين الافعال نحو أجل
اجبالا وأكرم اكرا ما
وأحسن احسانا وان كان
معتلا فكذلك ولكن نقل
حركتها الى الفاء فتقلب
ألفا ثم تحذف الالف الثانية
ويعرض عنها التاء كافي أقام
اقامة وأعان اعانة وأبان ابانة
والغالب لزوم هذه التاء كما
أشار اليه بقوله وغالبا اذا التا
لزم وقد تحذف نحو واقام
الصلاة ومنه ما حكاها الاخفش
من قولهم أراه اراء وأجاب
اجابا وقياس ما أوله همزة
وصل أن يكسر تلو ثمانية أي
ثانئة وأن يمدد مقعوجا ما يليه
الآخر أي ما قبل آخره كما أشار
اليه بقوله وما يلي الآخر الخ
أي وما يليه الآخر نحو واصطفي
اصطفاء وانطلق انطلقا
واستخرج استخراجا فان كان
استفعل معتل العين فعل به
ما فعل بمصدر أفعال المعتل
العين نحو واستعاذ استعاذة
واستقام استقامة ويستثنى
من المبدوء بهمزة الوصل

أصلهما نظاير ونظيران
 مصدرهما لا يكسر ثالثه ولا يزداد
 قبل آخره ألف وقباس ما كل
 هل تفعل أنت فعل نحو تفعل
 تتعلم ولا تعلم تعلماً وتكسر
 تكسراً (وصم ما يربيع) أي
 يربع رابعاً (في أمثال قد تعلمنا)
 صحيح اللام مما في أوله ناه
 المطاوعة وشبهها سواء كان
 من باب تفعل كما مر أو
 من باب تفاعل نحو تقاتل
 تقاتلاً ولا وشما مما استعمل
 من باب تفاعل نحو تالم تالم
 وتدرج تدرجاً أو ملحقاه
 نحو تيطر تيطراً وتخلب
 تتعلم أمان لم يكن صحيح اللام
 وحسب ابدال الضمة كسرة
 إذا كانت اللام بـاء نحو تولى
 تولى وتولى تولى وتولى
 تسلياً (معلال أو معالة)
 لفعلاً وما ألحق به نحو دحرج
 دحرجاً ودحرجة وحوقل
 حوقلاً وحوقلة ومعنى حوقل
 تكبر وضعف عن الجماع
 (واجعل مقبلاً) من معلال
 ومعلة (تأبلاً أولاً)

أصلهما نظاير ونظيران
 مصدرهما لا يكسر ثالثه ولا يزداد
 قبل آخره ألف وقباس ما كل
 هل تفعل أنت فعل نحو تفعل
 تتعلم ولا تعلم تعلماً وتكسر
 تكسراً (وصم ما يربيع) أي
 يربع رابعاً (في أمثال قد تعلمنا)
 صحيح اللام مما في أوله ناه
 المطاوعة وشبهها سواء كان
 من باب تفعل كما مر أو
 من باب تفاعل نحو تقاتل
 تقاتلاً ولا وشما مما استعمل
 من باب تفاعل نحو تالم تالم
 وتدرج تدرجاً أو ملحقاه
 نحو تيطر تيطراً وتخلب
 تتعلم أمان لم يكن صحيح اللام
 وحسب ابدال الضمة كسرة
 إذا كانت اللام بـاء نحو تولى
 تولى وتولى تولى وتولى
 تسلياً (معلال أو معالة)
 لفعلاً وما ألحق به نحو دحرج
 دحرجاً ودحرجة وحوقل
 حوقلاً وحوقلة ومعنى حوقل
 تكبر وضعف عن الجماع
 (واجعل مقبلاً) من معلال
 ومعلة (تأبلاً أولاً)

سرهفت المصبي سرها فاذا احدث غداه (قوله وكلاهما عند بعضهم
 منيس) ظاهره في المضاعف وغيره وصاحب التوضيح جعل الاول مقبلا
 في المضاعف كزلال (قوله يجوز في المضاعف) هو ما فاقه ولاه الاولى من
 جنس واحد ودونه ولاه الثانية من جنس واحد (قوله فتح اوله وكسره)
 أى وان كان الاكثر كافي التوضيح والدمايى أن يعنى بالفتوح اسم القاء على
 نحو من شر الوسواس أى الوسوس والصلصال يعنى المصاصل وفى الاشياء
 وانظار الخوية السيموطى نقلا عن الناظم ان المطرد فى المصدر من فعلال
 هو الكسر وان الفتح يندرج فى قوله وسوس الشيطان وسواسا ووعوع
 السكب وعوا وعوا وغط غط السهم فى مروره غط غاما اذا التوى وان غير ذلك
 من المفتوح متعين لوصفية المقصود بها المبالغة وان تجويز الترخسرى الفتح
 فى المصدر الذى لم يسمع فتحه قياسا على ما سمع يرتبأب النادر لا يقاس عليه
 (قوله والتفعال كاه بالفتح) الواو للحال ومن ذهب البصريين ان التفعال
 بالفتح مصدر فعل المخف جى عنه كذلك لله كسر وقال الفراء وجماعة من
 الكوفيين مصدر فعل المضعف العين ورجحه المصنف وغيره لكونه للتكثير
 وفعل المضعف كذلك ولكونه نظير التفعيل باعتبار الحركات والسكنات
 والزوائد وواقعها وهل هو سماعى أو قياسى قولان وأما التفعال بالكسر
 كالنبيان والتلقاء فليس بمصدر بل بمنزلة اسم المصدر اه دمايى باختصار
 (قوله على انهما) أرجح شيخنا الضمير الى المفتوح والمكسور من المضاعف
 فالظرف حال من قوله فتح أوله وكسره بمعنى مفتوح الاول ومكسور على
 الاستخدام وأرجحه البعض الى التبيان والتلقا ويؤيد الاول السياق بعد
 (قوله وبالفتح الاسم) أى الموضوع موضع المصدر هكذا قال البعض ومقتضى
 التنظير بعده خلافه فان التنظير بالفتح اقعا يقتضى أن الزلال بالفتح اسم
 للفاعل والتنظير بالوسواس يقتضى أنه اسم للززل به فتدبر (قوله اسم لما
 وسوس به الشيطان) مناف لما مر عن التوضيح والدمايى (قوله واجاز
 قوم ان يكونا) أى المفتوح والمكسور مصدرين هو ما ذكره فى أول التنبيه
 على ما سبق عن البعض وغيره على ما سبق عن شيخنا (قوله لفاعل الفعل
 والمفاعله) قال الدمايى والمطرود دائما عند سيديوه المفاعلة فقد يتكون

وكلاهما عند بعضهم مقبوس وهو
 ظاهر كلام التسميل بـ تنبيه
 يجوز فى المضاعف من فعلال
 نحو الزلال والتلقا فتح
 أوله وكسره وليس فى العربية
 فعلال بالفتح الا فى المضاعف
 والكسر هو الاصل وانما
 فتح تشبها بالتفعال كما جاء
 فى التفعال التبيان والتلقا
 بالكسر والتفعال كله بالفتح
 الا هذين على أنهما عند
 سيديوه اسمان وضع كل منهما
 موضع المصدر وذهب الكسائى
 والفراء وصاحب الكشف
 الى أن الزلال بالكسر
 المصدر وبالفتح الاسم وكذلك
 التلقا وبالفتح الذى يتققع
 وبالكسر المصدر والوسواس
 بالفتح اسم لما وسوس به
 الشيطان وبالكسر المصدر
 وأجاز قوم أن يكونا مصدرين
 (فاعل الفعل والمفاعله)
 نحو خاصم خصاما ومخاضمة
 وعاقب عاقبا ومعاقبه اسكن
 يمتنع افعال ويتبعين المفاعلة

اصلاهما انظار ونظير اي نادغت التاء في الطاء واجتلبت همزة الوصل
 مصدرهما لا بكسر تائه ولا يزداد
 قل آخره اب وقباس ما كان
 على تفعل انتفعل نحو تجعل
 تجعلا وتعل لم تعلما وتكرم
 تكريما (وتضم ما يربيع) اي
 رابع (اي امثال قد تعلمنا)
 صحيح اللام عما في اؤله تاء
 الطاء وعة وشبهها - واء كان
 من باب تفعل كجاء او
 من باب تعاعل نحو تقان
 تقانلا وتعاممما تعامما او
 من باب تفعل نحو تعلم تعلمنا
 وتخرج ندرح او ملحقا به
 نحو تبيطر تبيطرا وتغلب
 تغلبا ان لم يكن صحيح اللام
 وجب ابدال الضمة كسرة
 اذا كانت اللام ياء نحو تدلى
 تدليا وتدلى تدانيا وتدلى
 تدليا (وعلال او فعلة
 لفعلا) وما ألحق به نحو دحرج
 دحرجا ودحرجة وحوقل
 حوقلا وحوقلة ومعنى حوقل
 خصب وضعف عن الجماع
 (واجعل مقبلا) من فعلال
 وفعلة (تاء الا أولا)

اصلاهما انظار ونظير اي نادغت التاء في الطاء واجتلبت همزة الوصل
 توصلا الى النطق بالسكون (قوله لا بكسر تائه الخ) اي بل يضم ما يليه
 الآخر نظرا الى الاصل فيقال الطائر يطير الطائر والخبير بطير الخ
 في التصريح فهو داخل في قوله يضم ما يربيع الخ (قوله ما يربيع) من ربيع
 القوم صرت رابعهم وما به منع (قوله في امثال قد تعلمنا) اي في امثال
 مصدر قد تعلم اي في الحركات والسكنات وعددا الحروف وان لم يكن من بابه
 كما يظهر بالنظر في الامثلة وذلك عشرة ابدية ذكرها الشارح منها خمسة تفعل
 وتفاعل وتفععل وتفععل وتفعلي كعدلى وبقي تفعل كتمسكن وتفعروا
 كتحورب وتفععل كتهمس وتفعول كتهروك وتفععل كتهمرت (قوله صحيح
 اللام) حال من امثال على معنى الجلس او من ما يربيع على معنى صحبها
 لانه اي الاء بعده فاعلم (قوله وشبهها) كالتاء في نحو تكبره وكبروا
 تجاهلا (قوله - واء كان من باب تفعل كجاء) فيه اشارة الى ما قاله النحوي
 من ان قول المصنف تجعلا وتجعلا حشو وحوله تحت الضابط الذي ذكره
 هنا بقوله يضم ما يربيع الخ واجاب بسم بان المصنف لم يرد بقوله تجعلا
 بيان مصدر تفعل وامعاد كره تقيمه المعنى اجلا اجمال واجاب ببيان
 ذكره هناك من ذكر الحاصل قبل العام (قوله او ملحقا به) اي بتفعل
 (قوله نحو تبيطر) من بطن الدابة عاج داءا بالراء (قوله وتغلب) اي
 ليس الخلباب وهو ثوب او - مع من انظر ما روي في الرداء (قوله وجب ابدال
 الضمة كسرة) اي لمناسبة الباء (قوله اذا كانت اللام) اي التائبة ياء اي
 اصلية كما في التراخي او منقلبة عن واو كما في انسابي ولا حاجة الى هذا
 الشرط لعلم من قوله ان لم يكن صحيح اللام اذ المصدر المعتل من ذلك
 لانكون لانه الاياء (قوله وتسلق تسلقا) اي استلقى على ظهره استلقا
 طارعا - اقبلته قال في القاموس سلقيه - فاءا بكسر التاء على ظهره
 (قوله وعلال) اي بكسر الفاء (قوله وما ألحق به) اي بفعل كعدلى نحو حوقل
 وفعل نحو بيطر في مثالي الشارح نشر على ترتيب الالف فعلم مما فرغنا
 ان في قول شيخنا والبعض وهو فوعلى فورا (قوله نحو دحرج دحرجا)
 فصل في التصريح عن الصبر وغيره ان دحرجا لم يسمع في دحرج وحج

فت العبي سرها فاذا أحسنت غداه (قوله وكلاهما عند بعضهم
ظاهره في المضاعف وغيره وصاحب التوضيح جعل الاول مقيسا
لضاعف كزلال (قوله يجوز في المضاعف) هو ما فؤده ولامه الاولى من
واحد وعنه ولامه الثانية من جنس واحد (قوله فتح اوله وكسره)
ان كان الاكثر كما في التوضيح والدماء يني أن يعنى بالفتوح اسم الفاعل
من شرب الوسواس أى الوسوس والاصصال بمعنى المصائل وفي الاشباه
أثر الخوية للسيوطي نقلا عن الناظم ان المطرد في المصدر من فعلال
كسر وان التفتح نذر في قوله سم وسوس الشيطان وسواسا ووعوع
بوعوا وغط غط السهم في مروره غطغا لما اذا التوى وان غير ذلك
تفتح متعين للوصفية المقصود بها المبالغة وان تجوز الزخمة شري الفتح
نذر الذي لم يسمع فتحه قياسا على ما سمع يرتد بأب النادر لا يقياس عليه
الفعال كله بالفتح (الواو للحال) ومن ذهب البصريين ان التفعال
صدر نعل الخفف جى عنه كذلك لانه شئ و قال الفراء وجماعة من
بين مصدر فعل المضاعف العين ورجحه المصنف وغيره لكونه للتكثير
ضعف كذلك ولكونه نظير التفعيل باعتبار الحركات والسكنات
ومواقعهما وهل هو سماعى أو قياسي قولان وأما التفعال بالكسر
ان والتماء فليس بمصدر بل بمنزلة اسم المصدر اه دما ميبى باختصار
انهم ما) أرجع شيخنا الضمير الى المفتوح والمكسور من المضاعف
حال من قوله فتح أوله وكسره بمعنى مفتوح الاول ومكسور على
ام وأرجعه البعض الى التبيان والتماء ويؤيد الاول السياق بعد
الفتح الاسم أى الموضوع موضع المصدر هكذا قال البعض ومقتضى
بعده خلافه فان المنظر بالفتح قاع يقتضى أن الزلال بالفتح اسم
والنظير بالوسواس يقتضى أنه اسم للزلزل به فتدبر (قوله اسم لما
الشيطان) مناف لما مر عن التوضيح والدماء يني (قوله واجاز
كونا) أى المفتوح والمكسور مصدرين هو ما ذكره في أول التنبيه
سبق عن البعض وغيره على ما سبق عن شيخنا (قوله لفاعل الفعال
(قال الدماميني والمطر ددأما عند سيويه المفاعلة فتدبر كون

وكلاهما عند بعضهم مقيس وهو
ظاهر كلام التسهيل في تنبيهه
يجوز في المضاعف من فعلال
نحو الزلال وانقلنا لفتح
أوله وكسره وليس في العربية
فعلال بالفتح الا في المضاعف
والكسر والاصل وانما
فتح تشبها بالتفعال كما جاء
في التفعال التبيان والتماء
بالكسر والتفعال كله بالفتح
الا الذين على أنه ما عند
سيويه اسمان وضع كل منهما
موضع المصدر وذهب الكسائي
والفراء وصاحب الكشف
الى أن الزلال بالكسر
المصدر وبالفتح الاسم وكذلك
الفتح قاع بالفتح الذى يتقعر
وبالكسر المصدر والوسواس
بالفتح اسم لما وسوس به
الشيطان وبالكسر المصدر
وأجاز قوم أن يكونا مصدرين
(فاعل الفعال والمفاعلة)
نحو خاسم خصاما ومخاصمة
وعاقب عتابا ومعاينة لسن
يتمتع الفعال ويتعين المفاعلة

الفعل ولا يتركوا فاعله ولو حاله لم يتركوا فاعله (قوله فيما
 ماؤه ياء) أى فى مصدر الفعل الذى ماؤه ياء ولم يستثنه المصنف لندرة فاعل
 الذى ماؤه ياء بل مطلق المصدر الذى ماؤه ياء قليل (قوله وشدياومه يواما)
 ثقل الياء المدة ~~كسورة~~ أول الكلمة وقوله لا ماومه أى وليت شدة
 وفى بعض النسخ يواما وماومه وهما لها الشدة ومنصب على يواما فقط
 والمياومه المعاملة بالايام كما فى القاموس (قوله وغير مامر) أى وغير المصادر
 التى مرت لا هـ ماها الزائدة على ثلاثة أحرف المتقدم ذكرها (قوله عادله)
 يحتمل أنه فعل من عمل معوله من المعادلة وهى المقابلة ويحتمل أن عاده فعل من
 العود وله حار وجبرور وعلمه وان ارجع الصبر المستر لا هـ ماوع والبار زلغير
 مامر كما فى العداوة قلب وان عكس ولا (قوله نحو كذب كرابا) بالثديد
 هـ ماوع كسر الكاف فى الثانى (قوله تخمالا) ~~كسر~~ الفوقية والهاء
 المهمة كما قاله الدمامبى (قوله والطمأن طمأينة) والاقباس الطمئنان لان
 أصل الطمأن الطمأن كاستخرج فادعم احصى التوبيخ فى الاخرى قال
 الدمامبى وطاهر كلام سيدويه ان الظمة أبنية والفتحة عريضة اسمان وضعا
 موسع المصدر لا مصدران (قوله رتبا) كسر الراء وتشديد الميم والياء مع كسر
 الميم (قوله فينالا) لا يأتى شدة وكوبه الاصل اد كسر يراما يجرى الاصل
 حتى بعد النطق به شدة واد مع ما لبه ص تبه الشينغا (قوله يحيى المصدر)
 أى عند عيريه وبه فقد نقل صاحب المصباح عن بعضهم ان يسويه يكر
 يحيى المصدر على معول ووقول ماؤه هم ذلك (قوله قايلا) أى يقتصر
 فيه على السماع (قوله نحو جاد او مجلودا) فى القاموس جاد ككسر
 جلاده وجلودة وجاد او مجلودا أى قوى (قوله لم يتركوا اعطاهم الخ) هذا
 البيت من السكاكى الذى استعملته العرب محمدا شدة ودان لم يكن سقط
 راد من مثله لم يتركوا من شعرهم اعطاهم الخ (قوله وعلم يان الرء) أى
 علم طقة المصحح (قوله أى قتالا) فيه أنه لا داعى الى جعل مقابلة
 البيت معنى قتال الماهى على كونه اسم فاعول أظهر (قوله نحو فليج فالحا)
 اعلم أن فليج ففتح الفاء والملام يملج مكر الدمامبى وضما فليج ففتح الفاء وسكون
 اللام بأننى معى شق وقسم بالنج بالكسرة وهو كىل معروف وطفر بما طاب

فيما ماؤه ياء نحو ياسر ماسرة
 ويامن ميامنة وشدياومه
 يواما لا ماومه (وعبر مامر
 السماع عادله) أى كونه
 عديلا ولا يقدم اليه الا
 بسماع نحو كذب كرابا وهى
 نهرى دلوهاته ياء أو احاب احابا
 وتحمل تخمالا والطمأن
 طمأينته وزاوار ياء وهى
 نهرى وقرص در صاء
 وقتل قايلا * شبيه *
 يحيى المصدر على ربه اسم
 المعول فى الثلاثى قايلا نحو
 حلد حلد او مجلودا وقوله
 * لم يتركوا اعطاهم الخ ولا
 اعواده منولا * وفى غيره
 كثيرا ومنه قوله
 وعلم يان الرء عند المجرى
 أى عند العربة وقوله
 أقاتل حتى لا أرى لى قتالا
 أى قتالا وقوله
 أطولم ان مصابكم رجلا
 أهدى السلام تخيطة طم
 أى اسابتكم ورعما فى
 الثلاثى بلفظ اسم الفاعل
 نحو فليج فالحا وقوله

ويقال أفعل برهانه أى قومه وأظهره وأما فليج فليج فليجا كطرب يطرب طربا
فهو وللانفراج بين الثنايا وأما بضم الفاء وكسر اللام فهو فعل ملازم للبناء
للمجهول ومعناه أصابه الفالج وهو استرخاء أحد شقي البدن لانهباب خلط
بالغنى تنسدم منه مسالك الروح كذا فى القاموس وغيره ولم أرفيه
ولا فى الصحاح ولا فى المصباح ولا فى المختار أو الفالج مصدر الفلج مطلقا فانظر
جعله مصدر الفلج بأى معنى الفلج والاقرب انه أفعل المبنى للمجهول وقد مثل
فى المصباح لمجى عفا فل مصدر ابقولهم قم قائما أى قداما (قوله بالناى) بفتح
النون وسكون الهزة أى البعد (قوله وفعله مرة كجلبسة) مقتضى
ما مر فى باب افعال المصدر من ان من شروط عمله أن يكون غير محذور وبالتاء
فلوحده بالتاء لم يعمل ان فعله التى للرة كجلبسة من المصادر فيكون الجلس
مثلا مصدران أحدهما دال على المرة وهو جلبة والثانى لادلالة علمها
وهو جلبوس ولا فرق فى بناء فعله بالفتح للرة بين كون المصدر المطلق على فعل
كضربة أو لا تكرجة من خروج كفى الهمع ثم فعلة التى للرة انما تكون
لما يدل على فعل الجوارح الحسية كأمثلة الناظم والشارح لا ما يدل على
الفعل الباطنى كالعلم والجهل والجن والنجى أو الصفة الثابتة كالحسن
واظرف (قوله وفعله لهيئة) أى لهيئة الحدث والحدث وان استلزم الهيئة
لكر فرق بين الدلالة مطابقة والدلالة التزاما فله سم وفسر الجار بردى الهيئة
بالنوع (قوله محل ما ذكر) أى كون فعله بالفتح للرة وبالكسر للهيئة اذ لم
يكن المصدر العام أى المطلق الصادق بالقليل والكثير والنحو على ارادة
الهيئة ونحو فى قوله لم يكن الخ المصدر المطلق الذى على فعله بالضم كالكرة
فيه فتح للرة ويكسر للهيئة كما قاله ابن هشام وقياسه كما قاله سم ان ما على فعله
بالفتح يكسر للدلالة على الهيئة وبالعكس وهو المنجى وان نقل عن بعضهم
خلافه (قول نحو ذرية) هى الحدة فى الشئ يقال رجل ذرب أى حاد (قوله
الابقرية) أى حالية أرض مقالية فعطف الوصف عليها عطف خاص على
عام فان خصت بالحالية فالعطف مغاير (قوله فى غيردى الثلاث بالنا المره)
أى من غير تغيير صيغة المصدر وانما تلحق التاء من المصادر الاغلب استجمالا
فإذا كان للفعل مصدران قياسيان أو سمعيان لحقت الاغلب أو قياسى

كفى بالناى من أسماء كاف
أى كفاية ونحو فاهل كوا
بالطاعة أى بالطغيان فهل
ترى لهم من باقية أى بقاء
(وفعلة) بالفتح (لمرة كجلبسة)
ومشية وضربة (وفعلة)
بالكسر (لهيئة كجلبسة)
ومشية وضربة * تنبيه *
محل ما ذكر اذ لم يكن المصدر
العام على فعله بالفتح نحو رجمة
أو فعلة بالكسر نحو ذربة فان
كان كذلك فلا يدل على المرة
أو الهيئة الا بقرينة أو بوصف
نحو رجمة واحدة وذربة
عظيمة (فى غيردى الثلاث
بالنا المره) نحو وانطلق انطلاقة
واستخرج استخراجا فان
كان بناء مصدره العام على
التاء دل على المرة منه

ومعاني لغت القياسي قوله الشاطبي وانظر ما اذا كان السماعي اغلب
استعمالا من القياسي وظاهر اول عبارة اسمها تلحق السماعي الاغلب
وظاهر آخرها اسمها تلحق القياسي عبر الاغلب (قوله بالوصف) هلا قال
سكتا به بالقرينة أو الوصف (قوله وشده ههنا) أي شدي هيردي
الثلث ساءه لمة بالكسر لهيشة (قوله من احقر) يقال احقرت المرأة
أي عطت رأسها بالحمار (قوله من اسف) أي عطى وجهه بالثقب
(قوله حاتمة) حاصل النقام أن الفعل نارة يكون على الهمزة لانه لا اول
مفعول فيه مفعول منه مطلقا والساني ان كان صحيحا وسمعت عين مضارعة
أو نحت فكذلك وان كسرت المصدر بالفتح وغيره بالكسر وان كان مفعول
الماء فقط فان كسرت عين مضارعة ولو بحسب الأصل وجب كسر عين مفعول
منه مطلقا ما نحو وعد ووثق بشي ونحو وهب برب ووطئ بطأ لأن نحت
عين مضارعة فيها أصاها نحو وحل يوحل أو كثر بحرب يكسر عين مفعول منه
مطلقا وبعضهم يفتحها في المصدر ويكسر هاء في غيره هذا عند غير طيبي وأما
طيبي فيحرون مفعول الماء يجرى الصبح في تفصيله السابق هذا كله في
الثلاثي وأما غيره فالمصدر واسما الزم والممكن منه مرة اسم المفعول هكذا
يبغي تميز هذا النقام وبه يعرف ما في كلام شيخنا والعص من الحلل في غير
موضع كما لا ينبغي على متأمله وعاد كراه في هذا النقام ان مفعول الفاء اذا نحت
عين مضارعة أي وثقت ففتحها الى فاه التي هي الواو كوثق وثقت وحب فتح عين
مفعول منه كالوثة ويرثه ما في النقام ومن غيره من أبوا والموثة تفتح وتكسر
فاعرف ذلك (قوله يصاع من الثلاثي مفعول) أي يصاع من مصدر الفعل
الثلاثي مواري مفعول أي ان كان متصرفا وقد تلحق مفعلا هاء لتأنيث كالموثة
(قوله ان اعتلت لامة مطلقا) أي وان كسرت عين مضارعة أو لافه وفي
مقابلة التقييد اللاحق (قوله نحو مرمي ومعري وموق) يواو بعد الميم
على ما في بعض النسخ وهو الذي في خط الشارح كما قاله شيخنا وعليه
بالإشارة تعدد الأمثلة الى أنه لا فرق بين مالا مياء كرمي ومالا مياء
كمعري ولا بين صحيح الفاء كالألب ومعتلها كموق وفي أكثر النسخ وموق
راء بعد الميم وعليه بالإشارة بالتعدد الى أنه لا فرق بين مالا مياء

بالوصف كإقامة واحدة
وإستقامة واحدة (وشدي به
هيشة كالحمره) من احقر
والهنة من نعهمة والثقة من
انتقب حاتمة يصاع من
الثلاثي مفعول مفتح عينه
مراد به المصدر أو الزمان
أو المكان ان اعتلت لامة
مطلعا نحو مرمي ومعري
وموق أو صحت

أو واو ولا بين ما عين مضارعه مكسورة أو مضمومة أو مفتوحة والنسخة
 الأولى أولى من هذه العلم عدم الفرق بين هذه الثلاثة من قوله مطلقا
 فتفتن (قوله ولم تكسر عين مضارعه) بأن ضمت أو فتحت واهذا
 مثل بئالين (قوله فان كسرت الخ) منه ما عين مضارعه ياء مكسورة
 في الاصل فيقال مبات في المصدر وأصله مبيت بفتح الياء ومبيت في الزمان
 والمكان وقيل بخير بين الفتح والكسر مطلقا وقيل بفتح مصر على ما سمع فلا
 يقال في معاش معيش ولا في محيض محاض قال في التسهيل وهو الأول (قوله
 وتكسر مطلقا) أي سواء أريد به المصدر أو الزمان أو المكان (قوله عند
 غير طبي) وأما طبي فيجوز منه مجرى ما فاءؤه غير واو في فصله لكون به بين مكسور
 عين المضارع وغيره كما مر (قوله فيما صحت لامة وفاءؤه واو) أي ولم تفتح
 عين مضارعه أصالة فان فتحت كيوجب أن فأكثر العرب يكسر عين مفعول
 منه مطلقا وبه ضمهم يفتحوا في المصدر ويكسرها في غيره كما علمت (قوله
 وموئل) الموئل المجأ (قوله وشذ من جميع ذلك) أي جميع الأقسام
 المتقدمة ألفاظ معروفة ذكرها في التسهيل مما شذ من معتل اللام
 في المصدر من عصى وحى أي أنف وأوى له أي رقى ورزاه أي أصابه معصية
 وشجوة وأوية ومززية بالكسر فقط في الجميع وفي المكان مأوى الأبل
 بكسر الواو فقط كما صرح به في لامية الأفعال ونقل بعضهم فيه الفتح على
 القياس وأما أرى غير الأبل فبالفتح على القياس ومما شذ من الصحيح الذي
 ضمت عين مضارعه في المصدر من رفق وطلع مرفق ومطلع بالكسر وفتح
 الثاني الخزازيون على القياس وفي المكان من سجد وشرق وغرب وجزر
 ونبت وسقط وطلع ونظن مسجد قال الدماميني وهو البيت المبني للعبادة
 مسجد فيه أول مسجد قال سيدي به وأمام وضع السجود فالمسجد بالفتح لا غير اه
 وشرق ومغرب ومجزر ومنبت ومسقط ومطلع ومنظفة بالكسر فقط
 في الجميع ومما شذ من الصحيح الذي فتحت عين مضارعه في المصدر من جمع
 وحمد مجمع ومحمد بالكسر وجاء فيه ما الفتح على القياس وفي المكان من
 جمع مجمع بالكسر وجاء فيه الفتح على القياس ومما شذ من الصحيح الذي
 كسرت عين مضارعه في المصدر من رجع وعذر وغفر وعرف مر جمع

ولم تكسر عين مضارعه
 بحومة معتل ومذهب فان
 كسرت فتحت في المراد
 به المصدر نحو مضرب
 وكسرت في المراد به الزمان
 أو المكان نحو مضرب وتكسر
 مطلقا عند غير طبي فيما
 صحت لامة وفاءؤه واو ونحوه ورد
 وموقف وموئل وشذ من
 جميع ذلك ألفاظ معروفة
 ذكرها في التسهيل ويعامل غير
 الثلاثي معاملة الثلاثي

ومعدرة ومعدرة ومعرفة والكسر فقط وفي المكان من رل مرله بالفتح وحاء
فيه الكسر على القياس ومما شذ من معتل انهاء في المكاتب وحل بكسر
الحاء المهملة فوحل بفتحها ووضع وقع موحل وموضع وموقعة بالفتح
في الثلاثة ومما شذ الكسر على القياس وحاء بتليث العين مهملة ومهلكة
أى مفارة ومقدرة ومارة أى حاحة ومقدرة وشرقة بالتسبيل المحجمة
والقاف أى موضع القعود في الشمس ومدرة ولم يحكى معقل بصم العين إلا
مهلكة ومعون ومسكر ومألت بالهمزة أى رسالة ويسر قرئ في الشواد
فقطرة إلى ميسره بالصم والاصافة وقد ساعرا معلة من الثلاثة المخط أو
الاصل لسبب كثرة معناه أو نحوها ما لها السبب الكثيرة أو لسهولة محلة
أى سبب لكثرة الحذف عن الحذف وكثرة الحذف والحذف الكثيرة بأمددة
ومسده ومقتناه ومعه أى محل لكثرة الاسد والسبع والقاء والادعي
ودانرت مسئلة معقل برماله أى أراد اشاع الكلام فيه فعملية بها (قوله
في ذلك) أى في صوغ صفة به صلح مسدرا واسم زمان واسم مـسـتـان
ولما كان اسم لاشارة غيره وقد كان لا يسماه الرجوع إلى العصيل
المقدم في معقل مع انه ليس بمراد عنه بقوله أى أراد الخ (قوله كـمـر) أى
في قوله * وعلم بيان المرعند المحرب * وقوله * أعادى حتى
أزأرى مفاذلا * على ما فيه وقوله * أطلوم ارمصاكم رجلا (قوله
ومن) أى من ساء اسم المتعول وجعله مارا المقصود من الثلاثة محجرا
ومرما حايحه لان الثلاثة كفى الا يضاوى وان قصرهما البعض على
احتمال الزمان والمكان وممر ومدر ومما شذ اسمها من (مودة)
المراد ساء اسم الآلة على معقل ومفعلة ومفعال بكسر الميم ومع العيب
في الثلاثة كمدح لما يتجدد به الحريق أى بليت ومكسفة ومفتاح وشذ
عبد ذلك كحل ومسط ومدهن بصم الاول والثالث في الثلاثة وحاء
المسقط على الناصب أيضا وقد فتح حاء المحل كفى النفاذ وس وكشط بتأنيث
المم بوزن كلف وعق وعقل وحاء مـسـط على القياس دل في الهمع وكرات
آلة تاريز اء اراى اصراها وصراد ما يجرده أى يجرزاه وفي النفاذ وس
أر الاران ككل البار وما أعدل نار من حرارة ونحوها وأر المراد

في ذلك فمن أراد ذلك سى منه
اسم معقول وجعله مارا
ما يقصده من المصدر كمر
أو الزمان أو المكان ومنه
اسم الله محجراها ومرساها
ومرعاها كل ممرق وقوله
الحمد لله بما باره مصحنا

قوله وعمل الذي في النفاذ وس
وعقل وراد على المذكورات
مسط كمنه يكون مسطح
لغات غير القبة التي ذكرها
المختص بقوله وحاء مسط
على القياس قدر اه

الخرزفي الاديم كاسرداه وهو أيضا ككباب

* (أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها) *

إضافة أبنية إلى أسماء البيان أي أبنية هي أسماء الذوات الفاعلين
وأسماء الذوات المفعولين وغلب العاقل منها على غيره فجمع بالياء والنون
فاندفع ما عترض به وقوله أي بأسماء الفاعلين كطاهرا القلب وأسماء
المفعولين كعمود المقاسد فالضمير راجع إلى أسماء الفاعلين والمفعولين
هذا هو المتبادر من الترجمة أسكن قضية كلام التوضيح وقول المصنف بعد
الصفة المشبهة باسم الفاعل رجوع الضمير إلى أسماء الفاعلين فقط وهو
الموافق للعرف فتأمل (قوله كفاعل صغ اسم فاعل) أي صوغا كصوغ
فاعل في الهيئة أو حالة كون اسم الفاعل كفاعل في الهيئة قال في التسهيل
و رجا استغنى عن فاعل بمفعول شتو حبه وهو محب وعن مفعول بفاعل
شتو أبيع الغلام فهو يافع وأوراق الشجر فهو وراق اه بزيادة الهمزة
من الدمامبى (قوله من ذى ثلاثة) أي من مصدر فعل ذى ثلاثة ليجرى
على الصحيح ولما كان هذا باطلا لانه يشمل فعل مضموم العين وفعل مكسورها
اللازم فيهم كثرة مجيئ اسم فاعلها على فاعل مع انها ليس كذلك دفع
هذا الابهام بقوله وهو قليل الخ (قوله مفتوح العين) أي عين الحكامة
واسترزبه عن غنى كرضى بمعنى تغذى وكلام المصنف وان لم يحتسمله
لكن يستفاد من التبيين أن هذه المادة فعلا غير مفتوح العين ففيه فائدة
لفصل الجواب عن اعتراض البعض وغيره بأنه لا حاجة اليه على أنه
ساقط في بعض النسخ (قوله فيقال غذا الماء الخ) اعلم انه وقع هنا اختلاف
في النسخ فبعض النسخ هكذا لازما كان كغذا الوادى بالمجتمتين أي
سال فهو غاذ وذهب زيد فهو ذاهب وسلم فهو سالم وفره الفرس فهو فاره أو
متعد يا شتو ضرب فهو ضارب وركب فهو راكب اه ولا غبار على هذه
المسئلة نعم لو قال أومعنا شتو غذا الصبي بالين أي رياه فهو غاذ وضرب
الخ لكان فيه إشارة إلى أن قول المصنف كغذا أمثال صالح للعمل على المنعدي
واللازم فيه كون رما من المصنف إلى التهميم وبعض النسخ هكذا لازما
كغذا الوادى بمجتمتين مفتوح العين بمعنى سال فيقال غذا الماء فهو غاذ

(أبنية أسماء الفاعلين

والمفعولين والصفات المشبهة

بها * كفاعل صغ اسم فاعل

إذا من ذى ثلاثة يكون) لازما

(كغذا) الوادى بمجتمتين

مفتوح العين بمعنى سال

فيقال غذا الماء فهو غاذ

وذهب زيد فهو ذاهب وسلم

فهو سالم

وقدره الغرض فهو قاره

أو منعه بانحور ضرب فهو
ضارب وركب فهو راكب

(وهو قليل في فعلت) يضم

العين كطهر فهو طاهر ونعم

فهو ناعم وفره فهو قاره (و)

في (فعل) بكسرها (غير

معدي) نحو سلم فهو سالم

(القياس) أي قياس فعل

اللازم المذكور العين

(فعل) بفتح الفاء وكسر العين

في الاعراض - (وأفعل)

في الألوان والخلق (فعلان)

فيما دل على الامتلاء

وحارة الباطن (نحو أشر)

وبطرو فرج (ونحو صديان)

وريان وعطشان (ونحو

الأجهر) والاحمر وعاشد

فيه مريض وكهل (واهل)

بفتح الماء وسكون العين

(أولى وفعل بفعل) مضموم

العين (كالضم) والشهم

(والجميل) والظريف

(والفعل) لهذه فمضموم وشهم

(وجمل)

(٢) قوله هو ذكي القواد أي

وذهب زيد الخ وورد على هذه النسخة أنه لا حاجة إلى قوله مفتوح العين كما مر

مع الاعتذار عنه ولا إلى قوله فبقال غدا الماء وبعض النسخ هكذا لا زما

كقذا الوادي عجمتين مفتوح العين بمعنى سأل فيقال غدا الماء فهو غاذ

ومتعد ياهما بمعنى ربي فيقال غدا طفلة بالين فهو غاذ وهو قليل الخ ويرد على

هذه النسخة ما ورد على النسخة الثانية وكتب اليه على هذه النسخة

فأعترضه بأنه كان الأحسن في صوغ التركيب أن يقول كقذا عجمتين لا زما

بمعنى كذا أو تعد ياهما بمعنى كذا ولا ينبغي أن يصوغ التركيب يحسن بتقدير كقذا

بعد قوله ومتعد ياهما على الواو بمعنى أو فتعطف (قوله وفره) يقال فره القوس

يفره يضم الراء فهما فراهة وفروهة وفراهة بالتخفيف فهو قاره أي نشط

وحف ورجل فاره أي ساذق وجارية قرها أي حناء (قوله وهو) أي

صوغ فاعل قليل أي ساذق (قوله أي قياس فعل) أي قياس لوصف من فعل

(قوله في الاعراض) جمع عرض والمراد به هنا المعنى العارض للذات الغير

الراسخ فيه انخرج الألوان والخلق (قوله والخلق) بكسر الخاء وفتح اللام جمع

خافة والمراد بها الخصال الظاهرة في البدن كالأحمر والجلود والجهر (قوله

وحارة الباطن) الواو بمعنى أو (قوله نحو أشر وبطرو فرج) بتدوين الثلاثة

لانها أمثلة للوصف لا لفعل بقرينة قوله ونحو صديان والأشهر والبطر

معناها ما الذي لا يعتمد النعمة والصدى بالعطشان والأبهر الذي لا يبصر

في الشمس وأعاد نحو في قوله ونحو صديان وقوله ونحو الأجهر لاختلاف النوع

وصديان وعطشان عماد على حرارة الباطن وريان عماد على الامتلاء

وأعترض بأن الرى انقضاء حاجة الشرب وقد يكون ذلك بدون امتلاء

بل قد يحصل من غير تناول شئ أصلا إلا أن يقال المراد بالامتلاء حقيقة أو

حكما (قوله وعماش فيه) أي في فعل المكسور العين اللازم مريض وكهل

والقياس مريض وكهل لانهما من الاعراض (قوله أولى) لعله لم يصرح

بالقياس لعدم كثرة فعل وفعل في فعل مضموم العين كثرة تقطع بقياسه ما فيه

عنده قال الشاطبي وغيره المصنف يرى ان فعلا قياس دون فعل (قوله

والشهم) هو ذكي القواد (٢) (قوله والله جل) احتراز عن جميل من جملة

الشهم بالفتح أي أدبته بجميل هو بالبناء المعجول أي أذيب فهو مجول وجميل

ويجمع على شهم ويطلق أيضا على السبد النافذ الحكم ويجمع على شهم وكان القاموس اه لان

لان فعله لا فيه بمعنى مفعول فليس مما نحن فيه قاله الشاطبي وأقره غير واحد
 كالمعنى ويرد عليه ان كون فعله جمل بالضم معلوم من قوله * وفعل اولى وفعل
 بفعل * حيث فرض الصكلام في فعل بالضم ثم الظاهر ان تقييد الشارح
 الضخم والشهم والظريف بكون فعلها ضخم وشهم وظريف بيان للواقع هذا
 ويجعل أن الواو في قوله والفعل الحاسمة ثنائية لاحالية فلا يكون تقييد ابل
 مستأنفا لبيان الواقع لكنه غير محتاج اليه فتدبر (قوله بالفتح) أي فتح
 الفاء مع تخفيف العين وكذا قوله بالضم (قول وفعل) أي بضم الفاء
 وتشديد العين وقوله وفعل أي بفتح الفاء وتخفيف العين (قوله كرش)
 بالخاء المهملة ثم الشين المججمة أي حشن وتثنية من النشر على ترتيب اللف
 (قوله وخظب) بالخاء والطاء المجمعتين على ما ذكره المصريح وتبعه غيره
 والذي في القاموس أنه بالطاء المهملة وأن فعله من باب فرح لان باب ظرف
 كجوهرة تضي كلام الشارح وعبارته في مادة خطب بالخاء المججمة والطاء
 المهملة الخطبة بالضم لون كدر مشرب حمرة في صفة او غيرة ترهقها خضرة
 خطب كفرح فهو وأخطب ولم أجده مادة خطب بالخاء والطاء المجمعتين لاني
 القاموس ولا في الصحاح ولا في المصباح وقوله الى الكسرة أي ما لا الى
 الكسرة (قوله ونحو عفر) بالعين المهملة فافاء (قوله ونحو عفر) بالعين
 المججمة فاليم (قوله ونحو حصرت) بجهلات مبنيا للمجهول زوما فالفتحيل به
 لفعل المضمر بالعين باعتبار أصله ولا يردان أصل المبنى للمجهول متعد
 والمضمر بالعين الذي الكلام فيه لازم لما مر عن سم ان المبنى للمجهول قد
 يكون سماعا من اللازم نحو جرت فيجعل هذا منه وانظر ما الدليل على أن أصله
 بضم العين (قوله وهو خشن) بكسرتين وفي القاموس أنه ككتف فلعل
 فيه اللفظين (قوله جميع هذه الصفات الخ) دفع لما قد يقال ان المصنف
 ترجع لانبئة الصفات المشبهة ولم يدكرها وهو معيب ولا يقال انه ذكرها في
 الباب الآتي لان المذكور فيه أحكامها لا أبينها لكن كان على الشارح ان
 يترجم هذا التنبيه الى آخر الباب لان ذكره هنا يوهن أن وصف الفاعل من غير
 الثلاثي المجرد واسم المفعول من الثلاثي أو غيره لا يكونان صفتين مشبهتين
 مع انهما يكونان صفتين مشبهتين اذا قصد بهما التثبيت دون الحدوث وأضيفا

وظرف (وأفعل فيه قليل
 وفعل) بفتحتين وفعل بالفتح
 وقول بالضم وفعل بضمين
 وفعل بكسر الفاء أو ضمها
 وفعل وفعل وفعل بكسرتين
 كرش فهو وأخرش وخظب
 فهو وأخطب اذا احمر الى
 الكسرة ونحو بطل فهو بطل
 وحسن فهو وحسن ونحو
 جبن فهو وجبان وشجع فهو
 شجاع ونحو جنب فهو وجنب
 ونحو عفر فهو وعفر أي شجاع
 ما كرو ونحو عفر فهو وعفر أي لم
 يجرب الامور وهو وضو
 فهو وضاء أي وضى ونحو
 حصرت فهو حصورا أي ضاق
 مجرى لهما ونحو خشن فهو
 خشن * تنبيه * جميع
 هذه الصفات

اذا دل على انه وت كذا امر
الفاعل وشاحط المداوى
بعد هاءه وصفة مشبهة أيضا

(وبوى الفاعل قد يعنى
فعل) أى وقد يستعنى من
ورب فاعل من فعل بالفتح
بعينه كشج وأشيب وطبيب
وعقيب (وربه اصارع

اسم فاعل من غيردى الملام

كما واصل مع كسر متلو

الآخر مطاوعا وميم رائد

قد سقا أى بأى اسم

الفاعل من غير الثلاثى

المجرد على ربه صارعه بشرط

الانبيان ميم مصمومة مكان حرف

المصارعة وكسرة دل الاحمر

مطلقا أى واوا كن مكورا

فى المصارع كمنطاق ومستخرج

أرغمه وحا كنهلم ومنه حرج

(وان فخص منه) نى من هذا

قوله والنج بالفاء والحاء

المهولة الخ محاب لما

فى القاموس والصحاح وعارة

القاموس فى فعل اللام من

باب الحميم ألقه أفلس هو

مفلح سق الها مادراه وعاره

الصحاح فى الفصل المذكور

ألقه الرجل أى أفلس دل رؤيته

الى مرفوعة ما او نصاء على التثنية بالفعول او على التثنية كوصف
الفاعل من الثلاثى المجرد (قوله صافات مشبهة) أى ان تصدقها التثنية
والدوام وان لم تصدق الى مرفوعة او لم تصدق على التثنية بالفعول او على
التثنية فان تصدقها الحدوث كان اسماء فاعل وبلى الاسقاطى وعبره اما
اذا تصدق النص على الحدوث حوالت الى فاعل وفى المصر يرجع عن الشايطي
وعبره انه اذا ارد حدوث الحسن مثلا فاعل حاس لاحسن وقوله الا اذا اضيف
الى مرفوعة أى أو تصدق على ما ذكره فلا يكون فاعل صفة مشبهة الا اذا تصدق
التثنية وأضيف الى مرفوعة او تصدق على ما ذكره والعرب يبدل فاعل وعبره من
ذلك الصواب ان الاصل فى فاعل قصد الحدوث وقصد التثنية ماضى فلا
يعبر الا مع ما يدل على حروجه عن الاصل واستعماله فى التثنية من الاضافة
أو انصب المذكورين وأما ماعر فاعل مشترك فى الاصل بين الحدوث والتثنية
ما ذكره فى كونه صفة مشبهة بقصد التثنية (قوله اذا دل على التثنية) أى
الدوام والحدوث وليس المراد ما دل على مطلق الحصول لانه لا يختص
بالصفة المشبهة (قوله وبوى الفاعل قد يعنى فعل) يعنى يقع الباء مضارع
عنى من باب فرح أى استعنى وبه الاسمعة الى فعل محار كما أشار اليه
الشارح وقوله أى قد يستعنى بالفاء لوجه ول والمراد ان قد يستعمل فى
الوصف من فعل غير فاعل دون فاعل (قوله وره) أى موارد المصارع غير
مقدم واسم فاعل مبتدأ محروم من غيردى الثلاث أى من مصدر فعل غيردى
الثلاث بعد لام فاعل (قوله مع كسر متلوا لا خير) أى ما يتلوه الحرف الأخير
والمراد الكسر ولو تقدر اكمل ومختار اسمى فاعل وأما من بضم الاء ناعا
شادوشد فتح ما قبل الأخرى الفاظ كاسم الفاعل من اصن واسم بيب
مهملة آخره موحدة أى شكلم مما لا يعقل ما كان معنى تكلم بما يعقل فاسم
فاعله مسبب بكسر الاء على القياس والفتح بالءاء والحاء المهملة أى اقدرا
وصارده لساوا حراشت الا ان نجمع فراءه همزة تشبيه مجمعة مشددة أى
سمعت وشدا بصاحبى واسم فاعل أفعل على فاعل كما ورى الشجر اذا حضر
ورقه وهو وارى وحامور من قذلا وأشغل البلدا اذا قعط وهو ما حل (قوله
وميم رائد) وأما محو متل كسر الميم انباء فاشاد (قوله وان تحت الخ) أى

- فهو ملحق بفتح الفاء مثل
أحصن فهو محصن وأسهب
فهو مسهب فهذه الثلاثة
جاءت بالفتح نواذر اه ولم
يذكر اه في باب الحاء المهملة
فلم ينظر اه

(ما كان انكسر) وهو ما قبل

الآخر (صار اسم مفعول

كمثل المنتظر) والمستخرج

(وفي اسم مفعول الثلاثي

الطردية مفعول كانت

من قصد) يقصد فانه

مقصود وآت من ضرب

مضروب ومن مرمرور

به ومنه مبيع ومقول

ومرعى الانها غيرت

* تنبيه * مراده بالثلاثي

المتصرف (وابن قلا عنه)

أى عن مفعول (ذو فعيل)

مستويا فيه المد كروا المؤث

(نشوقاة أوتى كميل)

أرجح أوتى كميل * تنبيه

مراده أنه يوجب عنه في الدلالة

على معناه فقط قال في التسهيل

وينوب في الدلالة لا العمل

عن مفعول بقلة

ولو تدبرا كعتل ومختار اجمي مفعول وقد يستغنى بمفعول عن مفعول بفتح
العين كمنزول ومحموم ومنزكوم فانه لم يسمع محزن ولا محم ولا خركم مع أن
أفعال الثلاثة سمعت ثلاثية ورباعية يقال خزنه الله وأخزنه وزكهم وأزكهم
الله وحم الرجل من الحنى وأسمه الله وحم الشيء وأحم قدره فالترامهم في اسم
المفعول من الثلاثية مفعول دليل على استغنائهم بمفعول عن مفعول اه
دما ميني ومن هذا السبيل محزون ومهزول وفي موضع آخر من التسهيل انه قد
يستغنى بمفعول عن مفعول بفتح العين فيما لا ثلاثي له أيضا ومثله الدما ميني
بأرقه فهو مرقوق ولمية قولوا مرق قال فان قلت فقد قالوا رق العبد قلت انما
يقولونه بمعنى صار رقيقا فليس بمعنى أرق اه وقد يجي اسم الفاعل بمعنى
اسم المفعول والعكس نحو عيشة راضية ونحو انه كان وعدة مأذبا أى مرضية
وآثبا وفيه لاول بحجازة على أى راض صاحبها والثاني من قولهم آتيت
الامرأى فعلته (قوله الانها غيرت) أى عن صيغة مفعول وأصلها مبيعوع
ومفعول ومرموى فتحات حركة باء الاول الى الساكن قبلها ثم حذف الواو
لانتقاء الساكنين وقلبت الضمة كسرة فلتسلم الياء وقلبت حركة واو الثاني
الى الساكن قبلها ثم حذف الواو الثانية لانتقاء الساكنين وقلبت واو
الثالث باء لاجتماعها ساكنة مع الياء والضمة كسرة وأغمت الياء في
الياء (قوله مراده بالثلاثي) أى في قوله وفي اسم مفعول الثلاثي وكذا قوله
فيما مر اذا من ذي ثلاثة يكون وان تبادر من الشرح قصد الاول فقط (قوله
المتصرف) خرج الجامد نحو عسى وليس ونعم وبئس فلا يتأتى منه اسم
فاعل ولا اسم مفعول (قوله نقلا) أى لا قياسا وهو مصدر بمعنى اسم المفعول
حال من ذو (قوله أى عن مفعول) وقد سوب عن مفعول بضم الميم وفتح العين
نحو أعله المرض فهو عليل أى مغل وأغقت العمل فهو عقيد أى معتقد
كذا في التسهيل وشرحه (قوله ذو فعيل) أى صاحب هذا الوزن أى
موازنه (قوله في الدلالة لا العمل) قال الدما ميني فلا يقال مررت برجل
ذبيح كبشه وفي مقرب ابن عصفور واسم المفعول وما كان من الصفات بمعناه
حكمه بالنظر الى ما يطلبه من المعمولات حكم الفعل المبني للمفعول اه
كلام ابن عصفور فعليه يصح مررت برجل قتل أبوه والمجسف موافق على

رفعه الضمير لانه لاقه القول بأن الخبر المشرق المشتق من فعل الضمير كذا يلزم
على ما فهمه أبو حيان ومثابهوه ونصائل ان يقول شروط العمل انما هي
للعمل في المنسوب لاني المرفوع فيجوز منه المستغنى أن يعمل في الضمير
والظاهر اه وفي الجمع منه ولا يعمل كعمل اسم المفعول ما جاء به بناء
من فعل وفعل وفعل كذبح وقص وتبيل فلا يقال صررت برجل تكيل عينه
ولا تبيل أبوه خلافا لابن عمة وروحيث أجاز ذلك قال أبو حيان ويحتاج في
منع ذلك أو إجازته إلى نقل صحيح من العرب اه اذا علمت هذين الثقلين
علمت أن عزو البعض منع العمل في المرفوع اظاهر إلى ابن عمة وورخطأ
بعض فعوذ بالله من التماهل (قوله فعل) أي بكسر الفاء وسكون العين
كذبح وطعن ورعى وطرح بمعنى مفعول (قوله وفعل) أي بفتح السين كما في
الدهماء يعني كقصر بقاء ونون مفعولتين وصاد هـ مفعلة كما مضى بطله شيخنا
وغيره أي وكعدود توهم البعض أن قوله كقصر بقاء مفعولة ومفعلة
ساكنة وضاد محجمة فقال أي ونقض وعد وخبط وهو تعريف لما مر من
الدهماء يعني ولأن الملاق المصدري يعني المفعول مجازا كتب بر مطرد (قوله
وفعله) أي بضم الفاء وسكون العين كقصره واكلة ومضغة (قوله لم يقس
عليه) فلا يقال ضريب بمعنى مضروب ولا علم بمعنى معلوم (قوله خلافا
لبعضهم) أي في نوع منه وهو ما ليس له فاعيل بمعنى فاعل كما يدل عليه كلامه
في شرح التمهيد الذي نقله الشارح (قوله وجعله بعضهم مقبسا فيما ليس له
الح) أي لانه لا ليس فيه بخلاف ماله فاعيل بمعنى فاعل (قوله نحو قد رزحهم)
تشيل للنقي وأما ما ليس له ذلك فهو كقصر وتبيل وجرح وقوله له ولهم الخ لتبيل
لحذف أي وانما كان القولان لهما فاعيل بمعنى فاعل لقولهم الخ

(الصفة المشبهة باسم الفاعل)

أي التمهيد الواحد كما يعلم عما يأتي (قوله صفة استحسان الخ) تعريف
بالخاصة فهو ورسم واورده عليه صور امتناع الجر الآتية في قوله ولا تجزئها
الخ وصورة معناه أن الصفة المشبهة في جميع هذه العوار لا يستحسن جر
الفاعل بها وأجيب بأن المراد استحسان الجر بنوعها وان لم يكن يشخصها
وأجيب أيضا عن الثاني بأن المراد بالاستحسان خلافا للاستقباح

فعل كذبح وفعل كقصر وفعله
كعرفة وبكثرة فاعيل انتهى
خاتمة قال الشارح ويحيى
فعل بمعنى مفعول كثير في لسان
العرب وعلى كثرة لم يقس
عليه باجماع وفي التمهيد
ليس مقبسا خلافا لبعضهم
فمن على الخلاف وفي شرحه
وجعله بعضهم مقبسا فيما
ليس له فاعيل فاعل نحو
قد رزحهم لقولهم قد رزحهم
والله أعلم

(الصفة المشبهة باسم الفاعل)
صفة استحسان جر فاعل *

ولا استتباع في الضعيف وان قول بالحسن بناء على ان المراد بالحسن
 خلاف القبيح والضعيف وأما قسم القبيح فلا جرم فيه ولو سلم فقد علم جوابه اه
 سم وقوله ولو سلم أي ان من القبيح ما هو جرم في التوضيح ان كاتب الاب بالجزم
 قبيح وهو مبني على جواز الاضافة في المثال كما يأتي (قوله معني) أي في
 المعنى أو من جهة المعنى لا اللفظ لما يأتي في الشرح (قوله المشبهة اسم الفاعل)
 بنصب اسم على المفعولية وجزمه بالضافة (قوله عن اسم الفاعل) اعترض
 بان المقصود بالتعريف تمييز الصفة المشبهة عما عداها من اسم الفاعل وغيره
 كما هو شأن سائر التعاريف وأجيب بان تخصيصه بالذكرة لشدة اشتباهه به
 لا شتر اكهما في كثير من الصيغ والاحوال (قوله وقصد ثبوت معناه)
 فان لم يقصد بالالزام الثبوت بل الحدوث فليس صفة مشبهة سم (قوله صار منها)
 قال سم ظاهره أنه حينئذ يستحسن جزمه ويرد عليه أن صاحب التوضيح
 صرح بقبح الاضافة في قولك زيد كاتب الاب والمخلص من ذلك ان يراد
 بالاستحسان مطلق الجواز والصفة اه وعندى في الايراد والجواب نظربل
 كلاهما سم وعمما فرض الشارح الكلام فيه وهو اسم فاعل اللازم لان كتب
 متعد وبفرض عدم هذا القرض فأتقدم من ان المراد استحسان الجرم نوعها
 بخلاف من ذلك أيضا فتنبيه (قوله وان كان متعديا) أي لو اختلف سابق من
 أن المتعدى لاكثر من اضافة الى الفاعل اجماعا (قوله أن الجمه ور على
 منع ذلك فيه) أي وان قصد ثبوته ومن القليل من اجاز بشرط قصد الثبوت
 وأمن اللبس بالضافة الى المفعول كالمصنف ومفهم من اجاز بشرط قصد
 الثبوت وحذف المفعول اقتصارا وعلى الجواز فهو أيضا من الصفة المشبهة
 على ما ذكره شيخنا والبعض وفيه أنه لا يلزم من التجويز الاستحسان وحينئذ
 لا يدخل في تعريف الصفة الا اذا قالوا بالاستحسان اللهم الا أن يراد
 بالاستحسان مطلق الجواز والاستحسان في الجملة واسم الفاعل يستحسن
 جزمه به في الجملة أي في بعض الصور وذلك اذا كان لازما (قوله لانه
 لا تضاف الخ) قضية هذا التوجيه أن التقييد ببيان الواقع سم (قوله
 تدل على حدث) أي معنى متعلق بالغير (قوله وانها تؤنت) أي بالناء
 أي غالبا وقوله وتجمع أي جمع سلامة مذكرا أي غالبا وانما قلنا ذلك لانه

معنى المشبهة اسم الفاعل
 أي تميز الصفة المشبهة عن اسم
 الفاعل باستحسان جزمها
 باضافتها اليه فان اسم الفاعل
 لا يحسن فيه ذلك لانه ان كان
 لازما وقصد ثبوت معناه صار
 مفعولا وانطلق عليه اسمها وان
 كان متعديا فقد سبق ان
 الجمه ور على منع ذلك فيه فلا
 استحسان * تنبيهات * الاول
 فيد الفاعل بالمعنى لانه لا تضاف
 الصفة اليه الا بعد تحويل
 الاستناد عنه الى ضمير
 الموصوف فلم يبق فاعلا
 الا من جهة المعنى * الثاني
 وجه الشبهة بين ما وبين اسم
 الفاعل انها تدل على حدث
 ومن قام به وانها تؤنت
 وتثنى وتجمع ولذلك حملت
 عليه في العمل

لا يقال في نحو أبيض أبيض ولا أبيضون ولا في نحو غضبان غضبانون كما
 يقال ضاربة وضاربون مع عمل أفعل فعلاء وعلان وعلى عمل سائر الصفات
 المشبهة (قوله وعاب الشارح التعريف الخ) يعني أنه عليه بلوروم الدور
 وتقريره أن العلم بالصفة المشبهة متوقف على استحسان إضافتها إلى الفاعل
 واستحسان إضافتها إلى الفاعل متوقف على العلم بكومها صفة مشبهة فجاء
 الدور ودفعه الشارح بما حاصله من توقف الاستحسان على العلم بل إعمالها
 بتوقف على الطريق. منها ما التفت له أعلاه بحيث لو حوّل استنادها عنه
 إلى غير الموصوف لا يكون فيه لس ولا تقع فتمتن حينئذ الإضافة (قوله
 ما صيغ لغير تفصيل الخ) قال يس قلا عن إس هشام فيه نظر لا تقتضيه أن
 تحدد يد حسن صفة مشبهة والنجاة لا يسمونها مشبهة إلا إذا حضت أو حسنت
 وهذا وارد على هذا الظاهر أيضا أنه وفيه نظر لعندهم من أحوال الصفة
 المشبهة رفعها عما حملها نحو زيد حسن وجهه وهذا يقتضي تسميتها صفة
 مشبهة في هذه الحالة (قوله من فعل لازم) أي من مصدره والتقييد بالضرورة
 مسمى على مذهب الجمهور ومن منع إجراء اسم على التعدي لواحد عند قصد
 ثبوته بجري حسن أو حه كأمز (قوله دون أمادة بمعنى الحدوث) أماد شينا
 السيد عن التسهيل وشرحه الدماميني أنه إذا قصد حدوث الصفة المشبهة
 في الماضي أو المستقبل - قلت إلى فاعل فتقول في عفيف وشريف وحسن
 عاف وشارف وحاس أمس أرعدا أم والطاهر أن الأمر كذلك إذا قصد
 حدوثها في الحال كما يدل عليه الإطلاق قول المصريح مانعه إذا أردت
 ثبوت الوصف قلت حسن ولا تقول حاسن وإذا أردت حدوثه قلت حاس
 ولا تقول حسن أنه الشاطبي وغيره أم ثم راجعت الدماميني فرأيت أنه
 صرح بما استظهرته (قوله أو أن قوله الخ) بكسر الهمزة لا أنه معطوف على
 مذكور القول واعتراض بأن الأعراب على الأول كذلك فلا يخلص بغيره
 من الأشكال وأجاب الله ض بأن مراده أن كلام المألم من غير الاختيار
 والحكم لا التعريف قال ولا يافيه قوله بعد ذلك عطف عليه لتام التعريف
 لأنه بالنسبة إلى الأول لا الثاني (قوله وقوله وصوغها الخ) التبادر من
 عبارته أن هذان قيمة الجواب الثاني والطاهر أنه لا يتوقف عليه وأن

وعاب الشارح التعريف
 المذكور بأن استحسان
 الإضافة إلى الفاعل
 لا يصلح لتعريفها وتغييرها
 عما عداها لأن العلم به
 موقوف على العلم بكومها
 صفة مشبهة وعرفها بقوله
 ما صيغ لغير تفصيل من فعل
 لازم لقصد نسبة الحدوث إلى
 الموصوف دون أمادة بمعنى
 الحدوث وتدين أن العلم
 باستحسان الإضافة موقوف
 على المعنى لا على العلم بكومها
 صفة مشبهة ولا دور أو أن
 قوله المشبهة اسم الفاعل
 هذا أو قوله صفة استحسان
 إلى آخره خبر وقوله (وصوغها)

الاعطف أولى فقط وأن الاستثناف جائز (قوله من لازم) أي من مصدر فعل لازم أصالة أو عروضا كما في رحمن ورحيم وعلم فانه اللازمة بالتبذيل أو النقل إلى فعل بالضم أماده سم فقول الشارع وأما رحيم وعلم ونحوهما فمقتضى تصور على السماع لا يتم الا اذا أريد اللزوم أصالة فقط (قوله بخلافه) أي اسم الفاعل (قوله الدائم) فيه إشارة إلى أن المراد بالخاص في عبارة المصنف الدائم لا الحال فقط لان الصفة المشبهة للدوام فلا يعترض على المصنف بأنه ترك قيد الدوام أو يقال هو مأخوذ من قوله كظاهر القلب يجعله قيد القول للخاص والمراد بالدوام الثبوت في الأزمنة الثلاثة قال يس نقلا عن غيره ودلالة الصفة المشبهة على الدوام عقابية لا وضعية لانها بالم تذل على التحدوث لها الدوام بمقتضى العقل اذ الأصل في كل ثابت دوامه اه وبوافقه قول الدماميني نقلا عن الرضي كما أن الصفة المشبهة ليست موضوعة للمحدث ليست موضوعة للثبوت في جميع الأزمنة فليس معنى حسن في الوضع الا ذو حسن سواء كان في بعض الأزمنة أو جميعها ولا دليل في اللفظ على أحد القمدين ~~لكن~~ لما أطلق ذلك ولم يكن بعض الأزمنة أولى من بعض كان اللفظ ظاهرا في الاتصاف بالحسن في جميع الأزمنة الا أن تقوم قرينة على تخصيصه ببعضها شتو كان زيد حسنا فصح أو بصير حسنا أو هو الآن فقط حسن فظهوره في الاستمرار ليس وضعيا اه ومنه يؤخذ حمل قول الشارع وانها لا تكون الالهي الخ على حالة الاطلاق هذا وعبارة الشارع في شرح قول الناظم وعمل اسم فاعل المعدي الخ تقتضي أنها وضعية فتدبر (قوله بخلافه) أي اسم الفاعل فانه يكون للخاص المنقطع للعال والمستقبل كهذا ضارب أمس أو الآن أو غد أو قوله كما عرفت أي في باب اعمال اسم الفاعل عند قول المصنف ان كان عن ضيه بجزل (قوله وهو الغالب) وأما قول بعضهم لا تكون الا غير جارية فتبني على أن المراد بالجرى ان افادة التحدوث والحدوث كذا في شرح الجامع لكن الذي في الهمع ان الزنجشري وابن الحاجب معاهما وزنتها المضارع وان نحو ضامر الكشح ومطعم القلب ومعتدل القائمة أسماء فاعلين قصديهما الثبوت فعولت معاملة الصفة المشبهة لانها صفت مشبهة (قوله في المبينة من الثلاثي) خرج

من لازم للخاص (إلى آخره) عطف عليه لتمام التعريف أي وما تتميز به الصفة المشبهة أيضا عن اسم الفاعل أنها لا تصاغ قياسا إذ من فعل لازم كظاهر من ظهور جمل من جمل وحسن من حسن وأما رحيم وعلم ونحوهما فتقتصر على السماع بخلافه فانه يصاغ من اللازم كقائم ومن المنعدي كضارب وأنها لا تكون الالهية الحاضر الدائم دون الماضي المنقطع والمستقبل بخلافه كما عرفت وأنها لا تلزم الجري على المضارع بخلافه بل قد تكون جارية عليه (كظاهر القلب) وضامر البطن ومستقيم الحال ومعتدل القائمة وقد لا تكون وهو الغالب في المبينة من الثلاثي

البنية من غيره فانها لازمة الجرى على المضارع كقوله التسهيل (قوله تكس
 الوجه الخ) راجع لقوله وقد لا تكون فهو تمثيل لغير الجارية على المضارع
 أو لقوله في البنية من الثلاثي فهو تمثيل لها (قوله وأسود الشعر) التمثيل
 بمفرد صحيح لان قوله سود سود كالم يعلم فأسود يار على المضارع وأما سود
 الخماسي فالوصف منه سود لا أسود حتى يصح تصحيح البعض التمثيل بأنه
 تمثيل لغير الجارية على مضارعها أي وإن كانت مبنية من غير الثلاثي مع أنه
 يرده ما مر قريبا عن التسهيل وقوله هو أيضا وأقره فلان تكون من القافيين
 (قوله وعمل اسم فاعل المعنى لها الخ) قال ابن هشام المراد بالجر عمل
 التصب على طريقة المفعول به وأما عمل الرفع أو عمل تصب آخر فلا يتوقف
 على ذلك الحد كما أن اسم الفاعل هكذا قال في النهاية الصفة الشبهة تصب
 المصدر والحال والتمييز والمستثنى والتكرير والمفعول له والمفعول معه
 والمشبّه بالمفعول به وذكر في موضع آخر أنها لا تعمل في للمفعول المطلق أهـ
 والمجبة الأولى (قوله ثابت لها) أي ضرورة فلا يرد أن منصوب اسم الفاعل
 مفعول به حقيقة ومنه صوب الصفة المشبهة شيده بالمفعول به (قوله على الحد)
 أي كذا على الحد فهو حال من ضمير عمل المتقل إلى الطرف بعد حذف
 الاستعراص (قوله من وجوب الاعتماد على مذكر) ولو قرئت بالبناء
 على الأصح من أن اسم الصفة المشبهة محرف تعريف وترك استعراص الحال
 أو الاستقبال لانه لا يشبه فيها مع كونها للدوام التضمن للحال والاستقبال
 وبقي من الشروط أن لا تنصرف فلا صغرت لم تعمل ذكره شيخنا وأن لا توصف
 (قوله لان ذلك من ضرورة وضعها) أي فهو ولا يمارفها وإنما يعنى شرطاً
 ما قد يمارف (قوله أجود الخ) أي لان قوله على الحد انتهى قد حذا يمكن
 تأويله بأن يراد في الجملة بخلاف عبارته في الكافية (قوله وسبق ما عمل فيه)
 أي يعنى الشبه باسم الفاعل وهو المنصوب على طريقة المفعول به لانه انتهى
 فمارف فيه الصفة اسم الفاعل أما للرفع والمجرور فلا يتقدمان فيهما لان
 المرفوع فاعل والمجرور مضاف اليه والفاعل والمضاف اليه لا يتقدمان عليه
 يس (قوله بخلاف اسم الفاعل) أي فانه يتقدم منه وقوله في الارشاد
 الا اذا كان بال أو مجروراً بامضاة أو حرف جر حرف يبرز انشجوه هذا غلام قال

كس الوجه و (جبل
 الظاهر) وسبط العظام
 وأسود الشعر (وعمل اسم
 فاعل المعنى) (لواحد لها)
 أي ثابت لها (على الحد الذي
 قد حذا) له في باب من وجوب
 الاعتماد على مذكره تنبيهه
 ليس كونها بمعنى الحال شرطاً
 في عملها لان ذلك من ضرورة
 وضعها لكونها وضعت
 للدلالة على التبروت والتبروت
 من ضرورية الحال فعبارته
 هنا أجود من قوله في الكافية
 والاعتماد وانقضاء الحال
 شرطان في تصحيح هذا العمل
 اهـ (وسبق ما عمل فيه
 مجتبى) بخلاف اسم الفاعل
 ايضاً

زيد او مررت بضارب زيد افان جربت صرف جزا ئد فتحو ليس زيد بضارب عمرا
 جازا التقديم فتقول ليس زيد عمر بضارب ومنع ذلك البرد قاله يس (قوله
 ومن ثم الخ) مراده كتمانى به عبارته بيان شئ يترتب على مخالفة الصفة
 واسم الفاعل فيما ذكر أى ومن أجل هذا الخالف مع النصب في نحو زيدا
 أنا ضاربه لصفة عمل ضارب المذكور في زيد الوترغ من الضمير لجواز تقدم
 منصوب اسم الفاعل عليه واذا صح عمله في زيد الوترغ له مع أن يفسر عامه
 المحذوف لقاعدة أن ما يعمل به من العامل وامتنع في نحو وجهه الاب زيد
 حسنه لعدم صحة عمل حسن في وجهه لو ترغ من الضمير لعدم جواز تقدم
 منصوب الصفة علما واذا لم يصح عمله في وجهه لو ترغ له لم يصح أن يفسر عامه
 المحذوف لقاعدة أن ما لا يعمل لا يفسر عامه لا وليس مراد الشارح بيان تقدم
 منصوب اسم الفاعل دون الصفة كقوله البعض فقال كان الاولى حذف
 الضمير المنهمل بالوصف اى يكون اى صرح في الدلالة (قوله وكونه ذات سببية وجب)
 أى وكون ما تعمل فيه يحق الشبه باسم الفاعل فلا يرد أحسن الزيدان وما يبيع
 العمران لان عملها في هذين مما فهم من معنى الفعل وبقي مما يتخالفان فيه
 أنه يعمل محذوفاً ولهذا أجازوا أنا ضارب زيد وهمرا بخفض زيد ونصب
 عمرو وباعهما بفعل أو وصف منقول وأما العطف على محل المنخفض فممتنع عند
 من اشترط وجود المحرز ومنعوا مررت برجل حسن الوجه والفعل بخفض
 الوجه ونصب الفعل وأنه لا تقع اضافته الى مضاف الى ضمير الموصوف نحو
 مررت برجل قاتل أبيه ويقع مررت برجل حسن وجهه وأنه يفصل منه
 مرفوعة ومنصوبة كزيد ضارب في الدار أبوه عمرا ويمتنع عند الجمه ورزيد
 حسن في الحرب وجهه رفعت أو نصبت وأنه يجوز اتباع معموله بجميع
 التوابع ولا يتبع معمولها انصفاً لان معمولها لما كان شبيهة امر بتطابقة قدم
 أشبه الضمير وهو لا ينعى فكذلك ما أشبهه قاله الزجاج ومتأخر والمغاربة ورد
 عليهم بما في الحديث في صفة الدجال أعور عينه اليمنى وأجيب بأن اليمنى
 خبر المحذوف أو معمول المحذوف وأنه يجوز اتباع مجروره على المحل عند من
 لا يشترط وجود المحرز ويحتمل أن يكون منه وجاعل الامل سكنا والشمس ولا
 يجوز وحسن الوجه والبدن بيجز الوجه ونصب البدن خلافاً للقراء وأنه اذا

ومن ثم مع النصب في
 فتحو زيدا أنا ضاربه وامتنع
 في نحو وجهه الأب زيد حسنه
 (وكونه ذات سببية وجب)
 أى ويجب

على هو ومعموله بال فتنصب المفعول أكثر نحو جاء الضارب الرجل وإذا
 حلت الصفة ومعمولها بال جزر المفعول أكثر نحو جاء الحسن الوجه كذا
 في المفتي والهامي عليه (قوله في معمولها) أي المتصوب كما عرفت
 فوجهه والوجه في مثالي الشارح منصوبان (قوله أي هو أو
 مكمل كاصلة والوصف ليكون شاملا لأنواع السببي الآتية وان لم يشمل
 المفعول انتهى هو ضمير بارز متصل كيباق عن التسهيل (قوله ولا يجب ذلك
 في معمول اسم الفاعل) نحو زيد ضارب حمرا (قوله ما عملناه فيه بحق الشبه)
 أي وهو المتصوب على طريق الفعل به كيقدم لا المرفوع ولا المتصوب على
 وجه آخر (قوله ونحوه) أي من الفعولات التي نصبها القامر والمتعدي
 كالحال والتعريف تصريح (قوله من معنى الفعل) هو الحدث (قوله ضميرا
 بارزا متصلا) أي ليس متصلا مستغلا به أعم من أن يتصل بالصفة
 بخوريد حسن الوجه جميلة أو بفصلهما بغير آخر نحو قرش خير الناس
 ذرية وكرامهموها (فان قلت) كما ان معمول الصفة يكون ضميرا بارزا
 به دون ضمير استترا بخوريد حسن فما الوجه الداعي الى تخصيص الضمير
 بالبارز قلت وجهه ان التصودد كلف فعل فيه الصفة من حيث هي صفة
 مشبهة وعملها في المستكن من حيث هي صفة لا يقيد كونها مشبهة
 بما ينشئ (قوله طلقه) هذا هو محل الشاهد انه لا يعمل طلق في الهاء وأما
 أنت فبند أمثر وحسن الوجه طاقه خبران متقدمان أما جعل البعض أنت
 فعمل الوصف فلا يقتضي على الصحيح من اشتراط اعتماد البند الذي يقتضي بمروره
 عن الخبر على نفي أو استفهام وأما جعل الهمي الشاهد في محل طلق في أنت
 فربما أن المفعول الواجب كونه سبيما ما عملناه فيه بحق الشبه باسم الفاعل
 وهو المتصوب على طريق الفعل به كما مر وأنت ليس كذلك بخلاف الهاء لأن
 ما اضيفت اليه الصفة أصله بعد تحويل استاداعته انصبب كما مر في أعمال
 اسم الفاعل وبأن أنت متفصل لا متصل وطلق الوجه ضد عيونه والسم
 بالكسر وفتح الصلح والكلح من الكاوسه والتكسر في عيوس والمكهر
 من الكهر الرجل اذا عيس فهو تاركه وقوله في السلم حال من أنت أو من
 الضمير المستتر في الوصف (قوله ينتزع السببي) يظهر لي أخذ من الشاهد

في... قوله أن يصحكون
 سببا أي متصلا بضمير
 الموصوف لفظا نحو حسن
 وجهه أو معنى نحو حسن
 الوجه أي منه وقيل أن خلف
 عن الضاف اليه ولا يجب
 ذلك في معمول اسم الفاعل
 كما عرفت • تنبيهات •
 الأول قول الشارح ان حور
 زويد بك فرح مبطل
 انه موم قوله ان للمعمول
 لا يكون الا سببا مؤثرا
 مردود لان المراد بالمعمول
 ما عملناه فيه بحق الشبه
 وعمله أي التطرف ونحوه
 اعماه ولما فيها من معنى
 العمل الثاني ذكر في التسهيل
 أن معمول الصفة المشبهة
 يكون ضميرا بارزا متصلا كقوله
 حسن الوجه طلقه أنت
 في السلم وفي الحرب كالح
 مكهر • فعم أن مراده
 بالسببي ما هذا الاجتناب
 فاهلا لا تعمل فيه الثالث
 ينتزع السببي الى اثني عشر
 نوعا يكون موصولا كقوله

الآتية أن مراده بالسببي المصوب السابق حقيقة أو حكماً بأن كان مراداً
 صالحاً للذهب تشبيهاً بالذهب كإي الشاهد الثاني أو مجرد وراساً لذلك
 كإي الأول والثالث فاصرفه (قوله أسيلات أبدان) أي طويلات أبدان
 والوثرات جسم وثيرة بفتح الواو وكسر المائة وهي السمينة كإي القساموس
 أي سمينات الارداق والاعجاز فهي المراد بها التفت عليه المآزر وقول
 العيني أي وطيات الارداق والاعجاز لا يناسب المقام وإنما كان ما التفت
 الخ سببياً لان الاصل المآزر منهن أو ما زهرن بالضمير العائد الى
 الموصوف وعائد الموصول الضمير المحرور يعني ويبحث في الاستشهاد بالبيت بأنه
 يحتمل أن تسكون ما موصوفة بمعنى شيء فيكون من النوع الثاني (قوله يشبهه)
 أي الموصول في كون صفة جملة كصلة الموصول (قوله جما) أي كثيراً
 ونوال أي عطاء فاعله وجملة أعدده صفة نوال والضمير البارز في النوال
 والمستترا مراداً ولم يبرز لأن الليس وأمه بمعنى قصده ومستهكفاً حال من
 فاعل أم والأزمة بفتح الهمزة وسكون الزاي الشدة وما في العيني عما يخالف
 ما قلنا غير ظاهر (قوله فجمتها) أي الناقصة من حيث البعير أعوجه عوجاً
 ومعاها أي عطفت رأسه بالمام قبل الاختيار أي جهتهم منزلة تميز التائت
 بفوقية بعد اللام ثم مثلثة أي اختلطت والتفت والازر بضمهم في جميع ازار
 وهذا تأكيد عن غفتم وضمير الموصوف محذوف أي الازر له اوال خاف
 عنه نظير ما قد يبحث في الشاهد باحتمال ان ما ذكره موصوفة لا موصولة
 (قوله الى ضمير مضاف) باضافة ضمير الى مضاف أي ضمير عائد الى مضاف
 الخ (قوله جملة أنه) بجر جملة صفة ثانية لامرأة أو رفع أنه فاعل الجملة
 ونصبه على التشبيه بالمفعول به وجره باضافة جملة اليه ضمير الموصوف
 المذكور ضمناً لان المعنى جملة أنف وجهه جاريتها فاعلم ما في كلام البعض وغيره
 (قوله ومضاف الى ضمير معمول صفة أخرى) فيه أن المثال الذي قبله كذلك
 فهلا كتفي به الا ان يخص هذا بكون معمول الصفة الأخرى غير مضاف
 (قوله البضة) بفتح الموحدة وتشديد الصاد المعجمة وروقية الجلامدة مثلثة
 والمتحدر بكسر الراء البدن اذا تحدر عن ثيابه وقول العيني بفتح الراء غير
 ظاهر وضمير كشمه للمتحدر والكشمع ما بين الحاصرة والضلع الخلف (قوله)

أسيلات أبدان دقاق خصورها
 وثرات ما التفت عليه المآزر
 وموصوفاً يشبهه كقوله
 أزور امرأ جاناوال أعده
 لمن أمه مستكفياً أزمة الدهر
 والشاهد في جاناوال ومضافاً
 الى أحدهما كقوله
 فجمتها قبل الاختيار منزلة
 والطبيعي كل ما التائت به الازر
 ونحو رأيت رجلاً دقيقة
 سنان رمح بطعن به ومقرونا
 بال نحو وحسن الوجه ومجردا
 نحو وحسن وجهه ومضافاً الى
 أحدهما ما نحو وحسن وجه
 الأب وحسن وجهه أب
 ومضافاً الى ضمير الموصوف
 نحو وحسن وجهه ومضافاً
 الى مضاف الى ضميره نحو
 حسن وجهه أيه ومضافاً الى
 ضمير مضاف الى مضاف الى
 ضمير الموصوف نحو ومررت
 بامرأة حسن وجهه جاريتها
 جملة أنه ذكره في التسهيل
 ومضافاً الى ضمير معمول
 صفة أخرى نحو ومررت برجل
 حسن الوجهة جملة خالها
 ذكره في شرح التسهيل
 وجعل منه قوله
 سبتي القفا البضة المتحدر

الطيفة كشمه وما خلت أن أسبي

فأرفعها) اعم لم أن الصفة المشبهة الرافعة سببي المنعوت ان حصلت لذلك
 والمؤنث لفظا ومعنى بأن لا يـ= ون وزنها أو معناه اختصا بأحدهما جاز
 تبعيتها للملها في التذكير والتأنيث نحو مررت برجل حسن وجهه وبامرأة
 حسنة عينا ولما يحتاجوا فم ما نحو مررت برجل حسنة عينا وبامرأة حسن
 وجهه الاستغناء الجمع القلبي والمعنوي والابان اختصت بأحدهما لفظا
 ومعنى كمررت بقاء أو لفظا فقط كآلى أى كبير الالة وعجزاء أى كبيرة
 العجيزة أو معنى فقط كخصى وحائض لم تتبع الامايات لها على الصحيح فلا
 نقول مررت بامرأة أكرابنها ولا برجل رقتا بنته ونس لوجود الجمع في
 اللفظ والمعنى أو في أحدهما وأجاز الاحفش تبعيتها في الاقسام الثلاثة لما
 يحتاجها أيضا هذا لخص ما في التسهيل وشرحه للاماميني (قوله وانصب
 وجر) أى بها حذف معه ولهما دلالة الاول وانما جازى النصب والجر
 استناد الصفة المشبهة الى ضمير صاحبها مع كونها متدة في المعنى الى سببية
 لتكون تلك الصفة في اللفظ جارية على صاحبها خبره او حالا أو نعتا وفي المعنى
 دالة على صفة له في ذاته سواء كانت هي الصفة المذكورة كما في زيد حسن
 الوجه فانه متصف بالحسن الحسن وجهه أو كانت غيرها نحو زيد أيضا النجبة
 أى شيخ وكثير الاخوان أى تفوقهم في حسن حينئذ أن يجعل صفة سببية
 كصفة نفسه فيستتر ضميره في صفة سببية فتوزيد حسن وجهها كما يستتر في
 صفة نفسه نحو زيد حسن فيخرج السببي عن ظاهر القاء عليه الى النصب او
 الجر لان الصفة لا ترفع فاعلين ولم يترك امر فوعا على أن يكون بدل من الضمير
 لئلا يلتبس بالفعل فان لم تجر في اللفظ على صاحب السبب فتوزيد وجهه
 حسن أو جرت عليه لكنها لم تدل على صفة في ذاته فتوزيد أحر نوره لم يجز استنار
 ضمير ذى السبب فيها فلا يقال زيد أسود فم غلام الاخ وزيد أحر التور
 لانه لا معنى لذلك الا انه صاحب سبب متصف بالوصف المذكور ولم تدل صفة
 سببية على صفة في ذاته فكيف يضمير في صفة سببية صفة نفسه (فان قيل)
 أليس الصفة في نحو زيد أحر نوره تدل على صفة في ذاته وهي كونه صاحب نور
 (قلنا) كونه صاحب مفعول من كون النور سببا لزيد لا من صفة السبب له
 الرضى ومرح بمثله فيما أجرى مجرى الصفة المشبهة من اسمى الفاعل

(فأرفعها) أى بالصفة
 المشبهة (وانصب وجر)

والمفعول اللازمين ومنه أخذ المعد قوله في حاشية الكشف عند قوله تعالى
 يديع السموات والأرض أن الصفة المشبهة لا تضاف لرفعها إلا عند صحة
 تحريك الضمير صاحبها (قوله مع آل) حال من الضمير المجزوء ومعتوب تنازعه
 الثلاثة فأعمل الأخير وأخير فيما قبله وحذف الضمير لكونه فضلة وهو إشارة
 إلى أحد أنواع السببي الاثنى عشر المتقدمة ودخل تحت قوله وما اتصل بها
 مضافا ثمانية وهي ما عدا هذا وما عدا الموصول والموصوف والمجزوء وسواهما
 تكسبن وجهوا الحسن وجهه فان هذه الثلاثة دخلت تحت قوله أو مجرد أي
 من آل والاضافة (قوله ولا تجزئها الخ) استثناء لصور الامتناع (قوله
 سببا) بتلخيص السبب وهو معتوب بفتح مقدرة على انه كفتى وظاهرة على انه
 كيد (قوله ومن اضافة لتساها) أي لتألي آل ولو بواسطة الاضافة لضميره
 فيشمل الاضافة لضمير تأليها كما في سم (قوله وما لم يخل) أي من آل والاضافة
 لتأليها فهو بالجواز أي جواز الجزو سببا أي علم وذلك ثلاث صور تضم إلى
 صور الرفع والنصب مع تعريف الصفة بأل أو تنكيرها وصور الجزو مع تنكير
 الصفة فيحصل ثلاث وستون صورة مفهومة من قوله فرفع بها إلى قوله ومن
 اضافة لتساها وأما قوله وما لم يخل الخ فتأكيده لما قبله لعلمه منه (قوله
 الرفع على الفاعلية) قد يتعين كفاي مررت بامرأة حسن الوجه لان الصفة
 لو تضمنت الضمير لوجب تأنيث الوصف بالتاء وقد يتعين عدمه كفاي مررت
 بامرأة حسنة الوجه لان الوجه لو كان فاعلا لوجب تنكير الوصف وقد يجزئ
 الامر ان كفاي تنو مررت برجل حسن الوجه (قوله أو على الابدال من ضمير
 الصفة) أي ابدال بعض من كل يغني حيث امكن الابدال لا مطلقا فلا يرد
 عليه ما يخفى من قوله سم مررت بامرأة حسن الوجه ومررت بامرأة قويم
 الانف لوجود المانع من الابدال فيما ذكر وهو عدم تأنيث الوصف مع وجوبه
 عند تحمل الوصف الضمير (فان قيل) على القول بأن العامل في البذل مقدور
 يلزم عمل الصفة المشبهة مخدوفة وهو عنوع (أجيب) بأنه قد يغتفر في التابع
 ما لا يغتفر في المتبوع قاله سم (قوله على التشبيه بالمفعول به) أي بمفعول اسم
 الفاعل لشيء الصفة به فيما تقدم ونحو التشبيه بالمفعول به دون غيره من
 المفاعيل لانه الذي يشبهه بالفاعل بخلاف بقية المفاعيل وكما يسمى هذا

مع آل * ودون آل معتوب

آل وما اتصل بها أي بالصفة

المشبهة (مضافا لمجردا ولا *

تجزئ بها مع آل سببا) أي

اسمها (من آل خلا ومن

اضافة لتأليها وما لم يخل فهو

بالجواز وسببا) أي لمعمول

هذه الصفة ثلاث حالات

الرفع على الفاعلية قال

الفارسي أو على الابدال

من ضمير مستتر في الصفة

والنصب على التشبيه

بالمفعول به ان كان معرفة

قول المحشي من ضمير الصفة

كذا في نسخ الحواشي ولسكن

عبارة الشرح من ضمير

مستتر في الصفة اه

مشها بالمفعول به يسمى التصريح على التصريح بتعريف اخبار مشها بالمفعول به
 أفاده مشارح الجامع (قوله وعلى التبيين) كذا الأولى وعليه أو على التبيين
 نكرة لجواز الوجه فيه حينئذ (قوله بالاضافة) أي بسم الماسر (قوله أو
 معرفة) أي لا قترانها بال (قوله في أحوال السبي المذكورة) أي الاثنى عشر
 (قوله فثلاث اثنان وسبعون صورة) سواء اثنان لساقي في العدد وضم
 اليها ثلاث صور سبذ كرها الشارح قبيل الخاتمة * الأولى أن يكون
 مفعول الصفة ضميرا مجرورا بأشربة الصفة المجردة من أن تكون برجل
 حسن الوجه جميله * الثانية أن تفصل الصفة من الضمير وهي مجردة من
 أن تخوف برش غدياء التامر ذرية وكرامهم وهاهنا الثالثة أن تصل به ولكن
 تكون الصفة بال تخويف الحسن الوجه الجميلة فصارت الموصولة
 وسبعين والصفة اثنان مفردة أو مثناة أو مجموعة جميع سلامة أو تكسيرة مذكرة
 أو مؤنثة فاضربت الثماني في خمس وسبعين صارت ستمائة والصفة أيضا
 امام مفعولة أو منصوبة أو مجرورة فاضربت الثلاث في ستمائة صارت اثنان
 وثمانمائة ومفعول الصفة امام فرد أو مثنى أو مجموع جميع سلامة
 مذكرا أو مؤنثا فاضربت الثماني في الالف وثمانمائة صارت أربعة
 عشر ألفا وأربعمائة تسقط منها مائة وأربعة وأربعون من صور المفعول الضمير
 لانه وان انقسم الى ضميرا فراد وتثنية وجمع لا يكون مجموعا جميع سلامة
 ولا جمع تكسيرة الباقي أربعة عشر ألفا ومائتان ومثنتون وخمسون بعضها مذكر
 وبعضها ممتنع فيخرج منها الممتنع على ما تقدم أفاده في التصريح (قوله ما لازم
 منه الخ) سياتي قبيل الخاتمة أن محل الامتناع في الصفة المفردة أما المثناة
 والمجموعة على حد اثنى فيجوز اضافة مع تعريفها بال الى الخالي وتقدم في
 باب الاضافة أيضا (قوله وذلك تسع صور) لانها بقية الاثنى عشر بعد
 اخراج مائتيه ال والمضاف لتاليها أو لضمير تاليها (قوله وهي الحسن وجه الخ)
 وجه الامتناع في الاولين أن الواجب في الاضافة المعنوية اضافة النكرة الى
 المعرفة فلم يجز زوال الاضافة اللفظية التي هي فرعها أن تكون على عكس
 أصاها نقله سم عن الصوري وهو راد بها الواجب الواجب الاضافي أي بالنسبة
 الى اضافة المعرفة الى النكرة فلا يضاف ما مر أن من المعنوية اضافة النكرة

وعلى التبيين أن كذا نكرة
 والخامس بالاضافة والصفة
 مع كل من الثلاثة مذكورة أو
 معرفة وهذه الستة في أحوال
 السبي المذكورة في التبيين
 الثالث قتال اثنان وسبعون
 صورة الممتنع منها ما لازم
 منه اضافة مائتيه ال الى
 الخالي منها ومن الاضافة
 لتاليها أو لضمير تاليها كما
 صرح في ذات السبيل وذلك
 نفع ضروري هو الحسن وجه
 الحسن وجهه أب

الحسن وجهه الحسن وجهه الحسن ما تحت تعابه الحسن كل ما تحت تعابه الحسن نوال أعدته الحسن
 من الحسن الوجهة الجميل ٥٧ من الحسن الوجهة الجميل
 خالها بجر خالها لاضافته

الى ضعف برمانيه آل وهو
 الوجهة نعم هو ضعيف لان
 المبردينه كما عرفت في باب
 الاضافة وما سوى ذلك

بغائر كما أشار اليه بقوله

ومالم يتخل فهو بالجواز وسما

أى علم لكنه يتقسم الى

ثلاثة أقسام قبيح وضعيف

وحسن فالقبيح رفع الصفة

بجردة كانت او مع آل المجرد

من الضمير والمضاف الى

المجرد منه وذلك ثمان صور

هى الحسن وجهه الحسن

وجهه أب حسن وجهه حسن

وجهه أب الحسن الوجهة

الحسن وجهه الأب حسن

الوجهه حسن وجهه الأب

والاربع الاولى أقبح من

الثانية لما يرى من أن آل

خلف عن الضمير وانما

جاز ذلك على قبحه اقيام

السببية فى المعنى مقام

وجودها فى اللفظ لان معنى

حسن وجهه حسن وجهه

أومنه ودليل الجواز قوله

الى التكرار للتخصيص وهذا أولى مما أول به البعض ثم قال سم وجهه فى
 البنية عدم القابلية والاضافة اللفظية انما تجوز اذا أفادت تخفيفاً أو رفع
 قبحاً كما تقدم ولا تخفيف فيما ذكراسة وط التثوين بأل ولا رفع قبح لوجود
 الضمير مع المفعول (قوله الحسن وجهه) ينبغي أن يحمل امتناعه اذا كان
 الموصوف فيه وفى الأمثلة الثلاثة بعده غير محتمل بأل كزيد والا فلا امتناع لان
 الصفة حينئذ مضافة لمضاف الضمير ما فيه آل وكذا فى المثال الأخير ففعل
 امتناعه اذا كان الموصوف نحو هندا لا ينشئ المرأة قاله سم (قوله وليس منه)
 أى من الممتنع (قوله كما أشار اليه بقوله ومالم يتخل الخ) لوجعل الإشارة
 بقوله فارفع بها الى قوله ومن اضافة لتساهاى السكان أحسن اعلم قوله ومالم يتخل
 الخ من الكلام قبله فهو تأكيد كما مر ولا يخفى اص قوله ومالم يتخل الخ بالجر كما
 تقدم وقوله وما سوى ذلك عام فى الجر والنصب والرفع بقريته مقابلته لقوله
 الممتنع منها المزمع منه الخ الواقع هو وقوله وما سوى ذلك الخ تفصيلاً لقوله فذلك
 اذسان وسبب هون سورة إلا أن يدفع الثانى بأن المراد كما أشار اليه بقوله وما
 لم يتخل الخ مع قوله فارفع بها الخ (قوله لكنه يتقسم) يستدرأ على قوله وما سوى
 ذلك بخلاف دفعه توهم تساوى الصور فى الجواز (قوله فالقبيح رفع الصفة الخ)
 أى لما فيه من خلو الصفة من ضمير يعود على الموصوف (قوله وذلك ثمان صور)
 لأن المجرد من الضمير مع مولا كن أو مضافاً اليه المفعول اما محتمل بأل أولاً
 فهذه أربع صور تضرب فى صورتى الصفة ثمان (قوله لما يرى) أى فى
 الاربع الثانية وقوله من أن آل خلف عن الضمير أى كما هو مذنب الكوفى
 (قوله قيام السببية فى المعنى) يعلم منه أن القبح بانتفاء السببية فى اللفظ
 (قوله ودليل الجواز) أى من السماع (قوله بهيمة) بضم الموحدة
 الفارس الذى لا يدرى من أين يؤتى لشدة بأسه وبأوه متعلقة بتثيت بضم الميم
 وكسر النون مخففة أى ابتليت شهم بفتح الشين المججمة قوى القلب ذكبه
 قلب فاعل شهم منجذ بضم الميم وفتح النون وكسر الجيم مشددة آخره ذال
 مججمة أى مجرب لأمور لاذى كهام أى لصاحب سيف كهام بفتح الكاف

٨ صيان ت بهيمة منيت شهم قلب * منجذ لادى كهام يلبوه فهو نظير حسن وجهه
 والجواز لهذه الصورة مجوز لظايرها اذا فرق

أى كليل يشبو أى يبعد عن الإصابة (قوله والضعيف نصب الصفة المتكررة
المعارف مطلقا) أى لما فيه من اجراء وصف القاصر بحجوى وصف المتعدي
كذا فى التصريح قال حم ومقتضاه أن الصفة المعرفة كذلك إلا أن يفرق
بأن فى المعرفة اعتمادا على ال وإن كانت معرفة على الاصع نظرا الى القول
بأنهم موصولة فهم اقوة العمل بخلاف المتكررة لكن بنائى هذا فرض الموضع
فى باب الاضافة ذلك مع تعريف الصفة والمعمول اه وقد اعترض الشارح
فى شرح التوضيح على الموضع بأنه كان الاولى له القبول بحسن الوجه قال سم
ولما كان الاجراء المذكور دون ثلوه الصفة من ضمير يعود على الموصوف
فى الفعج - ثلوه اهد القسم فيه بيا والذي قبله قبيحا اه وقد أسلفنا فى باب
الاضافة أن بعض ما هو راعنه ثلوا بالضعف عبر راعنه هناك بالجمع ثلوا
ولا يأتى ما احدهم ثلوا الاجراء المذكور قبيحا وقوله مطلقا أى سواء
كان تعريفها بال أو بالاضافة ودخل تحت ما ذكره عثمان سورى البانية
بعد أن تنقط من أنواع ال - بى المتكررة الموصولة والمضاف اليها والمجرد
والمضاف اليه (قوله وجراها اياها) قيل وجه الضعف ما فيه من شبه اضافة
الشيء الى نفسه كما سبذ كره الشارح وقيل وجهه أن فيه زيادة ضمير غير محتاج
اليه واهذا استثنى المعارف بال والمضاف الى المعارف بال لأنه لازمة فمما
وهذا التوجيه أولى لانه عليه يظهر وجه استثناء الصورتين المذكورتين
لا يقال يرد على الوجهين أنهما موجودان فى الصفة المعرفة كالمتكررة فهلا
قالوا بضعف الجر مع الصفة المعرفة بال أيضا دون الامتناع لانه قول لما وجد
معهما فى الصفة المعرفة شئ آخر يقتضى امتناع الجر بها منجها فاذفع
اعتراض البعض بذلك على التوجيه الاول فتأمل ودخل تحت هذا است
سورى بقية التماس المتقدمة بعد الصورتين الآتيتين استثناءهما (قوله
وجرا المتروكة الخ) وجه ضعفه ما تقدم من أن المبرد يمنع (قوله وذلك) أى
الضعيف أو المذكور من النصب والجرين (قوله وحسن وجهه) أعاد
الواو هنا فى قوله والحسن الوجهة الخ دون غيرهما اشارة الى المحل الاول
الى أن ما بعدهما أمثلة النوع الثانى وفى المحل الثانى الى أن ما بعدهما مثال
النوع الثالث (قوله فى الاول والثانى) أى نصب الصفة المتكررة المعارف

والضعيف نصب الصفة
المتكررة المعارف مطلقا
وجرها اياها سورى
المعرف بال والمضاف الى
المعرف بال وجرا المتروكة بال
المضاف الى ضمير المتروكة بها
وذلك خمس عشرة صورة
هى حسن الوجه حسن
وجه الأب حسن وجهه
حسن وجه أبيه حسن
ما تحت نقابه حسن كل ما تحت
نقابه حسن وجهه جاريتها
جيلة أدنه حسن الوجهة
جميل خالها وحسن وجهه
حسن وجه أبيه حسن ما تحت
نقابه حسن كل ما تحت نقابه
حسن وجهه جاريتها جميلة
أنفه حسن الوجهة جميل
خالها والحسن الوجهة
الجميل خالها أو يدل الجواز
فى الاول والثانى قوله

بأن ونصب المضاف الى المعرف بها (قوله ونأخذ بعده الخ) روى نأخذ بالجزم
 عطفا على جواب الشرط والرفع استئنافا والنصب بأن مضمرة كما سيذكره
 الشارح في شرح قول المصنف والفعل من بعد الجزاء الخ والنصب في بعده
 للمدح وهو والنعمان بن الحرث الاصغر وذئاب الشئ بكسر الهمزة والمججمة
 عقبه والاحب المقطوع والسنام بالفتح ما ارتفع من ظهر البعير والمعنى
 نأخذ بعده بطرف عيش قليل الخير بمنزلة البعير الممزول الذي ذهب سنامه
 اشتد هزاله أى نبقى بعده في شدة وسوء حال وفي اجب الجر صفة لعيش وجره
 بالكسرة ان أضيف الى ما بعده والاقبال الفتح نيابة عن الكسرة لانه ممنوع
 من الصرف للوصفية ووزن الفعل والرفع خبر المحذوف والنصب حالا
 وروى الظاهر بالرفع على القاعلية والجر على الاضافة والنصب على التشبيه
 بالمفعول به وانما كان هذا دليلا لاثباتي أيضا لان المضاف لا يحل على بال بمنزلة
 اذا لفرق (قوله أنعمتا) أى أصفها والضمير للنوق وانى الخ تعليل لما قبله
 والنعمان جمع ناعت أى واصف وكوم منصوب على المدح بضم الكاف جمع
 كوماً ككمر وسجراً وهى عظيمة السنام والذرى جمع ذروة بفتايش الدال
 المججمة وهى أعلى الشئ والمراد بها هنا السنام وواقعة ككوم من ودقت
 السرة اذا دنت من الارض لفرط السمن والشاهد فيه لانه صفة مشبهة على
 وزن فاعل نصب سرائها بالكسر وهو مضاف الى ضمير الموصوف (قوله اذ
 لا فرق) على المحذوف أى وانما كان دليلا للجواز في بقية المنصوبات مع أنه
 ليس فيه الانزع من تلك البقية لانه لا فرق (قوله أقامت على ربعهما) على
 بمعنى فى والضمير لادميتين فى البيت قبله تنبيه دمنة بكسر الدال وهى ما بقى
 من آثار الدار وجاريا صافا على أقامت وأراد بهما محجرين يوضع عليهما القدر
 بجانب الصفا أى الجبل وكيتا الأعلى صفة جاريا أى شديدتا حمرة الأعلى
 أى الأعلى فالجمع مستعمل فى الاثنين جوتنا مصطلحا صفة ثانية أى
 مسودتا موضع الاصطلاح لانهما وهو الأسفل والشاهد فيه حيث جرجوتنا
 وهو صفة مشبهة المضاف الى ضمير الموصوف ومثله بقية الجرجورات سوى
 الاخير اذا لفرق (قوله فى هذا النوع) أى الجرجورات سوى الاخير (قوله
 مطلقاً) أى فى الضرورة والسعة (قوله يشبه اضافة الشئ الى نفسه) أى

وتأخذ بعده بذئاب عيش
 أحب الظاهر ليس له سنام
 فى رواية نصب الظاهر وفى بقية
 المنصوبات قوله

أنعمتا أى من نعاتها
 كوماً الذى وادقة سرائها
 اذا لفرق وفى الجرجورات سوى
 الاخير قوله

أقامت على ربعهما جاريا صفا
 كيتا الأعلى جوتنا مصطلحا
 والجرجورتا سيويه فى هذا النوع
 من الضرورات ومنعه
 المرد مطلقا لانه يشبه اضافة
 الشئ الى نفسه وأجازة
 الكوفيون فى السعة وهو
 الصحيح فى حديث أهرع

لان الوصف عين مرفوعة في المعنى وانما قال يشبه لانه لم يصف اليه الا بعد
 تفويض الاستناد عنه كما في (قوله سفر وشاحها) بكسر الصاد المهملة
 والمعنى أم خاضرة البطن فكان وشاحها خال والوشاح شئ مرصع
 بالخواهر تجمعه المرأة من نساء الملوك بن عاتقها أو كشحها وفي رواية صفر
 ردا لها (قوله أهرورينه اليميني) هذه رواية وفي رواية أخرى أهرورينه
 اليسرى وكانها ما صحجة وقال ابن عبد البر رواية اليميني أصح استنادا ولا
 يظهر الجمع بينهما (قوله شثن أصابعه) يقع الشثن المججمة وسكون المثلثة
 أي غليظها (قوله ما كان به ضمير واحد) كل من وجهه بالرفع أحسن
 مما فيه ضميران كل من وجهه بالنصب فإن فيه مع الهاء ضمير مستتر هو
 فاعل الحسن ووجه الاحسية السلامة من زيادة ضمير غير محتاج اليه (قوله
 لذلك) أي للد كور من صور الصفة المشبهة (قوله وأحكامه) أي من
 امتناع رأفجية ونوع وضع وحسن وأحسية (قوله بإشارة هندية) أي
 فوق حكم ذلك البعض وفوق الدليل كالأشارة بصورة الثمانية التي فوق
 قوله بهمة الخ رفوق أنفع الذي هو حكم رفع حسن وجه وحسن وجه أب إلى
 أن قوله بهمة الخ شاهد رفعهما ولو وضع أيضا هاء الإشارة فوق فمع الذي
 هو حكم رفع حسن الوجه وحسن وجه الأب وفوق فمع الذي هو حكم رفع
 الحسن الوجه والحسن وجه الأب وفوق أنفع الذي هو حكم رفع الحسن وجه
 والحسن وجه أب كما أحسن لأن فيه تنبيها على أن قوله بهمة الخ شاهد
 الرفع في الصور الثمانية كما في الشرح وكان الموافق لما في الشرح أيضا
 أن يشير إلى شاهد بهمة صور النصب الصعبة وهو قوله أنفعها الخ وإلى شاهد
 صور الجرف الصعبة سوى أحدها وهو قوله أقامت على ربعها الخ واعلم أن
 الشارح أشار على ما لي كثير من النسخ الصحيحة عشر إشارات إلى عشرة
 شواهد كل شاهد حكم صورة في الإشارة السابعة فلحكم
 صورة واحدة لعدم ذكره صورة تناسبها لكن النسخ مختلفة في الرقوم المشار
 بها * الإشارة الأولى فوق أحسن حكم جرح حسن وجه حسن وجه أب
 إلى شاهد جرحها وهو قوله

صفر وشاحها وفي حديث
 الدجال أهرورينه اليميني وفي
 صفة النبي صلى الله عليه وسلم
 شثن أصابعه ويدل الأخير قوله
 سبتي العتاة الصفة ليست
 في رواية حذر كشحه وأما
 الحسن فهو ما عدا ذلك وجملة
 أربعين صورة وهي تنقسم
 إلى حسن وأحسن ما كان
 فيه ضمير واحد أحسن مما
 فيه ضميران وقد وصفت لذلك
 جدولا تعرف منه أمثلته
 وأحكامه على التفصيل
 المذكور بهمولة مشير إلى
 ما لبعضها من دليل بأشارة
 هندية وإن كان كثيرا أثرت
 إلى كثرة

لاحق بطن بقري سمين * لا يخلط الرجس ولا قرون

ولم أر من تكلم على هذا البيت ونحن نتكلم عليه بما تيسر فنفه قول معنى
لاحق بطن ضامر بطن قال في القاموس لحق كسمع ضمير وهو صفة لفرس
فيما يظهر وفيه الشاهد وقوله بقري بفتح القاف كفتى أى ظهر والباء بمعنى
مع وقوله لا تخط الرجس بفتح الخاء المعجمة وكسر الطاء وفتح الراء وسكون
الجيم أى لا مضطرب الخط ومتاويه وهو صفة أخرى للفرس الممدوح والقرون
بالقاف والراء كصبور الدابة التي تعرق سريها وأوقع حوافر رجله موقع
يديه ولا حق ان كان بالجسر فلا اشكال وان كان بالرفع احتيج الى قراءة سمين
بالرفع على انه نعمت مقطوع القرى ليمتق الشطرا في الحركه وفي نسخ
الاستشهاد أيضا بقوله

ولاسي زى اذا ما تلبسوا * الى حاجة يوم مخيسة بزلا

الشاهد في سبي زى والرى بكسر الراء الهيئة وقوله الى حاجة أى لاجل
حاجة ومخيسة منصوب تلبسوا انضم الميم وفتح الخاء المعجمة وتشديد التخمية
مفتوحة وسين مهملة أى مذلة صفة في الاصل لبزل لا فلما قدم عليه أعرب
حالا والبزل بضم الموحدة وسكون الراء جمع بازل وهو البعير الذي انشق
نابه ذكر كان أو أنشئ * الاشارة الثانية فوق ضعيف حكم نصب حسن
الوجه حسن وجه الاب الى شاهد نصهم ما وهو قوله أجب الظهر الخ على
رواية نصب الظهر وقد تقدم هذا هو الموافق لما مر في الشرح من الاقتصار
على جعله دليل نصهم ما وأما جعله شاهد الهما في الاحوال الثلاثة كما فعل
البعض بعمالها يأتي في آخر طريقة معرفة الجدول ووجد في عدة نسخ من
رسم صورة سبعة فوق أحسن حكم جتر حسن الوجه حسن وجه الاب
وصورة خمسة فوق ضعيف حكم نصهم ما وصورة أربعة فوق فيج حكم رفعهم ما
ورسم الصور الثلاث فوق أجب الظهر الخ تنبيه اعلى الى انه شاهد في حكم
جواز أحوالها الثلاث فلا يوافق من فيج الشارح سابقا * الاشارة الثالثة
فوق أحسن حكم نصب حسن وجهها حسن وجهه أب الى شاهد نصهم ما
وهو قوله

هيفاء مقبلة عجرا مدبرة * ممخوطة جدلت شنباء أنسابا

أى هي هيفاء أى ضامرة كفاي العيني ومقبلة حال من الضمير في هيفاء

وقول العيني ذوالحال محذوف أي اذا كانت مفصلة وكن مائة تكلف
 لاحاجة اليه والعجزا الكبيرة العجز ومدة حال من الضمير في عجزه
 مخوفة أي موشومة بالخط بكسر الميم وسكون الخاء المعجمة وهو ما يوشم به
 وجدلت بضم الجسيم وكسر الهاء المهملة ميني للمجهول من قولهم جارية
 محذولة الخلق أي حسنة والشاهد في شفاء أنساب من التنبؤ وهو رقة
 الأسنان وسقاؤها * الإشارة الرابعة فوق أقم حكم رفع حسن وجه حسن
 وجه أب الى شاهد رفعه ما هو وقوله به ما لم يقدّم * الإشارة الخامسة
 فوق حسن حكم رفع حسن وجهه حسن وجهه أب الى شاهد رفعه ما وهو
 قوله تعريفا أنما تلبس عداونا * قللت لها أن الكرام قليل * الإشارة
 السادسة فوق أحسن حكم رفع حسن نوال أعده حسن ستان رخ يطعن به
 الى شاهد رفعه ما وهو وقوله أزور امر الخ ورة تقدم * الإشارة السابعة
 فوق ضعيف حكم جزا الحسن الوحشة الجميل خالها الى شاهد جزه وهو وقوله
 سبتي الفتاة الخ وقد تقدم * الإشارة الثامنة فوق أحسن حكم نصب
 الحسن الوجه الحسن وجهه الأب الى شاهد نصبه ما وهو وقوله
 ما قومي به عليه بن سعد * ولا بقزارة الشعر الرقبا
 وأعلية وقزارة قيسلان والشعر بضم الشين المعجمة وسكون العين المهملة
 جمع أشعر وهو كثير الشعر وفي نسخ الاستشهاد أيضا بقوله
 * لقد علم الأيقاظ أخفية الكرى * والشاهد في نصب أخفية بالأيقاظ
 على التشبيه بالمفعول به والأيقاظ جميع بقط أي متيقظا والأخفية بفتح
 معجمة وفاء فمختبة جمع حتى وأراد بها الجفان العيون والكبرى التوم
 * الإشارة التاسعة فوق أحسن حكم نصب الحسن وجهها الحسن وجهه
 أب الى شاهد نصبه ما وهو * الحزن بابا والعقور كلبا والحزن بفتح الحاء
 المهملة وسكون الراء ضد السهل وهو ذم لأنخص بأن ياه مغلق دون
 الأضياف ركابه عقور * الإشارة العاشرة فوق أحسن حكم رفع الحسن
 ما تحت نفاه الحسن كل ما تحت نفاه الى شاهد رفعه ما وهو * فاقه ديزيد
 العزيز من قصده * ويرده عليه أن من يحتمل غير الرفع إلا أن يقال الظاهر
 حل الكلام على الأولى حيث لا مانع منه وأعرف ذلك فقد أهمل أرباب

الحواشي ضبط اشارات الجدول وشرح شراذه فوقع فيه بخط كثير (قوله
 بكاف عربية) أي مجرورة لامعلقة والتسخ مخددة في مواضع هذه المكان
 اختلاف لا توفق معه (قوله جامعا في ذلك) أي في الدليل بين كل متناهيين
 أي قسامين متناهيين كحسن الوجه وحسن وجه الاب ولا يرد عليه ما اراده
 الحسن الوجهة الجامعيل خالها بالاشارة الى دليل يخصه لان افراد ذلك
 لعدم ذكره مما يناسبه كما مر تدر (قوله طريقة معرفة الخ) اظاهر
 أن هذا ليس من كلام الشارح بل لبعض الطلبة وان الشارح رسم الجدول
 عقب قوله وهو هذا ويرى منه عدم وجود هذه الزيادة في بعض النسخ وقوله
 في آخرها وقوله جامعا الخ (قوله بما يليك) أي بحيث تكون تحت آيات
 الصفة المنكرة (قوله ثم ترفع بصرك الى آيات الصفة المنكرة) أي لتكون
 جارية على عادة القراءة في الورق مثلا من البداء بالا على (قوله في رأس
 آيات النوعين) أي آيات كل من النوعين الصفة المنكرة والصفة المعرفة
 بأل والا فالحقول في رأس آيات مجموعهم ما يوت عشرة لا خمسة (قوله
 بألفي عشر مربعا) هذا على ما في نسخ وفي أخرى تقليل المربعات المقابلة
 الجبر والنصب والرفع في النوعين بحسب اجتماع بعض صور كل من الثلاثة
 في حكم كاجتماع حسن الوجه وحسن وجه الاب وحسن وجه وحسن وجه
 أب في احسنية الجبر فوضع حكم الاربعة بية واحدا وكاجتماع الاواب في
 ضعف النصب رقي تبع الرفع فوضع حكمهما بية واحدا وقس على ذلك وهو
 وضع حسن أيضا واحسن منه تقديما بحسب الاجتماع في الشاهدان كان
 وفي الحكم ان لم يكن والمربع سطح احاط به اربع خطوط ولذلك سمي مربعا
 ويتحمل أن تسميته بذلك لاحتماله على زوايا اربع قائمة ان استقامت
 الخطوط الاربعة لتساوي الزوايا حيث تد الزوايا المتساوية وتواهم على زوايا
 اربع بعضها هو ومنصغر ما تد بعضها هو وهو ما كبر منفرج ان لم يستقم
 جميعها وقول البعض لاحتماله على زوايا اربع منفرجة ان استقامت
 خطوط خط أفادش كالا يخفى على من له أدنى الماسم من الهندسة (قوله
 الأخيرين) أي البيتين الأخيرين المكتوب في أحدهما اللفظ السببي وفي الآخر
 لفظ الصفة والضمير في منها يرجع الى قوله خمس يوت (قوله حكم المعمول

بكن عربية جامعة
 في ذلك بين كل متناهيين
 بإشارة واحدة وهو هذا
 طريقة معرفة هذا الجدول
 أن تضع الورقة التي هو
 مرسوم فيها بين يديك بحيث
 تكون آيات الصفة المعرفة
 بأل عما يليك ثم ترفع بصرك
 الى آيات الصفة المنكرة فإذا
 فرغت منها انتظر الى آيات
 الصفة المعرفة بأل وقد جعل
 في رأس آيات النوعين خمس
 يوت مكتوب في أول بيت
 منها الجبر وفي الثاني النصب
 وفي الثالث الرفع وفي الرابع
 السببي وفي الخامس الصفة
 ووصل كل بيت من هذه
 الايات بألفي عشر مربعا
 فالمربعات الموصولة بالأخيرين
 من الصفة ومعمولها السببي
 انقسم الى اثني عشر قسم
 كاتقارم والمربعات الموصولة
 ببيت الجبر مكتوب فيها حكم
 المعمول

السيبي) أي حكم خبره وقوله الذي في مربعة صفة للعمول السيبي والضمير
يرجع اليه (قوله فما قبله منها) الضمير في منها الاحكام السيبي أي احكام
اعرابه المطلوب والجارد المجرور حال من تمتع والمعنى ان السيبي الذي قبله
من احكام اعراب السيبي المطلوب من جرا ونصب او رفع تمتع فهو تمتع الخ
(قوله ثم ما يحرم الخ) اتى به مع علمه من قوله مشير الخ توطئة لما بعده وقوله
هذه الاحكام أي بعضها (قوله بصورة ستة في الجرو خمسة في النصب واربعة
في الرفع) هذا على ما في عدة نسخ وهو لا يناسب ما مر في الشارح كما تقدم

السيبي الذي في مربعة كلها
وكذلك في بيت النصب وبيت
الرفع فما قبله منها تمتع فهو
تمتع وما قبله حسن
فهو وحسن وهكذا ثم ما يحرم
هذه الاحكام اشارة هندية
فانظر في التسواهد
المكتوبة حول الجدول فما
وجدت هاهنا تلك الاشارة
فهو شاهد ذلك الحكم وقوله
جامعا بين كل مناسبي الخ
أي كما جمع بين حسن الوجه
وحسن وجه الأب بصورة ستة
في الحمر وخمسة في النصب
واربعة في الرفع
قد وضعنا في جدولنا بدل
الستة (١) وبدل الخمسة
(٢) وجعلنا موضع الاربعة
فوق ذبج خاليا وجعلنا الاربعة
فوق أفع الذي كان عليه صورة
الثمانية في بعض النسخ وذلك
لواقعة تعبداد الاشارات
في الحشى على ترتيب الاعداد

ان باثرت وحلت من آل حور
مررت رجلا حسن اوجه
جميله وصاحب اهل
قربت مال فلاقى حورهم
أحمر وجوهها وأنصرهموها
والتي في حور الحور من الوجه
الجميلة * الثاني اعلم ان
مسائل امتناع الاضافة مع
الصفة افردة كقرايت فان
كاتب الصفة مثناه او محمودة
على هذا التي حارت اصافها
مطلقا كما سبق في باب
الاصاف اه * حاققة قال
في النكاح

وهو الحامد معنى الوصف
واستعمل استعماله وصف
كانت غر مال الاحاب وكذا
فراشة الحلم ذراع الماحدا
اي من تصيب الحامد معنى
الاشتق واعطائه حكم الصفة
المشبهة قوله * فراشة الحلم
فوهون العذاب وان * نطلب
بذاه مكاب ذويه كلب وقوله
فما لولا الله والاهر المقتدى
لايت رأيت غر مال الاحاب
مع فراشة الحلم معني
طائش ومدهون معنى اليم

(قوله وعملها فيه جرم الاضافة ان باثرت وحلت من آل)
وهذا لا يكافي مع الماشرة والحلوس ال ان تعدل الصفة في الصمير التصيب
على التثنية ما انفعل به على هذا الحرة الي لا لارم كقوله الله متعبيني هل
ويظهر الفرق بين هذا الاضافة وعدمه صدها في مثل مررت رجلا أحمر
الوجه لا أصغر به بكسر الراء عند صده الاضافة وقته اعند عدم تصدها
(قوله وانصرهموها) من النصرة وهي الوصاية والهيمة وبه ان ما ذكر
صبيغة تصيب لاصفة مشبهة فكان ينبغي ان يقول صبيغة فريش صبيغة
السام درية وكرامه وما (قوله الجميلة) كون الصمير في محل نصب
مذهب بيبويه ومذهب الفراء أنه في محل حرقالة السيوطي أي لا يحدور
اصافه الصفة المحذولة مال الى كل معرفة (قوله مطلقا) أي سواء كانت
الصفة مال أو لا سواء كان المضاف اليه حاليما من آل ومن الاضافة ثانيا
ولصغير اليها أولا وذلك لحصول فائدة الاضافة من التخفيف بحذف النون
(قوله فراشة الحلم) بفتح الفاء (قوله أي من تصيب الجاهل الخ) بيان
لقوله كانت غر مال الخ (قوله واعطائه حكم الصفة المشبهة) أي من رفع
الشيء ونصبه وحرره وحده له أبو حيان سماهيا (قوله والاهر المقتدى)
دفع الماء والحدال الممسطة المشددة أي القوي الجري لايت أي رجعت
وأنت غر مال الاحاب أي مثقب الخلد من وقع الاستة

(التعجب)

اعلم انه لا يتعجب من صفاته تعالى قياسا فلا يقال ما أعلم الله لام الاتعجب
الزيادة وشدة قول العرب ما أعظم الله وما أودره وما أحله بقله الشيخ يحيى عن
ابن عقيل والسيوطي من أن حيان ثم قال السيوطي والمحار واما لا لكي
وجماعة كان السراج وابن الاساري والصميرى تجاوره ومعنى ما أعظم
الله أنه تعالى في غاية العظمة وأن عظمته مما تتخار فيه العقول والنفوس
الثناء عليه بذلك اه باختصار وسبأني عن الرضي ما يؤيد الجوار ثم رأيت
ابن حجر الهيتمي بعد أن قل في كناه الاعلام اسماء السبكي بالجوار ساق كلام
ابن الاباري وملحده اعتراضه وقيل على النصريين في قوله ان

وعر بال معنى مثقب مأجريت مجراها في الاضافة الى ما هو داخل في المعنى ولورفعها ما افعله

ما أفعله فعل بأنه يلزمهم أن يكون معنى ما أعظم الله شئ أعظمه والله تعالى
 عظيم لا يجعل جاعل فأجابوا بأن معنى ما أعظم الله شئ وصفه بالعظمة كقوله
 عظمت عظيمها والشئ آمن يعظمه من عباده أو ما يدل على عظمتها من
 معنوياته أو ذاته تعالى أي أنه أعظم لذاته لا شئ جعله عظيمها وقيل هو
 اخبار بأنه في غاية العظمة اه ثم ذكر ابن حجر أنه على القول الأول بأوجهه
 الثلاثة باق على حقيقة من التعجب وعلى الثاني مجاز في الاخبار اه ويكفي
 في وجود شرط قبول الزيادة هنا أن يطلق العلم ومطلق القدرة ومطلق
 العظمة مثلاً ما قبل الزيادة وان لم يقبلها خصوص علمه تعالى وقدرته
 وعظمته فتأمل ولا يجوز على الله تعالى لأنه انما يكون عند خفاء السبب وهو
 تعالى لا تخفى عليه خافية وأما التعجب الوارد في القرآن من جهته تعالى فعلى
 لسان خافه مخوفاً أصبرهم على النار أفاده الدماميني وغيره (قوله تعجبا)
 أي لاجل التعجب أو متعجباً أو في وقت التعجب (قوله أي يدل على التعجب
 الخ) لم يكمل المتن جميع ذلك حتى يكون تفسيره فكان الظاهر أي يتعجب
 بصيغتين مبوب لهم في كتب النحاة وقد يتعجب بغيرهما نحو كيف تكفرون
 الخ (قوله وهو استعظام) وعرفه الدماميني بأنه انه فعل يحدث في النفس
 عند الشعور بأمر يجعل سببه ومن ثم قيل اذا ظهر السبب بطل التعجب
 (قوله فعل فاعل) يعني صفة موصوف وان لم يكن له فيه اختيار فدخل نحو
 ما أحسن زيداً فاندفع اعتراض البعض بغيره (قوله ظاهر المزية) أي
 بسبب زيادة فيه خفي سببها فلا يتعجب عما لا زيادة فيه ولا مما ظهر سببه
 (قوله نحو كيف تكفرون بالله) أي أتعجب من كفركم بالله فاستعملت
 كيف في التعجب مجازاً عما وضعت له من الاستفهام من الاحوال وكذا
 استعمال سبحان الله وقدره فارساً والله أنت وما أنت جارة في التعجب فانه
 مجاز عن الاخبار بالنزهة ويكون دره منسوباً لله ويكون مخاطب منسوباً لله
 وعن الاستفهام عن جوارها ان كانت الاستفهامية أو عن نفى جوارها ان
 كانت نافية أي است جارة بل أعظم منها (قوله سبحان الله الخ) قال البعض
 انظر هل المتعجب منه مضمون الجملة بعده أو حال مخاطب اه والظاهر
 أنه حال مخاطب المتوهم بخاسة المؤمن اذ عدم نجاسته غير خفي السبب

تعجباً* أوجى بأفعل قبل
 مجرور بيا) أي يدل على
 التعجب وهو استعظام فعل
 فاعل ظاهر المزية بألفاظ
 كثيرة نحو كيف تكفرون بالله
 وكنتم أمواتاً فأحياكم سبحان
 الله المؤمن لا ينحس بغيره
 فارسا

ثم رأيت في شروح البخاري التصريح به (قوله لله أنت) أي في جميع
الكلمات كما يدل عليه حذف حمة التعجب فهو ما بلغ من محو حقه وذلك ما راسا
(قوله يا حارثا ما أنت حاره) شطربيت من محو والكمال المراد الحارث بالوقف
على ما أتت به وإن كان منصوصا على التخيير والحال أن كانت ما استهامة
أو الحبرية أن كانت ما به حمارية ومرفوعا أن كانت ما به تخمية وحارثا
منسوب لانه مصاب إلى الالف المنقلبة عن ياء المتكلم (قوله واهأ) اسم
فعل بمعنى اذهب (قوله لا طرادهما) أي كثرة استعمالهما فيه لوصفهما له
بمختلف ما مر كذا قالوا أو أورد عليه البعض أنه غير طاهر في واهأ والشدة بأن
وصع واهأ اللفظ الفعل الدال على التعجب لا للتعجب ساء على الراجح من أن
مسميات أسماء الأفعال ألفاظ الأفعال (قوله صمير يا بعد عليا) أي
والصمير لا يعود إلى الأسماء (قوله على أهمته) أي واجب التقديم
لأنه في كلام حري مجرى المثل فلم طريقة واحدة وما يسمى (قوله سكرة
تامة) أي غير موقوفة بالحمله بعد ذلك لأن التعجب أنها يكون فيها
حتى سده فيتأسس الذكبر (قوله تصمها معنى التعجب) أي المناسب له
فقد الامام لا قضاها التعجب حفاء البب والامام مناسب الحفاء والمراد
تصمها معنى التعجب أن لها دلالة في أمانته فلا يسأل في أن الموضوع للتعجب
الحمله فيها وأردى المسوع تقدير العصيص والمعنى شيء عظيم (قوله وما
بعد هاجر) لكن ليس المقصود بالتركيب في هذه الحالة إلا جابر بل
إنشاء التعجب وكذا يدل على ما يأتي قال الرمي معنى ما أحسن ريدا في الأصل
شيء من الأشياء جعل ريدا حسنا ثم نقل إلى إنشاء التعجب والمعنى عنه معنى
الجلل الحار استعماله في التعجب من شيء يستحيل صكوكه بجعل حائل محو
ما أفدراقه وما أعلمه (قوله هي استهامة) أي مشوبة بتعجب كما ذكره
المصنف في شرح التسهيل وقال الدماميني اسمها مية أي في الأصل ثم
نقلت إلى إنشاء التعجب قال وهذا القول أقوى من جهة المعنى لأن شأن
المجهول كيبب الحسن أن يستههم عنه وقد يستفاد من الاستهامة معنى
التعجب محو مالى لا أرى الهدى هداه وما بعد هاجر الحبر (قوله عن
السكويين) قال في التصريح به وهو موافق أقوالهم بأهمية الفعل بفتح السين

لله أنت يا حارثا ما أنت حاره
وقوله واهأ إلى ثم واهأ واهأ
والدوت له في كتب
العربية صيغتان ما أفعله
وأفعله لا طرادهما فيه
بأن الله هو الأول فهاهما
اسم اسماء إلى في أفعل
صمير يا بعد عليا واهأ على
أهمته لأنهم مجردة للساد
اليها ثم احتله وافتقار سبويه
هي سكرة تامة بمعنى شيء
وإحدى ما تصمها معنى
التعجب وما بعد هاجر
فوضعه رفع وقال المراد
درستويه هي استهامة
ونقله في شرح التسهيل عن
السكويين وقال الأحفش

فان الاستفهام المشوب بالتعجب لا يليه الا الاسماء نحو ما أصحاب اليمين (قوله
 هي معرفة ناقصة) لاحتياجها في افهام المراد الى الصلة. (قوله أى شئ
 عظيم) ليس ذكر شئ ضروريا (قوله للزوم مع ياء المتكلم نون الوقاية) قال
 الدماميني نقلا عن المصنف لا يدخل ذلك عليكى ور ويدنى لانه يقال عليكى
 بى ور ويدنى فلا يلزم نون الوقاية بخلاف ما أفقرنى اه قال البعض وقد يقال
 هو ظاهر فى الثانى لا الاول لان عليكى بمعنى الرضى وعليكى بمعنى استمسك
 بى كذا كروه وتر كيب آخر اه ولك دفعه بأن مراد المجيب أن عليكى له
 حالة يستغنى فيها مع ياء المتكلم عن النون بخلاف فعل التعجب فانه ليس له
 حالة يستغنى فيها مع ياء المتكلم عن النون مع أن المعروف أن عليكى مطلقا
 بمعنى الزم الأتمة فديضمن معنى استمسك فيتعذى بالباء (قوله وما بعده
 مفعول به) لهذا المفعول أحكام خالف فيها أصل المفاعل منها أنه لا يحذف
 الا لا يسل ولا يتقدم على عامله ولا يحال بينهما الا بالظرف على الصحيح
 ولا يكون الامعرفة أو زكرة مختصة كما سيذكر الشارح هذا الحكم
 والمصنف البقية (قوله لجيشه مصغرا) أجاب البصريون بأنه شاذ (قوله
 شذن) من شذن الظبي بالشين المعجمة والدال المهملة أى قوى وطلع قرناه
 واستغنى عن أمه ولنا صفة ثانية لغز لا نعام البيت * من هوأيا نكن الضال
 والسمر * والضال بضاد معجمة فألف فلام مخففة شجر السدر البرى
 الواحدة ضالة والسمر بفتح السين المهملة وضم الميم شجر الطلح بحاء مهملة
 كما فى كتب اللغة لا بالعين كما حرقه البعض الواحدة سمرة ويجمع أيضا على
 سمرات (قوله ففتحته اعراب) نقل عن بعض الكوفيين أن فتحته بناية
 لتضمنه التعجب الذى هو معنى حقه أن يؤذى بالحرف ورتبان المؤذى معنى
 التعجب الجملة بتسامها الأفعال وحينئذ فقول الشارح بنية الكوفيين أى
 غالب بقيتهم (قوله وذلك) أى كمن فتحته ففتح اعراب مع كونه خبرا (قوله
 تفتضى عندهم نصبه) فاعمال النصب عندهم الخالصة (قوله وأحسن
 انما هو الخ) بيان للخالصة هنا وفيه تنبيه على أن مخالفة الخبر للبتسدا
 كونه ليس وصفا للبتسدا فى المعنى كما فى زيد عندك وما أحسن زيدا وقضاة
 النصب عندهم فى نحو زيد أفضل أبأ وفسرها فى التصريح بأن يكون الخبر

هى معرفة ناقصة بمعنى
 الذى وما بعده صلة فلا
 موضع له أو زكرة ناقصة وما
 بعدها صفة فتحه رفع وعلى
 هذين فالخبر محذوف وجوبا
 أى شئ عظيم واختلفوا فى
 الفعل قيل البصريون
 والكسائي فعل للزوم مع
 ياء المتكلم نون الوقاية نحو
 ما أفقرنى الى رحمة الله ففتحته
 بناء كالفتح فى زيد ضرب
 عمرا وما بعده مفعول به
 وقالى بنية الكوفيين اسم
 لجيشه مصغرا فى قوله
 ياما أميخ غز لا ناسد لنا
 ففتحته اعراب كالفتح فى
 زيد عندك وذلك لان مخالفة
 الخبر للبتسدا تفتضى عندهم
 نصبه واحسن انما هو
 فى المعنى

وصف لا يدل للصبر ويريد
 منهم منه بالمدح وله
 وأما الصيغة الثامنة فأجروا
 على عملية أفعل تم اختلفوا
 فقال الصبريون لفظه افط
 الامر ومعناه الجبر وهو في
 الاصل ماض على صيغة أفعل
 بمعنى صار اذا كذا كذا هذا المعنى
 اذا ساردا علة ثم عبرت الصيغة
 فتصار اذ صيغة الامر الى
 الاسم الظاهر فريد الاء
 في الفاعل اي صير على صورة
 المفعول به كأمير يريد
 ولذلك العربت تحلاه في
 يحو كفي بانه شهيدا فيصور
 تركها كقوله
 كفي الشيب والاسلام للرميها
 واما تتخلف مع أن وأن
 كقوله
 واحب البيا ان تكون المقدم
 لاخر اذ حذف الجار معها
 كما عرف وقال المرء والرجاح
 والرخشري وابسا كيسان
 وحروف لفظه ومعناه الامر
 وفيه صبر ولما للتعدية ثم
 قل ان كيسان

تجب لا يعمل على المتدا لا حقيقة ولا حكا (قوله وصف لا يدل للصبر ما
 فيه اشارة الى أن معنى أحسنه دهمه في المحس لا صبر يريد احسن كما
 هو في مذهب الصريين اذا تصير صفة له صبر لا يريد بها بل (قوله منه
 بالمدحوله) لوقوعه بعد ما يشاء الفعل في الصورة (قوله على عملية أفعل)
 أي في الماحصل الربط واما أجمعوا على فعلية أفعل لان صيغته لا تتحدون
 الا لا فعل وأما أصبح فادركه المصراع (قوله لفظه لفظ الامر) على هذا
 هو مسمى على السكون أو حذف حرف الفقه كالأمر بطر الصورة أو على
 فتحه مقطرة منسج من ظهورها بجبوة على صورة الامر بطر المعنى (قوله
 ومعناه الجبر) أي في الاصل والافالحة لتمامها انقلت الى انشاء التعجب
 أو مراده بالجبر ما قبل الطلب فيشمل الانشاء به غير الطلب (قوله وهو
 في الاصل ماض الخ) وأصل أحسن يريد أحسن يريد أي صار أحسن وهو مرته
 لا صبر ور (قوله ثم عبرت الصيغة) أي عند نقلها الى انشاء التعجب ليوافق
 اللفظ في التعبير تغيير المعنى من الاخبار الى الانشاء هذا ما تلهو (قوله
 واما تحذف مع أن وأن) الذي في التصريح بقلاص الموضع في الحواشي
 اما انما تتخلف مع أن المحففة وأن حدها مع أن المشددة تمنع لعدم
 السماع ثم قل هذا حكم اختصته به أن وأطير مع أي أن يقول ويريد
 ولا يقال عسي أنه يقوم قوله والاء للتعدية أي فوضع مجرورها نصب على
 المفعولية قال المصنف ولو اضطر شاعرا الى حذفها مع غير أن بعد فعل لازم
 أن يرفع على قول الصريين وان نصب على قول المرء وهم سد اطهر رنة ثمرة
 الحلاف ادما مبي هذا في الجمع أن الهمزة على قول المرء ومن واقع
 للنقل كهي في ما أفعل والباء رائده وكذا قل الدما مبي الهمزة على هذا
 القول للتعدية والباء رائده ثم دل ويحذف أن تكون الهمزة عليه لتسير صورة
 والباء للتعدية لا رائدة وأصل اكرم يريد اكرم زيد أي ساردا ككرم ثم غير
 الماصي بالامر وحى بالباء التعدية التي تصير الفاعل مفعولا وقيل اكرم يريد
 صار المعنى اعمل يريد اثم اذا كرم اه المعصاة يعلم تقصير الشارح
 وصرح كلام الدما مبي ان المراد بالتعدية التعدية الخاصة التي تعاقب فيها
 الباء الهمزة ومقتضى قول المعنى والباء معدية مثلها في امر يريد أن

المراد بالتعدية التعدية العامة وان ابقاء الالصاق (قوله الضمير للحسن)
 أى المفهوم من احسن والتقدير احسن يا حسن يزيد أى دمه والزمره اه
 تصریح ولذلك لزم الضمير صورة واحدة ويرثه أنه يقال أحسن يزيد يا عمرو
 اذ لا يتخاطب شيان في حالة واحدة اه دما ميني (قوله للخطاب) فعنى
 أحسن يزيد اجعل يا خطاب زيد احسن أى صفة بالحسن كيف شئت اه
 دما ميني (قوله وانما التزم الخ) جواب سؤال واراد على من قال الضمير
 للخطاب (قوله للماعرفت) أى من انه مفعول به او مشبه بالمفعول به (قوله
 كما أوفى الخ) تتميل لقوله بأفعل انطق الخ على اللف والنشر المرتب (قوله
 لتصل به الفائدة) أى المطلوبة وهى التعجب من حال شخص مخصوص
 بخلاف تخوف ضربت رجلا فان المقصود الاختيار بوقوع الضرب على شخص
 ما (قول وحذف مائه) أى من حاله والسين والتاء فى استيعاب زائدان
 أو للصيرورة وشرط فى التصريح لحذف المتعجب منه منصوبا كان أو مجرورا
 ولا وجه لاقصا ر البعض فى نقل هذا الشرط عن التصريح على المجرور ان
 يكون ضميرا قال البعض فلا يجوز الحذف فى نحو احسن يزيد لعدم الدليل عند
 الحذف ولا فى نحو زيد احسن يزيد لان الاظهار فى موضع الضمير فى نحو ذلك
 لثبوت ثبوت بالحذف اه وعلى قياس ذلك لا يجوز الحذف فى نحو ما احسن
 زيد او زيد ما احسن زيد الا يقال المتعجب احسن من التعليل جواز الحذف
 فى نحو ما احسن زيد او احسن يزيد ادا كان ثم دليل كالموقف ذلك فى مقام
 الثناء على زيد لا تمنع كون المحذوف فى ذلك اسمنا ظاهرا ونحذفكم بأه ضمير
 يرجع الى المنى عليه فى المقام فتنطق (قوله معناه يضح) أورد عليه سم انه
 قد يقيه أنه لا يكفي مطلق الفهم بل لابد من الوضوح الذى هو قدر زائد على
 مجرد الفهم مع أن الظاهر الذى يدل عليه كلام التوضيح الا كفاء بمطلق
 الفهم وفى تعبيره بقداشارة الى الجواب بحمل الوضوح على الانفهام (قوله
 فشاذا) الوجه عندى أنه ليس بشاذا وانه لا يشترط هذا الشرط بل المدار
 على وجود دليل المحذوف (قوله لان لزومه للجراح) ولما لم يلزم الفاعل فى
 نحو كفى زيد الجراح تمنع حذفه وان كان فى حكم الفضلة بالنسبة لثابت
 اذ لا يقال كفى عند (قوله لزوم ابراره حينئذ) أى حين استتر فى الفعل

انصبته) أى حتما للماعرفت
 (كما أوفى خليليا واصدق
 بها) يتبدله بشرط المنصوب
 بعد افعال والمجرور بعد افعال
 ان يكون مختصا بالتوصل به
 الفائدة كما أورد اليه تمثيله
 فلا يجوز ما احسن رجلا
 ولا احسن برجل انتهى
 (وحذف مائه نجيبت استيع)

منه صوابا كما ومجرورا (ان
 كان عند الحذف معناه يضح)
 أى يتضح فالأول كقوله
 جرى الله عنا والجزء بقضه
 ربيعة خيرا ما اعفوا كوما
 أى ما اعفهم واكرمهم والثانى
 وشرطه أن يكون أفعلا
 معطوفا على آخره كورمه
 مثل ذلك المحذوف ذكره فى
 شرح الكافية نحو اسمعهم
 وأبصر أى بهم وأما قوله
 فذلك ان يلقى المية يلقها
 حميدا وان يستغن بوما فاجر
 أى فشاذا * يتبدله * انما
 جاز حذف المجرور بعد افعال
 مع كونه فاعلا لان لزومه للجرح
 كماه صورة الفضلة لجاز فيه
 ما يجوز فيها وذهب قوم منهم
 الفارسي الى انه لم يحذف وانه استتر فى الفعل حين حذف الباء وذهبون حينئذ

في التثنية والجمع والاعتراف
من الصيغ لا يقبل الاستار
كأن اكرم سا (وفي صكلا
الغالب) المدكورين (وما
لما مع تصرف محكم حقا)
اكون محبوه على طريقة
واحدة أدل على ما راده
فلا زل في الماضي كسارك
وعسى والثاني في الامر كعلم
عسى اعلم وقيل ان علة
خودهما انهما ما عسى
الحرف الذي كان حقه ان
يوصع للمعجب فلم يوصع (وصعها)
من دي ثلاث صرفا قابل يصل
ثم عيردي انه ما عيردي وصف
بصاهي اشهلا وعير سالت
سه لفعلا أي لا يني هدا
الفعلا انما استكمل
ثماسة شروط * الاول ان
يكون فعلا فلا يبين من
الحلف والحلف لا يقال
ما أحله وما أحره وشد
ما أدركه أي ما أحبه يدها
في العزل وهو من قواه سم
امرأة ذراع نعم ادعى ابن
القطايع انه سمع درجت المرأة
حق يدها في العزل وعلى

وأحيب أن عدم امراره للحافه بضمير أهول في نحو ما أحسن ريدا اكمل
يجمع الضمير في أحسن لم يجمع في أحسن به مع ما مع اتصاف المعلى في المعنى
أو انكوه في تركيب حري مجرى المثل الذي لا يعبر (قوله كأن أكرم سا)
فد يقال لا مانع من ان يلتزم الفارس امتناع الاستنار في هو هذا ويخص
الاستنار بغيره مما يصح استناره فأداه سم (قوله وفي كلا المعلى) متعلق
بلمر وكذا قد ماله نصب على الظرفية أي في الزمن القديم وكذا انكم
والباقي بحكم سنية وأراد بالحكم كون المحي على طريقة واحدة أدل على
المراد وقوله ليكون المح بدل اوسان من قوله بحكم حقا وانهم ما عسى
اللعجب كما قاله سم (قوله منع تصرف) اعلم أن عدم تصرف أهول اما تصرفه
من طريقة الافعال من الدلالة على الحدث والزمان كنهم وبش أو الاستعناء
من تصرفه تصرف غيره وان دل على ما ذكره ويرد ما استعنى من
ما سبه اما ما عسى ترك وعدم تصرف أهول اللعجب لكلا الامرين (قوله
ليكون محبوه) أي كلا المعلى وأراد المعبر بنظر اللفظ كلا (قوله أدل
على ما راده) أي من التعجب واما كس محبوه على طريقة واحدة أدل
لان التصرف به ونقله من حاله الى حاله مما يشترط وال المعنى الاول (قوله
من دي ثلاث) أي من مصدر أهول دي ثلاث (قوله صرا) أي تصرفا تاما لانه
المبادر عد الاطلاق شرح مالا تصرف له اصلا كنهم وبش وعسى وليس
وماله تصرف ناقص كيرد ويرد (قوله فان وصل) أي يرياده وقوله ثم أي
يكفي بمروره (قوله بضا هي اشهلا) أي في الورى وكون مؤش على فعلاه
(قوله أي لا يني الخ) احد الحصر من قيد الاحتراز اعنى قوله من دي ثلاث
الخ (قوله ان يكون فعلا) أحده من كون الاوصاف المد كورة لموصوف
متقدر وهو الفاعل لان مجبه وعه الا يكون الاله (قوله لا يبين من الجلب)
يكسر الحليم الرجل الجاني (قوله فلا يقال ما أحله) أي لبنائه من غير
فعل لكن في القاموس حلف كفرح جلفا وحلافة فأنبت له فعلا وحيد
يى من فعله ما أحله (قوله ما أدركه) بالدال المتجمة والمعين المهملة (قوله
ذراع) كجاء وقد بكسر كذا في القاموس (قوله هم ادعى ابن القطايع
الخ) استدراك على ما دله المنتضى انه لم يجمع له فعل وفي بعض النسخ ابن

هذا يكون الشد ومن حيث البناء من فعل المفعول * الثاني ان يكون ثلاثيا

التطابق بالثون والاول هو الظاهر لانه الذي من أئمة اللغة (قوله فلا بينان
من دخرج الخ) أي لما يلزم عليه من حذف بعض الاسول في الرباعي المجرد
وحذف الزيادة الدالة على معنى مقصود في غيره كالشارع والمطاوعة
والطلب في نارب وانطاني واستخرج قاله المصريح (قوله الافعل) استثناء
من منه هو قوله أن يكون ثلاثيا فكا أنه قال فلا بينان من غيره الافعل
او من معطوف محذوف والتقدير من دخرج وشارب واستخرج ونحوها الا
أفعل (قوله ففعل يجوز مطلقا) هذا رأي سيوي وخياره المصنف في
التسهيل وشرحه (قوله اغير انقل) أي اغير نقل الفعل من اللزوم الى التعدى
أو من التعدى لواحد الى التعدى لاثني او من التعدى لاثني الى التعدى
لثلاثة بأن وضع الفعل على الهمزة (قوله نحو ما أظلم هذا الليل) فان فعل
التعجب المذكور وان كانت همزة للنقل والتعدية كما سيذكره الشارح في
الخاصة معني من أفعل الذي همزة لغير النقل وكذا يقال في المثال الثاني
وقوله وشذ على هذين القولين الخ) أما الشذوذ على اول القولين فظاهرا وأما
على ثانيهما فلان الهمزة في المثالين للنقل من التعدى لواحد الى التعدى
لثني فان الاسل عطا زيد الدراهم أي تناولها ولى المعروف أي تناوله
(قوله وما أملاهم القربة) كذا في نسخ وفي نسخ وما أملاهم القربة وكلاهما فاسد
أما الاول فن وجهين الاول ان فعل التعجب لا يصب لفظا الا مفعولا
واحد الثاني ان ما أملاهم مفعول من ملاء الثلاثي لان امتلا الخماسي والذي
سيصرح به الشارح انه من امتلا الخماسي واما الثاني فن الوجه الثاني
فدعوى البعض ظهروا أملاهم القربة غفلة عن كلام الشارح والذي يحفظ
الشارح ما أملاهم القربة وهي الصواب (قوله لانهم ما من اتقى وامتلات) *
لم يأخذوها من اتقى بمعنى خاف وملا بمعنى امتلا فلا يـ وبنان شاذين
لبدورهما أفاده في التصريح (قوله وشذ ما أعساه وأعس به) تبع في ذلك
المصنف حيث قال في شرح التسهيل وشذ ما أعساه وأعس به بمعنى ما أحقه
واحقق به فبنوه من فعل غير متصرف اه وظاهره الدماغي بني بان الفعل
الجاسم دعسي التي هي من افعال الرجاء وليس قواهم ما أعساه وأعس به من
عسي المذكورة كما ينشأ على قوله بمعنى ما أحقه واحقق به (قوله أن يكون

فلا بينان من دخرج وشارب
واستخرج الافعل ففعل
يجوز مطلقا وقيل يمتنع مطلقا
وقيل يجوز ان كانت الهمزة
لغير النقل نحو ما أظلم هذا
الليل وما أقفر هذا المكان
وشذ على هذين القولين
ما أعطاه للدراهم وما أولاه
للعروف وعلى الثلاثة ما أتقاه
وما أملاهم القربة لانهم ما من
اتقى امتلات وما أخصره
لانه من اختصر وفيه شذوذ
آخر سيأتي * الثالث
ان يكون متصرفا فلا بينان
من نعم وبئس وشذ ما أعساه
وأعس به * الرابع ان
يكون معناه قابلا للتفاضل
فلا بينان من فنى ومات *
الخامس ان يكون

تأمل فلا يبينان من نحو كن وتطل وبات وصاروا كادوا ما قواهم ما أصح ابردها وما أمسى اذ فاهما فان التعجب فيه داخل على ابرد وادما واصح ٧٤ وأمسى ذات ذلك السادس ان يكون مبتدأ فلا يبينان من

متى سواء كن ملأ ما مننى
نحو ما عا ج بالذواء أى ما انتفع
به أم غير ملازم كما قام
السابع ان لا يكون اسم فاعله
على أفعل فعلاء فلا يبينان
من صرح وشمل ونحضر الزرع
التامس ان لا يكون مفعلا
للمفعول فلا يبينان من نحو
ضرب وشذ ما انحصر من
وهين وبعضهم يستثنى
ما كان ملازما للصيغة ففعل
نحو عنت بجاحتك وزهى
علينا يعجزنا أعناء بجاحتك
وما أرهاه علينا قال فى
التسهيل وقد يبينان من فعل
المفعول ان أمن اللبس
تبيين الأول بقى شرط
ناسخ لم يذكر هنا وهو ان
لا يستغنى عنه بالمصوغ من
غيره فمما قال من القائله فانهم
لا يقولون ما قبله استغناء بما
أكثره قلته قال فى التسهيل
وقد يغنى فى التعجب فعل
من فعل مستوف للشرط
كما يغنى فى غيره أى نحو ترك

تأمل أى لانه لو قيل ما كونه زيدا قائما لم ينسب الفعل لشئ من ولا يجوز
حذف تأملا لانتفاع حذف خبر كن ولا جره باللام لانتفاع جرا الخبر باللام
إفاده الشاطبى قال فى التصريح وحكى ابن السراج والزجاج عن السكوتيين
ما كونه زيدا قائما مناه على أصلهم من ان المتصوب بعد كان حال (قوله فلا
يبينان من منى) أى لا لتبانه بالمتب (قوله نحو ما عا ج بالذواء) مضارعه
يعجز واعترض به قد جاء فى الاثبات كفى وإذا قالى ويجاب بأن ذلك نادر
واما عا ج يعود بمعنى مال يميل فيستعمل فى الاثبات (قوله ان لا يكون اسم
فاعله على أفعل) أى لتعهم بآء أفعل التفضيل منه لانه لو نى منه أفعل
التفضيل لانتبس بالوصف وفعل التعجب كأفعل التفضيل فى امور كثيرة
تتوابعها منه كما تتوابعها أفعل التفضيل منه كذا على فى شرح التسهيل
(قوله ان لا يكون مفعلا للمفعول) أى دفعا للبس المبني من فعل المفعول
بالمبني من فعل الفاعل (قوله من وجهين) هما كونه من غير ثلاثى وكونه
من المبني للمفعول (قوله عنت بجاحتك) كذا فى نعيج باسقاط ما وهى
الصواب وفى أخرى ما عنت بزيادة ما وهى خطأ كما لا يخفى (قوله فيجيز
ما أعناه الخ) أى لا من اللبس (قوله ان أمن اللبس) أى بان كان الفعل ملازما
للبناء للتعجب ولأو غير ملازم وقامت قرينة على انه مبني من فعل المفعول
فهو وأعم من مذهب البعض المتقدم وقصر البعض أمن اللبس على كون
الفعل ملازما للبناء للمجهول فيكون ما واما المذهب بعضهم لا دليل عليه ولا
داعى اليه (قوله لم يذكر هنا) أى وأشار اليه فى التسهيل كآية عليه الشارح
بقوله قال فى التسهيل الخ ولم يذكره هنا لان الخارج به ألفاظ قليلة جدا (قوله
سكر الخ) أى فالصومع ما أكثر سكره لا ما أسكره وكذا ما بعده (قوله وقد
الخ) اعترضه الشاطبى وأقره البعض بأن منع بناء فعل التعجب من القيام
والفعل ودوالجوس لفق شرط قبول الفضل وعندى فيه نظر لانها تقبل
الفضل من حيث طول زمنها (قوله أى بتدريده الى ذلك) بيان

فانه أخفى من ودع وهى فى شرحه من ذلك سكر وقعد وجلس شتى قام وقال من

للتعجب
القائله رزاد غيره قام وغضب ونام وعن ذكر السبعة ابن عمقور وهذا ما فيها غير صحيح لأن سيبويه حكى
ما أتوه الثاني مذهبهم من الشروط أن يكون على فعل بالضم أصلا أو تنوين بلا أى يقدردته الى ذلك

لأنه قيل (قوله لانه فعل غريزة فيصير لازما) المتبادر منه أن الغرض من
هذا القول صبر ورته لازما وقضية عدم الخويل إذا كان فعل بالفتح أو
بالضم كسبر لازما وهو خلاف الإطلاق هذا القول مع أنه يرد عليه أيضا أن
الخويل لا يتعين طريقا لصيرورة الفعل لازما لحصوله بتنزيله منزلة اللازم
بقطع النظر عن مفعوله فاعرفه (قوله واقعا) أي غير مستقبل (قوله والعجيج
عدم اشتراط ذلك) أي المذكور من كونه على فعل أصلا وتحويله لا وكونه
واقعا وكونه دائما أما الأول فلما مر ولان فعل بالفتح وفعل بالكسر يشاركان
فعل بالضم في قبول همزة النقل فتقدير ردهما عند بناء فعل التعجب منهما
إلى فعل لا حاجة اليه ولان من الأفعال أنوار فضت العرب صوغها على
فعل بالضم وهي المضاعف والمعتل العين والمعتل اللام فاذا تعجبت من شيء
منها لم تقدر رده الصيغة إلى فعل للرفض المذكور قال الدماميني وأصاحب
المذهب الأول أن يقول لو كانت الهمزة للنقل من غير رده إلى فعل
بالضم لزم في مثل ما أعلم زيد انقص مفعول لانه كان يتعدى إلى مفعولين
وبعد التعجب يتعدى إلى مفعول واحد ولك أن تقول المفعول الثاني مقدر
مجرد وبالبناء على القاعدة الآتية قبيل الخاتمة أي ما أعلم زيد ابكذا أو أن
ما أعلم زيد اصوغ من علم المنزل منزلة اللازم فتقطن وأما الثاني فليجوز
ما أحسن ما يكون هذا الطفل وليس بواقع وأما الثالث فليجوز ما أشد
البرق وليس بدائم (قوله واشدد أو أشد الخ) المتبادر منه أن اشدد أو أشد
مصوغان من فعل مستكمل للشروط لان المقصد من الاقبات بنحو واشدد
وأشد الخصاص من صوغ فعل التعجب من فعل لم يستكمل الشروط مع ان
اشدد واشد مصوغان من غير ثلاثي وهو اشتد الخ مما سي على الظاهر اذا لم يعلم
ورود أشد الرباعي فعلا الا فيما قال صاحب الصحاح والقاموس أشد الرجل
إذا كانت معه دابة شديدة والصوغ من هذا في أشد استخراجا بعيد ثم
رأيت بخط بعض الفضلاء مناصه قوله واشدد أو أشد الخ فعلا ما المصوغان
منه شد ثلاثيا كما ذكره الناطم في شرح العمدة وبهذا يدفع اعتراض ابن
هاشر بأنهم ما من غير ثلاثي مجرد فلم يستكملوا الشروط في انفسهم ما فكيف
يتوصل بهم ما إلى غيرهما اهـ (قوله أو شبههما) أي كأكثر وأكبر

لانه فعل غريزة فيصير لازما
ثم تلحقه همزة النقل
وبعضهم أن يكون واقعا
وبعضهم أن يكون دائما
والعجيج عدم اشتراط ذلك
(واشدد أو أشد أو شبههما) *

كـ أو مؤولا (بعد) أى
عندما أفعال (ينصب *
و بعد أفعال حرة بالبايحب)
فتقول في التعجب من الرائد
على ثلاثة وما الوصف
منه على أفعال ما أشد وأعظم
دحرته أو اطلاقه أو حجرته
أو أشد أو أعظم بها وكذا
المنق والمني للفعول الآن
مصدرهما يكون مؤولا
لا صريحا نحو ما أشد
أن لا يقوم وما أعظم ما ضرب
وأشد بهما وأما الفعل
الناقص فانه قلنا له مصدر
من النوع الأول والآخر
الثاني تقول ما أشد كونه
جيدا أو ما أكثر ما كان
محنا أو أشد أو أكثر بذلك
وأما الجامد والذي لا يتفاوت
معناه فلا يتعجب منه ما البينة
(وبالندور احكم غير ما ذكره)
ولا تقسمه على الذي منه أثر
أى حق ما جاء من العرب من
فعل التعجب مبنيا على ما لم
يستكمل الشروط أن يحفظ
ولا يقاس عليه لندوره من ذلك
قوامه ما أخصره من اختصر

واظنم (قوله يخالف ما بعض الشروط) أى يخلف فعلى التعجب
المأخوذ من عاذ كمال في التصريح ولا يختص التوصل بأشد ونحوه بما قد
بعض الشروط بل يجوز فيما استوفى الشروط نحو ما أشد ضرب زيد لعمره
أه ولا يرد هذا على الماطم لأن مراده يخلف وحوا (قوله نحو ما أكثر أن
لا يقوم) اعترضه سم فقال هلا جاز المصدر الصريح مضافا إليه العدم
أو الانتفاء واعترضه زكريا فقال لا ينبغي أن المقصود والتعجب من عدم قيامه
مطلقا الرمن الماضي فكيف يقال ذلك وأن للاستقبال قال سم وقد يحاب
بأن الصيغة صارت للانشاء وانسلخ عنها معنى الزمان وبه أن هذا في صيغة
فعل التعجب والاعتراض بغيرها ويظهر رأيهم أن التعجب من عدم قيامه
في المستقبل ومن عدم قيامه في الماضي وأنه يقال في الثاني ما أكثر أن لم يتم
لأن أن مع لم ليست للاستقبال فتأمل (قوله فان قلنا له مصدر) أى بناء على
أن الفعل الناقص يدل على الحدث وقوله والآخر بناء على أنه لا يدل عليه
والراجح الأول كما مر في محله (قوله فلا يتعجب منهما) قال البعض بفي
ما لا فعل له والظاهر أنه لا يتعجب منه أيضا لانه لا مصدر له حتى يوثق به بعد
أشد منه وبالأوجروراه والمنجى عندي أنه يتعجب منه بزيادة ما المصدرية
أو ما معناه يقال ما أشد حار نبيه أو ما أشد كونه حارا ما حفظه
(قوله وبالندور الخ) اعترضه بأنه لا حاجة إليه بعد تقريره الشروط ولتناسل
الاحتياج إلى قوله وبالندور الخ فهو يعني عن قوله ولا تقسم الخ اذ معلوم أن
النادر لا يقاس عليه والجواب أنه أتى بالشرط الأول إشارة إلى أن الشروط
مع نادرا تختلفها لدفع توهم أن الخ لا تختلف ثم لما كان النادر قد يطلق على
القليل الذي يقاس عليه فتكون تلك الشروط شروطا للكثرة قال ولا تقسم
الخ ذكره الشاطبي (قوله اثر) أى نقل (قوله ما هو وجه) في القاموس
الهورح محرركة طول في حم وطيش ونسرع والهورج الناقصة المسرعة كان
بها هو ما وفيه أيضا حق ككركم حقا بالهم وبضمين وحماقة وانحرق
واستحقق هو وحق قليل العقل وفيه أيضا الأرض الأخرج في منطقته
والأحق المخرج وقدر عن مثله عونه ورعا محرركة وذكر صاحب ضياء
الحلوم الأخرج في فعل شخ العين بفعل بكسرهما فعليه وعلى ما تقدم يتعذر

كانهم حملوها على ما أجهله وقولهم ما أصابه واعتس به وقولهم أقم به أى احقق به بنوهم وقولهم هو قن
بكذا أى حقيق به ولا فعل له وقالوا ما أجنبه وما أوقعه من حر وريح وهما مميّنان للفعل وغير ذلك
(وهذا الباب ان يقتضيه معموله) عليه (ووصله الزما وفصله) منه (بظرف أو بحرف جر) متعلقين
بفعل التعجب (مستعمل والخلاف في ذلك المستقر) فلا تقول ما زيدا أحسن ولا يزيد أحسن وان قيل
ان يزيد مفعول به وكذلك لا تقول ما أحسن يا عبد الله ٧٧ زيد أولا أحسن لولا بخله

يزيد واختلفوا في الفصل
بأظرف والمجرور والمتعلقين
بأفعل والصحیح الجواز
كقولهم ما أحسن بالرجل
ان يصديق وما أفجع به أن
يكذب وقوله
خليلي ما أحرى بذى اللب
ان يرى صبروا والمكن
لا سبيل الي الصبر * وقوله
واحرأاحالت بأن اتحوّلا
فان كان الظرف والمجرور غير
متعلقين بفعل التعجب امتنع
الفصل به ما قال في شرح
التسهيل بلا خلاف فلا يجوز
ما أحسن بعرف أمر أولا
ما أحسن عندك جالس أولا
أحسن في الدار عندك
يجالس * تنبيهات * الأول
قال في شرح الكافية لا خلاف
في منع تقديم المتعجب منه على

النطق بقول المؤلف وهي من فعل فهو أفعل اه عبد القادر على ابن الناطم
(قوله كأنهم حملوها على ما أجهله) أى لما سبته له في المعنى وهو بيان
للسوغ في الجملة (قوله أقم به) قال جماعة مثله ما أجدره بكذا ورتبان
ان القطاع: كذا أجدر فعلا فقال يقال جدر جداره صار جديرا أى حقيقا
(قوله ان يقتضيه معموله عليه) أى لعدم تصرفه (قوله أو بحرف جر) أو
مانعة خلوفتجوز الجمع فيجوز الفصل بجمع موع الظرف والجار والمجرور وهذا
ما يقتضيه القياس على ما سبق في غير موضع وان خلافة كلام الدماميني الذي
أقصر عليه شيخنا والبعض (قوله فلا تقول ما زيدا أحسن) ولا يزيد
ما أحسن كما فهم بالاولى (قوله وان قيل ان يزيد مفعول به) أى كما هو رأى
الفراء ومن وافقه (قوله واختلفه) وفى الفصل بأظرف الخ محل الخلاف ما
أدلم يكن في المفعول ضمير يعود على المجرور والاتين الفصل نقله السيوطي
عن أنى حيان وبهذا يعلم ما في غالب أمثلة الأشارح لمحل الخلاف من
المؤخذة قاله سم (قوله وأما الخ) صدره * أقيم بدار الحرب مادام حربها
والشاهد في اذاحالت فانه ظرف لأحر فاصل بينه وبين معموله (قوله ولا
أحسن في الدار عندك) كذا في نسخ وهو يدل على ما قلناه من جواز الفصل
بجمع موع الظرف والجار والمجرور وفى نسخ ولا أحسن في الدار أو عندك
(قوله عن غير الظرف والمجرور) أى عن الفصل بغير الظرف والمجرور (قوله
كقول على الخ) أى في حق عمار بن ياسر حين رآه مقتولا وهو نثر لا نظم
وقوله مجذلا أى مرميا على الجسد البالغ بالفتح وهى الارض (قوله لمنعهم ان

فعل التعجب ولا في شرح الفصل بينهم ما بغير ظرف وجار ومجرور وتبعه الأشارح في نفي أصل الخلاف عن غير
الظرف والمجرور قال كالحال والمناذى لم يكن قد أجاز الجرمى من البصريين وهشام من الكوفيين الفصل
بالحال نحو ما أحسن مجردة هنداء وتوردى الكلام الفصح ما يدل على جواز الفصل بالتداء وذلك كقول على
كرم الله وجهه اعزز على ابا اليقظان ان ارأسه ريعا مجذلا قال في شرح القسمير وعدا صحیح تنبيهات
وأجاز الجرمى الفصل بالمصدر نحو ما أحسن احسانا زيدا ومنعه الجوهري عنهم أن

يكون له مصدر وأجاز ابن كيسان الفصل بلولا ومضوم ما نحو ما أحسن لولا بخلافه زيدا ولا حاجة على
 ذلكم الثاني قد سبق في باب ٧٨ كذا انتهى أراد كثيرا بين ما وقع في التعجب نحو ما كان

أحسن زيدا ومنه قوله
 من أمه من أجابك آخذا
 به الذي يجنبها هوى وعنادا
 ونظيره في الكثرة وفتح
 ما كان بعد فعل التعجب
 نحو ما أحسن ما كان زيدا
 مصدرية وكان تامة رافعة
 به رعايا الفاعلية فان قصد
 الاستقبال جيء سيكون
 انما لا يغير ما تعلق بفعل
 التعجب من غير ما ذكرنا
 ان كان فاعلا نحو ما أحب
 زيدا الى هرو والافعال
 ان كان من مفعول علما أو جهلا
 نحو ما أعرف زيدا بعمر ووما
 اجل خالد ايكرويا للام ان
 كان من متعدده نحو ما أضرب
 زيدا لعمرو وان كان من متعد
 بحرف جر فيها كل متعد
 به نحو ما أغضبني على زيد
 ويقال في التعجب من كذا
 زيد الفقراء الثياب ولحق
 عمرو بشرا صديقا ما أكره
 زيد الفقراء الثياب وما ألحق
 عمر البشر صديقا وانصاب

يكون له) اي له فعل التعجب مصدر لكونه لانشاء التعجب فأنشبه ما لمصدر له
 كنتم وبئس اه دما ميني (قوله فاعلا مصدرية الخ) اي رمي ومذموا
 في محل نصب مفعول فعل التعجب واجاز بعضهم جعل ما احسن موصولا وكان
 ما قصة ونصب زيد على انه خبرها وضعت في المعنى (قوله فان قصد الاستقبال
 جيء سيكون) هذا ميني على الصحيح المتقدم من عدم اشتراط صكونه واقعا
 (قوله ما تعلق بفعل التعجب) اي ما عمل فيه فعل التعجب وقوله من غير
 ماد كرا اذ يماز كرا تعجب مر وصفه من حوبا أو محرورا ويحتمل انه اراد
 به الظرف والمحرور والمفعول هما بين الفعل ومفعوله التعجب من وصفه
 ولا مانع من ارادته معا (قوله بالي ان كان فاعلا) وانما يكون ذلك بعد
 مفهوم حب أو بغض اه دما ميني (قوله ان كان من متعدده) اي
 بنفسه بدليل ما بعد (قوله نحو ما أضرب زيدا العمرو) مثله ما أحب زيدا
 لعمرو فزيد فاعل الحب ومحرو ومفعوله ~~بمعنى~~ ما أحب زيدا الى هرو
 (قوله بمدلول عليه بأفعل) اي بفعل مقدر مدلول عليه بأفعل لا بأفعل لما
 علمت من انه لا ينصب الا مفعولا واحدا تقديره في الاوّل يكسوهم وفي الثاني
 يظنه (قوله ما عدم التعدي) اي ما عدم اصله الذي يصيغ منه التعدي
 (قوله في الاصل) اي قبل التعجب وقوله أو الحال اي في حال التعجب وهو
 مبني على ان من شروط التعجب ان يكون الفعل على زنة فعل اصلا أو نحو بلا
 وتقدم ما فيه فاهمزة على الصحيح من عدم اشتراط ذلك لتعدية الفعل الى
 مفعول كان قبلها فاعلا (قوله وهمزة أفعل للصيرورة) اي لصيرورة
 المتعجب من وصفه ذا كذا كأخذ البعير والبساء زائدة هذا على الصحيح
 من انه ماض في المعنى واما عنده من جعله امرا لفظا ومعنى فقد اسلفناه (قوله
 ويجب تصحح عينها) اي دون لامها محلا على اسم التفضيل حيث قالوا
 اقول وايصح وادعى واري (قوله ويجب فلان فعل الخ) اي كسأتق في قوله
 وفلان فعل في التعجب التزم (قوله وشذ تصغيرا فعل) اي بنوع العين وقد نسيح

الآخر بمدلول عليه بأفعل لانه خلافا للسكونيين ما تحته همزة أفعل في التعجب لتعدية ما عدم الشارح
 التعدي في الاصل نحو ما ألحق زيدا او الحال نحو ما أضرب زيدا وهمزة أفعل للصيرورة ويجب تصحح عينها
 ان كانا مفعولين نحو ما ألحق زيدا او ألحق زيدا وبعده فلان فعل المضعف نحو ما أشد دحمة زيدا وشذ تصغيرا فعل

الشارح الناظم في جعل تصغير أفعل شاذاً وعزواطرده الى ابن كيسان
 فقط والذي في المغني ان النحويين أحازوا تصغيره بقياس لشبهه بأفعل
 التفضيل وزنا واصلا وافادة للبالغة وأرادوا بالاصل الفعل المصوغ منه ثم قال
 ولم يحل ابن مالك اختيار قياسه الا عن ابن كيسان وليس كذلك قال أبو بكر
 ابن الأنباري ولا يقال الا لمن صغرسته اه قال الدماميني قال أبو حيان ما حكاها
 ابن مالك عن ابن كيسان هو نص كلام البصريين والكوفيين أما الكوفيون
 فانهم اعتقدوا اسمية أفعل فهو عندهم مقبس فيه وأما البصريون فنصروا على
 ذلك في كتبهم وان كان خارجا عن القياس (قوله مقصودا على السماع)
 مستغنى عنه بقوله وشذولم يسمع الا في أحسن وأملح كما قاله الدماميني وتقدم له
 في المغني عن الجوهري

* (نعم وبئس وما جرى مجراهما) *

أي في المدح والذم كعباد وساء واعلم أن نعم وبئس استعمالين * أحدهما ان
 يستعملان متصرفين كسائر الافعال فيكون لهما مضارع وامر واسم فاعل
 وغيرها وهما اذا ذاك للاخبار بالنعمة والبؤس تقول نعم زيد بكذا ينعم به فهو
 ناعم وبئس ببأس فهو بئس * الثاني ان يستعملان انشاء المدح والذم وهما
 في هذا الاستعمال لا يتصرفان نظروهما عن الاصل في الافعال من
 الدلالة على الحدث والزمان فأنشأ الحرف والكلام عليهما هنا باعتبار هذا
 الاستعمال وتجرى فيهما على كلال الاستعمالين اللغات الآتية في
 الشرح أفاده الشاطبي (قوله فعلا) خبر مقدم لنعم وبئس (قوله بدليل فيها
 ونعمت) أي لان ناء التأنيث الساكنة من خصائص الافعال وبدليل ما حكاها
 الكسائي من قولهم نعمار رجلين ونعم وارجالا لان نعمائر الرفع البارزة المتصلة
 أيضا من خصائص الافعال (قوله واسمان عند الكوفيين) أي مبنيان على
 الفتح لتضمينهما معنى الانشاء وهو من معاني الحروف وأورد عليه أن المفيد
 للانشاء الجملة بهما والآن نعم وبئس فقط ويحجب بأنهما الاعمدة في افادة
 الانشاء وفي الدماميني نقل عن البسيط من قال باسميته ما خاب بعدهما
 هو فاعل عندنا ينبغي ان يكون تابعا عندهم لنعم بدلا أو عطف بيان والمعنى
 المدح والرجل زيد اه قال سم ويبقى الكلام في نحو نعم رجلا زيد ويجعل

مقصودا على السماع كقوله
 يا ماما لم يلح غزلا ناشدنا
 من هو يا ذكن الضال والسهل
 وطوره ابن كيسان وقاس
 عليه افعل نحو واحد يس بزبد
 والله أعلم

(نعم وبئس وما جرى مجراهما) *

فعلان غير متصرفين * نعم
 وبئس) عند البصريين
 والكسائي بدليل فيها ونعمت
 واسمان عند الكوفيين
 بدليل ما هي بنعم الولد ونعم
 البصر على بئس العير وقوله

أن يقال ان روحه لا يتميز عن النسبة التي تضمنها نعم بمعنى المدح أي
 المدح من جهة الرجولية زينة ويحمل أنه حال ثم قياس ما ذكر في
 نعم الرجل جر الولد فيها استدلوا به من قوله ما هي نعم الولد أي ما هي
 بالمدح الولد ولعلهم يروونه بالجرفان فرض أنهم يروونه بالرفع فلعله
 مقطوع مما قبله وكذا يقال في الغير من قوله على نفس العبراء وفي
 الفارسي من قال باسمية نعم ونس أعز من ما مبتدأ وما بعده ما خبر ويجوز
 العكس كماه أبو حيان في شرح هذا الكتاب (قوله بأكر) أي سريع (قوله
 هو مثل قوله الخ) ضمير هو يرجع إلى المذكور من الشواهد أي إلى مجموعها
 لأنه لا يأتي في البيت لأنه يمنع منه فيه جر طير بأضاق نعم إليه بل تأويله أنه نزل
 نعم منزلة خبر أي بخير طير جعل نعم اسمًا للخبر وأضاقها الطير ونفعه على الحكاية
 لفظة قبل عروض الأهمية قاله بعضهم وهو أولى بما ذكره شيخنا والبعض
 والمثلية في حذف الصفة والموصوف وإقامة الموصول مقامهما هكذا قال
 شيخنا والبعض وفيه أنه لا حاجة في سام صاحبه إلى تقدير الصفة والاصل
 ببليل مقول فيه نام صاحبه بل المحتاج إليه تقدير الموصوف فقط لفظة جعل
 نام صاحبه من الصفة فلا تكن أسير التقليد (قوله لزومه ما انشاء المدح
 والدم) أي والانشاء من معاني الحروف ولا تصرف في الحروف والمراد
 لرويه ما في أحد الاستعماليين فلا ينافي أنهما استعمالا آخر فارقيهما
 الانشاء قال الدماميني وإنما كانا لانشاء المدح والدم لأنك إذا قلت نعم
 الرجل زيد وشتر الرجل عمر وإنما تشيئ المدح وتحدث نعم هذا اللفظ وليس
 المدح أو الدم بوجود خارجي أحد الأزمنة مقصود مطابقة هذه الكلام
 إياه حتى يكون خبرا بل الموجد خارجا جودة الشخص أو رداءه والقصد
 بهذا الصكلام مدحه أو ذمه بالجودة أو الرداء فقطول الاعرابي لمن بشره
 بمولودة وقال نعم الولد هي والله ما هي نعم الولد ليس تكذيبا له في المدح
 اد لا يمكن تكذيبه فيه وإنما هو إخبار بأن الجودة التي حكمت بحصولها
 خارجا ليست بحاصلة فهو وتكذيبا لنفسه الانشاء من الإخبار بحصول
 الجودة فالتكذيب والتصديق إنما يسلطان على ما تضمنه ذلك الانشاء من
 الخبر لا عليه نفسه وكذا الانشاء التجخي والانشاء الذي في كم الخبرية وفي رب

صحت أنه بخير بماكر
 نعم طير وشباب طائر
 وقال الأثولون هو مثل قوله
 همر لا ماليلي سام صاحبه
 وسب عدم تهرقه ما
 لزومه ما انشاء المدح والدم

هذا معنى كلام ابن الحارث قال الرضى وفيه نظر اذهب هذا الذى قررته بطرد
 في جميع الاخبار لانك اذا قلت زيد افضل من عمرو فلا ريب في كونه خيرا
 ولا يمكن ان تكذب في التفصيل ويقال لك انك لم تفضل بل التكذيب انما
 يتعاقب بافضلية زيد وكذا اذا قلت زيد قائم هو خير بلا شك ولا يمكن ان تكذب
 من حيث الاخبار لانك اوجدته بهذا اللفظ قطعا بل من حيث اقيامه فكذا
 قوله والله ما هي بنعم الولد يسان لكون النعمية أى الجودة المحمودة بشيئها
 خارجا ليست بثابتة وكذا في التعجب وفي كم ورب اه ببعض اختصار (قوله
 على سبيل المبالغة) أى لعموم المدح والذم فيها وعدم تخصيصها بخصلة
 معينة عند الإطلاق وعدم التقييد بخصص نحو نعم الرجل زيد بخلاف نعم
 زيد عالما وكان الاولى أن يقول ويفيد ان ذلك على سبيل المبالغة اذا دخل
 لقوله على سبيل المبالغة في تعليل عدم التصرف كما علم (قوله واصلا ما فعل)
 أى بفتح الفاء وكسر العين وقوله وقديران كذلك الخ يفيد ان الوجة الاربعة
 فيها اذا استعملت لانشاء المدح والذم وبعضهم خصها بمتالة تصرفها
 وافصحها كما في الدمامي الكسرة فالكسرة ثم كسر الفاء والعين ثم الفتح
 فالكسرة ثم الفتح فالكسرة (قوله وكسرهما) الوجه اسما لما له من
 قوله وأصلهما فعل لرجوع الضمير الى نعم وبئس بكسرهما ~~فكون~~ (قوله
 حاقية) أى يخرجها الحاق وقوله من فعل أى موازن ففعل بفتح فسكسر
 والمراد افظه فيجوز صرفه بتأويل اللفظ ومنع صرفه بتأويل السكامة (قوله
 وقد يقال في بئس بئس) أى بموحدة مفتوحة ففتحية ساكنة مبدلة من
 الهمزة على غير قياس كذا في الجمع ثم ان كان الابدال في حال المكسرة هو
 قياسى أو بعد الفتح فهو غير قياسى (قوله رافعان) أعربه الفارضى خبر
 مبتدأ محذوف أى وهما رافعان وهو أولى من أعربه نعت فعلا ان لما يلزم
 عليه من الفعل بين الهمزة والموصوف بأجنبي وهو ما يندأ كما قاله الشيخ خالد
 (قوله على الفاعلية) أى على القول بفعليتها وأما على القول باسميتها
 فقد أسلفناه (قوله مقارنى آل) أى المعرفة لانها المنصرف اليها اللفظ
 عند الإطلاق فلا يدخل اللفظ الجلالة والذي (قوله غير مكذب) حال من
 الرضا والمخصوص بالمدح زهير في تمام البيت (قوله وانما لم ينبه على هذا

على سبيل المبالغة واصلا ما
 فعل وقديران كذلك او
 يسكون العين وفتح الفاء
 وكسرهما او بكسرهما
 وكذلك كل ذى عين حاقية
 من فعل فعلا كان كشهد
 أو اسمها كفضذ وقيل قال في
 بئس بئس (رافعان اسمين)

على الفاعلية (مقارنى آل)
 نحو نعم العبد وبئس
 الشراب (أو مضافين لما
 قارها كنعم عقبى السكران)
 ولنعم دار المتقين وبئس
 مشوى المتكبرين أو مضافين
 لمضاف لما قارنها كقوله
 فنعم ابن أخت القوم خير
 مكذب وانما لم ينبه على
 هذا

الثالث لكونه بمنزلة الثاني وقد شبه عليه في التسهيل * تنبيهات * الأول اشتراط كون الظاهر معترفاً بال
أرمضاء الى المرفع أو الى المضاف الى المرفع بها هو الغالب وأجاز بعضهم أن يكون مضافاً الى شئ
ما فيه أو كقوله * نعم ٨٣ * أنه والهيحيا ونعم شياها * والصحيح أنه لا يخاص عليه لقائه وأجاز

لغيره أن يكون مضافاً الى
أكرة كقوله

نعم صاحب قوم لاسلاح لهم
وصاحب الركب عثمان بن عفان
ويقل اجازته عن الكوفيين
وابن السراج وحده عامة
الناس بالضرورة وزعم
صاحب البسيط أنه لم يذكره
غيره مضافاً وليس كذلك بل
ورد لكنه أقل من المضاف
نحو نعم غلام أمث ونعم نيم
وقد جاء مظاهره أن المضاف
علم أو مضاف الى علم كقول
بعض العادلة بنسب عيراته
أنا ان كان كذا وقوله عليه
الصلاة والسلام نعم عدائته
هذا وكقوله

بنس قوم انه قوم طرقوا
قعر وأجارهم لحاوحر
وكان الذي سهل ذلك كونه
مضافاً الى اللفظ الى ما فيه أو
وان لم تكن معرفة وأجاز المبرد
والغارمي اسناد نعم وبنس
الى الذي نحو نعم الذي آمن

(الثالث) يمكن دخوله في كلامه بأن يراد بجماعة قوم أو لوبواسطة (قوله هو
العالب) لا يلتزم مع قوله والصحيح الخ فكان الأولى أن يقول بده هو الرابع
أو غيره ووجدني بعض النسخ الضرب من أول التنبيه الى الواو من قوله
وأجاز وهو مناسب (قوله ونعم شياها) كذا يحط الشارح وفي بعض
النسخ شهاهم بالهاء بدل الموحدة الأولى (قوله والصحيح الخ) وقرئ بين هذا
وبين ما حذروه في باب الاضافة من نحو * الواهب المائة النجاشي وعبداه *
بأن عبدها تابع لما فيه أو قد يقتضي في التابع ما لا يقتضي في التسويج كذا قال
الدهم ولا يخفى أنه لا يتبع في نحو * الودانت المستحقة صفوه * فالأولى
أن يقال باب نعم وبنس لعدم تصرفهما أصح من باب الاضافة (قوله نعم
صاحب قوم الخ) كأن الذي - هل ذلك عند الجاهل وعطف المضاف الى
المخلى بال عليه وعثمان هو المخصوص بالمذح (قوله مظاهره) أي تركيب
ظاهره وانما قال مظاهره لا مكان تأويله يجعل الفاعل ضمير مستترا حذف
تغييره بناء - لي جواز حذف التمييز في مثل ذلك والعلم مخصوص بالمذح
أو الذم وما بعده بدل أو عظم بيان (قوله طرقوا) من الطروق وهو
الانبيان لا لافتر وأجارهم أي فاطمعه وأضيفه هم لحاوحر بنس الواو وكسر
الحاء المهمة أي دببت عليه الوحرة بنفحات وهي نوع من الوزع ووقف
بالسكون على لغريبة (قوله وان لم تكن معرفة) أي لا مزاراة لازمة
وقد ريفه بالعلية (قوله كما يستدان الخ) أي يجامع ارادة الجنس في كل
(قوله كان مفصلاً) أي تمييزاً (قوله والذي ليس كذلك) أي لانه لا يتفرع منه
أل حتى يصلح لكونه مقصراً للضمير (قوله قال في شرح التسهيل الخ) باقي
مبارقة شرح التسهيل على ما في الهمع ومقتضى النظر الصحيح أنه لا يجوز مطلقاً
ولا يجمع مطلقاً بل اذا قصد به الجنس جازوا اذا قصد به العهد منع اه وهو انما
يقبه على أن أل في نعم الرجل حسنة لا عهدية (قوله ولا ينبغي أن يجمع) أي

زيد كما يستدان الى ما فيه أو الجنسية ومنع ذلك الكوفيين وجماعة من
البصريين وهو القياس لأن كل ما كان باعلا لنعم وبنس وكان فيه أل كان مقصراً لا ضميراً المستتر فيه ما
اذا ترعت منه والذي ليس كذلك قال في شرح التسهيل ولا ينبغي أن يجمع

لان الذي جعله بمنزلة الفاعل ولذلك اطرد الوصف ٨٣ به * الثاني ذهب الاكثرون

الى أن آل في فاعل نعم وبئس
جنسية ثم اخذوا فاقيل
حقيقة فاذا قلت نعم الرجل
زيد الجنس كله مدوح
وزيد ندرج تحت الجنس
الفردي من افراده ولهؤلاء
في تقريره قولان * أحدهما
أنه لما كان الغرض المبالغة
في اثبات المدح للمدح جعل
المدح للجنس الذي هوهم
اذا لا بلغ في اثبات الشيء جعله
للجنس حتى لا يتوهم كونه طارئاً
على المخصوص * والثاني
أنه لما قصدوا المبالغة عدوا
المدح الى الجنس مبالغة ولم
يقصدوا غيره مدح زيد فكانه
قيل مدوح بجنسه لا بجه وقيل
مجازاً فاذا قلت نعم الرجل زيد
جعلت زيداً بجميع الجنس
مبالغة ولم تقصد غير مدح زيد
وذهب قوم الى أنها مجازية ثم
اختلفوا فاقيل المعهود ذهني
كما اذا قيل اشترى اللعوم ولا تريد
الجنس ولا معهوداً تقصد
وأراد بذلك أن يقع اسمهم ثم
يأتي بالتفسير بعده فتجيب ما
للأمر وقيل المعهود هو
الشخص المدح فاذا قلت

والصكالية السابقة غير مسلمة (قوله لان الذي)
بمنزلة الفاعل أي بمنزلة اسم الفاعل المحلى بال واسم الفاعل المحلى بال
يقع فاعلاً لنعم وبئس فكذلك ما هو بمنزلة والمراد بكونه بمنزلة أنه مقول به
(قوله جنسية) أي الجنس في ضمن جميع الافراد حقيقة أو مجازاً كما يدل
عليه تقريره الآتي وآل الجنسية بهذا المعنى هي الاستغرافية حقيقة أو مجازاً
وبما عير بعضهم (قوله فاقيل حقيقة) أي أنه أريد بمدحها جميع افراد
الجنس فهذا أو تبعاً للمدح كجاء عليه ما بعده وقوله فالجنس كله مدوح
أي فهذا أو تبعاً وقوله زيد ندرج تحت الجنس أي ثم نص عليه كما يخص
على الخاص بعد العام واعتراض بأن العنوم يؤدي الى التناقض في شئوهم
الرجل زيد وبئس الرجل عمرو وأجيب بأن الشيء قد يمدح ويذم من جهتين
متقابلةين ولا تنافي عند اختلاف الجهة (قوله في تقريره) أي تقرير
كونها للجنس حقيقة وقوله أنه أي السال والشان (قوله جعل المدح
الجنس) أي قصد الجميع افراد مدوح مدحاً على هذا القول (قوله حتى
لا يتوهم) أي فلا يتوهم كونه أي المدح طارئاً على المخصوص وان جنسه
لا يستحق المدح لنفسه حتى تقريرية (قوله عدوا المدح الى الجنس) أي
جعلوه مقابلاً للمخصوص الى الجنس لا قصد ابل تبعاً للمخصوص مبالغة
في مدحه (قوله وقيل مجازاً) أي جنسية مجازاً ووجهه أن المراد بمدحها
المفرد المعين مدحاً أنه بجميع الجنس بجنسه ما تفرق في غيره من السمكيات
فالمدح لذلك المفرد لا غيره من الجنس لا قصد اولاً تبعاً (قوله فاقيل المعهود
ذهني) أي حقيقة معينة في الذهن باعتبار وجودها في ضمن فرد منهم
كما هو شأن مدخول لام العهد الذهني ثم فسر ذلك الفرد الماهم بزيد مثلاً
(قوله ولا معهوداً تقدم) أي في الذكر صريحاً أو كناية أو في العلم كما هو شأن
مدخول لام العهد الخارجي (قوله فتجيب ما للأمر) أي مدح ذلك الفرد
لان التفسير بعد الإبهام أمكن في ذهن المتأمل وأوقع في نفسه (قوله وقيل
المعهود هو الشخص المدح) أي فنه يكون آل للعهد الخارجي (قوله
فكانت قلت زيد نعم هو) أي فيكون الرجل من وضع الظاهر موضع الضمير
وآل للعهد الخارجي الذكرى وهذا ظاهر اذا قدم المخصوص كما في مثال

زيد نعم الرجل فكانت قلت زيد نعم هو

الشارح ماذا أخر كما في نعم الرجل زيد فالظاهر أن الأمر كذلك على القول
 بأن المخصوص مبتدأ خبره الجملة قبله تتقدم المرجع في الرتبة وإن تأخر
 لفظا بخلافه على القول بأنه مبتدأ حذف خبره أو خبر مبتدأ محذوف فعليه ما
 لا الظاهر في مقام الإخفاء ما يدل ولا تكون الاء هاء التثنية حيث اشترط
 تقدم ذكر مدحها كما هو قضية كلاهما وانظر إلى حيث لا يأتى أقسام
 العهد الخارجي (قوله واستدل هؤلاء) أي القائلون بأن الاء للعهد
 مطاوعا ذهنيًا أخرجها كبرشدا ليه تعليله (قوله لم ينع فيه ذلك) أي
 لأن الجنس ثنائي واحد وإن أريد في ضمن جميع أفرادها كقولهم إنا القائلون
 باسم الجنس كافر (قوله للاستغراق) أي للجنس في ضمن جميع الأفراد
 حقيقة بقرينة السابقين (قوله إن هذا المخصوص) أي المثنى أو المجموع
 يفضل أي يوقى أفراد هذا الجنس أي جنس فاعل نعم المثنى أو المجموع
 وأحد الفاعل من كونه المخصوص بالمدح (قوله إذا مازوا) أي فعلوا
 وقسموا رجلين رجلين أو رجالا رجالا أي حالة كونهم أي أولئك الأفراد
 رجالين رجلين في المثنى أو رجالا رجالا في المجموع وحاصله أن القائل نعم
 الرجلان أو الرجال ثنائي أو جمع أولا ثم عزف بالجنسية فهي الجنس
 الاثنى في ضمن جميع أفرادها التي هي مثنيات وجمع الجنس التي في ضمن
 جميع أفرادها التي هي جمع وأما قول البعض وما ذكره لا يظهرا على القول
 بأن أفراد المثنى والجمع مثنيات وجمع وأما على القول بأن أفرادهما آحاد
 فلا اه عطفه لأن محل الخلاف إذا لم تكن الاء في المثنى بجنس الاثنى وفي
 المجموع بجنس الجمع والا كانت أفراد المثنى مثنيات وأفراد المجموع جموعا
 بخلاف القطع بوجود صدق المفهوم على أفرادهم ومعهم الاثنى والجمع
 لا يصدق على الواحد فلا يكون فردا له ما فنعرض بتواجدنا على هذا التحقيق
 (قوله بتوكيد معنوي) أي فلا يقال نعم الرجل كلهم وأنفسهم زيد
 ولا كله أو نفسه زيد لأن الأول مناهة لفظ والتاني مناهة لفظي ولا يقاس
 الأول على قوله الدينار الصقر والدرهم البيض لشذوذه وأيضاليس المقام
 مقام تحقيق الإحاطة بالجنس فلا يثبته أحد حتى يوقى بكل ولا رفع احتمال
 إرادة جنس آخر فلا ينسب للجنس المذكور حتى يوقى بالجنس ~~كذلك~~ قال

واستدل هؤلاء بثبوت وجهه
 ولو كان عبارة عن الجنس لم
 ينع فيه ذلك وقد أجيب عن
 ذلك على القول بأنما
 للاستغراق ما المعنى أن
 هذا المخصوص يفضل أفراد
 هذا الجنس إذا ميزوا رجلين
 رجلين أو رجالا رجالا وعلى
 القول باسم الجنس مجازا ما
 كل واحد من الشخصين كأنه
 على حد نفسه فاجتمع
 جسدان فثبنا ~~بالتأني~~
 لا يجوز اتباع فاعل نعم وبش
 توكيده معنوي قال في شرح
 التسهيل باتفاق وأما التوكيد
 اللفظي

الجمه وروا جازه أبو الفتح في قوله

لعمري وما عمري على بين
لبس الفتى المدعو بالليل حاتم
قال في شرح التسهيل وأما
الذمت فلا ينبغي أن يمنع على
الاطلاق بل يمنع إذا قصد به
التخصيص مع إقامة القاعل
مقام الجنس لأن تخصيصه
حينئذ مناف لذلك القصد
وأما إذا تووّل بالجامع لا كمل
الفضائل فلا مانع من نعته
حينئذ لا يمكن أن يراد بالذمت
ما أراد بالنعوت وعلى هذا
يحمل قول الشاعر

نعم الفتى المرى أنت إذا هم
وحمل أبو على وابن السراج
مثل هذا على البذل وأيا
الذمت ولا حجة لهما أه
وأما البذل والعطف نظاهر
سكونه في شرح التسهيل
عنهما جوازهما وينبغي
أن لا يجوز منهما إلا ما تباشره
نعم (ويرفعان) أيضا على
القاعلية (مضمرا) معها
(بفسره) * يميز كمنهم قوما
(معشرة)

الذمت مبنى قال هم وهو لا يتأق في المثني والجمع اه قال في الهمع قال أبو حبان
ومن يرى أن الهمدية شخصية لا يبعد أن يحيز نعم الرجل نفسه زيد (قوله
فلا يمنع) لأن إعادة اللفظ خشية نحوهم والسمع عنه لا محذور فيه (قوله
ذمتهم الجمهور) أي لأنه ان أفرد نحو الفاعل المعنى وان جمع خواف اللفظ قاله
الذمائي وقال الفارسي لأن النعت يخصه ويقال شياعه فينا في المقصود
منه وهو الجنس في ضمن جميع الافراد حقيقة أو مجازا كما هو المشهور وفيه
(قوله لذلك القصد) أي قصد الجنس على الوجه المتقدم (قوله وأما إذا
تووّل) أي القاعل بالجامع لا كمل الفضائل أي بأن أريد الاستغراق
مجازا ومثل ذلك ماذا أريد الجنس حقيقة ولم يقصد بالذمت التخصيص
بل الكشف والابضاح كما استنبط من مفهوم قوله سابقا إذا قصد به
التخصيص ومثله أيضا ماذا أريد العهد (قوله لا يمكن أن يراد بالذمت الخ)
بأن يراد بالذمت الجامع لكلمات جنس هذا النعت (قوله المرى) بضم
الميم وتشديد الراء نسبة الى مرة أحد أجداده وتتمام البيت * حضر والذي
الطرات نار الموقد * والطرات جمع شجرة بفتحتين وهي شدة الشتاء (قوله
الما تباشره نعم) أي ما يصلح لمباشرتها وهو المعروف بأل والمضاف الى المعروف
بها ولو بواسطة وقد حزم بالجواز هذا القيد السيوطي قال البعض تبعها
لثبوتها وقدينا الذي ينبغي الجواز مطلقا ويغترف في التباس ما لا يغتفر في
التبوع اه وانت اذا تذكرت ما أسلفناه عن بعض المحققين من أن
اغترافهم في التباس ما لا يغتفر في التبوع ليس أصلا مطردا في كل موضع
ولذلك يقولون قد يغتفر الخ هان عليك هذا البحث (قوله مضمرا م- ما)
تقدم ان هذا من المواضع السبعة التي يعود فيها الضمير على متأخر لفظا ورتبة
قال الفارسي ونذر جرها لباء أي الزائدة نحو نعم هم قوما (قوله بفسره همين)
فأقلت زيد نعم رجلا لم يعد الضمير على زيد بل على رجلا ذمائي (قوله
همين) يجوز وصف هذا المميز بنحو نعم رجلا صالحا زيدا وكذا أفصله خلافا
لأن أبي الربيع نحو بئس الظالمين بدلا همع (قوله كمنهم قوما معشرة)
ينبغي أن لا يراد على ان معشرة مبتدأ أخبره الجملة قبله ان يكون رابطا بمحوم
الضمير للبتدأ على أن المراد بالضمير الجنس أو إعادة المبتدأ بعناه على ان

وقوله نعم امرأهم لغير ثابتة الا وكان لمرئاهم او زواجه وقوله لعنهم وثلاثا المولى اذا حذرت باسماء ذى
الفرق واستيلاء ذى الاحسن وقوله نعم امرأى حاتم وكعب كلاهما عبت وسيف غضب ونحو
بشر ليطالب بذلك وقوله

تقول عرسى وهى لى فى عرس
بنس امرأ وابى بشر المره
اى كل من نعم وبشر صير
هو القائل وهذا الصير
أحكامه الا قوله لا يبرز
فى تشبيه ولا جمع استعناء
بتشبيه تغييره وجهه وأما ردك
قوم من الكوفيين وحكاه
الشيخ فى من العرب
ونسبه قول بعضهم حررت
بقوم وهو قوله وهذا نادى
انما اى الله لا يتبع وأما قوله
نعم هم قوما انتم مشاد
الثالث انه اذا مر بوث
لحقته ناء التانيث نحو فتمت
امرأته وهكذا مثله فى نرح
انتم بل وقول ابن أبى الربيع
لا تكلموا بما يقال نعم امرأة
حينئذ استعناء بتانيث المفسر
واص خطاب على جوار
الاميرس ويؤيد الاول قوله
فما اوعمت الرابع ذهب
انهم ثلوث بأن فاعل نعم الطاهر
يراد به الشخص الى ان المضمرة
كذلك وأما القائلون بأن
الظاهر ويراد به المجلس
فذهب أكثرهم الى ان المضمرة

المراد به الشخص فعلم فى كلامه انه ضريحه باسم من الحفاء وانحصر
(قوله نعم امرأهم) بانفع الهاء وكسر الراء لم تدر مضارع عرابى وجمعى
عرض والوزر المبدأ (قوله هم وثلاثا) اى الحاء وقوله حذرت بالبناء
لهجه ول اى حبيت والاحسن بكسر الهمزة وفتح الحاء الهاء لانه جمع احنة
بكسر الهمزة وسكون الحاء وهى الحنة (قوله كلاهما عبت وسيف
غضب) اى قاطع وفيه اعب وتشتر مرتب (قوله تقول عرسى الخ) عرس
الرجل بالمرأه امرأته ولى بمعنى معى والعومرة الضحى واخذ لاط
الاصوات (قوله لا يبرز) بل ويراد به الاستتار فى الاحوال كلها
كما أرشد الى ذلك تقييد ويدرأه بجزور بالباء كمر عن الفارضى
(قوله لا يتبع) اى شئ من التوابع لقومته بالحرف بتوقف انفعاه
اعطاء معنى على التمييز بعده بخلاف الضمير العائد على ما قبله قاله يس (قوله
نعم هم) الشاهد فى هم فانه يؤكد لضمير المستتر وأما انتم فالمخصوص
(قوله لحقته ناء التانيث) اى لحقت فعله وحوا بقريسة مقابلة بالقول
الثالث (قوله لا تلحق) اى يمتنع ذلك بقريسة مقابلة بالقول الثالث (قوله
ويؤيد الاول) اى الاول بوجوب اللعوق واعتراض بأن التعبير بمرء كور
كما هو محل الخلاف ولأن تقول المقدر كالكور وبأنه انما يؤيد الاول
بالدسبة الى الثاني لا الثالث (قوله يراد به الشخص) اى العمود خارجا
وقوله الى ان المضمرة كذلك اى يراد به الشخص بأن يجعل راجعا الى التمييز
المراد به الشخص (قوله فذهب أكثرهم الى ان المضمرة كذلك) اى يراد به
الجنس فى من جميع الافراد بأن يجعل راجعا الى التمييز المراد به الجنس
لكونه على ثبة ال الجسبة اذا اصل نعم الرجل فاندفع الاعتراض بأن مرجع
الضمير التمييز وهو مذكور فى سياق الاثبات فلا يعم والنسب بمرءه من ابن
العموم وسكت عن الضمير على القول بأن الظاهر يراد به المجهود الذخفى وفى
مهم على المختصر انه كانظ اهر حينئذ أيضا (قوله وذهب بعضهم الى ان
المضمرة لشخص) هذا مقابل قوله فذهب أكثرهم فذهب بعضهم راجع
الى القائلين بأن الظاهر يراد به الجنس ومن هذا يعرف ما فى كلام البعض من
الخلل (قوله على التفسير) اى مع التفسير (قوله لا يكون فى كلام العرب

كذلك وذهب بعضهم الى ان المضمرة لشخص قل لان المضمرة فى التفسير لا يكون فى كلام العرب الا

الاشتهاء وانما هو هذا الشرط الاول ان يكون مؤخر عنه فلا يجوز تقديمه على نعم وبسبب الثاني ان يتقدم على الخافض فلا يجوز تأخيره عنه عند جميع النعمين واما قولهم نعم زيد رجلا فذا درم الثالث ان يكون مضافا الى الخافض في الافراد وتقدمه والذين كبروا تقدمه الرابع ان يكون قابلا للال فلا يشترط ان يكون زيدا واولا التفضيل لانه خلف من فاعل مقرون بالشرط ٨٧

يكون نكرة عامة فلو قلت نعم
شمسا هذه الشمس لم يجز لان
الشمس مفرد في الوجود ولو
قلت نعم شمسا شمسا هذا
اليوم لجاز ذكره ابن عصفور
وفيه نظره السادس لزوم ذكره
كأنص عليه سيويه وصحح
بعضهم أنه لا يجوز حذفه وان
فهم المعنى ونص بعض
المخاربة على شذوذها ونهت
وقال في التمهيد بل لازم غالبا
استظهارا على نحو قولها
ونعمت ومن أجاز حذفه ان
عصفور * تنبيه * ماد ك
من أن فاعل نعم يكون شمرا
مستترافها هو مذهب
الجمهور ومذهب الكسائي
الى أن الاسم المرفوع بعد
النكرة المنصوبة فاعل نعم
والنكرة عنده منصوبة
على الحال ويجوز عنده
ان تتأخر فيقال نعم زيد رجلا
ومذهب الفراء الى أن الاسم

الاشتهاء) فيمنع بأن الفاعل كذا سره فاعله او غيره فتدبر (قوله ونفس هذا
الذهير) خرج مفسرا للظاهر فلا يعمه مرفوعه جميع هذا الشرط اذ يجوز
تأخيره عن الخافض كقوله بس الشمس لئلا يكون قابلا
لال) اي او حالا محل ما قبله فلا يرد فتعاضى على القول بأن ما تميز لانها
وان لم تنزل ال ساله لئلا ما قبلها اما من كذا (قوله وأقول التفضيل) لعل
مراده المضاف والمقرون بمن لان غيرهما يتقبل ان فيجوز نعم أحسن زيد (قوله
نكرة عامة) أي متكررة لا افراد كقوله كذا مرفوعا فلا يرد أن النكرة في سياق
الانبات لا نعم وتقدم جواب آخر (قوله فلو قلت نعم شمسا شمسا هذا اليوم
لجاز) أي لانه لما اعتبرت تعدد الشمس بتعدد الايام كان شمسا في كلامك
نكرة عامة لكل شمس يوم (قوله وفيه نظر) وجه النظر بان علة المنع
وجوده في هذه الصورة أيضا وهو مرفوع باعتبار التعدد بتعدد الايام
وبهذا يتغنى عما أطال به البعض (قوله وصحح بعضهم الخ) تقوية لما قبله
(قوله وان فهم المعنى) أي كفى الحديث وقوله استظهر اربعين اعتمادا وقوله
فيها ونعمت أي فبالطريقة المحمدية من الوضوء أخذ ونعمت طريقة
الوضوء هذا هو المصوب وقول البعض في تقرير الحديث ونعمت الطريقة
لوضوء غير مناسب لما نحن فيه بل غير صحيح لانه يلزم عليه حذف الفاعل
فتنبيه (قوله ومذهب الكسائي الخ) الظاهر انه على مذهب الكسائي والفراء
أعني افعال عن المخصوص كإسائي نظيره في شرح قول المصنف وما ميز
وقيل فاعل الخ (قوله ويجوز عنده أن تتأخر) أي لان الاصل في الحال أن
تتأخر عن صاحبها (قوله منقولا) أي محذورا عن الفاعل كقوله عليه ما بعده
وقوله ثم نقل الفعل أي حول اسنده عنه الى الاسم الممدوح ونصب تمييزا
(قوله لوجهين) زيدنا الت وهو في الاسم اخذوا نعم رجلا والفاعل لا يتقدم

المرفوع فاعل كقول الكسائي الا انه جعل النكرة المنصوبة تمييزا منقولا والاصل في قولك نعم رجلا زيد نعم
الرجل زيد ثم نقل الفعل الى الاسم الممدوح فقبل نعم رجلا زيد ويقيم عنده تأخيره لانه وقع موقع الرجل المرفوع
وأما ما تقدم وما ذهب اليه الجمهور ولوجهين * أحدهما قولهم نعم رجلا أنت وبس رجلا وهو فاعل

كان زيدا فاعملوا فيه التاسع

(وجمع غير وفاعل ظهر فيه

خلافهم) أي عن الحياة

(فداشته) بأجزائه المبردة

واب السراج والقارص

والناظم وولده وهو الصبح

لوروده نظما ونزما في النظم

قوله

نعم الفتاة فتاة هندل وبنات

رد الخبة نظما أو بآباء

وقوله

والغالبون بنس الفعل خلفهم

فلاواتهم زلا منطق

وقوله

نعم الزاد زاد أيسل زادا

ومن الثرماحكي من كلامهم

نعم القليل قتيلا أصح

كرو تغلب وقد جاء التميز

حيث لا اسم يرفع له لمجرد

التوكيد كقوله

واقعدت بأن دين حجر

من خير أديان البرية دينا

ومنعه ميبويه والسيراني

مطلقا وتأولا ما مع وقيل أن

أأد معني زادا جاز والأفلا

كقوله

وفيه نظر وإن أقره البعض وغيره لأن السكافي والفراء من الكوفيين وهم

يحوزون تقديم الفاعل فلا ينهض هذا الوجه عليهما (قوله لا اتصل بالفعل)

أي بارزاني المثال الأول ومستتر فيه في المثال الثاني فاطلاق البعض

استثارة ليس في محله (قوله قوامهم نعم ورجلا كان زيدا) قد ناقش باحتمال

زيادة كان الآن يقال الأصل عدم الزيادة (قوله فاعملوا فيه التاسع) أي

والناصح لا يدخل على الفاعل بل على المبتدا (قوله نظما) أي ينطق بدل

أو بآباء (قوله والتغليبون) نسبة إلى تغلب بنع الفوقية وسكون الغين

المجمعة وكسر اللام لكن اللام في المنسوب مفتوحة لاستعمال كسر تيم مع

ياء النسبة وقد تسكرت له شيخ الإسلام عن الجوهري والتغليبون قوم من

نصارى العرب يقرب الروم منهم لا يخطئ وأراد بالفعل الأب والولاء بنع

الزاي وتشديد اللام المرأة اللامعة العجزة الخفيفة الألية والمنطبق صيغة

مبالغة من النطق يستوي فيها الذكر والموت وعناء البليغ لكن المراد

به هنا المرأة التي تنازرت بها تعظم به عجزتها قلة العيني وغيره وعجزة

أقام ومن المنطبق البليغ والمرأة المنازرة بحشية تعظم بها عجزتها اه

وكان الثاني مأخوذ من النطاق وهو شقة تلبسها المرأة وتشد وسطها فترسل

الأعلى على الأسفل إلى الأرض والأسفل يجري الأرض (قوله ومن الذئر

ماحكي) في بعض النسخ اسقاط ما ليس بصواب (قوله وقد جاء التميز الخ)

جواب عما يقال التميز لرفع الأبهام ولا إبهام مع الفاعل الطاهر (قوله

وتأولا ما مع) أي يجعل فتاة وطلا وزادا وعتيلا أحوالام وكدة أو زادا

مفعولاه لتزود أول البيت (قوله ان أأد معني زادا) أي بنفسه كالمثال

الثاني أو بتابعه كالمثال الأول والثالث (قوله كقوله فنعم المرأة الخ) مثال

لما أأد معني زادا وهو كونه تماميا ذكبا الأول لتسارع أن يؤخر قوله

والأفلا عن الأمثلة وتم أي نسبة إلى تمامية بكر للفوقية وهي ملزمت من نجد

من بلاد الحجاز وفي النسبة إليها السكسر مع تشديد الياء ولتتم مع تحفة فيها

كيمان كما يشاهد في باب التميز (قوله من متفت) قال سم قد يقال هو

بهذا المعنى ليس مما نحن فيه بل هو بيان لفاعل اه وتعقبه البعض فقال

هذا بقضي البياضة في كل ما أأد معني زادا كما لا يخفى ولا يخفى ما به اه

فنعم المرأة من رجل تهاى

وقوله وقوله نعم الفتى أنت من فتى * أي من متفت أي كرم وفي الآخر نعم المرأة ... حل وهو

لم يعلنا فراقا ولم يفتش لنا كنهنا منذ أنانا وصحبه ابن عمه غور (وما) في موضع نصب (مميز وقيل فاعل)
أنه في موضع رفع وقيل أنه المخصوص وقيل كافة (في نحو نعم ما يقول الفاضل) بشما الشرواه أنفسهم
فأما الفاعلون بأنهم في موضع نصب على التمييز فاختلفوا على ثلاثة ٨٩

موصوفة بالفعل بعدها
والخصوص محذوف وهو
مذهب الاخفش والزجاجي
والفارسي في أحدهما
والزنجشیری وكنه من
المتأخرين * والثاني أنها نكرة
غير موصوفة والفعل بعدها
صفة لمخصوص محذوف أي
شيء والثالث أنها تمييز
والمخصوص ما أخرى موصولة
محذوفة والفعل صلة
للموصولة المحذوفة ونقل
عن الكسائي وأما الفاعلون
بأنهم الفاعل فاختلفوا على
خمسة أقوال * الأول أنهم
معرفة تام أي غير متعذر إلى
صلة والفعل صفة لمخصوص
محذوف والتقدير نعم الشيء
شيء فعلت وقال به قوم منهم
ابن خروف ونقله في السهيل
عن سيديويه والثاني
* والثاني أنها موصولة والفعل
صلتها والمخصوص محذوف
ونقل عن الفارسي * والثالث
أهم موصولة والفعل صلتها

وهو فاسد لأنه لا يأتي فيما أفاد معنى زائدا يتابعه فاعرفه (قوله كنهنا) أي سترنا
(قوله وما يميز الخ) أورد عليه بناء على القولين الأخيرين من أقوال كون
ما تميز أن ما مساوية للتمييز في الإبهام فكيف تكون مميزة وأجيب بأن
المراد منها شيء له عظمة أو حقارة أو نحوها - ما يجب المقام فتكون أخص
منه مع أن التمييز قد يكون للتأكيد والفاعل على أنها تميز التمييز المتعذر في نعم
وأش وسكت عن من وهي مثل ما لا أنها لا تكون معرفة تامة بل هي إما
موصولة أو نكرة تامة أو موصوفة كقوله ونعم من هو في سرواعلان وتقدم
الكلام على ذلك في الموصول (قوله في نحو نعم ما يقول الفاضل) أي من كل
تركيب وقع فيه بعد نعم أو بش ما يجبه له فعناية (قوله أنها تمييز) فيه أنه
يشترط بين الأقوال الثلاثة فكان الظاهر أن يقول والثالث كالشأن
الأن المخصوص ما أخرى ٩٠ (قوله لما الموصولة المحذوفة) أظهر في
محل الاختصار لا لباضاح (قوله والفعل صفة لمخصوص محذوف) أورد عليه
وعلى ثانی أقوال كون ما تميز الزوم محذوف الموصوف بالجملة مع أنه ليس بعض
اسم متقدم مجرور ورجح أوفى وسيأتي أنه ضرورة (قوله والتقدير نعم الشيء
شيء فعلت) بوصف المخصوص بجملة فعلت تنخص عن الفاعل المراد به
الجنس فقد وجد شرط كون المخصوص أخص من الفاعل لأعم ولا مساويا
كما في الجمع لكنه لا يأتي على القول بأن اللفظ الخارج جرحا مساواة المخصوص
فاعل على هذا القول ولكن لا ضرر حينئذ لان اشتراط ما ذكر انما هو
في القول بأن اللفظ الجنس فيما يظهر فتأمل (قوله أنها مصدرية) فيه أن
فاعل على هذا المجموع ما فعلت لا ما فقط مع أن الكلام في أقوال الفاعلين
أن الفاعل ما دلل دفعه بأن معنى قول الشارح سابقا وأما الفاعلون بأنها
فاعل أي ما فقط أو مع ما بعدها واقتصر البعض على إيراد الاعتراض
عيا أن الساعل على هذا القول هو المصدر المنسب إليه وفيه ما علم من تقريرنا
وله ولا حذف) فيكون هذا الما قول سد مسد الفاعل والمخصوص (قوله وان

٩٣ صبان ث وهي فاعل يكفيها أو بصلتها عن المخصوص ونقله في شرح
شهابيل عن الفراء والكسائي * والرابع أنها مصدرية ولا حذف والتقدير نعم فعلنا وان

كان لا يحسن في الكلام ثم فعلت حتى يقال نعم الفعل فعلك كما تقول الحق ان تقوم ولا تقول الحق قيامك
 والخامس انما انصهرة وصوتها في موضع رفع والمخصوص محذوفه وأما الثالوث باسم المخصوص
 فقالوا اها وصولة والفاعل ٩٠ مستتر وما أخرى محذوفة هي التمييز والاصل نعم ما

كان لا يحسن الخ) أي لعدم وجود شرط فاعل نعم (قوله فقالوا انما وصولة)
 أي والفعل سلمنا (قوله وأما الثالوث بانها كانت) بهذا سارت الاقوال
 تصح في ما التلوة بحملة فعلية عشرة (قوله كفت نعم) لان نعم وبش لعدم
 تصرفهما أتم الحرف فيجاز ان يكفأ بما كما يكف الحرف بما نحو ورجما
 (قوله في ما اذا اولها الخ) فديقال هذا مندرج في كلام المصنف بان يراد بنحو
 نعم ما بقول الفاعل كل تركيب وقعت فيه ما بعد نعم متلوة بشئ اسمها كان
 أو حلة فعلية فان لم يله اسم ولا غيره تحو قنقه دقا نعا قفيل ما معرفة تامة
 فاعل وقيل نكرة تامة تمييزا والفاعل مستتر وعليها ما فالتخصص محذوف
 ويمكن دخول هذا أيضا في كلام المصنف بان يراد بنحو المثال كل تركيب
 وقعت فيه ما بعد نعم مطلقا (قوله وهي الفاعل) أي والاسم المرفوع بعدها
 هو المخصوص وسكت عنه لعله مما قبله والتقدير في الآية ندم الشيء
 أي الصدقات أي ابدؤها لان الكلام فيه حذف المضاف وأقيم المضاف
 اليه مقامه فانهصل رارتق (قوله وان السراج والفاصل) نقل في التسهيل
 عنهم انما وصولة والتقدير نعم التي هي معمولة لكم أي الفعلة التي
 فعلتها من ابداء الصدقات فاهـ ما قولان في المسئلة ومن هذا يعلم ان
 الاقوال أربعة لا ثلاثة (قوله ان ما مركبة مع الفعل) أي كتركيب ج مع
 ذاعل القول كما ياتي (قوله والمرفوع بعدها هو الفاعل) سكت عن
 المخصوص فيجوز ان يكون محذوف أو أغنى عنه الفاعل على قياس ما سبق (قوله
 من الثلاثة) أي اقوال التمييز وقوله من الخمسة أي اقوال الداعلية (قوله
 وذهب في التسهيل الى أن معرفة تامة وانما الفاعل) هذا عين الاول من
 الخمسة ولوقال الى اول الخمسة لكان اخصر وقوله ونقله عن سيويه
 والكسائي مكر مع قوله ما نقله في التسهيل عن سيويه والكسائي
 (قوله ويدكر المخصوص) هو المخصوص بالمدح بعد نعم وبالذم بعد بشئ وسبي

ما صنعت والذم بغير نعم شيئا
 الذي صنعت هذا قول القراء
 وأما الثالوث بانها كانت
 فقالوا انما صكت نعم كما
 كفت قل وطال فصيروا
 على الحلة الفعلية تميمات
 الأول في ما اذا اولها اسم
 نحو نعم ما في ثلاثة أو
 أحدها انما صكرة تامة
 في موضع نصب على التمييز
 والفاعل مضمرة والمرفوع
 بعدها هو المخصوص وثانيها
 انما معرفة تامة وهي الفاعل
 وهو ظاهر مذهب سيويه
 ونقل عن الجرد والسراج
 والفارسي وهو قول القراء
 وثالثها ان ما مركبة مع الفعل
 ولا وضع اها من الاعراب
 والمرفوع بعدها هو الفاعل
 وقال به قوم وأجازوه القراء
 الثاني الظاهر انما اراد
 الاول من الثلاثة والاول
 من الخمسة لا تقصاره عليها
 في شرح الكافية الثالث

ظاهر عبارته هنا يشير الى ترجيح القول الذي يذهب به وهو ان سمي وكذا مخصوصا
 عبارته في الكافية وذهب في التسهيل الى انها معرفة تامة وانما الفاعل ونقله عن سيويه والكسائي
 (ويذكر المخصوص) بالمدح او الذم

(بعد) اي بعد فاعل
 نعم وبشئ نحو نعم الرجل
 أبو بكر وبشئ الرجل
 أوله ب وفي اعرابه حينئذ
 ثلاثة أوجه ان يكون

(مبتدا) والجملة قبله خبر
 (أو) يكون (خبر اسم) مبتدا
 محذوف (ليس به وأبدا)

ارمته اخره محذوف وجوبا
 والأول هو الصحيح ومذهب
 سيبويه قال ابن الباذش
 لا يحسن سيبويه ان يكون
 المختص بالمدح أو الذم إلا
 مبتدا أو أجاز الثاني جماعة
 منهم السيراني وأبو علي
 واليهصري وذكر في شرح
 التسهيل ان سيبويه أجاز
 وأجاز الثالث قوم منهم ابن
 عصفور قال في شرح التسهيل
 وهو غير صحيح لان هذا الحذف
 لازم ولم نجد خبرا يلزم حذفه
 إلا ومحلله من غول بشئ يست
 مسدود ومذهب ابن كيسان
 الى ان المختص بوضع بدل من
 الفاعل ورد بأنه لازم وليس
 البديل بلازم ولأنه لا يصلح
 لمباشرة نعم

مختص بالإنذار كجنسه ثم خص شخصه يس (قوله بعد) اي وجوبا على
 ظاهر عبارته هنا وفي الكافية وغالبا على ما ذكره في التسهيل وجري عليه
 في التوضيح وهو المتجه الذي ينبغي ان تحمل عليه عبارته هنا وفي الكافية
 عملا بما قرر روه من حمل الظاهر على الصريح (قوله حينئذ) اي حين اذ ذكر
 بعد (قوله والجملة قبله خبر) والرابط عموم الفاعل او اعادة المبتدأ بعينه كما مر
 (قوله أو خبر اسم الخ) والتقدير المدح زيد وقوله أو مبتدأ والخ والتقدير زيد
 المدح (قوله والأول هو الصحيح) اي لسلامته من التقدير ومما اورده على
 قول الأبدال وقول البعض لسلامته من مخالفة الأصل بوضع عليه ان تقديم
 الخبر على المبتدأ خلاف الأصل أيضا فللداميني ورجح ابن الحاجب في
 شرح المفصل الوجه الثاني بأنه ليس فيه مما هو خلاف الأصل الا حذف
 المبتدأ وهو كثير شائع وأما الوجه الأول فان فيه تقديم الخبر الذي هو جملة هي
 المبتدأ او خلوا الخبر المذكور من عائد الى المبتدأ او وقوع الظاهر موقع المظهر
 وأن الأهم والتفسير على الوجه الثاني تحقيقا وعلى الأول تقديرى اه
 (قوله قال ابن الباذش) هذا تأييد لقوله ومذهب سيبويه فقوله لا مبتدأ اي
 خبر الجملة قبله بقرينة ان الكلام في القول الأول وان قول ابن الباذش
 تأييد لكون القول الأول مذهب سيبويه فقوله البعض او محذوف الخبر
 وجوبا غير ملائم للسياق (قوله وهو غير صحيح) من هذا يمنع ان يجعل قوله
 مبتدأ شاملا له لكونه غير صحيح فنده ولذلك زاده الشارح بعد ولم يجعله من
 مصدوق كلام المصنف (قوله بشئ يست مسدود) أي كمال وجواب قسم وغير
 ذلك مما تقدم في باب المبتدأ وهذا لم يشغل المحل بشئ يست مسدود الخبر (قوله
 بدل من الفاعل) قال البعض أي بدل استعمال لانه خاص والرجل عام كما في
 الجمع اه وهو انما يظهر على جعل ال جنسية لاهدية والا كان بدل كل
 من كل (قوله وليس البديل بلازم) قال يس قد يقال لا مانع من كونه لازما لكونه
 مقصودا وكونه تابعا لا يقدح في الأزوم كما تبين من ررب (قوله ولأنه لا يصلح
 لمباشرة نعم) أي قد لا يصلح فلا ينافي أنه قد يصلح نحو نعم الرجل غلام الأمير
 قال يس وأقره شيخنا والبعض يمكن أن يقال قد يغتفر في التابع ما لا يغتفر
 في المنبوع قال في الارتشاف قد يجوز في الاسم اذا وقع بدلا لا يجوز فيه اذا

كان لا يحسن في الكلام ثم فعلت حتى يقال نعم الفعل فعلك وهو ان تقول ولا تقول انظر قيامك
 والخامس انها مذكورة وصورة في موضع رفع والمخصوص محذوفه وأما القائلون بانها المخصوص
 فقالوا انها موصولة والفاعل ٩٠ مستتر وما أخرى محذوفة هي التمييز والاصل نعم ما

ما صنعت والتمهيد نعم شيئا
 الذي صنعت ههنا قول الفراء
 وأما القائلون بانها كانه
 فقالوا انها مكشفت نعم كما
 مكشفت قل وطال فصار تدخل
 على الجمله الدالية تنبيهات
 * الاول في ما اذا ولم اسم
 نحو ونعمها هي ثلاثة اقوال
 أحدها انها مذكورة تامة
 في موضع نصب على التمييز
 والفاعل مفعول المرفوع
 بعدها هو المخصوص وثانيها
 انها معرفة تامة وهي الفاعل
 وهو ظاهر مذهب سيويه
 وقيل من المردوان السراج
 والقارسي وهو قول الفراء
 وثالثها ان ما مركبة مع الفعل
 ولا موضع لها من الاعراب
 والمرفوع بعدها هو الفاعل
 وقال به قوم وأجازه الفراء
 الثاني الظاهر انما اراد
 الاول من الثلاثة والاول
 من الخمسة لاقتصاره عليها
 في شرح الكافية * الثالث

كان لا يحسن الخ) أي لعدم وجود شرط فاعل نعم (قوله فقالوا انها موصولة)
 أي والفعل صلها (قوله وأما القائلون بانها كانه) بهذا صارت الاقوال
 تنقسم إلى ما الثلاثة بجملة فعلية عشرة (قوله كفت نعم) لان نعم ونس لعدم
 تصرفهما في اسم الحرف فيما زان يكناهما كما يكلف الحرف فيما نحو زجا
 (قوله في ما اذا ولم الخ) فديقال هذا مندرج في كلام المصنف بان يراد بنحو
 نعم ما يقول الفاعل كل تركيب وقعت فيه ما بعد نعم متلوة بشئ اسما كان
 أو جملة فعلية فان لم يلبه الاسم ولا غيره بخود نفسه فمعرفة تامة
 فاعل وقيل نكرة تامة تمييز والفاعل مستتر وعليهما فالخصوص محذوف
 ويمكن دخول هذا أيضا في كلام المصنف بان يراد بنحو المثال كل تركيب
 وقعت فيه ما بعد نعم مطلقا (قوله وهي الفاعل) أي والاسم المرفوع بعدها
 هو المخصوص وسكت عنه لعله مما قبله والتقدير في الآية نعم الشيء
 أي الصدقات أي ايدأها لان الكلام فيه حذف المضاف وأقيم المضاف
 اليه مقامه فانصل وارقت (قوله وان السراج والفارسي) نقل في التسهيل
 عنهم أنها موصولة والتقدير نعم التي هي متعولة لكم أي الفعلة التي
 فعلتها وهما من ابداء الصدقات فاهـ ما قولان في المسئلة ومن هذا يعلم ان
 الاقوال أربعة لا ثلاثة (قوله ان ما مركبة مع الفعل) أي كتركيب حب مع
 ذاعلى القول به كما سيأتي (قوله والمرفوع بعدها هو الفاعل) سكت عن
 المخصوص فيجوز ان محذوف أو أغنى عنه الفاعل على قياس ما سبق (قوله
 من الثلاثة) أي اقوال التمييز وقوله من الخمسة أي اقوال الدالية (قوله
 وذهب في التسهيل الى أنها معرفة تامة وانما الفاعل) هذا عين الاول من
 الخمسة فلو قال الى اول الخمسة لكان اخصر وقوله ونقله عن سيويه
 والكسائي مكر مع قوله سابقا ونقله في التسهيل عن سيويه والكسائي
 (قوله وبذلك المخصوص) هو المخصوص بالمدح بعد نعم والتمهيد بدش يسمى

ظاهر عبارته هنا يشير الى ترجيح القول الذي يدب به وهو ان محذوف كذا
 عبارة في الكافية وذهب في التسهيل الى انها معرفة تامة وانما الفاعل ونقله عن سيويه والكسائي
 (وبذلك المخصوص) بالمدح او التتم

(بعد) اي بعد فاعل
نعم وبئس نحو نعم الرجل
أبو بكر وبئس الرجل
أبو لهب وفي اعرابه حينئذ
ثلاثة أوجه ان يكون

(مبتدا) والجملة قبله خبر
(أو) يكون (خبر اسم) مبتدا

محذوف (ليس به وأبدا)

أرمية اخره محذوف وجوبا

والاول هو الصحيح ومذهب

سيبويه قال ابن الباذش

لا يجوز سيبويه ان يكون

المختص بالمدح أو الذم الا

مبتدا أو أجاز الثاني جماعة

مهم السبيري وأبو علي

والصميري وذكر في شرح

التسهيل ان سيبويه أجاره

وأجاز الثالث قوم منهم ابن

عصفور قال في شرح التسهيل

وهو غير صحيح لان هذا الخذف

لازم ولم نجد خبرا يلزم حذفه

الا ومحملة مشغول بشئ يست

مستد ومذهب ابن كيسان

الى ان المختص بوص بدل من

الفاعل ورد بأنه لازم وليس

البديل بال لازم ولانه لا يصلح

لمباشرة نعم

مخصوصا لانه ذكر جنسه ثم خص شخصه يس (قوله بعد) اي وجوبا على
ظاهر عبارته هنا وفي الكافية وغالبا على ما ذكره في التسهيل وجري عليه
في التوضيح وهو المتجه الذي ينبغي ان تحمل عليه عبارته هنا وفي الكافية
عمل بما قرر روجه من حمل الظاهر على الصريح (قوله حينئذ) اي حين اذ ذكر
بعد (قوله والجملة قبله خبر) والرابط عموم الفاعل او اعادة المبتدا بعنايه كما مر
(قوله أو خبر اسم الخ) والتقدير الممدوح زيد وقوله او مبتدا والخ والتقدير زيد
الممدوح (قوله والاول هو الصحيح) اي لسلامته من التقدير ومما اورده على
قول الابدال وقول البعض لسلامته من مخالفة الاصل يرد عليه ان تقديم
الخبر على المبتدا خلاف الاصل ايضا فلان المامني وربح ابن الحارث في
شرح المفصل الوجه الثاني بأنه ليس فيه مما هو خلاف الاصل الا حذف
المبتدا وهو كثير شائع واما الوجه الاول فان فيه تقديم الخبر الذي هو جملة على
المبتدا او دخلا والخبر المذكور من عائد الى المبتدا او وقوع الظاهر موقع المظهر
وبأن الابهام والتفسير على الوجه الثاني تحقيق وعلى الاول تقدير اه
(قوله قال ابن الباذش) هذا تأييد لقوله ومذهب سيبويه فقوله الامتداد اي
خبره الجملة قبله بقرينة ان الكلام في القول الاول وان قول ابن الباذش
تأييد ليكون القول الاول مذهب سيبويه فقول البعض او محذوف الخبر
وجوبا غير ملائم للسياق (قوله وهو غير صحيح) من هذا يمنع ان يجعل قوله
مبتدا أشاملا له لكونه غير صحيح هذه ولذا زاد الشارح بعد ولم يجعله من
مصدوق كلام المصنف (قوله بشئ يستد مسد) أي كمال وجواب قسم وغير
ذلك مما تقدم في باب المبتدا وهذا لم يشغل المحل بشئ يستد مسد الخبر (قوله
بدل من الفاعل) قال البعض أي بدل اشتمال لانه خاص والرجل عام كما في
الجمع اه وهو ما يظهر على جعل ال جنسية لاعدية والا كان بدل كل
من كل (قوله وليس البديل بال لازم) قال يس قد يقال لا مانع من كونه لازما لكونه
مقصودا وكونه تابعا لا يقدح في الم لازم كما في مجرور رب (قوله ولانه لا يصلح
لمباشرة نعم) أي قد لا يصلح فلا ينافي أنه قد يصلح نحو نعم الرجل غلام الأمير
قال يس وأقره شيخنا والبعض يمكن أن يقال قد يغتفر في التابع ما لا يغتفر
في المتبوع قال في الارتشاف قد يجوز في الاسم اذا وقع بدلا لا يجوز فيه اذا

ولي العامل منهم حلوا الملك أمث قائم على البدل وان كان لا يجوز ان أنت
 والتعبير قد يفيد الجواب (قوله وان يقدم مشعر به) أي لفظ مشعر بمعنى
 الخصوص أي دال عليه - واصلح لان يكون المخصوص نفسه لو آخر كما في
 مثال المتزاولا نحو وان وجدناه صابرا هذا والناسب ان يصح التارح
 وقوله كفي أي من ذلك المخصوص ولم يكن مخصوصا وان صلح لكونه مخصصا
 لو آخر هذا الظاهر عبارة الذي - راء الشارح وسأيت فيها وجه آخر (قوله
 فالعلم مبتدأ أولا واحدا) المخصوص في الخلاف المتقدم الذي في المخصوص
 المؤخر بعنوان كونه مخصوصا وخرا لا يسي بجواز مبهمة على المغولية
 لمحدوف أي الزم العلم ورفع خبر المحدث وجواز أي المدح العلم أو مبتدأ
 خبره محدوف وجواز أي العلم مدح فنهتم أن ما أسلفناه من كون مثال
 المصنف من تقديم ما يصلح لان يكون مخصصا ولو آخر ليس على جميع الأوجه
 في العلم وكلام البعض في هذه القولة والتي قبلها لا يتخلو عن شيء كما يعلم
 من تقريرنا وكان الأحسن تأخير قوله والجملة بعده خبره عن قوله أولا
 واحد الرجوع اليهما (قوله عند تعدير حاجه) بعين موهلة فدل محبة كما يحيط
 الشارح أي تعذرها أمارس فيها أي التحصيل في تصانها (قوله توهم عبارته)
 أي حيث قال ويد كالمخصوص به ثم قال وان يقدم مشعر به كفي ثم مثل
 بمثال يصلح المتقدم فيه لان يكون مخصصا وما اذا أخر وانما قال توهم لاحتمال
 أن المراد بقوله ويد كالمخصوص به أي عابا بقوله وان يقدم مشعر به كفي
 وان يقدم لفظ مشعر بمعنى المخصوص كفي من ذلك المخصوص مؤخر مخرج كون
 المتقدم مخصوصا ان صلح لان يكون مخصوصا اذا أخر وغير مخصوصا ان لم
 يصلح وقد جرى على هذا التفصيل صاحب التوضيح وظاهر عبارته هنا وفي
 الكافية ان المتقدم مشعر بالمخصوص لان نفسه مطلقا كما مر وظاهر التمهيد
 أن المتقدم نفس المخصوص مطلقا قاله شيخنا (قوله وهو خلاف ما مر في
 التمهيد) أي من أن المخصوص قديم كقبيل نعم وبش (قوله أن يكون
 مختصا) أي بأن يقع معرفته أو نكرة موصوفة أو مضافة لان شرطه أن يكون
 أخص من الفاعل كما مر مع ما فيه قديم (قوله للاخبار به عن الفاعل) ثم مفسر
 الفاعل كالفاعل فيتناول ما ذكر من الضابط فنقول نعم رجل لا زيد وبش

(وان يقدم مشعر به) أي
 بالمخصوص (كفي) من ذكره
 (كلعلم نعم المقنى والمقنى)
 فالعلم مبتدأ أولا واحدا
 والجملة بعده خبره ويجوز
 دخول الناصح عليه نحو
 وجدناه صابرا نعم العبد
 وقوله
 ان ابن عبد الله نعم آخر
 الندي وابن العشرة وقوله
 اذا أرسلوني عند تعدير حاجه
 أمارس فهم ما سمكت نعم
 المارس • تميمان •
 الأول توهم عبارته هنا وفي
 الكافية أنه لا يجوز تقديم
 المخصوص وان المتقدم ليس
 هو المخصص بل مشعر به
 وهو خلاف ما مر في
 في التمهيد • الثاني حق
 المخصص أمر ان ان يكون
 مختصا وان يصلح للاخبار به
 من الماعل

رجلا عمرو سم (قوله موصوفا) حال من قوله الفاعل وذلك كقوله في نعم
 الرجل زيد الرجل المدح زيد وفي بئس الولد العاق أباء الولد المذموم
 العاق أباء وقول البعض حال من فاعل يصلحهم ويكيدل عليه بقية كلامه
 واعلم انه اذا كان المخصوص مؤنثا جزئيا كبر الفعل وتأنيثه وان كان المفاعل
 مذكرا تقول نعم الثواب الجنة ونعمت والنعمت كبر أجود كذا في التمهيد
 وشرحه للدماميني (قوله فان يائنه) أى في المعنى أول أى بفتح ديم صاف في
 الثاني كما يؤخذ من الشرح (قوله معنى وحكما) أى في أصل المعنى وهو انهم
 فلا يرد أنهم اتفقوا مع ذلك معنى التعجب وفي اللاحق كالم الثابتة لبئس قيل
 المناسب حذف المعنى لان مماثلته الهاء في المعنى لا تحتاج الى الجعل وردت بان
 المراد بالمعنى انشاء الذم العام وهو بالجعل لاما معناها الاصل قبل الجعل (قوله
 وساعت مرتقا) أى مكانا أى نار مرتقا لم يوجد شرط التمييز من كونه عين
 المميز (قوله واجعل فعلا) يدخل فيه كما قاله سم حب مع غير ذافيه ثبت له جميع
 ما ثبت لنعم من الاحكام ومنه الجمع بين الظاهر والتمييز على القول بجوازه
 وهو الصحيح والاسناد الى الضمير وغير (قوله من ذى ثلاثة) أى حالة كون
 فعل كائنه من فعل ذى ثلاثة أحرف وليس المراد محو لام ذى ثلاثة حتى يرد
 اعتراض ابن هشام بالعبارة المصنفة ظاهرة في المحو من فعل بالفتح
 او بالكسر (قوله كنعم) أى كباب نعم فيدخل بئس فهو من حذف المضاعف
 أو من باب الاكتفاء سم (قوله مسجلا) اضافة مفعول مطلق لا جعل أى
 جعله مطلقا أى في جميع الاحكام وعلى هذا حال الشارح وهو اقرب واما
 حال من فعل أى حالة كونه مطلقا عن التقييد بضم العين اصالته وما في كلام
 البعض مما يخالف ذلك غير ظاهر (قوله من عدم التصرف الخ) ومن اجزاء
 الخلاف في الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر وأن ما في نحو ساء ما يحكمون
 مميزا وفاعل وجواز كون المخصوص مبتدأ أو خبرا وأنه يكفي عن ذكره تقدم
 ما شره زكريا (قوله وافادة المدح أو الذم) أى افادة انشاء ما كجر وما
 يفيد فعل غير ساء من مدح أو ذم ليس عاما كما ستعرفه فقول البعض وافادة
 المدح أو الذم أى العام فاسد وقد صرح بعد ذلك بما قلنا فتنبيهه وقوله وافادة
 فاعل أى وشخصه (قوله أو مضافا الى مضافها) أى ولو بواسطة فدخل

موصوفا بالمدح بعد الذم
 وبالذم بعد بئس فان يائنه
 أول نحو بئس مثل القوم
 الذين كذبوا أى مثل الذين
 كذبوا اه (واجعل كبئس)
 معنى وحكما (ساء) تقول ساء
 الرجل أو جهل وساء خطيب
 الثار أو لهب وفي التنزيل
 وساعت مرتقا وساء
 ما يحكمون (واجعل فعلا)
 بضم العين (من ذى ثلاثة
 كنعم) وبئس (مسجلا)
 أى مطلقا يقال اسجبت
 الشيء اذا أمكن من
 الانتفاع به مطلقا أى يكون له
 ماله من عدم التصرف
 وافادة المدح أو الذم واقضاء
 فاعل كفاهلهما فيكون
 ظاهرا مضافا الى أو ضميرا
 مضافا الى مضافها أو ضميرا
 مفعلا بتمييزه وسو على ذلك

تحوّلها الى فعل بل استعملتها

استعمال نعم وبش من

غير تحوّل وهي علم وجهن

وسمع انتهى (ومثل نعم)

في المعنى حب من (حبذا)

وتريد علمها بأنها تاء عرب بأن

الممدوح محبوب وقريب

من النفس قال في شرح

التسهيل والصحيح ان حب فعل

يقصد به المحبة والمدح وجعل

فعله ذا البدل على الحضور

في القلب وقد أشار الى ذلك

بقوله (الفاعل ذا) اي فاعل

حب هو لفظ ذاعل المختار

وظاهر مذهب سيديو به قال

ابن خروف بعد ان مثل بحبذا

زيد حب فعل وذافاعلها

وزيد مبتدأ وخبره حبذا هذا

قول سيديو به وأخطأ عليه من

زعم غير ذلك تنبيه في قوله

الفاعل ذا تعريض بالرد على

القائلين بتركيب حب مع ذا

ولهم فيه مذهب ان قيل غابت

الفعالية لتقدم الفعل فصار

الجميع فعلا وما بعده فاعل

وقيل غلبت الاسمية لشرف

الاسم فصار الجميع اسما

مبتدأ وما بعده خبر وهو

مذهب المبرد وابن السراج

وواقعهما ابن عصفور ونسبه الى سيديو به

الثلاثة قبله في سائر الجرد بالياء على أحسن بريد جاز الاستغناء عن ال
حمل على ما أحسن زيد او جاز انما ههنا على وفق ما قبله حمل على قولك الزيد ان
ماأكرمهم او الزيدون ماأكرمهم (قوله وذکر ابن عصفور الخ) في كلام
السيوطي ان الذي شذ في هذه الثلاثة بعض العرب لاجمعهم وأن منهم من
يتحوّلها وحينئذ يكون التمثيل بعلم الرجل صحيحا فاعرفه (قوله في المعنى)
أي انشاء المدح العام أي وفي الفعلية على الاصح والمضى والنقل الى
الانشاء والجمود وتفاوتها في انها لا يحوز في لفظها الالهية واحدة وفي جواز
دخول لاعلمها ودخول يا علمها من غير شذوذ وبخلاف نعم وان احتج الى
التأويل في المحامين اه يس (قوله حب من حبذا) أشار به الى ان في عبارة
المصنف مسامحة لان المماثل لنعم حب فقط لا حبذا وانما ارتكبتها اتسالا
على وضوح الحال بقوله الفاعل ذا أو ما قول البعض تبعنا الشخنا انما ارتكبتها
اشارة الى ان مماثلها نعم اذا اتصلت بذافيرده انها مماثل نعم في نحو حب
رجل لا زيد مما قصد به انشاء المدح والتعجب وان لم تتصل ذا بحب كما مر فتدبر
(قوله وقريب من النفس) مفاده استفادة القرب من حب لاسيما التزام
الحب له وهذا لا ينافي استفادته من ذا أيضا حتى يعارض ما سينقله عن
شرح التسهيل (قوله على الحضور) أي حضوره معناه ~~ليكون~~ كونه محبوبا
(قوله الفاعل ذا) هو كفاعل نعم لا يحوز اتباعه فاذا وقع بعده اسم فهو
مخصوص لا تابع لاسم الاشارة سم (قوله وزيد مبتدأ) أي لانه لمخصوص
كما علمت والرابط ذا أو العموم ان أريد به الجنس سم (قوله هذا) أي ما ذكر
من ان حب فعل وذافاعلها وزيد مبتدأ خبره حبذا (قوله وأخطأ عليه)
عذاه به لي تضمينه معنى كذب هكذا قال البعض وفيه من اساءة الادب مع
ابن عصفور ولا يخفى والذي ينبغي انه ضمنه معنى جار مثلاً وقوله من زعم هو
ابن عصفور كما شئت في الشرح (قوله فصار الجميع فعلا) ضعف بأنه يلزم
عليه تغليب أضداف الجزأين وبأن تركيب فعل من فعل واسم لا يظـهر له
(قوله فصار الجميع اسما) أي بمنزلة قولك المحبوب اه ما ينبغي وضيف
بأن حبذا لو كان اسما لوجب تكرار لان أهملت لا نحو لا حبذا زيد ولا
عمرو وعمل لا في معرفة ان أعملت عمل ان أو ليس وبقي وجه آخر وهو كون

واجتر بعضهم كون حبذا حراماً مقدماً (ویرودت عقل لاحدا) زید فقیهی بمعنی پیش و منته قوله
الاحیاء اهل الملا عبره ادا کرتی فلاح احدا ۱۱ (و اول دا المخصوص) ای اجعل المخصوص
بالمدح و اولهم ما لا یستقیم ۱۲ بحال قال فی شرح انتمیل افضل کثیر من الخوین التبیہ

على اتعاق تقديم المخصوص
في هذا الباب ان ما شاذ
صحب ذلك توهم كون المراد
من يريد حصاره يجب هذا
قال في شرح التمهيد وتوهم
هذا بعيد فلا بد ان يكون
المتع من أحله بل المتع من احل
لجرا حصاره محرم التسلل
ويجب له ان يكون ملط
الافراد وان كان كبير (أما كان)
المعروف من أي شيء كان
مذكرا أو مؤنثا فردا أو
مثنى أو مجموعا (لا تعدل بها)
عن الافراد والتدبير كبير (وهو)
بصافي التسليم والامثال
لا تعتبر فتقول حصاره وحدا
الريضان وحيدان والريضان
وحيدان وحيدان وحيدان
وحيدان الهمدات ولا يجوز
حب دن الريضان ولا حب
هؤلاء الريضان ولا حب دى
هند ولا حب نان الهندان ولا
حب أولاء الهندان قال ابن
كثير ان اعيانهم يختلف دا لا به
اشارة إلى المدرك وحدوف

حب ولا الاسم ظاهره على رد املاء (قوله وأجاز بعضهم) أي بعض
المعاني بأن حذا اسم (قوله قتل لاحدا) أو رد عليه أن حذا على الصحيح
فعل حاد ولا يعمد حل على فعل متصرف وأحيب بأن الجمود ثانياً عند
دخول لامه لم يندحل إلا على فعل متصرف وبأن التي صار غيره مقسوداً
للمتدويم لا حذا انسان المتدويم وبأن التي يعاب على الاعتراض على الأول
بأن لا إذا دخلت على فعل متصرف غير ذاتي وجب تكرارها وبحال
أيضا عنه باملاء قبل إلى الانشاء أشبه الفعل الذاتي (قوله وأولها
المخصوص) دا فعول ثان مقدم والمخصوص مفعول أول مؤخر أي اجعل
المخصوص والبادي في اعراب الشئ حاد من عكس ذلك غير ظاهر (قوله
لا يتقدم بحال) أي لا على دا ولا على حب (قوله وسبب ذلك) أي امتناع
التقديم (قوله توهم كون المراد الخ) أي فيكون في حب فهو هو الفاعل
على زيد وذا مفعول فيكون مدلول اسم الإشارة غير يرتفع عنه ليس مراد
(قوله وتوهم هذا بعيد) وأيضا هو موجود مع التأخير أيضا وان كان أقوى
مع التقديم قبل وإنما كان هذا التوهم بعيدا لاشتهار التركيب في عربها
المعنى وبه ان تركيب المشتهر حديد لا يزيد حديدا (قوله إما كان)
أي الاسم شرطه بربطه وهو كحل على حذا باملاء ووجه لا تعدل بنا
جواب الشرط على حذف الجزاء وقوله في الخ تعليل لأنني عن المدلول
وعلى مع أن التعليل ليس من وظائف المتن إشارة إلى رد توهمه
كبيان الآتي في الشرح أو هو وجواب الشرط وجه لا تعدل باملاء معتصة
والباقى بنا اما على ما هما وعليه حري الشارح حيث قال عن الأفراد
والند كبر أو تعني عن أي لا تعدل عن املاء إلى غيره وتضمير يعود يرجع
إلى دا تقديره صاف أي تركيب أي التركيب المشتمل عليه (قوله يضاف
المتلا) أي في كثرة الاستعمال وقوله والامثال لا تعتبر أي فكما انشأها
(قوله لا إشارة الخ) وقال الفارسي لأن المراد منه الجنس جمع (قوله إلى
مد كمدون) أي مضاف إلى المخصوص (قوله وردت) أي هذا الترجمة

والفقد في حد اخذ حد ادر هند وكذا بابي الامثلة وردت بانه دعوى بلاينة
 * تبين ان الاول اما يحتاج الى الاعتماد من عدم المطابقة على قول من جعل ذاه افعلا

واما على القول بالتركيب

فلا * الثاني لم يذ كرنا
اعراب المخصوص بعد حيزنا
وأجاز في التسهيل أن يكون
مستدأ والجملة قبله خبره وان
يكون خبره مستدأ واجب
الحذف وانما لم يذ كر ذلك هنا
اكتفاء بتقديم الوجهين
في مخصوص نعم هذا على
القول بأن ذافا على وأما على
القول بالتركيب فقد تقدم
عرايه * الثالث يحذف
المخصوص في هذا الباب
للعلم به كما في باب نعم كقوله
ألا حيزنا ولا الحياء وربما
منحت الهدى مالىس
بالمقارب * أى ألا حيزنا
ذكر هذه النساء لولا الحياء
وسأذكر ما يفارق فيه
مخصوص حيزنا لمخصوص
نعم آخر اه (وماسوى ذا
ارفع بحبة أو فجر * بالبا)
نحو حيز يد رجل لا حيز به
رجلا (ودون ذا انضمام
الحا) من حيز بانقل من
حركة العين (كث) وينشد
بالوجهين قوله
وحب بهامة تولة حين تفتل
اقام هذا

بانه دعوى بلاينة اى دليل لعدم ظهور هذا المقدر في شئ من كلام العرب
على الصحيح مامر من انه انما لم يتخالف لشبهه بالامثال (قوله وأما على القول
بالتركيب فلا) أى لان الجموع فصل أو اسم مبتدأ أو ذاليس اشارة الى شئ
حتى يعتبر فيه المطابقة نعم يرد أن المطابقة واجبة بين المبتدأ والخبر وهما
حيزا والزبدان مثلا ولم توجد فيحتاج الى الاعتذار عن عدم المطابقة بينهما
على القول بتركيب حيزا وجعل الجموع اسمها بانه مراعاة لغنى كل من
الزبدان مثلا فتأمل (قوله خبره) او واجب الحذف (أى أو مبتدأ محذوف
الخبر وجوبه على قياس ما تقدم وذبح بعض الى انه بدل وبعض آخر الى انه
عطف بيان ويرد به انه يلزم علمه ما وجوب ذكر التابع و يرد البديل انه
لا يحل محل الاقل ويرد البيان وروده منكرة اه دما ميني وفي رد البديل
ما تقدم (قوله لولا الحياء) جواب لولا محذوف أى لولا الحياء بمنعنى
لذ كرتم وقوله منحت أى اعطيت الهدى أى هوى مالىس بالمقارب أى
القريب أى ما لا طمع فيه (قوله أو فجر بالبا) أى على قلة بخلاف فاعل نعم
فان جر به بالباء ممنوع وفاعل فعل فان جر به بالباء كثير والفاعلة زائدة لا عاطفة
حتى يستشكل بدخول عاطف على عاطف (قوله ونحو حيز يد رجلا) قال
البعض تبعا لهم هذا صريح في أن فاعل حب يكون علما وليس كذلك ليل يجب
ان يكون اسم جنس محلى بال أو مضاف الى المحلى بها أو مضمرا مفسرا بغير
أولفظ ما أو من كما صرح به الشاطبي كفاعل نعم اه ومانقله عن نصر
الشاطبي وان تبادر من عموم قول المصنف واجعل فعلا من ذى ثلاثة كنعم
محبلا يخالف قول الشارح سابقا يجوز في فاعل فعل المذكور الجر بالباء
والاستغناء عن آل واضماره على وفق ما قبله ثم مثل للاستغناء عن آل بنحو
فهم زيد ثم قال نظر المافية من معنى التجب اه فتمثيل الشارح بنحو حب
زيد رجلا موافق لما أسلفه سابقا (قوله ودون ذا) حال من محذوف للعلم به
أى انضمام الحياء من حب حالة كونها دون ذا كثر وقوله بالنقل أى بسببه
متعلق بانضمام وقوله من حركة العين المناسب حذف حركة وهما صريح
في أن أصل حب حيز بضم العين أى صار حبيبا وبه صرح غيره أيضا (قوله
وحب به الخ) صدره فقلت اقوله ها عنكم بمزاجها الضمير للنمر ووضارحها

فصب فطح الحاء وتبينان * الاول قال في شرح الكافية وهذا الخويل مطرد في كل فعل مقصوده المدح
وقال في التسهيل وكذا في كل فعل حلقى الفاعل اذ اياه مدح أو تعجب * الثاني قوله كثر

٩٨

الماء وقتلها واضعاف حتمها واوذا اعتداه عن ومقتولة أي عزوجة منه وب
على الحال أو التمييز (قوله فيجب فطح الحاء) أي ان جعلنا كلمة
الواحدة كأي التوضيح قال المصريح فان جعلنا بايتين على أصله أجاز
الوجهان (قوله وهذا الخويل) أي نقل حركة العين إلى الناء (قوله
في كل فعل مقصوده المدح) ظاهره سواء كن حلقى الفاء كحن أو لا
كضرب ومصرح في الارتشاف وان نظر إلى كلامه في التسهيل فيجب حلقى
الفاء (قوله مدح أو تعجب) لا معنى لتخصيص المصنف المدح باله كالمساواة
المدح له في الحكم ثم الصواب ان لو اكتفى بقوله تعجب عن ذكر المدح والتم له
نص فيه مسمى على ان فعل الجاري مجرى نعم ونفس مقصود معنى التعجب
واعمال ترك المصنف النص على جوار النكس من غير نقل لان هذا الحكم
ثابت لفعل بضم العين مطلقا انضم تعجبا ولم يتقدمه بل فعلا كت اراميا
دما مسمى (قوله لا يدل على انه أكثر من التفتح) قال سم قد يقال بل يدل
لان المراد كثر بالتب قال في التفتح فيبديانه أكثر منه (قوله فيجذر يا وحب
دينا) من كلامه صلى الله عليه وسلم حين نزل في الخندق والشاهد في حب
دينا (قوله وقد سبق بيانه) أي يكون المصنف مصرح بتعجبه في التسهيل
وان كانت عبارته هنا في الكافية نوههم منع تقديم مخصوص نعم
(قوله أنه لا يعمل فيه النواسخ بخلاف مخصوص نعم) فانه ان عمل فيه شعوم
رجلا كازيد (قوله نشأ من دخول النواسخ) أي لانها لا تدخل إلا على
المبتدأ (قوله يجوز ذكر التمييز الخ) بل التمييز الحال كأي الله بل يجوز
مبتدأ ولا المال وحذا المال مبتدأ اذا تصد الحال دون التمييز (قوله إلا ان
تقديم التمييز أولى) أي لا كثر يده فقوله وأ كثر عطف على معلى واندم
الفصل بين التمييز ومميزه ومن هنا يعلم أن المراد بإيلاء الخصوص في الإتياعه
بعده وان لم يتصل به فالمقصود في تقدمه على حبة الاتقي الفصل بينه وبين
ذاو الفرق بين هذا وباب نعم أن المميز أخرج للتمييز من الإشارة بفعل تاليا
للمميز ذكره سم وقوله يادرأي شاذ

* (افعل التفضيل) *

لا يدل على انه أكثر من التفتح
قال الشارح وأ كثر ما تحي
حب مع غير دما مضمومة الحاء
وقد لا تصح حاؤها كقوله
لخيدار يا وحب دينا اه
* خاتمة * يفارق مخصوص
حبذا مخصوص نعم من أوجه
* الاول ان مخصوص حبا
لا يتقدم بخلاف مخصوص
نعم وقد سبق بيانه * الثاني
انه لا يعمل فيه النواسخ
بخلاف مخصوص نعم
* الثالث ان اعرابه جبرمبتدا
محدوف أسهل منه في باب
نعم لان ضعفه هناك نشأ من
دخول نواسخ الاستدعاء عليه
وهي لا تدخل عليه هنا قاله
في شرح التسهيل * الرابع
انه يجوز ذكر التمييز قبله
وبعده نحو حبا حلازيد
وحبا زيدا رجلا قال
في شرح التسهيل وكلاهما
سهل يسير واستعماله كثير
إلا ان تقديم التمييز أولى
وأكثر وذلك بخلاف
المخصوص نعم فان تأخير
التمييز عنه يادر كسبق والله

أعلم * (افعل التفضيل) * وهو اسم لدخول علامات الاسماء عليه وهو ممتنع من الصرف قبل

للزوم الوصفية ووزن

الافعل ولا ينصرف عن

صيغة أفعل إلا ان الهمزة

حذفت في الأكثر من خير

وشر لكثرة الاستعمال وقد

يعمل معاملةتهما في ذلك

أحب كقوله

وحب شيء إلى الإنسان مأمعا

وقد يستعمل خير وشر على

الاصل كقراءة بعضهم من

الكذاب الاشر ونحوه بلال

خير الناس وابن الأخير

(صنع من) كل (مصوغ منه

للتعجب) اسماءوا (أفعل

للتفضيل) قياسا مطردا

نحوه وأضرب وأعلم وأفضل

كما يقال ما أضربه وأعلمه

وأفضله (وأب) هنا (الأن

أبي) هنالك الكونه لم

يستكمل الشرط المذكورة

ثمة وشذبه من وصف

لا فعل له كقوله أيقن به أي

أحسن والص من شظاظ

هكذا قال الناطم وابن

السراج لمكن حكي ابن

القطاع لصص بالفتح اذا

استمر ومنه اللص بتثنية

اللام وحكي غيره لهصه اذا

قبل أولى منه التعبير باسم التفضيل ليشمل خيرا وشر لا نهما ليسا على زنة
أفعل وأولى منهما التعبير باسم الزيادة ليشمل نحواً وجهاً وأجلاً مما يدل على
زيادة النقص لا على الفضل ويدفع الأول بأن قوله أفعل أي لفظاً أو تقديراً
وخيراً وشر من الثاني ويدفع الثاني بأن المراد بالفضل الزيادة مطلقاً
في كمال أو نقص (قوله للزوم الوصفية ووزن الفعل) اعترضه البعض بأنه كان
الأولى حذف لزوم لأن مقتضى المنع الصرف الوصفية ووزن الفعل ولا دخل
للزوم في اقتضاء منع الصرف ولذا دفعه بأن إضافة لزوم إلى الوصفية من
إضافة الصفة إلى الموصوف أي للوصفية اللازمة أي الأصلية لأن الوصفية
العارضية لا تمنع الصرف كما يأتي في قول المصنف وأغني عارض الوصفية
الخ فاعرفه (قوله ولا ينصرف) أي لفظاً أو تقديراً وقوله إلا أن الهمزة الخ أي
نحو خير وشر انصرفا عن صيغة أفعل لفظاً لا تقديراً لقول البعض أي لفظاً
أو تقديراً فيه ما فيه (قوله حذفت في الأكثر من خير وشر) أي في التفضيل
أما في التعجب فالغالب ما أخيره وما أشبهه ونذر ما أخيره وما أشبهه دما يعني (قوله
الكثرة الاستعمال) أي فهم أشادوا بقياساً لاستعمالهم ما شذوذ من
جهة أخرى وهي كونها الأفعال لهما (قوله في ذلك) أي في حذف الهمزة
لأن كثرة الاستعمال كما يؤخذ من تعبيره بقوله (قوله من الكذاب الاشر)
أي بفتح الشين وتشديد الراء (قوله ونحوه بلال خير الناس وابن الأخير)
شطر ييب من الرجز دليل قول الفارسي نحو قول الشاعر بلال الخ وبلال
يمنع الصرف للضرورة (قوله من كل مصوغ منه) أخذ الكلية من مقام
البيان لأن النكرة لأنها في سياق الإثبات لا تدل على العموم ومنه نائب
فاعل مصوغ (قوله ونحوه وأضرب) عدداً لا مثلاً إشارة إلى أنه لا فرق في
المصوغ منه بين مفتوح العين ومكسورهما ومضمومهما (قوله لكونه الخ) علة
لأب أو أبي وقوله ثمة أنسب بالثاني خلافاً للبعض (قوله والاص من شظاظ)
بكسر الشين المعجمة ونظاً من معجمتين اسم رجل من ضبة كان لصاً زكياً
(قوله ومما زاد) أي وشذبه ما زاد (قوله كهذا الكلام أخصر من غيره)
أي لصوغه من اختصر وفيه شذوذ من جهة أخرى وهي صوغه من المبني
للمجهول (قوله وفي أفعل) أي وفي بناء أفعل التفضيل من أفعال المذهب

أخذته بصفة ومما زاد على ثلاثة كهذا الكلام أخصر من غيره وفي أفعال المذهب الثلاثة

السلالة المتقدمة في التعجب الجوار مطلقا والمنع مطلقا والجواز ان كانت
 الهمة لغير النقل والمنع ان كانت للنقل (قوله ربيع الخ) المثالان الاولان
 اذا ان على القول بالمنع مطلقا وعلى القول بالنقل مطلقا قياسا على القول
 بالجواز مطلقا والتمثال الثالث شاذ على القول بالمنع مطلقا قياسا على غيره
 والتفريق ممكن لانبات فيه ولا مراء (قوله كهو ازهي من ديك) حكى ابن دريد
 بسا فاعله للفاعل ولا شذوذ عليه اه تصریح الا بآب وقال المنهادر صوغ
 ازهي من المبنى للفعول لكثرة ونزول المبنى للفاعل كما تقدم تمييز ذلك
 في التعجب عن التصريح قال زكريا وخص الديك بالذكور لانه ينظر الى حسن
 ألوانه ويحبب بذهبه (قوله واشغل من ذات الخبيث) انما كلن مصوغا من
 المبنى للفعول لان المراد اها أصغر مشغولة لا أنها أكثر شغلا لغيرها
 وان كان مراءغ من المبنى للفاعل اذا تناسب المقام ومن يحكى فاعله مبنيا للفاعل
 شغلنا أم والنساء وأهلونا فاذا كره ابن الناطم من أن شغل عبارة البناء
 للفعول غير مصلح والخمين تثنية نحى بكسر النون وسكون الحاء المعجمة ترق
 الممن وذات الخبيث من امرأة من نيم الله بن ثعلبة كانت تبسح الممن في
 الطاهلية فأتى حواتر جبير الانصاري قبل اسلامه فباومه اخلت نجبا
 فقال لها امسكيه حتى أنظر الى غيره ثم حل الآخر وقال لها امسكيه فلما
 شغل يديها حاورها حتى قضى منها ما أراد وحرب ثم أسلم وشهد بدار رضى الله
 تعالى عنه (قوله وأعنى بما جئتكم) سمع فيه عنى كرضى بالبناء للفاعل ولا شذوذ
 عليه الا بآب يقال مصر (قوله وفيه ما تقدم عن التسهيل) أى من أنه قد بينى
 فعلا التعجب من فعل المفعول ان أمن اللبس وعليه فينى منه أفعل
 التفضيل اي أمن اللبس (قوله وما به الخ) يستثنى من ذلك فاقد الصوغ
 للفاعل وما قد الانبات فان أشديا فى مثال ولا يأتى مثالان المؤول بالمصدر
 معرفة والتميز واجب التذكير كانه عليه الموضح والظاهر أنه لا استثناء
 عند من يجوز تعريف التمييز من الكوفيين على أنه كما قال سم يتأتى التوصل
 بنحو أشد الى التفضيل من المبنى للفعول الذى لا لبس فيه بالمبنى للفاعل
 لجهة الاتيان بالمصدر الصريح حيث شذ على أنه مصدر المبنى للفعول وان كان
 ضرورة مصدر المبنى للفاعل ومن فاقد الانبات اذا أضيف العدم أو الاستثناء

و- مع هو أعطاهم للذراهم
 وأولاهم للعروف وهذا
 امكان أقدر من غيره ومن
 فعل المفعول كهو ازهي من
 ديك واشغل من ذات الخبيث
 وأهى بما جئتكم وفيه ما تقدم
 عن التسهيل في فعل التعجب
 (وما به الى تعجب وصل ما منع)
 من أشد وما جرى مجراه

الى المصدر الصريح كما مر في التعجب واعلم ان في قول المصنف وما به الخ
تقديم نائب الفاعل على الفعل وهو جائز في الضرورة كتقديم الفاعل بل
اولى كما أسلفناه في باب الفاعل بل لا يبعد عندي جواز تقديم نائب الفاعل
اختيارا اذا كان طرفا أو مجرورا لعدم علة تمنع التقديم وهي التباس
الجملة الفعلية بالاسمية كما قدمناه في باب نائب الفاعل ومثله ذلك يقال
في نحو قوله في باب التصغير وما به المنتهى الجمع وصل الخ فكن على بصيرة (قوله
به الى التفضيل صل) قال الدماميني ههنا بحث وهو أن أفعل التفضيل
يقتضي اشتراك المفضل والمفضل عليه في أصل الحدث وزيادة المفضل على
المفضل عليه فيه فيلزم في كل صورتوصل فيما بأشداً أن تكون الشدة
موجودة في الطرفين وزيادة في طرف المفضل وهذا قد يختلف باعتبار
العقد فالتقدم قد قصد اشتراك زيد وعمر في الاستخراج مثلا لا في شدته
وان استخراج زيد شديد بالنسبة الى استخراج عمر ولا أشد فكيف يتأني
التوصل في مثل ذلك بأشد مع دلالة على خلاف المقصود اهـ (قوله لا يمكن
أشداً الخ) دفع بالاستدراك توهم تساوي المنصوبين بعد أشد ههنا
وفي التعجب وان لم توهمه عبارة المصنف (قوله وينصب ههنا الخ) اخذه
من قول المصنف في باب التمييز والفاعل المعنى انصب بأفعلا الخ وهم ذا
يدفع ما يقال الاحالة على باب التعجب توهم جواز نصب المصدر ههنا وجره
بالباء وان نصبه على المفعول به وكلاهما غير صحيح قوله الشاطبي (قوله واجمع
موتا) فيه ان هذا المثال ليس مما نحن فيه لان المقصود الاخبار بالزيادة
في الصفة لا في الموت فهو على الاصل (قوله صل ابدأ) اي ان ابقى على اصله
من افادة الزيادة على معين فان عري عم الميجب وصله بمن لا انظروا ولا تقدير
كما ستعرفه (قوله تقدير) اي بأن تتخلف مع مجرورها للعلم به فلو لم يعلم
لم يميز الهدف وقد بد كرم العلم فتقول ما عند الله خير من الله وهو من التجارة
قوله الدماميني (قوله فيمنع وصله ما بمن) اي التي الكلام فيها وهي الجارة
للفضول ووجه الامتناع ان الوصل في الجرد انما واجب ليعلم المفضل وهو
مع الاضافة مذكور صريحاً ومع ال في حكم المذكر لان ال اشارة الى معين
تقدم ذكره لفظا او حكما وتعيينه يشعر بالمفضل فعلى هذا لا تكون ال في افعال

(به الى التفضيل صل)
مانع صوغه من الفعل لا يمكن
أشداً ونحوه في التعجب فعل
وهنا اسم وينصب ههنا
مصدر الفعل المتوصل اليه
تمييزاً فتقول زيد أشد
استخراجاً من عمرو وأقوى
ببأساً وأفجع موتاً (وأفعل

التفضيل صل ابدأ) تقدير
اولفظا بمن ان جردا) من
ال والاضافة جارة للمفضول
وقد اجتمع في أناأ كثر منك
ملا وأعز نفرا أي منك أما
المضاف والمقرون بأل فيمنع
وصلهما بمن * تنبيهات *

الاول

اختلف في معنى من هذه فذهب ١٠٣ البردوني واقفه الى انه الابتداء الغاية واليه مذهب سيويه لكن

أشار الى انه تفيد مع دلالة في
التعويض فقال في هو أصل
من زيد فله على بعض ولم
يتم وذهب في شرح التسهيل
الى انه اجمعي المجاوزة وكان
الاقائل زيدا أفضل من عمرو
قال جاوز زيد عمرا في الفصل
قال ولو كان الابتداء مقصودا
لجازان تقع بعدها الى قال
ويستل كونهما للتبعيض
امران أحدهما عدم
صلاحية بعض موضعها
والآخر كون المحرور بها عاتما
محو الله أعظم من كل عظيم
والظاهر كما قال المراتي
مذهب اليه البردوني وماريته
الناظم ليس بلازم لان الانتهاء
قد يترك الاخبار له لكونه
لا يعلم أو لا يكونه لا يقصد
الاخبار به ويكون ذلك أبلغ
في التفضيل اذ لا يفت السامع
على محل الانتهاء * الثاني
أكثر ما تحذف من ومجرورها
اذا كان أن فعل خبرا كآية
ويقال اذا كان حالا كقوله
دوت وقد خلناك كالبدن
أحلا أي دوت أجل من
البدن أو صفة كقوله

التفضيل الاله وذلك لا يرى عن ذكر المفضل أماده شارح الجامع (قوله)
اختلف في معنى من هذه) أي على ثلاثة أقوال قول البردوني قول سيويه وقول
المصنف في شرح التسهيل (قوله لا ابتداء غاية) أي السابقة في ارتفاع نحو
حيرته وانحطاط نحو شرمته (قوله واليه مذهب سيويه) الضمير يرجع
الى انه الابتداء الغاية لا بقيد كونه فقط كقوله البردوني لا يبعد (قوله
معنى التبعيض) يؤخذ من قول سيويه في هو أفضل من زيد فله على بعض
ولم يتم ان المراد بالتبعيض كونه مجرورا بفضالة التبعيض المنتظم في حروف
الحر وحيتس فلا ينهض الوجه الاوّل من وجهي ابطال التبعيض الآتين
(قوله الى انه اجمعي المجاوزة) أي مجاوزة الماضي المفضل بمعنى زيادته عليه
في الوصف والمراد انهم اتبعوا ذلك مع شيعة التركيب فقط الاعتراض بأنها
لو كانت للمجاوزة لصح ان تقع موضعها عن على ان جهة وقوع المراتي موقع
مرادفه اذ الممتنع مانع وهما مانع مانع وهو الاستعمال لان اسم التفضيل
لا يصاحب من حروف الجر الا من وهذا الجواب الثاني ذكره المصنف
والشعني وهو اولى لان التزام كون المفضل لاحم اوزة جملة التركيب مع كونه
قابلا للتعويض يؤدي الى عدم حسن تقابل الاقوال الثلاثة مالاوّل ان المفضل لها
من وبقية التركيب قريبة على ارادة المجاوزة من من تقدير (قوله كون
المجرور ما عاما) أي انه قد يكون عاما (قوله من كل عظيم) اوضح منه
في العموم من كل شيء (قوله والظاهر مذهب اليه البردوني) أي من كونها
لا ابتداء الغاية فقط ووجه ظهوره ان من لا تحمل على غير الابتداء الا اذا
منع منه مانع لانه اشهر ما بينها وهنالا مانع منه فلا حاجة الى اخراجها عنه
(قوله ليس بلازم) أي في جميع موانع استعمال من الابتداءية (قوله لان
الانتهاء قد يترك الخ) منه يعلم ان المراد بكون المجرور والمفضل عليه ما
الذي قصد بيان التفضيل عليه والا فالفضل عليه في الواقع قد يكون أكثر
من ذلك وكذا يقال في معنى كون المضاف اليه هو المفضل عليه أماده سم
(قوله ويكون ذلك) أي ترك الاخبار بالانتهاء واه كان تركه له دم عليه
أو اعدم قصد الاخبار به تقول البعض ان قوله ويكون ذلك الخ راجع لثاني
نقط كما هو الظاهر غير ظاهر (قوله كآية) هي قوله تعالى أنا أكثر

تروحي ابدان تبلى * عند ايحني بارد ظليل

منك

منك مالا وأعز نفرا ومحل التمثيل من الآية قوله تعالى وأعز نفرا (قوله
 أي تروحي وأنى مكانا الخ) هذا التقدير انما يناسب ما قاله بعضهم من ان
 الخطاب للناقة وتروحي بمعنى سيري في الرواح أي العشي ولا يناسب ما قاله
 آخر وصوبه العيني من ان الخطاب لصغار الخيل وتروحي من تروح النبت
 اذا طال وأجدر على تقدير وخذي مكانا أجدر وقوله بأن تقيلي فيه أي تمكثي
 فيه وقت الظهيرة وعلى ان الخطاب لصغار الخيل تسكون القيلولة كناية عن
 نومه وازهرتها كما في العيني يجنبني بارذلايل أي في مكان ارد ذي ظل (قوله
 وليس على الطلاقة) أي بل في مفهومه وتفصيل فلا يعترض (قوله بجمعهم
 أفعل) كقوله تعالى النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم (قوله بلو وما اتصل
 بها) مثل ذلك الفصل بالنداء ومن صرح بجواز الندا مني والسيوطي
 (قوله لو بذات لنا) لوللمنى أو شرطية حذف جوابها أي لأحسنات الينا
 مثلاً والموهبة نكرة يستغنى فيها الما ليرد وقوله على خير صفة ماء أي حاصل
 على خير (قوله ولا يجوز بغير ذلك) يرد عليه النداء لما عرفت (قوله
 وأقرب من كل خير من محرو) لا يقال هذا من صور الفصل بجمعهم أفعل
 ففي كلامه تكرار لانا نقول ذكره هنا ليس من حيث الفصل بل من حيث
 تقديم من المعذبة على من الجارة للفضول فلا تكرار (قوله بمن المذكورة)
 أي الداخلة على المفضل عليه أما غير هذا فلا يمنع الجمع بينهما وبين آل
 أو الاضافة كقوله

فهم الاقربون من كل خير * وهم الأبعدون من كل ذم
 وكقوله زبد أقرب الناس مني (قوله الودى) بفتح الواو وكسر الهمزة
 المهملة وتشديد الياء جمع ردية وهي النخلة الصغيرة والجيا د جمع جواد وهو
 الذر أو الإنثى من الخيل والسدف بفتح السين والهمزة في الالفاء
 الصبح (قوله واست) بناء الخطاب كما قاله العيني وحصا تميز أي عدد او تمام
 البيت * وانما العزة للكثر * أي للثاني في الكثرة من كثرة بالتخفيف اذا غلبه
 في الكثرة فقول البعض تبعاً للعيني أي السكينة فيه مساهلة (قوله فؤؤذن)
 مما أول به الأول المضاف اليه أو جعل منامة علقاً بجمد فبدل من
 اعلمنا أي أعلم منا ومع ابن جني الاضافة وجعل ناسر فو حاء و كذا للضمير

أي تروحي وأنى مكانا أجدر
 من غيره بأن تقيلي فيه
 * الثالث قوله صله يقتضى
 انه لا يفصل بين أفعل وبين من
 وليس على الطلاقة بل يجوز
 الفصل بينهما بجمعهم أفعل
 وقد فصل بينهما بلو وما اتصل
 بها كقوله

وافولك أطيّب لو بذات لنا
 من ماء موهبة على خير
 ولا يجوز بغير ذلك * الرابع
 اذا جئ أفعل التفضيل بما
 يتبعه ذي بمن جاز الجمع بينهما
 وبين من الداخلة على
 المفضول مقدمة أو مؤخره نحو
 زيد أقرب من محرو من كل
 خير وأقرب من كل خير من
 محرو * الخامس قد تقدم ان
 المضاف والمقرون بال يمتنع
 اقترانهما بمن المذكورة فأما
 قوله

نحن بغرس الودى أعلمنا
 منابر كص الجيا د في السدف
 وقوله واست بالاً أكثرهم
 حصا فؤؤلان (وان لمذكور
 يصف) أفعل التفضيل
 (او جرّداً) من آل والاضافة

في أعلم نائباً عن نحن ومما أقول به الثاني جعل ال زائدة أو جعل منهم متعلقاً
بمحذوف (قوله أُلزمَ تذكيراً وأن يوحد) لأن المحذوف أشبه بأفعل في التلخيص
وهو لا يتصل به علامة تنبيه ولا جمع ولا تأنيث والمضاف لتسكرة بمنزلة المحذوف
في التذكير (قوله زيداً أفضل رجلاً) أصله زيداً أفضل من كل رجل محذوف
من كل اختصاراً وأضيف أفعل إلى رجل وجاز كونه مفرداً مع كون أفعل
بعض ما يضاف إليه فالأصل أن يكون جعلاً لفهم المعنى وعدم التباس المراد
ووجب تسكيره لأن القاعدة أن كل مفرد وقع موقع الجمع لا يكون الانسكة
فأبجثت بال رجعت إلى الجمع وإن جعلت أدخلت ال فإن غطقت عدل
المضاف إلى التسكرة ضاهى إلى ضمير جازت هذا أفضل رجلاً وأحقه وهذه
أكرم امرأة وأحقه تسكير الضمير وإفراده في المفرد وضديه والمذكور
وضده على التوهم كأنك قلت من أول الكلام فإن أضفت أفعل إلى معرفة
تثبت وجعت وأشتوه والقياس وأجاز سيبويه الإفراد عما يقوله
ومية أحسن القليبي حيداً * وسأفقه وأحسنه قدراً

أى أحسن من ذكره شجنتا من يس وأقره هو والبعض وظاهره وجوب
تذكير الضمير وإفراده في نحو هذه أكرم امرأة وأحقه وهذا أكرم رجلين
وأحقه وهكذا الوجه عندى جوار المطابقة أن لم تكن واجبة أو أولى فتأمل
(قوله ومن ثم) أى من أجل لزوم المحذوف التذكير والافراد قبل في آخر جمع
أخرى مؤثبات آخره معدول عن آخر الذى هو المستحق لأن يستعمل لاه على
وزن أعل التفضيل وبعناه فى الأصل لأن معناه الأصلى اشتتأرا وان
صار بمعنى مغاير (قوله وفى قول ابن هاني) هو أبو نواس الحسن بن هاني
(قوله من فقاها) هى التفاحات التى تغل الماء أو الخمرة قال يس والمحفوظ
فى البيت من فقاها بالواو (قوله انه لى) أى حيث أنت صغرى وكبرى
والواجب التذكير وسيلنى تصحيفه فى كلام الشارح (قوله يجب فى هذا
النوع) قال البعض أو رد عليه قوله تعالى ثم ردناه أسفل سافلين اه أنزل
فى البيضاوى وحاشيته للشخ زاده ما لم يخصه ان أسفل أفاضلة أمكنة
محذوفة أى إلى أمكنة أسفل سافلين وهى النار أو أزمئة محذوفة أى إلى
أزمئة أسفل سافلين وهى أذل العسر أو حال أى ردناه أى صرفناه عن

(أُلزمَ تذكيراً وأن يوحد)
فقول زيداً أفضل رجلاً وأفضل
من عمرو وهذا أفضل امرأة
وأفضل من دعد والزبدان
أفضل رجلى وأفضل من بكر
والزبدان أفضل رجال
وأفضل من ماله والهندان
أفضل امرأتين وأفضل من
دعد والهندات أفضل نسوة
وأفضل من دعد ولا يجوز
المطابقة ومن ثم قبل فى آخره
معدول عن آخره قول ابن
هاني
كأن صغرى وكبرى من
مقاها * انه لى * تنبيه *
يجب فى هذا النوع مطابقة
للمضاف إليه

أحسن الموصوف حال كونه أسفل سافلين وهم أصحاب النار وعلى الوجه الثاني يكون الاستثناء بعدم منقطعاً وعلى الأول والاخير متصلاً والمستثنى منه الضمير المنصوب في قوله ثم ردناه لانه في معنى الجمع لجوعه الى الانسان المراد منه الجنس اه اى والجمع بالياء والنون على الاولين لتغليب العاقل اذا علمت ذلك علمت ان الاراد مدح وان الاقتصار عليه قصور وتقصير على ان المنقول عن الشاطبي انه ذكر ان محمل وجوب المطابقة المضاف اليه للموصوف اذا كان المضاف اليه جامداً اما اذا كان مشتقاً كفى الآلة فلا والله أعلم ويجب أيضاً كونه من جنسه فلا يقال زيد أفضل امرأه لان أفعل بعض ما يضاف اليه (قوله الموصوف) أراد به هنا ما يشمل الموصوف معنى فقط كالمتبادر وهو أعم من الموصوف في قوله بعدم من مبتداً او موصوف (قوله فتعديراً أول فريق كافر به) اى وفريق جمع في المعنى فحصلت المطابقة باعتبار المعنى وأفرد كافر باعتبار افراد فريق في اللفظ (قوله طبعى) اى مظايق لان اقترابه بالاضعاف شبيه بأفعل في التعجب (قوله والزيدون الافضلون) اى او الافاضل ولولوا زاده كفاعل في نظيره لكان أحسن (قوله ذوجهين) فالمطابقة اشابهته المحلى بال في الخلوع لفظ من وعدم المطابقة اشابهته المحر دلتية معنى من (قوله هذا اذا نويت الخ) ظاهر منية ان قصد التفضيل على المضاف اليه وحده متارة وعلى كل ما سواه متارة أخرى وعدم قصد التفضيل رأساً متارة أخرى يختص بالمضاف الى معرفة والمضى سيرة الشارح في التنبيه الآتى عن المصنف في شرح التسمييل صريح في ان المحر ديدون من قد يعبر عن معنى التفضيل رأساً وان فيه حديث ذوجهين لزوم الافراد والتذكير وهو المشهور والمطابقة ولا يعبدان يقاس على ذلك ما اذا عرى المضاف الى التسمية عن معنى التفضيل او قصده التفضيل على المضاف اليه وغيره نحو الاشبح والناقص أعدا بنى مروان ونحو محمد صلى الله عليه وسلم أفضل قرشي (٣) فتدبر (قوله معنى من) اى المعنى الحاصل معها لان التفضيل ليس بنفس معناها وانما هو مستفاد من أفعل كما علم بمقدمه الشارح (قوله زمته) اى من القول الجارى عن المطابقة قوله تعالى وكذلك جعلنا الخ قال البعض فأكبره فقول أول جعلنا مضاف

فريق كافر به (وتأول طبق) لما قبله من مبتداً او موصوف نحو زيد لأفضل وهذا الفضلى والزيدان الافضلان والزيدون الافضلون والهمذان الفضليان والهمذات الفضليات او الفضل وكذلك مررت بزيد الأفضل وهتد الفضلى الى آخره ولا يؤتى منه من كما سبق

(وما لغيره * أضيف ذوجهين)

منقولين (عن ذى معرفة) هما

المطابقة وعدمها (هذا اذا

نويت) بأفعل (معنى من)

اى التفضيل على ما اضيف

اليه رده فتقول على المطابقة

الزيدان افضل القوم

والزيدون افضل القوم وفاضل

القوم وهتد فضلى النساء

والهمذات فضلى النساء

وفضليات النساء ومنه وكذلك

جعلنا في كل قرية أكبر

مجرمها وعلى عدم المطابقة

الزيدان افضل القوم

والزيدون افضل القوم

وكذا الى آخره

(٣) قوله افضل قرشي هكذا

الى مجرمها اولى كل قرية المفعول الثاني اه ولا يخفى ما يلزم عليه من ضعف
 المعنى والا ولى عندي على الاضافة تفسير الجعل بالتمكين كما في البيضاوى
 ويحتمل ان فى كل قرية طرف لغوه تعلق بجعلنا واو كابر مفعول ثان ومجرمها
 مفعول اول اوفى كل قرية الثاني ومجرمها بديل وعلى هذين الوجهين جعلنا
 بمعنى صيرنا ولا اضافة ولا يرد ما سبذ كره الشارح من انه يلزم عليه المطابقة
 فى المجرى وهو ممتنع لان لاضافة منوية اى ا كابرها فتأمل (قوله ومثله)
 اى من اقول الجارى على عدم المطابقة قوله تعالى وتجدتهم احرص الناس
 على حياة فأحرص مفعول ثان لتعد ولو طابق لقال احرصى (قوله وهذا)
 اى عدم المطابقة (قوله فان قدر) اى اس السراج دفعها يقال كيف
 يوجب عدم المطابقة وقد وردت فى اكار مجرمها (قوله المطابقة فى المجرى)
 اى وهى ممتنعة كما مر فى النظم فان قال الاضافة منوية كما مر وقس قيافتر
 منه (قوله وقد اجتمع الاستعمالان فى قوله الخ) اى حيث افردا حبب واقر
 وجع احسن وجعل الرخصى احسن من قسم ما قصد فيه الزادة المطلقة
 فلذا جمع بخلاف احب واقر فلهما من قسم ما قصد فيه التفضيل على
 المضاد اليه وحده فلذا افرد وقوله احاسنكم اخلافاً استثنافى يافى (قوله
 او توبيا) بالنصب عطف على لم تروى بعض النسخ او توبها بخذف الياء
 ولا وجه له (قوله فهو يطبق ما به قرن) من مبدا او موصوف تشبهاً بالمحلى
 بال فى الخلق من لفظ من ومعناها (قوله وجها واحداً) لا يقال هذا
 يناسبه ما سبقه الشارح عن شرح التمهيل من ان المشهور فى افع العارى
 عن معنى التفضيل الترام الافراد والتد كبر لسانه عرفه من ان ما فى شرح
 التمهيل فى المجرى من ال والاضافة دون من (قوله كقولهم سم الخ) فيه مع
 ما قبله لف وتشر مرتب (قوله الناقص والاشبع اعد لابي مروان اى
 عادلاهم) لانه لم يشاركهما احد من بنى مروان فى العادل والناقص هو
 يزيد بن الواسط بن عبد الملك بن مروان سمى بذلك لشجته اصابته بفريق
 والاشبع عمر بن عبد العزيز بن مروان سمى بذلك لشجته اصابته بفريق
 الهابة (قوله من بنى قريش) اى حال كونه من بينهم اى من وسلم
 وخيارهم (قوله لمجرد التخصيص) اى تخصيص الموصوف بانهم من القوم

ومنه وتجدتهم احرص الناس
 وهذا هو الغالب وابن السراج
 يوحى به فان قدراً كابر مفعولا
 تابسا ومجرمها مفعولا اول
 لزمه المطابقة فى المجرى وقد
 اجتمع الاستعمالان فى قوله
 صلى الله عليه وسلم الا احبركم
 بأحبكم الى واقر بكم منى شارل
 يوم القيامة احاسنكم اخلافاً
 (وان لم تنو) بأفعل معنى من
 بان لم تنو به المفاضلة اصلاً او
 تنوياً الاعلى المضاف اليه
 وحده بل عليه وعلى كل
 ما سواه (فهو يطبق ما به قرن)
 وجها واحداً كقولهم
 الناقص والاشبع اعد لابي
 مروان اى عادلاهم ونحو محمد
 صلى الله عليه وسلم افضل
 قريش اى افضل الناس من
 بين قريش واضافة هذين
 التوسمين لمجرد التخصيص
 ولذا جازت الاضافة افع
 فلهما

الفلاني مثلاً لا يشارك المفضل عليه سم (قوله الى ما) أي مضاف اليه ليس
 هو أي أفعل بعضه أي المضاف اليه الواقع عليه ما وجب بان الصفة على غير
 ما هي له أبرز الضمير (قوله البعض ما أضيف اليه) أي مشمولاً لما أضيف
 اليه بحسب المعنى الوضحي وأن كان غير مشمول له بحسب المراد منه في المقام
 إذا المراد من المضاف اليه غير الموصوف بما يشاركه في المعنى الوضحي فلا يلزم
 تفضيل الشيء على نفسه قاله سم وفي كلام الدماميني أن الحصر الذي ذكره
 الشارح مذهب البصريين دون النكوفيين (قوله فلذلك) أي لكون المنوى
 فيه معنى من لا يكون إلا بعض ما أضيف اليه والم ينوفيه معنى من لعدم نية
 المفاضلة أصلاً أو نية المفاضلة على المضاف اليه وحده بل على كل ما سواه لا يجب
 فيه ذلك (قوله أن قصد الاحسن من بينهم أو قصد حسنهم) لأن أفعل على
 هذين الوجهين ليس على معنى من فلا يجب كونه بعض ما أضيف اليه وقوله
 ويتمنع أن قصد أحسن منهم أي لكون المنوى فيه معنى من يجب أن يكون
 بعض ما أضيف اليه وأفعل هنا ليس بعض ما أضيف اليه والالزم إضافة
 الشيء إلى نفسه في أخوته فلو قيل يوسف أحسن الأخوة صح لتحقيق الشرط
 لأن يوسف أحد الأخوة (قوله يرد أفعل التفضيل الخ) أعاده مع علمه بما
 قدمه وتوطئة لذلك الخلاف فيه وذكر أمثلة له غير مائة ثم وعبارة التسهيل
 واستعماله أي استعمال أفعل التفضيل عارياً من الإضافة والاف واللام
 دون من مجرداً عن معنى التفضيل. وثلاً باسم فاعل نحو هو أعلم بكم أي عالم
 أرسفة مشبهة نحو هو وأهون عليه أي هين. طرد عند أبي العباس المبرد
 لكثرة الوارد منه والأصح قصره على السماع ولزومه الأفراد والتذكير فيما
 ورد كذلك أكثر من المطابقة اه مع إيضاح من الدماميني ومنها يؤخذ أن
 محل الخلاف وجواز المطابقة وتر كها هو المجرد من ال والإضافة فلا ينافي
 مأمراً. وحينئذ كان المناسب للشارح ترك التمهيل بقوله فشر كما الخ لأنه
 مضاف وأن محل وروده كذلك إذا لم يقترب من فالمتقرب من لا يصح تجر يده
 عن معنى التفضيل أصلاً لا قياساً ولا سمياً عالاً من هذه هي الجارة للمفضول
 قاله الدماميني ولا يرد عليه قولهم في التمهيل أنتم أعلم من السمار ولا قولهم
 العسل أحلى من الخل لمحصل المشاركة التقديرية وصرح في التمهيل بأن

إلى ما ليس هو بعضه بخلاف
 المنوى فيه معنى من فإنه
 لا يكون إلا بعض ما أضيف
 اليه فلذلك يجوز يوسف
 أحسن أخوته أن قصد
 الاحسن من بينهم أو قصد
 حسنهم ويتمنع أن قصد احسن
 منهم * تنبيه * يرد أفعل
 التفضيل عارياً عن معنى
 التفضيل

محل عدم تجرد فعل المقرون من غير التخصيص وان المفضل عليه
 في الحكم يرد دون مشاركة المفضل تحقيقا وقد راعوا أنت أعلم من
 الجار والأوجه ما قدمناه من تقدير المشاركة في الحكم أيضا وقال
 الدماميني أيضا وهنا تنبيهان (الأول) قال في الكشف من وجوب
 كلاً من الصيف أو الحر من الشتاء أي الصيف أبلغ في حره من الشتاء
 في برده وهذا نصه وعلى هذا يقول قواهم العمل أحلى من الخل ونحوه وتحرير
 هذا الموضع ان يقال لا عمل أربع حالات: أحدها وهي الحالة الاسمية
 أن يدل على ثلاثة أمور: أحدها اتصاف من هو له بالحدث الذي اشتق منه
 وهذا الامر كان وصفاً والثاني مشاركة معكوبه في تلك الصفة والثالث
 تمبير موهبه على معكوبه فيها وبكل من هذين الامرين فارق غيره من
 الصفات: الحالة الثانية ان يتخلع عنه ما امتاز به عن الصفات ويتجرد
 للمعنى الوصفية: الحالة الثالثة ان تبقى عليه أمور الثلاثة ولكن يتخلع عنه
 قيد الامر الثاني ويختلف قيد آخر وذلك ان الامر الثاني وهو الاشتراك كان
 مقيداً لتلك الصفة صار مقيداً بالزيادة ألا ترى ان المعنى في المثال أن العمل
 حلاوة وان تلك الحلاوة زائدة وان زيادتها أكثر من زيادة حموضة الخل
 الحالة الرابعة ان يتخلع عنه الامر الثاني وقيد الامر الثالث وهو كون الزيادة
 على معكوبه فتكون دلالة على الاتصاف بالحدث وزيادته مطلقه كما في يوسف
 أحسن أخوته اه وقد تمنع دعواه خلع الامر الثاني عنه في الحالة الرابعة
 ثم قال في التنبيه الثاني من كلامهم المشهور زيد أعقل من ان يكذب
 وطاهره مشكل ادقضية: تفصيل زيد في العقل على الكذب ولا معنى له وقد
 وجهه في المعنى توجيهاً * أحدهما ان يكون الكلام على تأويل ان
 والفعل بالمصدر وتأويل المصدر بالوصف كما قيل في قوله تعالى وما كان هذا
 القرآن أن يفترى ان التقدير ما كان افتراء بمعنى ما كلف مفترى في قوله تعالى
 ثم يعودون لما قالوا ان التقدير يعودون لقول بمعنى يعودون لقولهم فثبت لفظ
 الظاهر كما هو الموافق لقول جمهور العلماء ان العود الموجب للصفه كقوله
 العود الى المرأة لا العود الى القول نفسه كما يقوله أهل الظاهر لكن يضعف
 هذا الوجه ان التفضيل على الناقص لا فضل فيه * الثاني ان أهل ضمن

معنى أبعد بمعنى المثال زيد أبعد الناس من الكذب لفضله على غيره فمن
هذه نسبت الجارة للفاضل بل متعلقة بأفعل تتضمنه معنى أبعد والمفضول
متر ولا أبداً في مثل ذلك أقصد التمجيم وهذا الثاني وإن أقره فيه أيضاً نظر
من جهة أن الفعل الذي يربك هو وما بعده في المثال بالمصدر مستند إلى ضمير
المفضل فيه بنى عند السبك أن يضاد المصدر إلى هذا الضمير كما تقول
في أعجبني ماضية المعنى أعجبني صنعك وإذا فعل ذلك في المثال صار معناه
زيد أبعد الناس من كذبه فيلزم مشاركة الناس له في البعد من كذب نفسه
وزيادته عليهم في ذلك البعد وهذا عن مظان التوجيه مجعول * وقال الرضي
ليس المقصود في شئ قوله أنا أكبر من الشعر وأنت أعظم من أن تقول
كذا تفضيل المتكلم على الشعر والمخاطب على القول بل المراد بعددهما
عن الشعر والقول وأفضل التفضيل بقيد بعد الفاضل من المفضول فن
في مثله ليست تفضيلية بلا هي مثله في قولك أنا بعيد منه تعلقت بأفعل
التفضيل بمعنى متباعد بلا تفضيل اه باختصار وحاصل كلام الرضي أن
أفضل التفضيل فيما ذكر مستعمل في بعض مدلوله دون بعض ويرد عليه
أيضاً أن فيه نسبة نحو قول كذا والكذب إلى المخاطب وقد يدفع هذا
وتنظير الدماميني في الثاني بأن نسبة ذلك إليه لتوهمه فيه لا لتلبسه به فافهم
(قوله بشور بكم أعلم بكم الخ) إنما أول في هذين الموضعين بما ذكرناه
لا مشاركاً لله سبحانه وتعالى في علمه ولا تتفاوت المقدورات بالنسبة إلى قدرته
اه دماميني (قوله وإن مدت الأيدي الخ) الشاهد في أعجبهم وأعجل فأنهما
بمعنى العجل لا في الجشع لانه كأعور وأجهر كما يؤخذ من قول العيني الجشع
الحريص على الأكل السكن قول الفناوس الجشع محتركة أشد الحرص
وقد جشع كفرح فهو جشع صريح في أن الوصف منه جشع يفتح فكسر
فيكون أجشع أفعل تفضيل (قوله سمك السمك) أي رفعها فهو متعد
وهو صدره سمك ويستعمل لازماً بمعنى ارتفع ومصدره سمك والمراد بالبيت
المنكوبة وسبأ في وجه آخر والدعائم جميع دعامة بالكسر وهي الاسطوانة
(قوله فشر كما الخ) قبله * أنهم تجوه ولسانك بكثرة * قاله حسان يخاطب به من
هجا النبي صلى الله عليه وسلم (قوله وحكي ابن الأنباري الخ) إشارة

شور بكم أعلم بكم وهو اهون
عليه وقوله

وإن مدت الأيدي إلى الزاد
لم أكن * بأعجلهم إذا جشع
القوم أعجل * وقوله

إن الذي سمك السماء بني لنا
بيتاً دعائمه أعز وأطول

وقوله * فشر كما لحير كما الفراء
وقاسه المبرد وقال في التسهيل

والاصح قصره على السماع
وحكي ابن الأنباري عن أبي

عبيدة القول بور ودافع
التفضيل مؤولاً بما لا تفضيل

فيه قال ولم يدلم له الخويون
هذا الاختيار وقالوا لا يتخلو

أفعل التفضيل من التفضيل

وتأولوا ما استدله قال في شرح

التمهيد والذي يجمع منه
قلمه ور فيه انفراد
واحد كبير وقد يجمع اذا كان
ما هو له جمعا كقوله

اذا غاب عنكم اوسد العين كنتم
كراما وانتم ما اقام انتم

قل وادامع جمعه لرد من معنى
التفضيل ج رأت وثبت يكون
قول ابرهاني * كذا صغرى
وكبرى من فساقتها هاهنا

اد (وارتكر تلون) الجارة

(منه هاهنا) فلها ما تلون

ومجردوها المستفهم به

(كن أبدا مقدم) على أفعل

انفصيل لا على جملة الكلام

كما هو المصنف اذ يلزم على

تمثيله الفصل بين العامل

ومعه موله بأجنبي ولا قبل

به (كن مثل من أنت خير)

ومن أيهم أنت أفعل ومن

كم دراهمك أكثر ومن

علام أيهم أنت افضل لان

الاستفهام له المصدر

(وله اخبار) أي وعند

عدم الاستفهام (التقديم

ر ر و د ا) كقوله

هناك ساء أهلا وسهلا

الى قول ثالث ان أفضل التفضيل لا يخرج عن معنى التفضيل لاسمعا
ولا قياسا (قوله وتأولوا ما استدله) اما بكم أعلم بكم فلا مانع من جعله
للتفضيل باعتبار بعض الوجوه أي أعلم بكم من غير العالم ببعض احوالكم
فما اشار كافي مطلق علم وأما هو أحدون عليه فيجعل التفضيل فيه باعتبار
الاعتقاد الحاصل للكبر من قياس العائب على الواحد أو باعتبار عادة
الحوادث لانفس الامور وأما بانعاجهم وأبطل فلام نعت من جعلهما للتفضيل
وأما أهز وأطول فقال الله عز وجل المراتب بالبيت الحمد واشرف وتوله أعز
وأطول أي من دعائم كل بيت وعلى هذا جعل للتفضيل وأما لشر كالحير ك
الفساد فشر وخد يرفقه ليسا أفضل تفضيل بل ايمان كالسهل والصعب
لان ما يردان كذلك عدم ظهور جعل البعض تأويل ما استدله به يجعل
التفضيل فيه باعتبار الاعتقاد لانفس الامور انما يصح في بعض ما استدله
به لاني كلمة قد بر (قوله اذا غاب) أي عدم واسود العين اسم جبل ومعنى
البيت أنتم لنام أبدا لان هذا الجبل لا يغيب (قوله وان تكن تلون من الخ)
بقي ما اذا كن الاستفهام بالهمزة ويتبعه أن يقال ان اريد الاستفهام
عن المفضل عليه وجب التقديم فتقول أمن زيد أنت أفضل فقد ذكر في علم
المعاني أن المذول عنه بالهمزة هو ما يلزم باقريب التقدمة ليكون المسؤل
عنه مقدولها وان اريد الاستفهام عن المفضل وجب التأخير فتقول أنت
أفضل من زيد ليلها المسؤل عنه وفاء بالقاعدة المذكورة سم (قوله)
لا على جملة الكلام الخ) وانما فعل الشارح مثل ما فعله المصنف مجازاة
لمثال المصنف لا يقال اذ لم يقدم على الجملة لخرجه الاستفهام عن الصدارة
لانما تقول صدارته الواجبة له انما هي بالنسبة لما عمل فيه فقط وهو أفضل
(قوله الاصل بأجنبي) لان المذلة ليس من معمولات الخبر وقد يقال المختار
جواز تقدم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ والخبر في السعة اذا كان ظرفا
أو جارا ومجردا فيكون ما فعله المصنف مثله الا ان يفرق بقوة الخبر الفعلي
بخلاف الخبر الذي هو أفعل تفضيل فتأمل (قوله التقديم تر اوجبا)
وفي التوضيح أنه ضرورة عند الجمهور (قوله أهلا وسهلا) أي أنتم أهلا
ومكانا سهلا وقوله بني النحل أي شبيهة بدليل ما بعده والابتداء بالبيت

ر ر ز ت * جي العجل بل مزودت منه أليط * وقوله

مبنى على أن منه متعلق بأطيب قال زكريا يجوز تعلقه بزودت وحيداً
 لا شاهد فيه (قوله ولا عيب فيها) أى فى النساء المذكرة فيما قبله وقوله غير
 أن الخ من تأكيد المدح بما يشبه الذم والقطوف بفتح القاف وفى آخره فاء
 المتناوب الخطأ (قوله طينة) هى فى الأصل الهودج كانت فيه امرأة
 أولم تكن ثم سميت لمرأة مادست فى الهودج طعينة وألمح من الملاحظة وهى
 الحسن (قوله ورفعها الظاهر) المراد به المصريح به فيشمل الضمير البارز
 المنفصل وهذا أدرجه الشارح فى حيز تفسير كلام المصنف - وإن أفرد فيه
 بالذكر (قوله يرفع الضمير المستتر) أى لأن العمل فيه - ضعيف لا يظهر أثره
 أصلاً فلا يحتاج إلى قوة العامل سم (قوله الاقلام) أى شاذ (قوله لانه
 ضعيف الشبه باسم الفاعل) أى مع عدم ما يجبر الضعيف من صحة وقوع فعل
 بعينه موقعه فلا يريد أن الضعف موجود حتى فى مسألة السكحل (قوله فى حال
 تجريده) مثلهما حال انضمامه إلى فكرة وخص حالة التجريد بالذكرة لانه الأصل
 فيه كما يأتى يعنى فلما ضعف بعد قبول العلامات فى بعض أحواله انحطت
 رتبته فى جميعها فلم يعمل فى الاسم الظاهر إلا بالشروط الآتية (قوله لا يؤث
 الخ) هذا فارق الصفة المشبهة قائماتوث وتثنى وتجمع فلها انعمت فى الظاهر
 كثيراً وإن لم يكن لها فعل جمعها وهو الثبوت (قوله اذا لم يعاقب فعلاً)
 جارى فيه الناطم والا فلا لحسن استناد المعاقبة إلى الفعل كما يشير إليه قول
 الشارح أى لم يحسن الخ فعلم أن قوله أى لم يحسن الخ تفسير باللازم ففقط
 (قوله اداسبة نى الخ) زاد غير قيد أو هو أن يكون أفعول صفة لا اسم جنس
 ليكون معتمداً عليه ولم يكف التثنية كما فى اسم الفاعل لانه لم يوقوته ولهذا
 لا ينصب المفعول به بخلاف اسم الفاعل وإنما اشترط سبق التثنية ليكون أفعول
 التفضيل بمعنى الفعل فيعمل عمله وذلك لأن التثنية اذا دخل على أفعول توجه
 إلى قيمته وهو الزيادة فيزيلها فيبقى أصل حسن كحل عين رجل مقبلاً
 إلى حسن كحل عين زيد ما بأن يساويه أو يكون دونه ومقام المدح يأتى
 المساواة فيرجع المعنى إلى أن حسن السكحل فى عين رجل دون حسنه فى عين
 زيد أفاده الجاهل وأورد عليه أنه لو كان زوال الزيادة بالنفى مجوزاً
 لعمل اسم التفضيل فى ظاهر الجواز العمل فى نحو ما رأيت رجلاً أحسن منه

ولا عيب فيها غير أن سر يعها
 قطوف وأن لا شئ مهم أكل
 وقوله

اذا سارت أسماء بوما طعنة
 فأسماء من تلك الطعنة أتلح

(ورفعه الظاهر زرز) أى

أفعل التفضيل يرفع

الضمير المستتر فى كل لغة

ولا يرفع أسماء ظاهراً ولا ضميراً

بارزاً الا قلبه لاجل سيديه

مررت برجل أكرم منه أبوه

وذلك لانه ضعيف الشبه باسم

الفاعل من قبله فى حال

تجريده لا يؤث ولا يثنى

ولا يجمع وهذا اذا لم يعاقب

فعلاً أى لم يحسن أن يقع

موقعه فعل جمعناه (وتى)

عاقب فعلاً كثيراً رفعه

الظاهر (تثناً) وذلك اذا

سبقه نفي

أبوهِ واجيب بالفرق بينهما مثال الكحل بأن اسم التفضيل في مثال
 التكميل خالف الاصل وهو تغاير المفضل والمفضل عليه ذاتا لا اتحادا ما بين
 ذاتا فحصل في معناه التفضيل لعدم يقتضى انه اذا زال بالنقي لم يبق لا نفس
 قوة اقتضاء حكمه وهو امتناع عمله في الظاهر بخلاف نحو ما رأيت رجلا
 احسن منه ابوهُ ما به لا ضعف في معناه التفضيل لاختلاف المفضل والمفضل
 عليه ذاتا فله قوة اقتضاء حكمه وقيل انما اشترط تقدم النقي لية يرى طلب
 الموصوف الصفة المقتضى ذلك لقوتها في العمل وذلك لان طلب التكرار
 للمخصص في الاثبات دون طلبها في النقي لانه في الاثبات زيادة الفائدة
 وفي النقي لهدون الكلام عن كونه كذا ما لم اذا قلت ما رأيت رجلا كان صدق
 الكلام وهو فاعلى تخصيص الرجل بأمر يمكن ان لا يحصل ان رأيته من
 الرجال بخلاف ما رأيت رجلا وفي هذا ايضا ما تقدم ايرادا وجوبا (قوله وكان
 مرفوعه اجنبيا) اى غير ملاس لصغير الموصوف بخلاف نحو ما رأيت رجلا
 احسن منه ابوهُ فالمراد نقي كونه سببا بهذا المعنى فلا ينافى اشترط ابن
 الحاجب كونه سببا بمعنى ان الموصوف به تعلقا ما صككم في المثال فله اسم
 واعترض البعض على الشارح بأن هذا التيمم متغنى عنه بقوله مفضلا
 عن نفسه باعتبار ما علمت من ان المفضل والمفضل عليه في نحو ما رأيت
 رجلا احسن منه ابوهُ مختلفان بالذات وفيه ان الاعتراض باغناء المتأخر
 عن المتقدم غير ناهض (قوله مفضلا على نفسه باعتبارين) كان ينبغي
 أن يقول باعتبار آخر لان التفضيل اى الزيادة انما هو باعتبار واحد
 لا باعتبارين كما لا ينبغي الا ان يجعل فيه اكتفاء والاصل ومفضلا
 بمعنى المثال ان الكحل باعتبار كونه في غير زيد احسن من نفسه باعتبار
 كونه في غير غيره من الرجال وخرج به نحو ما رأيت رجلا احسن كحل عينه
 من كحل عين زيد لاختلاف المفضل والمفضل عليه ذاتا لانه اعتبر فيه
 فردان من افراد الكحل ووقع التفاضل بينهما بخلاف المثال التهور لانه
 اعتبر فيه ماهية الكحل مقيدة بقيد تارة ومقيدة بأخر تارة اخرى والظاهر
 الذى يرمى اليه صنيع الشارح ان هذه الشروط شروط لعمل أفضل
 التفضيل مطلقا في الظاهر لا لعمل اعمل من فقط كمينه البعض نظرة

وكن مرفوعه أحضيا مفضلا
 على نفسه باعتبارين نحو
 ما رأيت رجلا أحسن

(قوله في هيئته) حال من الكحل مقدم عليه وانظر لغوته علق باحسن
وفي عين زيد حال من الضمير الجوزي (قوله فانه يجوز ان يقال الخ)
تعايل المحذوف أي وانما كان هذا المثال بما يعاقب فيه افعال الفعل لانه
يجوز الخ (قوله لان افعال التفضيل الخ) علة لقول المصنف ومتى عاقب
فعلا فكثيرا ابتداء (قوله لانه ليس له فعل بعينه) أي في الزيادة ليعمل
عمله ولا يرد عليه أن أفعال الغلبة بعينها نحو كثرني فـ = ثمرته أي غلبته
في الكثرة وزدت عليه فيها لعدم الطراد الغلبة في كل مادة كما قاله سم ثم يرد
عليه أن الصفة المشبهة ليس لها فعل بعينها في الثبوت مع عملها في الظاهر
وأن أفعال التفضيل المجردة عن معنى التفضيل بمعنى الفعل لعدم دلالتها على
الزيادة مع أنه لا يعمل في الظاهر على ما يقتضيه الطلاقة وتعليقهم بما قدمه
الشارح في قوله وذلك لانه ضعيف الشبهة الخ فلا يتم المطلوب بمجرد هذا
التعليل بل مع ضمنية لتعليل الذي قدمه الشارح قديمه (قوله يصح أن يقع
الخ) أي بعبارة المقام (قوله لوجب كونه مبدءا) أي مخبرا عنه باسم التفضيل
(قوله فلا يلزم الفصل) أي ولو تقدير كما في ما رأيت كعين زيد أحسن فيها
الكحل فان تقديره ما رأيت عينا كعين زيد أحسن فيها الكحل منه في غيرها
فلو لم يجعل الكحل فاعلا بل جعل مبدءا لزم الفصل بأجنبي تقديره ولا يقال
لزم الفصل بأجنبي غير مطرد لعدم في نحو هذا المثال أهاده سم والأجنبي
هنا المبدء او المراد بالأجنبي هنا ما ليس من محمولات ذلك العامل لا ما يتعلق
له به بوجه ما ولم يجعل الكحل مبدءا مخرعا من فلا يلزم الفصل بأجنبي
دأن يقال ما رأيت رجلا أحسن في عينه منه في عين زيد الكحل فرار من
التزام مخالفة الأصل وهو تقديم مرجع الضمير عليه بلا ضرورة ولا مقدما
على الوصف بأن يقال ما رأيت رجلا الكحل أحسن في عينه منه في عين زيد
فرار من التزام تقديم غير الهم وهو الوصف بلا ضرورة والتزام مخالفة
الأصل وهو التمتع بالمقرب بلا ضرورة (قوله فتقول من كل عين زيد) قد
يقال اذا قيل ذلك لم يكن المرفوع مفضلا على نفسه بل على غيره بالذات
أما على أن ألقى الكحل عوض عن ضمير الرجل فالنفاخ بالذات ظاهرا واما
على أنها للجنس فلان الماهية الكمية مغايرة بالذات لغردا الجزئي الأنا

في عينه الدحل منه في عين زيد
فانه يجوز أن يقال ما رأيت
رجلا أحسن في عينه الكحل
كحسته في عين زيد لان أفعال
التفضيل انما قصيرة عن رفع
الظاهر لانه ليس له فعل
بعينه وفي هذا المثال يصح
أن يقع موقعه فعل بعينه كما
رأيت وأيضا فلا يلزم الفصل
المرفوع فاعلا لوجب كونه
مبدءا فلا يلزم الفصل بين أفعال
ومن بأجنبي والأصل ان يقع
هذا الظاهر بين ضميرين
أولهما للموصوف وثانيهما
للاظهار كما رأيت وقد يحذف
الضمير الثاني وتدخل من
أما على الاسم الظاهر أو على
محله أو على ذي المحل فتقول
من كل عين زيد أو من عين
زيد أو من زيد

بختار الثاني وبقا لما كان الفرع متدرجا تحت المسألة الكلية كان كأنها
نفسه والتغاير اعتباري فافهم (قوله فتحذف ضافا) أي إذا دخلت من
على المحل وهو العيب أو مضافين أي إذا دخلت من على ذي المحل وهو زيد
(قوله وقد لا يوثق بعد المرفوع بشئ) أي اختيارا وذلك إذا تقدم محل المفضل
على أفعل **حكماني** مثال الشارح وكذا إذا تقدم صاحب محل المفضل
على أفعل فيمانيظهر كما في ما رأيت كزيد أحسن في عينه الكل فاقصار
البعض على الأول فهو رورأي بصرية على الظاهر والكاف اسمية وأحسن
حال من مجرور الكاف على ما قاله البعض ويلزم عليه مجيء الحال من
المضاف إليه بدون شرطه أو كعب واحد من صفتان اعينتا محذوفة ويصح
غير ذلك (قوله وقالوا الخ) أي ما دخلوا من في اللفظ على غير المفضل
عليه وهو ملايه كما في الشارح فهو كقولك ما رأيت رجلا أحسن في عينه
الكل من غير زيد بل كمن دخل من في هذا التركيب محل المفضل عليه
حقيقة وفي ما أحده أحسن به الجميل من زيد ملايس المفضل عليه لا دخل
حقيقة وله **مذكره** الشارح هنا ولم يكف بقوله سابقا وقد يحذف
الضمير الثاني الخ فافهم (قوله من حسن الجميل بزيد) كمن عليه استقام
حسن لان المقابلة بين الجميل ونفسه باعتبارين لا يقال الداعي الى ذكره
تعلق بزيده لا ما تقول على حذفه يكون بزيد حالا من مجرور من كما في نظائره
ولا حاجة الى ما نقله شيخنا والبعض من اللاحق في أقرء من التكاف ومثل
ذلك يقال في الحديث ومثال الناطم الآتي (قوله ما من أيام أحب الخ)
أفعل التفضيل فيه موصوغة من فعل المفعول ففيه شذوذ من هذه الجهة
الأصل على قول من يجعل المصوغ منه مقبلا عند من القيس وكذا من جهة
صوغه من زائد على الثلاثي ان كمن من أحب الرباعي فان كمن من حب
الثلاثي فلا شذوذ فيه الا من الجهة الاولى وبهذا يعلم ما في كلام البعض من
الواحدة (قوله أولى) فيه شذوذ من جهة انه لا فعل له لا بمعنى أحق
ولم يستعمل من هذه المادة فعل من هذا المعنى لان الفعل المستعمل منه ماول
بمعنى تولى أو تبع ومن ذا يعلم حسن قوله ومتى غاب فعلا لم يشفعه ولا الفعل
لثلاثي ح مثل حذرا ما ده شيئا نقلا عن يس قال البعض ويشازعه قول

فتحذف ضافا أو مضافين وقد
لا يوثق بعد المرفوع بشئ نحو
ما رأيت كعبين زيد أحسن فيها
الكل وقالوا أحده أحسن
به الجميل من زيد والاصل
ما أحده أحسن به الجميل من
حسن الجميل بزيد ثم اضيف
الجميل الى زيد للابتناء
ثم حذف المضاف الاول
ثم الثاني ومثله قوله عليه
الصلاة والسلام ما من أيام
أحب الى الله من الصوم من
أيام العشر والاصل من محبة
الصوم في أيام العشر ثم من
محبة صوم أيام العشر ثم من
صوم أيام العشر ثم من أيام
العشر وقول الناطم

(كلن ترى في الناس من ربي
أولى به الفصل من الصديق)
والاصل من ولاية الفضل
بالصديق ففعل به ما ذكر

* تنبيهات * الأول انما امتنع نحو رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد ونحو ما رايت رجلا احسن منه ابوه وان كان افعالهم ما يصح وقوع الفعل موقعه لان المعتبر في الطراد رفع افعال التفضيل الظاهر جواز ان يقع موقعه الفعل الذي بني منه مفيدا فائدة وهو في هذين المثالين ليس كذلك الا ترى انك لو قلت رايت رجلا يحسن في عينه الكحل كحسه في عين زيد أو يحسن في عينه الكحل كحلا في عين زيد معني يفوقه في الحسن ذات الدلالة على التفضيل في الأول وعلى الغريزة في الثاني وكذا القول في ما رايت رجلا يحسن أبوه كحسه اذا أثبت في موضع أحسن مضارع حسن حيث تهوت الدلالة على التفضيل أو قلت ما رايت رجلا يحسنه أبوه فأثبت موضع أحسن بمضارع حسنه اذا فاقه في الحسن حيث تغير الفعل الذي بني منه احسن ففادت الدلالة على الغريزة الاستفادة من افعال التفضيل ولورمت ان توقع الفعل موقع أحسن على غير هذين الوجهين لم تستطع * الثاني قال في شرح التسمي لم يرد هذا الكلام المتضمن ارتفاع الظاهر بأفعال الابعاد في ولا بأس باستعماله بعدنهي أو استفهام فيه

١١٥

الشارح الآتي لان المعتبر في الطراد الخ اه أي حيث قصد الفعل بالذي بني منه افعال ويندفع بأن القيد مبني على الغالب فتدبر (قوله انما امتنع نحو الخ) المانع في المثال الاول عدم سبق النفي وفي الثاني عدم كون المرفوع اجنبيا (قوله مفيدا فائدة) أي فائدة افعال من الدلالة على التفضيل وعلى الغريزة كما يؤخذ مما بعده (قوله الا ترى انك لو قلت الخ) هذامثلة ملق بالمثال الاول وقوله وكذلك القول الخ متعلق بالمثال الثاني (قوله كحلا) مفعول يحسن اتعنه معني يفوق (قوله وعلى الغريزة في الثاني) لان يحسن فيه مضارع حسنه اذا فاقه في الحسن فهو متعذوا فاعمال الغرائز لازمة (قوله حيث تقوت الدلالة على التفضيل) أورد عليه سم ان المثال المشهور يصدق لغة بصورتين نقص حسن كل عين الرجل عن حسن كل عين زيد وتساويه ما مراد بحسب المقام الاولى لا الثانية كما تقدم ومثله ما رايت رجلا أحسن منه أبوه لانه قد ينقص حسن الاب ومساواته واذا عبر بالفعل فيهم ما صدق التركيب لغة بالاولى وكذلك زيادة حسن كل عين الرجل وحسن الاب على بعدوا المقام يعين الاولى فالتركيبان مستويان في المعنى سواء صبر فيهم ما بأفعل أو بأفعل فالحكم بفوات الدلالة على التفضيل في أحدهم ما دون الآخر تحكم (قوله على غير هذين الوجهين) يعنى بهما كونه مضارع حسن اللازم وكونه مضارع حسنه أي فاقه في الحسن (قوله منه) أي الحمد وقوله يحسن حال من مجرور من أي حالة كونه ملاسما لمن ذكر (قوله اجمعوا الخ) ينافية قوله بعد وأجاز بعضهم الخ الا أن يقال لم يعتمد المصنف بمخالفه هذا الجيز في كنى الاجتماع او يقال الاجماع في غير المتجرد عن معنى التفضيل كما يؤخذ من تعليل الجيز وكما في شرح الدمامي على المعنى فتدبر (قوله لا ينصب المفعول به) أي بل يصل اليه بواسطة اللام

معني النفي كقوله لا يكن غيرك أحب اليه الخبر منه اليك وهل في الناس رجل أحق به الحمد منه بحسن لا يمن * الثالث قال في شرح الكافية اجمعوا على انه لا ينصب المفعول به فان وجد ما يوههم جواز ذلك جعل نصبه بفعل مقدر يفسره أفعال نحو والله أعلم حيث يجعل رسالته

فثبت هنا مفعوله لا مفعول فيه وهو في موضع نصب بفعل مقدر يدل عليه أو مفعوله . وأضرب
 من باب السرف أو انسا ١١٦ وأجازوه ضمهم أن يكون أفعلا والعمل لتجوده عن معنى

سبيل الله خاتمة تعدي
 اعل التفضيل بحروف الجار
 قال في شرح الكافية وجلة
 القول في ذلك ان أفعل
 التفضيل اذا كان من
 متعدي فمفعول على حب
 أو بعض مفعول باللام الى ما هو
 مفعول في المعنى وبالي الى
 ما هو مفعول في المعنى نحو المؤمن
 أحب الله من نفسه وهو أحب
 الى الله من غيره وان كان من
 متعد فمفعول على علم
 مفعول بالياء نحو زيد أعرف
 بي وأما دري به وان كان من
 متعد فمفعول غير ما تقدم عدى
 باللام نحو وهو المطلب لشار
 وانفع لجار وان كان من
 متعد بحرف جر مفعول به
 لا بغيره نحو هو أرشد في الدنيا
 وأسرع الى الخير وأبعد
 من الاسم وأحرص على
 الحمد وأحذر بالحلم وأحيد
 من الحناول فعل التعجب من
 هذا الاستعمال لا أن فعل
 نحو ما أحب المؤمن لله وما
 أحبه الى الله وما أعرفه بنفسه
 وأقطع له موائن وأغضه

نحو هو أرشد لعل من كان معانيه مفعول لاثنين نصب الآخر بفعل مقدر نحو
 أكسى لفقره الشياح اى يكسوهم الشياح قاله الدماميني قال المصريح
 وكذلك نصب المفعول معه والمفعول المطلق والتفسير الا اذا كان مفعولا
 في المعنى نحو زيد أحسن الناس وجهها ويعجز نصبه للباقي وقال بعضهم غلط
 من قال ان افعل التفضيل لا يعمل في المفعول به لورود السماع بذلك كقوله
 تعالى هو أهدى سبيلا وايس تمييزا لا ايس فاعلا في المعنى (قوله غيب
 هنا مفعوله لا مفعول فيه) اعترضه أبو حيان بأنه ضرب من التصرف
 وحيث لا تصرف في المرادى على التسهيل لم يتجى حيث أعلا ولا مفعولا
 به وقد يقدرا هو في التسهيل ان تصرفه ما نذر قال الدماميني ولوقيل ان المراد
 بعلم افضل المدي هو في محل الرسالة لم يعد وفيه ابقاء حيث على ما عهد لها
 من طرفتها والمعنى ان الله تعالى لن يؤتيكم مثل ما آتى رسوله لانه يعلم
 ماقيم من الكاهن والطهارة والفضل والصلاحية للارسال ولستم كذلك
 قال الشعبي بل هو بعيد لما فيه من حذف المفعول والاسم الموصول وبهذه
 صاته بلا دليل (قوله انسا) جمع قوتس وهو راعى البيضة وعظم تائي
 بين ادنى الفرس كما في القاموس (قوله لتجوده عن معنى التفضيل) رتبناه
 وان اول جملة التفضيل فيه لا يلزم كون تعديه كمتعديه وخصوصيات اللفاظ
 لانه كروا جواب الدماميني بأصل المتوافقين معنى ان يتوافقا حكم
 (قوله وجلة القول) أى يجمعه أى يجمعه وهو من الاجمال بمعنى الجمع
 ضد التفرق لئلا من الاجمال ضد التفضيل والبيان (قوله دال على حب
 أو بغض) اى على معناهما فيشمل ما كان من مادة الكراهة مثلا (قوله
 وهو أحب الى الله من غيره) اى يحب الله المؤمن اكثر من محبة الكافر
 قال البعض وظاهره انه حينئذ يحذف عن معنى التفضيل اذ لا يحب الله تعالى
 الكافر اصلا اه وفيه انه يناقيه ما اشتهر وقته هو ايضا من ان المقرن
 بمن لا يتجرده عن معنى التفضيل فالذى ينبغي مفعول انم غير مجرد عن ذلك بل
 فيه معنى التفضيل باعتمار محبة الله تعالى الكافر من حيث كونه مخلوقا
 مثلا فتأمل (قوله واحيد عن الحنا) بفتح الحاء المجمة اى اميل عن الزنا

لطرفه وأرشد له الدنيا وأسرع الى الخير وأحرص عليه وأجدر به اه (قوله)

(قوله وقد سبق بعض ذلك في بابيه) فيه انه ذكر جميع هذا التمهيل في افعال
التعجب في بابيه لا بعضها فقط والله سبحانه وتعالى اعلم

(الزعم)

ويقال له الوصف والصفة وفيل الزعم خاص بما يتغير كقائم وضارب
والوصف والصفة لا يتغيران بل يشعلان نحو عالم وفاضل وعلى الثاني يقال
صفات الله واوصافه ولا يقال نعوتة والذي في القاموس ان الزعم والوصف
مصدران بمعنى واحد وان الصفة تطلق مصدران بمعنى الوصف واسما لما قام
بالذات ~~كما العلم والسواد~~ (قوله في الاعراب) يرد عليه نحو قام
قام زيد ولا لا وعطف النسق اذ لم يكن للعطف عليه اعراب كالجمللة
المستأنفة والجواب ان المراد في الاعراب وجودا او عدما فيدخل ماذ كر
ويرد ايضا يازيد الفاضل وياسع يد كز بضم الفاضل وكزاتباء الضمة زيد
وسعيد فان تبعية الفاضل وكز زيد وسعيد في الضم ليست تبعية في الاعراب
والجواب ان المراد الاعراب وما يشبهه من حركة عارضة لغير الاعراب
مع انه سمانا ان لزيد وسعيد في اعراب غير ظاهرة بل هو محلي في المتبوع
وتقدير في التابع منع من ظهوره حركة الاتباع فعلم ان ضمة التابع
ليست ضمة اعراب لعدم الرفع ولا ضمة بناء لعدم مقتضيه هذا هو التقيق
ثم المراد الاعراب انظرا او تقديرا ومجلا فيدخل نحو يخرب خرب فخر ب
تابع الجعر ورفع مقتدر ويخرب حم الله سيدي به الذي كان ماهرا في العربية
فسيدي به والذي متوافقان في الاعراب مجلا (مائدة) الجوار يختص بالجور
و بالزعم قليلا والتوصيف نادرا على ما في التمهيل والمغنى وقال الناطم
في العمدة يجوز في العطف لكن بالواو وخاصة وجعل منه وأرجلهم في قراءة
الجور وضعفه في المغنى بأن العطف يمنع التجاور وعلى منع عطف الجوار
يكون جر الارجل للعطف على الرأس لا تتم مع بل لينه بعطفه اعلى
المسوح على طلب الاقتصاد في غسلها الذي هو مظنة الاسراف لكونها
من بين الاعضاء الثلاثة المغسولة تغسل بماء يصب الماء عليها وحيي بالغاية
دفعاً لتوهم انها تمسح لأن المسح لم تنصرب له غاية في الشرع كذا في الكشف
ويلزم عليه اما استعمال المسح في حقيقة بالنسبة الى الرأس وفي مجازه

وقد سبق بعض ذلك في بابيه
والله تعالى أعلم

(الزعم)

(يتبع في الاعراب الاسماء
الاول * زعم وتوكيد

وهو القل الشبيه بالمدح في قلة الماء بالنسبة الى الارجل وصاحب الكفاية
 من يجمعه واتما جعل العطف من عطف الجمل بتقدير وامسحوا بأرجلكم
 فكون الأرجل موطوءة على الرؤس على هذا باعتبار صورة المقتضى وهذا
 حذف الجوار وإبقاء عمله وهو ضعيف إلا أن يقال قوة الدلالة عليه بسبق
 مثله تدفع الضعف قال شيخنا السيد قال بعضهم الجري بالجوار مقس عند
 سبويه سمع عند القراء أنه في العلمين أرباب جى أنكره وجعل
 خرب صفة ضب بتقدير مضاف أى خرب جره وان حركة الجوار حركة مناسبة
 لا حركة اعراية وأن الحركه الاهراية مة مة تارة بحسب ما يفتضيه عامل
 المتبوع وعبارة المقى أنكر ابن جى الجري على الجوار وجعل خرب صفة
 لضب والاصل خرب جره ثم أيبب المضاف اليه من المضاف فأرتفع واستمر
 ويلزمه استتار الضمير مع جريان الصفة على غير ما هي له وهو لا يجوز عند
 البصريين وان أمس الأيس (قوله وعطف) أى بيان أن نسق (قوله بالحاصل)
 أى في هذا التركيب والتجديد أى في تركيب آخر (قوله غير خبر) حال
 من غير المشاركة (قوله فخرج بالحاصل والتجديد) أى عجموه ما ولوقل
 فخرج بقولنا والتجديد لكن أحسن لانه المخرج لخبر المبتدأ وقوله خبر
 المبتدأ أى غير الثاني من الخبر المتعدد كما يدل عليه ما بعده (قوله حامض
 الخ) مقتضاه ان حامض خبر بعد خبره والموافق لما سبق أن نحو الزمان
 حلوا حامض مما تعدد فيه الخبر لفظاً ولا ينافيه قول بعضهم انه جزء خبر لانه
 ناظر الى المعنى (قوله ان التوكيد) أى التفظى أما المعنوى فمختص بالاسماء
 كالنعت وعطف البيان ولذا كانت الاسماء أصلاً في ذلك (قوله أنكرها
 الاصل في ذلك) فيكون تقديمه على الفاعل في عبارة للاختتام لا لتعصر
 (قوله الى منع تقديم التابع الخ) مثل التابع معموله فلا يجوز هذا الحكم
 رجل يأكل البعض لأن المعمول لا يعمل الا حيث يحل عمله اذ وهو
 متفوض بوزنه المأخوذ بوزن الكوفيين تقديم المعمول ورائتهم
 الزمخشري في قوله تعالى وقول لهم في أنفسهم قولاً بليغاً فجعل في أنفسهم
 مفعلاً بليغاً (مادة) يجوز الفصل بين التابع والمتبوع بغير أجنبي محض
 كعمول الوصف نحو ذلك حشر علينا يسير ومعهول الموصوف نحو يعينى

وعطف وبدل) وتسمى لاجل
 ذلك التوابع فالتابع هو
 المشار لما قبله في امرائه
 الحاصل والتجديد غير خبر فخرج
 بالحاصل والتجديد خبر المبتدأ
 والفعل قول الثاني وحال
 المنعوب وبغير خبر حامض
 من قولك هذا حلوا حامض
 تنبيهات الاول سياتى
 ان التوكيد والبدل وعطف
 انفق تتبع غير الاسم وانما
 حص الاسماء بالذ كر لكونها
 الاصل في ذلك الثاني في
 قوله الاول اشارة الى منع
 تقديم التابع على متبوعه
 وأما صاحب البديع تقديم
 الصفة على الموصوف

ثم بلزبدا الشديدا وعامله شحوز يدافض بت القائم ومفسر عامله شحوان
 امر وهالك ليس له ولد ومعه مول عامل الموصوف شحوسجح ان الله عما يصفون
 عالم الغيب والمتدا الذي خبره فيه الموصوف شحوا في الله شك فاطر السموات
 والارض والخبير شحوز يدافض القائم العاقل والقسيم شحوز يد والله العاقل قائم
 وجواب القسم شحوبلى ورنى لتأثنتكم عالم الغيب والاعتراف شحوز واه
 القسم لو تعلمون عظيم والاستثناء شحوز ما جاء في أحد الاريد اخبر من ذلك ومن
 الفصل بين التأكيدي والمؤكد ولا يحزن ويرضين بما آتيتهن كاهن وبين
 المعطوف والمعطوف عليه وامسحوا برؤسكم فصل به بين الأيدي والأرجل
 هلى قراءة نصب الرجل وبين البدل والمبدل منه قم الليل الا قليلا نصفه
 بخلاف الأجنبي بالسكينة من التابع والمتبوع فلا يقال صررت برجل على
 فرس عاقل أيضا وكذلك لا يجوز فصل نعت المبهمة ونحوه مما لا يستغنى عن
 الصفة من منوعة فلا يقال ضربت هذا زيدا الرجل ولا الشعرى طلعت
 العبور كذا في الله مع واعترض الا خبر باستغناء الشعرى في قوله تعالى
 وانه هورب الشعرى وما ذكره من ان نصفه بدل من الليل هو أحد أوجه
 ذكرها البضاوى وغيره والاستثناء عليه من نصفه والضمير في منه وعليه
 الأقل من النصف كالثالث فيكون التخيير بين الأقل منه كالأربع والأكثر
 منه كالنصف ومنها أن الاستثناء من الليل ونصفه بدل من قليله لا فيكون
 التخيير بين النصف والرائد عليه كالثالثين والناقص عنه كالثالث واعترضه
 الشهاب القرأى بأنه يقتضى تسمية النصف قلبا وهي غير معروفة
 في استعمال اللغة واختار أن نصفه بدل من الليل الا قليلا وأن المراد بالليل
 اللبالي بناء على استغراقية آل وبالقليل منها إلى الاعذار كالمريض والسفر
 فأبدل نصفه من اللبالي التي لا عذر فيها والمعنى قم اللبالي التي لا عذر فيها
 نصفها أى نصف كل منها لكن ذكر الضمير المضاف إليه نصف ليكون الليل
 مفردا مذكرا في اللفظ وأن المراد بالليل في قوله أو انقص منه قلبا لا أورد
 عليه أى قليله هو السدس فتخير صلى الله عليه وسلم بين قيام نصف الليل وثلاثة
 وثلاثيه (قوله اذا كان) أى الصفة والتبذ كبير باعتبار المذكور والذات
 وفي بعض النسخ اذا كانت وهى ظاهرة (قوله ظلامه) قال البعض منصوب

اذا كان لاثنتين او جماعة وقد
 تقدم أحد الموصوفين فتنقل
 قام زيد العاقلان وعمر
 ومنه قوله
 ولست مقر للرجال ظلامه
 أبى ذالجمي الأكرمان وخاليا
 واجاز الكوفيون تقدم
 المعطوف

شروط ذكر في موضعها

الثالث اختلف في العامل في التامع فذهب الجهم والى أن العامل فيه هو العامل في التبع واختاره التامع وهو ظاهر مذهب جهميه
الرابع لم تعرض هنا لبادرسة التامع قال في التمسيل ويسد أعند اجتماع التوابع بالثبوت ثم عطف البيان ثم بالتوكيد ثم بالسند ثم بالنسب أي فقال ما الرجل الفاضل أبو بكر منه أخوك ويريد الخامس قدم في التمهيل باب التوكيد على باب الثبوت وكذا عمل ابن السراج وأبو علي والرمثري وهو حسن لأن التوكيد بمعنى الأول والثبوت على خلاف معناه لأنه يقتضي حقيقة لا أول وحالا من أحواله والتوكيد يتضمن حقيقة الأول فقط وقدم في المكوبة الثبوت كما هنا وكذا عمل أبو الشيخ والرحاجي والخروفي بنظر الماسبق في التامع (الراية) (الثبوت) في عرف النجاء (تابع) (م) أي مكمل للتبع

برع الخافض أي مظلمة له ولا حاجة اليه بل اظاهر أنه معقول حقيقة أي وليست مظلمة لأحد بل أريها قال العيني وتبعه غيره كشيخنا والبعض ودالك إشارة الى المدكور من الظلمة له والأحسن إرجاع الإشارة الى اقرار الظلمة له من مقرا وفتح ياء التسكيم جائز اختيارا إجماعا فقول العيني حركت الياء وأصروا غير صحيح (قوله شروط ذكر في موضعها) أي عند قوله وحذف تبوع الخ (قوله اختلف في العامل في التامع) أي غير البديل قرينة قوله فذهب الخ لأن مذهب الجهم هو في البديل كما في الجمع أن عامه محذوف بديل ظهوره جوارح الظاهر وروح جامع الضمير هو مرتبة زائدة عادة عامل الجرح في غوه واجبة وبهمذا يعلم ما في كلام الاستعالي من الحال وزيف المامني الدليل يجعل الجار والمجرور الثاني بدلا من الجار والمجرور الأول والعامل ما قبل الجار الأول وهو غير معاد وأما مذهب غيره فهو أن العامل في البديل هو العامل في المدول منه (قوله فذهب الجهم) وقيل العامل في الثبوت والبيان والتوكيد الية وقيل مقدر وفي النسق مقتر وقيل حرف العطف ثبوت كذا في المامني والله مع قال المامني فائدة الخلاف عدم جوارح في التبع على المتبع دون التامع عند من قال العامل في فيه هو الأول أنه ويظهر أن الأمر كذلك على القول بأن العامل التبعية تأمل (قوله ثم عطف البيان) أي ثم بدأ به أعرف أي بالنسبة لبعده وهكذا يقال فيما بعده لا قوله ثم بالنسب فلا يتأخر فيه البدء العرفي فيقتضيه عامل يناسبه أي ثم توفى بالنسب ولتقديره في الكل (قوله لأن التوكيد بمعنى الأول) أي فهو كجزم من الثبوت لدلالة الثبوت على الأول وزيادة والجزم مقدم على الكل ويكتفون التوكيد بمعنى الأول طاهر في التوكيد ما غطى وفي المعنوي بالنسب والبيان وأما بكل وأجمع فقيه نظرا لأنه باهتة الشمول فأنزل (قوله رد الأمر أحواله) هذا في الثبوت للحسني وانصرف عليه لكونه الأصل (قوله نظر الماسبق الخ) أي من كونه يبدأ بعند اجتماع التوابع (قوله ثم سابق) أي للضرورة ثم أسالة انضمام متبوعه أي أيضا حاملا وتخصيصه كما سبقت في تلويده انعت لغیر الابحاح والتخصيص كمدح والتمم واتنا كيد لأن هذا أمر

(بوسمه) أي بوسم المتبوع أي علامته (أو بوسم ما به اعتلاق) فالتابع جنس يشمل جميع التوابع المذكورة
وتمت ما سبق مخرج للبدل والنسق وبوسمه أو بوسم ما به اعتلاق مخرج اعطف البيان والتوكيد لانها شاركا
النعته في اتمام ما سبق لان الثلاثة تكمل دلالة وترفع اشتراكه واحتماله الا ان النعت يوصل الى ذلك
بدل لانه على معنى في المنعوت او في متعلقه والتوكيد ١٢١ والبيان ليس كذلك والمراد

بالمتم المفيد ما يطلبه المتبوع
بحسب المقام من توضيح
نحو جاني زيد التاجر
أو التاجر أبوه أو تخصيص
نحو جاني رجل تاجر أو تاجر أبوه
أو تعميم نحو يرزق الله عباده
الطائعين والعاصيين
الساحية اقداتهم والساكنة
اجسامهم أو مدح نحو والحمد
لله رب العالمين الجزيل
عطاؤه أو ذم نحو أعوذ بالله
من الشيطان الرجيم ربنا
آخر جنان هذه القرية
الظالم اهلها أو ترحم نحو
اللهم أنا عبدك المسكين
المتكسر قلبه أو توكيد نحو
امس الدابر المنقضي امد
لا يهدوا وابهام نحو تصدقت
بصدقة كثيرة أو قليلة نافع
نواهبها أو شائع احتسابها
أو تفصيل نحو مررت برجلين
عربي وعجمي كريم ابواهما
لثم احدهما ويسمى الأول

عارض ومنه النعت الكاشف اذا خوطب به العالم بحقيقة المنعوت وسيل دفع
الشارح الايراد بوجه آخر وبحث في التعريف بأنه غير مانع لشهولة قولهم
يا هذا الجملة مع أنه عطف بيان عند سيبويه كما سيأتي والمراد ما سبق ولو
تقدم الشئ المنعوت المحذوف (قوله بوسمه) الباء سببية والوسم يطاق
بمعنى العلامة ويجرى على هذا الشارح وعليه يقتضيه ما في أي بافهام ووسمه
ويطاق بالمعنى المصدر وهو الوسم بالسمة وهي العلامة ولا تقدير على هذا
ومعنى العبارة تابعه كمال المتبوع بسبب دلالة على معنى في متبوعه
أو في سببي متبوعه والمراد الدلالة التضمنية فلا يردها من قولنا نفعني زيد
عليه لأن دلالة لفظ علم على المعنى الذي في زيدا مطابقة لا تضمنية (قوله
مخرج للبدل والنسق) لانهم لا يتيقن متبوعه الا بياضاح ولا تخصيص
أي لم يقصد بهما ذلك أصالة فلا ينافي في عروض الايضاح للبدل ولعطف
النسق في بعض الصور (قوله أو في متعلقه) بكسر اللام أي ما يتعلق به وهو
الاسمي (قوله ليسا كذلك) لأن البيان عين الأول وكذا التوكيد اللفظي
والمعنوي بالنفس والعين وأما بئلك وأجمع فقبه ما تقدم (قوله من توضيح)
المراد برفع الاشتراك اللفظي في المعارف وبالتخصيص تقليل الاشتراك
المعنوي في التكررات فالنعت في الأول جار مجرى بيان المجهول وفي الثاني
جار مجرى تقييد المطلق أفاده في التصريح (قوله أو تعميم) مجيء النعت
للتعميم وما بعده مجاز لأن أصل وضعه للتوضيح أو التخصيص كذا
في التصريح (قوله الرجيم) أي الراجم للناس بالوسوسة أو المرجوم
بالشبه أو اللعنة وكون هذا النعت للذم لا ينافيه كونه تأكيداً لما فهم من
لفظ الشيطان (قوله أو ابهام) ينبغي أن يراد أو شئ ويمثل له بمثال الابهام
اذ لم يعرف المتكلم حقيقة الأمر وكان شاكراً عليه الدامني ثم نقل عن

١٦ صيان ث من هذه الامثلة نعتا حقيقيا والثاني سببيا (وايعط) النعت مطلقا
(في التعريف والتكثير) أي الذي (لما تلا) وهو المنعوت (كسر بيقوم كرما) ويقوم كرما آباؤهم وبالقوم
المكرما وبالقوم المكرما آباؤهم * تنبيهات * الأول ما ذكره من وجوب التبعية

ابن الجباز ان التعتيبي لا اعلام المخاطب بان التكلم عالم بحال المنعوت
 كقولك جاءه قاضي بلدك المكرم الفقيه اذا كان المخاطب يعلم انصاف
 القاضي بذلك ولم تقصد مجرّد المدح بل قصدت اعلام مخاطبك بانك عالم
 بحال الموصوف وعن بعضهم انه قد يكون التعت لا فائدة رفعة معناه نحو يحكم
 به النبيون الذين أسلموا أجرى هذا الوصف على التبيين لا فائدة عظم قدر
 الاسلام (قوله في التعريف والتشكير) في بمعنى من البياينة لما الاولى
 وقول شيخنا لما في لسانه ووالواو بمعنى أولان الثابت للتلوق أحدهما وقوله
 تلاصلة أو صفة جرت على غير ما هي له ولم يبرز جريا على المذهب ~~الصح~~ كوني
 (قوله بالمعرفة) متعلق بنعت (قوله وأجاز بعضهم وصف المعرفة بالشكرة)
 أي مطلقا بقرينة مقابلته بما بعده (قوله ساورتني) أي وابتنيت بمعنى وثبت
 على فالعائلة على غير بابها ضئيلة بفتح الضاد المعجمة وكسر الهمزة وهي الحبة
 الدقيقة التي أتى عليها سنون كثيرة تقل تلجها واشتد سمها والرقش
 بضم الراء وسكون القاف آخره شين مججمة جمعة شاء وهي الحبة التي لها
 نقط سودويبيض ومن تبعيضية وقول البعض للبيان غير ظاهر وناقع
 بالتون والناقع أي بالغ في الإهلاك وفيه الشاهد حيث وصف به السم وهو
 معرفة لانه لا يوصف به غير السم ولا يردقواهم دم ناقع لانه بمعنى طرى (قوله
 مؤول) أي يجعل التابع بدلا فالأوليان أي الإحقان بالشهادة لقرايتهما
 ومعرفة ما بدل من آخران وناقع بدل من السم ويصح جعل الأوليان خبر
 محذوف أي هما الأوليان أو خبر آخران لتخصيصه بالصفة أو مبتدأ أخبر به
 آخران أو بدلا من الضمير في يقولان وجعل ناقع خبرا ثانيا للسم (قوله
 المعروف بلام الجنس) أي لأم الحقيقة في ضمن فرد غير معين وتسميها أهل
 المعاني لأم العهد الذهني لهذا الحقيقة في الذهن (قوله أقرب مساقته من
 النكرة) أي لعدم تعيين شيء من الأفراد فيها (قوله بالنكرة المخصوصة) أي
 بإضافة أو عمل كما يؤخذ من التمثيل بقولهم ما ينبغي للرجل الخ وقول البعض
 أي يوصف أو إضافة كما يؤخذ من الأمثلة سم ومنشؤهم أن تلك صفة الخبز
 وهو المثل بل هو طرف الغومة ملق بخبر وادراك ~~الشكرة~~ المخصوصة
 وما في حكمها وهو الجملة كما يؤخذ من التمثيل بالبيت والآية وقد يستفاد من

في التعريف والتشكير
 هو مذهب الجمهور وأجاز
 الأخفش نعت الشكرة
 إذا خدعت بالمعرفة وجعل
 الأوليان صفة لا آخران في قوله
 تعالى وأخران يقولون
 مقاهم ما من الذين استحق
 عليهم الأوليان وأجاز
 بعضهم وصف المعرفة بالنكرة
 وأجاز ابن الطراوة بشرط
 كون الوصف خاصا بذلك
 الموصوف كقوله
 آيات كأي ساورتني ضئيلة
 من الرقش في إنباس السم ناقع
 والصحيح مذهب الجمهور
 وما اوردهم خلاف ذلك وقول
 الثاني استثنى الشارح من
 المعارف المعروف بلام الجنس
 قال فانه أقرب مساقته من
 النكرة يجوز نعته بالنكرة
 المخصوصة ولذلك تسمع
 التصوير يقولون في قوله
 وأقدام على اللثيم يسبني
 فأعف ثم أقول لا يعنيني
 ان يسبني صفة

تعبيره بالجواز ان الاحسن النعت بالمعرفة نظرا للفظ وهو كذلك (قوله
لاحال) يجوز جماعة الحامية نظرا للصورة التعريف وما رده من أنه ليس
المعنى أنه يجر عليه في حال السبيل المراد ان ذلك دأبه يرتبأنا لا نسلم أنه ليس
المعنى ما ذكر بل المراد أن ذلك دأبه لم لا يجوز أن يكون المعنى ما ذكر بل المراد أن ذلك
تجعل الحال لازمة يفيد أن ذلك دأبه (قوله وآية لهم الليل) أي حقيقة الليل
في ضمن فرد ما من الليالي فلا ينافيه أن الواقع سلخ النهار من افراد الليل فلا
اعتراض (قوله بالاخص) أي الاقل شيوعا (قوله يافع) بالتحمية ثم الفاء أي
مراحتى (قوله فلا يكون النعت اخص) أي أعرف كما في سم فحو بالرجل
أخيهك الذابيع بدل لانعت اثلا بفضل التابع على المتبوع وقد أسلفنا رده
في باب التكررة والمعرفة (قوله أو أعم) أي اقل تعريفا (قوله ينعى الاعم
بالاخص) قال البعض أي فقط والاساوى ما بعده اه وترجاه شيخنا وفيه
نظر اذ يبعد كل الاعدان القراء والشلو بين يوجب ان وصف الاعم بالاخص
مع منع غيرهما اياه ولا يحيز ان الوصف بالاعم أو المساوى مع ايجاب غيرهما
اياه وأي ضرر في كون ما بعده مساويا له فيكون سوفه انما يسهده ثم رأيت
ما يؤيد ما قلته بخط بعض الافاضل (قوله توصف كل معرفة بكل معرفة) أي
الاسم الاشارة فانه لا توصف الا بذي ال اجماعا وانما وصفوه باسم الجنس
المعرف بال ايمان حقيقة الذات المشار اليها اذ دلالة الاسم الاشارة على
حقيقة معناه والحق به الموصول لانه مع صلته بمعنى ذى الالام ولان الموصول الذى
يقع صفة ذولا م وان كانت زائدة وكما يجوز في تابع اسم الاشارة كونه نعتا
من حيث دلالة على معنى في متنوعه يجوز كونه عطف بيان من حيث
ايضا جله والاول مبنى على ما عليه جمع محققون أنه لا يشترط كون النعت
مشتملا أو مؤولا به والتانى مبنى على أنه لا يشترط في البيان أن يكون أعرف
من المبين وهو الصحيح (قوله لدى التوحيد الخ) أي عند ملاحظة التوحيد
الخ (قوله الواقع موقعه) أي الذى يقع في محمل النعت على خلاف الاصل
(قوله وطابقه في الافراد الخ) أو رده عليه نحو نطفة أمشاج ورمسة أعشار
وثوب أخلاق وأجيب بأن النطفة لما كانت مركبة من اشياء كل منها شيع
والبرمسة من أعشاره قطعا والثوب من قطع كل منها خلق كان كل من

تعالى وآية لهم الليل نسلخ
منه النهار وقولهم ما ينبغي
للرجل مثلك أو خبر منك
ان يفسر كذا * الثالث
لا يمتنع النعت في النكرات
بالاخص نحو رجل فصيح
وغلام يافع وامامى المعارف
فلا يكون النعت اخص عند
البصر بين بل مساويا او اعم
وقال الشلو بين والفراء ينعى
الاعم بالاخص قال المصنف
وهو الصحيح وقال بعض
المتأخرين توصف كل معرفة
بكل معرفة كما توصف كل
نكرة بكل نكرة اه (وهو
لدى التوحيد والتذكير
أو * سواهما) وهو التقنية
والجمع والتأنيث (كافعل
فاقف ماقفوا) أي يجري
النعت في مطابقة المنعوت
وعدمه مجرى الفعل الواقع
موقعه فان كان جاريا على
الذى هو له رفع ضمير المنعوت
وطابقه في الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتأنيث
تقول مررت برجلين حسنين
وامرأة حسنة كما تقول
مررت برجلين حسنا
وامرأة حسنت وان كان

جاريا على ما هو لشي من سببيه فان لم يرفع السببي فهو كالجارى

على ما هو له في مطابقة. للنعوت لانه مشد في رفعه. ثم بالنعوت نحو مررت بامرأة حسنة الوجه
الآب أو كعين آباء ورجال حسان الوجوه أو حسان

١٢٤

أو حسنة وجه أو رجلين كريمي

وحوها وان رفع السبي كان

بحسبه في التذكير والتأنيث

كما هو في الفعل فيقال مررت

برجل حسنة وجههم

وامرأة حسن وجهها كما

يقال حسنت وجههم

وحسن وجهها تبيينان

الأول يجوز في الوصف المسند

الى السبي المجموع الافراد

والتكسير فيقال مررت

برجل كريم آباؤه وكرام آباؤه

الثاني قد يعامل الوصف

الرافع ضمير النعوت معاملة

رافع السبي اذا كان معناه

له فيقال مررت برجل حسنة

العين كما يقال حسنت عينه

حكى ذلك الفراء وهو ضعيف

وذهب كثير منهم الجرمي الى

منه الثالث أفهم قوله

كالفعل جواز تنبيه الوصف

الرافع للسبي وجمعه الجمع

المذكور السالم على لغة الكوفي

البراعث فيقال مررت

برجل كريم آباؤه وحسن وجهه

حسنون علمناه الرابع

ما ذكره من مطابقة النعت

للنعوت مشروط بان لا يمنع منها

الثلاثة بجمع أجزائها في وصفه بالجمع وقيل أفعال في مثل ذلك واحد لا بجمع

كذا في الدماميني (قوله على ما هو الخ) أي على منعت هو أي النعت أي

معناه ثابت لشي من سببه أي هو سببه أو بعض افراد سببه (قوله كان)

أي الذات بحسبه أي السبي وقوله في التذكير والتأنيث أي وأما في الافراد

وضده فسيأتي في التنبيه الأول والثالث وقوله كما هو في الفعل أي كحال هو

أي الحال في الفعل اذا وقع نعمته مثلا (قوله يجوز في الوصف الخ) أي على

الصفة النحوي فظهر وجه اقتضاه على الافراد والتكسير وذلك لان التصحيح

اعما يجوز على لغة كوني البراعث وسيصرح به في التنبيه الثالث

ولم يقتبه البعض لهذا التفتيق فقال مائل واختاب في الافصح من الافراد

والتكسير فالتكسير أفصح عند سيوريه والمبرد قال في المفتي وهو ادع وعكس

الشلوطين وطائفة وفصل آخرون بقاوا ان كان النعت تابعا لجمع فالتكسير

أفصح وان كان لفرد أو شئ فالافراد أفصح كذا في التصريح قال الدماميني

وانما لم يضعف نحو مررت برجل كرام آباؤه مع ضعف كريم آباؤه لان اسم

الفاعل المشابه للفعل اذا كسر خرج عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل

لا يكسر بخلافه اذا صح اه وجهه انقصية التكسير اذا تباع جعا المشاكة

(قوله المجموع) فان كان السبي متني تعين الافراد على اللغة النحوي (قاعدة)

يجوز مررت برجل قائم ابواه لاقاعدين وان لزم استقرار الضمير في قاعدين مع

جريان الصفة على غير من هي له لانه يقتضي التوافق ما لا يقتضي الأوائل

ويستغنى قائمين لاقاعدا ابواه على اجمال الثاني للزوم ما ذكر في الأوائل اما

في المفتي (قوله قد يعامل الخ) فيه اشارة الى انه قليل والكثير المطابقة كمر

(قوله اذا كان معناه) أي الوصف له أي للسبي (قوله انهم قوله كالفعل الخ)

وافهم ايضا جواز نحو برجل قائم اليوم أمه للفصل ونحو بامرأة حسن تقمها

لجارية التأنيث به صرح به منهم سم (قوله بان لا يمنع منها مانع) ككون

الوصف يستوي فيه المذكر والمفرد واذا دهما وكونه افعلا تفضيل مجردا

أو مضافا المنكور (قوله وانعت بمشتق الخ) المتبادر منه انه يشترط في النعت

كونه مشتقا أو مؤثلا به وهو رأي الاكثرين وذهب جمع محققون كابن

منع كفي سبور وجميع وأفعول من اه (وانعت بمشتق) والمراد به مدل على حدث وصاحبه

الحاجب

وذلك اسم الفاعل كضارب
وقائم واسم المفعول كضروب
ومهان والصفة المشبهة

(كصعب ذرب) وأفعل
التفصيل كقوى وأكرم
ولا يرد اسم الزمان والمكان
والآلة لانها ليست مشتقة
بالمعنى المذكور وهو اصطلاح

(وشبهه) أى شبه المشتق
والمراد به ما أقيم مقام المشتق
في المعنى من الجوامد (كذا)
وفروعه من أسماء الإشارة

غير المكانية (وذى) بمعنى
ساحب والموصولة وفروعهما

(والمنتسب) تقول صررت
بزيد هذا وذى المال وذوقام
والقريشى فغناها الخاضر
وساحب المال والقائم
والمنسوب الى قريش
(ونعته وابجمله) بثلاثة شروط
شروط في المنعوت وهو أن

يكون (منكرا) اما مظهرا ومعنى
نحو راقية وابو مائة جعون فيه
الى الله أو معنى لالفاظا وهو
المعروف بالجنسية كقوله
ولقد أسرى على اللثيم يسبنى
وشروطان في الجملة احدهما
أن تكون مشتقة

الساحب الى عدم الاشتراط وان ايضا بدلالة على معنى في متبوعه كالرجل
الدال على الرجولية قاله اللدمايى (قوله وذلك اسم الفاعل) اراد به ما يشع
أمثلة المبالغة (قوله ومهان) كان عليه ان يأتي بالمزيد في اسم الفاعل كما أتى به
في اسم المفعول وان يأتي باللازم في اسم المفعول كما أتى به في اسم الفاعل ويمكن
ان يجعل في كلامه احتمالك (قوله وذرب) بالذال المججمة الحاد من كل شئ
وبالمهجمة المعتدلة (شياء الخبير بها) (قوله ليست مشتقة بالمعنى المذكور)
لانها لا تدل على صاحب الحدث اى فاعله أو مفعوله بل هي مشتقة بالمعنى
الاعم وهو ما اخذ من المصدر للدلالة على شئ منسوب للمصدر وفتحنا مثلا
ما اخذ من الفتح للدلالة على آلة منسوبة للفتح ومرمى ما اخذ من الرمى للدلالة
على مكان أو زمان منسوب للرمى (قوله وهو) اى المشتق بالمعنى المذكور
اصطلاح اى اهم في مثل هذا المقام ولا يرد كونه مشتقة باصطلاح آخر (قوله
في المعنى) اى من جهة دلالة على معناه (قوله غير المكانية) اما هي تكررت
برجل هنا وهناك او شئ فمعلقة بمحذوف صفة لرجل فهي ظروف لصفات
بل الصفات متعلقاتها (قوله والموصولة) فما يكون قول الناطم وذى شاملا
للموصولة على لغة اعرابها اما على لغة الباء فلا ناسبا بالواو لزوما على هذه
ال لغة لا بالياء ومثلها في الوصف به اسائر الموصولات المبدوءة بضمزة الوصل
بشروط متخوم وما (قوله وذى المال) هل يجوز أن يقال برجل ذى مال أبوه
على أن ذى رافع الأب نقل ابن جني عن الأكرمين المنعوع لآله بثلاثة أوجه
ذكرها شيخنا فراجع (قوله وذوقام) كذا في نسخ بالواو على لغة بني
دوالموصولة لا يمكنه لا يناسب ما جرى عليه الشارح من شمول ذى في كلام
المصنف للموصولة لان شموله للموصولة انما ينبغي على لغة الاعراب لانها
في كلامه بالياء وفي نسخ وذى قام بالياء وهي المناسبة للشمول المذكور (قوله
شروط في المنعوت الخ) فيه شرط آخر وهو أن يكون مذكورا ان لم يكن بعض
اسم متقدم بجزء من أقوى كلاميا في انه قصر يجر وأما أنا ابن جلا فضرورة
(قوله ان يكون منكرا) اى لا أول الجملة بالانكسرة فنبهنا جاعل جمل قام أبوه
أو أبوه قائم من كل وصف بجملة المتجهول فيها اتصاف المسند اليه بالمسند
شأنوا ويل جاعل جمل قائم أبوه وننبهنا جاعل جمل أبوه القائم أو أبوه زيد من كل

على ضمير بطله بالموصوف
المطلوب كجاء أم قدّر
كقوله تعالى واتقوا يوما
لا تنجزى نفس من نفس شيئا
أى لا تنجزى فيه أو يدل منه
كقوله

كان حفيف التبل من فوق
عجبها * عواذب نخل
أخطأ الغارم ظنف * أى
أخطأ قارها فأبدل من
الضمير والى هذا الشرط
الإشارة بقوله (فاعطيت)

ما أعطيته خبرا) والثانى أن
تكون خبرية أى محتملة
لصدق والكذب واليه
الإشارة بقوله (وامنع هنا

إيقاع ذات الطلب) فلا يجوز
مررت برجل اضربه أو لا تنه
ولا يعيد بعينه فاصدا انشاء
البيع (وان أنت) الجملة
الطلبية فى كلامهم (فأقول

أخبر نصيب) كقوله
جوابه قد هل رأيت المذهب
قط * أى جاؤا بلين مخلوط
بالماء مقول فيه عند رؤيته
هذا الكلام * تنبيهان *
الأول ذكرى البديع

وهو في جملة الجوهول فيها اتحاد ذاتهم ما فى تأويله من رجل كثر ذات أية
ذات القاتم أو ذات زيد كذا فى الدعامى عن ابن الحارث والرضى لا يكون
الجملة نكرات وإن جرى على ألسنتهم ووجهه بعضهم بما رآه الرضى ثم قول
والحق أن الجملة ليست معرفة ولا نكرة لأن التعريف والتكثير من
هوارص مدلول الاسم والجملة من حيث هي جملة ليست اسما وانما جاز
نعت النكرة مآدون المعرفة لتأويلها بالنكرة كجاء (قوله على ضمير بطله
بالموصوف) اقتصر على الضمير لأن الرابط هنا لا يكون إلا الضمير بخلاف
الحبر والعرق ان المفعول لا يستلزم النعت متاعه فناف طلبه فاحتج
لدليل قوى يدل على ارتباط الجملة به وانما ذهب له بخلاف المبتدأ فانه يستلزم
الخبر وقوى طلبه فاكفى بأى دليل يدل على ارتباط الجملة به وانما خبر
عنه أفاده سم ورأيت يحيط ببعض الفضلاء ان الصحيح عدم تقييد الرابط
هنا أيضا بالضمير (قوله أى لا تنجزى فيه) وهل حذف الجار والمجرور معا
أو الجار وحده فأتعب الضمير واتصل بالفعل ثم حذف منصوبا وتولاه
الأول عن سيده والثانى عن الأحفش تصریح (قوله أو يدل منه) معطوف
على ضمير (قوله كان حفيف التبل) بالخاء المهملة أى دوى ذهاب النهام
ومن فوق حال من التبل وضمير عجب القوس والبهس بتثنية العين المهملة
بجيم فبين مهمة مقبض القوس والعواذب بعين مهملة وبقد الألف زاي
جميع غاربه من عزت الأبل اذا بعدت فى المرحى ومظنف بضم الميم وكسر
الثون فاعل أخطأ والمظنف الذى يعلو الظننف كجبل وهو رأس الجبل وأعلاه
وكان المعنى أخطأ غارها. طنقه أى العالى منها رأس الجبل الذى هو أى ذلك
المظنف كدليلها الذى يتبعه فى السير وقيد بقوله أخطأ الخ لأن النحل اذا ناه
من محله غظم دويه (قوله فأعطيت ما أعطيته خبرا) أى من أصل الربط
وان كان فى النعت بالضمير فقط وفى الخبر به وبغيره على ما تقدم (قوله ان
تكون خبرية) أى لأن النعت بوضع المفعول أو يخصه والجملة لا تصلح
لذلك الا اذا كان مضمونا معلوما لاسمع قبل ومضمون الجملة الانشائية خبر
معلوم قبل (قوله وامنع هنا) أى لا فى الخبر على المختار وكلتغ الحال فى
الفهم ومفعيل (قوله جوا بندق الخ) قبله حتى اذا جنى الظلام واختلط

ان الوصف بالجملة الفعلية
 أقوى منه بالجملة الاسمية
 * الثاني فهم من قوله فأعطيت
 ما أعطيته خبرا أنها لا تقترن
 بالواو بخلاف الحالية فلذلك
 لم يقل ما أعطيته حالا (وزعموا
 بمصدر كثيرا) وكان حقه أن
 لا ينعته بالجموده وليكنهم
 فعلا وذلك قصدا للباغية أو
 توسعا بحذف مضاف (فالتزموا
 الافراد والتذكيرا) تنبيهها
 على ذلك فقالوا رجل عدل
 ورضا وزورا وعدل
 ورضا وزورا ورجلان عدل
 ورضا وزورا في الجمع
 أي هو نفس العدل أو ذوا
 عدل وهو عند الكوفيين على
 التأويل بالمشقة أي عادل
 ومرضى وزائر * تنبيه ثان *
 الأول وقوع المصدر نعتا وان
 كان كثيرا لا يطراد كما لا يطرده
 وقوعه حالا وان كان كثيرا
 وقوعه نعتا * الثاني أطلق
 المصدر وهو مقيم بأن لا يكون
 في أوله ميم زائدة كبزار
 ومسير فانه لا ينعته بالاطراد
 ولا بغيره

وصف به قوما أضافوه وأطالوا عليه ثم أتوه بابن مخلوط بالماء حتى صار لونه
 في العشية يشبه لونه الذئب في قلة البياض والمذق بفتح الميم وسكون الذال
 المجمعة مصدر مذقت اللبن اذا خلطته بالماء والمراد به هنا الممدوق (قوله ان
 الوصف بالجملة الفعلية أقوى) أي لاشتغالها على الفعل المناسب للوصف
 في الاشتقاق وأما الاسمية فقد تختلوع عن المشتق بالكلية نحو جاء رجل أبوه
 زيد هكذا ينبغي تقرير التوجيه ونقل شيخنا عن الدماميني أن الماضى أكثر
 من المضارع (قوله لا تقترن بالواو) خلافا للزمخشري كما في الدماميني (قوله
 تنبيه على ذلك) أي ما ذكر من قصر المبالغة والتوسع ولأن المصدر من حيث
 هو مصدر لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث وإنما كان منها على قصور المبالغة لأن
 معنى قصور المبالغة جعل الموصوف نفس المعنى مجاز الكثرة وقوعه منه والمعنى
 شيء واحد مذكروا على حذف المضاف لأن المصدر يكون كذلك أي مفردا
 مذكرا المصدر بالمضاف نحو هذات عدل والزيدان ذوا عدل وهكذا (قوله
 وهو عند الكوفيين الخ) قد خالف كل من الفريقين مذهبه في باب الحال
 في أنه تركضا فقال البصريون ان ركضا بمعنى راكضا والكوفيون انه على
 تقدير مضاف وقد يقال ان كذا ذكر في كل من الموضوعين ما هو بعض الجائز
 عنده (قوله على التأويل بالمشقة) أي الذي بمعنى الفاعل كثيرا كما في عدل
 وزور بمعنى المفعول قليلا كما في رضا قاله الدماميني * فائدة * قيل من التعت
 بالمصدر على التأويل بأهم المفعول أو تقدير المضاف قولهم مررت برجل
 ماشئت من رجل لأن ما مصدرية ومثله قوله تعالى في أي صورة ماشاء ركبتك
 وأرضي في المعنى ان ماشية حذف جوابها أي فهو كذلك ومجموع
 الجملتين نعت وان ما في الآية امتازة فالنعت جملة شاء وحدها تقدير الرابط
 أي شاءها وفي متعلقة بركبتك أو باستقرار محذوف حال من مفعوله أو
 بعد ذلك أي وضعت في صورة أي صورة شاءوا ماشية فالنعت مجموع
 الجملتين والرابط محذوف اي ماشاءتر كركبتك عليها وفي متعلقة بعد ذلك
 لا بركبتك لأن الجواب لا يعمل فيما قبل أداة الشرط (قوله لا يطرده) أي بل
 يقتصر على ما سمع منه ولما لم يستفهم من هذا التنبيه أن المسامحة منه غير
 ميمى أتى بالتنبيه الثاني لفائدة ذلك * وفي في المقام بحث وهو أنهم كيف

حكموا بعدم الاطراد مع ان وقوع المصدر اعتناء وحالا اما على المبالغة او على
 الجواز بالخلف ان قدر المضاف او على الجواز المرسل الذي علاقته تتعلق
 ان أول المصدر باسم الفاعل او اسم المفعول وكل من الثلاثة مطرد كما سرح به
 على المعاني الالهية الا ان يدعى اختلاف مذهبي النحاة وأهل المعاني أو ان
 المطرود عند أهل المعاني وقوع المصدر على أحد الأوجه الثلاثة اذا كنت غير
 نعت أو حال كأن يكون خبرا يحوز به عدل قد بر (قوله ونعت غير واحد)
 بالرفع مبتدأ ولا يجوز نصبه لان ما بعد الفاء لا يعمل فيها قبلها فلا يفسر عاملا
 والمراد بغير الواحد ما دل على متعدده مسمى أو جمعا أو اسم جمع أو اسم جنس
 أو اسمين متعاطفين أو اسماء متعاطفة كذا فسر المصنفين وأورد عليه ان
 يحوز به وعمرو اذا اختلف نعته لا يجب فيه التفريق بالعطف بل يجوز فيه
 ذكر كل نعت يجاب منعونه نحو جاز به العاقل وعمرو والكريم وما أجيب به
 من ان المراد بالتفريق ما يشمل اياه كل نعت منعونه يردده قوله فعاطفا الا ان
 يقال ما لحق في الجملة وأضاع على ما فسر به المصنفين يرد على قوله لا اذا اختلف
 نحو أعطيت زيدا أياه مما اتفق فيه المصنفون ان اعرابا لا بسبب العطف وأنه
 يمتنع جمعهما في وصف واحد بل يفرد كل بوصف أو يجمعان في نعت مقطوع
 لا ان التابع في حكم المتبوع ولا يكون اسم واحد مفعولا أو لا وانما ينص على
 ذلك الرضى بقول المصنف لا اذا اختلف أى فلا يفرق بل يجمع محله ما لم ينسج
 مانع أماده سم وفي هذا الايراد نظر لان المنعوت في جسته الصورة ليس من
 غير الواحد فتدبر المصنفين لعدم العطف فاعرفه ولو أريد بغير الواحد ما
 والمجموع لم يرد شي من ذلك تناقل (قوله اذا اختلف) أى اختلفا ومعنى
 كالعاقل والكريم أو معنى لا لفظا كالضارب من الضرب بانعصا مثلا
 والضارب من الضرب في الارض أى السير فيها أو انظرا معنى كذا ذهب
 والمنطلق (قوله فعاطفه افرقه) أى افرق النعت حال كونك عاطفا بالواو
 فقط اجماعا اذ لو قيل مررت برجلين صالح فطالح و ثم طالح لم يستفد الترتيب
 في المرور بل في حصول الوصفين للرجلين والترتيب في هذا غير مراد لأنه
 المصنفين وانما قول ابن الحاجب الادغام أن تأتي بحرفين ساكن فمخبر بال
 فرد وبخلاف ما اذا كان المنعوت واحدا فانه يجوز العطف بغير الواو وحكى

(و نعت غير واحد اذا اختلف)
 فعاطفه افرقه لا اذا اختلف
 مثال المختلف مررت برجلين
 كريم وبخيل ومثال المتوكل
 مررت برجلين

سيبويه مررت برجل راكب فلذا هب وبرجل راكب ثم ذاهب قاله زكريا
 أي لان قصد الترتيب في حصول الوصفين للرجل سائق (قوله كريمين) أي
 بالانتمية ولا يجوز كريم وكريم بالتفريق نعم يجوز مررت بانسانين صالح
 وصالحين اذ لم ينفك الا بالتغليب فالتعريف في الحقيقة في انزفريقه
 نظر لذلك وجهه نظر الالاتحاد في التغليب (قوله ويستثنى من الاول)
 اعترض بأنه لا استثناء لان نعم اسم الاشارة لا يستثنى أصلاً فهو
 خارج بقوله اذا اختلف (قوله فلا يجوز تفريق نعمته) أي لوجوب مطابقة له
 لفظا قال الدماميني اختص نعم اسم الاشارة بأمر من اهـذا ومنها وجوب
 كونه ذا آل ومنها امتناع فصله من موصوفة فلا يجوز مررت بهـذا في الدار
 الفاضل وان جاز مررت بالرجل في الدار الكريمة ومنها امتناع قطعه وأما
 كونه جنسالا وصفا فغالب لا لازم (قوله فلا يقال مررت بهـذين الطويل
 والقصير) أي على النعتية بقرينة ما يأتي (قوله قيل يندرج الخ) أي لأن المراد
 بغير الواحد كما مر ما دل على تعدد والنظر الذي ذكره الشارح مبني على ان
 المراد به المتني والمجموع فقط وقدمت خلافة عن الدماميني وعليه فالنظر غير
 وارد (قوله والاختيار في مررت برجلين كريمين وبخيل القطع) قال شيخنا
 انظر مع ما سيأتي من وجوب اتباع التكررة بنعت اهـ ولا وحده للتوقف
 لان ما يأتي فيما اذا اتحد المنعوت وتعددت نعمته (قوله عند الشمول) أي جمع
 المنعوت في لفظ واحد نحو مررت برجل وامرأة صالحين ورجل وامرأتين
 صالحين ويرجل وأفراس سابتين ويتمتع صالحة وسابات
 والتغليب بالعقل خاص بجمع المذكر (قوله وعند التفصيل اختيارا) مراده
 بالتفصيل التفريق قال الدماميني تقول على التغليب مررت بعبيد وأفراس
 سابتين وسابتين وعلى عدمه سابتين وسابات اهـ أي أو سابات وسابتين
 واظهار أن مثله في جواز التغليب وعدمه ما اذا أوليت كل منعوت
 بنعته (قوله وحيدى معنى وعمل) أي متحدين فهم ما سواء اتحد اللفظا أم لا
 فالاول نحو جاء زيد وجاء عمرو والعاقلة وكثاني أمثلة الشارح والثاني
 كبقية أمثله فعلم ما في كلام البعض من المؤاخذه واشترط بعضهم ثالثا
 وهو اتفاق المنعوتين تعريفا أو تنكيرا فلا يجوز جاء رجل وجاء زيد العاقلة

كريمين أو بخيلين ويستثنى
 من الاول اسم الاشارة فلا
 يجوز تفريق نعمته فلا يقال
 مررت بهـذين الطويل
 والقصير نص على ذلك سيبويه
 وغيره كالزبادى والزجاج
 والمبرد قال الزبادى وقد يجوز
 ذلك على البسمل أو عطف
 البيان * تنبيهات * الاول
 قيل يندرج في غير الواحد
 ماهو مفرد لفظا بمجموع معنى
 كقوله

فوافيناهم منا بجمع
 كاسد الغاب مردان وشيب
 وفيه نظر * الثاني قال
 في الارشاد والاختيار
 في مررت برجلين كريمين وبخيل
 القطع * الثالث قال
 في التمهيد يغلب التذكير
 والعقل عند الشمول وجوبا
 وعند التفصيل اختيارا
 (ونعت معولى) عاملين
 (وحيدى معنى * وعمل اتبع
 بغير اسمتنا)

ولا هاتلان لما يلزم من نعت الشكره بالمعرفة والعكس ورابعاً وهو
 أن لا يكون أحد المتعوتين اسم إشارة فلا يجوز زيادة هذا وجازية العاقلان
 آدم جواز الفصل بين المهم ونعته فإن آخر اسم الإشارة كما يزيد جاء هذا
 العاقلان جازعاً عند المصنف وزاد الشاطبي شرطاً خامساً وهو أن لا يكون أحد
 المتعوتين في جملة خبرية والآخرة في جملة انشائية فلا يجوز نحو جاء زيد ومن
 عمر والعاقلان وفيه أن العاقلين في المثال مختلفان معنى فأتخذهما بمعنى
 يقنى عن الشرط الخامس في منع نحو هذا المثال وقول البعض الأول يقال
 في المثال مانعان لا ينهض وجهها لزيادة الشرط الخامس ثم منع الشاطبي
 الاتباع في هذا المثال بوجههم جواز القطع بل وجوبه وفي الرضى منه أيضاً
 وعلمه بأنه لا يجوز أن تتخاط من تعلم غير لا تعلم فتحققها ما بمنزلة واحدة فالذي
 ينبغي أن يتحمل نحو بعت زيد الجبة وبعثت الثوب الجديد من مقصوداً
 بأحدى الجملةتين الاخبار وبالأخرى الانشاء ونحو قام زيد وهل قام عمرو
 العاقلان (قوله أي اتبع مطلقاً) أي سواء كان المتبوعان مرفوعين فعليين
 أو خبري مبتدأين أو منصوبين وقدم مثل الشارح له لكلاً أو نحو فوضي كسفت
 البقع إلى خالد وسبق لزيد الكاتيب وكررت زيد وبعدهم والكتابين قال
 في الهم مع قال أبو حيان ومقتضى مذهب سيبويه أنه لا يجوز الاتباع لما
 انجر من جهتين كالحرف والاضافة نحو مررت بزيد وهذا غلام ~~بكر~~
 الفاضل والحرف في المحذوف لفظاً ومعنى نحو مررت بزيد ودخلت إلى عمرو
 الطريفين أو معنى فقط نحو مررت بزيد واستعنت بعمرو والفاضلين
 والاضافتين المختلفتين معنى نحو هذه دار زيد وهذا أخو عمرو والفاضلين
 (قوله ورأيت زيدا) أي أبصرته ليتحد مع ما بعده معنى (قوله وخصص بعضهم
 الخ) هذا هو الذي أشار الناطم إلى رده بقوله بغير استئذان - (قوله وجب
 القطع) قال من فيه تأمل فإنه يجوز أفراد كل بوصفه بحيثبه اه وقد يقال
 مراده بوجوب القطع امتناع الاتباع حاله تجمع الاثنين لا مطلقاً (قوله
 على اضممار فعل) أي كمدح وأذم وأهني وأذ ك قال الدماميني قال المصنف
 في شرح همدته إذا كان الثبوت متعدياً لم يقدر أعني بل أذكر اه وللبحث
 فيه مجال فتأمل (قوله أن يستقل) أي ينفر عن الآخر بالمعنى أو العمل

أي اتبع مطلقاً نحو جاء زيد
 وأتى عمرو والعاقلان وهذا
 زيد وهذا خالد الكرمان
 ورأيت زيدا وأبصرت عمرا
 النظر يفني وخصص بعضهم
 جواز الاتباع بكون التبعين
 قاعاً في فعليين أو خبري مبتدأين
 فإن اختلاف العاقلان في المعنى
 والعمل أولى أحدهما واجب
 القطع بالرفع على اضممار مبتدأ
 أو بالنصب على اضممار فعل
 نحو جاء زيد ورأيت عمرا
 الفاضلان أو الفاضلين ونحو
 جاء زيد ومضى بكر الكرمان
 أو السكرين ونحو هذا ولم
 زيدوه وجع عمر الطريفان
 أو الطريفين ولا يجوز الاتباع
 في ذلك لأن العمل الواحد
 لا يمكن نعتاً لعاقلين من
 شأن كل واحد منهما أن يستقل
 بتبيين ما به الأول إذا كان
 قاعاً للعمولين واحداه في
 ثلاث صور الأولى أن يتحد
 العمل

والنسبة فتقوم بذكر وعمر والعاملان وهذه يجوز فيها الاتباع والقطع في امكانه من غير اشكال * الثانية
أن يختلف العمل ويختلف نسبة العامل الى المعنويين من ١٣١ جهة المعنى فتعرب ضرب زيد

عمر الكريمان وينيب
في هذه القطع قطعاً * الثالثة
أن يختلف العمل وتحدد
النسبة من جهة المعنى فتعرب
خاصة زيد عمر الكريمان
فالقطع في هذه واجب عند
البصريين وأجاز الفراء وابن
سعدان الاتباع والنصب
عن الفراء أنه اذا تبع غلب
المرفوع فتنصب زيد
عمر الكريمان ونصب ابن
سعدان على جواز اتباع أي
ثبت لان كلامهم ما
مخاصم ومخاصم والصحيح
مذهب البصريين قبل بدليل
انه لا يجوز ضرب زيد هندا
العاقلة برفع العاقلة نعمتا هندا
لكن ذكر الناطم في باب
أبنية الفعل من شرح التفسير
أن الاسمين من متعرب ضرب
زيد عمر ليس أحدهما أولى
من الآخر بالرفع ولا بالنصب
قال ولوا تتبع منه بهما
بمرفوع أو مرفوعهما
بمنصوب بل جاز ومنه قول الراجز
قد سالم الحيات منه القدماء *

لا يختلف ما معني أو عملاً بخلاف المتحددين معني وعملاً فانهما لا يتحددهما
ينزلان منزلة العامل الواحد فلا يلزم عمل هامين في معمول واحد (قوله
والنسبة) أي نسبة العامل اليهما بأن تكون على جهة الفاعلية أو المفعولية
مثلاً (قوله يجوز فيها الاتباع والقطع) ويجوز أيضاً افراد كل بوصفه بكاء زيد
الظريف وهر والظريف كما قاله الرضي قال الاسقاطى وهل يجوز تقريظ
النعين مع تأخيرهما في الشاطبي ما يفيد المنع اه ومقتضى القياس على
ما يأتي عن الرضي في الصورة الثانية الآتية في كلام الشارح الجواز لأن
يقرب بين هذه الصورة الثانية بأن في الصورة الثانية ما يرد كل نعمت
الى منعوتها اذا أخر النعت فيها وقرئ وهو اختلافاً اعراب النعت بخلاف
هذه الصورة لعدم ذلك فيها وقد يقال لا ضرر فيه اذ لا يترتب عليه اختلاف
المعنى فتأمل (قوله في امكانه) أي القطع وهي المواضع التي يتعين فيها
المنعوت بدون النعت (قوله ويجب في هذه القطع قطعاً) المراد بوجوب القطع
امتناع الاتباع مع جميع النعتين والا فيجوز افراد كل نعمت كما في الرضي وفيه
أيضاً أنه يجوز تأخير النعتين مع افرادهما فتنصب زيد عمر الظريف
الظريف لسكن على أن الاول للثاني والثاني للاول لان اللازم عليه فصل
أحدهما من منعوته وهو غير ممن فصارهما معاً كما سبق مثل ذلك في الحال اه
ولا يخفى أن غاية ما يفيد هذا التعليل الاولوية دون الوجوب فان كان مراده
الاولوية فذلك والا منعناه مع أنه قد يقال فصل أحدهما بمنزلة فصلهما لان
فصل أحدهما بكامةين وفصل كل منهما بكامة فتأمل (قوله قيل بدليل أنه
لا يجوز الخ) وجه التبريض أن هذا الدليل لا يبطل مذهب الخصم لجواز أن
يتأخر الجوز لا لحظ المعنى في الاتباع التغليب ولا تغليب هذا وأيضا عدم
جواز ضرب الخ غير مجتمع عليه فلا يبطل هذا الدليل مذهب الخصم وقد
أشار الشارح الى هذا بالاستدراك على الدليل بقوله لكن الخ (قوله قد
سالم) من المسألة وهي المصاحفة والافعال بضم الهزة والعين المهملة ذكر
الحيات والانشأ أنى والشجاع الحية وكذا الشجع وميمه زائدة والشاهد
الافعال والشجاع الشجعان * فنصب الافعال وهو بدل من الحيات وهو مرفوع لفظاً لان كل شيتين
تسالمانهما فاعلان مفعولان وهذا التوجيه

اسهل من أن يكون التعدير
فدالم الحيات منه التقدم
وسالت التقدم الادعوان
* الثاني قوله اتبعوهم
وجوب الاتباع وليس
كذلك لان القطع في ذلك
منصوص على حواره (وان
نعت كثرت وقد نلت) أي
تبعتم منعوتا (متفسرا
له كره) بأن كان لا يعرف
الابد كجميعها (اتبع)
كله التزيلة منه حيث
متزلة الشيء الواحد وذلك
صكقولك مررت بزيد
التأخر اقصيه الكاتب
اذا كان هذا الموصوف
يشاركه في اسمه ثلاثة أحدهم
تأخر كاتب والآخر تأخر
قصيه والآخر قصيه كاتب
(واقطع) الجميع (أو اتبع)
الجميع أو اقطع البعض وأتبع
البعض (ان يكن) المنعوت
(معينا بدونها) كلها كما
قول خرقي
لا يبعدن قومي الذين هم
سم العداة وآءه الجسر
النازلون بكل معتزلة
الطيبون معاقدا الازرو

في الادعوان انه تابع للحيات لكن نصب نظر الى كونه مفعولا معنى (قوله
اسهل) أي لسلامته من كثرة الحذف (قوله وسالت التقدم الخ) أي فيكون
الادعوان مفعول فعل حذف العلم به من التعدير بالمادة التي هي معاعلة من
الجابيين (قوله يوحهم وجوب الاتباع) قال سم وأقره شيخنا والبعض قد يقال
لا عبرة من الادعوان مع ذكر مسائل القطع فيما سألني اه فقيه أن المصنف إنما
ذكر القطع مع تعدد النعوت وكلامه الآن غير مفروض في التعدد فلا يدفع
الادعوان هنا بكلامه الآتي (قوله وان نعوت كثرت) مراده بالنعوت ما قابل
الوحدة فيشمل النعتين والملازمة شامل للجمال لكن سيأتي أن الواجب في
المنعوت المتكررة اذاع نعت واحد (قوله مفتقرة لذكره) قال سم هل يشكل
ما أماده هذا من أن النعت قد يفتقر اليه وقد يستغنى عنه على ما أماده
التعريف من أنه أبدأ بمتهم لانه نعت وذلك يتضمن الافتقار اليه أيضا لان
ما يتم بغيره يفتقر اليه فليتنامل اه ويظهر أنه لا اشكال لان المراد بانتمائه
المنعوت أن شأه والمقصود الاصل منه الاتمام فلا يضر عروض عدم ذلك
فتأمل (قوله أتبعتم كلها) أي وجوارا وأورد عليه أن القطع لا يزيد على ترك
النعت بالكلية وهو حائر وأجيب بأن قطعه بعد المذكور وقت الغرض من
دصكره فينبه ما تناف بخلاف الترك وقد يقال الغرض من المذكور كالتوضيح
والتخصيص حاصل عند القطع لان تلك النعوت المقطوعة في المعنى متعلقة
بالمعوت والتركيب يفهم ذلك فالاولى في الجواب أن يقال لما كان القطع
مستغنيا بالاستغناء منه وعند الحاجة لما قصه من الثاني اذ العرض
الاحتياج وهو يدل على عدم الاحتياج (قوله واقطع الجميع الخ) لم يذكر من
للقطع عند عدم تعدد النعت والصحيح جوازه خلافا للزجاج المشترط في جوار
القطع تعدد النعت واعلم أن النعت اذا قطع خرج عن كونه نعتا كما ذكره ابن
هشام (قوله واقطع البعض وأتبع البعض) قد شملها بكلام المصنف بأن
يراد اقطع الجميع أو البعض لان حذف المفعول يؤذن بالعموم وقوله سم
(قوله لا يبعدن قومي الخ) دعاء لقومه اخرج مخرج النسي وبعد مضارع
بعد من باب فرح أي لا يملكن ولا عداة انضم العبي جمع عادوا والآخر بضمين
جمع ازار ومعاقدها واضع عقدها وكنى بالطيبين معاقدا الازرعن

فيجوز رفع النازلين والطيبين
 على الاتباع أو محي أو على
 القطع بأضمارهم ونصبهم
 بأضمار مدح أو أذ كر ورفع
 الأول ونصب الثاني على
 ما ذكرنا وعكسه على القطع
 فهم ما (أو بعضها أقطع معلنا)
 أي إذا كان المنعوت مقتفرا
 إلى بعض المنعوت دون بعض
 وجب اتباع المقتفرا إليه وجاز
 فيساووا القطع والاتباع
 هكذا في شرح الكافية
 * تنبيهات * الأول إذا قطع
 بعض المنعوت دون بعض قدّم
 المتبوع على المقطوع ولا يعكس
 وفيه خلاف قال ابن أبي
 الربيع الصحيح المتبع وقال
 صاحب البسيط الصحيح الجواز
 ولو فرّق بين الحالة الثانية
 وهي الاستغناء عن الجميع
 فيجوز والحالة الثالثة وهي
 الافتقار إلى البعض دون
 البعض فلا يجوز أن كان مذهبا
 * الثاني إذا كان المنعوت
 نكرة تعين في الأول من نعوته
 الاتباع وجاز في الباقي القطع
 كقوله

طهارتهم عن الفاحشة (قوله فيجوز رفع النازلين الخ) سكت عن النعت
 الأول وهو الموصول خلفاء أعرابه فيتعين أن اتبعت الجميع وكذا أن أتبع
 البعض وقطعت البعض بناء على الصحيح من أن القطع في البعض والاتباع
 في البعض مشروط بتقدم المتبوع كما سيذكره الشارح ويقطع أن قصعت
 الجميع (قوله على ما ذكرنا) راجع لرفع الأول ونصب الثاني أي على الاتباع
 أو أقطع بأضمارهم في الرفع وعلى القطع بأضمار مدح أو أذ كر في النصب
 (قوله على القطع فهم ما) أي في الرفع والنصب ولم يقل على ما ذكرنا كما سبقه
 لأن ما ذكره فيما قبله الرفع على الاتباع وهو لا يأتي في هذا بناء على الصحيح
 من امتناع الاتباع بعد القطع (قوله أو بعضها أقطع معلنا) مقتضى حل
 الشارح أن بعضها بالجر عطف على الضمير في ذكره من أوفى بدونه بناء
 على مذهب المصنف من جواز العطف على ضمير الخفض بغير إعادة الخفض
 أو على دونها ومفعول قطع محذوف أي وإن يكن المنعوت مقتفرا للذكر
 بعضها أو معينة بدون بعضها أو معينة ببعضها فاقطع ما سواه على الأول
 والآخر أو فاقطعه دون ما سواه على الثاني وعلى هذا يكون المتن مشتملا على
 مبحثين مسألة استغناء المنعوت عن جميع المنعوت ومسألة استغنائه عن
 بعضها أو افتقاره إلى بعضها الآخر وجعل الشيخ خلافا بينهما بالنصب لمفعولا
 مقدما لا قطع على أن تقدير البيت واطع جميع المنعوت أو أتبع جميعها
 أو أقطع بعضها أو أتبع بعضها إن يكن المنعوت معينة بدونها وعلى هذا
 فالمسألة الثانية مسكوت عنها في النظم مفهومة بالمقايضة (قوله قدم المتبوع)
 هذا هو الراجح كما يشير إليه تقديمه (قوله وفيه) أي في العكس المستفاد من
 يعكس (قوله ولو فرّق الخ) وجهه أنه في حالة الاستغناء عن الجميع يكون
 الاتباع كالاتباع بخلاف حالة الافتقار (قوله إذا كان المنعوت نكرة الخ)
 دل على جري هذا في المعرف بالجنسية نظرا إلى أنه في المعنى نكرة فيه نظر ثم
 (قوله تعين في الأول الخ) فلو كان نعت النكرة واحدا نحو جاء رجل كريم
 لم يجوز قطعه إلا في الشعر كما في الهمع ورأيت يخط بعض الفضلاء أن منع قطعه
 هو المشهور وأن سيبويه يجوز (قوله وجاز في الباقي القطع) أي وإن لم
 يتعين مسمى النكرة إلا بالجميع لأن المقصود من نعمتها التخصيص وقد حصل

(ج) قوله جمع عاطلة هكذا في الاصل بالنساء وحقه عا ط ل يد ونها كما يؤخذ من الصاخ والقاموش في الأول والعطل أي بالتحريل مصدر ١٣٤ عطلت المرأة ونعطلت اذا خلا جيدها من القلائد فهي عطل

بابعة وعاطل وعطالاه وفي الثاني عطلت المرأة كفروح عطلا بالخصر ين وعطولا وتطلب اذا لم يكن عليها حل وهي عا ط ل وعطل بضمين من عوا ط ل وعطل واعطال اه فليراجع اه

و ياوى الى ندوة عطل وشهنا مرضيع مثل السعالى الثالث يستنى من اطلانه النعت المؤكد نحو الهسي اثنين والمتزم نحو الشعرى العبور والبارى على شاربى نحو هذا العالم ولا يجوز القطع في هذه (وارفع أو انصب ان قطعت) النعت عن التسمية (مضمرا) مبتدا أو ناصبا لن يظهر) أى لا يجوز اظهارهما وهذا اذا كانت النعت مجرد مدح أو ذم أو ترحم نحو الحمد لله الحبيب بالرفع باظهاره ونحو وامرأه جمالة الخطب بالنصب باظهار اذم اما اذا كان لتوضيح أو للتخصيص فانه يجوز اظهارهما فتقول

مررت بزبد التاجر بالوجه الثلاثة ولما ان تقول هو التاجر وأعنى التاجر (وما من المنعوت) والمررت بزيد التاجر بالوجه الثلاثة ولما ان تقول هو التاجر وأعنى التاجر (وما من المنعوت) والمررت بزيد التاجر بالوجه الثلاثة ولما ان تقول هو التاجر وأعنى التاجر (وما من المنعوت)

بابعة وعاطل وعطالاه وفي الثاني عطلت المرأة كفروح عطلا بالخصر ين وعطولا وتطلب اذا لم يكن عليها حل وهي عا ط ل وعطل بضمين من عوا ط ل وعطل واعطال اه فليراجع اه

و ياوى الى ندوة عطل وشهنا مرضيع مثل السعالى الثالث يستنى من اطلانه النعت المؤكد نحو الهسي اثنين والمتزم نحو الشعرى العبور والبارى على شاربى نحو هذا العالم ولا يجوز القطع في هذه (وارفع أو انصب ان قطعت) النعت عن التسمية (مضمرا) مبتدا أو ناصبا لن يظهر) أى لا يجوز اظهارهما وهذا اذا كانت النعت مجرد مدح أو ذم أو ترحم نحو الحمد لله الحبيب بالرفع باظهاره ونحو وامرأه جمالة الخطب بالنصب باظهار اذم اما اذا كان لتوضيح أو للتخصيص فانه يجوز اظهارهما فتقول

مررت بزيد التاجر بالوجه الثلاثة ولما ان تقول هو التاجر وأعنى التاجر (وما من المنعوت) والمررت بزيد التاجر بالوجه الثلاثة ولما ان تقول هو التاجر وأعنى التاجر (وما من المنعوت) والمررت بزيد التاجر بالوجه الثلاثة ولما ان تقول هو التاجر وأعنى التاجر (وما من المنعوت)

فلا قول شرطه اما كون النعت صالحا لمباشرة العامـل نحو وان عمل سائغات اى دروعا سائغات او كون
المنعوت بعض اسم مخفوض عن اوفى كقولهم مناعط ومنافى اى منافرين طعن ومنافى اى اقام وكقوله
لوقلت ما فى قومهم المتيثم * بفضلها فى حسب وميسم * اصله لوقلت ما فى قومها احدى فضله الم تأثم فحذف
الموصوف وهو احدى وكسرحرف المضارعة من تأثم ١٣٥ وايدل الهمزة بيا وقدم جواب

لوقلا بيا الخبر المقدم وهو
الجار والمجرور والمبتدأ المؤخر
وهو احدى المحذوف فان لم
يصح ولم يكن المنعوت بعض
ما قبله من مجرور عن اوفى
امتنع ذلك اى اقامة الجملة
وشبهها مقامه الا فى
الضرورة كقوله * لكم
قبصة من بين اثرى واقترأ *
وقوله * ترى بكفى كان من
أرمى البشر * وقوله

(٣) قوله والقبصة الخ هكذا هو
بالتاء فى الأصل شرحا وحاشية
والذى رأيت فى الصحاح
والقاموس قبص بدونها
وعبارة الصحاح والقبص
بالسكس العـد السكس بـمن
الناس قال السكسيت
لكم مسجدا الله المزوران
والحصا * لكم قبصة من بين
اثرى واقترأ * انتهت
فأنت تراه بهاء الضمير

منها لا يجوز حذفه الا عند قصد الابهام على السامع نحو رأيت طويلا اى
شيئا طويلا نقله شيخنا عن الدماميني (قوله صالحا لمباشرة العامل) اى بأن
يكون مفردا ان كان منعوتة فاعلا او مفعولا مثلا وجهه مشتملة على الرابع
ان كان المنعوت خبرا مثلاً نحو أنت يضرب زيد بابا بيا الخ الخية اى أنت رجل
يضرب زيدا (قوله اى دروعا) بدليل والتمالة الخيد (قوله طعن) اى سافر
(قوله لوقلت الخ) فيه حذف وتغيير وتقديم وتأخير كما أشار اليه الشارح
بقوله اصله الخ ومعلق يثم محذوف اى فى مقاتل والحسب ما بعده الانسان
من مفاخر آتته والميسم بكسر الميم وفتح السين المهـلة الجمال وأصله موسم
قالت الواو ياء لوقوعها اثر كسرة كيزان (قوله وكسرحرف المضارعة) اى
على غير لغة التجاز بين تصريح (قوله والمتدا المؤخر) قال الشيخ خالد انما
قدروا وخر الان النكرة المخبر عنها انظر فى مختص يجب تقديم خبرها عماها اهـ
ووجه وجوب تقديم الخبر دفع توهم كونه صفة للنكرة لما قالوه من ان النكرة
أحوج الى الصفة منها الى الخبر فاندفع اعتراضهم وأثره شيخنا والبعض
بما حاصله ان النفى يكفى - وغاللا ابتداء بالنكرة (قوله الا فى الضرورة) اى
والا فى قليل من النثر كما فى قوله تعالى واقد جاءك من نبال المرسلين اى نبأ على
ان من لا تزداد فى الايجاب ولا دأخلة على معرفة قائله فى التصريح ولا يلزم
حذف الفاعل فى غير المواضع المستثناة لان حذفها الممنوع اذا لم يبق شئ
مقامه فى اللفظ ونعمته هنا قائم مقامه فى اللفظ وان لم يصلح للفا علية بنفسه قاله
سم (قوله لكم قبصة الخ) الخطاب لبني أمية يمدحهم (٣) والقبصة بكسر
القاف وسكون الموحدة وبالصاد المهـلة العدد السكس بـمن الناس والشاهد
فى قوله من بين اثرى اى من اثره واقترأ اى افقر فحذف النكرة
الموصوفة وأقام الصفة مقامها بدون الشرط المتقدم للضرورة (قوله ترى)

العائدة الى الحصا المراد منه العدد وهذا ويؤخذ من نسبة البيت للسكسيت ان الخطاب لآل البيت لا لبني
أمية لما هو معلوم من حال السكسيت ولعله كبت آخر فانه اسم لجماعة كما فى القاموس أو هو نفسه والخطاب
لبني أمية حين احضر هشام بن عبد الملك الى حضرته وليحضر اهـ

بالتاء الفوقية لرجوع ضميره الى مؤنث وهي الكبداء في قوله قبل
 مالك عندي غيرهم وهجر * وغير كبداء شديدة التوتر
 والكبداء يفتح الكف وسكون الموحدة بعد هاء ال مهمللة القوس الواصلة
 المقبض قاله الدماميني والشمي وغيرهما وقوله بكفي كان اي بكفي رجل كان
 (قوله كأنك من جمال الخ) اي كأنك جميل من جمال وأقش يضم المهملة
 وفتح القاف وسكون التحتية آخره شيد مججمة ويقعع بالبناء لأنه قول اي
 يصوت نعت ثان للنعوت المخدوف واليه يرجع الضمير في رجليه وهو والهو
 لتقدير النعوت والشرقة فتح السين المججمة وتشديد النون القرية الياءة
 وهو أشد انقرا الابل ووجه الشبه سرعة الغضب وشدة التنفوس والبيت
 يشهد لإقامة الجملة وإقامة ضمها (قوله والثاني) اي حذف النعت (قوله
 اي كل سفينة سالحة) بدليل انه قرئ كذلك وان تعميم الانجرجها عن
 كونها سفينة فلا فائدة فيه حينئذ اه معني (قوله فلم أعط شيئا ولم أمتع)
 ببناء الفعلين للجهول ومردده * وقد كنت في الحرب ذاتدرايم يضم الفوقية
 وسكون الدال الهـ له وفتح الراء آخره همزة اي عسرة وقوة قال العيني
 والشاهد في شيئا إذا سلم شيئا لم يلاخذف الصفة ولولا هذا التقدير لكانت
 مع قوله ولم أمتع وسبقه الى ذلك صاحب المعنى وناقشه الدماميني بأن عدم
 الاعطاء لا ينافي عدم المنفعة فدير الصفة لتحترى الصدق قال الشمني وقد
 يقال هو وان لم ينافضه علة لا ينافضه عرفا ولا يظهر في تمثيل تقدير النعت
 لدفع التناقض وقوله تعالى ومزجهم من آية الا هي أكبر من أختها اي
 السابقة ووجه التناقض المدفوع بتقدير السابقة ان أفعل التفضيل يقتضي
 زيادة المفضل على المفضل عليه فلا يصح الزيدان كل منهما أفضل من الآخر
 لا قصاصة اثبات الزيادة لكل ونعم انهم وقوله تعالى ومزجهم من آية الا
 هي أكبر من أختها شاعرا بل جميع الآيات المروية ليسم فيلزم ان يكون كل
 منها أكبر من غيرها فيكون أكبر وغير أكبر منهم (قوله لها فرع وجيد)
 الفرع الشعر التام والجيد العتي (قوله اي فرع فاحم) اي أسود وجيد
 لحويل الدليل على هذا الخلق ان البيت للراح وهو لا يجعل باثبات الفرع
 والجيد مطلقين بل باثبات ما هو مرفوعين بصفتين محبوبيتين (قوله مرفوعين)

كأنك من جمال بني أقش
 يقع بين رجليه بشن
 والثاني قوله تعالى يأخذ كل
 سفينة غصبا اي كل سفينة
 سالحة وقوله
 فلم أعط شيئا ولم أمتع * اي شيئا
 لم يلا و قوله
 ورب اسيلة الخديس بكر
 مهتفة لها فرع وجيد
 اي فرع فاحم وجيد طويل
 (تنبيهات) * الأول قد يلى
 النعت لا او اما يجب تكررها
 مرفوعين

بالواو في المرة الثانية كما هو ظاهر (قوله عطف بعض المنعوت الخ) أي
 بجميع حروف العطف الأم وحتى كما صرح به الموضع في الحواشي والاحسن
 في الجمل العطف وفي المفردات تركه كما قاله أبو حيان (قوله المختلفة المعاني)
 اتامة ففهم العلامة لا يلزم عطف الشيء على نفسه وقال في الهمع وانما يستحسن
 العطف عند تباعد المعاني نحو هو الأول والآخروا الظاهر والباطن بخلاف
 ما اذا تقاربت نحو هو والله الخ الخالق البارئ المصور (قوله مبدلا منه المنعوت)
 قال البعض أي ان كان المنعوت معرفة اما اذا كان نكرة فينصب نعتة المتقدم
 عليه حاله نحو لمية موشا طلل اه وأنت خير بان هذا ليس على اطلاقه فان
 من المنعوت النكرة ما هو كالمنعوت المعرفة في اعراب نعتة بتسبب العوامل
 واعرابه هو بدلا وعطف بيان نحو مررت بقائم رجل وقصدت بلد كريم
 رجل نمرأيت في الدماميني ما يؤيد به حيث ذكر ان نصب نعت النكرة
 المتقدمة عليه اجالا غالب لا واجب على الاصح وان شغل نصبه حاله اذا قبل
 الحسالية ليخرج النعت في نحو جاءني رجل أحمر ونحوه من الصفات الثابتة
 واذا لم يمنع مانع من نصبه حاله ليخرج الوصف في نحو المثلان المتقدمين (قوله
 أنزلناه مبارك) قال ابن عصفور الاحسن جعل مبارك خبرا ثانيا (قوله
 محسوب آل خاصة) شامل للموصول ذي آل كالذي والاتي وان كانت آل فيه
 زائدة وانما خصه وانعت به محسوب آل لانه مهم وإبهامه لا يرفع بمثله لانه أيضا
 مهم ولا بالمضاف الى معرفة لان تعريفه بتسبب من المضاف اليه فهو
 كالعارية كذا علواو يرد عليه الموصول غير ذي آل كمن وما فلما ذالم ينعت
 به اسم الإشارة (قوله كالضمير) اما انه لا ينعت فلان ضمير المتكلم والمخاطب
 أعرف المعارف فلا حاجة اليها الى التوضيح وحمل عليه ما ضمير الغائب وحمل
 على الوصف الموضع الوصف المسادح أو الذام أو غيرهما طرد الباب وأورد
 عليه الشنواني ان اسم الله تعالى أعرف المعارف فهو غنى عن الايضاح ومع
 ذلك ينعت للمدح وأجيب بأنه نعت نظر الأصل وهو الاله الذي هو اسم جنس
 أو الحاقه بالاسم الأغلب اذا اتصل في الاسم الظاهر ان ينعت وامانه
 لا ينعت به فلا نه ليس في الضمير معنى الوصفية لانه لا يدل الاعلى الذات لا على
 قيام معنى به ~~لذا~~ علواو يرد على تعليل عدم النعت به ماذا كان الضمير

بالواو نحو مررت برجل
 لا كريم ولا شجاع ونحو
 اتنى رجل اما كريم واما
 شجاع * الثاني يجوز عطف
 بعض المنعوت المختلفة المعاني
 على بعض نحو مررت بزيد
 العالم والشجاع والكريم
 * الثالث اذا صلح النعت
 لمباشرة العامل جاز تدرجه
 مبدلا منه المنعوت نحو الى
 صراط العزيز الحميد الله
 * الرابع اذا نعت بمفرد
 ونسب وجهه قدم المفرد
 وأخرت الجملة غالبا نحو وقال
 رجل مؤمن من آل فرعون
 يكتم ايمانه وقد تقدم الجملة
 نحو وهذا كتاب انزالناه مبارك
 فسوف يأتي الله بقوم الآية اه
 (خاتمة) من الاسماء ما ينعت
 وينعت به كاسم الإشارة ونحو
 مررت بزيد هذا وهذا العالم
 ونعتة محسوب ال خاصة فان
 كان جامدا محضا نحو هو هذا
 الرجل فهو عطف بيان على
 الاصح ومنها فلا ينعت
 ولا ينعت به كالمضمير مطلقا
 خلافا لالكسائي في نعت ذي
 الغيبة كـ كما سمع من نحو
 صلى الله عليه الرؤف الرحيم

يرجع الى مشتق لدلالته حينئذ على قيامه معنى بذات لآلة لوه من ان الضمير
 كمرجعه دلالة اللهم الا ان يقال طردوا الباب فتأمل قال في الجمع وكل الضمير
 في انه لا ينعى ولا ينعى به اسماء الشرط والاستفهام وكم الخبرية وما
 التجميع والآن وقد و بعد (قوله وغيره يجعله بدلا) اي يساء على ان البديل
 لا يشترط فيه الجمود (قوله كالمعلم) انما نعت لا رالة الاستعمال المفظه
 بعث به لا به ليس بمشتق ولا في حكمه اذ هو موضوع لمجرى الذات نعم العلم
 المشتهر سماه بصفة كحاشي يصح ان يقول بوصف وينعت به (قائده) بعبارة
 نعت النعت عند سيبويه ومثله يازيد الطويل ذو الجملة ر
 ان جنى قاله في الارشاد (قائده ثانية) النعت بعد المركب الاضافي
 للمضاف لانه المقصود بالحكم واعماجي بالمضاف اليه لغرض التخصيص
 يكون له الابدال ما لم يكن المضاف لفظا كالتعريف للمضاف اليه لانه لان
 المضاف اعماجي به لقصد التعميم وله للتشعيق قوله
 وكل أح مظارته أحود * لمرأيتك الا الفرقدان
 أقاده في المعنى

في التوكيد

(قوله ربي) الخ) الاسباب بمقام الثقل ان يقول ثم سمي به الخ (قوله وهو
 بالواو أكثر) وفي الاصل والاه مرة بدل (قوله الرفع احتمال الخ) اما ان
 يكون المراد بالرفع الابعاد واما ان يراد بالاحتمال الاحتمال القوي فواقي
 كلامه قول ابن هشام الظاهر انه يعبر اداة المجاز ولا يرفعها بالكسبة لان
 رفعه بالكسبة ساقى الايمان بالاعاط متعدي ولو صار بالاول نص الم يؤكد
 تا سوا ما اقتصر الشارح على رفع الاحتمال المذكور لان رفعه فهم الله
 واللفظ انما يكون بالآية كيد المنطقي كانه له سم عن السعد والسيد وخرج
 بقوله الرفع الخ ما عدا التوكيد حتى البديل فانه وان رفع الاحتمال في نحو
 مررت بقومك كبيرهم وصغيرهم اولهم وآخرهم الا ان ذلك عارض لنشأ من
 خصوص المادة قل شجنا (قوله بالنفس أو بالهين) اي بهاتين المادتين
 ينقطع النظر عن افرادهما وغيره وليس المراد بالنفس أو بالعين مفردين
 حتى يفيد ان النفس والعين يقبان على افرادهما وان أكذبهما مني أو
 مجموع مع انه ليس كذلك كما صرح به قوله واجمعهما الخ قائم دفع ما لحال به

وغيره يجعله بدلا منها
 ما ينعى ولا ينعى به كالمعلم
 وهم ما ينعى به ولا ينعى
 كأي نحو مررت به ارس أي
 فارس ولا يقال جاءني أي
 فارس والله اعلم
 * (التوكيد)

حرف في الاصل مصدر يرمي
 به التابع المخصوص ويقال
 اكدنا كبداروكد نوكدنا
 وهو الواو أكثر وهو
 لهظي وبأقوى وهو
 التابع الرفع احتمال اداة
 عبرا ظاهروا ألعاط أشار
 اليها قوله (بالنفس أو بالعين)
 الاسم أكداه مع ضمير طابق
 المؤكدا) أي في الافراد
 والتذكير وفروعه ما تقول
 جائز يذنبه أو عينه أو نفعه
 عينه

فجمع بينهما أو المراد تقييده وتقول جاءت هذه نفسها أو عينها وهكذا ويجوز جرهما بباء زائدة وتقول جاء
زيد بنفسه وهند بعينها (واجمعهما) أى النفس والعين (بأفعل ان تبعهما ما ليس واحدا تكن متبعاً) فتقول
قام الزيدان أو الهندان أنفسهما أو أعينهما وقام

والهندتان أنفسهن أو أعينهن
ولا يجوز أن يؤكدهما
مجموعتين على نفوس وعيون
ولا على أعيان فعبارة هنا
أحسن من قوله فى التسهيل
جمع قلة فان عيناً تجمع جمع
قلة على أعيان ولا يؤكده
تبييناً ما أفهمه كلامه من
منع مجئ النفس والعين
مؤكداهما غير الواحد وهو
المتى والمجموع غير مجموعين
على أن يفعل هو كذلك
فى المجموع راما للمتنى فقال
الشارح جرد ذكره أن الجمع
فيه هو المختار ويجوز فيه أيضاً
الافراد والتثنية قال أبو حيان
وهو فى ذلك اذ لم يقل أحد
من النحويين به وفيما قاله أبو
حيان نظر فقد قال ابن اياز
فى شرح الفصول ولوقت
نفساهما الجواز فصرح بجواز
التثنية وقد صرح النحاة بكل
متنى فى المعنى مضاف الى
متضمنه يجوز فيه الجمع
والافراد والتثنية والمختار

البعض عن الهوى وعلم ان فى البيت اجمالاً لانه على انه يمكن
بقطع النظر عن قول الشارح اى فى الافراد والتذكير وفروعهما ان يحمل
الاسم فى النظم على المفرد ولا يضيع على هذا قوله مع ضمير طابق المؤكدا وان
زعمه البعض لان المراد بالمطابقة على هذا المطابقة فى التذكير والتأنيث
فقط فاعرفه وأوفى النظم لمنع تناقض (قوله فجمع بينهما) أى بلا عطف كما
سبأنى والظاهر ان تقدير النفس على العين لازم وقيل حسن كذا
فى المرادى (قوله بباء زائدة) ومحل الجر وراعى ارباب المتبوع (قوله واجمعهما)
الامر مستعمل فى الوجوب بالنسبة الى الجمع وفى الاولوية بالنسبة للثنى
(قوله بأفعل) اى جمعاً لابساً لأفعل أو على أفعل (قوله ولا على أعيان)
لوقال ولا بالعين مجموعاً على أعيان لكان مستقيماً (قوله ولا يؤكده) اى
على المختار والافعى الدما مبنى عن شرح العمدة للمصنف والمفصل للزخشرى
والسكناية لابر الخباز جواز التوكيد بأعيان (قوله وقد صرح النحاة الخ)
لما لم يكن كلام ابن اياز راداً على أبي حيان بالنظر الى الافراد أتى بهذا الرد
الثانى لانه يريد عليه بالنظر الى الافراد والتثنية ولأبى حيان أن يقول ما صرح
به النحاة لا يظهر الرد به لان النفس والعين لم يضافا الى المتضمن بل الى ما هو
معناها لان المراد بهما الذات (قوله الى متضمنه) بصيغة اسم الفاعل أى
ما شتم على المضاف (قوله والمختار الجمع) أما على التثنية فلأن المتضاميين
كاشئ الواحد فذكرها الجمع بين تثنيتهما وأما على الافراد فلأن الاثنين
جميع فى المعنى (قوله جملة الخ) تمامه سقائه من الغر الغواضى طيرها
والغر جمع غرأ وهى البضاء وهو صفة للحدوف أى من السحب الغر
الخ والغواضى جمع غادية وهى السحابة الممطرة صباها والمطير بفتح الميم
كثير المطر (قوله ردهم هين الخ) المهمة المكان القفر والقذف بفتح القاف
والذال المعجمة آخره فاء البعيد والمرتب بفتح الميم وسكون الراء آخره نونية
المكان الذى لا نبات فيه وظهورهما مبتدأ ومثل خبر والجملة صفة ثالثة قاله

الجمع نحو وقد صغت قلوبى بكوا ويترجى الافراد على التثنية عند الناظم وعذر غيره بالعكس وكلاهما مسموع
كقوله جماعة بطن الواديين ترعى وكقوله ومعه هين قد نبت مرتين * ظهرهما مثل ظهور الترسين اهـ

العيني والمراد بظهوره - ما اثاره من - ما وقوله - لظهور الترسين اي
 في الصلاة (قوله وكلاذ كراخ) اعلم ان كلاذ - ما في افادة شمول كل فرد
 ان كانت داخلية في حيزا النبي بان آخرت عن ادائه لفظا نحو ما كل ما يقني المرء
 يدركه وما جاء كل القوم وما جاء القوم - كلهم ولم آخذ من كل الدراهم ولم
 آخذ الدراهم كلها أو رتبة تحرك كل الدراهم لم آخذ من الدراهم كلها لم آخذ
 توجه النبي الى الشمول خاصة وأما سلب الهجوم والابان قدمت على أماته
 لفظا ورتبة توجه النبي الى كل فرد وأما هجوم الساب كقوله عليه الصلاة
 والسلام كل ذلك لم يكن وكالشيء الذي قال لفتنا زاني والحق ان الشق الاول
 أكثرى لا كلى بدليل والله لا يجب كل شئ من الوجود والله لا يجب كل كفار
 أنيم ولا تطلع كل خلاف مهيمن (قوله يصح وقوع بعضها موقعة) اي في نسبة
 الحكم اليه سواء كان على وجه ارادة البعض من لفظ الكل مجازا مرسل
 أو استنادا للبعض الى الكل مجازا عقليا أو تقدير المضاف تقوله لرفع احتمال
 تقدير بعض الخ فيه قصور وعلة ما اقتصر عليه لأنه أقرب الاحتمالات
 الثلاثة فإذا اندفع هو اندفع أحوا بالاولى ودخل في قول الشارع الامام
 أجزاء الخ يجوز يد - كله حسن وعبر البقرة الوحشية كلها اسود لان
 المؤكد وان كان غير متعد له أجزاء يصح وقوع بعضها موقعة (قوله تقدير
 بعض) اي أو ما في معناه كأحد واحد يبدل قوله بعد أو أحد الزيد في الخ
 (قوله والزيدان كلاهما الخ) (فائدة) لا يتحد توكيد متعاطفين ما لم يتحد
 عاملهما معاً فليقال مات زيد وعاش عمر وكلاهما ان اتحد معاً جاز وان
 احتلف اللفظ اجزم به الماطم تبعاً للأخفش نحو اطلق زيد وذهب عمرو
 كلاهما قال أبو حيان ويحتاج ذلك الى مسماع سيوطي سم (قوله لجواز أن
 يكون الاصل الخ) فيه ما في التعليل الاول ولوقال لجواز ان يكون المعنى الخ
 لوفى بالاحتمالات الثلاثة (قوله وكذا لا يجوز اختصم الزيدان كلاهما الخ)
 هذا مذهب الأخفش والقرطبي وهشام وأبي علي وذهب الجمهور الى الجواز
 كما قاله الدماميني ووافقنا ناطم في تسهيل الجمهور (قوله لا متنازع التقدير
 المدكور) أي لا فائدة في التأكيده حيثئذ (قوله بالضمير موصلاً) حال
 من الاماط المتقدمة بتأويلها بالمدكور وبالضمير متعلق به (قوله ولا

(وكلاذ كرفي) التوكيد
 الموق لقصده (المدكور)
 والاحاطة بما عاص المتبوع
 (وكلاذ) و(كلتا) و(جميعاً)
 فلا يترك من الاماله أجزاء
 يصح وقوع بعضها موقعة لرفع
 احتمال تقدير بعض مضاف
 الى متبوعه نحو جاء الجيش
 صكه أو جميعه والقبيلة
 كله أو جميعها والرجال كله
 أو جميعهم والهندات كله
 أو جميعهم والزيدان كلاهما
 والهندان - كلتاها - ما
 لجواز أن يكون الأصل جاء
 بعض الجيش أو القبيلة
 أو الرجال أو الهندات أو
 أحد الزيدان أو إحدى
 الهندان ولا يجوز جاء في زيد
 كله ولا جميعه وكذا لا يجوز
 اختصم الزيدان كلاهما ولا
 الهندان كلاهما الامتناع
 التقدير المدكور وأشار بقوله
 (بالضمير موصلاً) الى انه لا بد
 من اتصال ضمير المتبوع مده
 الالفاظ ليحصل الربط
 بين التابع ومتبوعه كما
 رأيت ولا

يجوز حذف الضمير استغناءً بزيادة الاضافة خلافاً للفرع والزمشسرى ولا جهة في خلق لدم ما في الارض جميعاً
 ولا قراءة بعضهم انا كلاً فمنا على ان المعنى جميعه وكانا بل جميعاً حاد وكلا بدل من اسم ان احوال من الضمير
 المرفوع في فيها ود كر في التمهيل انه قد يغني عن الانساق الى الضمير بالانساق الى مثل الظاهر المؤكد
 بكل وجه من قول كثير يا أشبه الناس كل الناس بالقمر (واستمعوا ١٤٩) أيضاً ككل في الدلالة على

الشمول اسماء موازنا (فاعله
 من عم في التوكيد) فقالوا
 جاء الجيش عامة والقبيلة
 عامتها والزمشسرى عامة
 والهندات عامتهن وعد هذا
 اللفظ (مثل النافله) أي الزائد
 على ماد كره الضمير في هذا
 الباب فأكبرهم أغفله
 اسكن ذكره سيديويه وهو من
 أجلهم فلا يكون حينئذ نافله
 على ما ذكره فعليه أنما أراد
 ان التاء فيه مثلها في النافله أي
 تصلح مع المؤنث والمذكر
 فتقول اشترت العبد عامته
 كما قال تعالى ويعقوب نافلة
 * تنبيه * خالف في عامة المبرد
 وقال أنما هي بمعنى أكثرهم
 (وبعد كل اكروا بأجمعهم *
 جمعا أجمعين ثم جمعا) فقالوا
 جاء الجيش كلاً أجمع والقبيلة
 كلاً أجمعاً والزمشسرى كلاً
 أجمعون والهندات كلاً أجمعين
 (ودون كل قد يسمى أجمع *
 جمعا أجمعين ثم جمعا) فقالوا
 جاء الجيش كلاً أجمع والقبيلة
 كلاً أجمعاً والزمشسرى كلاً
 أجمعون والهندات كلاً أجمعين

يجوز حذف الضمير) والكلام مرفوض فيما اذا جرت على المؤكدة فلا يرد نحو
 ككل في ذلك يسبحون (قوله على ان المعنى الخ) راجع للنفى بالميم (قوله بل
 جميعاً حال) بمعنى يتبعها ان قول الحاشية تقتضي وقوع الخلق على ما في الارض
 حالة الاجتماع وليس كذلك أوجب بأن خلق بمعنى وقد خلق ذلك في علمه
 (قوله وكلا بدل من اسم ان) وابدال الظاهر من ضمير الحاشية بدل كل جائز
 اذا أضاف الحاشية وقتئذ ثلاثكم وبديل الكل لا يحتاج الى ضمير (قوله أو
 حال من الضمير الخ) قال في المعنى فيه ضعفات تقدمه على عامه الظرفي وتنكير
 كل يتطوعه عن الانساق لنظا ومعنى لأن الحال واجبة التنكير (قوله
 بالانساق الى مثل الظاهر) أي الحصول الربط به كما تقدم في الموصول (قوله
 وجهل منه الخ) وجهل أبو حيان كل اناس نعتاً أي السكاملين في الحسن
 والفضل جمع (قوله واستمعوا أيضاً) أي كما استمعوا لغير عامة وقوله من عم
 أي مشتقاً من مودره وقوله في التوكيد متعلق باستمعوا ويغني عنه قوله
 ككل (قوله فاعله من عم) لم يقل عامة مع انه أخصر لان فيه اجتماع ساكنين
 وهو لا يجوز في النظم (قوله مثل النافله) حال من فاعله وقول الشارح وعد
 هذا اللفظ مثل النافله بل معنى ولم يجعله زائداً بل مثل الزائد نظر السكون
 البعض قد ذكره حينئذ لا يرد الاستدراك الذي ذكره الشارح لانه لم يجعله
 نافله بل مثلها أفاده سم (قوله ويعقوب نافلة) حال من يعقوب أي حالة
 كونه نافله على ما طلبه ابراهيم من ولده صالح وهو اسحاق حيث قال رب
 هب لي من الصالحين فوهب له اسحاق وولد لاسحاق يعقوب (قوله بمعنى
 أكثرهم) أي فتكون بدل بعض من كل (قوله المذكرات) دفع به ما بينهما
 تعبير المصنف بالظاهر في موضع الضمير من مغايرة الالفاظ المذكورة
 في البيت الثاني للالفاظ المذكورة في البيت الاول (قوله بالنسبة لما سبق)

جمعا أجمعون ثم جمعا) المذكرات تشو لا غورهم أجمعين اورعدهم أجمعين وهو قليل بالنسبة لما سبق وقد يتبع
 أجمع واخوانه بأجمع وكنعوا كنعين وكنع وقد يتبع أكنع وأخوانه بأجمع وبصعاً أو بصعين وبصع فيقال
 جاء الجيش كلاً أجمع اكنع اكنع والقبيلة كلاً أجمعاً كنعاء بصعاً أو أقوم كلاً أجمعون أكنعون بصعون

والله دأب كل من جمع كنع جمع وزاد الكوفون بعد أبضع واخواته ابتع وبتعا وابتعن وبتعن قال الشارح ولا يجوز أن يتعدى هذا الترتيب وقد قول بعضهم اجمع أبضع وأشد منه قول الآخر جمع تقع ور بما كـ واكتع واكتع غير مبين ٤٤٠ ما جمع وأجمع ومنه قول الرازي يا ليتى كنت صيارم شعا

أى من وقوع المد كورات بعد كل أما بالنسبة لثمة فكثير قوله ولا يجوز أن يتعدى هذا الترتيب أى بتقديم وتأخير أو بحذف بعض ما فى أثناء قال الفارسي قدمت كل على الجميع امرأتها وكونها أنص فى الاطالة ولها أجمع لانه مريح فى الجمعية لانه متفاته من الجمع وليس أكتع لا يحطاطه منه فى الدلالة على الجمع لانه من تكنع الجلد اذا انقبض فيه معنى الجمع ووليه أبضع لانه من تبضع العرق اذا سال وهو لا يسيل حتى يمتنع وأحرأشع لانه من أبضع لانه طويل العنق أو شديد المماسل لكن لا يحل من دلالة على اجتماع اه بعض تخفيض وإذا أجمع النفس والعين وكل قد صلى كل ولم يتعزضوا لما اذا اجتمع كل وعامة والطاهر تقديم كل على عامة (قوله وأشد منه الخ) أى لاني الاول حذف واسطة واحدة وهى أكتع وفى الثاني حذف واسطتين وهما كنع وبضع (قوله بأكتع واكتع) لم يستشهد لثاني وقد استشهد له فى الهمع (قوله افراد أكتع من أجمع) أى وهو قليل (قوله وتوكيد التكررة المحذرة) أى الموضوعه لثمة ابتداء وانتهاء أى وهو مشعوع عند البصريين كما سيأتى (قوله والتوكيد باجمع الخ) أى وهو قليل بالنسبة لثمة تأكيدهم مسبوقة بكل (قوله والفصل الخ) أى وهو خلاف الأصل (قوله افادة العموم مطلقا) أى لا بقيد اتحاد الوقت (قوله لا يجوز فى ألفاظ الخ) أى على المختار لثمة افادة القطع من صدور التوكيد (قوله فلا يقال الخ) علاوة باتحاد معنى النفس والعين واتحاد معنى كل واجمع وهذا يقتضى حواز خروج القوم أنفسهم ركاهم لعدم الاتحاد ولم أرسد كره بل اخلاقهم بخلافه فاهم (قوله المصرع) نسخ المضاد المحجمة والزرع أى جميعنا وكذا يقال فيما بعد (قوله وضربت زيدا الخ) أى اذا أريد باليد والرجل وبالبدن والظاهر الجملة أما اذا أريد

تعالى المضاف حولا أكتعا اذا كتبت قبلنى أربعا اذا طالت الدهر اكنى أجمعاً وفى هذا الرجز مور افراد اكنع عن اجمع وتوكيد التكررة المحدودة والدوكيد باجمع غير مبين بوى بكل والفصل بين المؤكد والمؤكد ومثله فى التبريل ولا يحذر ويرضى بما آتيتن كل من هـ هـ هـ هـ هـ الاؤل زعم امرأ ان اجمعى تعيد اتحاد الوقت والصحيح بها ككل فى افادة العموم مطلقا بدليل قوله تعالى لا عوهم اجمعين والثانى اذا تكررت اللفاظ التوكيد أى للتبوع وليس الثانى تأكيد التأكيد الثالث لا يجوز فى ألفاظ التوكيد انقطع الى الرفع ولا الى النصب الرابع لا يجوز قطع بعضها على بعض فلا يقال قام زيد

وعينه ولا جاء القوم كاهم واجمعون وأجازة بضمهم وهو قول ابن الطراوة الخامس قال فى التمهيد وأجرى فى التوكيد مجرى كل ما أفاده معناه من المصرع والزرع والسهل والجبل واليد والرجل والبطن والظهر يشير الى قوامه طرنا المصرع والزرع ومطرنا السهل والجبل وضربت زيدا اليد والرجل وضربت به البطن والظهر السادس ألفاظ التوكيد

العضوان فقط قبل بعض (قوله معارف) ومن ثم تنصب حالا على الاصح
 كما في السيوطي أى مع اضافته فلا ينافى ما قدمه الشارح في خلق لكم ما في
 الارض جميعها انا كلائها (قوله بنية الاضافة) قيل هذا ينافى ما قدمه من
 امتناع حذف الضمير استغناء بنية الاضافة والحق انه لا منافاة لان ما قدمه
 في غير أجمع وتوابعه كانه عليه سم قال في المغني يجب تجريد نحو أجمع
 المؤنث كدبه من ضمير المؤنث وأما قوله سم جاؤا بأجمعهم فهو بضم الميم
 لا بشدة هاءه وجمع الجمع كأمس وفلس أى بجماعتهم اه لكن نقل الرضوي
 والبرماوي في شرح ألفية الاصول فتح الميم أيضا (قوله بالعلمية) أى الجنسية
 وعليه نهى ممنوعة من الصرف للعلمية ووزن الفعل الاجمع وتوابعه
 فللعلمية والعدل وعلى الاول يكون منعها من الصرف للوصفية ووزن الفعل
 الاجمع وتوابعه فالوصفية والعدل كآخر كذا قال البعض وظاهره ان جمعا
 وتوابعه كأجمع وتوابعه ويطلب له أنه ليست بوزن الفعل ولو جعل مانع
 صرفها ألف التانيث الممدودة لم يعدل بتعيين ثم الذي قاله الدماميني أن
 منع الصرف على الاول لشبهه بالعلمية ووزن الفعل ووجه الشبه كون كل
 من منوى الاضافة والعلم معرفة بغير معرف لفظي (قوله علق على معنى
 الاحاطة) أى وضع على معنى هو الاحاطة ولا يخفى ان جعل مدلوله الاحاطة
 يورث اختلال الكلام اذ يكون حينئذ معنى جاء القوم أجمع جاء القوم
 الاحاطة فإل في العبارة حذف مضاف أى ذى الاحاطة على ان الاحاطة
 مصدر المبني للمفعول فافهم (قوله وفاقا لكوفيين والاختفش) فلا يشترط
 عندهم تطابق التوكيد والمؤكد تعريفا وتوكيدا (قوله رجب) هو كصفر
 ان أریده معین فغير منصرف للعلمية والعدل عن المحلى بأل والاقتصر
 نقله الدكتورى عن السعد وغيره ونقل شيخنا عن شرح المواهب لشيخه
 الزرقاني ان رجب من أسماء الشهور ومصرف وان أریده معین كما في
 المصباح (قوله الذلفاء) بالذال المعجمة ثم الفاء اسم امرأة (قوله قد صرت)
 بتشديد الاء أى صوتت البكرة أى بكرة البئر كما في العيني وشيخ الاسلام
 زكريا فتسير البعض اها بالناقعة فيه نظر وهي بسكون الكاف وجوز
 بعضهم فتحها (قوله ولا يجوز صمت زمانا الخ) أى باجماع القرنيين لان

معارف انا ما أضيف
 الى الضمير فظاهر وأما اجمع
 وتوابعه ففي تعريفه قولان
 احدهما انه بنية الاضافة
 ونسب لسيوطيه والآخر
 بالعلمية علق على معنى الاحاطة

(وان يقد أوكيد منكور)
 بواسطة كونه محدودا وكون
 التوكيد من الفاظ الاحاطة
 (قبل) وفاقا لكوفيين
 والاختفش تقول اعتكفت
 شهرا كاملا ومنه قوله
 باليت عدة حول كله رجب
 وقوله * تحملى الذلفاء حولا
 اكتماء وقوله * قد صرت
 البكرة يوما جمعا (وعن نسخة
 البصرة المنع شمل) أى عدم
 المفيد وغير المفيد ولا يجوز
 صمت زمانا كاملا ولا شهرا فنهيه

التكررة في الأول غير محدودة والتوكيد في الثاني ليس من أفعال الإضافة
 وفي نسخ فلا يجوز ما ظاهري أول (قوله واغن بكتنا الخ) قل في الشك
 ظاهره ان ما عندك من كل وعامة وجميع يستعمل في الثاني والجمهور لان
 كلامه فيما خذتم عام خصوصا انه ذكر في التسهيل جواز الاستغناء بكل
 صر كلا وكساورداه أبو حيان وانه يحتاج الى فصل وجماع من العرب
 (قوله في متى) أي فيما دل على اثنين وان لم يصح في الاصطلاح متى لم يدخل
 نحو ما فريد وعمر وكلاهما وندود عدد كتابهما (قوله عن شبه وزن الخ)
 فترتبة لان نفس وزن فعلا لا يصلح لتس حتى يستغنى فيه عنه غيره (قوله
 فلا يجوز جاء الزيدان اجماع ولا الهندان جمعا وان) نواة فلا يجوز جاء
 الحيطان اجماع ولا القيلتان جمعا وان لكرا أولى لان تشبيه لا يجوز
 وان قلنا يجوز ان تشبه اجمع وجمعا لانه لا يؤكدها بجمع وجمعا المفرد
 دوأعاض ومفردة ذات ابعاض يفرض جواز تشبيها ابعاض كسبهما
 متى واحد مفرد ذو ابعاض ومفردة ذات ابعاض الا ان يدعى التفرق بين
 حالي التشبيه والجمع وبه ملقيه (قوله وأجاز ذلك الكوفيون الخ) وهل يجري
 حلا فهم في توابع اجمع وجمعا وهو كنع وكنعاء الخ في كلام بعضهم
 ما يشعر بغيره والقياس يقتضيه مثله شيئا (قوله يمت) فتح لليم وتشديد
 النونية أي يتسبب أو بمعنى يتوصل بالقراءة وعليه يحتاج الى تجزئته
 عن كونه بالقراءة ثلاثين كثر وقوله يمتري (قوله وقال ابن عصفور هوسن
 كبر انوث الخ) يحتل ان هذا قول آخر مخالفا لما قلناه في التسهيل فيكون
 المراد ان الشاعر احتاج الى التذكير بتأويل الزيتين بالشخصين فانكبه
 فكان اتباه بكلمه في محله فليس المحل حينئذ لكثمتما فقط حتى يكون
 الايمان بكلمهما من باب الاستغناء بكلمهما عن ككثمتما ويحتمل انه تأنيد
 وايضا لما قلناه في التسهيل يعني به وجه الاستغناء (قوله وان توكد الفيمر
 المتصل الخ) قال الفارسي وانما واجب ذلك لوقوع اليأس في بعض المواضع
 كما لو قلت قد ذهبت نفسها ومعنى خرجت عنها لا يحتمل ان تكون
 نفسها ذهبت ومنها خرجت فاذا قيل ذهبت هي نفسها لم يكن ليس ولا يفرقوا
 بين هذين الشايد وغيرهما اطرد الباب اه وأيضا انما واجب ذلك لان

(واغن مكنا في متى)
 وكلامه عن تشبيه (وزن فعلا
 ووزن أدولا) كما استغنى تشبيه
 متى عن تشبيه سواء فلا يجوز
 جاء الزيدان اجماع ولا
 الهندان جمعا وان راحل
 ذلك الكوفيون والأخفش
 قياسا عتق من عدم الجماع
 تشبهان الأول المشهور
 ان كذا لمد كروكنا لاوث
 قال في التسهيل وقد يستغنى
 كلمه اعر كسبهما انشأ بهت
 الى قوله

بمعنى تقرب الزين بكلمهما
 وقال ابن عصفور دوسن كبر
 الموت حلا على المعنى المفروزة
 كانه قال بقرى الشخصين
 الثاني ذكر في التسهيل
 أيضا انه قد يستغنى عن
 كلمهما وكثمتما كانه ما يقال
 على هذا جاء الزيدان كلمهما
 والهندان كلمهما (وان توكد
 الضمير المتصل) مستراكن
 أو بارزا

المرفوع المتصل بمنزلة الجزء فذكر هو أن يؤكده أولاً بـمتقل من غير جنسه
فأكدوه أولاً بـمتقل من جنسه وبعينه وهو الضمير المتصل لمرفوع
ليكون تهديد التأكيده بالمستقل من غير جنسه وهو النفس والعين اللذان
هما من الاسماء الظاهرة أما إذا كان المؤكد اسمًا ظاهرًا أو ضميرًا مرفوع
منفصلاً أو ضميرًا نصب مطاقاً فلا يشترط هذا الشرط لفقد العلة المقضية له
إذا نظروا مستقلاً والمتصل ليس كالمتصل لاستقلاله بنفسه والمنصوب ليس
كالرفوع في شدة اتصال (قوله بالنفس والعين) إنما اختص هذا الحكم
بهما القوة استقلالهما فانما يستعملان في غير التوكيد كثيراً نحو علمت ما في
نفسك وعين زيد حسنة بخلاف بقية الألفاظ فلم يكن لهما من قوة الاستقلال
ما للنفس والعين فلم يذكر هو التوكيد المرفوع المتصل بها (قوله نحو علمت ما في
نفسك الخ) ونحو قمتا نحن أنفسنا ونحو قماهم أنفسهم (قوله فيمتنع الضمير)
لان الظاهر لا يؤكده بالضمير لكونه دون المضمرة يعرفها فلا يكون تكملة له
(قوله ما اقتضاه كلامه هنا الخ) وجه اقتضائه الوجوب أن التقدير
فتوكيده بعد المنفصل والمصدر الواقع خبراً بمعنى الامر فكأنه قال فأكدته
بعد المنفصل والامر للوجوب وانما قدرنا كلمة كودي فتوكيده لأننا كده
كما فعل الشاطبي لان حذف المبتدأ والمعهود في جواب الشرط نحو وان
مسـ بالشر فبرس قنوط (قوله تقتضي عدم الوجوب) أي عدم وجوب
الفصل بالضمير المنفصل فيمكن في الفصل بغير الضمير فالشرط مطلق الفصل
وعلى هذا اقتصر السيوطي حيث قال لا يشترط في الفاصل كونه ضميراً
بل في الفارصى ما نصه يجوز على ضعف جأ وأعينهم وقاموا أنفسهم وجعل
منه بعضهم القراءة عليهم أنفسكم بالرفع على انه توكيد للضمير
المستتر في عليكم وقل ابن هشام ان جواب ان أنفسكم مبتدأ على حذف
مضاف وعليكم خبره أي عليكم شأن أنفسكم اه (قوله يجي) حذف لانه
للضرورة أو على لغة قاله الشاطبي (قوله مكرراً) أي الى ثلاث مرات فقط
لاتفاق الادباء على انه لم يقع في لسان العرب أن يرد منها كما نقله الدماميني عن العز
ابن عبد السلام قال وأما تكرير ويل يومئذ للكاذبين في سورة المرسلات فليس
بتأكيده بل كل آية قيل فيها ذلك فالمراد المسكذبون بما ذكر قيل هذا القول فلم

(بالنفس والعين فبعد)
الضمير (المنفصل) حتماً
(عين) المتصل (ذا الرفع)
نحو قمت أنفسك أو عينك
وقوموا أنتم أنفسكم
أو أعينكم فلا يجوز قمت نفسك
ولا قوموا أعينكم بخلاف
قام الزيدون أنفسهم فيمتنع
الضمير وبخلاف ضربتهم
أنفسهم وصررت بهم أعينهم
فالضمير جائز لا واجب
* تنبيه * ما اقتضاه كلامه هنا
من وجوب الفصل بالضمير
المنفصل هو ما صرح به في شرح
الكافية ونص عليه غيره
وعبارة التسهيل تقتضي عدم
الوجوب اه (واكدوا بما *
سواهما) أي بما سوى النفس
والعين (والقدير) المذكور
(ان يلتزما) فقالوا قوموا
كلكم وجاؤا كلهم من غير
فصل بالضمير المنفصل ولو
قلت قوموا أنتم كلكم وجاؤا هم
كلهم لكان حسناً (ومامن
التوكيد لفظي يجي * مكرراً)
ما مبتدأ موصول ولفظي خبر
مبتدأ محذوف

هو العائد واليتلصم خبره
 صلة ما وجز حذف صدر
 الصلة وهو العائد لا طول
 بالجاء والمجرور وهو متعلق
 باستقرار على أنه حال
 من الضمير المستتر في الخبر
 اذ هو في تأويل المشتق
 ومكرر حال من عامل يجي
 المستتر وجملة يجي خبر
 الموصول أي النوع الثاني
 من نهي التوكيد وهو التوكيد
 اللفظي هو إعادة اللفظ
 أو تقويته بموافقة معنى كذا
 عرفه في التسهيل فالأول يكون
 في الاسم والفعل والحرف
 والركب غير الجملة والجملة
 نحو يا زيدا زيد ونكاحها باطل
 باطل باطل وقوله
 فإياك يا أبا الرأفة
 إلى الشر دعاء وللشر باب
 وغو قام تام زبد ونحو نعم نعم
 وكقوله * فغنام غنام الغناء
 المطول * والجملة كقول
 ادعني ادعني وقوله
 لأن الله لأن الله والذاني كقوله
 أنت بالخبر حقيق قن وقوله
 وقلن على الفردوس أول
 مشرب * أجل جيران كانت
 أبيحت دعائه * وقوله

يتعد على معنى واحد وكذا أي آلا من يكاذب في سورة الرحمن اد
 (قوله وهو) أي الجاء والمجرور متعلق الخ (قوله اذهو) أي الخبر وهو لفظي
 وهذا تعليل لاستتار الضمير فيه (قوله هو إعادة اللفظ) قال السيوطي ولا يفسر
 نوع اختلاف صوفه في الكاف من أمه لهم (قوله أو تقويته بموافقة) وهم ان
 إعادة لفظه لا تقوية فيها وليس كذلك مع ان التقوية فائدة التوكيد فلا تذكر
 في حده إلا أن يقال هو رسم ولو قال أو ذكر موافقه معنى لكان أولى وأعلم
 ان كلام المتكلم صادق بالضرورة لان قوله مكررا أي لفظا ومعنى أو معنى فقط
 (قوله بموافقة) ظاهري في ارادة المرادف ويرد عليه نحو عطشان عطشان فانه
 توكيد لفظي مع انه ليس بالمرادف اذ لا يفرد والمرادف يفرد قاله المصنف
 ولأن تقول ان نحو عطشان مرادف وعدم افراده عارض في الاستعمال
 فلا يمنع المرادفة ما عرفه (قوله يكون في الاسم) استثنى من ذلك الاسم المحذر
 اذا ذكر العامل ما لا يجوز أن يكرر توكيد الثلاثي جمع الهموز والمفوض
 منه لما سبأني من أنهم جعلوا التكرار تابعا عن الفعل وعندى انه يجوز
 تكراره توكيد ولا يلزم الاجتماع المذكور لان جعلهم التكرار عوضا
 عن الفعل في حالة حذف الفعل لاحالة ذكره فاعرفه فانه متبني (قوله
 ونكاحها باطل باطل باطل) أي من قوله صلى الله عليه وسلم ايما امرأة
 نكحت نفسها بغرو لي فنكاحها الخ (قوله المراء) هو الجدال ودعاء بتدبير
 العين مثال مبالغه (قوله ونحو نعم نعم) بفتح النون والعين وسكون اللام
 (قوله الغناء) بفتح العين المهملة والمذات الغيب (قوله لأن الله لأن الله) شطر
 بيت من الهزج وقوله والثاني أي تقوية باللفظ بموافقة معنى ويكون
 أيضا في الاسم والفعل والحرف والجملة كما في التصريح وان أوهم صنيع
 الشارح خلافة (قوله وقلن الخ) الضمير للنساء وعلى الفردوس حال
 من الضمير والفردوس البستان وأول مشرب مبتدأ خبره محذوف أي ثلثا
 وان للشرط وجواب محذوف لتقدم دليله أو بالفتح مصدرية بتقدير لأم
 التعليل أي لان كانت الخ والمذات عاثر العين للمهملة ثم المذات جميع دجور
 كصفتهم وهو الخوض والضمير فيه للفردوس كذا قال العيني وتفسيره قول
 الشهي المعنى أول مشرب يشربه يكون على الفردوس ان على الفردوس خبر

مقدم وأول مشرب ببداهة مؤخر (قوله ص) بنسخ الصاد المهملة وتشديد
 الميم أمر من صم من باب علم أصله اسم صمى بوزن اعلى نقالت فتحة الميم الأولى
 الى الصاد وحذفت همزة الوصل للاستغناء عنها وأدغمت الميم في الميم
 والخطاب لا اذن وصم صم أصله اسم فعل وهو توكيد اللفظي وقال كثير الخطاب
 للدهية وصم صم منادى حذف منه حرف النداء ذكر العيني القواين ويؤيد
 هذا القول قول القاموس بعد ان ذكر ان صم صم كقظام اسم للدهية
 ما نسه وصمى صم صم اى زيدى ياداهية وصم صم صم صم صم صم صم صم صم صم
 اه اسكن الاستمهاد بالبيت مبنى على القول الأول كما لا يخفى وبما قرناه
 بعلم ما في كلام البعض من الخلل والله الموفق (قوله بعاطف) أى وهو ثم
 خاصة كما في التصريح وجعل الرضى الفاء كتم ويؤيده أولى لك فأولى والمراد
 بعاطف صورة لان بين الجملةين تمام الاتصال فلا تعطف الثانية على
 الأولى حقيقة كما شرح به علماء المعاني ولان الحرف لو كان عاطفا فانه ميقنا
 كانت تبعية ما بعده لما قبله بالعطف لا التاكيد (قوله ونحو أولى لك فأولى)
 قال في التوضيح الآية قال صاحب التصريح اى ثم أولى لك فأولى فأرشد بقوله
 الآية الى ان المؤكد ما بعده ثم والشارح مثل بأولى لك فأولى ولم يرد في محل
 المؤكد الجملة المقرونة بالفاء على ما قاله الرضى من ان الفاء كتم وكل صحيح
 بخلاف ما نعتراض على الشارح لان اولى الثانية مبدأ حذف خبره اى لك
 او اولى فعل فيه ضمير مستتر على ما بانى وعلى كل ففي ذلك تأكيد جملة بجملة
 وقوله ثم أولى لك فأولى تأكيد للجملةتين قال الشارح على التوضيح ومعنى
 اولى لك التأكيد والوعيد وهو من الولى وهو اقرب واسمه اولاه الله ما كرهه
 واللام مزيدة كما في ردف اسمكم او اولى له الهلاك وقيل افعل من الولى بعد
 القلب وقبل افعل من آل يؤول بمعنى عقبها اناراه (قوله الامع اللفظ
 الذى به وصل) سواء كان اسما او فعلا او حرفا (قوله ويجبت منك منك)
 وزيد سررت به به فلا فرق بين ضمير المتكلم والخطاب والغائب (قوله كنعم
 وكبلى) نعم حرف تصديق للخبر واعلام للمستخبر ووعد لطالب وبمعنى نعم جبر
 واجل واى كما في المغنى واتم الى فلا تقع بالطراد الا بعد النفي مجرد ان نحو زعم
 الذين كفروا ان ان يبعثوا قل بلى اوفى بآياتهم حقيقى كل يقال

سمى لما فعلت يهود صم صم
 ومنه توكيد الضمير المتصل
 بالمتصل * تنبيه * الاكثر
 في التوكيد اللفظي ان يكون
 في الجمل وكثيرا ما يقتصر
 بعاطف نحو وكلا سيعلمون الآية
 ونحو وأولى لك فأولى ونحو ما
 أدراك ما يوم الدين الآية
 وبأنى بدو به نحو قوله عليه
 الصلاة والسلام والله لا غزون
 قريشا ثلاث مرات ويجب
 الترك عند اتمام التعداد نحو
 ضربت زيد اضربت زيد اولو
 قيل ثم ضربت زيد النوه من ان
 الضرب تكرر منك مرتين
 تراخت احداها ما عن
 الأخرى والغرض انه لم يقع
 منك الامر واحد اه

(ولا تعد لفظ ضمير متصل)

الامع اللفظ الذى به وصل
 فتقول قلت ويجبت منك
 منك لان اعادته مجرد ان يخرج
 عن الاتصال (كذا الحروف)

غير ما تنصلا به جواب كنعم
 وكبلى) وأجل وجبر أى ولا

اليس زيدية قائم فتقول بلى او ترى حتى تخوام يحسبون ان لا تسمع سرهم
 وتخبرهم بلى او ترى عوالتكم فيكم في الواجب اجروا التي مع انتم في
 مجرى التي المجرد في ردة بلى رعا للفظه وحده هذا والاكثر ويجوز عند
 امن الله ان يحيا بسم رعا المعنى الهمة والنفى الذي هو احتياج الا
 ترى انه لا يجوز بعده - ول احد ولا الاستثناء المفرغ فلا يقال انيس
 احد في الدار ولا ليس في الدار الاريد ولهذا نازع جماعة كالمهيلي فيما
 حكى عن ابن عباس في الآية انهم لو قالوا نعم لغروا نعم لو اجيب الت
 ر مكم نعم لم يكف في الاقرار لاحتماله في الوحدة كذا في المغنى وانما كذا في التقرير
 بلا اله الا الله برفع اله لاحتماله في الوحدة كذا في المغنى وانما كذا في التقرير
 مع التثني ايحيا بالان الهمة والنفى وفي التثني ايحيا ولان غرض التسليم
 تقرير المحاطب بالايجاب وحاصل المقام ان قام زيد تصديقه نعم وتكذيبه
 لا وتمتنع بلى لعدم النفي وما قام زيد تصديقه نعم وتكذيبه بلى وتمتنع لانها
 انفي الاثبات لا التثني التي واقام زيد كذا ام زيد فان أثبت القيام قلت نعم
 وارفضته قلت لا وتمتنع بلى والتمتنع بلى وكلم يتم زيد فان أثبت القيام قلت
 بلى وتمتنع لا وان رفضته قلت نعم لكن ان كان الاستدلالهم تقرير باو امن
 اللبس جاز لان ثبت نعم كما علم ان بلى لا تأتي الا بعد نفي وان لا تأتي
 الا بعد ايجاب وان نعم تأتي بعده ما قبله في المغنى (قوله لمكونها) أي الحروف
 غير حروف الجواب (قوله ويعادها) أي ما اتصل بالثبوت كد بفتح الكا
 وكذا الفهري في قوله أو نعم - يره ان كان لها (قوله وهو الأول) لأنه
 الاصل واما الأول فمن وضع الظاهر موضع المضمرة من الثاني في رحمة الله
 هم فيها حاله ونفي الثانية توكيد للأول وأعيد مع الثانية نعم بفتح النون ورحمة الله
 مبي على أنهم مبتدأ ثان وحال دون خبره وفي رحمة الله منة على بحال دون أما
 على أن في رحمة الله خبر عما قبله وهم فيها حاله ونفي الثانية مستأداة فليست الآية
 مما نحن فيه قال في المغنى ولا يكون الجار والمجرور توكيد الجار والمجرور
 لأن الضمير لا يؤكدا الظاهر لأن الظاهر أقوى ولا يكون المجرور بدل من
 المجرور باعادة الجار لأن العرب لم تبدل مضمرا من مظهره انه لكن ذكر
 في محل آخر ان النحويين أجازوا ابدال المضمرة من المظهر (قوله ولا يتم)

ليكونها كالجزء من
 معونها فيعاد مع التوكيد
 ما اتصل بالثبوت كان مضمرا
 نحو أو بعدكم أمكم ادا ممت وكنتم
 ترابا وعظاما أمكم محروون
 ويعاد هو أو ضميره ان كان
 ظاهرا نحو أو بعدكم
 زيد افضل أو ان زيدا انه
 ضل وهو الأول ولا يتم

الاضل بين الحرفين كما رأيت وشذنا اتصالهما كقوله * ان ان الكريم يحلم بالم * برين من اجاره قد ضيما
 وأسهل منه قوله * حتى تراها وكأن * كأن * أعناقها مشدات بتقرن * وقوله * ليت شعري هل ثم هل آتيتهم
 وقوله * ولا ينك الا سي تأسي بالها * ما من حماء أحد ١٤٩

بالعاطف وفي الثالث بالوقف
 وأشد منه قوله

فلا والله لا يلقى لماني

ولا للماسم أبد ادواء

ليكون الحرف المؤكد وهو

اللام موضوع على حرف

واحد وأسهل من هذا قوله

فأصبحن لا يسأله عن بابه

لان المؤكد على حرفين

ولا حذو لاف اللفظين اما

الحروف الجواية فيجوز أن

تؤكد باعادة اللفظ من غير

اتصالها بشئ لاهة

الاستغناء بها عن ذكر

الحجاب بهي كالاستقلال بالذلالة

على معناه فقول نعم وبلى

وبلى ولا ومنه قوله

لا لأوح بحب بنته اها

أخذت على موافقا وهودا

(ومصم الرفع الذي قد انفصل

أ كد به كل ضمير اصل) نحو

قسم أنت ورائتك أنت

ومررت بك أنت وزيد جاء

هو وأنتي أنا * تنبيه

إذا أتت المتصل المنصوب بمنفصل منصوب نحو رأيتك يا كذا ذهب البصريين ا به بدل وهو ذهب

السكوفين أنه تأكيد قال المصنف وقولهم عندي أصح لان نسبة المنصوب بالمنفصل من المنصوب بالمنفصل

كنسبة المرفوع بالمنفصل من المرفوع المتصل في نحو فعلت أنت

الفصل بين الحرفين) هـ ذايقة وم مقام اعادة ما اتصل به وعجاجة السيوطي أو
 حرف غير جوابي لم يعد اختيارا الامع ما دخل عليه أو مفصولا (قوله يحلم)
 بضم اللام في المضارع وكذا الماضي (قوله حتى تراها) أي المطي والقرن
 جبل يقرب به البعيران (قوله تأسي) أي اتتدأ بمن فبذلك من الصابرين
 (قوله للفصل في الاولين بالعاطف) قال شيخنا والبهض فيه نظر بالنسبة
 لأول الاولين أعني قوله وكأن وكأن فان مجموع وكان الثانية تأكيد
 لمجموع وكأن الأولى فالواو من جملة المؤكد فلم يفصل بين المؤكد والمؤكد
 بالعاطف اه ولا يخفى أن ما ذكره غير متعين لجواز ان يكون المؤكد كان فقط
 والواو عاطفة فاصلة بينهما وبين تأكيد كيد كادرج عليه الشارح لكن يرد على
 هذا أن العاطف الذي يفصل به هو ثم وكذا الفاء على قول الرضي لا الواو
 الا أن يجعل التقييد بثم والفاء للفصل بالعاطف قياسا وهذا سمع فتدبر
 (قوله وأشد منه) أي من قوله ان ان الكريم الح (قوله لا يلقى) أي لا يوجد
 (قوله وأسهل من هذا) أي من قوله ولا للماسم الح (قوله لان المؤكد) بفتح
 الكاف على حرفين أي فبعد عن قوله للماسم وفرب نوع قرب لقوله ان ان
 الكريم وصح تو كيد عن الباء لان الباء بمعنى عن يقال سألت به وسألت
 عنه ومن الاقل فاسأل به خبير فهو تو كيد بالمرادف (قوله فيجوز ان تؤكد)
 الانسب بقوله من غير اتصالها بشئ كد كد فتدبر (قوله بثنة) بفتح
 الموحدة وسكون المثناة بعد هان ون اسم محبوبته (قوله أكذب كل ضمير
 اتصل) لكن على وجه استعارته في تو كيد ضمير الانصب والجر والتوكيد
 في الكل افظى بالمرادف رسكت المصنف عن تو كيد المنفصل المرفوع أو
 المنصوب بمنفصل مرفوع وينبغي أن لا يتوقف في جواز الاقل ومقتضى منع
 الثاني أنه لا يجوز انك أنت أكرمت وما أكرمت الا انك أنت وفي المعنى ان
 أنت من نحو انك أنت السميع العليم يصح كونه فصلا أو تو كيد أو مبتدأ

إذا أتت المتصل المنصوب بمنفصل منصوب نحو رأيتك يا كذا ذهب البصريين ا به بدل وهو ذهب
 السكوفين أنه تأكيد قال المصنف وقولهم عندي أصح لان نسبة المنصوب بالمنفصل من المنصوب بالمنفصل
 كنسبة المرفوع بالمنفصل من المرفوع المتصل في نحو فعلت أنت

والرفع تأكيداً بجماع
 * الخاتمة في مسائل شجرة
 * الأولى لا يحذف المؤكد
 * ونظام المؤكد مقامه على
 * الأصح وأجار الخليل نحو
 * مررت بزيد وأتاني أخوه
 * أنهما أو قد ردهما صاحب
 * انقضاء الثانية لا يفصل
 * بين المؤكد والمؤكد بجماع
 * الأصح وأما المرء مررت
 * بآدمه أجمعين وأما بعضهم
 * * الثالثة لا يلي العامل شيء من
 * أفعال التوكيد وهو على حالة
 * في التوكيد الإجماعاً وعامة
 * مطلقاً فقول القوم قام جميعهم
 * وعامتهم ورأيت جميعهم
 * وعامتهم ومررت بجميعهم
 * وعامتهم والا كلا وكلا
 * * تمامع الابتداء بكثرة
 * ومع غيره بقلة فالأول نحو
 * القوم كلهم قائم والرجلان
 * * كلاهما قائم والمرأتان
 * كلتاها قائمتان والثاني كقوله
 * عبيد إذا واثت عليه دلائهم
 * فيصدر عنه كلها وهو ناهل
 * وقوله هم كلهم ساءوا وتمراي
 * أعطى كلهم ما أوقوله
 * فلما تبينا الهدى كركنا

والأول أربع فالثاني (قوله والرفع تأكيداً بجماع)
 توكيداً بجماع كما يجوز أن يكون بدلاً فلا جماع انما هو على جواز التوكيد
 (قوله لا يحذف المؤكد) أي لأن الغرض من التوكيد التقوية والحذف
 ساقية وتقدم ما فيه (قوله وقدره الخ) ويجوز نصب أنفسهم ما يتدبر أعينهم
 أنفسهم (قوله باتا) أما الفصل بغيرها فتأبى كقوله تعالى ولا تحرقن
 ورضين بما أنتمن كاهن (قوله أما أجمعين وأما بعضهم) محط التخييل قوله
 أما أجمعين لانه التوكيد المفصول بينه وبين المؤكد بجماعاً لا قوله وأما بعضهم
 ولا يلزم من عطفه على أجمعين أن يكون تأكيداً لاجل لم يجزئ القوم كلهم بل
 بعضهم أو ولا بعضهم حتى يراد أنه ليس من أفعال التوكيد فقط ما نقله
 البعض من القدماء مني وأقره من الاشكال (قوله وهو على حالة في التوكيد)
 أي من إفادة التقوية ورفع الاحتمال واحتمل زيد ذلك عن نحو طابت نفس
 زيد وفتأت عين عمرو فإن المراد بالنفس الروح والعين الباصرة فليسا على
 حالهما في التوكيد ويرد عليه نحو جاءني نفس زيد وعين عمر رأيت ذاتهما
 التزيل كتبر بكم على نفسه الرحمة أي ذاته (قوله مطلقاً) أي مع
 الابتداء وغيره (قوله جميعهم وعامتهم) الواو بمعنى أولانه لا يجمع بين لفظي
 توكيد بقطع لما مر (قوله مع الابتداء بكثرة) لأن الابتداء عامل معنوي
 فلا يبعد معمله وهو المبتدأ من التأكيدي وولي لفظ التوكيد العامل في هذه
 الحالة باعتبار أن الابتداء ما بقي في التقدير على لفظ التوكيد الواقع مبتدأ
 لأرتبة العامل التقديم على المفعول (قوله فلا أول) أي ولي لفظ التوكيد
 وهو مبتدأ العامل (قوله نحو القوم كلهم قائم) القوم مبتدأ أول وكلهم
 مبتدأ ثان وقائم خبر المبتدأ الثاني وهو وخبره خبر الأول والمثال يمكن به
 الاحتمال فلا يقال يحتمل أن كلهم تأكيدي لا قومي لا مبتدأ (قوله عبيد) أي
 يضطرب والصمير فيه وفي عليه وعنه علماء البئر وفي نسخ عنه فيكون راجعاً
 إلى البئر وقوله فيصدر أي يذهب عنه كلها أي كل من الجماعة اختص
 الدلاء وهو ناهل أي ريان (قوله لا كلنا) أي حمل على الكثير لانه إذا جعل
 اسم كان ضمير الشأن كان كلنا مبتدأ مخبراً عنه بقوله على ما عاقر الرحمن والجملة
 خبر كان وإذا جعل كل اسم الكار كان استعماً لاله على ما تبين لها بقوله

على طاعة الرحمن والحق وانتي * فاسم كل ضمير الشأن لا كلنا

(قوله يلزم تابعة كل) أي ولا يجوز قطعهما وإن كانت كل التي بمعنى كامل
 نعمتا والتعت يجوز قطعه وكان وجه ذلك أن أصلها التوكيد وهو لا يقطع
 (قوله معنى كامل) فيه أنها لو كانت بمعنى كامل لكان معنى قولنا جاء الرجل
 كل الرجل جاء الرجل كامل الرجل وفيه تمسك ويدفع بحمل المضاف
 إليه على الاستغراق (قوله إلى مثل متبوعه) أي لفظا ومعنى كذا قالوا
 ومقتضى القياس على الاكتفاء في أي الوصفية والحالية بالإضافة إلى مثل
 الموصوف معنى فقط أن يكون هنا كذلك إلا أن يفرق فتدبر وقوله مطلقا أي
 سواء تبسع معرفة أو نسكرة كما يرشده إليه تنميله (قوله اعتبار المعنى) أي معنى
 كل ومعناها بحسب ما مضاف إليه فيجب مطابقة الخبر للنسكرة المضاف
 إليها كل (قوله في خبر كل) قيد بالخبر لأن ما فيه الظهير وليس خبرا إن كان
 من جملة كل لزم اعتبار المعنى وإن كان من جملة أخرى لم يلزم اعتبار المعنى
 ومن هنا يعلم توجيحه عدم المطابقة في قوله تعالى وعلى كل ضامر يأتيين بحمل
 يأتيين استثناء فالصفة توكيداً من كل شيطان مارد لا يسمعون مع أن جعل
 لا يسمعون صفة أو حالا واسم معنى أيضا إذا لمعنى للحفظ من شيء طين
 لا يسمعون وأوجب ابن هشام الجمع في الكل المجمع نحو أعطاني كل رجل
 فأعطني إذا كان حصول الغنى من المجمع ولا من كل واحد أفاده الدماميني
 وجميع الأمرين قوله تعالى ووفيت كل نفس ما عملت وهو أعلم بما يفعلون
 فأفرد أولا وجمع ثانيا للدلالة كل نفس على متعدد في مفهوم الخبر تفصيل
 (قوله فرحون) فيه الشاهد لأنه الخبر (قوله ولا يلزم مضافا إلى معرفة) بل
 يجوز رعاية لفظ كل في الإدرا والند كبير، معناه شاهدنا ما درج عليه
 المضاف في تنميله وذهب ابن هشام إلى أنه يجب في خبرها رعاية لفظها إذا
 أنشئت إلى معرفة نحو وكاهم آتية كل أولئك كان عنه مسؤولا هـ إذا كان
 ذكر المضاف إليه فإن حذف فالذي صور به ابن هشام أنه إن كان المقدم مفردا
 نسكرة وجب الأفراد كالوصف حبه وإن كان جمعا معززا وجب الجمع وإن
 كانت المعرفة لوصف حبه لم يجب الجمع تنميه على حال المحذوف فيها فالقول
 نحو قل كل يعمل على شاكته أي كل أحد والثاني نحو وكل كانوا ظالمين أي
 كلهم أهـ دماميني باختصار

* الرابعة يلزم تابعة كل
 بمعنى كامل وإضافته إلى
 مثل متبوعه مطلقا نعمتا
 لا توكيداً نحو رأيت الرجل
 كل الرجل وكانت شاة كل
 شاة الخامسة يلزم اعتبار
 المعنى في خبر كل مضافا إلى
 مكررة نحو كل نفس ذائقة الموت
 كل خرب بما لديهم فرحون ولا
 يلزم مضافا إلى معرفة فتقول
 كلهم ذاهب وذاهبون والله
 أعلم

* (العطف) *

(العطف اما دويان

او نسق * وانغرض الآن

بيان ماسق) وهو عطف

البيان (قد والبيان تابع

شبه الهمزة حقيقة القصد

منكثفة) فابع حس يشمل

جميع التوابع وشبه الصفة

مخرج لعطف النسق

والدليل والتوكيد وحقيقة

القصد الى آخره لاخراج

النعته اي انه فارق انوع من

حيث انه يكشف المتبوع

سقه لاجمعى في المتبوع

ولا في سده (فأولية من

وفاق الأول) وهو المبتوع

(مان وفاق الأول النعت

ولي) وذلك أربعة عشر

اوجه الأعراب الثلاثة

والافراد والتد كبير والمتكبر

ومسرور وعن واما قول

الرحمى ان مقام ابراهيم

عطف بيان على آيات بيئات

فخالف لاجماعهم وقوله وقول

الحرمه ان يشترط كونه اوضح

من تنوعه فخالف لقول

سريوي في يا هذا الجملة

(عطف)

هولغة الرجوع الى الشئ وهذا انصراف عنه ومعنى هذا التابع عطف البيان

لان التكلم رجوع الى الاول فأوضحه (قوله شبه الصفة) أى فى الايضاح

والتمحيص وغيرهما قد عطف الملاح على ما فى الكشف ان البيت الحرام

عطف بيان للكعبة على جهة الملاح على جهة التوضيح ولنا كيد على

مادهب اليه بعضهم فى يا صر نصر نصرا لكن فى الهمزة عن المنفادى

الاول جعله توكيداً لفظياً لان حق عطف البيان ان يكون الأول

ريادة بيان ويجوز تكرير اللفظ ليجعل به ذلك (قوله حقيقة القصد الخ)

أى الأصل فيه ذلك فلا يريد عطف البيان لدى الملاح ونحوه (قوله لاخراج

النعته) اعترضه شيخنا بأن النعت كفى التصريح خرج بقوله شبه الصفة

لان شبه الشئ غيره وعلى هذا يكون قوله حقيقة الخ لبيان الفرق بين النعت

وعطف البيان لا لاخراج (قوله من حيث انه يكشف الخ) وكذا انما قدمه من

حيث انه لا يكون الاجامد والنعت لا يكون الامشقة أو مؤولاً به على ما مر

(قوله فأولية الخ) فترجع على قوله شبه الصفة وفى نفسه من عبارته شئ لا

ان جعل قوله أولاً من وفاق الأول بياناً لما قبله استغنى عن قوله ثانياً

من وفاق الأول وان جعل قوله ثانياً بياناً لما قبله استغنى عن قوله أولاً على كل

حال فى كلامه تكرار (قوله النعت) أى الحقيقى لانه يجب فى البيان ان يكون

كالمبين فى الافراد والتد كبير وفروعهما كالتعريف الحقيقى بخلاف النعت

السبى كما مر (قوله فخالف لاجماعهم) أى على وجوب مطابقة البيان

والمبين فمر بهما وتشكيرا وافرادا وغيره وتد كبير وغيره ومقام مخانف لآيات

من وحده ثلاثة كلاً يخفى ويستقل عن الرضى تجويز تخالفهما ولا يجوز ان

يكون بدلا لتصريحهم بأن المبدل منه اذا تعدد وكان البدل غير واحد بالعدة

تعبير القطع فخرج عن البدلية فالوجه انه مبتدأ حذف خبره أى منها مقام

ابراهيم (قوله أوضح من متبرعه) أى أعرف وانما أوجباً ورتبة البيان

من المبين ولم يوجب أحد أو ضخمة النعت من المنعوت لان قصد الايضاح من

عطف البيان أقوى من قصده من النعت لان البيان يوضح المبين بيان

حقيقته فهو كالتعريف بخلاف النعت (قوله ذا الجملة) بضم الجيم الشعر

الى ذى الاداة واذا كان له مع متبوعه ما للتعنت مع متبوعه

الواصل الى المنكب (قوله ان ذالجملة عطف ببيان) لم يجعله نعتا لما سر ان نعت اسم الاشارة لا يكون الا محلى بال (قوله واذا كان له الخ) اشار به الى ان قوله فقد يكونان الخ مفرع على قوله فالوليه الخ لا على قوله شبه الصفة حتى يرد اعتراض ابن هشام بان الواجب الواو لانه عطف هذه المسئلة على ما قبلها المفرع على قوله شبه الصفة فتأمل (قوله فقد يكونان الخ) اتى به مع علمه مما قبله رد اعلى المخالف (قوله فيما سبق) أى من المثال والآتين وقوله البدلية أى يدل كل من كل (قوله ويختصون عطف البيان بالعارف) احتجوا بان البيان بيان كانه والنكرة مجهولة والمجهول لا يبين المجهول ورد بان بعض النصوص اخص من بعض والاخص يبين الاعم (قوله وصالحا لبدلية يرى) اشار بتعجيره بالصلاحيية الى ما صرح به فى التمهيد من أن عطف البيان أولى من البديل فى غير المستثنيات لان الاصل فى المتبوع أن لا يكون فى نسبة الطرح وأن لا يكون التابع كانه من جملة أخرى ومال الدما مبنى الى أولوية الابدال معللا بما لا ينهض فانظره فى حاشية شيخنا وبقى قسم لا يؤخذ من كلامه وهو تعين الابدال نحو يا عبد الله كرز يا ضم فالاقسام الثلاثة تعين الابدال وتعين البيان وربحان أحدهما وهو البيان عند غير الدما مبنى والابدال عنده وأما ساوياً وما اختلف وجعل البعض الاقسام أربعة لعله باعتبار القولين فى ربحان أحدهما وفيه من التساهل ما لا ينبغي ثم جواز الامر على مقصدين فان قصدت بالحكم الاول وجعلت الثاني بياناً له فهو عطف بيان وان قصدت بالحكم الثاني وجعلت الاول كالتوطئة له فهو بديل (قوله يعمر) بضم الميم وفتحها علم منقول من المصارع منصوب عطف بيان على محل غلام (قوله عبد شمس ونوفلا) فمتنع كون عبد شمس بدلا من أخوينه لانه بل لعدم صحة ذلك فى المعطوف (قوله ونحو بشر نابع البكرى) أى من كل تركيب عطف فيه اسم خال من أل على معرف به مضاف اليه وصف محلى بها (قوله عليه الطير) خبره مقدم ومبتدأ مؤخر والجملة حال من البكرى وترقبه حال من المستتر فى عليه وقول البعض تبعا للعين عليه متعلق بوقوعه بالزم عليه تقديم معمول معمول الخبر النفعلى على المبتدأ والذى ربحوا جوازه تقديم معمول

(فقد يكونان منكرين * كما يكونان معرفين) لان النكرة تقبل التخصيص بالجامد كما تقبل المعرفة التوضيح به فتحو ليست ثوابية هذا مذهب السكوفيين والفارسي وابن جنى والزنجشري وابن عصفور وجوزوا ان يكون منه او كفارة طعام مساكين فيمن نون كفارة ونحو من ماء صديد وذهب غير هؤلاء الى المتع وأوجبوا فيما سبق البدلية ويختصون عطف البيان بالعارف قال ابن عصفور واليه ذهب أكثر النحويين وزعم السلو بين أنه من ذهب البصريين قال الناطم لم أجده هذا النقل من غير جهته وقال الشارح ليس قول من منع بشئ وقيل يختص عطف البيان بالعلم اسما أو كنية اولقبا (وصالحا لبدلية يرى *)

فى غير ما يمتنع فيه احواله محل الأول كافى (نحو يا غلام يعمر) وقوله أيا أخوينى عبد شمس ونوفلا (ونحو بشر نابع البكرى) فى قوله

الخبر الفعل لا تقديم معمول معموله وقوعه مقول له حذف متعلمه اى
 ترقية لاجل وقوعها عليه (قوله وليس ان يبدل بالمرضى) راجع لمصورة
 الثانية كما يشير اليه تعليل الشارح ومصرحه مع علمه بما قبله رداعلى القراء
 المحوز لا يبدال (قوله لا متناع انا الضارب يزيد) لما مر من قوله ووصل ال
 بهذا المضاف الخ (قوله يتعين ايضا العطف الخ) يعنى أن فى كلام الناطم
 قصور الاله لم يستوف الصور التى لا يصلح فيها البيان للبديلية (قوله فى نحو عند
 الخ) أى من كل تركيب أوردت فيه البدلية الاختلال لكون البديل على
 تقدير عامل آخر وان صح حله محل المبدل منه ومن صور تعين البيان
 لا متناع حلول الثانى محل الاول نحو بايم الرجل غلام زيد وكذا خبر بك
 زيد وعمرو وعندي وبازيد اخا رث وبازيد هذا الذي لم يزل على البدلية اتباع
 أى فى التداء بغير ذى ال واضافة ككلا الى اثنين بغير فرق وادخال يا على
 ذى ال واسم الاشارة بدون وصف واستثناء هذه الصور وصورى التتميم
 على أن البديل لا بد أن يصلح لحلوله محل الاول وتطرق ذلك ابن هشام مع
 جزمه فى المعنى بأنهم يقتفرون فى التوافق ما لا يقتفرون فى الأوائل وقد جوزوا
 فى انك أنت زيد ككون أنت تو كبداء كونه بدلا مع أنه لا يجوز أن أنت وفى
 المستوى أولى ما يقال فى نعم الرجل زيد ان زيد يبدل من الرجل ولا يلزم أن
 يجوز نعم زيد بدو ذكر الله ما يبنى من صور تختلف ذلك فتت هذا حسن لها
 وأحكام الارغفة جزءها (قوله من جملة أخرى) أى بناء على الصحيح أن
 البديل على بية تكرار العامل (قوله يفارق عطف البيان البديل) قال المرضى
 أنا الى الآن لم يظهر لى فرق جلى بين بدل الكل من الكل وعطف البيان بل
 ما أرى عطف البيان الا البديل كما هو ظاهر كلام سيبويه وساق كلام سيبويه
 ثم قال فالوا ان الفرق بينهما أن البديل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه
 بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول
 والجواب أنا لا نعلم أن المقصود بالنسبة فى بدل الكل هو الثانى قط ولا فى
 سائر الابدال الا الغلط فان كون الثانى فيه هو المقصود بها دون الاول ظاهر
 واعاقلنا ذلك لان الاول فى الابدال الثلاثة متبوع الية فى الظاهر ولا بد
 لذكره من فائدة صونا الكلام النجباء عن الغفوه فى فى بدل الكل كون الاول

(وليس ان يبدل) منه
 (بالمرضى) لا متناع اما الضارب
 زيد نعم القراء يميزه فيميز
 الابدال • تنبيه • يتعين
 أيضا العطف ويمتنع الابدال
 فى نحو عند ضربت زيدا
 أباها وريد جاء الرجل احوه
 لان البديل فى التقدير من جملة
 أخرى فيقتضى الربط من
 الأولى بخلاف العطف
 • خاتمة • يفارق عطف البيان
 البديل

أشهر والثاني مشتملا على صفة نحو بز يد رجل صالح أو العكس نحو بر رجل
صالح زيد والعالم زيد أو مجرد الابهام ثم التفسير نحو بر رجل زيد وفي بدل
البعض وبذل الاشتمال الاخير فادعاء كون الاول غير مقصود بالنسبة مع كونه
منسوبا اليه في الظاهر واشتماله على فائدة يصح ان ينسب اليه لاجلها
دعوى خلاف الظاهر فما كان من بدل الكل لا يضاف الاول يسمى بعطف
البيان وأما فرفهم بأن البديل على تكرير العامل فان سلم فيما يكرر العامل
فيه ظاهرا لم يسلم في غيره وان سلم قلنا أن ندعيه فيما سموه عطف البيان
وفرهم يجوز تخالف البديل والمبدل منه تمريرنا ونذكرنا بخلاف البيان
والمبين لنا منه بتجوير التخالف في البيان والمبين أيضا اه باختصار
(قوله في ثمان مسائل) زيد ثلاث أخرى كون المتبوع في البديل في نية الطرح
قيل غالبا وقال الزنجشري في الفصل مرادهم بكون البديل في نية طرح
الاول أنه مستقل بنفسه لا يتم له بوجه كالتأكيده والصفة والبيان لا اهدار
الاول ألا ترى انك لو أهدرت الاول في نحو ز يد رأيت غلامه رجلا صالحا
لم يستقم كلاما اه بخلافه في البيان وكون حذفه في البديل جائزا عند بعضهم
ونخرج عليه المصنف كالأخفش قوله تعالى ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم
الكذب فجعل الكذب بدلا من الضمير المحذوف أي تصفه بخلافه في البيان
وكون البديل يجوز قطعه كما سيأتي بخلاف البيان الأعلى قول (قوله نظير
المنعت في المشتق) أي فكما ان الضمير لا ينعى ولا ينعى به كذلك لا يعطف
عطف بيان ولا يعطف عليه (قوله بيان للهاء) ومنع هو كونه بدلا من الهاء
لان المبدل منه في نية الطرح فيبقى الموصول بلا عائد ورده في المعنى بأنه لا أثر
لتنكير عدم العائد مع وجوده حسا قال ولولزم اعطاء منوى الطرح حكم
الطرح ولزم اعطاء منوى التأخير حكم المؤخر فكان يجتمع ضرب زيد اغلامه
ويرد ذلك قوله تعالى واذا بتلى إبراهيم ربه والاجماع اه ويجوز كونه بيان
لما أمرتني به أو بدلا منه بتأويل قلت بأمرت اذا القول الحقيقي لا يعمل
في العبادة وأن على الجميع مصدرية وجوز الزنجشري كونها مفسرة
بتأويل قلت بأمرت واستحسنه في المعنى قال وعلى هذا فشرطهم في المفسرة
ان لا يكون في الجملة قبلها حروف القول أي باقيا على حقيقة واستشكل

في ثمان مسائل* الأولى
ان العطف لا يكون ضمرا
ولا تابعا للضمير لانه في
الجوامد نظير النعت في
المشتق وأما قول الزنجشري
ان ان اعبدوا الله يسيان للهاء
في الاما أمرتني به

كونها مفسرة بآية لا يقول ربى وربكم وأجيب باحتمال ان يكون مقول
الله الذى أمر بقوله عيسى اعبدوا الله وما عبدوا من دونه من مقول عيسى وقت
خطابه قومه على حدا ما قلنا المسيح عيسى ابن مريم رسول الله وان يكون
مقول الله اعبدوا الله ربكم فعبدا لله عيسى حين خاطبهم عن نفسه بالتكلم
وعنه بالخطاب (قوله فردود) اى بما تقدم من كونه نظير النعت فى المشتق
فجعل بدلا أو جبرية ما حذف وادته صراها معنى للزخشي ورجح جواز
كونه عطف بيان قال ولا يلزم من كونه شئ نظير آخر ان يعطى سائر أحكامه
الأتري ان المنادى المفرد المعلن بمنزلة ضمير المحاطب ولذلك فى الضمير مطلقا
لا نعت على المشهور ومع ذلك لا يمتنع نعت المنادى عند الجملة وراه مع ان
التكسائي بغير نعت الضمير (قوله انه لا يكون جملة) يشكل عليه ماد كره
أهل المعاني فى الفصل والوصل من ان جملة قال يا آدم عطف بيان على
فوسوس اليه الشيطان وكما يشكل على هذا شكل على قوله انه لا يكون تابعا
لجملة (قوله بشرطه الذى ستعرفه فى موضعه) هو كون الثانى معزى بآية
بيان كما فى قراءة يعقوب وترى كل أمة جانبية كل أمة تدعى الى كتابها بنصب
كل الآية فانه قد اتصل بها ذكربب الجحوى (قوله هكذا قال الناطم وابنه)
أى تعالى فى الطراوة واحتجوا بان الشئ لا يبين بنفسه (قوله وفيه نظر)
وجهه ان كلاما من البدل وعطف البيان مبين لقبوعه وان كان التبيين
فى البدل غير مقصود بالذات وبمجرد وحيده فلا مانع من كون عطف البيان بلفظ
البيان مقصودا بالذات وبمجرد وحيده فلا مانع من كون عطف البيان بلفظ
المتبوع اذا كان معزى بآية كالمبدل (قوله ما يبنى على هاتين) فيبنى على
السابعة امتناع بدلية تخويهم وبشرى باعلا م يعمر وأنا ابن التاركا
البكرى بشرى وعلى الثامنة امتناع بدلية تخواخاها وأخوه فى هندس مرت
زيدا أخاها وزيد جاء الى رجل أخوه وبهذا يعرف ما فى كلام البعض من
الضرورة

عطف النسق

تقدم معنى العطف وأما النسق فقال الفاعل كمنى اسم مصدر بمعنى اسم
المفعول يقال نسقت الكلام أنسقه عطف بعضه على بعض والمصدر

فردود الثانية أن الـ
لا يخالف منه بوجه فى تعريفه
وذكره كما مر الثالثة
أه لا يكون جملة بخلاف البدل
فانه يجوز فيه ذلك كما سأتى
الرابعة أنه لا يكون تابعا
لجملة بخلاف البدل
الخامسة أنه لا يكون
فعلا تابعا للفعل بخلاف البدل
السادسة أنه لا يكون بلفظ
الأول بخلاف البدل فانه
يجوز فيه ذلك بشرطه الذى
ستعرفه فى موضعه هكذا
قال الناطم وابنه وفيه نظر
السابعة أنه ليس فى نية
احلته محل الأول بخلاف
البدل * الثامنة انه ليس
فى التقدير من جملة أخرى
بخلاف البدل وقد مر قريبا
ما يبنى على هاتين وسأتى
بيان ما يختص بالبدل فى باب
انشا الله تعالى والله أعلم

* (عطف اندق)

بالتسكين اه والمعنى على هذا العطف الواقع في الكلام المعطوف بعضه
 على بعض وفي الفارسي ان النسق بالتسكين مصدر وقيل النسق بمعنى
 الطريقة والاضافة لأدنى ملازمة أى عطف اللفظ الذي يحى به على نسق
 لا قول وطريقته وهو ثلاثة أقسام * أحدها العطف على اللفظ وهو
 الأصل وشرطه امكان توجه العامل فلا يجوز في ما جاءني من امرأة ولا زيد
 جزز يذ لان من الزائدة لا تعمل في معرفة * الثاني العطف على المحل وشرطه
 امكان ظه ور المحل في الفصحى فلا يجوز مررت بزيد وعمر بالذهب خلافا لابن
 جني وكون المحل يحق الاصلة فلا يجوز هذا انما بزيد أو أخيه خلافا
 لبغداديين ووجود المحرز أى العامل الطالب للمحل على خلاف فيه تقدم
 بيانه فلا يجوز ان زيداً وعمر قائمان برفعهم وقد يمنع العطف على اللفظ
 وعلى المحل معاً نحو ما زيداً قائماً لكن اوبل قاعد لان في العطف على اللفظ
 اعمال مافي الموجب وفي العطف على المحل اعتبار الابتداء معز واله بدخول
 الناصخ فلم يوجد المحرز والصواب الرفع على اضممار مبتدا * الثالث العطف
 على التوهم وشرطه صحة دخول العامل المتوهم وأما كثرة دخوله فشرط
 الحسن واهذا احسن لست قائماً ولا قاعداً بالجر ولم يحسن ما كنت قائماً ولا
 قاعداً بالجر والفرق بين القسمين الأخيرين ان العامل في العطف على المحل
 موجود دون أثره والعامل في العطف على التوهم مفقود دون أثره (قوله نال
 بحرف متبع عطف النسق) قال شيخنا أى معطوف النسق نال مع حرف
 متبع اه فأشار الى أمور ثلاثة لا تتحقق (قوله بحرف) ولوقد يدبر الآن
 حذف العاطف جازع عند المصنف نظماً ونثراً وان لم يكن المقام مقام سرد
 الاعداد على ما أفاده الهوى (قوله متبع) أى موضوع للاتباع وهو تشرىك
 الثاني مع الاول في عامله غزى (قوله يخرج ماعد اعطف النسق منها) أى وما
 عدا عطف البيان المسبوق بأى التفسيرية بدليل كلامه بعد وما عدا التوكيد
 المسبوق بالعاطف نحو كلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون لأن هذا أيضاً انما
 يخرج بقوله متبع أى محصل للاتباع نعم ان جعلت الباء في قوله بحرف
 سببية خرج جميع ذلك بقوله بحرف لان تبعية البيان المسبوق بأى التفسيرية
 والتوكيد المسبوق بالعاطف ليست بسبب الحرف لثبوت التبعية له ما مع

(نال بحرف متبع عطف
 النسق) فقال أى تابع
 جنس يشمل جميع التوابع
 وبحرف يخرج ماعد اعطف
 النسق منها ومتبع يخرج
 نحو مررت بغضن فرأى أسد
 فان أسداً تابع بحرف وليس
 معطوفاً عطف نسق

حذفها أي والعاطف لكن الشارح لم يحجر على هذا الوجه (قوله بل بيان)
 أي عطف بيان وليس لتعاطف بيان بعد حرف الإحدا (قوله ليست بحرف
 متبوع) لجهة حذفها لفظا وتقديرا والعاطف ليس كذلك ورواه المصنف
 بأن العاطف قد يتحدى لفظا وتقديرا إذا صرح الكلام ببدونه كقوله الأخيار
 المتعاطفة والصفات المتعاطفة وكأى أشكروا ليك شي وخزى إذا صرح حذف
 الواو فيصير الثاني توكيدا (قوله على الصحيح) وقال الكوفيون إنها عاطفة
 (قوله بل حرف تفسير) وقد ترددت بين البتة أو آخرنا كيدا لا اتحاد
 وزيادة في البيان كما قاله السيد الخرجي في مثال ذلك قول صاحب المعنى وقولوا
 التقدير في قوله تعالى أفن ينق بوجهه سوء العذاب يوم القيامة أي كمن ينم
 في الجنة اه فزاد أي بين البتة أو هو التقدير بمعنى المقدر والخبر وهو كمن
 ينم في الجنة وتكلف المصنف جعلها تفسيرية يجعل خبر التقدير
 محذورا وتندبره ثامت وهذا يدل على أن ثم مقدر أفسره بقوله أي كمن ينم
 في الجنة وأحرص على هذه الفائدة تتفعل في مواضع عديدة (قوله مطلقا)
 حال من الصمير في الخبر أي استقرار حالة كونه مطلقا عن التقيد بالعطف
 وقبه تقديم الحال على عاملها الطريق وهو جائز عند الأخضر والمصنف
 ويجوز كونه حالا من العطف على مذهب سيويه (قوله لفظا ومعنى)
 الحاصل أن أحرف العطف المذكورة تسعة وهي ثلاثة أقسام ما يشترك
 في اللفظ فقط دائما وهي ثلاثة بل ولكن ولا اختلاف المتعاطف فيها
 بالاثبات والنفي إذ ما قبل بل ولكن متى وما بعدهما مثبت ولا بالعكس وما
 يشترك لفظا ومعنى دائما هو أربعة الواو والماء وتم وحتى وما يشترك لفظا
 فقط نارة ولعطا ومعنى نارة أخرى وهو أم وأو فان قلت الواو عطف الجوار
 تشترك لفظا فقط قلت هي مشتركة في المعنى أيضا فاعلان العطف
 في مثل وأرجلكم بالخفض انما هو على الوجود ولكن تلك ناسبت في الحركة
 بينه وبين ما قبله والأعراب مقدرا لا اشتغال المحل بحركة المناسبة أهاده ابن
 هشام (قوله كفيك صدق ورفا) لا حاجة إليه بعد قوله كخصص الخ (قوله
 والصحيح أنه ما يشترك الخ) الخلاف لفظي لأن القائل بعدم تشريكهما
 في المعنى أراد بالمعنى معنى عام لا الاستقرار في الماد مثلا انما هو ثابت

دل بيان لان أي ليست
 بحرف متبوع على الصحيح
 بل حرف تفسير وخلص
 التعرف للعطف بالحروف
 الآتي ذكرها (كانخصص
 يود وثناء من صدق ثناء
 تابع لود ولو اوهى حرف
 متبوع) والعطف مطلقا
 بواو و (ثم) و (فا) و (حتى)
 و (أم) و (أو) فهذه
 الستة تشترك بين التابع
 والمتبوع لفظا ومعنى وهذا
 معنى قوله مطلقا (كفيك
 صدق ورفا) وهذا ظاهر
 في الأربعة الأول وأما
 وأوقال المصنف أكثر
 التحويين على أنها ما يشترك
 في اللفظ لا في المعنى والصحيح
 أنها ما يشترك لفظا ومعنى

مالم يقتضيا انشرا بالان القائل أن يذ في الدار أم همرو عالم بان الذي في الدار أحد المذكورين وغير عالم بتعيينه
 فالذي بعد أم مساو الذي قبلها في صلاحية ثبوت الاستقرار في الدار وانتفائه وحصول المساواة انما هو
 بأم وكذلك أم مشتركة لما قبلها وما بعدها فيما يجاء به الأجله من شك وغيره اما اذا اقتضيا انشرا بانها ما
 يشركان في اللفظ فقط وانما لم يذ به عليه لانه قليل ١٥٩ (وأبعت لفظا خسب) أي
 فقط ببقية حروف العطف

وهي (بل ولا) و (لكن كالم
 يبدأ امرؤ لكن طلا) وقام
 زيد لا عمرو وما جاء زيد بل
 همرو والاطلا الولد من ذوات
 الظلف * تنبيه * يختلف
 في ثلاثة أحرف مما ذكره
 هنا وهي حتى وأم ولكن أما
 حتى فذهب الكوفيون أنها
 ليست بحرف عطف وانما
 يعربون ما بعدها بانها معار وما
 أم فذكر النحاس فيها خلافا
 وان أبا عبيدة ذهب الى انها
 بمعنى الهمزة فاذا قلت افانم
 زيد أم همرو فالمعنى أم همرو فافانم
 فتصير على مذهبه استهفامية
 وأما لكن فذهب أكثر
 النحويين الى أنها من حروف
 العطف ثم اختلفوا على ثلاثة
 أقوال أحدها أنها لا تكون
 عاطفة لا اذا لم تدخل عليها
 الوار وهو مذهب الثوري
 وأكثر النحويين والثاني انها

لأحد المتعاطفين لا بعينه فقط لانه ما معار القائل بتشريكهما في المعنى
 أراد بالمعنى ان يفيد أم من احتمال كل من متعاطفين بالثبوت استقراره
 في الدار وانتفائه عنه وصلاحيته كل منهما له أفاده الشاطبي (قوله مالم
 يقتضيا انشرا بان) أي فانها ما حينئذ يشركان في اللفظ فقط كما سبق (قوله
 لانه قليل) أي ولان اطلاقه مقيد بما يأتي في كلامه فلا اعتراض (قوله
 والاطلا) أي بفتح الطاء معصورا وما الاطلا بالكسر معدودا فالهمرو وما
 المضوم فمدوده الدم ومصوره الاعناق وأصولها جمع طليمة أو طلاة
 كذا في القاموس (قوله الولد من ذوات الظلف) وقيل ولد بقر الوحش فقط
 (قوله مما ذكره هنا) قيد به لوقوع الخلاف في أحرف غير هذه الثلاثة لم
 يذ كرها هنا وهي اما بالكسر وأي والا وأن وكيف وهلا وليس (قوله ليست
 بحرف عطف) أي بل حرف ابتداء (قوله وانما يعربون ما بعدها بانها معار)
 أي بانها معار عامل في نحو جاء القوم حتى أبوك ورأيتهم حتى أباك ومررت
 بهم حتى أيتك فيمرون جاء ورأيت والباء ويجعلون حتى ابتداءية (قوله
 فالمعنى أم همرو فافانم) أي فيكون ما بعدها في مثل هذا التركيب مبتدأ محذوف
 الخبر وفي النصب والجر يقتدر انما سب (قوله فذهب أكثر النحويين الى الخ)
 فترض في المعنى الخلاف فيما اذا اولها ما مفرد قال فان ولها كلام نهى
 حرف ابتداء لجر دافادة الاستدراك وليست عاطفة ويجوز أن تستعمل
 بالوارشور ولكن كلواهم الظالمين ويدونها نحو قول زهير ان ابن ورقاء الخ
 وزعم ابن أبي الربيع أنها حين اقترانها بالواو عاطفة جملة على جملة وانه
 ظاهر قول سيبويه اه والواو على قول ابن أبي الربيع زائدة وعلى الأول
 عاطفة جملة فيما يظهر (قوله ولا تستعمل الا بالواو) أي لا تستعمل عاطفة
 لا مطلقا بدليل قوله

عاطفة ولا تستعمل الا بالواو والواو مع ذلك زائدة وصحها ابن عصفور قال وعليه ينبغي أن يحتمل مذهب
 سيبويه والآن خفف لانهم ما قالوا انها عاطفة ولما مثلوا للعطف بها مثلها بالواو والثالث ان العطف
 بها رابت بخبر في الايمان بالواو وهو مذهب ابن كيسان

ان ابن ورتاء لا تختص بواحدة * لكن وقائعه في الحرب تنتظر
 والواو على هذا القول زائدة لازمة وعلى القول الذي بعده زائدة غير لازمة
 (قوله وذهب يونس) متبادل قوله فذهب أكثر الخوارج الى انها من حروف
 العطف (قوله عطف مفرد على مفرد) فني نحو ما كان محمد الآية يجعل رسول
 معطوفا بالواو على ابا عطف مفرد على مفرد لا متصويا بكون المحذوفة والعطف
 من عطف الجمل وسيأتي في الشرح رده هذا القول بأن متعاطي الواو
 لمفردين لا يختلفان بالاحباب والسلب وسيأتي رده هذا الرد (قوله ووافق
 في التسهيل يونس) أي في مجرد أن لكن غير عاطفة لكن اختلفا فقال
 يونس الواو عاطفة مفرد على مفرد كما عرفت وقال المصنف الجملة حذف
 بعضها (قوله ما عطف بواو) وزد لا يستثنى في نحو ليس يصحتم وقرر
 في الارحام (قوله لطلق الجمع) هو بمعنى قول بعضهم للجمع المطلق نذكر
 المطلق ليس لتقييد بالاطلاق بل لبيان الاطلاق فلا فرق بين العبارتين
 فاذفع الاعتراض على العبارة الثانية بأنها غير صديدة لتقييد الجمع فيها بقيد
 الاطلاق مع أن الواو للجمع ولا يقدح في الشنواني ومنشأ توهم الفرق بينهما
 الفرق بين الماء المطلق ومطلق الماء مع الغفلة عن أن ذلك اصطلاح شرعي
 وما منحرف فيه اصطلاح لغوي اهـ والمراد بالجمع الاجتماع في الحصول
 في عطف الجمل التي لا محل لها من الاعراب وفي نسبة العامل الى المتعاطفين
 أو المتعاطفات في غير ذلك لا الاجتماع في زمان أو مكان فان قلت لولم يؤث
 بالواو في نحو قام زيد وقعد هـ ولو كان حصول مضمون الجملة معلوما فإ
 فائدة الواو في عطف الجمل التي لا محل لها قلت قل الدما بسنة فأنها
 في ذلك النص على حصول المضمونين معاً إذ لولاها لمكان حصولها ما ظاهراً
 فقط لاحتمال كون الحاصل الثاني فقط بأن يكون الأول غلطاً والثاني
 اضرباً عنه اهـ باختصار وكونها للجمع مطلقاً أحد قولين والثاني انها
 للجمع في المفردات فقط والأول أوجه (قوله وحكي عن قطرب الخ) بل
 نقله ابن هشام عن الفراء والرضي عن السكاكي وابن درستويه مع (قوله
 قال في التسهيل الخ) حمله أنها لو كانت وضوءة لطاق الجمع الصادق
 بالامور الثلاثة لكن استعمالها في الامور الثلاثة الصادق بها مطلق

وذهب يونس الى انها حرف
 استدراك وليست بعاطفة
 والواو قبلها عاطفة لما بعدها
 على ما قبلها عطف مفرد
 على مفرد ووافق المصنف
 هنا الاكثرين ووافق
 في التسهيل يونس فقال فيه
 وليس مما لا يكره وفاق يونس
 اهـ (ما عطف بواو لاحقاً
 أو سابقاً في الحكم أو معاً احباباً
 موافقاً) بالاول نحو لقد
 ارسلنا نوحاً واراهاً والثاني
 نحو كذلك يوحى اليك والى
 الذين من قبلك والثالث نحو
 فأنتجناه واصحاب السجينة
 وهذا معنى قولهم الواو اطلاق
 الجمع وذهب بعض الكوفيين
 الى انها ترتب وحكي عن
 قطرب وأهلب والربيعي بذلك
 يعلم ان ما ذكره السيرافي
 والسهيلي من اجماع النحاة
 بصريحهم وكوفيتهم على ان
 الواو لا ترتب غير صحيح
 هـ انه قال في التسهيل وتنفرد
 الواو بكون متبوعاً في الحكم
 محتملاً للعبية برهاناً ولاتأخر
 بكثرة ولتقدم بقلة

الجمع متفاوت فاستعملها في المعية أكثر وفي تقدم ما قبلها كثيراً وفي تأخره
 قليل فتكون عند النجس عن القرائن للبيعة بار بجمية والتقدم ما قبلها ابر بجان
 وانما آخره بمرجوحية فكلام التسهيل كما في النص يرجح تحقيق الواقع لا قول
 ثالث (قوله واخصص به الخ) قال الدماميني يريد عليه أن أم المتصلة تشاركها
 في ذلك شئ وسواء على آقت أم قعدت فانها عاطفة على ما لا يغني اه قال في
 النص يرجح أجيب عنه بأن هذا كلام منطوف فيه الى حالته الاصلية اذا اصل
 سواء على القيام والقعود فالعاطف بطريق الاصلة انما هو الواو قاله الموضح
 في الحواشي اه واعلم أن الواو تختص باحد وعشرين حكماً ذكرنا انما منها
 ثلاثة عطف ما لا يغني متبوعه وعطف السابق على اللاحق وعطف عامل
 حذف وبقى معه وله ذكر ههنا في قوله آخر الباب وهي انفردت بعطف عامل
 من ال قد بقي معه وله الرابع عطف سببي على أجنبي في الاشتغال وفنوه ونحو
 زيد اضربت عمرا وأخاه وزيد مررت بقومك وقومه الخامس عطف الشئ
 على مراده ونحو شرعة ومنهاجا السادس فصلها من معطوفها بنظر
 أو عديله نحو ومن خلفهم سدا السابع جواز تقديمها مع معطوفها
 في الضرورة نحو جمعت وخشاع غيبة ونميمة وقيل لا تختص الواو بذلك بل
 الفاء ونحو وأولاً كذلك الثامن جواز العطف على الجوار في الجر خاصة نحو
 وأرجلكم في قراءة من غير التاسع جواز حذفها ان أمن اللبس كقوله كيف
 أصبحت كيف أميت العاشر لاؤها لا اداعطفت مفردا بعد مني نحو
 ولا الهدي ولا الفلاند أو نفي نحو فلا رفث ولا فسوق أو مؤول بسفي نحو ولا
 الضالين الحادي عشر لاؤها اما مسبوقه بمثلها غالبا اذا عطف مفردا
 نحو اما العذاب واما الساعة الثاني عشر عطف التعرّات المفردة مع اجتماع
 من عوتها نحو ومررت برجلين كريم وشيخيل الثالث عشر عطف العدة على
 النيف اذا وقع ادفعه كاحد وعشرين فان تأخر وقوع العدة جاز أن يقول
 قبضت ثلاثة وعشرين أو ثم عشرين الرابع عشر عطف ما حقه التثنية أو
 الجمع نحو سمع وسمعت في يوم واحد الخامس عشر عطف العام على الخاص
 نحو أغفر لي ولوالدي وللؤمنين أما عطف الخاص على العام لمزية في الخاص
 فيشار إليها حتى نحو واذ أخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح الآية

(واخصص بها) أي بالواو

(عطف الذي لا يغني به متبوعه)

أي لا يكتفي بالكلام به

(كاسطف ههنا واو ابني)

وتتاهم زيد وعمرو وجلس

ومات الناس حتى الانبياء ومثل العام والخاص الكل والجزء السادس
عشر العطف التلقيني من المحاطب نحو قال ومن كفر السابع عشر
اقتراها بالكن نحو ولكر رسول الله الثامن عشر والتاسع عشر العطف
في التحذير والافراء نحو واتة الله وسقياها ونحو المروءة والتجدة العشرون
عطف أى على مثلها نحو أي وأليك فارس الأحزاب الحادى والعشرون
حجة حكاية العلم من مع اتباعه بعلم آخر معطوف عليه بها نحو من زيدا وعمرا
فانهم شرطوا في حكاية العلم من أن لا يتبع الا اذا كان التابع ابنا متصلا
بعلم أو علماء طوقا بالواو وعد في التصريح من خصائص الواو عطف
ما تفضله الأول لازية في الهطوف نحو حافظوا على الصلوات والصلاة
الوسطى وفيه أن هذا عطف الخاص على العام ويشاركها فيه حتى كما ذكره
بعد وعد أيضا من خصائصها امتناع الحكاية من اذا اقترنت بها فلا
يقال ومن زيدا بالانصب حكاية لمن قال رأيت زيدا وفيه أنهم أطلقوا
العاطف الذي اقترانه من يمنع الحكاية ولم يقيده بالواو هذا المخلص
ما في حاشية شيخنا ومنه بعلم ما في كلام البعض من الخلل في غير موضع
هــ كن متقدم من اختصاصها بعطف السابق على اللاحق يرد
عليه ان حتى تشاركها في ذلك على الصحيح نحو مات كل أبلى حتى آدم
كاسياني وما تقدم من اختصاصها بعطف عامل حذف وبقي معمولا يرد عليه
ما سيأتي ان الفاء تشاركها في ذلك في نحو اشتريته بدرهم فصاعدا أو متقدم
من اختصاصها بسجواز حذفها بخلاف ما في التسهيل من ان أو كلوا وفي ذلك
يل مال الله ما يبنى الى ان الفاء أيضا كلوا وفي ذلك كاسياني وقولنا فيما تقدم
اذا عطفت مفردا بعد نهي الخ قال في المغنى ولم تقصد المعبية فلا يجوز ما اختصم
زيد ولا عمرو ولا له للعبية وأما ما يستوى الا بى والبصير ولا الظلمات ولا
النور ولا الظل ولا الحرور وما يستوى الاحياء ولا الاموات فلا اثناينة
والرابعة والخامسة زوائد لا من اللبس اهـ وانما اقروا الوار بلا في نحو
ما قام زيد ولا عمرو ولا تضرب زيدا ولا عمر الا ما دعت في القيام عنهم ما مجتمعين
ومفترقين والنهي عن ضربهم ما كذلك ودفع توهم تقييد النفي او النهي بحال
الاجتماع وقولنا ما حقه التنبيه أو الجمع اى ما الاصل فيه التنبيه أو الجمع

فلا ينساق ما في التسميل من ان العطف سائر مع قصد التذكير أو فصل بين
 المتعاطفين ظاهرا ومقدر مثال الأخير قول الحقاج يوم مات محمد ابنه ومحمد
 أخوه محمد ومحمد في يوم واحد أي محمد ابني ومحمد أخى (قوله بين زيد وعمرو)
 ويقال بين زيد وبين عمرو بزيادة بين الثانية للنا كيد قال ابن بري وغيره
 وبه يرتفع الحرف يرى لذلك دلت شري (قوله ولا يجوز فيها غير الواو) وانما
 انفردت الواو بذلك اترجح معني المصاحبة فيها (قوله بين المدخول فحول)
 المدخول بفتح الدال وحول موضعان (قوله بين أما كن الخ) أي فهو على
 حذف مضاف وقدره بعضهم بين أهل المدخول الخ ويحتمل ان المراد بالدخول
 وحول اجزأوهما (قوله والفاء للترتيب) أي المعنوي وقد تكون للترتيب
 المذكور وأكثرا يكون في عطف مفصل على مجمل نحو وقد سألوا موسى أكبر
 من ذلك فقالوا أرنا الله جهرة والذى انخط عليه كلام سم في الآيات البينات
 انه ليس المراد من الترتيب المذكور ترتيب الشئين مثلا في الذ كر لان
 هذا القدر لازم للذ كر مع اسقاط الفاء أيضا بل ترتيب مراتب المذكور
 في الذ كر أي بيان ان المذكور أولا حقه ان يتقدم في الذ كر تقدم رتبة على
 رتبة المتأخر قال ولعل معنى التعقيب حينئذ بيان ان رتبة المتأخر قريبة من
 رتبة المتقدم غير مترامية عنها كثيرا فليتنامل اه وقد تكون في غير ذلك
 كقوله تعالى ادخلوا أبواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين وقوله
 تعالى وأورثنا الارض فنبتوا من الجنة حيث نشاء فنعم أجر العاملين فان
 ذكر ذم الشئ أو مدحه يحسن بعد جرى ذكره وأما الفاء من فأخرجهم ما من
 قوله تعالى فأزلهما الشيطان عنها فأخرجهم مما كانا فيه فللترتيب المعنوي
 ان يرجع ضمير عنهما الى الشجرة أي أوقعهما في الزلزال بسبب الشجرة ولذلك
 ان يرجع الى الجنة أي اذهب ما عنها ويرد على هذا ان الذي كانا فيه هو الجنة
 فأن التفصيل إلا أن يادفأخرجهم ما مما كانا فيه من النعيم والكرامة
 فيكون تفصيلا بعد الاجمال قاله الدماميني (قوله باتصال) أي معه وهو
 في كل شئ يتسببه يقال تزوج فلان فولد له اذ لم يكن بينهما الامدة الحمل وان
 طالت (قوله أي بلامهلة) بضم الميم أي تأخر كذا في المصباح وغيره (قوله)
 نشروا مانه فأقبره لا يقال الاقبار مسبب عن الامانة فالفاء للتسبب في هذه

بين زيد وعمرو ولا يجوز
 فيها غير الواو وأما قوله بين
 المدخول فحول فانه تقدير
 بين أما كن المدخول فأما كن
 حول فهو بمثابة اختصم
 الزيدون بالعمرون والفاء
 للترتيب باتصال أي بلامهلة
 وهو المعبر عنه بالتعقيب نحو
 امانه فأقبره وكثيرا ما تقتضي
 أيضا التسبب

الآية أيضا وصنيع الشارح يوضح خلافه لانا نقول المراد بالتسبب أن يكون
 المعطوف مبيعا عن المعطوف عليه بالذات لا بواسطة عادة والآية من الثاني
 لا الأول (قوله ان كان المعطوف جنة) أى أو فقد شحولا كاون من شجر من
 زقوم والثون منها البطون الآية وقد تجبى في ذلك لمجرد الترتيب من غير
 سببية نحو فراغ الى أهله فجاء بجعل معير قسمة الميم ونحوه لاجرات زجرا
 والتأليات ذكرنا في المعنى وشرح الدنمى عليه أن فاع مع الصفة أربعة
 أحوال ان تدل على ترتيب معانيها في الوجود أو في غيره كالشرف والحلة أو
 على ترتيب صورها في الوجود أو في غيره كحوز يد الصايح والغائم والآية
 أى احدى أغار على القوم صياح فاع أى رجيع ومالس الازهد فالأورع
 وولد الزيد الشاعر فالكتاب ورحم الله المحققين والمقصود من اه بتلخيص
 وإيضاح (قوله وأما نحو أهل كها الخ) إيراد على الترتيب من مجيء الياس
 قبل الإهلاك وعمل الأعضاء الأربعة قبل الوضوء كذا قال شيخنا ولا يظهر
 الثاني اذا كان المراد غسل حلة الأعضاء لأن غسل جملتها نفس الوضوء لا قبله
 ولا بعده وأما يظهر اذا كان المراد غسل كل منها على انفراد لانه لا يلقى
 قبل الوضوء أى في الجملة ولا قبل الرجلين بقائه ما ليس قبل الوضوء
 فقطن (قوله والمعنى أردنا الخ) أو يقال القاء في الآية والحديث لترتيب
 المذكور اه نصريح أى لان ما بعد القاء تفصيل لتجمل قبلها (قوله وأما
 نحو قوله الخ) إيراد على التعقيب لان جعله غناء لا يشمل باخراجه (قوله
 والتقدير رفعت مدة الخ) أى قاء طوف عليه شحذ وفيل هذا لا ينفذ
 الاعتراض لان معنى المدة لا يعقب الإخراج وأجيب بأنه يكفي ان اقل اجزاء
 المضي يعقب الإخراج وان لم يحصل بقائه الا في زمن طويل ذكره الرضى
 والعدو وجعل علامته فتصبح الارض مخضرة قال في المعنى وقيل الماء في هذه
 الآية بمعنى أية قصص الارض مخضرة لا سببية لا لعطف وفاة السببية لا لتلزم
 التعقيب بدليل صحة قولنا ان لم فيه ويدخل الجنة ومعلوم ما بينهما من الموهلة
 اه قل الدماميني الحق ان الاصل في الماء السببية استلزام التعقيب وان
 عدمه في بعض المواضع كالتال لعدم استكمال السبب اذا السبب التام لم يدخل
 الجنة في افعال مجموع الاسلام واستغفار حكمه لكن الحلاق السبب على

ان كان المعطوف جنة نحو
 فذكره موسى قفصى عليه
 واما نحو اهله كها فجاءها
 بأسناء ونحوها فاعل وجهه
 ويديه الحديث والمعنى أردنا
 اهلا كها واراد الوضوء
 واما نحو قوله غناء أى ما
 شيئا اخرى أى اسود
 فالتقدير رفعت مدة فجعله
 غناء

جزءه مجازاً باختصار (قوله أو بالامانة عن ثم) أو يقال التعقيب
في كل شيء بحسبه قال في الجمع قبل ترد الفاء للاستئناف نحو ألم تسأل الربيع
القواء فينطق أى فهو ينطق اذ لو كانت لمجرد العطف جزم ما بعدها أو
السمية نصب ونحو أن يقول له كن فيكون بالرفع قال ابن هشام والتحقق انها
في مثل ذلك عاطفة وان المعتمد بالعطف الجملة لا الفعل وحده (قوله وثم)
ويقال فثم وثمت وثمرت قاله في التسهيل (قوله كقوله كهز الخ) فان الهزنى
جرى في أنابيب الرمح أعقبه الاضطراب ولم يترخ عنه قاله في المعنى واعتزله
قريبه فقال الظاهر انه ليس كذلك بل الاضطراب والجري في زمن واحد
فتمكون ثم بمعنى الواو وجوابه ان الترتيب يحصل في لحظات لطيفة والرديني
صفة الرمح نسبة الى امرأة اسمها ردينة كانت تقوم الرماح والعجاج الغبار
والأنابيب جمع أنبوبة وهى ما بين كل عقدتين كذا فى التصريح والاعتراض
أنوى من الجواب وهزم صدر بمعنى اهترأز كما فى العيني مضاف الى فاعله
والمشبه اهترأز فرس كانت تحت الممدوح (قوله وأما نحو الخ) وجهه الايراد
فى الآية الأولى ان خلق حواء قبل خلق الذرية وفى الثانية ان ايتساء موسى
الكتاب قبل توصية هذه الامة بالمشار اليه وفى البيت واضح دما مبيتى (قوله
هو الذى خلقكم الخ) التلاوة هو الذى خلقكم من نفس واحدة وجعل الخ
أو خلقكم من نفس واحدة ثم جعل الخ والثانى هو الموافق لكون الكلام
فى ثم فكان عليه حذف هو الذى وأراد بانفس الواحدة آدم وزوجها حواء
(قوله وقيل غير ذلك) فما قيل فى الآية الأولى ان العطف على محذوف أى
من نفس واحدة أنشأها ثم جعل منها زوجاً أو على واحدة لتأويلها
بالفعل أى من نفس توحدت أى انفردت ثم جعل الخ أو ان الذرية أخرجت
من ظهور آدم كالذر ثم خلقت حواء وهذه الأجوبة أنفع من جواب الشارح
لانها تصحح الترتيب والمهمة وجوابه يصحح الترتيب فقط اذ لا تراخي بين
الاخبارين نعم جوابه أعم اذ يصح ان يجاب به عن الآية الثانية والبيت
كما فعله كذا فى المعنى قال الامام عيسى ووجه الترتيب الاخبارى فى البيت ان
سيادة الامن نفسه أخص به من سيادة آييه وكذا سيادة الأب بالنسبة الى
سيادة الجد (قوله وأجاب ابن عصفور عن البيت الخ) حاصل جوابه ان

أو أن الفاء ثابتة عن ثم كما جاء
عكسه وسيأتى (وتم للترتيب
بانفصال) أى بمهلة وترخ
نحو قوله ثم اذا شاء أنثريه
وقد توضع موضع الفاء كقوله
كهز الرديني تحت العجاج
جرى فى الأنابيب ثم اضطرب
وأما مشرو هو الذى خلقكم
من نفس واحدة ثم جعل منها
زوجها ذلكم وصاكم
به اعلمكم تنقون ثم آتينا
موسى الكتاب تما مو قوله
ان من ساد ثم ساد أبوه
ثم قد ساد قبل ذلك جده
فقيل ثم فيه الترتيب الاخبار
لا الترتيب الحكم وأنه يقال
بلاغنى ما صنعت اليوم ثم
ما صنعت أمس أعجب أى ثم
أخبرك ان الذى صنعت أمس
أعجب وقيل ان ثم بمعنى الواو
وقيل غير ذلك وأجاب ابن
عصفور عن البيت بأن المراد
أن الجد

السيادة لما سرت من الابن الى الأب ومن الاب الى الخلد كانت سيادة الابن
 متقدمة مرتبة ثم سيادة الأب ثم سيادة الخلد فثم في البيت لترتيب الرتبة
 لا الخارجى ولا يافيه قوله قبل ذلك على رواية من قال ثم قد ساد قبل ذلك خلد
 لا يمكن ان يجعل سادى في قوله ثم قد ساد قبل ذلك بحدته مستعملا في السيادة
 الرتبة والخارجية ويكون الايمان ثم نظرا الى السيادة الرتبة وقوله
 قبل ذلك نظرا الى السيادة الخارجية لأن سيادة الخلد الخارجية قبل
 سيادة الابن وسيادة الأب الخارجية ثم وهذا الله فبقى يدفع الاعتراض
 بان هذا الجواب انما يظهر على رواية بعد ذلك لا على رواية قبل ذلك وأجاب
 سم عنه بان اسم الاشارة راجع الى وقت التكلم ولا يخفى ان جوابا أدق
 فأعصره (قوله آناه السوردد) قال في القاموس السوردد والسوردد والسوردد
 بالهمز كقنفذ السيادة اه والسين مضمومة في الاولين أيضا كما نصبت به
 في النسخ الصحيحة من القاموس كنسخة العلامة أبي العز الجعفي ويصرح
 بضم السين في الثانية والثالثة قول الصحاح الدال في سوردد زائدة للحاق
 ببناءه ببناء جندب ورفق اه لان أول جندب ويرفع مضموم وثالث جندب
 مفتوح كاللغة الثانية وثالث برقع مضموم كاللغة الثالثة (قوله ان ثم تقع زائدة)
 وتقع الفاء أيضا زائدة كالفاء الثانية في قوله فاذا هلكك فعند ذلك فاجزعى
 والفاء في قوله تعالى فلما جاءهم ما عرفوا كفروا به عندهم جعل كفروا به
 جواب لما الاولى والثانية تأكيده والفاء زائدة وكذا الواو عند الاخفش
 كما في الدماميني وعزاه في الهمع للكوفيين أيضا ومثل بآية حتى اذا جاوزها
 وفتح أبوابهم او قال لهم خرتن او آية فلما أسلموا وله الجبين ونادى نساء فاحدى
 الواو فيهما زائدة وغير الاخفش والصحيح وفيه جعلوا الجواب محدودا
 والواو حالية بتقدير قد والمعنى في الآية الاول جاؤا حال فتح أبوابها اكراما
 لهم عن ان يقفوا حتى تقف (قوله بما رجيت) أى مع سعة ما رجيت علمهم
 أنفسهم أى من قرط الوحشة والغم وظنوا ان لا ملجأ من الله الا اليه أى
 وعلموا ان لا ملجأ من سخط الله الا الى استغفاره (قوله اذا أصبحت الخ)
 الهوى بالقصر العشق واردة النفس وكان الثاني هو المراد في البيت بقول
 أصبح مریدا الشئ وأمسى تاركه يقال عد فلان هذا الامر اذا تجاوزته

آناه السوردد من قبل الأب
 والأب من قبل الابن
 تنبيهه زعم الاخفش
 والكوفيين ان ثم تقع زائدة
 فلا تكون عاطفة البتة وحملوا
 على ذلك قوله تعالى حتى اذا
 ضاقت عليهم الأرض بما
 رحبت وضاقت عليهم أنفسهم
 وظنوا أن لا ملجأ من الله الا
 اليه ثم تاب عليهم ليتوبوا جمعا
 تاب عليهم هو الجواب و ثم
 زائدة وقول زهير
 أرائى اذا أصبحت أصبحت
 ذاهوى * فثم اذا أصبحت
 أصبحت عابدا * وخرجت الآية

وتركه اه دما ميني قال الشمني وهـ ذابدل على ان عادي بالعين المهـ حلة وهو مضبوط في بعض نسخ المغني وفي غيره بالمججمة وقد أنشد ابن مالك هذا البيت في شرح الكافية

أراني اذا ما بتت على هوى * فثم اذا أصبحت أصبحت عاديا

قال ابن القطاع غدا الى كذا أصبح اليه اه كلام الشمني وكما أنشده ابن مالك أنشده السيرافي وقال كذا رواية أبي بكر ثم قال يقول ان لي حاجة لا تنقضي أبدا اه (قوله على تقدير الجواب) أي فترج الله عنهم أو لجأوا الى الله ثم تاب الخ فثم عطفه على هذا المحذوف وتوبة الله تعالى على عبده تكون بمعنى توفيقه للتوبة كما في ثم تاب عليهم ليتوبوا بمعنى قبول توبته قال الشمني وقيل اذا بعد حتى قد تجرد عن الشرط وتبقى لمجرد الوقت فلا يحتاج الى جواب بل تسكون غاية لفعل قبلها أي خلقوا الى هذا الوقت ثم تاب عليهم (قوله على زيادة الفاء) لانه هـ ز يادته ولم بعده ز يادته ثم وترد ثم للاستئناف كما في قوله تعالى الميروا كيف يبدأ الله الخلق ثم يعيده ثم يستأنفه لان اعادة الخلق لم تقع فيه قرر رابرؤيته و يؤيد كونها مستأنفة قوله تعالى عقب ذلك قل سيروا في الارض فانظروا كيف بدأ الخلق ثم الله ينشئ النشأة الآخرة كذا في المغني (قوله واحص بقاء الخ) وفي التسهيل أنها تنفرد أيضا بعطف مفصل على مجمل متحدين معنى نحو ونادى نوح ربه فقال رب ان ابني من أهلي والترتيب في مثله ذكرى لامعزوى لاتحاد المتعاطفين معنى (قوله وعكسه) بالنصب عطفه على عطف في كلام الناظم (قوله في غضب هوزيد) يحتمل أن هو فاعل يغضب ونسكتة الابرار دفع توهم كون زيدا فاعلا ليعضب فيحتمل التركيب لعدم الضمير حيث ينفذ في كل من الجملةتين لا كون الفاعل جري على غير من هوله كما قيل لا يهمنوع بل هو جار على من هوله ويحتمل أن الفاعل ضمير مستتر في يغضب وهو توكيده وهـ هذا ظاهر كلام ابن نويسري وما قيل له ظاهر كلام التصريح ويحتمل أنه ضمير منفصل مبتدأ خبره زيد والجملة خبر الموصول ويحتمل أنه ضمير فصل لا محل له من الاعراب فالأقصر على الاول ضمير وفاعل يغضب على الاخيرين ضمير مستتر فيه يعود على الذي (قوله فكان الاولى الخ) لوعبر بالاولا كان

على تقدير الجواب والبيت

على زيادة الفاء) واحص

بفاء عطف ماليس) صالحا

لجعله (صلة) لخاؤه من

العائد (على الذي استقرأه

الصلة) نحو للذان يقومان

في غضب زيد أخواله وعكسه

نحو الذي يقوم أخواله في غضب

هوزيد فكان الاولى أن يقول

كافي التسهيل وتنفرد الفاء

بتسويخ الاكتفاء بضمير

واحد فيما تضمن جملةين من

صلة أو صفة أو خبر ليسهل

مسألة التي الصلة المذكورة

والصفة نحو مسرت بأمرأة

تضحك فيبكي زيد وبأمرأة

يضحك زيد فيبكي والخبر نحو

زيد يقوم فقهه هـ زيد

تقعد هـ فية قوم ومن هذا

قوله

يد كره نحو اقرب يمشك
فتكى هند وحار يدنكي
هند يمشك فده ثمان
مسائل يختص العطف فيها
بالماء وغيرها وذلك لما
فهاما معى السببية (هـ)

يجبى اعطف على كل ولا يكون
الاغاية الذي تلا أى تعطى
حتى شرطان الاول أن
يكون المعطوف معصا
للمعطوف ليه أو كعضه كما
قوله فى التسهيل عوا ككت
الشمكة حتى رأسه أو أعنتى
الجارية حتى حديثها ولا
يجوز حتى ولدها وأما قوله
ألقى العجينة كى يخفف حمله
والراد حتى فعله القاحا
فهو تأويل ألقى ما يلقه
حتى فعله والثانى ان يكون
غاية في زيادة أو نقص نحو حملت
اناس حتى الانبياء وقدم
الجاء حتى المشاة وقد
اجتمع فى قوله

قورنا كم حتى الكفة فأنتم
تم ارباسا حتى بينا الاغرا
* تنهبان * الاقربى
شردان آحران * اهدما
ان يكون المعطوف ظاهرا

أولى لوجهين الاول أن أولوية التعبير بعبارة شمل مستقلى المدة واخر
لاقتصر على جريان الحكم فى مكرس ضرورة التى ايضا فلا يظهر ان تفرغ
بالسبب ما الثانى أن ما قبله التفرغ عن علمه بدهاء ولا يحسن التعليل
بعد شمول مستقلى كل من المدة والمدة والخبر فأنزل (قوله يحسر الماء)
بحاوسين مملتين من باني ضرب وقتل كفى الصباح أى يرتفع ويرتاح
وقوله يعيم بضم الجيم وكسر ها أى يكثر (قوله ويشمل أيضا الخ) الخبر
يرجع الى اختصاص الغاء ويشمل بالرفع على الاستئناف وليس الضمير
رايعا الى أن يقول كفى التسهيل ويشمل بالتصنيف عطفًا على مدحول
اللام فى قوله سابقا ليشمل الخ لعدم شمول ذلك القول مستقلى الحال كقول
وليد كره أى فى التسهيل الأيسم لأن يراد بالصفة ويشمل الحال لأنها
صفة فى المعنى ويراد قوله وليد كره أى نصا وفيه ما لا يخفى من السكف
ومما قررناه اندفع نظير شيخنا (قوله أن يكون المعطوف معصا من المعطوف
عليه) بأن يكون جزأ منه أو فردا أو نوعا وقوله أو كعضه أى فى شدة
الاتصال (قوله على تأويل ألقى ما يلقه) أى تأويل ألقى الحقيقة والراد
بألقى ما يلقه ونعله بعض ما يلقه والمعطوف بعض تأويله وقد روى عنه
بالاوجه الثلاثة كسيد كره الشارح (قوله والثانى أن يكون غايتها)
والتحقيق كفى القول أن التعبير فى حتى ترتيب أجزاء ما قبلها فليس
الاضغاف الى الاقوى أو بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجى لجوارز أن تكون
ملازمة الفعل لما بعده فاقبل ملازمة للأجزاء الاخر نحو حملت كل ايل
حتى آدم أو فى انشاءه نحو حملت اناس حتى الانبياء أو فى زمانه واحذ غورا
جاءنى القوم حتى زيد ادا حولا معارز ما أضغنهم أو أقواهم (قوله بزيادة
أو نقص) أى معنوي كمنال الشارح أو حيدى نحو طلاق حب الاعذار
الـ شيرة حتى الألف وحوال المؤمنين يحزى بالحسنات حتى مثقال المرة
(قوله حتى الكفة) جمع كى على خير قياس وهو كفى القاموس والشياع
أولاس السلاح (قوله بنى شرطان آحران) زائد فى التصريح بطلاع الموضع
شرطا آخر وهو ان يكون ما بعده حائريكى العامل فلا يجوز حيث الأيام
حتى يوم الفطر (قوله أن يكون له طويق ظاهر الا مضمر) قال الحيدلار

لامضمر كما هو شرط فى محرورها اذا كنتم مرة فلا يجوز ان الناس حتى انما كره ابن هشام معطوفها
(هـ) قول الحشى قوله بزيادة أو نقص الذى فى نسخ الشارح فى زيادة أو نقص

معطوفها بعض مما قبلها أو كبعضه ولودخلت على ضمير غيبة لكان ظاهرا
 في أنه عين الاول لا بعضه فيلزم عطف الشيء على نفسه ثم حيل ضمير المتكلم
 والمخاطب على ضمير الغائب اه وما ذكره في ضمير الغيبة ليس على اطلاقه
 فانك لو قلت زيد ضربت القوم حتى اياه لم يكن معطوفها عين ما قبلها مع أن
 صورة كون معطوفها عين ما قبلها خارجة بالشروط الاول لان ما كان عينا ليس
 بعنصر فالخلق عدم اشتراط كون مجرورها ظاهرا لضمير (قوله الخضر اوى)
 نسبة الى الجزيرة الخضراء بلاد من بلاد الاندلس دمامي (قوله مفردا)
 لوقال اسمها لكان أحسن لان المفرد يشمل الفعل مع انه الانعطفه (قوله
 أن يكون جزأ) أراد بجزء البعض ليشمل الجزئي ولوعبر بالعنصر لكان
 أوضح وأوفق بعبارة الناطم (قوله ولا يتأتى ذلك الا في المفردات) اعترضه
 الدمامي بأنه لو قيل فعلت مع زيد ما قدر عليه حتى خدتمته بنفسه كان
 المعطوف بها بعضا مع أنه جملة وصرح النحاة وأهل المعاني بأن الجملة تبدل
 بما قبلها بديل بعض من كل نحو أمدتكم بما تعلمون أمدتكم بانهام وبينين وأقره
 الشمني وأجاب عنه البعض بأن البعضية في المثال انما تظهر بالنسبة الى
 المعنى التضميني وكلام القائل بالنسبة الى المعنى المطابق ولا بعضية فيه ويرد
 بأن زمن خدتمته بنفسه بعض زمن فعل ما قدر عليه كما أن الخدمية بعض
 فعل ذلك وحديثه فالتضميني المطابق لبعض واما النسبية فليست جزء مفهوما
 الفعل على الراجح ولئن سلم أنها جزؤ فبعضيتها باعتبار بعضية أحد طرفيها
 وهو الخدمية المنسوبة فتدبر (قوله تسكل) أي تعجب والمطى اسم جنس جمعي
 لطية وهي الدابة والجياد جمع جواد وهو الفرس الجيد والارسان جمع
 رسن بالتحريك وهو الخيل أي وحتى صارت الخيل لا تقاد بجمادها بل
 تدبر بنفسها وهو كناية عن شدة تعجبها قاله الدمامي (قوله فيمن رفع تسكل)
 والمعنى حتى كتبت والكنة جاء مضارع على حكاية الحال الماضية وأما من
 نصب فهى الجارية ولا بد على النصب من تقدير زمان مضاف الى كلال
 مطيم معنى والذي يظهر لي أن تقدير هذا المضاف غير ضروري فتدبر والواو
 على النصب عاطفة للحدوف على سريته بهم تقديره وسريته بهم حتى الجياد
 الخ فلا يراد أنه لا يستقيم عطف حتى الابتداءية وجلتم اعلى حتى الجارية

الخضر اوى قال في المعنى ولم
 اتف عليه لغيره نأنيها ان
 يكون مفردا لجملة وهذا
 يؤخذ من كلامه لا به لاذان
 يكون جزأ مما قبلها او كجزء
 منه كما تقدم ولا يتأتى ذلك
 الا في المفردات هذا هو الصحيح
 وزعم ابن السيد في قول امرئ
 القيس

سريت بهم حتى تسكل مطيم
 وحتى الجياد ما قدرن بأرسان
 فيمن رفع تسكل ان جملة تسكل
 مطيم

معطوفة بجنتى على ضرب
بهم * الثاني حتى
بالنسبة الى الترتيب كالواو
خلاف ما زعم ان الترتيب
كالمتخبرى قال الشاعر

رجال حتى الادهون تماثروا
على كل امر يورث الحد والحدا

* الثالث اذا عطف بجنتى

على محرور قال ابن عصفور

الاحسن اعادة الجرار لرفع

الفرق بين العاطفة والجار

وقال ابن الجبار نلزم اعادته

للمرق وقيد الناطم بأن

لا يتعين كونها للعطف نحو

اعتكفت في الشهر حتى

في آخره فان تعين العطف لم

نلزم الاعادة نحو عجت من

القوم حتى بهم وقوله

جود بمنال فاص في الحاق حتى

بأنس دان بالاساءة دينا

* الرابع حيث جاز الجـر

والعطف فالجر احسن الا في

بابه ضربت القوم حتى زيدا

ضربتته فالنصب احسن على

تقدير كونها عاطفة وضربتته

توكيدا وابندائية وضربتته

تفسير

ومحرورها قاله الدماميني (قوله معطوفة بجنتى) والصحح انما ابتدائية
في الموضعين (قوله بالنسبة الى الترتيب) أي الى عدمه بدليل ما بعد موالراد
الترتيب الخارجى فلا ينافى ان الترتيب الذهني كما مر يساه (قوله تماثروا)
أي احققوا (قوله وقيد الناطم) أي قيد اللزوم قال في المغنى وهو حسن
(قوله بأن لا يتعين الخ) الضابط أنه متى مع حلول الى محاه كانت محتملة
للأمير والاعتقبت للعطف (قوله فتعويجت من القوم الخ) انما لم يصح الجر
في المثال والبيت اعدم صلاحية الى في موضع حتى ولكون ما بعده ليس
آخر ولا منصلا بالآخر هذا حاصل ما في المغنى وشراحه كما قاله شيخنا وناقش
الدماميني في انه ايل الاول بانه دهرى بلا دليل وأي مانع من كون العجب
في المثال انتهى الى البنس وفيض الجودى البيت انتهى الى البانس و قد
يقال المانع عدم مناسبة ذلك مقام التعجب والمدح ثم البهضية التي هي شرط
في العاطفة ظاهرة في البيت وكذا في المثال ان جعلنا الاضافة في بنهم على
معنى من التبعضية وعليه يحتمل قول المغنى انهم بعض القوم فان جعلت
بمعنى اللام اقتصت عدم دخول بنهم فيهم فافهم (قوله بأنس) البانس من
أصاه الدوس أي الشدة وقوله دان بالاساءة دينا ~~بكر الدال~~ الى ندين
بالاساءة دينا أي جعل الاساءة دينا لتكررها منه كثيرا (قوله فالجر احسن)
لفسلة العطف بجنتى حتى أنكروا الكوفيون كما مر (قوله الا في باب ضربت
القوم الخ) أراد به ان يقع بعد الاسم التالى حتى فعمل مشغول بنصب
ضميره كأي المغنى فان اشتغل برفعه فهو مقام القوم حتى زيد قام امتنع النصب
وجاز الرفع والجر (قوله حتى زيد الخ) أي اذا كان زيد آخر القوم ليوجد
شرط جواز الجر (قوله بالنصب احسن الخ) علامه في المغنى بأن الفعل لا يكون
مؤكد بعد حتى الجارة تعلقه شيخنا السيد وهو يقيد تعين النصب فيجاب
ما يقتضيه كلام الشارح من جواز الجر قتأمل وقال شيخنا انظر لم كالغير
الجر في هذا الباب احسن اه وقد توجه الاحتمية بأن في النصب مشاكسة
الضمير لرجعه في الاعراب (قوله وضربتته توكيدا) أي اضربت زيد الذي
نضمنه قولك ضربت القوم لدخول زيد في القوم لا اضربت القوم حتى يرد
أن الضمير ليس راجعا للقوم حتى يكون ضربتته تأكيد لضربت القوم بل

ازید (قوله بهما) أى الجرو والنصب وعلم ما قالها ترو كيد الا اذا جعلت
 حتى فى النصب ابتداء ثبوتها تفسير (قوله وام بها اعطف اثرهمز
 النسوية) أى بعدها ولا يجوز اعطف باوقفا ساقول الفقهاء سواء كان كذا
 او كذا خطأ كقولهم يجب اقل الامرين من كذا او كذا لان الصواب فيه
 الواو قاله فى المغنى ثم ذكر ان قول صاحب الصحاح نقول سواء على قته
 او قعدت سواء وان قراءة ابن محيى من سواء علمهم انذرتهم اولم تنذرهم من
 الشذوذ يمكن اه ونقل الدمامينى عن السيرافى ان سواء اذا دخلت بعدها
 همزة التسوية لزم العطف بأوم واذا وقع بعدها فعلا لان بغير الهمزة جاز
 العطف بأوقال الدمامينى وهذا نص من صحيح يقضى بسخة كلام الفقهاء
 وبسخة ما فى الصحاح وقراءة ابن محيى من اه قال الشغبى ما فى المغنى هو مقتضى
 القيام اذ لا فرق بين همزة التسوية والتسوية بلا همزة اه وكان من فرق
 رأى التسوية مع الهمزة اقوى ونقل الدمامينى أيضا عن سيبويه جواز
 العطف بعد ما درى وليت شعرى مع الهمزة بام وبأو ثم قال والعجب من
 ايراد المصنف يعنى ابن هشام كلام الفقهاء والصحاح وقراءة ابن محيى من
 فى العطف بعد الهمزة التسوية والقرض أن لا همزة فى شئ من ذلك وكأنه
 توهم أن الهمزة لازمة بعد كل سوا فتهذر ان لم تذكر وتوصل بذلك الى الرذاه
 ويوافق ما فى المغنى ما سبذ كره الشارح عند قوله وربما حذف الهمزة الخ ثم
 ذكر الدمامينى فى قول المغنى ~~صحة~~ قولهم يجب اقل الامرين الخ أنه يدفع
 الخطأ فى قولهم المسذكور بجعل من سانية لا قبل قال الدمامينى فان
 قلت فوجه العطف بأو والتسوية تأباه لانها تقتضى شيئين فصاعدا
 واولا لحد الشيئين والاشياء قلت وجهه السيرافى بأن الكلام محمول على
 معنى المجازاة قال فاذا قات سواء على قته او قعدت فتهذر ان قات
 او قعدت فهما على سواء وعليه فلا يكون سواء خبرا مقبولا مبتدأ
 كما قيل فليس التفسير قيامك او قعودك سواء على أو سواء على
 قيامك او قعودك بل سواء خبر مبتدأ محذوف أى الامر ان سواء وهذه
 الجملة دالة على جواب الشرط المقدور صرح الرضى بمثل ذلك اه وانما قال
 بمثل ذلك لان فرض كلام الرضى فى أم وقد أسلفناه مع زيادة فى الاستثناء ثم

وقد روى بهما قوله حتى
 نعله القاه او بالرفع ايضا على
 ان حتى ابتداء ثبوتها ونعله مبتدأ
 والقاء خبره اه (وام بها
 اعطف اثرهمز النسوية)
 وهى الهمزة الداخلة

على جملة في محل المصدر وتكون
هي والماء طوفة عليها فليتين
وهو الأكثر نحو سواء عليهم
أأنذرتهم الآية واجمعتين
كقوله

ولست أبالي بعد فقدى مالكا
أم رقي أم هو لأن واقع
ومحة تنبيء سواء عليكم
أدعوتهم الآية وأدعادات
بين جملتي في النسوية تقبل
لا يجوز أن يذكر بعدها إلا
الفعلية ولا يجوز سواء على
أزيد قائم أم ضرر ومنطلق هذا
لا يقوله العرب وأجازه
الأحفش قياسا على الفعلية
وقد عادت بين مفرد وجملة في
قوله سواء عليكم التفرام
بت ليلة بأهل القباب من

عشرين ماض (أو بعد) همزة
عن لفظ أي مغنيه) وهي
الهمزة التي يطلب بها جواب
التعيين وتقع بين مفسرين
غالبها وبند وسط بينهما مالا
يأل عنه نحو

قال في المغني إن كل العظم بأو بعده همزة الاستفهام جاز وكن الجواب
ينعم أو بل لانه إذا قيل أزيد عندك أو عمر فإلغى أحدهما عندك وإن
أجيب بالتمهين مع لاه جواب وزيادة اه وما مر من أن ابن محيصن
يقرأ بأو صياني في الشارح عند قول المصنف وربما حذف الهمزة الخ
أنه يقرأ بأو ضرره واعلم إن الظاهر أن النسوية في قولنا سواء على أفت أم
تعدت مدلوله سواء لانه همزة وفي قولنا ما أبالي أفت أم تعدت مستفادة
من ما أبالي لانه همزة فتسميتها همزة النسوية لوقوعها بعد ما يدل على
النسوية وانظر ما مدلول الهمزة حقيقة فتقبلها التأكيد النسوية فتدبر
(قوله على جملة في محل المصدر) المناسب أن يقول على جملة هي معها
في محل المصدر كذا في يس وفيه نظر وهذا من مواضع تأويل الجملة بالمصدر
بلا ما يلتبس على قول الجمهور وإن ما بعد الهمزة مبتداء وخبر ومنها الجملة
المضاف إليها الظرف نحو هذا يوم مع الصادقين سددتهم ومنها أتسمع
بالمعبدى حر من أن تراه بناء على عدم تقدير أن قاله في المغني (قوله وليست
أبالي) أي أكثرث فهو متعدي بنفسه وقلي لأن معناه لا أفكر فيه ازدرائه
والجملة بعده في محل نصب والفعل هان أقاده الدمايني وقد يتعدى أبالي
بالباء والوجهان صحيحان كما قاله الشنوافي تفعلا عن النوى وقوله أم رقي بآه
أي بعد (قوله نحو سواء عليكم أدعوتهم) أي الاصنام أي ونحو سواء على
أزيد قائم أم تعدت القبول (قوله فقبيل لا يجوز الخ) يرد عليه أنه سمي ذكر
الاصمية بعده في قوله تعالى سواء عليكم أدعوتهم أم أنتم صامتون وفي
قول الشاعر ولست أبالي الخ كتحتم ذلك فلا يصح قوله هذا لا يقوله العرب
ولا قوله وأجازه الأحفش قياسا على الفعلية المقتضى عدم السماع وفي
نسخ أسقاط قوله وأدعادات بين اجمعتين الخ وهو أولى (قوله مغنيه) أي
مع ام كما أشار إليه الشارح وقد حقق الدمايني أن إياداة مد الهمزة وام
جميعا لا الهمزة فقط (قوله وتقع) أي ام المسبوقة بهمزة التمهين (قوله بين
مفردين غالبا) ومن غير الغالب أن تقع بين مفرد وجملة كقوله تعالى وإن
أدرى أقرب ما توعدون أم يجعل له ربي أمدا وبين جملتي كما سيذكره
الشارح (قوله ويتوسط بينهما الخ) ما لا يسأل عنه في الأول المستدلان

السؤال عن المبتدأ اليه وفي الثاني بالعكس ويسان ذلك ان شرط الهمزة
المعادلة لأم أن يلزمها أحد الأمرين المطلوب تعيين أحدهما وبلى أم المعادل
الآخر لفهم السامع من أول الأمر ما طلب تعيينه تقول اذا استفهمت
عن تعيين المبتدأ دون الخبر ازيد قائم أم عمرو وان شئت اخرت قائم لانه غير
مسؤل عنه وادا استفهمت عن تعيين الخبر دون المبتدأ اقام زيدا قائم قاعد
وان شئت اخرت زيدا لانه غير مسؤل عنه وقس على هذا نقله الدماميني عن
ابن الحاجب وابن هشام وغيرهما ثم ساق عن سيديويه كلامه الذي هو
كما نقله نص في ان ايلاء المسؤل عنه الهمزة اولى لا واجب كما قاله الجماعة (قوله
أنتم أشد خلقا) هذا الاستفهام توبيخي لا حقيقي ولا ينافي به قول
الشراح بعد لان الاستفهام معها على حقيقة لانه باعثة اراغاب أو أراد
بالاستفهام الحقيقي ما يطلب جوابا وان كان توبيخا اراغابا بقرينة المقابلة
نقله البعض عن الهروي وهو صريح في ان الاستفهام الاكاري والتوبيخي
يطلب جوابا وقد يمنع لار الأول بمعنى لم يقع أولا يقع والثاني بمعنى ما كان
ينبغي أولا ينبغي ولا يستدعي شي من ذلك جوابا ولو قيل اراد بالاستفهام
الحقيقي ما ليس خبرا مجردا عن طلب الفهم وعن التوبيخ والتقرير ونحوها
فكان اسلم ثم دعوى ان الاستفهام في الآية توبيخي يردّها ان تالي
همزة التوبيخ واقع ويقع وفاعله معلوم نحو وان عبدون ما تحتون صرح به
في المغني وهذا منتف في الآية فالظاهر انه تقرير فتأمل قال الدماميني
ووجه كونها في الآية بين مفردين مع ان المتقدم علمها في الصورة جملة أن
السماء معطوفة على أنتم واشد خلقا خبر مؤخر عن المتعاطفين تقدير اها
وكالآية في هذا قول زهير

وما أدري واست اخل أدري * اقوم آل حصن ام نساء

وجعل الشئني أم في البيت بين جملتين بتقدير أم هم نساء فارقا بينه وبين الآية
بان فعل الدراية معلق في البيت والتعليق انما يكون عن جملة وهي هنا ما بعد
الهمزة فيجب ان يكون معادله وهو ما بعد أم جملة أيضا ويرد بان المعلق عنه
مجموع الكلام على حد ما أدري ازيد أم عمرو وفي الدار نعم ان قلنا الهمزة
بعد نحو ما أدري للتسوية وجب تقدير مبتدأ في البيت فقط لان همزة التسوية

أنتم أشد خلقا أم السماء
بهاها اوتيت آخر عن ما نحو وان
ادري اقرب أم بعيد
ما تودون وبين فعليتين كقوله

انما تكوّن من جملتين بخلاف همزة الاستفهام وسيأتي بسط ذلك (قوله
 أهى) يسكون الهاء ولم ينجى بعد الهمزة الا في الشعر كما نقله الدمامي عن
 شرح التمهيد للماطم وعادني ثاني والخطم بضمتين وتسكر اللام ما وراء الثام
 والصغير يرجع الى محبوته التي راها في المنام فلما استيقظ قال أهى أتي
 حقيقة أم أنا حيالها في النوم باعتبار عادتهم في مبالغتهم بطريق التحايل
 ويوجد في بعض النسخ صدر البيت وهو فقامت لطيف مرثاء لارتقى أي
 قف لأجل حيال المحبوبة المرتقى في النوم حالة ~~فوق~~ وفي مرثاء لابنائه هـ
 وأرتقى أي أسهرني ذلك لما لم أجده بعد الانتباه شيئاً محققاً (قوله ادا لأرجح)
 تعليل لقوله بين فعليتين وقوله بفعل محذوف أي بفسره سرت وأما كل هذا
 أرجح لانه الذي يدل عليه وقوع الفعل بعد أم العادة للهمزة وقال
 في التصريح لان الاستفهام بالفعل أولى من حيث ان الاستفهام مما يشك
 فيه وهو الاحوال لام امتجدة وأما عن الذوات فقليل اه ومن ثم يرجع
 الى صبي أي يذاخر به (قوله لعمرك ما أدري الخ) أي ما أدري أي
 المسير هو الصحيح وان كنت دار يا بغير ذلك وشعبت بالثلاثة آخرة وصحفة
 من رواء بالوحدة ~~ص~~ كما في شرح شواهد المقتضى لا يوطى ومنقرض بطة
 الدمامي والشمعني بكسر الميم وفتح القاف وبالراء فالأوهو أي البيت هجو
 لشعبت أي اهدها الى ما هم لم يستقروا على أب واحد وضبطه في التصريح
 بكسر الميم والقاف ويكتب ابى سهم واس منقرض بالالف لانه خبر لا نعت واهده
 العلة كان حق شعبت التدوين (قوله قد دف الهمزة والتدوين منهما) أي
 للضرورة وقيل حذف الهمزة جازاً اختياراً وقيل الدمامي ان الحمار
 اطرأ حدها اختياراً قبل أم المتصلة ~~ل~~ فخرته نظماً وبثراً ومنع الصرف
 لارادة القيله ولا يشافها الوصف بابس لجواز رعاية التأنيث والتذكير
 باعتبار ان أهاده الدمامي هذا وكان على الشارح ان يزيد ويحذفين نحو
 أ أتم تحفوه أم يحسن الحالتين بناء على الأرجح من فاعلية أتم لحدوث
 على ما مر في أهى سرت وقد يعارضهما هنا تناسب المعاني في تنوين
 الاسمية والعلية كما قاله الدمامي (قوله منهلة) قال في التوسيع ويؤخر
 المتني فيها بنوعها فلا يجوز سواها الى الميحي زيد أم جاء ولا ألم يقم أم قام (قوله)

فقال أهى سرت أم عادني حلم
 ادا لأرجح أن أهى فاعل فعل
 محذوف واسميتي كقوله
 لعمرك ما أدري وان كنت دار يا
 شعبت ابى سهم أم شعبت ابى
 م قر * الاصل أشعبت
 خذفت الهمزة والتدوين
 منهما * تنبيهان * الاقل
 تدعى أهى هذين الحالين
 منهلة لان مقادها وما بعدها

لا يستغنى بأحدهما عن الآخر) أما في الحال الأول فلأن المقصود الاخبار
 بالتسوية وهي لا تحقق الا بينهما ما وأما في الثاني فلأن المقصود طلب تعيين
 أحد الأمرين لا بد من ذكرهما وقيل انما سميت بذلك لانها انصلت
 بالهمزة حتى صار تاني افادة المقصود بمثابة كلمة واحدة لانها جميعا بمعنى
 اى يرجع هذا الى الاول بان الاتصال عاينه راجع الى أم نفسها وعلى الاول
 راجع الى متعاطفها وعورض بان الثاني انما يأتي في أم المسبوقة بهمزة
 الاستفهام لا لام المسبوقة بهمزة التسوية فيترجم الاول لشموله النوعين وعليه
 اقتصر في المعنى أفاده في التصريح (قوله في افادة التسوية) أى في جملة
 افادة التسوية أى في الجملة التي تعيد التسوية ومعنى معادلتها لله همزة
 في هذه الجملة انه يلزم اهديل الى الهمزة فاندفع بتقرير عبارته على هذا
 الوجه ما توهمه من ان كلام الهمزة وأم له دخل في افادة التسوية فتدبر
 (قوله في النوع الأول) أى أم بعد همزة التسوية وقوله في النوع الثاني اى
 أم بعد همزة الاستفهام بقراءة قوله ان الواقعة بعد همزة التسوية الخ
 (قوله ليس على الاستفهام) اى بل على الاخبار بالتسوية لانسلاخها عن
 الاستفهام فهي مجاز بالاستعارة قال ابن يعيش وانما جاز استعارتها
 للتسوية للاشتراك في معنى التسوية اذ الامر ان اللذان تسأل عن تعيين
 أحدهما مستويان عندك في عدم التعيين اه وكما تستعار الهمزة للتسوية
 تستعار لانكار الانطالي فيكون ما بعدهما غير واقع ومدعيه كاذبا نحو أفعينا
 بالخلق الاول ومنه أليس الله بكاف عبده وألم نشرح لك سذرك لانها أبطلت
 ما بعدهما من النفي فصارت الجملة خبرية مثبتة بمعنى الله كاف عبده وشرحنا
 لك سذرك لانثائية ولهذا اصبح عطف وضعنا على ألم نشرح ومن جعلها
 افيها للتقرير اراد التقرير بما بعد النفي ويظهر ان الهمزة في ألم نشرح
 على هذا اليست من المدطوف عاينه وانما سلطة على ما بعد العاطف أيضا
 وللانكار التسوية يعني فيكون ما بعدهما واقعا أو يقع وفاعله ملوما متحورا كن يتم
 بآياتي ولم تحيطوا بها علما أو تعبدون ما تكتدون وللتسوية نحو أصلاتك تأمر لك
 أن تترك ما يعبد آباؤنا وللتعجب كقولك أخلص زيد الأسير متعجبا
 ولا استبطا عنك وألم بأن الذين آمنوا أن تخشع قلوبهم والجامع بين الاستفهام

لا يستغنى بأحدهما عن الآخر
 وتسمى ايضا معادلة لمعادلتها
 للهمزة في افادة التسوية
 في النوع الأول والاستفهام
 في النوع الثاني وبصرف
 النوعان من أربعة أوجه
 أولها وثانيها أن الواقعة
 بعد همزة التسوية لا تستحق
 جوابا لان المعنى معها ليس
 على الاستفهام

والمعاني المذكورة استلزام كل مطلق الانتفاء من الاستفهام من شئ
يستلزم انتفاء علمه والانكار لا يطل على استلزام انتفاء وقوع الشئ المتكرر
والتوابع يستلزم انتفاء ايقانه والتهكم يستلزم انتفاء تعظيم التهكم به
والتعجب يستلزم انتفاء علم سبب الشئ المتعجب منه ولهذا يقدحون اذا ظهر
السبب بطل التعجب والاستبطاء يستلزم انتفاء المبادرة ولا امر نحواً أسلمت
أى أسلموا والتهديد كقولك لمن يدعى اليك وهو يعلم أنك أذيت فلا داعي
إساءته اليك وأنت تعلم علمه بذلك ألم أؤذيت فلا داعي إساءته اليّ ولتقرر
بمعنى طلب اقرار المحاطب بما يعرفه من نفي او اثبات ولا يشترط ان يدل
الهمزة كما صرح به غيره واحد كالتغنازلي نحواً أنت قلت للناس ونحو اليس
انه يكافئ عسده على احتمال واتصاله بورد بعد الهمزة في الآتي نفس
المقرر به دفعاً لتهمة تلقي التهكم للمخاطب الجواب المقرر به والجامع بين
الاستفهام والمعاني الثلاثة مطلق الطلب فان الاستفهام طلب فهم السؤال
عنه والامر طلب ايقاع المأمور به والتهديد يستلزم طلب ترك الشئ للتهديد
عليه والتقرير السابق طلب الاقرار ولتقرر بمعنى التثبيت والتحقيق نحو
أخبرت زيداً أي أنك ضربه بالثقة قاله السعد والجامع ترتيب ثبوت الحكم
أما في هذا التقرير فظاهر وأما في الاستفهام فلا بد من ترتيب عليه الجواب
المرتب عليه المذهب فنعلم ان للتقرير معنيين لكن استعماله في الثاني قليل
بالنسبة للأول كما أشار إليه في شرح التلخيص ولغير ذلك وهل تشارك
الهمزة في الانكار لا يطل على حمله من حالف غير الله والتقرير بنحو هل تترك
الكفار هل في ذلك قسم لذي حجر والامر بنحو هل أنت منهم وورد هذا هو الصحيح
على ما يؤخذ من حاشية السبوطي على المعنى لكن في المعنى في بحث هل انها
تختص عن الهمزة بان يراد به الثاني والله اعلم هل قام الازيد دون أقام الازيد
زيد ولا ترد الهمزة في نحو أأسفأكم ربكم بالبين من حيث ان الواقع انتفاء
الاسفء لاسم الانكار على مدعى الاسفء ويلزم منه النفي لأن النفي ابتداء
وقد يكون الانكار توخيها بمعنى ما كل ينبغي فعل كذا فيمنضي وقوع الفعل
فلتخص ان الانكار على ثلاثة أوجه انكار على مدعى وقوع الشئ ويلزمه
النفي وانكار على من أوقع الشئ ويختصان بالهمزة وانكار وقوع الشئ

وهذا معنى النفي وتختص به هل من الهمزة اه باختصار ور بما استعير
لهذه المعاني غير الهمزة وهل من أسماء الاستفهام كالنوبخ والتعجب
في كَيْفَ تكفرون بالله والباطل في ومن يغفر الذنوب الا الله والتقرير في
وما نك بيمينك يا موسى قرره ليه قول هي عصاي نقله السبي ولى عن أبي
البناء وما ذكرته من توجيه الاستعارة في المعاني المذكورة هو ما ظهر لي
فاعرفه وفي شرح المغني لا مامني ان استفهام العارف المتجسس هل حقيقة
بجواب الادعاء (قوله وان الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب الخ)
يعني ان جملة سواء على آتت أم قدمت وجملة لست أبالي أمأت زيدا عاش
ونحوهما يقبل التصديق والتكذيب لانه خبر بخلاف جملة أزيد قائم أم
عمر وجملة الاستفهام في قولنا ما أدري أعمرى طويل أم قصير أم مجموع
ما أدري أعمرى طويل أم قصير فقابل للتصديق والتكذيب لانه خبر فافهم
هذا التحقيق (قوله وليست تلك) أي الواقعة بعد همزة الاستفهام كذلك
أي كالواقعة بعد همزة التسوية في الامرين وقوله لان الاستفهام الخ لتعليم
لنفي في الامرين (قوله لان الاستفهام معها على حقيقة) أي غالبا أو أراد
بكونه على حقيقة انه ليس اخبارا مجردا عن طلب الفهم وعن التوبخ
والتقرير ونحوها فلا يردان الزخشي جواز في قوله تعالى في سورة الانعام
أم كنتم شهداء كون أم مئة مئة مقدار قبلها معاد لها أي أتدعون على الانبياء
المهودية أم الخ والهمزة فيه لانكار التوبيخ وفي قوله تعالى قل أتخذتم
عند الله عهدا كون أم متصلة والهمزة فيه للتقرير ونقلها في المغني ولم
يتعقب احد منهم ما أفاضه الشمني لكن الاظهر كون الهمزة في الآية
الاولى أيضا تقريرية فتأمل (قوله الابن جملتين) أي غالبا لا ينافي ما قدمه
من انها عادلت بين مقدم وجملة كما في قول الشاعر سواء عايك انفر أم بت
ايلة (قوله قد بان لك) أي من الضابط السابق والاستشهادية وقوله وليست
أبالي الخ (قوله وما أدري الخ) أنت خبير بأن الذي تبين مما قدمه ان الواقعة
بعد ما أدري ليست همزة تسوية بل همزة استفهام حيث مثل لهمزة
الاستفهام بقوله تعالى وان أدري أقرب أم بعيد ما وعدون وبه قول
الشاعر لعمره ما أدري الخ أي لا أدري بجواب هذا الاستفهام وهذا هو

وان الكلام معها قابل
للتصديق والتكذيب لانه
خبر وليست كذلك لان
الاستفهام معها على حقيقة
والثالث والرابع أن ام
الواقعة بعد همزة التسوية
لا تقع الابن جملتين ولا تكون
الجملتان معها الا في تأويل
المفردين الثاني قد بان لك
أن همزة التسوية لا يلزم أن
تكون واقعة بعد لفظة سواء
بل كما تقع بعدها تقع بعد ما أبالي
وما أدري وليست شعري
ونحوهن

الأقرب عندي ومثل ما أدري ليت شعري ولا يحضرني ونحو ذلك ثم رأيت
 الدماميني على المعنى استظهر ما قلته مؤيداً له بقصر الرضى حمزة الذنوية
 على الواقعة بعد قولهم سواء وقولهم ما أبالي وتصرفاته متعقبات ذلك ما في
 المعنى من التعميم الذي جرى عليه الشارح ورأيت بعضهم مال إلى أنها
 للاستغناء بعد ما أبالي أيضاً كما يفيد ما مر عن الدماميني من كونه قليلاً
 معلقاً من العمل في الجملة بعده والمعنى لا أفكر في جواب هذا الاستغناء
 فتأمل (قوله حذف الهمزة المذكورة) أي الشاملة لأنوعين المتقدمين
 بقرينة تمثيله بالمثاليين الآتين قال الفارسي ونذر حذف أم، وعطوفها كقوله
 دعاني إليها القلب اني لامره * جميعاً فأدري أرشد طلابها
 التقدير ارشاداً غي واداً استغنى بهم بغير الهمزة عطفاً بأو ونحوه لثبوتهم
 من أحداً ونسجهم لهم ركرا وقد تكون هل بمعنى الهمزة فيعطى أم بعدها
 كحديث هل تزوجت بكراً أم ثيباً وتكون أم بمعنى الهمزة نحو أم ضربت
 زيداً التقدير امر متزيداً له وقوله التقدير ارشاداً غي بحث فيه
 في المعنى بجوارح الهمزة لطلب التوسيد في فلا يقدّر له أم عادل حينئذ
 (قوله والله طاع الخ) طاهره أنها عاطفة قال شيخنا وفي الرضى خلافه إيم
 وعليه يكون ذكرها هنا مستظراً بالتخييم أقساماً ثم رأيت في الدماميني
 ما يفيدان في كون أم المتقطعة عاطفة ثلاثة أقوال ما بين جنسي والفارسية
 يقولون ليست للعطف أصلاً في مفرد ولا جملة وإن ما يثبته العطف في المفرد
 قليلاً مع من كلامهم أن هناك لا، لأن أم شاء وفي الجملة كثيراً وجعاً
 للعطف في الجملة فقط وتأولوا ما سمع، وتقدير ما نسب إلى أم أرى شاء (قوله
 و بمعنى بل) العطف من عطف أحد المتلازمين على الآخر (قوله مؤنث)
 الضمير فيه وفي قيدت وحلت راجع إلى أم في قوله وأمها اعطف الخ والمراد
 بها تم انظروا كما أن المراد به ما نادى فليس في الكلام استخدام ولا شبه
 وإنزعمه شيخنا (قوله أن تلك مما قيدت به خلت) صادق بصوران لا تسبق
 بأداء استغناء أصلاً بل تكون مسوقة بالخبر المحض نحو ألم تزيل الكحل
 لا ريب فيه من رب العالمين أم يتولون اقترأه وإن تسبق بأداء استغناء غير
 الهمزة نحو هل يستوي الأعمى والبصير أم هل تستوي الظلمات والنور

(وربما حذف الهمزة)

المذكورة (أن * كن خذا المعنى)

بجذها أفس) كقراءه فاب

محيين سواء عليهم أنذرتهم

وكما مر من قوله * شعيت اس

سهم أم شعيت ابن منقر

وهو الشكر كثير وما

في شرح الكافية إلى كونه

مطرذا (و، قطع ومعنى

بل وفت) أي تأتي أم متقطعة

بمعنى بل (أن تلك مما قيدت به)

وهو أن تكون مسوقة

بأحدى الهمزتين لفظاً أو

تقديراً (خلت)

وان تبقى همزة غير حقيقة الاستفهام المطلوب به التعمين وغير التسمية
 كالانذار اى التنبه لشيء يخشواهم ارجل يحشون بها ام ايدى الآلة والتقرير
 اى التثبيت اى جعل الشيء ثابتا يخشوا فى قلوبهم مرسى ام ارتابوا الآلة كذا
 فى الدمامينى عن الناطق وابى حيان وقد يشارى ما مر عن الهوى والشمى
 ولو قيل ان التقرير فقط اعنى المطلوب به اقرار المخاطب كالحقيقى
 لا شتر كما فى طلب الجواب امكن وجهها فتدبر (قوله ولا يفارقها
 حينئذ) اى حين اذ دخلت عما قبست به وقبل تردلا استفهام المجرد نحو ام
 تريدون ان تسألوا رسولكم (قوله اى بل اهى شاء) كأنه فى حال بعده عنها
 جزم بأنهم ابل فلما قرب منها رآها صغيرة فأضرب مستفهاما عن كونها
 شاء وكأهم فيه ام فى نحو اعندك زيدام عندك عمرو وقد نص سيبويه على
 ان ام فيه منقطعة ظن أولا كون زيد عندك فاستفهام عنه ثم ظن كون عمرو
 عنده فأضرب عن الأول واستفهام عن كون عمرو عنده (قوله لا تدخل على
 المفرد) لانها بمعنى بل الابتداء وحرف الابتداء لا يدخل الاعلى جملة
 (فائدة) تدخل همزة الاستفهام على الواو والفاء وثم كقوله تعالى اولم
 ينظروا فلم يسيروا اثم اذا ما وقع فالجهمور ان الهمزة قدمت من تأخير وان
 هذه الجملة ونحوها معطوفة بالواو والفاء و ثم وان الله همزة كانت بعد هذه
 الأ حرف فقدمت على العاطف تنبيه على اصالتها فى التصدير والنحو
 ان الهمزة فى محلها الاصلى والعطف على جملة مقدرة بين الهمزة والعاطف
 والتقدير أمكنوا فلم يسيروا ونحو ذلك وحكى عنه موافقة الجهمور
 وفى دعوى الزخشرى حذف الجملة وفى دعوى الجهمور تقدم بعض
 المعطوف على العاطف فارضى (قوله نحو ام له البنات) اذ لو قدرت للاضراب
 المحض امكن الكلام اخبارا بنسبة البنات اليه تعالى والله تعالى متزه عن
 ذلك (قوله وقد لا تفضيه) هذا مذهب السكوفيين ومذهب البصريين انها
 أبدى بمعنى بل والهمزة فجاءت له فى المعنى عن ابن السجري قال والذي يظهر
 قول السكوفيين لانه يلزم البصريين دعوى التأكىدى نحو أم هل تستوى
 الظلمات والنور أم ماذا كنتم تعملون أم من هذا الذى هو جندكم قال
 الدمامينى والتحقيق أن أهل البلد من متفقون على أن أم تنجى للاضراب

ولا يفارقها حينئذ معشى
 الاضراب وكثيرا ما تقتضى
 مع ذلك استفهاما ما حقيقة
 نحو انهم لا بل أم شاء أى
 بل أهى شاء وانما قدرت بانها
 مبتدأ محذوف والكون لا تدخل
 على المفرد وانكار يا نحو ام
 له البنات أى بل أله البنات
 وقد تقتضيه ألبتة نحو
 أم هل تستوى الظلمات
 والنور أى بل هل تستوى
 اذ لا يدخل استفهام على
 استفهام ونحو لا ريب فيه
 من رب العالمين

المجرد واما الخلاف في تسميتها حينئذ منقطعة والكروميون يسمونها منقطعة
والبصريون يقولون لا متصلة ولا منقطعة فهو في أمر لغظي (قوله أم
يقولون اقترأه) اعلم يقتض الاستفهام هنا وفي البيت لعدم احتياج المقام
اليه ~~لكن~~ جعل الدلمي معنى الآية بل يقولون على الاسكندر التو يعني
(قوله في المتصلة والمنقطعة) فائدة جواب الاستفهام مع المتصلة بالتعيب
وقد يجاب بعدم قصود ما بقي وقوع كل من الشئيين أو الاشياء تحت طئة للسائل
في اعتقاده ووقع أحد الشئيين أو الاشياء كفي قصة الديس وهل يجاب
سعم من قصود ما اثبات كل من الشئيين أو الاشياء تحت طئة للسائل في اعتقاده
ثبوت واحد وسط لم أرمس ذكره لكنه مضمي القياس وجواب الاستفهام مع
المنقطعة بلا ونعم واد اتوا لت استفهامات بأم المنقطعة فالجواب لا حيرها
للاصراب اليه مما قبله ما عرف ذلك (قوله أن التقدير أفلا تبصرون أم احير)
أي على أن جملة أم احير مستأنفة وأما على الاول فجملة أم احير منه معطوفة
على ما قبلها او وجه المعادلة بينهما وبين الجملة قبلها أم الاصل أم تبصرون
فأقيمت الاسمية مقام الفعلية والسبب مقام الميبب لاسم اداة قوله أت
حير كانوا عنده بصراء قاله في المعنى وأورد عليه أن السبب لا اعتقاده كونهم
بصراء قولهم أت حير كما نقرر والمذكور هنا أنما خبير بالذي هو مقوله
لا مقوله سم وأجيب بأن الاصل أم تة ولولوا امت حد بحد في القول وحكي
القول بالمعنى ثم يصح أن يكون في الآية اقامة الميبب مقام السبب لان
اعتقادهم حيرته بسبب عنده عن كونهم بصراء ثم طاهر كلام المعنى أن
أم في الآية متصلة به مترجح المحشري في المكشاف والذي نفس عليه
سببويه أم منقطعة فانه قال ما حاصله انه اذا كان ما بعد أم بفيض ما قبلها
وهي منقطعة نحو أريد عندك أم لا وذلك لان السائل لو اقتصر على قوله
أريد عندك لاقتضى استفهام هذا أن يجاب بنعم أو لا لقوله أم لا مستغنى
عنه في تميم الاستفهام الا قول واعلم انه اذا كرر لبيد أنه عرض له طر
في أنه عنده فاستفهم عنه كما كان قد عرض له طر ثبوت أنه عنده فاستفهم
عنه وكذا في الآية لو اقتصر على قوله أفلا تبصرون لا مستغنى أن يقال له تبصر
أو لا تبصر فكان في عنية عن ذكره بعد ذلك انه ادب بقوله أم أنما خبير أنه عرض له

أد يقولون اقترأه وقوله
فدس سلمي في المنام فجميعتي
هناك أم في حنة أم حهم
وهيت منقطعة لوقوعها
بين حنة بين مستغنى
* تنبيه * حصر أم في المتصلة
والمنقطعة هو مدسب الحهور
ودسب بعضهم الى أمها
تكون رائدة وقال في قوله
نعم الى أفلا تبصرون أم أنا
حير ان التقدير أفلا تبصرون
أما خبير والربادة طاهرة في قول
ساعده

ظن اصدارهم بعد ما ظن اول اعدامه (قوله ابن جرير) بالهمزة اسم ام الشاعر
وهو في الاسل تصغير حريرة وحى حريرة تضرب الى سواد (قوله باو) تنازعه
الافعال الثلاثة قبله كما أن قوله بها تنازعه الفعلان والمصدر قبله (قوله
والاباحة) قال الشنخي ليس المراد بها الشرعية لان الكلام في معنى أو بحسب
اللغة قبل ظهور الشرح بل المراد الاباحة بحسب العقل وبحسب العرف في
أي وقت كان وعند أي قوم كانوا (قوله بعد الطلب) أي صيغته وان لم يكن
هناك طلب كما في الاباحة وبعض صور التخيير فقول البعض ادلا طلب في
الاباحة والتخيير فيه تساهل (قوله أو مقدرا) تدور فدية من صيام أو صدقة
أو نسك أي يفعل أي الثلاثة قاله الشارح على التوضيح (قوله وما سواهما
فبعد الخبر) صرح الشاطبي بأن الذي يختص بالخبر الشك والابهام وأما
المباقي فيستعمل في الموضعين وكلام المغني يشعر به نقله شيخنا (قوله امتناع
الجمع في التخيير) وإن قلت قد مثل العلماء بآتي السكرارة والمدينة للتخيير
مع امكان الجمع قلت يمتنع الجمع بين الاطعام والسكرارة والتحرير الآتي كل
ممن كفارة وبين الصيام والصدقة والنسك الآتي كل ممن فدية بل دفع
واحدة ممن كفارة أو فدية والباقى قر به مستقلة خارجة عن ذلك اه مغني
وآية السكرارة فكفارة اطعام عشرة مساكين الخ وآية الفدية فدية من
صيام أو صدقة أو نسك (قوله والتقسيم) أي تقسيم الكل الى جزئياته
أو الكل الى أجزائه قال شيخنا وعبر عنه في التمهيل بالتفريق المجرد أي
من الشك والابهام والتخيير وبعضهم عبر عنه بالتفصيل بالمهمة اه وبه
يعرف ما في كلام البعض (قوله والابهام) أي على السامع (قوله وجعل
منه شئوا أو أياكم الخ) قال في المغني الشاهد في الاولى ووجهه الشمني بأن
اعتبار الابهام في احدهما يغني عن اعتباره في الثانية والاولى أولى
بالاعتبار لسببها وفيه نظر اذا لم يمنع من اعتباره فمما وان كان اعتباره
في الاولى أكد وقال الدماميني في الاولى والثانية والمعنى وإن أحد الفريقين
مناو منكم لما ثبت له أحد الأمرين كونه على هدى أو كونه في ضلال مبين
أخرج الكلام في صورة الاحتمال مع العلم بأن من وحد الله تعالى وعبدته
فهو على هدى وإن من عبد غيره فهو في ضلال مبين توطينا النفس المخاطب

ابن جرير
يأبى شعري ولا منجى من
الهرم * أم هل على العيش بعد
الشيب من بدم (خير)
و (أبح) و (نسم باو وأبهم *
واشكك) فالتخيير والاباحة
يكونان بعد الطلب ما فوطا
أوه تدرا وما سواهما فبعد
الخبر فالتخيير نحو ترق ج ز يذب
أو أختها والاباحة نحو جالس
العلماء أو الزهاد والفرق
بينهما امتناع الجمع في التخيير
وجواز في الاباحة والتقسيم
نحو الكلمة اسم ارفع
أو حرف الابهام نحو أنا
أمرنا لئلا أو نأمرنا وجعل
منه شئوا أو أياكم لعلي
هدى أو في ضلال مبين

والشك في ثبوت ما وبعض
 يوم وامرأبها أيضا غنى
 أي ذهب الى العرب في قول
 الكوفيين وانى على وابن
 رهران وابن جني مطلقا تمسكا
 بقوله

كأنما ثمانين أوزاد وانما ثمانية
 لولاء حواؤه قد قلت أولادى
 وقراءه أى السمال أو كذا
 عاهدوا هذا بسكون الواو
 وبسبه ابن عصفور ليس بويه
 لم يكن بشرطين تقدم فى أو
 غنى وإعادة العامل نحو
 ما قام زيد أو ما قام عمرو ولا
 يشم زيد أو لا يقيم عمرو ويؤيده
 أنه قال فى ولا نطع منهم آثما
 أو كفورا ولو قلت أو لا نطع
 كفورا انقلب المعنى يعنى
 انه يصبر اضرايا عن الهوى
 الأول وهما عن الثانى فقط

(وربما عاقبت) أو (الواو)
 أى حمت بمعناها (اداء) لم يلف

دوالنطق للبس متفدا أى
 اذا أس اللبس كقول

قوم اذا سمعوا الصريح رأيتهم
 ميب مجبم مهرد أو سافغ
 وقوله

ليكون أقبل لما يلقى اليه وقلة ليهذهم الشاهد فى الثانية لأن الشرط تقدم
 كلام خبرى وهو وانما يشتهر بقوله على حدى لأن ما قبله ليس كلاما وقد
 يقال ان على حدى أولى من لال مبين خبر عن الأول وحذف خبر الثانى أو
 بالعكس اذا لا يتعين كونه خبرا عنهم ما وان صلح لذلك لانه قد ورد على كل
 وقد الشرط مع انه قد يمنع اشتراطه وانما خاف بين الحرفين الله اخلط على
 الحق والباطل لأن صاحب الحق كأنه مستعمل على حدى واذا ركض به حيث
 شاء وصاحب الباطل كأنه متغمر فى بحر لا يدرى أين يتوجه ومما طهر لى
 ان الآية وان كانت للابن ام طاهر الا انها ترمى الى التعيين لا تقصا التماس
 صرف ما بعد الثانية لما بعد الاولى وصرف ما قبلها لما قبلها ولا تقصا
 الترتيب أيضا ذلك فاعرفه (قوله والشك) الفرق بينه وبين الإيهام ان
 المتكلم عالم بالحكم فى الاسم دون الشك لغزى (قوله وامرأبها أيضا
 غنى) قيل ام احيدى غير عطفة كام الاضربية على رأى الجملة وور وقد نقل
 بعضهم ذلك عن الرضى والسعدى كفى بس وقيل عطفة وان كن بعد حاجة
 اذا العطف يكون فى المعردات والجملى كما يقول بذلك بعضهم فى أم الاضربية
 وهذا طاهر كلام المصنف (قوله مطلقا) أى سواء تقدمه وانفى او غنى أولا
 وسواء أعيد العامل أولا (قوله كانوا) أى العيال المذكورون فى البيت
 قبله وقوله او رادوا ويحتمل ان او بمعنى الواو وكذا فى قراءة أبى السمال وهو
 بسين مقفوحة وميم مشددة ولام آخره (قوله بسكون الواو) المعنى وما يكفر
 تلك الآيات البينات الا الذين فسقوا ول نقضوا عهد الله مرارا كثيرة (قوله
 وبسبه) أى مجبىء اول الاضرب بقطع النظر عن الاطلاق السابق بقرينة
 قوله اسكن بشرطين (قوله وإعادة العامل) يعنى مع حرف النفى أو حرف التثنية
 شمسى (قوله ويؤيده) أى يؤيد تنقل ابن عصفور عن سيبويه ان أو تانى
 للاضرب بشرطين (قوله أو سافغ) أى قابض ماسية فرس من سمعت باسمته
 قبضتها وحدها قال الدمامسى لقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون المراد بين
 فريق ملجم او فريق سافغ اذ كل واحد من القسمين ذو تعدد اه واستعد
 لأن الطاهر أن قصد الشاعر انهم حين سماع صريح المستغنى محصورون
 بين قسمين لا يجرحون عنهم مالا أهم ثابت لهم اسدى اليقيني (قوله

فظل طهارة اللحم الخ الطهارة جمع طاه وهو الطباخ وصفيف شواء مفعول
منضج وهو ما فرق وصف على الجمر وهو شواء الاعراب وقدير معطوف على
منضج بقدير مضاف اى وطباخ قدير اى مطبوخ فى القدر ومجمل صفة قدير
وقول العبنى قدير معطوف على شواء غير ظاهر وان اقر شيننا كما لا يخفى
(قوله انهم ااكل الخ) ضميرهم الأرض المذكورة قبل واكتل بفوقية
مفتوحة ورزما براء مكسورة فزاي اسماء حلين وخوير بين تننية خوير
نصغير غارب وهو اللص كما قاله الدماميني والشمى وفى شرح شاه - الدامنى
للسيوطى انه لاص الابل حال من ضمير تنقة فان قدمت على عاملها أرم
المستكن فى بها وقول البعض حال مما قبله لا يتمشى على مذهب الجهمهور
المازعين بحجى الحال من المتدافى الحال أو الاصل وينتفان بضم القاف من
التنف وهو كسر الرأس كما قاله الدماميني والشمى والسيوطى فيحتاج الكلام
الى التجريد والهام اسم جنس جمعى لهامة وهى الرأس فقوا البعض
والهام الرأس فيه تساهل وانما كانت أوفى البيت بمعنى الواو وقوله خوير بين
بالتننية ولو كانت على بابها لأحد الشئب لقال خوير بالافراد (قوله
أشرفت) بالبناء للجهول أى صوبت نحو العندق وكفى بذلك عن الطعن
وبالاسل عن الأسر (قوله وجعل منه وأرسلناه الخ) فصله للاختلاف
فيه فقال بعض الكوفيين والبصريين بمعنى الواو والفرعاء بمعنى بل فتكون
للاضراب عن الاخبار بانهم ألف نساء على خزر الرأى مع علمه تعالى
بز يادتهم الى الاخبار عن تحقيق وبعض البصريين للايهام وقيل للشك
مصر فبالرأى كذا فى المعنى بز يادة قال البعض ويريدون صفة موصوف
مخذوف معطوف على ما قبله اى أو جماعة يريدون اه وفيه ان الموصوف
بالجملة المخذوف ليس بعض اسم مجرور بمن أوفى ويمكن جعل العطف من
باب العطف على المعنى اى الى جماعة يبلغون مائة ألف أو يزيدون فتأمل
(قوله مطلقا) اى سواء كانت اولاديا حرة أو لا (قوله وذ كفى التسهيل ان
أو تعاقب الواو) اى تنجى بمعنى الواو فتكون للجمع وقوله فى الاباحة اى
فى صورة الاباحة اى فى الصورة التى يظن ان أوفىها لادبا حرة اى لا أحد
الشئيين مع جواز الجمع بينهما وان لم تكن أوفى حالة كونهما بمعنى الواو

فظل طهارة اللحم ما بين منضج

صفيف شواء أو قدير مجمل

وقول الراجز

انهم ااكل اكل أو رزما

خوير بين تنقة ان الهاما

وقوله

وقالوا لثان لادبتهما

صدور رماح أشرفت أو سلاسل

وجعل منه وأرسلناه الى مائة

ألف أو يزيدون أى ويزيدون

هنا مذهب الأخفش

والجرمى وجماعة من الكوفيين

* تنبيهات * الأول اهم

قوله وجماعة من الكوفيين

مطلقا وذ كفى التسهيل اى

تعاقب الواو فى الاباحة كثيرا

وفى عطف المصاحبة والمؤكد

قليل لا فلاباحة كما تقدم

والاصح نحو قوله عليه

الصلاة والسلام فانما عليك

نبي أو صديق أو شهيد

والمؤكد

للإباحة لانها حيث للجمع واو التي للإباحة لأحد الشيئين مع جواز الجمع
 بينهما كما سبذ كره الشارح عن ابن هشام وقوله كثيرا أي لانه يكثر ارادة
 الجمع في نحو جالس الحسن أو ابن سيرين هذا والذي أقدمه في هذه
 العبارة وما يندفع اعتراضات نشأت من عدم فهم العبارة كمنها
 الاعتراض الأول ما ذكره البعض وأقره ان صاحب التسهيل لم يذكر الكثرة
 الا في معاقبة أولوا وفي الإباحة وهذا الميرد المصنف مثله كره ما ياء فيما تقدم
 بقوله أمح والذي اراده هنا وجعله قليلا إنما هو التعمان الأخير ان الموصوفان
 في التسهيل أيضا بالقبلة الثاني ما ذكره شيخنا وأقره ان الإباحة بمعنى أو
 أصالة فلا ضرورة الى جعلها في صور الإباحة بمعنى الواو ووجه اندفاع هذا
 أهم ما سبى على ان أولى حال معاقبتها الواو في الإباحة لأحد الشيئين
 جواز الجمع بينهما وليس كذلك بل للجمع كما علمت الثالث ما ذكره أيضا
 البعض وأقره ان قوله كثيرا بهم ان أولى الإباحة فلا تعاقب الواو وليس
 كذلك فكن الأولى أن يقول تعاقب الواو في الإباحة لزوما وقد تعاقبها
 في غيرها ووجه المدافع هذا الاعتراض ان المراد كما علمت ان الصورة التي
 يظن أن أو فيها للإباحة قد تعاقب فيها أو الواو بات تكون للجمع وقد لا تعاقب
 بأن تكون للإباحة في الواقع أيضا تقول المعارض وليس كذلك ممنوع وكذا
 قوله لزوما هذا هو تحقيق المقام وعليك السلام (قوله نحو ومن يكسب
 خطيئة أو اثما) حمل بعضهم الخطيئة على المنب الذي بين العبد وربه والاثم
 على منالام العباد (قوله وقد تخرج الى معنى بل والواو) أي مجازا (قوله
 وأما بقية المعاني الخ) ذكره في المغنى قال ومن العجب انهم ذكره من معاني
 صيغة فاعل التخيير والإباحة ومثله بنحو خذ من مالي درهم أو دينار
 وجالس الحسن أو ابن سيرين ثم ذكره ان أو تقيدهما ومثله بالثاني
 المدكورين اهـ وأحيب بان كلامنا في الصيغة وأوتد على ما ذكره في
 مثل المثالين للصيغة قطع النظر فيما عن أو وحيث مثل ما لا ونقطع النظر
 فيما عن الصيغة وقال التقه ازان في تلويحه ان التخيير والإباحة قد يضافان
 الى صيغة الامر وقد يضافان الى كنه أو والتحقيق ان كلمة أو لأحد الامر
 أو الأمرين أو الجملتين واما متناعه انما هو بحسب موقع الكلام وثلاثة

نحو ومن يكسب خطيئة
 أو اثما الثاني التحق أن
 أو مضافة لأحد الشيئين
 أو لأشياء وهو الذي يقوله
 المتقدمون وقد تخرج الى
 معنى بل والواو وأما بقية
 المعاني

لستفادة من غيرها * الثالث زعم قوم أن الواو تستعمل بمعنى أوفي ثلاثة مواضع * أحدها في التقسيم كقولك
الكلمة اسم ونعل وحرف وقوله * كما الناص مجرور عليه وحارم * وعن ذكر ذلك الناطم في القصة وشرح الكافية
قال في المغني والصواب أنها في ذلك على معناها الأصلي إذا لوانوع مجتمعة في الدخول تحت الجنس
ثانيها الإباحة قاله الرنخسري وزعم أنه يقال جالس الحسن ١٨٥ وابن سيرين أي أحدهما

وأنه إذا قبل تلك عشرة
كاملة بعدد كثر ثلاثة وسبعة
لثلايته وهم إرادة الإباحة
قال في المغني أيضا والمعروف
من كلام النخعي بين أن هذا
أمر بمبالغة كل منهما
وجعلوا ذلك فرقا بين العطف
بالواو والعطف بأو * ثالثها
التخدير قاله بعضهم في قوله
قالوا نأت فاختارها الصبر
والبكا * فقلت البكا شقي إذا
لغلبني * أي أو البكا إذا
يجمع بين الصبر والبكا
ويحتمل أن يكون الأصل
من الصبر والبكا أي أحدهما
ثم حذف من كافي قوله تعالى
واختاره وسي قومه ويؤيده
أن أبا علي الفارسي رواف
بن أه (ومثل أوفي
أقصدا ما الثاني * في نحو)
ترج (أماذي وأما الثاني)
وجاءني أمازيد وأما عمرو
* تنبيهات * الأول ظاهر

القرائن (قوله فستفادة من غيرها) أي معها وذلك لأنها تفيد أحد الشيئين
وغیرها يفيد ما تنوع الجمع إذا كانت للتخيير وجواز إذا كانت للإباحة
وهكذا وقوله من غيرها أي من القرائن (قوله وعن ذكر ذلك الناطم الخ)
قال البعض النظر نسبة هذا الناطم مع قصر بجهان الواو في التقسيم أجود
من أوفاه بدل على أنه أفيد ليست بمعنى أو أه وقد يقال إن له في المسئلة قواين
واعلم أن لكل من الواو وأوفي التقسيم وجه الاجتماع الإقسام في الدخول
تحت المقسم وعدم اجتماعها في ذات واحدة خارجا وإن كانت الواو فيه
أكثر (قوله قاله الرنخسري) وافقه الناطم وابن هشام في حواشيه على
التسهيل راجعا عما ذكره في المغني كما قاله الدماميني وسبقهم إلى ذلك السبكي في
في شرح الكتاب (قوله أي أحدهما) أي مع جواز الجمع بينهما أو الترتيب
لكل كاهو مقتضى الإباحة (قوله لثلايته وهم إرادة الإباحة) ويحتمل
أن ذلك لثلايته وهم إرادة التخيير (قوله أن هذا أمر) أي أذن (قوله قالوا)
نأت الخ) من الطويل ودخله التلم وهو حذف فاء فعولان ويروي وقالوا ولا
تلم فيه * يمتد وقوله نأت أي بعدت والغليل حرارة العطش لكن المراد هنا
مطلق الحرارة ليشمل حرارة العشق (قوله رواه بمن) أي بدل لها (قوله أتما)
ذهب سيبويه إلى أنها مركبة من أن وما ذهب غيره إلى أنها بسيطة وهو
الظاهر لأن الأصل البساطة وقوله الثانية احتراز عن الأولى فإنه لا خلاف
في أنها غير عاطفة لا اعتراضها بين العامل والمعمول نحو قام أمازيد وأما عمرو
لكن لا مانع من نسبة المعاني للأولى أيضا التلازمها غالبا والثانية البعيدة
(قوله ظاهر كلامه) أي حيث أطلق القصد فتشمل جميع المعاني المقصودة
(قوله والعذر له) أي في الإطلاق وعدم التقييد بما عدا المذكورين (قوله)
ظاهرا أيضا) أي حيث أطلق القصد فتشمل العطف أذهو حماية قصد (قوله)

٢٤ صيان م كلامه أنها تأتي للمعاني السبعة المذكورة في أو وليس كذلك فإنها تأتي
بمعنى الواو ولا بمعنى بل والعذر له أن وردوا هذين المعنيين قليل ومختلف فيه فلا حالة انما هي على المعاني
المتفق عليها ولم يذكر الإباحة في التسهيل لكم ما يقتضي القياس جائزة * الثاني ظاهرها أيضا أنها

كيسان وبرهادهسى مثلها
 فى المعنى قطروا فم التاليم
 وهو الصحيح ويؤيده قولهم
 انهم باجتماعه للواو لزوما
 والعطف لا يدخل على
 العاطف واما قوله
 بالبقاء ما ناشت نعامتها
 ايما الى حنة ايما الى دار
 وشاذ وكذلك فتح همزتها
 وابدال ميمها الاولى بياء وفتح
 همزتها لفتح غيمه وهى اروى
 البيت المذكور وقد يغال
 ان قوله فى القصد اشارة الى
 ذلك اي انها ساملة فى القصد
 اي المعنى لا مطلقا سيما
 لم يبعدها فى الحروف اول
 الباب وقد نقل ابن عسفر
 اتفاق النحويين من ان البيت
 عاطفة وانما ارردوها فى
 حروف العطف اصاحتها
 * الثالث مقصودى كلامه انه
 لا يتم تكرارها وذلك غالب
 لا لازم فقد يستغنى عن
 الثانية بذكر ما يغنى عنها نحو
 اما ان تتكلم بخير ولا فاسكت
 وقراءة ابى وانا وياكم لا ما
 على هدى او فى ضلال مبين

مثل أوفى العطف والمعنى) ولعل الواو على هذا الاول لازمة كما قيل
 بمثلها فى كسر كما مر (قوله واما العطف لا يدخل على العاطف) اي فاعطف
 انما هو الواو والذا حلة على اما (قوله واما قوله الخ) اراد على قوله لزوما (قوله
 شانت نعامتها) كناية عن موتها لان الزعامة باطن القصد ومن مات ارتفعت
 رجلاه وانتكس رأسه فظهرت نعامته (قوله وكذا فتح همزتها وابدال
 ميمها الخ) اي شاذ ان ايضا على سبيل الاجتماع والافتح همزتها لفتح غيمه
 وقية وأسدية تصريح بضمير ميمها يرجع الى المفتوحة الهزة كفى البيت
 لا ميم اما مطاوعة وان ثبت الابدال مع الكسر أيضا كفى الدمامين عن
 المصنف (قوله اي المعنى) فيه اشارة الى ان القصد بمعنى المقصود وحمل
 القصد على المعنى مسمى على ان المراد بالقصد مقصود جميعهم ومقصود جميعهم
 المعنى لاختلافهم فى العطف (قوله وقد نقل ابن عسفر اتفاق النحويين الخ)
 أى وان كان هذا النقل غيره لم يمسر فى الشرح (قوله لمصاحبتها لها)
 أى لعضها وهو الواو (قوله مقتضى كلامه) اي حيث قال الثانية فى نحو الخ
 وهذا أولى عماد كره البعض (قوله لا تمن تكرارها) اي اما لا يبعد
 كرم الثانية (قوله غنى من سمى) غنى من غنت الشاة غنما من باب ضرب
 أى ضعت ويقال فى الكلام الغث والسمين اي الردى والجيد ولعل المعنى
 فأعرف بك الردى والجيد منى لتبينك لى الردى وابعادك لى عنه والجيد
 واعانك لى عليه ويوجد فى بعض النسخ غنى من سمى

فلو أنما على حجر ذبحنا * جرى الدميان بالحبر اليه

وروى مؤخر عنهم ما هو التجه قال شيخنا وهو ساقط من خط المواق ثم قال
 وأشد من ذلك يد مع بيتين غير هذين

لعمرك انى وأبارياح * على طول النجاش ومثذبح

ليعضى وأبغضه وأبضا * يرانى دونه وأراه دونى

فلو أنما على حجر الخ يريد انهما الشدة العداوة لا يختلط دماؤهما فلو ذبحا على

حجر لا ترق الدميان اهنم رأيت فى العارضى فى باب الدسب ان العرب تقول

ان دم المقاضى لا يجتمع امة (قوله وقد يستغنى عن الاولى) اي اقطا

وقوله * فاما ان تكون اخي صادق * فأعرف منك غنى من سمى * والا فاطرحنى واتخذنى لا

عدوا اتفيل وثقبنى * وقد يستغنى عن الاولى بالثانية كقوله

تلم يدان قد تقدم عهدا * واما بأموال المخيالات * أي امال دار والفراة يقبس هذا فيجيز زيد يقوم
واما بعد كيجيز أو بعد * الرابع ليس من اقسام اما التي ١٨٧

أحدا بل هذه ان الشرطية

وما الزائدة (وأول لكن

نفيا او نفيا) نحو ما قام زيد

لكن همرو ولا تضرب زيدا

لكن عمرا * تنبيهه *

يشترط لكن نفيا عاطفة

مع ذلك أن يكون معطوفها

مفردا وأن لا تقترن بالواو

كامل وقد سبق اني هذا

الثاني وهي حرف ابتداء

ان سبقت بالحياب نحو قام

زيدا لكن همسرو ولم يقيم

ولا يجوز لكن همسرو خلافا

للكوفيين أو تلتها جملة

كقوله * ان ابن ورقاء لا تخشى

بوادره * لكن وقائعه في الحرب

تنتظر * أو ات واوا نحو

ولكن رسول الله أي ولكن

كان رسول الله وليس المنهوب

معطوف بالواو لان متعاطفي

الواو المفرد لا يختلفان

بالايجاب والسلب (ولا ينداء

او امرا أو اثباتا لا لا مبتدا

خبره ولا ونداء وما بعده

مفعول بتلاو في تلازم هو

فاعله يرجع الى لا والتقدير

لا تقدير اذ ما يعني قوله كيجيز أو بعد تنبيه في مطلق الجواز اذ لا يحتاج

الى تقدير مع أو بخلاف انما تذكر الدماء في ان ظاهر كلام بعضهم ان الفراء

يجيز الاستغناء عن اما الاولى لفظا وتقديرا واجزاءها مجزى أو (قوله تلم)

التصهير يرجع الى النفس المذكورة في البيت قبله من ألم اذا نزل وفي بعض

النسخ تم باض بالبناء للجهول من هاض العظم اذا كسره بعد خبره وعهد

الدارماء دفها (قوله وقد سبق ما في هذا الثاني) أي من الخلاف في شرح

قوله وأتبع لفظ الخب الخ (قوله وهي الخ) شروع في مختبرات الشروط

فكان الاولى التعبير بالفاء (قوله ولا يجوز لكن همرو) أي على ان همرو

معطوف كافي التوضيح اما على انه مبتدا خبره محذوف فيجوز (قوله أو تلتها

جملة) أي أو سبقت بفي ~~لكن~~ تلتها جملة فلا ينافي ان المسبوقه بالحياب

لا تليها الا الجملة (قوله ورفاء) اسم رجل بوادره جميع بادرة وهي الحدة

تصريح (قوله أي ولكن كان رسول الله الخ) حاصله ان ~~لكن~~ حرف

استدراك لا عاطفة والواو هي العاطفة لجملة حذف بعضها على جملة

وهذا مذهب المصنف وتقدم في الشرح بقية الاقوال وقد يستشكل

العطف بان قضية كون لكن حرف ابتداء استثناء الجملة بعدها

لا عطفا بالواو ويحاج بان المراد بكونها حرف ابتداء انما غير عاطفة للجملة

فلا ينافي عطفا بغيرها أفاده سم (قوله لان متعاطفي الواو انضردين الخ)

بختلاف الجملةتين فيجوز تخالفهما في ذلك نحو قام زيد ولم يقيم عمرو وقد

يقال محتمل عدم اختلاف متعاطفي الواو ايحياياوسلبا اذ لم يصبها

ما يقتضي الاختلاف ~~لكن~~ فتأمل (قوله أي لا لعطف بلا الخ)

فيه مسامحة فان الشرط الاول لا يفيد كلام المصنف (قوله شرطان) بقي

شرط ثالث وهو أن لا تقترن بعاطف فاذا قيل جاءني زيد لا بل همرو فالعاطف

بل ولا ردسا قبله او ليست عاطفة واذا قلت ما جاءني زيد ولا همرو فالعاطف

الوارد لا تأ كيد لتفي وفي هذا المثال مانع آخر من العطف وهو تقدم النفي

وقد اجتمع في ولا الضالين معنى (قوله افراد معطوفها) أي ولوتاو ولا فيجوز

لا تلتها او امرا الواو اثباتا أي لا لعطف بلا شرطان أحدهما افراد معطوفها والثاني ان تسبق بأمر او اثبات اتفاقا

نحو اضرب زيد الامر او جاءني زيد لا بل همرو او ينداء خلافا لابن سعد ان نحو يا ابن اخي لا ابن عمي قال السهلي

قلت زيدا قائم لا زيدا عدا أخذ من قول الهمع ولا يعطف به اجلة لا محل لها
في الاصح (قوله وأن لا يصدق احد متعاطفها على الآخر) قال البعض هو
ظاهر فيما اذا كل المتناول والاعسم الثاني لا الأول اهـ ولك أن تقول
جواز حاشي رجل لا زيدا اذا جعلت لا بمعنى غير صفة لرجل لا اذا كانت عاطفة
كها وفرض الكلام وقد علل الفارضى وغيره عدم جواز جاء في زيد لارجل
وهكـهـم بأن الرجل يصدق زيد فيلزم التناقض لا يقال المراد بالرجل غير زيد
بقربة العطف المقضي للغايرة فلا تناقض لا نقول للغايرة التي يقتضها
العطف صداقة بالمغايرة الجزئية كالمغايرة التي بين العام والخاص والطلق
والمقيد فالتناقض غير منتهى بحسب مدلول اللفظ وكلماتين المدكوبين
في الامتناع قام زيد لا الناس وقام الناس لا زيد نعم قال التقي السبكي كما
حكاه عنه ولده في شرح التلخيص ينطوي حوازا قام الناس لا زيد ان أراد
اخراج زيد من الناس على وجه الاستثناء لكن لم أر احدا من النحاة عدلا
من حروف الاستثناء فاعرف ذلك وقوله وقال الزجاجي وأن لا يكون الخ على
بأن العامل يتردد بعد العاطف ولا يصح أن يقال لاجاء عمرو والاعى الدعاء
وربما لو توقف صحة العطف على تقدير العامل بعد العاطف لامتنع ليس زيد
فائما ولا فاعدا ذكره البعض ثم رأيت في النسخ أي منع لامن تقدير ليس بعد
الواو (قوله كأن دنارا الخ) دنار بكسر الدال المهملة وفتح المثناة اسم راع
والدون النوق دات السبب وحلقت ذهبت وتوفى بفتح الفوقية وضم النون
وفتح الغاء جبل عال واقوعا بالفاء ثم الغين المهملة الجبال الصغيرة وكى
يدللك عن عدم هود هذاهـون (قوله الدعاء) نحو رحم الله أياك لا أبا جهل
وقوله والتخصيص نحو هـ لا تضرب زيدا لاعمرأ قال ذلك أبو حيان وخالفه
الرضي فقال لا تنجي لا بعد الاستعهاـم والعرض والغنى والتخصيص ونحو
ذلك ولا بعد النهي ولا يعطف بها اللاحقة ولا الماضي فلا يقال قام زيد
لا تعد لانها موضوعة لعطف المفردات وانما جازع على قلة عطفتها المضارع
لمضارعة الاسم ولا يجوز تسكر برها كسا حروف العطف لا يقال قام زيد
لا عمرو ولا بكر كما تقول قام زيد وعمرو وبكر بل لو قصدت ذلك أدخلت الواو
في المكرر وكانت هي العاطفة ولا تأكيد لكنه قال في الكلام على بل قبل

وان لا يصدق احد متعاطفها
على الآخر ولا يجوز حاشي في زيد
لارجل وعكسه ويجوز حاشي
رجل لا امرأة وقال الزجاجي
وأن لا يكون المعطوف عليه
معمول فعل ماض ولا يجوز
حاشي زيد لا عمرو ويرده قوله
كان دنارا حاشي بلويه
عقاب تنو في لا عقاب القواعد
* تنبيهات * الأول في معنى
الامر الدعاء والتخصيص *
الثاني أجاز القراء العطف بها
على اسم لعل كما يعطف بها على
اسم ان يحول زيد لا امرأة
قائم الثالث فائدة العطف
بها قصر الحكم على ما قبلها

لا تبنى * بل بعد التخصيص والتمنى والترجي والعرض والأولى أن يجوز
استعمالها بعد ما يفيد معنى الأمر والتمنى كالتخصيص والعرض اه
والظاهر أن العرض كالتخصيص عند أبي حيان ثم القلب الى جواز مجيء
لا بعد الاستفهام أميل نحو أقام زيد لا عمرو (قوله اما قصر افراد الخ) لم يذكر
قصر التعمين مع أنها تكون له فتوزيد كاتب الاشاعر للتردد في أى الوصفين
ثابت لزيد مع حمله بثبوت أحدهما الا على التعمين (قوله كقولك زيد كاتب
الاشاعر) في تنبيهه لقصر الافراد بما ذكر واقصر القلب بقولك زيد عالم
لأجل اشارة الى ما قلناه من اشتراط إمكان اجتماع الوصفين في قصر
الافراد دون قصر القلب (قوله قد يحذف المعطوف عليه بلا الخ) قال شيخنا
كان الأولى تأخيرها الى قول الناظم وحذف متبوعها هنا استنبج (قوله وب
كلكن) اعترض بأنه احالة على مجهول لانه لم يذكر أو لا معنى له كى وأجيب
بأن وجه الشبه الذى ذكره الشارح مشهور فى لكن فانه حالة على مشهورين
التمية (قوله فى تقرير الخ) أى تنبيهه فى ذهن السامع والحاصل أنهما مع النفي
والتمنى تقيد أمرين تأكيدى وهو تقرير ما قبلها وأناسيسى وهواثبات تقيضه
لما بعدها ومع انظير المثلث والأمر أمرين أناسيسيين ازالة الحكم عما قبلها
بجيت صار كالمسكوت عنه وبجعله لما بعده اقال الشئنى قال الرضى وظاهر
كلام الاندلسى وهو الظاهر أنها بعد النفي والتمنى أيضا نصير الحكم
الأول كالمسكوت عنه اه وفى كون هذا هو الظاهر نظر وقد عدى المغنى
من الامور التى اشتهرت بين العربيين والصواب خلافها قولهم بل حرف
اضراب قال وصوابه حرف استدراك واضرب فانها بعد النفي والتمنى بمنزلة
لكن سواء اه (قوله للثان) حذف ياءه للضرورة (قوله وبصير) بالنصب
بان مضمره فى جواب الأمر وقوله كالمسكوت عنه أى أصالة وان صار
مسكوتاً عنه لما رخص الاضرب فصيح الاتيان بالكاف ومعنى كون زيد
فى قولك قام زيد بل عمرو كالمسكوت عنه صيرورته كانه لم يثبت له قيام ولم ينف
عنه (قوله والامر الجلى) أى الظاهر واحده ترزبه عن العرض والتخصيص
كفى الغزى ومر خلافه عن الرضى (قوله ذلك) أى النقل (قوله وعلى ذلك)
أى الجواز المذكور وقوله بل قاعدة أى بالنصب على معنى بل ما هو قاعدة

اما قصر افراد كقولك زيد
كاتب لاشاعر رداعلى من
يعتقد انه كاتب وشاعر واما
قصر قلب كقولك زيد عالم
لا جاهل رداعلى من يعتقد
انه جاهل * الرابع انه قد
يحذف المعطوف عليه بلا
نحو أعطيتك لا لتظلم أى
لتعدل لا لتظلم (وبل كلكن)
فى تقرير حكم ما قبلها واجمع
ضده لما بعده (بعد محبوبيها)
أى محبوبي اسكن وهما التنى
والتمنى (كان أ كن فى مربع
بل تها) المربع منزل الربيع
والتمناء الأرض التى لا يهتدى
بها وشحولا تضرب زيد بل
عمرا (ونقل بها للثان حكم
الأول) يصير كالمسكوت عنه
(فى الخبر المثبت والأمر الجلى)
كقام زيد بل عمرو وليتهم زيد
بل عمرو وأجار المبرد وعبد
الوارث ذلك مع التنى والتمنى
فتكون نافذة لمعناها الى
ما بعده وعلى ذلك فيصح
ماز يد قائما بل قاعدة

وبل فاعذ ويختلف المعنى

١٩٠

قال الناطق ومما يوزاه مخالف لاستعمال الغريب ومنع

الكوفيون أن يعطف بها بعد
غير التني وشبهه ومنعهم ذلك

مع عدة روايتهم دليل على قلته
وله ذلك كونهما طرفة من

افرادهم عطفوها كما رايت فان
تلاها جملة كت حرف ابتداء

لأعطف على الصحيح وتفيد
بشيء اضربا عما قبلها

أما على جهة الإبطال فمخووفوا
أخذ الرحمن ولدا سبحانه بل

عباده مكرمون أي بل دم مباد
ويحتمل أن يقولون به جنة بل

بجاء دم بالحق وأما على جهة
الاتصال من غرض إلى آخر

نحو قد أفلح من ترك ذكرا
اسم به فعل بل تؤثرون الحياة

الدينا ولما كذب يصدق بالحق
وهم لا يظنون بل فلو بهم في

عجرة من هذا وأدعى الناطق
في شرح الكافية أنها

لا تكون في القرآن الأعلى هذا
الوجه والمواب ما تقدم

* تبين أن الأول لا يعطف
ببل بعد الاستغناء فلا يقال

اضربت زيد بل عمرا ولا
نحوه * الثاني ترادفها لا

لتوكيد الاضراب من جعل
الحكم للأول بعد الايجاب

كموله

كموله

وأورد على المبرد وعيد الوارث أنه يلزمهما أن لا تعمل ما في قائما شيئا لأن
شرط عملها بقاء التني في المعمول وقد انقضى عنه وأجيب بأن انتفاذه بعد

مضي العمل لا يفرق ما على النصب بعد فاء السببية أو واو المعية الواقعية
بعد التني المتفق بعدهما نحو

وما لأصاحب من قوم فاذكرهم * لا يزيدهم حبالا إلى هم

(قوله بل فاعذ) أي على أن فاعذ خبر مبتدأ محذوف أي بل فاعذ (قوله
ويختلف المعنى) لأن النصب يقتضي انتفاء القعود والرفع يقتضي ثبوته (قوله

ومنع الكوفيون الخ) قوله على النظم بأنه يوم كثرة العطف يميل إلى التحسين
الثبت والأمر الجلي لا مذكور مع العطف بها بعد التني والنهي من غير

تفصيل قتائل (قوله وشبهه) * والنهي (قوله وتفيد حيثئذ) أي حين اذ تلاها
جملة وكلامه يفيد أم أي حال عطفا على المفرد ليست للاضراب قال شيخنا وفي

شرح الفارسي خلافا * وفي المعنى أم الاضراب في الأمر والايجاب
(قوله ونحو وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه الخ) أي قبل في نحو ذلك للاضراب

الإبطال بناء على أن المضرب عنه المقول بالميم أم إذا كان المضرب عنه
المقول فالاضراب امتد إلى إذا لخيار بصدور ذلك منهم ثابت لا يتطرق إليه

الإبطال (قوله والمواب ما تقدم) أجيب عن التساهل بحمل كلامه على
أهلا لا تكون في القرآن يمين الأعلى وجه الاتصال والآتيان الأوليان

ليست بل فهم ما للاضراب الإطالي يمين لاحتمال أنها للاضراب من القول
فتسكون انتقالية كما مر (قوله الأول الخ) هذا التنبيه يستفاد من النظم

(قوله لا يعطف ببل) مثله الكون ولا على ما مر (قوله ولا نحوه) بالرفع أي نحو
هذا التركيب محو حذف ضربت زيد بل عمرا (قوله ترادفها لا) المراد

ترادفها كونهما لا يعطف ولا التني ما بعدهما كقوله الشئني فلا يقال لها ثانية
لا يوجب قبلها (قوله لتوكيد الاضراب) عن جعل الحكم للأول بعد

الايجاب (اعلم أن لا بعد الايجاب لتني الايجاب التي قبلها وصيرورتها
في التي بعد صيرورتها بحرف الاضراب لولاها كالمسكون عنه يحتمل التني

وغيره وعليه فلا يظن رقول الشارح لتوكيد الاضراب إذ ليس ما أفدته معنى
ناص كيد يابل ذلك معنى تأسيدي أفاده الله ما ينبغي وقوله عن جعل متعلق

بالاضراب

بالاضراب

بالاضراب

ولتوكيد تقدير براءة

التي ومنع ابن درست من زيادتها

بعد التي وليس بشئ كقوله

وما هجر تلك لابل زاذني شغفا

هجر زاهد تراخ الى الابل

(وان على ضمير رفع منصل)

مستترا كان او بارزا (عطفت

فاصل بالضمير المنفصل) نحو

لقد كنتم اقم وآبواكم (او فاصل

ما) امابين العاطف والمعطوف

عليه وامابين العاطف

والمعطوف كالقوله في نحو

يدخلونها ومن صلح ولا في نحو

ما اشركوا لا آباءنا وقد اجتمع

الفصلان في ما لم تعملوا انتم

ولا آباءكم (وبلا فصل بردي

في انظم فاشيا وضعفه اعتقد

من ذلك قوله * ورجا الا خبط

من سقاها رايه * ما لم يكن

واب له لينا * وقوله

قلت اذا قبلت وزهرتها دى

كنعاج الفلا تـ عمن زملا

وهو على ضعفه جائز في السعة

نص عليه الناظم لما حكا

سيدويه من قول بعض العرب

سرت برجل سواء والعدم برفع

العدم عطف على الضمير المتكرر

في سواء لانه موقول بمشتق اى

بالاضراب وقوله بعد الا يتجرب متعلق بتراد ومثله قوله الآتي بعد الذي في
ومعنى جعله بل في قوله بل الشمس للاضراب الذي قد تم انه مقادير
الداخل على جملة انما في قوله بل الشمس داخل على جملة اى بل هو الشمس
وليس بالازم كما يفيد ماض عن شرح الفارضى والمعنى ولك منفع الاقتضاء
بجمل قوله سابقا وقد يفيد حينئذ انضرابا على معنى انما اذا تلاها جملة لا تكون
الا للاضراب بخلاف ما اذا تلاها ماض فانما للاضراب في الامر والاضراب
دون التقي والشمس فانهم (قوله كسفة أو قول) الكسفة التغير الى سواد
والقول الغيبوبة (قوله ضمير) قيد أول ولم يأخذ الشارح محترزه لظهوره
(قوله فافصل بالضمير المنفصل) اى لأن المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به
فلو عطف عليه كان كالعطف على جزء الكلمة فاذا أكيد بالمتصل دل افراده
بما اتصل به بالأكيد على انفصاله في الحقيقة فحصل له نوع استعلاء ولم
يحتاج العطف على هذا التوكيد لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان
يلزم كون المعطوف تأكيد للمتصل وهو باطل (قوله أو فاصل ما) قال الشيخ
خالد ما سمع مرة في موضع جر نعت افاصل بمعنى اى فاصل كان وجوز
المكودي ان تكون مازائدة اه وانما اكتفى بأى فاصل لان فصل الكلام
قد يغنى عما هو واجب نحو اى القاضى بنت الواقف فلان يغنى عما هو غير
واجب أولى (قوله وضعفه اعتقد) اى على مذهب البصريين وأجازته
الكوفيون بلا ضعف قياسا على البدل نحو أعجبتى جمالك والفرق على
الأول ان الثاني في العطف غير الأول غالبا فلا بد من تقوية الأول بخلاف
البدل وكالبدل التأكيد الا النفس والعين كما مر في محله (قوله ورجا
الا خبط) تصغير الا خبط ومن في قوله من سقاها رايه تعليلامة وماه فعل
رجا واللام في قوله لينا باللام المحذورة لأنه للتنبيه (قوله وزهر) اى ونسوة
زهر كمر جهر زهر او اصل تم ادى تم ادى اى تتجرب فذقت احدى التامين
والفلا اسم جنس جمع للفلاة وهى البصرة والمراد به عجاج الفلاة بقر الوحش
تعد من اى أخذت على غير الطر يق زملا اى في رمل وقيد بقوله تعد من الخ
لانه أقوى في التجرب (قوله وعدوذا فاض) شامل للعرى والشمس لكن
لا يبعد الاسمى الا اذا لم يلبس فان ألبس نحو جاءني غلامك وغلام زيد وأنت

مستوهب والعدم وليس بينهما فصل (وعود خافض لى عطف على * ضمير خافض لاراءه جعله) في غير الضرورة

تريد فلا ما واحد استركا بينهم الم يجوز نعم يجوز اذا قامت قرينة تدل على
 المقصود والذى ارتضاء المسلميني ان الم طرف الجار والمجرور على الجار
 والمجرور لا المجرور فقط على المجرور كما استظهره الرضى لئلا يلزم الغناء بـ
 وانما ال الضمير بغير عامه في نحو المال بينى وبينك ومررت بك وبه وكذا هما
 محذوران راجع حاشية شيخنا (قوله وعليه) اى انزوم جمهور المصريين
 لان الجار والضمير المجرور كاشي الواحدة اذا عطف يدون الجار فكاشته
 عطف على بعض الكلمة وقيل غير ذلك كما بينه شيخنا (قوله وليس عندى
 لازما) اختاره أبو حيان وقال يفتى ان يعيد جواز العطف على الضمير المجرور
 لا اعادة الجار بان ~~يكون~~ الحرف ليس مختصا بجزء الضمير احتراماً من
 الضمير المجرور بل لا على مذهب سبويه فانه لا يجوز عطف الظاهر عليه
 بالجر أى لا باعادة الجار ولا بدونها أى ولا عطف الضمير عليه لا باعادة الجار
 فلورفعت الى توهم انك قد نطقت بالضمير مرفوعاً فى جواز نظره ماضى
 (قوله فاذهب الخ) جواب شرط محذوف أى اذا كنت ذهلت اليه سجد والتم
 المذكورين فى صدر البيت أى قوله فالיום قدبت تهجونا وثقتنا فاذهب
 فان ذلك ليس بعجب من مثلك ومثل هذه الايام (قوله وما بينها الخ) صدره
 نعلق فى مثل السوارى سيقونا وروى تعلق ثبوت التكلم ومع غيره مبنياً
 للفاعل وسيقونا بالنصب على المنعولية وروى تعلق بـ التائب مبنياً
 للجهول وسيقونا بالرفع على التياية عن الفاعل والسوارى جمع سارية
 وهى الاسطوانة والواو فى وما حاليه وماتت اخبره فوط جمع غائط وهو
 المكان الطمى الواسع وكفى بذلك عن طول القامة ونفاذ صفة جمع تنف
 وهو الهواء بين الشينين ويقال للهواء الشديد كذا فى العنى ومثل السوارى
 صفة لمحذوف أى فى قامت مثل السوارى طولاً ومراد بالـ كعب
 حامل تلك السيف هكذا يظهر (قوله وغيرهما) كحزمة من البعثة (قوله
 تسألون) قال شيخنا بتخفيف السين اد وأما ما قيل ان الواو لقسم لا
 للعطف فعدول عن الظاهر مع انه ان كان قسم الغلب فى قوله واتقوا الله
 ورد عليه ان قسم السؤال انما يكون بالياء كما قاله الرضى وغيره وان كان قسم
 خبر محذوف تقديره والارحام المطلع على متعلقون كما قيل كان زيادة

وعليه جمهور المصريين
 نحو قال اهاولارض وعليها
 وعلى الله ثقلوا نعبدا لله
 والله كذلك قال التاليم
 (وليس) عود الحافض
 (عندى لازما) وفاة ابونوس
 والاحسن والكوفيير اذ
 قد اتى في النظام والشرائح
 مبتداً فنظم قوله
 فادهس ذاك والايام من عجب
 وقوله وما بينها والكعب
 خوط مايف وهو كثير فى
 الشرو من المشرق فابن
 عباس والحسن وغيرهما
 تسألون به والارحام وحكيته
 فطرب ما فيها غيره وفرسه

قبل ومنه وصدة عن سبيل الله

وكفره والمسيح الحرام

اذ ليس العطف على السبيل

لانه صلة المصدر وقد عطف

عليه كعرو لا يعطف على

المصدر حتى تكمل معمولاته

* تنبيه ان * الاول في المسئلة

مذهب ثالث وهو انه اذا كد

الضمير جاز نحو مررت بك

انت وزيد وهو مذهب

الجرحى والزيادة وحاصل كلام

الفراء فانه اجاز مررت به

نفسه وزيد ومررت به - م

كلهم وزيد * الثاني افهم

كلامه جواز العطف على

الضمير المنفصل مطلقا وعلى

المتصل المنصوب بلا شرط

نحو انا وزيد قائمان واياك

والاسد ونحو جمعناكم

والاولين (والفاء قد تحذف

مع ما عطف * والواو اذا لابس)

هو قيد فيهما أى تختص الفاء

والواو بتجاوز حذفهما مع

معطوفهما الدليل مثاله في الفاء

ان اضرب بعصاك الحجر

فانفجرت أى فاضرب فانفجرت

وهذا الفعل المحذوف

معطوف على قلنا ومثاله

في التكاف (قوله قبل ومنه الخ) وقبل خذض المسجد بياء محذوفة لدلالة
ما قبلها عليهم الا بالعطف فيه ~~كون~~ مجموع الجبار والجور معطوف على به
وسوقه في المعنى وكذا يقال في مثل هذه الآية وأورد عليه ان حذف الجبار
وبقاء عمله شاذ الا في مواضع تقدمت في حروف الجر ليس هذا منها اللهم
الا ان يقال محل المنع اذا حذف غير نال اعطف مسبوق بمثل الجبار (قوله
لانه) اى السبيل صلة المصدر اى فكذا ما عطف على السبيل (قوله حتى
تتكمل معمولاته) اثلا يلزم الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي (قوله اذا
أكد الضمير جاز) اى قياسا على العطف على ضمير الفاعل اذا أكد
والجامع مع شدة الاتصال بما يتصلان به وقرئ الاول بأوجه منها ان الضمير
الجور رآشد اتصال من ضمير الفاعل بدليل ان ضمير الفاعل قد يجعل منفصلا
عند ارادة المحرور بفصل بينهما وبين الفعل ولا يمكن الاتصال بين الضمير
الجور وعامله كما ذكره السيوطى فلم يثبت كيد جواز العطف (قوله جواز
العطف على الضمير المنفصل الخ) اى لان كلام المذكورين ليس كالجزم
فأجرى مجرى الظاهر وقوله مطلقا اى مرفوعا كان أو منصوبا (قوله والفاء
قد تحذف الخ) هذه الايات الثلاثة كلام يتعلق بحروف العطف فكان
ينبغي أن تذكر قبل ذكر احكام المعطوف وان تكون الى جانب قوله واخصص
بقاء اليت اه نكت (قوله اذا لابس) اى وقت عدم اللبس فاذا ظرفية
لا تعاليمية كما يشير اليه قول الشارح هو قيد فيهما (قوله أن اضرب الخ)
الصواب حذف ان أو ابدال فانفجرت بفاء نجست لان الآية التى فيها
فانفجرت هكذا فقلنا اضرب الخ والآية التى فيها أن هـ كذا وأوحية الى
موسى اذا استسماه قوم أن اضرب به كذا الخ فانفجرت وقوله بعد فى غالب
النسخ معطوف على قلنا يدل على انه أراد آية قلنا اضرب الخ فكان عليه ان
يحذف ان ويقول قلنا اضرب الخ وقد وجد ذلك فى بعض النسخ (قوله اى
فاضرب فانفجرت) قال الهاء السمي طوى ذكر فاضرب هنا السرعة الامثال
حتى ان أثره وهو الا انفجار لم يتأخر عن الامر ثم قبل فاضرب كما محذوف
وقال ابن عصفور حذف ضرب وفاء فانفجرت والفاء الباقية فاء فاضرب
ليكون على المحذوف دليل ببقاء بعضه دما ميني (قوله معطوف على قلنا)

في الواو قوله * فما كان بين الخبر لوجاء سالما * أبو جعفر الالبال قلنا

صمان ث

٢٥

فيه مسامحة ظاهرة (قوله بين الخير) خبر كان مقسم وقوله أبو جبر نفسه
الحاء والجيم (قوله طليحان) أي ضعيفان فكان الخبر مثنى دليل على
حذف الموطوف ويحتمل أن يكون الأصل أحد طليحين فحذف الثاني
وأقيم المضاف إليه مقامه كقوله الوضع في شرح باء سعد وحذف لا شاعر
فيه لكن قل في المعنى هذا الآية تأتي في نحو غلام زيد ضربته ما (قوله أي أم
عني) أي ما يلزم تقدير ما ذكر بناء على أن المهمة إذا لم تكن الامعالة
من شيئين أمام صرح بهما كما تقدم أو باحدهما كاليث فان طليحا حاصل
فلا يزال عن حصوله وأما بسأل هل هو رثد أو غي وقد أسلفنا في محث
أم نظير ابن هشام في ذلك فتقدمه بقي أن الرثد شري أجاز حذف ما عطفه
عليه أم فقال في أم كنتم شهداء يجوز كون أم متصلة على أن الخطاب للهد
وحذف معاداه أي أنت عرب على الأنبياء اليهودية أم كنتم شهداء وجوز ذلك
الواحد أيضا ونقرأ لكم ما تنسون إلى يعقوب من إيمان به بالهدية
أم كنتم شهداء مثله في المعنى وأقره (قوله قد يحذف العاطف وحده) أي
عن قول الفارسي وابن عسور ومنعه ابن جني والهمبلي وإنما جاز حذف
حرف لاستفهامه اتفاقا فلا للاستفهام هية تحتها خبر الأخبار (قوله
ومنه قوله الخ) حرج النافية الامثلة على بدل الانفراد كما في الدماميني
ويحتمل بعض الاستئناف كاليث (قوله لا في الواو وأو) كذا في نسخ
وفي نسخ أخرى اسقاط قوله وأو والأولى هي الموافقة لقوله في التسهيل
ويشاركه أي الواو في ذلك أو ومثله الدماميني بقول عمر رضي الله تعالى
عنه صلى رحن في أرار ورده في أرار وقص في أزار وقيام وقال في المعنى
حكى أبو الحسن أعطه درهما درهمين ثلاثة وخرج على التمار أو ويحتمل
البدل المذكور اه قال الدماميني وظاهره أن الفاء لا تاركه ما في ذلك
وقد قيل في علمه النحو يا أيها اليتيم يا أيها الأبوسم ذلك قولهم ادخلوا
الأول والأول (قوله يعطف عامل الخ) أورده عليه ابن هشام أن الفاء تعطف
عاملها حذف وبقي معموله نحو اشتريته بدرهم فساد لأن تقديره فذهب
التمن ساعدا (قوله أي وليسكن زوجك) فيه أن اجتماع حذف الفعل
ولام الأمر شاذ ولا يحسن تخريج التثنية عليه كذا في التصريح قال سم

أي بين الخير وبينى وقوله
راكتب الثالثة طليحان أي
والثالثة ومنه سرايل تبعكم
الحرأي والبرد تبهيان
الأول أم تشاركه ما في ذلك
يذكره في التسهيل ومنه قوله
فأدري أرشد طلاب ما أي
أم غي وأما ليدكرها هنا
أنته فها الثاني قد يحذف
العاطف وحده ومنه قوله

كيف أصبحت كيف أصبحت
يفر من الرذق فؤاد الكريم
أراد كيف أصبحت وكيف
أصبحت في الحديث تصدق
رحل من دينار من درهم
من صاع بره من صاع تمره
وحكى أبو عثمان عن أبي
زيداه مع كانت خبرا لما
تمراراد خبرا ولما وغراولا
يسكون ذلك إلى أو أو أو

(وهي أي الواو) (الفرقة)
من بين حروف العطف

(يعطف عامل مرال) أي

محذوف (قد بقي معموله)

مرفوعا كان نحو أسكن أنت

وزوجك الجنة أي وليسكن

زوجك أو منصوبا

شكروا الذين تبوءوا الدار والايمان اى وافوا الايمان او مجروا نحو ما كل يضاعفهم ولا سوداء تراه
ولا كل سوداء وانما لم يحذف العطف فنهى عن الموجود ١٥٥ (دفعوا لهم اتقى) أى حذروا مواه بلزم

في لا تزل رفع فعل على الأمر
للاسم الظاهر وفي الثاني
كون الايمان متبوعاً وانما يتبوعاً
المترى وفي الثالث "العطف
على معمولى عاملين ولا يجوز
في الثاني ان يكون الايمان
مفعولاً معه لعدم الفائدة في
تقييد الانصار بجملة
الايمان اذ هو أمر معلوم

(وحذف متبوع) اى
معطوف عليه (بدا) أى ظهر
(هنا) أى في هذا الموضع
والعطف بالواو والفاء لان

الكلام فيهما (استنج) كقول
بعضهم وبك وأهلا وسهلا
جواباً لمن قال له مرحباً بك
والنقد بروم مرحباً بك وأهلا
وتحوا فاضرب عنكم الذر
صفيها أى انهم ملككم فاضرب
وتحوا فلم يروا الى ما بين أيديهم
أى أعينهم فلم يروا ما حذره
مع أوفى قوله * فهل لك أو من
والدلائل قبيحة انما أى فهل لك من
اخ او من والدفاع * تبين ان *
الأول قال في التسهيل ويغى
عن المعطوف عليه المعطوف
بالواو كثيراً والفاء قليلاً * الثاني

ويمكن ان يقال ان من قدر ذلك أراد بيان معنى المقدّر لا نفسه اى ويسكن
والجاء له حيث ذكر خبره لفظاً انشائية معنى (قوله تبوءوا الدار) اى نزلوها
وأما تبوءاً له فبمعنى هيأ له (قوله اى وألفوا الايمان) اى فاعطف من عطف
الجمال وجعله قوم من عطف المفردات بتضمين الفعل الاول معنى فعل
يتسلط به على المعطوف اى أثروا الدار والايمان والوجه ان في وزجج
الحواجب والعيونا (قوله وهو انه يلزم الخ) كذا في التوضيح وفيه ان هذه
الاولى المذكورة متحققة على تقدير العطف على الموجود لا متوهمة حتى
يقال دفعوا لهم اتقى بل كان المناسب اذا كان المراد هذا أن يقال دفعوا الأمر
اتقى الا ان يقال المراد بالوهم الخطأ (قوله يلزم في الاول الخ) قد يقال يغتفر
في الثواني ما لا يغتفر في الاولى ورب شئ يصح تبعاً ولا يصح استقلاً لا اه
معنى فلا يشترط احصاء العطف صحة وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه
(قوله متبوعاً) اى يزل ولا (قوله على معمولى عاملين) (مختلفين) العاملان
ما وكل والمعمولان يضاعفون ونحوه (قوله في تقييد الانصار) كذا في نسخ
وهو الموافق لما عليه المفسرون من ان الآية واردة في الانصار وفي نسخ
المهاجرين وهى غير موافقة الا ان تقرأ بفتح الجيم اى المهاجرين (قوله
وحذف متبوع بدا هذا استنج) لم يذكر ذلك مع أم وقد قيل في أم حسبتم أن
تدخلوا الجنة أن أم متعهلة فالتقدير أعلمتم ان الجنة حقت بانكاره أم حسبتم
ومر عن الزمخشري والواحدى يجوز ذلك في أم كنتم شهداء وأأسلف
الشارح ان المعطوف عليه بلا قد يحذف نحو أعطيتك لا لتظلم أى لتعدل
لا لتظلم (قوله وبك وأهلا) الواو الاولى لعطف جميع الكلام على كلام
المتكلم الاول كالواو في عليكم السلام جواباً لمن قال السلام عليكم والثانية
لعطف أهلا على مرحباً المقدّر عطف مفرد على مفرد وهى محل الاستنهاد
كذا في التصريح وقوله والثانية الخ مبنى على ان العامل في الجملة واحد
أى صادفت كذا وكذا ومنهم من جعل ذلك من عطف الجملة وقدر لكل
واحد ما يناسبه وسيبويه يجعل مرحباً وأهلاً منصوبين على المصدر نقل
ذلك شيناً عن الطبري (قوله قال في التسهيل الخ) تفصيل لما أجمله المتن

قال فيه أيضاً (ز) قول المحشى مختلفين ليس في نسخ الشارح المطبوع منها ولعله في نسخة اه

دفع به توهم المساواة (قوله وقد تقدم المعطوف بالواو) خالف هشام
 في التخصيص بالواو وأجراه في الشاء ونحوه وأولاه السبوطي (قائدة) فصل
 الواو وانفا من المعطوف به ما ضرورة وفصل غيرهما ما لم يسم ونحوه
 سواء كان المعطوف به ما نحو أم زيد ثم والله عمرو ومثله يستزيد السكن
 في الله عمرو أم فعلا نحو أم زيد ثم في الله الله قد أو به والله قد أه هو
 وألحق أبو حيان الحال بالنظر لأنه مفعول فيه في المعنى ونحوه عليه أعراه
 أشتمن قوله تعالى ذكروا الله كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
 د كذا المعطوف على كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
 آباءكم أورد كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
 منه وجوز وجه آخر وهو أن يكون ذ كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
 آباءكم في موضع نصب على الحال من د كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
 فتكون حالا معطوفة على حال وعل كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
 د كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
 من وصف الشيء بوصف ما حبه نحو جند أجدوى الكشاف أن أو أشتم
 ذ كذا في موضع جر عطف على ضمير المخاطبين في كذا كذا كذا كذا كذا كذا
 آباءهم أو قوم أشتمهم د كذا أو في موضع نصب عطف على آباءكم أي أو
 أشتمهم كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
 وتحقيقه أن المصدر عبارة عن اسم الفعل والفعل قد يؤخذ مبنيا فاعل
 وقد يؤخذ مبنيا للمفعول والمعنى على الأول أو قوم أشتمهم كذا كذا كذا كذا
 أو قوم أشتمهم كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
 والعطف من عطف الجمل والتقدير أو أشتمهم كذا كذا كذا كذا كذا كذا
 (قوله ضرورة) تخصيصه بالضرورة مذهب البصريين ومذهب
 الكوفيين جواز اختياره (قوله أن لم يخرج ما التقديم الخ) أي ولم يكن
 المعطوف مخفوضا فلا يجوز مررت وزيد عمرو ولم يكن العامل هما
 لا يستغني بواحد فلا يقال اختصم وعمرو زيد خلافة العلب كذا في السبوطي
 والله مامني (قوله أو تقدم عليه) عطف على مباشرة أي أو يخرج ما التقديم
 إلى تقدمه على عامل لا يتصرف كمثل الأخر وفي نسخ أو تقدم عليه

وقد تقدم المعطوف بالواو
 لضرورة وقال في الكافية
 ومتبع بالواو وقد تقدم
 موسطا أن يلزم ما يلزم
 وظاهره جواز الاختيار
 على قل في شرحه قد يقع
 أي المعطوف قبل المعطوف
 عليه أن لم يخرج ما التقديم
 إلى التصدير أو إلى مباشرة
 عامل لا يتصرف أو تقدم عليه
 ولذا قلت موسطا أن يلزم
 ما يلزم ولا يجوز وعمرو زيد
 عثمان تصدير المعطوف

وهي ظاهرة (قوله وفوات توسطه) عطف لازم (قوله كأن على أولاد) أي
 هم أولاد أحقب أي أولاد دخل من الجدير أحقب أي في موضع الحنيفة منه
 وهو ذوخره بياض لاحتها بالحاء المهملة أي غيرها والسفي بفتح السين المهملة
 والفاء قال في القاموس هو التراب والاهزال وكل شجر له شوك واحسنه
 سفاة اه والمعنى الأول والثالث يناسبان هنا وأما قول البعض هو شوك
 شخصه فصح كونه شخا لئلا في القاموس هو غير مناسب لقوله بسهام لان
 معناه بشوكه كالسهم كما قاله هو وسبأني أنفاسها أي الأولاد على حذف
 مضاف أي محمل أنفاسها بسهام م متعلق برمي أي بشوكه كالسهم جنوب
 فاعل لاحتها والجنوب ربح معلومة دوت بالبدال المهملة قال في القاموس
 دوى الماء أي علاه ما تسمىه الربح اه فقول البعض أي حفت فيه نظر
 وأما دوى بالمعجمة ففي القاموس دوى البقل كرمى ورعى ذويا كصلى ذبل
 وأذواه الحتر اه عنها أي عن الجنوب أي من اجلها التناهي فاعل دوت
 وهي جمع تنهية وهي الموضع الذي ينتهي الماء اليه ويحبس فيه وأنزلت
 بها أرجع البعض الضمير لا ولاد أحقب وعليه فأنزلت عطف على لاحتها
 ولعل المعنى عليه وحملت فوقها الخيام ويحتمل رجوعه الى الجنوب فتكون
 البساة في بسا بسمية قال البعض والمراد يوم رباب السفير يوم شدة الحتر اه
 وفي القاموس رباب كرمان وشدة الجماعة وذو كر السفير معاني انفسها هنا
 الرياح يسفر بعضها بعضها وفي البيت من عيوب النفاية الاقواء (قوله ومنه
 قول الآخر) قال بعضهم هو من كلام ذي الرمة فكان الموافق الاتيان
 بالضمير العائد على ذي الرمة بدل التعبير بالآخر (قوله وأنت) بكسر التاء
 لان الخطأ بالضمير وهو والعنزي بفتح العين المهملة والنون بعدها زاي نسبة
 الى عنزة قبيلة وهو أحد رجلين خرجا بختيانيان الفرض فلم يرجعا أصلا ففرب
 به المثل (قوله وعطف على الفعل الخ) قال ابن هشام قال بعض الطلبة
 لا يهمل عطف الفعل على الفعل مثال لان نحو قام زيد وعد عمر والمعطوف
 فيه جملة لا فعل وكذا اقام وقعد زيد لان في أحد الفعلين ضميرا قلت له فاذا قلت
 يخرج مني ان تقوم وتخرج ولم تقوم وتخرج ويحبسني ان يقوم زيد ويخرج
 عمر وفيها هنا شبهة وقع فيها اه سيموطى ووجهه ان الفعل المعطوف

وفوات توسطه ولا ما احسن
 وعمران زيدا ولا ما وعمر احسن
 زيد العدم نصرف العامل
 ومثال التثنية الجائر قول
 ذي الرمة

كأن على اولاد احقب لاحتها
 ورعى السفي أنفاسها بسهام
 جنوب دوت عنها التناهي
 وأنزلت * بهايوم رباب
 السفير خيامها اراد لاحتها
 جنوب ورعى السفي ومنه
 قول الآخر

وانت غريم لا اظن قضاءه
 ولا العنزي القارظ الدهر جائيا
 اراد لا اظن قضاءه جائيا هو
 ولا العنزي (وعطف على الفعل
 على الفعل يصح)

منسحب أو مجزوم فلو لا ان العطف لفعل وحده لم يثبت نصبه أو جزمه
سم (قوله بشرط اتحاد زمانيهما) أي سقيا أو حالا أو استقبالا (قوله
سواء اتحدتونهما) أي المتعاطفين بأن كانا ماضي أو مضارعين أو مريين
(قوله كد يندم قومه الخ) فأوردتهم معطوف على يندم لأنه بمعنى يوردتهم كما
قوله أبو البقاء قال شيخ الإسلام زكريا يحفل أن يندم ~~يكون~~ يوردتهم عطوا
على أبعوا أمر مفعول فلا اختلاف في اللفظ ويرد عليه وإن أثره شيعنا
والبعض أن زمنى المتعاطفين حينئذ مختلفان لقى قس الاتباع واستقبال
ومن الأبراد فكم يوجد شرط عطف الفعل على الفعل الأول بالإنشاء أو
نار القبر ومتباعدان حينئذ فلا وجه حينئذ لبقاء تقديرهم يحفل أن
يكون العطف في الآية من عطف الجملة على الجملة لا الفعل على
الفعل وكذا في كثير من الأمثلة لكن لا يضر الاحتمال إذا كنت المقصود
التمثيل لا الاستشهاد (قوله تبارك الذي الخ) الشاهد في ويجعل على
قراءة الحرم عطفاً على جعل الذي هو في محل جزم (قوله المقبرتين مبيجا)
ظاهره أن أثره معطوف على مقبرتين وهو صريح في التصریح مع انهم قولوا
أن المعطوفات إذا تكررت تكون على الأول على الأصح وحجاب بأن
ذلك مقيد بما إذا لم يكن العاطف مرتباً فإن كان مرتباً فالعطف على ما يليه
كما نقل عن الكمال بن الهمام وإذا عطف بمرتبة شياً ثم عطف بغير
مرتبة شئ فهو على ما يليه كما يؤخذ من كلام المغني في أول الجملة الرابعة
من الجمل التي لا محل لها ويظهر ذلك تقدير محل اثرن من الاعراب أنه
لا جرت أن يكون الجراهم دخوله الافعال ولا جرت أن يكون غيرهم لعدم
وجوده إذا تعرض أنه معطوف على مجرور فقط لأن يقال محلي قولهم الجرا
لا يدخل الافعال إذا كانت على سبيل الاستقلال أما على سبيل التبعية
كما هنا فدخل (فإن قلت) صرحوا بأن الجملة الفعلية تقع في محل جزم لم تكن
جملة فأثرن في محل جزم (قلت) الدرر أن المعطوف الفعل وحده كما صرحوا به
لا الجملة بأسرها إذ تنوثرى واجاب الاسقاطي بأن المنى يظهر أن اثرن
لا محل له من الاعراب لعطفه على ما لا محل له وهو صلة آل وما فيها من اعراب
ليس بطريق الاصلة حتى يراعى في الفعل المعطوف بل بطريق العارية

بشرط اتحاد زمانيهما سواء
اتحدتونهما أو لم يتحد
بلدة ميتا ونسبه وان توثقوا
وتقوا يؤثركم أجوركم
ولا يأنكم أموالكم
ام اختلما فكم وقوله تعالى
يتقدم قومه يوم القيامة
فأوردتهم النار تبارك الذي
استأفك لك خيرامن
ذلك حنان تجرى الآية
(واعطف على اسم شبه فعل
وعلا) نحو سافان ويقبض
فانغيراد صبا فأنثرن لاتحاد
جس المتعاطفين في التأويل

إذا المعطوف في المثال الأول في تأويل المعطوف عليه وفي الثاني العكس (وعكسه استعملتجـه سهلا)
 كقوله أم تسي قد حبا أودارج وقوله يقصد في أسواقها أوجار وجعل منه الناظم يخرج الحى من الميت
 ومخرج الميت من الحى وقد رز الخشري عطف مخرج على ١٩١
 قال وجعل ابن الناظم تبعا

لأسس المعطوف في البيتين
 في تأويل المعطوف عليه
 والذي يظهر عكسه لان
 المعطوف عليه وقع نعتا
 والأصل فيه أن يكون اسما
 * خاتمة * في مسائل متفرقة
 * الأولى * بشرط لصحة المعطوف
 صلاحية المعطوف أو ما هو
 بمعنى مباشرة العامل فالأول
 نحو قام زيد وعمره والثاني
 نحو قام زيد وأبناؤه لا يصلح
 قام أنا وأبناؤه لا يصلح قت والزاء
 بمعنى أنا فان لم يصلح هو أو ما
 هو بمعنى مباشرة العامل
 اضمر له عامل يلائمه وحمل
 من عطف الجملة وذلك
 كما عطف على الضمير المرفوع
 بأضارع ذى الهمزة أو النون
 أو تاء المخاطب أو بفتح
 الأمر نحو وأقوم أنا وزيد
 ونقوم نحن وزيد ونقوم أدت
 وزيد واسكن أدت وزوجك
 الجنة أى وليدك زوجك
 وكذلك باقها وكذلك المضارع
 المفتوح بقاء التائب نحو

من أَل الموصولة لتكونها على صورة الحرف نقلوا اعرابها الى صلتها الخبازان
 يعطف عليها اما لاحتل له نظرا لاصحابها (قوله اذا المعطوف في المثال الأول في
 تأويل المعطوف عليه) أى لان صافات حال والاصل في الحال الافراد
 فية بعض مؤول بتأنيضات وهذا على سبيل الاول يتأنيض كون المؤول هو
 المعطوف عليه وكذا يقال في نظائر وفي الكلام حذف مضاف أى في تأويل
 مثل المعطوف عليه وكذا يقال فيما بعده (قوله وفي الثاني العكس) أى لان
 المعطوف عليه صلة وحقة ان تكون جملة فالمعبرات مؤول باللاتي اغرن
 (قوله أم تسي الخ) صدره يارب يضاء من العواهج جمع عوهج وهو الطويل
 العنق من الظباء والنعام والنوق والمراد هنا المرأة التامة الخلق ويحوز
 في أم الجبر عطف ببيان لبيضاء باعتبار اللفظ والرفع عطف ببيان لبيضاء
 باعتبار المحل او خبر محذوف والنصب بتقدير مدح والمؤول هو الأول لانه
 وصف والاصل فيه الافراد على ما رتضاه الشارح بعد وسيأتى ما فيه والدارج
 المقارب بين خطاه وقد يشكل جرد ارج مع عطفه على الفعل وحده الا ان
 ينزل منزلة العطف على الجملة (قوله يقصد الخ) صدره بادعشيم اعضب بآثر
 ضمير يعشيم المرأة لانه في وصف رجل يعاقب امراته بالعضب الباتراى
 السيف القاطع ويقصد من الفصل هذا الجور في محل جر صفة ثانية لعضب
 في تأويل قاسد لانه وصف والاصل فيه الافراد وحده العيني حالا ويرد جـر
 المعطوف والاسوق جميع ساق (قوله والذي يظهر عكسه الخ) اقول هذا
 انما يتم في البيت الثاني اما في الأول فلا لان ماعل به معارض بوجود قد
 في الأول بل وجودها فيه أقوى مما عايل به لانها تبتعد كون الفعل في تأويل
 الاسم الوجه ان المؤول في البيت الأول الثاني وفي الثاني الأول فعيايل
 بالانصاف (قوله فانه لا يصلح قام أنا) أى هذا التركيب بعينه فله لا يرد انه يصلح
 ان يقال انما قام أنا فانما قد بشرت العامل (قوله من ان زوجك معطوف على
 الضمير المستكن في اسكن) أى ويغتم في التواني ما لا يغتم في الأوائل

لا تضار والده قبله ولا مولود له بعده قال ذلك الناظم قال الشيخ أبو حيان وما ذهب اليه يخاف الاطرافت عليه
 نصوص النحويين والمعربيين من ان زوجك معطوف على الضمير المستكن في اسكن المؤكد بأن

وكذا يقال في بقية الأمثلة المتقدمة والبديل أيضا على هذين القولين نحو
ادخلوا أولكم وآخركم فيقدر عامل على القول ويكون من أبدال الجمل
بعضهم من بعض ولا يحتاج إليه على الثاني (قوله لا يشترط صحة العطف
نحو وقوع العطف) أي بنفسه وهو دال على تقدم قوله في المسئلة الأولى
أوما هو جملته فانه لا يشترط صحة وقوعه بنفسه هكذا ينبغي تحريم
الاعتراض لا كما فتره البعض (قوله منه السبايون) قال السيد منسج
السبايون إنما هو في الجمل التي لا محل لها بخلاف التي لها محل فان ذلك جائز
فهم أركه الله صحة فاطمة على جوازه قوله تعالى وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل
وأمر من خصا بالجمل المحكية بالقول اذ لا يشك من له مسكة في حسن قولك
زيد أبو وسالحو ما أفقته ووجه الجواز أن الجمل التي لها محل واقعة موقع
المفردات فابت السببين أجزائهما صودة بالذات فلا تنفك إلى
اختلاف تلك السبب بالخبرية والانشائية بخلاف ما لا محل لها أه شئني
(قوله وأجازه الصغار الخ) قال الهاء السبكي أهل البيان متفقون على
منعه وكثير من النحاة جوزه ولا خلاف بين الفريقين لانه عند مجوزه يجوز
لغة ولا يجوز بلاقة أه شئني وفيه عتدي فنظروا أن أقره شيخنا والبعض لأن
عدم جوازه بلاغة عند المجوزين يساقبه استدلالهم على جوازه بالآيتين
فانه (قوله بنحو وبشر الخ) أي لانه معطوف على أخذت للآيتين
وهو خبر وأجيب بأن الكلام منطوق وفيه إلى المعنى فكأنه قيل والذين
آمنوا وعملوا الصالحات هم جنات نبشرهم بذلك (قوله وبشر المؤمنين
في سورة الصف) أي لانه معطوف على نصر من الله وفتح قريب وهو خبر
وأجيب بأن بشر معطوف على تؤمنون بمعنى آمنوا ولا يقدح في ذلك
تخالف الفاعلين بالأفراد ودمه لا لا تقول تؤمنوا وتؤمنوا (قوله على
أن يكون العاقلان خبر المحذوف) أي لا على الاتباع لعدم شرطه من
اشتمال المعنى والعمل كحصر وهو الرضى من منع جمع التعيين اتباعا وقطعا في
مثل هذا كما في سم ثم رأيت ما يؤيده في المعنى وعبارته وأما نقله أبو حيان
عن سيده فغلط عليه وإنما قال واعلم أنه لا يجوز من عبادة الله وهذا زيد
الرجلين الصالحين رفعت أو نصبت لأن لا تأتي الامن أئمة وعلمته ولا يجوز

الثابت لا يشترط في صحة
المدح صحة وقوع العطف
موقع العطف عليه لصحة
تقديمه وأما امتناع قام
أن يزيد في المسئلة لا يشترط
صحة تقدير العامل بعد
العاطف لصحة اختصم زيد
ومحروا امتناع اختصم زيد
واختصم محروا في الرابعة
في عطف الخبر على الانشاء
وعكسه خلاف منه السبايون
والتأطيم في شرح باب المفعول
معهم كلب التمهيل وابن
هذه في شرح الإيضاح
ونقله عن الأكثرين وأجازه
الصدار تليد ابن هصفور
وجماعة مستندين بنحو
وبشر الذين آمنوا في سورة
البقرة وبشر المؤمنين في
سورة الصف قال أبو حيان
وأجارسيدويه يمان زيد ومن
محروا العاقلان على أن يكون
العاقلان خبر المحذوف ويؤيده
قوله

وان شغاني عبرة ماهرة * وهل عند رسم دارس من معول * وقوله * تناغى غزالا عند دارس عامر * وكل
 اما قيل الحمد ان بائدا * الخامة في عطف الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس ثلاثة اقوال أحدها الجواز
 مطلقا وهو المفهوم من قول النحويين في نحو قام زيد وعمرأ كرمته ان نصب عمروأ رجح لان تناسب الجملةتين
 أولى من تخالفهما والثاني المنع مطلقا والثالث لاني على يجوز ٢٠١ في الواو فقط * السادسة

في العطف على معمولي
 عاملين أجمعوا على جواز
 العطف على معمولي عامل
 واحد نحو وان زيدا اذهب
 وعمرأ السو وعلى معمولات
 عامل واحد نحو واعلم زيد عمرأ
 بكرا جالسا وأبو بكر خالدا
 سعيدا منطلقا وعلى منع
 العطف على معمول أكثر
 من عاملين نحو وان زيدا
 ضارب أبوه لعمرأ وأخاك
 غلاما بكروا مامعه ولا عاملين
 فان لم يكن أحدهما جاررا
 فقال الناطم هو بمنع اجماعا
 نحو كالأطعامك عمرو
 وترك بكر وليس كذلك بل
 نقل الفارسي الجواز مطلقا
 عن جماعة قبل منهم
 الأخفش وان كان أحدهما
 جاررا فان كان مؤخران نحو
 زيد في الدار والخمرة عمرو
 أو عمرو والخمرة فنقل
 المهدوي انه بمنع اجماعا وليس
 كذلك بل هو جائز عند من

أن تخاط من تعلم ومن لا تعلم فتعلمها بمنزلة واحدة وقال الصفار لما
 منه ما يبيو به من جهة ان شئت علم أن زوال النعت يصحها فتصرف
 أبو حيان في كلام الصفار فوهم فيه ولا حجة فيما ذكر الصفار اذ قد يكون
 لأشئ ما نعتان ويقصر على ذكر أحدهما لانه الذي اقتضاه المقام اه
 والذي أوقع أبو حيان في الغلط توهمه أن مراد الصفار ان شئت الصناعي
 الذي هو تابع فصيح المسئلة يجعل الوصف خبر مبتدأ محذوف وهذا غلط
 ظاهر فان سيويو به مصرح بامتناع المسئلة مع الوصف المقطوع حيث قال
 رفعت أو نصبت وانما مراد الصفار أن الوصف اذ زال بالـ ك كناية بأن
 قيل من عبد الله وهذا زيد كان التركيب جائزا للفقد ما بني سيويو به عليه المنع
 فثبت حينئذ جواز عطف الخبر على الانشاء رجوا به قول المغني ولا حجة الخ
 قاله المداميني (قوله عبرة) بالفتح الدمع ماهرة مفرقة بفتح الهاء التي زادوها على غير
 قياس أي مرافقة والرسم الأثر والدارس المنحى والمعول مصدر ميمي بمعنى
 التعويل أي البكاء برفع صوت أو اسم م كان أو اسم مفعول محذوف
 الصلة من عقلت على فلان اعتمدت عليه كذا في الشمني وبه يعرف ما في كلام
 البهوض وبجث في الاستتم ساد بالميت بأن الاستتمها م فيه انكارى فهو خبر
 معنى وحينئذ لا شاهد فيه (قوله تناغى غزالا) التاء للخطاب أي تكلم بهما
 يسره والا ما في جمع موق وهو طرف العين مما يلي الانف والالفاظ بفتح اللام
 طرفها مما يلي الاذن والاثمد بكسر الهمزة والميم يحترى كتحل به وقد يقال
 كل معطوف على امر مقرر يدل عليه المعنى أي فافعل كذا وكل الخ
 وحينئذ لا شاهد فيه (قوله مطلقا) أي بالواو وغيرها (قوله على معمول أكثر
 من عاملين) اضافة معمول الى أكثر جنسية بدليل المثال فان فيه العطف
 على ثلاث معمولات لثلاثة عوامل (قوله واما معه ولا عاملين الخ) الأصح

٢١ صيات ث ذرنا وان كان الجار مقدما نحو في الدار زيد والخمرة عمرو أو عمرو والخمرة
 فالمشهور عن سيويو المنع وبه قال المبرد وابن السراج وهشام وعن الأخفش الاجازة وبه قال الكسائي
 والفراء والزجاج وفصل قوم منهم الا علم فقالوا ان ولي المنخفض العاطف جاز ولا امتنع والله اعلم

في هذه المسئلة ما ذهب اليه - يرويه من المنع مطلقا لقيام العاطف مقام
 العامل والحرف الواحد لا يهوى على قيامه مقام عاملين لشدة قوة وما أوهم
 ذلك يؤول بتقدير عامل بعد العاطف فيكون اما من عطف الجمل كما في قوله
 في الدار يد والجحرة صمروا ومن عطف المفردات لكن لا من العطف على
 معمولي عاملين بل على معمولي عامل واحد كما في ما كل سوداء ثمرة ولا شفاء
 شجمة بمصب ثمرة وشجمة * بقي أنهم لم يتعرضوا للعطف على معمولات
 عاملين نحو ان زيد اشارب عمرا وبكر اقل خالد او نحو ان زيد اشارب أبوه
 عمرا وأخا غلامه بكر او الظاهر انه كالعطف على معمولي عاملين فتأمل
 (فائدة) قال الرضي كل ضمير راجع الى المعطوف بالوار وحتى مع المعطوف
 عليه يطابقه ما مطلقا نحو زيد وعمرو جأ آني ومات الناس حتى الانبياء
 وفنوا الضمير للمعطوف والمعطوف عليه واما قوله تعالى والذين يكثر
 الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله والضمير للكثرة دلالة يكثر
 على التكرار وقوله والله ورسوله أحق ان يرضوه اي يرضوا احدهما
 لان ارضاء احدهما ارضاء للاخر ونحو زيد وعمرو قام على حذف الخبر من
 الاوّل لدلالة خبر الثاني او العكس ويجوز تخريج الآية الثانية على هذا
 الوجه باحتماليه ويجوز تقديم الخبر نحو زيد وعمرو وعلى الحذف من
 الثاني لدلالة خبر الاوّل وفي الموضعين ليس المبتدأ وحده عطفا على المبتدأ
 اذ لو كان كذلك لقليل قاما أو ما الفاء وتم فان كان الضمير في الخبر عن المعطوف
 به مامع المعطوف عليه فتأمل بعضهم يجب حذف الخبر من أحدهما نحو زيد
 وعمرو قام زيد وعمرو قام ويجوز تقديم الخبر على الحذف من الثاني نحو زيد
 قام وعمرو أو وتم عمروة لولا ولا تجوز المطابقة لان تفاوتهما بالترتيب يمنع
 اشتراكهما في الضمير وأجاز الباقون مطابقة الضمير وهو الحق نحو زيد وعمرو
 عمرو قاما اذا اشتراك في الضمير لا يدل على انتفاء الترتيب حتى يتأقضى الفاء
 وتم اذ يقال قام الرجلان مع ترتيبهما والاضمار كالتأخير في هذا وان لم يكن
 الضمير في الخبر وجبت المطابقة اتفاقا ونحو جاءني زيد وعمرو وتمت ايما
 وجاءني زيد وعمرو ودهما صدقان وأملوا بولوا أو أم وأملوا ولكن فطابقة
 الضمير معهما وعدما يجب تصد المتكلم فان قصدت أحدهما وذلك واجب

في الاخبار وجب افراد الضمير فتوزيد لا عمرو جاءني وزيد بدل عمرو وقال
 وأز يدأم عمرو وأنا لا وزيد أو ههنا جاءني أو المعنى أحدهما جاءني ويغلب
 المذكور كما رأيت وتقول في غير الاخبار جاءني من زيد وما عمرو فأكرمته
 وأز يدأ من بتم عمرو فأكرمته وما جاءني زيد لكن عمرو فأكرمته وان
 قصدتم ما معا وجبت المطابقة فتوزيد لا عمرو جاءني مع أني دعوتهم ما وزيد
 أو عمرو جاءني وقد ذهبت اليه ما قال تعالى ان يكن غنيا أو فقيرا لله أولى
 به ما وليت أو بمعنى الواو كما قيل والمعنى ان يكن غنيا أو فقيرا فلا بأس فان
 الله أولى بالغنى والفقير ليس يجوز في أو اتى للإباحة المطابقة وان كان المراد
 أحدهما فتوجب الس الحسن أو ابن سيرين وباحتهم ما لانها لجواز الجمع بين
 الأمرين شبه الواو اه ملخصا

* (البدل) *

بدر البدل

(قوله التابيع الخ) هذا معنى البدل اصطلاحاً وأما معناه لغة فالعوض قال
 بعضهم كيف يستقيم للناظم تعريف البدل بتدجاء مع مانع قوله في عطف
 البيان وصاحب البدلية يرى أجيب بان جواز الأمرين باعتبار قصدتين فان
 قصد بالحكم الأول وجعل الثاني بياناً له فهو عطف البيان وان قصده الثاني
 وجعل الأول كالتوطئة له فهو البدل وحاصل الجواب ان الحيثية المختومة
 في تعريف كل منهما (قوله المقصود) أي وحده دون المتبوع وهذا هو
 المناسب لإخراج الشارح به ما عطف نسقاً بغير بدل ولكن بعد الإثبات
 بما قصد فيه التابيع والمتبوع معاً فان قلت يخرج عن ذلك بدل البداء لان
 متبوعه أيضاً مقصود كما يأتي قلت المراد المنصود قصد استمراً ومتبوع بدل
 البداء وان قصد أولاً لكن صار بالابدال كما سكوت عنه فقصد لم يستمر
 وبما قررناه يعلم ما في كلام البعض (قوله بالاصح) أي المنسوب إلى
 متبوعه نفياً أو إثباتاً اه تصرح (قوله بالواسطة) المراد بها حرف
 العطف والافاء بدل من المجزوء قد يكون بواسطة فتولد كان لكم في رسول
 الله اسوة حسنة لمن كان يرجو الله اه زكريا وتكون لنا عبيد الا قلنا
 وآخرنا (قوله بالترجمة) أي عن المراد بالبدل منه والتبيين له قال البعض
 وهو مبني على ان عطف البيان هو البدل اه والظاهر ان هذا البناء غير

(التابع المقصود بالحكم بلا *
 واسطة هو المسمى) في اصطلاح
 البصريين (بدلاً) وأما
 الكوفيون فقال الأختش
 يسمونه بالترجمة والتبيين
 وقال ابن كيسان يسمونه
 بالتمكير فالتابع جنس
 والمقصود بالحكم

لازمة لان الـ لا يحلوس سن وايضا وان لم يكن المقصود منه بالذات
 ذلك متنازل وقوله بالتكرير رأى للراد من المبدل منه ولا يخفى ان هذه الاسماء
 الثلاثة لا تظهر في البديل المباين فاهم (قوله يخرج النعت والتوكيد
 وعطف اليان) فاهم اليست مقصودة بالحكم وانما هي مكملات للمقصود
 بالحكم (قوله وعطف الحق الخ) قال في التوضيح وأما النسق فثلاثة أنواع
 ١- أحدها ما ليس مقصودا بالحكم كجاءن بدلا عمرو وما جاءن بدلا عمرو أو
 لـ كن عمرو والثاني ليس مقصودا في الامثلة الثلاثة أما الاول فواقع لان
 الحكم السابق متني عنه وأما الاخيران فلان الحكم السابق هو نفي الجيء
 والمقصود به اسماء الاول ٢- النوع الثاني ما هو مقصودا بالحكم هو ومقبله
 فيصدق عليه أنه مقصودا بالحكم لأنه المقصود بالحكم وذلك كالمعطوف
 بالواو نحو جاءن بدلا عمرو وما جاءن بدلا عمرو وهو من النوعان خارجان
 عما يخرج به النعت والتوكيد والبيان وهو الفصل الاول ٣- النوع الثالث
 هو مقصودا بالحكم دون ما قبله وهذا هو المعطوف بـيل بعد الاثبات نحو
 جاءن بدلا عمرو وهذا النوع خارج بقولنا بلا واسطة اه (قوله
 ولكن بعد الاثبات) صريح في ان لكن تعطف بعد الاثبات والذي
 تقدم أم لا انه تعطف الا بعد النفي أو المسمى نعم تقدم انها تعطف بعد اثبات
 على رأى الكوفي فيمكن ان يجري هنا على مذهبه (قوله مطابقا) مفعول
 ثان ليلاني مقدم عليه والاو لجعل نائب فاعله (قوله أو بعضا) شرط صحته
 صحة الاستغناء عنه بالمبدل منه فيجوز جـدع ز بدأنفه ولا يجوز قطع ز بد
 أنفه لانه لا يقال قطع ز بد على معنى قطع أنفه اه دما يعني قال شيخنا ومنه
 في ذلك بدل الاشتغال كإياني فعل هذا لا بد في كل من بدل البعض وبذل
 الاشتغال من دلالة ما قبله عليه اه اى اجمالا كإياني وقد يتوقف في عدم
 جوار قطع ز بد فان غاية أمره الاجمال وهو من مقاصد اليلفاء وأي فرد
 بـيل قطع ز بدأنفه وأكث الرغيف ثلثه قنامل (قوله أو ما يشتمل) بابناء
 لفاعل وعليه متعلق به اى أو بدلا يشتمل على المبدل منه أو المعنى أو بدلا
 يشتمل هو أى المبدل منه عليه أو المعنى أو بدلا يشتمل هو أى العامل عليه
 فكلامه محتمل للذهاب الثلاثة الآتية في كلام الشارح كذا اقل البعض

يخرج النعت والتوكيد
 وعطف اليان وعطف النسق
 سوى المعطوف بـيل ولكن
 بعد الاثبات وبلا واسطة
 يخرج المعطوف مابعد
 (مطابقا أو بعضا وما يشتمل)
 هـ ايه اى

وفيه انه يلزم على الأخيرين جريان الصلة على غير ما هي له مع خوف الاليس
 قدبر (قوله أو كعطوف بـ) أي بعد الاثبات وهذا التشبيه انما يتم
 في بدل الاضراب دون بدلي الغلط والنسيان لان بدل الاضراب هو المشارك
 للعطوف بـ في قصد المتبوع أولا قصد اصحاب الاضراب عنه الى اتباع
 بخلاف بدلي الغلط والنسيان كما ستعرفه الا أن يقال التشبيه في مجرد
 كون الثاني مبيانا الأول بمعنى انه ليس عينه ولا بعضه ولا مشتملا عليه
 (قوله عما يطابق معناه) أي يطابق معناه معناه فقبل ضمير يطابق مضاف
 مقدر والمراد المطابقة بتسبب الماصدق بان يكون البدل والمبدل منه
 واقعين على ذات واحدة فلا يرد أنهم ما كثيرا ما يتغيران بتسبب المفهوم نحو
 جاء زيد أخوك ثم التغير الذي تقتضيه المطابقة ظاهرا واختلافه مفهوما
 والآجل التغير باعتبار اللفظ وبهذا يعرف ما في كلام البعض (قوله
 في قراءة الجري) أما في قراءة الرفع فالاسم مبتدأ خبره الموصول بعده وأخبر
 مبتدأ محذوف أي هو الله اه غري (قوله وذلك) أي المذكور من الاجزاء
 أو التجزى المفهوم من قوله ذى أجزاء ممتنع هنا أي في اسم الله تعالى لان
 تسميته لا يقبل التجزى (قوله قليلا) أي بالنسبة للبعض المتروك وكذا
 يقال فيما بعده أما بالنسبة للمبدل منه فقليل أبدا (قوله ولا بد من اتصاله
 بضمير الخ) بخلاف البدل المطابق فإنه لا يحتاج لربط لكونه نفس المبدل
 منه في المعنى كما ان الجملة التي هي نفس المبتدأ المعنى لا تحتاج لربط هذا
 وقال المصنف في شرح كافيته اشترط أكثر النحويين مصاحبة بدل البعض
 والاشتمال لضمير عائدة على المبدل منه والصحيح عدم اشتراطه لكن وجوده
 أكثر اه وصحح غيره ما ذكره الشارح من الاشتراط في البدلين (قوله
 ثم عموا الخ) قال حفيد الموضع ان جعلت كثيرا بدلا من الضميرين المتصلين
 أعني الواوين لزم منه توارد عاملين على معمول واحد وان جعلته بدلا من
 أحدهما وبـ الآخر محذوف فهو متوقف على جواز حذف البدل اه
 وأجاب المصنف بان كثيرا بدلا من الواو الأولى فقط والثانية عائدة على
 كثيرا لانه مقدم رتبة والأصل والله أعلم ثم عموا كثير منهم وصحوا ويلزم عليه
 الفصل بين البدل والمبدل منه بأجنبي وهو عنوع فتأمل (قوله نحو والله على

أو كعطوف بـ) أي
 يحكي البديل على أربعة
 أنواع الأول بدل كل من كل
 وهو بدل الشيء عما يطابق
 معناه نحو وهذا الصراط
 المستقيم صراط الذين وسماه
 الناطق البديل المطابق
 لوقوعه في اسم الله تعالى
 نحو الى صراط العزيز الخبير
 الله في قراءة الجبر وانما
 يطلق كل على ذي أجزاء
 وذلك ممتنع هذا والثاني بدل
 بعض من كل وهو بدل الجزء
 من كاه فليلا كان ذلك الجزء
 أو مساويا أو أكثر نحو
 أ كات الرغيف ثلثة أو نصفه
 أو ثلثيه ولا بد من اتصاله
 بضمير يرجع الى بدل منه
 المذكور كالمثلة المذكورة
 وكقوله تعالى ثم عموا وصحوا
 كثير منهم أو مقرر نحو والله
 على

(الشارح) أي بناء على أنه من استطاع بدل من الناس وقدّم مائه مع
 بيان أو حسه أخرى في باب أعمال المصدر (قوله وهو يدل شيء من شيء
 يشتمل عامه على معناه بطريق الاجمال كأن عجز زيد علمه أو حسه أو
 كلامه وسرق زيد ثوبه أو فرسه) كذا في نسخ وعلمها كتب شيخنا وغيره
 وفي نسخ أخرى وهو ما دل على معنى اشتمل عليه متبوعه أو دل على ما استلزم
 معنى اشتمل عليه متبوعه فالأول كأن عجز زيد علمه أو حسه أو كلامه والثاني
 نحو سرق زيد ثوبه أو فرسه وكتب علم اسم مائه أهل المراد أن التوب يدل
 على الملبوس المستلزم للنس الذي اشتمل عليه المتبوع والقرص دل على
 المركوب المستلزم لركوب المشتعل عليه المتبوع ثم التخصيص بسرق زيد
 ثوبه ليدل الاشتغال يقتضي حسن الاقتضار على المبدل منه لأن ذلك شرط
 في صحته اهـ (قوله يشتمل عامه على معناه الخ) أي يدل عليه دلالة
 اجمالية لكونه لا بأسب نسبته إلى ذاته المبدل منه فقي قولك كأن عجز زيد
 علمه الاعتباب لا بأسب نسبته إلى ذات زيد التي هي مجهر علم وعظم
 ودم فيه هم السامع أن المسكّم قصد نسبته إلى صفة من صفاته كعلمه أو حسه
 وفي قولك سرق زيد ثوبه بانما يفهم السامع أن المسكّم قصد نسبته إلى شيء
 يتعلق به كثوبه أو فرسه فقد دل العامل المنسوب إلى المبدل منه في الظاهر
 على ذلك المبدل اجمالا وهذا هو المراد بالاشتغال كما حققه سعد الدين ويرد
 عليه أنه لا يطرده لأن بعض صور بدل الاشتغال قد لا يدل العامل فيه على
 المبدل الدلالة المذكورة كأي قتل أصحاب الأخذ والنار أعلى أن النار
 يدل اشتغال من الأخذ وكسب كره الشارح وقال ابن غاري معنى اشتغال
 العامل على المبدل أن معنى العامل متعلق بالمبدل وأن تعاقب في اللفظ بغيره
 وأورد عليه أن بدل البعض كذلك فيلزم أن يسمى بدل اشتغال وقد يقال
 وجه التسمية لا يوجبها بغيره ما بحث وهو أن الدلالة على بدل الاشتغال
 بما سبقه اجمالية كحمر ولا يجوز أن تكون على التعيين على ما نقله المصنف
 عن المبرد وأقره وعبارته لا تقول من يدل الاشتغال قتل الأمير سيافه وبني
 الورير وكلاؤه لأن شرط بدل الاشتغال أن لا يستفاد مما قبله معينا بل
 يبقى التمسر مع ذكر ما قبله متشوقة إلى بيان الاجمال الذي فيه وهذا الأول

الناس حج البيت من
 استطاع إليه سبيلا أي منهم
 * والثالث بدل الاشتغال
 وهو يدل شيء من شيء يشتمل
 عامه على معناه بطريق
 الاجمال كأن عجز زيد علمه
 أو حسه أو كلامه وسرق زيد
 ثوبه أو فرسه وأمره في الضمير
 كأمر بدل البعض فتسال
 المد كونه متقدّم من الأمثلة
 ومثله قوله تعالى يسألونك
 عن الثور الحرام قتال فيه
 وسأل المقدّر قوله تعالى

ناره ثم نابت آل عن لظهير
والرابع البديل المبين وهو
ثلاثة أقسام أشار اليه بقوله
(وذا للأضرب اعزان قصدا

صحب وودون قصدا غلط به

سلب) أي تنشأ أقسام هذا

النوع الأخير من كون المبدل
منه قصدا أولا لان البديل لا بد
أن يكون مقصودا كما عرفت |

في حد البديل فالبديل منه ان

لم يكن مقصودا بالبتة وانما

سبق اللسان اليه فهو بدل

الغلط أي بدل سببه الغلط

لانه بدل عن اللفظ الذي هو

غلط لا أنه نفسه غلط وان

كان مقصودا فان تبين بعد

ذكره فساد قصده فبدل

نسيان أي بدل شيء ذكر

نسيانا وقد ظهر ان الغلط

متعلق باللسان والنسيان

متعلق بالجنان والناظم

وكثير من التحوين لم يفرقا

بينهما فهموا التوعين بدل

غلط وان كان قصدا كل واحد

من البديل منه والبديل صحيحا

فبدل الاضرب ويسمى

أيضا بدل البداء ثم أشار الى

امثلة الأنواع الاربع على

غير مجمل اديست فادعرقا من قولك قتل الامير أن القاتل سببه أفعه وكذا
في أمثاله فلا يجوز مثل هذا الابدال أصلا اه فعلى هذا يشك كل هذا
التابع من أي التوابع فتأمل وعلم مما مر ما نقله أيضا اللد مامني عن المبرد
من ان شتو ضربت زيداعبده ليس بدل اشتمال بل بدل غلط لان ما قبل
البديل لا يدل عليه لان ضربت زيداعبده غير احتياج الى شيء آخر لنا سببه
العامل المبدل منه (قوله قتل أصحاب الأخدود) هو شق في الارض
وأصحابه ثلاثة شق كل واحد منهم شقة عظيمة في الارض وملأ مناروقالوا
من لم يكفر أني فيه ومن كفر ترك اه تصرح ومنه ويؤخذ أن ال في الاخدود
لنفس لان الأخاديد ثلاثة لا واحد (قوله وقيل الأسفل ناره الخ) وقيل
أراد بالآخدود النار مجازا لاشتعالها عليها وقيل النار على حذف مضاف
أي آخدود النار والبديل على هذين بدل كل وقيل النار بدل اضرب أفاده
زكريا (قوله وذا للأضرب الخ) أي انسب هذا المبدل الشبيه بالمعطوف
بيل للأضرب كان تقول بدل اضرب ان سحب البديل قصدا المتبوع أي قصدا
صحيحا كما قاله سم (قوله وودون قصدا) منصوب على الظرفية المحذوف أي
وان وقع دون قصداي دون قصدا صحيح بان لا يقصد أسلا بل يسبق اليه اللسان
أو يقصد يتم يتبين فساد قصده كما قاله سم وغلط خبر مبدل المحذوف على حذف
مضاف أي فهو بدل غلط والاهاء عائدة على البديل وسلب في موضع الصفة
لغلط بمعنى بدل الغلط ونائب فاعله ضمير يعود للحكم المفهوم من السياق
أي سلب ببديل الغلط الحكم عن الآل وأثبت للثاني وجري على هذا
المراوى ويصح رجوع الضمير للغلط بمعنى الخطأ أي رفع هذا البديل الغلط
في نسبة الحكم للأول والصفة على الاحتمال الأول جارية على غير ما هي له
بمثلا فهو على الثاني وان قرب عليه ان غلط مبتدأ وسلب خبره فتأمل (قوله
لان البديل الخ) علة المحذوف أي لا من كون البديل مقصودا أولا لان البديل
الخ (قوله أي بدل سببه الغلط) أي يترك الأول والاضافة في بدل الغلط من
اضافة السبب الى السبب وان كانت في بدل السبب وبدل البعض للبيان
وقوله لا أنه نفسه غلط أي كما يتوهم من قولهم بدل السبب وبدل البعض (قوله
بدل البداء) بفتح الواحدة والدال المهملة مع المد أي الظاهر يسمى بذلك لان

الترتيب بقوله (كزرمخالدا وقبله الينا واعرفه حقه وخذبه لامدى) في ابدال كل من كل

المتكلم بذاته ذكره بعد ذكر الاول قصدا (قوله والبدل بعض) من
 الغدير والصبر الواجب في بدل البعض مذكور في اليد منه أو الاسل يد منه
 ثابت آل عن الصبر على الدواب المتعة تدعى (قوله وذلك) أي احتمال
 الاقسام الثلاثة (قوله فإن اتيل الخ) محطيان التغاير المختلفة قوله فإن كان
 المتكلم الخ راعا قدم قوله فإن التبل الخ لتوقف اختلاف التغاير على تغاير
 التبل والمدى (قوله جمع مدية) يضم الميم وقد تنكسر ثقله شيئا عن الشارح
 والظاهر أن جمع مكسورة الميم بالكسر (قوله وهي السكين) قيد غيره بالنعطة
 (قوله والأحسن أن يوق فيمن) أي أوجه المثال المتقدمة ميل ثلاثة وهم أن
 المتكلم أراد الصفة أي نبلا حادا كما يقال رأيت رجلا حمارا أي يلبدا
 كما في التصريح ومعلوم أنه إذا أتى به بسل خرج مدى عن كونه بدلا وصار
 عطفا سبق (قوله كأي عداة البي الخ) العداة أول التباين والبي
 الفراق وتعملا وترادوا والسمرات بفتح السين المهملة وضم الميم جمع سمرة
 وهي شجرة الطلح وثائق الحنظل بنون ثم قاف فقام من يخرج حب الحنظل
 أراد أنه في تلك العداة دمعت عينه كثيرا كما تدمع عين ناقص الحنظل لحرارة
 (قوله وتأولوا البيت) بأن اليوم بمعنى الوقت فهو من بدل الكل سم (قوله
 العرب تنكلم بالعام وتريد الخاص) أي على طريق المجاز المرسل
 ومراده بالعام والخاص ما يشمل الكل والجزء وهذا إشارة إلى رد بدل
 البعض إلى بدل الكل وقوله وتغذف المضاف وتنويه أي على طريق
 المجاز بالحذف وهذا إشارة إلى رد بدل البعض وبدل الاشتمال إلى بدل
 الكل وقوله وإذا قلت الخ راجع للوجهين قبله وقوله انما تريد أكلت بعض
 الرغيف أي على وجه الحلاق اسم الكل وأرادة الجزء مجازا مرسلأ أو على
 وجه تقدير المضاف مجازا بالحذف وقوله وبدل المصدر الخ راجع لقوله
 وتغذف الخ فإن قلت كلام السهيلي على الوجه المذكور يقتضي أن رد بدل
 الاشتمال لا يهـ يكون على طريق المجاز المرسل مع أنه لا مانع منه بأن
 يطابق اسم المحل ويراد الحال فيه وهو الصفة ذات المجاز المرسل المذكور
 في رد بدل الاشتمال لا يطرده لأنه وإن تأتى في نحو تنعني زيد علم لا يتأق في نحو
 سرق زيد فرسه (قوله وبدل المصدر) أي سواء كان باقيا على مصدره

والبدل بعض وحته بدل
 المذكورة وذلك باختلاف
 التغاير فإن التبل اسم جمع
 الميم والمدى جمع مدية وهي
 السكين فإن ذكر المتكلم انما
 أراد الامر بأخذ المدى
 قد قلناه إلى التبل قدل
 غلط وإن كان أراد الامر
 بأخذ المدى ثم إن له وساد
 تلك الارادة قوارب الامر
 بأخذ المدى قدل بجان
 وإن كان أراد قل ثم أنشرب
 عنه إلى امر بأخذ المدى
 وهو في الاول في حكم
 المسكون عنه بدل اسراب
 وداء والاحسن أن يوق
 من سـل تنسيات الاول
 زاد بعضهم بدل كل من بعض
 كقوله
 كأي عداة البي يوم تحملوا
 لدى سمرات الخ ناقص حنظل
 ونفاه الحمار وور وتأولوا
 البيت الثاني رد السهيلي
 رحمه الله تعالى إلى بدل البعض
 وبدل الاشتمال إلى بدل
 الكل فقال العرب تنكلم
 بالعام وتريد الخاص وتغذف
 المضاف وتنويه وإذا قلت
 أكلت الرغيف ثلثة انما تريد

في المشتمل في بدل الاسم

فقبل هو الاول وقبل الثاني
وقبل العامل وكلامه هنا
يحتسب من الاولين وذهب في
التبديل الى الاول في الرابع
رؤا بر دو غيره بدل الغلط
وقال لا يوجد في كلام العرب
نظما ولا شواذ وع قوم مهم
ان السبب انه وجد في كلام
العرب كقول ذي الرمة
لمياء في شفتها حوقة اس
فاللعس بدل غلط لان الحوقة
السواد واللعس سواد يشوبه
حرة وذكريتين آخرين ولا حجة
له فيما ذكره لان مكان تأويله
* الخامس قد فهم من كون
البديل تابعا انه وافي متبوعه
في الاعراب واما موافقته
اياه في الافراد والتذكير
والنكبر وفروعه اذ لم يتعرض
لها هنا وفيه تفصيل اما التذكير
وفروعه وهو التعريف فلا
يلزم موافقته لمتبوعه فيما
يلتزم المعرفة من المعرفة
نحو الى صراط العزيز الحميد
الله في قراءة الجبر والنسكرة
من النسكرة نحو وان للنعين
مفارا حدائق واعشابا
وامعرفة من النكرة نحو وانك

او من ادا منه غيره من المصدر كالعلم في نفعني زيد علمه اذا اظهر انه معني
معلومه واقصر على المصدر لانه الغالب في بدل الاشتمال والافتقار يكون غير
مصدر كافي سرق زيد ثوبه او فرسه (قوله من صفة) أي من هذا اللفظ
كما قال شيخنا في مسافة بالنصب على الحال والمراد هذا اللفظ وما في معناه
ككوف وحال فاذا قلت أعجبتني زيد علمه انما تريد أعجبتني صفة زيد
فثبت بقولك علم تلك الصفة المحذوفة (قوله اختلف في المشتمل الخ)
قال البعض الظاهر ان المراد بالاستعمال مطلق التعلق والارتباط والالم
ينأت الاطراد في شيء من الاقوال اه وفيه أن الاشتمال بالمعنى المذكور
يوجد في بدل البعض وبذل السكل ان أن يقال وجه التسمية لا يوجد فأنامل
وانتظ كلامه في التصريح على أن الراجح الثالث واختاره الموضح
وتقدم الكلام عليه (قوله يحتسب من الاولين) ظاهره أنه لا يحتسب
الثالث كاحتماله اه ما وعل وجهه أن لفظ البديل يشعر بالمبدل منه اشعارا
قريباً باختلاف العامل فيكون الضمير المستتر في قوله أو ما يشتمل عليه للبديل
والبازر للبديل منه الذي أشعر به لفظ البديل اشعارا قريباً أو بالهـ عس
وظاهره أيضاً ان الاحتمالين على السواء وليس كذلك كما يفيد ما أسلفناه
من البحث في جعل البعض كلام المصنف يحتسب للاثنا عشر (قوله
لمياء) فعلا من اللين كالفتى وهو سمرة في باطن الشفة وهو مستحسن (قوله
لا مكان تأويله) ككأنه يقال لعس مصدر وصفته الحوقة أي حوقة
لعس اهـ هذا وقد قبل كل من الحوقة واللعس حجرة تضرب الى سواد وعليه
فلعس بدل كل من كل فلا شاهد فيه (قوله قد فهم من كون البديل تابعا الخ)
أي لما علمت سابقا من أن التابع هو المشارك لما قبله في اعرابه الحاصل
والتحديد (قوله وفيه تفصيل) أي فيما ذكر من الموافقة (قوله بل تبديل المعرفة
من المعرفة الخ) يخط الاضراب القسمان الاخيران وانما أتى بالقسمين
الاولين تقيما للاقسام (قوله مفارا) أي مكان فوز أو فوزا وعلى هذا معنى
المشارح بعد وسيأتي ما فيه وقوله وأعشابا عطف على مفارا كما في الجلالين
(قوله بالناسية) هي ناصية أي جهل وقوله كاذبة من الجحاز العقل (قوله)

٢٧ صيان ثم انتهى الى صراط مستقيم صراط الله والنكرة من المعرفة فتشعر بالناسية ناصية
كاذبة وما الا فراد وانك كبر وأضدادهما فان كان بدل كل وافي متبوعه فمالم يمنع مانع من التثنية والجمع

ككون أحدهما مصدرا) نظرية بأن المراد المطابقة في المعنى وهي
 حاصلة لأن المصدر يدل على الاثنين والجماعة وردّه بعضهم بأن مرادهم
 المطابقة في اللفظ كما يدل عليه التعبير بالثنية والجمع (قوله مرة واحدة) لأن
 أي لم يقل مرة أو زوايه أن يدل الكل على المبدل منه والغوات لا تكون
 نفس الحدث ويتجرب بأن ذلك على حذر يدل (قوله أو قصد التفصيل)
 عطف على كون وقوع المطابقة حاصلة لأن البديل ليس كل واحد من
 شي التفصيل على حدثه بل مجمعهما وهو مطابق ولما كان المجموع
 لا يمكن له ورأى العامل فيه وكان جعله في أحدهما دون الآخر تحكما جعل
 في كرمه مائة الحكم والمدة بحث الدمايني بأنه إذا كان مجمعهما
 هو اللفظ لفظا العامل في كل واحد منهما جامع أنه مفردة غير بدل قال وهذا
 في الب ل كقولهم في الحرس الرماح حلوا فحس وتقل الطب لاوى عن سم أنه
 قال الظاهر أن المسمى بالبدل اصطلاحا هو الأول فقط وإن كنت البديل
 في المعنى هو المجموع فليتنا مل (قوله فتات) ونفع الث من المجمة أي بطلت
 حركتها (قوله ومن ضمير الحاضر) أي البارز لأن ضمير الحاضر المستتر لا يدل
 منه مظاهرا ورد ما يؤهم ذلك قدر لثاني دل من جنس الفعل المذكر كور
 تعجبى جبالا ويكود من ابدال الحلة (قوله أي يجوز ابدال الظاهر بال)
 سار لله وم وقوله ولا يجوز أخيرا للظن وانما يجوز ابدال الظاهر من
 ضمير الحاضر لعدم فائدته لأن ضمير الحاضر في غاية الوضوح (قوله ومن ضمير
 الغائب أي البارز أحد من أمثلهم وإن لم يحضر في الآن المنصرم فلا
 يجوز ابدال الظاهر من ضمير الغائب المستتر فلا يقال هند أعفنى جبالا
 على الابدال كما يقال تعجبني جمالك على الابدال (قوله لا ما حاطة
 جلا) قال البعض أي الابدال كل لفظه راحطة وشمو لا والتقييد يدل الكل
 مستفاد من التعبير بالاحاطة ومن المقابلة وهو صريح في أن ما وافقه على
 بدل كل ويطلبه العطف الآتي في كلام المصنف وقول الشارح أي لا
 إذا كان ابدال بدل كل لا يدل على وقوعه على بدل كل لاحتمال أن يكون
 مراده أن هذا قيد ملحوظ بعدما والمعنى الظاهر كما يدل كل وجلا
 احاطة بل هذا الاستعمال هو الظاهر الذي ينبغي حمل عبارته عليه لما

ككون أحدهما
 مصدر نحو مرة واحدة
 أو قصد التفصيل كقوله
 وكنت كدى رحاين رحا
 نحو مرة واحدة
 الرمان مثلث وان كان
 غيره من أنواع البديل بل لم
 موافقه بها (ومن ضمير
 الحاضر) متكافئا كان أو
 محاطا بالظاهرة لا تبدله
 أي يجوز ابدال الظاهر من
 الظاهر ومن ضمير الغائب
 كما ذكره في أمثله ولا يجوز
 أن يبدل الظاهر من ضمير
 المتكلم أو المخاطب
 (الاحاطة جلا) أي لا
 إذا كان البديل بدل كل
 فيه معنى الاحاطة نحو تكون
 لتأعيدا

لا قولنا وآخرنا قوله

فأبرحت أقدمه نافي مكاننا
ثلاثتنا حتى أزيروا المنائيا
فان لم يكن فيه معنى الاحاطة
فذا هب أحدها المنع وهو
منع بجهور البصريين
والثاني الجواز وهو قول
الأخفش والكوفيين
والثالث أنه يجوز في الاستثناء
بحواضر بكم الازيد وهو
قول قطرب (أو اقتضى
بعضاً) أي كان بدل بعض
نحو ولقد كان لكم في رسول
الله أسوة حسنة لمن كان
يرجو الله واليوم الآخر وقوله
أوعذني بالسجس والآداهم
رجلي ورجلي ثلثة المناسم
(أو) اقتضى (استمالا)
أي كان بدل اشتمال
(كانك إيتاجك استمالا)
وقوله
بلغنا السماء مجدنا وسناؤنا
وإننا نرجو فوق ذلك مظهرا
تتميمه به في التمهيل ولا
يبدل مضمهر من مضمهر
(٣) قوله أي أمات الخ لعل
الأنسب باستمالا أن يقول
أي أمال أو صيرها فتأمل
اه من هامش

عرفت فلا تغفل (قوله لا قولنا وآخرنا) أي جامعنا لان عادة العرب التعبير
بالطرفين وإرادة الجميع (قوله فأبرحت أقدمنا الخ) قاله عبيدة بن الحرث
ابن عبد المطالب ابن عم النبي صلى الله عليه وسلم من قصيدة قالها في شأن يوم
بدر وما جرى له يومه من قطع رجله ومبارزته وهو حزة وعصى وهم المراد من
قوله ثلاثتنا ومات رضي الله تعالى عنه بالعصفراء وهم راجعون كذا في العيني
والشاهد في ثلاثتنا فانه بدل من نافي مكاننا وأزيروا مبسني للجهول ومضمهر
للكفار والمنائيا جمع منية على غير قياس لان قياسه المنايا وأصله المنائي
ببمعن فعل فيه ما أتى في التصريف (قوله أحدها المنع) لعدم الفائدة إذ
مضمير الحاضر في غاية الوضوح كما مر (قوله نحو حواضر بكم الازيد)
نظريه سم بأن زيد ليس بدل كل من ضمير الخطاب بل بدل بعض ويظهر
لي أنه لا يوجد مثال يكون فيه المستثنى بدل كل من المستثنى منه فتأمل (قوله
أو اقتضى بعضاً الخ) سكت عن بدل الاضرب فاقضى عدم الجواز فيه لكن
صرح الجاهلي يتجاوز ذلك كما نقله شيخنا (قوله نحو ولقد كان لكم الخ)
أو رد عليه أنه يلزم عليه انقسام العجاجة الى من يرجو الله ومن لا يرجوه
وليس كذلك ولذا زعم الأخفش أنه بدل كل والحواب أن الخطاب لمن
سبق خطابه بقوله تعالى قد يعلم الله المعوقين منكم الخ فوصفهم بالتعويق
وغیره من صفات الذم والموصوفون بذلك هم المخاطبون لهم من المماقين
وليس الخطاب لعجاجة فقط حتى يرد ما ذكره نقله الدونشري عن شرح اللباب
(قوله والآداهم) جميع أدهم وهو القيد والثلثة الغليظة والمناسم جمع
منهم بفتح الميم وسكون النون وكسر السين وهو خف البعير استعير هنا لقدم
الإنسان (قوله إيتاجك) أي فرحك استمالا السين والتاء زائدتان أو
للصيرورة (٢) أي أمات القلوب اليك أو صيرتها مائلة اليك قال سم وجرى في
قوله استمالا على الأكثر من مراعاة البدل والانتال استعملت وقوله
وسناؤنا) السناء بالمد كافي اليهب الشرف وبالقصر النور وقوله ظهرا جعله
شبيهاً بأمه صدر أحميا بمعنى الظهور ولا يبعد أنه اسم مكان مراد به الجنة لان
قائل هذا البيت النابغة الجعدي العجاني (قوله ولا يبدل مضمهر من مضمهر)
أي مطلقا لا لم يسمع وشققت أنت ومررت بد أنت تو كيد اتفاقا وكذلك

يلزم المحذور اه تصرف (فائدة) اجتمعت مع جماعة كثيرة من اهل العلم
 في بعض المسائل وأورد بعضهم سؤالاً في قوله صلى الله عليه وسلم أجمعاً أمة
 ولدت من سيدنا فهو من حرمة من يبرم منه حاصله انهم جئوا أن يكون
 أمة بالرفع على البداية من أي مع أن بدل المضمن معنى الشرط يجب ان يلى
 حرف الشرط كما أن بدل المضمن حرف الاستفهام يجب ان يلى حرف
 الاستفهام فسكت جميع الحاضرين بعد ذلك أجبته بأن يحل وجوب ايلاء
 بدل المضمن معنى الشرط حرف الشرط اذا وقع البدل بعد فعل الشرط أخذنا
 من الامثلة التي ذكرناها فاعجبهم ذلك غاية الإعجاب وقد خرج مما مر
 جواب آخر وهو ان ذلك قد يتخالف كما في آية الزلزلة (قوله ويبدل الفعل من
 الفعل) قال ابن هشام ينبغي أن يشترط الابدال الفعل ما اشترط لعطف الفعل
 على الفعل وهو الاتحاد في الزمان دون الاتحاد في النوع حتى يتوازن
 بجنتي تمس الى أكرمك (قوله تلم بسا) في كونه بدل كل من كل فظرفان
 الايمان المبني على الامام النزول وما يتحمل به البعض من أن المراد بآية انهم
 النزول بهم سبحانه ايزيفه أنه لا قرينة على ذلك فالمعجزة أنه بدل اشتمال (قوله
 كمن يصل البنا) أي معشر الكرام الذين لا يتخيب فاصدا الاستعانة بهم
 فاندفع ما قيل ان الشخص قد يصل ويستعين ولا يعان (قوله يستعين بنا)
 فيستعين بدل اشتمال من يصل لان وصول فاصدا الاستعانة يستعمل على
 الاستعانة فاندفع ما قيل ان الوصول قد لا يستعمل على الاستعانة وجعله
 الشاطبي بدل اضراب أو غلط فراجع ما قال شيخنا على القول بأن البدل
 من جملة أخرى وأنه على نية تكرارها مما مل فالتقياس أن الجزم بشرط
 مقتدر مع تقدير جواب آخر والعقد يد من يصل البنا يعن من يستعين بنا يعن
 اه (قوله يضاعف له العذاب) فهو بدل اشتمال من يلقى أئاما لان لقي
 الايام أن يستعمل له العذاب مضاعفا وهو يستعمل على المضاعفة فبأنه
 الغزى عن بعضهم من أن هذه الآية من بدل البكل لان لقي الايام هو
 مضاعفة العذاب غير ظاهري (قوله ان على الله الخ) الخطاب لرجل فاعبد
 عن مبايعة الملائكة وعلى خبر ان والله نصب بنزع الخافض وهو واو القبح
 وأن تبايعا اسم ان وتؤخذ بدل اشتمال من تبايعا وكرها في عول

(و يبدل الفعل من الفعل)

بدل كل من كل قال في البسيط
 باتفاق كقوله

متى نأذنا تلم بنا في ديارنا
 تتجد خطب اجزلا ونارا نأججا
 وبدل اشتمال على الصحيح

(كمن يصل البنا)

يعن (ومنه ومن يفعل ذلك
 يلقى أنا ما يضاعف له العذاب
 وقوله

ان على الله أن تبايعا
 تؤخذ كرها أو يتجى عطبايعا

مطلقاً شديداً صافى أى أحد كره أو حال أى كره أو هذا أسبب وقوله
 طائفاً ووجهه صفة قلصه ويحدو ويحرج ان تكلف تقدير الموصوف
 وبأول كره ما ناسه مقبول وهذا يعلم من كلام العيني الذى يرجح عليه
 شيخنا والعص (قوله ولا بدل بدل بعض) يفرق فى التصريح أن الشاطي
 أنتم ودم له يحوان تصدق ليعبد الرحمن برحمة لكن هل القارضى الله
 يحى بدل الاشتغال من الصلاة تشتمل على الصلوات فيه عدى وان
 افرده شيخنا بطر لا ان الظاهر أنه ليس مراده من التسمية ما يعنى استعمال
 الكل على حرته ولا مردان كل بدل بعض بدل شتمال (قوله والقياس
 منه) ومثله الشاطي يحوان تطعم يريد انكسره أكرهه (قوله تبدل الجملة
 من الجملة الخ) أى اذا كتب الناسه أو فى من الأولى سادى المراد على مثله
 الذى يوشى وأقره شيخنا والعرق بين بدل الفعل وبدل الجملة ان الفعل يتبع
 مفعله فى اعرابه لفظاً أو تقدير أو الجملة تتبع مفعله بالحلان كل له محل والا
 فإطلاق السعة عليها محار كذا فى التصريح قال فى المعنى حوز أو البقاء
 فى قوله تعالى منهم من كره الله كونه بدلاً من وصلناهم صلى بعض وردة
 بعض المتأخرين بان الجملة الاسمية لا تبدل من الفعلية ولم يعم دليل على
 امساح ذلك اه فى ابدال الفعل من اسم تشبه والعكس وابدال مفردين
 جملة وحرف من مثله أما فى قول خوزة ابره شام يجوز يد متق يحصى انه أو
 يحصى الله متق وأما الثانى خوزة أبو حيان وتعمل منه ولم يجعل له عوضاً
 فعمله فيما بدلاً من جملة ولم يجعل له عوضاً وأما الثالث فأنتم سيد وبه جعل
 مة أبعدكم أمكم اذ انتم الآية يعمل ان التسمية بدلاً من الأولى لا تو كذا
 والظاهر ما مر فى باب التوكيد اذ هذا من توكيد الصريح مع إعادة ما اصله
 (قوله يحوزكم بما تعلمون الخ) يجعله أممكم بما تعلمون وبه يبي الخ بدل من
 جملة أممكم بما تعلمون ولا يحصى أممكم الذى فى قوله واتقوا الذى أممكم
 بما تعلمون ولا محل له فإطلاق التبعية على ما عدها بخارجاً عن التصريح
 ودل الله مامبى والشسمى الملاقاة عليه بالمعنى العوى لا الاطلاق ومثل
 بالآية فى التصريح لبدل البعض وهو الظاهر لان ما علموه أعم من المصل
 الذى كور بعده ان يقال المراد به خصوص المصل فيكون عنما مراد به

ولا تبدل بدل بعض وأما بدل
 العاطف فقال فى التفسير ط
 حوزة سدوه وجماعة من
 الحوزة وادبائهم يقتضيه
 تسميه تبدل الجملة من الجملة
 يحوز أممكم بما تعلمون
 أممكم بما تعلمون وسبق وقوله

أقول لا ارجل لا تقيمن عندنا
وأجاز بن جني والزمخشري
والناظم ابدالها من المفرد
كقوله

الى الله أشكو وبالبدلية حاجة
والشام أخرى كيف يلقين
أبدل كيف يلقين من
حاجة وأخرى الى الله
أشكو هاتين الحاجتين
تعذر التماس وجعل منه
الناظم نحو عرفت زيدا
أبومن هو * خاتمة * في
مسائل متفرقة من التمهيل
وشرحه * الأولى قد تحدد
البدل والمبدل منه لفظا اذا
كان مع الثاني زيادة بيان
كقراءة نعمة وتري كل امة
جائبة كل امة تدعى الى كآها
بنصب كل الثانية فانما قد
اتصل م اذ كرسبب الجنب
* الثانية السكتة كون البدل
معتمدا عليه وقدر يكون
في حكم الماخى كقوله

ان السيوف غرورها ورواحرا
ترك هوازن مثل قمر
الأعضب * الثالثة قد يستغنى
في الصلة بالبدل عن لفظ
المبدل منه نحو احسن الى
الذي صحبت زيدا اى صحبة

المخصوص (قوله أقول لا ارجل لا تقيمن عندنا) التمهيل به لبدل الكل مبنى
على ان الامر بالشيء عين النهى عن ضده ومثل به في التصريح بـ بدل
الاشتغال وهو مبنى على ان الامر بالشيء يلزم النهى عن ضده قال الدماميني
لا تتبعين التبعية في البيت لجواز أن يكون مجموع الجمعتين هو المقول وكل
واحدة جزء المقول اه قال في التصريح وسبب تواتر اشتراط الضمير
في بدل البعض والشمال في الافعال والجملة تعذر ود الضمير عليها (قوله
ابدالها من المفرد) انما سمع ذلك لرجوع الجملة في التقديم الى المفرد كما
في التصريح (قوله أبدل كيف يلقين الخ) الظاهر أنه بدل استعمال
وكذا اى عرفت زيدا أبومن هو (قوله تعذر التماس) أشار بذلك الى
ان الجملة في تأويل المفرد والى ان الاستفهام تجبى قال الدماميني ويستعمل
أن يكون كيف يلقين جملة مستأنفة نبههم على سبب الشكوى (قوله
أبومن هو) أبومن هو من مضاف اليه وهو خبر والجملة بدل من زيد ابدل
استعمال للمفعول ثان لأن عرف انما يتعدى الى مفعول واحد (قوله سبب
الجنس) هو دعاء كل أمة الى قراءة كتابها (قوله كون البدل معتمدا عليه)
أى اعتمدا عليه ما بعده في الحالة التى له من تذكير وتأنيث وغيرهما نحو ان
زيد اعينه حسنة وان هندا جفت فاطر بهصب العين والجفن فأنت الخ
في الأول وقد سكر في الثاني ولولا ان المعتمد عليه في ذلك هو البدل لوجب
التذكير في الأول والتأنيث في الثاني اه دماميني وفي كلام البعض ان
الخبر عند اعتماد البدل للبدل وعند اعتماد المبدل منه للبدل منه وفيه نظر
الا ان براد يكون الخبر للبدل أن البدل هو الخبر عنه في المعنى فتأمل (قوله
ترك) فيه الشاهد فانه خبر أنه اعتمدا على المبدل منه والاعضاب بعين
مهمة فاضا م جملة فوحدة قوله ولد البقرة اذا طلع قرنه وقبل ما كسر قرنه وهو
أنسب بالمقام (قوله زيدا) يصح نصبه بدلا من الهاء المقترنة وجره بدلا
من الذى ورفع خبر مبتدأ محذوف قاله الشاعر على التوضيح (قوله ما فصل به
مذكور) اى مبدل منه مذكور قال شيخنا نقلا عن السيوطى وكذا غدير
الفصل يجوز فيه القطع أيضا نحو مررت بزيدا أخول نص عليه سيوطيه
والانخفص اه ونقل شيخنا السيد عن سم جواز قطع البيان والعطف وتقدم

زيدا * الرابعة مفعول به مذكور

جوار قطع النعت وهناك قوا يجوز قطع التوكيد (قوله وكان واقفاه) أي
مستوعبا لأنواعه (قوله وبعة) مفتح الزاء وسكون الموحدة موقفا ما أدى
من الطويل والقصر (قوله تغير قطعه) أي لأنه يستبدل بعض من غير
رابط كجاء الغي وسدائين طلات قول البعض محل التعيب إذا جعل محل
كله أن جعل بدل بعض حار الاتباع على أنه لا يتصور أن يكون بدل بعض
لأن الغرض أنه لم يسمعه طوف محذوف ثلاثة كس من الغاء على (قوله من
الأول) أي ما كان فيه البديل واقفا بالمبدل منه فيجوز فيه الأمر أن البديل
والقطع

في التداء

هو لغة المسماة بأي تلفظ كت راسم طالما طلب الأقبال بحرفه ثبت متاب
أدعو لمقوطة أو ممترو والمراد بالاقبال يشمل الأقبال الحقيقي والجازي
المعه ودية الأجابة كجاء نحو يا لله ولا يرد ياء لا تقبل لأن ما طلب الأقبال
لسماع التهيى والتهى عن الأقبال عند التوجه واعتراض نية حرف التداء
عن أدعوا بأن أدعوا خسر والتداء انتاء وأجيب بأن أدعوا قبل إلى الانتاء
واعتاد ينادى المميز وأما نحو يا جبال ويا أرض فقبيل أنه من باب الجحار
مشبهه ما ذكر بالميز في الاتقياد واستعارته في النفس له على طريق
الاستعارة بالكناية والتخييل ولما أن تقول من الجحار أن الله خلق لنا
حال الخطأ بغير إقرار يقع التداء الالاميز ودمرة التداء معتقبة عن وارثن
كساء كجاء الغزى (قوله ثم مع القصر) أي ثم أشهرها كسر التاء مع
القصر أي بالسنة لثالث وقوله ثم ضمها مع التاء أي ثم أشهرها ضمها مع التاء
وأقل التفصيل هنا ليس على بابه وقد تر بعضهم خبرا في الموضوعين أي ثم
كسرهما مع القصر بل الأول ثم ضمها مع التاء إلى الثاني هذا وقد أسلنا
في مجت علامات الاسم تنلاص المصباح أن في التداء لغة رابعة وهي ضم
مع القصر فقه (قوله واشتقاقه) أي أحسنه من مدى الصوت لثلاثهما
في المادة واحساسهما الاشتقاق بالاختلاف لا تلاو الماخوذوا شاحو منه
مغنى (قوله ولينادى الخ) في حاشية المعنى لسيوطي ما نصه حكى أبو حيان
أن بعضهم ذهب إلى أن حروف التداء أسماء أفعال تنقسم فخمير تنادى

وكن واقفاه يجوز فيه
البديل والقطع نحو مررت
برجل قصير وطويل ورعة
وإن كان غير راء عين قطعه
أن لم يسمعه طوف محذوف
نحو مررت برجال طويل
وقصير فان نوى مدطوف
محذوف من الأول نحو
احسنوا المواقف الشراك
بائه والهمز ما نصب
التنديدوا خواتم ما ثبتوا
في حديث آخر والله تعالى أعلم

في التداء

فيه ثلاث لغات أشهرها
كسر التاء مع المد ثم مع
القصر ثم ضمها مع المد
واشتقاقه من مدى الصوت
وهو جده يقال فلان أمدى
صوتاً من فلان إذا كان أبعد
صوتاً منه (ولينادى

فعلى هذا استكمات الهمزة أقسام الكامة لانها تأتي حرفا للاستفهام
وفعل أمر من رأى بمعنى وعدواها في ذلك انظار اه أى كعلى والمنادى
في عبارته بكسر الدال (قوله الناء) بحذف الباء والاستغناء بالهمزة
وكذا ما بعده (قوله أى البعيد) قال شيخنا الضابط في البعد ونسبته العرف
اه قبل انما نودى البعيد بالأدوات الآتية المشتملة على حرف المذللان البعيد
يحتاج في نداءه الى مد الصوت ليسمع وهو ظاهر في غير أى به صر الهمزة
(قوله من هو كائن) هذا حل معنى لاجل اعراب حتى يقال ان الشارح
حل عبارة المتهم على ما يجتمع عند البصر بين وهو حذف الموصول وبعض
المسئلة مع انه لا ضرورة الى ذلك في عبارة المتن لجواز كون السكاف اسمية
بمعنى مثل معطوفة على الناء (قوله أو ارتفاع محل) أراد به ما يعم المحل الحسى
والمحل المعنوى الذى هو الرتبة بقرينة تمثيله لارتفاع محل المنادى بنداء
العبد له (قوله ثم هيا) قبل هي فرع أيا بادل الهمزة وقيل أصل
فليست هاؤها بلام همزة أو كلامه محتمل للقواين وان كان الى الثاني
أقرب ولزيادة آخر فهم ما عن ياتان فهم ما دلالة على زيادة بعده مناداه ما عن
منادى يا (قوله وأههما) أى باعتبار الحال كما يدل عليه بقية كلامه
(قوله تدخل في كل نداء) ولا يقدر عند الحذف سواها (قوله فى الله تعالى)
أى لفظ الله تعالى مدلوله عن كل ما لا يليق وكما تعين في لفظ الجلالة تعين
في المستغاث وأيم أو أيها لان الأربعة لم يسمع نداءها الا بالبعدها حقيقة
أو تنزيلا لانه غير لازم (قوله ووالمن نذب الخ) قال الرضى وقد يستعمل
في النداء المحض وهو قبل اه وقال في المغنى أجاز بعضهم استعمال وا
في النداء الحقيقي (قوله واولداه) فوا حرف نداء رتبة وولداه منادى مبني
على ضم مقدر على آخره منع من ظهور اشتغال المحل بحركة المناسبة
والأنف للندبة والهاء للسكت (قوله وهويا) أخذ هذا الحصر من قوله
قبل ووالمن نذب أو يا (قوله وقت فيه الخ) فصدر ذلك بعد موت عمر دليلا
على انه منسوب وليس الدليل الألف لانها تلحق آخر المستغاث والمتعجب منه
كما يأتي أفاده من (قوله فان خيف اللبس الخ) فتقول عند قصد نذبة يزيد
الميت ويحضر تلك من اسمهم يدواز يدوا يزيدا ولو اذلوأيت يسا لتبادر الى فهم

النداء (أى البعيد) (أو) من هو

(كالنداء) لنوم أو سهو أو

ارتفاع محل أو انخفاضه

كنداء العبد له وهكسه

من حروف النداء (يا) (أو) (أى)

بالسكون وقد تم نداءه من هنا

(وآ كذا أيا ثم هيا) وأههما يا

فإنها تدخل في كل نداء وتعين

فى الله تعالى (والهمز)

المقصود (للدانى) أى

القريب نحو أزيد أقبل

(ووالمن نذب) وهو المنفجع

عليه أو المنوجع منه نحو

وولداه واراساه (أو يا) نحو

يا ولداه ياراساه (وغبروا)

وهو يا (لدى اللبس اجتنب)

أى لا تستعمل يا فى الندبة

الا عند أمن اللبس كقوله

جاءت امرأ عظيماء فاصطبرت له

وقت فيه بأمر الله يا عيمرا

فان خيف اللبس تعينت وا

السامع المقتصدت النداء (قوله من حروف نداء البعيد أي الخ) هذا
مكرر مع قوله سابقا وقد عتد منه زمته إلا أن يقال أعاده ليؤيد به مقوله من
التسهيل أو توطئة لقوله فجملة الحروف ثمانية (قوله ذهب المبرد الخ) انظر
ماذا يقول في أي وآخذ الهمزة في ما هل يجعلها ما للبعيد أو للقريب أولها ما
فإن أراد به قوله وای والله همزة للقريب مقصورة ورتين وعتد ورتين فلا إشكال
ونظير ذلك يقال فيما نقله عن ابن برهان (قوله على أن نداء القريب بما للبعيد)
أي في غير ضرورة تنزيه منزلة البعيد بقرينة قوله يجوز تو كيدا اذ عند
التنزيل المدكور لنا كيدا قلخص أنه يجوز نداء القريب بما للبعيد
لأنه كيد وللتنزيل والمراد تو كيد النداء أي ناديا بالامر الذي يتلوهم جندا
كما أمده في السكتاف (قوله وعلى منع العكس) أي لعدم تأني التوكيد
في صورة العكس ومحل منعه إذا لم ينزل البعيد منزلة القريب والجار
نداءه بما للقريب ادلا منع منه جند كما قلنا سم (قوله قد يعرى من حروف
النداء لفظا) وإن لم عليه حذف النائب والمثوب عنه فقد قال الدماميني
لأنه أن العوضية تنافي الحذف بدليل إقام الصلاة اه وقال بعضهم بالتثنية
لا عوض عن الفعل لكن لما وقعت في محله أشبهت العوض اه أما حذف
النداء رتبة حرف النداء وذهب ابن مالك إلى جوارزه قبل الامر والنداء
واستتمد على ذلك وجه الدماميني جوارزه قبل الامر والنداء بانهم ما مظنة
النداء وقوعه معهم ما ككثير من التخفيف معهم ما بالحذف وذهب
ابو حيان إلى منعه والله بان الجمع بين حذف فعل النداء وحذف المنادى
اجحاف ولم يرد بذلك معجم من العرب وبإلى المشاهدة للتثنية كهي قبلت
ورب وحيد أعلى ما صرح به في التسهيل وعلا في شرحه بان مولى يأجر هذه
الثلاثة قد يكون وحده ولا يكون معه منادى ثابت ولا محذوف (قوله نحو
يوسف اعرض عن هذا) أشار بتعدد الامثلة إلى أنه لا فرق بين أن يكون
المنادى مفردا أو مضاعفا أو شبيها به ولا فرق في المنفرد بين أن يكون مقصور
النداء له أنه كيوسف أو وصلة لنداء غيره كأي ولا بين أن يكون معربا قبل
النداء كك يوسف أو مبتدأ قبله كمن أو معرقة قبله في بعض الاحوال ومبتدأ
البعض الآخر كأي هذا ما طهر لي وأما ما ذكره البعض فلا يتم كما يؤخذ من

تبيين أن الأول من حروف
نداء البعيد أي همزة الهمزة
وسكون الياء وقد عتد في
التسهيل لجملة الحروف
حيث ثمانية الثاني ذهب
المبرد إلى أن يارها للبعيد
وأي والله همزة للقريب
ويأها وذهب ابن برهان
إلى أن يارها للبعيد
والله همزة للقريب وأي
للتوسط والجمع واحد
على أن نداء القريب بما للبعيد
يجوز تو كيدا وعلى منع
العكس (وعر مشوب
ومضمر وما جاء متغائرا قد
يعرى) من حروف النداء
لفظا (ما علم) نحو يوسف
اعرض عن هذا استغفر
لكم أيما التثان

قر رثاه فاعلم ان المنادى في المثال الاخير وهو من مفرد لانه اسم موصول
لا شبهه بالماضي لانه لم يعمل فيما بعده ولم يعطف عليه ما بعده فهو مبنى على
ضم مقدر كما قاله سم (قوله ان أدوا الى عباد الله) أى أدوا الى الطاعة يا عباد
الله وهذا أحد وجهين الثاني ان عباد الله مفعول أدوا كقوله فارس
معنا بنى اسرائيل ولا شاهد فيه حينئذ (قوله مع المضمير) أى اقله ندائه (قوله
والمتعجب منه) نحو قواهم باللاء والعشب اذا تعجبوا من كثرتهم (قوله الامع
الله) لان نداءه على خلاف الاصل لوجود ال فيه فلوحذف حرف النداء
لم يدل عليه دلائل افاده سم (قوله والمتعجب منه) لانه كاستغاث لفظا وكما
(قوله المنادى البعيد) أى سقيقة أو تزيلا لان مد الصوت معه مطلوب
ليسمع فيجيب والحذف ينافية (قوله والصحيح منه مطلقا) ظاهره ان الخلاف
جارى في مطلق الضمير وليس كذلك بل الخلاف في ضمير المخاطب فقط واما
ضمير المتكلم والغائب فنداءهما ممنوع اتفاقا كما في التصريح فلا يقال
يا أنا ولا يا هو ولا ير دانه سمع يا هو يا من لا هو الا هو لان هر في مثله اسم للدات
الاعلى لا ضمير اه ويمكن دفع الاعتراض بأن مصب الصحيح المنع في عبارته
الاطلاق أى والصحيح منع نداء المضمير حالة كون المضمير مطلقا عن التقييد
بكونه ضمير متكلم او غائب فيكون مقابل الصحيح المنع حالة كون الضمير مقيدا
بذلك ويمكن أيضا أن يفرض كلام الشارح كالمصنف في ضمير المخاطب
فقط ويكون معنى قول الشارح مطلقا سواء كان ضمير رفع أو نصب اخذنا
مما بعده او يكون معناه نثرا او نظما اخذنا مما بعده أيضا فاعرف ذلك (قوله
وشذبا يا اياك قد كفيتمك) جعل بعضهم يافيه للتنبيه وايا فاعول فعل محذوف
يفسر المذكور (قوله يا أبجر) بموحدة فخيم فراء قال في القاموس الابجر
الذى خرجت سرته والعظيم البطن وقد بجر كفرح فيها اه وتماه أنت
الذى طلقت عام جعسا وجعل بعضهم يافيه للتنبيه وأنت الاولى مبتدأ
وأنت الثانية تأكيدا والموصول خبرا (قوله أى التعرى) أى المفهوم من
يعرى ولم يقل أى التعرية مع انها مصدر يعرى لان التعرى أوفق بتد كبير
اسم الإشارة (قوله فى اسم الجنس) أى المعين كاسمياني فى الشرع (قوله
والمشارلة) اعترض بان سنده ان يقول والمشارية واجيب بان فى كلامه حذف

أن أدوا الى عباد الله ونحو خبرا
من زيد أقبل ونحو من لا يزال
محسنا أحسن الى اما
الندوب والمستغاث والمضمير
فلا يجوز ذلك فيم بالان
الاقول بطلب فيهم مامة
الصوت والحذف ينافية
ولتقويت الدلالة على النداء
مع المضمير تنبيه ان الاول
عند التسهيل من هذا
النوع اعط الجلالة والمتعجب
منه ولفظه ولا يلزم الحرف
الاعم الله والمضمير والمستغاث
والمتعجب منه والندوب وهذا
فى التوضيح المنادى البعيد
وهو ظاهر * الثانى أفهم
كلامه حذوا ونداء المضمير
والصحيح منه مطلقا وشذ
نحو يا اياك قد كفيتمك وقوله
يا أبجر ان أبجر يا أنتا
(وذالك) أى التعرى من
الحروف (فى اسم الجنس
والمشارلة) قل ومن يمتعه
فيهما

مضاف أي واقتطع المشار له من حيث انه شار له وهو اسم الإشارة وبناه
 معطوف على الجنس أي واسم المشار له أي الاسم الذي عليه من حيث انه
 مشار إليه وظاهر كلامه هو ان هذا اسم الإشارة مطلقاً وقيد الشاخص بغير
 المتصل بالخطاب (قوله أصلاً ورأساً) العطف لتوكيد والمراد به لا يتغير
 بالقلة فقط وإنما قول البعض المراد بجمعه اسماً منع القياس عليه وجمعه رأساً
 منع روده وهو مع ما به من التخصيص مردود بما سيفيده الشارح من
 اعتراض المناهضين بالورود حيث قال ومذهب البصريين المنع فيما وحمل
 ما ورد على شذوذ أو ضرر (قوله الحرق كرا) أصله يا كروان رخم تحذف
 النون وحذفت معها الالف لتسكروا لينتاز إذا ساكنة أمكنه لا أربعة قال
 الناطم ومع الآخر أحسن الذي لا الخ ثم قلت الواو والفاء المحركة هما وأفتاح
 ما قد اها وتعامه ان النعام في القراء وهو مشدود لي يضرب لمن تسكر وقد تواضع من
 هو أشرف منه أي أخفض يا كرا عطفك للصبيان من هو أكبر والطول عتفا
 منك وهو النعام قد صيدت تصريح بزيادة (قوله واقفد تخنوق) مثل يضرب
 لكل مضطرب وقع في شدة وهو يخنق بافتداء نفسه بما له اه تصریح (قوله
 واصح ايل) مثل يضرب لمن يظهر الكراهة للشيء أي صريحاً اه تصریح
 ولو قال أي ائت بالصبح أو تبدل بالصبح لسكن أو ضح (قوله توبى جبر) قاله صلى
 الله عليه وسلم حكاية عن موسى عليه الصلاة والسلام حين فرج الحجر بتوبه
 حين رضع عليه وذهب ليغتسل وكان رخاماً كما في الفارسي (قوله إذا هملت
 عبي) أي أسالت الدموع لها أي لاجل المحبوب وبجملتك خبر مقدم ولوعة
 مبتدأ مؤخر وهذا امتداد وفيه الشاهد قال البعض ويحتمل ان يكون مبتدأ
 ولوعة بدل أو عطف بيان وحينئذ لا شاهد فيه اه وما بعده متذكّر
 الإشارة مع تأنيب لوعة (قوله قومي لهم) قومي خبران ولهم متعلق بعله
 الموصول وهي وصه راني ~~كون~~ قد فصل بين العامل والمفعول بأجنبي
 للضرورة واعتصم أي استتمك (قوله ذا الرعوا) أي يا ذا الرعوا أروع
 أي اسكب عن دواحي الصبا السكافاً (قوله ويجعل منه قوله تعالى الخ)
 لم يقل وقوله تعالى لان ما ذكره أحد أوجه منها ان هؤلاء بمعنى الذين خبر أنهم
 (قوله على شذوذ) أي في التفرؤ ضرر أو في النظم (قوله ولحنوا المتنبي)

أصلاً ورأساً (ما صر عاده)
 بالذال المعجمة أي لائمه على
 ذلك فقد سمع في كل منهما
 ما لا يمكن رده جميعه فمن ذلك
 في اسم الجنس قواهم أطرق
 كرا واقفد تخنوق وأصبح ليل
 وفي الحديث توبى جبر وفي
 اسم الإشارة قوله
 إذا هملت عبي لها قال صاحب
 بثلث هذه الوجة وضرام
 وقوله
 ان الا ول وصفه واوصى لهم
 فهم هدا اعتصم تان
 من عاد الك محذولا وقوله
 ذا الرعوا ليس بعد اشتغال
 الرأس شيئا الى الصبا من
 سبيل * وجعل منه قوله تعالى ثم
 أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم
 وكلاهما عند الكوفيين
 مقبوس مطرد ومذهب
 البصريين المنع فيما وحمل
 ما ورد على شذوذ أو ضرورة
 ولحنوا المتنبي في قوله

قد يمنع التلحين بأن المنفى كوفي ومنه ب الكوفيين جواز حذف حرف
 النداء من اسم الإشارة قاله الدماميني (قوله هـ ذى) أى ياهذى وجعله
 بعدهم مفعولا مطلقا أى برزت هذه البرزة وحينئذ لا شاهد فيه ورده
 الناظم بأنه لا يشار إلى المصدر على طريق المفعول المطلق إلا من عتيا بذلك
 المصدر فتوضر به ذلك الضرب لكن تقدم في باب المفعول المطلق أن غير
 الناظم لا يشترط ذلك فهجت أى أثرت رسيما أى هما وتمامه * ثم انصرفت
 وما شفيت نسيما بنون مفتوحة أى بقيمة النفس (قوله اذ لم يرد إلا فى الشعر)
 أى لم يرد فى إلا فى الشعر فلا ترد الآية لقبولها التأويل (أذهو محل الخلاف)
 يقتضى أن غير المعين يلزمه الحرف اتفاقا وليس كذلك فقد صرح المرادى بأن
 بعضهم أجاز حذف الحرف معه أيضا بخروج جلا خذ يدى وإجاب بعضهم
 بتجعل آل فى الخلاف للهد والمهد والخلاف بين البصريين والكوفيين فغير
 المعين يلزمه الحرف اتفاقا منهما وهذا لا ينافى حكايته قول فيه عن بعض النحاة
 وإنما يصح هذا الجواب إذا كان البعض الجيز من غير الفريقين فراجعهم
 (قوله على أن الحرف يلزمه) أى على الصحيح لما مر عن المرادى خلافا لما يوهمه
 كلام الشارح من أن لزومه الحرف متفق عليه (قوله وإن المعرف لـ) إنما
 نى لوقوعه موقع السكاف الاسمى فى نشوء أدعول المشابهة لفظا ومعنى لسكاف
 الخطاب الحرفية ومما ثلثه لها أفراد تعريفا وإنما احتجج إلى قولنا المشابهة
 لفظا ومعنى لسكاف الخطاب الحرفية لأن الاسم لا يبنى إلى المشابهة الحرف
 ولا يبنى إلى مشابهة الاسم المبني وخروج بقولنا ومما ثلثه لها أفراد وتعريضا
 المضاف والشبيه به لأنهم لم يسموا إلا السكاف الاسمى أفرادا أو انكسرة غير
 المقصودة لأنهم لم يسموا لها تعريضا وجعل السكاف البناء المشابهة لسكاف
 ذلك الخطاب والأفراد بلا واسطة ويرد عليه وجود هذه العلة فى التسمية غير
 المقصودة مع عدم بنائها وبني على حركة للاعلام بأن بناءه غير أصلى وكانت
 ضمة لأنه لو بنى على الكسرة لانتبس بالمنادى المضاف إلى ياء المتكلم عند
 حذف يائه كقائه بالكسرة أو على الفتح لانتبس به عند حذف ألفه كقائه
 بالفتحة قاله الفاكهي وأورد عليه أن المنادى المضاف للياء يجوز فيه الضم
 عند حذف يائه فلا يتصل الفرق وإجيب بأنه قليل فلا يظن رايه (قوله

هـ ذى رزت أنا فهجت رسيما
 والاضاف انما يسم على اسم
 الجنس لا كثرته نظما ونظرا
 وفصر اسم الإشارة على
 السماع اذ لم يرد إلا فى الشعر
 وقد صرح فى شرح الكافية
 بموافقة الكوفيين فى اسم
 الجنس فقال وقولهم فى هذا
 أصح * تنبيهه * أطلق هنا
 اسم الجنس وقيدته فى التسهيل
 بالمبنى للنداء اذهو محل الخلاف
 فأما اسم الجنس المفرد غير
 المعين فتقول الأعمى يار جلا
 خذ يدى فخص فى شرح
 الكافية على أن الحرف يلزمه
 فالجاسم أن الحرف يلزم
 فى سبعة مواضع المندوب
 والمستغاث والمنعجب منه
 والمنادى البعيد والمضمر
 ولفظ اجلالة واسم الجنس
 غير المعين وفى اسم الإشارة
 واسم الجنس المعين ما عرفت
 (وابن المعرف)

لننادي) ليس بتعديلي لأن موضوع المسئلة أن الكلام في أحكام النادى
 وأخره عن قوله المعروف ضرورة أغزى (قوله ورفع) أى رفع نظيره على
 ما قاله الغزى والمراد رفعه في غير النداء أو المراد رفعه على فرض إعراب وإلى
 هذا يشير قول الشارح على ما يرفع، ولو كان هو يرفع فمعنى يقال الرفع إعراب
 فيه فى قوله وابن (قوله على ما يرفع) من حركة ظاهرة أو مقترنة أو حرف
 (قوله سابقا على النداء) كالم والأصح، فأنزه على تعريفة بالعلمية وازداد
 بالنداء وتوضوحه وقيل سلب تعريفة بالعلمية وتعرف بالنداء ورتبه الساطم
 ببدء ما لا يمكن سلب تعريفة كلفظ الجلالة واسم الإشارة فانه مما لا يقبلان
 التكثير (فإن قلت) اعلم إذا أريد إضاقة ما الفرق (قلت) ليس المقصود من
 الإضافة أن تعريف المضاف أو تخصيصه فلما أضيف معناه التعريف كانت
 الإضافة لغوا وليس المقصود من النداء التعريف بل طلب الاصطفاة لا
 حاجة إلى تنكير النادى إذا كان معرفة سم (قوله بسبب المقصود) أى قصد
 المنكر بعينه وقوله والاقبال أى إقبال المكمل على النادى أى إختائه الكرم
 نحوه وليس المراد إقبال النادى على التكمل كقديتهم لتأخره عن النداء
 فيلزم ~~دون~~ الكملة على النداء غير معرفة وتوقف تعريفا على إقبال
 النادى حتى أنه إذا لم يقبل بحيث الكلمة على تنكيرها وهو باطل والعطف
 من عطف الملازم قل الدما يبنى التعريف لم يحصل بمجرد المقصد والاقبال
 بل بما مع كون الكلمة متاداة بدليل انتضائه فى أن ترجع له علم مع وجود
 المقصد والاقبال وحيد فتقول الشارح بسبب المقصد والاقبال أى مع كون
 الكلمة متاداة قوله المركب المزجى المراد به ما يشتمل العددي كخمس عشر
 لأنه أيضاً من المفرد نعم أجرى ~~شقوق~~ اثني عشر واثني عشر مجزئ
 المضاف كما سيأتى فى الشرح قوله والثنى والمجوع (الظاهر كقول البعض
 أن نحو يازيدان ويازيدون من التكررة المقصودة لا من العلم لأن العلمية تزيل
 ادلايتى العلم ولا يجمع إلا بعد اعتباره ~~ببره~~ ولهاذا دخلت عليه ما أل
 فتعريفهما بالمقصد والاقبال (قوله وياقضى) يحذف الثنوين اتفاقا
 لحديث البشاء وأنبأ النبأ إذا لموجب لحذفها قوله الخليل وذهب المبرد
 إلى أن النبأ تحذف لأن النداء دخل على اسم مثنون محذوف أنبأ فيبقى

النادى المفرداه على الذى

فى رفعه قد عهدا
 أى إذا احتجج فى النادى
 هذان الأمران التعريف
 والامرافة ببنى على ما يرفع
 به لو كان هو بأوسواء كن
 ذلك التعريف سابقا على
 النداء نحو يازيدان أو عارضا
 فيه بسبب المقصد والاقبال
 وهو التكررة المقصودة نحو
 يارجل اقبل تريد رجلا معنا
 والمراد بانفرد هذان أن لا يكون
 مصافا ولا شبيهاه كفى باب
 لا يفيد دخل فى ذلك التركيب
 المزدج والثنى والمجوع نحو
 يامعدى كرب ويازيدان
 ويازيدون وياهندان
 ويارجلان وياساودون
 ونحو ياموسى وياقضى خمسة
 مقدرة بقبساته الأولى
 نزل فى اسمها

حذفه سبحانه وتعالى وتقدر الضمة في محل الخلاف بينهما اذا لم يصر بحذف
 الباء اذا اصل واحد والا ثبتت الباء اتفاقا كما في مراسم فاعل من أرى قاله
 في التسهيل (قوله ويجوز نصب ما وصف) أي بمفرد معرف أو منكر أو جملة
 أو ظرف أي جواز ارجح بل أوجبه كثيرا هذين إلى أنه من شبهه المضاف
 كما يفيد قول الهمع أما الموصوفة بمفرد أو جملة أو ظرف فنشبهه المضاف
 فنصب وحوز الكسائي فيها البناء اه وصلى هذا لا يختص الشبيه
 بالمضاف بما عمل فيما بعده أو عطف عليه ما بعده ويؤخذ من التصريح
 أن الاحوال ثلاثة وأنه يجب النصب في حال ورود النداء على الموصوف
 وسفقه بان يطرا النداء بعد الوصف بالصفة لانه حينئذ من شبهه المضاف
 ويجب البناء في حال ورود الوصف بالصفة على النداء بان يطرا بعد النداء
 فيكون المنادى الموصوف وحده وهو مفرد مقصود ثم يرد الوصف ويجوز كل
 في احتمال الامرين واستشكل الدماميني جواز وصف المنادى المقصود
 بالجملة والظرف والندكرة مع انه معرفة والثلاثة لا يوصف بها الا النكرات
 قال وغاية ما يتجمل له ان هذا المنادى كان قبل النداء فمكة فيصح وصفه
 بجميع ذلك وقد تدر انه وصف ما قبل النداء ثم جاء النداء داخل على
 الموصوف وصفته جميعا لا داخل على المنادى فقط ثم وصف بعده اه وجوابه
 المذكور انما يتم على النصب وأجاب في التصريح بان يغتفر في المعرفة
 اطارئة ما لا يغتفر في الاصلية ثم نقل عن الموضع ان الجملة أي في نحو
 يا عظيم يا رجي لكل عظيم حال من الضمير المستتر في الوصف لانعت في حالة
 النصب لانها حينئذ جملة فيما بعده اها قال فهو من الشبيه بالمضاف وفيه ردة
 على ابن مالك حيث جعل الجملة نعتا اه قال شيخنا وغرض الشارح بقوله
 ويجوز نصب الخ التنبيه على ان كلام المصنف هنا مقيد بعدم الوصف
 (قوله هجت) أي أثرت والعبرة الدمع (قوله قيد في التسهيل) هذا التقييد
 مأخوذ من قول المصنف في الاستغناء اذا استغبت اسم منادى خفضا باللام
 فها هنا مقيد بما سيأتي أفاده سم (قوله اجراءها مجرى المضاف) أي
 اشبهها به في الصورة (قوله واتوا انضمام ما بينه و قبل النداء) فان قيل المبنيات
 انما يحكم على محلها فلا يقدر فيها فالجواب ان المقدرة هنا حركة بناء لا حركة

ويجوز نصب ما وصف من معرف
 بقصد واقبال وحكاية في شرحه
 عن الفراء وأبده بما روى
 من قوله صلى الله عليه وسلم
 في سجوده يا عظيم يا رجي لكل
 عظيم وجعل منه قوله * أدارا
 بحزوى هجت للعين عبرة *
 الثاني ما أطلقه هنا قيده في
 التسهيل بقوله غير مجرور
 باللام للاختلاف من نحو
 يا زيدا مرروا نحو يا للماء
 والعشب فالكل منهم ما مفرد
 معرف وهو معرب الثالث
 اذا ناديت اثني عشر واثني
 عشرة قلت يا اثنا عشر
 ويا اثنا عشرة بالالف وانما
 بنى على الالف لانه مفرد
 في هذا الباب كما عرفت وقال
 الكوفيون يا اثني عشر
 ويا اثني عشرة بالياء اجراء
 له ما مجرى المضاف (واو)
 انضمام ما بينه و قبل النداء

اعراب اه فارضى اى وحركة البناء لا تكون محلبة لانها ليست من مقتضيات العامل والحركة المحلبة من مقتضياتها فانحصرت في حركة الاعراب (قوله مابوا) اى اوحكموا كما سيذكره الشارح (قوله في لغة الحجاز) راجع لحزام فقط اى وامانى لغة تميم فهو ومعرب فيكون له حاة انداء مبياعا على الصم بناء مجتدا (قوله وليجرب مجرى ذى بناء مجتدا) يحتمل ان المراد مجرى مجراه في كوه في محل نصب وعلى هذا يرجع اسم الاشارة في قول الشارح ويظهر اثر ذلك الى ما ذكر من نسبة القسم ونصب المحل ويحتمل ان المراد مجرى مجراه في جواز رفع تابعه ونسبه كما اشار اليه العارضى وعلى هذا كفى ينبغي للشارح ان يسطر قوله ويظهر اثر ذلك في تابعه ويقتصر على قوله فتقول يا سيدويه العالم الخ فتدبر (قوله برفع العالم) اى مراعاة اسم القدر ونسبه اى مراعاة محل النبوذ ولم يجز مراعاة لكسرة البناء لانها لا صلتها بعيدة عن حركة الاعراب بخلاف القسم فله لغرضه يما شتهت حركة الاعراب العارضة بالعامل المتأصلة في التبوذية والطلاق الرفع على حركة اتباع فيه مسامحة لان التحقيق انه حركة اتباع (قوله والمحكى كالبنى) مقتضاء ان المحكى ليس ببنى وهو مذهب السيد واهدا جعل اعرابه تقدير يا هو اوجسه مما في التصريح انه بنى ويمكن تفسير البناء في كلامه بما قبل الاعراب فيشمل الحكاية فيرجع الخلاف لفظيا فانهم ومعنى كوه كالبنى انه يبنى على ختم منوى ويرفع تابعه وينصب (قوله والمضاف) اى لغرضه غير الخطاب اما المضاف اليه فلا ينادى فلا يقال يا غلاما لا استنراة اجتماع التقيضين لاقضاء النداء خطاب الغلام وازادته الى غير الخطاب عدم خطابه لوجوب تغاير التضييق واستماع اجتماع خطابين لشخصين في جملة واحدة فاما الدنو شري تسلا عن للتوسط وهو اول مما ذكره البعض (قوله يا غلاما والموت خطابه) قال البعض الواو استثنائية ليصح كونه مثالا للسكره الغير المقصودة ان لو جعلت حالية لكن من امثلة الشبه بالمضاف لا مما نحن بمسده اه وفيه ان المعنى على الحالية لا على الاستثناء فالأولى عندي انه من شبيه المضاف لا من المفرد وان يرجع عليه الشارح وغيره لما عرقه فتدبر (قوله ايارا كما عارضت قبلن)

كسبويه وحزام في لغة الحجاز وخسة متر (وليجرب مجرى ذى بناء مجتدا) ويظهر اثر ذلك في تابعه فتقول يا سيدويه العالم برفع العالم ونسبه كما تفعل في تابع ما يجتدب ماؤه فهو يا زيد العاضى والمحكى كالبنى فتقول يا نابط شرا انداء والقدام (والعرد المتكورو والمضاهة وشبهه نصب عاد ما خلافا) اى يجب نصب المتأدى حدها في ثلاثة احوال الاول التكررة غير المقصودة كتقول الواو يا غلاما والموت خطابه وتقول الاغنى يا رحلا خديدي وقوله ايارا كما عارضت قبلن وعن المازني اه

تتأمله * ثم أملى من نجران أن لا تلاقيا * أصل اما ان ما فاد غمت ثون ان
الشرطية في ميم ما الزائدة وعرضت اى أثبتت العرض وهى مكة والمدينة
وما بينهما ما ونجران بلد باليمن تنصريح (قوله أحوال وجود هذا النوع) أى
نداعف غير انقصود مدعيان أن نداعف غير المعين لا يمكن (قوله وعن ثعلب اجازة
الضم) فيه تورك على قول الناظم عاد ما خلافا الا أن يقال المراد خلافا
معتداه أو عاد ما فى الجملة (قوله ما اتصل به شئ من تمام معناه) أى مقومه
بان يكون معمولاً أو موطوفا قبل النداء كإيفاده كلام التسهيل وصرح به
فى التنصريح أو نعتا على ما مر من الخلاف فالوصول نحو ما من فعل كذا
من المفردة قد تضمنه كفايهم والمعمول اما سرفوع أو منصوب أو مجرور
واهاذا عند الامثلة (قوله وما يطالع الجبال) هو معرفة بدليل نعتة بمعرفة ولا
يقال موصوفه المقدر مكررة لانه تتوسى باقامته مقامه ولذلك كان هو المتأدى
دون الموصوف المقدر قاله الشنوائى ثم نقل عن الرضى جواز نعت يفاعت
النكرة المقصودة ونسبك به وكذا عن الشيخ خالد قال ~~يكون التعريف~~
مجدداً قال وينبغي ان نعت شبهه المضاف كذلك (قوله فيمن سميت به بذلك)
أى حاله كونه مستعملا فيمن سميت به مجموع المعطوف والمعطوف عليه فيجب
نصبه ما لا طول بلا خلاف الاول لشبهه بالمضاف والثانى لعطفه على المنصوب
(قوله ويمتنع فى هذا ادخال يا الخ) أى لان ثلاثين جزء لم حينئذ كشمس
من عبد شمس والمخالف نظر الى الاصل المنقول عنه (قوله نصبتهما أيضا)
أى وجوبا أما الاول فلا نه ~~نكرة~~ غير مفصودة وأما الثانى فللعطفه على
المنصوب (قوله وان كانت) اى الجماعة معينة الخ قال الحفيد الظاهر أن
هذا الحكم الذى قاله محله فيما اذا أريد به ثلاثة ثلاثة معينة وثلاثين
ثلاثون معينة وانما قلت ذلك لان المتأدى انما يبنى اذا كان مفردا المعين
وكذا لا يجوز فى تابعه الوجه ان اذا كان مع ال الا اذا أريد به معين أما اذا
أريد بالجمهور معين فلا يستحق كل منهما ما ينسأ بل الظاهر فيه نصبهما كالأول
سمى رجل بثلاثة وثلاثين سم (قوله نصبتهما الاول) اى لانه نكرة مفصودة
تصريح (قوله وعرفت الثانى) قال فى التنصريح وجوبا لانه اسم جنس
أريد به معين فوجب ادخال أداة التعريف عليه وهى ال ه ولم يكن

أحوال وجود هذا النوع * الثانى
المضاف سواء كانت الاضافة
محمضة نحو ربنا اغفر لنا أو
غير محمضة نحو يا حسن الوجه
وعن ثعلب اجازة الضم فى
غير المحمضة * الثالث الشبيه
بالمضاف وهو ما اتصل به شئ
من تمام معناه نحو يا حسنا
وجهه وما يطالع الجبال
وبارقيقا بالعباد وبالثلاثة
وثلاثين فيمن سميت به بذلك
ويمتنع فى هذا ادخال يا على
ثلاثين خلافا لبعضهم وان
ناديت جماعة هذه عدتها
فان كانت غير معينة نصبتهما
أيضا وان كانت معينة ضممت
الاول وعرفت الثانى بال

بحرف النداء لانه لم يشره وقضية التعايل امتناع ياز بدور رجل وهو ما تنه
 السيوطي من الاحفش ونقل من المبرد الجواز قال سم وقياس قول المبرد
 الجواز في مسئلة تابدون آل (قوله ونصبته) اى عطا على محل الاول أو
 رفعت اى عطا على لفظه والوجهان مأخوذان من قول المصنف الآتي
 وان يكن معيوب آل مانقا * فقيه وجهان ورفع يتنق
 (قوله ويجب ضمه) قال شيخنا اى بناؤه على ما رفعه فلا يرداه يني على
 أو اوه ولو قال يجب بناؤه على الواو لسكن أوضح (قوله وتخريده من آل)
 لانه لا يجمع بين ياو آل الا مع لطف الجلالة والجملة المحكية المستدرة بآل
 يأتي (قوله مردود) كما اظهر مردودان ليطابق الخبر المتددا وهو منع
 وتخيري ويكن أن يقرأ تخيير بالنصب على انه مفعول معه أو يقتدر الواحد
 منهم ما جبر على حذف جماعته ما وامت جماعته واض وهذا الجواب
 أولى لايم ام ما قبله أن ابن خروف لو قال بأحد الأمرين ولم يجمع بينهما لم يرد
 عليه وليس كذلك ما هم ووجه رد الاول ان الثاني ليس جزء علم حتى يتنق
 دخول يا عليه ووجه رد الثاني انه اسم جنس أريد به معين فيجب نعره بآل
 لما تقدم لا أنه مخبرية ولا بعض دنا كلام لا يساوى التعرض له ويؤخذ
 رده عما تقدم فاسأل (قوله وامانه فائدة) هي طلب الاقبال وعلم من
 كلامه ان شرط الحذف هو الدلالة في شرط وجوبه وهو حذف الحرف منه
 وجودان ~~سكن~~ سده سده عند سيدي في اللفظ وعند المبرد في اللفظ
 والعمل (قوله نصه بحرف النداء الخ) في الهم مع انه على دما شبه بالاعول
 لا مفعول به (قوله يازيد جملة) اى معيد مفاد الجملة وواقع وقعها وليس
 المراد ايه به جملة كذا قال البعض وهو ظاهر على مذهب سيدي وعلى
 أول الاحتمالين الآتيين في تقرير مذهب المبرد (قوله والفاعل مقدر)
 اى محذوف تبع الحذف الفعل الذي استقر فيه ويحتمل ان المراد مقدر
 في الالهام المسامات سم له جازان يستقر في العمل ثم رأيت بعضهم
 د كرهه فمصر اعليه ~~ولكن~~ الاول أرفق بكلامه في تقرير مذهب سيدي
 وعلى الثاني يكون بار بديقه جملة وكذا على ما حكاه أبو حيان عن بعضهم
 ان أحرف النداء أسماء أفعال منجولة لضمير المنادي بكسر الدال وسببه

وتنبيهه أو رفعت اى ان أعدت
 معه بافجب تنه وتخريده
 من آل ومنع ان خروف إعادة
 ياوتجبره في الحاق آل
 مردود وتنبيهه انصاب
 المنادي لفظاً أو محلاً عند
 سيدي به على أنه مفعول به
 وناسبه الفعل المقدر فاصل
 يازيد عنده أدعوزدا
 تخذف العمل جذو الارما
 لكثرة الاستعمال ولدلالة
 حرف النداء عليه وامانه
 فائده وأجاز المبرد نصبه
 بحرف النداء لانه مسد
 الفعل فعلى المذهب يازيد
 جملة وليس المنادي أحد
 ح أيمه عند سيدي به جزأها
 اى المفعول والفاعل مقدران
 وعند المبرد حرف النداء
 مسد أحد جزأى الجملة اى
 الفعل والفاعل مقدر
 والمفعول ه ناعلى المذهبين
 واجب التذكير لفظاً

(قوله أو تقديرًا) اعترضه شيخنا بان التقدير ينافي وجوب الذكروا جواب
 البعض بان المراد بالذكرا الملا حظة وكلام الشارح مبني على مذهب ابن مالك
 من جواز حذف المنادى قياسا قبل الأمر والدعاء كما سريانه (قوله ونحو)
 مفعول ضم ومفعول افتتح ضمير محذوف يعود على نحو وتتم بفتح التاء
 مضارع رهن أي ضعف وضمهما مضارع أهان والهاء مفعول ضمير محذوف
 (قوله بياض متصل) أنت خبير بان المراد بان لفظه فهو حينئذ علم فكيف
 وصفه بالمشكورة حيث قال متصل مضاف فكان حقه أن يقول متصلا مضافا
 بالنصب على الحال (قوله مضاف الى علم) أعم من ان يكون مفردا أو
 غيره حفيد سم (قوله جاز فيه الضم) أي على الاصل والفتح اما على الاتباع
 لفتحة اس اذا الحاضر بينهم اس اكن فهو غير حصين وعليه اقتصر في التسهيل
 أو على تركيب الصفة مع الموصوف وجعلها ماثيئا واحدا كخمس عشرة
 وعليه اقتصر الفخر الرازي تبعا لشيخه عبد القاهر أو على إلحاق ابن وإضافة
 زيد الى سعيد لان ابن الشخص يجوز اضافة اليه لا يستلزم اياه حكاية
 في البسيط مع الوجهين السابقين فعلى الوجه الاول فتحة زيد فتحة اتباع
 وعلى الثاني فتحة بنية وعلى الثالث فتحة اعراب وفتحة ابن على الاول والثالث
 فتحة اعراب وعلى الثاني فتحة بناء اه تصرح ببعض تغيير ونقل شيخنا
 عن حواشي الجاسمي أنه لا يتصور الرفع في تابع العلم الموصوف بان اذا كان
 أي العلم الموصوف بان مقتوحا ثم نقل عن الطبري ما هو واعلم انه لا يجوز
 في تابع العلم الموصوف بان الانصب نحو يازيد بن عمر والعاقل نصب
 العاقل كما جزم به العصام وصرح به غيره اه ومقتضى النقل الاول تصور
 رفعه اذا ضم العلم الموصوف بياض ومقتضى الثاني عدم تصور رفعه مطلقا
 وكأن المانع من الرفع عند ضم ذلك العلم الفصل بين التابع والمتبوع فخره
 (قوله يا حاكمي المنذر الخ) من الرجز المذيل شدودا كما قرر في محله
 والسر ادق بضم السين المهملة ما يمد فوق صحن الدار (قوله شرط جواز
 الامرين) حاصل ماد كره المصنف والشارح من الشروط ستة وشرط
 في التسهيل سابعها وهو ان يكون المنادى ظاهرا الضم بان يكون صحيح الآخر
 وسيد كره الشارح وشرط الثبوت في شرح مسلم ان تكون البنية حقيقة

أو تقديرًا اذ لا بدون
 المنادى (ونحو زيد ضمير افتتح
 من نحو يازيد بن سعيد لان ابن
 أي اذا كان المنادى علما
 مفردا موصوفا بان متصل به
 مضاف الى علم نحو يازيد بن
 سعيد جاز فيه الضم والفتح
 والمختار عند البصريين غير
 المبرد الفتح ومنه قوله
 يا حاكمي المنذر بن الجارود
 سر ادق المجد علمك محدود
 * تنبيه شرط جواز الامرين
 كون الابن صفة كإله والظاهر
 فلو جعل بدلا أو عطف بيان
 أو منادى أو مفعولا بفعل
 ههنا نعين الضم

وكلامه لا يوفى بذلك ان

كما مراده (والضم

ان لم يل لابس علماء ويل الان

علم قد حقا) الضم متدا

نبره قد حقا وان لم يل شرط

جوابه محذوف والتقدير

والضم متضمن أى واجب

ويجوز أن يكون قد حقا

جوابه والشرط وجوابه

خبر المبتدأ واستغنى بالضمير

الذى فى حتم رابعا لان جملة

الشرط والجواب يستغنى

فيهما بضمير واحد لتمرهما

مرة بالجملة الواحدة وعلى

هذا لا حذف وعلى البيت

ان الضم متضمن أى واجب

اد قد شرط من الشروط

المد كورة كما فى نحو يارجل

ابن عمرو ويأيد القاضل ابن

عمرو ويأيد القاضل لا تشاء

علمية المنادى فى الأولى

واتصال الابن به فى الثانية

والوصف به فى الثالثة

وشرط بعضهم فى العاين التذكير وغلطوه فتحذفوا بغير ضرورة كذا يدب
 عمرو وكذا فى العارضى قال شيبان ويذهب أن يراد كور لفظان مقرران لا
 ولا يحجم وعلاوة على ذلك أخذوا من منيع المصنف (قوله وكلامه لا يوفى بذلك)
 أى لأن إسنافى المثال محذوف لوصفية وغيرها (قوله ويل الان علم) محذوف
 على بل الأول والثاني معنى أولان انتفاء أحدهما كما فى نعم الضم
 (قوله وعلى هذا لا حذف) أى لجواب بل حرمه كور لكن فيه حذف لأن
 الجواب للضرورة وفى الاحتمال الأول أيضا ارتكاب ضرورة لأن شرط
 حذف الجواب أن يكون الشرط فعلا ماضيا بحيث كان مضارعا كان حذفه
 محذوفا بالضرورة الشرح الشرح (قوله ومعنى البيت ان الضم متضمن أى
 واجب اد قد شرط من الشروط المذكورة) يعنى الشروط الأربع
 المشار اليها فى قوله والضم الخ بدليل بقرينة كلامه وليس مراده بالشرط
 المذكورة ما يعم هذه الأربع وغيرها حتى يصح اعتراض البعض بأنه لم يل
 من البيت الا وجوب الضم عند قد شرط من شروط أربعة فكيف قال
 من الشروط المذكورة لا يقال مثال المصنف يفيد اشتراط افراد العلم
 الموصوف بان لا نقول هذا يؤتى الى افادة مثاله اشتراط افراد العلم المتفانى
 اليه ان يضار هو بالحل وإذا أردت استيفاء محترقات الشروط الستة
 المذكورة متناوئنا شرحا قلنا خرج بكون المنادى مفردا نحو يا عبد الله بن زيد
 وبالعلم نحو يارجل ابن زيد ويكون بعد ان نحو ياريد القاضل ويكون
 منصوبا نحو ياريد القاضل ابن عمرو ويكون مفعولا نحو ياريد بن عمرو
 على انه بدل ويكون مضافا الى علم نحو ياريد بن اخي فوجب نصب
 فى الأول والضم فى البقية (قوله يارجل ابن عمرو) فى وجوب الضم
 وهذا المثال نظر لانه تقدم أنه يجوز نصب المنكر المفعولة الموصوف
 فى قوله ويجوز نصب ما وصف الخ الا أن يجعل وجوب الضم نبيبا بمعنى
 امتناع النسخ لا اتباع أول تركيب فتنبه (قوله ويأيد القاضل) يصدق
 هنا أنه لم يل ابن علم الصدق السالبة بنفى الموضوع سم وقد أساء البعض
 التصرف فوجه بصدق السالبة بنفى الموضوع صدق لم يل ابن علم ياريد
 القاضل ابن عمرو فتأمل (قوله واتصال الابن الخ) أى وانتفاء اتصال الخ

ولم يشترط هذا السكوفيون كقوله * فما كعب بن مامة وابن ٢٤٩ أروى * بأجود منك يا عمر الجواد

بفتح عمر وعلى هذه الثلاثة
يصدق صدر البيت ونحو
يا زيد بن أخينا لعدم إضافة
ابن إلى علم وهو مراد عجز
البيت * تنبيهات * الأول
لا اشكال أن فحظة ابن فحظة
اعراب اذا ضم موصوفه
وأما اذا فتح فكذلك عند
الجمهور وقال عبد القاهر
هي حركة بناء لانك ركبته
معه * الثاني حكم ابنة فيما
تقدم حكم ابن فيجوز الوجهان
نحو يا هند ابنة زيد خالفا
لبعضهم ولا أثر لوصف بيئت
هنا فنحو يا هند بيئت عمرو
واجب الضم * الثالث
يلتحق بالعلم يا فلان بن فلان
وياضل بن ضل وياحيد بن سيد
ذكره في التسهيل وهو
مذهب السكوفيين ومذهب
البصريين في مثله مما ليس
بعلم التزام الضم * الرابع
قال في التسهيل ورمض
الاسم ابا عايشير الى ما حكا
الأخفش عن بعض العرب
من يا زيد بن عمرو يا ضم
اتباع الضمة الدال * الخامس
قال فيه أيضا ومجوز فتح ذى
الضمة في التسهيل واجب في غيره حذف تنوينه لنظرا

وكذا قوله والوصف بالخ (قوله ولم يشترط هذا) اى كون الوصف ابنا
فأجازوا الفتح مع كل وصف نصب قال في التصريح بناء على ان علة الفتح
التركيب وقد جاء نحو ولا رجل ظريف بفتحها ما يجوز واذلنا هنا اه (قوله
فما كعب بن مامة) هو الذى أثر رفقة بالماء ومات عطشا ومامة اسم أبيه
قال شيخنا السيد وابن أروى أو سدى هو الجواد الطائى المشهور اه
ورواية المغنّى والعينى وان سدى قال السيوطى فى شرح شواهد هو أو س
ابن حارثة الطائى وسدى نقه اه وكذا قال العينى وبه يعرف ما فى كلام
شيخنا السيد المقتضى أنه حاتم والمراد بعمر عمر بن عبد العزيز كما قاله
السيوطى وغيره (قوله بفتح عمر) خرج على ان أصله يا عمر بالالف عند من
يميز الحاقها فى غير الندة والاستغاثة والتعجب أو ان أصله يا عمر بالالتوين
للضرورة ثم حذف لالتقاء الساكنين اه زكريا وفى التصريح الثانى نظر
ظاهر (قوله فكذلك عند الجمهور) اى لان مذهبهم ان الفتح فى الاول
ليس للتركيب بل للاتباع أولا ضافته الى ما بعد ابن نعم اعرابية فحظة ابن
على الاضافة المذكورة غير ظاهرة لان ابن على الاضافة متقدم بين المتضايفين
ففحظة غير مطلوبة لعمال اللهم الا ان يجعل مضافا تقديرا الى مثل ما ضيف
اليه ما قبله مقدرا قبله يا أو أعنى مثلاً قائل (قوله لانك ركبته معه) اى
كتر كيب خمسة عشر والظاهر فى اعرابه على هذا القول أن يقال زيد بن
منادى مبنى على ضم مقدّر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة البناء
التركيبى وحركة زيد على هذا حركة بنية (قوله ولا أثر لوصف بيئت هنا)
الفرق بين ابنة وبيئت أن ابنة هي ابن بن يادة التاء بخلاف بيئت فانها بعيدة
الشبه أو كثرة استعمال ابنة فى مثل هذا التركيب دون بيئت وفى التصريح
أن امتناع الفتح لم يعذر الاتباع لان بينهما ما حازا حصينا وهو تحريك الباء
الموحدة اه وهو لا يأتى الا على القول بان الفتح للاتباع ومثل الوصف
بيئت الوصف ببنى تصغير ابن (قوله يلحق بالعلم الخ) اى لكثرة استعمال
المذكورات كالعلم (قوله وياضل بن ضل) بضم الضاد المعجمة عم جنس
لمن لا يعرف هو ولا أبوه (قوله ومجوز فتح ذى الضمة) مبتدأ خبره يوجب
والمراد بالمجوز اجتماع الشروط المتقدمة (قوله فى غيره) أى غير التاء

وألف اب في الخالي خطأ
وان تون والضرورة السادس
اشتراط في التمهيد لذلك
كون المنادى دالة ظاهرة
وعبارته ويجوز فتح دي الصحة
اظاهرة ما عا كلامه ما
يحتمله وهو يا عيسى
مرم بتعريفه تقدير الصم
ادلاء في تقدير التثنية
حذف اه (واصم أو اصب
م ص ط ر ا نونا مما له
استحقاق شميذا) فقد
ورد السماع من الصم
دوله * سلام الله يا طر
عليه وقوله

بجاء زيد عمرو (قوله وألف اب) أي إذا لم تقع ابتدءا سطر كفي الدمامي
عن ابن الجاحظ ولا تسكن التثنية حارة ولم يشا الا ان ولم يجمع كفي الفارسي
وقوله في الحاشية أي الداء عده ومثل ان ابنة طير ما ختم ومقتضى
عبارته وحرف تون الموصوف يست في غير الداء لا يجوز فتح في الداء
وهو خلاف في الدمامي حيث قال اب * حمان واحسان يدويه
العرب الذين يصرهون هند او يصرهون هند ولور هند هندت عالم
توني هند وتر = لكثرة الاستعمال (قوله وان تون والضرورة)
كقوله حاربه من قيس بن ثعلبة ولا فرق في العلم في جميع ما ذكره ابن الجاحظ
والكنية والقب على ما مر ح به ان حروف وحرم الراعي بحرف تون
المضاف اليه وكثرة ألف اب اذا كان الموصوف بـ ان مصافا كفي أم أبو محمد
ريد واختاره الصفدي في تاريخه بعد نقل الخلاف واختاره أيضا المصنف
إذا كان المضاف اليه اب مضافا (قوله يحتمله) بل هو اقرب الى تحمله فهو
أريد بن سعيد (قوله وفيه خلاف) وقد احرار الفراء تقدير الضمة واشتجة اد
دمامي فالصحة على الاصل والنتيجة على الاتباع أو التركيب أو الاساقا الى
ما بعد اس كفي ياريد بن سعيد (قوله واحم أو اصب) في عبارته اشارة الى
بناء المنون اضطرارا اذا ختم واخرابه رجوعا الى الاصل في الاسماء اذا نصب
قال سم وطاهر حوار الوحيين ولو دما سمه مستقر ويفرق بين هذا ما تقدم
بأن التصديق الاتباع لتخفيف ولا تخفيف مع التثنية ولا كذلك هذا اه واذا
سمه من المنادى المفرد المنون ضروره ذلك في نعت الصم والنصب وان نصبه
تعيي نصب نعت فان تون مقدم ويحوي باقي الصم وره فان تون الصم حار في
نعت الواحد ان او نصب تعيي نصب نعت كذا في شرح التمهيد للرازي وغيره
(قوله مما له استحقاق شميذا) يحتمله ان مما حال من ما واستحقاق مستدا
وله متعارفين مصنفنا معنى أثبت وبين خبره والجملة صلة ما ومن الوجه في
هذه العبارة ما ذكره الشاطبي أن له هو الخبر وجملة بين بمعنى المهرصة
لصم قال واحتربه من الصم المقدر ما لا يضطر الى تونيه فان اخرج
الذي قد ربه الصمة ساكر نحو يا قاضي ربا في ما دون حذف لا لقائه
سا كميع التنوين لم يهد التنوين في وزن الشعر شيا اه قال شيخنا وتبعه

ليت الغيبة كاذب لي فأشكرها
مكان يا رجل حيث يا رجل
ومن النصب قوله

أعبد داخل في شعبي غريبا
وقوله

ضربت صدرها إلى وقالت
يا عدو يا قد وقتك لا وافي
واختار الخليل وسيبويه
الصم وأبو عمرو وعيسى
ويونس والجرجي والمبرد
النصب ووافق الناظم والاعا
الأول في العلم والآخري
في اسم الجنس (وباضطرار

خص جمع يا أول) في نحو قوله
عباس يا الملك المتزوج والذي
عرفت له بيت العلاء عدنان
وقوله

فيا الغلامان اللذان فرا

ايا كما أن تعقبا نائرا
ولا يجوز ذلك في الاختيار
خلافًا للبعديين في ذلك
(الامع الله) فيجوز اجتماعا
الزوم أله حتى صارت
الجزء منه فتقول
بالله باثبات الالفين وبالله
بجذفهما وبالله بفتح
الثانية فقط (و) الامع

(بحكى الجمل)

البعض وقد يقال فأنثته تظهر فيها إذا اضطر إلى التصريك عند التقاء
الساكنين فيبتعدون ثم يحذف أي فالأولى أن بين بمعنى ذكرناه سابقا (قوله ليت
الح) قبله

حيث عزة بعد الهجر وانصرفت * خفي ويحذف من حيث يا رجل
وقوله فأشكرها بالنصب جواب التقى وتوله مكان جعله العيني منصوبا على
الظرفية ولم يذكره متعلقه وأهل التقدير أتمنى يا رجل حيث في مكان يا رجل
حيث (قوله أعبد الح) لا حاجة لجعل نصب هذا ضرورة لما صرح به المصنف
في التمهيد أن الموصوف يجوز نصبه كما مر وانص الرضي على أن هذا من
الشبيهة بالمضاف فنصبه لذلك سم وكونه من الشبيهة بالمضاف أحد قولين كما مر
بيان ذلك وشعبي يضم الشين المحجمة وفتح العين المهملة والباء الموحدة (قوله
ضربت صدرها الح) أي متجشمة من شتاق مع ما لقيت من الحروب فإلى بمعنى
منى وعادة النساء الضرب على صدرهن عند رؤية مهول وأصل أوافي ووافي
جمع واقية من الوقاية وهي الحفظ فأبدلت الواو الأولى همزة كما سيأتي في
قول الناظم وهمز أول الواوين رد الح (قوله ووافق الناظم والاعلم الح)
وجهه أن اسم الجنس أصل بالنظر إلى العلم والاعراب أصل بالنظر إلى
البناء فلما اضطر الشاعر أعطى الأصل للأصل والفرع للفرع اه حفيد قال
السيوطي والختار عندي عكسه وهو اختيار النصب في العلم لعدم الالباس
فيه والضم في النكرة المقصودة لا يلائم بالنكرة غير المقصودة إذ لا فارق
مع التنوين للضرورة إلا الحركة لاسم وانما ما في التنوين ولم أقف على هذا
الرأي لأحد اه وفيه أن تعليله اختيار نصب العلم لا يتبعه لانه كالألباس
في نصبه لا لباس في هذه فلا يتم التعليل إلا بنصبه كون الرجوع عند
الضرورة إلى الأصل في الأسماء وهو الأعراب أولى قد مر (قوله جمع يا)
أي مثلا لانه هو أن سائر حروف النداء كذلك سم (قوله المتزوج) أي الذي
عقب على رأسه تاج ويجوز فيه الرفع والنصب اه عيني وأراد بعدنان القبيلة
المعهودة بدليل التأكيد في قوله عرفت فتقول البعض تبعي للعيني وعدنان أبو
العرب غير مناسب هنا (قوله ولا يجوز ذلك في الاختيار) لأن النداء بحرف
وأل سعة ولا يجوز بين أداني تعريب اه تصریح وفي الحفيد أن التنوين

مختلفون في نداء العلم الذي فيه أل كالحرف وأن ابن هشام اختار المنع ثم
 بحث أنه لا مانع من ندائه لأنهم أعمامه وأمه أمه أل للتلاخيم مع معرفة أن
 وذلك غير لازم هنا لأن أل هنا غير معرفة إلا أن يكون المنع لأجل الصورة
 اللفظية ألا أنه يقتضى بنحوها المنطقى ريداه قال سم وبثود الجواز ما يأتي عن
 المبرد فمما سمي به من موصول مبدوء بأل نحو الذي والتي إلا أن يفرق بشأني
 اسم أل في العلم لكونه مازادة عليه بخلاف نحو الذي والتي مسمى بها
 وفيه تأمل اه (قوله بنحوها المنطقى زيد) بقطع الهمزة لأن المبدوء به همزة
 الوصل فعلا أو ضميرا إذا سمي به يجب قطع همزته كما أنه في التصريح فقل
 البعض وانظر ما الفرق بين هذا وبين باله حيث جؤ فيه الشارح الأوجه
 الثلاثة اه وأما حبر بأن لا سم الجلالة حواص لا يشاركه فيها غيره فلا
 يبعد أن يكون منها حوا والواحد الثلاثة (قوله بنحو الذي والتي) أي مع الصلة
 اذ هو محل الخلاف وأما مجرد الموصول المسمى به فوافق قوله في التصريح أي
 متفق على منع ندائه (قوله وصوته الناظم) قال أبو حيان والذي نص عليه
 سيدي به المنع وفرق بينه وبين الجملة أن التسمية فيها بتدبير كل منهما اسم تام
 والذي يصلته غيره اسم واحد كالحرف فلا يجوز ندائه مع (قوله بنحوها الاسم
 شدة أقبل) قال شيخنا وتبعه البعض الظاهر أنه من الشبهة بالاضاف
 فينصب الاسم شدة تميز اه وفيه ان شدة ليس تغييرا للاسم تميز مفرد حتى
 يكون الاسم عاملا في شدة فيكون من الشبهة بالاضاف بل هو تغيير نسبة عامة
 مثل المحدود فاستحيى مماثل وجهه فيذكر التركيب من المضاف تنديرا
 ويكون نصب الاسم لحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه في الاعراب
 (قوله لو تقديره بامثل الاسم) أي بالنسبة إلى الحقيقة لم تدخل عليه أل
 واعتزله الشاطبي بلمروم جواز بنحوها القرية لأن تقديره بأهل القرية
 ولا يقول به الناظم وابن سعدان قال سم ويكر الفرق بأن وجه الشبهة فيما
 نحن فيه دل على معنى المثلية وصير المقيد في قوة بامثل الاسم ولا كذلك
 ما أورد وتأمل (قوله ويقال لهم باله ورض) فهو نادى مبتنى على ضم
 ظاهر على الهاء في محل نصب حذف حرف النداء وعوض عنه الميم قال
 شيخنا ويحتمل أن يكون مبتدأ على ضم مة تدعى الميم لصيرورتها كالجزة

بنحوها المنطقى زيد مسمى
 بذلك نص على ذلك سيدي به
 ورا د عابه المبرد مسمى
 به من موصول مبدوء
 بأل بنحو الذي والتي وصوته
 الناظم ورا دى التسهيل
 اسم الجنس المشبه به بنحو
 بالاسم شدة أقبل وهو
 مذهب ابن سعدان قال
 في شرح التسهيل وهو قياس
 صحيح لا تقديره بامثل الاسم
 أقبل ومذهب الحنفى والمنع
 (والأكثر) في نداء اسم الله
 تعالى أن يحذف حرف النداء
 ويقال (الاهم بالتعويض)

اي بتعويض الميم المشددة

عن حرف النداء (وشد

يا اللهم في قريض) أي شذ

الجمع بين يا والميم في الشعر
كقوله

اني اذا ما حدثت الما

أقول يا اللهم يا اللهم

* تبهات * الا قول مذهب

السكونيين أن الميم في اللهم

بقية جملة مخدوفة وهي أمنا

بخير وليست عوضا عن حرف

النداء ولذلك أجازوا الجمع

بينهما في الاختيار * الثاني

قد شذف أل من اللهم

كقوله لا هم ان كنت قبوت

تحتج وهو كغير في الشعر *

الثالث قال في النهاية تستعمل

الله على ثلاثة أنحاء * أحدها

النداء المحض نحو اللهم

أبنا * ثانيها أن يذكرها

الجيب تمسكنا بالجواب

في نفس السامع كأن يقول

لث القائل أريد قائم فتقول

له اللهم نعم أو اللهم لا * ثالثها

أن تستعمل دليلا على

الندرة وقلة وقوع المذكور

نحو قولك أنا أوزرك اللهم

منه اه أي فيكون جعل حركة البناء على الميم يجعل حركة الاعراب على
الهاء في شذوعدة وزنة بجماع العوضية والتمتية الأول والشرق ان التعويض
في شذوعدة وزنة عن جزء الكلمة فلهذا يروى الميم جزأ أو كالجزء وجه فوى (قوله
اي بتعويض الميم المشددة الخ) وانما اخرت تبر كالأبداء بآدم الله تعالى
اه سم ولا يجب ان يكون عوض في محل المعوض عنه بخلاف البديل
واختيرت الميم عوضا عن الالف المناسبة بينهما فان الالف تعريف والميم تقوم مقام
لام التعريف في لغة حمير كقوله يرمى ورائي بآدمهم وامسلمه وكانت مشددة
اي يكون عوض على حرفين كالمعوض (قوله اني اذا ما حدثت الخ) الحدث
الحادث من بكاره الدنيا والم تزل اه زكريا (قائدة) لا يوصف اللهم عند
سيبويه كما لا يوصف غيره من الاسماء المختصة بالنداء واجاز المبرد وصفه
بدليل قل اللهم فالهر السموات والارض قل اللهم مالك الملك ونحوهما وهو
عند سيبويه على النداء المستأنف اه دمايني وعلل بعضهم مذهب سيبويه
بأن الله سم بالاختصاص والتعويض خرج عن كونه متصرفا وصار مشل
حيم اذ الميم بمنزلة صوت مضموم الى اسم مع بقائه ما على معنيهما بخلاف
مثل سيبويه وخالويه حيث صار الصوت جزءا من الكلمة (قوله بقية جملة
مخدوفة الخ) رتبناه يقال اللهم لا تؤمهم بخير وبأنه كان يحتاج الى العاطف
في نحو اللهم اغفر لي (قوله تحتج) بالجيم المبدلة من ياء المتكلم وفي بعض النسخ
تحتج بالياء (قوله على ثلاثة أنحاء) جمع نحو بمعنى قسم اي حالة كون هذه
اللفظة كائنة على ثلاثة أقسام من الاستعمال كينونية ملازمة وقوله أحدها
النداء اي استعمل الهاء في النداء فصح كلام السارح وتناسب وان دفع
اعتراض البعض بأن المناسب لقوله أحدها النداء أن يقول ولهذه اللفظة
ثلاثة معان واعتراضه على قوله ثانيها أن يذكرها الجيب بأن المناسب لما قبله
أن يقول ثانيها كما في الجواب الخ وعلى قوله ثالثها أن تستعمل دليلا الخ بأن
المناسب أن يقول ثالثها الندرة الخ فتأمل (قوله ثانيها ان يذكرها الجيب
الخ) قال شيخنا وتبعه البعض ان اللهم في الموضوعين الآخرين خرجت عن
النداء والظاهر أن اللهم في ما لا نعرب ولا ميمية لعدم التر كيب وفيه نظر

لا تالان لم خروجها في الموضعين من النداء بالكلية لم لا يجوز أن تكون فيها
لنداء مع التمكن أو الدرة وقد يشير إليه قول الشارح في الموضع الأول
المقابل لهذين الموضعين أحدهما النداء المحض وإن سلم خروجها من النداء
بالكلية فلا نل أن الامعية ولا مبنية لعدم التركيب لأن خروج الكلمة
عن معناها الأصلي لا يستلزم خروجها عما لها من اعراب أو بناء أو تركيب
فالمحمود مندى أنها باقية على تركيبها وأنه يقال اللهم متادى أى ولو صورة
مبنى على ضم إلى آخر ما مر فتأمل (قوله إذا لم تدعى) يسكون الدال وضم
العين المهملة

(فصل)

(قوله تابع ذى الضم) لوقال ذى البناء لتعمل نحو يا زيدان بنى همسرويا
زيدون أصحاب بكر والمراد الضم لفظاً أو تقديرًا كياسيبويه ذا الفضل
وخرج التصويب فان تابعه غير الدق والبدل منه صوب مطلقاً نحو يا أخانا
الفاضل ويا حنانا الحسن الوجه ويا خيرا من عمرو فاضلا والمستغاث المحرور
فان تابعه بتعريضه كما مر به الرضى وأما المستغاث الذى في آخره زيادة
الاستغاث فلا ترفع توابه كما مر به أيضا الرضى نحو يا زيدا وعمرا ولا يجوز
وعمر ولا ن المتبوع مبنى على الفتح فالهسم وأما أقول سبأنى في باب الاستغاث
من هذا الشرح نحو ويرتصب تابع المستغاث المحرور وباللام مراعاة للمحمل
وصرح به في الهمع أيضا ويرد على نصب الدق المعروف الخالى من آل كعمرو
والبدل التابعين للمستغاث الذى في آخره زيادة الاستغاث ما يصير به
المصنف من أنهم ما كالمستقل بالنداء اللهم إلا أن يخص بغير صورة المستغاث
الذى كور وهو بعيد ويرد على التعليل بأن المتبوع مبنى على الفتح أنه قد يمنع
لم لا يجوز أن يكون مبنيا على ضم فقد يمنع من ظهورها الاستغاث المحمل
بحركة المناسبة بل هذا هو لظاهر الذى لا ينبغي العدول عنه وحينئذ يجوز
في تابعه الرفع والنصب فاعرفه (قوله المضاف) بالنصب صفة لتابع ومحمول
وجوب نصب التابع المضاف إذا كانت اضافته محضة والاجازة كما مر
في البوطى ويشير إليه الشارح لكن انما يفتى المتبوع المفهوم بمضاف
اضافة غير محضة إذا كان نكرة مقصودة لاسم أو يجوز نعتها بالنكرة

إذا لم تدعى ألا ترى أن وضع
الرياء مقفروا بعد المدهاء
قليل

(فصل)

(تابع) المتبوع (ذو الضم)
المضاف دون آل - آله صبا
مراعاة للمحمل المتبوع

ليكون تعريفا لها فلا يقال كيف نعت المضموم بالمضاف اضافة غير
محضة مع كون المفعول معرفة والنعت نكرة ومثل المضاف الشبيه بالمضاف
فيمتثل فيه كما صرح به السيوطي وجوز الرضي رفعه ويؤيده تجويز السيوطي
رفع المضاف اضافة غير محضة لانها على تقدير الانفصال فصار بزيد في
تقدير ضارب زيد او ضارب زيد اشبيه بالمضاف وقوله دون آل حال من تابع
أو من الضمير في المضاف فقول البعض تبعا للشيخ خالد حال من المضاف فيه
تساؤل وقصور (قوله نعمنا الخ) اشار به الى أن المراد بالتابع ما عدا المبدل
والنسق بقريظة المقابلة (قوله كلهم أو كلكم) اشار به الى أن الضمير في تابع
المنادى يجوز أن يكون بالفظ الغيبة نظرا الى كون لفظ المنادى اسما
ظاهرا والاسم الظاهر من قبيل الغيبة وبلفظ الخطاب نظر الى كون
المنادى مخاطبا فعملت أنه يجوز أيضا بزيادة نفسه ونفسك قاله الدماميني ثم
قال ويجوز بآيها الذي قام وآيها الذي قت وقد توهم بعض الناس أنك
إذا قلت يا أيها الذي قام وقعدت كن فيه التثنية وليس كذلك لان
التثنية من خلاف الظاهر وكلا الطرفين يقين موافق للظاهر الغيبة لظاهر
لفظ الظاهر والخطاب لظاهر المنادى اه ملخصا وفيه نظر لان مقتضى
الظاهر إذا سلك أحد الطرفين في كلام أن لا يعدل الى غيره فيه فتدبر
(قوله الاول الخ) عبارة السيوطي في جمع الجوامع وجوز الكوفية وان
الانباري رفع النعت المضاف اضافة محضة والفراء رفع التوكيد والعطف
نسقا اه بزيادة من شرحه (قوله لان اضافته محضة) أي الغلبة الاسمية على
صاحب وفيه اشارة الى أن ما اضافته غير محضة يجوز رفعه وبصرح
السيوطي كما صرح (قوله على القطع) قضية جواز قطع التوكيد وهو كذلك
على قول (قوله والمبني قبل النداء) يوهن صنيعة أن المبني قبل النداء قسم
مباين للسمين قبله العلم والنكرة المقصودة وليس كذلك فلو قال
ولو مبنيين قبل النداء لكان أحسن مثال العلم المبني قبل النداء ياسيدويه
ومثال النكرة المقصودة المبنية قبل النداء يا من خلقتني أي يا اله اخلقني
(قوله أي ماسوي التابع) أي من تابع المضموم خاصة (قوله المضاف
المقرون بال) أي تابع ذي الضم المضاف المقرون بال والمفرد وكذا

نعمنا كان (كأن زيد ذا الحبل)
أويا نأخويا زيد عائد الكاب
أوتو كيدا نأخويا زيد نفسه
ويأتم كلهم أو كلكم * تنبيهان *
الأقول أجاز الكسائي
والفراء وابن الانباري الرفع
في نحو يا زيد صاحبنا
والصحح المنع لان اضافته
محضة وأجازه الفراء في نحو
يأتم كلهم وقد سمع وهو
يحمل عند الجمع ويرعى
القطع أي كلهم يدعى *
الثاني شمل قوله ذي الضم
العلم والنكرة المقصودة
والمبني قبل النداء
لانه يقدّر ضمهم كما صرح
(وماسواه) أي ماسوي
التابع المستكمل للشرطين
المذكورين وهما الاضافة
والاخا من آل وذلك شيان
المضاف المقرون بال

الشبهة بالاضافة على ما مر عن الرضى والاضافة فقضية محضة على
 ما مر من السيوطي واشار اليه الشارح وجسه جواز الامر في الاول
 والثالث والرابع الحاشية بما انفرد لان غير المحضة ومنها اضافة المقررون
 كذا اضافة (فان قلت) لم يلحق الشبهة والاضافة اضافة غير محضة فانوديا
 مستغلبين (قلت) محافظة على اعرابهم ما الذي هو الاصل فالخاتمة تابعين
 لما هم من جملة مع حصول الاعراب لفظا او تقديرا وهذا في الرفع معا على
 القول بانه اتباع لا اعراب كما سيأتي ولم يلحق به مستغلبين محافظة على
 الاعراب فروع الاعراب في الخليل اه سميه من تغيير (فان قلت) لم يميز
 في التابع المفرد البناء كجاء في تابع اسم لا المفرد نحو لا رجل طريق فيها
 (قلت) لان المنادى لفظا ومعنى هو المتبوع ولا دخل لياق التابع والمنفى بلا
 في الحقيقة هو التابع لا المتبوع غالبا مسكا لا باسرت التابع وذلك لان
 معنى لا رجل طريق فيها الاطراف في الرجال الذين فيها المنفى مضمون الصفة
 بناء على الغالب من انصاب النفي على التقييد فحصل الفرق بين التابعين
 (قوله والمفرد) دخل فيه نعت التسمية المقصودة معزما بالاولا فيجوز
 يارحل العاقل والعاقل يارحل عالم وعالم ان نصبت رجلا لجوار نصب
 النكرة المقصودة الموصوفة بتغيير نصب صفته (قوله ارفع) ظاهره ان رفع
 التابع المذكور اعراب واستشكل بانه لا عامل هنالك يقتضي رفع التابع
 بل هنالك ما يقتضي نصبه وهو اذعر وأحيب بان العامل فيه مقدر من لفظ
 عامل المتبوع مبيها للجهول وهو مع ما فيه من التكلف يؤدي الى التزام قطع
 التابع وقال السيوطي في متن جمع الخوامع وشرحه واعتقد قد قوم بناء
 النعت اذ ارفع لام. رأوا حركته مكررة المنادى حكة في النهاية اه والتجيه
 واما لبعضهم ان نعت التابع اتباع لا اعراب ولا بناء وفي قول الشارح
 والرفع اتباعا لفظ اشارة اليه وعلى هذا يكون في التعبير بالرفع تسامح
 فاعرفه (قوله يا غلام بشر) أي يتنوب بشرا لانه معرب بفتح مقدرة
 منع من طه وره اضافة الاتباع على ما حققناه (قوله أولا) أي في قوله تابع
 ذي الصم وثانيا أي في قوله وما سواه (قوله ومراده النعت الخ) أي بقرينة
 افراد البدل وعطف اللق بجمعهم ما بعد ذلك والاتي محصص لما تقدم

والمفرد (ارفع أو انصب) تقول
 ياريد الحسن الوجه والحسن
 الوجه ويأيد الحسن
 والحسن ويأيد الحسن
 وبشر يا غلام بشر
 وأجمعين فالنصب اتباعا
 لجعل الرفع اتباعا لفظ
 له يشبه المرفوع من حيث
 عروض الحركة فتهان
 الاقرون نمر كلامه أولا وثانيا
 اتواع الجملة ومراده
 النعت والتوكيد وعطف
 البيار وسيأتي الكلام على
 البدل وعطف اللق

وقوله والتوكيد أى له نظير أو نحوها (قوله ظاهر كلامه الخ) عليه فديفرق
 بين هذا والنسب مع آل حيث رجع الرفع فيه كما يأتي بان ذلك أقرب إلى
 الاستئالة لكانت الحركة الواجبة عند الاستئالة أولى سم وأقرب به
 المنسوق مع آل إلى الاستئالة بالنسبة من حيث العاطف الذى هو كالعامل
 وان بعد من حيث آل التى لا تتجامع حرف انداء (قوله على السواء) كلام
 ابن المصنف يقتضى ترجيح النصب سم (قوله وبدلا) لم يتيده أيضا بالخلق
 من آل لانه لا يكون فى الداء الا خاليا من آل ولهذا قال السيوطى فى جمع
 الجرامع وشرحه لا يدل ان أى النكرة المقصودة والاشارة ولا ذوال من
 المتنادى قال سم وكان وجهه أن البدل على نية تكرار العامل وهو الحرف
 هنا وهو لا يدخل على ما فيه آل ~~لكن~~ نقل الدمايين عن المصنف أن من
 البدل ما يرفع وينصب اسمهم بالتوكيد وانعت فى عدم صلاحية التقرير
 بحرف نداء قبله فتشويبا تيم الرجال والنساء وصحة هذه المسئلة بمعنى على ان
 عامل البدل عامل المبدل منه (قوله يازيد بشر بالضم) أى بالانوين وكذا
 بضم بشر بالانوين فى سورة العطف (قوله وهكذا حكمهما مع المتنادى
 المنصوب) أى انهما معهما كالمستقل بالنداء فعلم ان تابعين له بما يعاملان به
 من قبلين بالنداء (قوله لار البدل فى نية تكرار العامل) ظاهر على
 ما ذهب غير المصنف أما على ما ذهب اليه من ان العامل فى المبدل عامل
 فى المبدل منه كبقية التوابع فيوجه بان البدل لما كان هو المقصود وكان
 المبدل منه فى نية الطرح كان كالمباشر له العامل وانظر ذلك ما وجهه به رفع
 تابع أى فى تشويبا أيا الرجل من انه لما كان هو المقصود وأى وصلة اليه
 وجب رفعه (قوله أجاز المازنى) أى قياسا على المنسوق المقرون بأل وفرق
 الجمهور بما سيعلم من تعليل جواز الوجهين فى المقرون وفى تعبيرة بالاجازة
 اشارة الى أنهم يجيزون جعله كالمستقل هذا هو الظاهر وان توقف شيعتنا
 فقال وهل المراد مع اجازتهم سم الضم أو الرفع اه (قوله نسقا) ظاهره ولو
 مضافا تشويبا يازيد والحسن الوجهه ولا بعده فيه (قوله فقيه وجهان الرفع
 والنصب) لا ممتنع تقدير حرف النداء قبله فأشبهه النعت بسيوطى (قوله
 ورفع) سوغ الاستدعاء به كون الكلام فى معرض التقسيم كفى الفارفى

• الثاني ظاهر كلامه أن
 الوجهين على السواء (واجعله
 كمنقول) بالنسبة (نسما)
 خاليا عن آل (وبدلا) تقول
 يازيد بشر بالضم وكذلك
 يازيد وبشر وتقول يازيد
 أباعبدا لله وكذلك يازيد
 وأباعبدا لله وهكذا حكمهما
 مع المتنادى المنصوب لأن
 البدل فى نية تكرار العامل
 والعاطف كالنائب عن
 العامل • تنبيه • أجاز
 المازنى وانكوفيون يازيد
 وعمران يابعد الله وبكر
 (وان يكن منصوب آل
 مانسقا فقيه وجهان) الرفع
 والنصب (ورفع ينتفى) أى
 يختار وفافا للتخيل وسبيويه
 والمازنى

لما فيه من مشاكاة الحركة ٢٣٨ ولحقية سبويه أنه أكثر وأما قراءة السبعة بأجبال أقره فقه الطبر

بالنصب فاعطف على فضلا
وتعددت آتينا وادنا فضلا
واختار أبو عمرو وعيسى وبنو
والجرى التصب لأن فيه
أل ليل حرف التدا والتجمل
كقظ مأوليه وتعبك ظاهر
الآية إذا جاع أهرا سوى
الأهرح على التصب وقول
المبرد أن كنت أل معسرة
فالتصب والأهرح لأن
العرق يشبه الخاف بتيه
هذا الاختلاف أعماهر
في الاختيار والوجه أن يجمع
على جوازهما إذا فاعطف
على نكرة فهو ودة فخور بارحل
والقلام فلا يجوز فيه عند
الاختصاص ومن تبعه الارتفاع
(وأيه معصوب أل بعد صفة

يلزم الرفع لم يردى المعرمة)
يجوز وضبط هذا البيت
أن يكون معصوب منصوباً
مبتدأ ويلزم خبره ومعصوب
مفعول مقسم يلزم وصفة
نصب على الحال من معصوب
أل بالرفع في موضع الحال
من معصوب أل وبعد في موضع
الحال مبني على الضم لحذف

(قوله لما فيه من مشاكاة الحركة) أي مع كونه أقرب إلى الاستقلال
فكانت الحركة الواجبة عند الاستقلال أولى كمر عن سم (قوله فاعطف
على فضلا) وقول ابن معطي مفعول معه وضعفه ابن الخشاب وقيل مفعول
لحذف أي ومعرفة الطير (قوله فلا يجوز كقظ مأوليه) أي فلا تطلب
مشاكاته (قوله أن كنت أل معسرة) أي كذا في الآية نصب أي فالتجمل
النصب لما في الشرح من أنه عرق يشبه المضاف أي من حيث ترمقه
أل المعركة تعريف أل وثر المضاف تعريف الأمانة أو تخصيصها (قوله
والأهرح) أي والأتكن لتعريف كلتي من بنية الكلمة نحو البيع والتي
للمع الصفة نحو الحرة المختار الرفع لأن أل حينئذ كندومة (قوله الارتفاع)
ترد عليه الآية لا أن يمنع عطف والطير على جبال سم (قوله) أفاد كرجد
نعت النادى تابع كزيم الظريف صاحب حمرة فأنفق الثاني نعتا للتأدي
نصب لا غير أو فماتت النادى لفظ به كيم لفظ بالعت دامين وقوله فاعطف
كيم لفظ بالتابع أن أراد على سبيل الأولية لئلا كذا قد لا أو على سبيل
أن وجوب فاعطف عن عدى ولا يجوز التصب مراعاة المحل نعمت النادى فاعطف
بإد ناص (قوله معصوب أل) أي في أمية وم مقامه اسم الإشارة والموصول
(قوله بالرفع) لظاهره ولو كان مقادراً نحو يا أيها الحسن الوجه ولا بعد فيه
(قوله وبعد في موضع الحال) أي من صفة لتقدم عليها فلا يضر تشكيها
أو من معصوب أل كيشير إلى جواز الأمرين قوله الآتي واقعة أو واقعة لا قول
ناظر للأول والثاني الثاني (قوله في موضع الحال مبني على الضم) هذا
مبني على مذهب إليه بعضهم من جواز وقوع الظرف المتطوع عن الإضافة
حالا كناية عليه شيئاً (قوله مرفوعة) مقتضاه أن بالرفع تعبت لصفة
لأحال من معصوب أل والأفعال مرفوعة إلا أن يقال التائب باعتبار كون
معصوب أل صفة أو أنه أشار إلى جواز وجه آخر لال البعض فكن يرد عليه
لروم أنه مل بين النعت ومنعونه بأجبي اه وفيه أن العاقل هناليس
أنه سبيل هو العامل في بالرفع لأن العامل في الصفة هو العامل في الموصوف
والعامل في الحال هو العامل في صاحبها فيكون يلزم عاقل في معصوب أل

المضاف إليه وهو ضمير يعود إلى أي والتقدير أو أي يلزم معصوب أل حال كونه صفة امر فوعة
واقعة أو واقعة بعدها ويجوز أن يكون معصوب مرفوعاً على اه مبتدأ أو يكون خبره ويلزم والجملة خبراً

وفي الحال يعمد في مذهبنا الحال فيكون (وهذا هو المذهب) أو
 القول أما المذهب على مذهبنا المذهب فيكون (وهذا هو المذهب) أو
 في الاعراب القول (قوله ويجوز أن يكون مذهبنا أي والجملة خبر
 أي وعندها لا يكون أي مذهبنا أو بعدهما يلزم اتباع المذهبية فهو مذهب
 بعدهما أو بالباء الموقوفة فهو مذهبنا وبالرفع حال من فاعل يلزم وجعله
 مفعولاً بزيادة الباء فكيف يستغنى عنه وإن أقصر عليه الشيخ السليبي
 شيخنا أو البعض (قوله والمراد إذا نويت أي الخ) لا ينبغي أن ماذ كإلى
 قوله ويلزم تابعها الرفع لم يستفد من المتن لا منطوقاً ولا مفعولاً فكيف يراد منه
 وما نذكر به البعض من أنه مستفاد من ذكر أي مبنية على الضم مقرونة بها
 مرادهم أمعين غير نافع في قوله وقد تضم إلى قوله ويلزم تابعها الرفع (قوله
 لنكون عوضاً الخ) علة تلزمها (قوله عوضاً عما فات الخ) كما عوضاً عنه
 ما في آياتنا دعوا وخصها بالنداء لانه موضع تنبيه وما بالشرط لانها مبنية
 فتوافق الشرط دماً مبنياً (قوله وتؤنث) أي على سبيل الاولوية لا الوجود
 كإني الدماميني والهم مع عن صاحب البديع (قوله ويلزم تابعها الرفع)
 فيه ما قد مناه عند قول المصنف ارفع أو انصب لا تغفل (قوله قال الزجاج
 الخ) فيه نظر لان ابن الباذش ذكر أنه مسموع من لسان العرب ولا يه قرئ
 شاذراً بأيام الكافرين وهي تعضد المازني قاله السندوبي (قوله أن
 المقصود بالنداء هو التابيع) ومع ذلك ينبغي أن لا يكون محله نصباً لانه بحسب
 الصناعة ليس مفعولاً بل تابع له ويؤيد ذلك قول ابن المصنف وسيد كره
 الشارح أيضاً انه لو وصفت صفة أي تعين الرفع سم وأنا أقول يرد عليه أن تابع
 ذي محل له محل متبوعه وحينئذ ينبغي أن يكون محل تابع أي نصباً وأن يصح
 نصب نعمة ويؤيده ما قد مناه عن الدماميني في يازيد الظريف صاحب
 عمرو أنه ان قدر صاحب عمرو ونعمنا للظريف لفظه كما يلفظ بالنعمة ان
 رفعاً فرفع وان نصباً فنصب على ما بيناه سابقاً اللهم إلا أن يكون منع نصب
 نعت تابع أي لعدم سماعه أصلاً نعم يصح ما جسته من انه ليس لتابع أي محل
 نصب ولا يجوز نصب نعمة على ان رفع التابع اعراب وأن عامله فعل مقدر
 مبنى للمجهول أي يدعي العاقل كما مر لكن ما بعد أي على هذا ليس تابعاً

والعائر على المذهب المذهب
 أي يلزمها ويجوز أن يكون
 مضافة هو الخبر والمراد
 إذا نويت أي فهي نكرة
 مقصودة مبنية على الضم
 وتلزمها هو التنبية مقصودة
 وقد تضم لتكون عوضاً عما
 فات من الإضافة وتؤنث
 لتأنيث صفتها نحو بأيام
 الإنسان أي أنها النفس
 ويلزم تابعها الرفع وأجاز
 المازني نصبه قياساً على صفة
 غيره من الماديات المضمومة
 قال الزجاج لم يجز هذا المذهب
 أحد قبله ولا تابعه أحد
 بعده وعلة ذلك ان المقصود
 بالنداء هو التابيع

واى وصلة الى ندائه وقد اضطرب كلام الناطق في العقل من الزجاج فنقل في شرح التسهيل عنه هذا الكلام
ونذب اليه في شرح الكافية ٤٤٠ وواقعة المازني وتبعه ولفه والى التعريف بمذهب المازني

لاى في الحقيقة فلا يظهر محل كلامه على هذا مع قوله بل تابع له فتأمل (قوله)
واى وصلة الى ندائه) انما اثره اذ لا اله الا الله والوجه اعلى الالهام واحتياجها
وضعا الى المحصر الذى يحاط به من غيرها ولما شامها اسم الاشارة
بكونه وصعدها مشروطا ان الالهام به بالاشارة الحسية او الوصف بعده
قائمة مقامه فى الاتصال الى ندائه فاقية ال وأما ضمير الغائب فانه واب وضع
معه ما شرده الى الالهام لانه لكان عما قبله غالباً وهو الفسر وأما الموصول
فانه واب ازال الالهام ما بعده ولكنه جملة اه دما يبنى عن الرضى باختصار
وأيا ضمير الغائب وكثير من الموصولات لا يباشرها حرف النداء (قوله)
اه صفة مطلقاً) أى مشتقا كان أو جامداً التأول الجامد بالمشق كالعين
والحائض وأولاً لأن كثيراً من المحققين على انه لا يشترط فى الدعاء أن يكون
مشتقا أو مؤثلاً بل الضابط دلالة على معنى فى متبوعه كالجمل لا لانه
على الرجولية (قوله وقيل عطف بيان) ظاهره مطلقاً لتصح المقابلة
(قوله جسمية) أى لازمة لازمة كالسبع أو غير لازمة كالزيد ولا التى للمع
الأصل كالحرف ولا التى للعهد كالز يدين ولا الداخلة على العلم بالقلبية
كالصق والنجم فعلم ما فى كلام البعض من القصور والمراد أنها جسمية
بحسب الأصل أى قبل دخولها بحذف ما يحذف عليه بنية كلامه فلا ينافى ان
مضمونها بعد دخولها بضمير حاضر كما سيذكره (قوله وصارت بعد للضرورة)
أى بسبب وقوع مدخوله اضافة لشكره فسد به بضمير حاضر لا بسبب انقلاب
العهدة بنية حتى يرد الى المصرح به انما غير عهدة أو أه سم (قوله أن يكون)
ذلك عطف بيان) أى لانعتاق العلم لا ينعته به هكذا ينبغي التعليل (قوله)
واى موصولة بالجملة) والتقدير يامن هو الرجل وقال الفارضى التقدير
بالذى هو الرجل اه قال شيفنا والاول أولى لان لا تدخل على نحو الذى
على الراجح كما مر (قوله لجاز ظهر مبتدأ) أى لان هذا ليس من مظان
وجوب حذف المبتدأ وله أن ية قول باب النداء باب حذف وتخفيف بدليل
جواز الترقيم فيه دون غيره فلهذا التزموا حذف المبتدأ وقوله ولجاء وصلها

الاشارة بقوله لى دى المعرفة
وظاهر كلامه انه صفة مطلقاً
وقد قيل عطف بيان قال ابن
السيد وهو ظاهر وقيل ان
كدر مشتقا هو ونعت وان كان
عند اداه وعطف بيان وهذا
احسن بغيره انما الأول
يشترط أن تكون اللى تابع
أى جسمية كاذ كفى التسهيل
فإذا قلت بأى الرجل ال
جسمية وصارت بعد للضرورة
مما صارت كذلك بعد اسم
الاشارة وأحار انواء والجزمى
اتباع أى بصحوب ال التى
لتصح الصفة بخوبها أى الحرف
والنعم مذهب الجاهل ورر بتعير
أن يكون ذلك عطف بيان
عنده من أجاز به الثانى ذهب
الآخفش فى أحد قوليه الى
أن المردوع بعد أى خبر لبتدا
مخذوف وأى موصولة بالجملة
وربما لو كان كذلك لحاز
ظهور المبتدأ بل كن أولى
ولما وصلها بالفعلة واظرف
به الثالث ذهب الكوفيون
وابن كيسان الى ان هاد خات

لتنبية مع اسم الاشارة فاد اقلت يا أيها الرجل فربما أى هذا الرجل ثم حذف ذا اكتماء
بما هو الرابع يجوز أن توصف صفة أى ولا تصحون الامر دعة مفردة كانت أو مضافة كقوله

أيها الذي ورد) أيها الذي
 وأيم الذي عطف عليه وسقط
 العاطف للضرورة وورد جملة
 خبر ووجد الماعل اما تكون
 الكلام على حذف مضاف
 والتقدير لفظ أيها وأيم
 الذي ورد وأهو من باب نحن
 بما عندنا وأنت بما عندك
 راض أي ورد أيضا ووصف
 أي في النداء باسم الإشارة
 وبموصول فيه ال كقوله
 ألا أيها البائع الوجد نفسه
 أشي نخته عن يديه المقادير
 ونحو يا أيها الذي نزل عليه
 المذكور (ووصف أي بسوى
 هذا) الذي ذكر (برد) فلا
 يقال يا أيها زيد ولا يا أيها
 صاحب عمرو * تليها
 الأول يشترط لوصف أي
 باسم الإشارة خلقه من كاف
 الخطاب كما هو ظاهر كلامه
 وفاقا للسراي وخلافا لآن
 كيسان فله أجاز يا أيها ذلك
 الرجل * الثاني لا يشترط
 في اسم الإشارة المذكور
 أن يكون منعوبا بذي ال وفاقا
 لابن عصفور والناسم كقوله
 أيها ذلك لزيد كما * ودعاني
 واغلا فين وعمل * واشترط ذلك

الخ وله أن يقول التزموا فمضربا من المصلة كما التزموا فمضربا من الوصف
 على رأيكم مع (قوله يا أيها الجاهل الخ) النزي نزع الانسان الى الشر
 والنكر بفتح النون وسكون الكاف آخر ذى السمع أى لا توه في بالسمع
 حالة كونك مشها للحمية وذلك (قوله وأيم هذا الخ) نحو يا أيها الرجل
 فأى منادى مبني على الضم في محل نصب وهما للتنبية وذاسفة أى في محل رفع
 والرجل مفعلة أو عطف بيان مرفوع بضمه ظاهرة ونحو يا أيها الذي
 قام فلذى صفة أى في محل رفع وهذا كالمبني على ان حركة التابع اعراب
 وتقدم ما فيه قال شيخنا ولعل مذهب السراي يجري هنا أيضا فيجوز كون ذا
 والذي في محل نصب (قوله للضرورة) بل تقدم ان الوار العاطفة تحذف
 اختيارا (قوله من باب نحن بما عندنا الخ) أى من الحذف من الاول
 لدلالة الثاني ويحتمل كلام المصنف العكس وفي الاول منهما عندا حتما لهما
 وعدم تعيين القرينة أحدهما قولان قيل الحذف من الثاني لان الاوخر
 أبقى بالحذف من الأوائل وقيل من الاول لعدم الفصل وتتمام البيت
 والرأى مختاف وهو كما قال شيخنا من المنسرح (قوله ألا أيها البائع)
 أى المالك والوجد بالرفع فاعل البائع ونفعه مفعول ولا يصح جر الوجد
 بإضافة البائع اليه لعدم جواز إضافة اسم الفاعل المتعدي الى مرفوعه
 (قوله ووصف أي بسوى هذا) قال الشاطبي انه حشولا فائدة فيه ويحجب
 بابه لماعلم بقوله وأيم هذا الخ ان اللزوم ليس على ظاهره كان مظنة توهم شيء
 آخر فدفعه بهذا اهل طبلاوى واسم الإشارة في قوله بسوى هذا يرجع لما ذكر
 من مصحوب ال واسم الإشارة والموصول المقرون بال (قوله خلقه من كاف
 الخطاب) أى لانه المقصود بالنداء كما تقدم فهو الخطاب ووصفه بكاف
 الخطاب يقتضى ان المشار اليه غير الخطاب فيحصل التثافي ولان كيسان
 أن يجعل الخطاب في مثل ياذك المشار اليه فلا يحصل التثافي لكن يمنع
 ما تقدم في باب اسم الإشارة من ان الخطاب بالكاف غير المشار اليه الا أن
 يخصه بغير النداء فتأمل (قوله ودعاني) أى اتركني والواغل من يدخل
 على القوم وهم بشر بوز ولم يدع (قوله في لزومه الخ) أى لا في لزوم افراد
 موصوفه بل يرعى حال المشار اليه نحو يا هذا الرجلان ويا هؤلاء الرجال

بما مر نحو إذا الرجل
وياذا الذي قام هذا (ان كان
تركها) أي ترك الصفة
(بقيت المعرفة) أي بأن
تكون هي مقصودة بالثناء
واسم الإشارة قبلها لمجرد
الوصلة الى ذاتها كقولك
لغاتم بي قوم حلوس يا هذا
القامم اما اذا كان اسم
الإشارة هو المقصود بالثناء
بأن قدرت الوقوف عليه فلا
يلزم شيء من ذلك ويجوز في
صفته حينئذ ما يجوز في صفة
غيره من المناديات المبينة على
الضم (في نحو) يا سعد سعد
الاول) وقوله
يا تميم تميم عدي لا بالكم وقوله
يا يزيد زيد اليميلات الذبل
(ينصب ثان) حتما (وضم
وافتح اول انصب) فان سمعته
قلانه منادى مفرد معرفة
وانتصاب الثاني حينئذ لانه
منادى مضاف أو تو كيد
أو عطف بيان أو بدل أو
بانه راعى وأجاز اليراني
أن يكون نعتا

وأل في قوله الصفة عهدية أي الصفة المذكورة في أي الأسماء اقنوا ول اسم
الإشارة مع ان اسم الإشارة لا يوصف باسم الإشارة وكأمة ترك ذلك اتكالا
على ظهور ان اسم الإشارة لا يوصف باسم الإشارة فكأنه معلوم الانتفاء سم
(قوله على ماهرة) لعل مراده على ماهر من اشتراط صكون ال جسمية
على الراجع (قوله نحو ياذا الرجل وياذا الذي قام) ونحو يا هذا الرجل
ويا هذا الذي قام ويا هؤلاء الكرام فهما التثنية واسم الإشارة منادى مقتر
فيه الضم وما بعده له صفة مرة وعة (قوله بقيت المعرفة) أي بقوت علم
المخاطب بالمنادى (قوله بان تكون هي) أي الصفة (قوله هو المقصود
بالثناء) بأن عرّفه المخاطب بدون الوصف كما اذا وضع المتكلم يده عليه
(قوله فلا يلزم شيء من ذلك) مقتضاها حتى كون الصفة مقرنة بال فيقتضي
محمة يا هذا رجل وليس كذلك ويجوز فتح مجاز فيجعل من يمانية
وجعل الإشارة الى مجموع ماهر من ذكر الصفة ورفعهما وقرنهما بال
فالعنى لا يلزم مجموع التثنية أي بل بعضها وهو القرن بال هكذا ينبغي
الجواب لا كما أحب البعض فتدبر (قوله في نحو سعد سعد الاول) أي
من كل تركيب وقع فيه المادى مفردا مكررا ووقع بعد المرة الثانية
مضاف اليه وسعد الاول وسعد من معاد رضي الله تعالى عنه كفي
التصريح (قوله زيد اليميلات) بنسخ الميم انضيف زيد الى اليميلات لانه
كان مجذولا لها وهي جمع بعملة وهي الناقة القوية المحيطة والدل جمع ذابل
معنى الضامر كركم جمع راكع اه ركبوا عبارة القاسم وهي الناقة
الشديدة النخمة المعتملة المطبوعة على العمل والحمل يعمل ولا يوصف
بها انما هم اسمان اه ولو قال زكريا جمع ذابل كما عبر الشمني لم يكن
أنسب باليميلات (قوله لانه منادى مضاف) فهو بتقدير يا والفرق بين هذا
والبدل أن هذا يجوز معه كزحف السداه ولا يجوز ذلك في البدل وان
قبل اه على تقدير تكرار العامل اذ هو عند ذلك القائل كالتقدير المعنوي
الذي لا يتكلم به شاطبي (قوله أو تو كيد) قلة المصنف قال أبو حيان ولم
يدكره أصحابنا لانه لا معنوي وهو ظاهر ولا يعطى لاختلاف جهتي
التعريف لأن الأول معرف بالعلمية أو التداء والثاني بالاسافة لانه لم يصف

حتى سلب تعريف العلمية اه قال ابن هشام وشم مانع أقوى من ذلك وهو
اتصال الثاني بمالم يتصل به الأول قال سم ولا يخفى ان كلا الأمرين انما يريد
على المصنف اذا سلم انه مانع والافقد يتمسك بظاهر تعريف التوكيد اللفظي
فانه صادق مع اختلاف جهتي التعريف ومع اتصال الثاني بمالم يتصل
به الأول (قوله وتأول فيه الاشتقاق) أي جعله مشتقا بتأوله بالمنسوب
الى الاوس وضعفه الشاطبي بأن النعت بالجاء على تأوله بالمشتق وقوف
على الجمع (قوله والثاني مقسم) أي زاد بناء على جواز انقام الاسماء
واكثرهم بأبائه وعلى جوازه ففيه فصل بين المتضامين وهما كالشيء الواحد
وكان يلزم أن ينور الثاني لعدم اضافته اه تصریح وعلمه ففتحته غير
اعراب لانها غير مطلوبة ليعامل بل فتحته اتباع فيما يظهر وان كان يرد عليه ان
بين المتبوع والمتبوع له حاجز احصينا لكن صرح الشارح بأن نصب الثاني
توكيد ويوافقه تفسير الحفيد لانما أكيد اللفظي وعلى هذا فالفتحة
فتحة اعراب ولا يعد أن الفصل بالثاني معتقدا لانه كالفصل لاتحاد الاسمين
لفظا ومعنى وان عدم تنوين الثاني على هذا الوجه والذي قبله للسكاكة
فيندفع قول صاحب التصريح ففيه فصل الخ وقوله وكان يلزم الخ فتأمل
ولا يصح اعرابه بدلا أو عطف بيان كما كان في صورة الضم لانهما انما يكونان
بعد تمام الاسم الأول والأول لا يكمل الا بالاضافة بخلاف صورة الضم
فان الاسم الأول فيها غير مضاف (قوله الى محذوف) أي عمائر لما أضيف
اليه الثاني (قوله ونصبه) أي الثاني على الوجه الخمسة بل الستة وهي أن
يكون متادى مستانفا أو منصوبا بـاعني أو عطف بيان أو بدلا
أو توكيدا أو نعتا وكأله لم ينظر الى السادس لضعفه (قوله ان الاسمين ركبا)
قبل فيه تكاف تر كيب ثلاثة أشياء ولا وجه له اذ المركب شيان فقط قاله
في التصريح وقال الفارسي الاسمان مضافان للذكور وهو ضعيف لما فيه
من تواردها ملين على معمول واحد (قوله ففتحته) افتحة بناء فيه ان فتحة
القول على القول بالتركيب فتحة بنية ويمكن تصحيح عبارته بأن المراد ففتحته
بمعومه الذي هو المركب وفتحته هي فتحة آخره ولو قال ففتحته الثاني
فتحة بناء ان واضعنا ثم هذا القول لا يشمله قول المصنف ينتصب

وتأول فيه الاشتقاق وان
فتحته فتلاثة مذاهب * أحدها
وهو مذهب سيدي به أنه
متادى مضاف الى ما بعد
الثاني والثاني مقسم بين
المضاف والمضاف اليه
وعلى هذا قال بعضهم يكون
نصب الثاني على التوكيد
* وثانيها وهو مذهب المبرد
انه مضاف الى محذوف دل
عليه الآخر والثاني مضاف
الى الآخر ونصبه على
الوجه الخمسة * وثالثها أن
الاسمين ركبا تركيب
خمس عشرة ففتحتهما فتحة
بناء لافتحة اعراب
وبجمعه وعهما متادى مضاف
وهذا مذهب الاعلم
* رابعها * الأول صرح
في الكافية بأن الضم

انزل الوحيين الثاني مذهب

البصريين أنه لا يشترط

في الاسم المكرر أن يكون

عالم بالاسم - من نحو يارب

رحم - من قولهم والوصف

بما صاحب صاحب ربه

كأنه يعلم فيما سجد من وجات

الكروية وتسمى اسم الحسن

منه والوصف في الوصف

قد هو إلى أنه لا يجب إلا

مؤنثا هو يا صاحبا صاحب

ربه الثالث إذا كان الثاني

ع ر صا في نحو يارب يارب

صه بدلا ورده ووصفه نصف

يأمر على المظ أو المحل

(الثاني المضاف إلى ياء التكلم)

(واحد من مبادئ صم) آخره

(أو يصف لاء التثنية)

(كعدد من عدداء عديا)

والفصح والأكثر من هذه

الأمثلة الأولى وهو حذف

الياء والألف بالكرة

نحو يا عباد الله توبوا ثم اتوا

وهو ثوبتها ساكنة تنو

يا عبادي لأخوف منكم

والخامس وهو وثوبتها

مفتوحة نحو يا عبادي

الذين أسرفوا وهذا هو

الأصل ثم الرابع وهو قلب

الكرة وفيه والياء الثمانية

يا حسرتا أو ما أمثال الثالث

ثالث الأثر إذا نصب ما مع فقه الأعراب وتغيره (قوله أمثل الوحيين)

أي أحسنهما وأشارنا إلى أمثلية تنقيده (قوله هل اسم الجنس) مبتدأ

بغيره كعلم (قوله وحاشا للكافرين الخ) عبارة الجمع وحاشا للكافرين

فأرجو أن اسمي الجنس مع الأول وفي الوصفين ضمهما لا تنوين أو نصبه

منزلة (قوله حازمه مولا) قوله المصنف عن الأكثر ورده بأنه لا يفتقد لفظ

مذلل ومعدل منه الأومع الثاني زيادة بيان وحوز الدمامي أن يكون متنادي

فأما وان يكرر تأكيدها عطفا وقوله ضم مولا أي ساوؤه على الصم ومن

لارمه عدم التنوين (قوله عطاف بيان) رده المصنف في شرح الكفاية

وقال أنه توكيده على التام أو المحل لا عطاف بيان كما يقول أكثر المحرمين

لأن الشيء لا يبين نفسه (قوله على المظ أو المحل) فهو شر مرتب

ه (أنا نأدي المضاف إلى ياء التكلم) *

أمره ترجمة لأنه أحكام تحمسه وتقدم أن الأصل في ياء المذموم قيل

الكون وقيل الهم وجمع بأن السكون أصل أو أنه هو الأصل في كل مسمى

والنبي أصل ثان ادعوا الأصل فيما وضع على حرف واحد (قوله مع آخره) بأن

يكون آخره حرفا غير ياء أو ليتأخره ساكن كدلو وطبي وهذا التقييد يخرج

نحو مسمى تسمية وجمعا وحوز العمام حذف يائه لانه لا ياء التثنية والجمع

على الأسماء وعدم التماسه بالمفرد عند الحذف قال سم وفيه نظري الجمع

لأن التماسه حدث بالمفرد في صورته اثبات يائه ما كتبه اه ويشترط مع

ما ذكره المصنف أن يكون غير موصوف مشبه لمفعول كسبأني (قوله عينا)

ينبغي أن يكون من صوابه فحة مقلدة على الدال لا بالفتحة الموحودة لأنها

لا حل الألف سم (قوله رده وحذف الياء) لا كفتاء بالكرة) بل البعض

عن المصنف أنه قيد ذلك بأن يشترط الاسم بالاضافة إلى الياء أو لا فلا يقال

في ياء دوى ياء دولا لانه لا ياء على الياء والذي في الوصف وشرحه اعلموه

اشتراط الاشتهار بالاضافة في الوجه السادس وهو الصم وهذا هو المقصود

أفهم (قوله والخامس) عطفه على الثاني بالواو إشارة إلى أهم ما في مرتبة

لنقول بالاضافة في كل وجعل السيم على المصنفون أفصح من التبع ولعل

وجهه أن السكون أحسن من التبع (قوله والياء ألقا) أي لتفركها وافتتاح

ما قبلها

ما قبلها

ما قبلها

ما قبلها

وهو السوال اجتزاء

بالفتحة فأجازها الاخفش
 والمازني والفارسي كقوله
 واستراجع ما قالت سني
 داهف ولا بليت ولا لواني
 أصله بقوله ياله فاو نقل عن
 الأثرين المنع قال في شرح
 السكافية وذكروا أيضا
 وحها سادسا وهو الاكتفاء
 عن الاضافة بنيتها وجعل
 الاسم مضموما كالنادي
 المفرد ومنه قراءة بعض
 القراء رب السجن أحب الي
 وكي يونس عن بعض العرب
 يا أم لا تفعل على وبعض العرب
 يقولون يا رب اغفر لي ويا قوم
 لا تفعلوا اما المعتل آخره
 ففيه افعلة واحدة وهي ثبوت
 يائه مفتوحة نحو واقتناى
 ويا قاضي * تميميان * الا قول
 ما سبق من الواجهة هو فيما
 اضافته للتخصيص كما اشعر به
 تمثيله اما الوصف المشبه للفاعل
 فان ياءه ثابتة لا غيرة وهي اما
 مفتوحة أو ساكنة نحو
 يا مكرمى ويا ضاربى * الثاني
 قال في شرح السكافية اذا
 كان آخر المضاف الى ياء
 المنكسب ياء مشددة كبني

ما قبله الا ان الالف احذف من الياء اه تصریح والظاهر ان هذه الالف
 اسم لانها متقلبة عن اسم وينبغي أن يحكم بأن ما مضاف اليه وأنما في محل
 حرم (قوله وهو حذف الالف) فيه جمع بين حذف العوض والعوض وهو
 لا يجوز ويحتاج بأن يبدل الياء و يفرق بين الابدال والتعويض سم على أنه
 قد يمنع عدم الجواز بدليل وإقام الصلاة واجاب اجابا (قوله ونقل عن
 الأثرين المنع) اى ولادلالة في البيت على الجواز لاحتمال ان المراد بهذه
 اللفظة ولا بداء (قوله وجهها سادسا) يظهر أن قائمه يحذف الياء والسكسة
 ثم ياءه معاملة الاسم المفرد فيضم آخره ضمة مشاكلة للمفرد المبني فهو
 منصوب تقديره بفتحة مقترنة منع من ظهورها ضمة المشاكلة وتعرفه
 بالاضافة المنوية كما اختاره المصنف لا محلا وتعرفه بالقصد كما قيل والالم
 يكن افعلة في المضاف قال أبو حيان والظاهر أن حكمه في الاتباع حكم المبني
 على الضم غير المضاف لاحكام المضاف للياء اه اى انه يجوز في تابعه
 الوجهان وهو لا يظهر على ان تعرفه بالاضافة المنوية ونصبه مقترنان
 مقتضاه عدم جواز الوجهين في تابعه وقد يوجه ما قاله أبو حيان وان قلنا
 تعرفه بالاضافة المنوية ونصبه مقترنا به عومل معاملة المفرد فأعطى
 حكمه وان لم يكن منه حقيقة أفاده سم قال في النصريح وانما يأتي هذا الوجه
 السادس فيما يكثر نداءه مضافا كارب تعالى والأب والام والابن حلا للقليل
 على السكتير (قوله اما المعتل آخره) بأن يكون آخره حرفا ينال قبله حركة
 مجانسة له واما ما حذف لاهمه كاخ فلا ترد لاهمه خلافا للبرد ووقع في عبارة
 البعض هنا حلال فاحذره (قوله وهي ثبوت يائه مفتوحة) وتسكين ورش
 محباى من اجزاء الوصل مجرى الوقف (قوله فيما اضافته للتخصيص) كان
 الاولى للتعريف والمراد فيما اضافته محضة بقرينة المقابلة (قوله المشبه
 للفاعل) اى المضارع في كونه بمعنى الحال أو الاستقبال (قوله فان ياءه ثابتة
 لا غير) قد يوجه بشدة طلبها السكونية عاملا يشبه الفعل (قوله وهي اما
 مفتوحة أو ساكنة) اى ان لم يكن الوصف مثنى او مجرعا على حدة والاعتين
 الفتح نحو يا ضاربى ويا ضاربى (قوله كبني) اى تصغير ابن واصله بنو بفحتمين
 واذا صغرته حذف الف الوصل وردت اللام المحذوفة فيبقى بنو ففتح قلب

من يختار حذفها قبل ثوت
التثنية وليس بعد اختيار
الشيء الا لزومه والتثنية على
وجهين * احدهما ان تكون
ياء المتكلم ابدلت النان ثم
الترم حذفها لانها ابدل
* تنقل * الثانى ان تالية ياءى
بنو حذفتم ثم ادغمت اولاهما
فى ياء المتكلم فنصحت لاق
اصلها التثنية ففتحت لى يدى
وعو اه وقد تقدمت بقية
الاحكام فى باب المضاف الى
ياء المتكلم (رفع او كسر
وحذف الياء) والالف تخفيفا
لكثرة الاستعمال (استمر *
في) (واوهم) (يا من ام) (ويا بابه
امو) (يا من عم) (ويا بابه عم
لا نفر) اما التثنية فبقية قولان
* احدهما ان الاصل اما وعا
بقاب الياء الفتحا فحذفت
ادف وبقية الفتحة دليلا
عليها * والثانى انهما جعلتا
ايماءا واحدا مركبا وبنى على
الفتح والاول قول السكاكى
والفراء وابن عبيدة وحكى
عن الاحفش والثانى قيل
هو مذهب سيويه والبصريين

الواو ياء لا اجتماع الواو والياء وسبق احدهما بالكون وتقدم الياء
فى الياء وعلى القول بان لامه ياء يكون فيه ما عدا القلب (قوله قبل يابنى)
بكسر الياء او يابنى ففتحها لا غير او رد عليه شيخنا ان فيه لغة كالتثنية ترى بها
فى السبع وهى اسكن الياء مخوفة ووجهه انه حذف ياء المتكلم ثم استغلت
الياء المشددة المذكورة فحذف الياء الثانية التى حى لام الكلمة وابقى
الاولى وهى ياء التصغير ساكنة (قوله على التزام حذف ياء المتكلم) اى
وابقاء الياء الثانية على كسرها لاجل ياء المتكلم (قوله مع ان الثالثة) كان
الاوهم ولان الثالثة لان حذفها تعطل آخر التزام الحذف (قوله ابدلت النان)
اى بعد قلب الكسرة التى قبلها افتحة (قوله ثم الترم حذفها) اى وابقيت
الفتحة دليلا عليها (قوله مستعمل) اى حرف مستعمل وهو الياء اى وبطل
التقدير بقيل (قوله ففتحت لان اصلها المفتوح) وعلى القول بان اصلها
الكون بوجه الفتح بانه احتج بالتحريك لئلا يلتبس ما كان والفتح اخفهم
(قوله بقية الاحكام) اى بقية احكام المضاف المذكور ~~ككسر آخره~~
وجوبا اذا لم يكن واحدا من الهمزة والاربع المتقدمة فى قوله آخر ما اضيف
لياء كسر اذا لم يكن معتلا نال وسلامه الالف مطلقا الى آخر ما مر اى
فلا يبعد تلك الاحكام هنا (قوله وفتح او كسر) اى للهمز واجاز قوم ضمها
ايضا سم (قوله وحذف الياء) اى مع الكسر والالف اى مع الفتح فبقية مع
ما قبله لف ونشر مشوش لكن حذف الالف انما يأتى على قول السكاكى
الآتى ومروا فتهلا على قول سيويه والبصريين فلهذا سقطه المصنف
(قوله استمر) اى الطردوى نسخة اشهر واقرنا الضمير مع رجوعه الى الفتح
او الكسر وحذف الياء على التأول بالمذكور او على حذف خبر أحد
المتعاطفين لدلالة الآخر (قوله ويا بانه عم) فى التصريح ان بتنا كسبانية
(قوله فحذفت الالف وبقية الفتحة) قد تقدم منع الجمع ورواى فى غير
هذه الصورة نحو يا عبد وهم لا يجمعون ذلك هنا والفرق ثبوت السماع
الصحيح هنا سم وقوله قد تقدم اى فى قول الشارح ونقل عن الاكثرين المنع
(قوله والثانى ايماء) اى لينا وما بعده (قوله وبني) اى الجمع وع على
الفتح فيكون نحو يا ابن أم مبييا على ضم مقدور كخمسة عشر ونقل

بعدة دون ان ابن ام وابنة

ام وابن عم وابنة عم حكمت
 اه العرب بحكم اسم واحد
 وحذفوا الياء كذفهم اياها
 من أحد عشر اذا اضافوه
 اليها واما اثبات الياء والالف
 في قوله يا ابن أمي ويا شقيق
 نفسي وقوله يا ابنة هـ
 لا تلومي واهجى ضرورة
 اماما لا يكثر استعماله من
 نظائر ذلك نحو يا ابن أخي
 ويا ابن خالي فالياء فيه ثابتة
 لا غير واهذا قال في يا ابن أم
 يا ابن عم ولم يقل في نحو يا ابن
 أم يا ابن عم * تنبيه * نص
 بعضهم على ان الكسر اُجود
 من الفتح وقد قرئ قال يا ابن
 أم بالوجهين (وفي النداء)
 قولهم يا (أبت) ويا (أنت)
 بالياء (عرض) والأصل
 يا أبت ويا أمي (واكسر أو افتر
 ومن الياء الناعوض) وم
 ثم لا يكاد ان يجتمع معار
 ويجوز فتح التاء وهو الالف
 وكسرها وهو الألف أكثر وبالله
 قرأ ابن عامر وبالله
 قرأ غيره من السبعة
 * تنبيهات * الأول فهم من كلامه فوائد * الأولى ان تعويض التاء من ياء المتكلم في اب وام لا يكون

المسيوطى عن الرضى أن مجموع الكلمتين مع تركيبهما وفتحهما مضاف
 الى الياء المحذوفة (قوله من غير تركيب) هذا هو محصل مخالفة ظاهر
 مذهب الزجاج لما في الارششاف (قوله قال في الارششاف الخ) هذا
 مقابل قوله فظاهر مذهب الزجاج الخ (قوله وحذفوا الياء) اى وابقوا
 الكسرة دليل على ان الكلام في الكسر (قوله ويا شقيق) تصغير شقيق
 (قوله فضرورة) وقال بعضهم هما الغتان فليتان قبل وقاب الياء الف الجود
 من اثباتها واذا ثبتت الياء ففيها وجهان الاسكان والفتح فالجاءل خمسة
 اوجه ونص بعضهم على ان الخمسة لغات ومقرر ياء اللغة سادسة وهى
 الضم (قوله فالياء فيه ثابتة لا غير) ساكنة أو ممتوحة ولا يجوز حذفها
 لبعدها عن المنادى قصر ياء مع عدم سماع حذفها في غير يا ابن ام
 يا ابن عم فلا يردان البعد وجود فـ هـ ا أيضا (قوله واهذا قال في يا ابن أم
 يا ابن عم) ولا يرد يا ابنة أم يا ابنة عم لان ابنة هـ ابن بزيادة التاء (قوله
 وفي النداء) أبت امت (عرض) وكل منهما منصوب لانه معرب فانه من أقسام
 المضاف بفحوة مقدرة على ما قبل التاء متبع من ظهورها اشتغال المحل
 بالفتحة لأجل التاء لاستدعاء الفتح ما قبله الا على التاء لانها في موضع الياء
 التي يسبقها اعراب المضاف اليها سم (قوله ومن الياء الناعوض) انما
 عوض تاء التأنيث عن الياء اذا أنشيف الياء الأب أو الأم لان كلامهما
 مظنة التثنية والتاء تدل عليه كما في علامة اه حفيد ووجهه في الكشف
 بان تاء التأنيث وياء الاضافة متناهيان في ان كلامهما يزيد مضعومة الى
 الاسم في آخره وفيما ذكره بـ ان التاء حرف لا اسم اذ لم تنقلب الياء اليها
 بخلاف الألف في نحو يا عبد كاسر يانه (قوله ويجوز فتح التاء الخ)
 كان الأولى والفتح أقبس والكسر أكثر لان جواز كل مستفاد من عبارة
 المصنف (قوله وهو الاقبس) لان التاء عوض عن الياء وحركتها الفتح
 وتحرر كها بحركة أصلها هو الأصل اه حفيد (قوله وهو الأكثر) أى
 لان الكسر عوض عن الكسر الذى كان يستحقه ما قبل الياء وزال حين
 جنى التاء لان ما قبله لا يكون الامتوحة (قوله لا يكون الا في النداء) أخذ

الثانية ان ذلك يختص بالاب والام. الثالثة ان التعرض فيها ليس بالازم فيوزن فيها ما جاء في غيرها
من الالوجه السابقة فهم ذلك من قوله عرض. الرابعة منع الجمع بين التاء والياء لانها عوض عنها
وبين التاء والالف لان الالف بدل من الياء وامثاله. بالتي لازلت فينا فاعلم.

٢٤٨

لنا أمل في العيش مادمت
حائشا. فضرورة وكذا قوله
يا ابتاء لك اوعا كما
وهو اهون من الجمع بين التاء
والياء له هاب ضرورة المادوض
عنه وقال في شرح الكافية
الالف فيه هي الالف التي
يوصل بها آخر المتادى اذا
كان عبيدا أو مستغاثا
او مئيدا وبأوليت بدلا من ياء
المتادى لم وجوز التارح
الامرير. الثاني اختاب
في جوارض التاء في ياب
وبأمت فأجره القراء وأبو
جعفر الخامس وشع الزجاج
وقيل عن الحليل أنه سمع من
العرب من يقول يا ابت
وبأمت بالضم وعلى هذا
فيكون في مداهم ما عشر
اعاء الست السابقة في نحو
يا عبيد وهذه الاربعة اعى
تليت التاء والجمع بينهما
وبين الالف في نحو يا ابتاء
على امر. الثالث يجوز

المحصرون بتقديم الجار والمحرور (قوله يختص بالاب والام) أو لانه
وقيل نحو يا ابت (قوله من الالوجه السابقة) أي في المتادى المتضاف
لياء المتكلم (قوله فهم ذلك من قوله عرض) نظريته سم بان العروض
لا ينافي اللزوم وقد يقال شأن العارض عدم اللزوم (قوله وبين التاء
والام) مثي ابن الحاحب على حواز الجمع بينهما لانه جمع بين عروض
مخلاف ما قبله سم أي فان فيما قبله جمع بين العروض والاعروض عنه وفي قوله
بين عروضين تعليل لان الالف بدل عن الياء لاعروض عنها كما مر ووقع
لبعض خطأ فاحش في تقريره من الحاحب فانظره (قوله التي يوصل
بها آخر المتادى الخ) أي بناء على القول يجوز ذلك في المتادى البعيد
والمستغاث والتدوب (قوله وجوز التارح الامرير) أي كونها عوضا
عن الياء وكونها التي يوصل بها آخر المتادى (قوله على ما مر) أي على
القول الذي مر عن شرح الكافية ان هذه الالف هي التي يوصل بها آخر
المتادى المتقدم وليست بدلا عن ياء المتكلم لاعد على القول بأنها بدل عن ياء
المتكلم لان الجمع على هذا ضرورة كالجمع بين الياء والتاء لالفة حتى تعد
في اللغات والاكات احدى عشرة لفة بزيادة الجمع بين الياء والتاء وبهذا
يعرف ما في كلام البعض (قوله ابدال هذه التاءها) أي في الوقت
(قوله على انها تاء التأنيث) أي بحسب الأصل (قوله ورسمت في المحف
بالتاء) أي رسمها بالتاء أولى كقوله المماضي

في أسماء لازمت التداء

يجوز كون لازمت فعلا ماضيا كضاربت وكونه اسم فاعل كضاربة
مضافا الى التداء أو مضافا الى التداء على المفعولية سم (قوله بعض ما يخص
بالتداء) أشار الى ان هناك ألفاظا آخر تختص بالتداء كابت وأمت (قوله
أي لا يستعمل في غير التداء) أشار به الى ان الياء داخلة على المقصور وعليه

ابدال هذه التاءها وهو يدل على أم ساء التأنيث قال في التسهيل وجاءهاها في الخط والوقت (قوله
جاءت وقد قرئ بالوجهين في السبع ورسمت في المحف بالتاء) (أسماء لازمت التداء) (وقيل بعض ما يخص
بالتداء) أي لا يستعمل في غير التداء يقال للمؤنة يا فلة واختلف فيها قد يسمونها بانهما كائتان

هن ذكرتين فكل كناية عن رجل وفلة كناية عن امرأة ومذهب الكوفيين أن العلم ما فلان وفلانة فرندا
ورده الناظم بأنه لو كان مرادهم القيل فيه فلا ولما قيل في التأنيت ٢٤٩

(قوله عن نه كرتين) أي من جنس الانسان لا مطلقا (قوله بأنه لو كان)
أي المذكور من فل وفلة مراد أي مرادهم فلان وفلانة لقيل فيه أي في بعضه
وهو قل بقية ما بعده فلا لأنه لا يحدف في الترخيم مع الآخر ما قبله من حرف
مذزائد إلا إذا كان المراد من خنساء فسا عدا وفلان على أربعة أحرف فحق
ترخيمه بأفلا وقوله ولما قيل في التأنيت فلة أي بل كان يقال فلان وكن
الأنصر والأشع أن يقول وردة الناظم بأنهم لو كانوا مرادين لقيل في الأول
فلا وفي الثاني فلان (قوله ومذهب الشلوطين الخ) الفرق بين هذا المذهب
ومذهب الكوفيين مع أنهم كاتبتان عن العلم عند الكوفيين أيضا اعتبار
الترخيم عندهم دون الشلوطين ومن معه (قوله كناية عن العلم) أي
الشخصي لمن يعقل وكان الظاهر كناية بسان (قوله وهم الأصل) المراد
بالأصل هنا وفي قوله الآتي وإن أصلهم أفلان وفلانة ما كانا عليه قبل
تخفيفهما بحذف الألف والنون لا بالترخيم والحاصل أن الشلوطين والناظم
ومن وافقهما يقولون هما كناية بسان عن العلم وأصلهما أفلان وفلانة
فدخلهما مجزرا لحذف تخفيفا لترخيمهما والكوفيون يقولون هما كاتبتان
عن العلم وأصلهما أفلان وفلانة فدخلهما بخصوص الترخيم وبمذا تعلم
أن قول البعض فيما كتبه قبيل التأنيت أن مادة فلان مخانة فلهذا قل
عند المعنف كما أن الأمر كذلك على مذهب سيدي به الصحيح فيه نظر (قوله
بالمز) أي الساكن (قوله أي مما يختص بالنداء) بيان لوجه الشبه
(قوله بامكرمان) بفتح الراءز كريا وهو العزيز المكرم دماميني (قوله
تخفيف مكذبان) أي تخفيفه وسماه تخفيفا لقربه من التخفيف لقررب
رسم الذال من رسم الراءز وقررب رسم الباء من رسم الميم المخلوطة بماء بعد
(قوله وليس بشئ) مع أنه يبقى عليه مطيبان إلا أن يمنع وروده (قوله مقصورة
على السماع) ويؤخذ ذلك من تعبيره بالاطراد فيما بعده دونها (قوله
وهو) أي الاجتماع (قوله فقول ياخبثان الخ) قضيته عدم سماع

٣٣ صبان م بالذم وأن مكرمان تخفيف مكذبان وليس بشئ * التاني قال في شرح السكافية
أن هذا الصفات مقصورة على السماع بإجماع وتبعه مراد وهو صحيح في غير مفعولان فان فيه خلافاً جاز
بعضهم القياس عليه فقول ياخبثان وفي التاني ياخبثان نقل واطرد في سبب التاني

مخبثان ويعكر عليه قول الهمع الذي جمع منه أى من مقلان ستة أفعال
مكرمان وملا مان ومخبثان وهما من وطيان ومكذبان قال وحكى ابن
سيده رجل مكرمان وملا مان وامرأة ملا مان ففهم من أجاز استعماله في غير
النداء بقوله وخرجه أبو حيان على اخبار القول وحرف النداء والاصل رجل
مقول فيه مكرمان (قوله ورن يافعال) أى موازن تافعال وكذا يقال
في قوله الآتى وشاع في سبب الدكور ورن يافعل وفى الأنيان يافعال وفيما
بأى إشارة الى اختصاص سبب الأني والذكور والذكور يافعال (قوله
فعبده) سميت امرأة الرجل فعبدة لازمه البيت لكع أى خبيثة
(قوله فضرورة) وقيل التقدير فعبده يقال لها يالكع (قوله والامر
هكذا الخ) وحده ذكره هنا مناسبة لفح وخبات المتعلق بها هنا فى وزنه
وبنائه الى الكسر وشروط سم أى ذكره هنا من باب الاستطراد وقوله
هكذا أى كضات فى الوزن لافى النداء (قوله أى اسم فعل الامر) أى فكلامه
على حذف مضاي وقول شيخنا فكلامه على حذف مضاف أى ودال الامر
هو مع كونه لا يناسب صفيه الشارح يريد عليه ان دال الامر أعم من اسم
فعل الامر (قوله من الثلاث) جعله الشارح مختصا بقوله والامر هكذا مع
انه ودلما قبله آية ما الوجه تعلية بالطردهم وعليه فالامر معطوف على وزن
وهكذا حال وعلى صيغ الشارح الامر مبتدأ وفكدا حال ومطرده خبر أو
هكذا خبر أول ومطرده خبر ثان (قوله عند سيويه) وقال المبرد هو مع جمع فلا
يقال قوام ولا قعادي ثم وانهم ادليس لأن ان يندع صيغة لم قلها العرب
قل الاندلسى ومنع المبرد قولى الأول أن يتاقل قول سيويه هو مطرد على أنه
أراد بالطراد الشباع اه دما بينى وفى التوضيح مع شرحه والمبرد لا يقيس
فيه أى فى فعال سببا وفعال أمر أى فلا يقال باقبح قياسا على فساخ
ولا قياسا بقياسا على نزال اه ومنه يعلم ان الخلاف بين سيويه والمبرد فى
فعال سببا وفعال أمر او الموافق لهذا أن يجعل قول الشارح عند سيويه
متعلقا بالطرده كلام المتن ومطرده كلام الشارح على التنازع وان كان
الاقرب الى صيغ الشارح تعلقه بمطرده كلامه فاعلم ما لى قول البعض ان
عند سيويه متعلق بالطرده (قوله على هذا النوع) قال البعض أى على ماورد

ورن) يافعال نحو (يا خبات)
يالكع يافعال وأما قوله
أطوف ما أطوف ثم كوى
الى بيت فعبده لكع
• فضرورة (والامر هكذا) أى
اسم فعل الامر مطرد من
الثلاثى) عند سيويه نحو نزال
ونزال من نزل وزنه
• تنبيه سائر الأول أهمل
التألف من شروط اقياس
على هذا النوع أربعة شروط

الاول ان يكون مجردا فاما غير المجرد فلا يقال منه

جميع نحو درالمن ادرك

الثاني ان يكون تاما

فلا ينفي من ناقص * الثالث

ان يكون متصرفا * الرابع

ان يكون كامل التصرف فلا

ينفي من بدع ويذكر * الثاني

ادعى سيبويه سماعه من

غير الثلاثي شذوذا كقرفار

من قرف في قوله

قالت له رجب الصبا قرفار

وعرفار من عرف في قوله

يدعو وليدهم يساعرفار

وقاس عليه الاخفش ورد

المبرد على سيبويه سماع اسم

الفعل من الرباعي وذهب الى

ان قرفار وعرفار حكاية

صوت وحكاية عن المارفي وحكي

المازني عن الاصمعي عن أبي

عمر ومثله واحتج ماقلة

سيبويه لانه لو كان حكاية صوت

لكان الصوت الثاني مثل

الاول نحو غاق غاق فلما قال

عرفار وقرفار فخالف لفظ

الاول لفظ الثاني علم انه

شمول على عرفار وقرفار

(رشاع في سبب المذكور)

يا (فعل) نشوقوا هم يافق

يا كع يا غدر يا خبث (ولا تنس)

منه أو المراد في هذا النوع وهو اسم الفعل اه وهو موافق لقول شيخنا أي

نوع نزال اه وقال شيخنا السيد قوله على هذا النوع أي وكذا ما قبله أو يراد

بالنوع ما هو على وزن فعال منادى أو اسم فعل اه وهذا هو الموافق لمافي

التوضيح وشرحه فانظره (قوله أن يكون مجردا) أي عن الزوائد وفيه

أن هذا معلوم من اشتراط المصنف كونه ثلاثيا لان الثلاثي عند النحاة

لا يشمل المزيد (قوله متصرفا) فخرج نحو نعم وبئس (قوله ادعى سيبويه سماعه)

أي سماع اسم فعل الامر المبني على السكسر لا بقيد كونه على وزن فعال

(قوله كقرفار) أي صوت عرفار أي اللعب (قوله يدعو وليدهم) أي

صغيرهم يساعرفار أي هلموا للعرفرة وهي لعبة الصبيان اه فارضى وولد

فاعل يدعو وكما قاله شيخنا السيد وانظر مرجع ضمير بها (قوله حكاية

صوت) أي قرفار حكاية صوت الرعد وعرفار حكاية صوت الصبيان (قوله

لكان الصوت الثاني) أي لكان اسم الصوت الثاني وقوله مثل الاول تصديق

الماثلة بأن يقال عرفار وقرفار وبان يقال عرفار وقرفار (قوله علم انه)

أي ما ذكره شمول على عرفار وقرفار بهيعة الامر أي دال عليه دلالة اسم

الفعل على الفعل (قوله يافق الخ) هي غير منصرفة للوصفية والعدل عن

فاسق والسكع وغادر ونخبث (قوله بالسكع) ذكر في القساميين من معاني

السكع اللثيم والعبء والاحق والصغير والوسخ قيل قد يراد في غير النداء

كحديث لا تقوم الساعة حتى يكون اسعد الناس في الدنيا السكع بن السكع وقوله

عليه الصلاة والسلام في الحسن بن علي رضي الله عنهما اين السكع أي الصغير

وقيل هو في الحديثين ليس من المختص بالنداء بل هو فهم ما وصف منصرف غير

معدول كطعم ومؤنثة السكعة أما المختص بالنداء فغير منصرف لانه معدول

عن السكع ومؤنثة السكع (قوله بل طريقة السماع) أي والسموع منه الا لفاظ

الاربعة المذكورة (قوله في لجة) متعلق بتدافع الشيب في بيت آحر والجهة

بفتح اللام اختلاط الاصوات في الطرب وقوله ألسك فلاناعن فل مقول لقول

محمد وفي أي في لجة مقول فيها ألسك فلاناعن فل أي امنع فلاناعن فلان

يصف الشاعر ابلأ قبليات وقد اثارت أيديها الغبار وشبه تراحمها ومدافعة

عليه بل طريقة السماع واختبار ابن عصفور كونه قياسا ونسب سيبويه (وجرى الشعر فل) قال الراجز

في لجة ألسك فلاناعن فل *

بعضها بعضا تقوم في الحذف بعضهم بزيادة ال أمثلة ولا بأس فلا أي
 اجزئ بينهم (قوله والاصواب الخ) اعتراض على قول المصنف وجرى الشعر على
 المفتحة أي أن الشعر وروى الشعر هو دل المحدث عنه وهو المختص بالنسبة
 (قوله درس المالح) درس عفاوة متالع هم الميم وبالنسبة العوقية اسم موضع
 وكذلك أبان بالوحدة تصرف في القاء. ومن أن درس يأتي لازما معني عفا
 ومعه تباين قال درسته الرجح (قوله أن المختص) بدل من مأمرا أو بيان وقوله
 كناية عن اسم الجنس أي على قول سيبويه (قوله وفلان) أي الذي هو أصل دل
 الواقع في البيت مجرورا أي ومثبت له لأن ثبت بفعل الواقع في البيت لأن
 أصله فلان كما مر (قوله المختص ماذم فلي) أي بالفتحة في هذا وما بعده كما
 في التسع السماع على عادة أهل التصريف إذا أرادوا بيان الحروف الأصول
 من غير نظر إلى كونه فعلا أو غيره (قوله وقد تقدم بيان مذهب إليه المصنف)
 أهله يشير بهذا إلى الجواب عن الاعتراض على المصنف المذكو بقوله
 والاصواب الخ وحاصله أن هذا التصو يب عما يظهر على مذهب سيبويه
 لأن اختلاف المعنى والمادة الذي ذكره اعما يأتي على مذهبه دون
 مذهب المصنف لا اتحاد فلان أصله معي لتكون كل عنده كناية عن العلم
 ومادة لتكون أصل فل عنده فلانا كما مر وكذلك في الاتحاد المذكور
 مذهب الكوفيين مدعوى البعض أن المادة مختلفة عند المصنف بالخط
 فتد (قوله في نداء المجهول) أي المجهول اسم (قوله باه الخ) أي لتكون
 من في الأصل كناية عن اسم الجنس وإن استعمل كثيرا كناية عن يستقيم
 ذكره أوعس العرح خاصة كما مر في مجيئ الاسماء لستة (قوله ويا هنة)
 بكون النون كما في الدمايني (قوله ويا هنون) جمع جمع المد كرا لم
 شذوذ الان معرودة ليس علما ولا صفة بل لم يستكمل شروط باب سيب (قوله
 بصم الهاء وكسرها) أي الهاء الأخيرة كما في الفارسي فالضم تشبها بـ
 الصمير والكسر على أصل اتقاء الساكنين وعلم أنه سيأتي لشرح في باب
 النسبة أن هذه الهاء لا تثبت وصلابل ونقاسا كنهة وربما تثبت في
 الصرورة مضهومة ومكسورة وأجاز القراء اثباتها وصلابل الوجهين بقوله
 هنا صم الهاء وكسرها أي على مذهب القراء أو حيث تثبت في لوصل

والاصواب أن أصل هذا ال
 وانه حذف منه الالف والون
 للضرورة كقوله درس
 انشاء تالغ فأبانا أي درس
 المارل وليس هو في المختص
 بالذراء اذ معناها ما يختص
 على الصحيح كما مر أن المختص
 بالنسبة كناية عن اسم
 الجنس وفلان كناية عن علم
 ومادة مختلطة بالمختص
 ماذم فلي فلو صغرت قلت
 فلي وهذا مذهب فلان ولو
 صغرت فليين وقد تقدم
 بيان مذهب إليه المصنف
 حاتمة يقال في نداء
 المجهول والمجهول ياهن ويا هنة
 وفي التثنية والجمع ياهنان
 ويا هنان ويا هنون ويا هنات
 وقد بلى أو اخر من ما بلى آخر
 المندب ويهنا وياهنا وياهنتاه
 بصم الهاء وكسرها وفي
 التثنية والجمع

نحو قوله اللهم والله فهي سادسة (قوله يا هنانيه ويا هنانيه) بقلب ألف
 اندية فهم يا هنانية كسر نون الثانية وبعث الهمزة (قوله ويا هنانوه)
 بقلب ألف الثانية واداء المناسبة شقة انداء وبعث فيما ذكره بأن قلب الحركة
 الحذف من ثاب الحرف في لاقابت كسر نون الثانية في يا هنانيه ويا هنانيه
 فقه حذف اللام وهذا قلب شقة انداء في يا هنانوه فقه حذف اللام كما فعل
 ذلك في يا هناناه ويا هناناه فقه أعلم

يا هنانيه ويا هنانيه
 ويا هنانوه ويا هنانوه والله
 أعلم

في الاستغاثة

(قوله اذا استغيت اسم) شامل للضاف وشبهه وأما المذكرة غير المنصودة
 وترددت في الشاخص وابتاع الاستغاثة على الاسم أي اللفظ اصطلاحاً فإن
 المستغاث حقيقة المعنى أي مدلول اللفظ أو التقدير مدلول اسم الله سم (قوله
 منادى) فائدة الثانية على أن المستغاث اصطلاحاً لا يكون إلا منادى ولو
 أطلق رعباً فهم خلاف ذلك ولم يفهم ذلك سم (قوله أو يعين على شقة) أي
 على دفعه أو التعسير بالأعانة يقتضي مشاركة المستغيث للمستغاث في الدفع
 فحصل التغاير بين المتعاطفين (قوله غالباً) من غير الغالب ماسية أي في قوله
 ولهم ما استغيث عاقبت ألف وقول الشارح وقد يتلوهما (قوله باللام) إنما
 استغث لمناسبة معناها للاستغاثة لأن لاهما التخصيص أدخلت على
 المستغاث دلالة على أنه مخصوص من بين أمثاله بل داء وكذا المنجب
 منه مخصوص من بين أمثاله باستغاثه أرغابه قوله الداء يعني (قوله وقول
 عمر) أي لما طعنه أبو داود الجعفي قال يا لله للمسلمين كما في الداء معي
 (قوله للتخصيص على الاستغاثة) إذ لو قيل يا زيد أو يا زيداً جعل التركيب
 غير الاستغاثة من الندبة في القول والنداء المحض في الثاني ويرد على كونهما
 للتخصيص على الاستغاثة وذلك بالعلماء متعجبان من كثرتهم إذ أن يجعل
 التخصيص إضافياً أي بالضافة إلى الندبة والنداء المحض قد ير (قوله
 لوقوعه موقع المظهر) أي الذي تفتح معه اللام فلا ترد يا المتكلم أو مراده
 بالمظهر كلف الخطاب لأنها التي يقع موقعها المنادى وقيل لا لالام بقية آل
 كما سيأتي (قوله لكونه منادى) أي والمنادى واقع موقع الكاف (قوله وبين
 المستغاث من أجله) شامل للتخصيص عليه والمظهر (قوله أعطاه شيئاً)

في الاستغاثة

(إذا استغيت اسم المنادى)
 أي تودى ليستخلص من شدة
 أو يعين على شقة (خفصاً)
 غالباً (باللام مقترحة) حال
 من اللام (كإلّا رضى)
 وقول عمر رضى الله عنه يا لله
 فخصه للتخصيص على
 الاستغاثة وفتح اللام لوقوعه
 موقع المظهر كونه منادى
 وليحصل بذلك فرق بينه وبين
 المستغاث من أجله وإنما
 أعرب مع كونه منادى مفرداً
 معرفة لأن تركيبه مع اللام
 أعطاه شيئاً

والنحويون يقولون استغاث

به قال الله تعالى اذ تستغيثون

ركم وقد صرح في شرح

المكفية بالاستغاث

استغاث أن المستغاث معرب

مطلقا * الثالثة أنه يجوز

انتهائه بال وان كان متادى

لان حرف انتهاء لم يباشرها

وهم ذلك من قبله وهو مجمع

عليه * تنهات * الاول

يختص المستغاث من حرف

النداء * يرشد الى ذلك

تمثيله وقوله بعد ان كررت يا

* الثاني ما أطلقه من فتح لام

المستغاث ومع غير ياء المتكلم

بأما ما استكرخو الى

وقد أجاز أبو الفتح في قوله

يا شوق ما أتى وبالي من

اذوى * ويادع ما جرى

ويأتى أصبى * أن يكون

استغاث بنفسه وان يكون

استغاث بنفسه والهج

و قد بنى قدور أن ياتي

حيث وقع مستغاث له

والاستغاث به محذوف بـاء

على ما سياتي من أن العامل

في المستغاث فعل النداء المضمير

يضمير النفس يربا ادعوى

وذلك غير جائز في غير ظننت

بالمضاف) أي لان الادم ومجرورها كثنان كالتضايقة أولان الادم أضافت

معنى الفعل الى مجرورها (قوله متعدي بنفسه) لوقال بتعدي بنفسه لكان

أحد من لان للنظم لا يفيد وب تعدي بنفسه كقوله مع عبارة الشارح وإنما

يفيد به ولذا ذكره (قوله معرب مطلقا) أي مفردا أو غيره ومجمله كما له اسم

ان حرب الادم وكان معربا قبل النداء فان خلا من الادم كان كغيره من المتناديات

وان كان مبيها قبل النداء فهو ياتي على بناءه كبناء هذا فها مبيها على السكون

في محل نصب (قوله لم يباشرها) أي آل بل فصل بينهما الادم (قوله يختص

المستغاث الخ) أي لان الاستغاثه كما بعد لا حياجه الى هذا الصوت

لأنه اعو على اسراع الاجابة المحتاج اليها فلا يزال ان بالمتنادي البعيد فيلزم

أن لا يستغاث باقرب الا ان كان كالبعيد أفاده سم * بقي انه يرد عليه أنه

ورد المستغاث باله مزي في قوله أعام لك ابن معصعة بن سعد الا ان يقال

هو ضرورة أو شاذ (قوله فباشرق الخ) يصح كسر شوق ودمع وقلب على

حذف ياء المتكلم وإبقاء الكسرة دليلا عليها وضم الثلاثة على انها سكران

منصودة وما تجيء والاولى اليه وما أصبى أي ما أميلك الى الهوى (قوله بناء

على ما سياتي الخ) قيد بذلك ليشأتى المتعدي لسكون المستغاث به في يالى

محدوه وهو لوم هل فعل في ضميرى واحد على تقدير كون المستغاث به في يالى

هو المذكر واذلوا ببناء على أن العامل حرف النداء لم يجب كون المستغاث

به في يالى محذوف لانه لا يلزم حينئذ على كون المستغاث به هو المذكر وعمل

فعل في ضميرى واحد لدم الفعل العامل (قوله في ضمير التقدير الخ) فترجع على

من في محذوف معطوف على قوله محذوف أي والمستغاث به محذوف لا مذكور

في ضمير الخ وقوله وذلك الخ في معنى التعليل لانه التنى ويعمل جعل المضاف

تعليلية له ولو قال ادلو كرم مستغاثا به لكان التقدير الخ لكان اوضح (قوله

بالادعوى) أي يلزم عمل فعل في ضميرى واحد وهما الضمير المستترى ادعوى

والياء ادهما الواحد وهو المتكلم والاولى حذف يا (قوله وذلك) أي عمل

العمل في ضميرى واحد غير مترى غير فأنف وما جعل عليها أي من افعال

الادب وما جعل عليها كسيت وأبصرت وقعدت وعدمت وأورد عليه أن

عمل الفعل في ضميرى واحد لا زم على جعل الياء مستغاثا له أيضا اذ في قولك

وما جعل عليها * الثالث اختلاف في الادم الداحلة على المستغاث فبقل هي بقية آل

ادعوى

أدعو قومي لي يصل أدعوني الضمير المستتر وفي الياء وأجيب بأن المحذوف عنه
 فمما صلى وجهه كون الثاني مفعولا به وإذا جعلت الياء مستغاثا لم يكن
 مفعولا به لأن مدخول لام التعميل ليس مفعولا به لعدم وقوع الفعل عليه
 بخلاف ما إذا جعلت مستغاثا به (قوله والاصل يا آل زيد) أي خذت حمزة
 آل للتثنية فإحدى الألفين لا اتقاء الساكنين وضعفه الرضي بأن ذلك
 يقال فيملا آل له نحو يا للدواهي وقد يرد بأن يعتبر بها آل يناسبهم إذا فهم
 (قوله عن السكوفيين) استدلوا بقوله * إذا الداعي المثوب قال يا لا * فان الجار
 لا يقتصر عليه وأجيب بأن الاصل يا قوم لا فرار في حذف ما بعد لا التافية
 دما يعني (قوله فقيم زائدة) بدليل صحة اسقاطها وعورص بأن الزيادة
 خلاف الاصل وعلى هذا القول يكون المستغاث منصوبا بفتحة مقدرة
 لاشتغال المحل بتدركه حرف الجر الزائد (قوله بالفعل المحذوف) أي الذي
 نأيت عنه بالمكن بتضمينه معنى فعلية تعدي بالحرف كالتي في نحو يا زيد
 وأتجنب في نحو يا لاء فلا يرد أن أدعوت معتبه بنفسه فكيف عدى باللام (قوله
 بتدرف النداء) ثانيا بمناوب الفعل (قوله على الموضع) أي موضع الموصوف
 لأنه مفعول كما مروا ليس له موضع رفع حتى يتبع الرفع وجزم الرضي بامتناع
 ما عدا الجر كما مر (قوله مع المعطوف) اطلاقه شامل للمعطوف بغير الواو ولا
 مانع منه إذ قد قصد الإشارة إلى تأخر أو تراخي رتبة الثاني في النجدة (قوله
 وفي سوى ذلك التكرار) المفهوم من كررت أي في سوى تكرار يجمع المعطوف
 أنت بكسر لام المعطوف ولا م غيره من المستغاث لأجله كما قد يدل له قوله بعد
 الثاني علم مما ذكر الخ ولوارجع الشارح اسم الإشارة إلى المعطوف مع
 تكرار بالشمل الكلام المستغاث من أجله في صورة تكرار يا أيضا لأن غير
 المعطوف المتكرر معه شامل لغبر المعطوف في صورة تكرار يا بصورة
 عدم تكرارها والمعطوف الذي لم يتكرر معه يا وهذا التحقيق يعلم مافي كلام
 شيخنا والبعض من الأبيام (قوله على الاصل) أي في لام الجر الداحلة على
 المظهر (قوله لأن من الالبس) أي امن لبس المعطوف بالمستغاث له بسبب
 عطفه على المستغاث وامن لبس المستغاث له بالمستغاث بسبب تقدم ذكر
 المستغاث ويفهم منه ان الالباس قد يبدو جدا إذا كررت يا ووجهه ان

والاصل يا آل زيد فزيد
 شخه وض بالاضافة ونقله
 المصنف عن السكوفيين وذهب
 الجمهور إلى أن الملام الجر
 ثم اختلوا فقيم زائدة
 لا تتعلق شي وهو احتياجان
 خروف وقيل است برائدة
 فتعلق وفيما يتعلق به قولان
 أحدهما بالفعل المحذوف
 وهو مذهب سيدي واختاره
 ابن عصفور والثاني تتعلق
 بحرف النداء وهو مذهب
 ابن جني * الرابع إذا وصفت
 المستغاث جررت سفته نحو
 يا زيد الشجاع للمطاوم وفي
 النهاية لا بعد نصب الصفة
 حملا على الموضع (وافتح) اللام
 (مع) المستغاث (المعطوف)
 ان كررت يا كقوله
 بالقومي والامثال قومي
 لأناس عتوهم في ازدياد
 (وفي سوى ذلك) التكرار
 (باب كمر اثني) على الاصل
 لأن الالبس نحو
 بالالكهول ولا شبان للجب

المستغاث له قد بلى حرف النداء اذا حذف المستغاث ثم انما يحسن تعليله
 المذكور وعلى تعليل فتح لام المستغاث بخوف الهمزة التي اشار اليه سابقا
 بقوله وللمصدر بدلته أى بفتح لام المستغاث قرئ في بيته وبين المستغاث من
 أجله وأما على تعليل الفتح بما أسلفه أيضا الشارح من وقوع المستغاث
 موقع المضمر لكونه متضادى وانما يحسن تعليل كسر لام المعطوف هنا بما
 عليه الفارسي حيث قال لانه بعد من حرف النداء فكأنه لم يقع موقع
 الضمير فرددت اللام الى أصلها وه والكسر وتعليل كسر لام المستغاث
 له بعدم وقوعه موقع المضمر (قوله مع المعطوف المذكور) أى مع المعطوف
 الذى هو مستغاث اعم من أن يكون مستغاثا لعطفه على المستغاث من غير
 تكرار يا والكون يات تكررت معه بقرينة قوله وقد اجتمع فى قوله الخ (قوله
 بالعطافنا الخ) عطاف ورباح براء كسورة فتحية مخففة وأبو الحشر
 اسماء رجال يرتبهم الشاعر والفتاح كثير الشخ أى الاعطاء يأتى فى اسماء
 وفيه أيضا فتح الطيب ما فعل لم نسمع من فسر الفتح بالاشارة الى كسرة
 (قوله احقر الامرين) أى كونه مخاطب مستغاثا من أجله
 (قوله ان اللام فيه لانه مستغاث) أى وكل من لام المستغاث ولام المستغاث
 من أجله تسعى لام الاستغاثه فهذا الذى قيل يؤيد ما ذكره من احتمال يات
 للامرين (قوله فقبل بحرف النداء الخ) قال البعض تبعنا الشيخنا لم يذهب
 أحد هنا الى التعلق بفعل النداء لئلا يلزم عمل الفعل فى ضميرى متكم اه
 أقول هذا باطل لان احوال المدكور انما يلزم اذا كان المستغاث من أجله
 ياء المتكلم وهو فى هذه الصورة غير مضر لما مر من ان العمل المذكور انما
 يمتنع اذا كان على وجه ~~كون~~ الثانى مفعولا به والمستغاث من أجله ليس
 مفعولا به كما تقدم وحينئذ لا مانع من القول بتعلق لام المستغاث من أجله
 بفعل النداء عرفت ذلك ثم رأيت السيوطى حكاه مع بقية الاقوال فى متن
 جمع الجوامع وشرحه فته اخذ (قوله بفعل محذوف) أى مقدر بعد
 المستغاث والكلام على هذا جملتان بخلافه على الاول والثالث (قوله قد
 يحذف المستغاث من أجله بمن) أى اذا كنت مستغاثا عليه فان كل مستغاثا
 له تعير جرحه باللام واذا جرح الاول بمن وجب تعلقها بفعل من مائة التخليص

تنبهات الاول يجوز مع
 المعطوف المذكور انبات
 اللام وحذفها وقد اجتمعا
 فى قوله

بالعطافنا وبالرباح
 وأنى اشرح المعنى التفتح
 الثانى لم يناد كرا كسر
 اللام مع المستغاث من أجله
 واحبب الى الاصغر وهو
 طاهر فى الاسماء الظاهرة
 وأما المصدر فتح مع اللاح
 الياء فعور باليدك وادقلت
 يالك احقر الامرين وقد قبل
 فى قوله هياك من ليل ان
 اللام به للاستغاثه ~~لثالث~~
 فيما تتعلق به لام المستغاث
 من أجله خلاف قبيل بحرف
 النداء وقيل به على محذوف
 أى ادعوك لزيد وقيل
 بحال محدوفة أى مدعوك لزيد
 الزاب يندبح المستغاث
 من أجله بمن كذوله
 بالارحال ذوى الابواب من نفر
 لا يبرح السمع المردى اهم دينا
 (ولام مستغاث)

* يا زيدا لا مل نيل عز *

وغنى بعد فاقة وهو ان

ولا يجوز الجمع بينهما ما فلا

تقول يا زيدا وقد دخلوا من ما

كقوله ألا يا قوم للجب

العجيب (ومثله) في ذلك

(اسم ذو عجب ألف) بلا

فسرق كقولهم يا لئلاء

ويا للدواهي اذا تعجبوا من

كثرتهم ما ويدعوا يا لعجب

ويا عجب الزيد ويعجب له

* تنبيه * جاء عن العرب

في نحو يا لعجب فتح اللام

باعتبار استغاثته وكسرها

باعتبار الاستغاثته من أجله

وكون المستغاث محذوفا

* خاتمة * في مسائل متفرقة

* الأولى اذا وقف على

المستغاث أو المتعجب منه

حالة الحاق ألف جاز الوقف

بهما السكت * الثانية قد

يحذف المستغاث قبل

بالمستغاث من أجله لكونه

غير صالح لان يكون مستغاثا

كقوله

يا لئلاء يا لئلاء

على التوغل في بغى وعدوان

أي بالقرمى لئلاء * الثالثة

قد يكون المستغاث مستغاثا

من أجله نحو يا زيدا أي أدعوك لتتصف من نفسك والله اعلم

أو الانساف أو تحدها أو أهداه الدماميني وسكت عليه شيئا والبعض وفيه
انه لا مانع من تعلقه بفعل الدعاء وجعل من سببية (قوله عاقبت ألف) أي
تأويلها من العقبة وهي الذوبة فالألف تنجي مؤنثة واللام مؤنثة أخرى ووقف
على ألف بالكون مع ان الظاهر انه معول به على اقتراب (قوله يا زيدا)
صرح الرشي والجاسمي بأنه حينئذ مبني على النفع وان تواتر به لا ترفع ووقفه
ان ألف الاستغاثه اذا خلقت المشي والجمعوع على حذو صار مبنيين على الياء
وتقدم ترديد ما فلاه وان الظاهر الذي لا ينبغي العدول عنه انه مبني على
ضم متقدمه منع من ظهريه اشتغال المحل بحركة المناسبة وانه يجوز في تأنيده
الوجهان على ما مر بل حزم البعض بان ما فلاه مسبق فلم وان كان فيه بعد
(قوله ولا يجوز الجمع بينهما) قال شيخنا وتبعه البعض لان اللام مقضى الجر
والألف النفع فين أثريه ما تساف ولأنه لا يجمع بين العوض والمعوذ اه
وفي كل من العاتين نظرا ما الأولى فلأن مقضى اللام الجر ولو تعدى الجر
ينافي ما تقيضه الألف من النفع وأما الثانية فلأنه قد يجمع كون الألف عوضا
عن اللام ويذهب ان كلا أصل فتأمل (قوله وقد دخلوا من ما) فيه طي
ما يستحقه لو كان مئادى غير مستغاث تصرح (قوله ألا يا قوم) بحذف ياء
المتكلم والدلالة بالكسرة عليها (قوله في ذلك) أي المذكور في المتن من
أحكام المستغاث هذا هو الذي ينبغي لما قاله البعض فانظره وقوله ذو عجب
أي منه ذاتا أو صفة وظاهر كلامه ان الاستغاثه غير باقية بل التركيب
مستعمل في محض التعجب ويحتمل انها باقية وأشرب اللفظ معها معنى
التعجب ويدل عليه ما في التنبيه الآتي (قوله ويعجب الزيد) لا يخفى ان زيدا
مستغاث من أجله ففي متعلق لاه الاقوال المتقدمة في متعلق لام المستغاث
من أجله والمعنى أدعوك لزيد ليرك فعل ما في كلام البعض (قوله باعتبار
استغاثته) أي الاستغاثه بجهار تشبيهه بمن يستغاث حقيقة قاله
الدماميني أي يا عجب احضره هذا وقتك (قوله وكون المستغاث محذوفا)
والاصل بالقوم العجب وعلى الوجهين المذكورين في الشرح فتح لام
بالدواهي وكسرها (قوله كقوله يا لئلاء الخ) المثارة المواجهة والتوغل
التمعق والبغي الظالم والعدوان التعدي الفاحش وانما كان ما ولي يا غدير

صالح لكونه مستغاثا مع صحة ذاء الناس في الجملة لـ وكنهم مبهجون
بالوصف الذي وصفهم به فلم يرد صدره ولا استصا ر لان العاقل لا يجيب ومن
يستصر به أواده الدم ما ينفي

التدبئة

هي بضم التثنية مصدر تدب الميث اذا نأح عليه وذكر خصاله المجردة اه
دما يسي وأكث من يشككهم من النساء الضعفاء عن احتمال المصائب قاله
الاحمدش فارضى (قوله ما لئله اذى اجعل للتدوب) فيه اشارة الى انه في المعنى
ليس عنادى وهو كذلك لانه لم يطلب اقباله ومن ثم منعوا في النداء يا غلامك
لان خطاب أحد المومنين يناقض خطاب الآخر ولا يجمع بين خطابين
وأجازوا في التدبئة واغلامك تصرح به وقال الطيلاوى المراد بالنادى في قوله
ما للنادى الخ المنادى المخصوص اه وفيه ميل الى ان المندوب من المنادى
وبه صرح الفارضى فقلع ابن يعيش الظاهر لانه لا ينافي كلام التصريح
لان كون المندوب منادى باعتبار اللفظ فتدبر ثم رأيت الرضى مخرج بان
المندوب والمتجرب منه ليسا متادين حقيقة بل هما متاذايان مجازا قال فاذا
قلت يا محمد اء فكأنك تساديه وتقول له تعال فانى مشتاق اليك واذا قلت
واحرأه كأنك تساديه وتقول له احضر حتى يعرفك الناس فيعذر وفى قيلك
واذا قلت يا لاه كأنك تساديه وتقول له احضر حتى يتجرب منك اه
بعض تغيير (قوله وهو المتفجع عليه) اى يا أبا اليسخر جرحه وتفتيح
على زيد سم والتفجع اليه ارا الحزن (قوله يجذب) بالذال المهملة أى
يخط (قوله أو المتوجع له) أدرجه صاحب التصريح وشارح الجامع
في المتوجع منه لأن ما قسمناه الى ما هو محمل الألم كوارسائه الى ما هو
سبب الألم كواصيتهاه (قوله وواضار باعمرأ) نظرى القليل به بانه منان
لما سبأنى من انه لا يندب المنكر وكذا يقال فى قوله الآتى وفى المشبه به واثلاثة
ولأيتنا الا ان يقال المراد المجهول علما كما صرح به الشارح فى باب النداء
(قوله ولا يندب الا العلم الخ) حاصله انه ليس كل منادى يصح ندبه بل انما
يندب ما ليس بمكره لاهم ما من علم ومضاف الى معرفة توضع ما هو وصول
بما يعينه خال من أن تخو وازيده واغلامك زبده وامن حفر بتر زمراه

(التدبئة)

(ما للنادى) من الاحكام
(اجعل للتدوب) وهو المتفجع
عليه لغفده حقيقة كقوله
وقت به بأمر الله يا عمرأ
أو لتزيله مرة واحدة كقول
عمر وقد أخبر يجذب أصاب
بعض العرب واعرأه واعرأه
أو التوجع له كقوله
فوا كدما من حب من لم يحبنى
أو المتوجع منه مخو وامصيتهاه
فيضم فى مخو وازيد وصب
فى مخو وأمر المؤمنين
رواضار باعمرأ واذا اضطر
الى تنوينه جازعه ونصيه
كقوله رافقه أو أس مى
فقس ولا يندب الا العلم
وتجوه كالمضاف اضافة
توضع المندوب

وظاهر كلامه ندبة العلم ولو كانت غير مشهورة في الرضى لا يندب الا المعروف
 علما كذا أو فلو كان علما غير مشهور لا يندب (قوله) كذا يوضع الاسم العلم
 مسماها مراده بالاسم مقبل الصفة لا ما قبل السكينة واللقب وحينئذ
 فقولنا العلم من ذكر الخاص به العلم كذا والناسب وفي سبعة قواطع
 مسماها وعلم اي مراد يوضع بالبناء للعلم وحى التي كتب عليها اليه ض مائه
 قوله كذا يوضع الاسم العلم اي بالصفة في شدة قولك كذا في التاجر (قوله اسم
 المجلس المنفرد) مخرج المذهب وهو اعلام يذاه فيجوز ندبه انما كان
 اي المضاف يستخرج وراعاة لمرجه لانه لا يندب مثله على الصحيح والريائي
 يميزه وندبه كل تذكره وانما هو المتصبع عليه اما المتوجع منه فانك
 تقول وامه صيته وان كانت المديونة غير مرفوعة اه دما بيني فلوقال الشارح
 في اجازة ندبة المصنوعة كذا في عبارة الومع لكان أول وجهه بعض البعض
 المتوجع له كالتوجع منه فخره (قوله اسم الاشارة) وكذا المنع
 تصریح وكذا أي فلا يقال وا اثناء ولا وا أي بالرجلاء فله شيخنا من
 الشارح (قوله بعظمة المصاب) اي المعين (قوله مفقود في هذه الثلاثة)
 فلذلك لا يندب الا المعرفة السالمة من الابهام وقد ينزع في دعوى الفقد
 بالانسبة الى اسم الاشارة المستحب باشارة حسية تعين المشار اليه (قوله
 ويندب الموصول) الخالي من آل اي عند الكوفيين وهو عند البصريين
 شاذوا تفرق الجميع على منع ندبة الموصول المبدوء بال وان اشتهرت سلمته فلا
 يقال والذي حفر بثر زمزمه اذ لا يتبع مع بين حرف الندبة وال تصریح
 (قوله بالذي اشتهر) متعلق بالموصول لا يندب اي بالذي اشتهر انسابه الى
 الموصول (قوله كبر زمزم) مثال ندبة الموصول بما اشتهر بجملة
 قوله بل وامن حفر فكاه قال كوامن حفر بثر زمزمه قال في انصریح
 وأصل زمزم زمم أبدلت الميم الثانية زاي اقله في الفردوس (قوله ومنتهى
 المندوب) اي منتهى حقيقة أو حكم كذا في الموصول فان الألف تكون في آخر
 الصلوة وآخر الموصول كذا (قوله مطلقا) اي مفردا أو مضافا أو شبيهاه
 أو غيرهما سبكه (قوله صله بالألف) ويكون لمرد مبنيا على ضم
 منذر على قياس ماؤه ولنا عليه في المتغاث المطلق بالألف وعلى ما صرح به

كذا يوضع الاسم العلم مسماها
 (وماه نكر لم يندب) فلا يقال
 وارجلاء مثلا فلا يأتى في
 اجازة ندبة اسم الجنس المنفرد
 ونذر واجبلاء (ولم) يندب
 (ما أبه ما) وذلك اسم
 الاشارة والموصول بجملا
 بعنه فلا يقال واهذا
 ولا وامن ذهباه لان غرض
 الندبة وهو الاعلام بعظمة
 المصاب مفقود في هذه
 الثلاثة (ويندب الموصول
 بالذي اشتهر) اشتهر اربعيته
 ويرفع عنه الاسم (كبر
 زمزم يلى وامن حفر)
 في قوله اسم وامن حفر بثر
 زمزمه فله بمنزلة واعبد
 المطلبية (ومنتهى المندوب)
 مطلقا (صله) جواز الا
 وجوبا (بالالف) المسماة
 آلف الندبة فتقول

الشاطي حيث مال اذا قلت واريده الصم مقتضى آخر الاءم وكذلت
 واعلاماه في علام المصاف الى الاء الاعراب مقتضى آخره اه وأطلق
 الشاطي كالصوي وصل المدوب بالالف لصحته في التسهيل قيد دلل بيان
 لا يكون في آخره ألف رهاء فلا يجوز واعد الاءه ولا واحسبها هاء
 في عداته وحسبها لاستعمال ألف وهاء بعد ألف رهاء وبالجار
 صرح ابن الخاحب وعمره (قوله في المفرد) لعله أراد به معنى أحص من
 معناه السابق في السدء الذي هو ليس مصاد ولا شبيهه بل ليس مقابله
 بالافصام الثلاثة الأخيرة الا ان يكون - كذا بعده من ذكر الخاص بعد
 العام لتسكتة كقوله منها (قوله واداء ريدا) اعلم ان واقم زيد بالألف
 البدنة مسمى على صم مقتضى منع من ظهوره صفة الحكاية وكذا ما لا يصحبي
 على صم مقتضى لكونه مانع ظهوره صفة التسمية أو صفة الحكاية المحذوفة
 لأجل الالف كل محذوف والأقرب الأول لان اعتبار الملقوط به متأعا أولى
 من اعتبار المحذوف وكذا في نحو واسيويه مع اندال صفة الحكاية بكسرة
 الشاء الأصل في تندر (قوله وأحار يونس الخ) عراجوار ذلك في اله مع الى
 الكوفيين وان مالان أيضا (قوله بأحر الصه الخ) عبارة ان تصريح وأما
 لحاقها بتوابع المدوب فقال ان الحمار في النهاية له لاحلاف في جوار لحاقها
 آخر الصه اذا كتبت ايسابيين علمين نحو واري يدر عمر أو أوال بدل والبيان
 والوكيد بقياس قول سيبويه والتحليل ان لا تلحق الباء والتوكيد وعندي
 أم اندحل آخر الصه دل لانه ثم مقام المندل منه فتقول واعلا متار يده
 وتدخل العطف المتى نحو واري يدر واعمراه اه وتدخل التوكيد المقطعي
 كانه ثم في قول عمر واعمراه واعمراه اه كلام التصريح ومنه يعلم ما في
 كلام العص من الحال في غير موضع وانظره (قوله واجمعتي الشاميتين)
 بصم الحميم تنية جمجمة تطلق على عظم الرأس المشتمل على الدماغ وعلى
 القذح من حشب وهو المراد هنا ضاع لا فائلا قدحان شاميان فندسهما (قوله
 مملوها) مبتدأ خبر الجملة الشرطية أو حدى وجواب الشرط على هذا
 محذوف ولا فرق في حذف مثل الالف بين ان يكون حرفه كقوله كفى القصور
 أو كقوله كفى المصاف للباء على لغة من يقلبها ألها واذا كن مملوها همزة

في الامر واري يدر منه قوله
 وقت منه بأمر الله اعمرا
 وفي المصاف باعلام ريدا
 واعد الملكا وفي الشبه
 وثلاثة وثلاثين وفي الصلة
 وامس حمر ممر ممر ما
 وفي المركب وامعدى كرا
 وفي المحكى وادم ريدا عين
 اعمه مريد وأحار يونس
 وصل ألف الصه آخر الصه
 نحو واري يدر ما ويعصده
 قول بعض العرب واحصعتي
 الشاء بتيبا وهذه الالف
 (مملوها) وهو منتهى
 المدوب (ان كن) ألها (مثلا)
 حدى (لاحلها)

محتو و اموساه وأجاز

الهمكوفيون قلبه باء

قياسا فقالوا واموساه

(كذا) يحذف لاجل ألف

الندبة (تنوين الذي به كل)

المندوب (من صلة أو غيرها)

بما صرنا رأيت (نلت الأمل)

أضرورة أن الألف لا يكون

قباه الألفحة على سارأت

والتنوين لاحظ له في الحركة

هنا مذهب سيوييه والبصريين

وأجاز الكوفيون فيه مع

الحذف وجهين فتحه فتقول

واعلام زيدناه وكسره مع

قلب الألف باء فتقول واعلام

زيدنيه قال المصنف وما رواه

حسن لوعضده سماع لكن

السماع فيه لم يثبت وقال

ابن عصفور أهل الكوفة

يحركون التنوين فيقولون

واعلام زيدناه وزعموا أنه سماع

انتهى وأجاز الفراء وجهها

ثالثا وهو حذفه مع إبقاء

الكسرة وقلب الألف باء

تأنيث لم تحذف كقيام اسم امرأة الكوفيون يحذفون افتتحوا الألف
 لا لتقاء الساكنين (قوله واموساه) فحواه مبنى على ضم متدر على الألف
 المحذوفة لا لتقاء الساكنين والألف الموجودة للندبة والهاء للسكت وإنما
 ألقوا الهاء السكت به دون الأمثلة المتقدمة لانه لا اختتامه بألف غير ألف
 الندبة لا يعرف كون الألف الموجودة فيه ألف الندبة إلا بانضمام الهاء
 اليها بخلاف الأمثلة المتقدمة فافهم (قوله تنوين الذي به كل) وأما المنسوب
 فلا تنوين فيه حتى يحكم بحذفه كذا قال البعض وقد رده عليه شوقا من زيد
 مسمى به ويدفع بان التنوين فيه تنوين جرته لا خبره لا تنوين مجزعه وهو
 داخل في تنوين ما كل به المنسوب (قوله كجارت) أي في مثال الناطم
 بناء على صرف زمرهم باعتبار انه علم على القلب وكذا على متع صرفه
 باعتبار انه علم على البئر إذا أراد بالتنوين في كلامه ما يشتمل المقدّر فيما
 لا يصرف وفي بعض أمثلة الشارح السابقة وهو يا غلام زيدا و أقام زيدا
 فاقه سار البعض على قوله أي في مثال الناطم تقصير (قوله هذا مذهب
 سيوييه الخ) حاصله ان في التنوين أربعة مذاهب (قوله وقال ابن عصفور
 الخ) ردّ قول المصنف لكن السماع فيه لم يثبت أقول الكوفيين انه سماع
 فالزعم في كلامه بمعنى القول اذ لا يليق نسبتهم الى الكذب في حكايته
 السماع (قوله والشكل حتم الخ) معناه ان آخر المنسوب اذا كان محتركا
 بالكسر أو الواضحة فان ألف الندبة تقاب حرفا مجازا للحركة ولا تحذف
 بالحركة ويؤتى بالحركة المناسبة لألف الندبة ان كانت هذه الحركة وهي
 الفتحة موقعة في اللبس ومن ايلاء الشكل حرفا مجازا اشتروا قومه واقومه
 واقاموه في ندبة قومي وقوموا واقاموا سمي بها قال الفارسي لوسميبت بقاموا
 قلت في الندبة واقاموه فتحذف واقاموا الانتقاء الساكنين وتقلب ألف
 الندبة واوالا انما بعد ضمة ولو سميت بقومي قلت واقوميه فتحذف باء قومي
 لا لتقاء الساكنين وتقلب ألف الندبة باء لانها بعد كسرة اه وما قيل
 في قاموا يقال في قوموا فعل ان مسألة ندبة شوقومي وقوموا سمي بها اذ اخله
 تحت قوله والشكل الخ لازادة عليه كجاءه كذا في بعض فافهم (قوله
 حتمأ أولا) يعني اذا أراد زيادة ألف الندبة فيما ذكر أيدلت حتمأ من

(ان يكن الفتح)

واغلامك وفي ندبته مضاعفا
الى ضمير الغائب واغلامك
اذ لو قلت واغلامك لا تبس
بالند كولو قلت واغلامك
لا تبس بالغائبة قال وشرح
الكافية وهذا الاتباع يعنى
والحالة هذه متفق على الترام
ان كان الفتح لا يلبس عدل
يعبر اليه ويقيب ألف الندبة
نجبا اها فتقول في رقش
وارقشاه وفي عبد الملك
واعبد الملكا وفيين اسمه
قام الرجل واقام الرجل هذه
ذهب أكثر البصريين
وأحرار الكوفيين الاتباع
بحوارقشيه واعبد الملكيه
واقام الرجل * تنبيه * أجاز
الكوفيون أيضا الاتباع
في المتنى بخوارقشيه واختاره
النسبيل (ووافعا رد) في آخر
الندوب (هاهنا) بعد
المد (ان ترد) وانشا عدم
الزيادة (علما) والها لا ترد
بل اجعله كنادى الخالى
عن الندبة وقد مر بيان الاوجه
الثلاثة وأهم قوله ووافعا

جنس الحركة قبلها والافلو قلت واغلامك فقط صح كما علم من أول الكلام
وعما يأتي سم (قوله بروم لا بيا) من ابنت الامر عليه اذا خلطت فلم
يعرف وبه والوهم يتكون انه اذ هاب خلق الانسان الى غير المراد يقال
وهت في الشيء بالفتح أهم بالكسر وهما بالاسكان اذ ذهب ذهنك اليه
وانت تريد غيره فالغنى ان يكن الفتح حالما انقصود بغيره بسبب وهم وأما
الوهم بالضم يركفه والعلف يقال وهم في الحساب بهم وهم ما بالفتح اذا غلط
(قوله وهذا الاتباع) اى اتباع حرف الندبة للحركة (قوله والحالة
هذه) اى كون الفتح ملبا لامطلقا (قوله عدل بغيره) اى عن غيره
(قوله في رقش) هو اسم امرأة (قوله بعد الملك) اى انما كوازيدها أو ياء
كواغلامك أو واد كواغلامك (قوله بل اجعله كنادى الخ) قال
هم يدل على انه جعل المد والها معه وحين لا ترد وقد يلزم عليه التكرار مع قوله
أولا ما للنادى اجعل لندوب اه ويدفع بان المراد بما للنادى ما ثبت له من
البناء على الضم تارة والنصب تارة أخرى وجوار الضم والنصب اذا تون
اضطرار ان تحذف ذلك لعدم زيادة الالف والها والا فاقضه ما ذكره بعده من
جواز زيادة الالف والها في الندوب نعم عدم وجوب زيادة الها وقفا
معلوم من قوله ان ترد بالتنبيه بعد ذلك عليه تصرف بجمع بما علم منه وما وأما
عدم وجوب زيادة الالف فلم يعلم عامر بل قوله ومنتهى الندوب صلة
بالاف يهون الوجوب والتنبيه عليه محتاج اليه فخلص ان قوله وان نشأ الخ
محتاج اليه بالنسبة الى زيادة الالف غير محتاج اليه بالنسبة الى زيادة الها
(قوله وقد مر بيان الاوجه الثلاثة) اى زيادة الالف فقط والجمع بين
الالف والها والخلق عنهما معا (قوله وربما ثبت في الضرورة) اى وصلا
(قوله مضمومة) اى تشبها بهاء الضمير ومكسورة اى لالتقاء الساكنين
راد ابن فلاح ومفتوحة فارضى والفتح لحفته (قوله وأجاز القراء انبائهم
في الوصل) اى اختيارا (قوله ومنه) اى من ثبوتهم الى الوصل ضرورة
واشاهد في الأول لا محل للوصل هو العروض وأما الضرب فمحل وقف ولا
شاهد فيه وقد يقال العروض هنا صرعة ههنا في حكم الضرب فتكون

ان هذه الها لا تثبت وصلوا وربما ثبتت في الضرورة مضمومة ومكسورة وأجاز القراء
انبائهم الى الوصل بالوجهين ومنه قوله * ألياهم ورومهم * وهمروى الزبيراء *
ايضا

(وقائل) في ندبة المضاف الياء (واعبد يا واعبداه من في النداء)

الياء (واعبد يا واعبداه من في النداء) فقال

يا عبدى وأما من قال يا عبد
لكسر أو يا عبد بالفتح أو يا عبد
بالضم أو يا عبدا بالالف
اقتصر على الثاني ومن قال
يا عبدى بأبداء الياء مفتوحة
اقتصر على الأول * تنبيه *
فتح الياء في ذى الوجهين
المد كويرين مذهب سيويه
وحذفها مذهب المبرد
* خاتمة * إذا حذف مضاف إلى
مضاف الياء لم يمت الياء
لأن المضاف الياء غير مدوب
نحو واولد عبدا والله أعلم

* (الترخيم) *

(ترخيم) ما حذف آخر المنادى

الترخيم في اللغة تريق الصوت

وتليته يقال صوت ترخيم أى

سهل أين ومنه قوله

لها بشر مثل الحرير ومنطق

ترخيم الحواشي لاهراء ولا نزر

أى رقيق الحواشي وأما

في الاصطلاح فهو حذف بعض

الكلمة على وجه مخصوص

وهو على نوعين ترخيم التصغير

كقوامه في اسودسويد وسياقى

في بابيه وترخيم النداء وهو

مقصود الباب وهو حذف

آخر المنادى (يكاهه افين دعا

سعادا) وانما توسع

أيضا محل وقف فلا شاهد في البيت أصلا وقوله وعمر بن الزبير اه
الصواب دون ما في بعض النسخ وياعمر بن الزبير لان زيادة يا تخرج بالوزن
وتخرج الياء وقفا في البيت للروى (قوله وقائل) حشر مقدم ومن مبتدأ
مؤخر وأبدى صلة من والياء مقول أبدى وذاسه كنون حال من الياء (قوله
واعبد يا) بفتح الياء لأجل ألف الندبة (قوله واعبد يا) بحذف الياء لالتقاء
الساكنين وهذا ونحوه منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها الفتحة
لأجل الالف وليس بمبني لانه مضاف سم (قوله اقتصر على الثاني) أى
واعبد يا غير محل سوى الايمان بألف الندبة على لغة من قلب الياء ألفا
وحذفها وأبقى الفتحة التى قبل الالف المحذوفة ويقلب الكسرة والضمة
على لغتهم ما فتحة لأجل ألف الندبة ويحذف الالف المنقلبة عن ياء المتكلم
لأجل ألف الندبة على لغة من قلب الياء ألفا وأبقاها (قوله اقتصر على
الأول) أى يا عبد يا غير محل سوى الايمان بألف الندبة (قوله فى ذى
الوجهين) هو يا عبدى بسكون الياء ووجهاه وواعبد يا وواعبد كحشر (قوله
لزممت الياء) يمكن حذفها على تقدير سكونها لالتقاء الساكنين وان لم يكن
المضاف الياء مندوبا سم

* (الترخيم) *

(قوله تريق الصوت وتليته) عبارة التصريح بالترخيم لغة التسهيل والتليين
فلم يقيده بالصوت (قوله أى سهل أين) المناسب لعبارة قبل أن يقول أى رقيق
أين نعم هو مناسب لعبارة التصريح السابقة ولقول القاموس رخم الكلام
كدرم فهو رخم لان وسهل رخم كنصر (قوله رخم الحواشي) أصل
المراد به الكلمات وفى القاموس الحاشية جانب الثوب وغيره وقوله لاهراء
الحاهراء بضم الهاء وتخفيف الراء الكلام الكثير والنزر بفتح النون
وسكون الزاى القليل وأراد ان كلامها متوسط لا كثير على ولا قليل يخل
(قوله ترخيم التصغير) أى حذف بعض الحروف لأجل التصغير (قوله وهو
حذف آخر المنادى) أى التخفيف لا لإزالة ولم يقيده الآخر بكونه حرفا
فشمل كلامه الحرف والحرفين وعجز المركب ويرد على التعريف انه غير مانع
لشموله نحو ويأيدو يادم اذنى كل حذف آخر المنادى للتخفيف الا ان يخرج

ماعتبار قبس الحبيثة اى من حيث هو آخر المتادى فاعرف ذلك (قوله
 فى ترخيم) فى معنى الناء السببية (قوله فهو ترقيق) بيان للناسبة بين المعنى
 التفرى والاصطلاحى لكن كان المناسب ذكره عقب المعنى الاصطلاحى
 لظهور ترقيقه عليه متأمل (قوله ان يكون مفعولا) وبيان الترخيم
 حذف آخر المتادى فيلزم تعليل الشئ بنفسه وبيان المفعول ليشترط ان يكون
 قليبا على الراجح ويمكن دفعه بما تديره ضاى اى لارادة الترخيم لكن يلزم
 ان المعنى رحم لارادة الترخيم مثل اضرب لارادة الضرب وفيه مركبة لا تتحقق
 (قوله أو مصدر فى موضع الحال) اى من ماعل احذف اى مرعى الحال من
 المتادى لانه وان كان المضاف بعض المضاف اليه فشرط اتيان الحال من
 المضاف اليه، وحوذ الحال المضاف اليه لا يتقدم عليه ثم هذه الحال
 مؤكدة (قوله أو ظرفا على حذف مضاف) اى وقت ترخيم وهو وقت
 اجتماع شروط الترخيم (قوله لانه) اى احذف بقيد تعلقه بآخر المتادى
 أما الحذف من حيث هو فقام من الترخيم (قوله مفعولا مطلقا ليعمل
 محذوف) اى تاب ذلك المفعول المطلق مثابه فى الدلالة على الطاب فيكون
 قوله احذف الخ من التنا كيد اللفظى بالمساوى لان الحذف بقيد تعلقه بآخر
 المتادى مساوى للمعنى للترخيم فليس المفعول المطلق على هذا من باب المصدر
 المؤكد لعماله حتى يرد ان المصنف يمنع حذف عامل المؤكد من باب الآتى
 بدلا من فعله وجوز الشخ خاله وجها سادسا وهو ان يكون ترخيما مفعولا به
 ليعمل شرط حذف مع أداته وحذفت الفاء من جوابه للضرورة والتقدير ان
 أردت ترخيما فاحذف آخر المتادى وفيه تنكيب (قوله مطلقا) اى عن
 النفيذ الآتى فى غير المؤنث بالهاء بقوله الا بالبعى الخ لكن المراد الاطلاق
 عن ذلك فى الجملة والا لا يقتضى جواز ترخيم المؤنث بالهاء ولو كان مضافا أو
 مركبا استناديا وليس كذلك أماده سم والى كون الاطلاق فى الجملة أشار
 الشارح باقتصاره فى بيان الاطلاق على ما ذكره ولم يقل مضافا أو غيره
 صاحب استناد أو غيره (قوله مهلا) اسم مصدر أهمل مشوب بفعل حذف
 وأقيم هو مقامه والاصل أهمل مهلا قال السبني ومعتاه كفى (قوله عذرى)
 العذير يفتح العين المهملة وصكر المذال المجعلة ما يعذر الانسان فيه اه

ترخيم المتادى لانه قد تغير
 بالشداء والترخيم تعبير
 والتغيير بأنس التغيير فهو
 ترقيق * تنبيه * أحاز
 الشارح فى نصب ترخيما ثلاثة
 أوجه أن يكون مفعولا
 له أو مصدرا فى موضع الحال
 أو ظرفا على حذف مضاف
 وأجاز المرادى وبها رابعا
 وهو أن يكون مفعولا مطلقا
 وأصبه احذف لانه بلا قبه
 فى المعنى وأجاز المسكودى
 وجها خامسا وهو أن يكون
 مفعولا مطلقا ليعمل محذوف
 أى رخيم ترخيما (و-ورنه)
 أى جوزا لترخيم (مطلقا فى كل
 ما أنشأه) أى سواء كان
 علما أو صير علم فلا يبا أورثا
 على الثلاثى كقوله
 أقاطعه ولا بعض هذا التذلل
 وكقوله
 جارى لا تستكرى عذيرى

ويشعر يا شاذبني أي أقبح بالمكان يقال دجن بالمكان يدجن دجونا أي أقام به * تبهيات *
 قبيح في التمهيل ما أطلقه هنا بالنمادى المبني لاخراج النكرة غير المقصودة والمضاف فلا يجوز الترخيم
 في نحو قول الأصم يا حاريتة خذي يدي أغبر عينه ولا في نحو يا طحمة الخبر وما قوله * يا معلم الخبر قد
 طالت أقامتنا * فتأخر * الثاني شرط المبرز في ترخيم المؤنث بأهاء العلية ففتح ترخيم النكرة المقصودة
 والجمع جوازها كما تقدم * الثالث منع ابن عصفور ترخيم صليحة بن ٢٦٥ قلعة لأنه كناية عن المجهول
 الذي لا يعرف والملاح

التي لا يعرف والملاح
 النجاة بخلافه وليس كونه كناية
 عن المجهول بما يقع عليه علم
 بنس * الرابع ادا وقف على
 المرخم يحذف الهاء فالغالب
 أن تلحقه هاء ساكنة فتقول
 في المرخم يا طحمة فقبل هي
 هاء السكت وهو ظاهر كلام
 سيبويه وقبل هي التاء
 المحذوفة أعيدت لبيان الحركة
 واليه ذهب المصنف قال
 في التمهيل ولا يستغنى غالبا
 في الوقف على المرخم يحذفها
 عن إعادة أو تعويض ألف
 منها وأشار بالتعويض إلى
 قوله * ففي قبل التمهيل
 يا ضابعا * فجعل ألف الإطلاق
 عوضا عن الهاء ونص سيبويه
 وابن عصفور على أن ذلك
 لا يجوز إلا في الضرورة

فأرضي وهو مساق بما يعذر الإنسان في تركه فهو أهم من قول الشارح
 على ما في كثير من النسخ العذير بكسر الهمزة الموحدة الأمر الذي يحارله
 الإنسان ويعذر على فعله (قوله يا شاذبني) أي باشاة وهو مثال للثلاثي
 (قوله بالنمادى المبني) يشتمل المبني قبل النداء كنداء مع أنه لا يرخم على
 الأصح والمختص بالنداء والمندوب والمستغاث مع أنه لا يرخم كما سيأتي (قوله
 أغبر عينه) صلة قول (قوله كما تقدم) أي في قوله أو غير علم مع تمثيله بجاري
 ويا شاذب (قوله صليحة بن قلعة) الذي ينشط الشارح صليحة بن قلعة بتقدير
 الميم على العين وكذا في القاموس (قوله لأنه علم بنس) ولهذا منع الصرف
 اه دمايني (قوله يحذف الهاء) صلة المرخم (قوله لبيان الحركة) أي
 حركة ما قبل المحذوف وهو في المثال المذكور الحاء المهملة (قوله لم تلحق)
 لأنه نقص لما عزموا عليه من جعله اسماء تاما حتى ينوء على الضم سم (قوله
 كائني) بكسر الكاف أي دعيه من وكاه وكلا وناصب بالجر صفة هم من
 التنب وهو التعجب قاله العين وتابعه غيره كشيخنا والبعض وفيه أن أهم
 متعجب لا تابع إلا أن يكون التقدير تابع صاحب ثم رأيت في القاموس
 ما نصه وهم ناصب منصوب على النسب وسمع نصبه بهم أهم أتعبه ثم قال ونصبه
 المرض ينصبه أو جعه كأنصبه اه فأما دلالة أو جعه أخرى وهو أن يكون
 ناصب من قبيل النسب كالين ونامر وأن يكون اسم فاعل نصبه بمعنى أتعبه
 وأن يكون اسم فاعل نصبه بمعنى أو جعه (قوله فقيل هو عرب) تشبها
 بالمضاف لكنه شاذ (قوله لأنها) أي الفتح وأنه باعتبار الخبر وهو حركة

و أشار بقوله غالبا إلى أن بعض العرب يقف بلا هاء ولا عوض
 بحكي سيبويه يا حرم بالوقف غير هاء قال أبو حبان أطلقوا في لحاق هذه الهاء ونقول أن كان الترخيم على
 لغة من لا ينفذ لم تلحق هذا كلامه وهو واضح * الخامس اختلاف النجاة في قوله * كليتي أهم يا أمية
 ناصب * بفتح أمية من غيرة نون فقال قوم ليس بمرخم ثم اختلفوا فقيل هو عرب نصب على أصل
 النمادى ولم ينون لأنه غيرة نصرف وقيل بنى على الفتح لأن منهم من يبنى النمادى المفرد على الفتح لأنهم حركة
 تشا لكل حركه امرأه لواء عرب فهو نظير لا رجل في الدار وأنشد هذا القائل

(قوله يارح) قال ابن غازي ولا يمكن دهرى اهراب ريج لانه لم يتون مع كونه
متصرفا بخلاف أمية (قوله هي) يضم الهاء أمر من هب (قوله ثم اقم
النساء) اي زاد هاء بين الميم وهاء التأنيث المحذوفة للترخيم (قوله غير معتد
بها) اي غير جازها هاء التأنيث التي كانت محذوفة للترخيم اذ لو اءتت بها
كان مرخيا (قوله لانها واقعة الخ) لو قال لا تسحقا قها الفتح بوجهها قبل
هاء التأنيث لكان او شمع وانحصر (قوله وقيل فحقت الخ) اي كفتحة دال
يازيد بن عمرو واتباع الفتح التون بل الانباع هنا أولى لانه في كلمة ولاه اتباع
متأخر لثقتهم (قوله وهو اختيار المصنف) لعل وجهه ان فيما اختاره
المصنف مراعاة ما فوط وهو حركة الميم وفيما قبله مراعاة محذوف وهو تاء
التأنيث المحذوفة للترخيم المقتضية فتح ما قبلها (قوله وفره بعد) اي بعد
حذفها (قوله فتدول في عقبة) اي في ترخيمه وهو يفتح العين الهاء
والقاف وسكون التون بعدهما واحدة يقال عقاب عقبة اي حذبة
المخالب (قوله ان يرحم ناسيا) اي ان بقي بعده ثلاثة أحرف سيولمى (قوله
على لغة من لا براعى المحذوف) اي من لا ينتظره واعترض هذا التفسير
أوجبان بان يكون الشاعر رخم أولا يحذف التاء على لغة من لا ينتظر
يحتاج الى وحى يسفر عنه ولو قيل ان المؤقت بالتاء يجوز في ترخيمه حذف
التاء فقط وهو الكثير وحذفها مع ما قبلها كما في منصور لكان قولنا نقله
شبيخة نائم قال وانظر على مذهب سيوييه حذف الحرف الذي قبل الآخر
هل تعين لغة من لا ينوي أولا اه وكلام العيني مريح في عدم التعيين فانه
ضبط حارفي البيت بكسر الراء حيث مال والشاهد في أحارس بدر حيث
أريد به حارثة فرخه أولا يحذف الاء على لغة من لم ينورد المحذوف ثم رخمه
ثانيا يحذف التاء على لغة من قوى رد المحذوف ويؤخذ من كون المقيد بلغة
من لا ينتظر عند سيوييه والترخيم الاوّل ان قوله على لغة الخ متعلق بأجاز أو
محذوف تقديره ان رخم أولا على لغة الخ لا بلغة وله ان يرخم ناسيا (قوله ما قلته)
يفتح التاء بقرينة قوله بعد والري سنجي اذ لم يصدق (قوله اراديا أرطاة)
علم من قول من اسم شجرة يدبغهم اقبل همزة زائدة والفاء أصلية ويعضده
قوله ممرطى وقيل همزة أصلية والفاء زائدة للاحاق بعرفته ويؤيد

يارح من نحو الشمال هي
بالتفتح وذهب أكثرهم الى انه
مرخم فصارت في التقدير يا ميم
ثم اقم النساء غير معتد بها
وفتحها الاء واقعة وقع
ما يستحق الفتح وهو ما قبل هاء
التأنيث المحذوفة التونية وهو
ظاهر كلام سيوييه وقيل
فحقت اتباعا لحركة ما قبلها
وهو اختيار المصنف (والذي
قد رجحنا حذفها) اي يحذف
الهاء (وفره بعد) اي لا تحذف
منه شيئا بعد حذف الهاء ولو
كان اثنا ساكنا زائرا
مكملًا أربعة فصاعداً قول
في عقبة اياه فقه سا بالالف
واجاز سيوييه ان يرخم ناسيا
على لغة من لا براعى المحذوف
ومنه قوله * أحارس بدر قد
ولبت ولاية * يريد حارثة وقوله
يارط المثل ما قبل ما قلته
اراديا أرطاة (واحظلا) اي
اصنع (ترخيم ما من هذه الهاء
قد خلا الا الرباعي فما فوق)
اي فاكثر

(العلم دون اضافة) دون (اسنادم) فهذا
يجوز ترخيم الثلاث سواء ~~سكن~~ وسطه نحو
الاول ان يكون رباعيا فاصدا فلا
زيدا وتشركا نحو حكم هذا

٦٧

مذهب الجمهور واجاز
الفراء والأخفش ترخيم
الحركة الوسط واما الساكن
الوسط فقال ابن عصفور
لا يجوز ترخيمه قولا
واحدا وقال في الكافية
ولم يرخم فهو بكر احد
والصحيح ثبوت الخلاف فيه
حكى عن الأخفش وبعض
الكوفيين اجازة ترخيمه
ومن نقل الخلاف فيه ابو
البقاء العكبري وصاحب
النهاية وابن الخطاب وابن
هشام * الثاني ان يكون
علما واجاز بعضهم ترخيم
الذكرة المقصودة فهو
يا غنم في غنم فقياسا
على قولهم اطرق كراويا صاح
* الثالث ان لا يكون ذا
اضافة خلافا للكوفيين
في اجازتهم ترخيم المضاف اليه
كقوله * خذوا حذركم يا آل
عكرم واعلموا * وهو عند
البصريين درأندره منه

قوله مأروط اه ابن غازي (قوله العلم) يدل من الرباعي أو عطف بيان
عليه ودون حال من الرباعي (قوله واسناد) أي في الغالب يدل قوله الآتي
وقل ترخيم جملة (قوله ممت) على زنة اسم المفعول نعت اسناد قال سمكانه
احتراز عن النسبة الاضافية والتوصيفية (قوله أن يكون رباعيا فاصدا) (قوله ترخيم)
أي لا يلزم نقص الاسم عن أقل أبنية المعرب بلا موجب (قوله ترخيم
الحركة الوسط) أي تميزها بالحركة الوسط منزلة الحرف الرابع ولهذا كان
نحو سرفهم مروف و فرق الجمه و ربان حركة الوسط تمت اعتبرت في
حذف حرف زائد على الحكمة وهو التنوين وها هنا في حذف حرف أصل
وأيضا ليس الحذف هنا واردا على حرف بعينه بل على أي حرف كان آخره
فهو مظنة الاشتباه بخلاف عدم الصرف فانه حذف التنوين لا غير (قوله
وابن هشام) عبارة الجمع وابن هشام المضر اوى (قوله ان يكون علما) أي
شخصيا أو جنسيا لان العلم السكندر قد انه يناسبه التخصيف بالترخيم (قوله
قياسا على قولهم الخ) اعترضه شيخنا وتبعه البعض بأن أطرق كراويا صاح
شاذ لان كلا اسم جنس خال من التباع فلا يقاس عليه ما وفيه ان هذا
اعترضه مذهب الغير فان من يجب ترخيم الذكرة المقصودة لا يقول
بشذوذ أطرق كراويا صاح (قوله وبأصاح) قال في شرح الكافية وكثر دعاء
بعضهم بعضا بالصاح فأشبه العلم فرخم بحذف بائه اه وليس مراده
بيان أنه مقيس بل بيان المسهل لترخيمه (قوله أن لا يكون ذا اضافة) لان
الحذف من المضاف يمنع منه أن المتضادتين كالشيء الواحد فالحذف منه بمنزلة
حذف خش والحكمة والحذف من المضاف اليه يمنع منه أن تالي اداة النداء
المضاف فالحذف من المضاف اليه بمنزلة الحذف من غير المأدب والمراد بذي
الاضافة المضاف حقيقة او حكما فيدخل شبه المضاف فلا يرخم كأي الدوشري
(قوله وذلك علم له) أي فهو داخل في العلم فيصح الاحتراز عنه بأن لا يكون ذا
اضافة فلا يقال ان المضاف خارج بالعلم (قوله أن لا يكون ذا اسناد) أي أن

حذف المضاف اليه بأسره كقوله * يا عبد هل تدكر في ساعه * يريد يا عبد هتديحطاب عبد هتدي
العلمي وذلك علم له و قد تم ان ترخيم المضاف نادر ايضا كما في نحو يا عبد سم الخبير * الرابع ان لا يكون
ذا اسناد فلا يجوز ترخيم برق فيجره وتأبط شرا

لا يكون منقولا عن الجملة لأن الجملة محكمة بحالها فلا تغير (قوله وسباني
الكلام عليهم يشير إلى أن اعتبار عدم الاسناد أكثرى كما سباني
(قوله مطلقا) أي - وإن كان بناء التأنيث أولا (قوله ثلاثة) زاد السيوطي
أن لا يكون من قبيل التداء ولا يرخم نحو يا حذام وقد مر ذلك (قوله أن لا
يصحون مندوبا) قال شيخنا ظاهره ولويدون ألف التبدية وهو مفهوم كلام
الرضي اه وانما لم يرخم المندوب لأن الغالب زيادة الألف في آخره ليست
الصوت الطاهر المتفجع فلا ياسببه الترخم (قوله أن لا يكون مستغنا) أي لا
يجزى رابا باللام لعدم ظهور أثر التداء فيه من التصب أو البناء على الضم فلم
يرد عليه الترخم الذي ومن خصائص المندوب ولا مفتوحا بزيادة الألف
لأن الزيادة تنافي الحذف ولا يجزى من اللام والألف الحاقا له بنى اللام
والألف (قوله بالمال) أي بالمالك (قوله أعام) أي بأعامر وتقدم أن
الاستغناء مختصة بيا وأن الاستغناء بغيرها شاذ فقوله أعام فيه شذوذا من
وجهين بدء المستغاث بغير ياء ترخيمه ولعل قوله أن خبر لحذف أي طاق
لأن أو استغناء ثابتة بعامر والتقدير يالك راس سبعة نعت لعامر وصدر
البيت تخناني ليقطلي أقبط وهو اسم رجل (قوله والصحيح مامر) أي من أمه لا
يرخم المستغاث مطلقا (قوله احدى) أي وحدا كما في ابن عقيل وعن الفراء
نوسمي بنحو حمرا جاز حذف الهمزة فقط (قوله ولكن بشروط أربعة)
تقدم ما يؤخذ منه شرط خامس عند غير سيدييه وهو أن لا يكون الآخر
التأنيث كما في الرطاة (قوله الأول) مبتدأ خبره محذوف دل عليه الكلام
تقدمه كونه زائدا ادلا جاز أن يصح قول المصنف أن زيد خبر الاله
لا يصلح للعبودية ولأن المشرح جعله موقول القول ولا قول المشرح واليه الخ
لا قرأه بالواو (قوله أن زيد الخ) يشمل نحو هندات وحمدون وزيد بن أعلاما
ترخم يحذف الآخر وما قبله ولا يجوز بقاء الألف في هندات علما لأن قامه
ليس بالتأنيث كذا في الفارسي وظاهره إطلاقه جوار ترخم ما ذكر
على لغة من ينتظر ومن لا ينتظر مع أن ترخم هندات وزيد بن علي لغة من
لا ينتظر بلبس بداء المفرد الذي لا ترخم به وترخم حمدون على الفعيتين
يلبس بذلت ودعوى أن هذا الالباس لا يلتفتون اليه بردها التقاطع اليه

وسباني الكلام عليه

* تنبيه * أهل المصنفين

شروط الترخم مطلقا ثلاثة

* الأول أن لا يكون مختصا

بالتداء ولا يرخم محذوف وقلة

الثاني أن لا يكون مندوبا

* الثالث أن لا يكون مستغنا

واما قوله

كلاما نادى مناد منهم

بالتيم الله قلنا بالمال

فمرورة أو شاذ وأخر ابن

حروف ترخم المستغاث اذا

لم يكن فيه اللام كقوله * أعام

لأن ارسبعة بن سعدة

والصحيح مامر (ومع) حذف

الحرف (الأخر) في الترخم

(احذف) الحرف (الذي تلا)

أي الذي تلاه الآخرون وما قبل

الآخر ولكن بشروط أربع

* الأول واليه انسابه قوله

(ان زيد) أي أن كان ما قبل

الآخر زائدا كان أصليا

لم يحذف محذوف محذوف

عليه لأن الألف فيه ما منقلبة

من غير الكلمة

في مواضع كثيرة مر هذا الباب كما ستعرفه ثم رأيت الفارسي قال في موضع آخر ما نصه لو سمى يزيد بن أوبما فيه ياء النسب كزيدى لزم ترخيمه على اللغة الأولى نحو يازيد بكسر الدال ولورخم على الثانية لا تلبس بتنادى لا ترخيم فيه اه فهذا يدل على أن نحو هندات وزيدبن اثما يرخم على لغة من ينتظر ونحو حدون لا يرخم مطلقا لا لباس وهذا هو الطاهر فتدبر (قوله فتقول يا شختا ويا منقا) أي حذو لا لا خفش حيث يجوز يا شخت ويا منق يحذف الألف مع (قوله لينا) قال المسكودي حال من الضمير في زيد وهو شخف لين ولا ينافي هذا الأعراب قول الشارح أن يكون لينا لأنه حل معي ثم ما ذكر صريح في أن اللام مقبوضة وقول الشارح أي حرف لين بقتضى أنه بكسر الهمزة لا أن يجعل لينا المعنى لينا بفتحها واحد ترزبه المصنف عن زائد ليس لينا نحو شمال فالهمزة حرف زائد غير لين وكان الأولى للمصنف أن يقول بدل لينا ما لا يند اشتراط أن يكون قبله حركة من جنسه لفظا كما في منه ورواؤ تقدير كما في مصطفون علما إذا أصله مصطفون كما سمين كره الشارح ويستغنى عن قوله سا كا (قوله فان كان) أي ما قبل الآخر (قوله نحو سفر جل) اعترض اخراجه بهذا القيد بأنه خارج بقوله قبل ان زيد لان الجيم أصلية (قوله نحو قطر) بكسر القاف وفتح الميم وسكون الطاء المهملة وهو الجبل القوي الضخم والرجل القصير اه قاموس وفهرده صاحب المصباح بما يصان فيه الكتب قال ويد كرويت ورجما أنت بالهاء مقييل قطرة (قوله يحذف حرفين) علل بأن الة تصارع على حذف الحرف الأخير يوجب عدم النظير وهو سكون آخر الاسم الصحيح لفظا وتقدير على لغة القام ولفظا فقط على لغة الانتظار وفيه أنه على لغة القام يضم (قوله سا كا) قال يس الحقون لا يطالعون أحرف اللين على أحرف العلة الا اذا كانت سا كنه فقوله سا كنا وصفت كاشف اه ونقل ابن غازي عن بعضهم أن المصنف جعل اللين هاءا ساما لا للجر فكذلك أخرجه بقوله سا كنا بخلاف قوله في باب التكميم لم يث لينا (قوله هبج) بفتح الهاء والموحدة وثبت يد التمنية آخره خاء مججمة الغلام المثلث أي السمين (قوله وقتور) بفتح القاف والنون وثبت يد الواو آخره راء الصعب الميموس من كل شيء (قوله

فتقول يا شختا ويا منقا
 * الثاني ان يكون (لينا)
 أي حرف لين وهو الالف
 والواو والياء وان كان
 محذوفا لم يحذف سواء
 كان متحركا نحو سفر جل
 اوسا كنا نحو قطر فتقول
 يا سفر ج ويا قطر خلافا للفرء
 في قطر فاه يميز ياقم يحذف
 حرفين والثالث ان يكون
 (سا كنا) فان كان متحركا
 لم يحذف نحو هبج وقتور
 فتقول يا هبج ويا قنور والرابع
 ان يكون (مكلا أربعة
 فصاعدا) فان كان ثالثا

لم يختلف خلافاً لقراء كما
 والمستكمل الشروط نحو
 اسماء ومروان ومنه ور
 وشلال وتديل علما فتقول
 فيها يا اسم ويا مروان من
 ويا تمل ويا تدم ومنه قوله
 ويا اسم مبرأ إلى ما كن بي
 - دث - وقوله يا مروان
 مطبوع بحسبة (والخلف
 في «واو ياء» اسم = ملا
 ا شروط المتقدمة لكن
 (بسم الله) معروفون
 وعريق علما فذهب الجرمي
 والقراء إلى أنه يحذف مع
 الآخر كل ما قبله حركة
 بحجاسة فيقال يا نزع ويا نزع
 قال في شرح الكافية
 وغيرهما لا يجوز ذلك بل
 يقول يا نزع يا نزع وتنبه
 يقال في ترخيم مصطفون
 ومصطفى علي يا مصطف
 نولا واحداً كنبه عليه
 في شرح الكافية لأن
 الحركة المجانسة فيها
 مقدرة لأن أصله مصطفون
 ومصطفين واليه أشار
 في التسهيل بقوله مسبوق
 بركة بحجاسة ظاهرة
 أو مقدرة (والبحر أحذف

ليحذف خلافاً لقراء) حيث جوز أن يقال يا هم ويا هم وباسع وقيل انما قال
 بالحذف في فتوة فقط قرار من بقاء آخر الاسم واربعة فتوة هم (قوله علما)
 أي في حالة كور = كل منها علما أو هو راجع لتعديل واما عليه ما قبله
 فتأخرة وقد يضاف هذا الحذف على شلال أيضا (قوله ما فتح في) الياء
 لاتعدية النحاسة متعلقة بفتي والمعنى اتبع الفتح أي جعلها تابعين لفتح (قوله
 وغريق) ضم الغين المحجمة وسكون الراء وفتح النون طير من طيور الماء
 طويل العنق نصريح (قوله علما) لاسم أمه انما يرخم من الخالي من الماء
 العلم (قوله إلى أنه) أي المذكور من الواو والياء المفتوح ما قبله ما وقوله
 كالذي قبله أي كالذي الذي قبله الخ (قوله قولاً واحداً) أي بالنظر لحذف
 حرف اللين مع الآخر فلا يثنى في ما سبأني من أنه على لغة من لا ينتظر بتعدي
 رد الحذف في ال ياء مطبوع بالالف في ترخيم مصطفون ومصطفين ويا قاضي
 بالياء في ترخيم قاضون وقاضيين لاتتغافا سبب حذف الألف والياء لفظاً
 وتقديراً واه والتغافا الساكنين وعلى لغة من ينتظر فيه وجهان الرد نظراً
 لاتتغافا سبب له نظراً وعدم الرد نظراً لوجوده تقديره يقال على هذا الأخير
 يا مصطف بفتح الفاء ويمتنع يا مصطف بضم الفاء على كل حال اذ لا وجه له
 كما علم مما تقرر والحاصل انه لا بد من حذف حرف اللين مع الآخر فلا يقال
 يا مصطف ولا يا مصطفي بالواو والياء على الغتية والتفرقة بينهما انما هي برز
 الألف وعدمه كذا قال شيخنا وغيره وفيه أن الالباس لازم على لغتهم
 لا ينتظر فيه لاقبل بضمها انها على قياس ما مر عن الفارسي ثم رأيت من
 الرضي قبيلاً بأن ما يؤيده فاعرفه (قوله فهم ما مقدرة) فليسا من محل
 الخلاف بل عما استجمع شروط الواقع سم (قوله لان أصله مصطفون) كذا
 في العارضي أيضاً قال شيخنا وانما جعله بالياء مع انه واو لان آخر
 المقصور يقلب ياء في المثور والجمع على حذو كما سبأني اه فراهه بالاصل
 ما يستحقه عند التثنية والجمع فاندفع قول البعض ككن الصواب مصطفون
 ومصطفون لانه واو لا ياتي اه وانما كان واو بالانه من الصفوة (قوله
 وباسبب) مشكل على ما مر عنه أبو حيان والسيوطي والدمايني وغيرهم
 جازمين به من انه يشرط في المرخم ان لا يصحكون مبنياً قبل التثنية الا ان

وكذا تفعل في المركب

العددي فتقول في خمسة

عشر علما يا خمسة ومنع

الفراء ترخيم المركب

من العدد اذا سمى به ومنع

أكثر الكوفية من ترخيم

ما آخره وبه وذهب الفراء

الا انه لا يحذف منه الا الهاء

فتقول يا سبيوي وقال ابن

كيسان لا يجوز حذف الجزء

الثاني من المركب بل ان

حذفت الحرف او الحرفين

فقلت يا هلب ويا حضر لم

اربه بأسا والمنقول أن العرب

لم ترخم المركب وانما أجازوه

الخبويون قياسا * تنبيه * اذا

رخت اثنا عشر واثنا عشرة

علمين حذفت العجز مع

الألف قبله فتقول يا اثن

ويا اثنت كما تفعل في ترخيمهما

لولا ~~يرص~~ بانص في ذلك

سبيويه وعلته أن يحجزهما

بمجزلة النون ولذلك اعرا

(وقل ه ترخيم) علم مركب

تركيب اسناد وهو المنقول

من (جملة) نحو تأبط شرا

وبرق نحره

يستثنى المركب او يبنى على لغة اعراه اعرا ب مالا يصرف او يكون
الشارح ومن وافقه مخالفين في ذلك الاشتراط اه سم وهذا الاشكال يجري
في نحو خمسة عشر أيضا (قوله وكذا تفعل في المركب العددي) والمنصوص
أذلك اذا رخت خمسة عشر بحذف عجزه ثم وقفت فانك تقول يا الهاء على
اللامتين واذا رخت بعلمك ثم وقفت فعلى لغة من ينوي لك أن تقول يا هلب بهاء
السكت وان شئت لم تأت بالهاء ووقفت باسكان الاخير وأما على لغة من لم
ينو فتحتم الوقف باسكان وذهب الاخفش الى رد المحذوف من المركب
المرخم عند الوقف اه دما ميني وقوله فيختم الخ يؤيد ما أسلفه الشارح عن
أبي حيان في المؤنث بالهاء اذا وقف عليه بعد الترخيم سم (قوله فتقول
يا سبيوي) أي على لغة من ينتظرا ماعلى لغة من لا ينتظر فتقول يا سبيوي لان
الياء تضم على هذه اللغة فتقلب ألفا لتحرکہا وانفتاح ما قبلها اقاله الشارح
على الاوضح (قوله لا يجوز حذف الجزء الثاني من المركب) أي ان حصل
لبس كان يكون ثم من اسمه حضر ومن اسمهم حضر موت قاله الشارح على
الوضح (قوله قياسا) أي على ما فيه تاء التأنيث لان الجزء الثاني يشبه تاء
التأنيث من وجوه ففتح ما قبله غالبا وحذفه في الذب ونصغير صدره كما كان
تاء التأنيث كذلك واحترز بانغالباعن نحو معدى كرب (قوله واذا رخت اثنا
عشر واثنا عشرة) بالألف فيهما على الحكاية كما يصرح به قوله مع الألف
(قوله بمجزلة النون) أي المحذوفة التي عاقبتها عشر وعشرة ولذلك لا يضاف
اثنا عشر واثنا عشرة كما يضاف ثلاثة عشر واخواته ونظر فيه ابن الحاجب
بأن عشر وعشرة اسمان برأسهما ولا يلزم من معاقبتهم ما النون حذف
الألف معهما كما تحذف مع النون كذا في الدماميني (قوله وقل ترخيم جملة
الخ) الحاصل أن المحذوف للترخيم ما حرف نحو يا سبيوي يا سعاد وما حرفان
نحو يا مروفي يا مروان واما كلمة برأسها نحو يا معدى في ياء معدى كرب
ويا تأبط في ياء تأبط شرا واما كلمة وحرف نحو يا اثن ويا اثنت في اثنا عشر
واثنا عشرة علمين والذي استظهره سم في ترخيم المركب الاسنادي الدليمي
المحذوف انه ان كان الباقي جملة كما في تأبط فان فاعله مستتر فيه قدر
الفهم في آخره والا كما في قام من قام زيد ضم آخره لفظا لانه كالمتعل والفعل

(وذا همرو) وهو سبويه (يقول) أى نقل ذلك من العرب إلى المصنف أكثر النحويين لا يحيزون
ترخيم المركب المعنى اسنادا كدأبط شرا وهو حائر لأن سبويه ذكر ذلك في أبواب التثنية فقال يقول
في التثنية إلى تباط شرا فأى لأن من العرب من يقول يا أنط ومنع ترخيمه في باب الترخيم فعلم بذلك
أن منع ترخيمه كثير وجواب ٣٧٤ ترخيمه دليل وقال الشارح فعلم أن حوا ترخيمه على

الحال من الصبر إذا سمى به يعرب لفظا فإذا بدى ضم لفظا (قوله وذا همرو
يقول) دأبط شرا وهو مستدأ ثلث حمره نقل والحمد لله خبر المبتدأ الأول
والرابط محدود تقديره نقله أو دأبط مفعول نقل بهاء على الصحيح من حوا
تقديم معمول الخبر الفاعل على التثنية (قوله أى نقل ذلك من العرب) أى
في باب التثنية كما يذكروه الشارح فلا يأتى أنه منع ترخيمه في باب الترخيم
(قوله لأن من العرب من قول تباط) هذا محل الاستشهاد (قوله فعلم
بذلك) أى مجموع كلامه في الموضوعين (قوله وسبويه لقمه) سبويه
نماح وويه معنى رثحة والاصافى لغة النعم على قلبها في لغة العرب ولقب
بذلك لظافته لأن التفاح من لطيف الفواكه كذا في التصريح (قوله وهذا
حذف) باله وبن (قوله معناه ألف) الماء للابسة متعلقة باستعمل وما
واقعة على حال ولا حاجة إلى جعل الباء بمعنى على (قوله من عدم الطير)
وهو أن يكون الاسم المتكسر الصحيح الآخر ساكن الآخر اسم والبربريين
أن يقولوا المدوى كالثابت فليس الساكن هو الآخرى الحقيقية وكونه آخر
لفظا لا محذور فيه فأمل (قوله ما كان مدعما) أى الباقي الذى كان آخره
مدعما وقوله فيما يأتى الثانية ما حذف أى باقى الاسم الذى الحرف الذى حذف
ويحتمل أن التقدير الأولى الحرف الذى كان مدعما الثانية الحرف الذى
حذف والأول أنسب بالسياق (قوله وهو بعد ألف) ليس بتبديل الياء
كذلك كما فى حوص نصعير خاص إذا سميت به كما فى الدمامين ولد أقال
الشارح على الأصح بعد مدته فلو لم يكن قبل المدعوم مدته كحمر بنى على
سكوه اه أى كفاء فطر على سكوه ولكن يلزم ما تقدم من عدم الطير إلا أن
قال مامر وأما حص الألف باله كرهنا أكثرنا (قوله ترومصار وتحتاج)

أهه تلبية تسمية عمر واسم
سبويه وسبويه لقمه وكنته
أبو شرا (وأن يثبت بعد
حذف ما حذف) ما مفعول
ثوبت أى إذا ثوبت ثوبت
المحدوف بعد حذفه للترخم
(فالباقى) من المرحم
(استعمل معناه ألف) قول
الحذف وتسمى هذه لغة من
يسوى ولغة من ينطرح قول
يا حار بالكسر وباحذف
ما فتح وما من ما ضم وباقط
بالسكون فى ترخيم حارث
وحعفر ومنصور وقطر
* فمسان * الأول منع
السكويون ترخيم بحو قطر
مما قبل آخره ساكن على
هذه اللغة وتحمهم ما يلزم عليه
من عدم النظر وقد تقدم
مذهب المراءى منه الثانى
يستثنى من قوله بما فيه ألف

مستلداً ذكره ما فى غير هذا الكتاب * الأولى ما كان مدعما على المحدوف
وهو بعد ألف أنه أن كان له حركة فى الأصل حركة ممتدة بها ترومصار وتحتاج فتقول فمسان ما مضار
ويأصح بالكسر أن كانا اسمى فاعل والتعج أن كانا اسمى مفعول وتحتاج فتقول فيه يحتاج بالضم لأن
أصله يحتاج

وان كان اصل السكون حركته بالفتح نحو ما حار اسم فله فان وزه افعال بمثلين اؤاه ما اكن لا حظ له في الحركة فادامى به و رخم على هذه اللفظة قبل بالسحار بالفتح فتحرك بحركة اقرب الحركات اليه وهو الحاء وظاهر كلام الناطم في التسهيل والكافية تعين الفتح فيه على ٢٧٣ هذه اللفظة واختلف النقل عن

سيدويه فقال السيراني يحتم الفتح وقال الشلوبين يختاره ويحيز الكسر ونقل ابن عصفور عن الفراء انه يكسر على أصل النقاء الساكنين وهو مذهب الزجاج ونقل بعضهم عنه أيضا انه يحذف كل ساكن يبقى بعد الآخر حتى ينتهي الى متحرك فلي هذا يقال يا سمع الثانية ما حذف لاجل واو الجمع كما اذا سمي بنحو قاضون ومسطفون من جموع معتل الالام فانه يقال في ترخيصه يا قاضي ويامسطفي برذالباء في الاول والالف في الثاني لزال سبب الحذف هذا مذهب الاكثرين وعليه مشي في الكافية وشرحها لكنه اختار في التسهيل عدم الرذ (واجعله) أي اجعل الباقي من المرخم (ان لم يه ومحذوف كما لو كان

اي علمين لاسم (قوله بالفتح) لانه اقرب الحركات اليه اي الى السكون ووجهه انه اخف الحركات فهو اقرب الى السكون في اللفظة لان السكون اخف من الحركات اه سم وعبارة الشارح على الاوضح فتحرك بحركة اقرب المتحررات اليه وهو الحاء وضمير اليه عليها يرجع الى الحرف الاخير كما راعى من اسحار وهذا العبارة هي الواقعة في كثير من نسخ الشارح يمكن مع ابدال المتحررات بالحركات فتقول بالمتحررات كما في عبارته على التوضيح (قوله فعلى هذا يقال يا سمع) اي بالفتح لان الكلام في لغة من ينتظر (قوله الثانية ما حذف) تقدم الكلام عليه (قوله لاجل واو الجمع) التقييد بالواو غير جليل لان الحكم كذلك فيما لو سمي بالجمع ذى الياء نحو قاضين ومسطفين داميني (قوله لزال سبب الحذف) وهو التقاء الساكنين (قوله لكنه اختار في التسهيل عدم الرذ) فتقول يا قاض بالضم ويامسطف بالفتح لان الساكن الاخير كالتأنيث لفظا فالتقاء الساكنين موجود تقديره ولا حذف في رذ الياء والالف على لغة من لم ينو كانه قد تم (قوله ان لم ينو محذوف) هكذا في نسخ بافتتاح ينو بفتحية ونسائه للجهول ورفع محذوف على النيابة عن الفاعل وفي نسخ ان لم تنو محذوف بافتتاح تنو بوقية ونسائه للفاعل ونسب محذوف فاعلى المفعولية وهو اوفق بقوله قبل وان نويت بعد حذف ما حذف وتسمى هذه اللفظة لغة من لا ينتظر (قوله كما) قال المكودي في موضع المفعول الثاني لاجعله والظاهر ان ما في قوله كما زائدة ولو صدرية والتقدير كونه متمما بالآخر في الوضع اه خالد وانما كان هذا والظاهر مع ان الحقيق بجعله مزيدا الثاني دون الاول لوقوعه في مركزه لكثرة زيادته ما خالف لو (قوله بالآخر) اي آخره بعد الحذف سم (قوله من اللفظة والاعلال) اي ان كان آخره صحيحا بقي على حاله والا اعل كما في ثمود فانه

٣٥ صبان ث بالآخر وضاغما) أي كالاسم التام الموضوع على تلك الصيغة فيعطى آخره من البناء على الضم وغير ذلك من اللفظة والاعلال ما يستحقه لو كان آخر في الوضع فتقول يا حار ويا جعف ويامنص ويا قاط بالضم في الجميع كمالو كانت أسماء تامه لم يحذف منها شيء * تنبيهان * الاول لو كان ما قبل المحذوف معتلا قد رت فيه اللفظة على هذه اللفظة فتقول في ناجية يا ناجي بالاسكان وهو علامة تعدد بالضم

يقال فيه ثمي بقلب الواو ياء والضممة كسرة (قوله على هذه اللغة) أي لغة
 التمام وأما على لغة الانتطارية قال في ترخيم باماجية يانا جي بالفتح كما في سم
 (قوله باماجي) مشكل مع قوله الآتي والترم الأول الخ نعم ان خصصنا ما يأتي
 بالضممة وهذا العلم فلا اشكال اه سم وأقره شيخنا والبعض وفيه مان
 تحذف بص ما يأتي بالضممة لا يوافق منيع الشارح الآتي لانه جعل كلام
 المصنف فيما يأتي عامًا للضممة وغيرها والذي ينبغي عندى حمل ما هنا على
 ما اذا وجدت القرينة الدافعة للباس وما يأتي على ما اذا لم توجد ثم رأيت عن
 الرضى فيما يأتي ما يؤيده (قوله ولو كان) أي ما قبل المحذوف مضمومًا قد ثرت
 الخ أي على هذه اللغة ومن نوى لم يقترب شئًا وطاهر قول الشارح قد ثرت م
 اه بي على ضم مقدر والذي في التصريح ان نحو تحتاج ومنص على لغة
 التمام معنى على ضمة حادثة للبناء غير الضمة التي كانت قبل الترخيم يدلل
 ان هذه يجوز اتباعها او الضمة التي كانت قبل الترخيم لا يجوز اتباعها فقلو
 قال الشارح وأثبت بضم غير ضمة الأول لو اُفقاى التصريح والاقرب
 عندى ما شئى عليه الشارح وان ضعفه البعض تبعًا للتصريح لان تقدير
 ضمة أهل من تكلف ذهبا الضمة الأصلية وحدث ضمة أخرى للبناء وما
 استدل صاحب التصريح لا ينهض لجواز أن يكون رفع النابيع اتباعا
 للضمة المقررة كما في ياء يدويه العالم برفع العالم لا للضمة المأخوطة بها ما حفظه
 (قوله على هذه اللغة ضم الراء فتحها) ومرا أنها انكسر على لغة الانتظار
 في نحو يا حار بن زيد تثايلث الراء (قوله وقيل يأتي على الثاني ييا) يفهم
 من تقدير الشارح قول ان العطف من عطف الجمل ومن تقديره قول
 في الجملة الثانية وياء الوافى الجملة الاولى ان في كلام المصنف احتميا كما
 حيث حذف من كل من الجملتين نظير ما أثبتته في الأخرى (قوله بقاء الواو
 ياء) أي والضممة كسرة (قوله الاجرى والادلى) أصلها ما الاجرو والادلو
 بضم الراء واللام قبلوا الضمة كسرة الواو ياء (قوله اذليس في العربية
 الخ) وذلك ان زيد الثعلب بخلاف الياء التي قبلها كسرة وينظر ما الفرق بين
 الاسم والفعل حيث لم يجوز في الأول وجاز في الثاني مع انه أثقل وكذا يقال
 في المبني اه دون شئى ويمكن أن يقال لما كان وضع الفعل دون الاسم على

ولو كان مضمومًا قد ثرت
 ضما غير ضمة الأول نحو
 تحتاج ومنص الثاني يجوز
 في نحو يا حار بن زيد على هذه
 اللغة ضم الراء وفتحها كما حار
 ذلك في نحو يا حار بن زيد
 (قول على) الوجه (الأول)
 وهو مذهب من ينظر (ي)
 ترخيم (نحو يا حار بن زيد) ببقاء الواو
 لانها محكوم لها بحكم الحشو
 فلم يلزم مخالفة النظر (و) قل
 (يأتي على) الوجه (الثاني ييا)
 أي بقلب الواو ياء انظر فيها
 بعد ضمة كما تقول في جمع جرو
 ودلو الأجرى والأدلى والالزم
 عدم النظر اذ ليس في العربية

اسم معرب آخره واو لازمة

قبلها نعمة فخرج بالاسم الفع
شديد ووباء المعرب المبني نحو
هو وذو واو ثابتة وبذ كراضم
نحو لو وغزو وبالزوم نحو
هدأ بولك وقل في ترخيم نحو
صميان وكروان على الأول
يا صمى وباء كروى فتح المباء والواو
لما سبق وعلى الثاني يا صمى
وباء كرا بقلهما ألهما الترخيم
وافتح ما قبلهما مع عدم
المساق الذي سيأتي بيانه كما
فعل برمى ودعا وقل في ترخيم
سقاء وعلاوة على الأول
باسقاء وباء علو وفتح الباء
والواو وعلى الثاني ياسقاء
وباء علو بقلهما ما همزة
لتطرفهما بعد ألف زائرة
كما فعل برشأ وكساء وقل
في ترخيم لات مسمى بهمى
القول بالواو على الثاني بالاء
بتضعيف الالف لانه لا يعلم
له ثالث يرد إليه وقل في ترخيم
ذات على الأول بالواو على
الثاني يا ذو ابرد المحذوف وقل
في ترخيم سفيرج تصغير
سفيرج على الأول ياسفير
وعلى الثاني ياسفير عند
الاكثرين وقال الانخس
ياسفير

المتقل قبل المتقل دون الاسم (قوله اسم معرب) فيه أن هذا منادى معرف
مفرد فهو مبني وأحسب بأن له حكم المعرب لعروض سانه (قوله شديداً) (قوله
فان يجعل علمه وأمر عرض (قوله والمعرب المبني) أى أصله لما تقدم
(قوله شديداً) (قوله شديداً) (قوله شديداً) (قوله شديداً) (قوله شديداً)
ومثل جملة الذين أشاروا إلى أنه لا فرق في الواو التي قبلها ضمة بين أن تكون
مشركة أو ساكنة (قوله شديداً) (قوله شديداً) (قوله شديداً) (قوله شديداً)
تقلب ألفا في النصب وباء في الجر ومما خرج بالزوم شديداً وباء بالواو
من الهمزة فإنه يصح فيه أن يبدل الواو بالواو الأصل فلا يلزمه الواو
(قوله صميان وكروان) أى علمه ليس من شروط الترخيم العلية و
التأنيث بالنساء كذا يقال في الامة الآتية الصميان في الأصل هو التقلب
والقوالب يقال رجل صميان أى شجاع عز كرا (قوله لما سبق) أى من
الحكم على كل بأنه مشهور ولم يقلب ألفا كما قبل على الثاني لأن شرط قلها ما
أن لا يكون بعده ما ساكن وعلى هذا ما ساكن تقديره لا على الثاني
(قوله مع عدم المساق الذي سيأتي بيانه) أى في قول الناطم
من ياء او واو يتحريك أصل * ألفا بديل بعد فتح متصل

أن حررك التالى الخ فالساق الآتى أن يكون بعده ما ساكن (قوله كما فعل
برمى ودعا) فيه أنه وشمر مرتب فرمى راجع إلى يا صمى ودعا راجع إلى
يا كرافن صمى ورمى يائس الا م وكروا ودعا واو ياها وكذا يقال فيما بعد (قوله
وعلاوة) بكسر الهمزة المهملة ما علة على الباء بعد تقسام الوقر اه خالد
(قوله برشأ وكساء) أصلهما رشأ وكساء (قوله بتضعيف الالف) أى
وقلب التأنيث همزة كما سيأتي في باب (قوله وعلى الثاني يا ذو ابرد المحذوف)
هو الا م أى وقلمه ألفا وارجع العين إلى أصلها او هو الواو إذا أصل ذاب ذوى
أو ذو وعلى الخلاف حذف الهمزة عوضاً عن التأنيث كما قيل في بنت تم
فأنت الواو التي هي عين الحكمة ألفا لشمركها وانفتاح ما قبلها (فان قيل)
لو كانت التاء عوضاً عن الهمزة ما جمع بينهما في التثنية والجمع حيث قيل
دوات وذوات (قلت) لأن الهمزة لم يجمع بينهما بل التاء في التثنية كمن التأنيث
التاء في كل مثنى مؤنث والتاء في الجمع هي التاء المزيدة مع الالف

في جميع المؤنث واللام باقية على حدها فالجميع هذا ما ظهر لي في هذا المحر
وهو متين وان أوهم بعض العبارات خسلاعه (قوله برذا اللام المحذوفة) أي
لان حدها كان بسبب عدم تأني صيغة التصغير مع بقائه ما و نشاء الجيم فلما
حذفت الجيم رقت اللام لتأني الصيغة معها حينئذ وأما الجيم فبسبب حذوها
الترخيم وهو موجود ولا ترد وقوله لاجل التصغير متعلق بالمحذوفة (قوله والترم
الاقوال) كلامه هنا شامل للعلم والحققة وعليه درج الشارح وصرح
الناظم في بعض كسبه بما له جماعة ان هذا اللمس اعيايه تيرى الصفة
لا في العلم وهو الذي دل عليه كلام سيوييه ووجهه أن اشتهار اللمس بعلمه
بما يزيل اللمس في الغالب قال الرضي والحق ان كل موضع قامت فيه قرينة
تزيل اللمس جاز الترخيم على الانتظار كل اول والا فلا كذا في الدمايني
وعليه فيمتنع الوجهان الترخيم على الانتظار والترخيم على عدمه اذا اللمس
كل منهما فيمتنع ترخيم بحوقلة راسا ما على الوجهين بل يلبس يساقي غير
مرخم قال ليس لك من قصبة تجوز بالناظم ترخيم المتى والجميع بحذف
ر ياديه كما مر حوا ترخيم ملا كروان كان فيه ليس وعلل الفرق اربها
انما ثبت وصفت التمييزا مؤنث فلا يليق حدها عند اللمس انما ما العرض
من وضعها ولا كذلك ما عداها اه قال البعض وقد يقال علامة التثنية
والجمع وضعت لتمييز المتى والجمع عن المفرد فلا فرق اه وقد ادركنا فيما
تقدم ان تجوز ترخيم المتى والجميع بحذف زيادته محمول على ما دار جماعا على
لعمري ينظر بدون ليس وحينئذ لا اشكال في حرفه (قوله تذ كير مؤنث)
ليس بقية بل مثل ايهام تذ كير المؤنث ايهام مجزئ ذاءمذ كير لا ترخيم فيه
كما مر حوايه فلو قال ما يوههم تعد ير تمامه خلاف المراد لا جاد (قوله كسلة
وحارته) أي مؤنث أو مذ كير لا يجوز ترخيمه ما على لغة من لا ينتظر لايامه
تذ كير المؤنث ان كانا المؤنث وذا مامذ كير لا ترخيم فيه ان كانا مذ كير وحفصة
أي مؤنث فلا يجوز ترخيمه ما على لغة من لا ينتظر لايامه تذ كير المؤنث ولا
هرق في التلاثة بين ان تكون أعلاما أو نكرات مقصودة وكالتلاثة في التزام
الاول كل ما كانت التاء فيه للفرق انما ليست التاء فيه للفرق كسمة
وطبعة فيجوز فيه الوجهان (قوله وعند ابليس في قراءة بعضهم) عبارة

برذا اللام المحذوفة لاجل
التصغير وهو روع هذا الباب
كثرة حذوها وبعاد كراه
كفاه (واترم الاول في)
موضع الاول ما يوههم
تعد ير تمامه تذ كير مؤنث
(كسلة) وحارته وحفصة
قوله فيه باسم ويا حارث
ويا حفصة بالفتح ثلثا يلبس
بذا مامذ كير لا ترخيم فيه
والثاني ما يلبس تعد ير تمامه
عدم الطبر كطبا لسان في لغة
من كسر اللام مسمى به فتقول
فيه يا طبلس بالفتح على لغة
المحدوف ولا يجوز انهم لانه
ليس في الكلام فيل صحيح
العين الامد من نحو صيفر
اسم امرأة وعذاب يلبس
في قراءة بعضهم

ولا في فعل معناه ابل التزم في الصحيح الفتح كضيقهم وفي المعتل الكسر كسيد وصيب وهين وكجليات
 الياء والواو على نية المحذوف
 وحملوا وحملوا في قولهم فيما يحبلى ويحبلى ويا حبلى ويا حبلى

٢٧٠

الفارضى و عذاب يئس يئسا كثة قبل هـ مزة مكسورة في قراءة شعبة
 عن عاصم (قوله ولا يفعل معنهما) اى بفتح العين وذ كره تقيما للفائدة وان لم
 يكن له دخل في التعليل فاندفع ما قاله البعض (قوله وكجليات) عطف على
 كطيلسان وأعاد الكاف لبعده العهد ولدفع توهم عطفه على ما قبله (قوله
 وحملوا وحملوا) اى بكسر الواو وتشديد الياء فيه ما نسبة الى حبلى
 وجرأ فقول الشارح بفتح الياء والواو وصوابه وكسر الواو اذ لا وجه لفتح
 الواو الا أن تصحح عبارته بالواو معطوف على فتح لا على الياء هذا ما ظهر لى
 بعد التوقف ثم رأيت في الفارضى ما يؤيد ما حيث قال والثاني كطيلسان
 وحملوا علمين فتقول يا طيلس ويا حبلى بفتح السين وكسر الواو على اللغة
 الاولى (قوله ولا يجوز القلب) فلا تقول يا حبلى بقلب الياء والواو انما
 اتحركهما وانفتاح ما قبلهما ولا يا حرا بقلب الواو هـ مزة انتظرهما بعد
 ألف زائدة (قوله لا يكونان الا للتأنيث) اى ومما للتأنيث لا يكون مبدلا هـ
 مم أى بل مزيدتين للتأنيث (قوله فيما تقدم) اى فى الامثلة المتقدمة
 كطيلسان وكجليات ونحوهما (قوله وجوز الوجهين فى كسمله) قد يقال
 ترخيجه على لغة التمام يائس سنداء مسلم مسمى به اسم وقد يجاب بان
 التسمية به نادرة فلم تعتبر (قوله كسمله) اى وحزرة وطلحة (فائدة) أجاز
 الجهموز وصف المرخم ومنه قول الشاعر أحرابن عمرو البيت ومنعه
 السيرافى والفراء وجعل ابن عمرو بدلا واستعجه ابن امرأج ويجوز رفع
 ناعه على لغة التمام مراعاة لفظ وأما على لغة الانتظار فقال سم فيه نظر
 اذ لا سم فى اللفظ قال يس والذي يظهر الجواز لان الحرف الذى حقه الضم
 فى حكم الثابت وهو يؤيد ما قدمناه عند قول الشارح ولو كان مضموما
 قدر الخ (قوله لترخيم) ضلة المحذوف وقوله أعرف اى أشهر فى لسان
 العرب وقوله بدونه اى المحذوف (قوله ومن ثم) اى من أجل اشتراط
 صلاحية الاسم للنداء (قوله فحذف الالف الخ) هـ هذا الذى فعله الشاعر

ولا يجوز القلب على نية
 الاستقلال لما يلزم عليه من
 هدم النظير وهو كون ألف
 فعلى وهـ مزة فعلا مبدلين
 وهما لا يكونان الا للتأنيث
 * تبيينه * ذكر الناظم هـ ذا
 المسبب الثانى فى الكافية
 والتسهيل ولم يذكر هـ مزة
 لاجل انه يختلف فيه فاعتبره
 الأخفش والمازى والمبرد
 وذهب السيرافى وغيره الى
 عدم اعتباره وجواز الترخيم
 فيما تقدم والتمام (وجوز
 الوجهين فى ما هو كسمله)
 بفتح الاول امم رجعل اهدم
 المحذوفين المذكورين فتقول
 يا مسلم بفتح الميم وضعها (تبيينه)
 الاكثر فيما جاز فيه الوجهان
 الوجه الاول وهو أن ينوى
 المحذوف كما نص عليه
 فى التسهيل وعبارته تقدير
 ثبوت المحذوف لترخيم أعرف
 من تقدير التمام بدوثة
 (ولا اضطرار رخوادرن)

هذا ما لاند يصلح دون أحدا

أى يجوز الترخيم فى غير النداء بشرط ثلاثة * الاول الاضطرار اليه فلا يجوز ذلك فى السعة * الثانى أن يصلح
 الاسم للنداء ونحوه فلا يجوز فى نحو الغلام ومن ثم خطئ من جعل من ترخيم الضرورة قوله * أو لاند
 من ورنى السلى * كما ذكره ابن جنى فى المحتسب والاصل الجمام فحذف الالف والميم الإخيرة لا على وجه الترخيم

داد كونه ثم كسر الميم الأولى لاجل التانيمة الثالثة ان يكون اما زاد على السلاطة او بقا التانيث
 بالتاء هي ا كما أنهم كلامه ونص عليه في التمهيد ومنه .
 ولا تنطبق العلمية ولا التانيث ٢٧٨

قوله ليس على المتن
 يقال أي بجاءه تنبيه
 انتهى كلامه أرهنا
 اترخيم جائزه على التانيث وهو
 على لغة القمام اجماع كقوله
 نعم انني نعش والى سواد
 طريف بن مال له الجوع
 والمصره أراد ابن مفلح
 حذف المكث وجعل ما بقى
 من الهمزة بمنزلة اسم لم
 يحذف منه شيء ولهذا قوله
 وقام على لغة من ينظرون
 ما أزهو به ومنه المبرد
 ويدل الجوار قوله
 ألا أضحت حبا لكم رما
 وانفتحت من الشاة اماما
 هكذا رواه سيبويه ورواه المبرد
 وما عهدي به هذا يا اماما
 قال في شرح الكافية
 والانصاف يقتضى تعيير
 الروايتين ولا تدفع احدهما
 بالآخرى واستشهد سيبويه
 أيضا بقوله
 ان ابن حارث ان اشتق لرؤيته
 واستدحه فان الناس قد علموا

من حذف الحرفين وكسر الميم الأولى في غاية الشذوذ كما في ابن غازي وغيره
 (قوله لماذا كراهه) ي س ا ش تراط الصلاحية للنداء فهو على قوله لا على
 وجه الترخيم (قوله الثالث اربحون الخ) اعترض بان هذا الثالث
 لا يؤخذ من كلام المصنف فكيف أوقعه في حيزاي التفسيرية وزعم البعض
 ان هذا الشرط مستغنى عنه بالتانيث باطل فراجع (قوله ولا التانيث
 بالتاء عينا) المتبادر ان عينا راجع الى التانيث بالتاء يعني ان خصوص
 التانيث بالتاء لا يشترط بل ان شرط اثبات التانيث بالتاء وان يادد على ثلاثة
 أحرف فلا طائل تحت ما أطال به البعض (قوله كما أنهم كلامه) أي
 حيث أطالني ولم يشترط العلمية والتانيث بالتاء (قوله ومنه) أي من الزائد
 على الثلاث المرخم ضرورة وليس يعلم ولا مؤث بالتاء (قوله نعشو) تاء
 الخطاب أي تحب في العشاء أي الظلام والمصرح بمجمعة فهو ملة مفتوحة
 شدة البرد وضبطه بهم مائتين هو اه ذكر ياكذا وضبطه بالعجماء الخاء
 صاحب مختصر الصحاح وقال انه من باب طرب وأسار بقوله وضبطه
 بهم مائتين هو الى العيسى وصاحب التعمير يح فانه ما ضبطاه بهم مائتين
 وهو مراد بشدة البرد (قوله راما) بكسر الراء جمع رقة بالضم وهي قطعة
 الحبل البالية والشاة البعيدة وأصل أماما أمامة اسم امرأة ولورخم على
 لغة القمام لقبيل امام بالرفع (قوله يا اماما) أي فهو ومن ترخيم المنادى لامن
 اترخيم لاضرورة فلا شاهد فيه على هذه الرواية لسيبويه (قوله ان ابن
 حارث) أراد حارثة مرجمه بحذف التاء لاضرورة على لغة من ينظرون ومفعول
 علموا محذوف تقديره قد علموا ذلك مني كما في العيني (قوله على الاظهر)
 راجع لا طريق كرا قنط كما يعلم مما بعده (قوله اذا الاصل صاحب) زعم ابن
 خروف ان الاصل صاحب وانه أجرى مجرى المركب المزجي فترخم بحذف
 السكامة الثانية ثم أدركه ترخم آخر بعد ذلك اترخيم فحذفت الباء من
 صاحب وهو نعت لا داعي اليه (قوله مع عدم العلمية) أي وعدم التاء

خاتمة قال في التمهيد ولا يرحم في غيرها يعني في غير الضرورة منادى عارمن الاختصاص
 الشروط الامتد من ياصاح والمطرق كرا على الا شهر اذا الاصل صاحب وكروان فمرخامع اهدم
 العلمية شذوذاً وأشار بالشهر رالى خلاف المبرد فانه زعم أنه ليس مرخاوان ذ كرا كروان يقال له كرا والله أعلم

الاختصاص

البايع عليه أتماناً فشدّ على أيها الجواد يعمّر الدقير أو تواضع نحو وانى أيها
العبد قد قبر إلى عفو الله أو بيان المقصود شدّ وشدّ العبد أقرى الناس
للضعيف (قوله قصر الحكم على بعض أفراد المذكور) أي أولاً فاذا قبل
لأعالم إلا زيدة قد قصرنا الحكم وهو ثبوت العلم على زيد وهو بعض أفراد
المذكور أولاً وهو عالم وهذا معناه لغة وأما اصطلاحاً فهو تخصيص حكم
على بعضهم بما تارة خرج عنه من اسم ظاهر معرفة معمول لاختصاص واجب الحذف
(قوله أي جاء على صورة النداء) أشار به إلى أن وجه شبه الاختصاص
بالنداء كونه على صورته أي غالباً فلا يراد أن المنصوب على الاختصاص
المقرون بال ليس على صورة المنادى ولأن أن تقول وجه الشبه أن كلاً من
الاختصاص والنداء يوجب معه الاسم تارة مبنياً على الضم وتارة منصوباً
وهذا الوجه من قول شيخنا السيد مجيبه على صورة النداء انما هو في أيها
وأيتها لا غير (قوله كما جاء الخبر على صورة الأمر) نحو أحسن زيد فان
صورته صورة الأمر وهو خبر على المشهور وراذ هو في تقدير ما أحسنه والأمر
على صورة الخبر بنحو والوالدات يرضعن أي ليرضعن والخبر على صورة
الاستفهام تتوالى ليس الله بكاف عبده أي الله كاف عبده والاستفهام على
صورة الخبر بنحو عند زيد على تقدير همزة الاستفهام (قوله في ثمانية
أحكام) زاد علم في التصريح أنه لا يكون نسكرة ولا اسم إشارة ولا موصولة
ولا ضميراً لأنه لا يستغاث به ولا يندب ولا يرفع وإن أياها اختلفت في ضمها
هل هي أعراب أو بناء وفي النداء بناء بلا خلاف وإن العامل المحذوف هنا
فعل الاختصاص وفي النداء فعل الدعاء وإن هذا العامل لم يعوض عنه هنا
شيء وعوض عنه في النداء حرفه وجميع الأحكام المذكورة راجعة إلى جهة
اللفظ وأما الأحكام المعنوية التي يفرقان فيها ثلاثة أحدها أن الكلام
مع الاختصاص خبر ومع النداء إنشاء والثاني أن الغرض من ذكره
تخصيص مدلوله من بين أمثاله بما يناسب إليه بخلاف النداء وإن الثالث أنه
مفيد للتخبر أو تواضع أو بيان المقصود (قوله بل في إنشاءه) أراد بالإنشاء
ما قبل الأول فيشتمل ما وقع في وسط الكلام كما في نحن معاشر الأنبياء لا نورث

* (الاختصاص) *

(الاختصاص) قصر الحكم
على بعض أفراد المذكور
وهو خبر (كنداء) أي جاء
على صورة النداء لفظاً توسعاً
كجاء الخبر على صورة الأمر
والأمر على صورة الخبر
والخبر على صورة الاستفهام
والاستفهام على صورة
الخبر لكنه يفارق النداء
في ثمانية أحكام * الأول
أنه يكون (دونياً) وأخوانها
لفظاً ونسبة * الثاني أنه لا يقع
في أول الكلام بل في أنشائه
وقد أشار إليه بقوله

لوقوعه بين البتد والخبر وساقع بعد فراغه كمال الناطم لوقوع أي القتي
 بعد فراغ كلام تام وهو ارجوني (قوله كأي القتي باثر ارجونيا) واعراب
 ذلك أن يقال ارجوني فعل أمر للجماعة مبني على حذف النون والواو فاعل
 والنون للوقاية والياء معمول وأي مبني على الضم في محل نصب على المفعولية
 بأحد المحذوفين وهو باؤها للتنبيه والقتي مرفوع بضمه مقدرة على الالف
 تعالاي تأتيها للاظهار فقط (قوله اسماء معناه) كليا في ارجوني قائما
 به في أيها القتي أي ان المراد منه ما في واحد وهذا أوضح مما قاله البعض
 (قوله وأه نصب) أي لفظا لا محلا فقط مع كونه مفردا أي معرقا فل
 في التوضيح كأي هذا المثال يعني المثال المتقدم في عبارته وهو يك الله ترجو
 الفضل كأي شرحه يستتي من ذلك أي كأي مثال الناطم فان نصبه محلي
 قط ومحاذا كأي يعلم ما في كلام البعض من التخليط (قوله وهنا لا توصف به)
 الاقتصار على اسم الإشارة يدل على انها توصف بالموصول سم (قوله ولم
 يحكموا هنا خلافاً) لعل وجهه انه يتوسع في التداء ما لا يتوسع
 في الاختصاص لانه أكثر منه دورا وقوله في وجوب رفعه أي مراعاة فقط
 أي وطاهر عبارته ان ضمنه اعراية والتحقيق انها ضمنه اتباع كما مر في التداء
 اذ لا مقتضى للرفع الاعرابي (قوله بعد تدبر بخصه الخ) شرحه على ظاهره
 البعض فقال أي يخص الاسم الظاهر كأننا فعل كذا أي الرجل أو شاركا
 فيه أي شاركا الاسم الظاهر في الضمير غيره كنحن العرب أمخني من بئذ
 وبناتجها اه وفيه ان الضمير دائما يخص الاسم الظاهر بمعنى ان المراد
 منه هو المراد من الاسم الظاهر كما مر جوابه وقد تقدم وحينئذ لا يصح هذا
 التقسيم اللهم الا أن يراد بشار كغير الاسم الظاهر في الضمير ما كان
 لصلاحيته نحو مثالي نفسها بقطع النظر عن المقام لان يراد بها ما يميز الانبياء
 وعبرهم قدبر وقوله يشارك فيه اما مبني للمفعول أو للمفاعل وضميره المستتر
 فيه على كل راجع للاسم الظاهر كما علم فهذه الصفة المعطوفة جارية على غير
 الموصوف وان كانت الصفة المعطوفة عليها جارية عليه ولم يبرز الضمير
 الراجع الى الاسم الظاهر لامن المبس ويصح على بناء يشارك للمفعول
 جعل نائب فاعله قوله فيه فيكون تاليا من الضمير جارية على الموصوف (قوله

(كأي القتي باثر ارجونيا)
 والثالث انه يشترط أن يكون
 المقدم عليه اسماء معناه
 والرابع والخامس أنه يقل
 كونه علما وأنه نصب مع
 كونه مفردا والسادس أنه
 يكون بالقياسا كسبائي
 أنه ذلك السابع ان ابا
 توصف في التداء باسم
 الإشارة وهنا لا توصف به
 الثامن أن المازني أجاز
 نصب تابع أي في التداء ولم
 يحكموا هنا خلافا
 في وجوب رفعه في الارتشاف
 لاختلاف في تأنيده مرفوع
 واعلم ان المحموص وهو
 الاسم الظاهر الواقع بعد
 ضمير بخصه أو يشارك فيه
 على أربعة أنواع الأول
 أن يكون

أيها الرب والاهم اغفر لنا أيها العاصية * والشافي ٢٨١
أيها الرب والاهم اغفر لنا أيها العاصية * والشافي ٢٨١

الاشارة بقوله (وقد يرى ذنا

دون أي تساؤل * كمنزل

شحن العرب أمضى من بذل

بالذال المعجمة أي أعطى

* والثبات أن يكون معرفا

بالاضافة كقوله صلى الله

عليه وسلم شحن معاشرا الانبياء

لا نورث وقوله * شحن بني ضبة

أعصاب الجمل * قال سيديويه

وأكثر الاسماء دخولاً في

هذا الباب بنو فلان ومعشر

مضافة وأهل البيت وآل

فلان * والرابع أن يكون علماً

وهو قابل ومنه قوله

بناتكم يكشف الغباب

ولا يدخل في هذا الباب

تكررة ولا اسم اشارة * تنبيه *

لا يقع المختص بميثا على

الضم الا بلفظ أيها وأيتها

واما غيرهما فنصب وناصبه

فعل واجب الحذف تقديره

أخص واختلاف في موضع

أيها وأيتها فذهب الجمهور

أنهما في موضع نصب بأخص

أيضا وذهب الاخفش الى

أيها اي لئلا كمفرداً أو متني أو جمعاً وأيها اي للثلاث مفرداً أو متني
أو جمعاً كذا في الشاطبي (قوله نحو أنا فاعل كذا أيها الرجل الخ) جملة
الاختصاص في المثالين في موضع نصب على الحال والمعنى أنا فاعل ذلك
مخصوصاً من بين الرجال والاهم اغفر لنا شخصوسين من بين العاصيات قاله
الرضي (قوله انصابت) هي بكسر العين الجماعية الذين أسره واحد
(قوله معترفاً بال) قال ابن الحارث المعرف بال ليس منقولا عن النداء
لان المنادى لا يكون ذالام وشعراً أيها الرب منقول عنه قطعاً والمضاف
يتمتع بالامر من ان يكون منقولا عن المنادى ونصبه بيامة مقدرة كقاي أيها
الرجل وان ينصب بفعل مقدّر نحو أعني أو أخص أو أمدح كقاي المعرف
بال والنقل بخلاف الاصل فالأولى ان ينصب انتساب شحن العرب اه
وقوله ونصبه بيامة مقدرة اي بجزءة من معنى النداء والا كان منادى حقيقة
لامنة ولا عن المنادى هذا واسبق ما صرح به الشارح والموضع وغيرهما ان
كل شخصوص منصوب بفعل مقدّر تقديره أخص مثلاً وليس هناك بيامة مقدرة
(قوله وقد يرى ذنا) اي المنصوب على الاختصاص ودون حال من ذا وتلو
مفعول ثان يري والكاف في كمثل زائدة (قوله العرب) منصوب بمحذوف
والجملة معترضة بين المبتدأ والخبر وكذا المنصوب في الحديث والبيت كذا
في المغني (قوله شحن معاشرا الانبياء) قال في التصریح هذا الحديث بلفظ
شحن قال الحافظ غير موجود ونسب الموجود في سنن النسائي الصحيح اي انا
معاشرا الانبياء اه وقال شيخنا السيد رواه الزار بلفظ شحن ورواه
النسائي بلفظ انا (قوله وأهل البيت) قيل منه انما يريد الله ليهذه
منكم الرجس أهل البيت والصحیح في المغني انه منادى حقيقة لان
الاختصاص بعد ضمير الخطاب قيل كقاي أي (قوله يكشف الغباب)
هو متني كالتعبير يكون في أطراف السماء عيني (قوله ولا اسم اشارة)
ولا موصول ولا ضمير قاله في الارشافي تصریح (قوله الا بلفظ أيها وأيتها)

٣٦ ص ٣٦
الله عنه كل الناس أمته منك يا عمر وذهب السمرقاني الى أن أياني الاختصاص معربة وزعم أنها تختص
وجهين أن تكون خبر المبتدأ محذوف والتقدير أنا فاعل كذا

وجه الضم فهم استعجاب حاله ما في النداء بأن نفعل لا بحاله ما عن النداء
واسته ما في غيره كذا في الحواشي وقال في المفعول وجه بناء ما على الضم
مشام - ثم ما في اللفظ أي وأنها في النداء وإن انشئ هنا موجب بنائه - فما
في النداء (قوله هو أي الرجل) لعل أيها على كلامه واقعة على الشخص
ملا فتأمل (قوله أي المخصوص) تف بلفظ غير أي هو والضمير في به
يرجع إلى الفعل المفهوم من افعل كذا (قوله أنا المذكور) خبر عن أيها
ولا حاجة إلى زيادة قوله المذكور (قوله أن يلى ضمير متكلم) ولا يجوز
أن يتقدم على الضمير كما قاله السيوطي وغيره (قوله ولا يكون بعد ضمير
غائب) ولا بعد اسم ظاهر فلا يجوزهم معشر العرب ختمت المكارم ولا
يزيد العالم تقتدى الناس تصریح

* (التحذير والاعراء) *

قال في النكت جمع ما في باب واحد لا متواء أحكامه ما أو كان ينبغي تقديم
الاعراء على التحذير لأن الاعراء هو الاحسن معنى وعادة النحويين البداءة
به كما يقولون نعم ونس وثقول الناس الوعد والوعيد والثواب والعقاب ويحور
ذلك ولا ترى طبعاً هم العكس اهـ ولك أن تقول إنما قدموا التحذير لأنه
من قبيل التخلية والاعراء من قبيل التخيبة ثم هما وإن تساوا بحكم مقتضى
معنى فالاعاء التسلط على الشيء والتحذير الابعاد عنه ويشتمل التحذير
على محذور يكمر له ال وهو انتكاحكم ومحذور بفتح هاء وهو المخاطب ومحذور
منه وهو الشر مثلاً كذا في الغري ومنه يجرى في الاعراء وقوله وهو
المخاطب انتصر عليه مع أنه قد يكون المتكلم والغائب لأن تحذيره ما شاذ
كما يأتي قال شيخ الاسلام التحذير يكون بثلاثة أشياء بآل واخواتها
وبما ناب عنها من الاسماء المضافة إلى ضمير المخاطب نحو فلك وبذكر
المحذوره منه نحو الاعد وسبأني بسانم في كلامه (قوله تنبيه المخاطب)
انتصر على المخاطب مع أن التحذير يكون لغيره لأن تحذيره هو الكسبر
المفيس فمما شارح تعريف هذا النوع منه فقط (قوله على أمر
مكرره) ولو في زعم المحذرة فقط أو المخاطب فقط كما أمادهم (قوله
ليتنبيه الخ) بقي تنبيه المخاطب على أمر مذموم ليفعله وتنبيهه على أمر محمود

هو أي الرجل أي
المخصوص به وأن تكون
مبتدأ والخبر محذوف
والتقدير أي الرجل المخصوص
أنا المذكور خاتمة الأكثر
في المختص أن يلى ضمير متكلم
كأرأيت وقد يلى ضمير مخاطب
كقوله بئس الله نرحوا الفصل
وسبحانك الله العظيم ولا
يكون بعد ضمير غائب

* (التحذير والاعراء) *
التحذير تنبيه المخاطب على
أمر مكرره ليحذره والاعراء
تنبيهه على أمر

ليجئ فيه والظاهر عندى أن الأول من الاغراء والثانى من التحذير وانما
 لم يذكرهما الشارح لانهما لا ينفى صدورهما من العاقل * بقى أن تعريف
 التحذير يشمل نحوولا تؤذ أخاك ولا تعص الله وطلاهر ما نقلناه قريبا
 عن شيخ الاسلام خلافة وتعريف الاغراء يشمل نحو أحسن الى اخيك
 وأطع الله واصبر وفى كون كل ذلك ونحوه يسمى اغراء اصطلاحا بعد تأمل
 (قوله محمود) فيه ما مر فى نظيره وكان الاحسن فى المقابلة أن يعبر بالمكروه
 والمحجوب أو بالذموم والمحمود (قوله بعد باب النداء) أى حقيقة أو صورة
 يشمل الاختصاص (قوله على تفصيل يأتى) حاصله أن محل الوجوب اذا
 كان التحذير بابا ونحوه أو بغيره مع العطف أو التكرار (يجب ستر عامله)
 أى حذفه قال البعض مقتررا بعد اياك اذ لا يتقدم الفعل مع انفصال الضمير
 وفيه انهم ذكروا من اسباب الانفصال حذف الفعل وتأخره ولا مانع
 ان يكون سببه هذا الحذف بل صرح به بعضهم فالفعل المقدر يجوز
 تقدمه مع انفصال الضمير وما ذكره من عدم جواز تقدمه مع انفصال
 الضمير انما هو فى الفعل الملفوظ به فاعمل به تقدير الفعل بعد اياك لا ينض
 والتعليل الصحيح ما فى الدمامينى ونحوه تقدير الفعل بعد اياك واجب اذ لو
 قدر مقدمه لالزم أن يكون أصله باعدك أى باعد أنت اياك فيلزم تعدى
 الفعل الرفع الضمير الفاعل الى ضميره المتصل وذلك خاص بأفعال القلوب
 وما حمل عليها ثم يؤخذ من التعليل ما أفاده صنيع التصريح وصرح به
 شيخنا السيد من أن وجوب تقديره بعد اياك انما هو على جعل الاصل اياك
 باعد عن الاسد والاسد عنك وأما على جعل الاصل احذر تلاقى نفسك
 والاسد وهو ما مشى عليه الشارح والموضع فلا يجب تقديره بعد اياك لاتقاء
 المحذور المنذور نظرا الى أن المفعول فى الحقيقة تلاقى لا الضمير هذا
 تحقيق المقام فاحفظ عليه والسلام (فان قلت) المعطوف فى حكم المعطوف
 عليه واياك محذور والاسد محذوره وهو غامض الفان فكيف جاز العطف
 فالجواب انه لا يجب مشاركة الاسم المعطوف للمعطوف عليه الا فى الجهة
 التى انتسب بها المعطوف عليه الى عامله وهى هنا كونه مفعولا به أى مباعدا
 وكذا الاسد مبعد اذ المعنى اياك باعد وباعد الاسد كما مر (قوله مطابقا)

محمود ليفعله وانما ذكرك
 بعد باب النداء لان الاسم
 فى التحذير والاغراء
 مفعول به بل محذوف لا يجوز
 اظهاره كذا نادى على تفصيل
 يأتى * اعلم ان التحذير على
 نوعين * الاول أن يكون بابا لك
 ونحوه * والثانى بدونه فالاول
 يجب ستر عامله مطاقا كما
 أشار اليه بقوله اياك والآخر
 ونحوه أى نحو اياك كاياك
 واياكم واياكن
 (نصب محذورا) أى بعامل
 (استناره وجب) لانه لما كثر
 التحذير بهذا اللفظ

أى سواء كان مع عطف أو تكرار ولا (قوله جعلوه) أى خذ الله لفظ بدلاً
 أى عوضاً من اللفظ أى التلطف بالفعل أى ولا يجمع بين العوض والعوض
 (قوله وأيب عنه الثالث) ليس الثالث شصة المحذوف تقديره الجواب
 الثالث وإن أوهنته عبارة إذ ليس ثم مضاف ثالث بل الثالث مضاف إليه
 فجعل صفة المحذوف تقديره الاسم الثالث (قوله فأنصب ونفصل) أى بعد
 أن كان مجزوراً متصلاً (قوله ودون عطف) دون حرف لغو متعلق بأنصب
 وكذلك قوله لا ياداءه قول مقدم لأنصب (قوله والاصل) أى أصله لا
 من الاستدعاء بنفسك الخ حاصله إذا داد كالمحذوف من بلا عطف فنقد
 الجملة ويرتفع جره بمن بناء على أن العامل عندهم في أياك البناء دلالة
 لا يتعدى إلى الثاني بنفسه وأما البيت فعلى حذف الجار ضرورة وعند ابن
 التمام يجوز نصبه ولا يتعين من كذا البيت بناء على أن العامل عنده
 في أياك أحذر وشغوه عما يتعدى إلى اثنين بنفسه كنب وعنده التامم على
 ما يؤخذ من التسهيل أما أن يحذف عن أو نصب بفعل محذوف آخر تقديره دع
 أو تحذرو ويحذر والمهارة وأما نحو أياك أن تفعل لجائز عند الجميع (قوله
 وقيل التقدير احذرك من الأسد) لأن احذر يتعدى بمن كناية عن نفسه
 قال الحفيد والحق أن يقال لا يقتصر على تقديره ولا على تقدير احذرك بل
 الواجب تقديره بوقد الغرض إذا التقدير ليس أمر امتعابه لا يعدل عنه
 (قوله تمتنع على التقدير الأول) لأن بناء لا يتعدى إلى المفعول الثاني بنفسه
 كما مر وجعله منعاً ياتزع الحاض والاصل من الاستدعاء سماعي
 الاعم أن وان وحمل الامتناع إذا لم يمتنع من معنى فعل يتعدى إلى مفعولين
 بنفسه كنب وحذرو لا جاز (قوله وهو قول الجمه ور) مرجع التعمير
 الامتناع المفهوم من تمتنع (قوله وجائز على الثاني) لأن احذر يتعدى إلى
 المفعول الثاني بنفسه كناية عن نفسه كمرور بني أيضاً على التفسيرين
 أن الكلام على الأول أنشأ وعلى الثاني خبري (قوله وظاهر كلام التسهيل)
 اعترضه شكتا والبعض بأن مقاد ما ينقله من التسهيل أن نصب الثاني
 بعامل آخر لا يماص الأول ولذا دفعه بجعل التعمير في قوله وهو رأى
 الشارح وظاهر كلام التسهيل إلى مجرد جواز النصب وإن اختلف تخريجه

يجعلوه بدلاً من اللفظ بالفعل
 والاصل احذرك لا يفتك
 والشر ثم حذف الفعل وقاعه
 ثم المضاف الأول وأيب عنه
 الثاني فأنصب ثم الثاني
 وأيب عنه الثالث فأنصب
 ونفصل (ودون عطف ذا)
 الحكم أى النصب بعامل
 مستتر وهو (لا بأنصب)
 سواء وحذف تكرار قوله
 أياك أياك المراءاه
 إلى الشدعاء وللشربالب
 أم لم يوجد نحو أياك من الأسد
 والاصل باعد نفسك من
 الأسد ثم حذف باعد وقاعه
 والمضاف وقيل التقدير
 احذرك من الأسد فتحو أياك
 الاستمتاع على التقدير
 الأول وهو قول الجمه ور
 وجائز على الثاني وهو رأى
 الشارح وظاهر كلام التسهيل
 ويضد البيت ولا خلاف
 في جواز أياك أن تفعل

املاحيته لتقدير من قال

في التمهيد ولا يحدف بقدر

العاطب بعدا بالاول والمحدور

منصوب باضمار ناصب آخر

او مجرور وعن وتقدرها مع

ان تفعل كاف * تنهين ان *

الاول ما قدمته من التقدير

في اياك والشر هو ما اختاره

في شرح التمهيد وقال انه

اقل تكفا وقيل الاصل اتق

نفسك ان تدنو من الشر

والشر ان يدنو منك فلما

حذف الفعل استغنى عن

النفس فانفصل الضمير وهذا

مذهب كثير من النحويين

منهم السيرافي واختاره ابن

عصفور ومذهب ابن طاهر

وابن خروف الى ان الثاني

منصوب بفعل آخر مضمرة فهو

عندهما من قبيل عطف

الجملة الثاني حكم الضمير

في هذا الباب مؤسدا

او معطوفا عليه حكمه

في غيره نحو اياك نفسك ان

تفعل واياك انت نفسك ان

تفعل واياك وزيد انت تفعل

واياك انت وزيد ان تفعل

(وما سواه) اي ما سوى ما باليا

وهو النوع الثاني من نوعي

التحذير (نحو قوله ان تدنو

(قوله املاحيته لتقدير من قال) تعليل لجواز دعى التقدير لا قول وترك تعليله
على الثاني اظهروه (قوله باضمار ناصب آخر) فالتقدير في اياك الشر باعد
نفسك ودع الشر ومن كلام التمهيد هذا تعلم موافقة الناظم الجمهور
في تقديرهم عامل اياك باعد اذ لو قدره الناظم احذر لم يحجج الى تقدير
ناصب آخر للشر كما فهم (قوله وقيل الاصل اتق نفسك الخ) وقيل الاصل باعد
نفسك من الشر والشر منك وهو اقل تكفا من كون الاصل اتق نفسك الخ
لا من كون الاصل احذر لاتق نفسك والشر وبهذا القول صارت الاقوال
في اياك والشر اربعة (قوله ان تدنو من الشر) بدل اشتمال (قوله والشر
ان يدنو منك) وقد حصل الواجب من اشتراك المتعاطفين في معنى العامل
وهو الاتقاء فلا يقال كيف تعاطفوا واحدهما محذور والاخر محذور منه
(قوله فانفصل الضمير) وقد ذكر الفعل بعده لا قبله والا كان الاصل اي الثاني
اتفك فيلزم تعدى الفعل الرفع لضمير الفاعل الى ضميره المتصل وذلك خاص
بافعال القلوب وما حمل عليها اه سم وقد يقال هلا نظر الى كون الفعل انما
تعدى في الحقيقة الى نفس المفسدة لا الى السكاف كما مر نظيره الا ان يفرق
بان المقدرة هنا عين الضمير في المعنى بخلاف المقدرة في النظر لما وكل هذا
يخرج في قوله سابقا نحو اياك من الاسد والاصل باعد نفسك من الاسد الخ
فتنه (قوله بفعل آخر مضمرة) تقديره ودع الشر مثلا (قوله حكم الضمير في
هذا الباب) اراد بالضمير ما يشمل الضمير المتصل بالبارز المنصوب والضمير
المتصل المستمر المرفوع المنقلب الى اياك بعد حذف الفاعل وقوله حكمه
في غيره قال الدماميني فاذا قلت اياك فعندنا ضميران احدهما هذا البارز
المتصل المنصوب وهو اياك والاخر ضمير رفع مستكن فيه منتقل اليه من
الفعل الناصب له فاذا اصبحت اياك قلت اياك نفسك وانت بالخيار
في تأكيده بانك قبيل النفس وان كنت ضمير الرفع المستكن فيه
قلت اياك انت نفسك ولا بد من تأكيده بانك قبيل النفس حينئذ واما
العطف فتقول في العطف على اياك اياك وزيد او الشر وان شئت قلت اياك
انت وزيد او الشر وتقول ان عطف على المرفوع اياك انت وزيد ويقع
بدون تأكيده فاصل على ما تقدم اه قال شيخنا وبعض وهذا مبني على

النسخ تمام البت وهو وبرز ببرزه حيث اضطررك القدر اى في برزة
وهى الارض الواسعة (قوله ونحور رأسك كايالك جعل الخ) يعنى ان رأسك
انما يكون كايالك في وجوب ستر عامله حيث عطف عليه المحذور ففهم
انه حيث لم يعطف عليه لا يكون كايالك ولو حصل تكرار وهذا راجع الاشعار
الذى ذكره واعترض البعض على الشارح بان فى كلامه قصورا لان كلام
الكافية يشعر بجواز الاظهار فى الثالثة ايضا ادليس فى كلامها تقييد
بحذف المحذور أى المخاطب اه وأقول اذا أحسنت التأمل فى كلام
الكافية وجدته مشعرا بجواز الاظهار فى بعض أفراد الاربعة وبعض افراد
الثلاثة لافى جميع أفرادها لان المراد بنحور رأسك كل ما كان التحذير فيه
بذ كر غير المحذور منه أولا بقريته قوله اذا الذى يحذر الخ سواء ذ كر المخاطب
أولا وحديثه فيفيد كلامها انه اذا قيل رأسك رأسك أو رأسك رأسك يازيد
جازاظهار العامل لعدم عطف المحذور منه والا قول من أفراد الاربعة والثاني
من أفراد الثلاثة ولا تعرض فى كلامها منطوقا ولا مفهوما لحكم ما اذا قيل
الضيغم الضيغم وهو من أفراد الاربعة أو الضيغم الضيغم اذا السارى
وهو من أفراد الثلاثة لان فرض كلامها فيما اذا كان التحذير بذ كر غير
المحذور منه أولا والتحذير فى هذين المثالين بذ كر المحذور منه أولا فلم يتم اطلاق
الشارح ولا اطلاق البعض فانهم (قوله بما تقدم) اى من وجوب ستر
العامل فى الصور الأربع (قوله وكون ما بعدها الى آخره) وعليه فالحذف
جائز لا واجب لعدم العطف قاله الدماميني (قوله لتذك) من التذكيرة
والاسل بفتح الهمزة والسين المهملة مارق من الحديد كالسيف والساكنين
نصريح (قوله والاسل اياى باعدوا عن حذف الأرب الخ) هذا قول
الجمهور وقال الزجاج التعديراياى وحذف الأرب واياكم وأن يحذف
احدكم الأرب لحذف من كل من الجملة ما أثبت نظيره فى الاخرى أى
فيه كون احتمبا كاذبا فى السند وبى والاحتياط موجود على قول
الجمهور أيضا فتضعيف قول الجمهور بان فيه الحذف من الاول لدلالة
الثانى وهو قابل ليجرى مثله فى قول الزجاج ويزيد بان فيه ادعاء حذف
اياكم وحذفها لا يليق لما استقرها فى هذا الباب من انما يبدل من اللفظ

ونحور رأسك كايالك جعل
اذا الذى يحذر معطوفا وصل
وقد صرح ولده بما تقدم
* الثالث العطف فى هذا
الباب لا يكون الا بالواو
وكون ما بعدها مفعولا معه
جائز واذا قلت اياك وزيدا
أن تفعل كذا صح أن تكون
الواو واعم (وشذ) التحذير
بغير ضمير المخاطب نحو (اياى)
فى قول عمر رضى الله عنه
لتذك لسكم الاسل والرماح
والهوام اياى وان يحذف
أحدكم الأرب والاصل
اياى باعدوا عن حذف
الأرب وباعدوا أنفسكم
عن أن يحذف أحدكم
الأرب

تم حذف من الاول المحذور ومن الثاني المحذور من اي اياها (واياه) واسمهم من ضمائر النحبة المنفصلة
 (أشد) من اي كفى قول بعضهم اذ بلغ الرجل السبع فآياه واياها والشواب والتقدير فاصفوا لاق نفسه
 وأنفس الشواب وفيه شذوذان ٢٨٤ مجي التحذير فيه لغائب واضافة ايا الى ظاهر

وهو الشواب ولا يقاس
 على ذلك كما أشار الى ذلك
 بقوله (وهو سبيل القصد
 من قاس اتبذ) من قاس
 على اي واياه وما أشبهها
 فقد حاد عن طريق الشواب
 ام تنبيه ظاهر كلام
 التسهيل أنه يجوز القياس
 على اي واياه قل
 نصب محذورا اي واياه
 معطوفا عليه المحذور فلم
 يصرح بشذوه وحلاف
 ما هنا (وكعذر بلايا اجعلا

مقرى به في كل ما قد فصلا
 من الاحكام فلا يلزم سنر
 ما مله الامع العطف كقوله
 المسروقة والنجدة بقصد
 الزم أو التكرار كقوله
 أخاك أخاك ان من لا أخاله
 كداع الى الهيجا بغير سلاح
 وان ابن عم المرء لم جناحه
 وهل ينهض الباري بغير جناح
 أي الزم أخاك ويحوز
 الظاهر انما في نحو الصلاة

بالفعل (قوله تم حذف من الاول المحذور) وهو حذف الانتيب من
 الثاني المحذور وأنتكم وقول البعض تبعاً لتصريح وهو باعدوا أنفسكم
 من ناهل (قوله واياها الشواب) بشين مخممة وآخره موحدة جمع شابة
 ويرى سبب مبهمة آخره مثناة فوقية جمع سواة (قوله والتقدير فلحذرو
 تلاقى منه وأنتس الشواب) أي تحذف الفعل مع فعله ثم تلاقى ثم نفس
 ما تفصل الضمير وانصب وأقام اياماً مقام أنفس (قوله وفيه شذوذان) بل
 ثلاثة لثلاثا احتجاج حذف الفعل وحذف لام الامر كافي التوضيح وظهور
 رابع وهو جعل ايام المحذور منه ثم رأيت في المعجم خلافاً حيث ذكر ان المحذور
 منه يكون ضمير غائب معطوفاً على المحذور واستتم بقول الشاعر
 فلا نصب أخا الجول * واياك واياه

وذكر الرضي ان المحذور منه المكرر يكون ظاهراً نحو الاسد الاسد وسيفك
 سيفك ومضمراً نحو اياك اياك واياه واياه واياي اياي (قوله واضافة ايا الى
 ظاهر) يقتضي ان اياي نحو اياه مضافة للها مع انها حرف غيبة والضمير
 ايا وهو غير مضاف ففعل ماد كره قول أو أراد بالاضافة الربط والتعلق اه
 سم وقد يمنع الاقتضاء ومارجاء هو الواقع كما مر في باب الضمير (قوله مقرى به)
 ولا يكون الاغراء الالتماع طاب وقيل جاء قليلاً لغائب نحو فعليه بالصوم
 وللتكلم مخبر على زيد أو قل فعليه بالصوم بان الامر للخصاطب أي الزموه
 الصوم أو دلوه عليه مثلاً أو دعاهم أي وكذا يقول على زيد أي الزموني
 زيداً ونحو ذلك وسيأتي في الباب الآتي كلام آخر في قوله فعليه بالصوم (قوله
 والنجدة) يقع النون أي الشجاعة (قوله نصب على الاغراء الخ) ويجوز
 رفعه ما على الابتداء والخبر ورفع الاول على الابتداء مع حذف الضمير أو على
 الخبرية للمحذوف ونصب جامعة على الحالية ونصب الاول على الاغراء
 ورفع الثاني على الخبرية لمخزوف (قوله تقدير رفع المكرر الخ) مثل المكرر

جامعة اذ الصلاة نصب على الاغراء بتحذير احضروا وجامعة حال فليصرحت
 باحضروا جاز * تنبيه * تقدير المكرر في الاغراء والتحذير كقوله * ان تو ما منهم همير واشيا * همير
 منهم السباح * الحذرون بالوفا اذا * ل اخوان العدة السلاح السلاح

المتعاطفان كما أشار إليه بقل كلام القراء (قوله مثل وشبهه) قال
 البعض لم يمثل أشبه المثل ومثاله انتم واخير السكم اه وفي كلام شيخنا السيد
 ما يرده حيث قال قوله وامر اؤنفسه هـ ذامن شبهه المثل كما في الدماميني
 وكذا عذيرك وديار الاحباب وان تأتني فأهل الليل وأهل النهار ومرحبا
 وآهـ لا وسهـ لا وهـ ذاولا زعماتك وكل شيء ولا هذا ثم قال ولو أحرز كرجيع
 أشباه المثل عن ذ كرجيع الامثال لكان أنسب اه مخلصا وذ كرجيعنا
 أيضا ان امر اؤنفسه شبهه مثل (قوله كلهم ما وترا) هـ ذامثل وأصله ان
 اتسنا خبير بين شيئين فطلب ما جتمعوا وطلب الزيادة عليهم ما اه دماميني
 (قوله والكتاب على البقر) مثل معناه دخل الناس خيبرهم وشترهم واعتقم
 أنت طريق السلامة (قوله وأحشفا وسوء كيلة) بكسر الباء كالبجاسة
 للهيمته وهو مثل من يظلم الناس من وجهين (قوله ومن أنت زيدا) مثل
 لمن يذ كره عظيم اسوء (قوله باضمها راعطني الخ) ساق الافعال الناصبة
 للنصب بات المتقدمة على ترتيبها في الذكر السابق فأعطني ناصب كلهم ما وترا
 وظاهر كلامه ان تترامع طوف على كلهم لانه لم يقدتر له ناصبا وقدتر غيره
 وزدني تترافى يكون من عطف الجمل ودع هو ناصب امرأ أو أمانفسه فيجتمعل
 أن يكون معطوفا وأن يكون مفعولا معه وأرسل هو ناصب الكتاب على البقر
 وأتبع ناصب أحشفا وأماسوء كيلة فيجتمعل أن يكون تقدير وتريد وان
 يكون مفعولا معه وتذكر هو ناصب زيد او اضنع هو ناصب كل شيء ولا ترتكب
 هو ناصب هـ ذامن قواه م كل شيء ولا هذا ولا أتوهم هو ناصب زعماتك من
 قواه م هذا ولا زعماتك وأما هـ ذافي هذا التركيب فتناسبه محذوف أي
 أرضى هذا ولا أتوهم زعماتك كما قاله ابن الحاجب ولم ينفه عليه الموثاف
 لجوار أنه خبر لمحذوف أو مبتدأ خبره محذوف كما قيل أي الحق هذا أو هذا
 الحق وتجد هو ناصب أهل الليل وأهل النهار أي تجدد من يقوم لك مقام
 أهـ لك في الليل والنهار وأصب ناصب مرحبا وأتيت ناصب أهـ لا ووطئت
 ناصب هم لا فعلى هـ ذاهي ثلاث جمل وغيره جعل العامل فيها كلها واحدا
 وقدتره صادفت فعلى هـ ذاهي جملة واحدة وأحضر ناصب عذيرك قال
 سيدويه أي أحضر عذرك وقال بعضهم التقدير أحضر عاذرك واذكر

وقال القراء في قوله تعالى
 نأية الله وسعياها نصب
 النافذة على التحذير وكل
 تحذير فهو نصب ولورفع على
 اضمار هـ ذهـ لجاز فان العرب
 قد ترفع ما فيه معنى التحذير
 اه * خاتمة * قال في التسهيل
 ألحق بالتحذير والافراء
 في التزام اضمار الناصب
 مثل وشبهه تحذير كلهم ما وترا
 وامر اؤنفسه والكتاب
 على البقر وأحشفا
 وسوء كيلة ومن أنت زيدا
 وكل شيء ولا هذا ولا شئمة
 حـ وهذا لا زعماتك وان
 تأت فأهل الليل وأهل
 النهار ومرحبا وآهـ لا وسهـ لا
 وعذيرك وديار الاحباب
 باضمها راعطني ودع وارسل
 واتبع وتذكر واصنع
 ولا ترتكب ولا أتوهم وتجد
 وأصب وأتيت ووطئت
 واحضر واذكر ثم قال

تأصب ديار الاحباب اه دما يني ببعض زيادة وظاهر سكونه عن قوله ولا
 شتيمة حرأه من تقيمة ما قبله وان العامل وشتيمة هو العامل في الكلمة
 قبله او هو تركب وفي كلام شيخنا السيد به الدما يني اه جملة منفردة
 فتكون شتيمة مستقلة تعامل تفديده تركب وانه كان الأولى زيادة واو
 أخرى قبل قوله ولا شتيمة حرأه تكون إحدى الواو من الحسكية والأخرى
 من المحكي فيجب أن لا شتيمة حرأه منفردة قال وكذا ما يذ كره الشارح
 من الغلط كل شيء ولا شتيمة حرأه أخرى منفردة اه وقد يؤخذ من مجموع
 ذلك انه قد يقال ولا شتيمة حرأه فقط وقد يقال كل شيء ولا شتيمة حرأه الظاهر
 ان الاول عطف على اسبق كل شيء محذوفا (قوله وير بمقابل كلاهما وتقرأ)
 ما بين الالف في كلاهما ونصب تقرأ فكلاهما مرفوع ويحتمل ان
 يكون منصوبا على لغة من ألزمه الالف قال شيخنا والبعض ويرجح
 بلامته من عطف الانشاء على الخبر اه وفيه ان السلامة من ذلك ممكنة
 على الرفع أيضا بان يقدرا نصب تقرأ أطلب أو أخذ أو استزيد مثلا وان كان
 خلاف تقدير الشارح (قوله وكل شيء) يرفع كل كما قاله شيخنا وغيره
 (قوله أعم) به فتبين أي سهل يسير (قوله كلا ملز يد) أي متكامل أي
 الذي تسكلم فيه وقوله أود كرك أي مذ كورك

وير بمقابل كلاهما وتقرأ وكل شيء
 ولا شتيمة حرأه من ان ترد
 أي كلاهما مالى وزدنى وكل
 شيء أعم ولا تركب ومن
 أنت كلا ملز يد أود كرك
 والله اعلم

(أسماء الافعال والاصوات)

(ماناب عن قول) في العمل ولم
 يتأثر بالعوامل ولم يكن فضلا

أسماء الافعال والاصوات

أي وأسماء الاصوات كما سيصرح به الشارح وصرح جماعة بان الـ
 أسماء بل الـت كلمات لعدم صدق هذا الكلام عليها لان الـت دالة
 بالوضع على معنى انوقف الدلالة على علم المخاطب بما وضعه والمخاطب
 بالاصوات محال لا يعقل وأجاب القائلون بانها أسماء بان الدلالة كون اللفظ
 بحيث متى أطلق فهم منه العالم بالوضع منه اه وهذا كذلك ولم يقل أحد ان
 حقيقة الدلالة كون اللفظ يخاطب به من يعقل (قوله ماناب عن فعل) أي
 اسم باب عن فعل يدل على الترجمة فالخروف خارجة عن الحد فلا حاجة الى
 زيادة ما يخرجها كفعله الشارح والنيابة عن الفعل فسرهما ابن المصنف
 بما يخرج المصدر فلا حاجة الى زيادة ما يخرج به اه سم وقوله وفسرها ابن
 المصنف بما يخرج المصدر الخ عبارة ابن الناطم أسماء الافعال والفاظ

نابت عن الافعال معنى واستعمالا كشتان بمعنى افترق وصه بمعنى اسكت
وأوه بمعنى اتوجع ومه بمعنى اكفف واستعمالها كاستعمال الافعال
من كونها عاملة غير معمولية بخلاف المصادر الآتية بدلا من اللفظ بالفعل
فانها وان كانت كالأفعال في المعنى فليست مثلها في الاستعمال لتأثرها
بالعوامل اه ومنه يعلم فساد قول البعض المراد بالنيابة عن الفعل النيابة
عنه في المعنى والعمل فلا حاجة الى زيادته ما يخرج المصدر اه وذلك لان
النيابة عن الفعل في المعنى والعمل حاصله للمصادر المذكورة كما عرفت
فكيف يخرج بالنيابة عن الفعل في المعنى والعمل والله الموفق ثم قول ابن
الناظم كاستعمال الافعال من كونها عاملة غير معمولية قال شيخ الاسلام
ذكر يا أي غير معمولية للاسم والفعل والا فلا فاعل تكون معمولية للعرف
الناصب أو الجازم اه ويرد عليه انها تكون معمولية للاسم الجازم أيضا
الا أن يقال عمله فيها لا لذاته بل لتضمنه معنى الحرف وهو ان (قوله هو اسم
فعل) فائدة وضعه وعدم الاستغناء عنه بسماء قصده المبالغة فان القائل
أف كانه قال أتضجر كثيرا جدا والقائل هيأت كاهه قال بعد جدا كما قاله
ابن السراج أفاده سم (قوله وكذا أوه) فيه لغات منها ما اشتهر من قولهم
أوه أه كما في المرادى (قوله يخرج المصدر الواقع بدلا من اللفظ بالفعل) نحو
ضرب زيد واسم الفاعل نحو أفأثم الزيدان ونحوه مما يعمل عمل الفعل
فان العوامل اللفظية والمعنوية تدخل عليها فتعمل فيها ألا ترى أن ضربا
منهوب بسماناب عنه وهو ان ضرب وقائم مرفوع بالابتداء اه تصریح (قوله
لاخراج الحروف) كان وأخواتها (قوله فقص بان لك) أي من احتياج
قوله ماناب عن فعل الى ما يخرج الحروف ونحو المصدر النائب عن فعله
اسكن جعل قوله كشتان وصه تميم للتعريف انما هو بقطع النظر عن
زيادة الشارح القيد السابقين فلما أخرج الشارح الحروف ونحو المصدر
المذكور بقول المصنف كشتان وصه ثم قال فبان لك الخ اسكان أو وضع (قوله
ومع ان كفف) كذا في بعض النسخ وفي بعضها عن كفف وهي انما
تصح على ما قبل انه سمع في كفف التعدي وعدمه مع انه قد يفسر اللازم
بالتعدي وعكسه (قوله كون هذه الالفاظ الخ) سبعة الاقوال سبعة (قوله

(كشتان وصه * هو اسم
فعل وكذا أوه ومه)
فاناب عن فعل جنس
يشمل اسم الفعل وغيرهما
ينوب عن الفعل والقيد
الأول وهو ولم يتأثر بالعوامل
فصل يخرج المصدر
الواقع بدلا من اللفظ بالفعل
واسم الفاعل ونحوه ما
والقيد الثاني وهو ولم يكن
فضله لاخراج الحروف فقد
بان لك ان قوله كشتان
تميم للحد فشتان ينوب عن
افترق وصه ينوب عن اسكت
وأوه عن اتوجع ومه عن
ان كفف وكاهما لا تتأثر
بالعوامل وليست فضلات
لاستقلالها * تنبيهان *
الأول كون هذه الالفاظ
أسماء حقيقة

هو الصحيح) مدلول أن منها ما هو على حروف اسالة كصه وأما لا يتصل بها
 ضمائر الرفع البارزة وان منها ما يتخالف أو وان الأفعال نحو رال وقرقر
 وان الظلمى مما لا تلحقه نون توكيد سم (قوله استعملت استعمال الاسماء)
 أى من حيث اسم اتنون نارة ولا تقرب نارة أخرى ومن حيث انها لا تتصل بها
 ضمائر الرفع البارزة ومن حيث ان الظلمى مما لا تلحقه نون توكيد وبحوزة
 (قوله وذهب الكوفون الى اسم أفعال) أى لدلائلها على الحدث والزمن
 هسمع (قوله حقيقة) قال البعض أى لم تستعمل استعمال الاسماء وليس
 المراد ما حقه من قبل المجاراه وأنت جبر مان هدا يوتى الى ان قول
 الكوفيين محض مكبره وكيف يكرأ أحد اسم الاستعمل استعمال
 الاسماء عيما من الأولى عندى ان مذهب بعض المصريين ومذهب
 الكوفيين واحد وان الاختلاف بينهم ما ليس الا فى العبارة (قوله وعلى
 الصحيح الخ) كل المناسب تأخيره عن القول بالاحيرى الاتيين أو تدعيه
 على قوله وقال بعض البصريين الخ كما هو الظاهر لتمامه (قوله لفظ القول)
 أى من حيث هو دال على المعنى المراد من قوله لاس حيث كونه مطلق لفظ
 مأمى من لا مسمى به الفعل الذى هو استحباب لاس حيث كونه نظاما من
 الامااط بل من حيث كونه لفظا لا على طلب الاستجابة دما سبى (قوله
 كذا أهله كلامه) أى حيث قال وما سم فعل (قوله وقبل اسم ما يدل على
 الحدث والزمان كفعلى) أى هى اسماء بمعنى الأفعال وفى قول الرضى
 لا يدهم منها أى اسماء لأفعال لفظ الفعل بل معناه ميل الى هذا القول
 (قوله لكن لوضع) يعنى المادة كالعصير ولوعبر عن الكمال أو نفع وقوله
 لا بأصل الصيغة من تغيير اسم الفعل من الفعل على هذا القول فدلالة
 على الحدث بالمادة وعلى الزمان بالصيغة وإضافة أصل الى الصيغة تبيان
 ولو قال لا بالمادة والصيغة للكل أحس اذ لا تثل فى الفعل بما يدل على
 الحدث والزمان بالصيغة حتى يتوهم ذلك فى اسم الفعل فيحتاج الى تبيينه
 ويمكن ارجاع قوله لك الخ الى الزمان فقط فلا يرد ماد ك (قوله وقبل
 مدلولها المصادر) أى الناقبة عن أفعالها كفى الفارضى وغيره ويظهر
 أن فى الكلام حذف مضاف أى وقبل مدلولها مدلول المصادر وانما بينت

هو الصحيح الذى عليه
 جمهور المصريين وقال
 بعض المصريين انها
 أفعال استعملت استعمال
 الاسماء وذهب الكوفون
 الى ما أفعال حقيقة وعلى
 الصحيح لا ربح أن مدلولها
 لفظ الفعل لا الحدث
 والزمان بل على ما يدل
 على الحدث والزمان كما
 اتهمه كلامه وقبل اسم ما
 يدل على الحدث والزمان
 كلفه لكن ما وضع لا بأصل
 الصيغة وقبل مدلولها
 المصادر وقبل ماسبق
 استعماله فى طرف أو مصدر
 بقى على احسينه

كروبيد زيدا ودونك زيدا وما
 عداهن كبرال وسه وقيل
 هي فسم مراد يسمى خاتمة
 الفعل والناسي ذهب كثير
 من النحويين منهم الاخفش الى
 ان اسماء الافعال لا موضع
 لها من الاعراب وهو ذهب
 المصنف ونسب بعضههم الى
 الجمهور وذهب المازني
 ومن وافقه الى انها
 في موضع نصب بضمير
 ونقل عن سيبويه وعن
 الفارسي القولان وذهب
 بعض النحاة الى انها في موضع
 رفع بالابتداء واغناها
 مرفوعة عن الخبر كما
 اغشى في نحو اذا تم الزيدان

(وما بمعنى افعل كآمين كثير)
 ما موصول مبتدأ أو ما بعده
 صلته وأكثر خبره أي ورود
 اسم الفعل بمعنى الامر كثير
 من ذلك آمين بمعنى استجب
 وصه بمعنى اسكت ومه بمعنى
 انكفرتيه وتيدخ بمعنى
 امهل وديت وهيا بمعنى
 أسرع وويها بمعنى أغروا به

على هذا القول في اعراب تلك الاسماء قوله المرادى من اعرابها معنى
 الامر والفعل وانما شبه بالامر حتى من معنى الحروف وعليه المراد
 بالافعال وقوله اسماء الافعال الالف الغريبة التي هي المصادر كتحقق
 شيئا الذي يد عن الارتشاف (قوله كروبيد زيدا الخ) نشر على تشويش
 الف (قوله خاتمة الفعل) أي خاتمة ونائبه في الدلالة على معناه (قوله
 الثاني الخ) هذا الخلاف مبني على الخلاف الأول فعلى القول باسماء الافعال
 حقيقة أو اسماء لا لفاظ الافعال لا موضع لها من الاعراب وعلى القول
 باسم اسماء المعاني الافعال موضعها في الابداء واغنى مرفوعة عن الخبر
 وعلى القول باسم اسماء المصادر النابتة عن الافعال موضعها نصب اذا لها
 النابتة هي عنها كذا في التصريح والفاشي ولم يظهر وجه بناء القول
 باسم في موضع رفع بالابتداء أغنى مرفوعة عن الخبر على القول باسم اسماء
 المعاني الافعال كلافعال بل يظهر اسماء عليه لا موضع لها كلافعال فتأمل
 (قوله وذهب المازني الخ) ظاهره انما هو ما بعده حريان ما في عليك واليك
 سم (قوله وذهب بعض النحاة الخ) يحتاج صاحب هذا القول الى انه
 لا يلزم شرط الاعتماد كما في الوصف قال الشيخ يس وعليه في الفرق (قوله
 كثر) لان الامر كثير اما يكتفي فيه بالاشارة عن النطق فكيف لا يكتفي
 بانظافهم فانه ولا كذلك الخبر تصريح اي فالخبر لم يكثر فيه ذلك وان وجد
 فيه كالا كفاء بالاشارة بالأس من نعم أول (قوله وتيد) بفقية مفتوحة
 فتحتمية ساكنة فال مهملة قال أبو علي من التؤدة فأبدلت الهمزة ياء
 دما ميم (قوله وتيدخ) بالهاء المبهمة (قوله بمعنى أمهل) راجع للكاهنين
 قبله وفي القاموس أن تيد تاتي بمعنى اشرأضا (قوله وهيت) بفتح التاء
 وكسرها وسمها وقد قرئ قوله تعالى هيت لك بالوجه الثلاثة اه جمع
 واللام بعدها للتبيين والمعنى ارادني أو أعني لك ولا تتعلق هيت دما ميم
 (قوله وهيا) بفتح الهاء وكسرها مع تشديد الباء فيها اسم جمع (قوله بمعنى
 أسرع) راجع للكاهنين قبله (قوله وويها) باتنوين لزوما كما في الفارسي
 وسيأتي عند قول المصنف واحكمم بتدكير الذي يتون الخ (قوله بمعنى أغر)
 بتقطع الهمزة لانه من أغربت (قوله وايد) بكسر الهمزة وواها وفتحتها وارتون

بمعنى افسى في حشد بئك
 وحمل بمعنى انت اوافل
 او عجل ومنه باب نزال وقد
 مر انه مقبوس من الثلاثي
 وان فرة رابعة في قرقر وعمرار
 ومعنى عمر مرشاد تنبيه
 في آية لقنات آمين بالهصر
 على وزن فاعيل وآمين بالمد
 على وزن فاعيل وكناهما
 معجمة في الأولى قوله
 زباعدني لمعل وابرأه
 آمين زاد الله ما يشاء بعدا
 من الثانية قوله ويرحم الله
 عبدا قل آيتناه وفي هذه
 المعجمة قيل انه معجمة معرب
 لا ه ليس في كلام العرب
 وعيل وقيل أصله آمين
 باقصر فاك مع فتحة اله مزنة
 فتولدت الالف كما في قوله
 اقول ادخرت على الكسكسل
 قل ابرأ مارو هذا أول
 (وعبره كوري وهم ساتر)
 اي غير مأهون هذه
 الأسماء بمعنى فعل الأمر
 قد وذلك هو معنى الماضي
 كمتناز بمعنى افرق

المكسورة اه قاموس وأما ما عابفتح الهاء مع التنوين لزوما فمعنى انكسفت
 كفي الهاء مع وجهه في القاموس أمر بالسكرت فقل قول الهاء مع بمعنى
 انكسفت اي من الكلام (قوله معني امض في حديثك) هو كقول جماعة بمعنى
 زدني اي من حديثك وهو مزنة امض وصل كما هو ظاهر (قوله وحمل) وقولوا
 حمل لا بالتنوين وحمل لا بالالف لا تنوين وهي مركبة من معنى بمعنى أقبل وحمل
 التي لثمت والجملة لا التي لا تنفهاهم بملنا كلمة واحدة مبنية على الفتح
 في السكتين كونه عشر كد الى الغارضي وذ كبر بعضهم أن لام حمل تسكن
 وتفتح وارهاء حمل لا بالتنوين وحمل لا بالالف تفتح وتسكن وان الالف بدل
 التنوين وقفا واهم اقد تثبت وصلا (قوله معني انت الخ) هو بمعنى الأول متعده
 بنفسه ومعنى الثاني متعدي وعلى بمعنى الثالث متعدي بالياء أو بالي اه زكريا
 وقد تعذر حتى من هل فيستعمل بمعنى أقبل ويعتدي بهلى وبمعنى انت ويعتدي
 بنفسه كما في الدمامي (قوله ومنه باب نزال) اي من اسم فعل الامر وقوله من
 الثلاثي أي التام المتصرف كما مر وقرقر بمعنى صوت وهرع بمعنى اللعب
 (قوله في آية لقنات) أي آمين التشكلم علم التي هي اسم فعل وأما آمين
 بالمد وتشديد الميم فليست لغة في آمين المذكورة حتى ترد عليه بل هي كلمة
 أخرى لانها جمع آم بمعنى فاسد (قوله وآمين بالمد) أي مع الامالة وعدمها
 فاللغات نفسها ثلاث (قوله اقول ادخرت على الكسكسل) أي سقطت قال
 في القاموس الكسكسل والكسكسل الصدر أو ما بين الترقوتين اه قيل الشاهد
 في الكسكسل فان أصله الكسكسل واعترض بأن ظاهرا القاموس أن كذا أصل
 ولما قيل ان اقول باشباع اله مزنة وتوليد الالف والشاهد فيه ولا يخفى أن
 ثبوت هذا يحتاج الى نقل صحيح وأما الاعتراض المذكور فيدفع بأن شأن
 أهل اللغة كراغات الكلمة وان كان بعضهم افرع عن بعض فتأمل (قوله
 بمعنى قرق) كذا أطلقه الجوهري وقيدته الزنجشري بكون الالف تارة
 في المعنى والاحوال كالعلم والجهل والحمية والقهم فلا تستعمل في غير ذلك
 فلا يقال شتان الخهيمان عن مجلس الحكم ويطلب فاعلاد الاهلي انتهى
 نحو شتان الريدان وقد تراد ما بينهما افيقال شتان ما زيد وعمر وقد تراد ما بين
 بينهما كقوله فستان مبي اليزيدي في الندي ولم يجعل ماموسولة على معنى

افترق الحالتان اللتان بينهما لا يلا يقال بين زيد وعمر وحالتان على معنى
أن أحدهما مختصة بأحد ردهما والأخرى بالآخر بل لا يقال إلا إذا كانا
مشتريكين في الحالتين فالوفاة شتان ما بين الذين يدين بجمعني افترق
الحالتان اللتان بينهما السكنا مشتركتين في كل واحدة وهو ضد المقتود
وخرج بعضهم ذلك على أن شتان بمعنى بعدلانه لا يستلزم اثنين وما واقعة على
المسافة أفاده الدماميني قال في شرح الشذور وأما قول بعض المحدثين
جاز يتم في بالوصل قطعية شتان بين صنعكم وصنعي

وهيأت بمعنى بعدواها وجمعني
المضارع كأوه بمعنى أنوجه
وأف بمعنى أتصجر وواو
واها بمعنى أعجب كقوله
تعالى وي كانه لا ينلج
الكافرون أى أعجب لعدم
فلاح الكافرين وقول
الشاعر وإبأى أنت وفوك
الاشتب وقول الآخر
واها السلى ثم واها واها

فلم تستعمله العرب وقد يخرج على انه ماز ما موصولة بين اه وذهب
الاسمعي الى ان شتان منى شت بمعنى مفترق وهو خبر لما بعده واحتج
بأميرين أحدهما كسر ثونه في لغة والثاني أن المرفوع بعده لا يكون الا منى
أو جمعناه ولا يكون جمعاً ولو كان بمعنى افترق لجاز كون فاعله جمعاً ورد
ذهبه بشيئين أحدهما افتخ ثونه في اللغة الفصحى والثاني أنه لو كان خبراً
لجاء تأخره عن المبتدأ ولم يسمع كذا في الدماميني (قوله وهيأت بمعنى بعد)
فاذا وقع بعدها لام كانت زائدة كما في قوله تعالى هيأت هيأت لما
توعدون (قوله وهو هو بمعنى المضارع) لم يشته ابن الحاجب وعليه فأف بمعنى
تصجرت وأوه بمعنى ترحمت وهكذا كما قاله الجاهلي والانصاف أن المذهبين
مختلفان (قوله كأوه) فيها لغات أشهرها فتح الهمزة وتشديد الواو وسكون
الهاء ومنها أوه بفتح الهمزة وسكون الواو وكسر الهاء وآه بقلب الواو ألفاً
وآوه بفتح الهمزة وممدودة وكسر الواو ومشددة ومخففة وسكون الهاء وآوه
بفتح الهمزة وفتح الواو والمشددة وكسر الهاء وقد تمدد الهمزة في هذه كذا
في الدماميني (قوله وأف) ذكر صاحب القاموس فيها أربع لغات منها
تثليث الفاء المشددة مع التنوين وعدمه وأف بتثليث الهمزة مع سكون الفاء
وأف بضم الهمزة وتخفيف الفاء مثلاً مع التنوين وعدمه وأف بضم الهمزة
وكسر هاء تثليث الفاء مشددة وأف بكسبلى وذكرى وأف بكسر الهمزة والفاء
مشددة وبفتح الهمزة (قوله أى أعجب لعدم فلاح الكافرين) أشار الى
أن وي بمعنى أعجب وأن الكاف بمعنى لام التعليل وأن مصدرية وكدة
وحاصل ما ذكره الشارح في وي كان أر بعة اقوال (قوله وإبأى الخ) خبر مقدم

وانت بكر التام ابتداءً وآخر أرى استمداً بآبى وقوله مبتدأ أو الانشأ
 صفة من الثنب وهو وحدة الاسنان وقيل البرودة والعذوبة والخبر قوله
 * كأنما ذر عليه الرىب * وهو مبتدأ طبيب الرائحة (قوله قيل الفوارس)
 أى قول الفوارس ويرى هذا هو الامع وقد تنازع فيمشتى وأبراً
 فأعمل الثاني وأنت في الأول وعنته نادى سرخم أصله باعترة وأقدم أمر
 من قدم يقدم بالضم بهما كذا في بعض نسخ المصنف فيه أن قدم يقدم بالضم
 ثم ما صدرت يحدث وهو لا ياسب هنا ولوله من قدم يقدم كصير نصر
 بمعنى تقدم كفى الفاء ومن لاسب هنا ولا مانع من قرأته أقدم بقطع الهمزة
 وكسر الميم من الاندما كفى بعض آخر من نسخ المصنف وهو الشجاعة
 والتقدم بل هذا أو هو بالورر أنه أن ثنب الرىب يقتضيه والشاهد
 في بلب حيث الحق بوى معنى العجب كفى الخطاب والمعنى قول كل فارس
 العجب من شجاعته يعتك يا عنته فتقول البعض الظاهر أن الأصل في الميت
 وبلن ولا يظهر كونه فيه اسم فعل مخوع وقد ذكر المعنى أن الكسائي
 استشهد به على أن بلب مختصر وبلن والكاف مجرورة بالاضافة وأنه
 اجيب من استنهاه بأن رى بمعنى العجب والكاف للخطاب (قوله من ذلك)
 وعليه فتعهمزة أن لا تسمار اللام قبلها كما في المصنف عن أبي الحسن
 الاخير أولئك كونه اسم فعل مختص وله حذف فيه اعلم كما يؤخذ من التصريح وقد
 يجعل قول الشارح ونفع أن الخراج جعله هذا القول أيضاً واعلم في كلامه
 بمعنى الامر على الاظهر (قوله وقال فطر الخ) لم يتعرض الشارح ليكون
 وبلن على قول فطر اسم فعل بمعنى العجب لنفسه كل الخطاب أو مختصر
 وبلن والكاف اسم مضاف اليه وبل ولعل الثاني أقرب وفي كلام البعض على
 قول الشارح أى العجب لعدم فلاح الكافرين الجزم بالثاني فعليك بالثبوت
 (قوله والصحيح القول) أى كون رى اسم فعل بمعنى العجب والكاف لتعلييل
 بقريته بتعريفه بكلام سيويه فان هذا المذهب مذهب مذهب الخليل كما
 في التصريح ولان كلام سيويه انما يدل على هذا القول لان الكاف انما
 تكون مفعولة مروي اذا كانت لتعلييل بخلاف ما اذا كانت حرف خطاب
 أو مفعولة مفعولة اليه كذا في شجاعة البعض وقد يقال كون الكاف

تثنيان * الأول لحق
 رى كان الخطاب كقوله
 ولقد شفى رى وأبرأ نفسه
 قيل الفوارس وبلن عنته
 قيل والآية المذكورة
 وقوله تعالى ويكأن الله
 يسطر الرى لم يشأ من
 ذلك ونفع أبو عسر
 العلأ الى أن الأصل وبلن
 خذفت اللام لكثرة
 الاستعمال ونفع أن يفعل
 مضمر كانه فل وبلن اعلم
 ان وقال فطر قبله الام
 مضمر والتقدير بلب لاق
 والصحيح القول فل سيويه
 سألت الخليل عن الآيتين
 فزعم انها رى مفعولة من
 كان

من مصوله من وى لا يعين كونه اعليلية لاحتمال ان تكون كان لتحقيق فلا
 ينهض فصلها معجمها الاول اه ملخصا ولما دفعه بأن التعيين اضاف بالنسبة
 ابقية الاقوال المتقدمة فيمنض فصل السكاف معجمها الاول على ما عداه من
 ذلك الاقوال فلا ينافي احتمال ان كان لتحقيق وما أبداه شيخنا وتبعه البعض
 من احتمال ان تعد الشارح حكاية قول آخر رده أمر ان الاول ما مر عن
 التصريح أن القول الاول مذهب سيوييه والخليل الثاني أن ما نقله عن
 سيوييه لا يقابل القول الاول فكيف يكون فلا آخره قابلا للاقوال
 المتقدمة نعم نقل في النسخ عن الخليل خلاف ما نقله عنه المصريح وعبارته
 وقال الخليل وى وحدها وكان لتحقيق فاعرف ذلك (قوله ويدل على ما قاله الخ)
 فيه ان المذهب المتقدمة في الآتين واحتمال التحقيق متأنية في البيت
 أيضا عاية الامر ان النون فيه مخففة من تثقيب فلا دلالة فيه على ما صححه
 واسم أن او كان في البيت فمير الشان والخبر جملة من يكن الخ والنشب بفتح
 النون والشين المحجمة المسال (قوله وأنها في موضع رفع الخ) واللام على هذا
 أصلية أى البعد ثابت للذى توقعه به ولم أر من علل البناء على هذا القول
 و يظهر لى أنه تضمن معنى حرف التعريف (قوله غير متمكن) أى غير منصرف
 كما قاله شيخنا والبعض ويحتمل أن مراده بغير المتمكن خير المعرب كما هو
 اصطلاحهم (قوله وبني لاجهاه) اورد عليه شيخنا أن الابهام لا يقتضى البناء
 نعم قالوا الملمهم المضاف لمبنى يجوز بناؤه (قوله وتأويله) أى معناه عنده فى البعد
 فهو وخبر مقدم وماتوعدون مبتدأ مؤخر واللام زائدة أى ماتوعدون كائن فى
 البعد أى متلبس به (قوله ويقع الخجازيون الخ) قال بعضهم ان المقدوحة البناء
 مفردة وأصلها ههية كزللة قلبت البناء الاخيرة ألفا التحركها وانفتاح
 ما قبلها والتا التايت فالوقف علم بالهاء وأما المكسورة التاء فجمع كمسلمات
 فالوقف علم بالهاء وكان القياس ههيات لان الجمع يرد الاشياء الى أصولها
 الا أنهم حذفوا الالف المنقلبة عن البناء لكون الكلمة غير متمكنة كما
 حذفوا ألف هذا واى الذى فى التثنية للفرق بين المتمكن وغيره وأما المضمومة
 التاء فتحتمل الافراد والجمع فيجوز الوقف علم بالهاء والتاء قال الرضى
 وهذا تخمين ولا مانع من كون الالف والتاء زائدتين فى جميع الاحوال ولا

ويدل على ما قاله قول الشاعر
 وى كأن من يكن له نسب
 يحجب ومن يقتصر بعش
 عيش ضربه الثاني ما ذكره
 فى ههيات هو المشهور
 وذهب أبو اسحق الى أنها
 اسم جمع فى البعد وأنها
 فى موضع رفع فى قوله تعالى
 ههيات ههيات لما توعدون
 وذهب المبرد الى أنها ظرف
 غير متمكن وبني لاجهاه
 وتأويله عنده فى البعد
 ويقع الخجازيون تاء ههيات
 ويقفون بالهاء ويكسر ها
 تميم ويقفون بالتاء وبعضهم
 يضمها واذا ضمت فذهب
 ابى الى أنها تكتب بالتاء
 ومذهب ابن جنى أنها تكتب
 بالهاء وحكى الصغاني فيها
 سستا وثلاثين لغة ههيات
 وأيهاه وههيات وأيهيات
 وههيات وأيهان وكل واحدة
 من هذه الست مضمومة
 الاخرى مفتوحة ومكسورة
 وكل واحدة منهن وثلاثون
 منهن فذلك ست وثلاثون

من كون الرائد التاء فقط وأصلها أهمية في جميع الاحوال وانما وقف عليها
في هذا لوحه بالتاء كماه والاكثرتبها على الخفاء بانقسم الافعال من حيث
المعنى فكان ماؤهامثل تاء قامت وهذا الوجه أولى كذا في الله ماسيني ولعل
وجه الوقف عليها بالتاء على أول احتمال الرضى الفرق بين زيادة الألف
والتاء في المتكلم وزيادة تاء في غيره (قوله وحكى غيره) أى زيادة على ماد كره
الماغنى بجملة اللغات اثنتان واربعون (قوله وأيها) أى بالتدوير أى
بها الساكنة الساكنة كاللغة الاخيرة وبذلك غير الياء وهما المعدودتين
في اللغات السابقة فان الهاء فيهما المتأنيش بدل عن التاء وحركة وتوله وهما
أى بالتدوير ولم يبين الشارح حركة الآخر على الثلاث الأول والخامسة من
هذه اللغات الست ولعلها التفتحة وراى فى القسام من ثلاث عشرة اخرى
هايات وآيات وهايات وآيات زيادة ألف بين الهاء أو الهاء - مزنة والياء
المسكورة لانهما الساكنين مثلثات الآخرة آيات بابل الهاء من همزة
(قوله والفاعل) أى فعل الأمر (قوله يعنى أن اسم الفعل الخ) اعلم
ان كلامهم في تنسيق اسم الفعل الى مرتبة واحدة قول يدل على ان اسم الفعل
بجميع الجار والمجرور وكلامهم على موضع السكاف من الاعراب بخالف
هذا رتبة تسمى ان اسم الفعل هو الجار فقط اه يسر وتوقف البعض في دلالة
كلامهم في التقسيم على ما سبق وهو توقف في غير محله بعد قوامه منقول من
لحرف أو جار ومجرور (قوله ماوضع من أول الأمر كذلك) أى اسم فعل
(قوله نحو عليك بمعنى الزم) وقد يتعدى بالياء نحو عليك يدات الدين فيكون
بمعنى فعل مناسب متعديا ومرح الرضى بأن الباء في مثله زائدة قال والباء
تراد كثيرا في مفعول اسماء الافعال لضعفها في العمل اه دما سيني (قوله ومنه
عليكم أمه فكم) قيل ومنه عليكم في قوله تعالى قل تعالوا اتل ما حرم ربكم
عليكم ان لا تشركوا به شيئا والوقف على قوله ربكم والذي احوج القائل
الى ذلك شكل ظاهر الآية لان ان جعلت مصدرية بدلا من ما ومن
العائد المحذوف ورد أن المحرم الاشارة لانقيمه وان الاوامر الآتية بعد ذلك
معطوفة على لا تشركوا وفيه عطف الطلب على المحتر وجعل الأمور به
محروما فيحتاج الى تكلفات مثل جعل لازامة وعطف الاوامر على المحرم

وحكى غيره هياك وأيم الا
وأيماء وأيماء وهما وهما اه
اه (والعمل من اسمائه

عليكاه ومكانا دونك مع اليكاه
الفعل مبتدأ ومن اسمائه
عليك حملة اسمية في موضع
الخبير دونك أيضا مبتدأ
تسببه هكذا يعني ان اسم
العمل على غير ما أحدهما
ماوضع من أول الأمر
كذلك كثنان رصه والتاني
ما نقل من غيره وهو نوعان
الأول منقول عن طرف
أوامر محجبه ورور نحو عليك
بمعنى الزم ومنه عليك
انفسكم أى الزموا شأن
انفسكم ودونك زيد بمعنى
خده

باعتبار حرمة اضدادها وتضمن الخبر معنى الطلب وان جعلت أن مفسرة
على أن لانهية اشكل عطف الأوامر المذكورة على النهي لأنها لا تصلح
بياناً للمحرم بل الواجب وعطف ان هذا صراطى مستقيماً على أن لا تشر كوا
أدلاً معنى لعطفه على أن المفسرة والفعل واختار الزحشرى كونها مفسرة
لقرينة عطف الأوامر واجاب عن الأول بأن عطف الأوامر على النهي
باعتبار لوازمها من النهي عن اضدادها وعن الثاني بمتنع عطف ان هذا
صراطى مستقيماً على أن لا تشر كوا بل هو تعليل لا تبعوا على حذف اللام وجاز
عود ضمير تبعوا الى الصراط لانه في اللفظ فان قيل فله في هذا يكون
اتباع عطفاً على أن لا تشر كوا و يصير التقدير فاتبعوا صراطى لانه مستقيم وفيه
جميع بين حرفي عطف الواو والفاء وليس مستقيم وكذا ان جعلنا الواو
استثنائية قلنا و ودالوا مع الفاء عند تقديم المفعول بينهما ما سأنه
في الكلام مثل و ربك فكبر وان المساجد لله فلا تدعوهم الله احد امان
آيت الجمع فاجعل الفاعل ائمة قال آيت فاجعل المفعول متعلقاً بجمع مذوف
والعامل المقرون بالفاء عطفها عليه مثل عظم فكبر وادعوا الله فلا تدعوا
وآثره فاتبعوه فتأزاني على الكشف باختصار (قوله ومكانك بمعنى
اثبت) فيكون لازماً وحكى الكوفيون تعديته وانه يقال مكانك زيد أى
انتظروا قال الدماميني ولا ادري أى حاجة الى جعل مثل هذا الظرف اسم
فعل وهلا جعلوه ظرفاً على بابه وانما يحسن دعوى اسم الفعل حيث لا يمكن
الجمع بين ذلك وذلك الفعل شخوصه وعليك واليك واما اذا امكن فلا فانه يصح
ان يقال اثبت مكانك وتقدم امامك ولا تقول اسكت صه الخ (قوله ولا يقاس
على هذه الظروف) أى المسموعة غير هاهما لم يسمع نكر وجهاً عن اصلها
وما خرج عن أصله لا يقاس عليه والمراد بالظروف ما يعم الجار والمجرور
كما صرح به الدماميني (قوله بل يقاس الخ) بشرط كونه على أكثر من
حرف احتراساً من شخوبك ولك اه دماميني (قوله وشذوقاهم عليه رجلاً
بمعنى يلزم) ولشذوقه رد في المعنى قول بعضهم في فلا جناح عليه أن يطوف
بهم ان الوقف على فلا جناح وان عليه بمعنى يلزم له فيد صريحاً وجوب
الطوفان بالصفاء والمروءة على انه ليس المقصود من الآية ايحباب الطوفان بهم

ومكانك بمعنى اثبت
وامامك بمعنى تقدم ووراءك
بمعنى تأخر واليك بمعنى تنح
* تنبيهات * الأول قال
في شرح الكافية ولا يقاس
على هذه الظروف غيرها
الا عند الكسائي اى فانه
لا يقتصر فيها على السماع بل
يقاس على ما سمع ما لم يسمع *
الثاني قال فيه ايضا لا يستعمل
هذا النوع ايضا الا متصلاً
بضمير المخاطب وشذوقاهم
عليه رجلاً بمعنى يلزم وعلى
الشي

بل ابطال ما كانت الانصار تعتقده في الجاهلية من تخرج التطوف بهما
 حتى سألوه عليه الصلاة والسلام عن ذلك وقالوا يا رسول الله انا كنا نخرج
 ان تطوف بالصفا والمروة فأنزل الله تعالى ان الصفا والمروة الآية كافي
 بجميع البخاري عن عائشة في قصة رد هاهنا على ابن اخته أسماء عن روة عن الزبير
 في زعمه أن الآية لرفع الجناح عن لم يطوف بهما بأنهم لو كانت كثرهم فكانت
 فلا جناح عليه ان لا يطوف بهما وانما هي لا طائل معتقد الانصار قال
 في المعنى مع ان الايجاب لا يتوقف على كون على اسم فعل بل كلمة على تقتضي
 ذلك مطلقا اهـ واما قوله عليه الصلاة والسلام يا معشر شباب من استطاع
 منكم البائة فليتر وج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فقد حسنه الخطيب
 وقال ابن عسور ان عليه حبر والصوم مبتدأ أو البائة زائدة اهـ وارضى
 وقوله فقد حسنه الخطيب عبارة بعضهم فقد حسنه كون ضمير الغائب فيه
 واتعا على مخاطب لاه بعض المخاطبين أو لا بقوله من استطاع منكم
 (قوله معني أولئيه) فيه نظر لان اول متعذلاتين وعلى لم يتعد الالفعل
 واحد فكيف يكون هو ومجاهد مخدقين وقد يقال اهـ مثل آمين واستحب
 والظاهر انه اسم لقول لا لزم اى لفعل مضارع مقرون بلام الامر فاه متعذ
 لواحد لان عليك وعليه اسمان لفعل اللزوم ~~فكذلك~~ الآخر وان قلت يلزم
 دخول لام الامر على فعل المتكلم قلت لزومه غير ضار في التزيل ولغفل
 خطا ياكم وفي الحديث قوموا فاصل لكم اهـ دما معني وقوله وقد يقال اهـ
 مثل آمين واستحب اى ل اختلاف الاسم والمسمى فان آمين لازم واستحب
 متعذ كما سيأتي في الشرح وقوله والظاهر الخ يؤخذ منه ومن تفسير الشارح
 عليه رجلا يلزم ان المراد به على الامر الذي جعل النظر اسماله ولو
 شذوذ ما يشمل المضارع المقرون بلام الامر وبهذا يقطع استحكال
 البعض تفسير الشارح المذكور (قوله بمعنى انتهى) قياس ما قبله وما بعده
 وهو والناسب للمعنى ان يؤتى بالامر فيقال بمعنى انتهى وفي نسخة انفع بالامر
 وعليها الاشكال اهـ زكريا وقوله وعليه الاشكال فيه ان هذه النسخة
 أيضا لا تناسب المعنى والذي في التسهيل وشرحه الدما معني انتهى بلفظ
 المضارع كافي النسخة الاولى فتأمل (اختلف في الضمير الخ) كون الكفى

بمعنى أولئيه والى بمعنى
 انتهى وكلامه في التسهيل
 يقتضي ان ذلك غير شاذ
 الثالث قال فيه أيضا اختلف
 في الضمير المتصل بهذه
 الكلمات

في عليك واخوانه ضمير اهو مذهب الجمهور وذهب ابن بابشا ذالى انما
حرف خطا ب كالسكاف في ذلك ويرده عدم استعمال الجار وحده وقوله هم
على وعليه فان الياء والهاء ضمير ان اتفاقا وحكاية الانخفش على عبد الله زيدا
دما ميني (قوله فوضعه رفع) أى على الفاعلية عند الفراء ويرده ان السكاف
ليست من ضمائر الرفع اه دما ميني ويحتاج بأنه من استعاره ضمير غير الرفع
له اه يس واهلم ان القول بأن موضع الضمير رفع والقول بأن موضعه نصب
منظور رفعهما الى ما بعد النقل الى اسم الفعل والقول بأن موضعه جزمه ظهور
فيه الى ما قبل النقل لان اسم الفعل لا يعمل الجرح كما هو مصرح به عند قول
المصنف وما لا يتوب عنه من عملها وحينئذ فلا يوارد الخلاف على جهة
واحدة (قوله ونصب عند السكافي) أى على المفعولية والفاعل مستتر
والقدير الزم أنت نفسك من الازام قال الدما ميني ويرده قولهم عليك زيدا
بمعنى خذ وخذ اغنية عدى لواحد اه ولا سكافي ان يمنع كون عليك زيدا
بمعنى خذو يقول معناه الزم نفسك زيدا من الازام وأظهر مرئيه في الرد
قولهم مكانك بمعنى ائت واملك بمعنى تقدم ووراءك بمعنى تأخر فان ما ذكر
لازم ويرد عليه أيضا انه يلزمه حمل الفعل في ضميرى مخاطب وذلك خاص
بأفعال القلوب وما حمل عليها (قوله وجزمه البصريين) على الاصل بالاضافة
في تنوذك وبالحرف في تنوع عليك سم (قوله على عبد الله زيدا) بتشديد
الياء على ان على جارة الياء المتكلم وزيدا مفعول به لا سم الفعل وقوله بجرح
عبد الله أى بدل كل من الياء وهذا اذا عند الجملة لانه بدل ظاهر من
ضمير الحاضر بدل كل غير مفيد للاساطمة وجواز ذلك رأى الانخفش
والاقرب جعله عطف بيان كذا قال الدما ميني وقال شيخ الاسلام زكريا وهم
من فهم ان على في على عبد الله جارة لياء المتكلم لا عبد الله حتى يبنى عليه
ان عبد الله عطف بيان أو بدل من الياء اه وعليه يقرأ على بالأنف وعبد
بجرح ورم (قوله ومع ذلك) أى مع كون السكاف في موضع جزمه بقرينة
قوله بعد بالجرح تو كيدا للوجود الجرح ورمثل ذلك ما اذا قلنا انما في موضع
نصب فيجوز عليه أيضا في التوكيد عليك كما كهم زيدا بنصب كل تو كيدا
للوجود المنصوب ورفعه تو كيدا المستمكن المرفوع بنسب لاف ما اذا قلنا

بقوله

(كدارويد به ناصبي)
 أي ناصبي مابعدهما
 نحو رويد زيد اوبه عمرا فاما
 رويد زيدا فاصلة ارويد زيدا
 ارواد اجمعني اهلها اهل الا
 ثم صغروا الارواد تصغير
 الترخم وافتاوه مقام فعله
 واستعملوه مارة مضافا الى
 مفعوله فقالوا رويد زيدا وارة
 متوينا ناصبا للمفعول فقالوا
 رويد ازيد اثم انهم نقلوه وروا
 به فعله فقالوا رويد زيدا ومنه
 قوله
 رويد عيا جذا مائدي اهم
 البناء ولكن بعضهم متباين
 انشده سيبويه والدليل على
 ان هذا اسم فعل كونه مبنيا
 والدليل على بناة عدم تنوينه
 * واما بلة فهو في الاصل مصدر
 فعل موهل مرادف لدع
 وترك قليل فيه بلة زيد
 بالاضافة الى مفعوله كما يقال
 ترك زيد ثم قبل بلة زيدا
 ينصب المفعول وباء بلة على
 انه اسم فعل ومنه قوله
 بلة الا كف كانوا متخافين
 ينصب الا كف واشار الى
 مستعملها هما الاصل بقوله

انما في موضع رفع لانها حشد الفاعل (قوله ناصبي) أي مع عدم تنوينها
 والاكتفاء مصدرين كما يأتي (قوله ثم صغر والارواد تصغير الترخم) أي
 حذفوا الهمزة والالف الزائدتين وأوقعوا التصغير على اصوله فقالوا رويد
 وسمى ثم غير ترخم لما به من حذف الزوائد والترخم حذف اه تصریح قال
 سم والاحس أن يكون تصغير مرود لان اسم الفاعل يصغر فاما المصدر فلا
 يجوز تصغيره قبل التسمية به اه وفيه انه لو كان تصغير مرود لم يكن مصدرا
 والفرض اه مصدر متأمل (قوله مضافة الى مفعوله) وسيأتي انه ينضاف
 للفاعل ايضا وقوله فقالوا رويد ازيد اي اهلها زيد (قوله فقالوا رويد زيدا)
 أي اهل والمفتحة على هذا سنية بخلافها على ما قبله (قوله رويد عليا
 الخ) لم أر من تكلم على هذا البيت (قوله والدليل على ان هذا اسم فعل
 كونه مبنيا) اعترضه الحفيد واقترعه شيخنا والبعض بانه لا يلزم من بناة
 كونه اسم فعل لبناء كثير من الاسماء وليست أسماء أفعال وقد يقال
 معلوم انحصار رويد بين كونه اسم فعل وكونه مصدرا والمقصود ان يثبت كونه
 اسم فعل ونفي كونه مصدرا فقوله والدليل على ان هذا اسم فعل اي لا مصدر
 وبعد ملاحظة هذا الانحصار يستلزم كونه مبنيا كونه اسم فعل لا مصدرا
 لان البناء ينفي المصدرية تثبت اسمية للفعل فتأمل (قوله والدليل على بناة
 عدم تنوينه) اعترضه الحفيد بانه لا يلزم من عدم تنوينه ان يكون مبنيا
 فكان ينبغي ان يقول الدليل على بناة انما أشبهت الحرف في كونها أبدا
 عاملة غير مفعولة ولذا أن تقول المراد عدم تنوينه مع عدم وجوبه عدم
 التنوين غير البناء ولم يدق الا البناء فاندفع الاعتراض وهذا أولى مما أجاب به
 البعض فتأمل (قوله ومنه قوله بلة الا كف الخ) صدره من هذا الجماع
 ضاحيا هاهنا قاله كعب بن مالك الشاعر رسول الله صلى الله عليه وسلم من
 قصيدة قالها في وقعة الاحزاب ومخير بن زيد يرجع الى السيوف ويرى ترى
 الجاهل الخ والجماع جمع جميعه قال صاحب الصحاح هي عظم الرأس
 المشتمل على الدماغ وربما أطلقت على الانسان فيقال خذ من كل جميعه
 درهما كما يقال خذ من كل رأس ثم هذا المعنى وقل أيضا الهامة من الشخص
 رأسه فالتناسب هنا أن يفسر الجميعه بالانسان وفرق الزجاج بين الجميعه

والهامة يتبع الالهامة بعضها من الجمجمة فقال عظم الرأس الذي فيه
 الدماغ يقال له جمجمة والالهامة وسط الرأس ومعظمه وقوله ضاحيا حال
 سبية من الجمجمة وهما ماتهما فاعل ضاحيا من ضحايا فهو واذا ظهر وبرز
 عن محله وقوله كأنهم لم يتخلق متعلق بقوله ضاحيا هاما هنا أي كأنهم لم يتخلق
 متصلة بمحسالاتها ومعنى بله الأ كف على رواية نصب الأ كف دفع ذكر
 الأ كف فان قطعه من الأيدي أهون من قطع هاتمات الجمجمة تلك السيوف
 فبله على هذا أمم فعل وعلى الجر ترك ذكر الأ كف أي ترك ذكر هاتر كما
 فأنه بالنسبة إلى الهامات سهلة فبله على هذا مصدر مضاف لمفعوله وعلى
 الرفع كيف الأ كف لا تقطعها تلك السيوف مع قطعها ما هو أعظم منها وهي
 الهامات أي إذا أزالته هذه السيوف تلك الهامات عن الأبدان فلا يجب
 أن ترك بل الأ كف عن الأيدي فبله على هذا بمعنى كيف للاستفهام التمجيزي
 فبله الأ كف على الأول والثالث جملة اسمية وفتحة بله بنائية وعلى الثاني
 جملة فعلية حذف صدرها وفتحة بله اعرابية اه ملخصا من شرح شواهد
 الرضى لعبد القادر أفندي وفي شرح الدماميني على المغنى ان المغنى على الجر
 أن السيوف تترك الجمجمة منفصلة هاتمات ترك الأ كف منفصلة عن
 محسالاتها كأنهم لم يتخلق متصلة بله بها اه وعلى هذا يكون بله منصوبا يتنذر
 ويكون قوله كأنهم لم يتخلق الخ متعلقا بقوله بله الأ كف أو بقوله ضاحيا
 هاتمات (قوله ويعملان الخفض) أي والنصب متونين وسكت عنه لانه
 الاصل وقوله دالين على الطلب أيضا أي لشيائهم ما عن فعل الامر كما ذكره
 الخارج (قوله فروع يتضاف إلى المفعول كما مر) فيه أن ما مر وهو نحو
 رويدز يدب يعمل الاضافة إلى المفعول والاضافة إلى الفاعل (قوله نحو
 رويدز يدعمر) ولا يرد على ذلك قولهم المصدر النائب عن فعله لا يرفع
 اظا هر بل فاعله ضمير مستتر وجوب ادائها لانه محمول على المنون كما يدل
 عليه تمثيلهم (قوله فاضاقتا) مبتدأ وقوله إلى المفعول خبر كما يشعر بذلك
 مقابلة به وقوله وقال أبو علي إلى الفاعل وفي قوله كما مر ما أسلفناه (قوله
 وقال أبو علي إلى الفاعل) ظاهر صنيعة ان الاول يعين اضافتها إلى المفعول
 والثاني يعين اضافتها إلى الفاعل وكذا صنيع القارضي بقضى ذلك

(ويعملان الخفض مصدرين)
 أي معتر بين بالنصب دالين
 على الطلب أيضا السكت لا على
 انهما سميما فعل بل على ان
 كلا منهما بديل من اللفظ ففعله
 شحور ويزيد وبله عمرو
 أي اهما إلى زيد وترك عمرو
 وقد روى قوله بله الأ كف
 بالجر على الانساقه فروع
 تضاف إلى المفعول كما مر وإلى
 افعال شحور ويزيد وعمرو
 وأما بله فاضاقتا إلى المفعول
 كما مر وقال أبو علي إلى الفاعل

ويجوز فيها حيثنذا القلب
 ونصب ما بعده ما هو
 الاصل في المصدر المضاف نحو
 رويد وبله اعراض منع
 البرد النصبر ويبدل كونه
 مفعولا * تنبيهات * الاولى
 الضمير في مفعولان على
 رويد وبله في اللفظ لا في المعنى
 فان رويد وبله اذا كانا اسمي
 فعل عرو رويد وبله المصدرين
 في المعنى * الثاني اذا قلت
 رويدك وبله الفتح احتمل
 ان يكونا اسمي فعل ففتح ما
 فتحه تاء والكاف من
 رويدك حرف خطاب لا موضع
 له امن الاعراب مثله في ذلك
 وان يكونا مصدرين ففتحهما
 فتحة اعراب وحيثنذا الكاف
 في رويدك فتحتمل الوجهين
 ان تكون فاعلا وان تكون
 مفعولا * الثالث تخرج
 رويد وبله عن الطاء فاما
 بله فتكون اسما بمعنى كيف
 يكون ما بعده امر فوعا وقد
 روى بله الاكث بالرفع ايضا
 ومن اجاز ذلك قطرب وابو
 الحسن واسكر ابو علي الرفع
 بعد ما وفي الحديث يقول الله
 تبارك وتعالى اعددت
 لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا

نحو رويد وبله ويجوز فيها حيثنذا التثنية

ويقتضى جريان الخلاف في رويد ايضا وعبارته ويكومان مصدرين اذا
 انجز ما بهدهما كرويد وبله عرواى ايهما لا زيد وترك عرو
 فكلاهما مصدر مضاف للمفعول وقيل لفاعل اه (قوله ويجوز فيها حيثنذا
 القلب) اي حين اذ كانت مصدر او قوله نحو رويد اي يقع الهاء
 وسكونها (قوله ويجوز فيها) اي في رويد وبله حيثنذا اي حين اذ كانتا
 مصدرين لكن تنوين رويد وبله انصب ما بعده تقدم فذكره هنا لوطه لقوله
 ومنع المبرد ذلك ان تقول فلاذ كمنع المبرد سابقا واستغنى عن اعادة تنوين
 رويد وبله انصب ما بعده (قوله وهما الاصل في المصدر المضاف) اي المصدر
 المؤنث انصب ما بعده اصل للمصدر المضاف لما بعده يعني ان للمضاف
 محمول عن المشؤن كما قاله سم (قوله ومنع المبرد انصب) وهو الموافق
 لما جزموا في اعمال المصدر من ان ترا كونه مكبرا فكيف اجازوا اعمال
 هذا الصغر الا ان يكون هذا متني بناء على ورود نصبه المفعول في كلام
 العرب على خلاف القياس سم (قوله في الاماظ لا في المعنى) اي في كلامه
 استخدام كذا قيل وفيه نظر لان المراد من الضمير ومرجعه لفظ رويد
 ولفظ بله فلا استخدام ومعنى قوله في اللفظ لا في المعنى باعتبار اللفظ
 لا باعتبار المعنى (قوله حرف خطاب) وانما لم يجعل اسما فاعلا لان الكاف
 ليست ضمير رفع واستعارتها للرفع خلاف الاصل ولا مفعولا لا يلزم عمل
 اسم الفعل في ضمير مخاطب وذلك خاص بافعال القلوب وما حمل عليها
 ولا يجوز ان اسم الفعل لا يعمل الجبر (قوله ذخرا) بذال مججمة مضمومة
 (قوله من بله) بفتح بله وكسر هاء فوحده الكسر ما ذكره الشارح رأما وجه
 انفتح فقال الرضى اذا كانت بله بمعنى كيف جاز ان تدخله من حكم ابو زيد
 ان فلا لا يطبق حمل الفهرفه بله ان يأتي بالضمرة اي كيف ومن ابن
 وعابه تخرج هذه الرواية فتكون بله بمعنى كيف التي لا سبعا دوما
 مصدرية في محل رفع بالابتداء والخبر من بله والضمير المجرور يعلى عائده على
 الذخر اه دمايني وشيى والمعنى على هذا من كيف أى من أين اطلعكم
 على هذا الذخر اى الذخر ولا يخفى ما في جعلها على هذه الرواية بمعنى كيف
 من الركاكة ولوجعلت فيمن اول الامر بمعنى أين لكن احسن (قوله)

ما طالعتم عليه فواتعت معرفة مجرورة بمن وخارجة عن المعاني المذكورة وفصحها بعضهم بغيره وهو ظاهر من ذاتة أقوى من بعدهما من ألفاظ الاستثناء ٣٠٥ وهو مذهب البعض الكافرين

واما وريدته ~~كون~~ حال من الفاعل أى سرودين وقيل من ضمير المصدر المحذوف أى ساروه أى السبر وريدا وتكون نعتا لمصدر اتامد كور نحو ساروا سبرار ويدا أو محذوف نحو ساروا ويدا أى سبرار ويدا (وما لما تنوب عنه من عمل)*

لها) ما مبتدأ موصول صلته لما وما من لما موصول أيضا صلته تنوب وعنه ومن عمل متعلقان بتنوب ولها خبر انبتدأ والعائد على ما لاولى ضمير مستتر فى الاستعارة الذى هو متعلق اللام من لما والعائد على ما الثانية الهاء من عنه يعنى أن العمل الذى استقر للأفعال التى نابت عنها هذه الأسماء مستقر لها أى لهذه الأسماء فترفع الفاعل ظاهرا فى نحو هيئات تحوشه تمان زيد وعمر ولا نك تقول بعدت

ما طالعتم) بضم الهمزة وكسر اللام (قوله وخارجة عن المعاني المذكورة) قال الشمني يجوز أن تكون مصدرا بمعنى ترك ومن تعاليمه أى من أجل تركهم ما علموه من المعاصي فلا تكون خارجة (قوله من ضمير المصدر) يعنى المصدر الذى دل عليه الفعل وقوله المحذوف صفة لضمير بقرينة قول الشارح أى ساروه (قوله سبرار ويدا) أى حرودا فيه (قوله أو محذوف نحو ساروا ويدا) مذهب سيبويه أن نصب هذا على الحال ولا يكون نعت مصدر محذوف لان ويدا صفة غير خاصة بالموصوف فلا يحذف الا على تبع (قلت) ليس الغرض بالسترط الخصوص بالموصوف الا ليكون ذلك قرينة يعلم بها المحذوف فاذا حصل العلم بدون كون الصفة خاصة بالموصوف لم يمنع الحذف كما هنا حصول العلم بان الموصوف هو السبر للقرينة الدالة عليه فلا ضير فى حذفه دما مبنى (قوله وعنه ومن عمل متعلقان بتنوب) على جعل من عمل متعلقا بتنوب تسكون من جمعتى والمعنى والعمل الذى ثبت للفعل الذى تنوب هي عنه فى العمل ثابت لها وفيه من الركاكة ما لا يخفى وان خفيت على البعض فأقر هذا الوجه ولهذا قال سم الوجه ان من عمل بيان للفظ ما ابتدا اه وقال الشيخ خالفه عنه متعلق بتنوب ومن عمل بيان لما الواقعة مبتدأ متعلق بحال محذوفه من الضمير المستتر فى الجار والمجرور الواقع خبرها اه وقوله فى الجار والمجرور الواقع خبرها أى أوفى الجار والمجرور الواقع صلته ابل هذا أحسن لما يلزم على الاول من تقديم الحال على عاملها الظرفى وهونادر كما تقدم فى قوله ونذر نحو سعيده الخ ولم يجعل الحال من ما لمنع الجمهور الحال من ابتدا (قوله مستتر فى الاستعارة) أى بحسب الأصل أى قبل حذفه والافال ضمير بعد حذف المتعلق مستتر فى الطرف لا نكمله اليه من المتعلق على الرابع (قوله دراك زيدا) فى بعض النسخ تراك زيدا بالقوسية والراء والكاف وهذا مقبس ودراك شاذ لانه من ادرك (قوله فى نحو جهيل الثريد) قيل هو الخبز الغمر وجرى اللحم وقيل

٣٩ صبان ث تجسدوا فترق زيدا وعمر وضمير فى نحو زال وينصب بم المفعول ما ناب عن متعد نحو دراك زيدا لانك تقول أدرك زيدا ويتعدى منه بالحرف من حروف الجر ما هو بمعنى ما يتعدى بذلك الحرف ومن ثم عدى حميل بنفسه لما ناب عن ائت فى نحو حميل الثريد وبالباء لما ناب عن عمل فى نحو

كدها تشبهات الاول قال
 فى التسم ل وحكه ما هي
 اسماء الافعال عالى التعتى
 والروم حكم الافعال
 واحتر مقوله عالى امين
 فام سيات متعذ ولم يحفظ
 اها معول الثانى ذهب
 الناطم حوارا جمال اسم
 لعل مصمرا مال فى شرح
 كانه ان اسماء راس الفعل
 نذمالد لاله ما اخر عليه حائر
 عتده ويه الثالث قال
 فى التسم ل ولا علامه للمصمر
 المزمع بها نعى باسماء
 الافعال ثم قال وروى مع
 شمسها فى عدم التصرف
 دليل على فعله يهى كما
 فى فانت وفعال فان بعض
 الحو برعاط بعدد ما من
 اسماء الافعال وليس اسمها
 بل ما اعلان غيره تصرف
 لوجوب اتصال صمير الرفع
 السارر م ما قولك
 لا لشي هانى وتعالى ولا انبى
 والانتبى هاندا وتاليا
 وللعما عى هاتوا وفعالوا
 وهابى وتعالى وهكذا حكم
 هم عتدى عى مام يقولون
 هم الى هاما هابوا هلم

المصمرا كقول باللم (قوله اداد كراما الحون خيم لا نعمر) هذا أثر
 روى عن ابن مسعود رضى الله تعالى عنه والرادع من الخطاب رضى الله
 عنه منصرف (قوله عن آمين) مثله اليه فانه لم يحفظ اها ايضا مع قول ومماها
 وهو رد تعتى كذا فى المصرح (قوله مصمرا) اى محذورا (قوله حائر عند
 مسويه) وخرج عليه الناطم يا أيها الماشح دلوى دوسكا جعل دلوى
 مام وبادون مصمرا لاله ما بعده عليه وسينه على ذلك الشارح فعلم اطلاق
 جعل بعضهم نصب نحو ما كذا هالك مقترا لان من يحوز على اسم الفعل
 محذورا بشرط ما حذر ال عليه كالى التسم (قوله ولا علامه للمصمر المزمع
 بها) اى لا يبرر معه اسم غير بل يستكن معها مطلقا بخلاف الفعل فتقول
 صه لا واحد ولا انبى والجمع وللد كروا تؤت دلعط واحد اه جمع فاراد
 سعى علامه المصمر فى طه وورد من اطلاق المزمع وارادة اللزم (قوله دليل
 فعلته) اى فعلية شمسها (قوله كالى هات) بكسر التاء مسمى على حذف
 الياء كاره وتعال ينتج اللام منى على حذف الالف كالحش (قوله غلط
 فعندهم الخ) قال الدمامسى لا وجه للعليط فان الذهاب الى هذا لا يتم
 ما قاله المصنف من ان حقوق الصمير الدارره لا تكون الا فى الافعال بل من
 عتدهم من اسماء الافعال يحوز لحوقها اعمافى شمسها لا فعال ويعتدر
 عن حقوق الصمير مامه وقوة مشاهمها للافعال بعوملا معاملة فى ذلك
 اه ملحضا (قوله هانى وتعالى) بالنساء على حذف انبى وأصل هانى
 هابى مام استعملت الكسره على الياء الاولى التى هى لام الفعل خذفت
 فالتقى ما كان خذفت تلك الياء لانهما الساكنين وأصل تعالى تعالى فطلب
 الياء الاولى التى الحركه واوابع ما قبلها فالتقى ما كان خذفت الالف
 لانهما الساكنين (قوله هاتوا وفعالوا) أصاه ماماه واوذهما وفعال
 مام مام مع مام هاتوا المتاسه الواو (قوله وهما حاكم هلم) نقل
 بعضهم الاحماع على تركيب اوى كيهية خلاف قال الصريون مركبة من
 هات تنبيه ولم التى هى فعل أمر من دواهم لم الله شعثه اى جمعه كما قيل اجمع
 دمسك الياء خذفت اليها تخجها ونظرا الى ان أصل اللام الكسره ونقل
 الخليل وكافى الادغام خذفت الهمزة لادرح ادك كات همزة وصل

وحذفت الالف لانتفاء الساكنين ثم نقلت حركة الميم الاولى الى اللام
وأدغمت وقال القراء مركبة من هل التي للزجر وأتم معنى اقصد فحذفت
الهمزة بالقاء حركتها الى الساكن قبلها وحذفت فصار لهم قال ابن مالك
في شرح الكافية وقول البصريين أقرب الى الصواب قال في البسيط ويدل
على صحة انهم نطقوا به فقالوا هالم اه همع (قوله فهمى عندهم فعل)
أى لبروز الضمائر معها (قوله بمنزلة دالخ) أى فى كون كل فعل أمر
(قوله لا أهلم) بفتح الهمزة والهاء عوض الملام (قوله لهم شهداءكم) أى
أحضروا (قوله لهم الدنيا) أى أقبلوا كما قال شيخنا وتبعه البعض وفيه
ان اسم الفعل المتعدي يحذف يتعدى بذلك الحرف مثل فعله وأقبل يتعدى
بلى كما صرح في الشرح قبيل التنييمات وكفى غيره فالمناسب أن لهم فى الآية
بمعنى أثم لانهم سارتد بمعنى أثم أيضا والاثيان يتعدى بالى كما يتعدى بنفسه
(قوله وهى عند الحجاز بين الخ) ان قلت هى بمعنى احضر أو أقبل عند
القيميين أيضا (قلت) كأنه أراد انهاده على لفظ احضر وألفظ أقبل
فلهذا خص الحجاز بين بالذكر (قوله بمعنى أقبل) أى وجمعنى أثم نحوهم
الثريد (فائدة) توقف ابن هشام فى عريضة قول الناس لهم جرحا قال والذي
ظهر لى فى توجيهه ان لهم هى التى بمعنى أثم الا ان فى ما يجوز ان أحدهما انه
ليس المراد بالاثيان المجبى الحسى بل الاستمرار على الشئ وملازمته والثانى
أنه ليس المراد الطلب حقيقة بل الخبر كفى قوله فلم يدله الرحمن مذا وجرا
معدرجه يجره اذا سمع به وليس المراد الجرح الحسى بل التعميم فاذا قيل
كان ذلك عام كذا لهم جرحا فكأنه قيل واستمر ذلك فى بقية الاعوام
استمرارا أو استمر مستمرا على الحال المؤكدة وبهذا التأويل ارتفع
اشكال اختلاف المتعاطفين بالخبر والطلب وهو ممتنع أو ضعيف واشكال
التزام افراد الظهير اذا فعل لهم هذه مفرد أبدا هى مع ان بنى تميم لا يلتزمونه
فى غيرهم هذه (قوله وأخر ما لى فيه العمل) أى لضعفها بعدم تصرفها
(قوله يا أيها المشايخ) بهمزة قبل الحاء المهملة وهو الذى يزيل البئر فيمال الدلو
اذ اقل ماؤها أى البئر (قوله لصحة تفديردلوى مبتدا) أى خبره دونك
بمعنى قدما لك أى ويكون الكلام حينئذ كناية عن طلب ملء الدلو كأننا

فهمى عندهم فعل لا اسم
فعل ويدل على ذلك انهم
يؤكدونه بالثون نحو هل من
قال سيديويه وقد تدخل
الخفيفة والثقيلة يعنى على
لهم قال لانها عندهم بمنزلة رد
ورد أو ردى وردوا ووردن
وقد استعملها مضارعا
من قبل له لهم فقال لا أهلم
واما اهل الحجاز فيقولون لهم
فى الاحوال كلها كغيرها
من أسماء الافعال وقال الله
تعالى قل لهم شهداءكم
والقائمين لاخوانهم لهم الدنيا
وهى عند الحجاز بين بمعنى
احضر وتأتى عندهم بمعنى
أقبل (وأخر ما لى) الاسم
(فيه جعل) وجوبا فلا يجوز
زيد ادراك خلافا لاسمائى قال
الناظم ولا حجة له فى قول الراجز
يا أيها المشايخ دلوى دونك
انى رأيت الناس يحمدونك
لهجة تفديردلوى مبتدا أو
مفعولا بدونك مضمرا ثم
ذكر ما تقدم عن سيديويه

وبأني هذا التأويل الثاني في قوله تعالى كتاب الله عليكم * تسميات * الاول ادعى الناطم وولده أنه لم يخالف
في هذه المسئلة سوى ٣٠٨ الكتاب وتقبل بعضهم ذلك عن اسمين * الثاني

عظمتان كما ينسب طلب سقي الماء فادفع نظير الشيخ خالد وسكت عليه شيئا
واليعرض بار المعنى ليس على الاخبار المحض حتى يخبر عن الدلو بكمه دونه
بل المقصود طلب ملء الدلو على انه يصح على تقدير دلوى مبتدأ خبير دونك
أن يكون دونك اسم فعل والخبر جملته اسم الفعل مع فاعله والرابط محذوف
أى دونك ما عرفه (قوله وبأني هذا التأويل الثاني في قوله تعالى كتاب
الله عليكم) اى بناء على ان عليكم فيه اسم فعل وقال في شرح الفطر كتاب
مصدره منصوب بفعل محذوف وعليه كم متعلق به أو بالفاعل المحذوف
والتقدير كتب الله ذلك كما عليكم بخذف الفعل وأضيف المصدر الى فاعله
على حذف صيغة الله ودل على ذلك المحذوف وقوله تعالى حرمت عليكم لان
التحريم ينظم الكتابة اه ومثل ذلك للفقيد حيث قال والصحيح ان كتاب
الله مصدره وكذا لنفسه لان ما قبله وهو حرمت عليكم أمهاتكم يدل على
ان ذلك مكتوب فكأنه قال كتب الله عليكم ذلك كتابا (قوله أن لى اسم
موصول) بناء على كور لى يقع اللام احدى لغات ائضى (قوله واحكم
بتكثير الخ) قال الرضى ليس المراد بتكثيره اى اسم الفعل تكثيرا الفعل
الذى هو بمعنى لان الفعل لا يكون معزفا ولا متكررا بل التكرير راجع الى
المصدر الذى هو أصل ذلك الفعل فمعنى اسكت سكوتاً أى فعل
مطلق السكوت عن كل كلام اذ تميم فيه وصح بجر دامن التثوين بمعنى
اسكت السكوت المعهودا من عن هذا الحديث الخاص مع جواز اسكلم
بغيره فكذا حقق للمقام ودع الاوهام اه سند وى وقد يؤخذ منه انها
في حال تعريفها من قبيل المعرف بال العودية وهو أظهر من قول بعضهم
انما حيث من قبيل المعرف بال الجنبية ومن قول بعضهم انها حيث من
قبيل لم الجنب ولنا في هذا المقام تحقيق اسلفناه أول الكتاب في الكلام
على التثوين فارجع اليه (قوله من قبل المعنى أفعالا) ذكره تقيما للمقابلة
والا فقوله جعلها تعريف الخ انما ينبغي على كونها من قبل اللفظ أسماء
(قوله كأحد) أطلق أحدوله استعمالا لا أربعة أحدها مرادى الاول

توهم المكودي أن لى اسم
موصول وقال والظاهر ان
ما لى قوله ما لى فيه العمل
رائدة لا يجوز ان تكون
موصولة لان لى بعدها
موصولة وليس كذلك بل
ما موصولة ولدى حارو ويجرور
في موضع رفع خبر مقدم
والعمل مبتدأ مؤخر والجملة
صلة ما الثالث ليس في قوله
العمل مع قوله عمل ابطاء
لأن أحدهما اسكرة والآخر
معركة وقد وقع ذلك لناظم
في واصل من هذا الكتاب
(واحكم بتكثير الذى - قوله *
منها) أى من أسماء الاعمال
(وتعريف - واه) اى سوى
التثوين (وب) قال الناطم
وشرح الكافية لما كانت
هذه الكلمات من قبل المعنى
أفعالا ومن قبيل اللفظ
أسماء جعلها تعريف
وتكثير فعلا تعريف المعرفة
مما انفرد من التثوين وعلامة
تكثير التكرير ما استعمله
منونا ولما كن من الاسماء

المختصة ما يلزمه التعريف كلفه هرات واسماء الاشارات وما يلزم التكثير كأحد وعريف وهو
و ديار وما يعرف وتناو سكر وتنا كر جل وفرس جعلوا هذه الاسماء كذلك فالزموا ايضا التعريف كزال

وبله وآمين والزمو بعضه
 التثنية كبير كواها وويها
 واستعملوا بعضا بوجهين
 فنون مقصودا تنكيره
 وجرده مقصودا تعريفا
 كصه وصه وأف وأف انتهى
 * تنبيه * ما ذكره الناظم
 هو المشهور وذهب قوم الى
 ان اسماء الافعال كلها معارف
 مأثورة من افعالهم تعريف
 علم الجنس (وماه خوطب

ملا يعقل * من مشبه اسم

الفعل صوتا يجعل كذا الذي

اجدى حكاية كعب) اى

اسماء الاصوات ما وضع

لخطاب ملا يعقل او ما هو

في حكم ملا يعقل من صغار

الادميين او لحكاية الاصوات

كذا في شرح الكافية * فالنوع

الاول اما زجر كهلا

(٢) يقول نصر الهور بنى

ما نقله الخشبي عن الهمع مثله

في القاموس ايضا في باب

الالف اللينة صفحة ٧٣

من المطبوعة وهو الموافق

اشعر الشارح زكريا ما نقله

عن القاموس اولاهو ومن

باب اللام انتهى

وهو المستعمل في انه قد فتوا أحد عشر والثاني مراراً الواحد بمعنى المنفرد
 نحو قول دوانه أحد الثالث مرادف انسان فتووان أحد من المشركين
 الرابع أن يكون اسما عاتقا في جميع من يعقل فتووانا منكم من أحد وهو
 المراد به افعاله الملازم للتنكير بنذر تعريفة قاله الموضع في الحواشي نصريح
 (قوله وبله) لا يسافيه ما صرف في شرح قوله ويعلان الخفض من قوله وبها
 عمر الان ذالك على المصدرية سم (قوله تعريفة علم الجنس) يعنى ان اسمها
 متبينة بنظ الفعل المتعدي في الذهن (قوله من مشبه اسم الفعل) قال
 البعض اى في الاكتفاء به وعدم احتياجه في اعادة المراد الى شئ آخر
 اه وفيه ان اسم الفعل لا يفيد المراد وحده بل بضميمة فاعله الظاهر
 كما في هيئات شتى والمستمر كما في صدق وجه الشبه المذكور لم يوجد
 في المشبه به اللهم الا أن يجعل المشبه به اسم الفعل الرفع للستة تروى
 الا كقضاءه بتسبب الظاهر وقطع النظر عن الضمير المستتر فتأمل ثم قوله
 من مشبه اسم الفعل بيان لما مال من الضمير المجرور بالباء على قاعدة من
 ابيانية ومجنورهما من صحتونهما في موضع الحال وبه نذايعلم اختلال قول
 البعض تبعها للفارضى الجار والمجرور بيان لما أرحل من الضمير في به فتنبه
 (قوله صوتا يجعل) أى يجعل اسم صوت (قوله كذا الذى أجدى حكاية)
 أى أفادها وصريحه أنها ليست نفس الحكاية بل مشبدة ومفهومة لها
 وهو كذلك لان من شروط الحكاية أن تكون مثل المحكى وهذه
 الانماط مركبة من حروف صحيحة وليس المحكى كذلك اذ الحيوانات
 والجمادات لا تشتمل الانفصاح بالحروف اسكنهم لما احتاجوا الى حكاية
 تلك الاصوات وتعدت أو تعدت عليهم اوردوا صورته بأدنى ما أمكنهم
 من الفاظ مركبة من الحروف شبيهة بتلك الاصوات في الجملة فصار الواقع
 في كلامهم كالحكاية (فان قلت) بقی علمیه الأصوات الدالة على معنى في النفس
 كأح لذی السعال (قلت) هذه ليست موضوعة أصلا فلا تكون اسماء بل
 لا تكون كلمة لانها انما تدل بالطبيع لا بالوضع اه دمايى لم يخصا (قوله كهلا)
 في القاموس هلا زها ل زجر ان الخيل أى اقربى اه والكاهتان منوثتان
 بالتم في نسبة العلامة أبى العز الجهمى المصححة بنسبته لكن (٢) في الهمع هلا

يوزن الألف جراً الخليل عن الطاء اه رمة يعلم ان قول القاموس أي اقرب
 فهو باللام (قوله لعل) على حذف مضاف أي لزجرها وقد يستحبها
 العاقل لتزيله من ثمة غيره كقوله الأسياليل وقولاه لاهلا اه زكريا
 وكذا يقدّر المضاف في نظائره الآتية (قوله لعل) أي لزجره عن الإبطاء
 دما ميني (قوله وكفى) كسر الكاف وتشديد الحاء ما كنة ومكسورة
 اه سم وفي القاموس حراز تخفيف الحاء وحوار توينها وجوار فتح
 الكاف (قوله لعل) أي لزجره عن تناول شيء كافي القاموس (قوله
 وفي الحديث الخ) هو أن الحسن رضى الله عنه أخذ تمر من تمر الصدقة
 وجعلها في فميه فقال له عليه الصلاة والسلام كفى كفى فانها من الصدقة
 فانها هاهنا منه (قوله وهيد) بفتح الهاء وكسر هاء وفتح الدال فيهما زكريا
 والتخية يه ما سا كنة (قوله رهاه) بكسر الدال على الأصل في التخصيص
 من التقاء الساكنين وده وفتح بفتح الدال المهملة من الاقل والجيم من
 الثاني واسكان الهاء منهم ما وعاء وعيه يعني همة فم ما مكسورة من
 الثاني وهاء مكسورة فم ما وعاء وعيه يعني همة وجيم بعد الالف مكسورة وهج
 بفتح الهاء وكسر هاء مكسر الجيم فسكونها وحل بجاء همة مفتوحة فلام
 سا كنة ويقال في زجر البعير حل بفتح الحاء المهملة وكسر الالف مفتوحة
 واس بكسر الهمزة وتشديد السين المهملة مفتوحة وهس مثله الا أن أولها
 هاء وقال الرضى اس مكسورة الهمزة سا كنة السين وكذا هس مكسورة
 الهاء سا كنة السين وقيل بصم الهاء وفتح السين المشددة اه دما ميني وقيل
 زكريا اس وهس مكسر أولها مع فتح آخره ما أو كسره تشديده فم ما اه
 وفي القاموس هس بالضم زجر لعم ولا بكسر اه وقوله بالضم أي ضم الهاء
 وأما السين فصبوطة بالقلم بالكسرة مشددة في نسخة أبي العز الجيمي المحضة
 بخطه وفي غيرها من النسخ والله أعلم (قوله وهج) بهاء مفتوحة فم ما كنة
 وقاع بقاء فلف نعين همة مكسورة وهجاء بهاء مفتوحة فم ما كنة
 مقصورة اه دما ميني (قوله وهج) بكسر الهاء وسكون الجيم
 أو كسر هاء مشددة قاله دما ميني وفي القاموس ما واقفه واهج السابعة التي
 لعم ما قصر شيننا السين في ضبطها تبعا لدما ميني والفاء من على فتح

كخيل ومنه قوله واي جواد
 يقال له خلا وعديس لاجل
 رمة قوله هس ما لعاد
 عليه اماره وكفى لطله وفي
 الحديث كفى كفى فم ما من
 الصدقة وهيد وهاد وده وده
 وعاء وهيه للابل وعاج ودهج
 وحل للساقة واس وهس
 وهج وقاع لعم وهجا وهج
 انكسب

الهاء وسكون الجيم كما مر وكتب شيخ الاسلام على هج الاولي مانصه قوله وهج
بفتح اؤه مع كسر ثانيه واسم كانه وتشديده فيهما واما هج الآتي فهو بفتح
أؤه مع اسكان ثانيه وكسر دمع تنوينه وتخفيفه فيهما الهاء وعلته ان الاولي
في الغنان كسر الثاني واسكانه مع التشديد فيهما والثانية في الغنان كسر
الثاني من ثواب اسكانه مع التخفيف فيهما (قوله وسع) بسين مفتوحة وعين
ساكنة مهملةين ووح ياء مفتوحة وحاء مهملة ساكنة وعين مهملة
قزاي ساكنة اه دما ميني والعين من عز مفتوحة كما يفيد صنيع
القاموس وذكره البعض (قوله وعين) بفتح اؤه وكسره مع فتح آخره وكسره
اه زكريا وقال الدماميني بعين مهملة مفتوحة فثناة تحتية ساكنة قزاي
مكسورة والذي في القاموس ان العين بالهـ كسر والفتح والزاي بالفتح وانه

وسع للضأن ووح للبقر
وعز وعير للعنز وحر للحمار
وجه للسبع واما دعاء كأو
للفرس ودوه للاربع وعوه
للجيش وبس للغنم جوت
وجئي للابل الموردة وتوتأ
للنيس

لنجر الضأن (قوله وحر) بالحاء المهملة تحت الشارح وفي بعض النسخ وهر
قال الدماميني بفتح الهاء وكسر الراء المشددة (قوله وجاه) بجيم قالف
فهاء مكسورة ويكون لنجر البحر أيضا فهو مشترك دما ميني (قوله واما
دعاء) أي طيب كأو ضبطه المرادى والدما ميني بأنه بوزن أو العاطفة فوقيل بفتح
الهمزة وضم الواو (قوله ودوه) بفتح الدال المهملة أكثر من ضمها
وسكون الواو وكسر الهاء كما في الدما ميني وزكريا (قوله للربع) بضم
الراء وفتح الواو وبعدها عين مهملة وهـ والفصيل دما ميني (قوله وعوه)
بعين مهملة فواو ساكنة فهاء مكسورة اه دما ميني والعين مفتوحة على
ما ذكره البعض (قوله وبس) بضم الباء وتثنية السين مع تشديدها
زكريا و ضبطه بعضهم بسكون السين وصدر به الدما ميني (قوله وجوت)
بجيم مضمومة فواو ساكنة فثناة فوقية مفتوحة اه دما ميني وفي القاموس
في فصل الجيم من باب التاء الفوقية أن جوت مثناة الآخر دعاء للابل الى
الماء وسنيد أن الجيم مفتوحة وكذا ضبطت بالقلم بالفتح في نسخة
الصحيفة (قوله وجئي) بجيم مكسورة فهمزة ساكنة اه دما ميني واما
جئي بكسر الحاء المهملة وسكون الهمزة فدعاء للتمار الى الماء كما في الناموس
(قوله للابل الموردة) أي لدعائم الشرب زكريا (قوله وتوتأ) بثناة فوقية
مضمومة فهمزة ساكنة وتأ بثناة فوقية مفتوحة فهمزة ساكنة دما ميني

(قوله المنزى) أى على الأناث (قوله وفتح) بكسر التون واسكان الحاء
 المجمة فذقة ومشددة اه زكريا وضبطه بعضهم بفتح الون وسنتره
 الدمايينى (قوله المناخ) أى الذى ترادى اختسه زكريا (قوله وهدع)
 بكسر الهاء وفتح الدال واسكان العين المهملة اه دمايينى وزاد فى القاموس
 لغة ثابته يكون الدال مع كسر العين (قوله المسكة) أى التى يراد نكبتها
 من نفاها زكريا (قوله وسأ) بفتح السين المهملة وسكون الهمزة وتشو
 عشرة فوقية مضمومة تشي مججمة مضمومة فهـ مرة ساكنة اه دمايينى
 وزاد زكريا جوار فتح السين (قوله ودح) بفتح الدال المهملة وسكون الجيم
 مخففة وقوس بضم الفاء وسكون الواو وكسر السين المهملة اه دمايينى
 وزكريا (قوله كعاق) بغير مججمة وقاف مكسورة اه جمع وقوله لاغراب
 أى الحكاية صوته (قوله وماء بالامالة) قال الرضى ان ميمه عمالة وهـ مزنة
 مكسورة أو ساكنة بعد الألف زكريا (قوله للظبية) أى الحكاية صوتها
 اذا دعت ولهـ ها زكريا (قوله وشيب) بكسر الشين المجمة وسكون التخمينة
 وكسر الواحدة كفى زكريا وقوله لشرب الابل أى الحكاية صوت شربها
 (قوله وعيط) عين مهملة مكسورة فتنة فتنة ساكنة فظاء مهملة مكسورة
 اه دمايينى زاد زكريا جواز فتح آخره وقوله للتلاهي أى الحكاية أصواتهم
 الواحدة عند اللعب ومن هنا أخذ الناس العباط كفى الدمايينى (قوله
 وطحج) بكسر الطاء المهملة وسكون التخمينة وكسر الخاء المجمة
 أو فتحها كفى زكريا وقوله لاضاحك أى الحكاية صوت ضحكك قال الدمايينى
 أفرد لان الضحك يأتي من الواحد بخلاف ما قبله اه وفيه نظر ظاهر
 (قوله وطاق) بطاء مهملة مفتوحة فألف ففاح بكسورة وقوله لضرب
 أى للصوت الحادث عنده وكذلك يقال فيما بعده وطاق بطاء مهملة مفتوحة
 فألف ساكنة وقب بفتح مفتوحة فواحدة ساكنة وخاق باق
 بكسر القاف هم أو أول الأول خاء مججمة قبل ألف وأول الثاني باء واحدة
 قبل ألف اه دمايينى وخاق باق اسمان جهلا اسم واحد أو بنياء على
 الكسر وكذا قاش ماش اه زكريا وقوله لاشكاح أى للصوت الحادث من
 اصطكاك الاجرام عند انشكاك كفى الدمايينى (قوله وقاش ماش) بشين

المرى وفتح مخففا ومشددا
 للهـ المناخ وهدع صغار
 الابل المسكنة وسأوتك والعمار
 المرد ودح للدحاج وقوس
 السكب والذوع الثاني
 كعاق لاغراب وماء بالامالة
 الظبية وشيب اشرب الابل
 وهـ ط لئسلا عبيد وطحج
 لاضاحك وطاق لاصرب وطاق
 لوقع الحارة وقب لوقع السيف
 وخاق باق لاشكاح وقاش
 ماش لقماش تنبيه وقوله
 من مشبه اسم الفعل كذا عبر
 به ايضا فى الحكاية وايدكر
 فى شرحه اما احتزبه عنه قال
 ابن هشام فى التوضيح

مستحقة مكسورة آخر كل منهما كما في الدماميني وقوله للتماش قال زكريا أي
 أصوته اذا طوى اه ~~د~~ كذا ينبغي التسكيم على هذه الالفاظ التي ساقها
 الشارح وبه يعلم ما في تسكيم البعض عليهم من التخصيص وفي بعضها والخطا
 في بعضها والله الموفق (قوله وهو احتراز من نحو قوله يادارية الخ) فان قوله
 يادارية خطا بل لا يعقل ~~وا~~ منه لم يشبه اسم الفعل في الالفاظ فاء به
 لكونه غير مكثفي به ولهذا احتاج الى قوله أقوت الخ وكذلك أيها الليل
 خطاب لما لا يعقل واسكنه لم يشبه اسم الفعل لكونه غير مدثفي به ولهذا
 احتاج الى قوله انجلى كذا في التصريح قال سم وفي الاحتراز عن ذلك نظر
 لانه يكتفي به بدليل ان حقيقة النداء كلام اصطلاحى وأنياب عنه اه وأشار
 البعض الى دفعه بأن المراد غير مكثفي به في اداء المعنى المقصود للتسكيم وان
 كان كلاما ماعندا النجاة (قوله يادارية الخ) تناسه أقوت وطال عليهم اسالف
 الأمد ~~و~~ والعليا ما ارتفع من الأرض وسند الجبل ارتفاعة حيث يسند
 فيه أى يصعد وأقوت خلت والسالف الماضي والأمد الدهر والفاء بمعنى
 الواو عيني وتصريح وفي القاموس السند محتركة ما قابلت من الجبل وعلامن
 السفح اه وهو واضح (قوله ألا أيها الخ) تناسه بصح و الاصباح منك
 بأمثل ~~و~~ أى ليس الاصباح أمثل منك لاني أقاسى فيه أيضا الهوم وهذا
 قاله بعد تنهيم والاول في حال غفلته (قوله فهو قد وجب) قال الغزى وهو تنهيم
 الهدية الاستعانة عنه بقوله والتم اه وقال سم قد يقال الامر بجلالة البناء
 لا يستوجب وجوبه فسم يؤمر بجلالة الجائر وحينئذ قوله فهو قد وجب
 ليمان وجوبه ودفع توهم جوازه فقط (قوله نوعى الاصوات) أى ما خوطب به
 ما لا يعقل وما أجدى حكاية (قوله في أول الكتاب) أى في قوله وكنياية
 عن الفعل الخ قال سم قد يقال لم يصريح بها في أول الكتاب غاية الامر
 انه أدخلها في قوله وكنياية عن الفعل الخ فيجوز أن يريد ههنا الدفع توهم
 عدم ارادتها هناك (قوله فهى أحق بالبناء من أسماء الافعال) أى لان
 علة بناء أسماء الافعال مشابهتها للحروف العاملة فى أنها عاملة غير معمولة
 فوجه الشبهة فى أسماء الاصوات وهو كونها العاملة ولا معمولة نادى فى غير نوع
 الحرف ادلا بوجوده فى غير نوعه الا فى أسماء الاصوات فيكون الحرف أخص

وهو احتراز من نحو قوله
 * يادارية بالعليا فالسند *
 وقوله * ألا أيها الليل الطويل
 الانجلى * اه (والزم بنا
 النوعين فهو قد وجب) يحتمل
 ان يريد بالنوعين أسماء
 الأفعال والاصوات وهو
 ما صرح به فى شرح الكافية
 ويحتمل أن يريد نوعى
 الاصوات وهو أولى لانه قد
 تقدم الكلام على أسماء
 الأفعال فى أول الكتاب وعلة
 بناء الاصوات مشابهتها
 الحروف الممهلة فى أنها
 لا عاملة ولا معمولة فهى أحق
 بالبناء من أسماء الافعال
 * تنبيه * هذه الاصوات
 لا ضمير فيها بخلاف أسماء
 الافعال فهى من قبيل
 المفردات وأسماء الافعال
 من قبيل المصكبات

به فتكون مشابهة أسماء الأصوات للعروف في ذلك الوجه أقوى بخلاف وجه
 الشبه في أسماء الأفعال وهو كونها عاملة غير معلولة قائمه بوجوده في الأنواع
 الثلاثة الاسم والفعل والحرف فلا يقرى وجوده في الحرف قوة وجود وجه
 الشبه في أسماء الأصوات فتكون مشابهة أسماء الأفعال للعروف دون
 مشابهة أسماء الأصوات له هكذا ينبغي تقرير وجه الأولوية (قوله قد
 يعرب بعض الأصوات) أي وجوباً ضكماً في الذمامية وقوله لوقوعه
 موقع ممكن أي بأن تخرج من معانيها الأصلية وتعمل في معنى
 ذلك الممكن الذي وقعت موقعه فإن خاف بق في البيت غير
 مستعمل في معناه الأصلي لأنه لم يحل به صوت الجماع بل استعمل في معنى
 اسم ممكن وهو الفرج وترك الشارح ذكر جواز أعراهم أو سائرهم فيها
 إذا أريد لفظها كما في قوله وأي جواد لا يقال له هلا (قوله ذاتي) بكسر الهمزة
 يعني شعر رأسي (قوله تداعي) أي الأبل باسم الشيب أي يسمى اسم هو
 الشيب أي بالصوت المهدود أي دعاء به ضمن بعضاً بذلك الصوت فالشيب هنا
 مستعمل في نفس الصوت لا يحكى به الصوت وقوله في مثل أي حوص ماء
 مثل أي متكسر وقوله من بصرة وسلام بكسر السين المهملة هما نوعان من
 الحجارة قاله شيخنا السيد وعبارة القاموس في باب الراء البصرة باده معروف
 إلى أن قال وحجارة رخوة فيها يابض وفي باب الميم السلة كفرجة الحجارة
 والجمع ككتاب (قوله لا ينعش الطرف) بالشيب المجعلة أي لا يرفعه قال
 في القاموس نعش الله كنعنه رفعه كأنعش ونعشه اه ومنه يسمى النعش
 نعشاً لارتفاعه وما على نعش واقعة على أم الظبي وقوله يخوته بضم الخاء
 وفتح الحاء المجعلة وكسر الواو المشددة آخره نون أي يتهدهده قال في القاموس
 يخوته تعهده كنعته اه وقوله داع يدل من مأو عطف بيان أو خبر لمخزون
 والمبغوم بالوحدة فالعين المجعلة من البع ثم وهو عدم الانصاح والمعنى
 لا يرفع طرف الظبي إلى السماء أمه التي تعهده تقول عنه تعهدها له ماء

﴿نونا التوكيد﴾

(قوله للفعل) تدهم للاختصاص سم (قوله برونين) أي بكل منهما اه أي
 على اتفراده (قوله ضرورة) أي وسله اشبه الوصف بالفعل (قوله

خاتمة قد يعرب بعض
 الأصوات لوقوعه موقع ممكن
 كقوله

قد اقبلت عزة من هراها
 ملصقة المرح بخاق باقها

أي بفرحها وقوله * ادلني
 مثل جناح فاقه أي خراب

ومنه قول دي الرمة
 نداعين باسم الشيب في مثل

جوانبه من بصرة وسلام
 وقوله أيضاً

لا ينعش الطرف إلا ما يحقونه
 داع ياديه باسم الماء مبغوم

فالشيب صوت شرب الأبل
 والماء صوت الظبية كما مر

اه والله اعلم

﴿نونا التوكيد﴾

(للفعل) توكيد برونين هما

استقبلة والخفية (كنوني

أذهب وأصلهما) وقد اجتمعا

في قوله تعالى لبسجن وليكونا

وقد تقدم أول الكتاب أن

قوله * أفاثلن احضروا

الشه وداحضروا * تنبيه *
 ذهب البصريون إلى أن

كلامهما اصل

انخفاف بعض أحكامهما) كبدال الخفيفة ألقاها وقفا في نحو وإيكونا
 وحذفها في نحو ولاتين الفقير وهما متنعان في الثقل وكقوع الشديدة
 بعد الألف وهما متنع في الخفيفة وعروض التعليل بأن الفرع قد يختص
 بأحكام ليست في الأصل كما في أن المقتوحة فأن فرع الممسورة ولها
 أحكام تخصها تصريحا مع زيادة وحذف (قوله فرع الثقيلة) لاختصاصها
 منها ولأن التأكيد في الثقيلة أبلغ سم (قوله وقيل بالعكس) يؤيده أن الخفيفة
 بسيطة والثقل مركبة فالخفيفة أحق بالاسالة والثقل أحق بالفرعية
 (قوله أشد من الخفيفة) أي من التوكيد بالخفيفة يؤيده أن زيادة البناء
 تدل على زيادة المعنى غالباً وقوله تعالى ليسجن وليكونا من الصاغرين فإن
 امرأه العزيز كانت أشد حرصاً على سجنه من كونه صاغراً لأنها كانت
 تتوقع به في بيتها فاقرب منه وترام كلما أرادت (قوله يؤكدان فعل) أي
 جوازاً كما سيأتي (قوله أي فعل الأمر) قال البعض تبعاً للشين في الأولى فعل
 الطلب يشمل الدعاء اه ويدفع بأن المراد فعل الأمر الاصطلاحى وهو
 يشمل فعل الدعاء مع أنه لو قال فعل الطلب لتشمل المضارع المقرون بلام
 الأمر مع أنه سيذكر المصنف ولا ينافى كون المراد بفعل الأمر ما ذكر
 قوله ومثله الدعاء لا يمكن حمله على الاستتخدام بأن يجعل الضمير عائداً على
 فعل الأمر لا بالمعنى الأهم المتقدم بل بالمعنى الخاص المقابل للدعاء أو على
 جعل الضمير عائداً على الضمير من زيد الأعلى فعل الأمر فتأمل (قوله مطلقاً)
 أي من غير شرط لأنه مستقبلي دائماً اه تصریح ويرشد إلى تفسير الإطلاق
 بذلك قوله بعد أي المضارع بالشرط الآتى فهو أحسن من قول البعض أي
 سواء كان على زنة أفعال أو غيرها كانه فعل وافتعل (قوله فأنزلنا) كينه
 علينا) تناسله وثبت الأقدام أن لا قيناً وهو من كلامه صلى الله عليه وسلم
 المواقى لوزن الرجز (قوله بالشرط الآتى) هو قوله آتياً إذا طلب الخ (قوله)
 ولا يؤكدها (المضارع) لأنهما يتخللان مدخولهما للاستقبال وذلك
 ينسب إلى المضارع اه تصریح (قوله مطلقاً) أي ولو كان ذلك الماضي بمعنى
 المستقبلي طرد الباب (قوله دامن) بكسر الكاف أن رحمت متيماً من
 قيمه الحب أي استعبده وذلكه وتناسله لولا أنه لم يلك الصوابه جاشياً أي ما دلاً

لاختلاف بعض أحكامهما
 وذهب الكوفيون إلى أن
 الخفيفة فرع الثقيلة وقيل
 بالعكس وذكر الخليل أن
 التوكيد بالثقيلة أشد من
 الخفيفة (يؤكدان فعل)
 أي فعل الأمر مطلقاً نحو
 اضربن زيدا ومثله الدعاء
 كقوله فأنزلنا سكينتنا علينا
 (ويفعل) أي المضارع
 بالشرط الآتى ذكره
 ولا يؤكدها كدان الماضي مطلقاً
 وما قوله
 دامن سعد لأن رحمت متيماً

والصبا بقرعة الشوق (قوله قصر و رقشادة) أي ليس للولدين انكسارها
 في شعرهم وكذا اذا تلقى الخ وال أو هم صنيعة خلاقه (قوله سهلها كونه
 بمعنى الاستقبال) لان الله وام انما يتحقق في الاستقبال اه سم وقال
 الدماسي سهلها ما فيه من معنى الطلب فعول عاملة الامر (قوله آتيا
 ذا الطلب الخ) عبارة التوضيح وأما المضارع لله حالات أي خمس احداها أن
 يكون تو كيد بهما واجبا وذلك اذا كان مستقبلا جوابا بالقسم
 غير مفعول من لامه بفاعل نحو وناقه لا كيدن أمتامكم ثم قال والثانية
 أن يكون قريبا من الواجب وذلك اذا كان شرط لان التوكيد بما نحو
 واما تخالفن ثم هل الثالثة أن يكون كثيرا وذلك اذا وقع بعد أداة طلب
 كقوله تعالى ولا تخبن الله غافلا ثم قال والرابعة ان يكون قليلا وذلك اذا وقع
 بعد لا التافية أو ما الرائدة التي لم يسبق بيان ثم قال والخامسة أن يكون
 أنزل ذلك بعد لم وبعد أداة جزاء غير أما اه قال شيخنا وينبغي أن تراد
 سادسة وهي امتناع التوكيد كالمضارع المنفي الواقع جواب القسم نحو وانه
 لا تفعل كذا والمضارع الحالي نحو وانه ليفعله زيد الآن وانما المضارع المفصول
 من لام القسم كما سبذ كره الشارح قال في انكسرت أو رد على التاظم نحو
 فوك لعل طس يرحل الله وقوله تعالى والطلقات يتر بعض ونحو ذلك مما
 أوع فيه الخبر وقع الطلب به يصدق عليه انه يفعل آتيا ذا الطلب ولا يجوز
 توكيد بلولة قال جعل المقترن ينهي أراسته وام الخ لكاه اولي اه ويحاي بانما
 لان لم ان الطلب فيما او رده بالفعل وحده كما هو قرص الكلام بل بالجملة
 لاسما من الجمل الخبرية المستعملة في الانشاء ونحن سلم ان الطلب فيه بالفعل
 وحده قال راد ذا طلب بأداة كلام الامر ولا التاهية والطلب فيما او رده
 ليس كذلك فاعرفه وذا الطلب حال من ضمير آتيا (قوله هلا تخن) اصله تخني فلما
 اكبد التون حذف نون الرفع تخفيفا فالتقى سا كذا الياء والنون فحذفت
 الياء ودى سلم وضع بالجار اه زكريا وغير مختلفة حال من الياء المحذوفة
 (قوله تربي) فيه الشاهد واسله قبل نون التوكيد تراين فقلت حركة الهمزة
 الى الراء ثم حذف الهمزة فصارتين فقلت الياء الفال قصر كاه او امتناع
 قبلها ثم حذف لالتقاء الساكنين فصارتين فلما اكبد التون حذف نون

فضرورة شاذة سهلها كونه
 بمعنى الاستقبال واقما
 يؤكدهما المضارع حال
 كونه (آتيا ذا الطلب) بأن
 يأتي امره وليقه من زيد
 أو ينجح ولا تخبن الله
 غافلا أو عرضا نحو ألا تملن
 هندا أو تخصبنا كقوله
 هلا تخن بوعده غير مختلفة
 كما هو ذلك في أيام ذي سلم
 أو تخنيا كقوله
 فليتلك يوم التقي تربي
 لكي تعالى أني امرؤ ملها ثم

أواس: منها ما كثر له * وهل يمنعني ارتيادى البلاد * من - حذر الموت أن يأتي * وقوله أن بعد كندة تمدد حق
 قبيلا * وقوله فأقبل على رهطى ورهطى لم يفتح * ٣١٧ مساعينا حتى نرى كيف نفعل *
 ارداء كثر له

لا يبعدن قومي الذين هم -
 سم العداة رآفة الج -
 النازلون بكل معترك
 والطيبون معاقد الارر

(أو) آتيا (شرطا اما تاليا)
 اما في موضع النصب مفعول
 به اما ما أي شرطا تابعا ان
 الشرطية المؤكدة بما نحو
 واما تخافتن فاما تذهبن
 فاما ترين واحدا من زمن الواقع
 شرطا بغير اما فان كيد

قليل كما يأتي (أو) آتيا
 (مشتق) جواب (قسم

مستقبلا) غير مفعول
 من لانه بفاصل نحو
 وتالله لا كيد أصنعكم
 وقوله

فمن يك لم يثربا بأعراض قومه
 فاني ورب الرافعات لأنثارا
 ولا يجوزون كيدهم ما كان
 منفيا نحو وتالله نعمتؤذرك
 يوسف اذا تقدر لا تقهوا وما
 وقوله

تالله لا يبعدن المرء مجتريا
 فعل الكرام ولو فاق الوري

نور الرفع لتوالي الامثال وكسرت الباء لتخلص من السا كنين ولم تحذف
 لعدم ما يدل عليها فلما اتى بياء المنكح لم تحذف نون لوقاية فصار ترين ويوم
 طرف لغو متعلق بترين (قوله واسفه اما) أي يجتمع ادواته اسمية
 كانت او حرفية خلافا لمن خصه الهزلة وهل اه دما مني ولذا عند الشارح
 الامثلة (قوله وهل يمنعني ارتيادى البلاد) أي طوافي مسا ومن حذر الموت
 تعليل لارتيادي وقوله ان يأتي من اتيانه متعلق بمنعني (قوله ان بعد
 كندة) يكسر المكاف وسكون النون اسم قبيلة وقبيلة لترقيم قبيلة للضرورة
 اه نصر برج وقارز كيا قبيلة أي جماعة ثلاثة كما كثر اه قال ارباب الحواشي
 وهو اولى لانه لا يلزم عليه ارتكاب ضرورة (قوله فأقبل الخ) الشاهد في
 نفسه علاج حيث أكد بالنون الخفية لوجود الاستفهام ثم أبدلها ألفا للوقوف
 ونبتقت مساعينا جواب الامر أي نفقتس من آثارنا أفاده زكريا (قوله
 لا يبعدن) أي لا يبعدن وتقدم الكلام على البيت في النعت (قوله اما
 في موضع النصب الخ) ويصح ان يكون اما بدلا من شرطا وشرطا مفعول
 تاليا والمعنى تاليا شرطا او شرطا على هـ ذاب عن أداة شرط وعلى ما ذكره
 الشارح بمعنى فعل شرط (قوله المؤكدة بما) أي الزائدة (قوله فاما ترين)
 تقدم نصر بيه لكن نون الرفع حذفته نالسا من وشذبت وتسا في قراءة من
 قرأ ترين بياء سا كندة بعد ما نون الرفع على حذف قوله لم يوفون بالجار كما في المغني
 وقوله فان تو كيد قليل) عـ بر في التوضيح بأقل كما مر (قوله فمن يك لم يثرب
 بأعراض قومه) أي لم ينصر لها وهو بـ وون المثناة وفتح الهـ هـزة
 والاعراض جمع عرض وهو ما يتسميه الانسان من ان يعاب فيه وأراد
 بالرافعات ابل السج التي تمز أطرافها في مشيها كأنها ترقص والشاهد
 في لاثار فانه أكد بالنون الخفية ثم أبدلها ألفا للوقوف أفاده زكريا (قوله
 أو كان حالا) منع البصريون الاقسام على فعل الحال فلا يجوزون والله
 لا فعل الآن كما ياتي في التبيين الثاني ويوقلون القراءة والبيتين بانها على
 اضمار مبتدا (قوله يمين لا بغض) مضارع من باب نصر وأما أبغض يبغض

حسبها فساد أو ضرورة أو كان حالا كقراء ابن كثير لا قسم بيوم القيامة وقوله * يمين لا بغض كل امرئ
 يزخرق قول ولا يفعل * وقوله * اني قد ضاقت عليكم بيوتكم * اعلم رب أن بيتي واسع

أو كن مفصلاً من الالام مثل وانهم لم اوتلتم لالى الله تحشرون ونحو ذلك طبعك ريلتقضى
 وتبين ان الاول التوكيد في هذا النوع واجب بالشروط المذكورة كقصر عليه في التسهيل وهو
 مذهب البصريين فلا بد ٢١٨ عندهم من الالام والون فان خلاصتها ان ترقيل حرف

بالضم قلعة رديثة ذكره شيخنا السيد وقوله يزحف قولاً اي يزي قولاً
 بالوعد ولا يفعل ما يعده (قوله أو كن مفصلاً من الالام) اي يجمعونه كتنال
 الاول أو يحرف تنفيساً كالتال الثاني أو يندخروا منه لغة ومزيد كما في سم
 (قوله التوكيد في هذا النوع) اي الواقع في جواب القسم واجب لانهم
 كرهوا أن يؤكدا الفعل بأمر منفصل وهو والقسم من غير أن يؤكده بما
 يتصل به وهو التون بعد صلاحيته له جاي (قوله قد قبل) وفي بعض النسخ
 قبله (قوله كان المعنى في القيام عنه) به أخذ الحفظة فقالوا اذا قال
 الشخص والله أسرم حنث بالصوم والذى يقتضيه ماء الايمان على العرف
 الحنث بعدم الصوم كما هو مذهب غيرهم (قوله وأجاز الكوفيون تعاقبهما)
 أي الالام والتون فيمكن في أحدهما (قوله غير ذي جدة) بكسر الجيم اي سعة
 في المال (قوله فامار بنى الخ) الية بكسر الهمزة شعر الرأس وأودى ذلك وهو
 يهذى بالياء فغنى أودى بها أهلها أو انما لم يقل أودى تعاقبها بالياء في تأسيس
 القافية وهو الالف الواقعة قبل حرف متحرك قبل حرف الروي ذكر يا (قوله
 كنية الرمل) يعني الشاة ضاحياً يعني ملاقياً الحز الشمس على رقة يعني مع
 رقة جلد قديم (قوله منع البصريون نحو والله ليفعل زيد الآن) اي من كل
 جواب قسم مضارع حال مثبت ويظهر لي أن منعهم ذلك من لوازم قولهم
 السابق لا يتمراء (وم والنون فان نحو التال المنكسر ولم يجمع فيه الالام
 والنون لثبوت النون لتمام لاقتضاها الاستقبال (قوله من قراءة ابن
 كثير لا قسم) ومن منع الاقسام على فعل الحال أو قل ذلك على اضمار مبتدأ
 أي لا تأقسم اه ذكر يا قال الله ما بيني والهي يظهر مذهب الكوفيين اذ
 لا حاجة الى الاضمار مع كون الحال لا ينافي القسم كما اعترف به البصريون
 في الجملة الاسمية اه وفيه ان علة منع البصريين ليست فيما يظهر من مادة
 القسم الحال حتى يرد عليهم انه لا ينافي الحال كما لو ايه في الجملة الاسمية

التي فاذا قلت والله يه ومزيد
 كن المعنى في القيام عنه
 وأجاز الكوفيون تعاقبهما
 وقد ورد في الشعر وحكي
 سيويه والله لا ضربه واما
 التوكيد بعد الطلب فليس
 بواجب اتفاقاً واختلافاً فيه
 هذا مذهب سيويه انه ليس
 بلازم ولكنه أحسن وأهدى
 لا يتبع في القرآن الا كذلك
 واليه ذهب الفارسي وأكثر
 التأخرين وهو الصحيح وقد ذكر
 في الشعر مجبوه غير مؤكدم
 ذلك قوله
 يا صاح المجدني غير ذي جدة
 بما التخلي عن الحلال من شئ
 وقوله
 فامار بنى ولي لمة
 واما حوادث أودى بها
 وقوله
 فامار بنى كنية الرمل ضاحياً
 على رقة أحف ولا أتعلم
 ودوب المسرد والزجاج الى
 لزوم التون بعد اموز عما أن

حذفها ضرورة السابق منع البصريون نحو والله ليفعل زيد الآن استغناء
 عنه بالجملة الاسمية المدفوعة بالتوكيد كقولك والله ان زيد يفعل الآن وأجاز الكوفيون ويشهد لهم
 متقدم من قراءة ابن كثير لا قسم واليتيها (وقل التوكيد بعد ما) الزائدة

ما تبلغن وحيماء
آلتك وتنتي ما تفعدن آتعد
وقوله

اذا مات منهم ميت سرق ابنه
ومن هضة ما ينبتن شكرها
وقوله

قليل لابه ما يحمد ذلك وارث
* تنبيهان * الاول مراد
الناظم ان التوكيد بعد ما
المد كورة قليل بالنسبة الى
ما تقدم لاقيل مطاوعا فانه
كثير كما صرح به في غير هذا
المسكوب بل ظاهر كلامه

المراد وانما كان كثيرا
من قبل ان ما لا لا زمت هذه
المواضع اشبهت عندهم لام
القسم فعاملوا الفعل بعدها
معاملته بعد اللام نص على
ذلك سيديويه كما حكاه في شرح
الكافية * الثاني كلامه

يشمل ما الواقعة بعد رب
وصرح في الكافية بأن
التوكيد بعد ما شاذ وعمل
ذلك بأن الفعل بعدها ماضى
الجزى ونص بعضهم على ان
الحاق النون بعدها ضرورة
وظاهر كلامه في التسهيل انه
لا يختص بالضرورة وهو

بل انه لابد عندهم من اجتماع اللام والنون والنون لا تأتي هنا لما فيها
الحال كما قدمناه فعل لم مافى كلام البعض (قوله التي لم تسبق بان) سواء
سبقت بأداة شرط أم لا كما مثل (قوله بعين ما ريك) وقوله لمن يخفى أمرا
أنت به بصير تصریح (قوله ويجهد ما تبلغن) وقوله لمن حملته فعلا فأباه اى
لا بد لك من فعله مع مشقة تصریح (قوله اذا مات الخ) المعنى اذا مات منهم
شخص سرق ابنه صفاته فصارت مثله وقوله ومن هضة الخ قال الشارح
في شرحه على التوضيح العضة بالناء واحدة العضاء بالها وهو كل شجر عظيم
له شوك والناء عوض من الهاء الاصالية كما في شفة والشكر ما ينبت حول
الشجرة من أصلها قاله الجوهري اه (قوله قليل لابه) اى حمد اقليل لا وضع غيره
للمال في بيت قبله اه زكريا (قوله لاقيل مطاوعا) اى بالنسبة لما تقدم
وفي نفسه (قوله بل ظاهر كلامه المراده) لكن في التصريح انه لا يقاس
على المواضع التي تتبع فيها زيادة ما وانه لا يحدف منها ما (قوله لما لا زمت هذه
المواضع) يعنى بعد عين ووجه وحيث ومتى وعضة وقليل لا في التراكييب
المتقدمة وما أشبهها أو عندى في الزوم بالنسبة الى متى نظرا لقطع يجوزتى
تقعدا قعدا فاعمل وانما زيدت ما بعد النكرة لتوكيد الابهام كما قال شيخنا
وقول البعض لزوال الابهام سبق فلم (قوله اشبهت) اى في الزوم وأما قول
شيخنا: اى في التوكيد فغير علمه ان المشابهة في التوكيد لا تتوقف على
الزوم لترتب التوكيد جمعا على مجزئ وحصولها (قوله معاملته بعد اللام)
اى في مطاوعا توكيده فلا يرد أن توكيده بعد اللام واجب عند البصريين
وبعد ما هذه قليل (قوله ماضى المعنى) اى فلا يناسبه التوكيد بالنون
المقتضية للاستقبال والمراد ماضى المعنى غايه فلا يرد ر مجايد الذين كفروا
لو كانوا مسلمين (قوله وظاهر كلامه في التسهيل الخ) يصح تشبيهه على انه
قليل وعلى انه شاذ (قوله ر بما أوفيت الخ) اى نزلت والعلم الجبل وفى
معنى على والشاهد في ترفعه وفاعله شمالات جمع شمالي ريج من ناحية
القطب زكريا (قوله اى قول التوكيد بعد لم) الفعلة بالنسبة الى التوكيد
بعد لم يعنى الدور كما في ابن الناظم وغيره (قوله يحسبه) اى الجبل الذى

ما يشعربه كلام سيديويه طاه حتى ر بما أوفيت ذلك ومنه قوله ر بما أوفيت في علم ر ترفعن ثوبى شمالات *
اه (ولم) اى قول التوكيد بعد لم كقوله * يحسبه الجاهل ما لم يعلم * شيخنا على كسبه معهما

تسببه ثم يرويه الى انه ضرورة لا راد له بل بعد ما مضى المعنى كذا وقع بعد رجاءه الى شرح الكنية
وهو بعد رجاء آخر (وبعداً) ٣٤٠ أى وتل التوكيد بعد لا انماية قل في شرح الكنية

عنه الحسب وحفه الثبات والشاهد في ما يعلم اذ عيسى وهذا ما تقدم
السيوطي في شرح شواهد المعنى عن الاصل ثم قل في ابرهشام المعنى
ليس كذلك وانما شبه النبي في المعنى اي لما عليه من الرعدة حتى امتلاً
بشعهم فوق كسي وما قبله من الايات يدل على ذلك اه (قوله كذا وقع
بعد رجاء) اي في امة ماضى المعنى (قوله وهو بعد رجاء أحسن) قل شيئاً
ونعه اسعس لعله لان لم تغلب المضارع على الماضي أيد بالحق رجاءها
قد سجل على المستقبل كذا في رجاءه الذي كمر والو كذا ما لم يجر
ويجمل أن الاحدية لو حود ما الرائد التي توكيد بعد ما كثيرا في غير
رجاء (قوله وبعداً) لم ينجح تفقيدها ما له في لا مقدم من قوله فاطلب
اطراد التوكيد بعد لا انماية صحت (قوله وليس يصح) لعل وجهه ان
الجملة صفة فتنة والجملة الاثائية لا تقع صفة اه سم اي والاصل عدم
التأويلات الآتية من طرف من جعل لا ماهية (قوله فلا الحارة المنيا)
أى القرية لها الى حمرة محبوسه وتليها خيرة الجارة ان ألفت لا وخر
لا ان أهل عمل ليس من لحيته الخاء اذالته وفيها معنى غم والضمير مارة
وتقدير عمر البيت ولا الصب محمول عم ان أتاح اي رل وجزء بالجم والراي
قوله شيئاً وقوله وخر لا ان أعملت عمل ليس اي بناء على القول بجوار
عملها في المعرفة والذي في المعنى ما بالباء بدل اللام وعليه الباء طرفية
والضمير المحرور ساء اذ الى أرض المحيرة وكذا الضمير في فيها وفيها حال
من الصب صرح بذلك الداميني (قوله ما اختاره الناطم) اي من
حوار التوكيد بعد لا انماية على قلة (قوله على المنع) اي منع التوكيد
ما تنوع بعد لا انماية الى الضرورة (قوله بقول محذوف هو صفة فتنة)
والقدير واخر افتنة مولاها لا تصيب الخ اي وفي لا تصيب الخ تحويل
الهي الآتية ساء في الوجه الثاني ويحتمل عسدي ثريل العتة مودة
العاقل الذي يهسى ولا تحويل (قوله فأخرج النهى عن استناده لفتنة)
يعنى ان النهى وان كبا اعتبار القصد الاصل على عن تعرض المحاطين

وقد توكيد بأحدى التوبيخ
المضارع المنى لا تشبها
ما هي كمره تعالى وانقروا
فتنه لا تصيب الذين طلوا
منكم خاصة وقد فرغتم آراءه
هذان في وليس يصح ومنه
قول الشاعر
ولا احارة لم ساء النخيلها
ولا احد مابها انما محمول
الا ان توكيد صبي احسن
في اتصاله ملاه و بذلك اشبه
ما هي كمره تعالى لا يغمكم
اشيطان بخلاف قول
الشاعر فاه غير متصل ملا
فمنه شبه ما هي ومع ذلك فقد
سوء لا توكيده وان كنت
متفصلة فتوكيد تصيب لا اتصاله
احق واولى هذا كلامه
بحروقه تشبها في الاول
ما اختاره الناطم هو احارة
ابن حى والحمه وور على للع
واهم في الآية تأويلات ثقيل
لا ماهية والجمال محكية بقول
محذوف هو صفة فتنة فتكون
نظير ما زائد على رايه

المشبه ط * وقيل لا انماية وتم الكلام عند قوله فتنة ثم ابتدأ في الطاء من التعرض
لظلم معيهم الفتنة خاصة فخرج الهي عن استناده لفتنة في ونهى محمول

لأنهم فتصيبهم الفتنة خاصة والاصل لا تعرضوا للظلم فتصيبكم الفتنة خاصة
 أو من حوّل في العبارة عن ايقاعه على هذا التعرّض الى ايقاعه على
 الاصابة المسببة عنه وأوقع الذين ظلموا موقع ضمير خطاب جماعة الذكور
 تنبيههم على انهم ان تعرضوا كانوا الظالمين فقول السارح أخرج اى حوّل
 وقوله عن اسناده اى ايقاعه وصلته بخذوفة اى اسناده لا تعرض للظلم وقوله
 للفتنة متعلق باخرج واللام بمعنى الى مع حذف اى الى اسناده لا اصابة
 الفتنة اى تنزيلا للسبب منزلة السبب وعلى هذا فالاصابة خاصة بالمتعرضين
 لان مفعول الاصابة هو فاعل التعرّض بخلاف الوجه الاول ومن في منكم
 على هذا لبيان الجنس لا للتبعيض لثلاث تقسم المتعرضون للظلم الى ظالم
 وغير ظالم وليس كذلك بخلاف الوجه الاول فمن عليه للتبعيض (قوله كما
 قالوا لا آرينك) هو غنى محوّل عن اسناده للمخاطب الى اسناده للمتكلم
 والاصل لا تأت فحوّل النسي عن الاتيان الذى هو سبب رؤيته الى المسبب
 الذى هو الرؤية سم (قوله هو على معنى الدعاء) اى فلا دعائية لنافية
 وحينئذ فهى انشائية فلا تكون صفة فتنة فلا بد من تقدير اقول أو الوقت
 على فتنة ولا يخفى انه يلزم على هذا الوجه ان يكون الدعاء على الظالمين وغيرهم
 وأنه انما يأتى اذا كان هذا الكلام مفعولا على لسان بعض الناس وفى ذلك
 ما يخفى فهذا الوجه عندى شديد الضعف فتأمل (قوله وقيل جواب قسم ولا
 نافية) قال البعض كان العواص عدم ذكر هذا فى التأويلات المذكورة
 لانها على مذهب الجمهور المانع جواز التوكيد بعد النافية اه وقد
 يدفع بحمل انكارهم محجىء التوكيد بعد النفي بلا على النفي الذى ليس
 جواب قسم بدليل قولهم هنا بسماعه فى النفي الذى هو جواب قسم (قوله تشبها
 بالموجب) أى بالجواب الموجب أى فى التوكيد مع كونه سماعيا (قوله جواب
 الامر) يعنى اتقوا ومن ذكر هذا الوجه الزمخشري وهو فاسد لان المعنى
 حينئذ ان تتقوها لا تصيب الظالم خاصة وقوله ان الله لا يدين اصابتكم
 لا تصيب الظالم خاصة مردود لالشرط انما يقدر من جنس الامر لامن
 جنس الجواب ألا ترى انك تقدر فى انك اكره ان تأتى اكره ان تأتى اكره ان
 واجاب التميز انى بانه على رأى من يقدر ما يناسب الكلام ولا ياتزم كون

كما قالوا لا آرينك ههنا
 وهذا تخريج الزجاج
 والمرد والفسراء وقال
 الاخفش الصغير لا تصيب
 هو على معنى الدعاء وقيل
 جواب قسم والجملة موجبة
 والاصل لتصيبين كقراءة
 ابن مسعود وغيره ثم اشبت
 اللام وهو ضعيف لان
 الاشباع باب الشعر وقيل
 جواب قسم ولانافية ودخلت
 النون تشبيها بالموجب كما
 دخلت فى قوله تالله لا يحمدن
 المرء مجتنباً فعل الكرام
 وقال الفراء الجملة جواب
 الامر نحو قولك انزل عن
 الدابة لا تطرحنك ولا نافية
 ومن منع النون بعد لا النافية
 منع انزل عن الدابة
 لا تطرحنك الثانى اذا
 قلنا بما رآه الناظم فهل
 يطرد التوكيد بعد لا كلامه
 يشعر بالاطراد

مطلقة لكن نص غيره على انه بعد الفصلة ضرورة (غير انما شرطوا بالجزء) أي وقد بعد غير انما
الشرطية من طوالب الجزاء ٣٤٣ وذلك بشمل ان المجردة عن ما غيرها وشمل الشرط

المقتدر من جنس الامر ولا موافق له نقيا واثباتا فيصع في الآية تقدير ان
تتقوا وتقدروا أصابكم كذا في التثنية (قوله مطلقا) أي سواء كانت
لا مقصولة من المضارع بفصل كأي قوله فلا الجارة الذية البيت المتقدم
أو موصولة به (قوله على انه بعد الفصلة وتضرورة) التي في المعنى انه بعد
الفصلة والموصولة مما عني (قوله وذلك يشمل الخ) أي قبولنا وقد بعد غير
أما الشرطية لكن محط شمول ان وغيرها قوله غيرا أما محط شمول الشرط
والجزاء قوله بعد غير (قوله وغيرها) بالنصب عطف على ان (قوله والجزاء)
أي جزاء غيرا من طوالب الجزاء لعدم شمول كلام المصنف جزاءا
ويمكن ان يعم في الجزاء بناء على ان جزاءا أما داخل في كلام المصنف فيه
الموافقة الأولى ما عرفت (قوله من يتقن) بالبناء لا معه ولأي يوجد يقال
تقنه من باب فهم أي وجدته والآيب اراجع وتوهم البعض ان يتقن
منى للفاعل بمعنى يوجد يقال يتقن مضارع تهف من باب علم يعلم أي
يوجدت اه وهو خطأ واضح ثم رأيت في نسخة صحيحة من المعنى ونسخة
صحيحة من ابن الناطم تقن بناء الخطاب مبنيا للفاعل فيكون بمعنى يجد
وهو واضح (قوله فهما نشأ الخ) منه متعلق بتعظيمكم وفزاره على نشأ
(قوله حديثا) أي حدث حديثا أي قل ذلك جهارا ما مسلم (قوله وحوار
الشرط) معطوف على غير وقوله مطلقا أي سواء كان جوابا أم لا وجواب
غيرها (قوله الثاني جاء) أي ضرورة الشعر كما قاله المراد مع كونه في غاية
الندرة كما قال الشارح هو خاص بالضرورة (قوله في غير ما ذكر) أي
غير المواضع السبعة (قوله ليت شعري) أي على أي ليتني أعلم والضمير
في قريبها الصيغة الاحمال (قوله وأشد من هذا) أي كيد أفعال في التعجب أي
لأنه ماض معني (قوله ومبتدل من بعد عضي صريحة) قل الشئ عضي
معرفة لا متون ولا تخالها أل وهي مأثمة من الأبل وصريحة تصغير صريحة
بالكسر وهي القطعة من الأبل نحو الثلاثين واحرا يجمع اه مهلة فراء

والجزاء فمن تو كيد الشرط
بعد غيرا بقوله من يتقن
منهم فليس آيب ومن تو كيد
الجزاء قوله
فهما نشأ منه فزاره تعظيمكم
وهما نشأ منه فزاره تنعنا
وقوله
بتم ثبات الجزاء في الوعى
حديثا متى ما يأتك الخبر يفعلا
تسبها في الأول مقضى
كلامه ان ذلك حائر في الاختيار
وبه صرح في التسهيل فقال
وقد تنقح جواب الشرط
اختيارا وذهب غيره الى
أن دخوله في غير شرط اما
جواب الشرط مطلقا
ضرورة الثاني ما عرفت
المضارع في غير ما ذكر وهو
في غاية الندرة ولذلك لم
يتعرض له ومنه قوله
ليت شعري وأشعرن اذا ما
قربوها من سورة ودعيت
واشد من هذا تو كيد أفعال
في التعجب كقوله ومبتدل
من بعد عضي صريحة فأحرمه

من طول فقر واحرا (أول الشارح) ومبتدل من بعد عضي بالعين المهملة
وبعد الصاد موحدة قد المخط على شهرته بين أهل العلم لم يوجد في القاموس وإنما الذي فيه في فصل
العين المجمة من باب المعتل غصيا كسلى مأثمة من الأبل اه قوله نصير

وهذا من تشبيه لفظ باللفظ وان اختلفا معني واشد من هذا قوله * أقالهن أحضر والشهوداير
(وآخر الماؤ كد افتح) لما عرفت أول العتبات أنه تركب ٣ - ٣ معها تركيب خمسة عشر

ولا فرق بين أن يكون صحيحا
(كأبرزا) إذا سله إبرزن
بالتون الخفيفة فأبدلت
ألفا في الوقف كما سيأتي
واضرب أو معتلا شذوا خشين
وارمين واغزوت امرا كما مثل
أو مضارعا شذوهل تبرزن
وهل ترمين هده لغة جميع
العرب سوى فزارة فاهما
تتخذ آخر الفعل إذا كان
ياء تلي كسرة شذوهل ترمين
فتقول هل ترمين يازيد ومنه
قوله

وله تداسن بعدي الهم والجزعا
هذا إذا كان الفعل مسندا
لغير الألف والواو والياء
فإن كان مسندا اليهن في حكمه
ما أسار اليه بقوله (واشكاه
قبل مستمرين بما * جاسر)
أي بما جاسر ذلك المضمهر
(من شذوهل قد علما) فيجاءن
الألف الفتح والواو والضم
والياء والكسر (والمضمهر)
المسند اليه الفعل (احذفنه)

فتسمية (قوله من تشبيه لفظ) وهو الفعل في التعجب بلفظ وهو الفعل في الاسم
سم (قوله وآخر الماؤ كد افتح) بيان لقاعدة وقوله واشكاه الى آخر البيت
استثناء منها (قوله فانما تتخذ آخر الفعل الخ) الظاهر أن الفعل على هذه
ال لغة مبني على فتحة الياء المحذوفة (قوله هذا) أي ما ذكر من فتح آخر الماؤ كد
(قوله واشكاه) أي حركة آخر الماؤ كد حالة كونه هذا الآخر قبل مضمهر
إبر بفتح اللام مخفف إبر هذا هو المسموع والظاهر وان جاز كسرها على أنه
من التعت بالمصدر وقوله من شذوهل بيان لما قول الشيخ خالدة معاق
يجاءن غير ظاهر (قوله المسند اليه) قيد به نظر الى المتبادر من لفظ المضمهر
والا فيصح أن يراد بالمضمهر ما يعي الحرف المجعول علامة للتثنية والجمع مجازا
على لغة كأوفي البراغيث شذوهل يضربن الزيدون بضم الباء (قوله احذفنه)
لا أجل التقاء الساكنين) أي لا يه ليس على حده الجائز أن شرطه أن يكون
الساكنان في كلمة وهذا ليس كذلك بل النون كالسكامة انقصه كذا قال
سم والصح الذي درج عليه الشارح فيما يأتي عدم اشتراط كونهما في كلمة
بدليل شذوهل تتجافوني وعله الحذف عند من لا يشترط ذلك استثناء قال السكامة
واستطالها الواو أتقى المضمهر (فان قلت) المقتضى للحذف على كلا القرائن موجود
في اضربان فلم لم تحذف الألف قلت) مانع وهو الاتباع بالمفرد لو حذف
الألف والمانع يغيب على المقتضى (فان قلت) كسر النون يدفع اللبس قلت)
المقتضى لكسر النون مشابهة النون التثنية في الوقوع آخر ابعث الألف
فأذا ذهب الألف ذهب مقتضى الكسر (فان قلت) كان ينبغي حينئذ
حذف الألف في اضربان لعدم الاتباع قلت) لو حذف لزال الغرض
الذي أتى به لأجله وهو الاتصال بين الامثال وما قدمناه من الخلاف في كون
التقاء الساكنين فيما مر على حده أولا انما هو مع النون الثقيلة امام
الثقيلة فالتقاء الساكنين على غير حده اتفاقا لعدم ادغام الساكن الثاني
(قوله لكثرة الامثال) أي الزوائد فلا يريد شذوهل انشودة جتن ريتين كما قدمناه

لا أجل التقاء الساكنين بمقتضى حكمه دالة عليهم (الا االف) ابقها الخفتها تقول يا قوم هل تضربن
بضم الباء وياء هل تضربن يكسرها فاصل يا قوم هل تضربن هل تضربون فذفتون الرفع لكثرة الامثال
فصار تضربون فذفت الواو لا لتقاء الساكنين وأصل يا هل تضربن هل تضربين فعل به ما ذكر

وقول يابزون هل تضر بان فاصل تضر بان تضر بان خذفت نون الرفع لان كرو لم تحذف الالف لانها اول لا
يتسرع على الواو ولم تحرك ٣٢٤ لانها لا تحب الحركة وكسرت نون التوكيد مع الالف

أول السكك ثم لا كره لا يثنى مع الضمة مع اتون الرفع تحذف معها أيضا
فيما ذكر الا ان يقال حذف مع الضمة حلا على حذفها مع الضمة طرعا
اذا سم وهذا تعليل الحذف بالتخفيف أيضا كلام زكريا (قوله هذا
كلمة) اي مد كرسن شكل الآخر بالجماس وحذف المتعذر الالف (قوله
هل تعززون هل ترمسون) أصل الاولة في التوكيد بالتون تغززون استقلت
الضمة على الواو الاولى حذف الضمة ثم الواو لالتقاء الساكنين ثم أ كد
بالتون خذفت نون الرفع لتوالي الامثال ثم الواو لالتقاء الساكنين مع كون
الضمة قبلها ادليا عليها وأصل الثاني قبل التوكيد بالتون ترمسون استقلت
الضمة على الياء فنقلت الى ما قبلها ثم حذف الياء لالتقاء الساكنين
ثم أ كد بالتون الى آخر ما تسم وان شئت قلت استقلت الضمة على الياء
حذف الضمة ثم الياء لالتقاء الساكنين ثم قلبت كسرة الميم فتحه لتناسب
الواو ثم أ كد بالتون الى آخر ما تقدم (قوله ويأمنه هل تعززون هل ترمسون
مكسره) أصل الاولة تغززون استقلت الكسرة على الواو فنقلت الى
ما قبلها ثم حذف الواو لالتقاء الساكنين ثم أ كد بالتون خذفت نون الرفع
لتوالي الامثال ثم الياء لالتقاء الساكنين وان شئت قلت استقلت
الكسرة على الواو وحذف الكسرة ثم الواو لالتقاء الساكنين ثم قلبت ضمة
الراي كسرة لتناسب الياء ثم أ كد بالتون الى آخر ما تقدم وأصل الثاني
ترمين استقلت الكسرة على الياء حذف الكسرة ثم الياء لالتقاء
الساكنين ثم أ كد بالتون الى آخر ما تقدم (قوله ليس هذا) اي المعتل
بالواو والياء (قوله لا حذف آخره) أي اذ ارفع الواو والياء (قوله انما
هو لا سنده الى الواو والياء) بدليل أنه لم يستدل الياء ثابت الآخر فتوحا
بحول تغززون يارب يدر هل ترمين يا عمرو (قوله وان كد بالالف) ادع فلا
بالالف (قوله في آخر العمل) فيه طرفة التي في نفسه لان الآخر هو الالف
ويدفع بان المراد بالآخر ما قبل الاوول وحيدته كون الطرفة من طرفة
الجزء في الكل (قوله منه) حال من الصمير في اجعله (قوله حال من الفعل)

دون التثنية في زمانها
آخر ما حذف هذا كذا اذا
كان الفعل صحيحا وان كان
معتلا نظرت ان كان الواو
والياء وكما لا يصح تقول يا قوم
هل تعززون هل ترمسون يضم
مقبل النون ويأمنه هل
تعززون هل ترمسون بكسره
فتحذف مع نون الرفع الواو
والياء وتقول هل تغززون
وترمين فتبقى الالف وان
قلت ليس هذا كذا لا يصح لانه
حذف آخره وجعل الحركة
الجماسه على مقبل الآخر
جلاو الصحيح فنت حذف
آخره ايمادولا سنده الى
الواو والياء لا لتوكيده فهو
مساو له في اعيان النانثي
عن التوكيد ولهذا لم يتعرض
له التامم وان كان بالالف
فليس كالحجج فيما ذكر بل
حكم آخر اشار اليه بقوله
(وان يكن في آخر الفعل
الف فاحذفه أي الالف
(منه) أي من العمل (رافعا)
حال من الفعل أي حال كون

الفعل رافعا (غير الياء والواو) أي بان رفع الالف أو النون أو ضمير امتر أو اسما
ظاهرا (ياء) منعول ثاب لا جعل أي اجعل الالف حينئذ

نحوه ل تخشيان وترضيان يازيدان وهل تخشيان وترضيان
زيدوا امر في ذلك كالمضارع (كاسعين سمياً) يازيدوكدا ببقية الامة * تنبيه * انما وجب جعل الالف ياء لان
كلامه في الفعل المؤكد بالثبوت وهو المضارع والامر ولا نسكون ٣٢٥ الالف فيها الامة لثبوت عن ياء

غير مبدلة كي سمى أو مبدلة
من ياء والياء مقلبة عن واو
كبرضي لانها من الرضوان
(واحد ف) أي الالف (من
رافع هاتين) أي الياء
والواو وتبقى الفتحة قبلهما
دليلاً عليه (وفي * واو ياشكل

مجانس في) أي تتبع يعني
أن الواو بعد حذف الالف
تضم والياء تنكسر وانما
احتجج الى نحو ريكه ما ولم
يحذف لان قبله ما حركة غير
مجانسة أعني فتحة الالف
المحذوفة فلوحذف ما يليق ما يدل
عليهما (نحو اخشيان ياهند)
وهل ترضيان ياهند (بالكسر

ويا قوم اخشون) وهل ترضون
(واضهم) الواو (وقس) على
ذلك (مسقياً) * تنبيه *
* الاول اجاز الكوفيون
حذف الياء المفتوح
ما قبلها نحو اخشيان ياهند
فتقول اخشون وحكي القراء

أي من صير الفعل أي من الضمير الراجع الى الفعل (قوله نحو هل تخشيان)
نشر على ترتيب الالف ومثل بفعليها إشارة الى انه لا فرق بين كون الالف
مقلبة عن ياء كيشي أو واو كبرضي لانه من الرضوان (قوله والامر في ذلك
كالمضارع) أي في التثنية المذكور أي في غالبه والالف لا يرفع الظاهر
بشأن المضارع (قوله عن ياء غير مبدلة) أي عن ياء أصلية ليست مبدلة
عن شيء (قوله لانه من الرضوان) فأصل يرضي رضوقليت الواو ياء ليجاوزتها
منظرة ثلاثة أحرف ثم الياء ألفاً التكرار وانفتاح ما قبلها هذا ما يفيد
كلام الشارح ولعلهم لم يلقوا الواو من أول الامر ألفاً ليكون في المضارع
ما في الماضي من قلب الواو ياء فان أصل يرضي رضوقليت الواو ياء لتطرقها
بعد كسرة فاعرف ذلك (قوله واحد ف أي الالف) انما لم يقاب ياء كما تقدم
لانه لو قلب هنياء لاجتمع ياءان في نحو اخشيان ياهند اذ كان يقال اخشيان
بفتح الياء الاولى المقلبة عن الالف وكسر الثانية الفاعل وكذا في نحوه
ترضيان ياهند اذ كان يقال ترضيان وكل ذلك ثقيل ولا يلزم ذلك فيما تقدم
وجعل شيئاً وتبعه البعض الا لازم على قلب الالف ياء في نحوه هل ترضيان
ياعد اجتماع واو ياء اذ كان يقال ترضون وهو أيضاً ثقل وهذا هو معنى
عن كون الملزوم قلب الالف ياء والله الموفق (قوله دليلاً عليه) أي الالف
ودكره باعتبار أنه حرف مثلاً وافقة للنظم (قوله وفي واو ياء) من وضع
الظاهر موضع الضمير (قوله أعني فتحة الالف) فيه مسامحة والمراد فتحة
مقبل الالف (قوله أجاز الكوفيون حذف الياء الخ) وهل تبقى حركة
ما قبلها حين حذفها أو يكسر دلالة على الياء قال بعضهم وهذا الذي ينبغي
(قوله وحكم الالف والوار الذين هما علامة الخ) لم يدكر الياء لانها لا تكون
الضمير (قوله ولم تقع خفيفة الخ) هذا شروع فيما تفرده فيه الخفيفة عن
الثقيلة وهو أربعة * الأول ما ذكره في هذا البيت (قوله أي الواو)

أنها لغة طي * الثاني فرض المصنف الكلام على الضمير وحكم الالف والواو اللذين هما علامة أي بأن
أسند الفعل الى الظاهر على لغة أكلوني البراغيث كحكم الضمير وهذا واضح (ولم تقع) أي الثنون (خفيفة
بعد الالف) أي سواء كانت الالف اسمياً كان الفعل مسنداً اليها أو حرفياً كان الفعل مسنداً

والصريح يبيّن سدور
وسلطه بوس والكورين
لارعية التقاء الساكنين
على غير حذو (هــ)
تقع (شديده وكسرها)
لا لقاء الساكنين (ا ب)
لانه على حذو الاول حرف
لي والثاني مدغم واصل
ما ذهب اليه يوس والكورين
دراة بعضهم قد مر ام-م
تدبر ابا كها ابي حتى ويمكن
أن يكون من حذو اراء ابي
د كوا ولا تدهان سبيل
الذي لا علمون * تنهات *
اولد كرا الحظم أن من
أحر الحظية بعد الالف
يكسرها وحل على ذلك
انقراء تنب المد كورين
وطاهر كلامه بديه وبه صرح
الدارسي في الحجة أن يوس
في الثون ساكنة ونظرداث
بمراء مانع محياي * الثاني
حل بخور مان الحظية بعد
الالف اذا كان بعدها
مدغم فيه على مذهب
الاصريين بخوانه ان نهان
قل التبع أوجب ان اص

صريح في أن خفيمة الصب على الحال من فمه يرتفع ويصح رفعها على
الفاعلية والوجه أن جاريان في قوله شديدة أيضا (قوله وما باليه وبه
والصريين) هو وما عطف عليه راعا لعمد وقوع الحظية بعد الالف
باقسامها الثلاثة (قوله لان به التقاء الساكنين) أي بالطر إلى أصل
الحقيقة وهو السكون والاهـ أي أتى اتسأح وأر وقوعه بعد الالف يكسرها
نعم روي عن يوس إبقاء هاسا كنه والالتقاء على هراطاهر (قوله على غير
حذو) أي غير طرفة الجذر الساكن الثاني غير مدغم (قوله لا لبقاء
الساكنين) هل سم فيه بطر لا ان التقاء الساكنين متحقق مع الكسرو ولا
يريله اه وأحباب الاستعاضة به ليس المراد بالساكنين الالف واليون
كما هو مسمى الطر بل التوبيي يعني أن الثون المشددة ذات نوب أولاهما
ساكنة والثانية محركة ما كسرها تلتقي ساكتة مع الثون الأولى ويدل
على أن هذا مراد المشرح قوله معلا وقوع الشديدة بعد الالف لانه أي
التقاء الساكنين بين الالف واليون على حذو الخ أي لانه لو كان مراده
بالساكنين الالف والثون لما قص قوله لا لبقاء الساكنين قوله لانه على
حذو لامضاء الاول رواله لا معناه فمع التقاء الساكنين والثاني بقاءه
ول شجنا ومد كره بعد ادلو كان المعر يلى لالتقاء الساكنين بمعنى
التوبيي لحركه الاولى كما هو شأن في التقاء الساكنين اه وعلى جماعة
الكسريين شامهم ايون المشي وهو ما قدمه المشرح آهنا (قوله لانه على
حذو) قل راقوله تقع شديده واعرضه اليه ص بما علم المدغم من القول
الساده ثم كون التقاء الساكنين هنا على حذو مسمى على الصحيح من عدم
اشراط كرم ما في كنه كجهرت يسانه (قوله ولا تتبعان) فلو اوعطف ولا
لهي ويون الرفع محذوفه سا والثون مؤكدة وقيل يمكن لجواز أن تكون
الواو الحال ولا لتني والموجود نون الرفع اه تصریح وليس عن الآية لاو
حواب اه سندوني (قوله بقراءة مع محياي) وجهها الوصل بنية الوقف
(قوله نص بعضهم على المنع) هو طاهر اطلاق الناطم (قوله ويمكن ان
يقال يجوز) لان الساكن الثاني منعهم فيه (قوله لثلاثه والى الامثال)

به صهم على المدغم ويمكن ان يقل ليور مدسرح سيديه مع ذلك (والفارد قباهما) نظر
أي رد بل لكون التوكيد (مؤكدا) فعلا الى رن الابات اسندا لثلاثه والى الامثال

نظر الى الصحيح من عدم جواز وقوع الخفيفة بعد الألف فعمل هذا التعليم
الذي لا يظهر بالنسبة للخفيفة على مذهب من أجاز وقوعها بعد الألف لان
الاجاز بالنسبة اليها انما هو الى مثابن فقط ولو نظر الى المذهبين لعل بقصد
الخفيفة كما عمل غيرهم وكلا المسلكين صحيح (قوله الخلاف السابق) أي بين
يونس والكوفين وبين غيرهم وقوله كما تقدم أي على ما تقدم من كسرهما عند
من أجاز الوقوع أو سكونهما (قوله واحذف خفيفة الخ) وانما لم تحرك عند
ملاقاتها كما كما يحرك التنوين عند ملاقاتها كما في الاكثر لقصها عنه
في الفضل بكونها في الفعل وهو في الاسم فقصدوا بحذفها وإبقائه محركا
طهارا شرف الاسم بتثنية ما يختص به على ما يختص بالفعل الذي هو دونه
(قوله الساكن ردف) أي هاء وأء تلت فتحة كاضرب الرجل يازيد أو ضمة
كاضرب الرجل ياقوم أو كسرة كاضرب الرجل ياهند ما ميني (قوله لاتن
الفقير) أصله لاتن بحذف الياء لانتقاء الساكنين فلما أكد الفاعل
ردت لزوال الانتقاء كذا من مطالع السعد وما ذكره من دخول الجازم
قبل النون هو الموافق لقوله ويفعل آتيا إذا طلب وينقدح ان هذا الفعل
معرب تقدير الان النون لم تدخل الا بعد استيفاء الجازم مقتضاه وليس هو
كالفعل المتصل بنون الانا اذا دخل عليه الجازم لان اتصال نون الانا
سابق على الجازم قاله شيخنا السيد والذي ذكره هو كغيره في باب اعراب
الفعل أنه في محل نصب أو جزم مع نون التوكيد أو نون الانا اذا دخل عليه
نائب أو جازم وتقدم هذا أيضا في باب المعرب والمبني وقوله هلك أي هلك
وحل لعل على عسى فقرن خبرها بان وهو قلب ل وأراد بال كوع انحطاط
الرتبة والبيت من المنسرح لكان دخل في مستفعلن أو له الخ مرم بالاء بعد
خبره فصار فاعل كما قاله الدماميني والشمي ويدل له بقية القصيدة ومنها
بعد هذا البيت

وصل حبال البعيدان وصل الحبل واقص القريب ان قطعته
وارض من الدهر ما تأكل به * من فزعينا بعيشه نفعه

فقول العيني ومن تبعه انه من الخفيف خطأ (قوله فقال يونس الخ) ثم قوله
والقيام الخ هل يأتيان على ما قاله المصنف كما تقدم أن من يلحق الخفيفة بعد

فتقول هل تضر بنان يانوسة
بنون مشددة مكسورة وفي
جواز الخفيفة الخلاف
السابق كما تقدم ولا يجوز
ترك الألف فلا تقول هل

تضر بن يانوسة (واحد)

خفيفة ساكن ردف) أي

تخذف النون الخفيفة وهي

مرادة لامرين * الاول أن

يلها ساكن نحو واضرب

الرجل تريد اضرب ومنه وقوله

لاتن الفقير علك أن

تركع يوما واندهر قدره

لانها لما لم تصلح للركة

عوفلت معاملة حرف المد

فحذفت لانتقاء الساكنين

واذا اولها ساكن وهي بعد

ألف على مذهب المجيز يقال

يونس انما تبذل همزة

وتفتح

فتقول اضرباه الغلام
واضربناه الغلام قال سيويه
وهذا الخلف العرب والقياس
اضرب الغلام واضرب
الغلام يعني حذف الالف
والدود والثاني ان يوقف
عليها ثمانية مائة أو كسرة
والى ذلك اشار قوله (وهذه غير
فتحة اذ اتف) فتقول ياهؤلاء
اخرجه واوباهذه اخرجني
تريد اخرجني واخرجني
اذا اذوت بعد فتحة نسياني
(واردد اذا حذفها في الوقف
ما) اى الذى (من اجلها
في الوصل كدعما) فتقول
فى اضرب يا قوم واضربني
يا هند اذا وقفت عليها ما
اضربوا واضربني برذوا واضمير
وبائه كما مضى وتقول فى هل
تضرب وهل تضربني اذا
وقفت عليها هل تضربون
وهل تضربني برذوا والواو والياء
والياء ونون الرفع لرواى
سبب الحذف (وليدانها بعد
اذا الغاء وقفنا) اى وقفنا
ويحتمل ان يكون مفعولا
له اى لا اجل الوقف

الالف بكسر هاء وحذف ياء بين ما وليه ما كن وغيره او خاص بما تقدم
عن ظاهر كلام سيويه ان من يلحقها بعد الالف ينفصل عنها كنه اء ميم
واظهار الثاني لارسى سيويه المعارض ليوثر فيما ذكر ظاهر كلامه كمر
أبو نوسر يكها بل جزم البعض بالشافى واستدل بما لا يدل (قوله فتقول
اضرباه الغلام) اى يازيدان واضربناه الغلام اى ياتسوة (قوله والقياس) اى
هل اى اذا اولها ما كن ولم تكن بعد الالف (قوله بحذف الالف) قال
شعناى اى التثنية من اضربا غلام والالف الفاصلة بين نون التسوة
ونون التوكيد فى اضرب الغلام وقوله والنون اى نون التوكيد
التي في الثانية فى المثالين اء والتبادر من كلام الشارح حذف الالف لفظا
وخطا حتى من امثال الاول وهو الموافق لما فى الشرح والقياس اثباتها خطأ
فى المثال الاول كما لا يخفى على العارف (قوله واردد الخ) فان قلت لم ردد
المحذوف هنا فى الوقف ولم يرد فيه فى نحو هذا فمضى مع زوال العلة (قلت) ردد
فيه ايضا وان كان الاكثر حلا، وعليه فالترق اى المحذوف هنا وهو
الفاعل كقوله ثم جزء كنه والاعتناء بالكلمة اتم منه بحرفها زكريا والذى
يظنولى فى معنى كلام المنصف والشارح انه اذا ورد ما قبله ففصل مؤكدا
سابقا بالنون الحقيقية لكونه فى حال توكيدها وصل بما بعده واتفق لك
الوقف عليه فاحذف منه النون بعد توكيدها واردمها كن حذف لاجلها
وليس المراد انه اذا صدرت فعل توكيده والوقف عليه فاحذف منه
النون بعد توكيدها واردمها كن حذف لاجلها حتى يرد قول أبى حيان
ما معناه الذى يظهر لى ان توكيده الفعل الموقوف عليه بالنون الحقيقية
خطا لأنها تحذف فى الوقف من غير دليل عليها فلا يظهروا لبيانها ثم حذفها
بل دليل فائدة (قوله فى الوقف) تناسر اء اردد وحذفها (قوله كمر) اى
فى قوله فتقول ياهؤلاء اخرجوا واوباهذه اخرجني (قوله لزال سبب الحذف)
هو فى النون اجتماع التثنية والواو والياء المتقاء الساكنين دما ميمى
(قوله اء) ولما لم يرحم بالالف نظرا الى حالتها عند الوقف كخوة عنة
الرسم (قوله اى واقفا) ضف بأى محيى المصدر حال اسماعى وضعف
الاحتمال الثاني بكون الوقف غير قلبى فالاولى كونه ظرفا يتغير وقت

وذلك لشبهها بالنون (كما تقول في قفن قفا) ومنه لندعا وليكونا وقوله * ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا
وقوله * فمن يلك لم يثأر بأعراض قومه * فإني ورب الراقات لا تأرا * ونذر حذفها الغير ساكن
ولا وقف كقوله * اضرب عنك الهموم طارقها * وقوله * كما قيل قبل اليوم خالف نذرا * وحمل على
ذلك قراءة من قرأ المشرح لك صدر لك * خاتمة * ٣٢٩

الخفيفة باء او وارا في نحو
اخشيين واخشون فتقول
اخشي واخشروا وخشروا
يقول اخشي واخشوا وقد
تعمل عنه ابد الها واوا بعد
ضمة ويا بعد كسرة مطلقا
وكلام سيبويه يدل على
يونس انما قال بذلك في المعتل
فانه قال واما يونس فية قول
اخشروا واخشي زيد الواو
واليا بعلام النون الخفيفة
من أجل الضمة والكسرة
وهو مانقله الناطم في التسهيل
واذا وقف على المؤكد
بالخفيفة بعد الالف على
مذهب يونس والكوفي
ابدلت الفا نص على ذلك

سيبويه ومن واقعه ثم قيل
يجمع بين الالفين فيمد
بقدرهما وقيل بل ينبغي
أن تحذف احدهما ويقتدر

(قوله وذلك لشبهها بالنون) قال شيخنا اسم الإشارة راجع الى حذفها
بعد الضم والكسر وقلها ألفا بعد الفتح اه وهو وحيه (قوله كقوله الخ)
ان قلت لعل المحذوف في البيتين والآية النون الثقيلة (قلت) تقليل الحذف
والحمل على ما ثبت حذفه أولى قاله في المغني (قوله اضرب عنك) ضمنه معنى
اطرد فعداه بعن وطارقها بدل من الهموم (قوله وحمل على ذلك قراءة الخ)
وحملها بعضهم على انها من النصب لم كما جزم لمن مقارضة بين الحرفين
دمايني (قوله مطلقا) اي في المعتل والصحيح يدل ما بعده اسكن يلزم على
الابدال في الصحيح ايس لانك اذا قلت اضربي في اضربين التبعيت الياء
المبدلة من النون بساء الضمير وكذلك يقال اذا قلت اضربوا في اضربين
بخلاف المعتل لانك تنطق بساين في اخشي وبواوين في اخشروا ولولم ترد
التوكيد لم تنطق بالياء واحدة وواو واحدة (قوله يجمع بين الالفين)
أي في النطق وفيه أن الجمع بينهما محال لتعذر التقاء الساكنين سكونا
ذاتيا وبمن صرح باستحالة اجتماع الالفين شيخ الاسلام زكريا كما سيأتي
عنه في مبحث ألف التأنيث من باب ما لا ينصرف اللهم إلا أن يراد الجمع
بينهما بصورة لان هذا ألف بقدر أربع حركات في صورة الجمع بين الالفين
وعلى هذا يكون قول الشاعر فيمد بقدرهما طفا تفسير يا وقوله
بقدرهما نائب فاعل يمد

﴿ ما لا ينصرف ﴾

ذكره عقب نوني التوكيد لان فيه شبهة افعال فله تعلق به كما أن اهما تعلقا به
ولأن نوني التوكيد ثقيلة وخفيفة وهذا الباب مشتمل على التثنية وهو ما لا
ينصرف والخفيف وهو المنصرف وان لم يكن مقصودا من الباب بالذات (قوله)

٤٣ صبان ث بقاء المبدلة من النون وحذف الاولى وفي الغرة اذا وقفت على اضربان على مذهب
يونس زدت ألفا عوض النون فاجتمع ألفان فهزمت الثانية فنقلت اضرباء اه وقياسه في اضربان اضربنا
والله أعلم * (ما لا ينصرف) * قد مر في أول الكتاب ان الاصل في الاسم أن يكون معربا منصرفا وانما يخرج
عن أصله شذبه بالفعل أو بالحرف فان شابه الحرف

بلامعاندني وان شابه الفعل
 يكونه قرعاً بوجه من الوجوه
 الاتيمع مع الصرف ولما اراد
 بيان ما يمنع الصرف بدأ
 بتعريف الصرف فقال
 (الصرف تنوين اتى مينا
 معني به يكون الاسم أمكا)
 فقله تنوين جنس يشمل
 أنواع التنوين وقد تقدمت
 أول الكتاب وقوله اتى مينا
 الخ يخرج لما سوى المعبر عنه
 بالصرف والمراد بالمعنى الذي
 يكون به الاسم أمكن أى
 زائد الى التمكن بقاؤه على
 أصله أى أنه لم يشبه الحرف
 فينبى ولا الفعل فيمنع من
 الصرف تنبيهات الأول
 ما ذكره الناظم من ان
 الصرف هو التنوين هو
 مذهب المحققين وقيل
 الصرف هو الجر والتنوين
 معاً الثاني تخصيص تنوين
 التمكن بالصرف هو المشهور
 وقد بطل الصرف على غيره
 من تنوين التكبير والعوض
 والمقابلة

بلامعاند) أى معارض التشبه الحرف (قوله بوجه) الباء مبنية متعلقة
 بفرعاً (قوله أمكا) اسم تفضيل من ممكن مكانه اذا بلغ الغاية في التمكن
 لا من تمكن خلافاً لآبى حيان ومن واقع لان بناء اسم التفضيل من غير
 السلا في المجرى شاذ نصريح (قوله والمراد الخ) يريد عليه أنه حينئذ يلزم
 الدور لان معرفة هذا المعنى تدور على معرفة أنه لم يشبه الفعل فيمنع
 الصرف لأخذه في نفسه مرة ومرة ذلك تدور على معرفة الصرف لا يقال
 هذا التعريف لفظي وطوبى لمن يعلم المعرف والتعريف ويجهل وضع
 لفظ المعرف للتعريف لا نأقوله لو كان المحاطب هنا عالماً بهذا التعريف
 لكان عالماً بالصرف لأنه مذكور فيه فلا يكون جاهلاً بوضع اللفظ له وقد يقال
 أنه ليس لفظياً ويمنع لزوم الدور بأن يقال المعتبر في التعريف عدم مشابهة
 الفعل ويمكن ذلك بدون ملاحظة الانصراف وعدمه وأما قول الشارح
 فيمنع الصرف فليس المراد ان ذلك ملاحظ في التعريف بل المراد بيان أمر
 واقعي أضافه سم (قوله هو التنوين) أى وحده وأما الجر بالكسرة فتابع له
 فقوله بتبعية التنوين لما أسلفه الشارح عند قول المصنف وجر بالفتحة
 ما لا يصرف وقوله هو مذهب المحققين لوجوه منها أنه مطابق للاشتقاق
 من الصريف الذى بمعنى الصوت اذ لا صوت في آخر الاسم الا التنوين ومنها
 أنه مستأثر شاعراً الى صرف المرفوع أو المنصوب وقوله وقيل صرفه
 بالضرورة مع أنه لا جزم فيه اه بس وقوله وقيل صرفه أى قالوا به حينئذ انه
 صرفه بالضرورة فأطلقوا على مجرته تنوينه صرفاً (قوله تخصيص تنوين
 التمكن بالصرف) الباء دالة على المقصور (قوله يستثنى من كلامه) أى
 من مقهوره كلامه فان مقهوره أنه فاقد التنوين المذكور المسمى صرفاً غير
 منصرف وهذا يشمل نحو مسلمات مع أنه منصرف فيكون مستثنى واستشكاه
 سم بان المنصرف هو الذى قام به الصرف واذا كان حقيقة الصرف هو
 التنوين المذكور وهو غير قائم بجميع المؤنثة السالم فكيف يكون منصرفاً
 قال وقد يجاب بان المراد أن التنوين علامة الصرف لانفسه والعلامة
 لا يجب انعكاسها اه قال شيخ الاسلام ذكر باظهار كلامهم ان المنصف
 بالانصراف وعدمه انما هو الاسم العرب بالحركات والا فينبغى ان يستثنى

* الثالث يستثنى من

كلامه نحو مسلماته فانه

منصرف مع انه فاعل لتثوين

المذكور اذ تثوينه للقابلية

كما تقدم أول الكتاب

* الرابع اختلف في اشتقاق

المنصرف فقبل من الصريف

وهو الصوت لان في آخره

التثوين وهو صوت قال

الناطقة

له صريف صريف التدوير بالمد

أى صوت صوت البكرة

بالجبل وقيل من الانصراف

في جهات الحركات وقيل من

الانصراف وهو الرجوع فكأنه

انصرف عن شبه الفعل وقال

في شرح الكافية سمي منصرفا

لا لقياده الى يصرفه عن

عدم تثوين الى تثوين وعن

وجهه من وجوه الاعراب الى

غيره اهـ واعلم ان المعبر من

شبه الفعل في منع الصرف

هو كون الاسم اما فيه

فرعية متمازجة مع مرجع

احدهما اللفظ ومرجع

الأخرى المعنى واما فرعية

تقوم مقام الفرعية وذلك

لان في الفعل فرعية على

الاسم في اللفظ

أيضا ما يعرب بالحروف اذ يصرف عليه أنه فاعل لتثوين الصرف مع انه
في الواقع منصرف حيث لا مانع اهـ (قوله نحو مسلماته) أراد جمع المؤنث
السالم وحمل ذلك قبل التسمية به ائتما سمي به منه نحو عورات فانه غير منصرف
ولا كلام فيه حفيد (قوله اذ تثوينه للقابلية) هذا مذهب الجاهل وذهب
بعضهم الى أن تثوينه للصرف وانما لم يحذف اذا سمي به لانه لو حذف اتبعه
الجر في السقوط فينعكس اعراب جمع المؤنث السالم فيبقى لأجل الضرورة
اهـ زكريا ويرده أنه خرج بالتسمية به عن كونه جمع مؤنث حقيقة فلا بعد
في انعكاس اعرابه (قوله في اشتقاق المنصرف) المراد بالاشتقاق هنا
الاشتقاق المناسب في المعنى (قوله فقبل من الصريف الخ) وقيل من
الصرف وهو الفضل لان له فضلا على غير المنصرف (قوله من الانصراف)
أى الجريان وقوله في جهات الحركات لو حذف لفظ الحركات لكان أولى
لانه بعدد المعنى الغوى المأخوذة منه الاصطلاحى وابن اياز تدبه لذلك فخذوها
اهـ فونشري (قوله فسكانه انصرف عن شبه الفعل) انما قال كأنه لانه
لم يكن أشبه الفعل حتى يرجع عن شبهه به حقيقة (قوله الى ما يصرفه الخ)
كالتذكير ففحو الرجل منصرف لانه تقول فيه رجل قال شيخنا والظاهر
أن القول الأول والثالث مقرران على أن الصرف هو التثوين وحده
والثاني والرابع على انه التثوين والجر (قوله وعن وجهه من وجوه
الاعراب) أى حركة من حركاته (قوله ائتما فيه فرعية الخ) انما لم يقتنع
في هذا الحكم بكون الاسم فرعاً من جهة واحدة لان المشابهة بالفرعية غير
ظاهرة ولا قوية اذ الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة بل يحتاج
في اثباته الى تكافؤ وكذا اثبات الفرعية في هذه الاسماء بسبب هذه
العلل غير ظاهرة لم يكف واحدة منها الا اذا قامت مقام اثنين وكان اعطاء
الاسم حكم الفعل أولى من العكس مع ان الاسم اذا شبه الفعل فقد شابهه
الفعل لان الاسم تطد على الفعل فيما هو من خواص الفعل وانما لم يبين
الاسم بمشابهة الفعل فيما ذكر لضعفه اذ لم يشبه الفعل لفظاً مع ضعف الفعل
في البناء ولم يعط به اسم الفعل لانه لم يتضمن معنى الفعل الطالِب للفاعل
والفعل اهـ يس * واعلم ان معنى فرعية الشئ كونه فرعاً عن غيره الحكمها

وهي اشتقاق من المصدر وفرعية في المعنى وهي احتياجه اليه لانه يحتاج الى فاعل والفاعل لا يكون الا
 بالاسم ولا يكمل له الاسم ٢٢٣ بالفعل بحيث يجعل عليه في الحكم الا اذا كانت فيه الفرعتان

هنا تارة يراد منها الكون فرعاً وتارة يراد منها اسباب الكون فرعاً وقد استعمل
 الناحج الامرين فتنبيه (قوله وهي اشتقاقه من المصدر) وعلى القول
 بان المصدر مشتق من الفعل تكون فرعية اللفظ التركيب في معناه كذا
 قال بعضهم وفيه تأمل لان التركيب جاء بالفعل من حيث المعنى كما اعترف به
 لا من حيث اللفظ على ان مشتقاً من الاسماء يدل على شيئين بل اشياء
 كضارب وأكرم اه دفئى (قوله احتياجه) اى الفعل اليه اى الاسم
 (قوله ولا يكمل الخ) من تمام التعليل (قوله في الحكم) وهو منع التنوين
 الدال على الامكانية (قوله ملجاء على الاصل) اى عدم المشابهة (قوله
 ما فرعية اللفظ والمعنى فيه) اى ما الفرعية التي مرجعها اللفظ والفرعية
 التي مرجعها المعنى فيه الخ (قوله كدرجهم) فان فرعية اللفظ فيه صيغة
 صيغ كدرجهم فرع من درجهم وفرعية المعنى التثنية اه بس اى والتثنية
 فرع عن درجهم اى وهاتان الفرعتان من جهة واحدة وهي التصغير بمعنى
 ان كلامهم حائشاً من التصغير اذ هو فعل الفاعل (قوله كاجمال)
 تصغير اجمال جميع جمل فان فيمفرعتين التصغير الذى هو فرع التصغير
 والجمع الذى هو فرع الافراد وهما من جهة اللفظ (قوله كما انض وطامت)
 بمعنى حانض وان فيمفرعتين التأنيث الذى هو فرع التذكير والوصف
 الذى هو فرع الموصوف وجوهر ما المعنى كذا قال البعض تبعاً لكرى قال
 شيخنا ~~المراد~~ فيه اه سياتى ان التأنيث من العلل الراجعة الى اللفظ
 والاحسن ان يقال لزوم التأنيث اه وبصرح هذا البعض في الكلام
 على قول المصنف ~~كذا~~ ام وثبت الخ بان التأنيث مطلقاً من العلل اللفظية
 ووجهه ان المؤنث تأنيثاً مطلقاً بما مقدرة به ما التأنيث كما سياتى لا يقال هلا
 منع حينئذ صرف نحو حانض لافرعتين اللفظية والمعنوية لانا نقول سياتى
 اه لا عبرة بالتأنيث بالتام مع الوصفية لانه تجزئ الوصف عنها بخلاف العلم
 (قوله ولم يصرف نحو اجد الخ) عطف على قوله صرف من الاسماء ما جاء على
 الاصل الخ (قوله نفع) حصرها في النفع استقرائى (قوله عدل) اى

كلى الفعل ومن ثم صرف
 من الاسماء ما جاء على
 الاصل كالمصدر الجامد
 التكررة كرجل وفرس لاه
 حقه واحقه زيادة التنوين
 والحقه ما فرعية اللفظ
 والمعنى فيه من جهة واحدة
 كدرجهم وما تعددت فرعيته
 من جهة اللفظ كاجمال
 او من جهة المعنى كما انض
 وطامت لاه لم يصرف تلك
 افرعية كالمثل الشبه بالفعل
 ولم يصرف هو اجد لانه
 فرعية من مختلفين مرجع
 احد هما اللفظ وهو وزن
 الفعل ومرجع الاخرى
 المعنى وهو التعريف فلما
 كل شبهه بالفعل نقل نقل
 الدال لم يدخله التنوين وكذا
 في موضع اخر مفعولاً والعلل
 النافعة من الصرف تسع
 بوجهها قوله
 عدل ووصف وتأنيت ومعرفة
 ونجعة ثم جمع ثم تركيب
 والتنوين زائدة من قبلها الف
 ووزن فعل وهذا القول تشريب

المعتزلة منها العلية والوصفية وبقاها لفظي فيمنع مع الوصف ثلاثة اشياء
 العدل كثنى وثلاث ووزن الفعل كحجر وزيادة الالف والتنوين ككبران ويمنع مع العلية هذه الثلاثة

كهر ويزيد و مروان و اربعة اخرى وهى المجمة كبراهيم والتأنيث كطلحة وزينب والنركيب كمعدى كرب
وألف الالحاق كأرطى وسبرى ذلك كما مفسر لا ٣٢٣

عشر في عاخرة لا تصرف

في تعريف ولا تنكير وسبعة
لا تصرف في التعريف
وتصرف في التنكير ولما شرع
في بيان الموانع بدأ بما يمنع في
الحالتين لانه أمكن في المنع
فقال (فألف التأنيث مطلقا

منع * صرف الذى حواه كيفية

وقع) أى ألف التأنيث
مقصورة كانت أو معدودة

وهو المراد بقوله مطلقا تمنع

صرف ما هى فيه كيفية ما وقع

أى سواء وقع نكرة كذ كرى

وصحراء أم معرفة كرضوى

وزكرياء مفردا كما سر أوجعا

بكبرى وأصدقاء اسمها كما

ضراء صفة كجلى وحمراء

وانما استقلت بالمنع لانها

فائضة مقام شيئين وذلك لانها

لازمة لما هى فيه بخلاف التاء

فانها فى الغالب مقصورة

الانفصال فى المؤنث بالالف

فرعية من جهة التأنيث

وفرعية من جهة لزوم

علامته بخلاف المؤنث بالتاء

تصرفى أو تنصرف وقوله وتأنيث أى لفظى أو معدوى وقوله ومعرفة أى
علمية وقوله ثم تركيب أى مزجى وقوله زائدة حال من النون وقوله من قبلها
ألف أى زائدة وقوله وهذا القول تقرب أى لانه ليس فيه تعيين ما يستقل
بالمع وتعين ما يمنع مع العلمية وما يمنع الوصفية ولا بيان الشروط المعتبرة
في بعضها (قوله كهر ويزيد و مروان) نشر على ترتيب للف (قوله كأرطى)
اسم شجر وألفه للاحاق بجعفر (قوله وسبعة) وهى ما كانت احدى علمية
العلمية (قوله فألف التأنيث) خرج غيرها كالألف الأصلية فى نحو مرمى
وألف الالحاق فى نحو أرطى وعلما وألف التثنية كثير فى نحو بعثى نعم
ألف الالحاق المقصورة وألف التثنية معان الصرف مع العلمية كما سأتى
(قوله مطلقا) حال من الضمير فى منع العائد على المبتدأ الامن المبتدأ لانه
ممنوع عند الجمه وروان جوزة سيويه (قوله كيفية) اسم شرط على
مذهب الكوفيين من عدة من اسماء الشروط ووقع فعل الشرط والجواب
محذوف دل عليه قوله منع والتقدير كيفية ما وقع ألف التأنيث منع صرف
الذى حواه كذا فى الفارضى وخالد السكى مقضى كلام الشارح أن ضمير
وقع الاسم الذى حوى ألف التأنيث وقد ير الجواب على هذا كيفية ما وقع
امتنع صرفه أو نحو ذلك ووقع فى كلام البعض ما لا ينبغي (قوله كذ كرى)
مصدر كرو وقوله كرضوى بفتح الراء علم جبل بالمدينة (قوله اسمها كما سر)
قد يقال ان جرحى واصدقاء وصفان الا ان يقال انها غلبت عليها الاسمية
(قوله لانها لازمة لما هى فيه) هذا مسلم بالنسبة لألف التأنيث المقصورة
دون الممدودة لانها على تقدير الانفصال كالتاء كما سيذكر المصنف بقوله
وألف التأنيث حيث مدا * وتأوه منفصلين عن

فتأمل (قوله فى المؤنث بالالف الخ) أى ففیه فى الحقيقة فرعين ان اجداهما
من جهة اللفظ وهى الاولى والثانية من جهة المعنى وهى الثانية (قوله
كخدرية) بكسر الحاء المهملة وسكون الذال المججمة وكسر الراء بعد هاء تنحية
واما قلت فى الغالب لان من المؤنث بالتاء ما لا ينفك عنها استعمالا ولو قدر انفكاكه عنها لوجد له نظير
كهمزة فان التاء لازمة له استعمالا ولو قدر انفكاكه عنها لكان همز كظم مستعمل وهمز
غير مستعمل ومن المؤنث بالتاء ما لا ينفك عنها استعمالا ولو قدر انفكاكه عنها لم يوجد له نظير كخدرية

حذرية وناء عرقوة لزم وجدان
 مالا نظيره اذ ليس في كلام
 العرب فعل ولا فعلا الا ان
 وجود الناء هكذا قبل فلا
 اعتماد به بخلاف الالف
 دام الاتكون الا هكذا اولئك
 عوملت خاصة في التصغير
 معاملة خامس أصلى قبل
 في تفرق فرير كما قبل
 في سقر جل صغير وعوملت
 الناء معاملة عجز المركب فلم
 يله ان تغير التصغير كما يقال
 عجز المركب قليل في زجاجة
 زجاجة * فرعاء * الاول
 اذا سميت بكنا من قولك
 قامت كاتاجار يتكلمت
 الصر في لان الفاء التأنيت
 وان سميت بها من قولك
 رأيت كاتم - ما أو كاتى
 المراتين في لغة كنانة صرفت
 لان الفاء حينئذ متقلبة
 قايسة للتأنيت * انشائي
 اذ اخرجت جيلوى على لغة
 الاستقلال عندهم اجازة
 وقامت يا حبلى ثم سميت به
 صرفت لما ذكر في كنانة
 (وزاندا فعلا) رفع بالعطف
 على الضمير في منع

وهي القاطعة الغليظة من الارض كما في القاموس (قوله وعرقوة) بفتح العين
 المهمة وسكون الراء وضع القاف احدى الخشتين المعترضتين على
 الدلو كصليب وهما عرقوتان قاله الجوهري (قوله هكذا) أى لازمة وكذا
 هكذا الآتى (قوله في التصغير) متعلق بعوملت (قوله معاملة خامس أصلى)
 أى قتالها بتغير التثنية غير حيث حذف مراعاة حمول صيغة فاعيل ويدل
 على أن ذلك مقصوده مقابلته بما ذكره بعده من حكم الناء سم (قوله
 زجاجة) بتدوير الراء لا زجاجة رباعى ونصفه الرباعى يكون على فاعيل كما
 يأتى (قوله اذا سميت بكنا) قال الاسفالمى يريد كنانة المرفوعة اه قال شيخنا
 وله انه أخذ هذا التثنية من قول الشاعر من قولك قامت الخ لكس فيه ان
 التعليل يقتضى أن المراد كنانة بالالف سواء المرفوعة كما في مثاله أو المنصوبة
 كما في رأيت كاتاجار يتكلم على لغة النحوى اه أى او الجسورة كما في
 مررت بكنا جار يتكلم على لغة النحوى أيضا وهذا هو المتجه وبه جزم
 البعض وانما اقتضى التعليل ذلك لانه يقتضى أن المداوعلى كون الالف
 لتأنيت (قوله وان سميت بها من قولك الخ) قال الاسفالمى يريد كنانة المنصوبة
 بالياء اه قال شيخنا وفيه ان التعليل يقتضى ان الجسورة مرفوعة لها اه أى
 لانه يقتضى أن المداوعلى كون الالف متقلبة عن الياء (قوله في لغة كاتم)
 أى ليس يعاملون كلا وكنا معاملة المتحرران أيضا قالى ظاهرة قوله في لغة
 كاتم راجع لقوله أو كاتى المراتين فقط (قوله عندهم اجازة) تقدم ان
 الراجع منع زجاجة على لغة الاستقلال لما يلزم عليه من عدم النظر اذ ليس
 اوم فعلى ألفه متقلبة (قوله قلت يا حبلى) أى يجذف ياء النسب لترخيم ثم
 قلب الواو ألفا لثخنها وانتاج ما تابها (قوله لما ذكر في كنانة) أى من
 أن الالف متقلبة فليست لتأنيت لكن انقلابها اهنا عن واو وتم عن ياء
 (قوله فعلا) مضاف اليه عنوع الصرف لقلية على الوزن وريادة الالف
 والثون اه خالده فعلا بفتح الفاء فخرج غيره كخه صان كما يأتى وفي حاشية
 الجامى للعصام الالف والثون في الحقيقة لا تصحكون على فعلا بكسر الفاء
 وبضم الفاء لا تكون الامع فعلا بخلاف الالف والثون في الاسم ما يكون
 على الاوزان الثلاثة (قوله بالعطف على الضمير في منع) رجع بالعطف عليه

اي ومنع صرف الاسم ايضا
زائدا فعلا ن والالف

والا ون (في وصف سلم * من ان

يرى ذواتنا نيت ختم) اما لان

مؤنثة فعلى كسكران وغضبان

وندمان من الندم وهذا متفق

على منع صرفه واما لانه

لا مؤنث له نحو ولحيان الكبير

البحية وهذا فيه خلاف

والصحيح منع صرفه ايضا لانه

وان لم يكن له فعلى وجود افله

فعلى تقدير الانا لو فرض ناله

مؤنثة السكان فعلى أولى به من

فعلا ن لان باب فعلا ن فعلى

أوسع من باب فعلا ن فعلا ن

والثمة دير في حكم الوجود

بدليل الاجماع على منع صرف

أكر وأكرم مع انه لا مؤنث

له ولو فرض له مؤنث لا يمكن

ان يكون كؤنث أرملة وأن

يكون كؤنث أحمرة لكن

حمله على اخر اولى بالكثرة

نظاؤه واحترز من فعلا ن

الذى مؤنثة فعلا ن فانه

مصرف نحو ندمان من المنادمة

وندمانة وسيفان وسيفانة

وقد جمع المصنف ما جاء على

فعلا ن ومؤنثة فعلا ن في قوله

لوجود الفصل بالفعل ويحتمل أن يكون مبتدأ والخبر محذوف لدلالة ما تقدم
عليه أي وزائدا فعلا ن كذلك في منع الصرف (قوله أي ومنع صرف الاسم)
هكذا فيما رأينا من النسخ وكان النسخة التي وقعت للبعث فيها أو يمنع
بصيغة المضارع فانهترض بأن المناسب لعبارة المصنف السابقة أن يقول
هذا وفيما يأتي ومنع بصيغة الماضي نعم غير الشارح فيما يأتي بالمضارع
فلا اعتراض عليه فيما يأتي في محله (قوله في وصف) حال من زائدا ر قوله سلم
الح شرط فيه في العدة وشرطها ثانيا وهو الة الوصفية ويمكن
ان يرجع قول المصنف الآتي والغين عارض الوصفية الى هذا أيضا فيفيد
هذا الشرط ولا ينافي رجوعه الى هذا ما دفعه بقوله فالأدهم الحلان
تفريع بعض الامة والاوزان الخاصة لا يقتضي التخصيص اه سم
والاحتراز بهذا الشرط عما عارضت فيه الوصفية نحو مررت برجل صفوان
قلبه أي قاس (قوله من ان يرى) اما علمية فجملة بئاعنا نيت ختم مفعول ثان
او بصرية فهي حال بناء على مذهب الناطم من جواز وقوع الماضي حالا
خاليا من قد كافي قوله تعالى أوجاؤكم حصرت صدورهم (قوله وندمان من
الندم) واما ندمان من المنادمة فصرف لان مؤنثة ندمانة كأيأتى (قوله
وهذا متفق على منع صرفه) أي بين النجاة على غير لغة بني أسد وليس المراد
متفق عليه بين العرب حتى يرد اعتراض شيخنا والابعض بأنه ينافي ما سبق
في الشارح من أن بني أسد تصرف كل ما كان على فعلا ن لان التزامهم في مؤنثة
فعلا ن بالثناء فاحفظ ذلك (قوله ونحو لحيان) أي كرجان (قوله وهذا فيه
خلاف) فن لم يشترط لمنع صرف فعلا ن الانقضاء فعلا ن لانه منعه من الصرف
وهو ما مشى عليه في النظم ومن اشترط وجود فعلى تحته بقا صرفه (قوله
والصحيح منع صرفه) يخاف قول أبي حيان ان الصحيح فيه صرفه لاننا جعلنا
النقل فيه عن العرب والأصل في الاسم الصرف فوجب العمل به اه فانه
المسئلة عما تعارض فيها الأصل والغالب فتنبه (قوله أكرم) لعظيم الكثرة
بفتح الميم وهي الحشدة وأكرم بالذات كبير الاثنين (قوله كؤنث أرملة) وهو
أرملة والارملة الفقير (قوله ندمان من المنادمة) وهو الموافق للشارب في
فعله واحترز بقوله من المنادمة عن ندمان من الندم فان مؤنثة ندعى وفعله

نظم وفعل الأول نادى (قوله اجر) المراد بالجرأ ما قبل الامتناع فيصدق
بالجواب فلا يرد ان ماعدا الالفاظ المستثناة يجب في وقتها على أو يقال
هو بأجزء دون أو يجب تطرأ لغة بني اسد لا تية وهذه الالفاظ التي للصنف
يقطع النظر عن تذييل المرادى يحتمل ان تكون من الوافر المحزق وان
تكون من الهزج لكن التذييل يعين الأول اتعيا كونه من الأول لان قوله
فيه على لغة يوزن مقاعلات لا يوزن مفاعيل هذا وقد نظم الالفاظ الاثني
عشر التي في نظم المصنف الشارح الاخذ على معنى زيادة تفسيرها فقال
كل فعلان فهو انشاء فعلى * غير وصف التذييل بالذي
ولدى البطرحا حبلان ايضا * ثم دخنان للكثير الدخان
ثم سيفان لطويل وسويان لذى قوة على الحملان
ثم صحيان ان حوى اليوم صحو * ثم سخنان وهو سخن الزمان
ثم مرنان للضعيف فؤادا * ثم ملان وهو ذو التسيان
ثم قشوان للذى قل لحما * ثم نصران جاء في التصرائق
ثم مصان في التسمي وفي الحيان رحمن يقصد النوعان
ونظمت ما زاده المرادى مع التفسير في بيت ينبغي وضعه قبل البيت الأخير
قلت

ولدى آية كبيرة أليا * ن وخصان جاء في الخصمان
(قوله واستدرك) أي زيد وقوله تذييل الشارح أياته بقوله أي جعل قوله
الذي كور ذيل الآيات المصنف (قوله خصمان) يقال رجل خصمان البطن
ونخيه أي ضامره (قوله والصوكان البعير اليا بس الظهر) في القاموس
في فصل الصاد الموحدة من باب الجيم الصوكان كل يابس الصلب من الخوارج
والناس وحلة موحدة يابسة اه وقيل في فصل الصاد المعجمة من باب الجيم
الصوكان الصوكان اه فلم أنه بالصاد الموحدة والصاد المعجمة وبالجيم
وعلم ما في كلام شجنتنا والبعض من القصور (قوله والعلان) أي بعين
مهملة كأي القاموس (قوله وقيل الرجل الخثير) وفي القاموس امرأة
علانة جاهلة وهو علان (قوله والقشوان) بقاف وشين مجعنة (قوله
الريق الساقين) الذي في خط الشارح الدقيق بالذال وفي القاموس

اجرهم في لغة علانا
إذا استنبت حبلانا
ودخنا ما وسخنا
وسيفنا وصحيان
وسويانا وعلانا
وقشوانا ومصانا
ومرنانا ومذمان
واتبعهم نصرانا
واستدركا عليه لفظان وهما
خصمان لغة في خصمان والبيان
في كبش البيان أي كبير الآلية
فتذييل الشارح المرادى
أياته بقوله
وزد في ن خصمانا
على لغة والبيان
فالحبلان الكبير البطرح وقيل
الملتقى غبظا والدخان
اليوم المظلم والسخنان اليوم
الحار والسبيان الرجل
الطويل والصحيان اليوم
الذي لا غيم فيه والصوكان
البعير اليا بس الظهر والعلان
الكثير النسيان وقيل الرجل
الخثير والقشوان الرقيق
الساقين

والصان الثميمة والمولان البليد الميت القلب والندمان المنادم الما ندمان من الندم فغير مصر وفاذة وثمة
ندى وقدم والنصران واحد النصارى * تنبيهات الاول انما مع نحو سكران من الصرف لتحقيق
الفرعية فيه اما فرعية المعنى فلان فيه الوصفية وهي فرع عن الجمود لان الصفة تحتاج الى موصوف
ينسب معناها اليه والجماد لا يحتاج الى ذلك ٣٣٧

الزيادة المضارعتين لاني
التأنيث في نحو حمره
في انما الى بناء يخص المذكر
كما أن النفي حمره في بناء
يخص المؤنث وانما لا تلحق
الناء فلا يقال مكرانه كما
لا يقال حمره مع ان الاول
من كل من الزايتين الف
والثاني حرف يعسره من
المسك في أفعل وتفعل فلما
اجتمع في نحو سكران المذكر
الفرعية ان امتنع من
الصرف وانما لم تكن
الوصفية فيه وحدها مانعة
مع أن في الصفة فرعية
في المعنى كالسابق وفرعية
في اللفظ وهي الاشتقاق من
المصدر لضعف فرعية
اللفظ في الصفة لانها
كالصدر في البقاء على الاسمية
والتكسير ولم يتخرجها

القيسوان الدقيق الضعيف وهي بهاء اه (قوله والمه ان) باصا والمهمة
كما في القاموس (قوله والجماد لا يحتاج الى ذلك) أي وما يحتاج فرع
صلا لا يحتاج (قوله المضارعتين لاني التأنيث في نحو حمره) بناء على أن
الهمزة تسمى ألفا وهو صحيح وهي أنما مع الألف قبلها التأنيث ولا نظير له اذ
ليس لنا علامة تأنيث بحرفين والمنقول عن سيبويه وغيره أن الهمزة بدل
من ألف التأنيث وأن الأصل حمري بوزن سكري فلما قصدوا مده زادوا
قبلها ألفا أخرى والجمع بينهما محال وحذف احدهما ينقض الغرض
المطلوب اذ لو حذفوا الاولى لفات المذ أو الثانية لفات الدلالة على التأنيث
وقاب الاولى بخل بالمذ تقبلوا الثانية همزة وقبل ان الاولى للتأنيث والثانية
مريدة للفرق بين مؤنث أفعل ومؤنث فعلان ورد بأنه يغضى الى وقوع علامة
التأنيث حسوا اه زكريا ويجوز دفع الاعراض بجعل الاضافة في قوله
لاني التأنيث بالنسبة الى الألف الاولى لا ذني ملازمة (قوله والثاني) أي
من كل منهما ما وذلك الثاني هو الهمزة في نحو حمره والنون في نحو سكران
(قوله كما سبق) أي من أن الصفة فرع الجماد (قوله والمصدر بالجملة
صالح لذلك) أي لما ذكر من نسبة الحرف الى الموصوف اذ وقع نعمتا أو حالا
أو خبرا وانما قال بالجملة لان المصدر لا يصلح لذلك الا بالتأويل (قوله عن
معناه) أي المصدر وقوله وكان أي اشتقاق الصفة (قوله ومن ثم) أي
من أجل كون الاشتقاق فيما ذكر غير مؤثر ضعفه المتقدم بيانه كان نحو الخ
(قوله مع تحقق ذلك) أي ما ذكر من فرعية اللفظ وفرعية المعنى (قوله انما
سرف نحو ندمان) أي بمعنى المنادم (قوله لا تختص المذكر) لوجودها مع

٤٣ صيان ث الاشتقاق الى أكثر من نسبة معنى الحدث فيها الى الموصوف
والمصدر بالجملة صالح لذلك كما في رجل عدل ودرهم ضرب الامير فلم يكن اشتقاقها من المصدر مبعدا لها
عن معناها فـ كان كلمة وقد لم يؤثر من ثم كان نحو عالم وشريف مصر وفاع يتحقق ذلك فيه وكذا انما
سرف نحو ندمان مع وجود الفرعيتين لضعف فرعية اللفظ في جهة أن الزيادة فيه لا تختص المذكر
وتلحقه الناء في المؤنث نحو ندانة فأشبهت الزيادة فيه بعض الأصول

في لزومها ، وحالتي
التذكير والتأنيث وقبول
علامته فلم يمتد لها ويشهد
لذلك ان قوم من العرب وهم
بنو احد يصرفون كل صفة
على فعلان لانهم يؤشرون
بالتاء ويستغنون فيه بفعلة
من فعل فيقولون سكرانة
وفسبانة وعطشانة فلم تكن
الزيادة عندهم شبيهة بالتأنيث
حجرا فلم تمنع من التصريف
في الثاني فهم من قوله زائدا
فعلان أمه الاعمعان في غيره
من الاوزان كفععلان يفهم
الماء غير خصان لعدم
شبههما في غيره بالتأنيث
التأنيث الثالث ما تقدم
من ان المنع برائدي فعلان
لشبه ما بالتأنيث في غير
حجرا هو مذهب سيبويه
وزعم المرداه امتنع لكون
التون بعد الالف مبدلة من
الف التأنيث ومذهب
الكوفيين انهما منعان
لكونهما مازائدين لا يقبلان
الهاء لانهما يشبهان بالتأنيث
(ووصف اصلي وورث افعلا
ممنوع) بالنصب

المؤنث كندمانه (قوله في لزومها الخ) فيه شرع على ترتيب التالف لان لزوم
راجع الى قوله لا يخص المذكور وقبول علامة التأنيث راجع الى قوله ولا تحذف
التاء في المؤنث (قوله ويشهد لذلك) أي لكون صرف نحو ندمان انصب
فرعية اللفظ فيه من الجهة المنتزعة وهذا أوضح مما ذكره شيخنا والبعض
(قوله فلم تكن الزيادة عندهم شبيهة بالتأنيث) أي في الاختصاص
بواحد من المذكور والمؤنث وليعلم من حقوق التاء (قوله لشبه ما بالتأنيث)
التأنيث ان قلت هلا اكتفي في المنع بزيادة التاء كالتأنيث (قلت)
المشبه لا يعطى حكم التشبيه من كل وجه وقال في المغني انما شرطت
العلامة أو الوصفية لان التشبيه بالتأنيث انما يتقوم باحدهما اه أي
لا يتحقق في الواقع الا في علم أو صفة (قوله امتنع) أي فعلان لكون التون
بعد الالف مبدلة من الف التأنيث فكلا يصرف حجرا لا يصرف سكران
واحتدل على الابدال بقولهم هراقي وصنعاني في التنبه الى هراء وصنعاء
وأجيب بان التون بدليل من الواو والاصل هراوي وصنعاء وى وأيضا الله كر
سابق على المؤنث لا العكس (قوله لكونهما مازائدين الخ) ان أرادوا مطبق
الزيادة ورد عليهم عفرية وان أرادوا خصوص الالف والتون سأناهم
عن علة الخصوصية فلا يحدون معدلا عن التعليل بانهم لا يقبلان الهاء
فمرجعون الى ما اعتبره البصريون كذا في المغني لا يقال هلا اكتفي في علة
المنع بالزيادة كما اكتفي بألف التأنيث لانهما قول المشبه لا يعطى حكم
المشبه به من كل وجه على أن في المغني أن تعليل منصرف نحو سكران
بالوصفية وان زيادة اشتقاق الأمرين مع أنه مذهب الكوفيين أنه
البصريون فذهبهم أن المنع الزيادة المشبه لالتأنيث وليس ذلك
الحجرا في معنى أن عدم وائع التصريف ثمانية لانهما (قوله لانهما يشبهان بالتأنيث)
التأنيث أي وان استلزم كونهما مازائدين لا يقبلان الهاء شبه ما بالتأنيث
التأنيث في الزيادة وعدم قبول الهاء اذ فرق بين اعتبار الشيء وحصوله يشون
اعتبار راءه ذاعير صاحب الهاء في علة منه ما عند الكوفيين بقوله
كونهما مازائدين لا يقبلان الهاء من غير ملاحظة التشبيه بالتأنيث اه
(قوله ووصف) معطوف على الضمير في منع أو وبداخيره محذوف على وزا

غنى على الحال من وزن افعل أى حال كونه ممنوع (تأنيث بنا كاشهلا)
 الوصف الاسمي ووزن أفعل بشرط أن لا يقبل التأنيث بالنساء املاق مؤنثة فعلاء تاشهل أو فعلى
 كافضل أولانه لا مؤنث له كما كروا ودرهذه الثلاثة ممنوعة من الصرف للوصف الاسمي ووزن أفعل فان وزن
 الفعل به أولى لا تى أوله زيادة تدل على معنى فى الفعل دون ٣٣٦ الاسم فكان ذلك أصلا

فى الفعل لان ما زيادته لمعنى
 أصل لما زيادته لغه بمعنى
 فان أنت بالتاء انصرف نحو
 أرمل بمعنى فقير فان مؤنثه
 أرملة لضعف شبيهه بلطف
 المضارع لان تاء التأنيث
 لا تلحقه وأجاز الأخص
 منعه جريه بجري أحمر له
 صفة وعلى وزنه نعم قواهم
 عام أرمل غير مصروف لان
 يعقوب حكى فيه سنة رملاء
 واحترز بالاصلى عن العارض
 فله لا يعتد به كما سياتى
 * تنبيهان * الأول من
 الشارح لما تلحقه التاء
 بارمل وأباتر وهو القاطع
 رحمه وأدبر وهو الذى لا يقبل
 نهما فان مؤنثها أرملة وأباتره
 وأدبره أمأرمل فواضح
 وأمأباتر وأدبره لا يحتاج
 هنا الى ذكرهما اذ لم يدخل

ما مر وزائد او قول بخالده معطوف على زائد لا يجزى على الصحيح من أن
 المعطوفات بحرف غير مرتب على الأول (قوله على الحال من وزن) وقال
 خالده من أن فعل قال العارضى لانه علم على اللفظ اه وشرط مجيى الحال من
 المضاف اليه موجب وداهية الاستغناء عن المضاف بان يقال ووصف أصلى
 وأن فعل أى هذا الوزن (قوله كاشهلا) الشهلة فى العين أن يشوب سوادها
 زريقة (قوله فان وزن الفعل به أولى) علم لما يفيد سوابقه من مدخلية وزن
 أفعل فى منع صرف الوصف المذكور اسكن لو حذف اللفظ وزن لكان أوضح
 وأما قول البعض حلة لحذف تقديره وانما نسب هذا الوزن للفعل لان الخ
 ففيه أنه لم يقدّم منه نسبة هذا الوزن الى الفعل حتى يقال وانما نسب الخ
 وفى بعض النسخ فانه وزن الفعل به أولى وهو أوضح فتأمل (قوله لان فى أوله)
 اعترضه شيخنا والبعض بان فيه ظرفية الشئ فى نفسه فكان الأولى
 اسقاط فى ويمكن دفعه بان المراد بالاول ما قبل الآخر فيه ~~ون~~ من ظرفية
 الجزء فى السك (قوله على معنى فى الفعل) وهو التام (قوله فكان ذلك)
 أى وزن أفعل (قوله فان أنت بالتاء الخ) محترز قوله ممنوع تأنيث بنا
 (قوله لضعف الخ) حلة لا انصرف (قوله لان تاء التأنيث) أى المتحركة
 بحركة اعراية فلا يرد المتحركة بحركة بنية فى نحو هند تقوم (قوله وأجاز
 الأخص منعه) أى نحو أرمل (قوله نعم الخ) استدراك على قوله نحو
 أرمل (قوله عام أرمل) أى قليل المطر والنفع كما فى القاموس وجينث قد
 يقال الكلام فى أرمل بمعنى فقير الا أن يجاب بان تقارب المعنيين كاتحادهما
 فتأمل (قوله وأباتر) من البتر وهو القطع وأدبر من الادبار ضد الاقبال
 (قوله من يعمل) بوزن يفرح الجمل الخبيب المطبوع ويقال للثاقفة الحبيبة

فى كادام الناظم فانه علق المنع على وزن أفعل وانما ذكرهما فى شرح السكافية لانه علق المنع على
 وزن أصلى فى الفعل أى الفعل به أولى ولم يخصه بأفعل ونقطه فيها * ووصف أصلى ووزن أصلا *
 فى الفعل تأنيث به لان توصلا * ولهذا احترز أيضا من يعمل ومؤنثه يعمله وهو الجمل السريع * الثانى
 الاول تعليق الحكم على وزن الفعل

الذى هو به أولى لاهل وزن افعول ولا الفعل مجرد الاشكال نحو ارجع وافيضل من المصغرة لا ينصرف
لكونه على الوزن المذكور ٣٤٠ نحو ايطر ولا يرد شطرا ويطر ويطر وان كل واحد

المطبوعة بعمله كذا في القاموس (قوله الذي هو) أى الفعل به أى الوزن
(قوله لكونه على الوزن المذكور) أى الذى الفعل به أولى وان لم يصح
في حال التصغير على وزن افعول (قوله ايطر) مضارع يطراد اطلع الدواب
قاموس (قوله وحيد) بفتح الدال وتكسر الميم الشديدة ونحذف كقوله
وتكسر الميم مع الاحتجاج بصوت خفي وانفسهم كذا في القاموس (قوله
وانفس عارض الوصفية) هذا نصريح بجهوم قوله أصلى اه مرادى
واضافة عارض الوصفية من اضافة الصفة الى الموصوف أو جعل من ومثلها
اضافة عارض الاسمية (قوله وصفته) أى في قولهم مررت بنسوة أو ربيع
(قوله كونه عارض الوصفية) بخلاف أو لم يعمى فقوله متأسل الوصفية
(قوله وكذلك أرب) انظر هل قطعة تاء التأنيث أولا وتنبؤ هذا الثاني
من انتصاره في علمه انصرفه على عروض الوصفية فقرره (قوله فلا ادهم
الح) البيت نهر ربيع على قوله وعارض الاسمية ومأثله البعض غير مستقيم
(قوله القيد) عطف بيان على الأدهم من تسمية الأختى بالأخلى كما تقول
البر القيد والعقار الحمر سدي (قوله وأرقم) مثله أبطح وهو مزيل
واسع فيه دقة في الحصار وأجرع وهو المكان لمستوى وأبرق وهو أرض خشنة
بها حجارة وزمل وطيب محتاطة وذ كريبويه أن العرب لم تختلف في منع
صرف هذه التسمية أدهم وأسود وأرقم وأبطح وأجرع وأبرق ادهم
مرادى ويخالفه ما سياتى في الشرح من أن بعض العرب يصرف الثلاثة
الأخيرة (قوله كالخيلان) بكسر الحاء المجمة وسكون الياء جمع خال
وهو النقطة المخالفة لبقية البدن حاله (قوله الشقراق) فيه لغات ذكرها
في التاموس منها الشقراق كفرطاس والشرقرق كسفر حبل قال وهو
طائر معروف مرقط بحضرة وحمرة وبياض ويصكون بأرض الحرم
(قوله لانها اسماء مجردة عن الوصفية في أصل الوضع) أى في الحال وانما
انصرف الشارح على نفي وصفيتها في الأصل لانه المتعدهى أسماء في الأصل

مها وان كان أصلا
في الوصفية وعلى وزن فاعل
لكونه وزن مشترك به ليس
الفعل أوله من الاسم
فلا اعتداده (وافتد) عارض الوصفية كارب
في محمررت بنسوة أو ربيع فاه
اسم من اسماء العدد لكن
العرب وصفته فهو ومنصرف
تظنر الماصلا ولا تظنر لما
عارض له من الوصفية وأبها
هو يقل التاء فهو وأحق
باصرف من أرب لان فيه
مع قول التاء كونه عارض
الوصفية وكذلك أرب من
قوله من أرب أى دليل
فاه منصرف لعروض
الوصفية ادهم أصله الأرب
المعروف (وعارض الاسمية)
أى وأبها عارض الاسمية على
الوصف تتكون الكلمة
باقية على منع التصرف في وصف
الأصل ولا ينظر الى ما عارض
له من الاسمية (وادهم) اقيد

لكونه وضع في الأصل وصفا انصرفه منع) نظر الى الأصل وطرحا لما عارض من الاسمية والحال
تبيينه مثل ادهم في ذلك اسود الحية العظيمة وارقم لحية فم اقف كالرقم نظر الى الأصل وطرحا لما عارض
من الاسمية (واجدل) لا يصغر (واحبل) طائر ذى نقط كالخيلان يقال له الشقراق (واهى) للعبة
مصروقه) لانها اسماء مجردة عن الوصفية في أصل الوضع ولا اثر

والجدل كذا في التوضيح قال شيخنا وتبعه البعض وبهذا دارفت نحو أربع فإن
أربع اسم في الأصل وصف في الحال وهذه أسماء لم تعرض لها الوصفية
ولكن يتخيل فيها الوصفية وكان منع صرف أربع الحق من منع صرفها الا
انه لم يرد فيه وورد فيها اقبل اه وعلى هذا يكون قول المصنف وأجدل الخ
كلاما مستقلا لا مفعلا على قوله وأقبح عارض الوصفية لان هذه الاسماء
لم تعرض لها الوصفية غاية الامر ان الوصفية تتخيل فيها فالعارض لها يتخيل
الوصفية لانفس الوصفية اذ لا يازم من يتخيل شئ تخفقه وحيث كان الاولى
لما ارجح في تعليل صرفها ان يقول بدل قوله عرضة أى لمخ الوصفية علمت
لتجرد هاهنا الوصفية رأسا وان تخيلت فيها ثم مامر عن شيخنا والبعض
من توجيهه عدم منع صرف أربع مع انها احق بالمنع من نحو اجدل لا يصح
توجيه ابل هو تقرير للسؤال فامل (قوله لمبايع) عبارة الفارضى وغيره لما
يتخيل (قوله من الجدل) بسكون الدال (قوله وقد ينزل) أى يعطين (قوله
لذلك) أى الوصفية الملوحة المنضمة الى وزن اعمل فيكون اجدل بمعنى شديد
وأجدل بمعنى متاوتن وافعى بمعنى مؤذ كل ذلك على سبيل التخيل (قوله فلا
مادة لها في الاشتقاق) أى ليس لها مادة يتأق اشتقاقها منها وقيل من فوعان
السم أى حرارته فأسفل انهى أفوع فدخله القلب المكنى ثم قلبت الواو ألفا
وقيل من فوعة السم أى شدته وعليه فلا قلب مكنيا (قوله كان العقيلين)
بضم العين وقوله لاقين بنون الاناث أى فراخ القطا وقوله اجدل أى صقرا
وبازيا صفته من برى عليه اذا تطاول عليه ويحوزان يريد بالمازى الطير
المشهور ويكون عطفنا على اجدل بحذف العاطف للضرورة قاله العيني
وزكريا (قوله ذرينى) أى دعينى والواو بمعنى مع والشيعة الطبيعة والاخذ
الشقاق والعرب تتشابه به يقال هو أشأم من اخيل قاله العيني وزكريا
(قوله بعروض الوصفية الخ) أى بعروض تخيل الوصفية ليوافق ما قدمناه
فقطن (قوله وأكلاب) مقتضى ساقه انه اسم جنس حامد لكن قد يوصف
به عروضا لاصالة مثل ارنب ولم أقف على الجنس المسمى به بعد مرآة
القاموس وغيره فانظره (قوله الا أن الصرف الخ) يعنى ان صرف نحو ابطح

تخيل من الجدل وهو كثرة
الجيلان ولا فى أففى من الايداء
لعروضه علمت (وقد ينزل
المنع) من الصرف لذلك وهو
فى أففى انعدمه فى اجدل
واخيل لانهما من الجدل
ومن الخبول كما مر واتا ففى
فلامادة لها فى الاشتقاق
لكن ذكرها يقارنه تصور
ايدائها فأشبهت المشتق
وجرت مجراه على هذه اللغة
وبما السمع عمل فيه اجدل
وأخيل غير مصروفين قوله
كان العقيلين يوم لقيتهم
فراخ القطا لاقين اجدل لمزيا
وقول الآخر
ذرينى وعلى بالامور وشيتى
فما طارى يوما عليك باخيل
وكما شذلا اعتداد بعروض
الوصفية فى اجدل واخيل
وافعى كذلك شذلا اعتداد
بعروض الاسمية فى ابطح
واجرج وبارق فصرها
بعض العرب واللغة المشهورة
منها من الصرف لانها
صفات استغنى بها عن ذكر
الموصوفات فيستعجب منع
صرفها كما استعجب صرف

ارنب واكلب حين اجر يا مجرى السمات الا ان الصرف لكونه الاصل ر بما يرجع اليه بسبب ضعف
يخلاف منع الصرف فانه خرج عن الأصل فلا يصار اليه الا بسبب قوى

(ومنع عدل مع وصف معتبر
في لفظ متني وثلاث وآخر)
منع مبتدأ وهو مصدر
مضاف الى طاعة وهو
عدل والمفعول محذوف
وهو الصرف ومعتبر خبره
وفي لفظ متعلق به اي عا
جميع الصرف اجتماع العدل
والوصف وذلك في موضعين
احدهما العدل في العدد
الى مفعول نحو متني او فعال
نحو ثلاث والتاني في آخر
المقابل لا تخبر اما العدول
في العدد فالمانع له عند
سيره والجهه والعدل
والوصف باحد وهو واحد
معدولان عن واحد واحد
وثنا ومتني معدولان عن
اثنين اثنين وكذلك ساخرها
واما الوصف فلان هذه
الاداء لم تستعمل الانكرات
امانه نحو اول اربعة متني
ثلاث ورباع وامام لا نحو
قوله تعالى فانكم وما طاب
اكرم من النساء متني وثلاث
ورباع واما خبر نحو صلاة
الليل متني ومتني وانما كرر
لعدم التاكيد لا لافادة

التكرير

ومنع صرف نحو اجل وان كانا شاذرا لكن شذوذ صرف نحو ابطح اخف
من شذوذ منع صرف نحو اجل (قوله ومع عدل) العدل اخراج الكلفة
عن صيغته الأصلية لغير قلب أو تخفيف والحق او هـ متني زائد يخرج نحو
أيس مقلوب بشر وتخذ يا كان الخاء مخدفة بخمها وكثر بزيادة الواو
الحاقا ليجعل ر ورجل بالتصغير لزيادة معنى التخمير وانه تخفيف اللفظ
وتجمله لعل في نحو عمر وزفر لا حتماله قبل العدل لوصفية وهو تخفيف
ان دل عليه غير منع الصرف وتقدر يرى ان لم يدل عليه الامنع الصرف قاله
الحفيد ثم هو باعتبار محله أربعة اقسام لانه اما تغيير الشكل فقط كجمع
عند من قال انه معدول عن جمع أو بالانقص فقط فيما عدل عن ذي ال وهو
محر وأمس وكذا أخرى قول أو بالانقص وتغيير الشكل كعمر أو بالزيادة
والانقص وتغيير الشكل ككدام وثلاث (قوله مع وصف) متعلق بمحذوف
نعت عدل (قوله والثاني في آخر) الاولى اسقاط في لان الموضع الثاني بنفس
آخر وقوله المقابل آخرين سباني محترزه في التنبيه الاول وهو صريح في ان
آخر وصف لجماعة الاناث لان آخر جمع أخرى وانه ضد آخرين الذي هو
وصف لجماعة الذكور ولان آخرين جمع آخر وأما نحو فعدة من ايام آخر
فلتأوله بالجماعات (قوله معدولان عن واحد واحد) أي لان المقصود
التقسيم واللفظ المقصود مكررا بدأ نحو جاء القوم رجالا فلما وجدنا أحاد
غير مكررا فاقطعنا ان المقصود التقسيم كما علمت حكما بان أصله لفظ مكرر
ولم يأت به بناء الا واحد واحد فحكم بأنه أصله وكذلك يقال في الباقي أنه
البناء بني (قوله وأما الوصف الخ) مقابل لقوله فاحاد ومعدولان الخ
لانه في قوة أن يقال اما العدل فلان أحاد الخ أي اما ان العدل فاحاد الخ وأما
بيان الوصف الخ ولوله الوصفية لكن أوضع (قوله لم تستعمل الانكرات
امنعنا الخ) أي قد يكون او صافا اصله العدل السيد الوصفية في ثلاث
مثلا اصلية لانه معدول عن ثلاثة ثلاثة وهذا المكرر لم يستعمل الاوصاف
وكذا العدول اليه وهو ثلاث وان لم يكن الوصفية في اسماء العدد واحد
اذ ان الخ اصلية (قوله امنعنا الخ) علم منه من صرح به الفارسي من انه لا بد
ان يتقدمه شيء (قوله وانما كراخ) أي فلا يردان متني يفيد التكرير فأي

فائدة في اعادته وقوله لا لا فائدة الذكر يرى لا لتأسيس معنى رائد هو التكرير
 لحصوله بمعنى الاول (قوله ولا تدخله ال) واذى النخشري انه اعرف
 فقال يقال فلان يشكك المني والثلاث قال أبو حيان ولم يذهب اليه أحد وكما
 لا تعرف لا تؤث فلا يقال مثناة مثلاً قاله الفارسي (قوله وذهب الزجاج الخ)
 المعدول عنه على مذهبه الى أحاد معدول واحد والى ثناء ومثنى اثنان
 وهكذا كما يشهر اليه الشارح بخلافه على المذهب الاول فواحد واحد
 واثنان اثنان وهكذا (قوله كابنية المبالغة) نحو ضراب فانه تعبير عن ضارب
 لا فائدة معنى جديده وهو التثنية (قوله وآسماء الجمع) ليس المراد بها
 أسماء الجمع المعروفة كقوم ورهط اذ لا تعبير فيها بل المراد الجمع
 نفسه فالأضافة لا بيان أفاده زكريا فالجمع تعبير عن الواحد لا فائدة معنى
 جديده وهو التعدد (قوله ترجيح احد المتساويين) اى في التغير لا فائدة معنى
 جديده على الآخر ومراوده بأحد هما المعدول في العدد وبالآخر غيره كابنية
 المبالغة والجمع (قوله ولا يتأتى ذلك) اى الشرط المذكور للفرعية
 في المعنى وهو كونه من غير جهة الفرعية في اللفظ وقوله الا ان تكون الخ
 اى لان الجهة على ما ذكره الزجاج واحدة وهى العدل (قوله عن واحد
 المضمن معنى التكرار) يعنى واحداً المكرراً اى عن واحد واحد زكريا
 (قوله بمعنى مغاير) اى باعتبار الحال والافعى آخري الأصل اشد تأخر
 وكان في الأصل معنى جائز يدور رجل آخر جائز يدور رجل اشد تأخر اى معنى
 من المعنى ثم نقل الى معنى غير معنى رجل آخر رجل غير زيد مامنى (قوله
 اما الوصف فظاهر) لانه اسم تفضيل بمعنى مغاير باعتبار الحال ومعنى اشد
 تأخر باعتبار الأصل كما مر وعلى كل فهو وصف والظاهر ان صوغه من
 تأخر فهو اسم تفضيل مصوغ من خمس مئودا (قوله عن الالف واللام)
 اى عن ذى الالف واللام ولا يتأتى ذلك انه مذكورة فكيف يكون معدولاً
 عن معدولة لانه لا يلزم في المعدول عن الشيء ان يكون بمعناه من كل وجه
 خلافاً لما روى دمايينى (قوله الامقرون بال) اى ومضافاً الى معرفة (قوله
 والتحقيق الخ) فاخر على الاول معدول عن الآخر وعلى هذا عن آخر

في اللفظ وفي المعنى اما في اللفظ
 فظاهر واما في المعنى فلا يكون
 تغيرت عن مفهومها في الأصل
 الى افادة بمعنى التضعيف
 وردت به لو كان المانع من
 صرف احاد مثلاً عدله عن
 لفظ واحد وعن معناه الى
 معنى التضعيف للزم احد
 امرين اما منع صرف كل اسم
 يتغير عن اصله لتجده معنى
 فيه كابنية المبالغة واسماء
 الجمع واما ترجيح احد
 المتساويين على الآخر
 والالزام مثب باتفاق وايضا
 كل ممنوع من الصرف لا بد
 أن يكون فيه فرع
 في اللفظ وفرعية في المعنى
 ومن شرطها ان تكون من
 غير جهة فرع اللفظ ليكمل
 بذلك الشبه بالفعل ولا يتأتى
 ذلك في احاد الا ان تكون
 فرعياً في اللفظ بعدله عن
 واحد المضمن معنى التكرار
 وفي المعنى يلزمه الوصفية
 وكذا القول في اخوانه واما
 اخر فهو جمع اخري اثنى
 آخر بفتح الخاء بمعنى مغاير

فالمانع له ايضا العدل والوصف اما الوصف فظاهر واما العدل فقال اكثر النحويين انه معدول عن الالف
 واللام لانه من باب افعال التفضيل فحقه ان لا يجمع الامقرون بال والنحو يقي انه معدول

هما كان يستحقه من استعماله بلفظ ما الواحد المذكور دون غيره معناه وذلك ان آخر من باب أفعل التفضيل
لحقه ان لا يثنى ولا يجمع ولا ٢٢٤ يؤث الا مع الالف واللام والاضافة فعدل في خبره معهما

واستعماله غير الواحد المذكور
من لفظ آخر الى لفظ التثنية
والجمع والتأنيب بحسب ما يراد
به من المعنى فقبل عندي
رجلان آخران ورجال
آخرون وامرأة أخرى
ونساء أخرى فمثل من
هذه الامثلة مفعلة معدولة
عن آخر الا أنه لم يظهر اثر
الوصفية والعدل الا في آخر
لانه معرب بالحركات بخلاف
آخران وآخرون وايسر فيه
ما يمنع من الصرف غيرهما
بخلاف أخرى فان فيها
أيضا الف التأنيب فلذلك
نحو آخر بسبب اجتماع
الوصفية والعدل اليه
واحالة منع الصرف عليه
فظهر ان المانع من صرف
آخر كونه مفعلة معدولة عن
آخر مراداه جميع للوث
لان حقه ان يستغنى فيه
بأفعل عن فعل لتعديده من
ال كأي يستغنى بأكبر من
كبرى قولهم رأيتهم بأكبر من
أكبرهم **تبيينان**

بالأفراد والتذكير وامل وجهه تكون هذا القول هو التحقيق تطابق
العدل عنه عليه تنكير اندبر (قوله عما كل يستحقه) اى عن استعمال
كان يستحقه بدليل قوله من استعماله الخ وقوله بلفظ ما الواحد المذكور
الاضافة للبيان اى بلفظ هو اللفظ الذى للواحد المذكور كذا يثني في خبره
صارته لا كذا ررها البعض وكلامه صريح في ان المعدول عنه استعمال
الذكر مع انه لفظ الواحد المذكور فلو قال والتحقيق انه معدول عما كل
يستحقه من لفظ الواحد المذكور كما كان أخره وأولى وقوله يدرن تفسير معناه
حال من لفظ أو من ماى حالة كون لفظ الواحد المذكور لم يغير معناه الذى
هو الواحد المذكور (قوله وذلك) اى وبيان ذلك (قوله والاضافة) اى
الى معرفة (قوله فعدل في خبره) اى في حالة هي خبره الخ (بان قلت)
يجوز أن يكون تقدير الاضافة (قلت) لا لان المضاف اليه لا يحدف الا اذا
حاز اظهاره ولا يجوز اظهاره انتقله الدمامنى عن الرضى وانظر وجه عدم
جواز اظهاره ولعله كونه يؤدى الى وصف الشكبة بالمعرفة في محو مرث
نساء ونساء آخر لكن يرداه بمعنى مغايرات فلا تقيد به الاضافة تعريفا الا
أن يقال كونه بمعناه لا يقتضى اى في حكمه من كل وجهه فتأمل (قوله عن
لفظ آخر) فيه اقامة الظاهر مقام الضمير اذ المعنى عدل في خبره آخر من
اللفظ الى لفظ المتى والمجموع والمؤثر ذكر يا وامل فكلمة الاظهار طول
الفصل (قوله لم يظهر اثر الخ) فيه دلالة ظاهرة على ان جميع هذه الصيغ
توصف بمنع الصرف وان لم يظهر أثره الا في المعرب بالحركات فمنع الصرف
عنده لا يختص بالمعرب بالحركات بل المختص به ظهر أثره كذا في سم (قوله
فان فيها أيضا الف التأنيب) اى وهي تستغنى بالمتع فاعتبرت لانها اوضح من
الوصفية والعدل كما في زكريا (قوله مراهاه جميع المؤث) حال من آخر
ينفع المهمزة وفي هذا القيد دفع اما آورد من آخر يصلح لواحد والمتى
والجمع وآخر يصلح للجمع فكيف يكون معدولا عنه ووجه الدفع انه
معدول عن آخره منى الجماعة لا مطلقا (قوله بدليل وأن عليه الخ)

الأول قد يكون آخر جمع أخرى بمعنى آخره فيصرف لانتفاء العدل لان مذكرا آخر مرتبط
بالكسر بدليل وان عليه النشأة الاخرى ثم الله بشي انشاء الآخرة فليست من باب أفعل التفضيل

والفرق بين اخرى انتى اخرى واخرى بمعنى اخرى

بمعنى اخرى وامرأة اخرى واخرى بمعنى اخرى فدل على الانتهاء ولا يعطف عليها
من جنس واحد وهي المتعاقبة الاولى في قوله تعالى قالت اولاهم لا خراهم اذا عرفت ذلك فكان ينبغي
أن يحترز عن هذه كما فعل في الكافية فقال

٣٤٥

* ومنع الوصف وعزل اخر

مقابل لا آخرين فاحصرا
* الثاني اذا سمي بشئ من
هذه الانواع الثلاثة وهي
ذو الزادتين وذو الوزن
وذو العدل بقي على منع
الصرف لان الصفة لما ذهبت
بالسمية خلقتها العلمية

(ووزن متنى وثلاث كهما

من واحد لاربعة فليعلم)

يعنى ما وزن متنى وثلاث
من ألقاظ العدد المردود
من واحد الى اربعة فهو
مثلها في امتناع الصرف
للعادل والوصف تقول مررت
بقوم موحدين واحدا ومتنى

وثنا ومثلث وثلاث ومربع
ورباع وهذه اللفاظ الثمانية
متفق عليها ولهذا اقتصر
عليها قال في شرح الكافية
وروى عن بعض العرب
مخمس وعشار ومعهش ولم يرد

مردود بقوله بمعنى اخرى ووجه الدلالة انه وصف النساء في هذه الآية
بالاخرى وبالاخرة في الآية الثمانية وذلك يدل على أن معناهما واحد (قوله
والفرق) اي من جهة المعنى (قوله مثلها من جنسها) فلا يقال عندى
رجل وحمار آخر ولا امرأة أخرى كذا قال شيخنا فالمراد بالجنس الصنف
(قوله ولا يعطف عليها مثلها) لان الانتهاء الحقيقي لا يتعدى نحو لاف معنى
الغايرة في متعدد اسم (قوله مقابل لا آخرين) بفتح الخاء بمعنى مغايرين
ومنه قوله تعالى وآخرين منهم لما يلحقوا بهم واحترز به عن آخر مقابل
آخرين بكسر الخاء في نحو يجمع الله الاقارب والآخرين وقوله فاحصرا
اي احصرت منع صرف آخر في آخر المقابل لا آخرين بفتح الخاء (قوله خلقتها
العلمية) فاذا انكر بعد أن سمي به فذهب الخليل وسيدويه الى انه لا ينصرف
لان رده الى حال كان لا ينصرف فيها وذهب الاخفش الى انه ينصرف
لان الوصفية قد انتقلت عنه بالعلمية وسيأتى ذلك (قوله ووزن) اي موازن
كما أشار اليه الشارح وقوله كهما فيه جر الكاف للغمير وتقدم انه شاذ
فالاول جعلها اسما بمعنى مثل مضاف الى الغمير وقوله من واحد متعاق
تخذوف حال من الضمير المستكن في الخبر أى حالة كونه مأخوذا من واحد
وقول شيخنا انه بيان لوزن بمعنى موازن غير صحيح (قوله متفق عليها) أى
على ورودها عن العرب بدليل ما بأتى (قوله الى عشرة) الغاية داخلية
بقريئة ماسبق وما بأتى وقولهم الصحيح ان الغاية بالى خارجة محله اذا لم تقم
قريئة على دخولها واما قول شيخنا السيد الغاية خارجة ولذا عبر بالى واما
العشرة فغير مسموع صوغ فعال ومفعول منها كما قاله الامام فهو مخالف

٤٤ * صبان ث غير ذلك وظاهر كلامه في التسهيل انه سمع فيها خمس ايضا واختلاف
فيما لم يسمع على ثلاثة مذاهب * أحدها انه يقاس على ما سمع وهو مذهب الكوفيين والزجاج ووافقهم
الناظم في بعض نسخ التسهيل وخالفهم في بعضها * الثاني لا يقاس بل يقتصر على المسموع وهو مذهب
جمهور البصريين * الثالث انه يقاس على فعال لكثرته لا على مفعول قال الشيخ أبو حبان والصحيح ان البناءين
مسموعان من واحد الى عشرة وحبكي البناءين أبو عمرو والشيباني

لما في الشرح (قوله وحكي أبو حاتم وإن السكيت من أحادى عشر) ولم
 يتعرفنا السماع، ومحد إلى معشر ولهذا أخر حكايته ما عن حكاية أبي عمرو
 الشيباني (قوله مذهوباً بهما مذهب الاسماء) أي المنكورة أو الجامدة
 على الوجهين الآتين عاجلاً في كلام الله مابني وعلى الأول اقتصر في الجمع
 (قوله خلافاً للقراء) أي فانه زعم ان هذه الالفاظ منعت الصرف للعدل
 والتعريف بنية آل واهم يجوز جعلها منكورة ويذهب بمذهب الاسماء
 المنصرفة وظاهر تقريرهم المدكور عن القراء أن يقال إنه انصرف بناء
 على كونه اسماء منكرات وإنه في حالة المنع معارف وكلام المصنف يقتضي
 أن القراء يرى أنه حال منع الصرف صفات وحال الصرف أسماء وإنه على
 حالة واحدة بالبدية إلى التعريف والتشكيك دما مابني ورد قول القراء بمجيئها
 أحوالاً وصفات لا منكرات (قوله ولا يسمى بها خلافاً لآبي على وابن برهان)
 أي لأن الصفة لما ذهبت خاتمتها العلمية وما نقله عن أبي على وابن برهان نقله
 في التصريح عن الاخفش وأبي العباس وغيرهما وعبارته وقال الاخفش
 في المعاني وأبو العباس أنه لو سمي بمنى أو أحد أخوانه انصرف لأنه إذا كل
 اسم فليس في معنى اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة فليس في
 التعريف حاسة وتبعه ما على ذلك الفارسي وارتضاه ابن عصفور ورد بيان
 مذهبهم لا نظيره إذ لا يوجد بناء ينصرف في المعرفة ولا ينصرف
 في المنكورة وإنما المعروف العكس وعبارة الفارسي في التذكرة تخالف
 هذا ما قاله الوصفيزول فيخلفه التعريف الذي لا علم والعدل قائم
 في الحالين جميعاً له ووجه الجمع ورأسه الأصل من العدل حاصل والعلمية
 محققة بسبب المنع وجودها لوجه امتناع الصرف اهـ (قوله فاما هي ان القراء
 الخ) مراد الشارح تصوير المذهب بمذهب الاسماء وأما ما نقله البعض
 عن الهوتى وأقره من أنه لما كان كلام التسهيل يقتضي ان القراء يوجب
 صرفه السكونية جوازاً مقابلاً للمنع وهو يقتضي الوجوب مع ان مذهب القراء
 في الواقع حواز كل من الصرف وعدده احتاج الشارح إلى بيانه بقوله
 والمعنى الخ فيرد بان الحراز الذي قالوا انه يقتضي الوجوب وجواز التثنية شرعاً
 بعد امتناعه شرعاً لا مطلق الجواز في مقابلة مطلق المنع كما في هذا المقام ألا

وحكي أبو حاتم وإن السكيت
 من أحادى عشر ومن حفظ
 صحة على من لم يحفظ * تنبيه *
 قال في التسهيل ولا يجوز صرفها
 يعني آخر مقابل آخرين
 وفعل ومفعول في العدد
 مذهوباً بهما مذهب الاسماء
 خلافاً للقراء ولا يسمى بها
 خلافاً لآبي على وابن برهان
 ولا منكورة بعد التسمية بها
 خلافاً لبعضهم اهـ اما المسئلة
 الاولى فالمعنى أن المرء أجاز
 ادخلوا ثلاث ثلاث وثلاثا
 ثلاثا وحاله مغيرة وهو الصحيح
 واما الثانية

نرى انه لا يفهم من مقابلة منع الصرف بجوازه وجوده وى اقتضاء كلام
 التسميل احتساب الفراءمرفها غير مسلمة (قوله فقد تقدم التنبيه علميا)
 أى فى قوله اذ اسمى بشئ من هذه الأنواع الخ (قوله لجمع) اعترض بان الجمعية
 ليست شرطا كما صرح به السبوطى وغيره بل كل ما كان على هذين الوزنين
 واسعة وفى الشروط المذكورة فى الشرح منع صرفه وان فقدت الجمعية فكان
 الأولى ان يقول لفظ و يحيا بان الجمع فى كلامه تمثيل لا تقييد بدليل قوله
 ولسراويل الخ وانما اثر الجمع بالتمثيل لانه الغالب فى الوزنين (قوله مشبهه
 مفاعلا) أى فى الحال كما جدد أو فى الاصل كعذارى اذ أسس له عذارى
 بكسر الراء وتحرير الياء قلبت الكسرة فتحة والياء ألفا كما يأتى (قوله
 بجمع) أى لمرافقه فله منع محذوفة لدلالة المقام علميا (قوله أى فى كون
 أوله مفتوحا) خرج به نحو عذافرو بقوله ثالثه أله غير عوض أى من إحدى
 ياءى النسب تحقيقا أو تقدير انخوسمان وشام ونحوهما وشان وبقوله
 يلها كسر خرج نحو برا كاء وتدارك وبقوله غير عارض خرج نحو تدارك
 وتوان وبقوله أو سطرها سا كن خرج نحو ملائكة وبقوله غير منوى به و بما
 بعده الانفصال أى بان يكونا غير ياءى النسب بان يكون الثالث غير ياء
 كما يابج أو ياء من بنية الكامة بان يكون سابقا على ألف التكسير ككرمى
 وكراسى خرج نحو رباحى وجوارى وجملة الشروط ستة كذا قال شيبخنا
 وتبعه البعض وفيه ان هذه الامور المخرجة لم تدخل فى موضوع المسئلة حتى
 تخرج بم هذه القيود لان موضوع المسئلة لجمع والامور المخرجة مفردات
 والجواب ما علم مما مر ان الجمع مثال لا قيد والمراد بالجمع وكل لفظ على احد
 الوزنين (قوله فان الجمع متى كان الخ) تعليل لقوله مما يمنع من الصرف
 الجمع الخ ولا حاجة لجعله تعليلا لمحدوف كما زعم البعض (قوله كعذارى)
 هو به هـ لـ فـ جملة الجمل الشديد واسم من أسماء الأسد (قوله كيمان
 وشام) بحذف الياء المحذوفة الساكنة لالتقاء الساكنين هى والتنوين
 (قوله فحذفت احدى الياءين وعوض عنها الألف) أى وفقت همزة شام
 لتسايب الألف (قوله أو تقدير) قل شيبخنا هو سلم فى تسمى أمثلمان
 دمية ان الجوهري قال انه منسوب حقيقة كما يأتى اه قال الدمامينى والذى

(وكن لجمع مشبهه مفاعلا *
 أو انفاعيل بجمع كافلا) كقولا
 خبر كن وجمع متعلق بكافلا
 وكذا الجمع ومما عمل مفعول
 بمشبهه يعنى أن مما يمنع من
 الصرف الجمع المشبهه مفاعلا
 أو مفاعيل أى فى كون أوله
 مفتوحا وثالثه ألفا غير عوض
 يلها كسر غير عارض مملوظ
 أو مقدر على أول حرفين
 بعدها أو ثلاثة أو سطرها
 سا كن غير منوى به وبما بعده
 الانفصال فان الجمع متى كان
 بهذه الصفة كان فيه فرعية
 اللفظ بخبر وجهه عن صيغ
 الأحاد غير به وفرعية
 المعنى بالدلالة على الجمعية
 فاستحق منع الصرف ووجه
 خروجه عن صيغ الأحاد
 العربية انك لا تجده مفردا
 ثالثه ألف بعدها حرفان
 أو ثلاثة إلا وأوله مضموم
 كعذافرا أو ألفه عوض من
 إحدى ياءى النسب اما
 تحقيقا كيمان وشام فان
 اصلهما ياءى وشامى فحذفت
 احدى الياءين وعوض عنها
 الألف أو تقدير انخوسمان
 وشان فان الفهما

دهام الى تقدير ب نحو تمام سماعه مصروفا ما هم قبلوا ايتهم بما
 بتقفيف الياء والتنوين فلولا انه على تقدير التسب لمخ الصرف وان كان
 مقردا كما منع سراويل ولم يجعلوه كجوارق في منع الصرف وجعل التنوين
 عرضا لانه ليس من المتعوض (قوله موجوده قبل) اي قبل ياء التسب (قوله
 وكامهم نسبوا الخ) اي فليس هو على التسب حقيقة كما رجع ابن الناطم
 لكن في كلام الجوهرى ما يخالفه حيث قال وهو يعنى ثمان في الأصل
 منسوب الى الثمن لانه الجزء الذى صير اليه ثمانية فهو ثمان فتم فتحوا أوله
 لاسمهم فيرون في التسب كما قالوا دهرى ومهى وحده وامنه احدى ياءى
 التسب وعوضوا عنها الالف كما فعلوا في المدوب الى اليمن فتثبت ياؤه عند
 الاضافة كما ثبتت ياء القاضى فنهول ثمانى فنهول ثمانى مائة كما تقول قاضى
 عبد الله ونقط مع التنوين عند الرفع والحركة وتثبت عند النصب لانه ليس
 بجمع فيجرب مجرى جوارب ووارق ترك الصرف وما جاء في الشعر غير
 مصروف فهو على اتوهم اه عدا القادز المسكى بقوله فيجرب الخ تم ربيع على
 التنوين بالميم (قوله الى فعل) اي يفتح العين كما سبوا الى عين أو فعل اي
 بسكونها كما نسبوا الى شام (قوله أو ما يلى الالف الخ) عطف على قوله
 وأوله مضموم وكذا ما ياتى (قوله كبرا كاه) بالمد والهمزة الثابتة في الحرب
 اه زكريا مراده أنه ليس مما منع صرفه لكونه على وزن منتهى الجمع
 وان كان مما منع صرفه لآل البائى الممدودة (قوله كمدان وتوان)
 أصاها مائدانى وتوانى بضم الذون فمما قلبت الفهمة كسرة لتناسب الياء
 وأعلال قاض (قوله ومن ثم الخ) أى من أجل وجود غير كسر تالى
 الالف أصالة في غير وزن منتهى الجمع (قوله لاحظ له في الحركة) اي لانه
 ليس له أصل يرجع اليه في ذلك بخلاف نحو دواب فانه من دب والمافى أصل
 عينه التحريك (قوله متحرك الوسط) ينبغى حذف الوسط كما في عبارة
 النمر بيج لان الثانى هو الوسط لاشئ له وسط كما هو ظاهر (قوله ومن ثم)
 أى من أجل وجود تحرك ثانى الثلاثة في غير وزن منتهى الجمع (قوله
 أو هو) اي الثانى وقوله للتسب أى تحقيقا كما في رباحى وطفارى أو تقدير
 كما في جرارى وحوالى فالياء فمما ملحقة بياء التسب لانه مما مصروفين

موجوده قبل وكأنهم نسبوا
 الى فعل أو فعل ثم حذفوا
 احدى الياءين وعوضوا عنها
 الالف أو ما يلى الالف غير
 مكسور بالاصالة بل امامه فتح
 كبرا كاه ومضموم كمدان
 أو عارض الكسر لاجل
 الاعتلال كمدان وتوان
 روى ثم صرف نحو عيال جمع
 عباله لان الساكن الذى
 يلى الالف هيمه لاحظ له
 في الحركة والعبالة انقل
 قال القى عباله اي ثقله
 ويكور ثانى الثلاثة متحرك
 الوسط كطواعيه وكراهية
 يه ثم صرف نحو ملائكة
 صباروه أو هو والثالث
 بارضان للتسب منوى بهما
 انفصال

او غير منفكين كحواري وهو
الناصر وحوالي وهو المختال
ببخلان نحو قاري وبخاني
فانه بمنزلة مصابيح وقد ظهر
من هذا ان زنة مفاعل
ومفاعيل ليست بالجمع
او منقول من جمع كجاساني
وقد دخل بكراستي تقديره
دواب فانه غير منصرف لان
اسمه دواب فهو على وزن
مفاعل تقديره * تنبيهات *
* الاول لا فرق في منع ما جاء
على احد الوزين المذكورين
بين ان يكون اوله ميمًا نحو
مساجد ومصابيح ولم يكن
نحود رهم ودنانير * الثاني
اشتراط كسر ما بعد الالف
مذهب سيدييه والجمهور
قال في الارشاد وذهب
الزجاج الى انه لا يشترط ذلك
فأجاز في تكبيره ان يقال
هباي بالادغام اي عمودا من
الصرف قال واصول اليباء
عندى السكون ولولا ذلك
لا ظهرتم * اثالث انفقوا
على ان احدى العلتين هي
الجمع واختلوا في العلة
الثانية فقال ابو علي هي

فتدريهما المذهب وان لم يكونا منسوين حقيقة وقوله منسوين هما الانفصال
صفة لازمة لعرضان للنسب (قوله وضابطه) أي العروض للنسب ان
لا يسبقها الالف في الوجود بان سبقهما الالف أو قارناها ابتداء الكلمة على
الجمع مع فالأول ما أشار إليه بقوله مستبوقين بها والثاني ما أشار إليه بقوله أو
غير منفكين (قوله كرجاسي) نسبة الى بلد يجلب منه الكافور وظفاري
نسبة الى ظفاريون من قدام مدينة باليمن اه زكريا (قوله ببخلان قاري
وبخاني) أي ونحوهما ككراستي فالباء المشددة في نحو قاري موجودة
قبل ألف الجمع لانها وجدت في المفرد فتدري وهو سابق على الجمع (قائدة)
لوانسبت الى نحو قاري صرفت المنسوب لان هذه الباء الموجودة في المنسوب
اليه تتخلف و تؤثر في بقاء النسب وهي لا تؤثر المنع كما قاله الله ماميني (قوله فانه
بمنزلة مصابيح) أي في سبق الثاني والثالث على الالف لا يقال يا مصابيح
لم تكن في المفرد حتى تكون سابقة على ألف الجمع لاننا نقول هي بدل ألف
مصباح ولابدل حكم المبدل (قوله وقد ظهر من هذا) أي من عدم وجود
مفرد عربي على زنة مفاعل أو مفاعيل بالشروط المذكورة وقوله أو منقول
من جمع فيه أنه لم يتعرض فيما مررنا لنقول من جمع فكيف قال وقد ظهر
من هذا الخ الا ان يقال المراد من قوله سابقا انك لا تشدد مفردا أي أصالة
فيكون فيه اشارة الى وجود المفرد بالثقل وتأمل وقوله كجاساني أي في قوله
وان به سمي الخ فهو راجع للثاني فقط (قوله وقد دخل بكراستي) أي
في قوله نعمت الكسر ملحوظ أو مقدر (قوله هي) بفتح الهاء والباء الموحدة
وتشديد التثنية السببي الصغير والاختي هبيرة كذا في القاموس (قوله ولولا
ذلك لا ظهرتم) أي بالالف المشددة متحركة حينئذ فكان يقال هباي
واعترضه سمي بان اجتماع المثليين في كلمة يوجب الادغام وان كان أولهما
متحركا كما في دواب ونحوه * وأجاب يس بان الباء لو ظهرت اقبل هبايا لما
ستعرفه من قول المصنف

والماز يد ثانيا في الواحد * هـ مزاري في مثل كاتلا

وافتحور ذاهمزا فيما أعل * واذا قيل هباي لم يحصل الادغام وفيه عندي

نظروا ان آخره غير لعدم دخول نحو هي في قول المصنف والمداخل لانه

خبر وجهه عن صيغ الآحاد وهذا الراي هو الراي

وهو من قواعده ١٥٠ الجماعية دعه، فانه لا يبرر في دوم الله ان يتكسر او الجمع تحقيقا او تقديرًا
والثانية في نحو واكلمه وراطط ٣٥٠ ادهما جمع اكلاب وراطط والتقدير نحو ومساجد ومناظره وال

كس جمع من أول وهله لكه
بفتح ذلك المتكرر اعني اكلاب
واراطط فكذلك ايضا جمع
جمع وهذا اختيار اس
الحاجب واستصعب تعليل
اني على ما افعالا وافعللا
خوافر اس وادلس جمعان
ولا نظير لهما في الآحاد
وهما مصدران والحوار
عن ذلك من لائه اوجه
الاول ان افعالا وافعللا
يجمعان نحو اكلاب وانعام
في افعال وانعام واما
مفاعل ومفاعيل فلا يجمعان
فصدر حري افعال وافعل
محرى الآحاد في حوار الجمع
وقد صرح المشري على انه
مقياس في ما في الثاني انهما
يصعرا على لفظهما
كلاهما نحو اكلاب وانعام
واما مفاعل ومفاعيل فانهما
اذا صغرا ذالا الواحد
اوال جمع الفعلة ثم تعددت
يصعرا في الثالث ان كلا
من افعال واهل له نظير من
الاحاديث في الهيشة وعدة

اي من افعال كان ايها (قوله وهو معنى قولهم الخ) أي الخروج أي مع
الدلالة على الجماعة معنى قولهم الخ ولأن قول يحتمل قواعده كقول
العلة الثانية تكرار الجمع كما واختيار ان الحاجب (قوله من أول وهله)
مال في المصاح قال لقيه أول وهلة أي أول كل شيء (قوله ولا نظير لهما
في الآحاد) أي ولو كانت العلة الثانية الخروج عن صيغ الآحاد انعام
الصرف (قوله ولا يجمعان) أي جمع تكبير والافتقار لجمع مع جمع فصح
قواعده في نواكس ونواكسون وفي أيام وأيامون وكقولهم في حدائق
حدائق وفي مواضع مواجيات قاله الشارح في آخر باب التكبير
(قوله فقد حري افعال واهل الخ) فان قلت هذا لا يدع الاعتراض لان هذا
لا يقتضي انهما انما في الآحاد (فان) حاصل الجواب ان مرادنا بالخروج
عن صيغ الآحاد الخروج عن صيغ العطا وحكما وأفعال وافعل لم يخرج
عن حكم الآحاد لحوار جمعهما كالأحاد وكذا يقال في الجواب الثاني ان
هندي (قوله وقد نص الرمشري الخ) اي فليس في جمع اكلاب وانعام
على اكلاب وانعام شذوذ حتى يصعب به الوجه الاول (قوله على انه) اي
الجمع على مفاعل (قوله وانعام) بالالف لسايباتي في قول الناطم كذا
مأمدة افعال سبق الخ ولا يقال ابيعي قلب الالف ياء بل تبقى الالف (قوله
أوال جمع الفعلة) قال شيخنا لعله اراد ما يشتمل جميع التجميع فانه من جوع
العلة بدول في تصغير ما أحد مسجديات (قوله الثالث) محمله عدم تسليم
خروجهما عن صيغ الآحاد لفظا ثابتا نظائرهما من الآحاد في الهيئة
وعده الحروف وان لم تكن مبدوءة بآله مرة مثلها فكل الأولى تقديره
على الجوابين الاولين لان محمولهما ان تسليم خروجهما عن صيغ الآحاد لفظا
وعدم اثبات خروجهما عنهما حكم (قوله تجوال وتطواف) مصدران جال
وطاف وقيل لتحول وتطوف (قوله ساباط) وسقيفة بين دارين يحتمل الطيرين
فان من (قوله وحانام) لغة في الخاتم (قوله نحو صصال) هو الطير لم يحل
محرره وحرع بالحاء المتجمة على اي والهي المهيمة هو العرج يقال ناقه بها

الحروف فاهل نظيره في قوله وراطط ادهما رابعة معان نحو تجوال وتطواف
وفاعل يتوصفان وادام وادام لال نحو صصال وحرع واهل نظيره في قوله وسام ناله تنقل
خرع

خزعال أى عرج (قوله نحو قنفل) بفوقية بن وفاعل المفعول وتضرب بفوقية
 فنون فضا دمجمة شجر يتخذ منه السهام (قوله نحو كرم ومهلك) مصدر
 ا كرم وهلاك ويجوز فى لام مهلك النسخ والكسر ايضا فكون مثله (قوله على
 أن ابن الحاجب لو سئل الخ) قد يقال يمكنه ان يعدل صرفه انه لم يتكسر
 لا شذوية وهو ظاهر اذ هو جمع ملك من أول وهلة ولا تقدير لانه ليس على
 وزن المسكر الذى هو مفاعل أو مفاعل لتحر ك الوسط فى الثلاثة التى بعد
 الالف سم بياض (قوله منه) صفة لذا أحوال منه وكذا قوله كالجوارى
 رضمير منه للجمع المتقدم وقوله كـ ارى اى اجراء كاجراء سارى أو حالة
 كونه كسارى (قوله يعنى ما كان الخ) لما كان مفهوما قول المصنف
 كالجوارى أن ما كان من معتل منتهى الجموع كالعذارى لا يجرى
 كسارى فى حذف حرف العلة وثبوت التنوين بل يسبق فيه حرف العلة ولا
 يثبت التنوين قال الشارح يعنى فإني سانه بالعداية المقضية تضم كلام
 المصنف فكلم نحو جوار وحكم نحو العذارى بالنظر الى المنطوق والمفهوم
 وهذا لا يناسى ما سـ يذكره الشارح من خروج نحو العذارى عن حكم
 نحو جوار بقول المصنف كالجوارى كما لا يخفى على ذى بصيرة ولغلة
 البعض بما ذكرنا من أن كلام الشارح تناسقا لا قضاء أول كلامه
 دخول القسمين فى النظم واقتضاء آخر كلامه خروج الثاني منه وانه كان
 الاولى حذف يعنى (قوله أن تغلب ياؤه ألفا) اى بعد قلب الكسرة قبلها
 فتحة كما يأتى (قوله نحو عذارى) جمع عذراء بالذوى البكر ومдарى
 جمع مدرى بكسر الميم والقصر وهو مثل الشوكة تحلبه المرأة رأسها
 وأصلها عذارى ومدارى بالكسرة ثم أبدلت الكسرة فتحة أى إباحا
 لفحة ما قبل الالف فقلب الياء الى التجر كهاوا فتتاح ما قبلها اه تصریح
 والذى فى شرح الشارح على التوضيح ان مدارى جمع مدراء أى كمرء وهى
 المتفتحة الجنبين وفى انقاموس ما يوافقه وذا كان الفعل مدر كفرح فهو
 مدر وهى مدراء ودالها مفعلة (قوله فى حذف يائه الخ) أى لا فى جميع
 الوجود فان جرة بفتحة مقدرة وتنوينه عوض بخلاف نحو قاض فانه
 بكسرة مقدرة وتنوينه تنوين صرف كسببه عليه الشارح (قوله والفجر

نحو قنفل وتضرب ومفعول
 نحو مكرم ومهلك
 على ان ابن الحاجب لو سئل
 عن ملائكة لما أمكنه ان
 يدل صرفه الا بان له فى الآحاد
 نظير اشتراط واهية وكراهية
 (وذا اعتلال منه كالجوارى)

رفا وجرا اجره كسارى
 يعنى ما كان من الجمع الموازن
 مفاعل مع لا فله حالتان
 * احدها ما ان يكون آخره
 ياء قبلها كسرة نحو جوار
 وغواش والاخرى ان تغلب
 ياؤه الف فتحة ومدارى
 فالأول يجرى فى رفعه وجره
 مجرى قاض وسارى فى حذف
 ياء وثبوت تنوينه تنوين
 فوقع غواش والفجر

ويا ل (نيلال مجرور بفتح مقدرة على الياء المحذوقة لاتقاء الساكنين منع
من ظهورها التقليل نية عن الكسرة لانه ممنوع من الصرف لصيغة تنوين
المجموع تقدير أي بحسب الاصل (قوله في سلامة آخره) أي من الحذف
(قوله وهذا آخر ح من كلامه) أي من منطوق كلامه فلا يساق دخوله
في كلامه ثم وما أعني ان حكمه مستفاد من كلامه بطريق المفهوم ولهذا
قال الشارح في أول عبارته يعني كما أراضنا ما بيننا (قوله فذهب سيويه الى
انه تنوين عوض عن الياء المحذوقة) أخرجه الاكثر على ان الاعلال مقدم
على منع الصرف ليكون سببه وهو التقليل أمر ظاهر محسوس بخلاف منع
الصرف فان سببه مشايمة الاسم للفعل وهي خفية فأسأل جوار على هذا
حواري بالتدوين استقلت الفعلة على الياء فحذفت الفعلة لتبقى ساكنان
فحذفت الياء لا تنقام ما تم حذف التنوين لوجود صيغة متنى الجمع تقدير
لان المحذوف لعله كالتأنيث ثم خيف رجوع الياء فأتى بالتنوين عوضا عنها
وأخرجه بعضهم على ان منع الصرف مقدم فأسأل جوار على هذا حواري بترك
التنوين لصيغة متنى الجمع فحذفت فعلة الياء لتقليل الياء تخفيفا ثم أتى
بالتدوين عوضا عنها فتم ان سبب الحذف على الأول التقاء الساكنين وعلى
الثاني التخفيف وعليه بنى الشارح السؤال والجواب الآتين (قوله عوض
عن حركة الياء) أي وحصل التعويض قبل حذف الياء بدليل قوله
ثم حذفت الياء وهذا بناء على ان منع الصرف مقدم على الاعلال فأسأل على
مذهب المبرد حواري بترك التنوين فحذفت فعلة الياء لاتقاء الساكنين
عوضا عنها لتبقى ساكنان فحذفت الياء لا تنقام بما (قوله لان الياء لما
حذفت تخفيفا) أي لا لاتقاء الساكنين فهو مبنى على تقديم منع الصرف
على الاعلال (قوله لان حاجة التعذراخ) وجهه ان العامل في كل من
المنفوص والمنصوَر طالع أثرا وقد ظهر الاثر مع المنفوص في الجملة لظهوره
حالة المنصب ولم يظهر في المنصوَر أثره بالكيفية فكان أول التعويض وهو هذا
سقط ما يقال كان الظاهر عكس الأولوية لان التعويض يقتضي حذف
شيء واقامة غيره مقامه والمنصوَر لم يظهر فيه أثر حتى يقال حذف وعوض
عنه التنوين بخلاف المنفوص فان الحركات تظهر في نقله لكن نقل بعضها

وليال عشر وفي التصب
مجرى دراهم في سلامة
آخره وظهور فتحته نحو
سيروا بها الياء والثاني
يقدر أعراجه ولا يتون
بحال ولا خلاف في ذلك
وهذا آخر ح من كلامه قوله
كل حوارى تنهات الأول
اختلف في تنوين حوار ونحوه
فذهب سيويه الى انه تنوين
عوض عن ياء المحذوقة
لا تنوين صرف وذهب المبرد
والزجاج الى انه عوض عن
حركة الياء ثم حذفت الياء
لاتقاء الساكنين وذهب
الاخفش الى انه تنوين
صرف لان الياء لما حذفت
تحذف ما زال صيغة مفاعل
وبقي اللفظ ككتاب فاصرف
واصح مذهب سيويه واما
جعله عوضا عن الحركة
فضعيف لانه لو كان عوضا
عن الحركة لكان التعويض
عن حركة الالف في نحو
موسى وعيسى اول لان حاجة
التعويض الى التعويض أشد
من حاجة التعويض

المزوم وأما كونه للصرف
فضعيف أيضا إذا حذف
في قوة الوجود والالكان
آخر ما بقي حرف اعراب
واللازم كما لا يخفى منتف * فان
قلت اذا جعل عوضا عن الياء
فما سبب حذفها أو لا * قلت
قال في شرح الكافية لما
كانت ياء المنقوص قد تحذف
تخفيفا ويكتفى بالكسرة
التي قبلها وكان المنقوص
الذي لا ينصرف أثقل التثنية
فيه من الحذف ما كان جائزا
في الأدنى ثقلا ليكون زيادة
الثقل زيادة أثرا وليس بعد
الجواز الا اللزوم انتهى
* واعلم ان ما تقدم عن المبرد
من ان التنوين عوض عن
الحركة هو المشهور عنه كما
نقل الناطم في شرح الكافية
وقال الشارح ذهب المبرد
الى ان فيما لا ينصرف
تنوينه ما قدرا بدليل
الرجوع اليه في الشعر
وحكموه في جوار ونحوه
بحكم الوجود وحذفوا لاجله
الياء في الرفع والجاءتهم
التاء الساكنين ثم عوضوا

فترك وعوض عنه التنوين فأخذه الموقى (قوله ولا خلق مع الالف واللام
كما خلق الخ) اى بجماع ان كلا من تنوين التثنية وتنوين جوار على
مذهب المبرد عوض عن شئ فتنوين التثنية عوض عن مدة الاطلاق وتنوين
تنوين جوار عوض عن حركة الياء قال البعض تبعنا الشين كما الاولى
ان يقول الشارح ولا خلق مع الالف واللام لانه عنده عوض عن الحركة
والحركة تتباعد مع الالف واللام اهـ ولعل وجهه ان قياس العوض على
المعوض عنه اقرب من قياسه على تنوين التثنية فتأمل ثم قال البعض وقد
يقال لهذا اللازم جار على القول بانه عوض عن الياء بل هو أظهر فيه بان
يقال لو كان عوضا عن الياء لخلق مع الالف واللام كما خلق معهما تنوين
التثنية بجماع ان كلا عنهما عوض عن حرف اهـ وقد يجاب بان التنوين
هنا ليس لمحض العوض عن الياء بل للعوضيه عنهما ومنع عودها لانه لا يجمع
بين العوض والمعوض عنه فكان كمنه الياء التي تجماع الالف واللام
فما سبب أن لا يجمع الالف واللام فاحفظه فانه دقيق (قوله واللازم) يعنى
أولية التثنية يرض عن حركة الالف في نحو موسى وعيسى والخلق التنوين
مع الالف واللام وقوله فيهما سبب باللازم والضمير للتصديتين المتقدمتين
أعنى قوله لانه يمكن التثنية يرض الخ وقوله ولا خلق الخ (قوله اذا حذف) وهو
الياء في قوة الوجود أى فصيحته انتهى الجمع موجودة تقدير (قوله فان قلت
الخ) مبنى السؤال والجواب على ان منع الصرف مقدم على الاعلال كما مر
(قوله فما سبب حذفها) اى على سبيل الوجوب بقريته ان الجواب بغيره
تعليل حذفها على سبيل الوجوب (قوله قد تحذف تخفيفا) يفيد ان حذف
ياء المنقوص غير واجب ويصرح بذلك قوله ما كان جائزا في الأدنى وفيه
نظر فان أراد المقرون بأل فليس الكلام فيه اهـ سمع على ان المقرون بأل
يسمى فيه المنصرف وغيره (قوله وقال الشارح ذهب المبرد الخ) على
هذا يكون المبرد شاعرا السيد يفي الساكن الذي رد الياء فسيبويه
يقول هو التنوين الموجود قبل حذفه والمبردي يقول هو التنوين المقدّر في كل
مخرج من الصرف وموافقا له في ان المعوض عنه الياء المحذوفة (قوله وحذفوا
لاجله الياء) اى بعد حذف حركتها المقدرة استتقا لازكريا (قوله للافاة

ما كس. ثم هو الوجود معاملة واحدة ولا يحسن ارتكاب مثله * الثاني ما ذكره من تنوين جوار
ونحوه في الرفع والجزم في قوله نص على ذلك التام وغيره وما ذكره أبو علي من أن يونس ومن واقعه
ذهبوا إلى أنه لا يتنوين ولا تعذف ياءه وأنه يجزى مفتحة ظاهرة وهم وانما في الوجود في العلم وسبأ في ياءه * الثالث
إذا قلت مررت بجوار ٣٥٤ فعلا متجزة مفتحة مقدرة على الياء لأنه غير منصرف وانما تنوين

مع خفة الفتحة لانها ثابتة
عن الكسرة فاستقلت
لتبانيها من المستقل وقد
ظهر أن قوله كسار انما هو
في الاقط فقط دون التعدير
لان سارجره بكسرة مقدرة
وتشويه تنوين الفاعلين
لا العوض لانه منصرف وقد

تقدم أول الكتاب (ولسراويل)

بهذا الجمع * ما اقتضى
مهموم المنع اعلم ان سراويل
اسم مفرد أعجمي جاء على
ورن ومفاعيل منع من الصرف
لشبهه الجمع والصيغة
المعتبرة للمعرفة أرساء
مفاعيل ومفاعيل لا يكونان
في كلام العرب الا الجمع
أو منقول من جمع شق
ما وازمه أن يمنع من الصرف
وان تقدمت منه الجمعية اذا
تم تشبيههم بما وذلك بأن

ما كس متوهم الوجود) هو التنوين المقتدر (قوله وانه يجزى مفتحة ظاهرة)
أي ويرفع بضمة مقدرة على الياء الموقودة فيقال جاء بجوارى ياء سبأ كسرة
وقوله وانما في الوجود في العلم أي في المنقوص العلم كقاضي علم أمر أو قوله
وسبأ في ياءه أي في شرح قول المصنف وما يكون منه مشقوصا الخ (قوله مع
خفة الفتحة) لم يضر لانه لو أن ضمير رجع الضمير إلى خصوص النخبة المقتدرة
على الياء نسيابة عن الكسرة فيقتداف مع قوله فاستقلت الخ فالمراد بالفتحة
جنسها فليس في قوله مع خفة الفتحة الظاهرة في مقام الاضمار (قوله
ولسراويل) خبر شبه وهذا متعلق بشبه وفيه تقديم مع قول المصدر عليه
للاوزن كذا قال حادوتيه وشيخنا والبعض وفيه مساهمة لان الظاهر أن شبه
اسم مصدر لا مصدر (قوله اسم مفرد أعجمي) زاد القارضي نكرة مؤنث
وقال في القاموس السراويل فارسية معربة وقد نذكره في السراويل
بالتون والشروال بالتين أي المجهولة (قوله لما عرفت الخ) أي وانما كان
أعجميا لما عرفت الخ (قوله أو منقول من جمع) وهو ما عني به من هذا
الجمع (قوله فحق ما وازمه) أي فحق اسم الجنس الذي وازن مفاعيل أو
مفاعيل وكأه تقرير على قوله منع من الصرف لشبهه الجمع في الصيغة
المعتبرة صرح به نوطشة لقوله اذا تم شبه الخ (قوله وذلك) أي تمام شبههم ما
بأن لا يكون الخ (قوله ولم يوجد ذلك الخ) مرتبط بقوله فحق ما وازمه ما أن
يمنع من الصرف وان تقدمت منه الجمعية اذا تم شبههم بما واسم الإشارة
يرجع إلى تمام شبههم ما وكذا الضمير في قوله ولما وجد (قوله خلافاً
لزم الخ) هو ابن الحاجب حيث قال في الكافية وسراويل اذا لم يصرف

لا تكون ألفه عوضاً عن إحدى ياء السبب ولا كسرة ما يلي ألفه عارضة
ولا بعد ألفه ياء مشددة عارضة ولم يوجد ذلك في مفرد عربي كما هو ولما وجد في مفرد أعجمي وهو سراويل
لم يمكن الامتناع من الصرف وجه واحد خلافاً لزم أن يفسر وجهين الصرف ومنعه وإلى التبيين على
ذلك أشار بقوله شبه اقتضى عموم المنع أي مهموم منع الصرف في جميع الاستعمال خلافاً لزم زعم غير
ذلك ومن النحويين من زعم أن سراويل عربي

وهو الاكثر قد قيل انه اعجمي حمل على موازنه وقيل عربي جمع سر والة
وانا سرف فلا اشكال اه وفي التوضيح ونقل ابن الحاسب ان من العرب
من يصرفه وانكر ابن مالك عليه ذلك اه قال الحفيد لا وجه لانه لا نكاره لان
ابن الحاسب ثقة وقد نقله (قوله وأنه في التقدير الخ) اي بقدر أن سر وایل
كان جمع سر والة فنقل من الجمعية الى تسمية المفرد به وسماه أي وجه آخر
في معنى العبرة (قوله سمي به المفرد) اي أطلق اسم جنس على هذه الآلة
المفردة كما عبر بذلك المرادى (قوله ورد بان سر والة لم يسمع) اعترض بانه
لا يصلح رد القول بانه جمع سر والة تقدير ~~بكونه~~ بكونه جمعا سر والة
لا يستلزم سماع سر والة وانما يصلح رد القول بانه جمع سر والة لتحقيقا كما
حكاه السندوبي وغيره وعبرة بالسندوبي وقيل انه جمع سر والة تقدير
أو تسمية بأبناء على سماع سر والة كما نقل عن أهل اللغة اه ويمكن حمل
كلام الشارح على هذا القول بان يراد بقوله في التقدير بحسب الاصل
(قوله عليه من الاووم سر والة) تسماه فليس يرق المستعطف والضهير في عليه
للذم والاووم الدناءة في الاصل والحساسة في الفعل زكريا (قوله فمصنوع)
أي من كلام المولدين (قوله وذكرا لا خفش) رد الرد ورد له احتاج الى
رد آخر فقال ويرد هذا القول أي القول بان سر وایل جمع سر والة
في التقدير أمران الخ وحاصل الاول أنا لانسلم ان سر والة وان كانت مسموعة
مفردة سر وایل بل هي لغة فيه فلا يصح كونه في التقدير جمع سر والة وحاصل
الثاني اه لو كان في التقدير جمعا فسمي به المفرد لاستلزم ذلك نقل الجمع الى
اسم الجنس وهو منتف لان الثابت انما هو نقل الجمع الى العلم كما في مدائن
واذا انتفى الا لزم انتفى الملزوم وهو انه كان في التقدير جمعا فسمي به المفرد
هنا هو الا لا أتى في تقرير كلامه وبه يعلم ان دعوى البعض ان الامر الثاني
مبنى على تسليم انه جمع سر والة غير مسموعة وان تسميته هنا بما لا ينبغي على
من لولا ما راجح ولا جاء لم يتم نسأل الله العافية وكيف يليق تسليم كونه جمع
سر والة ومنع تسمية المفرد به مع ان الغرض ليس الا منع كونه جمع سر والة
لا به المنار ع فيه لا يمنع تسمية المفرد به لان مجرد تسمية المفرد به محل اتفاق
فلا يصح منعه والتقدير ببقية أنه قد يبحث في الامر الاول بمنع ان سر والة بمعنى

وايه في التقدير جمع
سر والة سمي به المفرد
ورد بان سر والة لم يسمع أما
قوله عليه من الاووم سر والة
فمصنوع لا حجة فيه وذكر
الاخفش أنه سمع من العرب
من يقول سر والة ويرد هذا
القول أمران احدهما ان
سر والة لغة في سر وایل لاها
بمعناه فليس جمعا لها كما
ذكره في شرح الكافية والآخر
ان النقل لم يثبت في أسماء
الاجناس وانما ثبت
في الاعلام بتميم ان الاول
قال في شرح الكافية وينبغي
ان يعلم ان سر وایل

سراويل بل هي بمعنى قطعة خرقه كما في الرضي والى الثاني بان اختصاص
 النقل بالاعلام دون أسماء الاجناس مسلم في النقل التحقيق دون التقدير
 الذى كلامنا فيه الا أن يحاب بان معنى قوله في التقدير بحسب الاسل كما
 مر ايضا حقه فتنبه (قوله اسم مؤنث) وانما لم تحقه تاء التانيث عند
 تصغيره لان من شرط لحاقها المؤنث تانيثا متويا عند تصغيره ان يكون
 ثلاثيا كما سياتى في قول المصنف واختم ثا التانيث ما صغرت من مؤنث
 عا ثلاثى كسن (قوله سرييل) أنه سريويل قطعت الواو لانه لا اجتماعها
 مع الياء وسبق اجدها بالكون (قوله لا تانيث) أى لكون اللفظ مؤنثا
 وضعا كزيب (قوله لزوال صيغة متسمى التكسير) أى مع عدم
 ما يخالفها في النع بخلاف الاول (قوله يحدو عثمان الخ) الحد وسوق الابل
 والغناء لها ومولعا بفتح اللام حال من الضمير في يحدو ومن أولع بالشئ
 أغرى به والقاح شفع اللام ما الفعل وأما بكرة فجمع لجمعة وهى الناقة
 التى تحلب وايس مرادها نازلة بفتح الزاى الميلة والارياج بالكسر من
 أرجت الناقة اذا أغامت رجها على الماء والمعنى من شدته طهر من
 الحدوهم من يميلون عن الارياج كذا فى العيني (قوله من لفظ أعجمى)
 بيان لما لحق أى من اسم جنس مفرد أعجمى (قوله وسراويل) مقتضى
 سياقه اسم جنس مثل سراويل لا علم ولم يذ كر فى القاموس الا انه علم تقدير
 (قوله أو لفظ) هكذا فى النسخ بالجر عطف على لفظ الاول أو على جمع قول
 البعض والله واب التصب عطف على منقول لان العلم المرتجل مقابل لعلم
 الماتقول لا أن الثانى منقول عن الاول اه بايضاح وهو تصويب فى غير محله
 لا يمكن فتح عبارة الشارح بجعل قوله أو ما لحق به عطف على منقول ويجعل
 من فيه تعضية لاصلة الفعل وجعل قوله أو لفظ عطف على لفظ الاول
 والمعنى أو كان ما معى به من مثال فاعل أو مفاعيل بعض ما لحق بالجمع من
 اسم جنس أعجمى أو لفظ ارتجل لعلمية ويرجح هذا أنه عليه يكون لفظ
 المرتجل لعلمية واحد لا فيما لحق بالجمع فيكون مما شمله قول المصنف وانه
 معى أو بما لحق الخ بخلافه على نصب لفظ عطف على منقول لانه يكون هذا
 المقدم زائدا على كلام المصنف فينبأ فى تقدير الشارح العبارة بالغا يقتضى

اسم مؤنث فلو سمى به مذكرا
 صغر لقبيل فيه سرييل غير
 مصروف للتانيث والتعريف
 ولولا التانيث لصرف كما
 يصرف سراويل اذا صغر
 فقير سرييل لروال صيغة
 متسمى التكسير والثاني
 شذو مع صرف عثمان تشبها
 له بدار نظور المائيه من
 معنى الجمع وان اللفظ غير
 عوض فى الحقيقة قال فى شرح
 الكافية ولقد شبه عثمانيا
 بحدو ومن قال
 يحدو عثمانى مولعا بلقاها
 حتى همم بزيعة الارياج
 والمعروف فيه الصرف لما
 تقدم وقبل هما الغتان (وابه)
 سمي أو بما لحق به لا بصرف
 منعه يحق (بمعنى اسم ما معى به
 من مثال مفاعيل أو مفاعيل
 لخصه منع الصرف سواء كان
 منقولاً من جمع محقق كسائر
 اسم رجل أو ما لحق به من
 لفظ أعجمى مثل سراويل
 وسراويل أو لفظ ارتجل
 لعلمية

مثل هـ ازن قال الشارح والعلة في منع صرفه ما فيه من الصيغة مع اصاله ٣٥٧ الجمعية او قيام العلمية

مقامها فلو طرأ تنكيره
انصرف على مقتضى التعديل
الثاني دون الاول اه قال
المرادى قلت مذهب سيويه
اه لا ينصرف بعد التنكير
لشبهه بأصله ومذهب المبرد
صرفه لذهاب الجمعية
وعن الأخفش القولان
والصحيح قول سيويه لانهم
منعوا سراويل من
الصرف وهو تنكرة وليس
جمعا على الصحيح اه (والعلم

امنع صرفه من كذا) تركيب

مخرج نحو معدى كرا) قد تقدم
ان مالا ينصرف على ضربين
أحدهما مالا ينصرف في
تعريف ولا تنكير والثاني
مالا ينصرف في التعريف
وينصرف في التنكير وقد
فرغ من الكلام على الضرب
الاول وهذا شروع في الثاني
وهو سبعة أقسام كما مر الاول
المركب تركيب المخرج نحو
تعليق وحضر موت ومعدى
كرب لاجتماع فرعيتين المعنى
بالعلمية وفرعية اللفظ
بالتركيب والمراد بتركيب
المزج أن يجعل الاسمان

على هذا التحقيق والله ولي العتابة ثم لا بد من كون هذا اللفظ المرتجل
للعلمية أعجمية الثلاث في ما أسلفه الشارح من ان هذا الوزن لا يكون
في العربية الا جمعا أو منفولا عن الجمع لا يقال يدخل هذا القسم حينئذ
في قوله من لفظ أعجمي لانه قول قد أسلفنا أن المراد باللفظ الأعجمي اسم
الجنس المفرد الأعجمي (قوله مثل هـ وازن) كذا في نسخ وهي ظاهرة وفي
نسخ أخرى مثل كشاجم بشين مجتمعة ثم جيم واعترض عليهما بأن كشاجم
يضم الكاف اسم الشاعر المعروف وأجيب بأنه يحتمل ان مراد الشارح
اسم آخر مقتوح الكاف غير اسم الشاعر (قوله والعلة في منع صرفه) أي
ما يسمي به من ذلك (قوله ما فيه من الصيغة مع اصاله الجمعية) هذه العلة
الاولى قاصرة على ما يسمي به من الجمع ككشاجم علم رجل ولا تشمل نحو
سراويل وشراخيل ولا نحو هـ وازن وكشاجم ولعل العلة في هـ من القسمين
ما قاله البعض من وجود صيغة منتهية الجمع قبل العلمية وبعدها (قوله أو
قيام العلمية مقامها) أي أو ما فيه من الصيغة مع قيام علميته مقام جمعيته
التي كانت له أو جمعية غيره (قوله التعليل الثاني) هو ما فيه من الصيغة مع
قيام العلمية مقام الجمعية وقوله دون الاول هو ما فيه من الصيغة مع اصاله
الجمعية (قوله لذهاب الجمعية) أي بالعلمية التي خلفت الجمعية ثم زالت
بلا خلف عنها (قوله لانهم منعوا سراويل الخ) فيه رد لتعليل المبرد الصرف
بذهاب الجمعية (قوله والعلم) مفعول محذوف يفسره المذكور بالضرورة
أي اقصد العلم امنع صرفه فهو على حد زبداء كرم أخاه (قوله مركبات كيب
مخرج) أي غير معدى وغير مختوم بويه كما يؤخذ من قوله نحو معدى كرا
على ما يأتي (قوله مالا ينصرف في تعريف ولا تنكير) هو ما احدى علميته
الوصفية وهو ثلاثة وما منع صرفه لعلة واحدة وهما ثلثان (قوله وأما الثاني
مالا ينصرف الخ) ضابطه ما احدى علميته العلمية (قوله بل ينزل بحجزه الخ)
التعريف للمركب المركب المعرب فلا اعتراض بان المركب العدي
والمختوم بويه والمركب من الاحوال والظروف مركبات فزجبة مع ان
التعريف لا يصدق عليها أفاده شيخنا السيد (قوله منزلة التانيث) أي
في أن الاعراب على العجز وما قبله ملازم لحالة واحدة وهي الفتح الا في نحو

اسما واحدا الا باضافة ولا باسناد بل ينزل بحجزه من اصد ومنزلة تاء التانيث

معدى كرب كسبذ كره الشارح (قوله ولذا لا) اي لتزيل المذكور وقوله
 فاه يسكن اي يقي على سكنه (قوله بان سكنوا) الباء مبيية متعلقة بمزيد
 تخفيف أو تعويرية للبعد عن المذكور وقوله ونحوه كقالي فلا اسم موضع
 وقوله وان كان مثله أي الباء (قوله وقد يضاف أول جزأى المركب) أي
 المزجي سواء كان آخر صدره باء أو لا أو لا هذا الذي كرى الله به
 الاضافة لا يسمى مركبا من حيث الان الاضافي قسم المزجي فتسميته مزجيا
 باعتبار حاله الأخرى أعني حالة مزجه واعلم ان هذه الاضافة لفظية
 لا معنوية لان بكاء لا يس اسم الشئ أضيف اليه بعل حسنى تظهر ثمره
 الاضافة المعنوية بل هو بمنزلة الرأى من جعفر فلا فرق في المعنى بين الاضافة
 وعدمها ولا فائدة لها الا التنبية على شدة امتزاج الكلمات واتحادها
 لان المتضامين كاشئ الواحد ولا ينافيه حصول هذه الفائدة بالمرج لان
 فائدة الشئ قد تحصل بعينه أيضا (قوله فيستحب ~~سكون~~ الخ) اي
 في الاحوال الثلاثة وقيل تفتح في النصب وتسكن في الرفع والجر (قوله
 تشبها بياهم درديس) أي يجامع أن كلام الباء من وسط وان كان
 درديس كلمة تحقيقا ومعدى كرب كلمة تميز بالودردديس اسم للداهية والعجوز
 الداهية وحرزة للعب ذلة في القاموس (قوله ولان من العرب من يسكن مثل
 هذه الباء الخ) التبادر أن ذلك محلي سبيل الجواز لا الوجوب وان نقله
 البعض عن الموقى وأقره وقوله مع الافراد أي عدم التركيب ~~كقوله~~
 ولو أن واش بالامامة داره وقوله تشبها لا أف أي في نحو انفتي يجامع أن
 كلاحرف علة وقوله ما كان حارافي الافراد معني جوازه في الافراد ان بعض
 العرب يحيز التمكن وانفتح حال النصب وان كان البعض الآخر يوجب
 الفتح أو ان اللظ في حد ذاته يقطع النظر عن لغة مخصوصة يجوز فيه حال
 النصب انفتح كما هو لغة بعض العرب والتسكين كما هو أحد وجهين جائزين
 عند بعض آخر وعلى فرض ان ~~يسكن~~ يوجب التسكين معني جوازه
 في الافراد أن اللظ في حد ذاته يقطع النظر عن لغة مخصوصة يجوز فيه حال
 النصب الفتح كما هو لغة بعض العرب والتسكين كما هو لغة بعض آخر (قوله
 ويعامل الجزء الثاني الخ) معطوف على يضاف فعاملة الجزء الثاني المذكور

وله لك الترم فيه فتح آخر الصدر
 الا اذا كان معناه يسكن
 نحو معدى كرب لان نقل
 التركيب أشد من نقل
 التانيث فعملوا المريد التقل
 مزيد تخفيف بأن سكنوا باء
 معدى كرب ونحوه وان كان
 مثلها قد سل تاء التانيث ينفع
 نحو رامية وعادية وقد يضاف
 أول جزأى المركب الى ثانيهما
 ويستحب سكوب باء معدى
 كرب ونحوه تشبها بياهم
 درديس فيقال رأيت معدى
 كرب ولان من العرب من
 يسكن مثل هذه الباء
 في النصب مع الافراد تشبها
 بلا ف فالترم في التركيب
 لزيادة الثقل ما كان جائزا
 في الافراد ويعامل الجزء
 الثاني معاملة لو كان منفردا

فان كان فيه مع التعريف سبب وثرا. تنوع صرفه كهرض من رام هرض لان فيه تنوع تعريف عجمة مؤثرة
فيجوز بالفتح ويعرب الاوّل بمائة تضييه العوامل نحو جاء رام هرض ورايت رام هرض وصارت برام هرض
و يقال في حضر موت هذه حضر موت ورايت ٣٥٩ حضر موت وصارت بحضر موت

لان دوننا ليس فيه
مع التعريف سبب ثان
وكذلك ككرب في اللغة
المشهوره وقبعض العرب
لا يصرفه حينئذ فيقول
في الاضافة هذا معدى كرب
فجعل مؤنثا وقد بينا ان
معامل الفتح مالم يعتل الاول
فيسكن تشبها بخمسة عشر
وانسكب بعضهم هذه اللغة
وقد نقلها الاثبات وقد
سبق الكلام على ذلك
في باب العلم * تنبيهان * الاول
أخرج بقوله معدى كربا
ما ختم بويه لا سبب بني على
الاشهر ويجوز أن يكون
لمجرد التمثيل وكلامه على عمومته
ليدخل على لغة من يعربه
ولا يرد على لغة من بناه لان
باب الصرف انما وضع
للعربان وقد تقدم ذكره
في باب العلم * الثاني احتراز
بقوله تركيب شرح عن
تركيب الاضافة والاسناد

على لغة اضافة صدره الى عجزه كقوله المرادى وقوله مامته أى معاملة
نفسه في الصرف وعدمه (قوله فان كان فيه مع التعريف) انما قال مع
التعريف لان المركب لم يتخرج عن العلمية بهذا الاعراب فهو معرفة وجزء
المعرفة هنا كالعرفة سم (قوله وبعض العرب لا يصرفه) اى كبا حية نذ
أى حين اذ شيف اليه معدى قال الخبيصى من قدرك بالاسماء للكسرية منع
صرفه ومن قدره اسم اللحن صرفه ومن قدر بكاره فلا في بعلبك وقالى فلا
وتخذ ذلك اسما للبيعة منهم من الصرف ومن قدره اسما لموضع أو مكان
صرفه دما ميني (قوله فيجعله مؤنثا) لوقال كاب الناطم يجعله مؤنثا لكان
اولى لان جعله مؤنثا لا يفرض على ما قبله بل هو سبب لما قبله (قوله تشبها
بخمسة عشر) تعليل لبناء الجزأين على الفتح والمعنى تشبها للنوع المتكلم
فيه من المزجى وهذا النوع منه هو العرب بنوع آخر منه ليس الكلام
فيه وهو المبني فلا ينساقى كلامه أن المركب العددي من المزجى (قوله وقد
نقلها الاثبات) جميع ثبت بفتح المثلثة وسكون الواحدة وهو الثقة (قوله
أخرج بقوله معدى كربا الخ) فيه ان المثال لا يخص اه سم وأجاب
شبهنا بان الناطم كثيرا ما يستغنى بالتمثيل عن التقييم أى وقوله سم المثال
لا يخص معناه انه ليس صا فى التخصيص فلا ينساقى أنه راجح فيه لقرينه
كمادة الناطم فافهم (قوله لانه مبني) أى على الكسر أما البناء فلا أن
وياسم صوت وأما الكسر فعلى أصل النقاء الساكنين (قوله لا يدخل على
لغة من يعربه) اعلم أن سيبويه لا يجوز فيه الا البناء على الكسر وأما
الجرى فجوز اعرابه اعراب مالا يصرف قال أبو حيان وهو مشكل الا أن
يستند الى سماع والامثلة لان القياس البناء لا يختلط الاسم بالصوت
وصيرورتهما اسما واحدا (قوله وقد تقدم ذكره في باب العلم) أى
ذكر الختم بويه بما فيه من اللغات بعضها فى المتن وبعضها فى الشرح

وقد تقدم حكمهما فى باب العلم واما تركيب العدد وخمسة عشر فختتم البناء عند البصريين وأجاز فيه
الكوفيون اضافة صدره الى عجزه وسبب أنى فى بابها فان سمي به ففيه ثلاثة أوجه أن يقر على حاله وأن يعرب
اعراب مالا يصرف وان يضاف صدره الى عجزه واما تركيب الاحوال وانظر وف نحو

أى فلا حاجة الى استقصائها هنا حتى يرد انه لم يذكّر فيه جواز الاضافة
 كغير المحذوم بويه (قوله شفر نغر) بغين معجمة مفتوحة فيهما مع فتح أول
 كسر وكسره يقال ذهب القوم شفر نغر أى متفرقين من أشقرى البلد
 أبعدون نغر الحزم سقط لانهم تفرقهم تباعد بعضهم عن بعض وسقطوا
 فى الاماكن التى تفرقوا اليها أماده الدمامى وهذا المثال والمثال
 الثانى لما ركب من الاحوال وأما الثالث فلما ركب من الظروف الزمانية
 (قوله وبيت بيت) تقول هو جارى بيت بيت وأصله بيتا ملاصقا لبيت خذف
 الجار وهو اللام وركب الاسمان وعامل الحال ما فى قوله جارى من معنى
 العمل فانه فى معنى مجاورى وجوز وأدب يكون الجار المقدر الى وان
لا يقتصر ارا لا بل العاطف شرح الشذور (قوله وصباح مساء) تقول فلان
 يا نينا صباح ما أى كل صباح ومساء خذف العاطف وركب الظرفان
 قصد الاختفيف وتواضعت قلت صباح ما لجاز أى صباحا مقتربا بمساء اه
 شرح الشذور وظاهرة أن العاطف الذى تضمنه التركيب الواو فى
 الرضى أنه الفاء لان الفاء لا تعقيب فتضيد العموم اد المعنى يا نينا صباحا مساء
 عقبه بلا فصل الى ما لا ينتاهى فليراجع الرضى ومثال الظروف المكتوبة
 قولهم سهلت الهمة بين بين وأصله بينها وبين حرف حركتها خذف ما أنشيف
 اليه بين الاولى وبين الثانية وخذف العاطف وركب الظرفان بس (قوله
 وقيل يحور فيه التركيب والبناء) أى كماله قبل التعمية به التركيب
 والبناء وحده واحده هو المتبادر ويؤيده أن المعرفة اذا عيدت معسرة
 كانت عينا يمكن المراد التركيب المذكور فى قوله وزال التركيب وفى
 قوله وأما تركيب الاحوال والظروف رمى ادعى غير ذلك كلبعض والهيرى
 وعليه الاثبات (قوله كذا حوى) أى علم حوى زاندى فعلا (فائدة) قال
 أبو الفتح اذا سميت رجلا ذان مرقته لان الفاء وان كنت زائدة فانها لما
 عاقبت الف ذال التى هى عين جرت مجرى الاصل واد لزيد ان المسمى به رجل
 فانه لا يصرف لانه يبق بعد اسقاط زانديه ثلاثا حرف وهذا شئ يكون وضع
 الاسماء المعربة عليه واما ذان فانه يبق بعد الخذف على حرف واحد نقله سم
 (قوله كفظان) بفتح الغين المعجمة والطاء المهملة اسم قبيلة من العرب

شفر نغر وبيت بيت وصباح
 مساء ادسمى به انشيف مدره
 الى محزوه وزال التركيب
 هذا رأى سيويه وقيل يحوز
 فيه التركيب والبناء
 (كذا حوى زاندى فعلا ما
 كفظان

سميت باسميه اتصرف (قوله وكاسهاتنا) بفتح الهمزة وكسرها و بفتح الباء
الموحدة عند أهل المغرب والقاء عند أهل المشرق اسم مدينة بفارس سميت
باسم أول من نزلها واسم فرس كذا في التصريح قال في القاموس وهي
كلمة أعجمية واسمها السباهان أي الاجناد لانهم سكنوها وفي كلامه ما يفيد
أن فتح الهمزة أكثر من كسرها وان الموحدة أكثر من القاء (قوله فعلامة
الزيادة الخ) فإذا جهل كل من زيادة الالف والنون واصلتها فاسيويه
والخليل يمتنعان الصرف لحوق بال أكثر وغيرهما لا يحتم الزيادة لا بدليل اه
حفيد (قوله فان كان قبلها ما حرفان الخ) يتبادر الى الوهم ان هذا مضموم قوله
أكثر من حرفين أصولا وليس كذلك لانه يلزم عليه ان يكون قوله فان كان
قبلها ما حرفان الخ من صور ما اذا كانا فيما لا يتصرف وليس كذلك بدليل
التمثيل بحسان وحيدثة فهو وكلام مستعمل (قوله ان قدرت اصاله التضعيف)
أي اصاله ما حصل به التضعيف وهو الحرف الثاني قيل لبعضهم اتصرف
عنان قال ان هجوته أي لانه حينئذ من العفونة لان مدحمة أي لانه حينئذ
من العفة (قوله ان جعل من الحس الخ) عبارة مستقيمة مناسبة واعتراض
البعض عليهم بان المناسب لقوله ان قدرت الخ ان يقول ان جعل وزنه فعلا
الخ وان جعل وزنه فعال الخ باسقاط من الحس ومن الحسن غيرناض كما
لا يخفى ودعواه ان الكلام فيما لا يتصرف فلا يلائمه قوله من الحس ومن
الحسن قد صرفت منه وما يتبادر من العبارة من ان المتكلم بنحو حسان
مخبر في الصرف وعدمه نظرا للاعتبارين مسلم ولا ينافيه ما سبق في رمان
من الخلاف لانه فيه موجود المربح لاحد الاعتبارين عند القائل بصرفه
والقائل بجمع صرفه بخلاف بنحو حسان (قوله وشيطان الخ) استطراد لانه
صفة والكلام في الاعلام ولانه غير ضاعف وكلام الشارح في المضاعف وقد
يجب في العلة الاولى بان المراد شيطان المسمى به (قوله من شطن) أي بعد
عن الحق وبابه تعدد مصباح (قوله لان فعلا في النبات اكثر) أي من فعلان
بالضم (قوله مرمنة) كذا بخط الشارح وفي بعض النسخ مرمنة والمعنى كثيرة
الزمان كذا قال شيخنا وغيره وسما البعض فعكس وضبط شيخنا السيد مرمنة

نحو حسان وعثمان وعمران
وغطفان وأسمهان وقد شبه
على التعميم بالتمثيل * فتنبيهات
* الاول علامة زيادة الالف
والنون سقوطهما في بعض
التصارييف كسقوطهما
في ردنسيان وكفران الى
نسي وكفر فان كانا فيما
لا يتصرف فعلامة الزيادة
أن يكون قبلهما أكثر من
حرفين أصولا فان كان قبلهما
بحرفان ثانيهما مضعف فلك
اعتبار ان قدرت اصاله
التضعيف فالالف والنون
زائدتان وان قدرت زيادة
التضعيف فالنون أصلية مثال
ذلك حسان ان جعل من الحس
فوزنه فعلا وان حكمه أن
لا يتصرف وهو الاصح أكثر
فيه ومن شعره

ما حاج حسان رسوم المدام
ومظعن الحى ومبنى الخيام
وان جعل من الحسن فوزنه
فعال وحكمه أن يتصرف
وشيطان ان جعل من
شاط يتسبط اذا احترق
امتنع صرفه وان جعل من

• الثاني اذا تبدل من النون الزائدة لام منع الصرف اعطاء بسبب عدم تبدل مناصب اصيلا
فان اصل اصيلا نون مهي به ٣٠٢ ممن ولو تبدل من حرف أصلي نون صرف انعكس أصيلا ومثال

ذلك حنان في حناء تبدلت
همزة نونا • الثالث ذهب
الفراء الى منع الصرف
للعلمية وزيادة ألف نون
أصلية تشبهها بالزائدة
نحو سناد وسار والصحيح
صرف ذئب (كذا مؤنث

ماء مطلقا • وشرط منع
العار كونه ارتقي فوق
الثلاث أو يجوز أو سقر
أو زيد اسم امرأة لا اسم ذكر
وحيان في العادم تد كبرا
سابق * ونحو كهند

والمع أحق مما يمنع الصرف
اجتماع العلمية والتأنيث
بالتاء لفظا أو تقديرأما
لفظا فتحذف طلمة وانما لم
يصرفوه لوجوه العلمية في معناه
ولزوم علامة التأنيث
في لفظه فان العلم المؤنث
لاتفارق العلامة فالتاء
فيه بمنزلة الألف في حبل
وصحراء فارت في منع الصرف
بختلفها في الصفة واما تقديرأ

يقع الميم أي الاولى والثانية ويؤيده ضبطه بالقلم هكذا في التسخ الصحيحة من
القاموس (قوله اذا تبدل من النون الزائدة لام الخ) حاصله ان النظر لاصل
لا لطارئ اه سم أي في الصورتين اللتين ذكرهما الشارح (قوله اصيلا)
نصبر اصيلا على غير قياس اه تصریح والاصيل العشي كافي القاموس
(قوله صرف) لاصالة النون حيث لا نهابدل من اصلي (قوله حنان) أي مهي
به لار الكلام في العلم (قوله كذا مؤنث) أي علم مؤنث وكذا جزم علم مؤنث
نحو كفي اني هريرة وأبي حنيفة سم (قوله مطا) حال من الضمير في الخبر (قوله
وشرط منع العار) أي المؤنث العارضي من الهاء (قوله فوق الثلاث) على
حذف مضى أي فوق ذي الثلاث لان الاسم لا يرتقي فوق الاحرف الثلاثة
وانما يرتقي فوق اسم آخر ذي احرف ثلاثة كذا في الشالحي (قوله أو يجوز)
عطف على محمل ارتقي وقوله أو سقر أو زيد عطفا على جوار وقوله اسم
امرأة حال من زيد (قوله وحيان) متدا وأما وحيان كونه في معرض التفسير
في العادم خبر وند كبرامفعول العادم وسبق جملة في محمل نصب نعت
ند كبراو بحجة عطف على ند كبراو كان عليه ان يزيد ويحذف الوسط الا ان
يقال هو ما حوذا من قوله كهند (قوله في معناه) أي فيه باعتبار وضعه لمعناه
الشخص فقيهه ما حوذا (قوله ولزوم علامة التأنيث في لفظه) اعترضه سم
بانه مناف لما تقدم من الفرق بين ألف التأنيث وتاء حيث استقامت الاولى
بالمع دون الثانية بان الاولى لازمة لساها فيه دون الثانية وأجيب بان الالف
لازمة مطلقا أي في العلم وغيره كالصفة والتاء ليست كذلك بل انما تلزم في
العلم وكلامنا الآن في العلم (قوله بخلافها في الصفة) أي بخلاف التاء حالة
كونها في الصفة كفاغمة وقاعدة فانها لا تؤثر فيها لانها في حكم الالفصال
فانها تارة تجرد منها وتارة تقترب منها تصریح (قوله في المؤنث المسمى) من
اضافة الوصف الى مرفوعة أي المؤنث مسماه وقول البعض أي المسمى به
لان الكلام في اللفظ غفلة ناشئة عن توهم ان المسمى صفة للمؤنث وليس

ففي المؤنث المسمى في الحال كسما دور يسب اوى الأصل كعناق اسم رجل اقاموا في ذلك كله كذا
تقدير التاء مقام ظهورها اذا صرفت ذلك فالمؤنث بالتاء انما يتنوع من الصرف مطلقا أي سواء كان مؤنثا
في المعنى أم لا زائدة على ثلاثة أحرف أم لا ساكن الوسط أم لا الى غير ذلك مما سبق اني ونحو عائشة وطلمة

وسعد لان الرابع ينزل منزلة تاء التانيث أو محرك الوسط

۵۷۵

قامت مقام الرابع خـ لا
لابن الانباري فانه جعله
ذارجهمين وما ذكره
في البسيط من أن ستر
ممنوع الصرف باق ليس
كذلك أو يكون أحجها
بكون وماء اسمي بلدين لأن
العجمة لما انضمت الى
التأنيث والعلمية تحت المنع
وان كانت العجمة لا تمنع
صرف الثلاثي لانها نال تؤثر
منع الصرف وانما أثرت تحت
المنع وحكي بعضهم فيه خلافا
قديم له كهندي جواز
الوجهين أو منقولاً من مذكر
تتوزيد اذا سمى به امرأة
لانه حصل ينقله الى التأنيث
نقل عادل خفة اللفظ هذا
مذهب سيديويه والجمهور
ومذهب عيسى بن عمر والجرجري
والمبرد الى انه ذو وجهين
واختلف الفقل عن يونس
وأشار بقوله وجهان
في العادم تذكر الى آخر
البيت الى أن الثلاثي

كذلك كما علمت بدليل قوله في الحلال كعادوزينب أوفى الأصل الخ
فلا تسكن من الغافلين (قوله وهبة) أى علما (قوله وأما المؤنث المعنوي)
أى ما ليس علامته افظية والا فانثأنيث مطلقا راجع للفظ كما تقدم لأن
علامته المفقوطة أو المقدرة افظية اه يس وأراد باللفظية أى لا الظاهرة
وثانيا لا عم فلا تنافض ومعنى كون المقدرة افظية انما ترجع للفظ
والمراد المؤنث المعنوي من الاعلام لانها موضوع الكلام (قوله لان)
الحركة قامت مقام الرابع) لان الاسم بالحركة يخرج عن اعدل الاسماء
وهو الثلاثي الساكن الوسط فصار كالر باعى في الثقل وانها في النسب
كالخرف الخامس فلونسبت الى جزى لقلت جزى يتذف الالف لا غير
ولو كان الوسط سا كالجاز فيه الحذف والقلب واواة قول في النسب الى
حبلى حبلى او حبلى كاسيأتى دنوشرى (قوله اسمى بلدين) ينبغى أن
يقول اسمى بلدين ليكون جور وماه ماسثن فيه وأما اذا جعل اسمى بلدين
كأنا مذ كر ين فيكونان مثل نوح ولوط في الصريف (قوله أو منة قول من مذ كر
الخ) لى ههنا ثبت وهو اه كيف يشتم مع نحو زيد اذا سمى به مؤنث عند
سيمويه والجمهور ولا يشتم عندهم منع نحو هند مع عوض ثأنيث الاول
واصاله ثأنيث الثاني ومع استوائهما فى عدد الحروف وفى الهيئة وهلا جاز
الوجهان فى الاول كالثانى أو يشتم منع الثاني كانه ومن هنا تظهر قوة
مذهب عيسى بن عمر والجرمى والمبرد فثأمل (قوله وذهب عيسى الخ) استدلوا
بقوله تعالى اهبط وامصر امع قوله وقال ادخلوا مصر فان مصر فى الأصل
اسم لذكر وهو ابن نوح ثم نقض وجعل على البلدة وهى مؤنثة فصار كزيد
المذكور وجوابه أنا لا نسلم علمية المنصرف سألنا اسكن لا نسلم انه مؤنث
بل يجوز أن يكون قد سلف فيه المسكان دماهينى (قوله كهند ودعد) مثلهما
بنت وأخت على مؤنث كاسيأتى (قوله والمنع الحق) أى لوجود السبعين
(قوله لم تنافع الخ) يعنى انها ليست من البدو حتى يكون لها ذلك بل هى

السالك الوسط اذا لم يكن أنجحهما ولا منة ولا من مذكرة تدود عدي يجوز فيه الصرف ومنعه والممنع أحق فنصرفه نظر الى حقة السكون وإنما قامت أحد السببين ومن منع نظر الى وجود السببين ولم يمتد برأى حقة وقد جمح بينهما الشاعر في قوله * لم ترفع بفضل مثرها * دعد ولم تسق ذعد في العلب

وتبين ان الاول ملاك من ان المنع احق ومنه ذهب الجاهل وروى قال ابو علي الصنف اقصم قال ابن مشام
ودعا غلط حتى وذهب الرجاء ٢٦٤ قيل والاخذش الى أنه متختم المنع قال الزجاج لان السكون

حضرة قاله شيخنا السيد (قوله الصرف أنصح) لما ومما الخفة أحد السبب
مع كون الصرف هو الأصل فيرجع إليه بآتي سبب قد عوى ابن هشام أنه
غاط بجلي غير ظاهرة (قوله لا هم لا يردون اسم البلدة على غيرها) أي
لا يردون فيه الاشتراك المنطقي أي غالباً بخلاف أسماء الأسماء فانهم
يوقعونه فيها كثيراً فاحتاجت إلى التخفيف وانما قلنا أي غالباً لانهم قد
يوقعونه في اسم البلدة (قوله أو الأعلام كدار) لأن أصله دور فقلت الواو
الناحية كها أو امتاح ما قبلها (قوله وبه صرح في التسهيل) وهو ظاهر كلامه
فما أيضاً اذيدوان كان ثانياً لفظاً فهو وثلاثي تقديره إذا كان الوسط اذ أصله
يدى بالاسكان كجلى الصالح زكريا (قوله نحو حريب) تصغير حريب وحرب
وثنى وقوله وهي أي حريب ونحوها مما ساقى في التصغير (قوله أنصرف)
الاستعاضة وتبعه وغيره لعل المراد جوار فيجوز المنع أيضاً كهتد اه
هو متجه ويستغاد من كلام الشارح أن ياء التصغير لم يعتدوا بها في تصغيره
بأعياء ولا كن متختم المنع اتفاقاً (قوله مطلقاً) أي تحرك وسطه أم لا كما
يخدم ما ذكره في القولين بعده وسكت عن كونه أعجمياً أو لا واستظهر
بعضه لا فرق قال يسر فان قلت لم يكن واحدنا بتحرك الوسط لأن
كلمة ~~مهم~~ الزيادة كالتقدم (قلت) لأنهما كن المسمى مذكراً
فهما معنى التانيث جذو السكون الألف والمعنى مذكراً فاحتاجوا
وبه معنى التانيث أقوى الأمور القائمة مقام التاء وهو الحرف الزائد
الثلاثة في قيام مقام التاء أقوى من تحريك الوسط اه (قوله وان
يراد أعلى الثلاثة الخ) شرط في التسهيل لمنع صرفه ثلاثة شروط أن
يقوله تذ كبراً ففرد به محققاً أو مقترراً وان لا يحتاج تأنيثه إلى تأويل
لزم وان لا يغلب استعماله قبل العلية في المد كقوله الدما ميني فيصرف
يقوله تذ كبراً ففرد به محققاً كدلال علم مذ كمنقولاً من مؤثلاً
أصل مصدر أو مقترراً كحائض علم مذ كسبق التذكير تحديراً
عن شخص حائض يدلل انهم اذا صغر ولم يأتوا بالتاء وقال الكوفيون

لا يعيركم أوجب اجتماع
عائتي بمنع الصرف وذهب
المعراء إلى أن ما كان اسم
بلا فله يجوز صرفه نحو فند
لأنهم لا يردون اسم البلدة
على غيرها فلم يكثر الكلام
بجلاف هند الثاني لافرق
في ذلك بين ما سكوه أصلي
كهند أو عارض بعد التسمية
كتفخذ أو الاعلال كدار
* الثالث قال في شرح
الكيفية وإذا سميت امرأة
يبدو نحوها مما هو على حرفين
حرفيه مدح في حند زد في
مدحويه هذا القطع وطاهره
جوار الوجوه وان الأجود
المنع وهو صرح في التسهيل
فقول صاحب البسيط في يد
صرفت بلا لا ليس بصح
* الرابع إذا صرف نحو هند
ويذهب عنه فله ظهور التاء
نحوه فند ويدية فان سفر
بغير تاء نحو حريب وهي
ألفاظ موعودة انصرف
الخامس إذا سمى مذكرة وثبت
بمجرد من التاء فان كان ثلاثا

مرف طلتا حلا الفراء وخطاب اده الى اء لا يصرف سواء تحرك وسطه نحو فخذ اذا
أم سكن نحو حرب ولا بى حروف فى المتحرك الوسط وأن كان زائدا على الثلاثة لفظا نحو سعاد أو تدمرا

اداسمى بشئ وحائض مذكراً لم يصرف به اسماء على أن قولهم ان نحو حائض
 لم يندخل التاء لاختصاصه بال مؤنث والتاء انما تدخل للفرق ويرد عليهم انهم
 اذا أرادوا بنحو حائض معنى الفعل وهو الحدوث ادخلوا التاء فقالوا حائضة
 ومرسعة واحترز المصنف بقوله انفرده من شئ وظلوم علم مذكراً مذكراً ولا من
 مؤنث فهو ممنوع من الصرف لانه قبل التسمية بطلان على المذكر والمؤنث
 تقول مررت برجل ظلوم وامرأة ظلوم وكذا يصرف المؤنث الزائد على ثلاثة
 المسمى به مذكراً احتاج تأنيده الى تأويل لا يلزم كرجال علم مذكراً كرجال
 تأويله بالجماعة لا يلزم لجواز تأويله بالجمع وكذا يصرف ان غلب استعماله
 قبل العلية في المذكر كذراع علم مذكراً كفه وفي الاصل مؤنث ~~ممكن~~ غلب
 في أصل المذكرين ووصف به المذكر فقالوا ثوب ذراع أى قصير اه
 باختصار (قوله كاللفظ) صفة تقدير أى تقديراً كننا كاللفظ وبمعنائه
 بأن يكون الحذف قياساً فان حذف الهمزة بعد نون حركتها قياساً ومنه
 شمل تخفيف شمائل واحترزه بما هو على غير قياس كايهم فى آيم فليس المحذوف
 من هذا كالمفوط به اه يس وعبارة الدمامينى فان الحرف المقدر بمعرفة
 الملقوط به أمأولاً فلانه قد ينطق به وأما ثانياً فلان حركة الهمزة مشعرة به
 ولهذا قال كاللفظ واحترزه عن شئو كتب فان هاء التأنيث مقدرة فيه
 يدلل ظهروها فى التصغير ومع ذلك فهو مصروف واسمى به مذكراً كاذ
 لا يلفظ به اريس فى اللفظ مشعراً بها اه (قوله اسم للضبع) أى الانثى
 ويقال للذكور ضبعان وقوله بالنقل متعلق بمخفف (قوله اذا سمي رجل بنت
 وأخت الخ) فائدتان (الاولى) قال الدمامينى لو سمي مذكراً بها واسم مؤنث
 على لغة وسمة لمؤنث على لغة نحو جنوب ودبور وشمال بفتح أوله فانها عند
 بعض العرب اسماء للرجوع وعند بعضهم صفات جرت على الرجوع وهى
 مؤنثة فقيه وجهان المنع كزيتب والصرف كباب حائض اه (الثانية) قال
 فى التسهيل صرف أسماء القبائل والارضين والحكم ونحوه مبنيان على
 المعنى فان كان أباً أو حياً أو مكاناً أو افظا صرف أو قبيلة أو بقعة أو كلمة أو
 سورة لم يصرف وقد يعين اعتبار القبيلة نحو يهود ومجوس عليان أو البقرة
 نحو دمشق أو المكان نحو بدر اه وكذا حروف الهجاء تذكراً باعتبار الحرف

كاللفظ نحو جيل
 مخفف جيمال اسم للضبع
 بالنقل منع من الصرف *
 السادس اذا سمي رجل
 بنت أو أخت صرف عند
 سيديويه وأكثر النحويين لان
 تاء قد بنيت الكلمة عليها
 وسكن ما قبلها

فأشبهت ما يجب ومحدث قال ابن السراج ومن اعتماها من فلان تاء مبتدأ وأخت التانيث وإن كان الاسم
مبتدأ علم فمبتدأ وفيه الصرف في المعرفة ونقله بعضهم عن الفراء قلت وقياس قول سيويوه إذا سمي بهما
وثبت أن يكون على الوجهين ٣٦٦ في حشد السابغ كان الأولى أن يقول تاء بدل قوله

بأنه من مذخبي سيويوه
والبصريين أن علامة
التانيث التاء والهاء بدل
عندهم عنها في الوقف وقد
عبر بالتاء في باب التانيث
ومثال علامة التانيث تاء أو
ألف وكما علمنا ذلك
فلا حترار من تاء مبتدأ وأخت
وكذا فعل في التسمي
التاسم مراده بالعار
في قوله وشرط منع العار
العارى من التاء لفظا
ولا فاعله وثبت بغير الألف
الأوفيه التاء أما لفظة
أومقدرة (والجمعي الوضع
والتعريف مع مزيد على الثلاث
صرفه امتنع) أي عما
لا يصرف ما فيه عريضة
المعنى بالعلبة وفرجة اللفظ
بكونه من الأوضاع العجمية
لكن بشرطين أن يكون
عجمي التعريف أي يكون
علما في لغتهم وأن يكون
زائدا على ثلاثة أحرف وذلك

وثبت باعتبار الكلمة قال الله آميسى وأطلسا فهسم القول يجوز الأمرين
محول على ما إذا لم يتحقق ما تعان من الصرف فإن تحق ما منع الصرف بكل حال
نحو قلب وبألفه وخولان وقوله وقد يتعين الخ يعني أن حواز الصرف وعدمه
يجب الاعتبارين انما هو فيما لم يقتصر فيه العرب على أحدهما أما هو فلا
يتجاوز فيه ما سمع مراد في الجمع وقد يتغير اعتبار الخي ككليب (قوله بأشبهت
تاء حيت وبحث) فيه نشر على ترتيب الف والجيت في الأصل اسم للصنم
ثم استعمل في كل ما يعبد من دون الله عز وجل والبحت هو الحرام (قوله
وقياس قول سيويوه) أي قوله أن بنتا وأختا إذا سمي بهما رجل يصرفان
كأي زكريا (قوله أن يكون على الوجهين) جزم غير الشارح نقل ذلك
عن سيويوه اه سم لانها حينئذ كهندي في عبارة الشارح ركاسة
طاهرة وكليب في أبي يقول انهما إذا سمي بهما مؤنث كتاء على الوجهين
(قوله للاحتراز من تاء مبتدأ وأخت) اعتما يصح هذا الاحتراز على القول
بأن تاء هما ليست للتانيث أما على أن تاء هما للتانيث فلا لوجوب منع
صرفه ما حشد مع العلية (قوله وكذا فعل في التسمي) أي عبرنا بالهاء
وفي باب التانيث التاء كجاء بالوفوف عليه (قوله والجمعي الوضع
والتعريف) اضافته لفظية فليست على معنى حرف كاسلف أي الجمعي
وضع وتعريفه وقوله معز بدحال من التضمير في الجمعي وغير هذا لا يتخلو
عن شيء والمراد الزيادة على الثلاث بغير ياء التصغير كسبأني وانما لم يسم
تتحرك الوسط هـ أما مقام الزيادة كذا في المؤنث لضعف الجمة بعدم علامة
لها كعلامة التانيث من التقوى بمجرّد تحرك الوسط الذي هو موقف وضعيف
وهذا أوجه عما ذكره البعض (قوله من الأوضاع) أي الموضوعات
(قوله أي يكون علما في لغتهم) وانقلته العرب إلى علمية أخرى كأن سميت
باسما عيل شخصا آخر (قوله كلبام) بالميم وقبيلة العجم اسم جنس

هو إبراهيم واسماعيل ولاحق كان الاسم عجمي الوضع غير عجمي التعريف
انصرف كجاء إذا سمي به رجل لانه قد تصرف فيه بقوله عما وضعته العجم له فالحق بالأمثلة العريضة
وذهب قوم منهم الشاويين وابن عذروا إلى منع صرف ما نقلته العرب من ذلك

للاله التي تجعل في فم الفرس ومثله الفريد بكسر الفاء والراء يسكون النون
 كما في القاموس وغيره وضعه العجم اسم جنس للسيف وقول البعض وفتح
 الراء هو (قوله الى العلية ابتداء) بان لم تستعمله اسم جنس قبل ان تستعمله
 علما (قوله كبندار) بضم الموحدة وهو في لغة العجم اسم جنس للناجر
 الذي يلزم المعادن وان يخزن البضائع للغلاء وجمعه بنادرة (قوله لا يشترطون
 ان يكون الخ) بل الشرط عندهم ان يسكون أول استعمال العرب له
 في العلية (قوله لمجيئه على أصل ما تبني الخ) اضافة أصل الى ما على معنى في
 وذلك الاصل هو عدم الزيادة على الثلاثة لار العرب يراعون في كلامهم
 التخفيف وأما الاحاد العجمية فالأصل فيها الزيادة لان العجم يراعون
 في كلامهم الطول (قوله نخونوخ ولوط) اى من كل علم ثلاثى ساكن
 الوسط اعجمي مذكر أما المؤنث كماه وجور فمنوع المصروف لتقوى العجمة
 بالتأنيث وانما لم يجر في فوح ولوط الوجهان كما جاز في هندود عدم ان كلا
 وجد فيه سببان لان التأنيث سبب قوى فيمكن اعتباره مع سكون الوسط
 بخلاف العجمة قاله ابن هشام واعلم ان أسماء الانبياء عليهم الصلاة والسلام
 ممنوعة المصروف الاستة محمد وشعيب وصالح وهو دونوخ ولوط لخفة
 الأخيرين وكون الأربعة الأول عربية وقيل هو كنوخ لان سيبويه
 قرنه معه فهو أعجمي ومصرفه للخفة ويؤيده ما يقال من ان العرب من ولد
 اسماعيل وما كان قبل ذلك فليس بعربي وهو وقبل اسماعيل فكان كنوخ
 كذا في الجاهلي قال العصام ويرد على الحصر في الستة شيث وعزير وقال
 البيضاوي توين عزير بناء على انه عربي وترك توينه بناء على انه
 أعجمي اه واستشكاه ابن قاسم بان ثبوت التنوين وتركه في القرآن كما هو
 قضية القراءة بهم ما يرجب جوازهما فكيف يكون أحدهما مبنيا على انه
 عربي والآخر على انه أعجمي مع انه في الواقع لا يسكون عربيا وعجميا بل
 أحدهما فقط وأجيب بانه يكفي في تخريج القراءة المطابقة لوجه نحوي
 وان لم يوافق توجيه القراءة الأخرى وقد قرئ تنوين على ان الالف
 للاحاق وتركه على انه المنة أنيث ولا يمكن ان تسكون في الواقع لهما والياء
 على انه أعجمي ليست لا تصغير لان الظاهر ان السكامة وضعت عليها في لغة

الى العلية ابتداء
 كبندار وهو لاء
 لا يشترطون أن يكون الاسم
 علما في لغة العجم وكذا ينصرف
 العلم في العجمة اذ لم يرد على
 الثلاثة بأن يكون على ثلاثة
 أحرف لضعف فرعية اللفظ
 فيه لمجيئه على أصل ما تبني
 عليه الأحاد العربية ولا فرق
 في ذلك بين الساكن
 الوسط ونخونوخ ولوط والمتحرك

شوشتر والمقال في شرح الكافية قولاً واحداً في لغة جميع العرب ولا التفتات إلى من جعله ذا وجهين مع
الكرد ومتختم المنع مع الحركة ٣٦٨ لان الجملة بسبب ضعيف لم تؤثر بدور زيادة على الثلاثة قال

والجيم فلا تنكروا للتصغير لا ختم اص لغة العرب ياء التصغير ولا نأ
لو كانت لتصغير لم تؤثر بجمته منع الصرف لاسم من أن الابعجى اذا كن
رباعياً ياء التصغير انصرف ولم يعتد بالياء فلم يأتى كلام البعض على قول
الشارح ولا يعتد بالياء فقامل (قوله شوشتر) بفتح الشين المججمة والياء
القوية اسم قلعة فهو مؤنث بمشكل على ما سلف ان الجملة اذا انضمت إلى
تأنيث الثلاثي الساكن الوسط تختم المنع فكيف لا تؤثر مع تحركه الآن
يقال اعتبار التأنيث فيه غير متعين لجواز ارادة المكان يس (قوله ولكن)
فسره شيخنا والبعض بما في القاموس من انه جلاء يمكن به وهو غير مناسب
لان الكلام في العلم والمثل هذا المعنى اسم خسر ونقل شيخنا السيد عن
السيد في شرح الباب ان الملك يفتح اللام والميم هو ابن متوشلح من نوح
والامر عليه ظاهر (قوله لان الجملة بسبب ضعيف) علة لقوته ولا فرق
في ذلك الخ (قوله مطلقاً) أى ~~ساكن~~ الوسط أو متحركه (قوله جائزاً)
المراد بالجواز ما قبل الامتناع فيصدق بالوجوب في متحرك الوسط وقوله
لوجد في بعض الشواذ المناسب للذهب من يجعل ساكن الوسط ذا وجهين
ومتحركه متختم المنع أن يقول لوجد في بعض كلامهم لان صاحب هذا
المذهب لا يقول بشذوذ المنع الآن يقال المراد بالمبالغة في عدم وجوده
في كلامهم رأساً المعنى لوجد ولو في بعض الشواذ فتظن (قوله ويحصل)
أى من كلام الفصاة لاعتادهم اذا قول الثالث لم يتقدم (قوله وما سكن
وسطه ينصرف) أى وجوباً بالغاير الثاني (قوله مصدر زاديزد الخ)
الاحسن أن يقول مصدر زاد يقال زاديزد الخ (قوله عروقه من حروف
الدلالة) اعلم ان العلامة يلزم الحاردها ولا يلزم انعكاسها أى يلزم من
وجودها وجود العلم ولا يلزم من عدمها عدمه فيلزم من وجود الخلق
في الحماسى او الرباعى وجود الجملة ولا يلزم من عدم الخلق فيما ذكر عدم
الجملة ولا يرد أن يوسف أعجمى وقد وجد فيه حرف من حروف الدلالة وهو

وعن شرح بالقافية الثلاث
مطلقاً السرياني وابن برهان
وابن خروف ولا أعلم لهم من
التقدم مبرهاً قالوا لو كان منه
صرف العجمى الثلاثي جائزاً
لوجد في بعض الشواذ كما
وجد غيره من الوجوه
الغريبة اه قلت الذى جعل
ساكن الوسط على وجهين
هو عيسى بن عمر ومنعه ان
قتية والحرجاني ويحصل
في الثلاثي ثلاثة أقوال
* أحدها ان الجملة لا أثر لها
فيه مطلقاً وهو الصحيح * الثاني
ان ما تحرك وسطه لا ينصرف
وفيما سكن وسطه وجهان
* الثالث ان ما تحرك وسطه
لا ينصرف وما سكن وسطه
ينصرف وبه جزم ابن الحاجب
* تنبيهات * الأول قوله
زيد ومصدر زاديزد
وزيادة وزيدانا * الثاني
المراد بالجمعى ما قل عن
لسان غير العرب ولا يختص
بلغة العرب * الثالث اذا

كان الابعجى رباعياً واحداً حروفه ياء التصغير انصرف ولا يعتد بالياء * الرابع تعرف الفاء
بجملة الاسم بوجوه أحدها نقل الأئمة ثانيها خروجه عن أوزان الاسماء العربية نحو إبراهيم نالها عروقه
من حروف الدلالة وهو دخاى اورباعى

الثناء اذا علمت ذلك علمت ان ما قرع به يس وتبعه شيخنا والبعض على هذه
العلامة بـ و له فافيه حرف من حروف الذلاقة عربي و ينبغي ان يقال حيث
لم تنقل عنه ولم يكن فيه سبب آخر ناشئ عن الغفلة عن حكم العلامة فتدبر
(قوله فان كان في الرباعي السين) اي ما ذكر من بحجة الرباعي العاري
عن حروف الذلاقة اذ لم يكن فيه السين فان كان الخ (قوله نحو عسجد) هو
المذهب والجوهر والبعبر المضم فاموس (قوله بغير فاصل) لم يشترط ذلك
بعضهم ومثل لما فيه الفاصل بالجره وق (قوله نحو قبح وجق) الاول بقاف
مفتوحة وجيم مشددة بالسين ساكنة لغت تركية بمعنى اهر ب وجمعني كم
الاستهامة وأما بكسر القاف فبمعنى الرجل والثاني بكسر الجيم وسكون
القاف بمعنى اخرج وقال في القاموس الجفة بالكسر الناقة الهرمة وجق
الطائر ذرق اه ولم يذكروا قبح ويؤخذ من صنيع شيخنا السيد ان مراد
الشارح التمثيل بقبح وجق التركيتين وحينئذ يدعى الى الشارح ان كلامه
في الاسماء وجق ليس في اللغة التركية اسمها اللهم الا ان يراد بالاسماء
مطلق الكلمات فتأمل (قوله نحو صولجان) بفتح الصاد واللام المحم
وجمع صولجانة فاموس ومثله الجص والصنجة (قوله نحو اسكرجة) قال
البعض يسكون السين وضم الكاف وضم الراء المشددة اسم لوعاء مخصوص
اه وانظر ما حركت الهمزة (قوله والراء بعد الدال) أي وكالراء بعد
الدال ولو قال والراء للدال أي وتبعه الراء للدال لكان اخصر وقيد
في الجمع تبعية الراء للدال بكونها في آخر الكلمة وقوله نحو مهند زقال يس
وقد تبدل زايه سيننا (قوله كذا ذو وزن) أي علم ذو وزن وفي البيت
عطف الاسم على الفعل لكون أحدهما بمعنى الآخر والاحسن هنا ارجاع
الاول الى الثاني لان الاصل في الوصف الافراد (قوله كأحمد) منقول من
فعل ماض أو مضارع أو من اسم تفضيل اه سم (قوله الا في نادر) أي
في لفظ نادر عربي غير علم بقرينة عطف العلم والجمعي عليه والعطف يقتضي
المغايرة وقوله كصبيغة المساضي الخ تمثيل للخصص وعطف عليه قوله وما سوى
الخ وقوله وما سلت الخ وقوله وبناء فعل وقوله مصبغ الخ (قوله أو بهمزة
وصل) وبحكم همزة الوصل في الفعل المسمى به النطق لان المنقول من فعل

فان كان في الرباعي السين قد
يكون عربيا نحو عسجد
وهو قليل وحروف الذلاقة
سنة يجمعها قولك مر بنقل
رابعها أن يجتمع فيه
من الحروف ما لا يجتمع
في كلام العرب كالجيم
والقاف بغير فاصل نحو
قبح وجق والصاد والجيم
نحو صولجان والكاف
والجيم نحو اسكرجة وبعية
الراء للثون أول كلمة نحو
نرجس والراء بعد الدال
نحو مهند ز (كذا الذو

وزن يخص الفعلاء أو غاب
كأحمد ويعلى) أي عما
يمنع الصرف مع العلوية وزن
الفعل بشرط أن يكون
مختصا به أو غابا فيه والمراد
بالختص ما لا يوجد في غيره فعل
الافى نادر أو علم أو أعجمي
كصبيغة المساضي المفتوح
بناء المطاوعة كنه علم أو
بهمزة وصل كأنطلق

وماسوى افعل وتفعل
وتفعل وتفعل من أوزان
المضارع ومما سلت صيغته
من مفعول لما لم يسم فاعله
وسا فاعل ومما سلب للاس
من غير فاعل والثلاثي
محو وانطلق ودرج واذا سمي
سما مجردين من الضمير
قيل هذا انطلق ودرج
ورايت انطلق ودرج
ومررت باطلق ودرج
وهكذا كل وزن من الأوزان
البنية على انها تخلص بالفعل
والاحترار بالنادر من نحو
دليله وبنية وينجلب غرزة
ونشر اطرد به لم من نحو
خضم بالمجتهين لرجل ونحو
لفرس وبالا عجمي من بقم
واستبرق فلا يمنع وجدان
هذه الاسماء اختصاص
اوزانها بالفعل لان النادر
والعجمي لاحكم له ما ولان
العلم متقول من فعل
ولا اختصاص باق والمراد
بالغالب ما كان له عمل به
أولى اما لكثرة فيه

بعد عن أصله والتحق بنظاره من الاسماء فحكم فيه بقطع الهمزة بخلاف
المتقول من اسم ككانتدارة ان الهمزة تبقى على وصلها بعد النسخة لان
المتقول من اسم لم يبعد عن أصله لم يستحق الخروج عما حوله تصریح
(قوله وماسوى أفعول ومفعول وتفعل ويفعل) أى لان حذوه من الغالب كما
يظهر بما يأتي اه سم ومثال ماسوا ما لا يخرج ويستخرج (قوله ومما سلت
الح) احترز بالسلامة من التغيير كقول رسلاني وقوله من مفعول غسان
لما سلت الح وقوله وبناء فاعل أى بالتشديد (قوله من غير فاعل) أما
ماسيغ للاس من فاعل كضارب بكسر الزا أمر من ضارب بفتحها فليس
من المختص ولا من الغالب بل هو بالاسم أولى فلا يؤثر تصریح (قوله
والثلاثي) أى وغير الثلاثي لان ماسيغ من الثلاثي من الغالب كما يأتي
سم (قوله نحو انطلق ودرج) تمثيل للماسيغ للاس من غير فاعل وغير
الثلاثي (قوله مجردين عن الضمير) اذ لو اقترابه لكأن من المحكى لامن
المنوع الصرف لان العلم حينئذ متعول من الجملة لامن الفعل وحده
لكن هذا القيد لا يخص حذو المتأخرين كما لا يخفى (قوله قيل هذا انطلق)
يقطع الهمزة لما مر (قوله وهكذا) أى كذا كوزن من صيغة الماسيغ المتفتح
سواء اطروعة وغيره مما مر وقوله البنية أى الموضوعه (قوله والاحترار
بالنادر من نحو دتل) أى من خروج وزن نحو دتل بصيغة الماسيغ المجبول
وينجلب وينشر من ضابط المختص بالفعل وقوله وبنية أى شبيهة بما ين
عبر أى اسم لهذا النوع وكذا يقال في قوله غرزة وقوله اطرد قد دتل
وينجاب وينشر أسماء أجناس فلو جعلت أعلاما منعت الصرف وكذا بقم
واستبرق هكذا قال سم وفي التوضيح ما يؤيده وينجلب بفتح بعد التثنية
وينشر بضم التاء وفتح الباء وكسر الشين مثبته كما في سم وغيره وسبق
في القاموس بضم الباء الموحدة ثم حكى فتحها (قوله من خضم) بفتح الخاء
المجتهمة وتشديد الضاد المجتهمة مفتوحة كما في القاموس (قوله من بقم
واستبرق) البقم بفتح الموحدة وتشديد القاف مفتوحة سبع معروف وهو
العدو والاستبرق الهياج العليلط (قوله اما لكثرة فيه) يراد عليه أن وزن
الحمل ينفع العين كضارب وقيل أكثرى الافعال مع أن ما على وزنه من

الاسماء تكسبهم بالفتح صرف الا أن يكون أطلق بناء على أن الغالب
 أن أكثرية الوزن في الفعل تقتضي المنع ومن غير الغالب قد لا تقتضيه
 (قوله كاشد) بكسر الهمزة والميم وسكون المثلثة وبالذال المهملة وأصبع
 بكسر الهمزة وفتح الباء الموحدة واحدة الأصابع وفيها عشر لغات حاصلة
 من ضرب ثلاثة أحوال الهمزة في ثلاثة أحوال الباء والعاشره أصبوع
 وأبلم يضم الهمزة واللام بينهما موحدة ساكنة عطف المقصل اه تصريح
 ونقل البعض عن الهموزي فتح الهمزة واللام وكسرها أيضا (قوله واما لان
 قوله) احترز به قوله اوله مر وزن فاعل بالفتح فانه وان اشتمل على زيادة تدل
 في الفعل كضارب دون الاسم تكسبته وهي ألف المفاعلة ليسكّن ليست اوله
 فليس الفعل أولى به من الاسم وان كان **أ** ثر في الفعل فتفطن (قوله
 زيادة الخ) احترز بزيادة عما لو كان أوله أصليا فلا أثر له وان ماثل حرف
 المضارعة كما في ترجس ونهش وعلم انه يدخل في كلامه نحو يجلب وتبشر
 فلم جعل ذلك من المختص وهلا جعله من الغالب اه سم (قلت) انما جعل
 ذلك من المختص نظر الى الصيغة بتمامها وهو اول من جعله من الغالب
 نظر الى جزئها فتأمل اه اسقاطي والعجب من البعض حيث ذكروا
 بلا عز والجواب بلا عز وكما هو عادته ولم يحذف لفظ قات بأوهم أن
 الجواب له وليس كذلك كما علمت (قوله كافكل) وهو الرعدة وأكاب
 جمع كاب وقوله فان نظائرهما الخ فنظائر أفكل من الاسماء ايض واسود
 وأفضل ومن الأفعال أذهب واعلم واسمع ومن نظائرا كلب من الاسماء
 أبحر وأوجه وأعين ومن الأفعال انصر وادخل واخرج (قوله بأحدهما)
 أي همزة أحدهما أي اعمل وافعل (قوله وقد يجتمع الأمران) أي المعلن
 بهما الاولوية وهما **الاسم** ثرية والافتتاح بزيادة تدل على معنى في الفعل
 دون الاسم هذا ما يدل عليه كلامه بعد وأما قوله سم وتبعه شينخا والبعض
 من أنهما الاكثرية والاولوية فلا يسبب كلامه بعد فافهم قوله نحو برمع
 بتخمية فراء فم فغيم مججمة بوزن يصرب اسم تجارة فيض دقاي تلح وتنضب
 بفوقية فنون فضا مجممة فوحدة بوزن تنهرا سم شخير ولوقال بدل قوله
 فانهما **كاشد** فانهما كأصبع وأصبع لسكان انساب نعم يرد على المشرح

كاشد وأصبع وأبلم فان
 أوزنه انتقل في الاسم وتكثر
 في الامر من الثلاثي واما
 لان قوله زيادة تدل على معنى
 في الفعل دون الاسم كافكل
 واكاب فان نظائرهما
 تكثر في الاسماء والأفعال
 ليسكن الهمزة من افعول وافعل
 تدل على معنى في الفعل نحو
 اذهب واكتب ولا تدل على
 معنى في الاسم فكأن المفتوح
 بأحدهما من الأفعال
 اصلا للمفتوح بأحدهما من
 الاسماء وقد يجتمع
 الامر نحو برمع وتنضب
 فانهما كاشد في كونه على وزن
ي ثر في الأفعال ويقال
 في الاسماء وكافكل في كونه
 مفتوحا بما يدل على معنى
 في الفعل دون الاسم

ان وزن الفعل يضم اليه كثير من الاسماء أيضا كقوله متأمل (قوله قد انضم
 بما ذكر الخ) يجوز أن يحذف قول المصنف أو غائب على الغالب حقيقة
 أكثرته في الفعل أو كبايان يكون القياس يقتضي أكثرته في الفعل لأنه
 أنسب به لأن أوله زيادة تدل على معني فيه دون الاسم اه سم ويدل على
 هذا الحمل تمثله بأحمد وي على للغالب لأنهما من الغالب حكما (قوله عن
 هذا النوع) أي المعبر عنه هنا بالغالب (قوله الجواز الخ) أي لأنه قد بان أن
 هذا النوع قد بان ما يغلب في الفعل وما الفعل به أولى وإن لم يغلب وقول
 الناظم أو غائب لا يشمل القسم الثاني يدون تأويل (قوله الثاني قد فهم من
 قوله الخ) عبارة الاستدوين وفهم من كلامه ان الوزن الخاص بالاسم
 أو الغالب فيه أو المستوى فيه هو والفعل لا يؤثر وهو كذلك وخالف عيسى
 ابن عمر في المنقول من الفعل اه فقول الشارح المشترك أي وكذا المختص
 بالاسم وقوله غير الغالب أي في الفعل فيصدق بالغالب في الاسم والمستوى
 فيه هو والفعل (قوله لعيسى بن عمر) هو شيخ سيدي به وشيخ شيخه الخليل
 دما عيسى (قوله فيما نقل من عمل) أي من - وارن فعل يقتضيه يعنى من الفعل
 الماضي مطاوعا أي لا يتبدل صيغة مخصوصة كما يدل عليه كلام عيسى بن عمر
 ما قال كما في الشاطبي كل فعل - ض اذا سمى به فانه لا يصرّف ويدلّل الرّد
 عليه بهد ما ان العرب أجمعوا على صرف كعصب اسم رجل مع انه منقول من
 كعصب اذا أسرع ادلو كانت صيغة عيسى في خبره وص الماضي الذي
 على وزن فعل كاه كل وضرب لم يصح الرّد عليه بصرى كعصب اجماعا لان
 وزن كعصب معلل وكلامه في موارد فعل (قوله أما ابن رجل جلا الخ) جملة
 جلا في موضع خفض صفة لمحدوف واعتراض بان الموصوف بالجملة لا يحذف
 الا اذا كان بعض اسم مجرور بمن أو في كما مر في التعليل لكن نقل يس عن
 بعضهم عدم اعتبار هذا الشرط ونقل شيخنا السيد أن اعتبارها خاص بما
 اذا كان الموصوف مرفوعا (قوله هو محكي) انكر في تقريب هذا على سابقه
 بانه انما يتفرع كون الجملة محكية على جعلها اسمي مالا على انما صفة
 لمحدوف لان الجملة الموصوف بها لا تسمى محكية بل هما احتمالا لان كما
 تصرّح به عبارة التوضيح وهي واجيب بأنه يحتمل ان يكون معنى يجعلان

بتمامات الاول قد انضم
 عماد كذا التعبير عن هذا
 النوع ان يقال او راصلة للفعل
 كقوله في الكافية او ما هو
 أولى كما في شرحها والتسميل
 او ومن التعبير عنه بالغالب
 الثاني قد فهم من قوله يخص
 الفعل أو غلب أن الوزن
 المشترك غير الغالب لا يمنع
 اصرافه من ضرب ودرج
 جلا ما لعيسى بن عمر فيما نقل
 من - هل ما لا يصرّفه غسكا
 بقوله اما ابن جلا وطسلاخ
 انما ياه ولا حقه فيه لا محمول
 على ارادة اما ابن رجل جلا
 الامور وحرر ما قد جلا جملة من
 فعل وفاعل هو محكي لا يمنع
 من الصرف كقوله

بنيت اخوالى بنى زيد * والذى يدل على ذلك اجماع العرب على صرف كعسب اسم رجل مع انه منقول من كعسب اذا اسرع وقد ذهب بعضهم الى أن الفعل قد يحكى ٢٧٣ مسمى به وان كان غير مستند

اي ضمير ممتسكا هذا البيت
ونقل عن الفراء ما يقرب
من مذهب عيسى قال الامثلة
التي ~~تكون~~ لا اسماء
والافعال ان غلبت للافعال
فلا تجزى في المعرفة فتخوّر رجل
اسمه ضرب فان هذا اللفظ
وان كان اسما لا عمل الايض
هو اظهر في الفعل وان غلب
في الاسم فاجزى في المعرفة
والشكوة فتخوّر رجل مسمى
بجرح لانه يكون فعلا تقول
يجرحه ليه القاضي واسكنه
اشهر في الاسم * الثالث
يشترط في الوزن المانع
لأصرف شرطان احدهما
أن يكون لازما

(١) قول المحشى أى بالكسرة
فهم أن قول الفراء فلا تجزى
بفتح التاء من الجرو والظاهر
أنه يقرأ بضم التاء وسكون
الجيم وكذا قوله بعد فأجره
في المعرفة يقرأ بفتح الهمزة
فعل امر من الاجراء لان
اصطلاح الكوناييس وسيدويه

قولا زيد خلا فيه ضمير وهو من باب المحكمات كقوله بنيت اخوالى بنى
زيد وان يكون ليس يعلم بل صفة لمخزوف اي أنا ابن رجل جلا الامور اه
فكان الظاهر أن يقول أو هو محكى (قوله بنى زيد) فيزيد مسمى به وفيه
ضمير مستتر بدليل رفعه على الحكاية ولو كان مجردا عن الضمير لجرب بالفتحة
نصريح (قوله والذى يدل على ذلك) اي الصرف فيما نقل عن الفعل
الماضي خلا فالعيسى وما ذكره البعض من المناقشة في الدلالة المذكورة علم
رده عما كتبهناه على قوله فيما نقل من فعل (قوله الى أن الفعل قد يحكى مسمى
به) أى فعلى تسليم أن جلا مجرد عن الضمير مسمى به لان سلم دلالة على منع
الصرف الذى ادعاه عيسى لاحتمال أن يكون محكيه اعلى هذا المذهب
وقوله هذا البيت اي أنا ابن جلا الخ (قوله ما يقرب من مذهب عيسى) انما
قال يقرب لما افتمه مذهب عيسى فيما غلب استعماله اسما وان واقفه فيما
غلب استعماله فعلا ولان نظير عيسى الى الوزن بقطع النظر عن المادة
وتنظر الفسراء الى المادة ذات الوزن (قوله الامثلة التي تكون الخ) أى
الكلمات التي تارة تكون اسماء وتارة افعالا لان غالب استعمالها أفعالا
الخ ولم ينقل الشارح حكيم ما استعمل اسما وفعلا على السواء عند الفراء
واعله يجوز الوجهين في المعرفة فراجع (قوله فلا تجزى) أى بالكسرة (١)
والضمير البارز لا امثلة لتأولها بالمدكور (قوله ان يكون لازما) أى للكامة
فتحو ائلازم له وزن اضرب وتحو اصبغ لازم له على احدهى لغاته وزن اقطع
وتحو ائلازم له وزن اكتب قال الحفيد اعلم ان الوزن اذا كان مختلفا متجيب
الموازنة في اللفظ والتقدير وان كان غالبا لم يكونه مبدأ بزيادة هي بالفعل
أولى من الاسم فلا تشترط الموازنة في اللفظ لأن أوله مما ينهه على الوزن
ولهذا امتنع صرف أهب وأشد علمين اذا علمت هذا علمت عدم عموم قوله
أن يكون لازما الخ اه وقوله اذا كان مختلفا اي أو غالبا لكثرة في الفعل
دون الاسم بدليل بقية كلامه واللائق كتابة هذا الكلام على الشرط الثاني
وبدال قوله علمت عدم عموم قوله أن يكون لازما بقوله علمت عدم عموم

التعبير عما يسمى البصريون مصر وفا بالجرى بصيغة اسم المفعول والتعبير عما يسمى البصريون بمذوع الصرف
بغير الجر ي كما بسطه محشى القاموس ونقله الشهاب في باب الجيم من شفاء الغليل عن الجواب في قبة سمره

الثاني أن لا يخرج
 بانغيبير الى مثال هو
 لاسم فتخرج بالاول نحو
 امرئ فانه لو هي به انصرف
 وان كان في التصبب شيئا
 يلازم من علم وفي الخبر
 شيئا بالامر من ضرب
 وفي الرفع شيئا بالامر من
 خرج لانه حائلا لافعال
 يكون عينه لا تلزم حركة
 واحدة فلم تعتبر فيه الوارثة
 وخرج بالثاني نحو ردوقيل
 وان اصله ما ردد وقول ولكن
 الادغام والاعلال اخرجهما
 الى مشابهة بردوقيل فلم
 يعتبر فيه ما الوزن الاصل
 ولو سميت رجلا باليب
 بالضم جمع لب لم تصرفه
 لانه لم يخرج تلك الادغام
 الى وزن ليس لفعل وحكى
 أبو عثمان عن أبي الحسن
 صرفه لانه يابى الفعل بالملك
 ونحو ذلك الى مثال هو
 للاسم فحينئذ هو أحدهما
 ما يخرج الى مثال غير نادر
 ولا اشكال في صرفه فتخوذة
 وقيل والاخر ما خرج

قوله أن لا يخرج بالثاني الى مثال هو للاسم ومع كون البعض تبعه في كناية
 ذلك على الشرط الاول تصرف في عبارته واختصره وتصرفه واختصارا
 محايي (قوله الثاني أن لا يخرج الح) اعترضه البعض بأنه لا حاجة الى هذا
 الشرط فان ما أخرج به من نحو ردوقيل خارج من الضابط السابق للوزن
 المختص وخارج أيضا بقيد السلامة في قوله سابقا وما حلت سيفته من
 موعول لم يسم فاعله لان المراد بالسلامة عندهم ما سلم من الاعتلال
 والتضعيف ويحسب ان يدفع بأن خروجهم من ضابط الوزن المختص
 لا يستلزم خروجهم من مطلق الوزن المانع للصرف وكلامه الآن في شرط
 مطلق الوزن المانع وقوله وما سلم الح من مدخول كان التثنية والمثال
 لا يحصن فنذر (قوله بخروا مني) أي على لغة الاتباع فيه فان سمي به على
 لغة من يلزم فتح عينه منع من الصرف لكون الوزن لا راجعا حيث دو كذا
 الكلام في ابنه على التثنية دما يعني بحدف (قوله وفي الرفع شيئا بالامر من
 خرج) رد بان همزة مكسورة كما كانت قبل التسمية وهمزة اخرج مضمومة
 فلا مشابهة وحينئذ فصرفه في هذه الحالة اقوى من صرفه في المثالين الاولين
 (قوله ولكن الادغام) أي في رد والاعلال أي في قبل بالتثنية والقلب (قوله
 ولو سميت الح) مختصر قوله الى مثال هو للاسم (قوله بالضم) أي ضم الباء
 الاولى رأما لهما همزة مفتوحة كما في الفارسي قال الدمايني واحترز عن
 ألب بفتح الباء الاولى فانه لا خلاف في منع صرفه لانه اسم تفصيل بمعنى
 أعقل فيستحق منع صرفه مطلقا لصفة والوزن (قوله جمع لب) بضم اللام
 وتشديد الواو وهو العقل وجمع لب على ألب قليل والآخر أن يجمع
 على ألباب تصريح (قوله لانه يابى الفعل) أي فاعله الذي هو لب لا الفعل
 مطلقا فانه يوزن اكتب وأقتل اه زكريا والظاهر انه لا حاجة الى ذلك
 لان الشارع لم يدع انتفاء كونه بوزن الفعل وانما ادعى كونه ميايا
 لافعل بالفعل لان الفعل الذي على وزنه مدغم نحو اشتد وأرد أي تضعف
 اه تارالوزن قال في الجمع والاصع وعليه يبيو به منعه ولا مبالاة بفعله لانه
 يرجع الى أصل متروك فهو ككسح مثل استخوذ ذلك لا يمنع اعتبار الوزن
 اجماعا مكدا الملك ولان وقوع الملك في الاعمال معه وكاشد في التجب

قال في القاموس في الشج

كفرح ييس جله - على

عظمه فهو فعل بالفتح

وككثف وانفعل بكرد حل

اه المقصود نقله نصر

ولم يردوا إل السقاء فلم يبينه (قوله الى مثال نادر) ليس المراد انه نادر
في الاسم وكثير في الفعل والا كان من أوزان الفعل بل المراد انه من أوزان
الاسم الخاصة به الا انه نادى فيه سم (قوله الى بناء انفعال) قال شيخنا
بالهاء الهاء لانه ساكنة اه ولم أجد في القاموس (١) (قوله مادخله
الاعلال ولم يخرج له الخ) نحو يز يد فانه أهل اذا أصله يز بد كضرب ولم
يخرج بالاعلال الى مثال الاسم فنع من الصرف فان قيل يز بد على وزن يري
أجيب بانه وان كان على وزنه لكن يز يد مفتتح بياء تدل في الفعل على معنى
هو الغيبة بخلاف يز يد فلم يخرج يز يد عن كونه من أوزان الفعل (قوله
وهو اختيار المصنف) لان الوزن قد زال والاصل الصرف ولصرفهم جندل
بعد حذف الالف وان كان حذفها عارضا مع ان فيه ما يدل على تقديرها وهو
توالى أربع متحركات دما ميني (قوله ممنوع الصرف) أى لعروض
السكون كما لا ينصرف جيل الخفف من جيمال وأجيب عن هذا بان الفتحة
بافية فهي بمنزلة الهاء مزنة دما ميني قال في الهاء مع ويحرق القولان في بعض
علماء اذا هم ياءوا اتباعا لما اصع صرفه وعليه سيبويه لورد السماع به فيما
حكاه أبو زيد وخروجه الى شبه الاسم والثاني ممنوع وعليه الاخفش لعروض
الضمة ولا اعتد ادبها ويحرق أيضا في بدل هـ مزنة أقول كهراق أصله
أراق علماء والاصع فيه المنع ولا مبالاة بهذا الابدال (قوله فلو خفف) أى
بالسكون (قوله لالحاق) هو جعل كلمة على مثال أخرى باعية الاصول
أو خاسيتها كجعل أرطى وعلقى على مثال جعفر وعزهي وذفرى على مثال
درهم وجلدب جلدية وجلدبا با على مثال دحرج دحرجة ودحراجا وحانيت
وحلايت وعفريت وعفاريت على مثال قنديل وقناديل (قوله المقصورة)
خرج به ألف الالحاق الممدودة كما سيأتى (قوله مع العلية) ولم نستعمل
ألف الالحاق بالمنع كألف التأنيث لان المحقق بغيره أحط رتبة منه سم
(قوله لشيها بألف التأنيث) أى المقصورة وقوله من وجهين أى لامن
كل وجه فانه انقارها من حيث ان ألف التأنيث لا يقبل ما مى فيه
التثوين ولا ناء التأنيث وما فيه ألف الالحاق يقبلها وقد استعمل بعض
الاسماء وتنجعل ألفه لالالحاق وغيره من وجعل ألفه للتأنيث نحو تبرى

الى مثال نادر نحو وانطلق

اذا سكنت لامه فانه

خرج الى بناء انفعال وهو

نادر وهذا فيه خلاف وجوز

فيه ابن خروف الصرف

والمنع وقد فهم من ذلك ان

مادخله الاعلال ولم يخرج له

الى وزن الاسم نحو يز يد

امتنع صرفه الرابع اختلاف

في سكون التنوين العارض

بعد التسمية نحو ضرب

بسكون العين مخففا من

ضرب المجهول فذهب

سبويه أنه كالسكون اللازم

فيه صرف وهو اختيار المصنف

وذهب المازني والمبرد ومن

واقفهما الى انه ممنوع الصرف

فلو خفف قبل التسمية

انصرف قول واحد

(وما يصبر علما من ذى ألف

زيدت لالحاق فليس ينصرف)

أى ألف الالحاق المقصورة

تنوع الصرف مع العلية لشيها بألف التأنيث من وجهين الأول أهم ازائدة ليست بمبدلة من شيء

أرطى فله على مثال سكرى
وعزى فله على مثال ذرى
بجلاف المدودة نحو
علياء وشبه الشيء بالشيء
كثيرا ما يلحقه مع كذا مع اسم
رجل فله عند سيويه عشوع
انصرف اشبه م ايل في الوزر
والامتناع من الالف واللام
وكه دون عند ابي علي حيث
يمنع صرفه لتعريف
والجمعة يرى ان حدود
وشبه من الاعلام المزيدي
في آخرها واو به مدخنة ونون
لهي جمعة لا يوجد في استعمال
عربي مجبول على العربية
بلى في استعمال محكي
حقيقة او حكم بالحق بما
منع صرفه لتعريف والجمعة
المحضنة تنبيهان الاول
كان ينبغي ان يقيد الالف
بالتصويرة صريحا او بالنال
أرهم ما كما فعل في الكافية
فقال
وألف الالحاق مفسورا منع
نحو عاق ان ذا علمية وقع
في الثاني حكم ألف التكثير
كألف الالحاق في أنها
تنتج مع العلمية نحو قبة نرى
ذكره بعضهم

وبالوجهين قرئ في السبع (قوله بجلاف المدودة) اي ألف الالحاق
المدودة فانها لا تؤثر مع الصرف لعدم شبهها بألف التانيث المدودة لان
همزة الالحاق منقلبة عن ياء وهمزة التانيث منقلبة عن ألف وأيضا
همزة التانيث منقلبة عن مانع وهو الالف ففتح وهمزة الالحاق منقلبة
عن غير مانع وهو الياء فلا تمنع أماده في التصريح (قوله فانها مبدلة من ياء)
أي فلم تشبه ألف التانيث المدودة لاسم مبدلة من ألف ثانية وظاهر هذا
الجرى الى ان ألف الالحاق المدودة الهمزة بعد الالف وألف التانيث
المدودة الهمزة بعد الالف وفيه خلاف سابق في باب التانيث (قوله
في مثال) اي وزن وقوله نحو أرطى اسم نجر وألفه للالحاق بجعفر على
الراجح وقيل ان أرطى أفعول فاعله العلمية ووزن الفعل قال الفارسي ولا
يجوز ان تكون ألف أرطى وعاق للتانيث لانهم قالوا ارطاة وعاقاة فلو
كانت للتانيث لاجتمع تانيثان في الكلمة اه (قوله وعزى فله على مثال
ذكرى) كذا ريد في نسخ والعزى بعين مهملة فزاي اسم للرجل الذي
لا يلوكا سابق في الشرح في باب التانيث وألفه للالحاق بدرهم وترك
مثال الضم لعدم ألف الالحاق في فعله بالضم بل هي ألف تانيث كخشي
(قوله بجلاف المدودة) اي ألف الالحاق المدودة فانها لا تقع في مثال
صالح لألف التانيث (قوله نحو علياء) بعين مهملة فلام فوحدة اسم لعصبة
العنق وألفه المدودة للالحاق بقرطاس وانما لم تكن ألفه للتانيث قال
الفارسي لان علياء لا يوازى شي من أوزان ألف التانيث المدودة كما
سابق ان شاء الله تعالى في علامة التانيث (قوله وشبه الشيء) بنجر ياء
شبه (قوله اشبه م ايل) فيكون مانعه من الصرف العلمية وشبه الجمعة
(قوله لتعريف والجمعة) اي الحكمية بقرية ما بعده ويعبر عنها بشبه
الجمعة (قوله في استعمال عربي) اي في استعمال شخص عربي مجبول
على العربية اي فصيح وثوق بعريته (قوله والجمعة المحضنة) يعني الحقيقة
(قوله حكم ألف التكثير) اي التي أتى بها لأجل كثرة حروف الكلمة
والحققة انا التانيث كألف الالحاق فيقال قبة ثراء (قوله نحو قبة نرى)
ومن أدخلها في ألف الالحاق بقدها اذ ليس في أصل الاسم سدا سي

فيطلق به اه تصرف والتبعضى الجملة العظيم والفصيل الميزول قاموس
 (قوله والعلم) اى حقيقة أو حكمية بشرية التمثيل بفعل التوكيد فانه ليس بعلم
 حقيقة عند الناطق كفى شرح الكافية ونسج بعضهم ابتداء العلمية على
 ظاهرها يجعل الكائن للتنظير لا للتمثيل يمنع العطف في قوله أو كنه لالان
 ثعل. مثال فظها فالناسب ان يكون ما قبله كذلك نعم يصح ذلك الابقاء باجراء
 كلامه هنا على القول بان فعل التوكيد علم حقيقة بمعنى هو الاحاطة وان
 كان خلاف ما مشى عليه في الكافية (قوله كفعل التوكيد) الاضافة
 على معنى اللام أو فى وكلام الشارح يشترى الى هذا (قوله كنهلا) هو علم
 جنس للتعلم (قوله اذابه) الباء بمعنى فى متعلقة بعينه وقصد اى
 مقصود احوال مؤكدة من نائب الفاعل وفى كلامه ادخال اذا على المضارع
 وهو جائز وان كان قليلا (قوله بنية الاضافة الى ضمير المؤكد) والاصل
 فى رأيت النسا عجم جمع من خذف الضمير للعلم به واستغنى بنية الاضافة
 وضعف هذا القول بان تعريف الاضافة غير معتبر فى منع الصرف وأجيب
 بان عدم اعتباره اذا وجد المضاف اليه لان حكم منع الصرف لا يتبين معه
 وأما مع حذفه فما المانع من اعتباره (قوله فشابهت بذلك العلم الخ) فان
 سمي به أعني بفعل المؤكده فذهب سيبويه بقاؤه على المنع وعن الاخفش
 صرفه لان العدل انما كان حال التوكيد وقد ذهب فان نكر بعد التسمية
 صرف وفاق للذهب العلمية بلا عوض عنها بخلاف آخر لانه فى الاصل صفة
 افاده السبوطى (قوله وقيل بالعلمية) اى لمعنى الاحاطة اه تصرف فهو سى
 علم جنس للمعنى كسبحان (قوله وهو وظائف كلامه هنا) لانه مثل للعلم
 المعدول بفعل التوكيد وانما قال ظاهرا لمكان حمل العلم فى كلامه على
 ما يشمل العلم حكما وهو ما يشبه العلم الحقيقي فى كون تعريفه بغير أداة ظاهرة
 (قوله ورده فى شرح الكافية وأبطله) فقال وليس يعنى جمع بعلم لان العلم
 اما شخصى أو جنسى فالشخصى مخصوص ببعض الأشخاص فلا يصلح لغيره
 والجنسى مخصوص ببعض الاجناس فلا يصلح لغيره وجميع بخلاف ذلك
 فالحكم بعلمية باطل اه (قلت) علم الاحاطة من قبيل علم الجنس المعنوي
 كسبحان التسميع وفى ارتكابه توفيق القاعدة وهى انه لا يعتبر فى منع الصرف

(والعلم المنع صرفه ان

عدلا * كفعل التوكيد

أو كنهلا والعدل

والتعريف مانعا محرم اذا

به التعيين قصد اعتبار (أى

ينسج من الصرف اجتماع

التعريف والعدل فى ثلاثة

أشياء * أحدها فعل

فى التوكيد وهو جمع وكنع

وبسج ويتبع فانها معارف

بنية الاضافة الى ضمير المؤكد

فشابهت بذلك العلم لكونه

معرفة من غير قرينة لفظية

هذا ما مشى عليه فى شرح

الكافية وهو وظائف كلامه

سبويه واختاره ابن عصفور

وقيل بالعلمية وهو وظائف

كلامه هنا ورده فى شرح

الى كافيته وباطله وقال

فى التسهيل .

بشبه العلية أو الوصفية قال أبو حيان ونحوه أن العدل يمنع مع شبه الصفة في باب جمع لا يعرف له فيه
سلفاً ومعدولة من فعلوات فإن مفرداتها أجمعاء وكنعاء وبصعاء وبتماء وانما قياس فعلاء إذا كل استم
ان يجمع على فعلوات ككعراء وكصعراء وان لا مذكرة جمع بالواو والتون حق مؤنثه ان يجمع بالالف
والثاء وهذا اختيار الناطم ٢٨٠ وقيل معدولة عن فعل لان قياس افضل

فعلاء ان يجمع مذكرة ومؤنثه
على فعل نحو حرق في حجر
وحراء وهو قول الأخفش
والسيراني واختاره ابن
عمير وقيل انه معدول
عن فعلى ككعراء وكصعراء
والجمع الا قول لان فعلاء
لا يجمع على فعل الا اذا كان
مؤنثاً لا فعل صفة ككعراء
وصعراء ولا على فعلى الا
اذا كان اسماً محضاً لا مذكرة
له ككعراء وجمعا ليس كذلك
في الثاني علم المذكر المعدول
الى فعل نحو حمر وزفر وزجل
وهو معدول وحمل وجسم
وقم ورجس ونزع ودف
فجمع معدول عن علم وزفر
معدول عن زافر وكذا باقها
قيل وبعضها عن افعال وهو
فعل وطريق العلم يعدل
هذا النوع سماعه غير
مصرف عارياً من سائر

من المعارف الا العلية تصريح (قوله يشبه العلية) اي نظراً لكونه معدولاً
بغير اداة ظاهرة وقوله أو الوصفية اي وشبه الوصفية اي نظراً لكونه مذكرة
أقول ومؤنثه فعلاء كما هو شأن الصفات (قوله ومعدولة عن فعلوات)
مطف على معارف في قوله السابق فانها معارف بنية الاضافة سم (قوله
لان مذكرة جمع الخ) كان ينبغي ان يقول ولان مذكرة الخ لان هذا تعليل
آخر لاناظم وابنه غير تعليل ابن هشام السابق في قوله فان مفرداتها أجمعاء
وكنعاء وبصعاء وبتماء وانما قياس فعلاء الخ ولان منعيه بهم ان كعراء له
مذكرة وليس كذلك كما سبغ شرح به الشارح أماده الموقفي (قوله عن فعل)
أي يضم الفاء وسكون العلية (قوله وقيل انه معدول عن فعلى) اي لان
فعلاء الذي ليس بصفة قياسه ان يجمع على فعلى دمايني (قوله صفة) حال
من اعمل وقوله لا مذكرة لبيان لقوله محضاً كما تدل عليه عبارة الدمايني
(قوله وجمعا ليس كذلك) لانه ليس بصفة وله مذكرة فبطل القولان
الاخيران (قوله نحو حمر الخ) دخل تحت نحو عدل وعصم وبلغ وبعي
بجملة الاعلام الموازنة فعل خمسة عشر (قوله وزفر عن زافر) بمعنى ناصر
أو حامل كما في الفارسي قال وأما زفر بمعنى كثير العطاء فيصرف لانه نكرة
بدليل دخول أل عليه اه (قوله وهو نزل) قال أبو حيان لان ناعلاً غير
مستعمل وأنزل مستعمل قال في الصحاح الثعلب بالتحريك يزول في الاسنان
واختلاف ما بناه رجل أنزل وامرأة فعلاء اه (قوله عارياً من سائر
الوانع) اي غير العلية لان الكلام في العلم (قوله لولم يقدّر عدله الخ)
وانما قدّر العدل دون غيره لا مكانه دون غيره دمايني (قوله عن عامر العلم
المنقول من الصفة) صريح في ان المعدول عنه العلم لا الصفة (قوله وهي

الوانع وانما جعل هذا النوع معدولاً لأمريين أحدهما لولم يقدّر

التعريف

عدله لزم ترتيب المنع على علة واحدة اذ ليس فيه من الوانع غير العلية والآخرون الاعلام يغلب عليها
المنقل جعل عمر معدولاً عن عامر العلم المنقول من الصفة ولم يجعل مرتجلاً وكذا ما فيها وذكروا
لعدله فأنشأ أحدهما القطبية وهي

ورد فعل مصروفا وهو علم
علمنا انه ليس بمعدول وذلك
نحو اودد وهو عند سيبويه من
الوذفه منزلة عن واو وعند
غيره من الادرها والعظيم
فهو منزلة صلية فان وجد
في فعل مانع مع العلمية لم يجعل
معدولا ونحو طوى فان منعه
للتأنيث والعلمية ونحو تنل
اسم اعجمي فالمانع له الجملة
والعلمية عندهم يري منع
التأنيث للجملة اذ لا وجه
لنكاف تقدير العدل مع
امكان غيرته يلتحق بهذا
النوع ما جعل علما من
المعدول الى فعل في النداء
كغدر وفسق في كنه حكم
صمر قال المصنف وهو احق
من عمر بمنع الصرف لان
عدله محقق وعدل عمر مقرر
اه وهو مذهب سيبويه
وزهد الا خفش وتبعه ابن
السيد الى صرفه * الثالث
سحر اذا اريد به سحر يوم
بعينه فالاصل ان يعرف
بالاوبا لاضافة فان تجرد
منهما مع قصد التعمين فهو
حينئذ ظرف لا يتصرف

التخفيف) اي يحذف الالف (قوله فان ورد فعل مصروفا الخ) ومالم يسمع
صرفه ولا عدمه في يويه بصرفه حملا على الاصل في الاسماء وغيره يمنع
صرفه حملا على الغالب في فعل علما وايس يجيد قاله الخضر اوى اه تصرح
وعبارة الاشياء لا يوطى قال في البسيط لو سمى بفعل محال لم يثبت كيفية
استعماله ففيه ثلاثة اقوال احدها الاولى منع صرفه حملا على الاكثر
والثاني الاولى صرفه نظرا الى الاصل لان تقدير العدل على خلاف القياس
والثالث ان كان مشتقا من فعل منع من الصرف حملا على الاكثر والاصرف
وهو غوى كلام سيبويه اه (قوله وهو علم) يظهر لي ان هذا القيد
للكون الكلام في الاعلام وان ما ورد مصروفا وهو وصف كظم ولبليس
أيضا معدولا والاستحقق منع الصرف (قوله من الوذف) اي مشتق من
الوذف وقوله من الاداي مأخوذ من الاد لان الاد بكسر الهمزة بمعنى العظيم
ليس مصدرا (قوله فان منعه للتأنيث) اي المعنوي باعتبار البقعة وتوقيفه
باعتبار المسكان لغة فيه قرئ بها في السبع (قوله ونحو تنل) بتفويتين
اسم لبعض عظماء الترك وقوله عندهم يري الخ اما عندهم يري عدم منعه
فمانع تنل العلمية والعدل وقوله اذ لا وجه الخ حلة لقوله لم يجعل معدولا (قوله
بهذا النوع) اي الثاني (قوله حكم عمر) فان نكسر زال المنع سيبويه
(قوله لان عدله محقق) فغدر معدول عن غادر وفسق معدول عن فاسق
وهذا محقق له قبل التسمية واما بعد ما سبق لفظ المعدول على ما هو عليه
فاعتبر فانه العلمية وبقاء لفظ العدل دما ميني (قوله سحر اذا اريد به
سحر يوم بعينه فالاصل الخ) كان يكفيه ان يقول سحر اذا اريد به سحر يوم
بعينه فهو حينئذ ظرف الخ وكأه انما زاد قوله فالاصل الخ لبيان وجه العدل
لكن يرد عليه انه قد بينه في قوله اما العدل الخ وان لم يذ كر ثم الاضافة فتأمل
وقوله اذا اريد به سحر يوم بعينه اي وجعل ظرفا كما سيأتي (قوله نحو جئت
يوم الجمعة سحر) قال في محبت اذا من المغنى وبهمل العامل في ظرف زمان
يجوز اذا كان احدهما اعم نحو آتيتك يوم الجمعة سحر اه واستشكل
بان السحر هو الوقت الواقع قبل الفجر بقليل وضبطه بعضهم بالسدس
الاخير من الليل واليوم ما بين طلوع الشمس وغروبها او ما بين الفجر

ولا يتصرف نحو جئت يوم الجمعة سحر والمانع له من الصرف العدل والتعريف اما العدل

والقرب فهو صدق أحد الطرفين على الآخر فلا يحوم وأجيب بحمل
 السحر على أول المعبر لقربه منه أو حمل اليوم على ما قبله قبل القهر
 (قوله فعن اللفظ نال) أي عن لفظ سحر المقرون بأل أي العودية كما
 في الدماميني وذلك لأنه اسم جنس أريد به معين كرجل إذا أريد به
 خقه أن يكون مع الاضافة أو أل لكنهم قد دلوا عن قرنه بأل إلى جعله علما
 على هذا الوقت (فان قلت) كما يجوز أن يكون معدولا عن ذي أل يجوز أن
 يكون معدولا عن المضاف فلم يحكمتم بانه معدول عن ذي اللام دون المضاف
 (الجواب) ان التعريف بأل أخص من التعريف بالاضائي والضرورة
 داعية إلى اعتبار التعريف ومعهما اعتبار تركب قدر الحاجة فلهذا لم يقل
 الشارح أو الاضافة مع أنه المطابق لقوله سابقا فالأصل ان يعرف بأل أو
 بالاضافة واعلم ان عدل سحر تحقيق لا تقدير لما عرفت من انه يدل عليه
 دليل غير منع الصرف وهو انه اسم جنس أريد به معين خقه ان يعرف بأل
 بخلاف التقدير فانه لا دليل عليه الامنع الصرف وليس المراد بالتحقيق
 ماطقة وبأصله (قوله بالعلمية) قال الحفيد أي الشخصية اه قال سم
 ويلم عليه تعدد الاوضاع بتعدد الاحجار المعيشة أي والأصل عدم تعدد
 الوضع فالأقرب جعله علم جنس (قوله وهذا ما مرّح به في التسهيل)
 استشكله أبو حيان بان المعدول له يشتمل على معنى المعدول عنه كاشتغال
 مثنى وبق على معنى اثنين واثني وفاسق وكيف يشتمل سحر على معنى السحر
 ويكون علما ان تعريف العلمة لا يجامع تعريف اللام فلا يجامع علمة
 سحر شتماله على معنى السحر مع باختصار (قوله إلى انه مبني) هذا
 نال أو بعبارة أقواله ذكروا النازي نالها معرب منصرف وينقله
 السارح عن السهيلي والشلوبين الصغير رابعها انه لا معرب ولا مبني وهي
 مفروضة في سحر المراد به معين المجعول لطره فان ذكر صرف وأل أريد به معين
 ولم يجعل طره اقرب بأل أو أضيف وجوبا كما مرّح به الدماميني (قوله لتضمنه
 معنى حرف التعريف) الفرق بين العدل والتضمين ان العدل تغيير صبغة
 الاله مع بقاء معناه الأصلي والتضمين اشراب اللفظ معنى زائدا على أصل
 معناه من غير تغييره من صبغته الأصلية فسحر المذكور عند الجوهري غير

فمن اللفظ نال فانه كان
 الأصل ان يعرف بها
 واما التعريف فقيل بالعلمية
 لانه جعل علما لهذا الوقت
 وهذا ما مرّح به في التسهيل
 وقيل شبه بالعلمية لانه تعرف
 بعد برادة ظاهرة كالعلم
 وهو اعتبار ابن عصفور
 وقوله هنا والتعريف بوي
 اليه اذ لم يقل والعلمية ردهب
 مدر الا فضل وهو أبو الفتح
 ما مرّح أي المكارم
 طررى إلى انه مبني لتضمنه
 معنى حرف التعريف قال
 شارح الكافية وما ذهب
 اليه من دونه ثلاثة أوجه
 أحدها أن مادعا يمكن
 ما ذعناه يمكن لكن
 ادعياء أولى لانه حروح
 نال بوجه دون وجه
 نال المذوع الصرف باق
 على الاعراب

عن لفظ السحر من غير تغيير له ما به وعند صدر الاذائل وارد على صيغته
الاصلية مع اشرابه معنى زائد على أصل معناه وهو التضمين افاده في التصريح
فالتغيير على العدل في اللفظ دون المعنى وعلى التضمن بالعكس (قوله
ما دعه) اي من البناء وتضمن معنى حرف التعريف فالصنف انما سلم
امكان التضمن الذي علم به صدر الافاضل البناء لا وجوده وانما لم يحكم
بعدمه لان سلمه سلم فقط ما تعلقه البعض عن الهوى وأقره من
الاعتراض (قوله لانه خروج عن الاصل بوجه الخ) ايضا حده ان أصل
الاسم الاعراب والانصراف فالمنع من الصرف عدول عن وجهه والبناء
عدول عن وجهين معا (قوله لكان غير الفتح الخ) قد ينقض باسم لا التجربة
المبنى لان بناءه على الفتح مع انه في موضع نصب ففعل كلامه باعتبار الغالب
(قوله فيجب اجتناب الفتحه) اي يتأكد ليوافق قوله قبل لكان غير الفتح
أولى به (قوله جائز الاعراب) اي جواز وقوعه كما يؤخذ من بقية كلامه
(قوله جواز اعراب حين) اي اذا أضيف الى جهة واللازم باطل عند صدر
الافاضل لانه مبني عنده طلقا زكريا (قوله في ضعف الخ) وفي كون كل
منهما ظرفا مائيا (قوله بكونه عارضا) اعترضه البعض بان الفرق بين
سحر وحين ظاهر لان سبب بناء حين اضافته لمبني وهي مجوزة للبناء
لاوجبة وسبب بناء سحر تضمنه معنى الحرف وهو وجب لا يجوز كما لا يخفى
أي وجب واشتراكهما في عروض البناء لا يقتضي جواز البناء فقد يكون
البناء العارض واجبا كبناء المنادى واسم لا (قوله وكان يكون الخ) عطف
على كان جائز الاعراب (قوله وفي عدم ذلك) اي التنوين دليل على عدم
البناء لان انتفاء اللازم وهو جواز الاعراب مع التنوين يوجب انتفاء المزموم
وهو البناء فثبت وجوب الاعراب مع عدم الصرف (قوله فلو نكر سحر)
هذه امة ابل قوله اذا أريد به سحر يوم بعينه واعلم ان هذا من ثمة كلام
المصنف في شرح السكافية فلا يعترض بأن الأولى تأخيرها عن جملة الاقوال
في سحر المعرفة (قوله الى انه معرب) اي ومنصرف كما يؤخذ من قوله وانما
حذف تنوينه الخ والخلاف بين السهيلي والشلو بين انما هو في علة حذف
التنوين كما هو ظاهر من سياقه (قوله نظير سحر في امتناعه من الصرف

لكان غير الفتح أولى به لانه
في موضع نصب فيجب
اجتناب الفتحه لئلا يتوهم
الاعراب كما اجتنبت في قول
وبعد والمنادى المبني * الثالث
انه لو كان مبنيا لكان جائز
الاعراب جوازا عراب حين
في قوله * على حين عاتبت
المشيب على الصبا *
لتساويهما في ضعف سبب
البناء بكونه عارضا وكان
يكون علامة اعرابه تنوينه
في بعض المواضع وفي عدم دلالة
دليل على عدم البناء وأن
فتحته اعراسية وان عدم
التنوين انما كان من أجل
منع الصرف فلو نكر سحر
وجب التصرف والانصراف
كقوله تعالى نجينا ناعم بسحر
نعمة من عندنا هـ وذهب
السهيلي الى انه معرب وانما
حذف تنوينه لنية الاضافة
وذهب الشلو بين الصغيري الى
انه معرب وانما حذف
تنوينه لنية ال وعلی هذين
القوانين فهو من قبيل
المنصرف والمصحح ما ذهب
اليه الجوهري * تنبيه * نظير
سحر في امتناعه من الصرف

واني وثقت اليوم والامس قبله * بيبايت حتى كادت الشمس تغرب
 بكسر سين الامس وهو في موضع نصب عطفا على اليوم وخروج على ان ال
 زائدة غير تعريف واستعصب معني المعرفة فاستديم البناء أو أنها المعرفة
 وجرت على اضممار البناء فالكسر اعراب لابتداء (قوله أو نذكر) أي اريد به يوم
 من الايام الماضية مهم كافي التوضيح * بقي ما اذا اريد به معين من الايام الماضية
 غير اليوم الذي يليه يومك كان يراد به اليوم الذي يليه أو قل الشهر الماضي
 ولا يبعد أن يكون حكمه حكم ما لو اريد به اليوم الذي يليه يومك ويكون
 التقييد باليوم الذي يليه يومك لانه الغالب في ارادة المعنى اه سم وربما
 يشتر الى ذلك قول التوضيح مهم فبايتا در من كلام البعض من ان حكمكم
 هذا حكم المنكر غير صحيح (قوله أو صغر) أي على مذهب من يميز تصغيره
 كما لمرد ابن بريان ونص سيبويه على انه لا يصغر وكذا غداة غناء تصغير
 ما هو أشد تنكسا وهو اليوم واليلة قاله البرهانيان (قوله أو كسر) أي اجمع جمع
 تكسيرا على آمس كأفلس واموس كدولس وآماس كأوقات فاعلم ما في قول
 البعض بأن قيل آموس من القصور (قوله مطلقة) أي سواء ختم براء أولا
 والخطاسل ان فيه ثلاثة لغات بناء على الكسر مطلقا وعرابه اعراب
 مالا ينصرف مطلقا والتفصيل بين ما آخره راء فينبى ومالا فيمنع من الصرف
 (قوله أشبهه بنزال) علة لابن ولا ينافي ما سبق من حصر سبب البناء في شبه
 السرف لان الشبه بالسرف صادق بالشبه بالواسطة وبها تكافؤ لان نزال
 أشبهه بالسرف وقوله وتعرى فالما صر من ان اسم الفاعل الغير المنقون معرفة
 وقوله وتأنيذا له في نزال ماعته باراه اسم لكامة انزل او هو جار على مذهب
 المبرد ان نزال بمعنى انزلة وعبارة الهمع لشبهه بفعل الواقع موقع الامر
 كنزال في الوزن والعدل والتعريف فاستط التأنيث (قوله لتضمينه معني
 هاء التأنيث) أي التي في المعدول عنه (قوله لتوالي العمل) أي العملية
 والتأنيث والعدل ورتبان أذربيجان فيه خمسة اسباب وهو مع ذلك معرب
 اه تخيد ويحياب بأنهم فهو اعرابه على ان اجتماع الاسباب مجتزئ للبناء
 لا موجب سم والسمعة هي العلمية والجمعة وزيادة الالف والذون والتأنيث
 لانه علم بلادة والتر كيب (قوله حذام) معدول عن حاذمة من الخدم وهو

اونذكر او صغر أو كسر
 (وابن على الكسر فعال علماء
 مؤنثا) أي مطلقة في لغة
 الجحاز بين لشبهه بنزال وزنا
 وتعرى فأتأنيذا وعدلا وقبل
 لتضمينه معني هاء التأنيث
 قاله الربيع وقيل لتوالي
 العمل وليس بعد منع الصرف
 الا البناء قاله المبرد والاول
 هو المشهور تقول هذه حذام
 ووبار ورأيت حذام ووبار
 وصررت بحذام ووبار ومنه
 قوله
 اذا قالت حذام فصدقوها
 فان القول ما قالت حذام

القطع ومن هذا الباب صلاح اسم الصفة وكتب اسم القوم (قوله
 جسا) - معقول عن جسيم أي عظيم كفي سم (قوله هذا رأي سيويه) وهو
 مقتضى قول المصنف وهو نظير جسا (قوله هو اقوى على ما لا يخفى) أي لأن
 التأييد متحقق فلا حاجة إلى تدبر العدل لأنه انما يقتضيه المقتضى غير ما
 واجار المسمى بأن انقلب على الاعلام النقل فتداجعها اسويه
 متعولة عن فاعلة الشفاعة عن المصنف كالمعتمد في عمر وعلى مذهب المذاهب
 تكون مرتجلة واحيب بغير ذلك أيضا كذا كره شيخنا (قوله نحو وبار) اسم
 لا روس كاستعداد وطقار اسم مديته وسقار اسم مافو كل معقول عن فاعلة
 وتولنا سقار اسم مائة فاعلة الموضح قال شارح من ميا والعراب ملحوظة
 فيه معنى التأييد ولهداة لحيويه اسم ماءة وقال الجوهري اسم لبيرو هو
 المناسب لان الكلام في اعلام الثوب والباء مذ كراه (قوله لان لغتهم
 الامارة) أي لغة جميعهم كما مر حوايه واعترض في التوصل للاما ليس من
 اسباب البناء ولولم يقتضى اماتية هم من جميعهم يشون على الكسر
 لا أكثرهم فقط ويلحق بأن سبب البناء ليس التوصل للاما في التثنية
 تزال على ما قسم لكن أكثرهم اعتبر هذا التثنية لتقوية بترتيب الاما
 التي هي لغتهم عليه وبعضهم لم يعتبره لكونه لا يقتضى البناء عنده ولم يعتبر
 ترتيب الاما عليه لكونه لا يخفى الى الاما الا عند تحقق مقتضى الكسر
 ما عرف ذلك (قوله وقد جمع الاعشى الخ) أي حيث كسر الاو لملا وتو
 كفي النارضى ورفع الثاني بالفتحة قال السوشرى فيما شكك لان الاعشى
 ان كان غير تخمى فيس عنده الا البناء على الكسر وكتب ان كان
 أكثرى تخمى وان كتب التليل فليس عنده الا الاعراب وقول بعضهم
 يجوز للعرب ان يسكن بغير فتحة مردود اه والتحقق كما أوضحنا سابقا
 أن العرب قد ادر على التكلم بغير لغته وحيث لا تشك في نعم قال في شرح
 الشذور وقيل ادبار التاي ليس باسم كويل المسمى في حشر اليتيل الاول
 عاطفة وما بعده اهل ماضى وقول واجملة معطوفة على قوله هلكت وقول
 اولاهلكت بالتأييد على معنى القبيحة وثانيا بار واما تذكير على معنى الى
 وعلى هذا القول يكتب بار والواو والالف كما يكتب ساروا اه فقل هذا

(وهو نظير جسا) وهو
 وزفر (عندكم) أي عنون
 الصرف لامية وانعدل
 هي فاعلة وهذا رأي سيويه
 وقال المرد لعلية والتأييد
 المعنوى كمرسب وهو
 اقوى على ما لا يخفى وهذا
 فيما ليس آخره فاما مشور
 وبار وطفاد ومقارفا أكثرهم
 يسه على الكسر كهل
 انما لان لغتهم الامارة
 فاذا كسر وانوسوا اليها ولو
 منعوه الصرف لامتعت
 وقد جمع الاعشى بين المتعين
 في قوله «ومر دهر على وبار
 هلكت جهرة وبار
 «تسها» الاول افهم
 قوله «وتأ أن حذام وبار لو
 معنى «مذ كويل» وهو
 كذلك بل يكون معربا «وعا
 من الصرف لعلية

والنقل عن مؤنث كغيره
ويحذف صرفه لانه انما كان
مؤنثا لا رادك به ماعدا
عنه فلما زال العدل زال
التأنيث بزواله الثاني فعال
يكون معدولا وغير معدول
فالعدول اما علم مؤنث كذا
وتقدم حكمه واما امر
تستوزال واما مصدر نحو
سجد واما حال نحو والخليل
تعدو في الصعيد بداد واما
صفة جارية مجرى الاعلام
نحو حلاق للانية واما صفة
ملازمة للنداء نحو فاق
فهذه خمسة أنواع كلها
مبنية على الكسر معدولة
عن مؤنث فان سمي به بعضا
مذكرا فهو كعتاق وقد
يجعل كصباح وان سمي به
مؤنث فهو كذا ولا يجوز
البناء على لابن يابن اذ
وغير المعدول يكون اسمها
بكناح ومصدرها نحو ذهاب
وصفة نحو جواد وجنسا
نحو سحاب فلو سمي بشئ من
هذه مذكرا نصرف قولنا
واحد اما كان مؤنثا
كعتاق

القول لاجتماع بين الغتين (قوله والنقل عن مؤنث) لوقال والتأنيث بحسب
الاصل لم يكن أحسن لان النقل نفسه ليس من اسباب منع الصرف (قوله لانه
انما كان مؤنثا الخ) أي لان هذا ما كان مؤنثا لانه أردت به في حالة
كونه اسم لان مؤنث المؤنث الذي عدل عنه وهو حاذمة فلما زال
العدل بغير علم اسم المذكر وعدم ارادة معدول حاذمة زال التأنيث فانتهى
سبب منع الصرف وانما زال العدل بذلك لانه لا يصح أن يكون في حالة كونه
اسما مذكرا معدولا عن حاذمة لا متناع الطلاق حاذمة على المذكر مع
أن شأن العدل صحة الطلاق المعدول عنه على معنى المعدول ولو قال
الشارح بدل قوله فلما زال العدل الخ فلما لم ترد ذلك زال التأنيث فزال العدل
بزواله لمكان واختصاصا مل (قوله واما امر) ان حل على الامر الاصطلاحى
كان التقدير اسم فعل امر وان حمل على الامر اللغوى وهو الطلب كان
التقدير دال امر قال في التسهيل وفتح فعال امر الغة أسدية قال الدماميني
فية ولو نزل بفتح الآخرا يثار التخييف (قوله نحو سجد) معدول عن محمودة
بفتح الميم الثانية وكسرها (قوله في الصعيد) قال في القاموس الصعيد
التراب أو وجه الارض أو الطريق وبلادهم مصرية خمسة عشر يوما الطولا
وموضع قرب وادى القرى به مسجد للنبي صلى الله عليه وسلم اذ وتوله بداد
معدول عن متبذدة (قوله جارية مجرى الاعلام) أي في استعمالها غير
تابعة لوصف وقوله حلاق بالماء المهمل معدول عن حلاقة والنية الموت
(قوله معدولة عن مؤنث) هذا في الامر ظاهر على رأى المبرد أنه معدول عن
مصدر مؤنث معرفة أما على ظاهر كلام سيبويه انه معدول عن الفعل كما
في الهمع فتأنيث الفعل باعتبار اياه كقوله أو غظمة (قوله فهو كعتاق) أي في
الاعراب والمنع من الصرف كما مر وقوله كصباح أي في الاعراب والصرف
(قوله وان سمي به مؤنث الخ) أتى به تقييد التفسير والافهم ما دخل تحت
قول المصنف وان على الكسر فعال علم مؤنثا وهذا أول مما ذكره
البعض لما يلزم عليه من قصور التنظيم فتدبر (قوله فهو كذا) فتنبيه على
لغة التجاز وتعريبه غير منصرف على لغة تميم وان كان آخره افعلى مائة قدم
أيضا نحو حذار ويسار انه دماميني (قوله ولا يجوز البناء) قال الدماميني

(واصرق ما سكرنا من كل ما التعريف فيه اثر) وذلك الانواع السبعة المتأخرة وهي ما امتنع العلمية
 والتركيب أو الالف والنون الزائدة في أو التانيث في الالف أو الجمة أو وزن الفعل أو الالف الاخلاق
 أو العدل أو قول في معنى كرب وهران واطلمة وزيد بن ابراهيم واحمد وأرطى وعمران بنهم لذهب احمد
 السبيروه والعلمية واما الخطة المتقدمة وهي ما امتنع الالف التانيث أو الوصف والزائدتين أو الوصف
 ووزن الفعل أو الوصف والعدل أو الجمع المشبه ماعل أو معاغيل فانه لا تصرف نكرة فتسمى بشئ منها
 لم تصرف أيضا امامية ألف ٣٨٦ التانيث فلانها كافية في منع الصرف وروهم من قال في حواه

أي فيما سمي به مذ كراه أي لا فيما سمي به وثبت حتى يعترض بأن في كلامه
 ثنائيا لان قضية التشبيه بخذام جواز البناء في قوله ولا يجوز البناء
 يمكن لو ذكره قبل قوله وان سمي به مؤنث الخ لم من الایام (قوله من
 كل الخ) حال من ما يان لها (قوله من كل ما التعريف فيه اثر) أي مما
 يمكن تنكيره فلا يرد ان فعل في التركيب عما يؤثر فيه التعريف مع انه
 لا يسكر لوجوب اضافته ولونية الى ضمير المؤكد (قوله وروهم من قال الخ)
 أي لان الف التانيث كافية في المنع فلا وجه لاعتبار غيرها (قوله وكل معدول
 الخ) حاصل ما فرق به بين ما سبق فيه العدل بعد التسمية وما يوزن فيه بعدها
 ان الاول فيه ما يصر بالعدل وهو تغيير الحركات بخلاف الثاني اه ز كرا
 ووجه بعضهم زوال عدل سحر وأمس بالتسمية بأن ال لا تتجمع العلمية
 (قوله في لغة بني تميم) راجع لامس فقط أي وأما في لغة الجاهل بين قبلي على
 العكس (قوله وان عدله بالتسمية باق) الباء بمعنى مع متعلقة بباق (قوله
 عددا كان) أي غير سحر وأمس وتسمية نحو ثلاث مسمى به عدد باعتبار
 ما كانت (قوله هذا كلامه بلفظه) يحتمل انه قاله تقوية لتعلقه ويحتمل انه قاله
 تبريما من التكرار الذي فيه لان قوله وهو خلاف مذهب سبيروه يعني عنه
 التخصيص على مذهبه أول العبارة (قوله أو مع العدل الى فعال أو معدول)
 لا يشمل آخره ان حكمه محكم معدول العدد ولو أسقط قوله الى فعال أو معدول

امتنع للتانيث والعلمية واما
 حافيه الوصف مع زيادتي فلا ر
 أو وزن الفعل لان العلمية
 تخالف الوصف فيصير مفعله
 العلمية والزائدتين أو العلمية
 ووزن الفعل واما ما فيه
 الوصف والعدل وذلك آخر
 وفعال ومفعول نحو واحد
 وموجد مذهب سبيروه أنها
 اداسي بها امتنعت من
 الصرف والعلمية والعدل قال في
 شرح الكافية بكل معدول سمي
 به فعده باق الا سحر وأمس
 في لغة بني تميم فان عدلهما
 يزول بالتسمية فيصيران
 بخلاف غيرهما من المعدولات
 فان عدله بالتسمية باق فيجب
 منع صرفه للعدل والعلمية

هذا كان أو غيره هذا مذهب سبيروه ومن عز الالبه غير ذلك قد أخطأ وقوله
 ما لم يقل والى هذا أمرت بقول وعدل غير سحر وأمس في تسمية تعرض غير متنفذ وذهب الأخفش
 وأبو علي وابن بري الى صرف العدد المعدول مسمى به وهو خلاف مذهب سبيروه رحمه الله تعالى هذا
 كلامه بلفظه واما الجمع المشبه مفاعل أو معاغيل فتقدم الكلام على التسمية واذن كثر شئ من هذه
 الانواع الخمسة بعد التسمية لم تصرف أيضا اما ذوات التانيث فلانها كافية في منع الصرف مع زيادتي فلا ر
 أو مع وزن أو مع العدل الى فعال أو مفعول فلانها كثر

اشبه (قوله شابهت حالها قبل التسمية) لم يقل عاد الوصف لان معنى أحر مثلا
 قبل التسمية ذات ثمانية بالجرقة وبعد التسمية الذات المعينة بلا قصد
 وصفية بالجرقة وبعد التنكير ذات ثمانية بأحر بلا قصد وصفية بالجرقة ولما
 لو ~~ظ~~ بعد التسمية كبر اتصاف الذات المهمة بالتسمية بأحر أشبه أحر بعد
 التنكير حاله قبل التسمية في إيهام الذات وملاحظة مطلق الانصاف
 ولم يجعل وصفا بالتسمية حقيقة لعدم التعبير بقولنا يسمى بأحر
 (قوله اشبه الوصف) القياس على مواضع تقدمت ان يقال لا وصف بحسب
 الاصل ~~أحر~~ كل صحيح (قوله وخالف الاخفش في باب سكران فعصره)
 أي عند قصد تنكيره (قوله وأما باب أحر) أي عند قصد تنكيره فغيبه
 أربعة مذاهب الخ لوقال وخالف المبرد والاقطع في أحد قوليه في باب أحر
 فعصره ثم قال والفراء وابن الأنباري فقالا ان سمي بأحر رجل أحر الخ ثم
 قال والفارسي في بعض كتبه يجوز الصرف وتركه لكان أخصر وأولى
 لتقدم ذكر باب أحر وذكر المذهب الأول فيه وأنسب بقوله وخالف
 الاخفش في باب سكران فعصره (قوله الأول منصرف) أي لشبه
 الوصفية ووزن الفعل (قوله والثاني الصرف) أي لان الوصفية زالت
 بالعلمية بلا عود بعد التنكير (قوله والاخفش في أحد قوليه) حكى أن أبا
 عثمان المازني سأل الاخفش لم صرفت أربع في نحو مررت بنسوة أربع
 فقال لانه في الاصل اسم للعدد والوصف به عارض فلم يعتد به فقال هـ لا
 اعتبرت أحر اذا نسكته يعني في كونه وصفا في الاصل والتسمية به عارضة فلم
 يأت بجمع ولعل موافقة سيدي به آخر من أجل ذلك كذا في الفارسي (قوله
 لم يصرف بعد التنكير) أي لما شبه حال التنكير حال الوصفية في وجود
 المشتق منه وهو الجرقة في المدلول فكان الوصفية باقية بعد التنكير وهذا
 أحسن مما علل به البعض (قوله يجوز صرفه وتركه صرفه) فالصرف نظرا
 الى زوال الوصفية بالعلمية والعلمية بالتنكير وتركه نظرا الى شبه الوصفية
 ووزن الفعل (قوله فن صرف أحر بعد التسمية) أي بعد زوالها بالتنكير
 (قوله مجردا من) أي لفظا وتقديرا كما يؤخذ مما بعده كأن سمي
 شخص بأكرم (قوله لانه لا يعود الى مثل الحال الخ) أي لان أفعل من اذا

سيدي به وخالف الاخفش
 في باب سكران فعصره واما
 باب أحر ففيه أربعة مذاهب
 الاول منصرف الصرف وهو
 الصحيح والثاني الصرف وهو
 مذهب المبرد والاخفش
 في أحد قوليه ثم وافق سيدي به
 في ~~كتابه~~ الأوسط قال
 في شرح الكافية وأكثر
 المصنفين لا يذكرون الا
 مخالفته وذكر موافقته
 أولى لانها آخر قوليه
 والثالث ان سمي بأحر
 رجل أحر لم يصرف بعد
 التنكير وان سمي به أسود
 أو نحوه أنصرف وهو مذهب
 الفراء وابن الأنباري
 والرابع أنه يجوز صرفه
 وتركه صرفه قاله الفارسي
 في بعض كتبه واما المدلول
 الى فعال أو مفعل فن صرف
 أحر بعد التسمية صرفه
 وقد تقدم الخلاف في الجمع
 اذا نسكت بعد التسمية فتنبيه
 اذا سمي بأفعل التفضيل
 مجردا من من ثم تنكير بعد
 التسمية أنصرف بإجماع
 كما قاله في شرح الكافية قال

لانه لا يعود الى مثل الحال التي كان عليها اذا كان صفة فان وصفته مشروطة بمصاحبة من لفظا أو تقديرا

كان مصفاة معناه ذات معينة ثبتت لها الزيادة على ذات أخرى معينة وإذا
سمى به صار دال على الذات فقط وإذا ~~كان~~ صار دال على ذات ثابت لها
الزيادة ولم ينظر إلى كون الزيادة على ذات أخرى فلم ترجع الحالة الأولى
ولاشبه بالار شهما يكون مركبا أيضا من مفضل ومفضل عليه وإن كانا
مهمين نقله البعض عن البهوتي وأقره وأنا أقول فيه نظرا من وجوه (الأول)
أن ما أذاعه من كون معنى أفعل من إذا كان وصفا دائما معتبرا في غير مسلم
لتصريحهم بأن مدلول الصفات ذاتية لا معينة والتعيين إذا وجد
يكون بقرينة لا بالوضع وتصريحهم بأن المفضل عليه قد يكون معينا وقد
يكون مبهما (الثاني) أن ما أذاعه من كون معناه إذا سكر بعد التسمية ذاتا ثابتا
ثبت لها الزيادة غير مسلم بل معناه ذات ثابت لها التسمية بكذا وعن صرح
بمسد أو يكون مدلول الصفة ذاتا مهمة ذلك البعض قبل هذه الأقول فيصير
نصف صفحة (الثالث) أن ما أذاعه من عدم رجوع شبه الحالة الأولى
سازع فيه ما تقدم في الكلام على قول الشارح لما سكرت شابهت حالها
قبل التسمية من توجيه المشابهة بأن معنى أحر مثلا بعد التسمية ذاتا
مهمة أحر فلما لوحظ بعد التسمية اتصاف الذات المهمة بالتسمية بأحر
أشبه أحر بعد التسمية حاله قبل التسمية في الأهم وملاحظة مطلق
الاتصاف ووجه المنازعة أن هذا التوجيه بعينه جارئ أفعل من بعد
التكثير وهذا يدل على رجوعه لشبه الحالة الأولى وأما ما أذاعه من كون
شهما يكون مركبا أيضا من مفضل ومفضل عليه في محل المنع لأن ذلك غير
لأرم وحينئذ يقال هذا لا يمنع من الصرف وأما في الشرح من تعليل عدم
العقد بان الوصفية مشروطة بمصاحبة من فلا يدل الأعلى عدم عود الوصفية
لأعلى عدم هودشها فيما مر على أن الوصفية المشروطة بمصاحبة من
لوصفية بالزيادة لا مطلق الوصفية فتأمل (قوله وما يكون منه منفردا الخ)
أي والذي يكون مما لا ينصرف منه وصافه ويتقني في جوار في اعرابه فلو
سميت يرمى وينقض أعلانه اعلال جوار ولو سميت يتغرو ويده وورجعت
بالواو ليا أجزبه بجري جوار وتقول في النصب رأيت يرمى ويفرئ ذل
بعضهم ووجه الرجوع بالواو ليا ما ثبت أن الأسماء المتكسنة ليس فيها

أهـ والسمى به مع من ثم نكر
امتنع صرفه قولا واحدا
وكلام الكافية وشرحا
يشعر في اجراء الخلاف في ضرر
أحرفيه (وما يكون منه
منقوصا في اعرابه
جميع حوار يقتضي) يعني أن
ما كان منقوصا

من الاسماء التي لا تصرف سواء كان من الانواع السبعة التي احدى علمها العلمية أو من الانوع الخمسة التي قبلها فانه يجري مجرى جوار و غواش وقد تقدم ٣٨

رفعا وجرافلا وجه لما حمل عليه المرادى كلام الناظم من أنه أشار الى الانواع السبعة دون الخمسة لان حكم المنقوص فيها واحد فتأله في غير التعريف أعيم تصغير أحمى فانه غير منصرف للوصف والوزن وبالحقه التنوين رفعا وجرافلا وجه هذا أعيم ومررت بأعيم ورأيت أعيمي والتنوين فيه عوض من الياء المحذوفة كما في نحو جوار وهذا الخلاف فيه ومثاله في التعريف قاض اسم امرأة فانه غير منصرف للتأنيث والعلمية ويعميل تصغير يعلى ويرم مسمى به فانه غير منصرف للوزن والعلمية والتنوين فهم ما في الرفع والجر عوض من الياء المحذوفة وذهب

يونس وعيسى بن عمر والكسائي الى ان نحو قاض اسم امرأة ويعميل ويرم يجري مجرى الصحيح في ثلثه وتنبه وجهه بفتحة ظاهرة فيقولون هذا

ما آخره واوقباها خمسة فتقلب الواو ياء ويكسر ما قبلها واذا سميت بريم من لم يرم رددت اليه ما حذف منه ومنعته من الصرف تقول هذا يرم ومررت بريم والتنوين للعوض ورأيت يرم واذا سميت بغير من لم يغير قلت هذا يغير ومررت بغير ورأيت يغير الا ان هذا ارتد اليه الواو وتقلب ياء لما تقدم ثم يستعمل استعمال جوار سم (قوله من الاسماء التي لا تصرف) يشير الى ان الاء في منه لما لا ينصرف أعيم من المعرفة والنية ككرة ليشمل محل الخلاف والوافق كما سيذكره (قوله فلا وجه لما حمل الخ) اعذر عنه بان الباعث له على ذلك ان اقرب مذكور الى الضمير في وما يكون منه ما التعريف فيه أثروا بان العلم المنقوص محل الخلاف فيعتني به (قوله وهذا الخلاف فيه) اي لا خلاف في حذف الياء ولحق التنوين رفعا وجرافلا وجه ما أعيم ويعمل ويرم أعلا ما في حذف يائه ولحق التنوين له رفعا وجرافلا وجه ما عليه بقوله الآتي وذهب يونس الخ (قوله الى ان نحو قاض الخ) أي من كل علم منقوص وجد فيه مقتضى منع الصرف قال سم يمكن الفرق من جهة المعنى على قولهم بخفة العلم فاحتملت الحركة على الياء (قوله يجري مجرى الصحيح الخ) حاصل مذهم ان المعرفة تثبت ياؤه مطلقا وتسكن رفعا لثقل الضمة وتفتح جرا و انصب الخفة الفخمة (قوله خلقا) بفتح المعجمة واللام أي عتبقا جسدًا وأراد به الضعيف رث الهيئة وقوله مقلوليا انضم الميم لانه اسم فاعل اقلولي اي تحباني وانكدهش كما في القاموس فتقول التصریح بفتح الميم غير ظاهر واعل المراد بالقلولي هذا ميم الخلة (قوله مولى مواليا) باضافة مولى الى مواليا جمع مولى (قوله أو تناسب) هو قسمان تناسب لكلمات منصرفه انضم اليها غير منصرف نحو سلا وسلا وأغلا وتناسب لرؤس الآي كقوار بر الاقل فانه رأس آية: وَنُؤِنَ لِنَا سَبْ بَقِيَّةِ رُؤْسِ الْآيِ فِي التَّنْوِينِ أو بدله وهو الألف في الوقف وأما قوارير الثاني فنون لبشا كَلْ قَوَارِيرِ الاول كذا قال شيخنا وهو الصواب الموافق لما في التصريح وغيره وأما ما في كلام البعض من العكس فخطأ (قوله صرف) اي وجوب في الضرورة

يعمل ويرم وقاضى ورأيت يعلى ويرم وقاضى ومررت بيعلى ويرم وقاضى واحتجوا بقوله قد عجبني مني ومن يعلى * لما رأيتي خلقا مقلوليا * وهو هذا الخليل وسيبويه والجمه ورحموني على الضرورة كقوله * ولكن عبد الله مولى مواليا (ولا ضطرارا وتناسب صرفي * ذو المنع) لا خلاف مع مال الضرورة قوله

ويروى دسات الخلد رده شيرة . وقالت لك الولايات انك مرجلي . وقوله . وانما احير كاحي الله -
بعض يقال كوفي عتيرا ٣٩٠ وقوله . تبصر خليلي هل ترى من طعائن . وهو كثير نعم اختلاف

وجواز في التناسب (قوله ويروى دخلت الخلد) بكسر الحاء الموحدة
وسكون الدال اي الله ووجه وقوله انك مرجلي اي معبري راجلة اي متشعبة
لعمرك لا ظهر يعبري تصريح (قوله وانماها) اي ناقة صالح عليه الصلاة
والسلام احير هو الذي عقرها وكان احمر اروق اصعب كاخى السهم اي
كمثل السهم والعصب السيف وعقير افعيل يستوي فيه المذ كروا المؤنث اه
عيني وقال الدماميني كاخى السهم من اضافة المني الى المعتبر (قوله
احدهما مافيه ألف التانيث المقصورة) مقتضى التعليل الاتي ان تكون
ألف الالحاق المقصورة = ألف التانيث المقصورة (قوله اديز يبدعرا
ما ينقص) لانه اذا نوس سقطت الالف لالتقاء الساكنين والتثنية في قدر
الالف المحذوفة وكل ساكن واجب بانه قد يكون فيه فائدة بان تلتقي الالف
مع ساكن بعده ففتح الشاعر الى كسر الاول فينوبن ثم بكسر ومقتضى
هذا انه اذا لم يفتح الى تنوين لم يوتن اه مرادى وهو مبنى على ان الضرورة
ملا مندوحة عنه لاطاق ما وقع في الشعر اه سم اي جمالا يقع مثله في الشعر
(قوله ورد بقوله الخ) قال المصوي وضعف الرتبة مع الدليل لان تنوين
المؤنث بالالف كدنيا لغة فيه قلل الشاعر من اهل هذه اللغة (قوله
ودنيا) معطوف على جزاء المعنى فجاءل منه جراً آخرى وجاعل منه دنيا
تنفع (قوله لأجل من) اي لقيامها مقام المضاف اليه فالمانع قوي لكونه
كلمة مستقلة بخلاف سائر موانع الصرف وقوله فلا يسمع بينهما اي بين
التنوين ومن ملفوظة او مقدرة اي لا اختيارا ولا ضرورة (قوله ومذهب
البصريين جوازه) ويدل له قول امرئ القيس وما الاصباح مثلي بأمثل
فصرف أمثل للضرورة مع وجود من المقدمة عليه في قوله مثلي قاله الدماميني
(قوله انما هو الوزن والوصف) اي فيجوز الجمع بينهما وبين التنوين
ضرورة لعدم قوتها قوة من (قوله صرف الجمع الذي لا نظير له في الآحاد)
كسلا وسلبه جههم له جمع السلامة نحو واحدات فأشبهه الآحاد اه
دماميني (قوله في السلام) اي النثر (قوله واباه) اي منه سائر

في نوعين . أحدهما مافيه
ألف التانيث المقصورة تنفع
بعضهم صرفه للضرورة
فل لانه لا فائدة فيه اذ يزيد
بقدر ما ينقص ورد بقوله
اتى فمقيم ما ملكك بفعل
جزأ الآخرى ودنيا تنفع
أشده ابن الاعرابي بتوين
دسيا . وثانيهما فعل من منع
الكوفي يورده للضرورة
ة لوالان حذف تنوينه لأجل
من فلا يجمع بينهما ومذهب
البصريين جوازه لان
المانع له انما هو الوزن والوصف
كأحمر لامن بدليل صرف خير
منه وشرمته لروال الوزن
ومثال الصرف للتناسب
قراءة نافع والكسائي سلا سلا
واغلا لا وسهيرا قواريرا
قواريرا وقراءة الامش بن
مهرا ن ولا يغوثا ويعوقا
ونسراج تنبيه . أجاز قوم
صرف الجمع الذي لا نظير له
في الآحاد احتيارا وزعم
قوم ان صرف ما لا يصرف
مطلقا لغة قل الاخفش

وكان هذه لغة شعراء الامم اضطروا اليه في الشعر فبعت المستهم على ذلك في الكلام البصريين
(والمعروف قد لا يصرف) اي للضرورة اجاز ذلك المكوفيون والاعفشن والافارسي واباه سائر البصريين

بقوتان مرداس في مجمع
وقوله

وفائلة ما بال دور برعدنا

صحاقله عن آل ابلي وعن عند

وقوله * طلب الازارق

بالكتاب اذ هوت * بشيب

غائلة النفوس غـ دور *

وابيات آخر * تديـه *

فصل بعض المتأخرين

بين ما فيه علمية فأجاز

منعه لوجود احدى العليين

وبين ما ليس كذلك

فصرفه ويؤيده ان ذلك لم

يسمع الا في العلم واجاز قوم

منهم ثعلب وأحمد بن يحيى

منع صرف المنصرف اختيارا

* خاتمة * قال في شرح الكافية

مالا ينصرف بالنسبة الى

التكبير والتصغير اربعة

اقسام مالا ينصرف مكبرا ولا

مصغرا ومالا ينصرف مكبرا

وينصرف مصغرا ومالا

ينصرف مصغرا وينصرف

مكبرا ولا يجوز فيه الوجهان

مكبرا ويتختم منه مصغرا

* فالاول نحو بعليك وطلحة

وزيد وحمره وسكران

البصر بين لكونه خروجا عن الاصل بخلاف صرف مالا ينصرف فانه خروج

الى الاصل فاحتمل في الضرورة ولا كوفيين ومن وافقهم ان يتبعوا عدم

تجوز الضرورة الخروج عن الاصل (قوله طلب الازارق) أصله

الازارقة فحذف الهاء للضرورة جمع أزر في تقديم الزاي على الراء قوم

من الخوارج ذهبوا الى نافع بن الازرق وهو مفعول لطلب وفاعله ضمير

يعود على سفيان نائب الحاج وزوج ابنته والكتاب جمع كتيبة يعوقية بعد

الكف وهي الجيش واذا ظرف زمان وهوت من هوى به الامر اذا أطعمه

وغرده وغائلة النفوس فاعل هوت اي شرها وغـ دور مبالغة فادرة خبير

لحذرف او بدل من غائلة والشاهد في شيب بشين مججمة مفعولة فحذرة

مكسورة ففتحبة فوحدة وهو شيب بن زيد رأس الازارقة كذا في العيني

وشخ الاسلام فقول البعض في هوت أي سقطت فيه شيء (قوله بين ما فيه

علمية) اقتصاره على العلمية يقتضي أن غيرها كالوصفية في نحو قائم ليس

مثلهما وله منزلة العلمية على غيرها لانها من القوة ما ليس لغيرها ولورود

السماع فيه ادون غيرها كذا في حاشية شيخنا وعليه كان المناسب للشارح

ان يعمل بما ذكرنا لوجود احدى العليين لانه يقتضي ان غير العلمية من العلل

مثلهما فليتأمل (قوله فأجاز منعه) أي في الضرورة فهذا التفصيل خاص

بالضرورة كما هو ظاهر كلام الشارح لكن ظاهر صنيع التصريح بعدم

اختصاصه بالضرورة وعبارته في منع المصروف اربعة مذاهب احدها

الجواز مطلقا الثاني المنع مطلقا الثالث وهو الصحيح الجواز في الشعر والمنع

في الاختيار الرابع يجوز في العلم خاصة (قوله اربعة اقسام) هي مبنية على

قاعدة وهي ان كل مصغر لم يذهب تصغيره احدى سببيه فهو غير منصرف

والافه ومنصرف دما مبنى (قوله وسرحان) بخلاف سكران لان الثاني يقول

في تصغيره سكران فتبقى الزيادة نجاها ما ا ه دما مبنى وهو بكسر السين

كما في القاموس وفسره بجماع من الذائب والاسد والمراد المجعول علما (قوله

وعليق) هو في الاصل اسم نبت (قوله وجندل) هو في الاصل جمع جندل

والجندل قال في القاموس كجعفر ما يقله الرجل من الحجارة وتسكسر الدال

واسحق واحمر وزيد مما لا يعد سبب المنع في تكبير ولا تصغير * والثاني نحو عمر وشمر وسرحان وعاق

وجندل اعلاما بـ ولـ تصغيره سبب المنع فان تصغيرها عمير وشمر وسرحان وعليق وجندل

تخلى ولو سطر وترتيب وتبيط
اعلامه يتكلم فيه بالتصغير
ميب المتع فان تصغيره تخلي
وتوسط وترتيب وتبيط
على وزن مضارع يطر
فالتصغير كل له اسب المتع
ذمت من الصرف فيه دون
التكبير فلو جى على التصغير
يا معوضة مما حذف تعين
الصرف لعدم وزن الفعل
والرابع نحو هذه وحيدة
قلت فيه مكبر اوجهان وليس
لث فيه مصغرا الامنع الصرف
واقه اهل

اعراب الفعل

(ارفع مصاعدا اذا جرد من
قاصب وجازم كسعد) بغي
اه يجب رفع المضارع
حينئذ والرفع له التجرد
الذ كور كذهب اليه حذاق
الكوفيين منهم القراء
الا وقوه موقع الاسم كقوله
البصريون ولا نفس المضارعة
كما قال نطبل ولا حروف
المضارعة كتنسب للكسائي
واختار المصنف الاول قال

اه (قوله بز والمثال العدل) اذا العدل في عمر قد يرى فلا يصار اليه الا
عند جماع الاسم مخروفا من الصرف وما جمع من اقواهم غير الامصوية
فصار ادعاء العدل فيه مناقض الكلامهم واد احكمنا في ادبنا بغيره دون
مع مجيئه على صيغة همز لكونه مصر واه هذا الجذر ما ينشئ (قوله
تخلى) ضبطه في التصريح بكسر التاء الموقوتية وسكون الحاء المهملة
وكسر اللام وباليهمزة آخره قال الشارح في شرحه على الترتيب هوشعر
وحه الاديم وحته وسواده وما أفده السكين من الجلد اذا قسروا والتبيط
بكسرات مشددة الياء طار والترتب كتنفذ وجذب الشيء القيم الثابت
اه والتوسط مصدر توسط (قوله ما حذف) وهو احد المثلثين في توسط
وتبيط مات يقال توسط وتبيط أما تخلى وترتب فلم يحذف منهما شيء
فكلامه بالظن لبعض (قوله الامنع الصرف) أي لو جرد التاء لكان

اعراب الفعل

(قوله حينئذ) أي حين اذ جرد من نصب وجازم (قوله والرفع له التجرد) لأن
الرفع دائره وجرد ادعاء ملو الوران مشعر بالعلية اه دامسني لأن
الهورات من ماله كها (قوله ولا نفس المضارعة) لأنها انما اتضمت مطلق
الاعراب لا خصوص الرفع لكن هذا لا يأتي على قول الكوفيين ان اعراب
المضارع بالاصالة لا بالاجل على الامم ومضارعتة اياه (قوله ولا حروف
المضارعة) لان جزء الشيء لا يعمل فيه (قوله كتنسب للكسائي) قال وانما
لم تعمل مع عامل النصب والجازم لغو تنماعها (قوله يتنقض الخ) جوابه
أن المراد الحلول في الجملة اه حفيد وايضا الرفع استقر قبل حرف
التخصيص ونحوه فغيره اذ اثر العامل لا يغير الاعمال آخره تصريح
(قوله بنحوه لا تنقل) لان أداة التخصيص مختصة بما تنقل ومن نحو
الذ كورات حية ومزبد وسوف ية ومزبد (قوله وجعلت انقل) لان افعال
الشروع لا يصحكون خبرها مع ما مفرد الاشياء وذا كمر (قوله ومات
لا تنقل) قل شجنا لعله لا يسمع الاسم بعد ما مات وان كانت الجملة
في تأريده لانها حال أي شيء ثبتت حالة كونك غير ما عمل (قوله ورأيت

في شرح الكافية لسلامة من التنقض بخلاف الثاني فإنه يتنقض بنحوه لا تنقل
وجعلت أنقل ومات لا تنقل ورأيت

الذى تفعل فان الفعل في هذه المواضع مرفوع مع ان الاسم لا يقع فيها فلو لم يكن للفعل رافع مرفوعه
موقع الاسم لمكان في هذه المواضع مرفوعا بل ارفع فبطل القول ٣٩٣ بأن رافعه وقوعه موقع الاسم .

وصح القول بأن رافعه التجرد

اه ورد الاول بأن التجرد

عديمى والرفع وجودى

والعديمى لا يكون مفعلة

لوجودى وأجاب الشارح

بأننا نسلم أن التجرد من

الناصب والجازم عديمى

لانه عبارة عن استعمال

المضارع على أول أحواله

مخلصا عن لفظة تفضى تغييره

واستعمال الشئ والجحى به

على صفة ما ليس بعديمى

* تنبيه ه انما يقيد المضارع

هنا بالذى لم تبشره فون

نوكيد ولا نون اثاثا كنفاء

بتقدم ذلك في باب الاعراب

(ويلن انصبه وكي) أى

الادوات التى تنصب

المضارع أربع وهى ان

وكى وان واذن وسيأتى

الكلام على الآخرتين

فأما لن فخر فى تحتص

بالمضارع وتخلصه للاستقبال

وتنصبه كما تنصب بالاسم

فخولن أضرب ولن أقوم

فتنصب ما أثبت بحرف

الذى تفعل) لان الصلة لانه كون اسما مفردا (قوله فبطل القول بأن

رافعه وقوعه موقع الاسم) اى الذى هو اقوى من القول الثالث والرابع

لمكونه قول البصريين مع ظهه وربط لان ما يجاء تقدم فاندفع اعتراض البعض

على قوله وصح القول بأن رافعه التجرد بأن مجرد ابطال ان الرفع وقوعه موقع

الاسم لا يقتضى صحة ان الرفع التجرد وانما يقتضى ابطال الاقوال الثلاثة

(قوله وأجاب الشارح بأننا نسلم الخ) هـ ذاجواب يمنع ان التجرد عديمى

ونسلم أن العديمى لا يكون مفعلة للوجودى ولك ان تقول سلمنا انه عديمى لكن

لانسلم أن العديمى لا يكون مفعلة للوجودى على الاطلاق بل ذلك فى الاعداد

المطلقة اما الاعداد المضاف كالعمر فيكون مفعلة للوجودى (قوله لانه

عبارة عن استعمال المضارع الخ) الاستعمال هنا مصدر المبنى للجهول

ليكون وصفا للفعل فيصح تفسير التجرد الذى هو وصف للفعل به (قوله

اكتفاء بتقدم ذلك فى باب الاعراب) قال يس لاحاجة الى ذلك لان رفع

المضارع اعم من كونه مفعلا أو محليا كالمضارع المؤكد بالنون والذى فاعله

نون الاناث اه وهو تابع فى ذلك لشئيه سم قال شيئا وفيه نظر اذا المضارع

مع احدى النونين ليس له محل رفع أبدا وله محل الناصب والجازم صرح بذلك

القبليوى وغيره (قوله وبلن انصبه) ولا يجوز الفصل بين ان والفعل اختيارا

عند البصريين وهشام وأجاز الكسافى الفصل باقسام ومعمول الفعل

واقفه الفراء على القسم وزاد الفصل بأطن والشرط كذا فى السيوطى

(قوله أى الادوات الخ) تفسير لقوله وبلن انصبه وصى مع ملاحظة قوله

كذا بأن وقوله ونصبوا باذن المستقبلا فافهم (قوله ما أثبت بحرف التنفيس)

أى معه ونصبه بالذ كر لما شر كته ان فى تخايف الفعل للاستقبال (قوله خلافا

للزخشرى الخ) واقفه على التأكيد كثيرون وردا دعاؤه التأكيد به لادليل

عليه وبأنه لو كانت للتأكيد لزم التناقض بذكر اليوم فى فلن أكلم اليوم

انسى او التكرار بذكر أيدافى وان يمتنوه أبدا واما التأكيد فى لن يخلقوا

ذبا بافلا مر خارجا من مقتضيات لن * ويحجب عن التناقض بان القائل

٥٠ صبان ث التنفيس ولا تفيد تأييدا النسبى ولا تأكيد خلافا للزخشرى

الاول فى أنموذجه والثانى فى كشافه وليس أصله الا فأيديت الالفوننا

والكافي * تنبيهات
* الأول الجمهور على
جواز تقديم معمول
معمولها علم يجوز يدل
اضرب به استدلاله
على بساطتها ومنع ذلك
الأخفش الصغير * الثاني
تأني لن للدعاء كما أنت
لا كذلك وفاة الجماعة منهم
ابن السراج وابن مقفّر
من ذلك قوله

لن ترأوا كذلك ثم لازلت
لكم خالدا خلود الجبال
وأما قلر أكون ظهيرا
لأعجز من قبيل ليس منه
لأن فعل الدعاء لا يستدلى
المتكلم بل إلى المخاطب
أو الغائب ويردّه قوله ثم
لازلت لكم * الثالث زعم
بعضهم أنها قد تجزم كقوله
فلن يجعل للعيب بعد ذلك منظر
وقوله

لن يحب الآن من رجا لمن
بحر لا دون باب الحلقه
والأول محتمل للاجترار
بالفتحة من الالف لا ضرورة
وأما كي فعلى ثلاثة أوجه
أحدها أن تكون اسما

بالتأني انما يقول به عند الملاقى منعها وخاؤه عن مقيداتها عن التكرار
إن هذا ليس تكرارا باللفظ وهو ظاهر ولا بالمرادف لأن الاسم لا يردف
الحرف ولأن التأني بنفس معنى أبدا وجزء معنى لن فلا يكون تكرارا وانما
هو تصريح ودلالة بالمطابقة على ما فهم بالتضمن كذا في التضمن وما صلا أم
ليس من التكرار بل من تو كيد معنى تضمني لكامة سابقة بلفظ دل
على هذا المعنى مطابقة (قوله خلافا لافرا) لأن المعنى ودبدال التو ألفا
كذبة فالعكس (قوله خلافا للخليل والكافي) لأن دعوى التركيب
انما تصح إذا كان الحرفان ظاهرين حالة التركيب ككولا والظاهر هنا جزء
كل منهما (قوله الجمهور وعلى جواز الخ) استثنى أبو حيان التمييز فلا يجوز
عرقا لن يتصحبز يد قال الدماميني انما يمنع ذلك عند الجمهور ولتفهم
تقديم التمييز على عامه فلا يقال عندهم عرقا تصحبز يد فهو يمنع قبل مجي
لن وأما ابن مالك فلا يسلّم هذا الاستثناء لانه يجوز تقديم التمييز على عامه
المتصرف بقوله كما تقدم فيجوز عنده فليسلا عرقا لن يتصحبز يد اه ملخصا
(قوله وبه استدلاله) يدو به على بساطتها وجه الاستدلال انه يمنع تقديم
معمول معمول أن عليها ونوقش في الدليل بأنه يجوز أن يتغير حكم الشيء
بالتركيب دما ميني (قوله ومنع ذلك الأخفش) لأن التثنية له صدر الكلام
ورد بأن ذلك خاص بما يخلاف لن بدليل قول الشاعر

مه عاذي فها ثمان أبرحا (قوله لن ترأوا كذلك) الدليل على أنه دعاء
لا اخبار عطف الدعاء عليه وهو ثم لازلت الخ أفاده سم (قوله فلن يجعل)
بفتح اللام من حايث المرأة في عيني بالكسر تحلى بالفتح وأما حلا الشئ
في فني فصارعه يحلو شئى والكاف في قوله بعد ذلك مكرورة والمنظر بفتح
النظاء (قوله لن يحب الآن الخ) البيت من التمرح الاله مستط من قلم
الناصح لفظ من بعد حرك والحلقة بتسكين اللام سواء حلقة الحديد وحلقة
القوم وجوز بعضهم النسخ كافي البيت (قوله اسما مختصرا من كيف)
فتكون بمعنى كيف ويلها الاسم والماضى والمضارع مرفوعا وتطيرها
في الاحتصار وأفضل أى سوف أو هل وحكى الكوفي وسف أقوم كذا
في العارضى (قوله كي تجفرون الخ) أى كيف تميلون والهم بكسر السين

مختصرا من كيف كقوله * كي تجفرون إلى سلم ومثرت قتلكم واطى الهيجا تضطرم وفتحها

وفتحها الصلح وثبتت بالثلاثة في أوله مبنى للفعول من ثارت انقبيل وانقبيل
 قد مات قتله والنظى النار والهيجاء الحرب تمد كافي البيت وتقصير وتضطرم
 تلتهم والجملتان حالان من فاعل يتخضون أو الثانية حال من قتلاكم تمنى
 (قوله كيميا يضرو وينفع) أى للضر والنفع (قوله وقيل ما كافة) أى كفت كى
 المصدرية عن نصب المضارع (قوله مضرة) أى وجوبا كيميا يشرب اليه وهو
 منصوب على الحالية من أن (قوله ولا يجوز اظهار أن بعدها الخ) جعل في
 التسميل اظهار أن بعد كى قابلا ونقل في الجمع عن الكوفيين جواز اظهارها
 اختصارا (قوله كيميا أن تفر وتختدع) العطف به يرى كإثالة الشمى ويظهر
 لى أن ما زائدة بين الجار ومجروره وخوف جارحة من الله لنت لهم وصدر البيت
 فقال أكل الناس أصبحت ماضيا لسانك كيميا الخ (قوله معنى
 وعلا) أما الثانى فتأهر وأما الأول فلأن كل حرف مصدرى استقبالى
 (قوله ويتعين ذلك الخ) ويتعين كونها جارة إذا جاءت قبل اللام سيوطى
 (قوله لدخول حرف الجر عليها) أى ولا يجمع بين حرفي جر في الفصيحة ولك
 أن تقول هلا جاز ذلك ويكون الثانى مؤكدا كالأول بعد ما أن وكالوجاءت
 قبل نحو كى لا قرأ إلا أن ينال الضرورة داعية الى التوكيد هناك أى فيما
 إذا توسطت كى بين اللام وأن أو تقدمت على اللام بخلاف ما هنا وفيه نظر
 اه سم ببعض تغيير ولعل وجه النظر أن الضرورة لا تدعو في صورة التوسط
 الى كون خصوص كى تأ كيد اللام لاندفاعها بكون أن تأ كيد الكى
 ويمكن دفعه بان المراد الضرورة المختص منها على وجهه وجبه وسبأ أن
 جعل كى تأ كيد اللام أولى من جعل أن تأ كيد الكى من ثلاثة أوجه
 فتأمل (قوله أردت لكيميا أن تطير بقرى) تمامه وتتر كها شتا يبيداه
 بلقع * تطير تذهب سر يعامة عار من طير ان الطير والشق ينفع الشى
 المجمة القر به الخلق واليداء بفتح الموحدة والمذ الأرض التى يبيد أى يهلك
 من يدخل فيها والبلقع الأرض القفر التى لا شى فيها شمنى (قوله لا يكون
 مؤكدا الغيرة) أى لا يليق أن يكون مؤكدا الغيرة وليس المراد لا يجوز أن

في قوائمه فى السؤال من
 العلة كيميه بمعنى له وعلى
 ما المصدرية كيمى قوله
 إذا أنت لم تنفع فضر قائما
 يرجى الفتح كيميا يضرو وينفع
 وقيل ما كافة وعلى أن
 المصدرية مضرة مخو جئت
 كى تذكرنى إذا قدرت
 النصب بأن ولا يجوز اظهار
 أن بعدها وأما قوله كيميا
 أن تغر وتختدع فضرورة
 * الثالث أن تكون بمنزلة
 أن المصدرية معنى وعلا
 وهو مراد الناظم ويتعين
 ذلك في الواقعة بعد اللام
 وليس بعد ها أن كافي نحو
 اكيدا نأ سوا ولا يجوز أن
 تكون حرف جر لدخول
 حرف الجر عليها فان وقع
 بعدها أن كقوله
 أردت لكيميا أن تطير بقرى
 أحتمل أن تكون مصدرية
 مؤكدة بأن وأن تكون
 تعليمية مؤكدة للام ويرجع
 هذا الثانى بأمر * الأول
 ان ان ام الباب فلو جعلت
 مؤكدة لكى لكانت كى

هى الناصبة فيلزم تقديم القرع على الاصل * الثانى ما كان أصلا فى باب لا يكون مؤكدا الغيرة * الثالث
 أن أن لا صفت الفعل فترجم ان تكون هى العامة ويجوز الإحسان فى نحو جئت كى تفعل كيدا لا يكون دولة

فان جعلت جارة كنت
 قبلها تسببات الاول
 ما سبق من ان تكون
 حرف جر ومصدرية هو
 مذهب سيدي ووجهه
 البصري وذهب الكوفيون
 الى انها ناصبة للفعل دائما
 وتأولوا كنهه على تقدير كى
 تفعل ماذا ويلزمه سم كثره
 الحذف واخراج ما لا استهامة
 من المصدر وحذف الفها
 في غير الجر وحذف الفعل
 المنصوب مع بقاء عامل
 انتصب وكل ذلك لم يثبت
 ومحارده قولهم قوله
 فاوردت ترى كى ليصر
 ضروها وقوله
 كى لتضيب رقية ما
 وعدتى غير مختلس
 لان لام الجر لا تفصل بين
 الفعل ونائبه وذهب قوم
 الى ان حرف جر دائما وتقل
 عن الاختصاص الثاني اجاب
 السكاكي بتقديم معمول
 معمولها عليها نحو جئت
 الخو كى انعم ومنعه الجمهور
 الثالث اذا وصل بين كى
 والفعل لم يطل عملها خلافا
 لكسفى نحو جئت كى

يكونه وكذا الغير لان مقتضى ما قبله
 أى تعلق بكى وأما التنبهات قبل فتعلق بان والحاصل انه امر وكذا تنبيهات
 ذكرها في مجته وهذا يغنيك عما للبعض من التكلف البارد (قوله على
 تقدير كى تفعل ماذا) أى لكى تفعل أى شئ والتبادر من عبارته ان أداء
 الاستفهام في هذا التركيب بحسب أمه ما ذا لا ما وحدها وحيتن لا يظهر
 قوله واخراج ما الخ لما بآتي قريبا ولا قوله في غير الجر لان النفس اذا
 الاستهامة لا تحذف لآي الجر ولا في غيره فانما سب جعل تعبيرة بما اذا
 لجره ديان أن ما كى استهامة لا لات الاسم ماذا (قوله واخراج ما
 الخ) ذهب بعضهم الى انها لا يلزم مصدريةا وفي الصحيح أقول ماذا قل ابن
 مالك فيه شاهد على ان ما الاستهامة اذا ركبت مع ذاتا قارن وجوب
 التصدير معنى (قوله كى لتضيبى) باسكن الياء آخر الفعل للضرورة لان
 البيت من المديح كما قاله العيني قال ومختلس دفع الملام مصدر ميمي بمعنى
 الاختلاس اه وأقره شيخنا والبعض ولا حاجة الى جعله مصدر ميمي بل
 الظاهر اسم مفعول حال من ما (قوله لان لام الجر لا تفصل الخ) أى
 فليس التصب بكى بل بان المضمر بعد اداء لام المؤكدة لكى الجارة فيطل
 القول بأن مصدرية ناصبة للفعل دائما (قوله حرف جر دائما) أى
 والنصب بعدها بان مضمره أو ظاهرة ورد بقوله تعالى لكى لاتأسوا ان زعم
 أن كى تأكيد للام كقوله ولما لهم أبداد واد ربان النصيح القيس لا يخرج
 على الشاذ تصريح (قوله ومنعه الجمهور) لان كى من الموصولات الحرفية
 ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول وان كانت جارة فان مضمره بعدها
 وهى موصولة سم (قوله اذا فصل بين كى الخ) قال أبو حيان وأجمعوا على
 جواز الفصل بينهما وبين معمولها باللام الناصبة وبما الزائدة وبها معا وأما
 الفصل بغير ما ذكره فلا يجوز عند البصريين وهشام ومن واقفين
 الكوفيين في الاختياره طلقا سواء رفع الفعل أو نصب وجوزه السكاكي
 بمعمول الفعل الذى دخلت عليه وبالنصب وبالشرط فيبطل عملها فيرفع
 الفعل واختار ابن مالك وولده جواز الفصل بما ذكره العمل فينصب الفعل
 قتلخص في الفصل ثلاثة أقوال اه سيولمى وبه يعلم ما في كلام الشارح

بالرفع لا بالنصب قيل
والصحيح ان الفصل بينهما وبين
الفعل لا يجوز في الاختيار
* الرابع زعم الفارسي ان
اصل كافي قوله

وطرفك اما جئت افا جئت
كما يحسب وان الهوى حيث
تخطر * كما خرفت الياء
ونصبها وذهب المصنف
الى انها كاف التشبيه
كفت بما ودخلها معنى
التعليل فنصبت وذلك
قليل وقد جاء الفعل بعدها
مرفوعا في قوله

لا تشتم الناس كما لا تشتم
* الخامس ادا قيل جئت
لتسكروني فالنصب بان
مضمرة وجوز أبو سعيد
كون المضمرة كى واذا قول
أولى لان ان أمكن في عمل
النصب من غيرها فهي
أقوى على التجوز فيما بان
تعمل مضمرة و (كذا بان)
أى من نواصب المضارع
أن المصدرية نحو وان
تصوموا والذي أطمع أن
يغفر لي خطيئتي (لا بعد علم)

من الاجمال والاهم (قوله بالرفع لا بالنصب) اى مع الرفع لا مع النصب
(قوله وطرفك الخ) الطرف العين ولا يجمع لانه في الاصل مصدر بل يطلق
على الواحد والجماعة قال تعالى لا يرتد اليهم طرفهم وهو مبتدأ خبره جملة
الشرط والجزاء ولا يجوز نصبه بمحذوف يقسمه احب منه لان فعل الجزاء
لا يعمل في منقذ على شرطه فلا يفسر عاملا فيه اه شعثى وقوله فاجبته
أى عن النظر اليها وقوله كما يحسب وا قال شيخنا السيد أى يظن وان حسب
كافي نسخة قديمة يمدى من شرح الكافية ضبط قلم وتظهر بناء الخطاب
اه والمعنى اذا جئت فلا تجعل نظرك اليها بل الى غيرنا ليعلموا أن هوالك
لأشئ الذى ننظر اليه للحبو تلك فيستتر أمره (قوله ونصبها) فتكون
كى مصدرية واللام مقدرة قبلها (قوله كاف التشبيه الخ) عبارة المغني
وقال ابن مالك هي كاف التعليل ومالك الكافة اه وهى تفيد أن كونها كاف
التشبيه بحسب الاصل (قوله فنصبت) يلزم عليه عمل عامل الاسم المختص به
في الفعل وهو منع وأجيب بان نسبة نصب الفعل الى الكاف التعليلية
كفبته الى اللام التعليلية وهى نسبة مجازية باعتبار أن النصب بان
مضمرة بعدها ولا يخفى ان التكاف فيما قاله ابن مالك وان رواية السبكى بحسبها
مؤيدة لقول الفارسي وانه يمكن أن يقال ان ما في البيت مصدرية لا كافة
والفعل منصوب بها حمل على ان أختها كاقيل كى كما تكونوا يولى عليكم كذا
في الشئ * وأنا أقول لا يخفى ان ادعاءه التكاف فيما قاله ابن مالك غير ظاهر
وان تبعه البعض وان أسهل مما قاله وما قاله ابن مالك وما قاله الفارسي أن
تكون الكاف تعليلية ومصدرية كما في قوله تعالى واد كروه كما هذا كم
والفعل مرفوع بالنون المحذوفة تخفيا كما في قوله أيت أسرى وتبقي قد لى
فاحفظه (قوله وذلك قليل) أى النصب بكاف التشبيه المضمرة معنى
التعليل كذا قال شيخنا وهو صريح في بقاء على افادة التشبيه مع زيادة
التعليل والظاهر أنها فى منى ذلك للتعليل فقط وتسمية المصنف لها كاف
التشبيه باعتبار الاصل كما ستر قد بر (قوله وجوز أبو سعيد) أى السبكى
ووافقه ابن كيسان وحملهما على ذلك ان العرب أظهرت بعد لام كى أن تارة
وكى تارة مع (قوله كذا بان) هى أم الباب لانها تعمل ظاهرة ومقدرة

وانما أخرها عن ان وكى لطول الكلام عليها عن ما قال في الوهم ويقال فيها
 من يابدال الهمزة عينا (قوله أى ونحوه) حمل كلام المستع على ان المعنى
 لا بعد مادة علم فاحتاج الى قوله ونحوه والاولى حمله على ان المعنى لا بعد مفيد
 علم كراى وشحق وتيقن وتبين وظن مستعملا في العلم وحينئذ لا يحتاج الى
 ذلك ومثل هذا يقال في قوله والى من بعد ظن (قوله نرضى من الله) يعنى
 نرضى عليه ونشكره وقوله ان الناس الخ استئناف ساقى مسوق لتعليل وقوله
 ان لا يدانينا أى يقاربننا في المفاخر (قوله اذا أول العلم بغيره) من ذلك
 ما اذا أريد به الظن (قوله ولذلك أجاز سيديوه الخ) ومنع المبرد التنبه بعد
 العلم مطلقا بآتيه على حقه بته أو مؤلا كما في الهمع (قوله خرج مخرج
 الإشارة) أى وقع موقع الكلام الدال على الإشارة فعنى ما علمت الخ ما أشير
 عليه الان بان تقوم وقوله بجري الخ أى قد ومن معاملة ذلك أشير الخ في نصب
 الفعل (قوله والجاءه ورعى المنع) أى منع وقوع الناسبة للمضارع بعد
 العلم بلانا ويل قال الدماميني هو الصواب لان الناسبة تدخل على ما ليس
 بمستقر ولا ثابت لانها تختص بالمضارع للاستقبال فلا تقع بعد أفعال
 التحقيق بخلاف المحفظة قائم انتقضي تأكيد الشيء وثبوته واستقراره اه
 وفيه عندي نظراته ان أريد بعدم استقرار مدخوله او ثبوته عدم ثبته
 فهو نوع وتعاليله باستقبال مدخوله لا يفيد فقد يكون المستقبل متبنا
 وحينئذ لم يضر تلوان أفعال اليقين وان أريد به عدم حصوله وقت التكلم
 فلم يكن لا يلزم من ذلك عدم ثبته حصوله في المستقبل فاذا كان كذلك
 لم يضر تلوان أفعال اليقين فكيف التصويب الذي ارتكبه وقال الفارسي
 انما وجب كونها متففة لان العلم لا ياسبه الا التوكيد وان المتففة كالمحفظة
 في التوكيد وأما ان المصدرية قائم الرجاء والطمع فلا ياسبان العلم اه ثم
 ما ذكرنا من ان المراد بالمنع في قول الشارح والجاءه ورعى المنع منع وقوع
 الناسبة للمضارع بعد العلم بلانا ويل لا مطلقا والمتبادر من عبارة
 التصريح والهمع والذي ترجاه شيمخنا ويد له تعليل الدماميني الذى قدمناه
 بقول البهض بعد العلم مطاوعة غير ظاهري وقد تلخص ان الأقوال ثلاثة قول
 المبرد بالمنع مطلقا ولم يذكروا الشارح وقول السراء وابن الانبارى بالجواز

أى ونحوه من أفعال اليقين
 قائم الا تنسبه لانها حادثة
 المحفظة من الثبوت واسمها
 ضمير الشأن نحو علم ان
 يكون أفلا يرون ان لا يرجع
 أى انه سيكوره انه لا يرجع
 أى أنه سيكون وانه لا يرجع
 وامرأه بعضهم ان لا يرجع
 بالنصب وقوله
 رضى عن الله ان الناس قد
 عاواه ان لا يدانينا من خلقه
 بشر * فما شدنم اذا أول
 العلم بغيره جاز وقوع الناسبة
 بعده ولذلك أجاز سيديوه
 ما علمت الا أن تقوم بالنصب
 قال لانه كلام نخرج مخرج
 الإشارة بجري مجرى قولك
 أشير عليك أن تقوم وقيل
 يجوز بلانا ويل ذهب اليه
 السراء وابن الانبارى
 والجاءه ورعى المنع

(والتي من بعد ظن) ونحوه

من افعال الرجحان) فانصب

بها) المضارع ان شئت

بناء على انها الناصبة له

(والرفع صحيح واعتقد) حينئذ

(تخففه امن ان) الثقيلة

(فهو مطرد) وقد قرئ بالوجهين

وحسبوا ان لا تكون فنية قرأ

ابوهرو وحزرة والكسائي

يرفع تكون والباقون بنصبه

نعم النصب هو الارجح عند

عدم الفصل بينهما وبين الفعل

ولهذا اتفقوا عليه في قوله

تعالى احسب الناس ان

يتركوا * تنبيهات * الاول

اجرى سميوبه والا خفش ان

بعد الخوف مجراها بعد

العلم لتيقن الخوف نحو

خفت ان لا تفعل وخشيت

ان تقوم ومنه قوله * أخاف

اذا مات ان لا اذوقها *

ومنع ذلك الفراء * الثاني

اجاز الفراء تقديم معمول

معه مواها عليها مستهددا

بقوله

ربيت حتى اذا تعددا

كان جزائي بالعصا ان اجلدا

قال في التسهيل ولا جهة فيما

مطلنا وقول سميوبه والجمه ورأى التفصيل فاعرف ذلك (قوله والتي من بعد

ظن الخ) قال أبو حيان وايس في الواقعة بعد الشك الا النصب سميوطى (قوله

واعتقد حينئذ) أي حين اذ رفعت بهار قوله هو الارجح الخ) أي لان الناصبة

للمضارع أكثر وقوعا من التخفة أما عند الفصل فالارجح الرفع لان الفصل

بين التخفة ومدخولها أكثر من الفصل بين الناصبة للمضارع ومدخولها

كذا قال البعض وقد يقال أكثرية الفصل بين التخفة ومدخولها معارض

بأكثرية وقوع الناصبة للمضارع ومقتضى ذلك استواء الوجهين عند الفصل

ويؤيده اختلاف الفراء عند الفصل في قوله تعالى وحسبوا أن لا تكون

فنية ولو كان رجحان التثنية عليه كما اتفقوا على التصب لرجحانه في قوله تعالى

احسب الناس أن يتركوا كما سيئذ كره الشارح نعم ذكر بعضهم أن السبعة

قد يتفقون على المرجح فافهم (قوله عند عدم الفصل) أي بلا فقط لانها

التي يتحمل معها كون أن تخففة أو ناصبة لجواز الفصل بها بين التخففة

والفعل او الناصبة والفعل بخلاف غيرها مما يفصل به بين التخففة والفعل

كان وقد ولو وحرف التنقيس لان غيرها لا يفصل به بين الناصبة والفعل

فعليه تهيئ كون ان تخففة فيجب الرفع لانه يترجح فقط قول شيخنا عند عدم

الفصل أي بلا اولن أو ما شابهها من الجروف التي تفصل بين ان التخففة

والفعل غير صحيح (قوله بعد الخوف) أي الذي لم يستعمل بمعنى العلم والا كان

من بابيه سم (قوله لتيقن الخوف) أي عند تيقنه قال سم ويفهم منه وجوب

النصب عند عدم التيقن وهو شامل لظن الخوف فظاهره انه حينئذ لا يلحق

بالظن كما ألحق بالعلم عند التيقن فليراجع اه وقد يقال الذي يفهم من قوله

لتيقن الخوف أنه لا يجب الرفع عند عدم التيقن وعدم وجوب الرفع صادق

بوجوب النصب ويجوز الوجهين فتأمل (قوله أن لا اذوقها) أي برفع اذوق

كبقية القوافي والضمير للخمرة (قوله ومنع ذلك الفراء) فأوجب النصب

في تلك الصورة ونقله في الهمع عن المبرد (قوله أجاز الفراء الخ) ومذهب

البصريين المنع لان معمول الصلة من تمامها فكما لا تنفك ثم الصلة لا تنفك ثم

معهولها همع (قوله تعددا) أي قويت معدته كناية عن كبره (قوله

أو امكن تقدير عامل مضمرة) أي كان جزائي أن أجلد بالعصا أن أجلد فالحار

استشبه به لدوره وامكان تقدير عامل مضمرة

الثالث اجاز بعضهم الفعل
بينها وبين منصوبها بالتطرق
وشبهه اختيارا نحو اريد ان
هذه لانا قد ورد ذلك مع
غيرها اضطرارا كقوله
لما رايت ابا يزيد مقاتلا
ادع القتال واشهد الهجاء
والقتال ان ادع القتال مع
شهود الهجاء مدروية ابي
يزيد * الرابع اجاز بعض
الكوفي الجزم بها ونقله
العباني * بعض بني صباح
من ضبة والشدا
ادما قدونا قال ولما ان اهلنا
تعالوا الى ان ياتنا الصبد
نخطب * وقوله
احاذر ان تعلم بها اتردها
فتتركها اقل على كما هي
وفي هذا نظر لان عطف
المنصوب وهو فتر كما عليه
يدل على انه ممكن للضرورة
لا يجوز * انما من تأتي

والجور ورثته ان باجلد المحذوف لا المذكور دما يعني (قوله اجاز بعضهم
الخ) اما الجزم وروى عنهم سيويه فيكون في الاختيار الفصل مطلقا (قوله
بالنظر الخ) واجازه الكوفيون بالشرط نحو اريدت ان تتر في ازرورك
بالنصب جمع (قوله وشبهه) هو الجازم والجور (قوله لما رايت الخ) يلغز
فيقال ابي جواب لما وجم انتصب ادع والجواب ان الاسل ان ما اذغمت
النون في الميم لتقارب وحدهما ان يكتباه منفصلين لكن وصلا خطا في بعض
النسخ لالاغاز وما طرقة مصدرية وقد فصل بها وبصاها بين ان والفعل
واشهد ليس معطوفا على ادع لثاقفانه قوله لن ما ادع القتال بل منصوب بان
مفردة وان والفعل عطف على القتال اى لن ادع القتال وشهود الهجاء
فهو من عطف الفعل على المصدر الصريح ونظيره في الاغاز قوله
حات الماء في الشتاء فقلنا * برديه تصادف فيه مخينا
فيقال كيف يكون التبريد سببا لمصادفته مخينا وجوابه ان الاسل بل
رديه وزن عديه من الور ودأى اثريه تخديه مخينا (قوله العباني) بكسر
اللام وسكون الحاء المهملة والحياء أبو قبيلة ومباح يفتح الصاد المهملة
وتشديد الواو وحده وآخره مهملة أبو بطن من ضبة وضبة بجمجمة مفتوحة
وموحدة مشددة أبو قبيلة تسمى مع زيادة قولي أبو بطن من ضبة والعباني
من البصريين كما في الله مع (قوله اذا غدونا) أي بكرونا ونخطب بها مهملة
قطاء مهملة مكسورة مضارع خطب أي جمع الخطب وهو جواب الامر
(قوله ان تعلم بها) الضمير المستتر في تعلم يرجع الى شينة محبوبة الشاعر التي
هو جيل والضمير البارز في ما يرجع الى الحاجة المذكورة في البيت قبله
والثقل بكسر فكرونا واحدا لا يقال وهي الاشياء الثقيلة (قوله وهو
فتتركها) حصر المنصوب في فتر كما لا اله المنصوب نصا بخلاف فتردها
اذ قد يدعى انه مجزوم وحرك تخالفا من التقاء الساكنين وكانت حركته
فتحة للفتحة (قوله تأتي أن مفسرة الخ) وضمير التثنية في قول بعض العرب
ان فعلت وضمير التثنية في نحو أنت وانت الخ قال الكوفيون بشرطية
كان المكسورة كما في قوله

ابا خراشة امانت ذافر * فان قومي لم تاكلهم الضبع

ورفعه في المعنى بأمر منهاجى الفاء بعدها كثيرا كافي البيت وتقدم
 تنجزه على غير قولهم في باب كان وأخواتها قبل ونافية كان المكسورة كما
 في قوله تعالى حكايته عن طائفة من أهل الكتاب أن يؤتى أحدهم مثل ما أوتيتهم
 وخرجه الزنجشري وغيره على معنى صدر منكم ما صدر كراهية أن يؤتى الخ
 أى حاكمكم على ذلك الحسد فيكون متعلقا بجدوزف من مقول قل أو على
 معنى ولا تظهر والايمن بان يؤتى أحدهم مثل ما أوتيتهم من الكتاب الامن
 تبعد دينكم فيكون متعاقبا بقوله ولا تؤمنوا بجملة قل ان الهدى هدى الله
 اعتراضه ونوقش بأن ما قبل الا لا يعمل فيها بعدها الا المستثنى والمستثنى
 منه وتابع أحدهما واجيب باحتمال ان الزنجشري لا يرى ذلك في الظرف
 والجار والجر ورائيهما فيهما (قوله مفسرة) أى المتعلق فعل قبلها قال
 الرضى وأن لا تنفسر الامفعولا مقذرا نحو كتبت اليه ان قم أى كتبت اليه
 شيئا هو قم أو ظاهر اشتواذا وحيثنا الى امك ما يوحى ان اقد فيه دما ميني (قوله
 المسبوقة بجملة الخ) بقى قيدان وهما أن يتأخر عنها جملة ولم تقترن بجار فخارج
 من التعريف وآخذ عواهم أن الحمد لله لعدم تقدم الجملة فان فيه مخففة
 من النقيصة كافي الفارضى وغيره وانما لم تكن المسبوقة بغير مفسرة لان
 المفسرة ليس ما بعدها من صلة ما قبلها بل يتم الكلام دونها ولا يحتاج اليه
 الا من جهة تفسير الملم فيه وما بعدها المسبوقة بغير دليس كذلك فان ان الحمد لله
 خبر آخذ عواهم قاله الرضى وقلت له ان فعل لوجود حرف القول فلا
 يقال هذا التركيب لعدم وجوده في كلامهم لان الجملة تقع مفعولا صريح
 القول وعلى تسليم أنه يقال لا تتجمل أن فيه تفسيرية بل زائدة وجوز
 الزنجشري في أن اعبد الله أن تكون أن مفسرة على تاويل قلت باشرت
 واستحسنه في المعنى قال وعلى هذا المعنى شرطهم أن لا يكون في الجملة قبلها
 حرف القول أى باقيا على حقيقة غير مؤول بغيره اه وجوز ان عصفور
 أن يفسرهم صريح القول ولا يقال أخذت عبيدا ان ذهب لعدم تأخر الجملة
 فلا يؤتى بان بل تتخذف او يؤتى بدلها باى و كتبت اليه بان افعلا او كتبت
 اليه ان افعلا اذا قدر معها الباء لا قترانها بالجار فهي مصدرية في الموضعين
 لان حرف الجر لا يدخل الاعلى اسم صريح او مؤول (قوله ان اصنع الفلألك)

وزائدة فلا تنصب المضارع
 فالفسرة هي المسبوقة
 بجملة فم المعنى القول دون
 حرفه نحو فأوحينا اليه
 ان اصنع الفلألك

قبل الجملة مفسرة فلا محل لها كإلى المفعول وفيه عتدى نظرا لما عايناهما يظهر
 في المفسرة انني ليست في معنى المفرد كإلى زيد آخر ثم لا في المفسرة بعد
 ان لا مفعول لان الظاهر ان هذه في محل نصب تبع لما مفسرته لانها في معنى
 هذا المفظ في محل المفرد محلها وفي كلام الكافي مائة الظاهر ان
 الاسم متعلق بالجملة متعلق بمفعولية فتكون منصوبة بالمحل اه وهو يريد
 ما قلنا ان اراد المفعولية في المعنى مع بناء ان على كونه مفسرة فان اراد
 المفعولية في المفظ مع كون ان زائدة فتشئ آخر قد ير (قوله وانطلق الملاح)
 ليس المراد بالانطلاق المشي بل اطلاق المصنف هذا الكلام كما به ليس
 المراد المشي في ان امشوا المشي المتعارف بل الاستمرار على المشي (قائمة) اذا
 ولي ان الصالحة للتعريف مضارع. ولا يجوز ان يثبت اليه ان لا يقع جاز رفعه
 على تقدير لامية وحزمه على تقديره اناحية وعلم ما فان مفسرة واحدة. وعلى
 تقديرها لامية وان مصدرية على قدر لا امتنع الجزم وما زال رفع والنصب
 اه معنى. اقول يصح على الجزم لانها ان تكون ان مصدرية بناء على
 الأصح من كون اتوصل بالأمرو والمهي (قوله التالية للما) اي التوقيفية
 كإلى المفعول احتراز عن النافية وهي الجازمة والموجبة وهي التي بمعنى
 الاضحية تنضيه كلام البعض من مغايرة الحارمة فلانها مفسرة (قوله نحو
 فلما ان جاء الشير) وقولاً كرمنا ان يقول زيد بالرفع فارتضى (قوله
 لكان لكم الخ) جواب القسم لتقدمه وجواب الشرط محذوف لانه
 جواب القسم عليه بناء على ان الشرط الامتناعي كعنه في كون الجواب به
 عند تقدمه أو جواب نو وجواب القسم محذوف بناء على ان الجواب
 لامتناعي تقدم على القسم أو تأخر أو جواب لو ولو وما دخلت عليه جواب
 القسم ويبقى هذا الخلاف في بحث عوامل الجزم (قوله وما قلنا ان لا نقائل)
 ان قلت ليست هذه من مواضع الزيادة المتقدمة (قلت) الانخس لا ينحس
 الزيادة عما تقدم بل زعم انها تارد في غير ذلك اه تصریح. ووجه زيادتها
 في الآية ان ما لا يحويه كذا لا يقع بعده عند الانخس الا الفعل الصريح
 على ان الجملة حالبة نحو مالي لا أرى الهدى أو الاسم الصريح على انه حال
 نحو مالي فأمجدون المؤول بالاسم ولا يرد ان الجملة الحالية لا تصدر به دليل

وانطلق الملامهم ان امشوا
 والرائدة هي التالية للما نحو
 فلما ان جاء الشير والواقعة
 به الكاف ويجرورها كقوله
 كأن طيبة أعطى الى وارق
 السلم في رواية الجروبي
 القسم ولو كقوله
 فاقسم ان لو اتقينا وادع
 لكان لكم يوم من الشر مظلم
 واجاز الاحتمال الرائدة
 واستدل بسماع كقوله
 تعالى وما لنا ان لا نقائل
 وبالقياس على حرف الجر
 الرائد ولا جهة في ذلك لانها
 في الآية مصدرية فقبل دخلت
 بعد ما قلنا

استقبال لان دليل الاستمعة بال أن غير الزائدة لا الزائدة كذا في الدماميني
(قوله لتأوله بما منعنا) أي بأن لا نقابل مفعول ثان للجار والمجرور وتأوله
بفعل يتعدى لائني (قوله اجمال الجار والمجرور) وهو لنا في المفعول
وهو أن لا نقابل أه سم قال الدماميني قديقال انما يدلك لو كان أن
لا نقابل عنده هذا القائل مفعولا مضرا حاوليس في كلامه ما ينعضيه لاحتمال
أن يكون عنده على ترزع الخاض وهو عن فانه يقال منعمة عن كذا كما
في الصحاح وغيره والمحل نصب أو خفض على الخلاف (قوله أن لا تكون
لا زائدة) أي كالأمر على هذا القول اذ المعنى عليه وما منعنا أن نقابل سم
(قوله والصواب قول بعضهم الخ) هذا مقابل القبل السابق كما هو صريح
المغربي لا قول الانخس كزعم البعض لانه قابل قول الانخس بقوله لانها
في الآية مصدرية ثم ذكر قوانين على انها مصدرية (قوله في أن لا نقابل)
فتكون أن المصدرية منسوبة مع ما بعدها بمصدر مجرور بيجار محذوف
متعلق بما يتعلق به لنا (قوله والفرق بين الخ) هذا رد لقياس الانخس
أن الزائدة على حرف الجر الزائد (قوله حملا) أي بالحل على ما يجامع أن
كلامهم ما حرف مصدرى ثنائى وبعضهم أحمل ما المصدرية حملا على أن
المصدرية تشوكا كانه يكونا بولى عليكم اه معنى * قال الدماميني ولا حاجة الى
جعل ما هنا انصبة فان في ذلك اثبات حكم لهم لم يثبت في غير هذا المحل بل
القول مرفوع ونون الرفع محذوفة وقد سمع نثرا ونظما اه (قوله حيث
استمعت) أي ان عملاى واجبا كما يفيد كلام الشارح والظرف متعلق
بأهمل (قوله وذلك) أي استمعت أن العمل (قوله لمن أراد أن يتم) أي
بالرفع والقول بأن أصله يقوم فهو منصوب بحذف النون وحذفت الواو
للساكنين واستحب ذلك خطأ والجمع باعتبار معنى من تكاف نصريح
(قوله أن تقرأ الخ) اما في مثل نصب بدل من حاجة في قوله قبله
يا صاحبى قدت نفسى نفوسكما * وحيثما كنتم لا تقيموا شرا
أن تحملا حاجة الى حذف اسمها * وتصنعانمة عندي بها ويدا
أومن أن تحملا المنصوب محذوف تقديره أسألكما واما في محل رفع خبر
مبتدأ محذوف فائد الى حاجة أي هي أن تقرأ والشاهد في أن الأولى

لتأوله بما منعنا وفيه نظر
لانه لم يثبت اجمال الجار
والمجرور في المفعول ولان
الاسل ان لا تكون لازادة
والصواب قول بعضهم ان
الاصل ومالنا في أن لا نقابل
والفرق بينهما وبين حرف الجر
ان اختصاصه باق مع الزيادة
بخلافة اقامها قد ولها الاسم
في البيت الاول والحرف
في الثاني (وبعضهم) أي بعض

العرب زاهل ان حملا على *

ما اختمها) أي المصدرية (حيث

استمعت عملا) أي واجبا
وذلك اذ لم يقدّمها علم
اوطن كمرأة بن يحيى
لمن اراد ان يتم الرضاغة
وقوله

ان تقرأ على اسماء ويحكم
منى السلام وان لا تقرأ
احدا * هذا من ذهب
البصريين وأما السكونيون
فهم عندهم شذوذة من
الثقيلة

ولست محققة من القيلة خذ لا للكوفي قيل دليل ان المعطوفة عليها
 واعترض بأنه لا منع من عطف ان الناصبة وصلتها على ان المحققة مرسلة
 هو عطف مصدر على مصدر اه يس معز ياداه وقد يعجاب بان مراده ان
 عطف ان الناصبة مرجح لتكون ان للمعطوف عليها ناصبة لتناسب والترجيح
 كن في الاستشهاد ولا يلزم التعيين ولك ان تشدل على كونه ليست
 المحققة بعدم وقومها بعدد ال علم أو طر فاحفظه (قوله ظاهر كلام المصنف
 الخ) وظاهره أيضا اختصاصها بالاهمال ووجهه أنهم يترسون
 في الاتهامات رضعها من جهة انها قد تم حل لا ينافي كونهما أمدا لا يلزم
 في الام قوتها من كل وجه فاندفع اعتراض البعض (قوله ونصبوا) اعلم ان
 أكثر العرب يلتزم اعمال اذن عند ادنية امشروطه والقليل منهم يلتزم
 اهمالها عند ذلك كما سيذكره الشارح اذا علمت ذلك فالضمير في نصبوا
 لا أكثر العرب وهو على الوجوب بقول البعض تبع الشجنا ونصبوا أي
 جوازا كما ينبغي الشارح عليه غير ظاهر فتأمل والواو في والفعل بعد حالية
 وموصلا حال من الضمير المستكن في الحرا عني بعد وقوله أو قبله اليحيى اما
 معطوف على بعد والعين فاعل الظرف لا عتماده على البتدا أو مبتدأ مؤخر
 وقبله خبر مقدم واما معطوف على موصلا على الوجهين المذكورين
 في العطف على بعد والمراد بالبعدية على هذا ما ينهل البعدية مع الانفصال
 (قوله أن يكون الفعل مستقلا) اجراءه المجري سائر النواصب وانما لم
 تعمل النواصب في فعل الحال لان له محققا في الوجود كالأسماء فلا يعمل
 فيه عوامل الافعال دما ميني (قوله فيجب الرفع في اذن تصديق الخ) أي لانه
 حال ومن شأن الناصب ان يخاضع المضارع للاستقبال همع (قوله أن
 تكون مصدرية) أي في جملتها بحيث لا يسبقها شيء له تعلق بما بعده وانما
 لم تعمل غير مصدرية لانهما بعد تصديرها عن العمل اه دما ميني وي
 الشئ ان ترك تصديرها داخل على المضارع انما يكون في ثلاثة مواضع
 بالاستقراء أن يكون ما بعدها خبر الما قبله نحو أن ادان أكرمك أو جوابا
 لشروط قدما نحو ان ترزني اذن أكرمك أو لتسم قبله ونحو وانته اذن
 لأخرجن انتهى وفي الموضع الاول خلاف كما في الام مع فأجاز هشام انصب

تنبه ظاهر كلام

المصنف ان اهمالها مقيس

(ونصبوا يادن المستقبلا

ان صدرت والفعل بعد موصلا

أو قبله اليحيى) أي شروط

ان نصب يادن ثلاثة الأول

ان يكون الفعل مستقبلا

يجب الرفع في اذ تصديق جوابا

لم قال اما احبك الثاني

ان تكون مصدرية ان تأخرت

نحو اكرمك اذا

عند الكسائي النصب وعند
 هشام الرفيع (وانصب وارفع) *
 اذا اذن من بعد عطف (بالواو
 والهاء) (وقعا) وقد قرئ شاذا
 واد الابلشوا خلعت فاذا
 لا يؤثروا الناس تغيرا على
 الاحمال نعم الغالب الرفع
 على الاحمال وبه قرأ السبعة
 * تبينات * الاول الخاق
 العطف والتحقى انه اذا
 كان العطف على ماله محل
 النعت فادقيل ان تترقى
 ازرك وادن احسن اليك
 فان قدرت العطف على الجواب
 حرمت واهملت اذن لو قومه
 احشوا او على الجملة مع
 جاز الرفع والنصب وقيل
 يتعين النصب لان ما بعده
 مستأنف اولان المعطوف
 على الاول اول ومثل ذلك
 ويدينوم وادن احسن اليه
 ان عطفت على الفعلية ردت
 او على الاسمية فالدهن
 * الثاني الصحيح الذي عليه
 ساه ورا وادن حرف وذهب
 * الض السكونيين

نحو هذا المثال ليس من المواضع الثلاثة المحصورة فيها عدم قصر هذا الخلة
 على المضارع كاسم (قوله عند الكسائي النصب) فيه انه قد قدم عن
 الكسائي في الفصل بين كي والفعل بجمعه انه يطل عملها ويمكن الفرق
 بشدة انشاء كي الصدرية الاتصال بالفعل لانها في تأويل اسم واحد
 من (قوله وعند هشام الرفع) اصناف عملها ما انفصل وكان القياس بطلان
 العمل فلا أقل من ان يكون مرحوبا (قوله وانصب وارفع) وقد يجزم
 ان انشاء الحال كسبائي في الشرح واعمالا والنصب والرفع لان
 عطفت جملة مستقلة على جملة مستقلة في حيث كون اذن في اشتداد جملة
 مستقلة هـ وقد صدر فيجوز ان تصاب الفعل بعده ومن حيث كون ما بعد
 العاطف من تمام ما قبله بسبب ربط حرف العطف ببعض الكلام ببعض
 هو متوسط والعاطفها احوذ كافي الرضى لانها غير متصلة في الظاهر اذ
 سر ويشير الى رجحان قوله وارفع ابنون التوسيد الخليفة المبدلة لها
 ومقتضى التعديل المدكور تعين النصب اذا كانت الواو والفاء استئنافية
 كما اذا قيل لك آتيك قد اقلت له متأنفا واذن اكرمك (قوله على ماله محل)
 قال البعض * كان الاول ان يقول على ماله اعراب ليشمل التقطعي والمجلى
 بقرينة التمثيل اهـ ويدفع بان ماله محل شامل لما اعرابه لفظي لانه معرب انظرا
 ومجلا فهو وماله محل قدبر (قوله النعت) اي وجوبا لو قومه احشوا كما سيذكره
 الشارح (قوله لو قومه احشوا) اي بين جزأى الجواب وان شئت قلت بين
 الشرط والجواب لان المعطوف على الجواب جواب (قوله او على الجملة مع)
 اي جملة الشرط والجواب (قوله وقيل بتعين النصب) ليس المراد وقيل ان
 قدرت العطف على الجملة مع ما يتعين النصب لانه ساذيه قوله لان ما بعدها
 مستأنف بل المراد وقيل ان لم تعطف على الجواب اعم من ان تقصر الواو
 عاطفة أو استئنافية ثم المراد تعين النصب على لغة اكثر العرب للمتربص
 اعمال اذن عند استيفاء الشرط فلا ينافي جواز لرفع على اتمة بعضهم
 الما هي اهـ عند استيفاء الشرط فان دفع ما اطال به البعض (قوله لان ما بعدها
 مستأنف) اي بناء على ان الواو استئنافية وقوله اولان المعطوف الخ اي بناء
 على ام اعاطفة (قوله والذهب) اي القول يجوز الامرين والقول بتعين

الانصب (قوله الى ان اسم) اي غير ناصب للفعل وانما الناصب له ان مفعولة
 بعده كما سيذكره (قوله وعوض عنها التنوين) اي وحذفت الالف لانه لا لقاء
 الساكنين (قوله واضميرت ان) واعل المفرد المؤول به ان ومدخولها عند
 صاحب هذا القول فاعل اي اذا جئتني وقع اكرامك لا مبتدأ خبره محذوف
 اي حاصل والاوجبت الفاء الرابطة الواجبة مع الجملة الاسمية الواقعة
 جوابا لقوله الدماصيني وذهب الرضي الى انها اسم واسلمها اذ حذفت الجملة
 المضاف اليها وعوض عنها التنوين وفتح ليكون في صورة ظرف منصوب
 وقصد جعله صالحا لجميع الازمنة بعد ما كان مختصا بالماضي وضمن معنى
 الشرط غالبا قال وانما قلنا غالب الاله لا معنى للشرط في نحو قال فعملها اذا رانا
 من الضالين ثم قال واذا كان بمعنى الشرط في الماضي جازا جرواؤه مجرى لو
 في قرن جوابه باللام نحو واذا لا ذقتك اى لو ركنت شيئا قليلا لا ذقتك واذا
 كان بمعنى الشرط في المستقبل جاز قرن جوابه بالفاء ~~كقوله~~
 ما ان آتيت بشئ انت تكرهه * اذا فلارفعت سوطا الى يدي
 اي ان آتيت فلا الخ وقد تستعمل بعد لو وان تو كيدا الهما نحو لو زرتني
 اذن لا كرهت لك وان جئتني اذن ازرك ثم قال والاصح قيل اذن التي يلها
 المضارع معنى الجزاء فالمضارع مستعمل واحقل معنى مجرد الزمان فالمضارع
 حال وقصد التخصيص على معنى الجزاء في اذن نصب المضارع بان المفردة
 لانها مختلصة بالاستقبال فتعمل اذن على الغالب فيها من الجزاء لانه لقاء
 الحال المانع من الجزاء بسبب انصب بان ثم قال وانما ادعينا ان اذن
 زمانية اظهر ومعنى الزمان فيها في جميع استعمالاتها وقلب نونها في الوقف
 الفايديج جانب اسميتها ونحو يرا الفصل بينهما وبين منصوبها بالقسم ونحوه
 بقوى كونها غير ناصبة بنفسها كأن وان اذا فصل بين الحرف ومعموله
 بما ليس من معموله اه ولا يخفى ان أكثر ما قاله متأني على ان أصلها اذا
 * وفي حاشية السبوطي على المعنى عن بعضهم ان اذن تأتي على وجهين حرف
 ناصب للمضارع مختص به واسم أصله اذا واذا حذفت الجملة المضاف اليها
 وعوض عنها التنوين وهذا تدخل على غير المضارع وعلى المضارع فيرفع فيجوز
 ان تقول لمن قال آتاك اذن ا كرمك بالرفع على ان الأصل اذا آتيتني

الى ان اسم والاصل في اذن
 ا كرمك اذا جئتني ا كرمك ثم
 حذفت الجملة وعوض عنها
 التنوين واضميرت ان

أكرمك وبالتصريح على أم الحرفية اه (قوله وعلى الأول) أي على أن
 حرف أ ما على الثاني فبسيطة نظما وقوله لا مركبة من اذ وان تات حرك
 الهمزة الى التال ثم حذفت اه سم أي وغلب عليها همزة الحرفية
 وهذا قول الخليل قال فاذا قال القائل أزورك قلت اذن اكرمك فكانت
 قلت حينئذ اكرامى واقع اه اي ولا من اذ وان حذفت همزة ان ثم
 الف اذا لا لبقاء الساكتين كما يقول الرندي مستدلا بأنهم أعطى الربط كذا
 والتصيب كان أماد كل ذلك في الهمع (قوله وعلى البساطة) قيد بذلك لان
 القائل بالتركيب يعمل التصيب بان المشتمة عليها اذن كفاي حاشية
 السيوطي على المعنى (قوله لأن مضمة بعدها) كما ذهب اليه الخليل
 في احدة واه لان أن لا تضمر الا بعد عطف أو جار اه دما بيني واعتدل
 الخليل بعدم اختصاصها بالدخول على الجملة الاسمية نحو اذن عبيداه
 بأنك همع (قوله كما أهه كلامه) يعني قوله ونصبوا يا اذن المستقبلا (قوله
 الجواب) أي لكلام آخر موقوف أو مقترن سواء وقعت في الصدر أو الخش
 أو الآخر وقوله والجراء أي المجازاة لضمون كلام آخر وفي كلامه مسامحة
 أي ربط الجواب الخ (قوله وقال الشلوبي في كل موضع) وتكاف تخريج
 نحو قال فعلها اذ انا من الضالين على الشرط والجزاء أي اب كنت فعلت
 الوكزة كما لا نعمل كما زعمت يا فروعون فأن من الضالين بل فعلتها غير
 فاصدا لقتل وغير كافر لا نعمل (قوله اذن اطنك صادة) برقع اطنك لا به ليمان
 كما يفيد ما من نقله عن الرضي (قوله اذلا مجازاة هنا) قال الرضي لان الشرط
 والجزاء اما في الاستقبال او في الماضي ولا مدخل للجزاء في الحال اه ولان
 طنك الصدق لا يصلح جزاء للامية (قوله اختلف في لفظه الخ) أي في غير
 القصر آنا فانيه ديوق عليها وتكتب بالالف اجما كما في الاتقان اتباعا
 للمصنف العثماني قال السيوطي في حاشية المعنى ينبغي ان يكون الخلاف
 في الوقف علم امينا على الخلاف في حقيقتها فعلى انها حرف يوقف عليها
 بالتون وعلى اسماء من متون يوقف عليها بالالف (قوله والجمه وور يكتبونها
 الخ) المناسب للجمه وور بالفاء كفاي عبارة المعنى (قوله والمازني والمبرد
 بالتون) وعزاء ابو حيان الى الجمه وور (قوله وعن الفراء الخ) وتقبل

وعلى الأول فالصحيح
 انها بسيطة لا مركبة من
 اذ وان وعلى البساطة
 فالصحيح انها الناصبة لان
 مضمة بعدها كما أهه كلامه
 الثالث منها عند سيوطي
 الجواب والجاء اه يقال
 الشلوبي في كل موضع وقال
 وقال الفارسي الاكثر وقد
 تنحصر للجواب بدليل اه
 يقال احبك فقول اذن
 اطنك صادة اذلا مجازاة هنا
 الرابع اختلف في اظهها
 عند الوقف عليها والصحيح
 ان نوم ما تبدل الفا تشبيها
 اها بتون المنصوب وقيل
 يوقف بالتون لانها تكون ان
 وان روى ذلك عن المازني
 والمبرد وينبغي على هذا الخلاف
 خلاف في همزة تانها
 والجمه وور يكتبونها بالالف
 وكذا رسمت في المصاحف
 والمازني والمبرد بالتون وعن
 الفراء

ان عجمت كتبت بالالف والا كتبت بالنون للفرق بينهما وبين اذا وتبعه ابن خروف * الخامس حتى
سبويه وعيسى بن همران من العرب من يلغها مع استيفاء ٤٠٩ الشروط وهي افعلة تادرة واسكنها

القياس لانها غير مخصصة
وانما اعملها الاكثر
وجلا على لظن لانها مثلها
في جواز تقديمها على الجملة
وتأخرها عنها وتوسطها
بين جزئها كما حملت ما على
ليس لانها مثلها في نفي الحال
اه (وبين لا ولا م جر التزم *

اظهار ان ناصبة) نحو لا
يكون للناس عليكم حجة
لثلا يعلم اهل الكتاب لا في
الآية الاولى نافية وفي الثانية
مؤكدزة (وان عدم

لا فان اعمل مظهر او مضمرا)
لا في موضع الرفع بعدم وان في
موضع النصب باعمل ومظهرا
ومضمرا نصب على الحال
امان ان كانا اسمي مفعول
ارمن فاعل اعمل المستتر ان
كانا اسمي فاعل اى يجوز
اظهار ان واضمارها بعد
اللام اذا لم يسبقها كون
ناقص ماض منسفي ولم يفتن
الفعل بلا فلا ضمها نحو وامرنا
لنسلم رب العالمين والاطهار
نحو وامرنا لان كون اول

السيموطى قولنا بالعكس اضعفها في الاهمال وقتها في العمل (قوله ان
عجمت كتبت بالالف) يمنع العمل التباسها باذا الظرفية ويرد عليه ان العمل
في اللفظ وليس الشكل لازما للفرق في الكتابة يحتاج له على العمل أيضا
(قوله وهي افعلة تادرة) تلقاها البصريون بالقبول فلا التفات الى قول من
أنكرها دما بيني (قوله وبين لا) أى سواء كانت نافية او زائدة ولها مثل
بمثالين (قوله ناصبة) اتى به مع علمه من كون الكلام في ان الناصبة دفعها لهم
اهما الفاعل امن الفعل بلا (قوله فان اعمل) اى ان الواقعة بعد لام الجر
سواء كانت للتعليل كما مثل اول العاقبة نخوة فالتعطف لفرعون ليعلم لهم
عدوا وخزنا ولتوكبدها وهى الآتية بعد فعل متعطف وامرنا لنسلم رب
العالمين قاله الفاكهى اى اوله تعدية بنحو اعدت زيدا ليقاتل (قوله اذا لم
يسبقها الخ) اخذ من قوله الآتى وبعد نفي كان الخ (قوله ماض) اى لفظا
ومعنى او معنى فقط (قوله نحو وامرنا لنسلم رب العالمين الخ) يختلف
في اللام في نحو الآيتين فتيل زائدة وقيل للتعليل والمفعول محذوف اى وامرنا
بما امرنا به لنسلم رب العالمين وقيل للتعليل ولا مفعول بل الفعل في معنى
مصدر مرفوع بالابتداء واللام ومجرورها خبر عنه لان الفعل اذا جرد عن
الزمان واريد به الحدث فقط كان كالاسم في صحة الاضافة والاستناد اليه كذا
في المغنى والشمس (قوله وبعد نفي كان الخ) يعنى ما لم ينتقض النفي بنحو ما كان
زيد الا يضرب عمر اربيعا وذلك مع لام كى بنحو ما جاء زيد الا يضرب عمر
قاله أبو حيان وظاهر قوله ويجوز ذلك مع لام كى ان المراد بقوله ما لم ينتقض
النفي انه لا يجوز انتفاء النفي مع لام الجحود فتأمل قال والفرق ان النفي
مسلط مع لام الجحود على ما قبلها وهو المحذوف الذى يتعلق به اللام فيسلم من
نفيه منى ما بعده او فى لام كى يتسلط على ما بعده بنحو ما جاء زيد الا يضرب
فيقتضى الضرب خاصة ولا يقتضى الجحى الا بقربية تدل على انتفاءه اها وحاصل
الفرق كما قاله شيخنا ان النفي مع لام الجحود مسلط على الكلام بتمامه اعنى
ما قبلها وما بعده اومع لام كى مسلط على ما بعده فقط أى فاغتفر

صيان ث المسلمين فان سبقها كون ناقص ماض منى وجب اضمار ان بعدها وهذا
اشار اليه قوله (وبعد نفي كان حتما مضمرا) اى نحو واما كان الله ليظلمهم لم يكن الله ليغفر لهم وتسمى هذه اللام

لام الجود وماها النحاس
 لام التني وهو الصواب والتي
 قبلها لام كي لانها السبب
 كما أن كي السبب وحاصل
 كلامه ان لا بعد لام الجود
 ثلاثة احوال وجوب اظهارها
 مع المقرون بلا وجوب
 اخمارها بعد تنفي كان
 وحوازا لآخرين فيما عدا
 ذلك ولا يجب الاخمار بعد
 كان التامة لان اللام بعدها
 ليست لام الجود وانما لم
 يقيد كلامه بالتاقصا كنعاء
 بأنها المفهومة وهذا طلاق كان
 لشهرتها وكثرتها في ابواب
 النحور ودخل في قوله تنفي كان
 نحو لم يسكن اي المضارع
 المنفي لم كما رايه لان لم تنفي
 المضارع وقدهم من النظم
 قصر ذلك على كان خلافا
 لمن أجازوه في احواله اقياسا
 وان أجازوه في طعنات تنبيهات
 * الاول ما ذكره من ان اللام
 التي نصب الفعل بعدها هي
 لام الجر والنصب بان مضمرة
 هو مذهب البصريين وذهب
 السكوفيون الى أن اللام
 ناصبة بنفسها وذهب ثعلب
 الى ان اللام ناصبة بنفسها

الانتقاص بها بخلاف لام الجود (قوله لام الجود) من تسمية العلام
 الخاص لان الجود انكار الحق لا مطلق التني والتكوين الملقوه واراها
 الثاني اه تصريح ويهدا بن دفع تصويب قول النحاس (قوله والتي قبلها
 لام كي) رجحها الكسرو فتحها الغتيم مع (قوله لانها السبب) أي
 في الجملة والافلام كي قد تكون لغير السبب كالتي للعاقبة والرائدة والمعدية
 (قوله وجوب اظهارها مع المقرون بلا) كراهة اجتماع اللامين سم (قوله
 وجوب اخمارها الخ) هل بأد اثبات ما كان زيدا فعلى كان زيد سيقول
 جعلت اللام معادلة للسين فكلا يجمع بين ان والدين لا يجمع بين أن واللام
 ر كيا (قوله ليست لام الجود) بدل هي لام كي نحو ما كان زيد ليلعلب أي
 ما وجد له لعب (قوله لان لم تنفي المضارع) لو قال لان لم تغلب المضارع الى
 الماضي لا تقع مطلوبة وفي بعض النسخ لان لم تنفي الماضي أي الماضي معنى وهو
 المضارع لدظا ولا اشكل علم اقتامه (قوله لمن أجازوه في احواله) نحو
 ما أصبح زيد ليضرب همرا ولم أصبح زيد ليضرب همرا وقوله وان أجازوه في طعنات
 أي قيا - نحو ما طعن زيد ليضرب همرا ولم أظن زيد ليضرب همرا قال
 ابو حيان وهذا كله تركيب لم يسمع فوجب منعه اه فليتبادر من
 قول البعض والحق ان اللام فيما ذكره كرام كي لا لام الجود كما يظهر بالنظر
 في المعنى اه من جواز هذه التراكيب ممنوع مع ان دعواه ان اللام في الاسم
 كي وان النظر في المعنى يرشد الى ذلك بالجملة * قال في التصريح وبعضهم
 أجازوه في كل فعل تقدمه نفي نحو ما جاز زيد ليعمل اه قال يس وهو فاسد
 لان هذه بمعنى اللام في نحو ما جاز زيد ليعمل لام كي (قوله ما ذكره من ان اللام
 الخ) لان كلامه في ان الواقعة بعد لام الجر قوله وبين لا ولا مجر الخ (قوله
 والنصب بان مضمرة) انما قال مضمرة مع ان النصب عند البصريين بعد
 اللام بان مضمرة أو مضمرة وعند السكوفيين باللام أظهرت ان أو أنمرت كما
 يصريح به الشارح عند شرح قول المصنف وبعض حتى الخ لأجل قول
 ثعلب لانهما يأتى عند اخماره ان فتأمل (قوله ناصبة بنفسها) أي
 بطريق الاصل لا بدليل ما بعده واحتجوا بقوله

لقد عدلتى أم عمرو ولم أكن * مقاتلها ما كنت حيا لأسمعها

اذلو كانت ان الناصبة للزم تقدم معمول صلتها عليها وهو ممتنع * ورد بان
مقاتلها معمول المحذوف يفسر المذهب كور نظير ما مر في قوله كان جزافا
بالعصا ان اجلد او قوله ما كنت اى مدة وجودى حيا (قوله لقيامها مقام
أن) اى نيابة عن أن (قوله اختلف في الفاعل الخ) الظاهر أن هذا
الاختلاف مبنى على الاختلاف في الناصب هل هو اللام أو ان المضمره
(قوله الى انه) اى الفعل وفيه مساححة لان الخبر جملة الفعل والفاعل (قوله
واللام لتوكيد) اى زائدة لتوكيد النفي كالباء في ما زيد باثم واعترض
قولهم بان اللام الزائدة تعمل الجرح في الاسماء وعوامل الاسماء لا تعمل
في الافعال وأجيب بانهم لعلمهم لا يسلمون هذه الحكاية اه دما مبنى * قال
الحفيد وتظهر فائدة الخلاف في قولك ما كان محمدا معاملة ايا كل فانه لا يجوز
على رأى البصريين لان ما في خبر ان لا يعمل فيما قبلها ويجوز على رأى
الكوفيين لان اللام لا تمنع العمل فيما قبلها (قوله واللام متعلقة بذلك الخبر
المحذوف) قال المرادى قولهم متعلقة بالخبر يقتضى انها ليست بزائدة
وتقديرهم مریدا يقتضى انها زائدة تقوية للعامل اه وفي المعنى ان المقوية
ليست زائدة محضة ولا معدية محضة بل بينهما اه فزيادتها عند الكوفيين
محضة وعند البصريين غير محضة (قوله وقد روه الخ) تقدير مریدا غير
لازم فيما يظهر بل قد يعترضه اذ اقتضاء اتمام كما قدر في قوله تعالى
وان كان مكرهم انزول منه الجبال وان كان مكرهم أهلا لتزول الخ ويدل
ما قلناه ما يأتي عن شرح التسهيل (قوله لان اللام جارة عندهم) اى
جارية غير زائدة زيادة محضة اى والجارية غير الزائدة زيادة محضة لا بدله
من متعلق (قوله الا أن الناصب عنده ان مضمره) اعترض بانه يلزمه
الاخبار بالمصدر عن الجنة وهو لا يجوز * وأجيب بما قاله بعضهم من ان
الاخبار بالفعل المؤول بالمصدر عن الجنة جائز كما في زيدا ان يعيى واما
أن يموت وان لم يمتز الاخبار بالمصدر الصريح عنها لدلالة الفعل بصيغته
على الفاعل والزمان بخلاف المصدر الصريح لا سيما وقد اتم اضممار أن
فصار مخترطا في سلك الفعل على انه يحتمل أن يكون في الكلام حذف (قوله
ومع متضى قوله مؤكدة) اى مع قوله لنفى الخبر اذ لولا لا يمكن حمل قوله

لقيامها مقام ان والخلاف
في اللامين اعنى لام الجحد
ولام كى * الثانى اختلف في
الفعل الواقع بعد اللام
فذهب الكوفيون الى أنه
خبر كان واللام لتوكيد
وذهب البصريون الى أن
الخبر محذوف واهلام متعلقة
بذلك الخبر المحذوف وقتر
ما كان زيدا مریدا ليفعل
وانما ذهبوا الى ذلك لأن
اللام جارة عندهم وما
بعدها في تأويل مصدر
وصرح المصنف بأنها
مؤكدة لنفى الخبر الا ان
الناصب عنده ان مضمره
فهو قول ثالث قال الشيخ
أبو حيان ليس بقول بصرى
ولا كوفى ومقتضى قوله
مؤكدة انها زائدة وبه صرح
الشارح

ليمكن قل في شرحه

اوذا الموضع من التسهيل
حيث مؤكدة لفحة الكلام
بدونها لانها زائدة ادلو
كنت زائدة لم يكن لتعب
الفعل بعد ها وجه صحيح
واعا في لام اختصاص
دخنت على الفعل لقصد
ما كدر يذم قدر او حاشا
او مستهذالان بفعل الثالث
فه تخذف كد قبل لام
الجمود ~~كقوله~~

فاجمع ليغلب جمع قومي
مذاومة ولا فرد لفرد
أي ما كثر جمع ومنه قول
أبي الدرداء في الر كغير
بعد المصرا أنا لأدعهما
الرابع الملق الثاني
ومراده ما ينفي الماضي
وذلك ما يؤيدون لسن لأنها
تختص بالتقبل وكذلك
لأن تنفي غير المستقبل
قليل وامالنا فلم اوان كانت
تنفي الماضي لكن بدل على
اتصال بعبه بالحال وامان
فهى بعبه ما والاطلاق يشعها
وزعم كبير من اناس في
قوله تعالى وان كن مكرهم
لتزول منه الجبال

مؤكد على انها قوية فعامل فيوافق ما يأتي من شرح التسهيل في يكون
نفس قول البصر بين ولا يرد عليه لزوم الاخبار بالمصدر عن الجثة وقوله انها
زائدة أي محضة (قوله لكن قال) أي الناظم في شرحه الخ كذا قال شيخنا
وشحننا السيد وهو الظاهر وأرجع اليه من الضمير لشارح ابر الناظم
فانه له شرح على التسهيل كفي الهمع ثم رأيت في بعض النسخ ~~لكن~~ قال
المصنف في شرحه الخ وهو نص في الاول ورأيت بخط بعض الفضلاء ما مش
الهمع عزو العبارة التي في الشرح الى شرح التسهيل لابن الناظم وهو نص
في الثاني والجمع ممكن والله أعلم (قوله لفحة الكلام بدونها) هذا ظاهرا
على تقدير ما يتعدى بنقه كبر بادون ما يتعدى باللام كمتدا الان براد
أن اللام تصح حذفه اللفظا لظراد حذف الجارة مع ان هذا وقل في المتعدي
وجه كونها مؤكدة على رأى البصر بين ان الاصل ما كثر ما كثر فامد الفعل
ونفي قصد الفعل أبلغ من نفيه (قوله لا لانها زائدة) أي محضة بان يكون
دخولها في الكلام كخروجها وقوله ادلو كانت زائدة أي محضة والافلام
الثبوتية زائدة لكن زيادتها غير محضة كما مر (قوله لم يكن لتعب
الفعل الخ) اذ يلزم عليه الاخبار بالمصدر عن الجثة وهو لا يوزأى الا
تكلف ولا ينافى ما مر فقوله وجه صحيح أي خال عن التكلف (قوله لام
اختصاص) أي دلت على اختصاص الارادة المتعدي بالفعل وهذا لا ينافى
كونه التقوية العامل أو لتعديته لجواز كونه الهمما باعتبارين (قوله
أوهاما) هو بمعنى قول البصر بين مریدا (قوله أي فما كان جمع) قال
سم أي ضرورة الى هذا التقدير اه أي لفحة فاجمع مرید ليغلب الخ وقد
يقال المدعى اليه موافقة النظائر وعبارة الدمامي وشحنني ليس ما ذكره
في البيت وقول أبي الدرداء متعينا لجواز أن يكون المعنى في البيت فاجمع
متاخلا للغلب قومي وفي قول أبي الدرداء أو ما أنا مرید التركهما (قوله ما أنا
لأدعهما) أي ما كنت فلما حذف الفعل انفصل الضمير (قوله أطلق
الثاني) أي الذي تضمنه قوله ونفي كان (قوله وان كانت تنفي الماضي)
أي في المعنى وقوله لكن بدل على اتصال نفيه بالحال أي وشرط الثاني هنا
أن يكون نافية للحدث في الماضي فقط (قوله واتان) ألحقها السيويني

وفي قراءة غير السكاسي
 انما لام الجحود لكن
 يبعد ان الفعل بعد لام
 الجحود لا يرفع الا ضمير
 الاسم السابق والذي يظهر
 انما لام كي وان شرطية
 اي وعذرا لله جزاء مكرهم
 وهو مكر اعظم منه وان كان
 مكرهم لشدة معدا الاجل
 الامور العظام المشبهة في
 عظمتها بالجبال كما يقال
 انما أتجسس من فلان وان كان
 معدا للنوازل * الختام
 أجاز بعض النحويين حذف
 لام الجحود واظهار ان
 مستدلا بقوله تعالى وما كان
 هذا القرآن ان يفترى
 والصحيح المنع ولا تجزئة في
 الآية لان ان يفترى في تأويل
 مصدر هو الخطر (كذلك
 بعد اواذا يصلح في * موضعهما
 حتى او الان خفي) ان مبتدأ
 وخفي خبره وكذلك وبعد
 متعلقا بخفي وحتى فاعل
 يصلح والا عطاف عليه اي
 كذلك ايحسان بعد
 اواذا يصلح في موضعهما حتى

وغيره بل قال فلا يجوز ان كان زيد يخرج (قوله في قراءة غير السكاسي)
 اما في قراءة تفتح اللام ورفع الفعل فان مخففة من الثقيلة واللام للفصل أي
 وان مكرهم لتزول منه الامور المشبهة في عظمتها بالجبال كبأس أعدائهم
 الكثيرين (قوله انما لام الجحود) اي ليس مكرهم أهلا لتزول منه الجبال
 أي ما هو كالجبال ثباتا وتمسكاً من آيات الله تعالى وشرائعها وباختلاف
 المشبهة بالجبال على وجهي النفي والاثبات يندفع التنافي بينهما (قوله
 ان الفعل بعد لام الجحود) اما بعد لام كي فيرفع غير ضمير الاسم السابق وقوله
 لا يرفع الا ضمير الخ اهل هذا أعاجيب لا واجب بدليل تعبيره ببعده دون يبعده
 وانه يبعد جذا امتناع ما كان زيد ليضربه أبوه ثم رأيت الدما عني ذكر
 أن المخترجين للآية على النفي لا يشترطون رفع الفعل ضمير الاسم السابق
 وقوله الاسم السابق أي المرفوع بفعل السكون (قوله شرطية) اي حذف
 جوابها العلم بما قبلها وقوله جزاء مكرهم اشارة الى تقدير مضاف في الآية
 وقوله وهو أي جزاء مكرهم وقوله الاسم السابق اي المرفوع بفعل السكون
 (قوله معدا لأجل زوال الخ) مكان الاظهر راسعاً لأجل وجعل اللام
 للتعدي صلة معدا أي مهياً ولا ينافيه ان الفرض كون اللام كي لأن
 المراد بلام كي ما هو أعم من لام التعليل كما مر وبه يعلم ما في كلام شيخنا
 والبعض (قوله الامور العظام) كبأس الجيوش الكثيرين من أعدائهم
 (قوله لأن ان يفترى في تأويل مصدر) أي وهذا المصدر بمعنى اسم
 المنعول كما أن القرآن مصدر بمعنى اسم المنعول فحصل التطابق (قوله
 كذلك) الاشارة راجعة الى أن بعد نفي كان (قوله اذا يصلح) اي من
 حيث المعنى كما سيظهر الشارح عليه وقوله حتى هو فيعياً يتناول وقوله أو الا
 هو فيعياً لا يتناول (قوله متعلقان بخفي) ~~اصح~~ متعلقان بعد على وجه
 الظرفية لخفي وتعلق كذلك على وجه الحالية من فاعل خفي أو الوصفية
 للمفعول مطلق لخفي أي خفاء كذلك أي كخفاء ذاك (قوله أي كذلك) اي
 الخ) هذا بيان لمعنى المعنى والافاقية تقدير ان خفي بعد اواذا يصلح في موضعها
 حتى أو الاحال كونه كان بعد نفي كان في وجوب الخفاء أو خفاء أن
 بعد نفي كان في الوجوب وانما وجب ليجناس المتعاطفان ضرورة بخلاف

ما يؤيد لأطمين الله أو أن يغفر له فلا يخاف في الصورة له صكرات
 في المعطوف دون المعطوف عليه. وقال الجاحي وأما القاف والواو وأو الألف
 لما اقتضت نصب ما بعدها لتنجس على معنى السببية والجمعية والانتهاية
 صارت كعوامل النصب لم يظهر التناصب بعدها قال ابن الناطم وأما
 نصب المصارع بعد أو هذه ليعبروا بها أو التي لمجد له طاف المفيدة مساواة
 ما بعدها لما قبلها في التثنية وأو التي تنفي مخالفة ما بعدها لما قبلها
 في ذلك ما قبلها بحيث الوقوع حتى يحصل ما بعده أو كل النصب بعد
 هذه بان مضمرة لام انتم المدم اختصامها (قوله نحو لا أرضك الخ)
 لا يتغير في هذا المثال تقدير حتى بل هو صالح بتقدير ان الثلاثة أو دليل
 والغاية والاستثناء من الأرض كقوله الشارح في شرحه على التوضيح قال
 ويتبع في الأول في نحو لأطمين الله أو يغفر له والثاني في نحو لا أرضك
 أو يحيى والثالث في نحو لا تلتق الصكافر أو يسلم اه وقد يقال
 لا نظيره أو يحيى صالح للاستثناء فتأمل وأما لا نسلم الخ فصالح لتفصيل
 والغاية وحذو أو حيان ان تكون أو فيه للاستثناء قال الدمياطي وليس بشئ
 اه وفيه منظر (قوله التي) جمع شية ما يقتنى والمراد بالأمال الأمولات
 وبانقيادها حصولها قاله الشيخ (قوله وصكت اذا غمرت الخ) بالفتح
 والراي المجتهد حصرت والقناة بالاف والنون الرخ والكعوب التوائز
 في أطراف الانابيب وهذه استعارة تمثيلية شبه حاله اذا أخذ في اصلاح
 قوم انصفوا بالنسب فلا يكف عن حسم المواد التي ينشأ عنها فسادهم الا ان
 يحصل صلاحهم بحاله اذا غمرت قناة موحية حيث يكسر ما ارتفع من أطرافها
 أرفعا عما يمنع من اعتدالها ولا يشارك ذلك الا ان تنفتح اه تصريح ويظهر
 حجة تقدير حتى بهتيم ايضا في هذا البيت فتدبر (قائدة) قال شارح
 آيات الابيض وقع هذا البيت في قصيدة لزياد الأعجم قالها مرفوع
 القوافي وبعضها مجرور اه وقال الزمخشري في شرح آيات الكتاب آيات
 القصيدة غير منصوبة وأما أشده مبيو به منصوب باللام سمعه كذا من
 يستشهد بقوله وانشاد آيات على الوقف مذهب لبعض العرب ان أشد
 بيت منها أشده على حقه من الأعراب وان أشد جميعها أشده على الوقف

نحو لأرشدك أو تضيئي
 حتى وقوله لا تسهلن
 اصعب أو أدرك التي هي
 انصابت الأمال الالصار
 الا لك ولذا لا تسلمن
 صكافرا أو يسلم وقوله
 وكنت اذا غمرت قناة قوم
 كسرت كعوبهم أو تستعيا
 ويحمل الوجهين قوله
 فكت له لا تلتق عيتمك انما
 تخاول ملكا أو غرت فتعذرا
 واحترر بقوله اذا يصلح في
 وضعها حتى أو الامن التي
 يصلح في موضعها احد
 الطرفين من المضارع

اذا ورد بعدها منصوباً بآثار

الظهار أن كقولهم

ولولا رجال من رزام أعزة

والسبيع واسوءك عاقما

* تقييات * الأول قال في

شرح الكافية وتقدیر الـ

وحتى في موضع أو تقدیر لحظ

فيه المعنى دون الاعراب

والتقدیر الاعرابي المرتب

على اللفظ أن يقدّر قبل أو

مصدر وبعدها أن ناصبة

للفعل وهما في تأويل مصدر

معطوف بأو على المقدّر قبلها

فتقدیر لا تنظره أو بقدّم

ليكون انتظار أو قدوم

وتقدیر لا تقاتل الكافراً أو

يسلم ليكوس قتله أو أسلامه

وكذلك العمل في غيرهما

* الثانی ذهب الكسائي

إلى أن والمذكورة ناصبة

بغيرها وذهب الفراء ومن

واقعه من المكوفين إلى أن

الفعل انتصب بالحقافة

والصحیح أن النصب بأن

مضمر بعد هـ لان أو حرف

عطف فلا عمل لها وليكنها

عطفت مصدراً مقدراً على

مصدر متوهم ومن ثم لم

اظهار ان بعدها * الثالث

شرح شواهد المعنى لا يوطى (قوله اذا ورد بعدها منصوباً) فيه إشارة
إلى جواز ورودها معارفها لعدم تقدير ناصب (قوله ولولا رجال الخ)
رزام براء مكسورة فزاي حتى من تميم وأعزة صفة ثانية لرجال وآل سبيع
بالتصغير حتى أيضاً وهو معطوف على رجال لارزام فيما يظهر رائه لا يلزم
الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بأجنبي وهو أعزة والشاهد في أو
أسوءك فله منصوب بان مضمره وإزا لعدم صحة تقدير أو بأحد الحرفين
اذ المعنى ولولا رجال واساءت لشواعة قال العيني منادى مرخم أي باء لقمة
وهذا التقدير يعلم مافي كلام البعض من الإيهام (قوله المرتب على
اللفظ) أي الذي يتتبعه لفظ الفعل المنصوب بعد أو بان المقدرة ولفظ
أو التي لأحد الشيئين لا قضاء الأول كون ما بعد أو مصدر أو مؤنلاً والثاني
صكون المعطوف عليه مصدراً كما معطوف ليتجانس الشيان اللذان أو
لأحدهما (قوله ان يقدّر قبل أو مصدر) أي يتوهم ويلحظ قبلها مصدر
متوهم من الفعل السابق فلا ينافي قوله الآتي ولكن عطفت مصدراً مقدراً
على مصدر متوهم وإنما قدّر لان الفعل بعد أو مؤنلاً بمصدر ولا يصح عطف
الاسم على الفعل إلا في نحو يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي
على ما سبق في آخر العطف فلا بد أن يكون المعطوف عليه هنا اسماً والمصدر
هو المناسب من بين أنواع الاسم (قوله ليكون) بفتح اللام (قوله في غيرهما)
أي غير المثلين المذكورين (قوله انتصب بالحقافة) أي بخفاقة الثاني
لأول من حيث لم يكن شر بكاله في المعنى ولا معطوفاً عليه اهـ جمع ونقض
بنحو ما جاز بذلك من همرو وجاءز بدلاهم ورو فان الثاني خالف الأول
في المعنى ولم يتخالف في الاعراب إلا أن يخص ذلك بالفعل لضعفه عن الاسم
في الاعراب (قوله ان النصب بأن الخ) ولذا لا يتقدم معمول الفعل عليها
ولا يفصل بينهما بين الفعل لانها حرف عطف وجوز الأخفش الفصل
بينهما بالشرط نحو لا زمنك أو ان شاء الله تقضي حتى سبيوطى (قوله
ولكنها عطفت) لعل الاستدلال لرفع ما يتوهم من قوله حرف عطف من
ظهور المنعاطفين كما هو الغالب (قوله متوهم) إنما كان متوهم لعدم آلة
السبك لفظاً أو تقدير (قوله ومن ثم) أي من أجل انها عطفت مصدراً

قوله اذا يصلح في موضعها حتى أو لا أحسن من قوله في التسهيل بعد أو الواقعة

مقدرا على مصدر متوهم لزوم اضممار أن بعدها فيه أنه لا يتسبب عن عطفا
 مصدره قدرا على مصدر متوهم لزوم اضممار أن ولا اضممارها اذ لو ظهرت
 لم يتخرج من عطفا مصدره قدرا على من أن والفعل على مصدر متوهم
 فيمكن أن يعلل أن يعال الأزوم فيجانب المتعاطفين في الصورة كمر
 وبمذا علم ما في قول البعض تبع الشيقنا الاولى أن يقال ومن ثم أضرمت
 أن بعدها لأن عطفا ما ذكر لا يقتضي لزوم اضممار أن (قوله موقعا إلى أن
 أو الأنا) الصواب حذف أرفان أو انما وقعت موقع إلى وحدها
 أو الأنا وحدها اه دمايني أي لأنها لو كانت بمعنى إلى أن أو الأنا ثم
 التكرار إذا انصب بأن مضمرة بعدها على الراجح وقد يجاب بأن المراد
 الواقعة مع المضمرة بعدها موقع إلى أن أو الأنا (قوله لأن لم يغير الخ)
 وجه الشارح الاحتمالية بما حمله عموم كلامه هنا وتوجهه أيضا بلا منبه
 من الاعتراض على كلامه في التسهيل بما مر عن الدماء يعني (قوله بمعنى كي
 يغفر لي) ولا يناسب هنا معنى إلى ولا معنى الا لا يوم انتطاع الارضاء
 اذا حصل الغفران سم (قوله فانه يوم الخ) أي أيها أمانوا اذا أصل الايام
 موجود في العبارتين أيضا أفاده سم (قوله وبه مدحتي) أي الجارة ومن
 أحكامها انما لا يفصل بينها وبين الفعل شيء وأجازها بعضهم بالظرف والشرط
 الماضي والقسم والجار والمجرور والفعل اه سيوطي والظرف متعلق
 باضممار الذي هو مبتدأ وهكذا اما متعلق أيضا باضممار والخبر حتم فيكون
 قوله هكذا هو مبتدأ الان معناه كالأضممار السابق في الوجوب والرجوع
 مستفاد من قوله حتم وعلى هذا اقتصروا وتحكموا بأن قول المصنف هكذا
 حشو وما خبر وقوله حتم خبر ثان جي مع ابيان وجه الشبه وعلى هذا فيكون
 في كلامه تأكيد لعدم استفادة التتم في التشبيه لاحتمال أنه في نصب المضارع
 بها فقط (قوله والغالب في حتى حينئذ) أي حين اذ أضرمت أن بعدها ان
 تكون لغاية هذا انحاء لفول الجاهل الاغلب فيها أن تستعمل بمعنى كي
 اه وانما تكون لغاية اذا كان ما بعدها غاية لما قبلها وللتعليل اذا كان
 مبدأ عما قبلها كذا في التصريح واحتراز بقوله حينئذ من حتى الابتدائية
 فانه بمعنى الفاء (قوله كبحد حتى نسر) الغاية هنا كنه أيضا سم (قوله

موقع إلى أن أو الأنا لأن لم يغير
 • متبين كلامه • ما يصح
 • هنا الأول الغاية مثل إلى
 والثاني التعليل مثل كي
 فيمثل كلامه هنا نحو لا رضى
 الله أو يغفر لي بخلاف كلام
 التسهيل لأن المعنى حتى
 يغفر لي بمعنى كي يغفر لي وقد
 بان لم يغير أن قول الشارح يريد
 حتى بمعنى إلى لا التي بمعنى
 كي لا وجه له وكلتا العبارتين
 خبر من قول الشارح بعد
 أو بمعنى إلى أو الأنا يوم
 أن أو ترادف الحرفين وليس
 كذلك بل هي أو العاطفة
 كالم (وبعد حتى هكذا

اضممار اه حتم) أي واجب
 والغالب في حتى حينئذ أن
 تكون لغاية فتكون نبرج
 عليه طاكفين حتى يرجع
 اليها موسى وعلامتها أن
 يصلح في موضعها إلى وقد
 تكون للتعليل (كبحد حتى
 نسر ذاخرن) وعلامتها أن
 يصلح في موضعها كي وزاد
 في التسهيل انما تكون

بمعنى الآن العوالم اسقاط أن لما تقدم قيل الا التي حتى تكون
 معناه الاستثناء المتقطع وقال الدماميني واء صكان الاستثناء متصل
 أو متقطعا وجه الاستثناء في والله لا أفعل حتى تفعل أي الآن تفعل
 متصلا معر فالتعريف اذا لمعنى لا أفعل وقتا من الاوقات الا وقت فعلك
 ويظهر ان الغاية ممكنة فيه وفي البيت الآتي منقطعا اذا لمعنى ليس العطاء
 في حال الغنى سماحة لكن في حال الفقر والغاية ممكنة فيه كما قاله الفاكهى
 تبعا للدماميني وان الناطق لم يكن نظره فيه سم بأن النبي قبل حتى لا يقطع
 عما بعده بل هو ثابت مع ثبوته فكيف تكون غائية فتأمل ولا تنافي بين كونها
 جارية وكونها بمعنى الان عمل الجبر ثبت مع افادة الاستثناء بكلا وحاشا
 اذا جزم بها (قوله من الفضول) جمع فضل وهو الزيادة والمراد زيادات
 المال وهي ما لا يحتاج اليه منه دماميني (قوله على غرابته) أي مع غرابته
 (قوله حتى أن تفعل) ففسر اليبتي فاقضى أن حتى تكون بمعنى الا (قوله
 حتى يقول) أي الآن يقول ولا الاستثناء معرغ للظرف والمعنى وما يعلمان
 أحدا في وقت الا وقت أن يقول الخ (قوله وأن المراد معنى الغاية) أي بمقدار
 انتفاء العلم بها الى وقت قوله ما ذلك واعتزسه الدماميني بأن هذا وان
 أمممكن لكن لا مرجح له حتى يكون هو الظاهر دون الاستثناء (قوله
 نعم هو) أي كونه حتى بمعنى الا ظاهر في قوله والله الخ والمعنى لا أترك الاخذ
 بنار شيعي أي الحسين بن علي الا أن أقتل هذين الحسين أي لكن أقتل
 هذين الحسين فالاستثناء منقطع كما قاله الدماميني ونقله في الوهم عن ابن
 هشام الخضر ادى مقتصر اعليه وتصحيح البعض بها الشيعنا كونه متصلا
 لان قتل الحسين أخذ بالتأرياطل لان المعنى حيفدلا أترك أخذنا شيعني
 الاقتل الحسين فأتركه وهو فاسد ولا يصح كونها لا غاية لان المعنى عليه بمقدار
 انتفاء ترك الاخذ بالتأريالى قتل الحسين فينقطع الانتفاء ويوجد الترك وهو
 فاسد وما كونه بالتعادل أي ينفى الترك المذكور لكوني أقتل الحسين
 فتصح لولا ما أفاده السارح وصرح به الشيخ خالده من ان حتى التعليمية هي
 التي ما بعد ما سبب عما قبله الان ما بعد حتى في البيت ليس مسببا عما
 قبلها كما قاله السارح بل هو سبب لما قبلها فاعلم ما في تجويز الشيعني وتبعه

بمعنى الآن كقوله ليس
 العطاء من الفضول سماحة
 حتى تجرد وما لديك قبل
 وهذا المعنى على غرابته
 ظاهر من قول سيدويه
 في تفسير قولهم والله أفعل الا
 تفعل المعنى حتى أن تفعل
 وصرح به ابن هشام الخضر ادى
 ونقله أبو البقاء عن بعضهم في
 وما يعلمان من أحد حتى ينفى
 والظاهر في هذه الآية
 خلافه وأن المراد معنى الغاية
 نعم هو ظاهر في قوله

شيئتنا والبعض كونها التعاية وكونها التعليل فكأن عن يعرف الرجال بالحق
وما مر من أن المراد بشيخ الشاهر الحسين بن علي هو من ذكره بعضهم والمضى
قوله الله ما بيني وبينكم وبين آل أبي طالب وبين آل أبي طالب وبين آل أبي طالب
بلغه أبي بنى أسد قتلت أباه وان المراد بشيخه أبوه (قوله حتى أبي) بهسزة
مضمومة فوحدة فراء أو دال مهملة من أباه الله أو أباه أهلكه وما من
وكل قبيلتان من بني أسد قلة الشئني (قوله لأن ما بعدها) وهو قتل الحسين
ليس غاية لما قبله أو هو انتقام ترك الأخذ بالثأر ولا مبيها لما قبله أبل
هو مبيها أي فلم يصح كونها قاتبة ولا تعليلية ثبت كونها استثنائية
إذا تخرج حتى في البيت من المعاني الثلاثة فإذا اشقي اثنين تعين الثالث
دلا على باري على التعليل خلافا للبعض وقول شيئتنا هذا يعني النفي في كلام
الشارح بحسب الظاهر وإن كوت القاية والتعليل محتملين احتمالا
مرجوحا لم رده عما أسلفناه تنبيه (قوله أو مؤولا به) أي أو غير حال
من ماض أو مستقبل مؤولا به (قوله أرفعن حتما) لأن نصبه بتقدير أن
وهي لا الاستقبال والحال ينافيه (قوله وانصب المستقبل) أي وجوب أن كان
الاستقبال حقيقيا بأن كان بالنسبة إلى زمن التكلم وجوازا أن لم
يكن حقيقة ما بان كان بالنسبة إلى ما قبل حتى والمراد المستقبل الذي لم يؤول
بالحال كما قاله سم لوجب رفع المستقبل المؤول به وانما شرط في نصب المضارع
استقباله لأن نصبه بأن المضرة وهي تنخلص للاستقبال (قوله إلى زمن
التكلم) أي بالكلام الذي وقع فيه حتى (قوله وكلاية العاجلة) وهي
لن نرج عليه الخ وقد يقال إنها من القسم الثاني فإن العكوف عليه ورجوع
موسى ماضيان بالنسبة إلى زمن النزول والرجوع مستقبل بالنسبة إلى
العكوف فهو على هذا الرزال وقول الرسول في الآية الآتية والجواب أن قوله
نعالى قالوا لن نرج عليه ما كفى الخ فيه حكاية كلامهم وعبارتهم العاجلة
مهم فالنظور إليه فيه هو المحكى لا الحكاية ورجوع موسى مستقبل بالنسبة
إلى زمن التكلم بالمحكى لا العتبر في المحكى بخلاف ما في الآية الآتية
فانه ليس حكاية لكلام آخر بل هو اخبار منه في ظرفه زمن النزول لأنه
زمن التكلم بالنظر إليه اه سم والحاصل أن ما كان حكاية كلامه ظرفه

واقته لا يذهب شيخي بالهلا
حتى أبيه بالكار كاهلا
لأن ما بعدها ليس غاية لما
قبلها ولا مبيها عنه تنبيه
ذهب الكوفيون إلى أن حتى
نافية بنفسها وأجازوا
الظهار أن بعدها توكيدا كما
أجازوا وذلك بعد لام الجرد
(وتلوح حتى حالا أو مؤولا به)
أي بالحال (أرفعن) حتما
(وانصب المستقبل) أي
لأن نصب الفعل بعد حتى لا
إذا كان مستقبل لا ثم
أن كان استقباله حقيقيا
بأن كان النسبة إلى زمن
التكلم والنصب واجب فهو
لا مبرر حتى أدخل المدينة
وكلاية السابقة وإن كان
غير حقيقى بأن كان

لزمن المحكي وهو وقت حصول الواقعة وما كان غير حكاية كلام ينظر
 فيه لزمن الاخبار لنا (قوله بالنسبة الى ما قبلها) أي لزمن القول قبلها
 قال سم ولم يكن الخال حقيقة بدليل ما يأتي انه يجب رفع الحال حقيقة مع انه
 قد يكون مستقبلا بالنسبة لما قبلها نحو سرت حتى أدخلها اذا قلت ذلك حال
 الدخول اه وقوله خاصة أي لا بالنسبة الى زمن التكلم (قوله وزلزلوا)
 أي ازهقوا ازعاجا شديدا شبيها بالزلزلة (قوله الرسول) وهو الباع
 أرشعياء دما ميني (قوله فان قولهم) أي الرسول والذين آمنوا معه (قوله
 الى زمن قص ذلك علينا) أي زمن تكلم جبريل بالآية وهو زمن نزولها
 أي لانه ماض بالنظر الى زمن القص (قوله على تأويله بالحال) بأن
 يقدر القول الماضي واقعا في الحال أي في زمن التكلم لاستحضار صورته
 العجيبة فكأنه قيل حتى حالهم الآن ان الرسول والذين آمنوا معه يقولون
 (قوله على تأويله بالمستقبل) بأن يقدر انهم في الحال عازمون على القول
 فيلزم استقبال القول على ما يشير اليه الشارح (قوله فالأول الخ) عبارة
 الدمايني قال ابن الحاجب من رفع يقول فعلى ارادة الاخبار بوقوع شيئين
 الزلزال والقول لكن الخبر الأول على وجه الحقيقة والثاني على حكاية
 الحال والمراد مع ذلك الاعلام بأمر ثالث وهو تسبب القول عن الزلزال
 ومن نصب فعلى ارادة الاخبار بوقوع شيء واحد وهو الزلزال وبأن شيئا
 آخر كان مترقباً وقوعه عند حصول الزلزال وهو القول وليس فيه
 اخبار بوقوع القول كما في قراءة الرفع وان كان الوقوع ثابتا في نفس
 الامر وامكن ثبوته بدليل آخر لامن هذه القراءة (قلت) وذلك الدليل هو
 قراءة الرفع لان القراءتين كالتأيتين وانما قدر القول مترقباً في قراءة النصب
 ان يكون مستقبلاً لوقوع واقعا لكان حالاً على وجه الحكاية لأمر ماض فلم
 ينصب وعلى النصب يحتمل أن تكون حتى بمعنى الى وان تكون بمعنى كي
 وعلى الرفع حتى حرف ابتداء اه (قوله بالدخول في القول) أي زمن
 التكلم فالمسألة فرض حاصلا في الحال ولو قال بالقول بدل بالدخول
 في القول لكان أوضح (قوله فهو) أي القول حال بالنسبة الى تلك الحال
 أي باعتبار تلك الحال وهي تقدير انصافهم بالقول زمن التكلم (قوله)

بالنسبة الى ما قبلها خاصة
 فالنصب جائز لا واجب
 نحو وزلزلوا حتى يقول
 الرسول فان قولهم سم انما
 هو مستقبل بالنظر الى
 الزلزال لا بالنظر الى زمن
 قص ذلك علينا فالرفع وبه
 قرأنا فعلى تأويله بالحال
 والنصب وبه قرأ غيره على
 تأويله بالمستقبل فالأول
 يقدر انصاف المخبر عنه وهو
 الرسول والذين آمنوا معه
 بالدخول في القول فهو حال
 بالنسبة الى تلك الحال

والثاني بذكر الخ) فرض هذا التأويل فيما إذا كان الفعل قد مضى وهل
 يأتي فيما إذا كان الفعل حالاً حقيقة وقد يقال انبساطه فيه أو لولي وأمر
 إلى اعتبار استقامة بالنسبة من الماضي فيجوز أن وجوب الرفع في الحال حقيقة
 لم يؤزل بالمتقبل وفي كلام الرضي والجامعي ما يوافق الكثر بخلاف ظاهر
 ما في المغنى وطاهر قول المصنف في شرح التمهيد تلخيصاً - مثلاً - حتى
 ما هل طريق أن يقال إن صلح المضارع بعد هذا الوقوع لما مضى مؤخره نحو
 حتى يقول الرضي - ولجارفيه الرفع والنصب والأفان كان حاضراً أرفع أو
 منتهى لا حاله نصب اه أفاده سم (قوله بالعرض عليه) أي القول فهو أي
 القول - متقبل بالنسبة إلى تلك الحال أي باعتبار تلك الحال وهي تقدير
 انصافهم بالعرض من التكلم على القول (قوله والرفع حينئذ واجب) ما لم
 يؤزل بالمتقبل التأويل السابق على ما فيه (قوله أوتأويله) لا نحو حتى يقول
 الخ) ويحتمل - حتى أدخله أثره فأننا الآن متمسك من الدخول وحاصلها
 أن يكون الماضي أو المستقبل قدرانه - وجود في الحال اه مصممي فعلهم أن
 من الحال المقدرة تقدير المتقبل حاضراً سم (قوله والرفع حينئذ جائز كما
 مر) فيه عندي نظراً لرفع المؤول بالحال واجب كما قال المصنف والشارح
 سابقاً وتلوح حتى حالاً أو مؤولاً به أي بالحال أرفعن حقاً اه والذي مر أنما
 هو جواز الرفع والنصب إذا كان الاستقبال بالنسبة إلى زمن الفعل قبل
 حتى فالرفع على التأويل بالحال والنصب على التأويل بالمتقبل ثم رأيت
 في المغنى وشرحه للمصنفين التصريح بأن المضارع إذا كان للحال المحكية
 تختم رفعه لأن النصب إن ساقض قصد الحكاية وإن محل نصبه إذا لم يقصد
 الحكاية وهو يؤيد النظر هذا وقال البيهقي حكى الجرمي أن من العرب
 من نصب بحسبتي في كل شيء قال أبو حيان وهي لغة شاذة (قوله أن يكون
 مسبباً مقبلاً) أي ليحصل الربط معنى ويؤخذ من كلامه بعدلانه لا بد
 من وقوع السبب خارجاً (قوله وما سرت حتى أدخلها) نعم أن انتفض
 أن في نحو ما سرت الأيوما حتى أدخلها أجاز الرفع لعدم انتفاء السببية وأما لما
 سرت حتى أدخلها لأن أردت في السبب وهو الأغلب في كلامهم وجب
 النصب وإن أردت التقليل أجاز الرفع على ضعف نقله شيخنا عن الرضي ثم

ثاني بقدر انصافه بالعزم
 عامه ومستقبل بالنسبة إلى
 تلك الحال ولا يرفع الفعل
 بعد حتى إلا بانه شرط
 في الأثر أن يكون حالاً
 حقيقة فهو سرت حتى
 أدخلها إذا قلنا ذلك وأنت
 في حالة الدخول والرفع حينئذ
 واجب أوتأويله لا نحو حتى
 يقول الرضي في قراءة نافع
 والرفع حينئذ جائز كما مر
 في الثاني أن يكون مسبباً
 قبلها فمتنع الرفع في نحو
 لأسبرت حتى تطلع الشمس
 وما سرت حتى أدخلها
 وما سرت حتى تدخلها الانتفاء
 السببية أما القول فلأن
 طلوع الشمس لا يتسبب عن
 السير وأما الثاني فلأن
 الدخول لا يتسبب عن عدم
 السير

رأيت الدماميني ذكره (قوله فلان السبب لم يتحقق) اي للاستفهام عنه
فلورفع لم يتحقق وقوع السبب مع الشك في وقوع السبب وذلك لا يصح
أفاده في التصريح (قوله وأجاز الاخفش الخ) قال الرضي نقلا عن
الاخفش الا أن العرب لم تتكلم به قال الدماميني والذي يظهر اجراء ما قاله
الاخفش في الاستفهام أيضا ما نرى في الكلام خالبا عن الاستفهام ثم
أدخلت أداته على الكلام بأسره لا على ما قل حتى خاصة كان يقول شخص
لآخر سرت حتى تدخلها فشككت أنت في صدق الخبر فتقول أنت
للخصاطب هل سرت حتى تدخلها أي هل ما أحبرك به هذا الشخص صحيح
اه (قوله على الكلام بأسره) فيكون التقدير سرت فأنالا أدخلها (قوله
لم يمنع الرفع فيها) اي لوجود الشرط لأن عدم السير يتسبب عنه عدم
الدخول اي فلا خلاف في الحقيقة (قوله ان يكون فضلة) لثلايق المبتدأ
بلا خبر لانه اذ رفع الفعل كانت حرف ابتداء للجملة بعدهام متأنفة
تصريح (قوله فيجب النصب في نحو سيرى الخ) ينبغي ما لم يتم الكلام بتقدير
مبتدأ أو خبر والام يجب اه مع أي وقامت قرينة على التقدير (قوله
ان قد رت الخ) فان قدرت كانتا أو قدر الظرف وهو أمس خبر اجاز الرفع
لان ما بعد حتى فضلة (قوله على ثلاثة أضرب) أي ككائنة على ثلاثة
أقسام من كينونة المحمل على المفصل او الجنس على الانواع فابدال جارة
وعاطفة وابتدائية من ثلاثة أضرب صحيح وان كان بحيث لو أسقط المبدل
منه صار التركيب غير مألوف فتدبر (قوله حارة) وهي ثلاثة أقسام
غائبة وعاطفية واستئنائية كما تقدم (قوله وابتدائية) قال شيخنا السيد
قمطى كلامه هنا وفي التنبيه الثالث أن الابتدائية ليست غائبة
والذي في المعنى وشرح جميع الجوامع للمدعي أنها غائبة أي غير جارة (قوله
اي حرف تبتدأ به الجملة) فالابتدائية هي الداخلة على الجملة اسمية
أو فعلية (قوله فما زالت القتلى الخ) تنجي اي تقذف ودجولة بكسر الدال
نهر العراق والأشكال البيض الذي يحاط به حرة اه زكريا وقوله بكسر
الدال أي وفتحها (قوله يغشون) بغين معجمة مبنى للجهول أي يؤتون وتهر

سرت حتى تدخلها لان

السبب لم يتحقق وإنما الشك

في عين الفاعل أو في عين

الزمان وأجاز الاخفش الرفع

بعد النفي على ان يكون اصل

الكلام اي بما تم ادخلت

اداة النفي على الكلام

بأسره لا على ما قبل حتى

خاصة ولوعرضت هذه

المسئلة بعد المعنى على سيويه

لم يمنع الرفع فيها وانما منع

اذا كان النفي مساطعا على

السبب خاصة وكل أحد

يمنع ذلك * الثالث أب يكون

فضلة فيجب النصب في نحو

سيرى حتى أحملها وكذا في

كان سيرى أمس حتى أدخلها

ان قدرت كان ناقصة ولم

تقدر الظرف خبرا اه

* تنبيهات * الأولى تنجي حتى

في الكلام على ثلاثة أضرب

جارة وعاطفة وقدمتها

وابتدائية أي حرف تبتدأ

بعدها الجملة أي تستأنف

فتدخل على الجملة الاسمية

كقوله

فما زالت القتلى تمج دماءها

بدجولة حتى ما بدجولة اشكل * وعلى الفعلية التي فعلها مضارع كقوله * يغشون حتى ما نهر كلامهم

وقراءة نافع حتى يقول الرسول وعلى الفعلية التي فعلها مضارع نحو حتى عفوا وقالوا وزعم المصنف

من هـ من باب شرب أى موت كذا فى المصباح أى حتى مات موت على
 الضيوف لكثرة هم أو اشتغالهم بآثار القهرى يصف قومًا بكثرة غشيان
 الضيوف لهم (قوله أن حتى هذه) أى الداخلة على الماضى نحو حتى عفوا
 كفى حواشى زكريا قوله جارة أى لغيره من التسيك من أن مقمرة والفعل
 (قوله وبعداً) هى ماء السبية أى التى قد ليم سابية ما قبلها لما بعدها
 بقربة العدو من العطف على الفعل إلى التصب وقوله جواب فى أو طلب
 حتى جواباً لأن ما قبله من النفي والطلب المحضين لما كان خبر ثابت المحضون
 أشبه الشرط الذى ليس بمحقق الوقوع فيكون ما بعد الماء كالجواب لشرط
 قال الحفيد وسواء النفي بالحرف كفى أو بالفعل كليس أو الاسم كغيره والتقليل
 المراد به النفي كالتنفي نحو لما تأتينا فتحنتنا وربما تنفي بقصد خصب الجواب
 بعدها نحو قد كنت فى خبر تعرفه قاله السيوطى ويزاد خامس وهو التشبيه
 المراد به النفي كسببه عليه الخارج (قوله محضين) اعترض ابن هشام
 تقييد النفي بالمحض بأنه يخرج نال التفرير نحو أولم يسيروا فى الأرض
 فتكون لكن فى العدة وشرحها أن نال التفسير لا ينصب جوابه
 وفى التوضيح أن مما احتراز عنه بتقييد النفي بالمحض النفي التالى تقريراً
 نحو ألم تأتى فأحس اليك إذا لم ترد الاستفهام الحق فى قال خالد قيت أن
 الاستفهام التقريرى يتطعن بثبوت الفعل فلا ينصب جوابه لعدم تحقق
 النفي وما ورد منه منصوباً للمراجعة صورة النفي وإن كان تالياً لتقرير الأول
 جواب الاستفهام اهـ وقال فى المغنى وإنه يكون جواب النفي مسياعاً
 امتنع التصب جواباً بالاستفهام فى قوله تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء
 ماء فتصيح الأرض مخضرة لأنزولاً أنزال الماء ليستسبب اخضرار
 الأرض بل مسببه نفس انزال الماء بخلافه فى آية أولم يسيروا لأن السير
 فى الأرض سبب كمال العقل هذا هو المصواب اهـ بياضاح من التثني وعليه
 فيكون فى النفي التالى تقريراً تفصيل لكن تعليل خالد بمراجعة صورة
 النفي أو الاستفهام قد يقتضى جواباً بالنصب فى آية ألم تر أن الله أنزل من السماء
 ماء ما شذوذاً وهو موافقة لقول حكاه فى المغنى ورواه أن النصب فى
 الآية بترعية كفى آية أولم يسيروا لكن تصد العطف على أمر تأويله

أن حتى هذه جارة وتوزع فى
 ذلك والثانى إذا كان الفعل
 لا أوله ولا به حتى استدانة
 وإذا كان مستقبلًا أو مؤزلاً
 به فى الجارة وأن مضرة
 بعدها كمتقدم الثالث
 علامة كونه لا أوله ولا به
 صلاحية جعل النافى موضع
 حتى ويجب حينئذ أن يكون
 ما بعده نافلاً مسياعاً
 قبلها انتهى (وبعداً جواب
 نفي أو طلب محض من أن
 وسترها حتم نصب) أن مبتدأ
 ونصب خبرها وسترها حتم
 مبتدأ وخبر

نصب بأصبحت ويوافق هذا القول قول الهمع لا فرق في النفي بين كونه
 مضافاً نحو لا يقضى عليهم فيموتوا أم لا بأن نقض بالانحوا ما أتينا فتحتنا إلا
 بخير أو دخلت عليه أداة الاستفهام التقريرية فتوالم تأتينا فتحتنا ويجوز
 في هذا الجزم والرفع أيضاً أنه مختصاً تأمل واعترض سم تقييد الطلب
 بالمحض بأن يرد عليهم رجوعه لكل أنواعه مع أنه خاص منها بالامر والنهي
 والدعاء معنى كون الثلاثة محضة أن تكون بفعل صريح في ذلك (قوله
 في موضع الحال) أي أو معتريضة (قوله وبعده متعلق بنصب) وجعله ابن
 المصنف حالاً من مفعوله المحذوف أي نصب الفعل واقعاً بعد ما ذكر (قوله
 لا يقضى عليهم فيموتوا) أي لا يحكم عليهم بالموت فيموتوا أي لا يكون قضاء
 عليهم فموتهم لا انتفاء السبب بانتفاء سببه وهو القضاء به وانما قدر وهذا
 التقدير فيه وفيما يأتي لا انتفاء أن المقدرة كون ما بعد الفاعل مصدراً
 ولا يصح عطف الاسم على الفعل إلا في نحو يخرج الحن من الميت ومخرج
 الميت من الحن كما تقدم فلا بد أن يكون المعطوف عليه اسماً والمصدر هو
 المناسب من بين أنواع الأسماء وهذا كما في المعنى من العطف المسمى بالعطف
 على المعنى والعطف على التوهم فاعرفه وفي قول شيخنا والبعض استرواحاً
 بقول الشارح بعد على معنى ما أتينا فتحتنا أي لا يقضى عليهم ميتين نظر
 أنه صريح فيهم بأن ما بعد الفاعل سبب محقق قبلها فيكون متأخراً عنه والحالية
 تقتضي خلاف ذلك ويمكن دفع هذا بأن يراد بالقضاء بالموت تعلق الإرادة
 به تمييزاً فيما لا يزال والموت مقارن له وجوداً متأخر تيقن قد بر (قوله أما أمر
 الخ) أي أترجح كما يأتي فالجملة مع النفي المتقدمة تسعة مجتمعة في قول
 بعضهم

في موضع الحال من
 فاعل نصب وبعده متعلق
 بنصب يعني أن انتصب
 الفعل مضمر بعد فاعل جواب
 نفي نحو لا يقضى عليهم فيموتوا
 أو جواب طلب وهو ما أمر
 أو نهي أو دعاء أو استفهام
 أو عرض أو تنهض أو
 تمن فالأمر نحو قوله
 يا نافي سيرى عنقاً فسيحاً
 إلى سليمان قدس تريحاً
 والنهي نحو لا تقترعاً على
 الله كذباً فيسحقكم بعذاب
 وقوله

مروانه وادع وسل واعرض لحضهم * تمن وارج كذلك النفي قد كلاً
 والفرق بين العرض والتنهض أن الأول الطلب بلين ورفق والثاني
 الطلب بحسب وإزعاج (قوله أو استفهام) أي بأي أداة كانت وقد
 يحذف السبب بعد الاستفهام لوضوح المعنى نحو متى فاسير معك أي متى
 تسير (قوله يا نافي الخ) نافي مرخم نافقة والعنق بفتح تين ضرب من السير
 أي ليكن منك سير فاسير نراحة وكذا يقال فيما يأتي (قوله فيسحقكم) يضم

الياء وكسر الحاء أو يفتحها ما أي به الكهكم (قوله لا يقدحك ما توروا الخ)
 ما توروا بالثمة المال المتروك والترات الوراث فابدلت الواو تاء وأعل معني
 وان قدمت ترائه أي وان تقدمت وارثوه من غيرهم وهو باق عدهم فله
 لا يقع (قوله سن يفتحني) أي طريق (قوله فيد فامرور الخ) القورور
 بالفاء العردان والرمـل العادم لا قوت (قوله لبائتي) جمع لباية يضم
 اللام وهي الحاجة وانما قال بعض الروح لان الارتداد مرتب على الرجاء
 وقد لا يفتح المرحو (قوله فاصدق واكون من الصالحين) وقرى وأكن
 بالجزمة طماع على محل فاصدق بناء على ان جواب الطالب المقصود بالفاء
 هو ما في محل حرم يجعل المصدر المسوك من أن وصلتها مبتدأ حذف خبره
 والحكمة جواب شرط مقدرا أي ان آخرتني فتصدقني ثابت وأكن وضعه
 في المعنى قال واختص قوله عطف على فاصدق بتقدير سقوط الفاء وخزم
 اصدق ويسمى العاطف على المعنى أي العطف المحو في المعنى لان
 المعنى آخر اصدق ثم قال ويقال له في غير القرآن العطف على التوهم أي
 ناذباوعلى الثاني مشى في الاتقان نقلا عن الخليل وسيبويه في التسهيل
 فقال وقد يجرم المعطوف على ما قرن بالفاء اللازم لسقوطها الجزم اه قال
 الدماميني كقراءة أبي هريرة لولا آخرتني الى أجل قريب فاصدق وأصكن
 ثم قال والجزم في ذلك على توهم وتقدير سقوط الفاء (قوله لولا تعرجين)
 أي تعطفين (قوله لمجرد العطف) يفيد ان فاء الجواب عاطفة أيضا وهو
 كذلك على ما يأتي ولما ترز أيضا عن الفاء الاستثنائية كقوله

ألم تسأل الرب عن القواء فينطق * وهل يجبرنك اليوم بيدا سملن

فانها في فينطق للاستئناف أي فهو ينطق ويستلطف ولا لاسيية
 اذ العطف يقتضي الجزم والسببية تقتضي التبع وهو مرفوع ولونصب
 لجازا ~~ص~~ القواء مرفوعة كذا قيل وزيفه الدماميني بان النصب مع
 السببية غالب لا لازم فقد ورد الرفع معها ~~ك~~ قوله تعالى ولا يؤذن لهم
 فيعتذرون ولعل مراده مع وجود السببية وان لم تقصد بأن قصد مجرد
 العطف فلا ينافي لزوم النصب مع قصد ما يدايل قول الشارح واذا قصد
 الجواب لم يكن في الفعل الامتنع وبالخ فان قوله أو على معنى الخ اشار الى

تراثه فيحق الحزن والتدم
 والله اعلم وصور بن الحسن
 على أمه والهم واشدد على
 قلوبهم ولا يؤمنوا حتى يروا
 العذاب الايم وقوله
 رب وقتني فلا اهدل عن
 سائر الساعين في خبرتي
 وقوله
 فيارب عجب ما أو لم منهم
 فيد فامرور ورويت سبع مرار
 والاشغفاهم بخوفه لثامن
 شفها عيشه ووالنا وقوله
 هل ترمون لبائتي ما بجوان
 تقضى سيرته بعض الروح
 لبعده والعرض بخوفه
 يا ابن الكرام ألا تدنو
 فتبصر ما قد حدثت لك فما
 راكن سمعا والتخصيص
 لولا آخرتني الى أجل قريب
 فاصدق واكون من
 الصالحين وقوله
 لولا تعرجين يا سلمي على دنف
 فتحمدي ما وجد كاديفنيه
 والفني نحو يا ليتني كنت
 معهم فأوزفوز اعظيها
 وقوله

يا ليت أم خليلد واعدت فوفت
 ودام لي ولها هر فنصطحيها

واحتز بناء الجواب عن الفاء التي لمجرد العطف

مع السببية لكن قال في الغنى لرفع استثناء فادجما خروجها أن يكون على
معنى السببية وانتفاء الثاني لا انتفاء الأول وهو أحد وجهي النصب وهو
قليل جدا وراه قوله

وانتدركت سببية مرحومة * لم تدر ما جزع عليك فتجزع
أي لم تعرف الجزع فلم تجزع وأجازته ابن خروف في قراءة عيسى بن عمر
فيهمزون والاعلم في قراءة السبعة ولا يؤذن لهم فيعتذرون وقد كان النصب
مكتما في فيموزالكن عدل منه انتساب الفواصل والمشهور في توجيهه
أنه لم يقدح في معنى السببية بل إلى مجرد العطف على الفعل وادخاله معه
في لسان النفي ولا يحسن حمل التنزيل على القليل جدا اه باختصار والقواء
الطائي والبيداء والقمر والسماع الأرض التي لا تنبت شيئا (قوله بمعنى
ماتنا تينا فاشهدنا الخ) قال شيعتنا ذكر على كل من الرفع والنصب وجهين
فالرفع على العطف أو الاستئناف والنصب على الحالالية أو ترتيب انتفاء
الثاني على انتفاء الأول فتأمل اه وكون الفاء على ثاني وجهي الرفع
للاستئناف غير متعين بل يصح كونها العطف جملة على جملة بل يعين كون
هذا مراد الشارح فرضه الكلام في الفاء التي لمجرد العطف حيث قال
واحتترز بقاء الجواب عن الفاء التي لمجرد العطف فاعرفه وقوله على الحالالية
متابعة لقول الشارح على معنى ماتنا تينا محدثنا وفيه ما أسلفناه سابقا من
النظر والتجمل عنه وكان الأولى للشارح أن يقول على معنى ما يكون منك
اثبات بترتيب عليه تحديث وحاصله جعل الثاني قيد الأول في نصب عليه
النفي لأن الغالب انصباب النفي على القيد فيصدق بثبوت القيد وبانتفاءه
أيضا (فائدة) إذا قلت ما يليق بالله الظلم فيظلمنا ما فعلنا منفيان وانتفاء
الثاني مسبب عن انتفاء الأول فيجوز رفع الثاني على مجرد العطف أي فما
يظلمنا ونسبه على ترتيب انتفاء الثاني على انتفاء الأول أي فكيف يظلمنا
وإذا قلت ما يحكم الله تعالى بحكمكم فيجوز فإثني فقط هو المنفي والنصب
واجب على جعل الثاني قيد الأول أي ما يكون منه حكم بترتيب عليه جور
(قوله وبمعنى ماتنا تينا) أي في المستقبل فأنت محدثنا أي الآن والافتقار هـ
مشكل ألا يمكن أن يحدثه مع عدم الاثبات اه ز ك يا صوره البعض بأن

نحو ماتنا تينا فحدثنا بمعنى
ماتنا تينا فاشهدنا فماتنا فيكون
الفعلان مقصودا انفسهما
وبمعنى ماتنا تينا فأنت محدثنا
على انهما مبتدأ فيكون
المقصود نفي الأول وإثبات
الثاني وإذا قصد الجواب
لم يكن الفعل الامتنوبا على
معنى ماتنا تينا محدثنا

الثاني لا تنفاه الأول
واحتراز بعض من الثاني
الذي ليس بعض وهو
المتنفس بالاول والملتزم في هو
ما است تأتينا الا تحدثنا
وهو ما زال تأتينا فحدثنا
ومسو الطلب الذي ليس
بعض وهو الطلب باسم الفعل
او بالمصدر او بما افعله خبر
تخوصه فاعلم وحسبك
الحديث بينام الناس ونحو
سكوتهم بينام الناس ونحو
رزقني الله مالا فانقصه في
الحيرة فلا يكون ثشي من ذلك
جواب منصوب وسبأني
التنبيه على خلاف في بعض
ذلك * تنبيهات الاول مما
مثل به في شرح الكافية
الجواب الثاني المتنفس ما قام
فياكل الاطعماء قال ومنه
قول الشاعر
وما قام منا قائم في ندينا
فينطق الاباتي هي اعرف
تبعه الشارح في التتميل
بذلك واعتز بهما المرادى
وقال ان الثاني اذا انتقص
بالابعد الفاء جاز التنبه نص
على ذلك سيوجه وعلى التنبه انشد فينطق الاباتي هي اعرف

يكون أحدهما على شرطه والآخر على شرطه الآخر (قوله فيكون المقصود
في اجتماعهما) أي لا نصب الثاني حينئذ على المعطوف أي ما يكون مثلك
البيان بعده بتحديث أهم من ان يتنفي أصل الايمان أيضا أو يثبت هذا
مقتضى عبارة الشارح ومقتضى عبارة الغني والرضي ثبوت أصل الايمان
على هذا المعنى وعبارة الثاني ومعنى الثاني في ما تأتينا فحدثنا ان في الايمان
فان في التحديث لا تنفاه شرطه وهو الايمان هذا هو التباس ثم قال ويجوز
ان يكون الثاني راجعا الى التحديث في الحقيقة لا الى الايمان أي ما يكون
مثلك ايمان بعده تحديث وان حصل مطلق الايمان وعلى هذا المعنى ابر
في القاء معنى السببية لكن انتصب الفعل عليه تشبيها بقاء السببية اه
(قوله أو على معنى ما تأتينا فكيف تحدثنا) هذا المثال وانه مع فيه المعاني
الذكر وان لا يكون ليس كل مثال كذلك فقد قال في المعنى وعلى المعنى
الاول يعني الثاني من وجهي قصد الجواب في كلام الشارح جاء قوله
سبأني وعلى لا يقضى عليهم فهووا أي فكيف يجوزون ويمتنع ان يكون
على الثاني يعني الاول في كلام الشارح اذ يمتنع ان يقضى عليهم ولا يجوزوا
اه وهذا أيضا يعر على اسبق من شئنا والبعض من قوله ما في الآية
أي لا يقضى عليهم مبني (قوله وهو الطلب باسم الفعل) انما لم يكن محضا
لانه ليس موضوعا لطلب سبأني على الصحيح انه موضوع للفعل وكذا على
اه موضوع للحدث اما على انه موضوع بمعنى الفعل فشكل افاده سم (قوله
أو بالمصدر) أي الواقع بدلا من اللفظ بفعله قال ابن هشام الحق ان المصدر
الصريح اذا كان للطلب ينصب ما بعده سيوطي (قوله وحسبك الحديث)
مقتضاه ان حسب اسم فعل أمر وليس كذلك لأن حسب اقام اسم فعل
مضارع بمعنى يكني فضمته بنساء واما اسم فاعل بمعنى كافي فضمته اعراب
فكان ينبغي تأخير هذا المثال عما بعده لان حسبك الحديث جملة خبرية
بمعنى الامر أي اكف فهو من قبيل رزقني الله مالا الخ (قوله في ندينا)
التدري بحسب القوم ومحدثهم ومناصلة قائم زكريا (قوله جاز التنبه) أي
والرفع كافي التكت وانما جاز التنبه لان الانتقاض انما جاء بعد احتقاني

الفعل النصب ويتفرع على ذلك ما إذا قلت ما جاء في أحد الأجزاء كرمه
فإن جعلت إلهاء أحد نصبت لتقدم الفعل في التقدير على انتقاض النفي
وإن جعلتهما الزيد رفعت لتأخره عنه في التقدير (قوله قد تضمن أن الخ)
سبب ذكره المصنف في الجواز بمقوله والفعل من بعد الجزأ أن يقتصر الخ
وهناك بسطه (قوله ونحو إذا قضى أمراً الخ) إنما يجعل منصوباً
في جواب كن لأنه ليس هناك قول كن حقيقة بل هو كناية عن تعلق القدرة
تخيلاً بوجود الشيء ولما سيأتي عن ابن هشام من أنه لا يجوز توافق الجواب
والجواب في الفعل والفعل بل لا بد من اختلافهما ففي أحدهما فلا
يقال قم وتم وبعضهم جعله منصوباً في جوابه نظراً إلى وجود الصيغة
في هذه الصورة ويرده ما ذكرناه عن ابن هشام (قوله اضطراباً) راجع
للأمرين قبله فقوله فهو ما أنت الخ نظير للجائز في الشعر لا مثال (قوله يلحق
بالتنبيه الخ) وفي التسمييل وشرحه لك ما معنى ما نصه ويرى بما في نقد
فنصب الجواب بعد هاذ كذا لأن ابن سيده صاحب المحكم وحكي عن بعض
الفحهاء قد كنت في خير فغيره يريد ما كنت في خير فغيره (قوله
غير قائم الزيدان) أي ما قائم الزيدان فليس اعتبر في غيرهما مجزئ والمغايرة
(قوله بالخفاقة) قال الفارسي لأن الثاني خبر والاول ليس بخبر لأنه أما
نفي أو طلب فلما خالفه في المعنى خالفه في الأعراب ونقص بنحو ما جاء في
الكن عمرو وجاء زيد لا عمرو فقد خالف الثاني الأول في المعنى ولم يخالفه
في الأعراب أم ومراده بالخبر ما ليس نفيًا ولا طلباً (قوله إلى أن إغناء هي
الناصبية) عبارة الفارسي وعن الجرمي أن النصب ههنا بإغناء والواو ورد
بانهم ما عطفان وحرف العطف لا يعمل لعدم اختصاصه (قوله لأن إغناء
عاطفة الخ) ولذا امتنع عندهم تقديم الجواب على سببه نحو ما زيد فتسكروهم
يأتينا وأجازوه السكونيون إذا إغناء عندهم أيت للعطف ومذهبهم جواز
تقديم جواب الشرط على الشرط دما ميني (قوله لكن الخ) استدراك
على قوله عاطفة دفع به توهم أنها عطف صريح على صريح (قوله عطف
مصدر الخ) استشكله الرضي بأن إغناء العطف لا تكون مسببية إلا إذا

أولعدهما أو بعد خبرها
اختياراً نحو أن تأتي فتحسن
إلى الكاف ثلث ونحو متى
زرتني أحسن إليك
فأكرمك ونحو إذا قضى
أمراً فاعلم به لئلا
فيكون في قسراً من نصب
وبعد الحصر بالأوال والخبر
المتبعت الخ إلى من الشرط
اضطراباً نحو ما أنت إلا
تأنيثاً فتحذف ثنائياً ونحو قوله
سأترك منزلي لئلا يفتنني
والحق بالجزأ فاستريح
* الثالث يلحق بالتنبيه
الواقع موقعه نحو كأنك
والعلينا فتشتمنا أي ما
أنت والعلينا فذكره في
التسمييل وقال في شرح
السكافية أن خبراً قد تبتدئ بها
فيكون إلهاء جواباً منصوباً
كأن في الصريح فيقال غير
قائم الزيدان فتسكروهم ما
أشار إلى ذلك ابن السراج
ثم قال ولا يجوز هذا عندى
قلت وهو عندى جائز والله
أعلم هذا كلامه بحرفه
* الرابع ذهب بعض
السكوفيين إلى أن ما بعد

إغناء منصوب بالخفاقة وبعضهم إلى أن إغناء هي الناصبة كما تقدم في أوو الصحيح مذهب البصريين
لأن إغناء عاطفة فلا عمل إلهاء السكاف عطف مصدر مفعولاً على مصدر مفعولهم والتقدير في نعم ما تأتينا فمحدثنا

عطفت جملة على جملة واختاره وجعله السببية فقط لالعطف قال وانما
 صبوا ما بعدها تيمنا على تسمية عما قبلها او عدم عطفه عليه اذا المضارع
 المنصوب بان مفرد وما قبل الفاء المذكورة جملة فيكون ما بعد الفاء مبتدأ
 محذوف الخبر وجوبا اه وقوله جملة على جملة أى اوصفة على صفة كما منه
 في باب العطف والجمعا عنه دفع الاستشكال بمنع الحصر والحق المصادر
 بالجل والصفات (قوله وكذلك يقتضي جميع المواضع) يؤخذ منه اه
 يشترط في التصب ان يتقدم على الفاء ما يتصيده مصدر من فعل أو شبه
 وهو كذلك فقد قال السيوطي يشترط ان لا يكون المتقدم جملة اسمية خبرها
 جامدة ان كان فعلا ما انما يزيد منه كرمه ان امتنع التصب وتعين القطع أو
 العطف والقطع أحسن لان العطف ضعيف لعدم المشاكلة من حيث انه
 عطف فعلية على اسمية اه ومراده بالقطع الاستئناف والى محل آخر
 بتعبي الرفع في نحو هل أحولك زيد ففكره بخلاف نحو أى الحار زيد
 ففكره أو أزيد من أذكره لتباين الجار والجرور متاب الفعل (قوله
 وقوع الفعل) أى في الزمن الماضي (قوله فالتقدير) أى في المثال الثاني
 وأما التقدير في الاول ليكن مثلا اعلام بسبب ضرب زيد فجازاؤه ثلثة
 (قوله اعلام بدهاب زيد) أى بمكان ذهاب زيد لا ان السكون هو المجهول
 المؤول عنه (قوله والواو كاخا) الحق الكوفيون هم ما تم في قوله صلى الله
 عليه وسلم لا يولن أحدكم في الماء الدائم ثم يغتسل منه وضعف به بصير
 الماء على النصب النهى عن الجمع بين البول والغتسال فيقتضى ان
 البول في الماء الدائم بلا غسل منه غير داخل تحت النهى وليس كذلك
 وأجاب في المفتي بان اعتبار النهى ومحلها اذا لم يمتد عنه دليل والتليل خاف
 على الغائه ويجوز ان ماله وغيره في الحديث الرفع على الاستئناف لا العطف
 والالزم عطف الخبر على الانشاء يؤخذ من هذا ان ثم تكون استنباتية
 وبه صرح صاحب رصف المباني قاله الدماميني (قوله ان تقدمه مومع)
 أى مع العطف فلا يسا في ماصر حوايه من انما اعطفا مصدر امة ذرا على
 مصدره وهو قال في المفتي ويسمى الكوفيون هذه الواو والصرف اه
 وخالف الرضي في كون الواو التي نصب الضارع بعدها مفعلة فقال لما

ما يكون مثلا اتيان فتعديت
 وكذا يقدر في جميع المواضع
 الخامس شرط في الله هيل
 في نصب جواب الاستفهام
 أن لا يتبعه وقوع الفعل
 استرازا من نحو لم يمتد منه
 فيجازي لان الضرب قد
 وقع فلم يمكن سببه مصدر
 مستقبل منه وهو مذهب أبي
 على ولم يشترط ذلك المغاربة
 ويحيى ابن كيسان أب ذهاب
 زيد فذهب بالتصبي مع ان
 المعلى في ذلك محقق الوقوع
 وادالم يمكن سببه مصدر
 مستقبل من الجملة سبكا
 من لازمه فالتقدير ليكن
 مثلا اعلام بدهاب زيد فاتباع
 منا (والواو كالغا) في جميع
 ما تقدم (ان تعد منه مومع)

قصدوا في واو الصرف معنى الجمعية نصبوا المضارع بعدها اليكون
 الصرف عن سبب الكلام المتقدم مرشدا من أول الامر الى انها ليست
 للعطف فهي اذن اما واو الحال واكثر دخولها على الاسمية فالمضارع
 بعدها في تقدير مبتدأ محذوف الخبر وجوب بالغنى قم وأقوم وقيامى ثابت أى
 في حال ثبوت قيامى واما بمعنى مع أى قم مع قيامى كما قصدوا في المفعول معه
 مصاحبة الاسم للاسم فنصبوا ما بعد الواو ولو جعلنا الواو عاطفة للمصدر
 على مصدره تصيد من الفعل قبله كما قال النحاة أى ليكون قيام منكم وقيام
 منى لم يكن فيه تخصيص على معنى الجمع اه واستظهره الدماميني ودفع
 استشكل وجوب حذف الخبر مع عدم سببى مسده بان ذلك اسكتة
 الاستعمال (قوله أى يقصدها المصاحبة) أى لا التثنية بين الفعلين
 و يؤخذ من كلامه ان النصب بعدها ليس على معنى الجواب كما هو بعد الفاء
 وهو كذلك خلافا لمن زعمه وقواهم الواو تقع في جواب كذا فيه تجوز ظاهر
 أفاده زكريا عن المرادى (قوله جلدا) الجلدة من الرجال الصلب القوى
 على الشئ (قوله ولا يعلم الله الخ) الخطاب بالاية لجماعة جاهدوا ولم
 يصبروا على ما أصابهم وطعموا مع ذلك في دخول الجنة مع ان الطمع في ذلك
 انما ينبغي اذا اجتمع مع الجهاد الصبر فالمعنى بل حسبتم ان تدخلوا الجنة ولم
 يكن الله علم بجهادكم مصاحب للعلم بصبركم أى ولم يجتمع علمه بجهادكم
 وعلمه بصبركم لعدم وقوع صبركم واذا لم يقع صبرهم لم يعلم الله تعالى بوقوعه
 لان علم غير الواقع واقعا جهل واذا انتفى عنه تعالى هذا العلم انتفى عنه العلم
 المصاحب له فلا ينافى هذا ما قرروه من تعاقب علمه تعالى بالمعدوم لان معنى
 تعاقبه بالمعدوم انه تعالى يعلم عدمه لا وقوعه (قوله فقلت ادعى) أصله
 ادعوى بضم العين فلما حذف الواو لانه قائم اسما كنهه مع الياء بعد حذف
 حركة الواو واستقامت لالاها كسرت العين لمناسبة الياء ويجوز في الهمزة الضم
 نظر الضم العين في الاصل والكسر نظر الكسر ها الآن افاده الاسقاطى
 على ابن عقيل وقوله ان أندى من الندى يفتح النون والدال مقصورا وهو
 بعد ذهاب الصوت اه زكريا واللام في الصوت زائدة بين المتضامين على
 ما يؤخذ من العيني ولا حاجة اليه لجمعة كون المعنى ان بعد ذهاب الصوت كما

أى يقصدها المصاحبة

(كلا تبكنا جلدا وتظهر

الجزع) أى لا يجتمع بين

هذين وقد سمع النصب مع

الواو في خمسة مما سمع مع

الفاء * الاوّل النفي نحو وما

يعلم الله الذين جاهدوا منكم

ويعلم الصابرين * الثاني

الامر نحو قوله

فقلت ادعى وأدعوان أندى

لصوت ان ينادى داعيان

* الثالث النهي نحو قوله

لاتنه عن خلق وتأت مثله

عار عليك اذا فعلت عظيم

* الرابع الاستفهام نحو قوله

اثبتت ريان الجفون من الكرى
منك بليته اللدوع

٢٣٠

قاله الله مامني والشمسي (قوله اثبت الخ) التاء في الفعلين لام الكلمة
والخطاب في الاقل مستفاد من تاء المضارعة والتكلم في الثاني من الهمزة
فاستكمل من قال ككيف ضم التاء من تيت وهو للخطاب وفتحها من
أثبت وهو للتكلم غلط والكري التوم وشبهه بالياء في ان بكل راحة النفس
واستعاره بالكناية ورويان تخييل والياء في بليته اللدوع بمعنى في وليته
اللدوع كناية عن ليلته السهر (قوله ألم ألك جارك الخ) الاستفهام
للتقرير وتقدم ما فيه (قوله في قراءة حمزة وحقق) ينصب نصب
ونكون وواقعهما ابن هارم في الثاني (قوله وقمر الباقي) وهو الدعاء
والعرض والتضيض والترجي وقال أبو حبان لا ينبغي ان يقدم على ذلك الا
بسماع (قوله في غير الموجب) اي غير الخبر التثبت وغيره هو النفي والمطلب
وقوله من حيث الخ من بمعنى في وهو كما قاله شيخنا بدل من غير الموجب أي
في الامكنة التي ينصب فيها ما بعد الفاء (قوله عطف الفعل) فيه نصح
ادامع طرف ان والفعل المؤولان المصدر لكن لما كان الموجود في المقطع
الفعل فقط اقتصر عليه وبهذا يعلم ما في كلام البعض (قوله بمعنى مع قطع)
أي لصاحبه دون الاشتراك بين الفعلين والافهسي للعطف أيضا كما سبق
وكي يدل عليه قوله وأردت عطف الفعل الخ (قوله ولا بد مع هذا الخ) هذا
علم من قول ابن السراج وأردت عطف الفعل على مصدر الفعل الذي قبلها
اه زكريا أي ليس زائدا على كلام ابن السراج كما يقتضيه كلام السراج
يبقى ان رفع ما بعد الواو استثناء لا باحته بعد النسي هما قبلها لا يتوقف على
تقديره إذا الله اعني الى تقديره ثم رأيت في شرح الدمامي عند قول المفتي
أجرى ابن مالك ثم مجرى الفاء والواو بعد الطلب فأجاز في قوله على افتعاله
وسلم لا يوان أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل فيه ثلاثة
أوجه الرفع تقديره ثم هو يغتسل فيه وبه جاءت الرواية والجزم بالعطف على
موضع فعل الهى والنصب بأن مضمره ما تصه تقديره وليس لأجل كونه
متهينا وانما هو لتحقيق كون الكلام مستأنفا كما جرت به عادة الصحابة
عند الاستئناف اه (قوله على النشر يثبت بين الفعلين في الهى) اي على
الهى عن كل منهما كما عبر به في المفتي وغيره قال الدمامي ولي فيه نظراء

ألم ألك جاركم ويكون بيني
وبينكم المودة والاخاء
انظمي التمي نحو واليتنا
نرد ولا سكذبنا يا تيرينا
وسكون من التوسيع في قراءة
حمزة وحققه وقص الباقي
قال ابن السراج الواو يجب
ما بعد حاي غير الموجب من
حيث انتصب بعده الماء
واما يكون كذلك اذا لم ترد
الاشتراك بين الفعل والفعل
وأردت عطف الفعل على
مصدر الفعل الذي قبلها
كما كان في الماء واسهت ان
وتكون الواو في هذا بمعنى
مع قطع ولا بد مع هذا الذي
ذكره من رعاية أن لا يكون
الفعل بعد الواو مبنيا على
مبتدأ محذوف لانه متى كان
كذلك وجب رفعه ومن ثم
جاز فيها بعد الواو من نحو
لا تأكل السمك وتشرب الاب
ثلاثة أوجه الجزم على
النشر يثبت بين الفعلين في
الهى وانتصب على الهى
عن الجمع والرفع

لا موجب ان يبين ان يكون المراد النسي من كل من - ما بل يحتمل ان المراد
النسي من الجمع بينهما كما قالوا اذا قامت ما جاعني زيد وعمر واحتمل ان المراد
ان في كل من - ما على كل حال وان المراد في اجتماعه - ما في وقت الجي - فاذا
جي - بلا صار الكلام - في المعنى الاول فكذا اذا قلت لا تضرب زيدا
وصرا احتمل تعلق النسي بكل من - ما مطلقا وتعلقه به ما على معنى الاجتماع
ولا يتعين الاول الا بلا ولا فرق في ذلك بين الاسم والفعل قال الشمسي يرفع
هذا النظر بان معنى قولهم النسي عن كل من - ما أى ظاهرا فلا ينافي
احتمال النسي من الجمع بينهما (قوله على ذلك المعنى) اى بناء ما بعد
الواو على مستند محذوف ولا موقع للاستدلال به بدل كان عليه ان يحذفه أو
يبدله بقوله وهو تقدير الخ ولا يصح رجوع الإشارة الى النسي عن الجمع
لانه يمنع منه كون الإشارة للبعد وكون الرفع على النسي عن الاول واباحته
النافي لاهل النسي عن الجمع اللهم الا ان يكون هذا توجه الرفع غير
المشهور وعليه تكون الواو للحال لا للاستئناف ثم رأيت صاحب المغنى
يقول هذا عن ابن الناطم ويبحث فيه وعبارته وان رفعت فالتزم ورأه نسي
عن الاول واباحته للثاني وان المعنى ولك شرب اللبن وتوحيده انه مستأنف فلم
يتوجه اليه حرف النسي * وقال بدر الدين بن مالك ان معناه كعنى وجهه
النصب ولكنه على تقدير لا تأكل السمك وأنت تشرب اللبن اه وكأنه قدر
الواو للحال وفيه بعد لدخوله في اللفظ على المضارع المثبت ثم هو مخالف
لقولهم اذ جعلوا الكل من أوجه الاغراب معنى اه بالحرف (قوله وبعد
غير النفي) قال السيوطي قلنا من ابن هشام ينبغي ان يستثنى أيضا الواو التي
للتنقي في نحو فلان لنا كرتة فتكون ووجهه ان اشراهم القنى طارئ عليها
فلذا لم يجمع الجزم بعدها اه وغير النفي هو الطلب (قوله ان تسقط الفاء)
أى لم توجد مع الفعل والسقوط بهذا المعنى لا يستدعى سبق الوجود (قوله
والجزء انه قصد) بان قدره مسببا عن ذلك الطلب المتقدم كان جزء
الشرط مسبب عن فعل الشرط اه تصريح بالواو في الجزاء قد قصد
حالية (قوله وكذا بقية الامثلة) نحو لا تعص الله بدخلك الجنة ويارب
وفقني اطعمك وهل تزورني أزلك وايتلى ما لا أنفقه والآنزل نصب خيرا

على ذلك المعنى ولكن
على تقدير وأنت تشرب
اللبن * تنبيه * الخلاف
في الواو كاخلاف في الفاء

وقد تقدم (وبعد غير النفي)

جزما عقدا (جزما مفعول به)
مقدم اى اعقد الجزم

(ان تسقط الفاء والجزاء قد

قصد) اى انفردت الفاء عن

الواو بأن الفعل بعدها

ينجزم عند سقوطها بشرط

ان يقصد الجزاء وذلك بعد

الطلب بانواه كقوله * فهاهنا

ذكرى حبيب ومنزل

وكذا بقية الامثلة اما النفي

فلا يجوز جوابه لانه يقتضى
تحقق عدم الوقوع كما يقتضى
الايجاب تحقق الوقوع فلا
يجزعه بعده كما لا يجوز عدم
الايجاب ولذلك قال وبعد
غير التفتى واحترز بقوله
والجزء قد قصد ههنا اذالم
يقصد الجزاء فانه لا يجوز بل
يرفع اعمه مقصودا به الوصف
تحويلت الى ما لا ادق منه أو
الحال أو الاستثناف
ويحتمله ما قوله تعالى
فاضربهم طريحا الى البحر
ليس الا تحذف ذكره وقوله
كروا الى حرتكم نعمرونها
كما تكرار الى او طائها البصر
تبيينه * الا قول قال في
شرح المكافاة الجزم عند
التعري من الغاء جازيا جماع
* الثاني اختلاف في جازم
الفعل حينئذ فقول ان لفظ
الطلب ضمن معنى حرف
الشرط جزمه واليه ذهب ابن
خروف واختاره المصنف
ونسبه الى الخليل وسيدويه
وقيل ان الامر والنهي
وباقها ثابت عن الشرط

ولو لا تجي * أكرمك ولعلك تقدم احسن اليك (قوله فلا يجوز جوابه) أى
على الصحيح خلافا للزجاج كما فى الله مع (قوله كما لا يجوز الخ) ففيه حمل
اشي على تقيضه (قوله اتمامه مقصودا به الوصف) متعين ان كُنَّ قبل الفعل
منكرة لا صلح لحيء الحال منها بحرف هب لى من لدنك واليا يرشى فى قراءة من
رفع والمراد اثار العلم والنبوة فلا اعتراض بخلاف الارث بموت يحيى فى حياة
ر ك باعلم الصلاة والسلام وقوله أو الحال يتعين ان كان قبله معرفة فصور
درهم فى حروفهم يلعبون فان كان قبله منكرة تصلح لحيء الحال منها احتل
الوصفية والحالية نحو أكرم شخصا من العلماء يقرأ أو بهذا التقرير يعلم
ما فى كلام شيخنا واليهض من الايهام (قوله ويحتملها) أى الحال
والاستثناف وما يحتملها ما قراءة ابن ذكوان وألق ما فى عية تلك تلفظ بالرفع
قال الدماميني وقوله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم يجهل الامرين
المذكورين والتعت أيضا (قوله كروا الى حرتكم الخ) الكثر الرجوع
وبامردة وحرتكم تنية حرة وهى أرض ذات شجرة سوداه مختار (قوله
جائز يا جماع) أى وانما الخلاف فى عامه كما قال الثاني اختلاف الخ (قوله
فقبل ان لفظ الطلب الخ) حاصله أربعة أقوال على الاولين يكون العامل
مذكورا وهولفظ الطلب الا انه على الاول لتضمنه معنى حرف الشرط
وعلى الثاني لثباته عنه وعلى الأخير ليس يكون مقدرا (قوله ضمن معنى حرف
الشرط) كما ان أسماء الشرط انما جازمت لذلك اه تصرع ونوقش بان
تضمن الفعل معنى الحرف اما غير واقع أو غير كثير بخلاف تضمن الاسم
معنى الحرف وفى الله مع ابدان مقرر رد هذا القول بانه يقتضى كون
العامل جملة ولا يوجد عامل جملة وأباحيان بان فى تضمنه معنى ان
تأتى تضمين معنيين معنى ان ومعنى تأتى ولا يوجد فى لسانهم تضمين معنيين
مع ان معنى ان تأتى معنى غير طلبى فلو تضمنه فعل الطلب لكان الشئ الواحد
طلبيا غير طلب اه باختصار (قوله ثابت عن الشرط الخ) كما ان النصب
بضربا فى ضربا زيد النيا بانه عن اضرب لا لتضمنه معناه ورد بان نائب الشئ
يؤدى معناه والطلب لا يؤدى معنى الشرط اذ لا تعليق فى الطلب بخلاف
الشرط والأرجح فى ضربا زيد أن زيدا منصوب بالتهل المحذوف لا المصرا اه

تعبر مع وقد يمنع ما ذكره من ترجيح نصب زيدا في ضرب زيدا بالفعل لا بالمصدر
 (قوله جملة الشرط) أي أدائه وقوله (قوله بشرط مقتدر) أي هو وفعله بعد
 الطلب لا لانه على الشرط وفعله والظاهر أنه يتعين تقدير أن لانها أم
 الادوات بل صرحوا بأنه لا يتحذف منها الا هي (قوله ولا يطرد الابتجوز
 وتكاف) بمنزلة التعليل للضعف أي لانه لا يستقيم من جهة المعنى في كل
 موضع الابتجوز وتكاف في بعض المواضع نحو أكرمني أكرمك أما التجوز فلما
 قبل من أن أمر التكلم نفسه انما هو على التجوز بتزيل نفسه منزلة
 الأجنبي واما التكاف فلأن دخول لام الامر على فعل التكلم قليل كما سيأتي
 فلا يحسن يتخير الكثير عليه ولا يرد على صاحب هذا القول ما سيأتي
 في الجوازم أن اللام انما تجزئ محذوفة اختيارا بعد قول لانه لا يسل هذا
 الحصر بل يقول يجزئها محذوفة اختيارا قياسا في جواب الطلب أيضا ولم
 يفهم البعض مراد الشارح بالاطراد مع ظهوره فخطأه في قوله لا يتجوز
 وتكاف فقال قوله لا يطرد لا يتجوز وتكاف أي لا ينقاس في سائر المواضع
 لان اللام انما تجزئ محذوفة اختيارا بعد قول كما سيأتي في الجوازم وكان
 الصواب حذف قوله لا يتجوز وتكاف لانه لا معنى له فتأمل اهـ وقد ظهر
 لك ان كان عندك أدنى شبهة انه لم يخطئ الابن أخت خالته (قوله والختار
 القول الثالث) أبطله المصنف بقوله تعالى قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا
 الصلاة قال لان تقدير أدائه الشرط يستلزم أن لا يتخلف أحد من القول له
 ذلك عن الامتثال لكن التخلف واقع قال الدماميني وهذا مبني على أن بين
 الشرط والجزاء ملازمة عقلية وهو مجموع قال بعض المتأخرين يكفي الشرط
 في كونه شرطاً فوقف الجزاء عليه وان كان متوقفا على أشياء أخر ونحو ان
 ترضأت صحت صلاتك وأجاب ابن المصنف عن اعتراض والده بأن الحكم
 مستد اليهم على سبيل الاجمال لا الى كل فرد فيجتمعل أن يكون الأصل بقم
 أكثرهم ثم حذف المضاف وأنيب عنه المضاف اليه فارتفع وأفضل بالفعل
 وباحتمال أنه ليس المراد بالعباد المؤمنين مطاعهم بل الخلق ومنهم من
 ينخلص قال له الرسول أقم الصلاة أقامها و قال المبرد التقدير قل لهم أقيموا
 بقم وأما الجزم في جواب أقيموا المقدر لا في جواب قل بمرده في المعنى بان

أي حذف جملة الشرط
 وانبت هذه في العمل منها
 فخرمت وهو مذهب الفارسي
 والسراني وابن عصفور وقيل
 الجزم بشرط مقتدر عليه
 الطلب واليه ذهب أكثر
 المتأخرين وقيل الجزم بالام
 مقدرة فاذا قيل ألا تنزل نصب
 خبرا فعناه لت نصب خبرا وهو
 ضعيف ولا يطرد الابتجوز
 وتكاف والمختار القول
 الثالث لا ما ذهب اليه
 المصنف

الجواب لابد أن يخالف الجواب إمامي الفاعل والفاعل نحو تأتي أكرمك
أوفى الفعل نحو أن لم تدخل الجنة أوفى الفاعل يعوقم أنتم ولا يجوز أن
ينوب عنها فهاهنا تبقى شي آخر يظهر لي وهو أن قول قولي الآية على أن يتغيروا
مجزوم في جواب الأمر محذوف لالة الجواب عليه أي قل لهم أني سموا
المسألة واسبقوا بما رزقناكم فغيروا الخ إذا لم يصح أن يكون هو الجواب
لأن قول القول مفعول به لقول فلا يصح جوابه لوجوب استقلال الجواب
لكن هذا التقدير ظاهر على غير القول بأن يجرم الجواب بلام أمر
مقدرة أم عليه ويلزم تكرار الأمر بالإقامة والانفاق لو قدرنا ذلك ويجبى
ما ارتضاء المصنف في هذه الآية أن يتغير ويجزوم بلام أمر مقدرة من غير
أن يكون جواباً فيه ~~يكون~~ متول القول الإله محكي بالمعنى الخوفاً بالنظر
إلحاقاً بمواشاة الخطاب فاحفظ هذا التحقيق (قوله لأن الشرط) أي
إدائه لابد الخ أجيب بأن هذا في الشرط التحقيق لا التسديري التي
كلام المصنف فيه لأن المصنف لم يجعله شرطاً حقيقية بل مضمناً معناه
(قوله أن يكون هو) أي الفعل الطلب بنفسه لأن الطلب لا يصلح لمباشرة
الاداء (قوله ولا مضمناً) معطوف على الطلب أي ولا يجوز أن يكون هو
أي الفعل مضمناً أي للطلب أي محمولاً في ضمن الطلب فعلم أن ما كان
شيئاً لنا والبعض لا حاجة إليه (قوله لما فيه من زيادة مخالفة الأصل)
وذلك لأن تضمن الطلب معنى الحرف يخالف للأصل فتضمن مع ذلك فعل
الشرط في زيادة مخالفة للأصل (قوله بدون حرف الشرط) أي وإنما يجوز
تقديره إذا جازاً طهارة مع حرف الشرط ولهذا أقال بخلاف الطهارة وإنما
لم يجر الطهارة حرف الشرط هنا لأن الطلب قد تضمن معناه فلا يصح الطهارة
مع فعل الشرط (قوله ولأنه) أي ما ذهب إليه المصنف يستلزم أن يكون
العامل جملة أي جملة الطلب ويرد هذا على القول الثاني أيضاً ولأن قول
لأنهم الاستلزام المذکور بل العامل على ما ذهب إليه المصنف وكذا على
الثاني الفعل فقط لا الجملة فإنهم (قوله فيما مر) أي فيما استعطت
الماء وقصد الجراء (قوله أن يصح) أشار به إلى أن الكلام على تديره منافي
لأن الشرط صحة وضع ما ذكرنا وضعه بالفعل ولهذا الشرط أجمع المبدء

لأن الشرط لابد له من
فعل ولا جاز أن يكون
هو الطلب بنفسه ولا مضمناً
لأنه مع معنى حرف الشرط لما
فيه من زيادة مخالفة الأصل
ولا مقدراً بعده لا متتابع
الطهارة بدون حرف الشرط
بخلاف الطهارة معه ولأنه
يستلزم أن يكون العامل جملة
وذلك لا يوجد له نظير انتهى
(وشرط جزم بعد نهي) فيما
مراد يصح (أن تضع وإن)
الشرطية

(قيل لا) **الثانية** في المعنى (يقع) وهي ثم جاز لا تدن من الأسد تسلم وأمتنع لا تدن من
لا تشرف بصيكنهم وقوله
يا كلك بالجزم خلافا للكسائي أما قول الصحابي يا رسول الله
٤٣٥

عليه الصلاة والسلام من
أكل من هذه الشجرة فلا
يقرب من مسجدنا يؤذنا ويرج
الثوم فجزمه على الإبدال من
فعل انتهى لا على الجواب
على أن الرواية المشهورة
في الثاني يؤذينا بثبوت الإباء
* تنبيهان * الأول قال في
شرح الكافية لم يخالف في
الشرط المسد كور غير
الكسائي وقال المرادى وقد
نسب ذلك إلى الكوفيين
* الثاني شرط الجزم بعد
الامر صحة وضع ان تفعل كما
ان شرطه بعد النهي صحة
وضع ان لا تفعل فيمتنع الجزم
في نحو احسن الى لا احسن
اليك انه لا يجوز ان تحسن
الى لا احسن اليك لكونه
غير مناسب وكلام التسهيل
يوهم اجراء خلاف الكسائي
فيه انتهى (والامر ان كان
بغير افعول) بان كان بلفظ
الخبر أو باسم فعل أو باسم
غيره (فلا تنصب جوابه) مع
الفاء كما تقدم (وجزمه اقبلا)

على الرفع في قوله تعالى ولا تمنن تستكثر واما قراءة الحسن البصري تستكثر
بالجزم فعلى ابداله من تمنن لا على الجواب أو على أن المعنى تستكثر من الثواب
أى تزده منه (قوله قبل لا الثانية) وفي بعض النسخ قبل لا الثانية وكل
بفتح لا قبل دخول ان ناهية وبعده نافية فتسميتها ناهية باعتبار الحالة
الأولى وتسميتها نافية باعتبار الثانية أفاده الفارسي (قوله دون تخالف)
حال من ان والمراد بالتخالف بطلان المعنى (قوله خلافا للكسائي) فان
لم يشرط صحة دخول ان على لا وحوز الجزم في نحو لا تدن من الأسد يا كلك
بتقدير ان تدن بغير في واحد نحو لا تز والحديث الآتين وسيأتي الجواب
عنهما وما بالقياس على النصب فانه يجوز لا تدن من الأسد فنيا كلك * ورد
البصريون القياس بأنه لو صح القياس على النصب لصح الجزم بعد النفي
قياسا له على النصب قال في التصريح وفي الرد نظرفان الكوفيين قائلون
يجوز الجزم بعد النفي (قوله بريح الثوم) بضم المثناة (قوله على
الإبدال) أى إبدال الاشتغال بتصريح (قوله بعد الأمر) غير الأمر من
أنواع الطلب غير المسمى كالأمر في الشرط المذكور نحو أين يتك
أزرك أى ان تعرفه أزرك بخلاف أين يتك أضرب زيد في السوق اذ
لا معنى لقولك ان تعرفه أضرب زيد في السوق وقس الباقي فله شحنا
عن بعضهم (قولا يهملهم اجراء الخ) قول الدماميني فيجوز عنده أى الكسائي
أسلم تدخل النارة بمعنى ان لم تسلم تدخل النار ويجريان خلافا للكسائي
فيه أيضا صرح صاحب الهمع والرضي بقيسده الشجيرة في القسمين بقيام
القرينة (قوله فلا تنصب جوابه) أى عند الأكرين كما سيذكره الشارح
فلا نصب في شحوصه فاحسن اليك ونزل فتصيب خبر ابل يجب الرفع
ادلاية تصيد من اسم الفعل مصدر يعطف عليه ما بعد الفاء لو نصب الجمود
اسم الفعل غالبا (قوله مع الذاء) قيدهم مع ان الواو كذلك لأجل قوله
وجزمه اقبلا فان الجزم خاص بما اذا كان اساقط الفاء كما مر في قوله
وجزم ما عتقد ان تسقط الفاء الخ (قوله يغفر لكم ذنوبكم الخ) هدا هو

عند حذفه اقال في شرح الكافية بإجماع وذلك نحو قوله تعالى تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل
الله بأموالكم وانفسكم ذلكم خير ان كنتم تعلمون يغفر لكم ذنوبكم ويدخلكم

الجواب لا بد أن يخالف الجواب إلى الفعل والفاعل نحو أتيتني أكرمك
 أو في الفعل نحو أسلم تدخل الجنة أو في الفاعل نحو قم أقم ولا يجوز أن
 يتوالتفاهما يعني شي آخر يظهر له وهو أن مقول قول في الآية على أن يتجوز
 مجزوم في جواب الأمر محذوف لدلالة الجواب عليه أي قل لهم أقيموا
 الصلاة وانفقوا عما رزقناكم بغيره الخ إذا لم يصح أن يكون هو الجواب
 لأن مقول القول مفعول به للقول فلا يصح جوابه لوجوب استقلال الجواب
 لكن هذا التقدير ظاهر على غير القول بأن جزم الجواب بلام أمر
 مقدرة أم عليه ويلزم تكرار الأمر بالإقامة والاتفاق لو قدر ذلك ويجوز
 ما ارتضاء المصنف في هذه الآية أن يقيموا مجزوم بلام أمر مقدرة من غير
 أن يكون جواباً فيكون مقول القول الإله محكي بالمعنى الذل وحكمه بالنظر
 لقائله عروا بقاء الخطاب فاحفظ هذا التحقيق (قوله لأن الشرط) أي
 إداة لا بد له الخ أوجب بأن هذا في الشرط التحقيق لا التقدير الذي
 كلام المصنف فيه لأن المصنف لم يجعله شرطاً حقيقياً بل مضمناً معناه
 (قوله أن يكون هو) أي الفعل الطلب بنفسه لأن الطلب لا يصلح لمباشرة
 الأداة (قوله ولا مضمناً) معطوف على الطلب أي ولا يجوز أن يكون هو
 أي الفعل مضمناً أي للطلب أي مجعولاً في ضمن الطلب فإلم أن ما نكده
 شيخنا والبعض لا حاجة إليه (قوله لما فيه من زيادة مخالفة الأصل)
 وذلك لأن تضمن الطلب معنى الحرف يخالف للأصل فتضمنه مع ذلك فعل
 الشرط فيه زيادة مخالفة للأصل (قوله بدون حرف الشرط) أي وإنما يجوز
 تقديره إذا جازأطه أرمع حرف الشرط ولهذا أقل بخلاف إظهاره معناه
 لم يجرأطه أرمع حرف الشرط هنا لأن الطلب قد تضمن معناه فلا يصح إظهاره
 مع فعل الشرط (قوله ولأنه) أي ما ذهب إليه المصنف يستلزم أن يكون
 العامل جملة أي جملة الطلب ويرد هذا على القول الثاني أيضاً ولأن تقول
 لا نسلم الاستلزام المذکور بل العامل على ما ذهب إليه المصنف وكذا على
 الثاني الفعل فقط لا الجملة فافهم (قوله فيما مر) أي فيما لم يسمه
 الماء وقصد الجراء (قوله أن يصح) أشار به إلى أن الكلام على تقديره ضاف
 لأن الشرط صحة وضع ما ذكر لا وضعه بالفعل ولهذا الشرط أجمع إليه

لأن الشرط لا بد له من
 فعل ولا جاز أن يكون
 دعوا الطلب بنفسه ولا مضمناً
 له مع معنى حرف الشرط لما
 فيه من زيادة مخالفة الأصل
 ولا مقدراً بعده لا متناع
 إظهاره بدون حرف الشرط
 بخلاف إظهاره مع ولأنه
 يستلزم أن يكون العامل جملة
 وذلك لا يوجد له نظير انتهى
 (وشرط جزم بعده انتهى) فيما
 مراد يصح (أن تضعه وان)
 الشرطية

على الرفق في قوله تعالى ولا تمنن تستكثر واستكثر ما قرأتم في الحشر فيصير
 بالجزء فعلى ابداله من تمنن لا على الجواب أو على أن المنع تستكثر من استرب
 أي تزود منه (قوله قبل لا التافية) وفي بعض النسخ قبل لا التافية وكذا
 تمتع لا تم قبل دخول ان تافيه وبعده تافية فتدبر تافيه تافيه باعتبار الحاجة
 الأولى وتسميتها التافية باعتبار التافية أفاده الفارسي (قوله دون تخالف) فان
 حال من ان والمراد بالتخالف بطلان المعنى (قوله خلافا للكسائي) فان
 لم يشترط صحة دخول ان على لا وحوز الجزم في نحو لا تدن من الاسد باكان
 بتقدير ان تدن بغير نفي واحتج بنحو لا تدن والحديث الآتين وسماي الجواب
 عنه ما وبالنسبة على النصب فانه يجوز لا تدن من الاسد فبا كذا ورد
 البصريون القياس به لوضع القياس على النصب لصح الجزم بعد النفي
 قياسا له على النصب قال في التصريح وفي الرد نظر فان الكوفي بين ثلثون
 يجوز ان الجزم بعد النفي (قوله برج الثوم) بضم المثلثة (قوله على
 الابدال) أي ابدال الاشتمال نصريح (قوله بعد الأمر) غير الأمر من
 أنواع الطلب غير المسمى كالأمر في الشرط المذكور نحو أين يتك
 أزرأ أي ان تدبر فيه أزرأ بخلاف أين يتك أضرب زيد في السوق اذ
 لا معنى له ان تدبر فيه أضرب زيد في السوق وقس الباقي فله شيئا
 عن بعضهم (قوله بوجه اجراء الخ) دل الدماميني فيحوز عنده أي الكسائي
 أسلم تدل النار بمعنى ان لم تدل لم تدل النار ويجريان خلاف الكسائي
 فيه أيضا صرح صاحب الهمع والرضي بقيد التخييره في القسمين بقيام
 القرينة (قوله فلا تنصب - واب) أي عند الأكرين كما سبذ كره الشارح
 فلا نصب في خصوصه فاحسن البك وزال فتصيب خير ابل يجب الرفع
 ادلا بتصيد من اسم الفعل مصدر يعطف عليه ما بعد الفاء لو نصب لجمود
 اسم الفعل غالبا (قوله مع الفاء) قيد بهامع ان الواو كذلك لأجل قوله
 وجزمه اقبل فان الجزم خاص بها اذا كان الساقط الفاء كما مر في قوله
 وجزما اعتمادا على تسقط الفاء الخ (قوله يغفر لكم ذنوبكم الخ) هدا هو

في قوله تعالى ولا تمنن تستكثر
 على أنه لا يجوز أن يستكثر
 في الثاني يؤيد بغيره
 بتدبر ان لا تدن من الاسد
 شرح الكافية لم يخالف في
 الشرط المذكور غير
 الكسائي وقال المرادى و
 نسب ذلك الى الكوفيين
 الثاني شرط الجزم بعد
 الامر صحة وضع ان تفعل كما
 ان شرطه بعد الهاء صحة
 وضع ان لا تفعل فيمنع الجزم
 في نحو احسن الى لا احسن
 البك فانه لا يجوز ان تحسن
 الى لا احسن اليك لكونه
 غير مناسب وكلام التسهيل
 بوجه اجراء خلاف الكسائي
 فيه انتهى (والامر ان كل
 بغير افعول) بان كان بلفظ
 الخبر أو باسم فاعل أو باسم
 غيره (فلا تنصب جوابا) مع
 الفاء كما تقدم (وجزمه اقبلا)

عند حذفه اقال في شرح الكافية باجماع وذلك نحو قوله تعالى تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل
 الله بأموالكم وانفسكم ذلكم خير انكم ان كنتم تعلمون يغفر لكم ذنوبكم ويدخلكم

وقوله انني الله امرؤ فعلى خير اي شىء عليه وقوله * مكانك تحمدي أو تستريحى * وقوله هم حسيك الحديث
 بين الناس فان المعنى آثموا ٤٣٦ وليتقوا ليتقوا واكفف وتبسمان * الأول اجار

الكسائي السبب بعد الفاء
 الجواب ما اسم فعل امر نحو
 صه او خبر بمعنى الامر نحو
 حسيك وذصكر في شرح
 الكافية ان الكسائي انفرد
 بجواز ذلك لكون اجازة ابن
 هـ صـ فور في جواب زال
 ويحده من اسم الفعل المشتق
 وحكامه ابن هشام عن ابن
 جنى فالذى انفرد به الكسائي
 ما سوى ذلك * الثاني اجار
 الكسائي ايضا نصب جواب
 الدعاء المدلول عليه بالخبر
 نحو غفر الله له فيدخله
 الجنة (والفعل بعد الفاء في

الرجاء نصب * كذهب مالى
 التمجى يتسبب) وادق الفراء
 لتجوز ذلك مماها كقراءة
 حفص عن عامر اعلى ابلغ
 الاسباب اسباب الميمولت
 فطلع وكذلك له يركى او
 يد كمنفعه الذ كرى وقول
 الر اجزأ شدة الفراء
 على صرف الدهر او دولاتها
 تدلنا اللمة من لمانها

صواب التلاوة وفي بعض النسخ زيادة من وهى غير صواب والجزم في جواب
 تؤمنون وتجاهدون لاهم ما معنى الامر لا في جواب الاستفهام لان فقران
 الختوب لا يتسبب من الدلالة بل من الايمان والجاهاد وقيل الجزم في جوابه
 تنزيلا للسبب منزلة السبب وهو الامتنال (قوله مكانك) اسم فعل بمعنى
 اتبتى تحمدي أى بالشجاعة أو تستريحى أى بالقتل من آلام الدنيا
 والخطاب للنفس (قوله حسيك الحديث بين الناس) حسيك انما اسم فاعل
 بمعنى كافيك وانما اسم فعل مضارع بمعنى يكفى فقول الشارح واكفف
 بيان للمراد من جملة المتداو بالخبر او من جملة اسم الفعل وفاعله لا معنى لفظ
 حسب (قوله نحو حسيك) اى مع قولك الحديث لان الخبر الذى بمعنى
 الامر جملة حسيك الحديث (قوله ويحده من اسم الفعل المشتق) كضراب
 عمر ائيسة قديم فخرج نحوه فاحسن اليك (قوله بعد الفاء) قيد بك
 لعدم سماع النصب بعد الواو في الرجاء وكذا بعد هاء في الدعاء والعرض
 والتخصيص كما مر عن أنى حبان (قوله في الرجاء) انفرد به كرمع
 دخوله في الطلب اهتماما بشأه لا يكون البصريين حاله فوافيه (قوله
 كقراءة حفص الخ) لا حجة فيه لجواز نصب ما طلع جوابا بالقوله ابن أوعظما
 على الاسباب على حدوا من عبادة وتقر عيني أو عظماء على المعنى في لعل ابلغ
 ما خبر لعل بقرن بان كثير نحو وفعل به حكم ان يكون ألحن بجمعه من
 بعض اه زكرا والاحتمال الثالث يأتى في الآية الثانية وفي الجزم
 معنى قول الشارح الآتى وتناولوا ذلك بما فيه بعد (قوله على صرف الخ)
 اى اعمل حوادث الدهر والدولت جمع دولة قال أبو عبيدة الدولة بالضم اسم
 الشئ الذى يتداول به يكون مرة له ومرة له ذوا الدولة بالفتح الفعل وقال
 أبو عمرو بن العلاء الدولة بضم الهمال في المال ويقفه الى الحرب وقيل هما
 واحد كذا في المختار قال زكرا ياريد لتنام الادالة وهى الغلبة والنصر
 والمنة بالفتح الشدة وهى مفعول ثان لتدلنا والشاهد في قس ترجم الزمران
 جمع زفرة وهى الشدة وسكنت الفاء لا ضرورة اه وقوله وهى مفعول ثان

فستريح النفس من زفراتها * ومذهب البصريين ان الرجاء ليس له جواب
 منصوب وتناولوا ذلك بما فيه بعد وقول أبي موسى وقد أشرفنا معنى ايت من قرأ اطلع نصبا

غير ظاهر وان تبعه شبهتنا والبعض والظاهر انه منصوب بنزع الخافض
أي اليه ان يريد بالادالة الغلبة ولعل قصدنا ان اعرض على هذا ترجي الموت
الترجيح من مشقات الدنيا أو ترجي الشدة من كد الكروب ليعقبه الفرج
فترجي من الكروب كما قال تعالى فان مع العسر يسرا أو على اللذة أو باللذة
استازلة بالعناء ان يريد بالادالة العسر والمعنى عابه ظاهرو قوله وهي الشدة
في كلام المصنفين والشمسي ان ادخال النفس بشدة والشمسي اخراجه
(قوله ينفق نفسه لا) وهو ان الترجي ان اشرب معنى التقي نصب الفعل
بعد الغاء في جوابه والافلا (قوله على صحة ما ذهب اليه الغراء) من نصب
الفعل بعد الغاء في جواب الترجي لان الجزم فرع النصب (قوله ينصبه ان)
ينبغي ان ينصب بالباء التختية لانه اعتبر بذكر ان لا يكون حرفا أو افلا
بدليل قوله ثانيا أو مخذف كذا ذكره شبهتنا وبعده البعض والظاهر انه
لا تبعه بل يجوز ضبطه بانتهاء الفوقية على تأويل أن بالسكامة فيكون قوله
ثانيا أو مخذف على تذكر ان بعد تأنيثها قال السيوطي قال ابن هشام ظاهر
كلام المصنف وجوب النصب ويشكل عليه القراءة بالرفع في أو يرسل
رسولا والجواب انه حينئذ متأنف لامعطوف على الاسم اه ويلزمه ان
تكون أو لا استئناف (قوله وينصبه جواب الشرط) ورفع لسكون فعل
الشرط ما فيها كما يأتي في قوله بعد ماض رفعك الجزا حسن (قوله بالسكون
الضرورة) أي عند غير رمية أو ما عدهم فالسكون لغة ويحتمل ان
المصنف جري عليها (قوله على اسم خالص) أي من شائبة الفعلية بان
لا يكون في تأويل الفعل وهو الجاسم (قوله لبس عباءة الخ) الصحيح ولبس
بواو لطف والشفوف بضم الشين المعجبة وبالفاء من الثياب الرقاق اه
عيني ومنه ولولا رجال من رزام أعزة * وآل سبيع أو أسواله عاقما
ينصب أسواله فلا يشترط خصوص المصدر كما سيذكره (قوله عطف على
وحيا) استثناء الوحي والارسل من التكليم منقطع لانها ليسا منه وقوله
الوحي أي الهاما كما نزع لأم موسى وقوله أو من وراء حجاب أي أو تكليما
من وراء حجاب كما وقع لموسى عليه الصلاة والسلام وقوله أو يرسل أي ارسل

الغناء من أجبه
وذكر في الارشاد انه قد
مع الجزم بعد الترجي وهو
يدل على صحة ما ذهب اليه
الغراء انتهى (وان على اسم
خالص فعل عطف وينصبه

أن ثانيا أو مخذف) فعل رفع
بالثانية بفعل مضمرة يفسره
الفعل بعده وينصبه جواب
الشرط وأن التثنية فاعل
ينصبه وثانيا حال من
ومخذف عطف عليه وقف
عليه بالسكون للضرورة
أي ينصب الفعل بأن مضمرة
جوارا في مواضع وهي خمسة
كما ينصب بها مضمرة وجوبا
في خمسة مواضع وقد مررت
* فلا قول من مواضع الجواز
بعد اللام اذ لم يسبقها
كون ناقص ماض منفي ولم
يقترن الفعل بلا وقد سبق
في قوله وان عدم لان
احسن مظهرا او مضمرا
والاربعة الباقية هي المرادة
بهذا البيت وهي اربعة عطف
الفعل على اسم حاصل باحد
هذه الحروف الاربعة الواو

وأواله وتم مخوفه * لبس عباءة وتقرعني * أحب الي من لبس الشفوف * ونحو أو يرسل
رسولا في قوله غيبه نازع بالنصب عطف على وحيا ونحو قوله

لا توقع معتر فارسيه
 كنت أوثر انراب على ترب
 وكفوله
 اني وقيل لي كاتم أهمله
 كثرو يضرب للماءات الغمر
 والاحترار بالخالص من
 الاسم الذي في تاء را فعل
 شعوا الطائر فيه صبر زيد
 الباب يغضب واحب الرع
 الطائر في تاء يل الذي
 يطير ومن العطف على
 المصدر المتوهم فانه يجب
 فيه اسماء ان كمره قيات
 الاقل اعماقل على اسم ولم
 يتل على مصدر كقال بعضهم
 يشمل غير المصدر ان ذلك
 لا يختص به فنقول لولا زيد
 ويحسن الى له لكت
 الثاني تجوز في قوله فعل
 عطف فان المعطوف في
 الحقيقة انما هو المصدر
 الثالث اطلاق العاطف
 ومراده الاحرف الاربعة
 اذا لم يجمع في غيرها (وشد
 حذف أو ونصب في سوى
 مرفوع قبل منه ماعدل وروي
 أي حذف ان مع النصب
 في غير

كما هو عادة الانبياء وحصل في التقى الاستثناء
 فتعمل التقصان والتمام الزيادة وهي استثناء فاعلى التقصان الحسب انما
 لشرب ووجبا استثناء مفرغ من الاحوال فانه ووجبا أو موسى اليه على
 كونه خالص الفاعل أو المفعول وقوله أو من ورا عجاب أي أو مكلما من
 ورا عجاب وقوله أو يرسل رسولا أي أو ارسل المثلث الوحي اليه أي أو مرسل
 أو مرسل أو ما وجبا والتفرغ في الاحبار أي ما كان تكليبه هم الايجاب
 أو تكليما من ورا عجاب أو ارسل لا وحل الايجاب والارسل تكليما على
 حذف. ضاف أي تكليم وحي أو تكليم ارسل وأبشر على هذا تبيين هو جبر
 محذوف أي ارادني بأشراؤهم فله محذوف أي لبشر أعتني وعلى التمام
 فانفرج في الاحوال من الما على أو المفعول وأبشرتين أو متعلق بكبر
 التامة وعلى الزيادة فالمر ببع في الاحوال من الضمير المستتر في لبشر
 الواقع حرا لأن يكلمه الله ملخصا مع تغيير وزيادة من الما ميني والضمر
 وفيهما (قوله لا توقع معتر الخ) المعتر بالعين الماملة المتعرض لسؤال
 المعروف والارتاب جمع ترب بكسر الفوقية وهو الموافق في العجر (قوله
 اني وقيل لي كاتم) أي لأجل تحصيل عرض غسري وسليكا بالتصغير اسم
 رجل والشاهد في نصب أعمله أي أعطى دينه وعامته كرهت أي ان البئر
 اذا كرهت شرب الماء وامتنعت منه لا تضرب لائم اذ ان لم يعمى يصرب
 النور لتمرع هي قشرب ووجه الشبه ان كلا حصل ضرر لا جل تنع غير
 (قوله في تاء يل الذي يطير) لانه صلة آل وصاته في تاء يل الفعل (قوله
 ومن العطف على المصدر المتوهم) فديقال المصدر المتوهم يصدق عليه انه
 اسم خالص مستصيف يعترعه بالخالص ويحجب بان المراد اسم خالص
 موجود لانه المتبادر من قولنا اسم خالص والمتوهم ليس بموجود فاهم (قوله
 كما قال بعضهم) تبع الفارسي هذا البعض فاشترط المصدرية (قوله
 اسماء المصدر) أي أو قول من أن والفعل (قوله في سوى مامر) أي
 وسوى مياتي في الباب الآتي من جواز نصب الفعل المتروك باثناء أو الزيادة
 بعد الشرط والجزاء اه ذكر يارسي به عليه الشارح بقوله الرابع الخ
 قال سم أي وسوى المعبر به دكي التعليمة فان المستغ لم يتعرض له انما

سبق (قوله الموانع العشرة) هي مواضع وجوب انحصار انظمة
 ومواضع جواز انحصارها الخمسة (قوله وقراءة بعضهم بل تحذف الخ) اي
 بحسب مذمعه اه فارضى (قوله أعبد) اي ان أعبد واتصاف غير في هذه
 القراءة قبل وفي قراءة من رفع أعبد لا يكون بأعبد لان الحرف المصدرى
 يتذوق امام بناء أثره في قراءة النصب أو مع ذهابه في قراءة الرفع والملة
 لا تعمل فيما قبل الموصول بل بتأمر وفى وأن أعبد يبدل اشتغال منه اي
 تأمر وفى غير الله عبادته وما ينبنى (قوله ونهت) اي زجرت وما فى بعد
 ما كدت أفعله مصدرية أى بعد قربى من الفعل وقال المبرد أراد أفعله أرفع
 الفعل فنقل فتحة الهاء الى اللام وحذف الالف وحينئذ لا شاهد فيه (قوله
 الثانى أجاز ذلك) أى القياس عليه ~~الـ~~ وفيون ومن واقعهم ولا وجه
 لا فرادى دلت عليه مع انه من تمة التنبيه قبله فكان ينبغى حذف قوله الثانى
 (قوله وهو ظاهر كلامه فى شرح التسهيل) اعلم أن قوله فى شرح التسهيل
 وهذا هو القياس يحتمل رجوعه الى ما ذكر قبله من حذف الـ ورفع الفعل
 فيفيد كلامه قياسية الحذف والرفع ويحتمل رجوعه الى رفع الفعل فقط
 ويؤيد هذا الاحتمال أمران قرب الرفع الى اسم الإشارة والتعليل بقوله
 لان الحرف عامل ضعيف الخ وعلى هذا لا يفيد كلامه الا قياسية الرفع دون
 قياسية الحذف لجواز أن يكون معنى قياسية الرفع كما قال سم انه بعد ارتكاب
 الحذف الشاذ يكون القياس الرفع فلا تدل حينئذ قياسية الرفع على قياسية
 الحذف اذا عرفت ذلك عرفت ان قول الشارح ظاهر بمنوع لان ظاهر
 كلامه الاحتمال الثانى الذى لا يفيد الكلام عليه قياسية الحذف اللهم
 الا أن يقال الظاهر فيما بنى عليه أمر قياسى ان ~~يـ~~ كون قياسيا هذا وفى
 الفارضى أن كون حذفها مع رفع الفعل ليس بشاذ مذهب الاخفش
 فتفتن

(تم الجزء الثالث ويليه الجزء الرابع أوله عوامل الجزم)

تأمر وفى ~~اعـ~~ ~~نـ~~ ~~مـ~~ ~~سـ~~
 ونهت تأمر وفى ~~اعـ~~ ~~نـ~~ ~~مـ~~ ~~سـ~~
 أقوله ~~تـ~~ ~~مـ~~ ~~سـ~~ ~~نـ~~ ~~اعـ~~
 أفهم كلامه ان ذلك لا يفسد
 على السماع لا يبيح زواله
 عليه وبه صرح فى شرح
 الكافية وقال فى التسهيل
 وفى القياس عليه خلاف *
 الثانى أجاز ذلك الكوفون
 ومن واقعهم * الثالث كلامه
 يشعر بان حذف الـ مع رفع
 الفعل ليس بشاذ وهو ظاهر
 كلامه فى شرح التسهيل فانه
 جعل منه قوله تعالى ومن
 آياته يريكم البرق خوفا
 وطمعا قال غير دكم صدق لان
 حذف وتبقى يريكم مرفعا
 وهذا هو القياس لان الحرف
 عامل ضعيف فاذا حذف
 بطل عمله هذا كلامه وعذا
 انتهى قاله مذهب أبى الحسن
 أجاز حذف الـ ورفع الفعل
 دون نصبه وجعل منه قوله
 تعالى قل أو غير الله تأمر وفى

أعبد ومذهب قوم الى ان حذف الـ مقصور على السماع مطلقا فلا يرفع ولا ينصب بعد الحذف الا ما سمع
 واليه ذهب متأخرو المغاربة قبل وهو الصحيح * الرابع ما ذكره من أن حذف الـ والنصب فى غير ما مر شاذ
 ليس على إطلاقه لما استعرفه فى قوله فى باب الجواز والمفعول من بعد الجزا ان يقرن الخ اه